**محاضرات في**

**الدولة**

**والنظام السياسي**

**المستشار**

**د . مصدق الجنابي**

**لاهاي – هولندا 2020**

الدولة

والنظام السياسي

**المستشار**

**د . مصدق الجنابي**

**لاهاي – هولندا 2020**

**محاضرات في الدولة والنظام السياسي**

**تمهيد**

**الجزء الأول الدولة** 11

مقدمة 17

**الباب الأول مفهوم الدولة** 20

الفصل الأول الدولة في العصر القديم 20

الفصل الثاني الدولة في العصر الوسيط 25

الفصل الثالث الدولة في العصر الحديث 31

الفصل الرابع المنظور الماركسي للدولة 40

الفصل الخامس مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر 65

**الباب الثاني أركان الدولة**  69

الفصل الأول السكان 70

الفصل الثاني الإقليم 71

الفصل الثالث السلطة السياسية (الحكومة) 73

**الباب الثالث أنواع الدول**  81 - الدولة البسيطة 81

* الدولة المركبة 82
* الدولة العميقة 86
* الدولة الفاشلة 99
* الدولة الكليبتوقراطية 162

**الباب الرابع وظائف الدولة** 170

المبادئ العامة للدولة الحديثة 172

الفصل الأول الإرتباط المذهبي لوظيفة الدولة 176

* مفهوم المذاهب السياسية 174

الفصل الثاني مضمون الحقوق والحريات179

**الباب الخامس أثر المذهب الفردي في تحديد وظيفة الدولة** 187

الفصل الأول نشأة المذهب الفردي 188

الفصل الثاني أسس المذهب الفردي 191

الفصل الثالث وظيفة الدولة في المذهب الفردي 197

الفصل الرابع تأثير وظيفة الدولة على الحقوق والحريات 210

الفصل الخامس نقد المذهب الفردي207

**الباب السادس أثر المذهب الإشتراكي** 212

الفصل الأولنشأة المذهب الإشتراكي 213

الفصل الثاني أسس المذهب الإشتراكي 217

الفصل الثالث وظيفة الدولة في المذهب الإشتراكي 220

الفصل الرابع تأثير وظيفة الدولة على ممارسة الحقوق والحريات 226

الفصل الخامس نقد المذهب الإشتراكي230

**الباب السابع أثر المذهب الإجتماعي في تحديد وظائف الدولة** 234

الفصل الأول نشأة المذهب الإجتماعي 235

الفصل الثاني أسس المذهب الإجتماعي 238

الفصل الثالث وظيفة الدولة في المذهب الإجتماعي241

دولة الرفاه 245

الفصل الرابع الحقوق الجديدة 250

الفصل الخامس نقد المذهب الإجتماعي257 **الباب السادس خضوع الدولة للقانون**  263الفصل الأولالمذاهب الشكلية 263 الفصل الثاني مظاهر عدم الخضوع 272

الفصل الثالث خضوع الدولة للقانون273

الفصل الرابع نظرية التضامن الإجتماعي 275

الفصل الخامسالمقومات القانونية للدولة 278

**الباب التاسع الدستور** 284الفصل الأولالدستور **286**

الفصل الثاني انواع الدساتير 291 الفصل الثالث مراحل تطور الدستور 296

الفصل الرابع مصادر الدستور 297 الفصل الخامس التاريخ الدستوري للعراق303

**الباب العاشر انواع الحكومات** 321 الفصل الأولالحكومة من حيث خضوعها للرئيس 325

الفصل الثاني الحكومة من خضوعها لمصدر السيادة 327

الفصل الثالث وظائف الحكومات 332

الفصل الرابع مجلس الحكم (العراق نموذجاً) 339

الفصل الخامس الحكومة المتكاملة 343

**الباب الحادي عشر الحركات والمذاهب السياسية الآيديولوجية**  377

**الباب الثاني عشر الديمقراطية**  403

الفصل الأول التطور التاريخي 405

الفصل الثاني مفهوم الديمقراطية 411

الفصل الثالث الليبرالية 415

الفصل الرابع نماذج الديمقراطية 419 الفصل الخامس أشكال الديمقراطية 439 الفصل السادس أركان النظام الديمقراطي 446

**الباب الثالث عشر التحول الديمقراطي**  473

تطبيق النظام الديمقراطي في العراق 503

**الجزء الثاني النظام السياسي**

**الباب الأول** **النظام السياسي وبيئته** 511

الفصل الأول طرق دراسة النظم السياسية 521

الفصل الثاني صور الأنظمة السياسية 532

الفصل الثالث النظم السياسية المعاصرة 540

**الباب الثاني** **المؤسسات الرسمية** 553

الفصل الأول المؤسسة التشريعية 555

الفصل الثاني المؤسسة التنفيذية 563

الفصل الثالث المؤسسة القضائية 571

**الباب الثالث** الإنتخابات 577

الفصل الأول مفهوم الإنتخاب 579

الفصل الثاني التكييف القانوني 582

الفصل الثالث المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات 585

**الباب الرابع** صور الهيئات النيابية 593

الفصل الأول نظام المجلس الواحد 593

الفصل الثاني نظام المجلسين 595

**الباب الخامس** المؤسسات غير الرسمية 609

الفصل الأول الأحزاب السياسية 612

الفصل الثاني الأنظمة الحزبية المعاصرة 627

**الباب السادس** منظمات المجتمع المدني 641

الفصل الأول النشأة والتعريف 646

الفصل الثاني وظائف المجتمع المدني 656

الفصل الثالث مفهوم التنسيق والتشبيك والشراكات 671

الفصل الرابع التمويل 719

**الباب السابع** الرأي العام 725

**الباب الثامن** جماعات المصالح 743

**الباب التاسع** التعددية الحزبية وأثرها على الأنظمة السياسية 755

**الباب العاشر** تقويم الأداء العام للنظام السياسي 791 **الباب الحادي عشر** حقوق الإنسان 807

**الملاحق** إعلانات حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي 809

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 814

الإعلان العالمي حول الديمقراطية 820 **قائمة المراجع** 826

**تمهيد**

تسائل أغلب العراقيين عن سبب فشل العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 ،وإنحرافها وكثرة الفساد وقلة الخدمات وسوء الإدارة !!

والجواب هو القصور في فهم معنى الدولة والنظام السياسي لدى الكتل والأحزاب السياسية ، إذ يتصور أغلبهم أن الدولة هي عبارة عن حزمة مغانم وإمتيازات ومنافع وأن النظام السياسي هو الوسيلة للإستحواذ على هذه المغانم.

وبطلب من ثلة من المثقفين والأكاديميين، قمت بنشر هذا الكتاب على شكل محاضرات على موقع الكلمة إستمرت لمدة ثلاثة أشهر.

نرجو أن نكون بهذا الجهد المتواضع قد وفقنا لتوضيح هذين المفهومين ...

والله من وراء القصد.

الدولة مفهوم فلسفي وسياسي ورهان السلطة الأساسي، إنها مجموع المؤسسات أو الأجهزة التي تمارس السلطة بواسطتها نفوذها وإكراهاتها. ولهذا السبب فهي تستقطب المدح والذم والمساندة والمعارضة والنقد والمحاباة.

ولقد ارتبطت الدولة دوما بالخضوع والإخضاع والحروب والبحث عن الأمن والسلم، واستعمال القوة والحد من استعمالها والبحث عن الحرية والانتقال من وضعية الرعايا والعبيد إلى وضعية المواطنين، دون أن ننسى الآمال العظمى التي علقت عليها كمحررة وقاطرة للتحديث، أو المآسي التي نسبت إليها كعميلة وتابعة وخادمة لأغراض وأهداف أنانية

وإذا بدا للكثيرين أن وجود الدولة لا مفر منه، وأنها ضرورية لتحقيق التوازنات الاجتماعية والسياسية، وأنه من غير المعقول تصور مجتمع بدون دولة، فإن هذا الرأي يجد تفسيره في الحضور شبه المطلق للدولة في حياة المجتمعات والأفراد من جهة، وفي ما يبثه أنصار الدولة حول إحتوائها لوجود المجتمع ذاته. .

لكن الأبحاث والتأملات المتعلقة بالمجتمعات البدائية، التي استعملت عدة مصطلحات لتسميتها مثل حالة الطبيعة أو المشاعة البدائية أو الجماعات القبلية، سواء تلك التي أنجزها أنتروبولوجيون أو مؤرخون... تبين بوضوح أن الدولة لم تكن موجودة في كل المجتمعات، أي أنها حدث تاريخي، وأنها تتحدد بظروف نشأتها وهو ما يضفي الشرعية على فرضية مفادها أن مجتمعا بدون دولة مسألة يمكن افتراضها.

إن المكانة الهامة التي تمتع بها زعيم القبيلة البدائية والدور الحيوي الذي كان ينجزه باعتباره حاكما بين مكونات قبيلته وقائدا ومسؤولا ورمزا... لم يجعل منه ملكا أو رئيس دولة، وهو ما يعني أن نفوذه لم يكن إلا نفوذا معنويا وناتجا عما يقدمه من خدمات وأنه كان منعدم السلطة على الأفراد والأشياء.

يمكّننا هذا المعطى من مقاربة موضوع الدولة مقاربة تاريخية إلى جانب المقاربة المفاهيمية.

لقد تشكلت الدولة في العصر الحديث، ولذلك يحتاج هذا المفهوم إلى تحديده مقارنة بأشكال السلطة السياسية التي وجدت قبله مثل المدينة الدولة والإمبراطورية.

سيتضح، من خلال النصوص المقترحة، المسار الذي تشكلت من خلاله الدولة وكذا التحليلات النظرية والفلسفية وغيرها، ابتداء من مجتمعات ما قبل الدولة مرورا بالسجال الغني حول كيفية وأسباب ومشروعية تشكل الدولة، ومكانة القوة والعنف في تكوينها وقيامها بمهامها، وإبراز أهميتها وضرورتها بالنسبة للتقدم والاستقرار وضمان حريات الأفراد، وانتهاء بنقدها نقدا عنيفا والبرهنة على عدم حيادها وعلى سلبيتها وكونها مصدرا أساسيا من مصادر التوترات الاجتماعية والفقر، والدعوة إلى الإطاحة بها إما عبر التمرد عليها أو عبر تحول تاريخي من مجتمعات طبقية تعتمد الدولة إلى مجتمعات بدون طبقات تستغني نهائيا عنها.

تشكل الدولة باعتبارها مؤسسة المؤسسات في عصرنا الراهن حجر الزاوية في كل ما يتعلق بالسلم والحرية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفقر، ولذلك يكتسي الوعي بخطورة دورها أهمية قصوى في كل إستراتيجية تهدف الإصلاح أو التغيير.

كيف يمكن للمساءلة الفلسفية لمفهوم الدولة أن تسهم في حل بعض إشكالاتها المتعلقة بإكراهات السلطة؟

كيف نشأت الدولة في المجتمعات الإنسانية وهل يمكن لهذه المجتمعات أن تستغني عنها؟

هل جميع أشكال الدولة متساوية من حيث الأهمية تاريخيا ووظيفيا؟

ما أهمية النماذج المثالية الطوياوية للدولة؟ هل تحفز على إصلاح الدولة الواقعية أم على العكس من ذلك هي تعبير عن استحالة نجاح مهام الدولة المعلنة؟

كيف يتمكن أفراد المجتمع من الاعتراف بمشروعية الدولة ويخضعون لها بالرغم من النتائج السلبية لهذا الخضوع هل يعني غياب الدولة في مجتمع ما غياب السلطة؟

كيف يحافظ الأفراد على حرياتهم وحقهم في التمتع بفردانيتهم دون أن يكون ذلك على حساب الآخرين ؟

ثمة تعاریف لا حصر لها متعلقة بالدولة. وترجع تعددية هذه التعاريف إلى تنوع وجهات النظر التي ينطلق منها أصحابها.

فالجغرافي يعرف الدولة من خلال تراب وطني محدد،

والسوسيولوجي لا يفصلها عن واقعة التمييز بين الحاكمين والمحكومين، ويرى المؤرخ أنها تعبير عن نمط وجود أمة، كما يعتبرها القانوني بمثابة نسق من الضوابط (ه. کیلسين)،

وينظر إليها الفيلسوف كجوهر أخلاقي واع بذاته» (هيغل)،

أما الاقتصادي، وتبعا للمدرسة التي ينتمي إليها، فهو يعتبرها السلطة التخطيطية العليا أو حسب (ف. باستيات)، فهي عبارة عن وهم كبير حيث يبذل الجميع قصاری جهدهم لكي يعيشوا على حساب الجميع».

وأخيراً فحتى الشاعر يقترح تصوره الخاص للدولة، سواء بنقدها على أساس أنها الوحش الأكثر هدوء من بين الوحوش الهادئة»، أو بدفعه في اتجاه جعل الدولة «الجدار الذي يحيط بالحديقة حيث تینع أزهار وثمار البشرية» (هولدرلین).

إن الصعوبات التي تكشف عنها اللغة عندما يتعلق الأمر بمفهوم الدولة، تعود إلى كونها لا تنتمي لعالم الظواهر الملموسة، فلم يسبق قط أن رآها أحد. ولكن وعلى الرغم من ذلك فنحن لا نستطيع التشكيك في واقعيتها، لأنها ذات طبيعة مفاهيمية. الدولة عبارة عن فكرة.

وإذا كانت الدولة عبارة عن فكرة، فإنها لا توجد إلا لأنه تم التفكير فيها. ولعل مبرر وجود هذا التفكير هو مكمن ماهية الدولة. وهذا المبرر ليس لغزاً ، بل إن بساطته ساطعة: فالإنسان أبتكر الدولة لكي لا يطيع الإنسان. لقد نشأت فكرة الدولة عن هاجس فصل علاقات السلطة بالخضوع، عن العلاقات الشخصية التي تربط بين الزعيم و بين الخاضعين له. وينتج عن ذلك أن الدولة هي ركيزة سلطة تتعالى عن الإرادة الفردية للشخصيات التي تقودها.

تندرج الدولة في إطار مؤسسة دولتية، بحيث يمكننا القول إن الدولة هي السلطة المؤسسة، وبالتالي إنها عموما، المؤسسة ذاتها التي تتجسد فيها السلطة. والمؤسسة هي مشروع في خدمة فكرة مشروع منظم بحيث إنه يمتلك، داخل المشروع، قوة وديمومة تفوق أكثر ما يمتلكه الأفراد الذين تعتمد عليهم المؤسسة في ما يصدر عنها. في المؤسسة الدولتية، تكون الفكرة هي التمثل المهيمن داخل الجماعة، بالنسبة للنظام الاجتماعي المنشود. وهذا التمثل بتمكن، سواء بفضل عدد الأفراد الذين يتكون بداخلهم هذا التمثل أو بحكم مهارة أو قوة أولئك الذين نجحوا في فرضه، من تأسيس قاعدة السلطة. إن هذا التمثل هو الذي، بفضل مأسسة السلطة، يصبح هو الطاقة المحركة للمؤسسة الدولتية.

إن مهمة المؤسسة هي تنظيم الحياة السياسية، وبشكل أساسي فرض وضعية على الحاكمين يلعب فيها الاحترام دور إشراط الطابع القانوني الإلزامي لإراداتهم. في الواقع، مادامت قدرتهم لا ثستمد من خاصية كامنة في شخصهم، فيتعين عليهم التوفر على الصفة التي ستمكنهم من ممارسة الحكم. لقد وجدوا هذه الصفة في الدستور الذي يحدد الشروط التي تخول الحق في الحكم، والإجراءات التي في ضوئها ستتم ممارسة الحكم.. إنه يحدد السيرورة التي تكون فيها الإرادات، والتي هي في حد ذاتها إرادات إنسانية، منسوبة للدولة، وتستفيد في نفس الوقت من السلطة التي ترتبط بقاعدة الحق والعقاب التي تؤدي إلى تدخل القوة العامة.

نعلم أن كل القوى المتواجهة داخل المشهد السياسي، تسعى نحو استثمار الدولة لكي تترك بصمتها على أهدافهم ومتطلباتهم. من هذا المنظور تبدو الدولة إذن كرهان للصراع السياسي، و كمطية تحتمي وراءها القوى التي انتصرت، بحيث تفرض متطلباتها المتضمنة في مذاهبها وبرامجها، على أساس أنها إرادة الدولة. نادرا ما نجد مجتمعا سياسيا يكون على أقصى درجة من التجانس، بحيث يكون كل أعضائه موحدين في تمثل وحيد للنظام المنشود. في الواقع ثمة تصورات مختلفة متعلقة بالمستقبل المنشود. وعندما تكون مقنعة بما فيه الكفاية، تشكل العديد من القضايا المتعلقة بتنظيم العلاقات الاجتماعية. وحسب السيرورة الملازمة لأصل كل السلطات، فإن هذه التصورات تفرز طاقات تعمل على تحقيقها؛ إنها تولد سلطات، وبما أن هذه السلطات، افتراضا، لا تمتلك في ذاتها أية خاصية قانونية تسمح لها بفرض نفسها، يمكننا أن نعتبرها سلطات بحكم الأمر الواقع. إن تنافس هذه السلطات هو الذي يذكي الدينامية السياسية.

**الجزء الأول :**

**الدولة**

**مقدمة:**

تميزت العصور القديمة والوسطى بغياب مفهوم الدولة بشكلها الحالي، حيث انتشرت مسميات مختلفة منها، الإمبراطورية (مثل الإمبراطورية الرومانية بين عام 510 ق. م والقرن الأول قبل الميلاد).

والسلطنة (مثل السلطنة العثمانية بين عامي 27 يوليو 1299م حتى 29 أكتوبر 1923). وفي العصور الوسطى انتشرت في أوروبا ممالك حكمت باسم الدين مثل: (فرنسا قبل الثورة الفرنسية ( إذا أدى لانتشار الحروب الدينية للتخلص من سيطرة الكنيسة على السلطة السياسية. وانتهت هذه الحروب في عام 1648 بتوقيع اتفاقية ويستفاليا في أوروبا؛ والذي وضع حداً للحرب الدينية التي دامت ثلاثين عاماً، وانتهت بإنشاء نظام جديد للدول في أوروبا عرف فيما بعد باسم الدولة الحديثة وتعمم في أنحاء العالم. حيث وصل عدد دول العالم في عام 2016 إلى 198 دولة، بعد أن كانوا 168 في عام 1900.

الدولة هي مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على انشطة سياسية واقتصادية واجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الافراد فيها، وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول, وان اختلفت اشكالها وانظمتها السياسية

إذن فالدولة هي تجمع إجتماعي وسياسي وقانوني تؤثر فيه عناصر متحركة ومكونة للنظام السياسي بشكل نظم إقتصادية وإجتماعية وثقافية، أو بشكل مؤسسات شبه دستورية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والعشائر في بعض البلدان العربية، ويتم تجسيد سيادة الدولة وإرادتها عن طريق الحكومة.

وسنهتم في محاضراتنا هذه بما يرتبط بهذين الإصطلاحين من علوم مختلفة تساعدنا على إبرازهما وشرح مكوناتهما وكيفية عملهما في إطار مفهوم الدولة المعاصرة، وهو ما يسعى تجمع الكلمة له بالوصول الى متبنيات قانونية ودستورية وأخلاقية لتحديد نوع نظام الحكم الذي يستطيع أن يلبي متطلبات الشعب والقادر على تحقيق آماله وطموحاته بالتمتع في ثرواته وتحقيق الأمن والإستقرار وضمان مستقبل أجياله.

الدولة ...صورة من صور الجماعات السياسية جاء وجودها كظاهرة إنسانية متطورة نتيجة تواكب إرادات مختلفة الطبائع ومتباينة الأفكار. وهي تمثل جهازاً متكاملاً وشخصية معنوية واحدة ، لكن لا تصهر أعضائها صهراً كاملاً لأن الدولة في كل زمان ومكان تتكون من عناصر حية واعية وأجهزة أوجدها الإنسان لتلبي حاجاته وبوسائل مختلفة. إذن هي كيان قائم على الضرورة وعلى الحرية ، غايتها الخير المشترك ويعتقد بعض المؤرخين أن جذور كلمة الدولة تعود للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر ، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير (Publicae) اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.

للدولة عدة تعريفات وضعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، حيث عرفت موسوعة لاروس الفرنسية الدولة بأنها:

"مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة".

في حين عرّف القانون الدستوري (وهو مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم عمل الدولة ومؤسساتها) الدولة:

"باعتبارها كياناً إقليمياً يمتلك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه".

أما معجم الأكاديمية الفرنسي فقد عرف الدولة على أنها:

"حكومة الشعب الذين يعيشون في ظل حكم الأمير أو الجمهورية".

وأخيراً اعتبر القانون الدولي:

**"الدولة؛** ذات السيادة على حدودها الإقليمية التي أنشأت في إطار القوانين التي تنطبق على السكان الدائمين، وتتكون من المؤسسات التي تمارس السلطة الفعلية".

كما أورد فقهاء القانون وعلماء السياسة تعريفات متعددة للدولة منها:

* مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإجبار. (كاري دي مالبيرج).
* جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين تحتكر سلطة الإكراه المادي. (أندريه هوريو).
* مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة. (المفكر الإنكليزي هنسلي).
* مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين.(المفكر الفرنسي بارتلمي).

نلاحظ أن البعض ركز على السلطة والآخر ركز على الإختلاف السياسي بين الحاكم والمحكوم وبعضهم أراد أن يصب هذا المجموع في قالب قانوني بحت. ومهما تعددت التعريفات، فإن الدولة تمثل ظاهرة عالمية تجسد مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً جغرافياً معيناً بصفة دائمة ، ومستقرة ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.

مصطلح الدولة ، هو في الأساس كلمة لاتينية Status وتعني الإستقرار، غير أنه أصبح لها معان سياسية وقانونية وإجتماعية وثقافية إختلفت بإختلاف الأزمنة والأمكنة.

كثيرون تحدثوا عن الدولة دون أن يحددوا مضمونها ، إذ يعتقد السياسيون أن لا أحد سواهم يستطيع قيادتها، ويدعي التكنوقراط أنهم يستطيعون إدارتها والإستفادة من خدماتها ، والليبراليون يتطلعون بأن تكون حكماً و نظاماً للفصل في المصالح المتنازعة في المجتمع.

أما فقهاء القانون والسياسة فقد كانوا أكثر واقعية وعلمية في تعريفهم للدولة لإستقلالهم الفكري ومنهجهم الموضوعي، وهو الفهم العلمي المجرد.

الدولة هي قلب القانون العام والمحور الأساسي الذي تدور حوله كافة النظريات.

الدولة والنظام السياسي – 1

**الباب الأول: مفهوم الدولة**

**تطور مفهوم الدولة**

هناك إختلافات عميقة لمصطلح مفهوم الدولة، تفيد تأثر المفهوم بالنظريات الفلسفية، وهذا ما يؤهل مصطلح الدولة أن يكون من طبيعة فلسفية، كما أن للمصطلح تأريخ موغل في القدم إلى الحد الذي نعتقد معه أن الدولة ظاهرة تاريخية، لذا سنحاول تتبع مفهوم المصطلح في النظريات الكبرى، وعلى مر التاريخ لكشف الحمولات التي أخذتها الدولة في تطورها.

**الفصل الأول:**

**- الدولة في العصر القديم**

تقول الأسطورة: في الزمن القديم، حينما آن أوان الخلق، شكلت الآلهة المخلوقات من التراب والنار وأخلاط متنوعة أخرى في باطن الأرض، ولما حان الوقت لإخراجها إلى ضوء النهار، كلف أبيمثيوس وبرومثيوس بتجهيز المخلوقات بما يلزمها للتكيف، ولما جاء دور الإنسان لم يبق بما يزوده به أبیمثيوس، ورأى برومثيوس أن الإنسان ترك عاري الجسم والقدمين، لا يملك مأوى، ولا أسلحة للدفاع عن نفسه، فما كان من برومثيوس إلا أن سرق الفنون الإلهية ومعها النار وأعطاها للإنسان، لذا كانت له الحكمة التي تساعده على الحياة، ومن هنا كان الإنسان هو الكائن الوحيد الذي انفرد بصفات الآلهة، فأنشأ لها المعابد والهياكل والصور، ولم يمض وقت طويل حتى اخترع اللغة والأسماء. عاش بنو الإنسان مشتتين، إذ لم تكن لهم مدن، وكانت النتيجة أن هددتهم الحيوانات المفترسة، لأنهم كانوا في غاية الضعف، إذ لم تسعفهم فنونهم إلا في تزويدهم بوسائل الحياة، ثم بعد مدة دعت الحاجة إلى أن يعيشوا في جماعات، فكان بعضهم يسيء إلى أبيمثيوس واحد من أرباب اليونانيين القدماء، هو من كلفه زيوس رب الأرباب، بتزويد المخلوقات بما يلزمها من وسائل التكيف. \*\*برومثيوس شقيق أبيموثيوس يلقب بالمتبصر، متعاطف مع البشر، إذ سرق النار من زيوس وأهداها لبعض البشر ، فتعرضوا بذلك إلى التشتت والدمار ثانية، فخشي زيوس أن ينقرض الجنس البشري، فأرسل هرمس إليهم يحمل الوقار والعدالة، لتكون هي المبادئ التي تتبعها المدن في تنظيم حياتهما.

تلك هي أسطورة ميلاد الدولة، لذا لابد من البدء بالمعرفة الأسطورية في نشأة التنظيم السياسي، فمنها استوحت الشعوب القديمة بناها السياسية، أمثال البابليين والآشوريين والفراعنة والهنود وغيرهم، فاعتقاد المصريين، بوجود حياة أخرى « حفزهم في قبول فرعون مؤله» وهذا الإله هو مصدر كل خير ونظام وحياة، وتضافرت هذه المعتقدات بما شهدته المجتمعات القديمة من استقرار على ضفاف الأنهار، في تطور التشريع، « وما حملته ألواح سومر من محضر جلسة البرلمان آرك (...) وما انطوت عليه أوراق البردي من وصايا وتنبؤات في الحكم والدولة، وما سجلته النقوش من نصوص شريعة حمورابي...». هكذا تكون الشعوب القديمة قد استمدت تصورها للنظام السياسي من الأسطورة، فكان الحاكم بمثابة الإله، وسيكون التفكير في شؤون الملك والسياسة من نصيب الكهنة، وسدنة المعابد، هم وحدهم أصحاب الحكمة، ورؤاهم نبوءات لا تناقش.

ورث اليونان هذا التراث من شعوب الشرق القديم، واستعانوا بالأساطير في تفكيرهم السياسي، ومع ذلك لم يبق اليونانيون أسيري التفكير الأسطوري، بل ارتفعوا بالتفكير السياسي إلى مستوى التفكير العقلاني، لقد وظف أفلاطون (347-427 ق.م) الأسطورة في تفكيره السياسي، وظفها في حالة شعر أن الأسطورة سوف تؤدي له وظيفة هامة، أو أنها ستحقق نفعا يبرر السماح بها.» ومن ثمة فرق بين تفكير أسطوري، وتفكير يوظف الأسطورة للشرح والتوضيح. فما هو مفهوم الدولة في الفكر الفلسفي؟.

**أ/ دولة المدينة اليونانية**

يمكن أن نستأنس في عرض الفكر السياسي اليوناني بآراء أفلاطون وأرسطو( 384 - 322 ق.م) من باب أنهما يمثلان مرحلة الكمال للفكر السياسي اليوناني، فعندهما تبلور التصور اليوناني لدولة المدينة، إذ يمثلان المصب الذي انتهى إليه حكماء اليونان، كما يدين الفكر السياسي من بعدهما إما لأحدهما أو لهما معا، يقول راسل: «إن القارئ لو قلب صفحات هذا الكتاب ليقصد حكمة الغرب فلن يجد فیلسوفا واحدا يشغل حيزا يعادل ذلك الذي يشغله أفلاطون وأرسطو، ومرد ذلك إلى موقعهما الفريد في تاريخ الفلسفة فهما أولا قد ظهرا بوصفهما وريثين للمدارس السابقة لسقراط، ومنظرين منهجيين لها. فما هو مفهوم دولة المدينة لديهما؟

يقرر أفلاطون في كتابه "الجمهورية":

«أن الدولة تنشأ لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه وافتقاره إلى معونة الآخرين» فكلما زادت الحاجات واتسعت زادت الحاجة إلى الدولة أكثر، لتكون وظيفة الدولة هي تحقيق العدالة، ذلك أن العدالة تحقق الاتساق والانسجام، بينما التعدي، ظلم يؤدي إلى النزاع، والعدالة كما يقول أفلاطون:

«عدالتان، عدالة في الفرد وعدالة في الدولة» .

تعنينا في هذا السياق عدالة الدولة، لأن الدولة وجدت لخير الناس، وصالحهم، وسعادتهم، تدفع عنهم الظلم وترفع الشقاء والعذاب:

«فنحن جادون في الوقت الحاضر في إنشاء دولة سعيدة، لا في أن نخص أفرادا منها بالسعادة، بل أن نسعد جميع أفرادها على السواء. ولا تتحقق السعادة إلا في المدينة الفاضلة" .

لكن المشكلة التي واجهت أفلاطون هي أن الدول القائمة، لا تتصف بالعدالة، فالدولة التي حكمت بالموت ظلما على سقراط ليست دولة عادلة، لذا ميز أفلاطون بين أنواع من الدول، أفضلها في تقديره الأرستقراطية، التي يحكمها إنسان فاضل:

«لقد نظرنا في الإنسان الذي يمثل الأرستقراطية وبالصواب حكمنا أنه عادل وصالح.» بهذا التصور يكون أفلاطون قد جمع المبررات العقلية، التي تؤكد ارتباط السياسة بالأخلاق، سعيا إلى تحقيق غاية سامية هي سعادة الإنسان، وتجعل الدولة هيئة تسعى إلى تحقيقها. جاء أرسطو، ليتجه بالفكر الفلسفي السياسي نحو آفاق أخرى، ليست مدنا فاضلة كما تصورها أفلاطون، ولكنه استلهم التاريخ، ومستقرئا الواقع، ومن ثمة انتقد تأملات معلمه، خاصة فيما يخص مسألة شيوع النساء والأبناء والمقتنيات، لأن ذلك يتناقض وغايات الدولة «يضيع تحديد الغاية التي من أجلها تكون الاجتماع، وتصبح الجمهورية التي اعتنى بها أفلاطون من غير منطق يشمل عمادها، باعتبار أن التأكيد على الثالوث الشيوعي:

* شيوعية المال والمقتنيات
* شيوعية النساء
* شيوعية الأبناء

يضيع هوياتهم، ويضيع غايات الدولة، وأساسا الخير عماد الدولة وأساس اجتماع الأفراد.» كما انتقده في كتاب "النواميس"، ذلك أن أفلاطون وقع في تناقض « فمن جهة سمح أفلاطون بتضاعف الثروات خمس مرات، ومن جهة أخرى يلغي حق الملكية العقارية.

من المهام التي اضطلع بها كتاب "السياسة" لأرسطو، هي استبعاد المدن الفاسدة سعيا للوصول إلى المدينة الصالحة، التي تشكل الدولة المثالية، ممثلة في الدولة الدستورية، فهو لا يثق بالحكم المطلق، حتى لو كان ذلك الحاكم فيلسوفا، وهي ذات بعدين الأول واقعي سیاسي، يتمثل في الشروط المادية والاجتماعية الضرورية لقيامها، والثاني غائي أخلاقي ميتافيزيقي، ينسجم والمذهب الغائي الأرسطي.

الدولة عند أرسطو، نتاج تطور تاريخي، مرت بعدة مراحل اجتماعية قبل أن تصل إلى مرحلة الدولة، وتصبح عبارة عن اتحاد بین مواطنين، فهي تنظيم اجتماعي، يقوم به هؤلاء المواطنون، الذين تهيؤا لذلك بما يحقق الوحدة والانسجام، يتحقق ذلك في أنواع الحكم المعتدلة، وهي حكم الأعيان والملكية والحكم المدعو سياسة أو الحكم الجمهوري. وكل خروج عن الوسطية والاعتدال، سيؤدي لا محالة إلى الفوضى والطغيان.

إن الطابع العام لدولة المدينة سواء عند أفلاطون أو أرسطو مهما كانت الاختلافات بينهما، هي دولة محدودة في حجمها وعدد أفرادها، هي دولة المواطن اليوناني الأثيني، وأهم من ذلك هو حرص أصحابها على الطابع الأخلاقي لهذه الدولة، بما يحقق النظام، والانسجام، والسعادة لأعضائها، فهل بقيت مهام الدولة في ظل الإمبراطورية الرومانية هي نفسها مهام دولة المدينة اليونانية؟ ما هو مفهوم الدولة عند منظري الرومان؟

هذا ما سنتعرف عليه في الدولة الرومانية، لمعرفة خصوصيات الدولة الإمبراطورية الرومانية.

**ب/ الدولة الإمبراطورية الرومانية:**

كان لوفاة أرسطو في سنة (322 ق.م) والذي تبع وفاة الإسكندر (Alexander) (356 - 323 ق م)، منعرجا في تاريخ الفكر السياسي، إذ تحول الإنسان المدني بالطبع، بوصفه جزءا من المدينة polis التي يرتبط فيها اليوناني مع اليوناني برباط سياسي، وما عدا اليوناني فهو أجنبي، لا يحق له المشاركة السياسية، أما مع الإسكندر الذي توسع ملكه، وانفتح فيه اليوناني على غير اليوناني، وامتدت آفاق الدولة إلى خارج الحدود اليونانية، فتأسست المدينة العالمية" ( La cosmo polis) التي جسدتها الممالك الهيلينية الكبيرة التي قامت مقام المدينة الإغريقية، نظر لهذه المدينة المشرع الروماني شيشرون (106-43 ق.م) في كتابيه " في الجمهورية" (De la république) و" في القوانين " ( Des lois ).

تأتي اجتهاداته في سياق المدرسة الرواقية التي نادت بالقوانين الطبيعية، وهي القوانين التي تنسجم مع المدينة العالمية، ومنها أن الناس سواء، لأنهم جميعا يمتلكون عقلا واحدا، وهذا القانون هو دستور العالم أجمع، يتساوى في ظله جميع الناس، وبذلك كانت الدولة عند شيشرون، كما عند أسلافه اليونان مجتمعا أخلاقيا، ويطلق شيشرون على الدولة اسم الشيء العام (La chose publique) إذ يقول:

«إن الشيء العام هو شيء الشعب وبالشعب، يجب أن نعني بالشعب ليس حشدا من الناس مجتمعين كقطيع بأي طريقة كانت، ولكن عددا كبيرا من الناس تشاركوا مع بعضهم البعض للانتماء إلى نفس القانون»..

إن خصوصية الدولة (الشيء العام في مرحلة أولى هي التوسع، إذ لم تعد دولة مدينة كما أرادها اليونان، بل دولة إمبراطورية عالمية، كونها شعب، يحتكم إلى قانون الدولة. بهذا الأفق سيصبح كل من ينتمي إليه جزء من هذا الشعب، وبالتالي جزء من الدولة، والدستور الأفضل هو الدستور المختلط، الذي يجمع بين الملكية والجمهورية، تكون السلطة العليا ملكية، وتترك فيها الشؤون العامة لحكم الجمهور.

والواقع أن التشريع الروماني قاد إلى تعزيز فكرة السيادة المطلقة للحاكم، من خلال الاعتقاد أن الشعب تنازل للحاكم ووضع إرادته في يد هذا الحاكم الإمبراطور، إن دولة بحجم الإمبراطورية الرومانية، لا تتسق أمورها إلا في ظل حكم قوي، غير أن تمركز السلطة في يد الحاكم القوي، أنجب أباطرة عرفوا بطغيانهم الشديد على غرار نیرون (37م-68م) وسرفيوس سولبيقوس (5 ق م - 69م) الذين نكلوا بالفلاسفة، الذين تمسكوا بالفكر الحر، حتى أن أحد القياصرة طرد الفلاسفة من روما سنة 71م.

تحولت الإمبراطورية الرومانية من الوثنية إلى المسيحية بعد صراع طويل، اصطدمت فيه الديانة المسيحية بالوثنية اليونانية، واضطهدت فيه المسيحية إلى غاية بداية القرن الرابع، إلى أن «أصبح الدين المسيحي شرعيا ومباحا. أصبحت المسيحية بموجب وثيقة 313م هي الدين الرسمي للدولة، ومن ثم أخذ مفهوم الدولة منحى آخر، فكيف كان مفهومها في ظل هذا التغير؟.

**الفصل الثاني**

**- الدولة في العصر الوسيط**

**أ/ من مدينة الأرض إلى مدينة السماء** عبر أوغسطين (Augustin) (0 35م- 430م)، بحق عن خصوصيات الدولة في هذه المرحلة، فهو الذي استوحى جمهورية أفلاطون في مدينته المثالية، ولونها بلون مسيحي «فعنوان كتاب القديس أوغسطين ذاته مستعار من الجمهورية، فلقد ذكر أفلاطون في كتاب "الجمهورية"، أن هنالك نمطا موضوعا في السماء يستطيع الراغب مشاهدته. لقد أخذ القديس أوغسطين على عاتقه نقل اللوجس من تصور يوناني، يقنع بعالم عقلي إلى لوجس مسيحي، يتطلع إلى عالم آخر.

إن الدولة التي يطمئن إليها أوغسطين، هي مدينة الله- وهي عنوان كتابه ( La citéde dieu) والتي تقابل مدينة الأرض، مدينة الله يحكمها العدل، وبتعبيره :

« إن مدينة الله المجيدة، سواء أكانت تتابع حجتها وتتابع إيمانها بين الأمم، أم استقرت في الأبدية التي تتوق إليها بصبر حتى يعود القضاء إلى العدل.» ويقول في موضع آخر:

« إننا نسمي مدينة الله تلك التي يشهد لها الكتاب المقدس، بما له من سلطة إلهية، قلدتها إياها العناية الإلهية، ففاقت كل ما أنجزته سائر الأمم. » أما مدينة الأرض فهي على النقيض لا ترعاها العناية الإلهية، أو بالأحرى خرجت عن التعاليم الإلهية، تلك التي تأسست « على حب الذات إلى حد احتقار الله. لا تعني هذه الثنائية التقابل بين المدينتين، بل قد تتحقق بالتتابع، أي يمكن التحول من مدينة الأرض الحقيرة، إلى مدينة الله المجيدة، متى كان الصلاح، ومتى تم تحكيم التعاليم الإلهية العادلة، والعكس، ونعتقد أن في ذلك تلميح إلى إمكانية تحول الإمبراطورية الرومانية من دولة وثنية (دولة الأرض الفاسدة) إلى دولة مسيحية دولة سماوية صالحة).

إن العدالة التي ينشدها أوغسطين، هي أن يخضع المؤمن لله في كل شيء، وإلا فأي عدالة حينما يرفض الإنسان خدمة الله؟ وحيث لا عدالة، لا شعوب، ولا دولة. وينتهي أوغسطين إلى التحديد التالي للدولة:

« الدولة هي مجموعة عاقلة تتوحد حول تملك مشترك وهادئ لما تحب وتكون دولة ممتازة إذا كانت المصلحة التي تجمع أفرادها شريفة، والعكس صحيح» .

هكذا ترتبط الدولة في الفكر المسيحي بالأخلاق شأنها شأن الدولة اليونانية أو الرومانية، غير أنها تتفرد باستلهام قيمها من الدين المسيحي، ويبقى الجدل في الفكر السياسي المسيحي، حول أيهما يخدم الآخر؟ هل يجب أن يكون الدين خادما للسياسة أم العكس؟

« ينبغي للأباطرة أن يتوجهوا إلى الباباوات إذا تعلق الأمر بالحياة الأبدية كما يجب على الباباوات أن يستعملوا حماية الأباطرة، أثناء مجرى الحياة الزمنية.»

زاد ثراء النظرية السياسية المسيحية، مع القديس توما الإكويني (Thomas daquin) (1225م- 1274م) الذي وفق بين الغائية الأرسطية والمعتقدات المسيحية حينما اعتقد أن المدينة أو الدولة ترتبط في وجودها بغايات أسمى، وأرفع فهي « تجتمع من أجل العيش الأفضل». ويزيد الإكويني بأن الإنسان في حاجة ماسة إلى سلطة روحية تحقق الغاية الأخروية، وهذه هي مهمة الكنيسة، وكأن الدولة تحقق غايات أرضية هي السعادة الدنيوية، إذا ما تحقق الحكم العادل، وهذا هو الجانب الأرسطي في فلسفة توما الإكويني، أما السعادة الأخروية فهي مهمة الكنيسة، وهنا يظهر الجانب المسيحي من فلسفته. هكذا نلمح حضور التنظير السياسي اليوناني في فلسفة العصور الوسطى المسيحية، خاصة ما تعلق بالإلحاح على الأخلاق السياسية، كما نلمح التوجه الروماني فيها من خلال التطلع إلى الدولة العالمية الإمبراطورية، وتفردت بطرح إشكالية العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية. فهل كان الأمر نفسه في الفكر السياسي الإسلامي؟.

**ب/ الدولة في العصر الإسلامي**

أحدث الدين الإسلامي، تحولا عميقا في مجتمع شبه الجزيرة العربية، إذ نقله من مجتمع قبلي بدوي، بكل المعايير، إلى مجتمع منظم سياسيا، بدأت نواته في المدينة المنورة، زمن الرسول (ص) ثم تطور تدريجيا مع خلفائه الراشدين، ثم مع دولة بني أمية، وبني العباس، وغيرهم. لم يحدد الوحي الإلهي شكل الدولة، أو شكل الممارسة السياسية، بل أكد مسألة استخلاف الإنسان في الأرض، « وهو تخويل من الله سبحانه وتعالى لعباده جميعا ليلتئم شملهم وينتظم أمرهم في جماعات ومجتمعات وشعوب وقبائل ودول وحضارات ليقيموا العمران في الأرض جيلا بعد جيل، وقرن بعد قرن...».

ولما لم يحدد الدين الإسلامي، نمط الدولة التي تحكمهم أو شكل النظام السياسي الذي تسير به حياتهم، كانت الاجتهادات، كثيرة متنوعة، حتى أن الباحث يقف على مذاهب سياسية كثيرة ترجع إلى غنى التجربة الإسلامية، وتطورها التاريخي، من الخلافة إلى السياسة الشرعية إلى الأحكام السلطانية، ومن ثم فدولة الخلافة الراشدة ليست هي دولة بني أمية، ومهام دولة بني أمية ليست هي مهام دولة بني العباس، وما آلت إليه من انقسامات، لهذا يمكن النظر في مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي على مستويين:

- **الأول نظري**: تترجمه أراء الفلاسفة بالدرجة الأولى ومثال لذلك بالفارابي (874م - 950م)، وابن خلدون (1332م-1406م).

- **الثاني عملي**: نستأنس فيه بتشريعات الفقهاء للدولة القائمة، ومثال ذلك ما نجده عند الماوردي وابن تيمية (1328-1263).

هناك أربع مذاهب سياسية، في الفكر الإسلامي، وهي:

1/ المذهب السياسي الديني مثلته الفرق الكلامية، مثل الشيعة والخوارج والمرجئة وأهل السنة.

2/ المذهب السياسي الفقهي وترجمه الماوردي وابن تيمية.

3/ المذهب السياسي الأدبي، مثله ابن المقفع.

4/ المذهب السياسي الفلسفي، ونجد فيه الفارابي والغزالي وابن خلدون. أخذ الفلاسفة المسلمون على عاتقهم مهمة تأمل الاجتماع الإنساني، أسوة بالفلاسفة اليونان، فالفارابي وهو أكثر الفلاسفة المسلمين حضورا في الفكر السياسي، ينطلق من فرضية أن الإنسان مدني بالطبع، إذ يقول:

«كل إنسان مفطور على أنه محتاج، في قوامه وفي أن يبلغ أفضل كمالاته، إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها وحده.». وفكرة أن الإنسان مدني بالطبع هي التي تؤسس للحديث عن الحياة الاجتماعية، والسياسية، عند كل الفلاسفة المسلمين، ومثل ما قرر أفلاطون:

" أن اتساع الحياة وتنامي الحاجات، واتساع المدينة، يقتضي وجود وظائف جديدة، كالجندية، وإدارة المدينة، تفرض وجود حكام يلزم أن يتفرغوا لها وأن يعيروها انتباها وحكمة فائقين.»

كذلك الأمر تنشأ المدينة عند الفارابي، من تجمعات ناقصة، من المنزل، إلى الطريق، إلى المحلة، إلى القرية، ثم إلى المدينة الصغرى، ومجموع المدن يكون مدينة كاملة وسطی، وهي سكن أمة، في جزء من المعمورة، وأخيرا المدينة الكاملة العظمى وهي اجتماع الجماعات كلها في المعمورة، والمدينة الكاملة، يمكن أن تكون فاضلة، كما يمكن أن لا تكون كذلك، والمدينة الفاضلة هي التي يحكمها النظام والانسجام، أو ما سماه الفارابي التعاون بين أعضائها، بما يحقق السعادة للمدينة، أو للأمة، أو حتى للمعمورة. مدينة الفارابي تحكمها تراتبية تشبه البدن، التام الصحيح، الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تمام حياة الإنسان ، وعلى حفظها عليه، والرئيس في المدينة هو بمثابة القلب في البدن، ولن يكون هذا الرئيس سوى الإمام الفيلسوف:

« فيكون بما يفيض منه على قوته المتخيلة نبيا منذرا بما سيكون ومخبرا بما هو الآن من الجزئيات بوجود يعقل فيه الإلهي، وهذا هو الإنسان في أكمل مراتب الإنسانية.

كذلك تبني مدينة أفلاطون بتراتبية طبقية أعلاها، الحاكم الفيلسوف، وأدناها طبقة العبيد:

« فالحاكم الكفء في عرفنا الذي تعد مواهبه بمسيره نحو الكمال، فلسفي النزعة، عظيم الحماسة، سريع التنفيذ، شديد المراس".

إن الدولة الفارابية، دولة مثالية، اهتم فيها الفارابي بما يجب أن يكون، بدل ما هو كائن، لم يهتم بالوقائع، ولا بالدولة كظاهرة تاريخية، خلافا لابن خلدون، الفيلسوف السياسي الواقعي الذي استفاد من اهتمامه بالتاريخ، « ليس هناك من شك عندئذ في أن ابن خلدون واقعي يدرس أحداثا هي بطبيعتها متناقضة، فهو لم ينطلق من قبليات أو أحداث مأخوذة اعتباطا، بل انطلق مما لاحظه بالمغرب. وعلى هذا الأساس اكتشف ابن خلدون أن التجمع البشري في إطار سياسي، مسألة ضرورة إنسانية، وليست اختيارية :

« والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو إنسان، لأنهما للإنسان خاصة لا للحيوان.»

إن مصدر هذا التجمع هو عامل العصبية، لأن الملك لا يحصل إلا بالصراع والغلبة والقهر، ولا تتحقق الغلبة والسيطرة إلا العصبية القوية:

« ذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما بالعصبية...» .

على أن الدولة الخلدونية يمكن أن تكون ملكا طبيعيا، أو ملكا سياسيا، أو خلافة، وتتميز كل دولة عن الأخرى بحسب المصدر الذي يستمد منه الحكم، فالملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، والملك السياسي هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح ودرء المفاسد، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي، تحقيقا للمصالح الدنيوية والأخروية.

يبدو من هذا أن أرقى أشكال الملك هو نظام الخلافة، لما فيه من حرص على خير المحكومين دنيا ودينا، بهذا يكون ابن خلدون قد نظر للدولة التي رآها ملائمة لأمة الإسلام، مخالفا بذاك رؤية الفلاسفة الذين صبغوا النظرية السياسية اليونانية بصبغة دينية إسلامية. خلافا لذلك كان الفقهاء يشرعون لدولة قائمة، دولة فعلية، من باب أن الفقيه « همه التشريع للأحكام العملية، أي تعيين الشروط القانونية، التي بها يغدو قيام مؤسسة الخلافة ممكنا» إن مصدر هذه الشروط، التي تقنن نشاط الدولة، هي الشرع وليست العقل، كما أراد الفلاسفة، إن مهمة العالم الفقيه هي على وجه الدقة، الحرص على حراسة الدين، وحماية الحقوق بما يضمن العدل، ويضمن طاعة أولي الأمر أيضا، فقد ورد في مقدمة كتاب ابن تيمية، "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" قوله:

« فهذه الرسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والإيالة النبوية لا يستغني عنها الراعي والرعية».

ويضيف « وهذه الرسالة مبنية على أية الأمراء في كتاب الله :

" إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا." سورة النساء، الآية 58-59

وعليه خصص شیخ الإسلام بابا لأداء الأمانات، وبابا للأحكام، فأما باب أداء الأمانات فيشمل قسمين:

* **الولايات،** وما يدخل فيها من تولية الأصلح، واختيار الأمثل،
* و**الأموال**، وما يدخل فيها من تسيير الشؤون المالية والاقتصادية. وأما باب الأحكام فيتناول الحدود والحقوق، وهي موضوعات كما نرى دائرة حول دولة قائمة، وليست دولة افتراضية، هنا يحكم الشرع وهناك يحكم العقل، الحاكم مخدوم من الرعية في دولة الفلاسفة، تبعا لعلاقة الأدنى بالأعلى، بينما الحاكم خادم للشرع وللرعية، فهو راع، يرعى مصالح الناس عند الفقهاء، « إمام الفقهاء والمحدثين مكلف من الأمة صاحبة الأمر بعقد محدود الوظيفة» بينما الحاكم عند الفلاسفة مطلق لأن وجوده هو الضمان الاستمرار الدولة (المدينة). توحي هذه المقابلة بين تصور الفلاسفة للدولة، وتشريع الفقهاء لها، حجم الثراء في الفكر السياسي الإسلامي، الذي يعود في اعتقادنا إلى شعور المسلمين بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم، بأهمية الدولة كمؤسسة ضرورية لتسيير وحماية مصالح الأمة. وهو رد في تقديرنا على الذين يقللون من شأن التفكير السياسي في الإسلام، أولئك الذين نظروا جزئيا إلى هذا الفكر، كالاعتقاد أن الفكر السياسي الإسلامي، يتمثل في نقل التراث اليوناني وتلوينه بلون إسلامي، المثل في ذلك ما نقرأه في كتاب "الدولتان" لبرتراند بادي الذي يقول:

« يتميز الفكر السياسي الهليني الذي تكون في العالم الإسلامي عن الفكر الذي تشكل في الغرب بأولوية التوفيق بين أفلاطون وأرسطو، من قبل فلاسفة الإسلام، وبجهود التركيب التي قبلوا بها وبين إسهام العلم اليوناني والرجوع إلى القرآن» . هل يصدق هذا الاعتقاد على ما ذهب إليه ابن خلدون مثلا؟ قد يصدق هذا التصور على الفارابي، لكنه لا يصدق على غيره. ولأن الفكر السياسي في الإسلام متنوع، فإنه يصعب إعطاء تعريف دقيق للدولة يشمل هذا التنوع، ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة أن الفكر الإسلامي على تنوعه انتهى إلى أن الدولة تنظيم يحرص فيه الحاكم على سياسة الدنيا، وحراسة الدين.

هكذا يرتبط مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي الوسيط بالدين، سواء خدمته الدولة، أو خدم هو السياسة، وهي ميزة طبعت الفكر الوسيط برمته، فهل سيكون الأمر كذلك في العصر الحديث؟.

**الفصل الثالث**

**الدولة في العصر الحديث** كان من نتائج الصراع المرير بين الأباطرة كرمز للسلطة السياسية الزمنية، والباباوات كرمز للسلطة الدينية الروحية، وما دار في ظله من جدل، ومن تجاذبات ميزت العصور الوسطى المسيحية، میلاد الدولة الأمة Létat nation ، وتفتحها في ظل الملكية، أو الحكم الملكي، وساهم في هذا الميلاد والنمو جملة من العوامل، نذكر منها:

**1/ فكر عصر النهضة" ونقد العصور الوسطى:** عبر نيكولا مكيافيللي( Nicolas Machiavelli) ( 1527 - 1469 م) عن روح النهضة الأوربية، الذي عزا الوضع السياسي المتردي، إلى الربط النظري بين السياسة والأخلاق، أو بصيغة أدق بين السياسة والدين، ودعا بشكل صريح إلى الفصل الواضح بينهما، اللهم إلا ما كان سندا للأمير من أجل الحفاظ على سلطته، وهو القائل في كتابه "الأمير":

« من الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا "يستخدمها، وفقا لضرورات الحالات التي يواجهها.».

ونفس الشيء بالنسبة للدين، فمن المهم الحفاظ على الدين، ولكن بمقدار ما يضمن وحدة الدولة، وكأن مكيافيللي يدعو أن يكون الدين خادما للدولة لا أكثر، وهو يعتقد أن ما حل بإيطاليا، من تشرذم وانقسام سببه الدين:

«فالكنيسة هي التي جزأت إيطاليا، وما زالت تحافظ على تجزئتها .»

لقد استفاد مكيافيللي من التاريخ شأنه في ذلك شأن ابن خلدون، والحق أن عبد الله العروي قد عقد مقارنة بين الاثنين، وتبين أن من النقاط التي يتشابه فيها الفيلسوفان حضور التاريخ.

قال معلقون كثيرون:

" عند مكيافيللي يتعايش تجرد المؤرخ، وتوقد النبي، ولم يفكر أحد بقول الشيء نفسه عن ابن خلدون.»

إن التاريخ يثبت أن الساسة العظماء الذين حافظوا على الدولة، كانوا دهاة ولم يرهنوا يوما السياسة لاعتبارات دينية، أو أخلاقية، من هنا انبثق المبدأ الشهير عند مكيافيللي، الذي ينص على " أن الغاية تبرر الوسيلة"، والذي أصبح قاعدة تسيطر على فكره، فهو يدافع عن الحيلة والدهاء كوسيلة لخداع الأعداء.

وهكذا نتوقع أن تكون الدولة التي يدافع عنها فيلسوفنا، هي أن الدولة ظاهرة تاريخية، وممارسة واقعية، قائمة على القوة، معه أصبحنا في عالم آخر، ماتت فيه العصور الوسطى، وأكثر من ذلك وكأنها لم توجد مطلقا، فكل القضايا التي هيمنت على فكر العصور الوسطى، كالله والخلاص، كالعلاقات بين الماورائي والدنيوي، غير موجودة لديه. ليس هناك حقيقة إلا حقيقة الدولة، فهي الغاية، وليس هناك واقعا، إلا واقع السلطة، وعلى الحاكم الفذ أن يحسن الحفاظ عليها بكل الوسائل، هكذا يقطع مكيافيللي الصلة مع الدولة الدينية ويؤسس لدولة الأمة. \* تطلق عبارة النهضة Renaissance الغربية من الناحية التاريخية على الفترة التي تفصل العصور الوسطى عن العصر الحديث، يؤرخ لها بسقوط القسطنطينية 1453 تتميز من الناحية الفكرية بميلاد المذاهب الاجتماعية والفلسفية التي ظهرت في أوروبا، ومن إيطاليا بالتحديد الجغرافي، اهتم مفكرو النهضة بالعلم وأعادوا للعقل اعتباره، استلهموا التراث اليوناني، في تأكيد حرية الإنسان والانحياز لإنسانيته.

**2/ الإصلاح الديني وانقسام العالم المسيحي:**

إن التحول عن الكنيسة والقطع معها، أو جعلها خادمة للدولة، ينم عن وهن أصاب الكنيسة، تجلى في أطماع الباباوات، الذين كانوا يجنون الثروات الطائلة من وراء بيع صكوك الغفران، التي بدأ منها الإصلاح الديني، على يد مارتن الوثر (Martin Luther) ( 1546 - 1483 م) « الراهب الأوغسطيني الذي علق على باب الكنيسة الجماعية في فيتمبرغ [بألمانيا) إعلانا تضمن خمسا وتسعين أطروحة ضد صكوك الغفران البابوية.»

يعنينا من هذه المسألة أن المصلح الديني لوثر قد استشعر الخطر المحدق بالكنيسة، رمز الديانة المسيحية، فكان الإصلاح لديه بمثابة إعادة القطار إلى سكته، التي خرج عنها بفعل توريط الكنيسة في اللعبة السياسية، واتخاذها مطية لأطماع شخصية. إن عودة القطار إلى سكته تبدأ من إحياء النظرية الأوغسطينية، تلك التي ميزت بين مدينة الله ومدينة الأرض، يقول لوثر:

« إن هناك نوعين من الممالك:

* الأولى هي مملكة الله،
* والثانية هي مملكة العالم

إن مملكة الله هي مملكة العفو والرحمة ، ومملكة العالم هي مملكة الغضب والشدة، لأنه لا يوجد فيها سوى العقاب، والمقاومة والحكم والإدانة، بغية قهر الأشرار وحماية المستقيمين.»

هكذا تكون العودة إلى ربط السياسة بالأخلاق، والأخلاق المسيحية على وجه التحديد، لذا فالدولة مؤسسة ضرورية، لكن ليس على الطريقة المكيافيلية، بل بطريقة لاهوتية، يكون فيها الأمير إما ملاكا رحيما، وإما أسوأ الخسيسين على وجه الأرض، ذاك بحسب قربه أو بعده من المسيحية الحقة.

هو نفس الطريق الذي يواصله جان كالفن (Jean Calvin) ( 1564 - 1509 ) في كتابه مؤسسة الدين المسيحي "1536 الذي أتبعه بكتاب الأوامر الكنسية" 1541، غير أن هذا الأخير تميز عن سابقه، بسعيه إلى ترجمة الإصلاح في صورة عملية تطبيقية، في مدينة جنيف « المدينة الكنسية» التي تمثل حضور الروح المسيحية في الممارسة السياسية بصورة فعلية.

غير أن الإصلاح اللوثري لاقى معارضة شديدة من الكاثوليك، لينقسم العالم المسيحي، على نفسه إلى بروتستانت وكاثوليك \* ومعه كانت الانقسامات السياسية.

**3/ الحروب الأهلية:** قادت الخلافات الدينية إلى صراعات سياسية حادة تجسدت في صورة حرب أهلية، مست أوروبا بأكملها، وكان من مظاهرها الخطيرة غياب الأمن وانتشار المجاعة المدمرة، وفتكت الأوبئة بالناس، وبالجملة أصبحت مظاهر الحياة لا إنسانية بشكل لا يطاق.

هي عوامل ثلاث، كانت نتيجتها الطبيعية، قناعة الوعي الغربي، بضرورة الدولة، دولة ذات سيادة كاملة، نظر لها الفلاسفة، إلى حد تمجيد الحكم المطلق، نقرأ ذلك عند جان بودان (jean Boden) ( 1596 - 1530 ) الذي عاصر الحرب الدينية في فرنسا 1562، وشاهد على مذبحة القديس بارتولوميو1572'، فهاله الوضع، الذي يكشف غياب سلطة الدولة، فكانت آراؤه رد فعل على ذلك، فاستهدف رد الاعتبار لهذه السلطة، فألف كتاب "ستة كتب عن الجمهورية" (six livres de la république) كان بودان «أول من استخدم لفظ السيادة، إذ يعرفها بأنها سلطة الدولة المطلقة والمستديمة، إنها أعظم سلطة تأمر وتنهي» هكذا تكتسب الدولة خاصية جديدة في تعريفها، إذ يمكن القول أن الدولة، مؤسسة ذات سيادة، وأخص خصائص السيادة « أنها دائمة ومطلقة» إنه يقررها كحتمية جازمة، الازمة لوجود الدولة ولوحدتها.

سار الفيلسوف الانجليزي، توماس هوبز (Thomas Hobbs) (1588- 1679 )- على نهج بودان، إذ كان كتابه "اللوفيثان "وهو تشريع غير مسبوق للحكم الفردي الاستبدادي، يكشف الحاجة الماسة للسلم والأمن المفتقدين، وبهذا تكون مهمة الدولة (اللوفيثان)، هي توفير الأمن والحماية، وحتي يتوفر الاثنان، وجب أن تتركز السلطة في يد الملك، ذلك أن سبب الحروب الأهلية « کامن في أن الملك، بدل أن يحتفظ بالسيادة الكاملة، أتاح للبرلمان، أن يكبر حتى غدا قوة مستقلة إلى جانبه فأصبحت البلاد بسيدين، وفي ذلك إضرار بالسيادة، وحتى تعود الأمور إلى نصابها، كان من الضروري استعادة السيادة، بوصفها الشرط الجوهري لتحقيق الأمن والسلم، ووجب أن تكون الدولة مؤسسة ذات سيادة مطلقة ودائمة، ووحيدة متمركزة في يد الملك. لقد بلغ تأليه الملكية المطلقة مداه مع بوسه ( Jacques- Benigne Bossuet) ( 1704 - 1627 ) في كتابه "السياسة مستقاة من الكتاب المقدس"( politique tirée des propres de l ' écriture sainte) أني اعتقد بأن السلطة المطلقة هي من الله. \* يعود انقسام المسيحية الأول إلى القرن الميلادي الخامس 425 م إلى أرثوذوكس وكاثوليك، إذ كان الأرثوذوكس يمثلون الاتجاه المحافظ المتزمت، بينما يمثل الكاثوليك الاتجاه المجدد، العام والعالمي، ثم حدث الانقسام الثاني في القرن 16 م إبان الإصلاح اللوثري، إذ ظهرت البروتستانتية، التي تمثل المذهب الإنساني إذ كانت في البدء احتجاجا على الغفرانات، لتقرر بأن الدين الحق، يقوم على الفهم الخاص للكتاب المقدس.

\*\* القديس بارتولوميو واحد من الحواريين الإثني عشر حسب روايات الإنجيل يحتفل النصارى بعيد بارتولوميو يوم 24 أب من كل سنة وفي عام 1572 وقعت مذبحة رهيبة راح ضحيتها الكثير من البروتستانت، والمذبحة تعبر عن الصراع الديني الذي شهدته أوروبا في هذه الفترة.

هكذا تكرس تأملات الفلاسفة في هذه المرحلة من تاريخ أوروبا، السلطة المطلقة للدولة، طلبا للاستقرار والأمن، فكيف كان الانتقال إلى الدولة الديمقراطية؟.

**4 -من دولة الاستبداد إلى دولة الحرية أو الدولة الديمقراطية**

بحلول القرن السابع عشر انتهى الفكر الأوروبي إلى القطع مع اللاهوت والميتافيزيقا، والثقة في العلم التجريبي، الذي يعتبر أحد معالم العصر الحديث، يضاف إلى ذلك نزوع فلسفة العصر الحديث إلى الأنسنة، أو النزعة الإنسية(Humanism) بما تعنيه هذه النزعة من انفتاح على الآخر، ومن دفاع عن القيم الإنسانية، وأعلاها قيمة الحرية، سينعكس كل ذلك على المفاهيم السياسية، وخاصة مفهوم الدولة، فبعدما كان حرص الفلاسفة شديدا على فكرة السيادة وتأليه الدولة، اتجه التنظير السياسي، إلى مواجهة الحكم المطلق الاستبدادي، والانتصار للحرية الإنسانية، ذاك ما نقف عليه مع جون لوك (John Locke) (1632 - 1704) الذي عاصر الثورة الانجليزية سنة 1688، ضد الطغيان، فكان كتابه، مقالتان في الحكم المدني" الذي ترجم تحت عنوان "في الحكم المدني" حيث خصص المقالة الأولى للرد على من يعتقدون بالسلطة الإلهية المطلقة، تحت عنوان" في بعض المبادئ الفاسدة للحكم" وخصص المقالة الثانية للحكم المدني، تحت عنوان "في نشأة الحكم المدني الصحيح ومداه وغايته".

إن أهم ما يلاحظ في فلسفة لوك السياسية، تأكيده على ضرورة بسط الدولة لسلطتها، كدليل على تحول المجتمع من حال الطبيعة إلى حال المجتمع السياسي، والأهم من ذلك هو مناداته بفصل السلطات، إذ جعل أعلاها السلطة التشريعية، وأدناها السلطة التنفيذية، وتعود السلطة التشريعية إلى الشعب، يقول لوك: «للشعب وحده القدرة على تعيين شكل الحكم وعن طريق إنشاء السلطة التشريعية هذه وتعيين القائمين بها» او تعود السلطة التنفيذية، والاتحادية أو الدولية إلى الملك، الذي يلتزم بتنفيذ قوانين المجتمع المدنية وتطبيقها على كل من ينتمي إليه، والأخرى (أي الاتحادية السهر على سلامة الجمهور ومصالحه في علاقته الخارجية...» بهذا تنعكس الآية، وتصبح مهمة الدولة السهر على مصالح المحكومين، في الداخل والخارج، هذه هي أجل وظيفة للدولة، ليتحول مفهوم الدولة إلى كونها مؤسسة تعاقدية، وظيفتها ضمان حرية وأمن الأفراد الذين ينتمون إليها، وهذا ما أصبح يعرف بالملكية الدستورية، نظير الملكية المطلقة، التي شرع لها توماس هوبز.

كان لآراء لوك السياسية الأثر البالغ، إذ كان كتابه "المقالتان" بمثابة التوراة السياسي، في القرن الجديد، خاصة في فرنسا، إذ أبدى مونتيسكيو (Montesquieu) (1689 - 1755) في كتابه "روح الشرائع" (de l ' esprit des lois) إعجابه الكبير بإنجلترا، بل جعلها مثلا للحرية السياسية، ففي الفصل السادس من الباب الحادي عشر، وتحت عنوان نظام انجلترا، ينتصر للحرية متأثرا بفكرة فصل السلطات « لا تكون الحرية إذا لم تفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.». سيتأكد الاهتمام بدولة الحرية والديمقراطية مع جون جاك روسو (Jean Jacque Roseau) ( 1778 - 1712 )، الذي اعتنى بالسؤال التالي: ما هي طبيعة الحكم القادر على تكوين شعب حر سيد، وكيف يمكن للإنسان أن يحتفظ بحريته من جهة، ويعيش في كنف الدولة التي تحكمه من جهة ثانية؟ كيف يمكن التوفيق بين إرادة فردية (حرية الفرد) وإرادة عامة تمثلها الدولة؟.

يؤثر روسو، كإجابة على التساؤل السابق الانتصار للحرية، وتحديدا حرية الشعب السيد، لتكون الدولة هيئة تعاقدية مصدرها الإرادة العامة السيادة، التي تستهدف ضمان الحرية والمساواة لجميع أفراد الشعب، هذا ما يوحي به العقد الاجتماعي الذي يتحد فيه كل فرد مع الجميع إلا أنه لا يطيع إلا نفسه ويبقى حرا كما كان من قبل» .

يكون هذا الاتحاد الناشئ، شخصية عامة يقول روسو بأنها كانت «تأخذ اسم المدينة وتسمى الآن باسم جمهورية أو هيئة سياسية يطلق عليها أعضاؤها اسم دولة عندما تكون سلبية واسم عاهل عندما يكون دورها إيجابيا وقوة (Puissance) لدى مقارنتها بأشباهها.

إن ما ورد في الفقرة من سلب وإيجاب، يرتبط في تقديرنا بالحرية، فالدولة المعنية في النص هي «الدولة بوصفها إنجازا مصطنعا خارج إرادة الشعب.» بينما مصطلح عاهل وفي ترجمات أخرى السيد فهو رمز للدولة، التي يخضع الفرد فيها للإرادة العامة بإرادته. وباختصار فالدولة في نظر روسو مؤسسة سياسية، مهمتها خدمة الشعب، من خلال تعويض الإنسان ما فقد من حرية طبيعية بحرية مدنية. إن الدولة التي بذل روسو جهدا كبيرا في رسم معالمها، تستهدف تحقيق مبدأ المواطنة، التي كانت «جزءا عضويا متكاملا مع مجمل تفكيره السياسي. لقد كان أثره قويا وعميقا في الثورة الفرنسية 1789 حتى أن تلميذه روبسبير Maximilian de ) Robespierre 1794 - 1758 ) هو من ابتكر الشعار المثلث الذي غلف أهداف الثورة الفرنسية. ومع ذلك كان ينظر إلى آراء روسو في العقد الاجتماعي بأنها أكبر أكذوبة سیاسية، لأنها آراء مثالية.

يذكر المنظرون السياسيون الثورة الفرنسية، بوصفها لحظة تحول في تاريخ أوروبا السياسي، فهي التي جسدت دولة الحرية والمواطنة، حتى أن كانت (Kant) (1724 - 1804) وهو من أعظم فلاسفة القرن الثامن عشر ظل من المؤمنين بها« كان كانت من المعجبين المتحمسين للثورة الفرنسية. غير أن هيغل (Hegel) ( 1831 - 1770 ) قلب الأوضاع، إذ حول موضوعة الدولة من كونها مجرد أداة لتحقيق الحرية، إلى اعتبارها غاية، تتحقق فيها الحرية الحقيقية، وكأن الوجود الإنساني ناقص يكتمل في ظل الدولة، التي يقول بشأنها: « هي واقعية المعنى الخلقي الموضوعي فعلا، الروح الخلقية بصفتها إرادة جوهرية متجلية بينة لذاتها، والتي تعرف ذاتها وتفكر بها، وتنجز ما تعرف ولأنها تعرف.» وهو نفس التعريف الذي يورده العروي على لسان هيغل بالصيغة التالية: « الدولة هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق، هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها، تعرف ذاتها وتفكر بذاتها وتنجز ما تعرف لأنها تعرفه". يفهم من التعريف، رغم ما يظهر من فرق بين صيغتيه، والذي نعتقد بأنه راجع إلى مستوى الترجمة، أن مفهوم الدولة لا ينفصل عن جوهر الفلسفة المثالية لهيغل، تلك التي تجعل الواقع معقولا والمعقول واقعيا، ووصف فلسفته بالمثالية، مبعثه القول بالفكرة الكلية، التي تتحقق في الواقع عبر التاريخ، ومن هذه الزاوية لن تكون الدولة سوى التحقق والتجسد الفعلي للروح الكلية، التي تمثل التجسد الثالث في صيرورة الوعي عبر التاريخ:

* فالأسرة هي التجسد الأول، بوصفها الوسط الطبيعي للحياة الاجتماعية، وهي تمثل الأخلاقية والموضوعية الأولى، طبقا لما تقوم به من تنشئة وتربية الأبناء،
* ثم التجسد الثاني ممثلا في المجتمع المدني، بوصفه الإطار الذي يجتمع فيه الناس ويتعاونون وفقا لمصالحهم النفعية والاقتصادية.
* ثم تأتي الدولة، التي تمثل التحقق الأعلى، إذ توحد بين الواجبات الطبيعية للأسرة، والواجبات الاجتماعية للمجتمع المدني، وهي تمثل التحقق الأعلى لأنها تحرر الأفراد من طبيعتهم الحيوانية، وتدمجهم في نظام أخلاقي يتقدم باتجاه ما هو كلي «وعلى هذا النحو يكون لهذه الغاية النهائية حق أسمى تجاه الأفراد، الذين أسمى واجباتهم أن يكونوا أعضاء في الدولة» .

لقد احتقر هيغل نظريات العقد الاجتماعي، لأنها بذلت جهدا لتعيين الدولة الفضلى، متجاهلة التطور التاريخي، وغافلة عن أن «الدولة هي روح الشعب، وهي قانون ينفذ إلى حياة هذا الشعب عاداته ووعي أفراده.» ومن ثمة فدستور أي شعب يتعلق بطبيعة وعي هذا الشعب. يعنينا من تصور هيجل للدولة، المستوى الذي وضعها فيه، فهي أعلى شكل من التنظيم يبلغه الإنسان، فيه تتحقق حريته وإنسانيته. تأثر ماركس في فلسفته بهيغل، وأهم ما تأثر به، منهجه الجدلي، الذي أصبح عماد فلسفته، غير أن ماركس وإن امتدح الفلسفة السياسية لهيغل لما فيها من جدة وحداثة، إلا أنه يعيب عليه تحليقه المفرط في المثالية، لم يفوت ماركس الفرصة، وألف كتابا يحمل عنوان النقد الدولة الهيغلية"1843 ( Critique de l ' état hégélien) الذي تتبع فيه كتاب "مبادئ فلسفة الحق" فقرة، بفقرة ومن خلاله يكشف الصعوبات الفعلية التي تطرحها مثاليته: «إن النتيجة الوحيدة التي يمكن الوصول إليها هي أن نطلب دستورا يعبر على مستوى تقدم الوعي، ويعبر في نفس الوقت عن التقدم الحقيقي للإنسان، في هذه الحالة لا يكون هيجل سوی سفسطائيا» . إن المفارقة في التصور الهيغلي، هي أن الوعي لا يترجم الواقع الفعلي، والأصح، هو أن الفكر انعكاس للواقع المادي، وليس العكس، كما يرفض أن تكون الدولة الهيغلية وسيلة لحماية الملكية الخاصة، وعليه فهي لا تحقق الحرية إلا للطبقة المهيمنة« يبقي هيغل الدولة تحت سيطرة مصالح الملكية الخاصة، بل أسوأ أيضا فهو يتراجع أمام النظريات التعاقدية التي يحتقرها .. هذا ما يجعل الطبقة المحرومة، البروليتاريا تعاني الاغتراب الحقيقي" .

يقول ماركس في كتابه "المسألة اليهودية" «يعيش الإنسان، حيثما بلغت الدولة السياسية تطورها الحقيقي حياة مزدوجة، ليس ذلك في الفكر كما أراد هيغل فحسب، بل في الواقع في الحياة، يعيش حياة سماوية وأخرى أرضية، الحياة داخل الجماعة السياسية حيث يعتبر نفسه بمثابة مخلوق اجتماعي، والحياة في المجتمع المدني حيث يمارس نشاطه كإنسان خاص. لتجاوز هذا الاغتراب والتناقضات التي تضعنا فيها الدولة الهيغلية البرجوازية، وجب قلب الأوضاع رأسا على عقب، إذ ستكون الدولة وسيلة في يد الطبقة العاملة، مرحليا وبعدها ستزول الدولة وسلطة الدولة، وتحديدا في المرحلة الشيوعية، أي تنتهي الملكية الخاصة، يضعنا هذا النقد أمام مفهوم آخر للدولة، ستصبح بموجبه أداة الحماية مصالح الطبقة العاملة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية.

كانت الثورة البلشفية سنة 1917 اللحظة التي تجسد فيها مشروع النظرية الماركسية، من خلال قيام دولة الاتحاد السوفيتي، التي راهنت على تحقيق أهداف سياسية، وطنية ودولية، وأخرى اجتماعية، أقواها تحقيق العدالة الاجتماعية، نقل المد الثوري التحرري إلى الشعوب المستضعفة، غير أن هذا الرهان أوقع المجتمعات التي انبهرت بالنظرية الاشتراكية في قبضة الدولة الاستبدادية، فباسم العدالة، انتهكت الحريات، وباسم التحرر القومي نشبت حروب باردة وساخنة، قسمت العالم إلى معسكرين، شرقي وغربي، فزاد ذلك من تغول الدولة، التي أحكمت سيطرتها وزادت سطوتها، والأمر لا يقتصر على ما بات يعرف بالأنظمة الاشتراكية، بل اتسع الاستبداد إلى الدول الرأسمالية الليبرالية، التي دافع منظروها عن الديمقراطية، والحرية الفردية، ذلك أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي مر، ويمر بها العالم زادت من نزوع الدولة إلى الاستبداد والشمولية « تأخذ النزعة الاستبدادية الشمولية للدولة أشكالا للحكم، تختلف باختلاف البلدان المعنية (...) إننا نشير إلى أنها ليست ظاهرة سطحية عابرة فقط.» إنما أصبحت أزمة بنيوية، تتضح من استفادة أجهزة الدولة المعاصرة من كل وسائل السيطرة والتحكم والتدخل، تتفاقم الأزمة، ويطفو الوجه القبيح للاستبداد كلما زادت الأزمة الاقتصادية اشتدادا« إن النزعة الاستبدادية تنجم عن نقل هذه التغيرات إلى بنية الدولة، وعن محاولات الدولة التأقلم معها وحماية نفسها من العناصر النوعية للأزمة».

**الفصل الرابع : المنظور الماركسي للدولة**

المقدمة  
لقد ساد في العصور الوسطى وما قبلها العديد من الانظمة الحاكمة التي كانت تعتمد على اساليب الظلم والاضطهاد تجاه شعوبها التي , وهو الامر الذى كان يمثل استهانة بالعنصر البشرى وأهميته فضلا عن رغبة تلك الانظمة تتمثل في فقط العمل على تحقيق رغبات الحكام، ان هذه السياسة كانت تمثل امر مسلما به على جميع المستويات الاجتماعية المعاصرة لهذه العصور ، ليصبح الامر متمثلا في وجود ملك يخدمه الجميع هو مالكا للإرادات والانفس ومتحكما ومتصرفا بكل الممتلكات الموجودة على ارضه.   
هذا الوضع وهذه الممارسات القمعية وغيرها اسهمت في توليد فلسفة تدور بالأساس حول البحث عن حقيقة الانسان وحقوقه وسبب وجوده وعن وظيفته وما له وما عليه - وهذه المسألة ليس امر سهل -, الامر الذي دفع الكثير من المفكرين الأوربيين بالبحث عن اصل نشأة الدولة والبحث عن طبيعة الانسان الحقيقية فى محاولة ايجاد نظرية كاملة متكاملة التي تحاول ان توضح واقع الانسان وان توضح الاساس الذى ظهرت فيه الدولة التي يقيم فيها الانسان .  
ومن ثم اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ حول تفسير أصل نشأة الدولة، وترتب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وضعت لتفسير أصل هذه النشأة-البحث عن أصل نشأة الدولة وتحديد وقت ظهورها يعد من الامور الصعبة ان لم تكن مستحيلة ذلك لان الدولة تمثل ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة ، و هي في تطورها تفاعل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة - لهذا وجدت الكثير من النظريات عن اصل نشأة الدولة ، فوجدت نظرية العقد الاجتماعي ، ونظرية الحق الإلهي او الثيوقراطية ونظرية القوة ونظرية تطور الاسرة ,والنظرية الماركسية ونظرية التطور التاريخي الطبيعي.  
سوف يتم التركيز على النظرية الماركسية, حيث ان النظرية الماركسية تمثل واحدة من اهم نظريات نشأة الدولة , فلقد حاولت تلك النظرية ومفكريها السعي الى تقديم العديد من الافكار والاطروحات محاولة تفسير أصل ونشأة الدولة .  
لقد ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكرى في النصف الثاني من التاسع عشر في شرق اوروبا على يد ماركس , فهو استوحى نظريته من خلال نقد و إعادة قراءة كل من :   
**1) الفلسفة الألمانية :**

فقد إهتم بالفلسفة الكلاسيكية الألمانية وخاصة مذهب هيغل الجدلي ،و مذهب فيورباخ المادي ، و نقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي و هو المادية الجدلية (الدياليكتيكية ).   
**2) الإقتصاد السياسي الإنجليزي:**

خاصة للمفكر آدم سميث والنموذج الإقتصادي لديفيد ريكاردو ، حيث قام بنقد الاقتصاد وفق المنطق الجدلي و قدم الإقتصاد السياسي الماركسي .  
**3) الإشتراكية الفرنسية:**

لأنها كانت تمثل أعلى درجات النضال الحاسم ضد كل نفايات القرون الوسطى وأهمها الاقطاعية ، و قدم اشتراكيته العلمية و التي هي تمثل تغير ثوري و حتمي للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية و لم تعد الإشتراكية حلما طوباويا بل قدم اشتراكية علمية .   
لكن بصفة عامة يمكن القول ان هناك مجموعة من الاسباب التي ادت ظهور النظرية الماركسية وهى ترجع بالأساس الى مجموعة من العوامل التي سادت في عهد ماركس وساعدته على وضع نظريته , تتمثل تلك الاسباب في :   
• عوامل الفقر التي كان يعيشها الناس بصفة عامة عدا قلة منهم   
• التناقضات التي جاء بها النظام الرأسمالي في اوروبا   
• الاضطهاد الكنسي الذى كان يمارس ضغوط على المجتمع   
ومن ثم كان ماركس حريص على وضع قوانيين جدلية وتاريخية من اجل محاولة الوصول الى اسس المجتمع الاشتراكي ولكنة اصطدم بالرأسمالية وانتقاد بعض المفكرين لنظريته , كما جاء بعد ماركس تلامذته وبعض المفكرين المعجبين بالنظرية حاولوا يتبعوا خطاه.   
وفى اطار التركيز على تناول تلك النظرية ودورها في تفسير نشأة الدولة يكون هناك سؤال بحثى رئيسي يتمثل في :   
" أي حد تسهم النظرية السياسية في فهم وتفسير طبيعة الدولة "   
وفى اطار محاولة الاجابة على ذلك السؤال سوف يتم تناول النظرية الماركسية ودورها في تفسير أصل نشأة الدولة في اربعة محاور تتمثل :-   
¬ رؤية الماركسية لأصل ونشأة الدولة   
¬ فلاسفة النظرية الماركسية   
¬ مفاهيم النظرية الماركسية   
¬ تقيم النظرية الماركسية   
  
**¬ أولا :- رؤية الماركسية لأصل ونشأة الدولة**  
تؤكد النظرية الماركسية على ان الدولة لم تكن موجودة على الدوام , حيث انه ساد زمن دون ان يكون للدولة وجود , هذا يتضح في المجتمع البدائي حيث لم يكن للدولة وجود في ظله، ولكن تبدأ الدولة في الظهور مع انقسام المجتمع الى طبقات وفى اطار هذا الإنقسام المجتمع فانها تتعرض للعديد من انماط الدولة الى ان تصل في النهاية الى نمط محدد وهو ما سوف نحاول الوقوف عليه من اجل معرفة أصل الدولة في النظرية الماركسية.   
ووفقا للنظرية الماركسية لم يكن للدولة وجود في ظل المجتمع البدائي , ولقد ساد هذا النظام الاجتماعي في أوائل عهود البشرية (أي ما قبل التاريخ)، فقد كان هذا المجتمع يتكون من مجموعات بشرية تعيش في المغاور والكهوف بشكل جماعي ومشترك , وقد امتاز هذا المجتمع:  
\*تدني مستوى القوة الإنتاجية   
\*ضعف تطور العلاقات الإنتاجية وغيرها من العلاقات الاجتماعية   
يرجع السبب في ذلك الى ان أدوات العمل كانت متدنية و بدائية بسيطة للغاية حيث ان الانسان كان يعتمد على الجمع والالتقاط وبمرور الوقت استطاع الانسان ان يتوصل الى اكتشاف النار وذلك عن طريق الاحتكاك ثم بدا يدخل فى طور اكثر تقدما من خلال زيادة قدرته التنظيمية حيث استطاع الانسان التوصل الى القوس والسهم ومن ثم زادت قدرته على ممارسة النشاط الاقتصادي ومن ثم ظهرت لدية اولى صور الفائض الإنتاجي .   
وفى هذه المرحلة زادت خبرة الانسان على نطاق واسع وبدا يمارس النشاط الزراعي , ولقد ظهرت الزراعة واسهمت في احداث تطور هائل في الحياة الاقتصادية للجنس البشرى واسهمت في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي و لقد اسهم هذا الاستقرار في ظهور القرى دون ان تكون هناك أي معالم لظهور الدولة .   
هذا المجتمع البدائي كان يعتمد بصورة رئيسية في تنظيم مهامه على مجلس متكون من كبار السن من العاجزين عن العمل واجبه تقسيم العمل بين تلك المجموعات البشرية والنظر في أمورهم وحل مشاكلهم، (قد اعتبرت تلك المجالس بداية نشوء وظهور الديمقراطية في التاريخ) و لقد كانت صلات العلاقة والقربى هي الرابطة بين تلك المجموعات البشرية، كما كان يسود بينهم تقسيم طبيعة العمل حسب الجنس والعمر.   
وبصفة عامة يمكن القول ان أهم خصائص هذا النظام البدائي تتمثل في :-   
(أ) الهدف الأساسي لهذا المجتمع هو الحفاظ على النوع البشرى   
(ب)ادوات انتاج بسيطة للغاية وقليلة التنوع   
(ج)علاقات الانتاج كانت بسيطة ومتخلفة   
(د) القوة وليس معيار الحاجة تتمثل في توزيع نتاج الجماعة   
بداية التطور في هذا المجتمع البدائي كان يتمثل في ظهور ضرورة العمل الجماعي ولقد نجم عن ذلك ظهور ملكية عامة مشاعة للأرض وما عليها لباقي وسائل الإنتاج (تلك الأدوات البدائية البسيطة) لقد نجم عن هذا العمل الجماعي توافر القدرة على تقسيم العمل وظهور فائض الانتاج كما أدى إلى ظهور التبادل في الحيوانات والثمار بين أبناء المجموعة والمجموعات الأخرى , كما تكونت وتطورت أدوات العمل الخاصة والسكن الخاص وملكية الأرض وزراعتها مما أدى إلى ظهور الملكية الخاصة .   
ومن ثم اسهم هذا التطور ليس فقط في تقدم المجتمع البدائى بل فى انتهائه , حيث بدا انقسام المجتمع إلى فقراء وأغنياء وظهرت معها إمكانيات اقتصادية أدت إلى استغلال الآخرين وامتلاكهم كعبيد وأقتان وهذ اسهم فى ظهور نظام اقتصادي جديد اكثر تعقيدا وهو يعرف بنظام الرق.   
هذا يعنى أن الدولة فى النظرية الماركسية ليست نظاماً حتمياً ولازماً لوجود الجماعة وهذا يتضح فى قول أنغلز –أحد مفكري النظرية الماركسية-الدولة لم توجد منذ الأزل، فقد وجدت مجتمعات كانت فى غنى عن الدولة، ولم يكن لديها أي فكرة عن الدولة وسلطة الدولة، وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات ـ غدت الدولة ـ بحكم هذا الانقسامـ أمراً ضرورياً.   
مع ظهور العبودية انقسم المجتمع الى طبقات -هذا كان يمثل بداية انقسام المجتمع الى طبقات- وظهر ما يعرف بمالكو العبيد والعبيد.   
\*مالك العبيد : هو الذى يملك كافة وسائل الانتاج فضلا عن امتلاكه للناس   
\*العبيد :- هو من يعمل ويقدم العمل للأخرين   
وفى اطار هذا الوضع ظهر ما يعرف بالظلم الطبقي و التبعية ولاسيما بعد تمركز مالكو العبيد على العمل الزراعي واتجاههم الى امتلاك فائض العمل والانتاج ومن ثم اصبحوا يمتلكون امتيازات متعددة دون ان يمتلكها العبيد بل هم فقط خاضعون لهم. ووفقا لهذا الوضع -وفقا لرؤية النظرية الماركسية- كان لابد ان تظهر الدولة , حيث ترى النظرية الماركسية انه بمقدار ما ينشأ المجتمع الطبقي تنشأ الدولة وتتوطد ومن ثم تصبح الدولة وفقا للنظرية الماركسية هي :   
• الة لسيادة طبقة على طبقة اخرى   
• الة لظلم طبقة على اخرى   
اذن يتضح مما سبق ان الدولة يمثل جهاز خرج من المجتمع الإنساني ذاته ثم تميز عنة تدريجيا , فهو يفترض ثم تميز عنة تدريجيا وهو يفترض وجود فئة من البشر يكون همها الوحيد هو الحكم واخضاع ارادة الاخرين بالقوة وهو ما يعنى لم توجد الدولة دائما فضلا عن انه لا تظهر الدولة الا فى المكان الذى يظهر فيه انقسام المجتمع الى طبقات متناحرة ووجود الاستغلال الطبقي.  
أهم ما يصاحب ظهور الدولة وفقا للنظرية الماركسية هو انشاء قوة عارمة مسلحة –تلك القوة لم تكن ضرورية من قبل- وتصبح هذه القوة امر ضروري وذلك من اجل السيطرة على الصراع الطبقي والعمل على تنظيم الطبقة المالكة وحمايتها من الطبقة التي لا تحكم .   
ومن ثم الدولة –من الرؤية الماركسية- هي النظام الذى يحمى مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا ليصبح شكل الدولة يتحدد وفقا لطبيعة مصالح هذه الطبقة أي ان شكل الدولة يتحدد على حسب النظام الاقتصادي السائد فيه.   
وهذا ما يعنى ان وحدة المصالح الاقتصادية هي اساس تكوين الدولة فى الفكر الماركسي , فالنظرية الماركسية تربط دائما بين الاوضاع الاقتصادية وشكل الدولة ،الامر الذى يعنى وجود هيكل أساسي تحتي ( بما يحتوى علية من قوى انتاج وعلاقات انتاج) ووجود هيكل علوى ( بما يحتوى علية من علاقات اجتماعية وقواعد اخلاق والقانون وسائر النظم والمبادئ والمذاهب والافكار الاجتماعية والاقتصادية ) وهذا هو اساس هيكل الدولة وفقا للنظرية الماركيسية .   
وبالتالي يصبح وجود الدولة مرتبطا دائما ما بوجود نوع من التناقض والعداء بين طبقات المجتمع , فوفقا للرؤية الماركسية اذا وجد مجتمع ما خال من التناقضات فانة سوف تعدم وجود الدولة كنظام .   
\*لتصبح مهمة الدولة انذاك:   
♣ سدا يحمى الطبقة المستغلة   
♣ الدولة هي اداة لسيطرة الطبقة الاقوى اقتصاديا   
♣ تحاول تخفيف النزاع بين الطبقات   
♣ تمثل وسيلة اضافية لاستغلال الطبقات   
الدولة إذن ـ فى المفهوم الماركسي ـ نظام نشأ من الحاجة للسيطرة على الصراع الطبقي، أو هي تنظيم الطبقة المالكة لحمايتها من الطبقة التي لا تملك.   
لذلك تقوم البروليتاريا بثورة كبرى من اجل تحطيم البرجوازية ونظامها الاقتصادي وهو الامر الذى يترتب علية وجود نظم سياسية واجتماعية واخلاقية وهى تقوم فى البداية بإلغاء الاستغلال والاضطهاد بصورة اجمالية وستحطم كافة الطبقات المستغلة وسوف تنقل السيادة الى قبضة الطبقة العاملة ومن ثم تضمحل الدولة نهائيا ويصبح هناك شكل فريد للدولة وهو يتمثل فى الدولة الاشتراكية , تلك الدولة الاشتراكية فى قيامها تعتمد على مجموعة من الاسس تتمثل في:   
1) سيطرة الجماعة على ادوات الانتاج   
2) التصنيع الاشتراكي   
3) التخطيط القومي   
4) عدالة توزيع الناتج القومي   
تختلف الدولة الاشتراكية تماما فى اساسها وفى وظائفها حيث ان:   
• **الدولة البورجوازية** :- تعمل على المحافظة على وجود الاستغلال والحفاظ على مصالح الاقلية  
• دولة البروليتاريا:- تعمل على القضاء على الاستغلال وعلى اثار الدولة البرجوازية القديمة وذلك من اجل الحفاظ على مصلحة الاغلبية.   
• **الدولة الاشتراكية**:- تبدا فى العمل على ارساء القيم الاشتراكية وتصفية اثار الاستغلال وتلغى ملكية الافراد وتصبح بأكملها ملكا لمجموع الشعب كما يسود مبدأ يعرف ب" من الكل على حسب طاقته ولكن على حسب عمله"   
النظام الاشتراكي سيؤدى إلى ظهور دولة جديدة تهدف إلى المحافظة على الملكية الجامعية وتكفل حماية مصالح الطبقة العمالية المسيطرة خلال تطور المجتمع الاشتراكي ومن عمل البروليتاريا من اجل التمهيد للشيوعية يحدث تدريجيا حالة من اضمحلال الدولة , فينتهى التطور- وفقا للنظرية الماركسية – الى ايجاد المجتمع الشيوعي العامل , فعندما يبلغ التطور حد الشيوعية يضمحل نظام الدولة تماما ويوجد نظام جديد يقوم على تقسيم العمل ولا يوجد أي تعارض او تضاد بين الافراد من الناحية المادية فالجميع يحصل ويشبع كافة احتياجاته كما ان هذا النظام الجديد لا يعرف تقسيم العمل، وستزول كل تفرقة بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ولن يوجد أي تعارض أو تضاد بين الأفراد من الناحية المادية، فالكل يحصل على ما يشبع حاجاته، وسيوجد نظام جديد فى الإدارة الذاتية للأشياء.   
فى النهاية الدولة فى الفكر الماركسي لا تلغى وانما هي قد تظهر فى حالة اضمحلال , فعلى سبيل المثال حينما تندلع الثورة البروليتارية من اجل القضاء على الدولة البرجوازية فهي لا تقضى على الدولة كنظام ولكنها تقضى على نمط البرجوازية فى الدولة , وبالتالي وفقا للنظرية الماركسية فان الدولة لا تلغى وكنها تتعرض للاضمحلال ولاسيما فى اطار اضمحلال الحاجة لوجودها الى ان تصل فى النهاية نظام جديد لا يعرف التفرقة بين أفراده.

\*باختصار يمكن تلخيص أفكار النظرية الماركسية فى فهم أصل نشأة الدولة فى ألاتى: • الدولة ليست نظاماً طبيعياً أو حتميا ملازما أو مرادفا لوجود الجماعة البشرية   
• الدولة فى الفكر الماركسي لا تظهر الا مع ظهور فكرة الانقسام الطبقي , حيث ان تقيم علاقة وثيقة بين وجود نظام الدولة وبين انقسام المجتمع إلي طبقات   
• وسائل الحكم فى الدولة هي وسائل الطبقة التي تسيطر عليها , هذه الوسائل يكون لها مغزى لأنها تدل على محتوى الطبقة التي تستخدمها   
• يتنج عن ظهور الدولة وجود قوة مسلحة للقهر والجبر الا و هي الجيش.   
• الفكر الماركسي يربط بين كل من الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين شكل الدولة.   
• العلاقة بين الدولة والمجتمع تتمثل فى ان الدولة هي الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله  
الدولة لا تلغى ولكنها تتعرض لحالة اضمحلال.   
**¬ ثانيا :- فلاسفة النظرية الماركسية**لقد كان ماركس اول من صاغ اسس النظرية الماركسية , ثم اثرت افكار ماركس فى غيرة من الكتاب , حيث اتى بعده أنغلز فى مؤلفة (أصل الاسرة: الملكية الخاصة والدولة ) عام 1884 وضم هذا المؤلف معظم النظرية الماركسية وبالذات نظريتي الجدلية التاريخية والدولة , ثم اتى بعده لينين من اجل تفسير عمل أنغلز فى كتابة "|الدولة والثورة" .  
سوف يتم القاء الضوء على اتجاهات فلاسفة النظرية الماركسية كل على حدة   
**1) ماركس**اهتم ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب اوروبا وفي مناطق اخرى من العالم, ثم قدم نموذجا عاما لتطوير المجتمعات الانسانية. ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيغل التسليم بالمنطق الديالكتيكي والعمل على تطويره. ويقوم هذا المنطق على دراسة الاشياء كحقائق في حالة حركة دائمة- فكل اثبات لحقيقة معينة يتضمن في نفس الوقت نفيا لها- وهذا النفي يتضمن بدوره إثبات, ومن تلاقي الاثبات والنفي يوجد تركيب جديد يمثل تأليفا بين النقيضين، ومن ثم يصبح هذا التألف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة ,ان التأليف بين النقيضين بدوره ليس ثابتا فهو يمثل فكرة تحمل بدورها بذور نقيضها وهكذا يستمر التطور , ويقترب تاريخ الانسان من الكمال الذي ينشده. واستنادا الى ذلك اقام ماركس فلسفة جديدة, من خلالها استطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها الى الظروف المادية للحياة.   
يرى ماركس ان هناك قوانين تحكم حركة المادة ومن ثم تحكم حركة المجتمع والعالم بأكمله. وهذه القوانين الاساسية للجدل عبارة ثلاثة هي:   
**قانون وحدة وصراع الاضداد** :

يرى ماركس ان التناقض يشمل بالضرورة طرفين متعارضين ومتحدين في نفس الوقت-فقطعة الحديد تشتمل على قطبين احدهما سالب والاخر موجب ,وهذان القطبان متنافران ومتحدان في نفس الوقت-وهذا التناقض القائم في الاشياء قائم في النظم الاجتماعية ايضا,فالطبقة البرجوازية وجدت في قلب المجتمع الاقطاعي وضد الطبقة الاقطاعية,ثم اصبحت البرجوازية بعد ذلك ضد البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي, والرابطة المتبادلة بين الضدين تعني ان كل منهما يؤثر بالآخر وبنفس القدر, وفي لحظة معينة من صراع الضدين ينقلب كل منهما على الاخر. فالبرجوازية التي هي الطبقة حاكمة تصبح طبقة محكومة ,والبروليتاريا التي هي طبقة محكومة تصبح حاكمة, وهذا التحول المتبادل للأضداد يصنع حالة جديدة , ويقيم انتقالا من الادنى الى الارقى اي يحدث تقدما   
**قانون التراكم الكمي يؤدي الى تحول نوعي:**

الحركة الاجتماعية تتخذ صورتان هما التطورية والثورية، فالحركة التطورية تحدث في النظام القديم تغيرات كمية صغيرة والحركة الثورية تقضي على النظام القديم من جذوره وتحدث في الحياة تغيرات نوعية , فالتطور(التغير الكمي)يعد للثورة(التغير النوعي) ويخلق لها الارض الممهدة, بينما الثورة تكمل التطور وتشارك في عمله المقبل.   
**قانون نفي النفي**:

هو حلول الجديد محل القديم - وهو امر حتمي وطبيعي وهو ما تقصده الجدلية بالنفي ,فالجديد ينفي القديم, وتاريخ المجتمعات البشرية يتكون من سلسلة من نفي الجديد للقديم, فإن الاقطاع يعد نفيا لنظام العبودية السابق عليه, كذلك فإن الرأسمالية نفي للإقطاع  
وقد حاول كارل ماركس بعد ذلك ان يطبق المنطق المادي الجدلي على الحياة الاجتماعية عبر التاريخ.

ويؤكد ماركس ان الناس خلال الانتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات محدودة محتمة, علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية. وجمع هذه العلاقات الانتاجية هو ما يشكل البناء الاقتصادي في المجتمع, وهو الاساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية والسياسية, والتي تطابقها بالضرورة - اشكال محدودة من الوعي الاجتماعي . وإذن فإسلوب الانتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة, بعبارة اخرى فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم, بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم, وواضح من هذا القول ان كارل ماركس يفرق بين البناء السفلي والبناء العلوي للمجتمع. فالبناء السفلي يتكون من نظام الانتاج الذي يشتمل على عنصرين هما:

* قوى الانتاج
* وعلاقات الانتاج المترتبة عليها

وتتكون قوى الانتاج بدورها من تفاعل عاملين هما:

* وسائل الانتاج
* و الافراد الذين يباشرون العمل الانتاجي   
  ويرى كارل ماركس ان قوى الانتاج هي السبب الاساسي والمصدر الاصيل الذي يجب الرجوع اليه لتحليل كافة التغيرات في النظم الاجتماعية والسياسية. اما البناء العلوي فيشتمل على كافة الافكار والنظريات السائدة في المجتمع فضلا عن النظم المقابلة لها, مثل الدولة والقانون والمذاهب والاحزاب السياسية, ومشتملات هذا البناء العلوي تعكس احوال الاساس الاقتصادي وتمثل متناقضاته.   
  يرى ماركس ايضا ان علاقات الانتاج في تاريخ البشرية خضعت لأطوار خمسة وانه بناء على اختلاف هذه الاطوار اختلف النظام الاجتماعي للإنسان واختلفت حياته الثقافية والفكرية والسياسية وتتمثل تلك الاطوار فى الأتي :   
  **المرحلة الاولى:**

هي مرحلة الانتاج البدائي ,حيث كانت ملكية الانتاج جماعية حيث كان الانتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين افراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية  
**المرحلة الثانية:**

هي مرحلة العبودية او الرق حيث بداء الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء وفي هذه المرحلة يبدا الاغنياء بملكية وسائل الانتاج وادواته.   
**المرحلة الثالثة:**

هي مرحلة الاقطاع نجد الاقطاعي يمتلك وسائل وخاصة الارض اما الاقنان فيعملون فب الارض مقابل مبلغ معين يدفعه لهم الاقطاعيون وقد وضعت طبقة الاقطاعيين من النظم والاجهزة ما كفل لها حماية مصالحها. بيد ان التقدم العلمي والصناعي ادى الى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الاقطاع, والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من اراضي الاقطاعيين .وبذلك ظهر في الافق نظام إنتاجي اخر هو الرأسمالية الصناعية .   
**المرحلة الرابعة:**

تحل البرجوازية محل الاقطاع وتظهر في المجتمع ولأول مرة طبقتان اساسيتان هما:

* الطبقة البرجوازية,
* وطبقة البروليتاريا

والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل الانتاج الاساسية في المجتمع   
يعتقد ماركس ان هناك قوانين ثلاثة تؤدي الى تدهور النظام الرأسمالي هي:

* قانون فائض القيمة ,
* قانون تراكم رأس المال,
* واخيرا قانون الافقار المطلق.
* وتعمل هذه القوانين على اظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك الى تذمر العمال, ثم انفجار ثورة عليه تهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال. وبذلك تنتهي هذه المرحلة بظهور المرحلة الخامسة.   
  **المرحلة الخامسة :**

وهي مرحلة الاشتراكية التي فيها يصبح المجتمع ملكا لوسائل الانتاج ويخلو بالتالي من الطبقات وبذلك تنمو وسائل الانتاج نموا حرا .  
باختصار يرى ماركس ان ظهور الدولة او السلطة السياسية بمعناها الواسع ارتبط باكتشاف الانسان للآلة الزراعية البدائية أي لأدوات الإنتاج ، فقبلها كان الناس يعيشون على ما يلتقطونه من ثمار و أعشاب و ما يصطادونه فلا وجود للملكية الخاصة ، اما بعد اكتشاف الآلة الزراعية نتج عنه ظهور مفهوم الغلة التي هي قابلة للتخزين و التملك من هنا بدا الصراع بين الأفراد حول ملكية أدوات الإنتاج و ملكية الغلة الزراعية وكانت الغلبة للأقوى ليست فقط بالمعنى المادي بل وأيضا بالمعنى الفكري .   
لكن ماركس لم يقدم برنامجا عمليا للتحول الاشتراكي وانما قدم خطوطا عامة   
  
**2) أنغلز**هو واحد من ابرز مفكري النظرية الماركسية , كما انه صديق ماركس وزميله، ويمكن القول انه ساعده فى وضع أطر الفكر الماركسي بالحد الذى جعله يظهر كتؤام لماركس كما ان كل منهم يكمل الآخر حتى أصبح اسم أنغلز ملازماً دائماً لإسم ماركس، وعندما توفى ماركس بقي أنغلز حاملاً لواء النظرية الماركسية وأتم القسمين اللذين تركهما ماركس من مؤلفه الموسوم رأس المال.  
لقد حرص أنغلز منذ البداية العمل على دراسة المشكلات الفلسفية الأخلاقية في إطار نقد المجتمع الطبقي، والبرجوازي فضلا عن ان أنغلز يمثل زعيم البروليتاريا ومعلمها، ولقد شارك في العديد الانشطة الثورية وفى اطار ذلك أصدر نداء إلى جميع عمال العالم دعيا فيه إلى الثورة العمالية والقضاء على البورجوازية واستبداله بحكم العمال ولذلك اتخذ شعار (يا عمال العالم اتحدوا).  
تتمثل اهم افكار أنغلز فيما يلى : -   
• ليست الدولة قوة مفروضة على المجتمع من خارجة والدولة ايضا ليست تمثيل لواقع الفكرة التاريخية  
• الدولة هي اداة من خلالها يتم ممارسة الظلم والطغيان من قبل طبقة على طبقة اخرى كما يرى أنغلز ان ذلك يحدث فى كافة الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية .  
• الدولة هي الطبقة الاقوى , حيث ان الدولة هي الطبقة التي تسيطر اقتصاديا والتى تصبح بفعل هذه السيطرة الاقتصادية هي الطبقة المسيطرة سياسيا , ومن ثم تمتلك وسائل جديدة تمكنها من قهر الطبقة المضطهدة .  
• يصاحب ظهور الدولة انشاء قوة عارمة ومسلحة لم تكن موجودة من قبل .  
فعلى سبيل المثال اكد أنغلز ان الدولة حينما تكون فى حاجة الى المال انشئت نظام الضرائب وعن طريق القوة المسلحة والضرائب اصبح الحكام فوق الجميع .  
• اكد على ان البروليتاريا تأخذ سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج الى الدولة ولكنها تقضى على نفسها بوصفها بروليتاريا , حيث انها تقضى على كافة الفوارق الطبقية وعلى جميع المتناقضات الطبقية وعلى الدولة بوصفها دولة بعد ان كانت تملك كافة وسائل الانتاج ولكن بعد ان تأخذ البروليتاريا سلطة الدولة يصبح تدخل الدولة فى وسائل الانتاج امر لا لزوم له .  
• يرى أنغلز ان مهمة الدولة العمل على تخفيض النزاع بين الطبقات والعمل على حصر هذا النزاع ضمن حدود الدولة .  
• تنتهى الدولة عند أنغلز وتذبل بقيام مجتمع لاطبقى ومع عدم وجود لرأسماليين ومن ثم يجب ان تقوم الشيوعية الكاملة .  
يلاحظ من خلال تناول افكار أنغلز انه كان على قدر عال من التوافق مع افكار ماركس حيث ان أنغلز كان مكمل لأفكار ماركس ولكن قد يكن هناك اختلاف بينهما تمثل فى أبداء أنغلز اهتماما بالظاهرة الدينية وبدورها التاريخي يفوق اهتمام ماركس بهما بكثير وتتمثل ذلك من خلال مساهمة أنغلز الرئيسية التي قدمها إلى الدراسة الماركسية وهى تتمثل فى التركيز على الأديان في تحليله لعلاقة التمثيلات الدينية بالصراع الطبقي .  
  
**3) لينين**يعتبر لينين هو المؤسس للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وهو القائد العبقري لأعظم ثورة اجتماعية وسياسية واقتصادية في التاريخ الحديث، وهو المؤسس البارع لأول دولة اشتراكية في العالم، وهو القائد الملهم للطبقة العاملة والمظلومين والمسحوقين والمضطهدين والجياع في العالم.  
لقد جاء لينين ليواصل رسالة ماركس وأنغلز، لقد تناول وعالج في كتاباته ومؤلفاته ولاسيما كتاب الدولة و الثورة -حيث انه كان مواصلاً طريق ماركس وأنغلز- كافة الاسس التي جاء بها ماركس وأنغلز . حيث انه عمل على اعادة إحياء تعاليم ماركس بشأن موقفه من الدولة، ولذلك اقتبس الكثير من أعمال ماركس وأنغلز و من كتاباتهم .  
ويتضح ذلك حينما بدأ لينين كتابه ( الدولة والثورة) بتقديم الأفكار الرئيسة التي طرحها ماركس وأنغلز حول الدولة –محاولا تقديم مزيد من تطوير الفلسفة الماركسية- ويلخصها بالشكل التالي:  
• أكد على فكرة المجتمع البدائى قبل ظهور الدولة ,حيث ان المجتمع البدائى لا يعرف شيء عن نظام الدولة لكن ما يعرفه هو نظام سيادة العادات .  
• الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره, الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، وأنه انقسم الى متضادات مستعصية (طبقات) هو عاجز عن الخلاص منها.   
• أن الدولة هيئة لسيادة طبقة معينة لا يمكن التوفيق بينها وبين الطبقة المضادة لها إي ان الدولة هي اداة لاستثمار الطبقة المظلومة .   
• دور الدولة الحفاظ على سيطرة الطبقة المهيمنة اقتصادياً   
• كان لينين يعتبر الفهم المادي للتاريخ أعظم انجاز للفلسفة الماركسية. كما اعتبر نظرية المادية التاريخية أساسا علميا لوصول إلى معرفة قوانين التطور الاجتماعي، وللنضال الثوري من أجل التحويل الاشتراكي للمجتمع.   
• اقتبس لينين من آنغلز أن على البروليتاريا أن:   
"تأخذ سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج قبل كل شيء إلى ملك الدولة العمالية. ولكنها تقضي على نفسها بوصفها بروليتاريا، تقضي بذلك على كل الفوارق الطبقية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة في الوقت نفسه بوصفها دولة".   
إلا أن من أجل هزيمة البرجوازية وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد برأي لينين إن على الطبقة العاملة إقامة دولتها العمالية، كما أكد على أن البروليتاريا بحاجة إلى سلطة الدولة أي إلى تنظيم القوة المتمركزة والعمل على تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمِرين و لقيادة جماهير السكان الغفيرة من الفلاحين والبورجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين وهكذا فإن ديكتاتورية البروليتاريا ستحل محل ديكتاتورية رأس المال وأخيراً يمكن تحقيق الانتقال من طور الاشتراكية إلى الشيوعية.   
• يرى لينين ان بين ظهور الدولة وبين اضمحلالها مرحلة انتقالية وهى ديكتاتورية البروليتاريا وهى تعتبر مرحلة من مراحل النمو نحو الشيوعية الكاملة.   
• لقد ميز لينين بين عدد من الصور للدولة ظهرت منذ القدم   
1) الجمهورية كدولة ليس فيها سلطة غير منتخبة   
2) الملكية كسلطة فرد واحد   
3) الأقلية كسلطة اقلية محددة نسبيا   
4) الديمقراطية كسلطة الشعب   
كما رأى ان صورة الدولة لا تستقر على حال , كما انها تعبر بطريقتها عن تناقضات المجتمع .  
• رأى انه من المستحيل تحديد متى يمكن أن تزول الدولة، فهذه عملية طويلة من النضال, حيث أن المجتمع الاشتراكي الذي ينتج من الرأسمالية سيكون متأثراً بتقاليد المجتمع القديم على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاخلاقي. ومن أجل أن يبدأ البشر في تحرير أنفسهم من تراث المجتمع الطبقي قد يتطلب هذا الأمر أجيالاً.   
لكن اختلف لينين مع سابقيه من كتاب النظرية الماركسية فيما يلى :-   
o من الناحية العملية لينين اهم بكثير من ماركس وأنغلز، لأنه عمل على تطبيق النظرية الماركسية واقعيا , فهو لم يقتصر على المسائل النظرية التي طرحها كل من ماركس وأنغلز ومن هنا تبرز اهمية لينين نظرا لاهتمامه بالناحية العملية.   
o العمل على دحض الجمود الذي صور الماركسية والاشتراكية العلمية كما لو كانتا مذهباً فلسفياً شاملاً .  
o طرح أشكال جديدة تتخذها القوانين الاقتصادية من اجل التطور الاجتماعي أثناء البناء الاشتراكي فضلا عن تقديم ابداعات فكرية وعملية عديدة مثل نظرية قيام الاشتراكية في بلد واحد، مثل نظرية اضعف الحلقات و الربط بين السلطة والكهرباء، أي التصنيع، مثل الثورة الثقافية و نظرية حق تقرير المصير و الدعوة للسلام العالمي، ومواجهة الحرب الاهلية والتدخل الامبريالي، ولكن لعل من ابرز الابداعات العملية تمثل فيما يعرف بمشروع الـ Nep الذي سعى به لينين ان يمنع الهوة بين الطبيعة الثورية للسلطة الجديدة وبين الواقع الاجتماعي البالغ التخلف.  
o أحل ديكتاتورية البروليتاريا محل ديكتاتورية رأس المال.   
o تطبيق الماركسية في روسيا بغير الطريقة التي تطبق في فرنسا او انجلترا, فضلا عن اهمية الافكار التي رفعت من رصيد وقيمة الماركسية، فبدون لينين كان يمكن ان تصبح الماركسية نظرية عابرة تماما لا تجد مثل ذلك الاهتمام من العالم .  
وبالتالي لم تنحصر افكار لينين فى تقديم افكار ناقدة لماضي الفكر الاشتراكي على ضوء التجارب الاشتراكية كما لم يعتمد لينين على الاقتباس فقط من سابقية دون ان يطور من الماركسية بل تتجاوزه ذلك حيث انه حرص على امتلاك معرفة أفضل بحاضره استنادا الى الاسس التي طرحها سابقا وإضافة معرفة جديدة وافكار جديدة تختلف عن غيرة لتشكيل مستقبل يسهم فى فهم مستجدات العصر.   
**¬ ثالثا :- المفاهيم الرئيسية التي اعتمدت عليها النظرية الماركسية**لقد اعتمد فلاسفة النظرية الماركسية على عدة مفاهيم من اجل وضع تفسير دقيق للنظرية الماركسية فى فهم وتوضيح اصل نشأة الدولة , وتتمثل تلك المفاهيم فيما يلى :-   
**• الطبقية /الصراع الطبقي**يمثل مفهوم الطبقية والصراع الطبقي الاساس الذى قامت علية النظرية الماركسية فى تقديم اطروحاتها حول نشأة الدولة ولقد تناول ماركس ثم اكد عليه اتباعه كافة دون ان يختلف عليه احد من اتباعه.   
ويمثل مفهوم الطبقية من وجهة نظر ماركس واتباعه وجود نوع من التميز الطبقي بين افراد المجتمع , حيث ان هناك طبقة مسيطرة اقتصاديا وتمتلك كافة وسائل وادوات الانتاج بينما هناك طبقة اخرى لا تمتلك تلك الادوات والوسائل , وهذا التمييز ينتج وينمو نتيجة العديد من العوامل الذاتية والشخصية واختلاف المواهب والمواقع الوظيفية وينتج عن تنامى مفهوم الطبقية ما يعرف بالصراع الطبقي – احد النتائج الاساسية لمفهوم الطبقية- حيث يصبح هناك صراع الذي بين الطبقات فى المجتمع فيصبح هناك ايضا مراحل متعاقبة من الثورة و الرجعية من السلم و الحرب ومن الركود و التقدم السريع او الانحطاط. الماركسية حرصت على توضيح معالم تلك المراحل والعمل على اكتشاف وجود القوانين في هذا التعقيد و التشوش وهذا يمثل اساس نظرية الصراع الطبقي وفقا للرؤية الماركسية .   
هذا الصراع الطبقي هو صراع اقتصادي ينتج عن الفئات الغنية والمتوسطة والفقيرة من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ,حيث انه ينتج الصراع نتيجة لطبيعة الطبقية ، وتحديدا بين كل من البرجوازية والبروليتاريا حيث ان البرجوازية تسيطر على وسائل الإنتاج - الأرض ورأس المال ويستغل العمال من أجل الربح. علاوة على ذلك، إذا أراد المجتمع أن يتغير، فإنه يفعل ذلك من خلال الصراع بين الطبقات لذلك يعتقد ماركس واتباعه هذا الصراع أمرا لا مفر منه.  
**• المادية الفلسفية**   
هذا المفهوم يمثل فلسفة الماركسية، هذا المفهوم تبلور فى تاريخ أوروبا الحديث، لاسيما في أواخر القرن الثامن عشر في فرنسا، حيث انه كان هناك نضال حاسم كل نفايات القرون الوسطى لمعارضة الإقطاعية في النهاية، فضلا عن أعداء الديموقراطية بذلوا ما فى وسعهم من تقويضها ودافعوا عن شتى أشكال المثالية الفلسفية التي تؤول إلى الدفاع عن الدين أو إلى نصرته.   
لقد دافع ماركس وأنغلز بشدة عن المادية الفلسفية و وكانوا على درجة كبيرة من الوضوح والتفاصيل في تناول هذا المفهوم . ولكن ماركس لم يتوقف عند مادية القرن الثامن عشر ولكنة حاول ان يعمق ويطور هذا المفهوم وبالفعل وسع نطاق هذا المفهوم من معرفة الطبيعة إلى معرفة المجتمع البشري بالحد الذى يصبح به اساس فلسفة النظرية الماركسية.

ومن ثم كانت المادية الفلسفية هي اساس النظرية الماركسية , ولقد اعتمد كل من أنغلز ولينين فى التأكيد عليها , ولاسيما انها اسهمت فى اعطاء الإنسانية بصفة عامة والطبقة العاملة بخاصة، أدوات جبارة للمعرفة كما ان مفكري النظرية الماركسية اكدو على أهمية العامل المادي وانه يمثل العامل المحرك للعلاقات وسلوك الأفراد والجماعات كما انهم اعتمدوا علية فى تفسير الوجود الاجتماعي .  
يستمد المذهب المادي- الذي يتمثل في الماركسية- جزءا كبيرا من قوته من كونة مظهر الإنقاذ الذي يتلبس به فهي تظهر بالنسبة للفقراء والمحرومين والطبقات المظلومة المضطهدة في شكل المنقذ البريء لإنهاء حالة الشقاء والتعاسة التي يتخبطون فيها والعمل على بدء حياة رغدة سعيدة ولكنه فى الحقيقة مظهر خادع ولا شك .  
**• الرأسمالية**يمثل مفهوم الرأسمالية وفقا للنظرية الماركسية و مفكريها نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية تقوم على أساس تنمية الملكية الخاصة والمحافظة عليها, الماركسية ترى أن الرأسمالية ليست نظاما اقتصاديا فقط بل هي أيضا نظام سياسي كما انها ترى أن الرأسمالية لا يمكن أن تزدهر إلا على استغلال الطبقة العاملة. فى ظل النظام الرأسمالي يكون هدف الدولة الرئيسي هو تدعيم طبقة الرأسماليين وتمكينهم من السيطرة على ادوات الانتاج والمحافظة على علاقات الانتاج البرجوازية وخاصة تلك المتعلقة بوسائل الانتاج .   
**• النضال السياسي**    
لقد تناول مفكرو النظرية الماركسية مفهوم النضال السياسي وهو يعنى النضال الفكري أي هو يمثل نضال ضد الافكار التي تؤيد سياسة العدو الطبقي وهو يمثل ايضاً نضال من اجل ازالة العراقيل الفكرية التى تمنع الجماهير من الاتحاد فى النضال السياسي ضد الدولة البرجوازية  
وما يؤكد ذلك نضال البروليتاريا وفقا للنظرية الماركسية تقوم به طبقة واعية منظمة فى شكل قوة سياسية مستقلة –هي الحزب السياسي – الذى يعتمد على نظرية فكرية طبقية للنضال الثوري السياسي وهذا يعكس بصورة علمية مصالح الطبقة العاملة الحيوية المباشرة ومصالح المجتمع بأكمله .  
**• الاشتراكية**يمثل مفهوم الاشتراكية واحد من اهم المفاهيم التى وردت فى الفكر الماركسي التى اعتمد عليها مفكرو النظرية الماركسية فى فهم أصل ونشأة الدولة , وهذا المفهوم وفقا لاتجاهات مفكري النظرية الماركسية يعني بالأساس نتاج إدراك الصراعات الطبقية القائمة في المجتمع الحديث بين الملاك وغير الملاك، بين الرأسماليين والعمال المأجورين من ناحية، والفوضى التي تحكم الإنتاج من ناحية أخرى .  
ومن ثم تعتبر الماركسية هي اشتراكية علمية ابتدعها ماركس مضافاً إليها التصورات العملية التي تبناها أتباعه ، حيث إن ماركس لم يذكر شيئاً بشكل واضح عن تنظيم الهيئة الاجتماعية حسب نظريته ، ولكن أنصاره وصفوا ذلك تفصيلا فى اطار مفهوم الاشتراكية ويتمثل ذلك فى :  
1) تقوم الدولة بالإنتاج فتلغي الملكية الفردية وكل رؤوس الأموال تصبح ملكاً للمجموع الذي تمثله الدولة ، أما أموال الاستهلاك فتظل ملكاً خاصاً للأفراد لأنها نتيجة العمل.   
2) قيام الدولة بجميع المشاريع الزراعية أو الصناعية .   
3) تحديد ثمن الأشياء بحسب ساعات العمل التي أنفقت في صنع السلع بمعنى أن سلعة تعتبر لأغلى من الأخرى لأن مقدارًا أكبر من الوقت أنفق في صنعها.   
وأهم من ذلك نظريتهم في الوصول إلى الحكم فإنهم يرون أن الثورة لا الإصلاح هي الطريقة الصحيحة من اجل الوصول للحكم .   
إن انتصار الاشتراكية يعتبر المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي كما يعتبر المحصلة الرئيسية لمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وبإقامة دعائم الاشتراكية يستمر المجتمع في التطور بعد ذلك في طريق البناء الاشتراكي الذي يضمن النمو السريع للقوى الإنتاجية والتحسن فى العلاقات الاجتماعية .   
**• الشيوعية**لقد تناول مفكرو الفكر الماركسي مفهوم الشيوعية , ويتضح من خلال تناولها انها تمثل إيديولوجيا اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى تأسيس مجتمع ثوري اشتراكي خال من الطبقات مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج أي انها تمثل إلغاء الملكية أيا كانت صغيرة أو كبيرة وكذلك أموال الاستهلاك ويأخذ كل فرد ما يحتاج إليه .   
النظرية الماركسية تعتبر الشيوعية مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي وهى تنتج من تطور القوات المنتجة التي تسهم فى تحقيق غزارة في الثروة المادية التي تسمح بدوها تحقيق توزيع المبني على الاحتياجات والعلاقات الاجتماعية اعتمادا على حرية الأفراد.   
غالباً ما يتم عن طريق الخلط بين الشيوعية وبين الاشتراكية. ولكن النظرية الماركسية تؤكد أن الاشتراكية ما هي إلا مرحلة انتقالية في الطريق إلى الشيوعية . يلاحظ من خلال تناول المفاهيم الرئيسية التى تناولها الكتاب الماركسيين انها تقوم على :  
• التحليل الواضح   
• الدقة فى تناول المفاهيم   
• تنطوي على الترتيب المنطقي حيث انه كل مفهوم يؤدى الى ظهور مفهوم اخر مترتب عليه من اجل الوصول الى هدف محدد يتمثل فى صياغة نظرية علمية دقيقة توضح وتفسر أصل نشأة الدولة .   
**¬ رابعا:- تقييم النظرية**لقد تعرضت النظرية الماركسية للعديد من الانتقادات , وتتمثل ابرز تلك الانتقادات فيما يلى :-  
1) الحاجة الى نشوء الدولة نابعا من حاجة الطبقة المسيطرة الى قهر الطبقة المسيطر عليها وبذلك يتم الاغفال عن وظيفة اساسية تقوم بها الدولة الا وهى تقديم صيغة لمعالجة تلك التناقضات بين افراد واحزاب وجماعات الطبقة المسيطرة نفسها .   
2) التحليل الماركسي للدولة اعتمد على التأكيد ان دور الدولة يقتصر فى حماية الملكية الخاصة وهذا ادى الى تماثل زائف بين الدولة والنظام الاقتصادي الامر الذى يسهم فى التقليل من الديمقراطية التمثيلية .  
3) الفكر الماركسي لا يقبل الانفصام بين وجود الدولة كنظام وبين انقسام المجتمع الى طبقات وهو امر لا اساس له من الصحة .  
4) لم تقدم النظرية الماركسية اجابات على اسئلة محددة ولاسيما في ماذا بعد ذبول الدولة ؟!  
5) وفقا للرؤية الماركسية الدولة هي نتاج سيطرة وقمع طبقة على طبقة اخرى كما انها سوف تبذل حينما ينتهى نظام الطبقات ويتقدم المجتمع اللاطبقي بسيادة البروليتاريا وهذا محل نظر لسببين:  
• قيام المجتمع اللاطبقي لا يضمن اختفاء الطبقات .  
• ليس هناك ما يضمن ان انتصار البروليتاريا سوف يؤدى الى مجتمع لاطبقى وليس هناك من ضمان ان البروليتاريا سوف تتصارع مع بعضها البعض حيث ان من المؤكد ان زعماء البروليتاريا سوف يعملون على تكوين طبقة جديدة من اجل الدفاع على انفسهم من أي ثورة مضادة  
6) عجزت النظرية الماركسية عن التنبؤ بظهور طبقة وسطى فى المجتمع الرأسمالي وان افراد هذه الطبقة قد لا يعملون بالضرورة ضمن توجه الطبقة المسيطرة .   
7) تصور الدولة ضيقا جدا حيث انها ليست لها رؤية او ابعاد سياسية او دينية فضلا عن تقليل المشاعر الوطنية كما انها ايضا تقلل الروابط الاجتماعية المشتركة بين الطبقات الاجتماعية فى البلاد المختلفة .  
8) الاعتماد على تربية الجماهير على ثقافة الثورة العنيفة والصراع الطبقي , حيث انها ترى انه يمكن الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة البروليتاريا من خلال الثورة العنيفة .   
9) أحد ابرز الانتقادات التى تعرضت لها النظرية الماركسية هي افتقادها الى الحرية واعتقادها ان العامل المادي هو اقوى العوامل فى تطور المجتمع ولعله بهذه الصفة ابتعد عن حرية الانسان ودوره فى تطوير المجتمع .  
10) غياب التنسيق و الاتساق الداخلي فى الاسس الواردة فى مؤلفات الفكر الماركسي –حيث انها اسس فلسفية - وبين الواقع العلمي( حيث انه لم يوجد اية اتساق بين اقوال النظرية وبين الافعال فى الواقع ) وما يؤكد ذلك .  
• لقد كان ظهور اول دولة ماركسية فى التاريخ بعد نجاح الثورة البلشفية فى الاتحاد السوفيتي عام 1917 , الواقع السوفيتي أثبت ان ما حدث من تطورات فى مركز الدولة انما هي تطورات نحو تزايد اهمية ومتانة مركز الدولة وهذه حقيقة لا يمكن لاحد انكارها ولم يكن الاتحاد السوفيتي انذاك يمثل طبقات متطاحنة ولم يكن هناك حاجة لقمع الطبقات الاخرى ليصبح السؤال هنا :  
" على من تمارس تلك الطبقات سيطرتها ؟!"   
• التغيرات فى طبيعة الدولة ليست نتاج التغيرات فى المجتمع نتيجة الصراع بين الطبقات الاجتماعية ولاسيما ان لقد كان من اكثر التأثيرات التى تؤثر على طبيعة المجتمع هو الدفاع المشترك  
• تدعى انها تحقق المساواة وتلغى الفوارق الفئوية لكن حتى الان لس هناك أي دليل يثبت ذلك حيث انه لا تزال هناك فروق وعدم مساوة فى المجتمعات الماركسية .  
(10) عدم الوضوح فى تحليلاتها , حيث هناك حالة من الغموض والتعميم -ولاسيما لغير المتعلمين – وما يؤكد ذلك:-   
• حينما تناولت الادارة الشيوعية وعمليات الانتاج حيث انه تخيل لهم ان امور الانتاج فى كافة المجالات سوف تسير فى الطور الشيوعي ذاتيا دون توضيح ضرورة وجود ادارة وتخطيط من قبل سلطة ما .   
• التركيز على العامل الاقتصادي وهو عامل مهم فى تفسير التاريخ لكن لا يمكن اعتباره هو العامل الوحيد فضلا عن ان الماركسية لم تحدد العوامل الاقتصادية الاكثر اهمية من غيرها فى تفسير حدث معين .   
• لم توضح اسباب العلة الاولى لاستمرار نظام الدولة بعد تلاشي علة النشأة الاولى بالقضاء على الاستغلال والتمييز الطبقي فى مجتمعات اشتراكية .  
• المادية الفلسفية الماركسية تزعم بان المادة خلقت نفسها وانها سابقة على الفكر الذى ليس هو سوى انعكاس عن لها على حد تعبيرها وبالتالي هي لا تقدم الدليل المادي على صحة زعمها ومن ثم وقعت فى المحظور الميتافيزيقي الذى قامت اساسا منه .   
11) يصوغ الماركسيون افكارهم النظرية فى قوالب قانونية نهائية ومطلقة ويفترضون صلاحيتها لملائمة كل الظروف فى كل المجتمعات ويرتبون على ذلك افتراض صحة حتميتها وضرورة الالتزام بها .   
12) النظرية الماركسية خالية من اية ضوابط تضمن الحرية السياسية والديمقراطية لأفراد المجتمع الذى يعتنق تلك النظرية ولكنها تترك هذا المجتمع الى مصادفات القيادة الصالحة  
13) الاقتصاد المخطط الذى تتبناه النظرية الماركسية ضعيف للغاية حيث انه حتى الان لم يثبت انه قابل للتطبيق ومن ثم يمكن القول انه يمثل اقتصاد غير منتج .  
**النقد الشخصي :-**لقد أسهمت النظرية الماركسية فى العمل على تقديم أطروحات تحاول من خلالها العمل على تفسير طبيعة الدولة , كما انها كانت حريصة على تقديم نظرية علمية في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية فى ظل هذه الدولة ولكنها صاغت نظرية ضعيفة جدا فى تفسير نشأة الدولة على النقيض من النظريات الاخرى التى تناولت نفس الموضوع .  
حيث ان النظرية الماركسية جاءت منذ البداية مستندة على فكرة الصراع الطبقي كأساس لنشأة الدولة على الرغم من العديد من الحضارات الاخرى السابقة على ظهور تلك النظرية قد لا تكون على علم بالصراع الطبقي وان كان هذا الصراع موجودا بالفعل الا انه كانت ايضا علاقات تعاونية وهو الامر الذى لم تتطرق اليه النظرية فى نشأة الدولة او حتى بعد ظهورها , ومن ثم النظرية الماركسية كانت قاصرة على فكرة الصراع الطبقي الذى يسمح بظهور طبقة مسيطرة اقتصادياً ومن هنا تنشأ الدولة وبالتالي تصبح اساس هذه الدولة وما يسود بداخلها هو الصراع و هو الامر الذى ليس له اساس من الصحة .  
النظرية الماركسية لا تتلائم ولا تتسم مع حركة الواقع والعصر الراهن من حيث ميوله وقوانين تطوره و لاسيما فى اطار ما يتسم به من اوضاع ثورية , حيث ان النظرية الماركسية تعتمد فى فكرها على وجود طبقة مسيطرة اقتصاديا ومن ثم ظهور الصراع الطبقي الذى يمثل اساس للصراع واساس يمكن من خلاله تحديد طبيعة الدولة , فالاقتصاد عامل رئيسي لشكل الدولة وفقا للنظرية الماركسية لكن شكل الدولة والاوضاع الراهنة تؤكد على وجود درجة من التنظيم الاجتماعي وأشكال الوعي الاجتماعي هما اساس الدولة فى الوقت الراهن فيصبح الصراع الذى يقوم فى المجتمعات الراهنة هو صراع اجتماعي – سياسي وهو يتناقض مع اطروحاتها. **الخاتمة**أصل نشأة الدولة وفقا للنظرية الماركسية تقوم على فكرة تتمثل فى تطور اقتصادي متمثل في أدوات الإنتاج البدائية التى يتم توظيفها في الزراعة مما أدى إلى ظهور التراكم الاقتصادي والملكية الفردية وتقسيم العمل الذي أدى بدوره إلى ظهور الطبقات وهو ما أدى إلى الصراع فتظهر الدولة كأداة تمارس بها الطبقة الأقوى سيطرتها على الطبقة الأضعف , لتصبح مهمة الدولة انذاك العمل على ادارة الصراع الطبقي السائد فى المجتمع .

ويتلازم مع وجود الدولة وجود قوة مسلحة , كما ان العلاقة بين كل من الدولة والمجتمع تمثل فى ان الدولة هي الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله وأخيرا فى أطار الفكر الماركسي الدولة لا تتعرض للإلغاء - الدولة لا تلغى - ولكن الدولة تتعرض لحالة اضمحلال .   
النظرية الماركسية على الرغم من محاولاتها طرح اطروحات تساعد على تفسير طبيعة الدولة الا انها تنطوي على جوانب ايجابية واخرى سلبية   
**• على الجانب الإيجابي**:   
اعتقد انه على الرغم من قصور اطروحات النظرية الماركسية-كما ذكرنا من قبل- حول نشأة الدولة الا انها قد تكون اسهمت فى تناول فكرة نشأة الدولة من منظور اقتصادي وهو الامر الذى يمثل اضافة للنظرية السياسية التى تعتمد بالأخص على فكرة التاريخ والسياسية دون التركيز بل تناول المنظور الاقتصادي فى تفسير كافة ظواهرها ونظريتها .   
**• على الجانب السلبى**   
لا يمكن الاعتماد على افكار النظرية الماركسية فى تفسير طبيعة الدولة فى عصرنا الراهن ,حيث انه من خلال الاعتماد على فكرة الصراع الطبقي فى الدولة وانعدام المساوة بين الافراد هذا من شأنه ان يؤدى الى :-   
1) يضع محاولة تحقيق مفهوم السلام والأمن بين الافراد وبعضها البعض في خطر حقيقى.   
2) انعدام الحريات فى المجتمع.   
3) الاعتماد على ثقافة العنف.

نظر الفقهاء إلى الدولة على الدوام على أساس تمتعها بالشخصية القانونية، بحيث تظهر كوحدة قانونية مستقلة عن الأفراد المكونين لها، على أن يكون معلوماً أن الدولة، ككل الأشخاص المعنوية العامة والخاصة، لا تتمتع بالوجود المادي الذي يتمتع به الشخص الطبيعي (الإنسان العادي)، وهو ما يجعلها غير قادرة على أن تمارس بنفسها مظاهر وجودها القانوني، وإنما يتكفل قانون الدولة الأساسي (الدستور)، بتحديد الأشخاص الآدميين (الحكام)، الذين يملكون قدرة التعبير عن إرادة الدولة وتمثيلها في كل ما تقتضيه مصالحها من علاقات وروابط، لذلك يصح القول إنه لا يُحس بالدولة ولا تُرى في واقع الحياة اليومية إلا من الحكام فهؤلاء هم الذين يحوزون سلطة الدولة ويتولون نيابة عنها حق الأمر والنهي في الجماعة. ويعد الفقه الألماني، هو المصدر التاريخي لهذا التكييف القانوني المستقر اليوم، والذي امتد خارج ألمانيا، حتى صادف قبولاً لدى أغلب فقهاء القانون العام المعاصر، ولاسيما في فرنسا، إلا أنه يفصل بين الفقه الألماني والفقه الفرنسي خلاف عميق في فكرة تشخيص الدولة، ذلك أن جماعة الفقه الألماني تنظر إلى الدولة نظرة مجردة عن الأمة وتراها كائناً قانونياً مستقلاً وشخصاً عاماً يملك وحده حق السيادة.

أما جماعة الفقه الفرنسي فتخلط بين الدولة والأمة، ولا ترى الدولة شيئاً غير الأمة منظوراً إليها نظرة قانونية، وإنها بهذه الصورة تعتبر التشخيص القانوني للشعب، وتكون سيادتها وسلطتها العامة، المظهر القانوني للسيادة الشعبية، كما أن الفقه الفرنسي ذاته قد انقسم في مجال مناقشة هذه الشخصية، فقد ذهب فريق إلى الاعتراف بشخصية الدولة المعنوية في مجال القانون الخاص والحقوق المالية فقط، أما في مجال القانون العام، وما يتصل به من الاعتراف للدولة بامتيازات السلطة العامة، فلا مكان لفكرة الشخصية المعنوية ولا لفكرة الحقوق إطلاقاً لأن، كل ما تتمتع به الدولة في هذا المجال لا يعدو أن يكون مجرد اختصاصات أو وظائف يمارسها عمال الدولة، وموظفوها لتحقيق الصالح العام في إطار القانون وعلى مقتضاه.

في حين ذهب فريق آخر من الشراح إلى تأكيد ازدواج شخصية الدولة القانونية، بمعنى أن للدولة شخصيتين قانونيتين متميزتين، فهي في مجال القانون الخاص والحقوق المالية شخص من أشخاص القانون الخاص ولكنها في مجال حق السيادة وامتيازات السلطات العامة شخص من أشخاص القانون العام بفروعه المختلفة.

والرأي الراجح في فقه القانون العام المعاصر، يجمع على أن الدولة ليست إلا شخصاً قانونياً معنوياً واحداً، يتصرف في إطار أكثر من نظام قانوني وتتمتع في مجال كل نظام منها بحقوق وامتيازات تتفق مع طبيعته وأهدافه.

وتأسيساً على ذلك فإن الدولة حين تتصرف في مجال علاقاتها مع الدول الأخرى، تكون شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام، ولكنها حين تتصرف داخل إقليمها، ومع رعاياها، فإنها تظهر بصفتها من أشخاص القانون الوطني، على أن تحكمها في هذا المجال قواعد القانون العام تارة، وقواعد القانون الخاص تارةً أخرى، وذلك في ضوء طبيعة العلاقات التي تكون طرفاً فيها، طبقاً للمعيار المستقر للتمييز بين موضوعات كل من القانونين، مع الإشارة إلى أنه وجد رأي فقهي مرجوح في فرنسا كان ينكر إطلاقاً الشخصية القانونية للدولة، وأبرز من مثل هذا الاتجاه الفقيه دوجي الذي برّر رفضه للشخصية القانونية للدولة على أساس أن الدولة ليست إلا ظاهرة اجتماعية طبيعية تنشأ تلقائياً حين يحدث ما سماه الاختلاف السياسي بين أفراد المجتمع، بحيث تظهر فيهم فئة حاكمة يتعلق بها أمر السلطة العامة، وفئة محكومة يقع عليها واجب الطاعة والخضوع، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يعتمد عليها الحكام في فرض أوامرهم، أي سواء أكان بالإقناع أم بالقوة. وعلى كل حال، تترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة، عدة نتائج هي غاية في الأهمية:

1. **الأهلية القانونية:**

يؤدي القول إن الدولة تعتبر كائناً قانونياً قائماً بذاته ومستقلاً عن الحكام والمحكومين، في وقت واحد إلى ضرورة التسليم لها بقدرات مستقلة كذلك، تمكنها من إتيان التصرفات القانونية المختلفة، وهو ما يعرف بالأهلية القانونية.

إلا أن أهلية الدولة القانونية وإن كانت تسمح لها أن تمارس كل أنواع التصرفات القانونية، كالاتفاقات والعقود وتصرفات الإرادة المنفردة إلا أن ما تتمتع به الدولة من سلطة عامة مرصودة لخدمة الجماعة قد اقتضى لها في القانون الوضعي المعاصر، كثيراً من الامتيازات الاستثنائية التي لا تعرفها غيرها من الأشخاص القانونية.

1. **ذمة الدولة المالية وحقوقها:**

وتأسيساً على ما تقدم، ثبت لدى فقهاء القانون العام، أنه لا بد لكل الأشخاص المعنوية والدولة أحد هذه الأشخاص من ذمة مالية خاصة ومستقلة عن الذمة المالية للأعضاء المكونين له، ولممثليه الذين يتصرفون باسمه، ومن ثم فإن الحقوق والالتزامات التي ترتبها تصرفات حكام الدولة باسمها ولحسابها، لا تعود إلى ذمة هؤلاء الحكّام المالية ولكنها تكون حقوقاً والتزامات لحساب الدولة ذاتها.

1. **وحدة الدولة:**

 والدولة باعتبارها شخصاً قانونياً، مستقلاً ومتميزاً عن أشخاص الحكام والمحكومين على السواء، تمثل وحدة قانونية واحدة ودائمة، أما أن الدولة تمثل وحدة قانونية، فهذا يعني أن تعدد سلطاتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية وكذلك فإن تعدد ممثلي الدولة، وتعدد الأجهزة والأشخاص التي تعبر عن إرادتها وتعمل باسمها، لا يغير من وصفها كشخص قانوني واحد، وتفريعاً على ذلك فإنه يلزم في الدولة مهما كان مدى الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، أن ترتبط السلطات العامة والتشريعية والتنفيذية والقضائية فيما بينها بنوع من التدرج الهرمي يسمح بالتعاون فيما بينها.

وأما أن الدولة تمثل وحدة قانونية دائمة، فهذا يعني أن وجود الدولة كشخص قانوني واستمرارها، لا تتأثر بتغيير الأشخاص الممثلين لها أو بتغيير نظام الحكم فيها، ويبرر استمرار الدولة ودائميتها، اعتبارها شخصاً قانونياً مستقلاً ومتميزاً في وجوده وحياته عن وجود الأفراد المكونين له، أو الممثلين له، وأنها تستهدف أغراضاً تتجاوز عمر جيل بذاته من أجيال شعبها، وهذه الأغراض تبقى على الرغم من زوال الأفراد وتغير الحكام، وتطور الشكل الدستوري، مما يجعلها حقيقة باقية مستمرة ودائمة.

لذا تتعالى الصيحات هنا وهناك في العالم المتخلف، وفي العالم المتقدم على السواء للتحذير من خطورة استبداد الدولة، الذي يتجلی بصورة صارخة في الأنظمة الشمولية. تأتي في هذا السياق كتابات حنا ارندت Hannah Arendt)1951- 1906 )، وخاصة كتابها الشهير "أصول الشمولية"(les origines du totalitarisme) حللت من خلاله النظام النازي، والنظام الشيوعي الستاليني، وألحت على أن السياسة مجال لإحترام الخصوصية والتعدد والاختلاف، وعليه ستكون الدولة في نظرها تجمعا بشريا يكون فيه الناس سواسية في حق القرار والإرادة.

إن مناهضة الأنظمة الشمولية، فتح الباب لجدل سياسي، بين المعسكرين: الليبرالي، بزعامة أوروبا الغربية وأمريكا، والاشتراكي، بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا. شكل هذا الجدل ما يعرف تاريخيا بالحرب الباردة، والتي انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة أمريكا، بدت معه هذه الهيمنة كشكل جديد ومتطور للشمولية، مثلته ظاهرة العولمة التي بعثت بشك كبير في المفهوم التقليدي للدولة، أي دولة الأمة. وهنا بالضبط يطرح السؤال أين هو الفكر العربي من هذا الزخم الفكري وهذا الحراك السياسي العالمي؟.

بهذا التحليل نخلص إلى ما يلي:

1/ الدولة ظاهرة تاريخية، وأن مفهومها تأثر بتطورها التاريخي، فدولة المدينة اليونانية ليست هي الدولة الإمبراطورية العالمية الرومانية، والدولة في العصور الوسطى المسيحية ليست هي الدولة في العصر الحديث. 2/ ارتبط مفهوم الدولة بالواقع الحضاري للمجتمع الذي تنتمي إليه، فالدولة في ظل الحضارة اليونانية، ليست هي الدولة في ظل الحضارة الإسلامية أو في ظل الديانة المسيحية.

3/ ارتبط وجود الدولة وتطورها بخير الإنسان وبتقدمه، ذلك أن فكرة النظام بوصفها الجوهر الذي تتأسس عليه الدولة، هي المحرك الأساسي لتأملات الفلاسفة. وكأن التنظير للدولة هو ضد الفوضى وضد البداوة وضد الهمجية، وعليه فإن تطور الدولة هو تطور في منظومتها القانونية والحقوقية التي تجسد النظام. 4/ كل حديث عن الدولة عبر تاريخها يستتبع حضور السلطة، بما تثيره السلطة من حضور للأجهزة التي تسهر على هيمنة الدولة، بل تقاس قوة الدولة بوجود سلطة فعالة منظمة محمية. 5/ البحث في سلطة الدولة ومدى مشروعيتها قاد الفلاسفة إلى بحث السيادة، التي انتعش التنظير لها إبان عصر النهضة الأوروبية، مع جان بودان مثلا.

6/ تعريف الدولة في العصر الحديث تنازعته أطروحتان:

* **ليبرالية**، تراهن على الديمقراطية في شقها السياسي، تنادي باحترام الحرية الفردية، في كل المجالات، وما يتبع ذلك من فصل للسلطات.
* **اشتراكية**، تدعو إلى الديمقراطية الاجتماعية، وتضع أولوية العدالة الاجتماعية قبل الحرية السياسية، لدرجة التضحية بالفرد في سبيل الكل (الجماعة).

**الفصل الخامس : مفهوم الدولة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**

فرض الفكر العربي الإسلامي رؤية سياسية، أنتجت تصورات متداخلة للدولة، أيام ازدهار الحضارة الإسلامية، تنازعتها مذاهب شتى، برزت في أفقها تحليلات الفلاسفة النظرية، بحثا عن المدينة الفاضلة، التي تتحقق فيها السعادة، أسوة بتأملات الفلاسفة اليونان، كما برزت تنظيرات الفقهاء التي كانت تتعامل مع واقع قائم، تبحث في الشرع عن حلول للعوائق التي تطرحها مستجدات التوسع الهائل للدولة الإسلامية. لم يتطور مفهوم الدولة، وظل تقليديا لا يخرج عن مفهوم الدولة السلطانية، ومع انفتاح العرب على الغرب، وتأثرهم بالفكر السياسي الغربي، بشقيه الليبرالي والاشتراكي، ظهر طرح جديد للدولة ونظام الحكم، وتجدد التفكير في الدولة فعليا مع مطلع القرن العشرين، حينما اتخذ القرار التاريخي بإلغاء الخلافة رسميا، وإقامة نظام مدني، إذ انقسم الفكر العربي إلى ثلاث اتجاهات كبيرة، شكلت مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر. فكيف كان مفهوم الدولة في الفكر العربي المعاصر؟.

**1/ الاتجاه المحافظ:** شجب قرار إلغاء الخلافة، واستنكر إسقاطها، معتقدا أن الإسلام يفقد قيمته الأساسية، إن هو جرد من بعده الاجتماعي والسياسي، إذ ماذا يبقى من الإسلام إن اعتبر شأنا شخصيا، ولم يجد مكانا له في التنظيمات الاجتماعية والسياسية، ولم يدخل في بناء الدولة، ومن ثمة فمفهوم الدولة في هذا الاتجاه تقليدي، مثلته السلفية بمختلف أطيافها ، فهي خلافة وإمامة وإمارة، جوهرها الحكم بما أمر الله، : «فكل ذي منطق لا يستطيع أن يقول بعد أن علم بهذا إلا أن الحكم لله، وأنه جل شأنه هو الحاكم في هذا الكون ما دام هو خالقه ومالكه.» أو من ثم فالدولة في هذا الاتجاه وسيلة للحكم بما أمر الله.

هذا هو الخط العام للاتجاه الإسلامي المحافظ، وفي داخله نجد ألوانا من التصورات للدولة التي تحكم بما أمر الله، من ذلك ما يوضحه المفكر الأردني فهمي جدعان من تراوح التصور الإسلامي بين إضفاء طابع القداسة والعصمة على الحكم، وبين السعي إلى «تعرية الحاكم من القداسة أو العصمة التي يفضي إليهما القول بالسلطة الدينية ». يفيدنا ذلك في أن للتيار الإسلامي المحافظ أجنحة، منها ما يقترب إلى التصور التقليدي الوسيط، إذ يردد مقولات الخلافة وشروطها ومنها ما يقترب من التصور الحداثي إذ يسعى إلى الإفادة من الفكر الليبرالي، من ذلك ما نجده عند محمد سليم العوا الذي يقول: "المراد من كون الإسلام دينا ودولة" هو قبول المرجعية الإسلامية العامة التي تسمح بتعدد الآراء وتنوعها، في الشأن السياسي...» لا مانع أن يستفيد التنظير الإسلامي من منجزات الفكر الإنساني، لتصبح الدولة وسيلة لتنظيم حياة الناس.

**2/ الاتجاه الحداثي:**

يرفض بناء الدولة على أساس ديني، ويؤكد أن التراث لا يسعفنا بأي معنى حديث للدولة، ولا يصلح أن يكون من أسسها، وما يصطلح على تسميته بالدولة العربية الحديثة، هو نتاج تأثر الفكر العربي بالمذاهب الغربية، إذ تسلل هذا التأثير من خلال احتكاك العرب بالغرب، كما أن إصلاحات عهد التنظيمات غيرت جهاز الدولة وأعطته نفوذا مضاعفا . فالدولة بوصفها مؤسسة للحكم تمتلك السلطة، تدعي خدمة الشعب، ليست بنت التراث، وإنما هي أثر للفكر الغربي في الخطاب العربي، ويمكن اعتبار د. عبدالله العروي أحسن معبر عن هذا الاتجاه، إذ نفي أن تكون الدولة الحديثة في العالم العربي مجرد نسخة باهتة للدولة السلطانية، بل هي صورة واضحة لتأثير الحداثة الغربية.

**3/ الاتجاه التركيبي:**  هو الذي يعتقد أصحابه أن مفهوم الدولة العربية الحديثة، ينبغي أن يكون مركبا تاريخيا من أصول تراثية، وعناصر حداثية، عبر عن هذا التوجه محمد جابر الأنصاري في كتابه "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية" إذ يعتقد أن الدولة القطرية، ما هي إلا امتداد للدولة السلطانية، وأن الأزمات السياسية في العالم العربي، ليست وليدة الحداثة، بل لها امتداد تأريخي، ولا تفهم بنية الدولة القطرية ولا الأزمات التي تعصف بها إلا باستحضار البعد التاريخي.

**أشهر منظروا الدولة الحديثة**

1. **نيكولا مكيافيللي 1527-1469-:**وهو مفكر إيطالي، يعد الدولة سلطة مركزية السيادة، وبالتالي يساعد تنظيم الروابط بين السلطتين الروحية (رجال الدين) والزمنية (الحكام)، وهو من أشد المنتقدين للكنيسة الكاثوليكية ويؤكد على الفصل التام وفقاً لتعبيره بين "الله والعالم".
2. **جان بودان (1529-1596):** حيث يعد وجود السلطة العامة بوصفها نظاماً موحداً شرطاً لوجود الدولة، حيث مقر السلطة السيادية.
3. **كارل ماركس (1818-1883):** مفكر ألماني، يرى في الدولة ممارسة العنف وأداة للقمع ينبغي التخلص منها بعد فترة قصيرة من الديكتاتورية**.**
4. **ماكس فيبر (1864-1920):** عالم اجتماع ألماني، يرى الدولة مؤسسة، في إقليم معين، لديها احتكار العنف الجسدي الشرعي، ويعني ذلك أن على الأفراد التعرف على سلطة الدولة والموافقة على طاعتها.

الدولة والنظام السياسي 2

**الباب الثاني : أركان الدولة:**

1 . الجماعة البشرية (السكان).

2 . الإقليم ( الرقعة الجغرافية). 3 . السلطة السياسية ( الحكومة).

4 . السيادة .

5 . الإستقلال.

6 . الإعتراف الدولي.

**الجماعات البشرية (السكان):**

وهو ركن أساسي لا بد منه لقيام الدولة، والعدد غير مشروط بحد أدنى للسكان، ولكن يجب أن يكون العدد معقولاً حتى تستطيع الدولة أن تنشأ. يلعب زيادة السكان في الدولة الحديثة دوراً هاماً في قوتها ومركزها الخارجي، وهذا هو ما يميز دولاً كبيرة كالصين وروسيا الإتحادية والهند والولايات المتحدة الأمريكية، والتي يتجاوز عدد سكانها مئات الملايين عن تلك الدول الصغرى التي لا يتجاوز عدد سكانها الألف مثل الفاتيكان أو عشرات الألوف مثل موناكو (23 ألف نسمة) ، وسان مارينو ( 30 ألف نسمة ) .

ويسود بين أفراد الشعب (غالباً) الإنسجام المعنوي القائم على رابطة الجنس واللغة والدين، أو غيرها من العوامل. ولكن هذا ليس شرطاً أساسياً لأن الدولة يمكن أن تحتوي على عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة في رابطة الأصل أو اللغة أو الدين أو التقاليد، الأمر الذي يثير مشكلة الأقليات Minorities . وهذه الأقليات تسعى في كثير من الأحيان الى الإنفصال عن الدولة وتشكيل دولة جديدة أو الإنضمام الى دولة أخرى تربطها بها رابطة معنوية . وسواءاً وجدت الرابطة المعنوية أم لم توجد، فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية وقانونية وهي الجنسية أو الرعوية (الجمع رعايا). وهي العلاقة التي تربط الرعايا بدولتهم، وعلى هذا فالرابطة المعنوية هي التي تميز الشعب عن الأمة.

**التمييز بين الدولة ومفاهيم أخرى   
البلد :** تدل على منطقة جغرافية. **الأمة :** هي مجموعة من الأفراد الذين يستقرون على إقليم معين وتجمعهم الرغبة في العيش معاً بسبب الروابط المختلفة كالدين أو الأصل أو اللغة أو الجنس أو التاريخ المشترك . **الدولة :** تشير إلى مجموعة من مؤسسات الحكم ذات سياده على أرض وسكان محددة.

**الشعب**: يعني مجموع الأفراد الذين يقيمون على إقليم معين بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون لنظامها السياسي بعد أن يتمتعوا بجنسيتها.

لهذا فالشعب قد يتكون من أمة واحدة ، وقد يتكون من عدة قوميات وإنتماءات تاريخية أو عرقية أو إقتصادية أو دينية، وفي هذه الحالة يبدو بناء الدولة ضعيفاً مزعزعاً ، إلا إذا تمكنت الدولة من أن تصهر هذا الشعب في صورة جديدة، يشد بعضه بعضاً بمجموعة روابط جديدة تخلق فيه روح أمة جديدة. وإذا كانت الدولة تجسد العلاقة السياسية والقانونية بين الفرد والمجموع فإن الأمة تجسد العلاقة الإجتماعية والمعنوية بينهما، وأن أقوى الدول هي من تتمكن من دمج هذه العلاقات بعضها ببعض وإيجاد الإنسجام الكامل بينهما، وإلا تعرضت الى الإنهيار الحتمي ، كما حصل للإتحاد السوفيتي في عهد رئيسه ميخائيل غورباتشوف.

**الشعب والسكان**

الشعب في معناه العام يشير الى مجموع الأفراد الذين يستقرون على إقليم دولة معينة وينتسبون اليها بالجنسية، وهم الذين يطلق عليهم مصطلح رعايا أو مواطنين. السكان لفظ يتسع ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة سواءاً كان مواطناً أم أجنبياً، أي سواء كان يحمل جنسيتها أم لا. ولا يفوتني هنا أن أوضح المدلول الإجتماعي والمدلول السياسي لمصطلح الشعب:

* فالمدلول الإجتماعي يعني كافة الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة ويتمتعون بجنسيتها رجالاً أم نساءاً، شيوخاً أم أطفالاً عقلاء أم مجانين !!!.
* أما الشعب بمدلوله السياسي فهو أولئك الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، أي الذين تدرج أسماؤهم في جداول الإنتخابات ويطلق عليهم جمهور الناخبين. وهكذا يبقى الشعب بمعناه الإجتماعي أوسع نطاقا من الشعب بمقومه السياسي الذي يستبعد فئات متعددة من أفراد الشعب بحكم مركزهم القانوني سواء تعلق الأمر بالناحية الذاتية كفاقدي الأهلية ، أو الناحية الجنائية كمرتكبي بعض الجرائم. إلاّ أن أهم عامل يقرب أو يبعد مفهومي الشعب من بعضهما البعض هو الدستور.

فإذا أقر الدستور نظام الإقتراع العام فإنه يقرب الشعب بمفهومه السياسي الى مفهومه الإجتماعي، لأنه لا يشترط في مواطني الدولة سوى بعض الشروط التنظيمية مثل الجنسية ، العمر والأهلية. أما إذا أقر الدستور بالإقتراع المقيد، فإنه يشترط في الناخب شروطا أخرى مضافة الى الشروط التنظيمية السابقة، كتوفر قسط من المال أو الشهادة أو الإنتماء الى طبقة أو الى فئة معينة.

**الإقليم :**  يستقر شعب الدولة على إقليم محدد، يشمل عادة رقعة من الأرض وفضاءاً جوياً يعلو الأرض والماء. لذلك فالقبائل التي تنتقل من مكان الى مكان آخر لا تعتبر دولاً. فالإقليم عنصر أساسي من عناصر الدولة وبدونه لا تقوم الدولة.

ولا يشترط بالإقليم درجة معينة من الإتساع إلاّ بالقدر الكافي لإقامة أية مجموعة من الأفراد. فقد تكون مساحة الإقليم قليلة مثل إمارة موناكو ( 2 كم مربع)، وسان مارينو وفيجي وبعض دول الخليج العربي. وقد تكون المساحة شاسعة كما هو الحال في أمريكا وروسيا والصين والبرازيل.

**عناصر الإقليم: اليابسة**: وهي مساحة من الأرض يطلق عليها الإقليم الأرضي، حدوده لها أهمية قانونية كبيرة خاصة فيما تحدده من قدرة الدولة على فرض سيادتها. والإقليم الأرضي قد يتحدد بحدود طبيعية كالبحار والأنهار والجبال ، وقد يتحدد بحدود صناعية كإقامة الأسوار والأبراج والأسلاك لتكون فاصلاً واضحاً يبين نهاية حدود الإقليم بل قد يكون الحد الفاصل بين إقليمي دولتين خط وهمي. ولما كانت أغلب المنازعات بين الدول تقوم على ترسيم الحدود لكل منهما، فقد إتجهت كثير من الدول الى بيان حدودها عن طريق الإتفاقيات المتبادلة بين الدول المجاورة، أو الإعتماد على ما يقرره العرف الدولي في هذا الشأن. وقد أقر القانون الدولي أن فقدان الدولة السيطرة على إقليمها الأرضي بصفة مؤقتة لظروف خارجة عن إرادتها ، لا يهدم كيانها مادام نظامها السياسي قادراً على مباشرة اختصاصاتها على رعاياه وإدارته الموجودة في الخارج.

* **الإقليم المائي**: وهو ذلك الجزء من البحار الملاصق لحدود الدولة. والذي يطلق عليه إصطلاح البحر الإقليمي. بالإضافة الى ما يوجد داخل هذه الدولة من أنهار أو بحيرات داخلية. ورغم أن العرف الدولي قد إستقر على أن يخضع البحر الإقليمي لسيادة الدولة لتتمكن من الدفاع عن شواطئها، إلا أن الخلاف بقي دائماً حول تحديد مساحة المياه الإقليمية. - **الإقليم الجوي**: وهو الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري . وللدولة أن تمارس سلطاتها الكاملة على هذا الجزء من الإقليم دون التقيد بإرتفاع معين.

**طبيعة حق الدولة على الإقليم:**

ترتبط الدولة بإقليمها برابطة وثيقة جداً ، وقد إختلف فقهاء القانون في تكييف هذه العلاقة ومن ثم بيان طبيعة حق الدولة على إقليمها. هناك رأي يقول بأن حق الدولة على إقليمها هو حق ملكية. ويرجع أساس هذا التكييف عندما كان ينظر الى الإقليم كجزء من أملاك الملك أو الأمير يستطيع التصرف به كما يشاء. ولكن لما ظهرت نظريات السيادة وإستقرت بعد ذلك إعتبر الإقليم خاضعاً لسيادة الدولة وليس مملوكاً للحاكم. - حق الدولة على إقليمها هو حق ملكية ولكنه حق ذو طبيعة خاصة يسمو على الملكية الفردية ولا يتعارض معها.

* الدولة تندمج في إقليمها إندماجاً بحيث يصبح لهما نفس المدلول، وليس الإقليم إلاّ محدداً.
* علاقة الدولة بإقليمها بأنها عبارة عن حق عيني له طبيعة نظامية وهي التي تحدد مضمون هذا الحق.

نرى أن الإقليم بمثابة المنطقة الجغرافية التي تستطيع الدولة إستعمال سلطتها عليها دون غيرها، أو بمعنى آخر ، المجال الذي يتحدد فيه سلطان الدولة وهي النظرية المسماة بنظرية النطاق.

**السلطة السياسية:**

تعرف بمصطلح (Authority)، وهي التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الأفراد، أو الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد القانونية، وتعرف أيضاً، بأنها توجيه السلوك مجموعة من الأشخاص، من خلال التأثير عليهم وفقاً لتطبيقات وأحكام تشريعيّة تحصل عليها السلطة بناءً على موقعها في قمة الهرم الإداري. قد تُعدّ السلطة غير مشروعة في حال استخدامها للإجبار، والإكراه، والعنف أثناء تعاملها مع الأفراد الآخرين، وخصوصاً في حالات الحروب والتي تسيطر فيها السلطة العسكرية على المجتمع الذي تحتله، فتخضع كافة الأفراد والمؤسسات لسلطتها، وهذا ما يُخالف القانون الدولي العام؛ لأنّ أساس السلطة هو وجود شرعية لها بناءً على دستور الدولة، أو القانون المتبع في مكان وجودها، لذلك من واجب السلطة أن تحترم الحقوق الإنسانيّة للأفراد، وتضمن تطبيق كافة المجالات الاقتصادية، والاجتماعية بأسلوب صحيح.

**أنواع السُلطات**

تتوزع السلطة على مجموعة من الأنواع المهمة، ومنها:

* **السُلطة السياسية** : هي السلطة التي توجد بيد حكومة الدولة، والتي تقوم بموجبها بالموافقة على مجموعة من القرارات الداخلية، أي داخل الدولة فقط، وخارجية، أي تعتمد على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، لذلك يرتبط تطبيق السلطة السياسيّة بوجود مجموعة من قنوات الاتصال بين كافة الأفراد المرتبطين بالسلطة السياسية، مثل: مجلس البرلمان، والمجالس البلدية، وغيرهما. **- السُلطة الفلسفية**: هي من أقدم أنواع السلطات، والتي ارتبطت بالمفاهيم الفلسفيّة القديمة، وترى أنّ كل إنسان يمتلك سلطةً خاصّةً به ضمن نطاق معين، أي إنّه قادرٌ على تطبيق سلطته بناءً على الصلاحيات التي حصل عليها، مثل: مدير المدرسة الذي يمتلك سلطة في التحكم بكافة القرارات، والنشاطات، والمهام التي تحدث داخل المدرسة.

**مميزات السُلطة :** توجد مجموعة من المميزات التي تتميز بها السلطة، وهي:

* الموافقة أو رفض القرارات التي يتمّ اتخاذها ضمن مجال السلطة.
* منح الصفة القانونية للإجراءات، والمهام التي سيتمّ تطبيقها.
* تحديد صلاحيات كل فرد، وقسم تابع للسلطة.
* تطبيق الصلاحيات الواردة في النصوص القانونية من فرض العقوبات؛ بسبب وقوع الأخطاء، وإعطاء المكافآت لتحفيز الأفراد للعمل بشكل أفضل.
* المشاركة في وضع، وتطبيق الخطط الخاصة بالمشروعات المستحدثة ضمن بيئة العمل.
* متابعة، ومراقبة تطبيق الميزانية المالية للعام المالي بشكل مستمر.

**أقسام السُلطة:**

تقسم السلطة إلى قسمين رئيسين، وهما:

السلطة من حيث اتخاذ القرار، وتقسم إلى التالي: **- السلطة الديمقراطية**: هي السلطة التي تتميز بالمشاركة بين كافة الأفراد، والجهات باتخاذ القرارات المهمة، والتي تؤثّر تأثيراً مباشراً على المجتمع.

**السلطة الديكتاتورية**: هي السلطة التي تنفرد باتخاذ القرار، وتجد أنّه المناسب بناءً على مجموعة من الآراء الخاصة بها، وترفض أيّ مشاورات وتدخلّات من أطراف أخرى قد تساهم في تغيير طبيعة القرار.

تقسم السلطة من حيث تطبيق القرارات كالتالي: **- السلطة التشريعية**:

هي السلطة التي تمتلك الحق في وضع الأحكام التشريعية بناءً على الصفة القانونية التي تمتلكها، ووفقاً للأحكام الدستورية داخل الدولة، أو جهة العمل.

* **السلطة القضائية**: هي السلطة التي تحرص على تطبيق كافة النصوص القانونية، ومتابعة حصول كل فرد على حقوقهِ، وقيامه بواجباته، وفرض العقوبات على الأفراد الذين يتجاوزون القانون. **- السلطة التنفيذية**: هي السلطة التي تُنفّذ كافة القرارات التي تمّ اتّخاذها من قبل السلطتين السابقتين بناءً على فترة زمنية، أو اتفاق يتم تحديده مسبقاً.

**خصائص الدولة**  تتمثل خصائص الدولة في السيادة و الشخصية المعنوية أو القانونية :

I **– السيادة** : يمكن تعريف السيادة بأنها سلطة سياسية آمرة، نابعة من ذات الدولة، و قادرة على تنظيم نفسها، و على فرض توجيهاتها، دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها، فهي في الداخل أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد و الوحدات الداخلية من خلافات، و هي كذلك لا تخضع ماديا و لا معنويا لسلطة أخرى مهما كان نوعها.

و تقوم سيادة الدولة على عدة خصائص :

- **سيادة شاملة** : يقصد بها لأنها تنطبق على جميع سكان الدولة باستثناء المتمتعين بالإمتيازات أو الحصانة الديبلوماسية.

**- سيادة دائمة** : أنها تتعدى في أعمار القائمين عليها و النظام الدستوري الذي تعمل في إطاره.

- **سيادة لا تقبل التجزئة** : و معنى ذلك أنه في الدولة الواحدة سواء كانت دولة موحدة أو مركبة و سواء كانت تأخذ بالنظام المركزي أو اللامركزي فإنها في كل الحالات ذات سيادة واحدة.

- **سيادة مطلقة** : أي أن الدولة داخل حدودها تمثل أعلى سلطة عامة لا مكان لسلطة أخرى منافسة لها و أنها خارج حدودها لا تخضع لسلطة أعلى منها.  **مظاهر السيادة :** - السيادة الإيجابية و السيادة السلبية . **السيادة السلبية**: يقصد بها عدم خضوع سلطة الدولة لأي جهة أخرى مهما كان نوعها.

**المفهوم الإيجابي للسيادة:**  فهو الذي يبرر سلطة الدولة بكل ما تقوم به من حق الأمر و النهي و الزجر في الداخل و تمثيل الدولة و ترتيب حقوق و إلتزامات لها و عليها في الخارج.

**- السيادة الداخلية و السيادة الخارجية :** يقصد بالسيادة الداخلية حق الأمر في مواجهة كل سكان الدولة أما السيادة الخارجية فيقصد بها عدم خضوع الدولة لسلطة أجنبية فيما عدا ما تلتزم به في مجال علاقاتها مع الدول الأخرى طبقا لقواعد القانون الدولي و يعبّر عن السيادة الخارجية بمصطلح الإستقلال.

**- السيادة الشخصية و السيادة الإقليمية :**  كانت السيادة في السابق حق شخصي للملك و لهذا فإن قوانين الدولة كانت تطبّق على مواطنيها و لو كانوا مقيمين خارج إقليمها و هو ما يعبّر عنه بالسيادة الشخصية و قد هجرت هذه النظرية و حاليا يأخذ بمفهوم السيادة الإقليمية أي أن سلطة الدولة يتحدد مجالها في نطاق حدود إقليم الدولة.

**من هو صاحب السيادة ؟**

المقصود بهذا التساؤل هو تحديد صاحب السلطة السياسية ذات السيادة، لا شك أن الدولة هي صاحبة السلطة السياسية العليا و هذه السلطة تكون مجردة و مستقلة في وجودها عن الأشخاص الممارسين لها و هم طبقة الحكام في الدولة فهم مجرد أداة في يد الدولة تمارس من خلالهم مظاهر سلطتها.

و إذا كانت الدولة شخصا معنويا مجردا فإن السلطة فيها لابد أن تنسب إلى صاحب محدد يمارسها بصورة فعلية فمن هو الصاحب الفعلي لهذه السلطة السياسية ذات السيادة ؟

في هذا الصدد طرحت نظريتان هما :

1. **نظرية سيادة الأمة** : مضمونها أن السيادة تكون للأمة بإعتبارها وحدة مجردة مستقلة عن سائر الأفراد المكونين لها، فالسيادة لا تكون لفرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات و إنما تنسب إلى الشخص الجماعي الذي يشمل مجموع الأفراد و هذا الشخص هو ما يعبر عنه بكلمة الأمة.

**النتائج المترتبة :** \* السيادة تمثل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة فما دام أن الأمة هي شخص واحد فإن السيادة تكون كذلك واحدة غير مجزئة و يترتب عن ذلك الأخذ بمبدأ "الديمقراطية النيابية" أو "الديمقراطية غير المباشرة".

\* الإنتخاب يعتبر وظيفة و ليس حقا من الحقوق السياسية و هذا ما يتوافق مع الأخذ بمبدأ "الإقتراع المقيد".

\* النائب في البرلمان يعتبر ممثلا للأمة بأسرها و ليس ممثلا لناخبي دائرته.

\* القانون يكون تعبيرا عن إرادة الأمة.

\* الأمة تشمل الأجيال الماضية، والحالية و المستقبلية.

**الإنتقادات الموجه لهذه النظرية :** \* كان لهذه النظرية فائدة في الحد من سلطات الملوك لكنها حاليا أصبحت عديمة الجدوى.

\* تؤدي هذه النظرية إلى الإعتراف بالشخصية القانونية للأمة و هذا غير مقبول من الناحية القانونية. \* أنها تؤدي إلى الإستبداد مادام أن القانون هو تعبير عن إرادة الأمة و ليس تعبيرا عن إرادة الأغلبية.

2- **نظرية سيادة الشعب** : مضمونها أن السيادة تنسب إلى الشعب بإعتباره مكوّن من مجموعة من الأفراد و من ثم تكون السيادة حق لكل فرد من أفراد الشعب أي أنها تكون مجزئة على أفراد الشعب بالمفهوم السياسي. **النتائج المترتبة عن نظرية سيادة الشعب :**

**\*** **السيادة** : تكون مجزأة بين الأفراد و بالتالي يكون لكل فرد حقا ذاتيا في مباشرة السلطة و هذا ما يتماشى مع نظام الديمقراطية المباشرة و شبه المباشرة. **\* الإنتخاب** : يعتبر حقا و ليس وظيفة و هذا المبدأ يتماشى مع نظام "الإقتراع العام".  **\* النائب** : في البرلمان يعتبر ممثلا لدائرته الإنتخابية ويمكن للناخبين إعطاء تعليمات ملزمة للنائب كما أنه يكون مسؤولا أمامهم عن تنفيذ وكالته و يلتزم بأن يقدم لهم حسابا عنها كما يحق للناخبين عزل النائب من وكالته في أي وقت. **\* القانون** : يكون تعبيرا عن إرادة الأغلبية الممثلة في هيئة الناخبين و من ثم يتعيّن على الأقلية الإذعان لرأي الأغلبية دون إعتبار ما إذا كانت هذه الإرادة أكيدة و دائمة أم لا. إذن كان الإتجاه الحديث في الدساتير قد اتجه إلى الأخذ بمبدأ سيادة الشعب لكونه أكثر تحقيقا للديمقراطية إلا أنه هناك إنتقادات وجهت لهذه النظرية :

\* يترتب عن الأخذ بمبدأ سيادة الشعب تبعية النواب لجمهور ناخبيهم و هذا ما قد يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

\* هذه النظرية تقول بتجزئة السيادة على أفراد الشعب و هذا يؤدي إلى وجود سيادتين سيادة مجزأة بين الأفراد و سيادة الدولة بإعتبارها شخص معنوي.

و على العموم فإن معظم الدساتير حاولت التوفيق بين النظرتين و ذلك بالأخذ بمبادئ من كليهما كالأخذ بالإقتراع العام و إلغاء الوكالة الإلزامية و إعتبار النائب ممثلا للأمة أو للشعب.

**الشخصية المعنوية : القانونية**

هي جماعة من الأشخاص يضمهم تكوين يسعى إلى تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين يمنحها القانون صفة الشخصية فتكون شخصا مستقلا و متميزا عن الأشخاص الذين يساهمون في نشاطها أو يستفيدون منها كالدولة، الولاية، و الشركات ... تمييزا لها عن الأشخاص الآدميين و البعض عرّفها بأنها تشخيص قانوني للأمة. و الإعتراف للدولة بالشخصية القانونية يعني أنها وحدة قانونية مستقلة و متميزة عن الحكام و المحكومين لها طابع الدوام و الإستقرار لا تزول بزوال الحكام و سلطة الدولة و تقوم على أساس تحقيق مصالح الجماعة.

**\* النتائج المترتبة على شخصية الدولة :**

1- **الأهلية القانونية للدولة** : مادام أن الدولة كائن قانوني قائم بذاته و مستقل عن الحكام و المحكومين لابد أن يسلم لها بقدرات قانونية مستقلة تمكنها ليس من إتيان أعمال مادية فقط بل من ممارسة مختلف التصرفات القانونية و هو ما يطلق عليه بالأهلية القانونية سواء كانت

* **أهلية وجوب** : و يقصد بها صلاحية الشخص لكسب الحقوق و تحمل الإلتزامات و هي تختلط بالشخصية وجودا و عدما. (الجنين في بطن أمه يملك أهلية وجوب ناقصة).
* **أهلية أداء**: صلاحية الشخص لأن يباشر بنفسه التصرفات القانونية التي من شأنها أن تكسبه حقا أو تحمله دين. و بما أن الدولة كغيرها من الأشخاص المعنوية لا تستطيع أن تمارس بذاتها ما تخوله لها أهليتها القانونية من أعمال و تصرفات و إنما يمارس هذه الأعمال نيابة عنها و باسمها أشخاص آدميون و هم الحكام طبقا لما ينص عليه الدستور و تتميز أهلية الدولة بخاصيتين هما : - تصرفات الإرادة المنفردة - قدرة القهر المادي أو إمتياز التنفيذ المباشر.

2**- الذمة المالية** : معناه مجموع ما يكون للشخص من حقوق و إلتزامات مالية، و بإعتبار الدولة شخص قانوني لها ذمة مالية خاصة بها و مستقلة عن الذمة المالية للأعضاء المكونين لها و لممثليها الذين يتصرفون باسمها و من ثم فإن الحقوق و الإلتزامات التي ترتبها تصرفات حكام الدولة باسمها و لحسابها لا تعود إلى الذمة المالية لهؤلاء الحكام و لكنها تكوّن حقوق و إلتزامات لحساب الدولة ذاتها (يمكن للدولة أن تكون دائنة أو مدينة).

1. **وحدة الدولة و ديمومتها** :

المقصود بأن الدولة تمثل وحدة قانونية واحدة هو أن تعدد سلطاتها العامة من تشريعية و تنفيذية و قضائية و كذلك تعدد ممثلي الدولة و تعدد الأجهزة و الأشخاص التي تعبر عن إرادتها و تعمل باسمها لا يغيّر من وصفها كشخص قانوني واحد، و المقصود بأن الدولة تمثل وحدة قانونية دائمة فيعني أن وجود الدولة كشخص قانوني و إستمرارها لا يتأثر بتغير الأشخاص الممثلين لها أو بتغير نظام الحكم فيها، و ما يبرر إستمرار الدولة و ديمومتها إعتبارها شخصا قانونيا مستقلا و متميزا في وجوده و حياته عن وجود و حياة الأفراد المكونين له أو الممثلين له و أنها تستهدف أغراضا تتجاوز عمر جيل بذاته من أجيال شعبها.

يترتب على صفة ديمومة الدولة الآتي : - الحقوق التي تثبت للدولة في مواجهة الغير و كذلك الإلتزامات التي تتعهد بها الدولة لصالح الغير تبقى واجبة النفاذ للدولة أو عليها مهما حدثت التغيرات التي تصيب الشكل الدستوري أو تغيّر الحكام.

- المعاهدات و الإتفاقات التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول تبقى قائمة و واجبة النفاذ مادامت الدولة قائمة بغض النظر عن تغيّر ممثليها.

- القوانين التي تصدرها السلطات المختصة في الدولة تبقى هي الأخرى قائمة و واجبة النفاذ مهما تغيّر النظام الدستوري إلى أن يتم تعديلها أو إلغائها صراحة أو ضمنا وفقا للإجراءات المحددة لذلك.

الدولة والنظام السياسي 3

**الباب الثالث**

**أنواع الدول**

إتبع فقهاء القانون والسياسة مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعا لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة. وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول كاملة السيادة ، وأخرى ناقصة السيادة ، فان فقه القانون الدستوري والنظم السياسية قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة ( موحدة ) ودولة اتحادية .

**أولا : الدولة البسيطة :-**

هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة ( فرنسا ، الأردن ، لبنان). فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة• وحدة الدولة تتجسد من خلال :-  
– السلطة : تتولى الوظائف العامة في الدولة سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها .  
+ الوظيفة التشريعية وضع القوانين ( سلطة تشريعية واحدة ) .  
+ السلطة التنفيذية واحدة يخضع لها كافة الشعب .  
+ السلطة القضائية واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب .

– من حيث الجماعة : أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات .

– من حيث الإقليم : الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه ويخضع لقوانين واحدة دون تمييز إلا ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط . وهكذا تبقى الدولة الموحدة بسيطة إذا بقيت تتصف بما بيناه في النواحي الثلاث السابقة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون ( ملكية كالأردن والسعودية ، أو جمهورية كمصر ولبنان ، وقد تكون مطلقة دكتاتورية أو مقيدة ديمقراطية ) .

**اللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة –** ويقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة ( وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى ) **.  
– اللامركزية الإدارية** : فتعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات أخرى محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصات محددة بقدر من الاستقلال تحت رقابة ووصاية الحكومة المركزية .  
اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري الحديث تتخذ صورتين**:   
1 . اللامركزية الإقليمية :** ( الإدارة المحلية ) وهي إعطاء جزءا من إقليم الدولة لجهة معينة ( مثلا مديرية الحكم المحلي ) وتكون هذه الجهة تحت رقابة السلطة المركزية ( وزارة الحكم المحلي **2 . اللامركزية المرفقية المصلحية :** تمنح من خلالها مرفق عام لشخصية معنوية لتمارس نشاطا معينا بقدر من الاستقلال تحت أشراف السلطة المركزية ( كالجامعات والهيئات المستقلة والمؤسسات ) .

**ثانيا :- الدولة المركبة :**

و تتألف الدولة المركبة من دولتين ، او مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة ، فتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعا لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها. تقسم الدول المركبة إلى :-

**1 . الاتحاد الشخصي** وهو عبارة عن اتحاد بين دولتين او اكثر تحت عرش واحد ، لكن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد الا في شخص الدولة فقط ( فرئيس الدولة هو المظهر الوحيد والمميز للاتحاد الشخصي ، الامر الذي يجعله اتحادا عرضيا وموقوتا يزول وينتهي بمجرد اختلاف رئيس الدولة .   
الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، فانه يترتب على ذلك :-

1 . احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية .  
2 . تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حربا دولية .  
3 . ان التصرفات التي تقوم بها أحد دول الاتحاد الشخصي إنما تنصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط وليس إلى الاتحاد . .   
4 . يعتبر رعايا كل دولة أجنبيا على الدولة الأخرى .   
5 . لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له .

2 . **الاتحاد الحقيقي ( الفعلي )**

 يقوم بين دولتين او اكثر ، وتخضع كل الدول فيه إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة ، تمارس الشؤون الخارجية . وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية .  
يترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي ( فقدان الدولة لشخصيتها الخارجية )

1 . توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي .   
2 . تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية أمثلة ( الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج ) 3 . **الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي** :- ينشأ من اتفاق دولتين او اكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع الاحتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية .   
صك الاتحاد او المعاهدة والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي .   
يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس يتكون من مندوبين عن الاتحاد وهذا المجلس لا يختص الا بالمسائل التي تضمنها الصك .  
وهذا لا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء ، وانما مجرد مؤتمر سياسي .  
في هذا الاتحاد تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية .  
رعايا كل دولة من الاتحاد يبقون محتفظون بجنسيتهم الخاصة و العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي .  
حق الانفصال عن الاتحاد ممنوح للدول الأعضاء تقرره حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية .

4 **. الاتحاد المركزي** ليس اتفاقا بين دول ، ولكنه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول او الدويلات اتحدت معا ، ونشأت دولة واحدة وينشأ الإتحاد المركزي عادة بطريقتين:   
1 . تجمع رضائي او إجباري لدول كانت مستقلة .  
2 . تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة ، كانت بسيطة وموحدة . الاتحاد المركزي لا يشمل الدول فقط إنما شعوب هذه الدول أيضا .  
•في هذا الاتحاد تنصهر السيادة الخارجية للدول بشخصية الاتحاد .  
• يبقى لكل دولة دستور يحكمها لكن بما يناسب دستور الاتحاد .  
• هذا الاتحاد عبارة عن مجموعة من الدول تخضع بمقتضى الدستور الاتحادي لحكومة عليا واحدة هي الحكومة الفدرالية .

**مظاهر الاتحاد المركزي ( الكونفدرالي )**

**أولا من الناحية الداخلية :**

تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية . .  
– للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية .  
– لكل ولاية او دولة سلطاتها الثلاثة ( التشريعية والتنفيذية والقضائية ) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للاتحاد ( هذا ما يسمى ازدواجية السلطات ) .  
– يوجد رئيس واحد للاتحاد .  
– الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة . **ثانيا من الناحية الخارجية :  
–** تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات ، والاشراف على القوات المسلحة للاتحاد .  
– للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية .

**التمييز بين الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي**

**سمات الإتحاد الفيدرالي**

* ينشأ من خلال عمل قانوني داخلي وهو الدستور الاتحادي
* الانفصال مرفوض
* تمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها على الأفراد مباشرة
* جنسية الشعب واحدة لكل المواطنين.
* إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب أهلية

**سمات الإتحاد الكونفدرالي**

* يستمد وجوده من معاهدة تتم بين الدول الأعضاء
* الانفصال حق مقرر لكل دولة فيه
* تتولى الاختصاصات وتحقيق الأهداف هيئة مشتركة (ممثلين عن دول الأعضاء).
* جنسية المواطن في الاتحاد حسب دولته
* إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب دولية

**• أهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :**

**1** . نظام الاتحاد المركزي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة واحدة قوية .  
2 . يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة .  
3 . يعتبر حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية .

**عيوب الاتحاد المركزي**

1 . قيل ان ازدواجية السلطات العامة سيؤدي إلى نفقات مالية كبيرة .  
2 . يؤدي هذا النظام إلى تفتيت الوحدة الوطنية .  
3 . ان تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل **.**

**ثالثاً : الدولة العميقة :**

أصبح استخدام مصطلح الدولة العميقة في السنوات الأخيرة أكثر اتساعا في النقاشات السياسية والتقارير الإعلامية، غير أن المصطلح يستخدم في كثير من الحالات بطريقة مرتحلة نوعا ما لوصف النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات الغامضة القائمة بين مراكز صنع القرار، ما جعل مفهوم الدولة العميقة وتحليل كنهها لم يتبلورا بما يكفي، ولا يسمحان بالتمييز بين الأسباب والنتائج. لكن ذلك لا يمنع من البحث في نشأة هذا المفهوم وتعريفه لتوضيح السياقات التي يمكن أن تنشأ عنها الدولة العميقة. **1 . نشأة المفهوم:**

نشأ مصطلح الدولة العميقة أولا في تركيا في تسعينيات القرن العشرين للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تندد مبادئ الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك أول تعريف وظهور المفهوم الدولة العميقة.

انتقلت هذه الظاهرة من تركيا إلى روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي مثل رومانيا، وكانت الشرطة السياسية السوفيتية (المخابرات الروسية) تعمل سرا كدولة عميقة، للسيطرة على الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية، وتم وصف المخابرات بأنها "دولة داخل الدولة". وعند هذا الحد، كانت الدولة العميقة أجهزة سرية تعمل بطريقة مشروعة أو غير مشروعة للمحافظة على كيان الدولة القائمة بالفعل. لكن هذا الوضع تغير بعد ذلك، وظهرت كيانات عميقة تسعى إلى استغلال أجهزة الدولة لتحقيق مصالحها.

ابرز بعد ذلك المفهوم بتعريفات مشابهة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعمل على حماية مجموعة من شبكات المصالح المختلفة.

وتردد مفهوم الدولة العميقة في العديد من الدول، ولا سيما في الوطن العربي وخاصة فيما بعد الانتفاضات العربية التي تعاقبت على العديد من العواصم العربية وما آلت إليه الأحداث، حيث شهدت تحولات أظهر مفهوما واضحا للدولة العميقة التي تمثل المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية والجهاز الإداري التي تجتمع كلها على هدف الحفاظ على مصالحها ضد أي تهديد والعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه بما يحفظ تلك المصالح المتشابكة، كما تقوم بذلك بدعوى الحفاظ على الأمن القومي ضد التهديدات الخارجية. ولم يكن مفهوم الدولة العميقة وليد اللحظة، دون أي مقدمات أو ترتيبات، فلقد تم تهيئة المناخ المناسب من أجل إبراز ذلك المفهوم وكي يعمل بشكل فعال ويؤدي دوره على أكمل وجه. هذا المناخ كان دائما نموذج الدولة القومية الحديثة بأجهزتها ومنهجها وفلسفتها في الحكم والسلطة.

**2. تعريف الدولة العميقة:**

هناك الكثير من التعريفات لمصطلح الدولة العميقة، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة من المصالح السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية يسيطر عليها عدد من الأشخاص واللوبيات أو المؤسسات للحفاظ والدفاع على مصالحهم المكتسبة بطرق غير قانونية أخطرها ذات المدى السياسي لأنها تقوض العمل السياسي". وفي تعريفين آخرين: "الدولة العميقة غير المنتخبة هي المؤسسة الدائمة التي تسير الادارات المنتخبة"، وأن "الدولة العميقة هي التي تضع السياسات وتقرر من سيكون رئيسا وتضع له البرامج والاجندات وتمول حملاته الانتخابية". ويمكن تعريفها بأنها:

"شبكة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي، وهي تتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة الدولة والقوات المسلحة والأمن والقضاء ومجموعات المصالح. وتستخدم هذه الشبكة نفوذها في مفاصل الدولة والجيش والأمن، علاوة على العنف من أجل التأثير بطريقة خفية، أغلب الأحيان، في النخب السياسية والاقتصادية، لضمان تحقيق مصالح معينة سياسية كانت أو اقتصادية**".** ويعرفها مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث بأنها التحالف العميق الذي يجمع في طياته بنیان الدولة المختلفة؛ من جهاز إداري وسياسي وإعلامي ومؤسسات عسكرية واستخبارات وقضاء ومثقفين ورجال دين ودعاة وشيوخ قبائل ورجال أعمال.. إلخ.

فهي - وفق نفس التعريف - ليست "دولة داخل دولة" كما يحلو للبعض وصفها، بل هي الدولة ذاتها بترتيباتها المؤسساتية، وتنظيمها المتجذر والممتد أفقياً ورأسياً، وبقدراتها القمعية والإكراهية، و بأدواتها التضليلية والتجسسية والمتابعة، وإطارها الإعلامي والثقافي والديني والقبلي، التي تبني لها الشرعية الزائفة وتزين لها سلوكها المشين. وتعتبر الدولة العميقة، في تعريف آخر، تركيبة معقدة ومتداخلة أشد التداخل، تجتهد ألا تترك مجالا إلا واكتسحته وزرعت أذرعا لها فيه، سواء كان ذلك المجال سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو حتى رياضياً، أو أي مجال مهما صغر حجمه وقلت قيمته، وكان له تأثير. وهذا يعني أن اختراقها قد يكون مستحيلا، وتفتيتها من الداخل أمر يحمل الكثير من المجازفة والخطورة، إذ قد يتفتت بتبعاتها كيان الدولة ككل.

ويعبر المصطلح أيضا عن الطبيعة الشبكية لهذه الدولة، إذ تبدو هذه الأخيرة على شاكلة بناء شبكي متراص، يتكون من العناصر الرفيعة في النظام، تجمعها مصالح اقتصادية ومشاريع تجارية ومالية، وعلاقات اجتماعية وعائلية، وطقوس احتفالية، وانتماءات طائفية وما سواها. إنها ليست دولة داخل الدولة . إنها الدولة ذاتها، بتراتبيتها المؤسساتية، وبتنظيمها العمودي والأفقي، وبأجهزتها في القمع والإكراه، وبأدواتها في التجسس والتضليل، وبأطرها الإعلامية والثقافية والدينية، التي تبني لها الشرعية وتزين لها السلوك. ويمكن تعريفها بأنها:

"دولة غير مرئية وسرية وتوازي الحكومة العلنية الشرعية . وهو ما يوضح لنا مظهرين من مظاهر الدولة العميقة وهما؛ الغموض والسرية، وعدم القانونية. والدولة العميقة لها امتداد رأسي وأفقي، فهي تتمدد داخل الدولة الواحدة، وتربط بعلاقات مصلحة دائمة مع الجماعات المناظرة لها على المستوى الإقليمي والدولي". وحيث تسود الدولة العميقة، فإن الدولة لا تستطيع أن تفرض سلطتها وهيبتها على هذه المنظومة السياسية المتشعبة والغامضة والمراوغة التي يتحكم فيها أساطين المال، ورجال الأعمال، وكبار السماسرة والمضاربون في الأسواق المالية والتجارية، وجماعات الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي التي تعمل من وراء الستار، في حين يقبع موظفو الدولة في مكاتبهم ومواقعهم لتنفيذ التوجيهات والتعليمات والأوامر الصدارة إليهم من مراكز صنع القرار التي لا يعلمون شيئا عن دهاليزها وكهوفها المعتمة.

نصل، على ضوء ما تقدم، إلى تعريف مفاده أن الدولة العميقة هي أجهزة حكم غير منتخبة تعمل على التحكم في مصير الدولة القائمة بالاعتماد على عناصر موجودة في مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية، وذلك من خلال التأثير وتوجيه مؤسسات الدولة الرسمية وقراراتها السياسية، وفق أهداف تخدم مصالح هذه الدولة العميقة، وتصل إلى حد التضارب مع الدولة القائمة إذا لم تتوافق مع خدمة أغراضها.

**ثالثا**: **سمات وأدوات الدولة العميقة:** يتضح مما تقدم أنه لا يوجد تعريف ذو دلالة واحدة موحدة لمصطلح الدولة العميقة، غير أنها تأخذ سمات وتتبنى أدوات ووسائل تكاد تكون مشتركة في معظم الدول. **1. سمات الدولة العميقة:** من بين السمات الرئيسية للدولة العميقة، كونها قوة خفية تهيمن على مجرى الحياة السياسية في الدولة، وهي تعمل إما من خارج إطار النظام السياسي الظاهر لضبطه وضمان انصياعه، وإما من جهة کونها جزءا منه تستهدف إعاقته، أو تتوظف من طرفه لخدمة أغراضه. وذلك إلى جانب سمات أخرى، نذكرها بشيء من التفصيل، وهي:

**- الغموض والسرية:**

فمعظم التعريفات أقرت أفما سمتان رئيسيتان للدولة العميقة، فهي غير موجودة بشكل علني مرئي كالحكومة الرسمية لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجه.

**- کیان غير قانوني:**

فهي تعمل خارج إطار القانون والدستور بشكل واضح من خلال عمليات التزوير والفساد والاغتيالات للمعارضين لها. كما أنها لا تخضع للمحاسبة أمام القانون على أفعالها لما لها من نفوذ قوي يمكنها من حماية نفسها. **- حماية وتحقيق مصالحها:**  فالهدف من هذه التحالفات هو حماية مصالحها الذاتية حتى وإن تعارضت مع الصالح العام.

**- تشابك المصالح:**

لأن ضمان استمرار هذه الدولة يكون في تنظيمها الشبكي، بمعنی اعتماد كل طرف على الآخر في تحقيق المصلحة الذاتية دون تعارض أو تناقض في المصالح، وبالتالي تكون مسئولية الحفاظ على الكيان وحماية أفراد الشبكة هي مسئولية جماعية، وأحيانا يتم دعم هذه الآلية بعلاقات زواج ومصاهرة بين أعضاء تلك التحالفات.

**- تحالف واسع النطاق :**

هذه التحالفات غير موجودة فقط في الجهاز البيروقراطي للدولة، ولكنها تتسع لتشمل بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة والقضاء والإعلام بالإضافة إلى البيروقراطيين، كما أن هذه التحالفات لا تنشأ فقط داخل المؤسسات الرسمية للدولة، فقد تنشأ من عناصر أهلية وغير رسمية ولكنها تبسط نفوذها وتتغلغل داخل المؤسسات الرسمية، هذه العناصر قد تكون أفراد، أو كيانات تقليدية (قبيلة، طائفة، أصحاب ديانة، عرق معين) رجال أعمال، منظمو المجتمع المدني، والأحزاب، ... إلخ.

**- ازدواجية العمق:**

ونعني بذلك العمق الزمني، وعمق (قوة) التحالف. أما العمق الزمني فيشير إلى أن هذه التحالفات السرية تعمل على إبقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول فترة ممكنة وتسعى جاهدة لردع وإفشال أي محاولة من شأنها تغيير هذا الوضع وهو ما يفسر عدم وجود تغيير فعلي في الديمقراطيات الفتية، فكل ما يتم من إجراءات لتحقيق الديمقراطية يكون شكليا، وذلك بسبب وجود الدولة العميقة التي تفشت في كافة أرجاء الدولة وأحكمت قبضتها جيداً على كل مؤسساتها لفترة طويلة من الزمن بشكل جعلها تنجح في إفشال التغيير، وهو ما يحدث بوضوح في بعض الدول الأفريقية التي يستمر فيها الحكام لفترات طويلة في الحكم.

والمعنى الثاني للعمق:

هو عمق التحالفات وصلابتها وقوتها، فهذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل رأسي وأفقي. كما أنه كلما استمر تطابق المصالح بينهما زادت صلابة وعمق التحالفات، ولتحقيق ذلك تستخدم أدوات ووسائل وألاعيب (نسب، مصاهرة، شراكات تجارية، الخ) حتى تتحكم في مفاصل الدولة. بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح.

وتذهب بعض التفسيرات للدولة العميقة أنها ليست تحالفا، بل هي مجموع عدة مجموعات تعمل ضد بعضها البعض خلف الكواليس، كل منها يسعى لتنفيذ الأجندة الخاصة بها؛ وهي بذلك تناقض مفهوم "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تدير شؤونهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. وهناك من يرى أن الدولة العميقة ليست مجموعة متماسكة وليس لها هدف واضح، بل هي شبكة مترامية الأطراف تمتد عبر الحكومة وفي القطاع الخاص.

لكن عدم التماسك يؤدي إلى ظهور تعارض في المصالح وخلافات بين أعضاء التحالف والذي ينتج عنه تفكك التحالف وزوال الدولة العميقة إلا إذا كانت الجماعات التي تشكل الدولة العميقة متفاوتة القوة ما يعني أن الجماعة القريبة من مركز صناعة القرار في الدولة المرئية، هي الجماعة التي تحدد شروط اللعب داخل الدولة العميقة. أي أنها تستطيع التخلص من تعارض المصالح واستعادة التوازن داخل الدولة العميقة، وذلك بالتخلص من بعض الأفراد الذين يسببون التوتر وعدم الاتزان، ويتم التضحية بهم لكي يستمر الكيان العميق.

الدولة العميقة تظهر بقوة في مراحل التحول الديمقراطي، ففي مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تقام انتخابات حرة ويتولى المناصب مسؤولون جدد سعياً لإحداث تغيير، وفي أحيان كثيرة تفشل علمية التحول الديمقراطي، بسبب وجود تشکیلات أو تحالفات كانت مستفيدة من الحكم الاستبدادي تعمل على حماية مصالحها ومكاسبها من ذلك الحكم بعرقلة التحول الديمقراطي.

**2. أدوات الدولة العميقة:**

تستخدم الدولة العميقة أدوات متعددة منها: - تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة وذلك من خلال امتلاكها للشركات الاستثمارية والتي تتمكن من خلالها من التأثير على السوق، وكذلك إشرافها على المشروعات الاقتصادية وبذلك تصبح لاعب أساسي في الحياة الاقتصادية، أضف إلى ذلك سيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية من خلال تعيين رجال القوات المسلحة المتقاعدين في المناصب العليا، وفي بعض الدول لا تحتاج القوات المسلحة إلى تعيينهم في الجهاز الإداري، فنفوذهم يمكنهم من اختراق الجهاز الإداري وتحقيق أهدافهم دون اللجوء للتعيين، وبذلك تتمكن المؤسسة العسكرية من حماية مصالح الدولة العميقة، كما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقا. - وتقوم الدولة العميقة أحيانا بانتهاج الحيل والخداع على المواطنين من أجل الحفاظ على النظام العام ومنظومة القيم والمعتقدات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر للدولة. ويستخدم مفهوم "الدولة العميقة" الوصف السلطة التنفيذية التي تعمل سرا باعتبارها جزءا من الدولة، وتقوم بأعمال وعمليات غير مشروعة وبشكل سري، وإذا ما ظهرت هذه العمليات السرية للعلن، لا أحد يتحمل مسؤوليتها، وهذا المعنى فإن "الدولة العميقة" عادة ما تواجه مشكلة تتعلق بالشرعية، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق إبقاء عملياتها سرية. استخدام الجهاز الإداري البيروقراطي يعد أحد أدوات الدولة العميقة، وهو فرع عن القانون من أجل إطالة العمليات الادارية على المواطنين، والتي من خلالها يعمل الموظف على الحفاظ على النظام العام وعدم إعطاء للمواطن الفرصة بالاعتراض أو احداث خلل في تلك المنظومة. وتقوم الدولة بامتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل ما أو بآخر بقاء النظام العام على ما هو عليه، وفي سبيل ذلك تقوم بافتعال الأحداث والوقائع التي من خلالها تتحكم في مسألة العرض والطلب واتجاهات السوق.

الدولة العميقة، كيان حقيقي، تظهر في حالات الضعف والتحول غير المكتمل، بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس

ومن بين أدوات عمل الدولة العميقة كي تحافظ على شبكات المصالح بداخلها هو استخدام العنف في إطار حالات استثنائية خارج إطار القانون وهو ما يعرف بحالة الاستثناء، والتي يتم فيها اتخاذ العديد من الاجراءات الأمنية بدعوى الحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي وأنه هناك دائما عدو مترصد لابد من التأهب دائما لصده عن ما يشكله للدولة من تهديد، وفي إطار ذلك تقوم الدولة بقمع المعارضين وكل من هم لا يشعرون بالرضا عن أداء الدولة بشكل عام والسياسي بشكل خاص، ويكون الهدف هو إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء. وليس بعيدا أن يتم استغلال المؤسسات الدينية التي تسيطر عليها الدولة التبرير تلك الاجراءات من الناحية الدينية حتى يتم إضفاء طابع "شرعي - ديني" على ممارسات الدولة الأمر الذي يدفع المواطنين بالتزام الصمت.

ويدخل في نطاق أدوات الدولة العميقة أيضا، تعيين الضباط المتقاعدين من الخدمة العسكرية في مجالس إدارات الهيئات والشركات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية. وكي تستكمل هذه المعزوفة، تقوم بتوجيه الحملات الدعائية في الإعلام والتحريض وتوصيل رسائل الدولة بشكل مباشر وغير مباشر، والمساهمة في خلق الحيل والخداع وتضخيم العديد من القضايا الفرعية على حساب القضايا الكبرى لتحريك الرأي في اتجاه يحافظ على الدولة والنظام العام، ولن يكون هناك مجالات للشك في خضوع وسائل الإعلام المختلفة الأجهزة الدولة العميقة التي ترعى وتمول مثل ذلك الدور .

وتلجأ الدولة العميقة، في بعض الأحيان، إلى استخدام أدوات أخرى مثل العنف قمع المعارضة واغتيالهم أحيانا، كما يعد المال الأداة الأكثر فعالية في يد الدولة العميقة والتي تتمكن من خلاله من تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها.

وتزاول الدولة العميقة سلطانها باستخدام القهر الذي تمارسه أو تهدد به. ولا تستمد وجودها من قدرتها على العنف فقط، ولكن من قدرتها على بناء علاقات زبونية مع أفراد خارج الدولة أيضا. فالطبيعة الفضفاضة للدولة العميقة تسمح بتأسيس علاقات نفعية مختلفة، حيث تستطيع عناصر داخل الأجهزة الأمنية أن تبني علاقات مع الجريمة المنظمة، عبر التفاوض على موارد تجارية أو حماية، مقابل استخدام قدرتها على العنف خارج نطاق القانون عند الضرورة، ويمكن أن تكون الدولة العميقة ضالعة بعمق في السوق، وذلك باستغلال مواقعها داخل الدولة للحصول على الريع، وللقيام بمعاملات في السوق السوداء وغيرها من أشكال الإثراء الشخصي.

**رابعا:** **دراسة حالات الدولة العميقة في بعض البلدان :** ظهر مفهوم الدولة العميقة بشكل فعلي في تركيا. وظهرت دول عميقة أخرى في شتى بلدان العالم بأشكال مختلفة ومتباينة حسب المصلحة على غرار باكستان وإيران، وأيضا مصر حيث أطاحت بالمسار الديمقراطي الذي تمخض عن ثورة الربيع العربي. وبرزت في تونس "دولة الفساد" برفع الأسعار والفلتان الأمني عقابا للمتظاهرين. وفي الجزائر، بدأ تداول مصطلح "الدولة العميقة" إثر اندلاع الحراك السلمي الذي أطاح بالعهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة. بينما تنشطر الدولة العميقة في الولايات المتحدة إلى مظهرين تحليا باختلاف المصالح.

**1. الدولة العميقة في تركيا:**

ارتبط مصطلح "الدولة العميقة" عمليا بتاريخ تركيا الحديث، في أواخر الدولة العثمانية وتقسيم ما سمي بتركة الرجل المريض بين الدول الاستعمارية، وارتبط بالجماعات السرية والتنظيمات شبه العسكرية، على غرار جمعيات الاتحاد والترقي) و (تركيا الفتاة)، واستمر استخدامه في سياق الدولة الحديثة التي أسس لها مصطفی کمال أتاتورك. واستحكمت الدولة العميقة بعد انقلاب 1960 وإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس، وبقيت كذلك خلال أربعة عقود تصنع وتوجه الحياة السياسية لتركيا، إلى أن برز رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان سنة 2007 وتصدى للقادة العسكريين بإزاحتهم وملاحقتهم قضائيا. وقد صرح حينها أردوغان بالقول أنه لا يتفق مع "من يقول بأن الدولة العميقة غير موجودة، بل هي موجودة. وكانت موجودة دوما، ولم تبدأ مع الجمهورية، بل تعود إلى الأزمنة العثمانية، فقد وجب التقليل من دورها، ولو أمكن إزالتها من الوجود".

وظل أردوغان خلال سنوات حكمه يشكو من سطوة ما كان يطلق عليه "الدولة العميقة"، وهي ذلك الكيان الذي كان يضم غلاة العلمانيين والقوميين المتطرفين المناهضين للإسلام السياسي من جيش وشرطة وقضاء وإعلاميين وبيروقراطية. وقد سعى أردوغان في مطلع حكمه إلى استخدام شعار تصفية الدولة العميقة لتبرير إصلاحاته السياسية وتمرير تعديلاته الدستورية التي عززت من قبضته على السلطة، وفاقمت من تضييقه بالإعلام وقلصت من النفوذ السياسي المتعاظم للقضاء والجيش، فيما أتاحت له ولحزبه تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية أعانته على البقاء في الحكم وتثبيت دعائم وأركان حزب العدالة والتنمية. وكانت الدولة العميقة في تركيا انعكاسا لسيطرة الجهاز العسكري القوي الخفي على عجلة ومفاصل الدولة التركية .

**2. الدولة العميقة في مصر:**

إن تطور ما يسمى الدولة العميقة في مصر يختلف عن الحالة التركية؛ من جهة أنها ليست سرية، وأيضا مرتبطة بالسيطرة المعروفة للجيش على مجرى الحياة السياسية المصرية.

يعد تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي في مصر من أقوى علامات تغول الدولة العميقة، وذلك من خلال امتلاكها للشركات الاستثمارية التي لها القدرة على التأثير على السوق، وكذا إشرافها على المشروعات الاقتصادية وسيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية من خلال تعيين رجال القوات المسلحة المتقاعدين في المناصب العليا. ولا يمكن في هذا السياق، النظر إلى تدخل الجيش المصري في المشاريع الاقتصادية الكبيرة بعد 30 حزيران 2013، على أنه من بين أدوات الدولة العميقة، لسبب بسيط، وهو أن الدولة الرسمية القائمة كلفت الجيش بأداة هذا الدور، لمجابهة الدولة العميقة في مصر. ومع ذلك، فإن هناك خطورة من استمرار هذا الدور في المستقبل، لأنه يخلق مع الوقت ظروف مواتية لتحالفات جديدة تزيد من قوة الدولة العميقة. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار العلاقة العكسية التي تربط الدولة القائمة بالدولة العميقة السابق ذكرها.

كما أن البيروقراطية أداة أخرى تستخدمها الدولة العميقة وذلك من خلال التمسك بأنماط وقواعد الإدارة وعدم تغييرها، فالبيروقراطيون هنا يمثلون قوة منظمة تقود المقاومة السلبية لأي برامج أو سياسات تضعها القيادة السياسية، مخالفة لمصالحهم. بالإضافة إلى التحكم في الاقتصاد خاصة من قبل رجال الأعمال والشركات الخاصة، فتلجأ الدولة العميقة إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من خلال التحكم في العرض والطلب وذلك من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل ما أو بآخر ببقاء النظام العام على ما هو عليه .

ولذلك، فإن اختراقها أمر متعذر لدرجة الاستحالة، وتفجيرها من الداخل أمر محفوف بالمجازفة وبالمخاطر، إذ قد يتفتت بجريرها كيان الدولة بالجملة والتفصيل. فلو سلمنا مثلا بإمكانية العصف برأس الدولة وحاشيته في انقلاب عسكري، "سلمي" أو دموي، فإن ذلك لن يؤذي المنظومة، ولا من شأنه أن يقوض النظام، وذلك لسببين اثنين: - **الأول** : لأن المؤسسة العسكرية هي أصلا إفراز النظام وصنيعة المنظومة. إنها مكون من مكونات الشبكة حتى وإن تصدرت بعد انقلابها واجهة ذات النظام، أو مقدمة ذات المنظومة. – **والثاني** : لأن العملية، عملية الانقلاب، أتت من داخل النسق وليس من خارجه. لذلك، فهي لم تلجأ إلى العملية إياها إلا بغرض إعادة ضبط إيقاعه (النسق أقصد)، بعدما يكون قد أصابه الوهن، أو تراجعت الرابطة التي أشرنا إليها من قبل، أو اشتدت الطموحات الفردية بداخله.

الانقلاب العسكري هنا ليس انقلابا على الدولة العميقة، إنه مجرد إعادة بناء وترتيب العناصر المنظومة القائمة، دون المس بطبيعة أركانها، أو بالوضعية المادية والاعتبارية التي يتمتعون بها. وقد يختلف أمر الانقلاب في حالتي الانتفاضة أو الثورة من حيث الدرجة، لكنه لا يختلف معهما كثيرا من حيث الطبيعة، إذ لو تسنی المكون من مكونات الدولة العميقة أن يتوارى مؤقتا، فإنه سرعان ما يعد العدة للعودة بقوة، إما من خلال تلغيم "المؤسسات الجديدة"، وتشديد الخناق عليها إلى حين تهاويها، وإما عبر القبول بها كأمر واقع، لكن مع عدم الانصياع لقوانينها، والعمل على حصر مفعول هذه الأخيرة في حده الأدنى. ويبدو من الحالة المصرية أن ذهاب رأس النظام لا يعني بالضرورة ذهاب المنظومة، كلياً أو في بعض مكوناتها، إذ هي ليست ظاهرة مادية تنتفي بانتفاء بعدها المادي.

**3. الدولة العميقة ومنظومة الفساد في الجزائر:** يعتبر الباحث محمد شرقي، أن الدولة العميقة في الجزائر برزت بشكل علني في ظل الحراك الشعبي، وهي بمثابة المؤسسة أو الجماعة التي عملت بشكل مباشر أو غير مباشر على عرقلة مطالب الحراك وعنفوانه السلمي، الذي صدح به الشعب الجزائري من أجل القضاء على كل أشكال الفساد والمفسدين، والتحرر والانعتاق نحو الارتقاء العالمي والالتحاق بمصاف الدول الصاعدة. وهي الدولة العميقة التي سمحت، خلال عقدين من الزمن، بظهور عشرات الآلاف من الأثرياء فجأة دون ممارسة عمل منتج، وهي التي بذرت المليارات من دولارات المال العام، وهي التي وجهت الرأي العام بما يخدمها عن طريق فبركة دكاكين إعلامية سمتها قنوات إعلامية تلفزيونية. وقد وقفت الدولة العميقة موقفا مضادا ضد الحراك السلمي منذ بدايته، بالتشكيك في قدرته على الأخذ بزمام التغيير السلمي نحو الأفضل والاستقرار، وشنت عليه حملة قذف في حق كل نشطائه المفترضين، ولم تتوان في فبركة الشائعات، وشن حملات التخويف والتهديد حتى لا تخرج الجماهير إلى الشارع، واصطنعت عمليات تخريب لتشويه سلمية الحراك. ولجأت إلى شبكات التواصل الاجتماعي وجندت الذباب الإلكتروني بمعلومات وأخبار خاطئة وبمنشورات مغرضة لزرع الانقسام في أوساط المتظاهرين المطالبين بالتغيير السلمي للنظام وبوضع حد للمنظومة الفاسدة التي تستمد منها الدولة العميقة مبرر وجودها وإصرارها على بقاء نفس النظام.

وكان للوثبة الشعبية الهائلة التي تحولت إلى حركات احتجاجية مطلبية سياسية ضخمة، وقع مزلزل على أجنحة النظام التي دخلت في صراع، ووصل الخلاف ذروته بعدما اجتمع شقيق ومستشار الرئيس السابق مع رجل المخابرات السابق الجنرال توفيق قصد وضع خريطة لاحتواء الحراك وإقالة قائد الأركان قاید صالح. وجاء بيان مؤسسة الجيش لتسترجع زمام المبادرة تحت غطاء المادة 102 من الدستور . فكانت المرحلة المواتية لمؤسسة الجيش، تفكيك بؤر المقاومة داخل أجنحة النظام وخاصة الرئاسة والدولة العميقة التي تمثلها رموز الفساد المالي وشبكة علاقات المصالح الواسعة والمعقدة.

وبناء على حالة الجزائر، نلاحظ أن ضعف الدولة العميقة والدولة الظاهرة معا وتأكل هيبتهما حدثا في مراحل انتفاضة الشعب وبداية التحول الديمقراطي، كنتيجة للانقسام وظهور الصراعات إلى السطح بين هذه الأجنحة، ما يثبت تحولها من توافق إلى تضاد بعد ظهور تهديدات بزوال المكاسب والمنافع التي كان كل جناح ينهل منها.

**4. الصراع بين دولتين عميقتين: حالة الولايات المتحدة الأمريكية**

ترى بعض التحليلات السياسية أن الدولة العميقة الأمريكية إلى جانب الدولة العميقة التقليدية أو الكلاسيكية التي تولت إدارة أمريكا لعقود، كان بينهما ما يسمى بحكومة الظل تتشكل من بقية الأثرياء والقطاعات الصناعية والرأسمالية التي أوجدت تفاهما بين الدولتين".

ولكن دخول دونالد ترامب معترك السياسة وفوزه بالرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2016، أخرج تداول مفهوم "الدولة العميقة" من محيط الحلقة الضيقة إلى الفضاء العام. فشعبوية سياسة ترامب أدخلت مفهوم الدولة العميقة إلى ساحة الثقافة الشعبية، ومن ثم أضحى هذا المفهوم جزءا من العقلية الأمريكية والخطاب السياسي الدارج في البلاد. ومن هذا المنطلق، أصبح 60 في المائة من الأمريكيين، يعتقدون فعلا أن نظام البيت الأبيض تحت سيطرة الدولة العميقة. وتتشكل هذه الدولة العميقة من حلقتين :

- **الأولى :**  وهي الأساسية، تكون النواة الصلبة لهذه "الدولة"، وتأتي من داخل بيروقراطية الدولة، وتضم مسؤولين غير منتخبين يشغلون وظائف دائمة، ويحتلون مواقع مهمة ومفصلية في منظومة الدولة الإدارية - الأمنية، كوزارات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والعدل والمالية. - يضاف إلى هؤلاء، مسؤولون من الوكالات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمن القومي، وهي سبع عشرة وكالة وجهازا متخصصا، تقف على رأسها وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، وجهاز الاستخبارات، ومكتب التحقيقات الفيدرالي. وكانت قوى الظل منكفئة طالما أن مصالحها لا تتأثر ولا يتم الاعتداء عليها من قبل مؤسسات الدولة العميقة المنشغلة بمكاسبها.

* **الثانية** : يعتبر رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب ليس من مرشحي المؤسسة التقليدية العميقة، بل هو مؤشر على تحرك حكومة الظل الموازية وربما حوض دولة عميقة أخرى لم تعد لامبالية بما تفعله الدولة العميقة التقليدية، بل صارت ترى أن من حقها أن تقرر أيضا شكل الرئيس ولونه ولسانه وتكتب له خطاباته وشعاراته.

وعلى هذا الأساس، فإن ترامب إما أن يكون نتيجة انشقاق ضمن الدولة العميقة التقليدية أو أن هناك نهاية الدولة عميقة كلاسيكية حكمت عقودا طويلة ولكنها تتعرض الآن للتحدي من دولة عميقة  تشكلت بهدوء في الظل خلال العقود الأخيرة، ووجدت أنها كبرت بما فيه الكفاية لتكون لها حصة في القرار السياسي بعد أن كانت مكتفية بأن تراعي القوة القديمة مصالحها المالية، إلى أن حدث الانهيار الاقتصادي الذي هدد مصالحها ووجدت أنه آن الأوان للحلول محل القوة القديمة أو مقاسمتها السلطة للحفاظ على مصالحها، لأن مغامرات القوة العميقة العسكرية من أجل مكاسبها الخاصة أدت إلى نمو غير متكافئ في الاقتصاد الأمريكي، حيث انتعش اقتصاد السلاح والنفط وتأكل الاقتصاد الباقي الذي لا يبيع السلاح والنفط.

هذا ما تسبب في أن ينمو اقتصاد العالم وخاصة في الصين على حساب الاقتصاد الأمريكي الذي لا ينتمي إلى صناعة السلاح وتجارة النفط والمال. وهنا بدأت طبقة من الأثرياء الجدد الذين نأوا بأنفسهم عن السياسة وقبلوا بحكومة الظل وصارت ترى أنها الأحق بقيادة الدولة والسيطرة على القوة العميقة التقليدية.

هذه الطبقة التي تقود الاقتصاد الأمريكي المتضرر من سياسات صناعة الحروب تجد أن الحروب تفيد جزءا من النخب الرأسمالية الأمريكية وخاصة في المجمع العسكري الصناعي وشركات الطاقة والنفط العابرة للقارات، وهي حروب لا تعود كثيرا بالنفع على أثرياء حكومة الظل.

خلاصة القول، مفهوم الدولة العميقة فضفاض ومتسع وغامض، ولا يملك القدرة التفسيرية الكافية واللازمة لتقديم الإجابات الشافية. لكن يتضح مما لا جدال فيه أن الدولة العميقة، كيان حقيقي وليس خرافي، حيث أننا أمام تكتل وشبكة معقدة من العلاقات والتداخل بين أجهزة ومجموعات عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية ومدنية ودينية لمقاومة أي تغيير يطرأ من شأنه أن يهدد المصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة العميقة والقائمين عليها.

وكنتيجة، يمكن القول أن الدولة العميقة تظهر بشكل جلي في حالات الضعف والتحول غير المكتمل، بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قویت الدولة العميقة، والعكس صحيح.

ولا سبيل إلى ضعف قوة الدولة العميقة إلا بالحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية، وتبني سياسات تنموية عادلة، وتطبيق القانون على الجميع، والتمسك بالشفافية والمحاسبة والمساواة في الحقوق والواجبات، كل ذلك من شأنه أن يضعف قوة الدولة العميقة. ولذلك فإن حدود التوافق والتضارب بين الكيانين تتوقف على مدى تقاسم المنافع وتبادل المصالح، وعلى درجة المداراة والمداهنة بينهما.

**رابعاً : الدولة الفاشلة :**

إن مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها يُمَثِّل اهتماماً أكاديمياً وسياسياً كبيراً، ويَرجِع بالأساس إلى ما تُشكلهُ الدولة من فاعل محوري في إدارة العلاقات الدولية، حتى مع ظهور منافسين جدد لها من الفاعلين الدولييِّن من غير الدول. فمن أهم وظائف السلطة السياسية وواجباتها؛ توفير السلع السياسية لمواطنيها (كتنظيم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية ذات كفاءة عالية، توفير نظام مؤسساتي إقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم؛ ولعل تحقيق الأمن والأمان في قمة هرم تراتبيّة السلع السياسية، الذي يضمن توفير والتمتّع بالسلع الأُخرى.

إلا أنَّ زيادة حدّة صراعات القوى الكبرى في النظام الدولي على استقطاب الدول، في محاولة من أحد أطراف الصراع الدولي للإمساك بزمام الأمور في التعامل مع الوحدات الصغيرة والمتوسطة، والإستفادة من الخلل في موازين القوى الدولية لمصلحتها من جانب، وتقصير حكومات بعض الدول وانتشار الفساد وسوء الإدارة من جانب آخر، جعل بعض الدول تنهار وتفقد السيطرة على الحكم، ليحكمها بعد ذلك مليشيات مسلحة أو ما شابه من أمراء الحروب مُخلفين من ورائها معاناة ؛إنسانية، سياسية، إقتصادية، ثقافية، أمنيّة كبيرة، الأمر الذي وَلَّدَ الرغبة لدى الباحثين في البحث عن مفهوم ومُسبّبات فشل الدول.

**مفهوم وتعريف الدولة الفاشلة**

يُعْتَبَرْ مفهوم الدولة الفاشلة كظاهرة قديم الوجود، فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة، أمّا مصطلح الدولة الفاشلة؛ فقد بدأت أدبيّات السياسية تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً عند بداية انهيار الحكومة الصومالية، الأمر الذي دعى الباحثين والمفكرين للبحث في ماهيّة فشل الدولة ومحدداتها بل وتبعاتها، التي تفاقمت مخلّفة من ورائها كوارث إنسانية. فظهرت دراستان لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، كانت الدراسة الاولى لـ “**جيرالد هيرمان Gerald B. Helman – ستيفن راتنر Steven R. Ratner**” عن الدولة الفاشلة ونُشرت في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام 1993، أما الثانية فهي لـ “وليام**زارتمان William I. Zartman**” عن الدولة المنهارة عام والتي كانت في عام 1995..

أشار كلاً من “**راتنر و هيرمان Helman & Ratner**” في دراستهما إلى أنّ مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يُختصر”بتلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل.” وضربا المثل بهايتي، يوغوسلافيا، والاتحاد السوفياتي، السودان، ليبيريا، وكمبوديا.

في حين أشار “**زارتمان Zartman** ” في دراسته حول الدول المنهارة، بأنها “تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية” وضرب مثالاً على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين ، ورأى آخرون أنّ الدولة الفاشلة: هي الدولة التي تحكمها المليشيات المسلحة. فيما عبّر بعض الباحثين وقالوا بأنها: تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، وعليه لا تستطيع ضمان النموّ الإقتصادي، أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الإقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد.

إن معظم التعاريف السابقة تتمحور حول قدرة الحكومة على القيام بواجباتها السيادية على ما تملك بأكمل وجه، وأنه كلما ما ضعفت وتفككت وكانت على وشك انهيار حكومي، كلما باتت الدولة أقرب إلى الفشل.   
وفي هذا السياق، تبلورت مقاربة كمية رقمية تحت مسمى **“مقياس الدول الفاشلة Fragile States Index**”، والذي يصدر عنه قائمة بترتيب الدول، حسب درجة إخفاقها، وفقاً لمؤشرات إقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، بحيث أصبح هذا المقياس السنوي يحظى باهتمام وسائل الإعلام العالمية، ودوائر صنع القرار في الدول الكبرى، بما يعيد تشكيل الخطاب السياسي، وتوجهات السياسات الدولية بشكل عام فضلاً عن اتجاهات تأثيره في السياسات الدولية.

**متى يمكن القول عن الدولة أنها دولة فاشلة؟** منذ عام 2005 بدأ صندوق السلام (Fund For Peace) ، بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) ، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد حددت منظمة (FFP)  Fund For Peace خصائص رئيسية للدول الفاشلة تمثلت بـ:

1. فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان إحتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها.
2. تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن إتخاذ قرارات موحدة.
3. عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
4. عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

كما وضع صندوق السلام (Fund For Peace) مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً وهم:

- الضغط الديموغرافي

* اللاجئين والنازحين،
* انتشار الظلم،
* حق السفر والتنقل،
* الناتج الإقتصادي المتفاوت،
* الإنحدار الإقتصادي،
* شرعية الحكم،
* الخدمات العامة
* جهاز الأمن
* الفصائل والطوائف المختلفة
* التدخل الخارجي

وتتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة. وللتسهيل سنقسمهم إلى مؤشرات رئيسية لتوضح في كيفية الحكم على فشل الدولة:

1. **المؤشرات السياسية:**  وأهمها يتمحور بمدى درجة شرعية ومصداقية نظام الحكم، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، تنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهة بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسساتي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.
2. **المؤشرات الإقتصادية** وأهمها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية.
3. **المؤشرات الاجتماعية**

 من ملامحها تصاعد الضغوط الديموغرافية، ويعبر عنه بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب، انتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات.

وغالبًا ما يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة، بمعنى أنه يمكن للفشل على الصعيد الاجتماعي أن يكون مسبباً لفشل على الصعيد الإقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة.

وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإمّا أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تُعَزِّز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والمؤسساتية، وتعد هذه النظرة نظرة واسعة فضفاضة تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك يصبح لفظًا تحكميًّا غير موضوعي، مما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلا لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة.   
إنّ هذه الخصائص إذا  ما تحققت داخل دولة ما يمكن أن يؤدي إلى ظهور اللاجئين وحركة نزوح لا إرادية من السكان، ترغمهم على النزوح أو اللجوء نتيجة التدهور الإقتصادي الحاد. ووفقاً لنظريات الباحث السياسي “**ماكس فيبر Max Weber**” التي تقول:

“من الممكن أن تكون الدولة ناجحة وأن تبتعد عن معيار وخصائص الدولة الفاشلة عن طريق المحافظة على احتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، دون السماح لجماعات مسلحة أو أمراء الحرب أو أي تنظيم مسلح من السيطرة على أي جزء داخل الأراضي، بحيث أن تبقى الكلمة الفصل والسلطة للدولة وحدها”.

إلا أنّ احتكار الدولة وحدها على القوة والسلطة داخل مناطقها لا يكفي على حسب محددات ومؤشرات صندوق السلام (Fund For Peace)، فتوفير السلع السياسية ،وضمان عدم هجرة العقول وغيره من المحددات هي أيضاً عامل هام لضمان نجاح الدولة من منظرو صندوق السلام.

نهايةً من الممكن القول أنه ليس هناك إجماع حقيقي حول تعريف “الدولة الفاشلة”، فمنهم من وضَّحَهُ بشرعية الحكم، ومنهم من حدده بقدر احتكار السلطة بيد الدولة وحدها على ما تملك ومنهم من أوعزه بقدرة الدولة على توفير السلع السياسية للمواطنين، فلكل دولة فاشلة طريقتها في الفشل.

إلا أنه يبقى تصنيف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) هو التصيف الأساس والمعتمد من قبل الباحثين في دراسة الدولة الفاشلة، وذلك لأنه يقدم تقريراً سنوياً عن تصيف تلك الدول وفق معايير مدروسة، كما يفتح أبواب النقاش في قضايا مرتبطة بالظاهرة مثل:

* لماذا تفشل الدول؟
* وما الذي يجب فعله لإنقاذها، تمهيدًا لإيجاد حلول لها.

**مؤشر الدول الهشة** (سابقاً مؤشر الدول الفاشلة)

هو التقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة منذ سنة 2005. وتضم القائمة الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط. ويتم إستبعاد عدد من الدول حتى يتم التصديق على مركزها السياسي في الأمم المتحدة، مثل: تايوان، الأراضي الفلسطينية، قبرص الشمالية، جمهورية كوسوفو، الصحراء الغربية وهذه الدول غير مدرجة بالقائمة.

ويستند التصنيف على مجموع الدرجات إلى 12 مؤشر. بالنسبة لكل مؤشر، يتم وضع تصنيفات على مقياس من 0 إلى 10، ويدل الصفر على (الأكثر إستقراراً) و 10 تعني (الأقل إستقراراً). النتيجة الإجمالية هي مجموع 12 مؤشر وهي على مقياس من 0-120.

**معايير التصنيف**

**المؤشرات الاجتماعية**

1. الضغوط الديموغرافية.
2. الحركة الهائلة للاجئين والمشردين.
3. الانتقام.
4. هجرة الأدمغة.

**المؤشرات الاقتصادية**

1. التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.
2. التدهور الاقتصادي.

**المؤشرات السياسية**

1. تجريم أو نزع الشرعية للدولة.
2. التدهور التدريجي للخدمات العامة.
3. الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان.
4. الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة.
5. صعود النخب المنقسمة.
6. تدخل الدول الأجنبية بالدولة.

**تصنيف الدول الهشة**

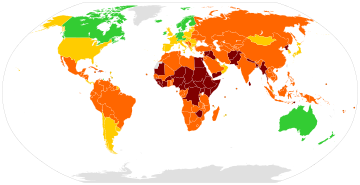
**2014**

في ما يلي تصنيف الدول من الأكثر هشاشة إلى الأقوى حسب تصنيف صندوق السلام سنة 2014 . وفي العمود الثالث يوضح عدد درجات الصعود والهبوط عن للدول عن السنة الماضية، والعمود الرابع يوضح الدرجات من (120-0) حيث كلما زادت الدرجة زادت هشاشة الدولة.

| **الرقم** | **قائمة الدول من الأسوء** | **تغيير المركز عن السنة الماضية** | **العلامة من 120** |
| --- | --- | --- | --- |
| **دول ذات إنذار عالي جداً** | | | |
| 1 | [جنوب السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) | +4 | 112.9 |
| 2 | [الصومال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84) | -1 | 112.6 |
| 3 | [جمهورية أفريقيا الوسطى](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89) | +6 | 110.6 |
| 4 | [جمهورية الكونغو الديمقراطية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9) | -2 | 110.2 |
| 5 | [السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) | -2 | 110.1 |
| **دول ذات إنذار عالي** | | | |
| 6 | [تشاد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF) | -1 | 108.7 |
| 7 | [أفغانستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 0 | 106.5 |
| 8 | [اليمن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86) | -2 | 105.4 |
| 9 | [هايتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%8A) | -1 | 104.3 |
| 10 | [باكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | +3 | 103.0 |
| 11 | [زيمبابوي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%8A) | -1 | 102.8 |
| 12 | [غينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | +2 | 102.7 |
| 13 | [العراق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82) | -2 | 102.2 |
| 14 | [ساحل العاج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC) | -2 | 101.7 |
| 15 | [سوريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | +6 | 101.6 |
| 16 | [غينيا بيساو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%88) | -1 | 100.6 |
| **دول ذات إنذار** | | | |
| 17 | [نيجيريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | -1 | 99.7 |
| 18 | [كينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | -1 | 99.0 |
| 19 | [إثيوبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 0 | 97.9 |
| 19 | [النيجر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1) | -1 | 97.9 |
| 21 | [بوروندي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A) | -1 | 97.1 |
| 22 | [أوغندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 96.0 |
| 23 | [إريتريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | +2 | 95.5 |
| 24 | [ليبيريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | -1 | 94.3 |
| 24 | [بورما](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%85%D8%A7) | +2 | 94.3 |
| 26 | [كوريا الشمالية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) | -3 | 94.0 |
| 27 | [الكاميرون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86) | 0 | 93.1 |
| 28 | [موريتانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | +3 | 93.0 |
| 29 | [بنغلاديش](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B4) | 0 | 92.8 |
| 30 | [سريلانكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%83%D8%A7) | -2 | 92.6 |
| 31 | [مصر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) | +3 | 91.0 |
| 31 | [النيبال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%84) | -1 | 91.0 |
| 31 | [تيمور الشرقية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9) | +1 | 91.0 |
| 34 | [رواندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7) | +4 | 90.5 |
| **دول ذات تحذير عالي جداً** | | | |
| 35 | [سيراليون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86) | -2 | 89.9 |
| 36 | [مالي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A) | +2 | 89.8 |
| 37 | [الكونغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88) | -1 | 89.6 |
| 38 | [مالاوي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A) | +2 | 89.1 |
| 39 | [بوركينا فاسو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7_%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88) | -4 | 89.0 |
| 40 | [كمبوديا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%85%D8%A8%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A7) | +1 | 88.5 |
| 41 | [ليبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | +13 | 87.8 |
| 41 | [توجو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D8%BA%D9%88) | +1 | 87.8 |
| 43 | [أنغولا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D8%A7) | 0 | 87.4 |
| 44 | [إيران](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86) | -7 | 87.2 |
| 45 | [جيبوتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A) | +5 | 87.1 |
| 46 | [لبنان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86) | 0 | 86.9 |
| 47 | [جزر سليمان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B2%D8%B1_%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86) | +4 | 86.4 |
| 48 | [أوزبكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | -4 | 86.3 |
| 49 | [زامبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | -4 | 86.2 |
| 50 | [موزمبيق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%82) | +9 | 85.9 |
| 51 | [إسواتيني](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A) | -2 | 85.8 |
| 52 | [غينيا الاستوائية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9) | -5 | 85.3 |
| 52 | [الفلبين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86) | +7 | 85.3 |
| 54 | [جزر القمر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B2%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B1) | +2 | 85.1 |
| 55 | [طاجيكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | -4 | 84.6 |
| 56 | [لاوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B3) | +2 | 84.3 |
| 57 | [بابوا غينيا الجديدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7_%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9) | -4 | 84.1 |
| 58 | [قيرغيزستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A%D8%B2%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | -10 | 83.9 |
| 59 | [كولومبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | -2 | 83.1 |
| 59 | [غامبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | +3 | 83.1 |
| 59 | [مدغشقر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D8%BA%D8%B4%D9%82%D8%B1) | +2 | 83.1 |
| 62 | [السنغال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84) | +2 | 82.8 |
| 63 | [جورجيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A7) | -8 | 82.7 |
| 64 | [بوتان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%A7%D9%86) | -2 | 80.9 |
| 65 | [تنزانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0 | 80.8 |
| 66 | [غواتيمالا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7) | +4 | 80.3 |
| **دول ذات تحذير عالي** | | | |
| 67 | [إسرائيل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84)/[الضفة الغربية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9) | 0 | 79.5 |
| 68 | [الصين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86) | -2 | 79.0 |
| 68 | [فيجي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%AC%D9%8A) | -1 | 79.0 |
| 70 | [بوليفيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7) | -3 | 78.9 |
| 71 | [الجزائر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) | +2 | 78.8 |
| 72 | [ليسوتو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%AA%D9%88) | -1 | 78.6 |
| 73 | [نيكاراغوا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%A7) | -1 | 78.4 |
| 74 | [بنين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%86) | +4 | 78.2 |
| 74 | [تركمانستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | +7 | 78.2 |
| 76 | [هندوراس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B3) | -1 | 77.9 |
| 77 | [أذربيجان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%86) | -1 | 77.8 |
| 78 | [تونس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) | +5 | 77.5 |
| 79 | [الإكوادور](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1) | -5 | 77.3 |
| 80 | [تايلاند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF) | +10 | 77.0 |
| 81 | [الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF) | -2 | 76.9 |
| 82 | [أندونيسيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7) | -6 | 76.8 |
| 83 | [الأردن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86) | +4 | 76.7 |
| 83 | [فنزويلا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7) | +6 | 76.7 |
| 85 | [روسيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7) | -5 | 76.5 |
| 86 | [البوسنة والهرسك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B1%D8%B3%D9%83) | -3 | 75.9 |
| 87 | [ساو تومي وبرينسيب](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D9%88_%D8%AA%D9%88%D9%85%D9%8A_%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A8) | +4 | 75.8 |
| 88 | [جزر المالديف](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%81) | 0 | 75.4 |
| 89 | [مولدوفا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%81%D8%A7) | -6 | 75.1 |
| 90 | [روسيا البيضاء](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1) | -9 | 75.0 |
| 91 | [قالب:بيانات بلد مايكرونيزيا](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D9%84%D8%AF_%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7&action=edit&redlink=1) | +8 | 74.6 |
| 92 | [المغرب](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8) | +1 | 74.4 |
| 93 | [الرأس الأخضر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1) | +1 | 74.1 |
| 93 | [تركيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7) | -7 | 74.1 |
| 95 | [جمهورية الدومينيكان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86) | 0 | 73.4 |
| 96 | [السعودية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9) | +6 | 73.1 |
| 97 | [بيرو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88) | +6 | 72.9 |
| 98 | [فيتنام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85) | -1 | 72.7 |
| 99 | [قالب:بيانات بلد غابون](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D9%84%D8%AF_%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86&action=edit&redlink=1) | 0 | 72.2 |
| 100 | [السلفادور](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1) | -5 | 72.0 |
| 100 | [صربيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | -8 | 72.0 |
| 102 | [باراغواي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%A7%D9%8A) | +2 | 71.6 |
| 103 | [ناميبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | +5 | 71.5 |
| 104 | [أرمينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | +1 | 71.3 |
| 105 | [المكسيك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83) | -8 | 71.1 |
| 106 | [غيانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7) | +1 | 71.0 |
| 107 | [كوبا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%A7) | -6 | 70.8 |
| 108 | [غانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%A7) | +2 | 70.7 |
| 109 | [سورينام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85) | -3 | 70.6 |
| **دول ذات تحذير** | | | |
| 110 | [ساموا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7) | +1 | 69.3 |
| 111 | [كازاخستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AE%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | -2 | 68.5 |
| 112 | [قبرص](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5) | +3 | 67.9 |
| 113 | [أوكرانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | +4 | 67.2 |
| 114 | [بليز](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%B2) | 0 | 67.0 |
| 115 | [جنوب أفريقيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7) | -2 | 66.6 |
| 116 | [مقدونيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) | -4 | 66.4 |
| 117 | [ماليزيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7) | -1 | 66.2 |
| 118 | [غرينادا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AF%D8%A7) | +2 | 65.2 |
| 119 | [جامايكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%A7) | -1 | 64.9 |
| 120 | [البحرين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86) | +4 | 64.7 |
| 121 | [بوتسوانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A7) | 0 | 64.5 |
| 122 | [سيشل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%B4%D9%84) | -1 | 63.7 |
| 123 | [ألبانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | -4 | 63.6 |
| 123 | [بروناي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%8A) | 0 | 63.6 |
| 125 | [البرازيل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84) | +1 | 61.4 |
| 126 | [ترينيداد وتوباغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%BA%D9%88) | -1 | 61.3 |
| **دول ذات إستقرار بسيط** | | | |
| 127 | [أنتيغوا وباربودا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%BA%D9%88%D8%A7_%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%AF%D8%A7) | +1 | 59.0 |
| 127 | [الكويت](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA) | 0 | 59.0 |
| 129 | [منغوليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7) | 0 | 58.1 |
| 130 | [رومانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0 | 56.9 |
| 131 | [الجبل الأسود](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF) | +3 | 55.7 |
| 131 | [بنما](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7) | 0 | 55.7 |
| 133 | [بلغاريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | -1 | 54.4 |
| 134 | [البهاما](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B3) | -1 | 54.1 |
| 135 | [عمان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86) | +1 | 53.1 |
| 136 | [كرواتيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A7) | -1 | 52.9 |
| 137 | [اليونان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86) | +1 | 52.1 |
| 138 | [باربادوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B3) | -1 | 51.4 |
| **دول مستقرة** | | | |
| 139 | [قطر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%B1) | +4 | 48.9 |
| 140 | [كوستاريكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7) | -1 | 48.5 |
| 141 | [هنغاريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1) | 0 | 48.3 |
| 142 | [لاتفيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7) | -2 | 48.0 |
| 143 | [الإمارات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | -1 | 47.6 |
| 144 | [الأرجنتين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86) | 0 | 47.3 |
| 145 | [موريشيوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B3) | +3 | 46.1 |
| 146 | [سلوفاكيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A7) | -1 | 45.3 |
| 147 | [إستونيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7) | -2 | 45.2 |
| 148 | [إيطاليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7) | -1 | 43.4 |
| 149 | [ليتوانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | +1 | 43.2 |
| 150 | [إسبانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | -1 | 43.1 |
| 151 | [مالطا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7) | 0 | 43.0 |
| 152 | [بولندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | +1 | 42.1 |
| 153 | [تشيلي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%84%D9%8A) | -1 | 42.0 |
| **دول مستقرة** | | | |
| 154 | [التشيك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83) | 0 | 39.4 |
| 155 | [أوروغواي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%BA%D9%88%D8%A7%D9%8A) | 0 | 37.9 |
| 156 | [كوريا الجنوبية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9) | +1 | 36.4 |
| 157 | [اليابان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86) | -1 | 36.3 |
| 158 | [سنغافورة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9) | 0 | 35.9 |
| 159 | [أمريكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | +1 | 35.4 |
| 160 | [فرنسا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7) | +1 | 34.8 |
| 161 | [بريطانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | -1 | 34.3 |
| 162 | [البرتغال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84) | -1 | 33.1 |
| 163 | [سلوفينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0 | 32.6 |
| 164 | [بلجيكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7) | 0 | 32.0 |
| 165 | [ألمانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0 | 30.6 |
| **دول مستقرة جداً** | | | |
| 166 | [هولندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 28.6 |
| 167 | [النمسا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D8%B3%D8%A7) | -1 | 28.5 |
| 168 | [كندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 27.4 |
| 169 | [أستراليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7) | 0 | 26.3 |
| 170 | [إيرلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%8A%D8%B1%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 26.1 |
| 171 | [ايسلندا](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A8:%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D9%84%D8%AF_%D8%A7%D9%8A%D8%B3%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7&action=edit&redlink=1) | 0 | 25.9 |
| 172 | [لوكسمبورغ](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%85%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%BA) | 0 | 24.6 |
| 173 | [نيوزيلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 24.1 |
| 174 | [سويسرا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7) | +1 | 23.3 |
| 175 | [النرويج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC) | 0 | 23.0 |
| 176 | [الدنمارك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83) | -2 | 22.8 |
| 177 | [السويد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF) | 0 | 21.4 |
| **دول ذات إستقرار عالي جداً** | | | |
| 178 | [فنلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0 | 18.7 |

**2013**

في ما يلي تصنيف أعلى الدول الفاشلة حسب صندوق السلام 2013. وبجوار الدولة رقم يشير إلى الصعود والهبوط للترتيب عن السنة الماضية.

[](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Failed_state_index_2013.svg)

خارطة توضيحية لتصنيف الدول الفاشلة حسب صندوق السلام لسنة 2013

  إنذار

  تحذير

  مستقرة

  مستقرة جداً

  لا معلومات

1.  [الصومال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84) (0)
2.  [جمهورية الكونغو الديمقراطية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9) (0)
3.  [السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) (0)
4.  [جنوب السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) (تصنيف جديد)
5.  [تشاد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF) (-1)
6.  [اليمن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86) (+2)
7.  [أفغانستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) (-1)
8.  [هايتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%8A) (-1)
9.  [جمهورية أفريقيا الوسطى](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89) (+1)
10.  [زيمبابوي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%8A) (-5)
11.  [العراق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82) (-2)
12.  [ساحل العاج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC) (-1)
13.  [باكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) (0)
14.  [غينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) (-2)
15.  [غينيا بيساو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%88) (0)
16.  [نيجيريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7) (-2)
17.  [كينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) (-1)
18.  [النيجر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1) (+1)
19.  [إثيوبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7) (-2)
20.  [بوروندي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A) (-2)

**2019**

| **الرقم** | **قائمة الدول من الأسوء** | **تغيير المركز عن السنة الماضية** | **العلامة من 120** |
| --- | --- | --- | --- |
| **دول ذات إنذار عالي جداً** | | | | |
| 1 | [اليمن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86) | 0.8 | 113.5 |
| 2 | [الصومال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84) | 0.9 | 112.3 |
| 3 | [جنوب السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) | 1.2 | 112.2 |
| 4 | [سوريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | 0.1 | 111.5 |
| 5 | [جمهورية الكونغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88) | 0.5 | 110.2 |
| **دول ذات إنذار عالي** | | | | |
| 6 | جمهورية وسط إفريقيا | 2.2 | 108.9 |
| 7 | [تشاد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF) | 0.2 | 108.5 |
| 8 | [السودان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86) | 0.7 | 108.0 |
| 9 | [أفغانستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 1.6 | 105.0 |
| **دول ذات إنذار** | | | | |
| 10 | [زيمبابوي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%8A) | 2.8 | 99.5 |
| 11 | [غينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.2 | 99.4 |
| 12 | [هايتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%8A) | 2.7 | 99.3 |
| 13 | [العراق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82) | 3.1 | 99.1 |
| 14 | [بوروندي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A) | 0.8 | 98.2 |
| 15 | [الكاميرون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86) | 1.7 | 97.0 |
| 16 | [إرتيريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | 0.8 | 96.4 |
| 17 | [النيجر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1) | 0.0 | 96.2 |
| 18 | [غينيا بيساو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%88) | 2.6 | 95.5 |
| 19 | [أوغندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0.2 | 95.3 |
| 20 | [مالي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A) | 0.5 | 94.1 |
| 21 | [ميانمار](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1) | 1.8 | 94.3 |
| 23 | [اثيوبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 5.4 | 94.2 |
| 24 | [باكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 2.1 | 94.2 |
| 25 | [كينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.1 | 93.5 |
| 26 | [كوريا الشمالية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) | 0.5 | 92.7 |
| 27 | [الكونغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88) | 0.6 | 92.5 |
| 28 | [ليبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 2.4 | 92.2 |
| 29 | [ساحل العاج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AC) | 2.5 | 92.1 |
| 30 | [ليبيريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | 2.7 | 90.2 |
| 31 | [موريتانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.1 | 90.1 |
| **دول ذات تحذير عالي جدا** | | | | |
| 32 | [فنزويلا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%86%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7) | 3.1 | 89.3 |
| 33 | [موزمبيق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%82) | 0.0 | 88.7 |
| 34 | [مصر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1) | 0.3 | 88.4 |
| 35 | [أنغولا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D8%A7) | 1.6 | 87.8 |
| 36 | [بنغلاديش](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B4) | 2.6 | 87.3 |
| 37 | [رواندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 1.8 | 87.5 |
| 38 | [توغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D8%BA%D9%88) | 2.2 | 87.4 |
| 39 | [سيراليون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86) | 2.3 | 86.8 |
| 40 | [زامبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 1.5 | 85.7 |
| 41 | [تيمور الشرقية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9) | 2.8 | 85.5 |
| 42 | [إسواتيني](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A) | 2.2 | 85.3 |
| 43 | [جيبوتي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A) | 2.0 | 85.1 |
| 44 | [لبنان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86) | 1.8 | 85.0 |
| 45 | [نيبال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%84) | 3.2 | 84.7 |
| 46 | [سريلانكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%83%D8%A7) | 0.9 | 84.0 |
| 47 | [بوركينا فاسو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7_%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88) | 2.6 | 83.9 |
| 48 | [غامبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 3.2 | 83.9 |
| 49 | [مالاوي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A) | 2.2 | 83.3 |
| 50 | [بابوا غينيا الجديدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%A7_%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9) | 1.7 | 83.1 |
| 51 | [الفلبين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%86) | 2.4 | 83.1 |
| 52 | [إيران](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86) | 1.3 | 83.0 |
| 53 | [غينيا الاستوائية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9) | 0.8 | 82.6 |
| 54 | [كمبوديا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%85%D8%A8%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A7) | 1.5 | 82.5 |
| 55 | [جزر سليمان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B2%D8%B1_%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86) | 1.2 | 81.9 |
| 56 | [جزر القمر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%B2%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B1) | 0.9 | 81.7 |
| 57 | [غواتيمالا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7) | 0.4 | 81.4 |
| 58 | [مدغشقر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D8%BA%D8%B4%D9%82%D8%B1) | 2.7 | 80.9 |
| 59 | [تركيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7) | 1.9 | 80.3 |
| 60 | [تنزانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0.7 | 80.1 |
| **دول ذات تحذير عالي** | | | | |
| 61 | [ليسوتو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%AA%D9%88) | 0.4 | 79.7 |
| 62 | [لاوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B3) | 2.0 | 78.7 |
| 63 | [نيكاراغوا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%A7) | 2.8 | 78.1 |
| 64 | [هندوراس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B3) | 0.5 | 77.8 |
| 65 | [طاجيكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 1.8 | 77.7 |
| 66 | [السنغال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84) | 2.4 | 77.2 |
| 67 | [الضفة الغربية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)/  [اسرائيل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84) | 2.0 | 76.5 |
| 68 | [قرغيزستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A%D8%B2%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 2.4 | 76.2 |
| 69 | [الأردن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86) | 0.9 | 75.9 |
| 70 | [كولومبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 0.9 | 75.7 |
| 71 | [أوزبكستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 4.0 | 75.7 |
| 72 | [الجزائر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1) | 0.4 | 75.4 |
| 73 | [روسيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7) | 2.5 | 74.7 |
| 74 | [الهند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF) | 1.9 | 74.4 |
| 75 | [بنين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%86) | 2.1 | 73.6 |
| 76 | [أذربيجان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%86) | 1.4 | 73.2 |
| 77 | [تايلند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF) | 1.9 | 73.1 |
| 78 | [ولايات ميكرونيسيا المتحدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | 1.4 | 73.0 |
| 79 | [المغرب](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8) | 1.0 | 73.0 |
| 80 | [بوليفيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7) | 2.3 | 72.9 |
| 81 | [بوتان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 2.3 | 72.0 |
| 82 | [جورجيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A7) | 2.0 | 72.0 |
| 83 | [البرازيل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84) | 3.1 | 71.8 |
| 84 | [فيجي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%AC%D9%8A) | 2.8 | 71.7 |
| 85 | [تركمانستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 1.2 | 71.4 |
| 86 | [البوسنة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B3%D9%86%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B1%D8%B3%D9%83) | 0.0 | 71.3 |
| 87 | [إكوادور](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1) | 3.0 | 71.2 |
| 88 | [الصين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86) | 1.3 | 71.1 |
| 89 | ساو تومي وبرينسيبي | 1.0 | 71.1 |
| 90 | [جنوب أفريقيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7) | 1.8 | 71.1 |
| 91 | [أوكرانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 1.6 | 71.0 |
| 92 | [الغابون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86) | 2.0 | 70.5 |
| 93 | [إندونيسيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7) | 1.9 | 70.4 |
| 94 | [المملكة العربية السعودية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9) | 0.2 | 70.4 |
| 95 | [تونس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3) | 2.0 | 70.1 |
| **دول ذات تحذير** | | | | |
| 96 | [سلفادور](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B1) | 0.4 | 69.8 |
| 97 | [المالديف](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%81) | 0.6 | 69.8 |
| 98 | [المكسيك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83) | 0.8 | 69.7 |
| 99 | [روسيا البيضاء](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1) | 2.3 | 68.2 |
| 100 | [غويانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7) | 1.2 | 68.2 |
| 101 | [البيرو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88) | 1.9 | 68.2 |
| 102 | [صربيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 0.1 | 68.0 |
| 103 | [مولدوفا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%81%D8%A7) | 2.4 | 67.1 |
| 104 | [باراغواي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%A7%D9%8A) | 2.8 | 67.0 |
| 105 | [أرمينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.8 | 66.7 |
| 106 | [الرأس الأخضر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1) | 1.4 | 66.6 |
| 107 | [ناميبيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7) | 2.4 | 66.4 |
| 108 | [جمهورية الدومينيكان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86) | 3.0 | 66.2 |
| 109 | [فيتنام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85) | 2.3 | 66.1 |
| 110 | [غانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%A7) | 2.2 | 65.9 |
| 111 | [مقدونيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9) | 0.2 | 64.6 |
| 112 | [ساموا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7) | 1.3 | 64.2 |
| 113 | [البحرين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86) | 0.6 | 63.8 |
| 114 | [بليز](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%B2) | 1.2 | 62.5 |
| 115 | [سورينام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85) | 2.1 | 61.9 |
| 116 | [كازاخستان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AE%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86) | 1.8 | 61.6 |
| 117 | [جامايكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%A7) | 1.9 | 61.2 |
| 118 | [كوبا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%A7) | 2.1 | 60.8 |
| 119 | [ماليزيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7) | 3.1 | 60.5 |
| **دول مستقرة** | | | | |
| 120 | [بوتسوانا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A7) | 2.5 | 59.5 |
| 121 | [ألبانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 1.2 | 58.9 |
| 122 | [قبرص](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5) | 2.5 | 57.8 |
| 123 | [غرينادا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AF%D8%A7) | 2.3 | 57.6 |
| 124 | [بروناي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%8A) | 2.3 | 57.5 |
| 125 | [الجبل الأسود](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF) | 0.0 | 55.3 |
| 126 | [سيشل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%B4%D9%84) | 1.6 | 55.2 |
| 127 | [أنتيغوا وباربودا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%BA%D9%88%D8%A7_%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%88%D8%AF%D8%A7) | 1.2 | 54.4 |
| 128 | [منغوليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7) | 0.8 | 54.1 |
| 129 | [اليونان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86) | 1.4 | 53.9 |
| 130 | [الكويت](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA) | 2.6 | 53.2 |
| 131 | [ترينيداد وتوباغو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%BA%D9%88) | 1.6 | 53.0 |
| 132 | [بلغاريا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7) | 1.1 | 50.6 |
| **دول أكثر استقرارا** | | | | |
| 133 | [عمان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86) | 2.6 | 50.0 |
| 134 | [المجر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1) | 0.6 | 49.6 |
| 135 | [باهاماس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B3) | 0.2 | 48.8 |
| 136 | [باربادوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%B3) | 0.2 | 48.0 |
| 137 | [رومانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 1.6 | 47.8 |
| 138 | [كرواتيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A7) | 1.2 | 47.5 |
| 139 | [بنما](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7) | 2.5 | 47.0 |
| 140 | [الأرجنتين](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%86) | 0.1 | 46.0 |
| 141 | [قطر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%B1) | 2.7 | 45.4 |
| 142 | [لاتفيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7) | 1.0 | 43.9 |
| 143 | [إيطاليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7) | 0.0 | 43.8 |
| 144 | [بولندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 1.3 | 42.8 |
| 145 | [كوستاريكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7) | 1.2 | 42.0 |
| 146 | [إستونيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.2 | 40.8 |
| 147 | [إسبانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 0.7 | 40.7 |
| 148 | [سلوفاكيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A7) | 2.5 | 40.5 |
| 149 | [الإمارات العربية المتحدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | 2.7 | 40.1 |
| **دول مستقرة جدا** | | | | |
| 150 | [تشيلي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%84%D9%8A) | 1.8 | 38.9 |
| 151 | [موريشيوس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%B3) | 1.6 | 38.9 |
| 152 | [ليتوانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 1.3 | 38.1 |
| 153 | [الولايات المتحدة الأمريكية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | 0.3 | 38.0 |
| 154 | [التشيك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83) | 1.4 | 37.6 |
| 155 | [المملكة المتحدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9) | 2.4 | 36.7 |
| 156 | [مالطا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7) | 1.7 | 34.5 |
| 157 | [اليابان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86) | 0.2 | 34.3 |
| 158 | [الأوروغواي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%BA%D9%88%D8%A7%D9%8A) | 1.4 | 34.0 |
| 159 | [كوريا الجنوبية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9) | 2.0 | 33.7 |
| 160 | [فرنسا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7) | 0.2 | 32.0 |
| **مستدامة** | | | | |
| 161 | [بلجيكا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7) | 1.1 | 28.6 |
| 162 | [سنغافورة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9) | 2.3 | 28.1 |
| 163 | [سلوفينيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 2.3 | 28.0 |
| 164 | [البرتغال](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84) | 2.0 | 25.3 |
| 165 | [النمسا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D8%B3%D8%A7) | 1.2 | 25.0 |
| 166 | [هولندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 1.4 | 24.8 |
| 167 | [ألمانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7) | 1.1 | 24.7 |
| 168 | [إيرلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%8A%D8%B1%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0.1 | 20.6 |
| 169 | [لوكسمبورغ](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%85%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%BA) | 0.4 | 20.4 |
| 170 | [السويد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF) | 0.5 | 20.3 |
| 171 | [نيوزيلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0.8 | 20.1 |
| **أكثر استدامة** | | | | |
| 172 | [كندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 1.5 | 20.0 |
| 173 | [آيسلند](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D9%8A%D8%B3%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 0.5 | 19.8 |
| 174 | [دنمارك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83) | 0.3 | 19.7 |
| 175 | [سويسرا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7) | 0.5 | 18.7 |
| 176 | [النرويج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC) | 0.3 | 18.0 |
| 177 | [فنلندا](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7) | 1.0 | 16.9 |
|  | | | | |

**مؤشرات الدولة الفاشلة:**

تعتمد مؤشرات الدولة الفاشلة على معايير محددة يتم القياس على أساسها، وتعد قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية العامل الأساس لنجاحها أو فشلها.

ورغم أن العراق في ۲۰۱۸ تراجع ۱۱ مرتبة عن تصنيف ۲۰۰۷ الذي احتل فيه المرتبة الثانية. إلا إنه لم يتجاوز قائمة الخطر في تصنيف الدول الفاشلة. لأن ما تحقق من منجزات جعلت العراق يتراجع في التصيف، يبدو إن النظام السياسي كان يعمل في أرض رخوة سرعان ما انهارت أمام التحدي الأمني في الانبار والموصل.

ولعل من أهم الأسباب التي تبقي العراق ضمن قائمة الدول الفاشلة هو فشل مشروع إعادة بناء دولة المؤسسات بعد نیسان ۲۰۰۳

وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الدولة الفاشلة ، فأن استمرار فشل الدولة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال:

* التفاعل بين متغيرات خارجية ( تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف ،
* ضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة
* ضعف تحقيق الاستقرار السياسي،
* عدم تنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة.

وعليه يبقى السؤال هو إلى متى يمكن أن يبقى العراق موحداً في ظل بقاء العراق في دوامة الدولة الفاشلة؟ والذي يجعل مستقبله ک "دولة" مهددة بالانهيار، وذلك لأن  المتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى الانهيار موجود ومتفاعلة مع بعضها البعض. لكن ممانعة البيئة الإقليمية والدولية لا زالت تعطل هذا الانهيار. وعلى ما تقدم، يفترض البحث أن العراق يواجه خطر التفكك، لكن كإحتمال وليس حتمية. وديمومة فشل الدولة في العراق تعد العامل الرئيس في التأثير على بقاء العراق ككيان سياسي موحد في المستقبل. وفي ضوء هذه الفرضية، سنوظف المنهج التحليلي لوصف الدولة الفاشلة، ومقاربتها مع الفرضيات التي تربط فشل الدولة واحتمالية تفككها.

**موقع العراق في تصنيف الدول الفاشلة**

1 . تنقل العراق ما بين المرتبة الرابعة في عام ۲۰۰۰ والمرتبة الثالثة عشر في عام ۲۰۱4: وعلى النحو الآتي:

- في عامي ۲۰۰۵ و۲۰۰۹ جاء العراق في المرتبة الرابعة عالميا بعد كل من " كوت ديفوار" و "الكونغو" و" السودان .

- عام ۲۰۰۷ احتل العراق المرتبة الثانية في قائمة الدول الفاشلة بعد السودان التي تصدرت القائمة. - عام ۲۰۰۸ تراجع العراق إلى المرتبة الخامسة بعد كل من الصومال والسودان وزمبابوي وتشاد.

- عام ۲۰۰۹ احتل العراق المرتبة السادسة.

- عام ۲۰۱۰ تراجع تصنيف العراق إلى المرتبة السابعة.

- عام ۲۰۱۱ و ۲۰۱۲ ترجع إلى المرتبة التاسعة.

- وفي عام ۲۰۱۳ جاء العراق في المرتبة الحادية العشر.

* وفي عام ۲۰۱4 جاء العراق في المرتبة الثالثة عشر.

وحسب دراسة اعدها انتونی کوردسمان و سام خزاي Anthony H Cordesman & Sam Khazai بعنوان (العراق في أزمة) ، يمكن أن توضح تقييم الدولة العراقية من قبل المؤسسات الدولية والغير الحكومية، والتي على ضوئها يتم عد العراق (دولة فاشلة) ، إذ اشارت الدراسة إلى أن جودة الحكم في العراق( حسب تصنيف البنك الدولي) في إنخفاض حيث يأتي العراق :

* بالمرتبة ۱۷۸ من حيث مسائلة الحكومة
* والمرتبة ۲۰۱ من حيث الاستقرار السياسي والعنف
* والمرتبة ۱۸۲ من حيث فعالية الحكم
* والمرتبة ۲۰۰ من حيث حكم القانون
* والمرتبة ۱۸۹ من الاجراءات الحكومية
* والمرتبة ۱۹۳ من حيث السيطرة على الفساد.

٢. جاء العراق في المرتبة ۱۷۱ من حيث الدول الأكثر فسادا حسب منظمة الشفافية الدولية.

٣. العراق في المرتبة ۱۳۱ في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة ( دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 41 و المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة 57.

4. على الرغم من العوائد المرتفعة للنفط ، الا أن نصيب الفرد من الدخل

بحدود ( ۱۰۰۰ $ ) وهو يأتي في المرتبة 141 فقط في العالم، وهو اقل دخلا عن

أي دولة خليجية. .. على الرغم من أن معدل المواليد في العراق قد انخفض ، فإنه لا يزال تحت الضغط الديموغرافي الحاد.

(حسب مركز الإحصاء الأميركي) يقدر أن عدد سكان العراق كان يبلغ:

* 2 .5 مليون نسمة في عام ۱۹۵۰ ،
* ۱۳۰۲ مليون نسمة في عام ۱۹۸۰
* ۲۲۰۷ مليون نسمة في عام ۲۰۰۰،
* ۳۱۰۹ مليون نسمة في عام ۲۰۱۳ .
* ويقدر أن يكون عدد سكانه 4 ,40 مليون نسمة في عام ۲۰۲۵
* ۰۹۰۳ مليون نسمة في عام ۲۰۵۰.

وتأتي هذه الاحصائيات لفشل الدولة في العراق قبل ۱۰-حزيران/ يونيو ۲۰۱4، يوم سقوط الموصل بيد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابية وما تبعه نتيجة لهذا الانهيار الأمني من "نزوح اكثر من مليون مواطن عراقي من منازلهم و مقتل ما مجموعه ۲4۱۷ شخصا وإصابة ۲۲۸7 آخرین جراء أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في شهر واحد.

ومن الجانب الاقتصادي يواجه العراق مشاكل اقتصادية انعكاسا لعدم الاستقرار السياسي والأمني، ويمكن أن تؤثر بدورها في ديمومة فشل الدولة في المؤشرات الاقتصادية، إذ يرى الدكتور مظهر محمد صالح أنه اذا كان حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو ۱۹٪ قبل العاشر من حزيران في عموم العراق، فأن خط الفقر قد زاد اليوم ليلامس نسبة لا تقل عن 30% من سكان البلاد او اكثر، ويعزز ذلك وجود مليون ونصف مهاجر من المحافظات موضوع الصراع مع الإرهاب  مضاف اليهم معاناة السكان المحليين انفسهم ممن يواجهون الإرهاب بشتی الوسائل والذين إنقطعت بهم سبل الحياة المدنية وأساسيات الحياة كافة، كخدمات المياه والصحة والدواء والتعليم والكهرباء والعمل المنتج للدخل والإستقرار الإجتماعي وإنعدام معايير الحرية والتعبير عن الراي ونفاذ القانون. ولا يخفى أن مؤشرات البطالة الفعلية التي بلغت ۱۲٪ قبل العاشر من حزيران قد ارتفعت اليوم وفق تقديرات أولية الى ۲۰٪، أو ربما اكثر بسبب توقف النشاط الإقتصادي في خمس محافظات تشكل اليوم مسرحا للعمليات العسكرية. علما أن البطالة الفعلية بين صفوف الشباب ربما ترتفع إجمالا إلى ۳۸% في الوقت الحاضر بدلا عن ۲4-۲۸٪، كما كان مقدر لها.

هذه المؤشرات تأتي لتراكم فشل الدولة في العراق، الذي يترتب عليه تحديات خطيرة تهدد مستقبله وكيان الموحد، لا سيما أن الأزمات السياسية في العراق تنعكس سلبا على أداء النظام السياسي، ولا زالت تعطل مؤسسات الدولة في القيام بوظائفها وبقاء العراق ضمن دائرة الدول الفاشلة.

**مستقبل العراق في ظل فشل الدولة.**

يبدو أن العراق سيبقى يدور في دوامة الدولة الفاشلة، لسنوات عديدة قادمة. وفي ضوء هذا الافتراض :

ما هو مستقبل الدولة في العراق في ظل بقاءه ضمن صدارة الدول الفاشلة؟

قسم "هلمان و راتنر Helman and Ratner" الدول الفاشلة إلى ثلاث انواع:

1. . دولة فاشلة تشهد عجزاً أو ارباكاً في عمل الحكومة.
2. . دولة فاشلة انهيارها ليس وشيكاً ولكن يمكن ان يحدث في غضون عدة سنوات.

٣. دولة فاشلة، هي مستقلة حديثاً ومن الصعوبة تقييم مستقبلها.

يتضح ان الجدل في وصف حالة العراق ينحصر بين النموذجين الأول والثاني.

ويمكن مقاربة مستقبل الدولة في العراق من خلال المتغيرات التي تؤثر على الدولة الفاشلة وتؤدي الى انهيارها التي قدمتها كاتي كليمنت Caty Clement في دراستها التفكيكية لأسباب إنهيار الدولة ، وماذا ينتج فشل الدولة؟

إذ ترى بأن هناك أربعة متغيرات أساسية يمكن أن تؤدي الى إنهيار الدولة ، وهي :

**المتغير الأول، ويتمثل في " تناقض في البيئة الخارجية":**

التحول في البيئة الدولية من التدخل للحفاظ على تماسك الدولة إلى عدم التدخل، بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي.

في القرن الماضي بقاء كثير من الدول الضعيفة في فترة الحرب الباردة كان بسبب دعم احد القطبين، ومع نهاية هذه الحرب حدثت موجة من الانهيار لدول مثل يوغسلافيا، الصومال، بسبب زوال اشكال الدعم والمساندة الخارجية.

**٢. المتغير الثاني، متغير اقتصادي :**

النظرية النوعية تنص على أنه عندما يخضع الاقتصاد لتغييرات على مستوى القطاعات، على السبيل المثل من اقتصاد اولي الى اقتصاد ثانوي، فإن المجموعات اليائسة ستكون على اتصال و منافسة مع بعضها البعض بشكل متزايد مما يؤدي الى تأجيج الحركات الوطنية او الانفصالية.

والنظرية الكمية تؤمن بأن التباين الكبير في معدل نمو الدولة يمكن أن يؤدي الى التعجيل بحدوث أزمة اجتماعية وسياسية حادة. هذا يبدو واضحا في حالة الانهيار الاقتصادي، لكن كما لاحظ "اليكس دي توكوفيل" إن الانطلاق الاقتصادي (النمو الاقتصادي المفاجئ) قد يكون كذلك مصدر لاضطراب كبير. أن الحرمان النسبي بعد فترة طويلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي الموضوعي يؤدي الى حالة اضطراب كذلك. **٣. المتغير الثالث:** تعبئة الجماعات ذات النفوذ لهويات الموجود على أساس الدين أو العرق أو الطبقة أو القومية، والتي لديها دافعاً قوياً للتعبئة السياسية، إلا إنها تشعر بالحرمان أو التهميش، مما يشكل لديها حافزاً قوياً للتمرد ضد المجاميع الأخرى التي تستحوذ على السلطة وتتمتع بنفوذها. ومن هنا يحدث الصدام بين المجموعات التي تطالب بالتغيير لأنها تعتقد بالتهميش، وجماعات تحاول المحافظة على الوضع القائم. وبقاء النظام السياسي واستمراره يتطلب دعم المجموعات ذات النفوذ، والتي تمتلك الثروة والمهارة اللازمة لإدارة وأدامه بقاء الدولة..

**4. المتغير الرابع، ضعف الاستيعاب المتبادل للنخب:**

في النظام السياسي المثالي يمكن تهدئة العنف السياسي بآليات إدارة الصراع. إذ يتم إدامة الاستقرار بالية "الاستيعاب المتبادل" أو تدوير النخب الجديدة الصاعدة في المجتمع، ودمجها في عمل النظام السياسي القائم، وجعلها اصحاب مصالح فيه، وعلى ذلك سيزيد النظام تأثيره في المجتمع. وفي حال التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر يكون أحد اهم اسباب عدم الاستقرار ناتجة عن عجز النظام عن تدوير النخب واستيعاب النخب الجديدة، أو اقصاء النخب القديمة ومن ثم يتطور عدم الاستقرار إلى صراع حاد وقد يتخذ شكل العنف السياسي، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار الدولة. وفي ضوء هذه المتغيرات، تری کاتی کلیمنت، من خلال تراكم الملاحظات في متابعة ثلاث نماذج من الدول ( الصومال، السودان، يوغسلافيا)، نجد أن الدولة القوية نسبيا تكون قادرة على التعامل على نحو مناسب مع متغير واحد، ولكن عندما تواجه متغيرين أو ثلاثة، فانهما سيؤديان إلى عدم الاستقرار وتكون الدولة في أزمة (دولة فاشلة). لكن التفاعل ما بين المتغيرات الأربعة سيؤدي حتما إلى انهيار الدولة.

وإذا ما قاربنا هذه المتغيرات على العراق نجد أن غياب المتغير الاول هو الذي لا يزال يعطل حدوث انهيار الدولة. فالمتغيرات الثلاثة الأخرى هي موجودة ومتفاعلة بقوة على ارض الواقع في العراق.

**اولا- المتغير الأول:** "البيئة الخارجية

صحيح أن القوى الدولية ما تزال الفاعل الرئيس والمؤثر في نظام العلاقات الدولية، ولكن من ابرز التحولات في بيئة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، بروز القوى الإقليمية كقوی مؤثرة في تفاعلات البيئة الدولية. إذ شكلت نهاية الاستقطاب لأحد المعسكريين المتخاصمين في الحرب الباردة فرصة لظهور هذه القوى كلاعب مؤثر في البيئة الإقليمية التي يعمل فيها، وعليه إن أفضل إطار لفهم السياسة الدولية المعقدة والعنيفة في الشرق الأوسط يكون من خلال النظر إليها كحرب باردة بين عدد من اللاعبين الإقليميين، سواء أكانوا جهات حكومية أو غير حكومية، حيث تؤدي كل من إيران والسعودية الأدوار القيادية . "إنها حرب باردة لأن هاتين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين ليستا بمواجهة عسكرية وعلى الأرجح لن تتواجها عسكريا. في الواقع، إن سباقهما على النفوذ يستنفذ الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة".

ولا يختلف اثنان على أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي اسقطت النظام الدكتاتوري في العراق في نيسان ۲۰۰۳، لكن ما حدث بعد ذلك من دخول العراق في دوامة العنف وعدم الاستقرارالسياسي كان بفعل إرادة إقليمية تحالف فيها الاضداد من أجل هدف واحد هو: افشال المشروع الامريكي في العراق.

ومنذ ذلك الوقت تحول العراق إلى ساحة الصراع القوى الإقليمية وبالتحديد ( إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا). فضلا عن ذلك، ونتيجة لفشل الدولة في فرض سيطرتها على الحدود وعجزها عن منع تأثيرات امتداد القتال في سوريا لإسقاط نظام بشار الاسد الذي بدء في ۲۰۱۱. اصبحت المناطق الغربية والشمالية الغربية من العراق مناطق قتال وتمدد للجماعات المسلحة التي تقاتل في سوريا. مما دفع الكثير من الباحثين والمحللين إلى طرح رؤية جديدة لهذه المنطقة يمكن تؤدي إلى انهيار الحدود بين الدولتين و تشکیل دول جديدة، على آثر تفكك الدولة في كل من العراق وسوريا. ففي سبتمبر ۲۰۱۳ نشر "روبن رایت ROBIN WRIGHT" مقالا في صحيفة نيويورك تايمز الامريكية بعنوان: (خارطة متخيلة لإعادة ترتيب الشرق الاوسط) الخارطة تحاول الاجابة على السؤال الاتي:

في فترات الصراع او المراحل الانتقالية إيهما سيكون أقوى ؟؟

مصادر الهويات القديمة أم النزعة القومية والطائفية ؟

وعلى ذلك يفترض "رایت" سيناريو لاحتمالية حدوث تفكك وإندماج في وقت واحد، إذ يمكن أن تتشكل دولة كردية مستقلة ويمكن أن تضم إليها مناطق الأكراد في سوريا، ودولة سنية تضم المناطق الغربية من العراق والمناطق جنوب شرق سوريا، ودولة شيعية في الجنوب، ولكنه يعود ويقول:

"حتى الان العراق يقاوم التقسيم بسبب الضغوط الخارجية".

خارطة "روبن رايت" المتخيلة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط، لم تجد مصداق لها على أرض الواقع إلا في العراق. وهذا ما حصل فعلا بعد سقوط الموصل على يد (دولة العراق الإسلامية في العراق والشام). وإلى الآن لا توجد رؤية موحدة لمستقبل العلاقة بين المناطق الغربية، المعقل الرئيس للمكون السني، والحكومة المركزية في بغداد. إذ هنالك تيارات يتجادلان:

* الأول يعتقد بضرورة تطبيق النظام الفدرالي الذي يسمح به دستور العراق،
* والثاني يرفض الفدرالية ويعدها مقدمة لتقسيم العراق.

لكن لا توجد أطروحة الانفصال في الخطاب السياسي السني. بيد إن المشكلة في العلاقة مع إقليم كردستان، حيث عقب كل أزمة سياسية ما بين المركز وحكومة الإقليم يبرز بقوة الخطاب الانفصالي عند قوى سياسية كردية. سقوط الموصل هذا التطور الجديد، بالإضافة إلى الصراع بشان تأخر اقرار موازنة ۲۰۱4 والخلاف على تصدير النفط من الإقليم، شكلت دافعا لرئيس إقليم كردستان "مسعود بارزني" إلى تكرار التصريح وفي اكثر من مناسبة على ضرورة تقرير المصير و تشکیل دولة الاكراد المستقلة. إذ يرى برزاني" ما حصل في الموصل والمنطقة الغربية احدث تغييرا ملحوظا ، على الأرض، أدى الى تشكل وضع جدید ، رسم حدودا تمتد الفا وخمسين كيلو مترا تفصلنا عن بقية أجزاء العراق، وجعلنا بذلك في مواجهة داعش ، ما يعني في واقع الحال تقسيم العراق". وفي لقاء تلفزيوني مع قناة ال BBC في (1 يوليو/ تموز ۲۰۱4) اکد مسعود برزاني أن "ما يحدث في العراق الآن يشير إلى أن الإستقلال حق طبيعي للأكراد. لن نخفي الأمر بعد الآن، أنه هدفنا الأول".

الموقف الدولي والإقليمي جدد رفضه لتصريحات رئيس الإقليم، إذ رد المتحدث باسم البيت الأبيض "جوش إرنست": "الواقع هو أننا لا نزال نعتقد أن العراق أقوى إذا كان متحدا"، لذلك تواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى دعم عراق ديمقراطي وتعددي وموحد، وسنواصل حث كل الأطراف في العراق على الاستمرار بالعمل معا نحو هذا الهدف". بدورها أكدت "جين ساكي"، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مواقف الامريكي من وحدة العراق، وقالت: "عراق موحد يعني عراقا قويا، وأن الموقف الكردي من الاستقلال ليس بجديد، وقد عبروا عن ذلك من قبل".

فضلا عن ذلك كان الموقف الإيراني واضحة وصريحة برفض إي خطوة باتجاه إستقلال کردستان العراق، وتركيا من جهتها أعلنت رفضها للإنفصال. في ضوء ما تقدم، نجد أن الإرادة الدولية (الولايات المتحدة الامريكية والإقليمية تركيا وإيران) هي التي تلعب الدور الرئيس في بقاء العراق موحداً. بيد أن المراهنة على بقاء الموقف الدولي والإقليمي ثابتا لا يتوافق مع منطق المصالح في السياسة الدولية، ولاسيما الموقف التركي .

**ثانيا- المتغير الثاني "المتغير اقتصادي" :**

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي إذ يعتمد على القطاع النفطي بدرجة عالية جدا، وعليه يمكن أن تشكل وفرة النفط في إقليم کردستان عامل مؤثر في رغبة إقليم كردستان للإستقلال. إذ "ينتج إقليم كردستان نحو ۲۰۰ ألف برميل يوميا، قابلة للزيادة وفق تصريحات لمسؤولين، إلى نحو مليون برميل يوميا في ۲۰۱۰ ونحو مليوني برميل في ۲۰۲۰، و وتشير معلومات إلى أن الاحتياط المؤكد يبلغ نحو ۱۲ بليون برميل من النفط و۲۵ تریلیون قدم مكعبة من الغاز.

كما يتوقع أن يزداد الاحتياط النفطي غير المكتشف إلى نحو 40 بليون برميل من النفط ونحو ۱۰۰-۲۰۰ تريليون قدم مكعبة من الغاز " (۳۹) وفي حال وصول صادرات النفط الكردية تصل إلى 450 برميل يوميا، وفقا لتصريحات المسؤولين الأكراد، ممكن أن يكون بديلا لكردستان عن حصتها الى 17 في المئة من الموازنة الاتحادية .

فضلا عن ذلك وبحكم تطورات الأحداث التي أعقبت سقوط الموصل (10 حزيران ۲۰۱4) فأن حكومة الإقليم تسيطر الآن على حقول النفط في کرکوك، والتي كان معدل التصدير من حقولها سابقا حوالی ۷۰۰ - ۸۰۰ ألف برميل يوميا" حسب خبراء مختصين في القطاع النفطي . في ضوء ذلك يعد باحثين حكومة إقليم كردستان " اكبر فائز في الأزمة العراقية الحالية". إذ أن قدرة حكومة إقليم كردستان لتحقيق الاستقلال المالي المطرد هو الخطوة الأساسية في تحقيق الانفصال عن العراق ، وهذا ما أكده تصريح لمسعود برزاني في ( 14-تموز-۲۰۱4)، في لقاءه مع رئيس الوزراء التركي في أنقره، بقوله إن " الإقليم يعمل على محورين هما الاستمرار في العملية السياسية ببغداد للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة، والعمل على بناء کردستان وحمايتها من كافة أشكال التهديدات .»

وتأسيسا على ما تقدم، الذي يؤخر الانفصال ومن ثم انهيار الدولة، هو عامل الزمن ليس إلا، کردستان في الوقت الحالي لا تريد أن تفقد العائدات المالية التي تحصل عليها من الموازنة الاتحادية سنوياً والتي تصل إلى أكثر من 17 مليار دولار حسب موازنة ۲۰۱۳.

بالإضافة إلى أن لغة الأرقام عن القدرة الانتاجية للنفط في حقول الإقليم، لا تزال تواجه حاجز الواقع الجيوبولتيكي للإقليم، إذ على الرغم من أن حكومة الإقليم عملت على تشييد خط أنابيب لتصدير النفط من حقول الإقليم مباشرة إلى منظومة خط الأنابيب التركي-العراقي في الأراضي التركية. يمر فقط في إقليم كردستان مباشرة إلى تركيا، ويتفادى أي إشراف للحكومة الاتحادية عليه. تبقى هناك مشكلة بيع النفط في الاسواق العالمية حيث امتنعت مصاف في دول مطلة على المتوسط من شراء نفط الإقليم، منها مالطا والمغرب وإيطاليا، لأن بغداد أخذت تلاحق عمليات التصدير قانونياً. من ثم، تم تفريغ كمية من النفط في ميناء أشكلون الإسرائيلي.

**ثالثا- المتغير الثالث والرابع:**

**تعبئة الجماعات ذات النفوذ وضعف الاستيعاب المتبادل للنخب**

في حالة العراق يتداخل هذا المتغيران بدرجة كبيرة جدا، ويتفاعلان بقوة، نتيجة العملية دمقرطة العراق التي اعقبت سقوط النظام الدكتاتوري في نيسان ۲۰۰۳. وبما أن أغلب تجارب العالم في التحول الديمقراطي تمر بفترة إنتقالية صعبة، والتغيير من نظام سياسي إلى آخر يقود بشكل واسع لما يشبه الأعراض المرضية المسببة للعنف وعدم الاستقرار. فالتغير في المواقف الاجتماعية وتهديد مصالح الجماعات الخاسرة، وضعف المؤسسات الحديثة التشكيل، ينزع إلى أنتاج مأزق سیاسي بسبب :

1. **توسع الاتجاهات السياسية:**

فالتغيرات الاجتماعية التي تفرضها الدمقرطة تخلق اتجاهات المجموعات سياسية واسعة مع مصالح متباينة غير منسجمة، وعندما تكون الديمقراطية بدائية وجزئية، فالانتشار الواسع لتحشد المصالح الاجتماعية يجعل تشكيل تحالفات سياسية ثابتة صعبة للغاية. **٢. المصالح الغير مرنة والآفاق القصيرة المدى**: أن المجاميع التي يهددها التغير الاجتماعي بسبب التحول الديمقراطي، من ضمنها النخب ذات النفوذ، غالبا ما يتم اجبارها على أخذ مواقف غير مرنة ( متصلبة جدا) تجاه مصالحها. **٣. التنافس على التحشيد الجماهيري:**  في فترة التحول الديمقراطي تكون لدى مجاميع النخب المهددة بالخسارة تحشيد تحالفات مع جماهيرها على اساس الاطر التقليدية، لتشكيل اجندة سياسية توظف في المساومات السياسية. بعد سقوط النظام تحول أطراف المعادلة بين من في السلطة ومن في المعارضة ويشكو التهميش. فالمكون السني بدء يشكو التهميش والإقصاء، والشيعة والاكراد بعد اكثر من ثمانين عام على تأسيس الدولة العراقية، اصبحوا هم القادة والزعماء في الدولة .

المشكلة الأساس تكمن في فشل النخب السياسي في انتاج نظام سياسي قادر على احتواء الأزمات السياسية، ويبدو أن السبب الرئيس يعود إلى عدم الاتفاق بين المكونات وتقاطع في ثلاث قضايا رئيسة:

١. الموقف من إرث الدولة العراقية الحديثة منذ عام ۱۹۲۱ إلى لحظة سقوط حكم البعث عام ۲۰۰۳، ويشمل ذلك الموقف من هوية الدولة، والجيش، وحزب البعث.

۲. رؤيتها للنظام السياسي للعراق، ويشمل ذلك بالأساس الموقف من الدستور.

٣. رؤيتها لمستقبل الدولة العراقية. مشكلة القوى السياسية السنية هي عدم تقبل واقع العراق بعد ۲۰۰۳، إذ بعد أن كانوا أقلية ديمغرافية تحكم أغلبية شيعية، تحولوا إلى أقلية سياسية. ومن ثم انعکس ذلك في عدم وضوح في الرؤية المستقبل العراق، فتدرجت في مواقفها من الرفض المطلق والمقاطعة، إلى المشاركة ذات الموقف السلبي الرافض لدستور ۲۰۰۵، إلى المشاركة الايجابية في انتخابات ۲۰۰۵.

يبدو أن مشكلة السنة في العراق ظهرت مع تبني النظام السياسي العراقي بعد ۲۰۰۳ الديمقراطية التوافقية، ومشكلة الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التي تفتقد للإندماج السياسي والاجتماعي تتحول إلى نظام قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، لإنها تتعامل مع المكونات الاجتماعية كأرقام، ومن ثم يسمح ذلك إلى اختيار أشخاص ليس بالضرورة يمثلون مناطقهم بقدر ما يتطلب انتمائهم القومي أو الطائفي لملء الفراغ العددي.

وعلى ذلك يشكو السنة من " التهميش" على الرغم من مشاركتهم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية. ويعتقد السنة أن قانون اجتثاث البعث، والذي عدل فيما بعد وسمي قانون المساءلة والعدالة، أنه وجد لاجتثاث البنية القيادية والملاكات الإدارية والعسكرية من بين ابنائهم. ويبدو أن بعض تلك القيادات، وبسبب تحوله إلى نخب خاسرة، اتجهت إلى تشكيل أو الانخراط في مجموعات مسلحة كانت تستهدف تقويض العملية السياسية في العراق، ولذلك تحولت المناطق الغربية وشمال غرب العراق إلى مناطق عدم استقرار أمني. وكذلك يعتقد السنة أن دستور العراق النافذ لعام ۲۰۰۵ مرر على خلاف إراداتهم، وكان موقفهم الرافض للدستور واضحاً عند عرضه على الاستفتاء الشعبي على دستور العراق في 15 تشرين الأول ۲۰۰۰، إذ صوتت ثلاث محافظات ذات الأغلبية السنية ب(لا) في الاستفتاء:

* محافظة صلاح الدين صوتت ضد الدستور بنسبة 81%،
* و محافظة الأنبار صوتت ب (لا) بنسبة ۹۷٪،
* أما محافظة الموصل فقبلت الدستور بنسبة % 54 كون نسبة السنة في محافظة نينوى لا تتجاوز 60٪. ووقتها كان المبرر الرئيس للرفض هو أن الدستور يضع أساسا لتقسيم العراق عبر إقراره للنظام الفيدرالي على اعتبار أنه يحمل بوادر التقسيم.

لكن المفارقة الكبرى بعض النخب السياسية يدعون اليوم وبقوة إلى إقامة إقليم فدرالي يضم محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار، ومستخدمين شعار "تهميش السنة" مبررة للإقلمة.

وللفترة الممتدة من نهاية ۲۰۱۱ إلى بداية ۲۰۱4 شهدت توتراً بين قياديين سياسيين سنة وبين الحكومة المركزية بزعامة نوري المالكي، انعكست على استقرار الوضع العام في العراق وتزايد أعمال العنف. إذ شهدت المحافظات ذات الأغلبية السنية مظاهرات بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ۲۰۱۲ على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق وزير المالية الأسبق " الدكتور رافع العيساوي". ورغم تعدد قيادات التظاهر وتنوع مطالبيها إلى درجة فقدانها للوحدة والتنظيم إلا إنها رفعت شعارات رافضة "التهميش السياسي"، وتطالب بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب، وقانون المسألة والعدالة "اجتثاث البعث"، والمطالبة بالعفو العام عن سجنائهم. هذه الشعارات غالبا ما تستخدمها القوى السياسية السنية كتعبير عن رفضهم الواقع السياسي العراقي بعد ۲۰۰۳. وكما يرى Anthony H Cordesman . أن هذه التطورات اشرت بوضوح ان العراق هو "أمة في أزمة" لأنها مثقلة بتاريخ طويل من الحروب والصراعات الداخلية على السلطة، وفشل في الحكم. وخلقت قیادته الفاشلة زيادة مطردة في الطائفية والانقسامات بين الشيعة والسنة.

وعليه أن التهديدات الرئيسة في البلاد تنتج عن جروح ذاتية يسببها قادة سياسيون، إذ شهد العراق ومنذ العام المنصرم وبداية العام الحالي هجمات وحشية ادت الى قتل وجرح وتشريد عشرات الالاف من المدنيين الأبرياء وتدمير البنى التحتية. صراعات داخلية وحشية مذهبية و طائفية وقومية لاحتكار السلطة والتفرد بالحكم. القيادات السياسية نجحت في خلق الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة ونجحت في خلق الانقسامات العرقية بين العرب والكرد.

إن فشل القيادات السياسية في ايجاد آليات لحسم النزاع على السلطة والنفوذ انعكس بشكل واضح على تزايد أعمال العنف المسلح، بعد أن شهدت انحساراً في ۲۰۰۸. وهذا ما توضحه احصائيات يونامي (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) لأعداد القتلى بسبب اعمال العنف.

المتغيرات الأربع التي تنقل الدولة من حالة الفشل إلى الانهيار والتفكك: - المتغير الخارجي

* والمتغير الاقتصادي
* تعبئة الجماعات ذات النفوذ
* وضعف الاستيعاب المتبادل للنخب.

وإذ استثنينا المتغير الخارجي، فالمتغيرات الثلاث الأخرى موجود ومتفاعلة في المشهد السياسي العراقي. فلا توجد آلية لتقاسم الثروة، وفشل النظام السياسي في ايجاد آليات قادرة على احتواء مظاهر العنف السياسي. بمعنى آخر الذي يقف حائلا أمام تفكك العراق هو ليس الإرادة الداخلية وقدرة النظام السياسي، إنما الإرادة الخارجية.

واقع الأمر أن النظام السياسي العراقي، وبفعل الأرث الاستبدادي وفشل القيادات السياسية في إدارة الدولة بعد نیسان ۲۰۰۳، عاجزة عن تحقيق الإندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على تحويل نقل الأفراد من الولاء للطائفة والقومية إلى الدولة. ومن ثم بدأت تتضائل الرغبة في العيش المشترك عند افراد مكونات المجتمع العراقي. ولعل هذا الامر واضحاً لدى المجتمع الكردي الذي اعرب عن رغبته في الإستقلال منذ عام ۲۰۰5. المشكلة إذن تبقى في خيارات المكونين الشيعي والسني.

في كانون الثاني عام ۲۰۰۵ نظمت (حركة إستقلال کردستان) في كردستان العراق استفتاء غير رسمي ( لكنه كان بموافقة وزارة الداخلية في الإقليم) على إستقلال الإقليم عن العراق وكان السؤال المطروح: هل تريد بقاء کردستان ضمن الدولة العراقية؟ أم تريد کردستان مستقلة؟ وكانت النتائج مؤيدة بنسبة عالية جدا للإستقلال. مما دفع تركيا إلى إعلان رفضها أي خطوة باتجاه الإستقلال على لسان احمد داوود أوغلو وزیر خارجيتها . الشيعة يعانون من عدم وضوح في الرؤية باتجاه المستقبل، وعلى الرغم من كونهم اصحاب مشروع الفدرالية لكنهم لم يحققوا ذلك على ارض الواقع؟ ولم يستطيعوا أن يقدموا نموذج للنهضة والعمران في محافظات الوسط والجنوب من العراق. وفشلوا في الاستفادة من البيئة الامنية المستقرة لجذب الشركات الاستثمارية القادرة على تحقيق ذلك، ولا الاستفادة من الثروات النفطية الهائلة في الجنوب.

أما السنة، فيبدو أن هنالك مطالب بدأت تتصاعد بضرورة إقامة إقليم يضم المحافظات ذات الأغلبية السنية، واقع الحال أن هذه المطالب دستورية، لكنها مشكلتها في محاولة استنساخ تجربة اقلیم کردستان مع الحكومة المركزية، إذ تطالب بشراكة في الثروة وتقاسم السلطة مع الحكومة الاتحادية، وتشكيل قوات عسكرية من ابناء مناطقهم، ومن ثم اضعاف السلطات الاتحادية وتحويلها إلى مؤسسة لتقاسم النفوذ السياسي وتوزيع المناصب السيادية، في مقابل محاربة القوى المتطرفة والمتشددين السنة. ويبدو أن كل هذا يتم دون تقديم ضمانات بالقدرة على إنهاء الوجود المسلح خارج إطار الدولة وتجفيف منابع الإرهاب، لا سيما أن تجارب السنوات الماضية أثبتت أن القوى السياسية السنية لا تملك التأثير القوي على مناطقها، فالقوى المسيطرة هي الجماعات الإسلامية المتشددة والقوى المعارضة للنظام السياسي**.**

**الخاتمة**

في ظل مؤشرات الدولة الفاشلة، يمكن القول بأن العراق سيبقى في دائرة ال(High Alert) أي الدول التي في حالة خطرة من الفشل، على الأقل للأعوام القادمة. وفشل الدولة في العراق يعود بالدرجة الأولى إلى عجز وفشل سياسي يعيشه العراق منذ نیسان ۲۰۰۳، إذ فشل القيادات في إدارة الأزمات السياسية، والذي ينعكس على إداء النظام السياسي، هو العائق الأكبر أمام إنقاذ العراق من سلسلة الأخطاء التي حدثت وباتت تهدد وحدة العراق.

ومن ثم غياب التساؤل، في الاوساط السياسية العراقية والمؤسسات الأكاديمية العراقية، عن:

* كيف يتم تجاوز الانهيار الأمني في الموصل وتداعياته؟
* وما هو عراق المستقبل؟

يبقي الاحتمالات مفتوحة لاحتمال تکرار الأزمات وفي ابسط الفروض بقاء العراق دولة فاشلة، واعقدها انهياره. وغياب الرؤية العراقية للمستقبل، نجد ما يعاكسه في دوائر صنع القرار ومراكز البحوث الامريكية تحاول بالنيابة عنا، نحن العراقيون، التفكير في الخطوة القادمة وما الذي يجب عمله لتجاوز الأزمة ومحاولة طرح سيناريوهات للمستقبل. ومن ابرز الطروحات اطروحة التقسيم الناعم "Soft partition " الذي بات حاضراً وبقوة.

**التقسيم الناعم:**

لا يعني تفكك العراق إلى ثلاث دول بل هو يعني تقاسم للسلطة من خلال إنشاء الأقاليم، والدستور العراقي يعطي الحق للمحافظات بتشكيل الأقاليم، وعليه يمكن تشكيل ثلاث أقاليم أخرى في العراق، إضافة إلى أقليم كردستان:

* إقليم يضم المحافظات الوسطى، وآخر يضم المحافظات الجنوبية.
* وإقليم يضم المحافظات الغربية والشمالية الغربية.
* وإيجاد صيغة توافقية للمحافظات المختلطة مثل کرکوك، وديالى . إذ أن تقاسم السلطة وايجاد الآليات لتقاسم الثروة حسب الكثافة السكانية يساهم في اسقاط الادعاءات بالتهميش ويضع القوى السياسية بمواجهة صريحة مع جماهير مناطقهم، واجبارهم على مواجهة مصادر التوتر وعدم الاستقرار. لكن هذه الخطوة يجب أن تسبقها مجموعة من التشريعات تنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإدارات الأقاليم، لا سيما قانون النفط والغاز والاحصاء السكاني. تبقى المشكلة في مع إقليم كردستان، والتي يمكن أن تحصرها بأربع قضایا:
* کرکوك،
* حصة الأقليم من الموازنة الاتحادية
* تصدير النفط
* قوات حرس الإقليم البيشمركة.

لحد الآن لا يوجد خيار لدى حكومة الإقليم سوى البقاء ضمن خريطة العراق. وفي ضوء ذلك تشريع قانون النفط والغاز، وإجراء التعداد السكاني كفيل في حلحلة نصف المشاكل بين حكومتي کردستان وبغداد. أما النصف الآخر فهو يعتمد على الخضوع للأمر الواقع. إذ إما أن تقبل حكومة الإقليم بجميع ما يترتب على مبادئ الشراكة في تقاسم الثروات والسلطة. أو تعلن صراحة موقفها من البقاء ضمن عراق اتحادي. وهذا لا يتم إلا من خلال موقف واضح وصريح من قبل القوى السنية والشيعية تجاه مستقبل العلاقة مع الإقليم. وختاما، انطلاقا من افتراض غياب الإرادة السياسية القادرة على إصلاح الاوضاع في العراق، فأن الرهان يبقى على الدبلوماسية الأمريكية في العمل على ترتيب الوضع العراقي الداخلي والضغط باتجاه تصفير المشاكل الداخلية، والمساعدة على ضبط تدخلات الدول الإقليمية وجميع ما تقدم هو مقدمات ضرورية للاتجاه تحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، ومعالجة مشاكل العنف السياسي، وازمة النزوح والهجرة الجماعية الداخلية. وفي حال تحقيق ذلك يمكن للعراق أن يخرج من قائمة الدول الفاشلة.

**السلع السياسية**

تحدد المفاهيم المعاصرة للدولة بدلالة وظيفتها، إذ اخذت تتوسع كثيراً مع صعود دولة الرفاه في العالم الغربي ومسؤولية الدول عن توفير السلع السياسية (Political Goods) لمواطنيها.

ومفهوم السلع السياسية يشير إلى منظومة من القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية كفؤة، نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم. وتأتي ضرورة توفير الأمن في قمة هرم تراتبية السلع السياسية كي يمكن توفير والتمتع بالسلع الاخرى للتفاصيل بشان مفهوم السلع أو البضائع السياسية.

هناك تصنيف آخر للدول الفاشلة نشره معهد بروكنجز(The Brookings Institution) عام ۲۰۰۸ في دراسة اعده "سوزان رایز وستيوارت باتريكSusan E

. Rice and Stewart Patrick " عن تصنيف الدول الضعيفة في البلدان النامية ، واعتمد على ما يلي:

**- مؤشرات اقتصادية**

وتتضمن :

* الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد،
* ونمو الناتج المحلي الإجمالي،
* وعدم المساواة في الدخل،
* والتضخم الاقتصادي،
* ونوعية التنظيم الاقتصادي.
* **مؤشرات سياسية**

وتتضمن:

* فاعلية الأداء الحكومي،
* سيادة القانون،
* مكافحة الفساد،
* تقييم الحريات.
* **مؤشرات أمنية**

وتتضمن:

* شدة الصراعات،
* الاستقرار السياسي وغياب العنف،
* حدوث الانقلابات،
* انتهاكات حقوق الإنسان،
* المناطق المتأثرة بالصراعات.

**مؤشرات الرفاه الاجتماعي**

وتتضمن:

* معدل وفيات الأطفال،
* اعداد المدارس،
* نقص التغذية،
* نسبة السكان المستفيدين من المياه المعقمة وخدمات الصرف الصحي،
* متوسط العمر المتوقع. وتم تعميم هذه المؤشرات على 144 دولة لقياس مستوى الضعف وفقا لعدد النقاط التي تحصل عليها بين صفر و 10 ، وعليه قسمت الدراسة الدول التي شملها التصنيف إلى ثلاث أنواع:

1 . دولة فاشلة، وهي الدولة التي تحصل على ما مجموعة 6 نقاط وكانت ضمن الأربع دول المتصدرة التصنيف .

٢. دولة ضعيفة في حالة حرجة، وهي الدولة التي كان تصنيفها ما بين ( 4- ۲۸)

٣. دولة ضعيفة، وهي الدولة التي صنفت ضمن المراتب ال (56-2۹).

**خامساً : الدولة الكليبتوقراطية (حكم اللصوص) – kleptocrat**

تتعدد التسميات التي لها دلالة على طبيعة أنظمة الحكم في العالم، كالأنظمة الديمقراطية أو الأوتوقراطية أو الثيوقراطية أو البيروقراطية أو الارستقراطية أو التكنوقراطية أو الكليبتوقراطية …  
فماهي الكليبتوقراطية؟؟!! وما هو مفهومها !!

**مفهوم الكليبتوقراطية**

يعود أصل كلمة الكليبتوقراطية إلى اليونانية من كلمتي **كليبتو – Κλεπτο**  والتي تعني لص، وكلمة **قراط – κρατ**  والتي تعني حكم، ومن هنا بإمكاننا ترجمة الكليبتوقراطية ”بحكم اللصوص“. وهو نمط الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلة الحاكمة، الذين يكوّنون الكريبتوقراط، وذلك على حساب الجماعة. وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتورياً أو استبدادياً، ومع ذلك فقد تظهر الكليبتوقراطية في بعض النظم الديمقراطية التي انزلقت من الأوليغاركية.

الكليبتوقراطية مصطلح يرد تفسيره في معجم العلوم السياسية؛ بكونه تعبيراً عن نظام حكم جوهره الفساد واللصوصية أو نهب الثروات العامة.

وتقوم سلطة الفساد على وحدة متمكنة بين السلطة السياسية وسلطة مافيات لصوصية تسطو على الثروة العامة بوسائل عديدة يتم شرعنتها، بآليات عمل حكومية رسمية عبر برامج مشروعات وهمية وأشكال من التَسَتُّر من قبيل إحالة ما يُفتضح من أمور للجان تحقيقية تنهض بمهمة تمييع القضايا وسط تراكمها وكثرتها وضخامة ما فيها وفوضى ما ينثر حولها.

كما تُعَرِّفْ الموسوعة العربية الكليبتوقراطية  بأنها مصطلح يطلق لا على نظام مُقَنَّنْ من أنظمة الحكم بقدر ما يحاول وصف نظام يعتريه الفساد من الداخل بسبب:

* ضعف الحاكم أو تسخيره للمصالح الفردية ولو بالخروج عن القوانين،
* أو عدم قدرته على تطبيق القانون
* أو عدم أهليته لذلك، بسبب انحرافه عن مبادئ العدالة والديمقراطية، لترتدي روابط المنفعة مظاهر هذا الانحراف أردية مختلفة لمصلحة قلة من شبكات المنتفعين دوناً عن الصالح العام، ولو كانت عن طرق غير مشروعة. ويتضح مما سبق بأن الكليبتوقراطية لديها مرتكزات أساسية تحافظ على ديمومتها وتأمين السرقات، والحفاظ على السارقين في مناصبهم وتعزيز قوتهم، وتمكنهم من القبض على مصير الناس والتحكم بثروات البلاد. والآلية المعروفة هي إحداث التفرقة والصراعات الداخلية وفقا لمفهوم “فرّق تسد“.

، ولهذا يمكن الاستدلال على أنظمة الحكم اللصوصية من الواقع الذي أوجدته، فإن هي سعت لإحداث الصراعات الدامية ما بين أبناء المجتمع، فهذا يعني أنها تدعو لذلك لكي تحافظ على سرقاتها وتنميتها، وإن هي دعت إلى الوحدة الوطنية والتماسك الوطني فإنها ليست كذلك. وهذه آلية معمول بها منذ قرون،  حيث شرعها مكيافيللي باعتباره “السياسة فنّ تحقيق المكاسب الخاصة تحت ستار تحقيق المصلحة العامة والوصول للسلطة والمحافظة عليها مرتبط بكل مفاسد الأخلاق من كذب وغدر وتزوير وقسوة وإفساد”.

**فئات الحكم في الكليبتوقراطية**

ينبغي ألا يُفهم الفساد الحكومي الحادّ باعتباره فشلاً أو تشويهاً للحكم، بل نظاماً فاعلاً تستخدم فيه الشبكات الحاكمة أدوات قوة مختارة للاستيلاء على مصادر دخل محددة. ويلقي هذا الجهد في كثير من الأحيان بظلاله على الأنشطة المرتبطة بإدارة الدولة، ويمكن تقسيم الكليبتوقراطية إلى فئتين:

**الفئة الأولى**: هي تلك الدول التي تعاني الفساد المنظّم نسبياً ، الذي يتعلق بذروة الهرم السياسي، أي فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية، ويستولي على أدوات عمل الحكومة الأساسية، مما يؤدي إلى تطويع موارد الدولة لخدمة المصالح المادية للنخبة الحاكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. حيث تسيطر تلك الشبكات على وظائف الحكومة المهمة، وتحاول تطويع أدوات القوة الرسمية وغير الرسمية لمصلحتها، من خلال استمالة السلطات الثلاث لمصلحتها، لضمان الإفلات من العقوبات القانونية، وأهم ما يميز تلك الشبكات إضفاء المشروعية على أنشطتها الفاسدة من خلال استصدار تشريعات محددة من السلطة التشريعية، تخدم مصالحها.

**الفئة الثانية:**

وهي تلك الدول التي تعاني الفساد الذي يسري داخل النظام السياسي ذاته ، ولكن ليس بالدرجة نفسها في الفئة الأولى (ذروة الهرم) ، لأن النخب الحاكمة في تلك الدول غالباً ما تكون أقل تناسقاً وتنظيماً واحتكارها لأدوات القوة الأقل اكتمالاً، ولذلك قد تنخرط في منافسة علنية وعنيفة للاستيلاء على مصادر الدخل وموارد الدولة مع شبكات فساد منظمة أخرى لا تنتمي إلى النخب الحاكمة ، حيث يكون الاستيلاء على الهياكل الحكومية المحلية الأكثر هشاشة من نظيرتها الوطنية، وتلعب المناطق الواقعة على الحدود على وجه الخصوص دوراً مهماً بالنسبة إلى شبكات الاتجار وقد تكون اهدافاً رئيسة.

**مصادر الدخل في الكليبتوقراطية**

يختلف اختيار مصادر الدخل في البلدان المختلفة، اعتماداً على الجغرافيا والطوبوغرافيا والعوامل التاريخية، ولذا ينبغي أن تتم دراسته في إطار رسم صورة شاملة لبنية كليبتوقراطية معيّنة. وقد يساعد فهم مصادر الدخل التي تخدم أساساً دعم وتمكين الفساد الحكومي المتعسّف، في مقابل المصادر التي توفّر بعض المنافع للسكان، في التعريف بالأعمال الأكثر إيجابية التي يقوم بها القطاعان العام والخاص. وبطبيعة الحال، الثروة هي الهدف المنشود في كلتا فئتي الحكم الكليبتوقراطي.

ففي الدول الغنية بمصادر الدخل من الموارد الطبيعية، – إذا ما تمّ النظر إليها بطريقة أخرى – تسعى الحكومات الفاسدة تماماً للاستيلاء عليها. وقد يساعد تحديد مصادر الدخل هذه بحسب كل بلد على فهم أفضل لطبيعة كل بنية فاسدة واقتراح سبل تحسين محاربتها بعض مصادر ريع النخبة مميّزة جداً في تأثيرها لجهة ارتباطها بفئة خاصة من القصور الحكومي. وفي البلدان الفقيرة بالموارد، تعتبر الأراضي العامة مصدراً للثروة، ولذلك تسعى أغلب الشبكات الكليبتوقراطية إلى الاستئثار به وتخصيصه لنفسها. وفي البلدان القاحلة، يعتبر الوصول إلى المياه ومدى صلاحية الأرض للزراعة السّمة الرئيسة التي تحدّد قيمة قطعة ما من الأرض. وفي أماكن أخرى،  قد يكون أهم عامل هو القرب من شاطئ البحر أو المناطق السياحية الأخرى. كما تتيح السيطرة على الممرّات البرية للمسؤولين الفاسدين الهيمنة على السلطة الجمركية والاتجار بالأسلحة والمخدرات والسلع الأخرى المزعزعة للاستقرار وفي عالم اليوم المعولم، لا يوجد بلد أو نظام حكم يعيش في فراغ. إذ يجري تسهيل قدرة الحكومات الفاسدة للغاية على احتكار الموارد في بلدانها من جانب أطراف خارجية مساعدة، هي في الغالب مؤسّسات وأفراد غربيون محترمون. ينبغي ألا يقلّل المسؤولون الدوليون من مستوى تنظيم الشبكات الفاسدة لنفسها بغية احتكار المساعدات المالية الخارجية، وقد يتم أيضاً تأسيس “منظمات غير حكومية تديرها الحكومة”، بصورة متعمّدة للاستيلاء على المنح التنموية،  أو قد تطلب الحكومات توجيه المساعدة الخارجية إلى ميزانية الدولة مباشرة، وتستغلّ حساسية الدول المانحة لقضايا السيادة أو رغبة العاملين في مجال التنمية في تشجيع الملكية المحلّية وتجنّب خلق هياكل موازية.

وأيضاً عندما تجمع ما تسمى الرشوة الصغيرة، يتّضح أنها ليست تافهة على الإطلاق، ويمكن أن تمثّل مصدراً كبيراً للدخل. وثمّة إمكانية لأن تحدث المبالغ الإجمالية القياسية فرقاً حقيقياً في الاقتصادات الوطنية،  ويؤدّي الكم الهائل من المال الذي يُوظَّف في السياسة إلى تشويه العملية السياسية، وغالباً ما يكون غطاءً للرشوة الصريحة والمباشرة.

يضرّ الفساد الحادّ بالنظم البيئية المادية على نحو يتعذّر محوه أو إزالته. وتقوّض الشبكات الكليبتوقراطية التنوّع الاقتصادي لبلدانها، لأنها تركّز طاقات الحكومة على مصادر الدخل التي يمكنها الاستيلاء عليها. وتنكمش القطاعات الاقتصادية الأخرى أو تضعف بسبب الغش الذي يُمارس في  المنافسة غير المشروعة. وبالتالي تنعدم الفرص الاقتصادية، وترتفع معدلات البطالة، وإثارة غضب الشعوب ويمكن أن تتسبّب التشوّهات الناجمة عن ذلك في تأثيرات تزعزع استقرار النظم البيئية الاقتصادية بأكملها. يعتبر معيار الشفافية الوسيلة الناجحة للمساهمة في الكشف عن نقاط الفساد الحاد والمنظم المتفشي في المجتمع، كما أنها تؤدي إلى إدراك ما يحدث على جميع الارصدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكن المواطنين من الاطلاع على تفاصيل تلك الحقائق وسياسات الحكومة المتعلقة بتسيير المال العام وتوزيعه،عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والتي إذا أتيحت لها الفرص عن التعبير بكل حرية تسهم في لعب دور هام في الكشف عن الفساد الحكومي وجرائم نهب المال العام و سرقته.

**الخصائص**

ترتبط الحكومات الكليبتوقراطية عمومًا بالدكتاتورية والأوليغاركية (حكم الأقلية) والدكتاتوريات العسكرية وغير ذلك من أشكال الحكم الاستبدادي والمحسوبيات والتي تكون الرقابة الخارجية فيها مستحيلة أو معدومة. يحدث ضعف الرقابة أو يتفاقم نتيجة تحكم المسؤولين الكليبتوقراطيين في موارد المال العام ووسائل صرف هذا المال.

يتعامل الحكام الكليبتوقراطيين في كثير من الأحيان مع خزينة دولتهم كمصدر لثروتهم الشخصية، وينفقون الأموال على السلع الكمالية ويبذرون كما تُملي رغباتهم. يحول الكثير من الحكام الكليبتوقراطيين الأموال العامة سراً إلى حسابات مصرفية شخصية عدة في بلدان أجنبية لتحصين أنفسهم ماليًا في حال أُزيحوا عن السلطة الكليبتوقراطية أكثر شيوعًا في البلدان النامية والدول المنهارة التي تعتمد في اقتصادها على تصدير الثروات الطبيعية.

إن اعتماد الدول النامية على مدخول التصدير يكوّن شكلاً من الريع الاقتصادي، الذي يسهل سحبه دون التسبب في انخفاض الدخل. ما يؤدي إلى تراكم الثروة في أيدي النخب وقد يساعد الفساد بهذا الشكل على زيادة توليد الثروة في الدولة.

في الدول المنهارة، يُرجح الاعتماد على الاستيراد من الدول الأجنبية مع زيادة استنزاف الموارد الداخلية للدولة، فتُلزِم الدولة نفسها بعقود مع الشركاء في التجارة. ما يؤدي إلى قيام الكليبتوقراطية. تعقد النخب الصفقات مع خصوم الدولة الأجانب لإبقاء الوضع على ما هو عليه لأطول فترة ممكنة.

هناك شكل خاص من حكم الكليبتوقراطية يُسمى في الألمانية «اقتصاد السرقة» أو«اقتصاد النهب» إذ يعتمد اقتصاد الدولة بأكمله على السرقة والنهب والسلب في الأراضي التي غزتها. تبقى هذه الدول في حالة حرب مستمرة مع جيرانها أو تواصل ببساطة سحب المال من رعاياها طالما أنهم يملكون أصولًا تخضع للضرائب. يزعم أرنولد توينبي أن الإمبراطورية الرومانية كانت كذلك.

**النظام المالي**

حددت الدراسات المعاصرة كليبتوقراطية القرن الحادي والعشرين بأنها نظام مالي عالمي يقوم على غسل الأموال (يقدر صندوق النقد الدولي أن 2-5% من الاقتصاد العالمي هو اقتصاد كليبتوقراطي). ينخرط الكليبتوقراطيون في غسل الأموال بهدف إخفاء أصول ثرواتهم الفاسدة وحمايتها من التهديدات المحلية كعدم الاستقرار الاقتصادي ومنافسة الكليبتوقراطيين الجشعين. يصبحون بعد ذلك قادرين على تأمين هذه الثروات في الأصول والاستثمارات في الدول الأكثر استقرارًا، حيث تُخزن للاستخدام الشخصي، أو تُعاد إلى البلد الأصلي لدعم أنشطة الكليبتوقراطيين المحلية، أو تـُنشر في مكان آخر لحماية مصالح النظام خارج الدولة.

تُحول الأموال غير المشروعة من نظام حكم كليبتوقراطي إلى الدول الغربية بهدف غسيل الأموال وتأمين الأصول. منذ عام 2011، يُنقل أكثر من تريليون دولار من البلدان النامية سنويًا في تدفقات مالية غير مشروعة نحو الخارج.

وجدت دراسة في عام 2016 أن 12 تريليون دولارًا سُربت إلى خارج روسيا والصين والاقتصادات النامية. مقدمو الخدمات المهنية في الغرب جزء أساسي من النظام المالي الكليبتوقراطي، يستغل هؤلاء الثغرات القانونية والمالية في دولهم لتسهيل عمليات غسيل الأموال.

يتألف النظام المالي الكليبتوقراطي نموذجيًا من أربع خطوات:

**أولاً :**  يُنشئ الكليبتوقراطيون أو من يعمل لصالحهم شركاتٍ وهمية مجهولة الهوية لإخفاء الأصول وملكية الأموال. ويمكن إنشاء عدة شبكات متشابكة مؤلفة من شركات وهمية مجهولة الهوية ويعينون مدراء لها لإخفاء هوية المالك المنتفع النهائي.

**ثانياً :**  تُحول أموال الكليبتوقراطيين إلى النظام المالي الغربي عبر حسابات تخضع لإجراءات ضعيفة لمكافحة غسل الأموال أو لا تخضع لهذه الإجراءات مطلقًا.

**ثالثًا** : تكمل التعاملات المالية التي يجريها الكليبتوقراطيون في الدول الغربية دمج الأموال. بعد شراء الكليبتوقراطي لأحد الأصول، يصبح قادرًا على بيعه مجددًا، ما يوفر أصلًا قانونيًا للأموال يمكن الدفاع عنه.

 وأظهرت الأبحاث أن شراء العقارات الفاخرة وسيلة مفضلة للكليبتوقراطيين.

**رابعًا :**  قد يستخدم الكليبتوقراطيون أموالهم المغسولة للانخراط في عمليات غسل السمعة وتوظيف شركات العلاقات العامة لتقديم صورة عامة إيجابية، ومحامين لكبح الملاحقة الصحفية لعلاقاتهم السياسية وأصول ثرواتهم.

تعد الولايات المتحدة البلد المفضل عالميًا لغسيل الأموال. وفي دراسة قضائية في عام 2011 حول قضايا الفساد الكبرى، وجد البنك الدولي أن الولايات المتحدة كانت البلد الرائد في تأسيس الكيانات التي تشارك في غسيل الأموال. وتقدر وزارة الخزانة الأمريكية أن 300 مليار دولار تُغسل سنويًا في الولايات المتحدة.

يزدهر النظام المالي الكليبتوقراطي في الولايات المتحدة لثلاثة أسباب:

* **أولاً** : إن عدم وجود سجل ملكية انتفاعية يعني أن الولايات المتحدة أسهل بلد يمكن فيه إخفاء ملكية الشركة. وتنتج الولايات المتحدة سنويًا ما يفوق مليوني شركة أو مؤسسة، وما يزيد عن 10 أضعاف مجموع عدد الشركات الوهمية في 41 دولة أخرى من الدول التي تعد ملاذًا ضريبيًا.
* **ثانياً** : بعض المهن الأكثر عرضة لخطر الاستغلال من قبل غاسلي الأموال الكليبتوقراطيين لا تلتزم الاحتراز الواجب على العملاء المحتملين، بما فيهم الوكلاء المؤسسون والمحامون والسماسرة.

وجدت دراسة سرية في عام 2012 أن 10 فقط من 1722 من وكلاء التأسيس في الولايات المتحدة رفضوا إنشاء شركة مجهولة الهوية لحساب عميل مشبوه.

وجد تحقيق في عام 2016 أن واحدًا فقط من 13 مكتب محاماة بارز في نيويورك رفض تقديم المشورة لعميل مشبوه.

* **ثالثًا** : يمكن لمثل هذه الشركات مجهولة الهوية الدخول بحرية في المعاملات دون الحاجة للكشف عن مالكها المنتفع.

تُجرى الغالبية العظمى من التعاملات الأجنبية بالدولار الأمريكي. يجري تداول تريليونات الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي في كل يوم ما يجعل المبالغ الكبيرة من الأموال المغسولة مجرد قطرة في بحر.

في الوقت الحالي، لا توجد في الولايات المتحدة إلا نحو 1200 إدانة تتعلق بغسيل الأموال، واحتمال إدانة غسيل الأموال أقل من 5%. ويقدر ريموند بيكر أن القانون يفشل في كشف غسيل الأموال على يد الكليبتوقراطيين وغيرهم من المجرمين الماليين في 99.9٪ من الحالات.

تضم الدول الغربية الأخرى التي يفضلها الكليبتوقراطيون:

* المملكة المتحدة وما يتبع لها، وخاصة جزر فيرجن البريطانية
* وجزر كايمان ، وغيرنسبي وجيرسي.

تشمل الدول في الاتحاد الأوروبي:

* قبرص
* وهولندا وما يتبع لها من جزر الأنتيل الهولندية.

**الآثار**

النظام أو الحكومة الكليبتوقراطية في دولة ما تُضر بمصالح الدولة واقتصادها وشؤونها السياسية والحقوق المدنية فيها. يدمر الحكم الكليبتوقراطي آفاق الاستثمار الأجنبي ويضعف السوق المحلية والتجارة عبر الحدود بشكل كبير. ولأن الكليبتوقراطية في الأنظمة تختلس الأموال من مواطنيها عبر إساءة استخدام الأموال الواردة من الضرائب، أو الانخراط بشكل كبير في غسيل الأموال، فإنها تؤدي إلى تدهور نوعية حياة المواطنين بشكل كبير.

إضافة إلى ذلك، تُحول الأموال التي يسرقها الكليبتوقراطيون من الأموال المخصصة لبناء المرافق العامة كالمستشفيات والطرق والمدارس والحدائق ما يؤدي إلى آثار سلبية إضافية على نوعية حياة المواطنين. وتخرب الأوليغاركية غير الرسمية الناتجة عن النخبة الكليبتوقراطية الديمقراطية (أو أي صيغة سياسية أخرى).

الدولة والنظام السياسي 4

**الباب الرابع : وظائف الدولة**

**مقدمة :**

نشأت الدولة المعاصرة، وهي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة، استجابة للتطورات التي حدثت بوجه خاص في القارة الأوروبية مع تفكك الإقطاع وقيام الثورة الصناعية، ومنها انتقلت إلى خارج هذا المناطق وبدأت فكرة الدولة الأمة التي تأخذ بفكرة المواطنة تنتشر إلى العديد من المناطق الأخرى غير الأوروبية بالرغم من اختلاف ظروف التطور الداخلي في هذه المناطق عما حدث في أوروبا.

و بذلك ظهر هذا النموذج وفرض نفسه كنموذج عالمي تأخذ به معظم الدول، سواء تلك التي عرفت بوادر الثورة الصناعية في بدايتها أو تلك التي عرفتها في فترات لاحقة أو حتى المستعمرات البعيدة التي تمتعت بالاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الدولة المعاصرة باعتبارها مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية والتي تحتكر استخدام القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات، تجد بهذا المفهوم المؤسسي مشروعيتها في حمايتها لمصالح المجتمع وحقوق الأفراد في نفس الوقت ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأن للأجهزة في الواقع وجوداً مستقلاً وحياة خاصة، ومن ثم يمكن أن يتعارض نشاطها أو دورها مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد، ولذلك فقد كانت جميع الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التي رغم ادعائها بالعمل من أجل المصلحة العامة وأحيانا باسم الحق الإلهي كانت عدواناً على المجتمع والأفراد.

لأجل ذلك خضع النشاط الذي تتولاه سلطات الدولة العامة دائما ومنذ البداية لتيار فكري فلسفي معين ينطوي على نظرة جوهرية لوظيفة أو دور الدولة وضرورة حصره في ميدانه الطبيعي لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة من جهة وبحقوق وحريات الأفراد من جهة ثانية.

فوضع الضوابط والحدود على حجم دور الدولة وأجهزتها أمر لا يقل خطورة عن أهمية وجود الدولة ، فإذا كان من الصحيح أنه لا حياة للأفراد ولا وجود للمجتمع دون سلطة سياسية و دون دولة قوية، فإن الصحيح أيضا أنه دون وضع الضوابط على حجم دور الدولة نفسها فإن حقوق الأفراد و مصالح المجتمع في خطر .

إلا أن هذه المسألة فتحت الباب لاجتهادات مختلفة، ولا يتوقع أن ينتهي الخلاف حولها إلى إجماع في الرأي حول حل واحد مقبول من الجميع .

وقد كان من الطبيعي، بسبب الخلاف الدائم في التوجهات المذهبية، أن يكون دور الدولة مجالا للتجارب، يطرح الكثير من التساؤلات ويقدم قليل من الإجابات.

إن هذه القضية – كما هي عليه الحال في معظم القضايا الرئيسية إذا كانت قد طرحت و نوقشت منذ أوقات بعيدة - فهي اليوم تطرح من جديد مع التغيرات الهائلة التي تجري حاليا في التجارب السياسية والاقتصادية في الكثير من الدول، ومع بروز ظاهرة العولمة والمفاهيم الليبرالية الجديدة للتوسع اللتان أديتا إلى الفكر الشمولي والتعميم التدريجي للنموذج الديمقراطي الغربي الذي بدأ يكتسح العالم النامي بآلياته التنظيمية المحددة والمترابطة سواء في المجال السياسي مثل:

* التداول السلمي للسلطة
* وحقوق الإنسان ... الخ أو في المجال الاقتصادي مثل :
* - إعادة هيكلة الاقتصاد والتجارة وفقا للقوانين الليبرالية الجديدة التي أصبحت مقياسا للحكم على مدى ديمقراطية أي نظام سياسي، فبدأ يتغير العالم وتأخذ الأحداث مجرى جديد.

فنحن هنا، إذن نناقش واحدة من القضايا القديمة والحديثة معا، والتي ستستمر تطرح دوما من زوايا مختلفة لتلاقي متطلبات العصر.

إن تحديد وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة يمتد بالإضافة إلى التعرف على الخلفيات المذهبية (الفلسفية ، الاقتصادية والسياسية) الكامنة وراء تحديد الدور أو النشاط الذي تتولاه سلطات الدولة العامة في المجتمع, إلى التعرف على انعكاسات هذا الدور على ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم. لأن التخوف قائم و محقق من خلال تأثير طبيعة هذا الدور ومداه – صورة مباشرة، وغير مباشرة - في مساحة الحرية التي تعطي للأفراد.

كما سنلقي مزيدا من الضوء على الترابط الوثيق بين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و بين ضمان حماية الحريات.

فالرأي السائد في الفقه الدستوري المقارن يربط بين الوضع الاقتصادي للفرد ومكانته الاجتماعية ومستواه الثقافي وبين ضمان حقوقه وحرياته، إذ أن تحسين مستوى المعيشة للفرد يضمن حقوقه وحرياته ويوفر له ظروف ممارسة فعلية، وفي المقابل فإن التخلف الاقتصادي الاجتماعي يعدد سببا قويا من أسباب أزمة الحقوق والحريات نظرا لما له من أثر فعال في شل قدرة الضمانات القانونية والواقعية في الحفاظ على ازدهار الحرية.

بل أن الضمانات القانونية للحرية تظل معدومة القيمة – في أسوأ الأحوال - أو مشلولة الفاعلية - في أحسنها - ما لم يتحقق للفرد مستوى معیشي کريم، ومن ثم فإن قيام نشاط الدولة أو دورها على أسس تحقق قدرا من المساواة الاقتصادية ومن العدالة الاجتماعية يعد ضمانة واقعية فعالة للحريات في شتى مظاهرها .

سنتطرق بشكل وصفي تحليلي نتعرض من خلاله إلى المذاهب السياسية التي أثرت في وظيفة الدولة من حيث طبيعتها ومن حيث مداها أو درجة تدخلها في ميادين النشاط، وانعكاسات هذه الوظيفة على ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم في الدولة الحديثة بصفة عامة، ونتعرض إلى الارتباط المذهبي أو الإيديولوجي لوظيفة الدولة وانعكاساته على الحياة السياسية في العراق بصفة خاصة.

وقبل ذلك، ولأنه من الصعب مناقشة وظيفة الدولة دون التعرض لأهم خصائص الدولة بمعناها العام، فسنتعرض أولا للمبادئ العامة للدولة الحديثة، التي تشمل الأركان المادية والسوسيولوجية التي لابد من توافرها لإمكانية القول بوجود دولة، هذا إضافة إلى الخصائص القانونية حيث يترتب على قيام الدولة بكامل أركانها المادية اكتساباً لخصائص قانونية تفسر تمیز الدولة عن الكيانات الأخرى المشابهة لها وكذلك استمرارية الدولة رغم تغير الحكام وتمتعها بإدارة دائمة ومتميزة عن إرادة الأشخاص الذين يحكمونها، وهذا ما يسمح للدولة - أيا كان شكلها- بممارسة وظيفتها.

إن المقصود بوظيفة الدولة هو مختلف النشاطات التي تشكل مظاهر مختلفة للأشكال والأنماط المتنوعة لممارسة السلطة العامة من طرفها، ويصنف كتاب الفكر الليبرالي هذه النشاطات إلى طائفتين كبيرتين هما:

* الوظائف السياسية،
* والوظائف القانونية.
* الوظائف الإجتماعية ( وظيفة الرفاه) .

وتشمل الوظائف السياسية النشاطات الحقيقة المختلفة التي تؤديها الدولة في المجتمع لتحقيق الغاية الأساسية من وجودها.

أما الوظائف القانونية فتشمل :

* وظيفة التشريع وسن القوانين والقواعد المنظمة للمجتمع
* وظيفة التنفيذ
* وظيفة القضاء وفض المنازعات بين الأفراد .

إن الوظائف السياسية هي التي تثير مدى المجال الذي يصل إليه عمل الدولة، فحتى وإن كان هناك اتفاق على النشاطات السياسة أو الأصلية التي تتعلق بالحفاظ على سلامة الدولة وأمنها الخارجي وإقامة العدل بين الأفراد، فإن النشاطات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت محل اختلاف ظاهر بين الدول المعاصرة وذلك لاختلاف الايديولوجية أو المذهب التي تنتمي إليه كل دولة. وهكذا ارتبطت وظيفة الدولة في طبيعتها ومداها بالمذاهب السياسة التي ظهرت على وجه التعاقب الزمني بالشكل التالي :

**المذهب الفردي- أو المذهب الحر:**

وهو أسبق هذه المذاهب جميعا، حيث نشأ في أواخر القرن الثامن عشر محدثا ثورة عظيمة في الفكر السياسي الأوروبي، وبفضل مبادئه ومفاهيمه تغيرت النظرة إلى السلطة والحرية، فكانت الحرية هي الغاية والسلطة هي الوسيلة و تولدت من رحمه نظم سياسية واقتصادية حكمت الدولة الحديثة زمنا ليس بالقليل، ويطلق على هذه المرحلة " مرحلة الدولة الشرطي".

**المذهب الإشتراكي:**

وعلى أساس من الانتقادات الموجهة لوظيفة الدولة ومفهوم حقوق الإنسان في ظل المذهب الفردي، ظهر المذهب الاشتراكي في مرحلة لاحقة كرد فعل شمولي مضاد للمذهب الفردي.

وقد توسع هذا المذهب ليكون الايديولوجية العامة التي استندت إليها الكثير من الأنظمة السياسية في مبادئها ونظريا في العالم والتي عرفت بالديمقراطيات الشعبية قبيل التحولات الواسعة في نظمها السياسية والاقتصادية مع بداية العقد العاشر من القرن الماضي، ويطلق على هذه المرحلة "مرحلة دولة الخدمات

**المذهب الاجتماعي:**

أو مذهب التدخل الذي أخذ بحل وسطي بين المذهبين السالفين حتى تتلاقی مظاهر تطرف كل منهما، وتأخذ به كثير من الدول الحديثة في الوقت المعاصر في اتجاهات وتطبيقات متنوعة في درجات ولكن يجمعها الاعتدال والموقف الوسط. وتسمى هذه المرحلة "مرحلة الدولة المسؤولة عن الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ". وإذا كان بالإمكان إذن أن نميز في تطور الدولة الحديثة بين ثلاث مراحل لكل منها خصائصها، فإن الدولة العراقية منذ تحقيق الاستقلال السياسي قد مرت بأطوار اختلفت النظرة فيهما إلى الدولة من حيث مفهومها ومن حيث وظيفتها ومكانتها في المجتمع من طور إلى آخر تبعا للايديولوجية التي سادت في كل منهما.

من كل ما تقدم تتضح إشكالية وظيفة الدولة والتي تتمحور حول طبيعة دور الدولة ومداه لتحقيق مصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد، ففي غياب مسلمات محسومة سلفا، أو إجماع مستمد من تجارب يفيد أن التوازن بين مصالح المجتمع وحقوق الأفراد يحتاج إلى أقل أو إلى أكثر من تدخل الدولة، فإن الترجيح بين اعتبارات السلطة والمصلحة العامة والحرية رجع - كما كان الأمر في كل وقت- إلى العديد من المعتقدات المذهبية الحقيقية أو الوهمية، مما أدى إلى اختلاف في طبيعة ومدى هذا الدور في الزمان والمكان.

وللإجابة على هذه الإشكالية كان لابد من طرح عدة تساؤلات متفرعة عنها والبحث في حقيقة مضامينها بغرض تكوين فكرة شاملة عن ظاهرة الدولة الحديثة ووظيفتها.

فما هو دور الدولة في المجتمع؟ وما مدى تدخلها في نشاط الأفراد؟

وهل هذا المدى يتوقف على المذهب السياسي الذي تأخذ به الدولة ؟

وما هو تأثر وظيفة الدولة على الحقوق والحريات العامة؟.

وإجابة على ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتقد أنه الأداة المنهجية الأصلح ، حيث يعد من طرق التحليل والتفسير بشكل دقيق وعلمي ومنظم للظاهرة المدروسة ووصفها، واعتمدنا أيضا المنهج المقارن من حيث التتابع التاريخي للمذاهب السياسية و بالتالي للمراحل التي مرت بها وظيفة الدولة الحديثة بالإضافة إلى تناول الحالة في العراق من خلال المراحل التي مرت بها الدولة العراقية ووظيفتها، وهما المنطلق النظري والتطبيقي الذي نعتمد عليه . كما اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يفرض نفسه نظرا لطبيعة البحث.

**المبادئ العامة للدولة الحديثة**

الحديث عن الدولة المعاصرة هو حديث عن ظاهرة تاريخية حديثة نسبيا - أوروبية في الأصل - تجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا مع أفول الإقطاع وبداية بروز الممالك الوطنية وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي فأكدا وجودها بهذا الشكل الحديث .

فنقطة البداية هي أن الدولة المعاصرة ظاهرة حديثة، ومن ثم فهي ظاهرة لم تكن كذلك دائما، وليس من المفروض، بالتالي، أن تستمر على شكلها القائم إلى الأبد، ورغم أن هذه الظاهرة كانت استجابة للتطورات التي حدثت بوجه خاص في أوروبا مع تفكك الإقطاع وقيام الثورة الصناعية فقد انتقلت إلى مختلف البقاع وفرض نموذج الدولة الأوروبية نفسه كنموذج عالمي تأخذ به معظم الدول.

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة، فإن هذا التعبير ” الدولة قد يقصد به أمور مختلفة، فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة. ولكن التعبير في معنى أضيق يقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة، وفي هذا المعنى الثاني يختلط اصطلاح الدولة بتعبير الحكومة بالمعنى الواسع، و عندما يدور الحديث عن وظيفة الدولة \* فإن المعنى الثاني يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديث عن دور المؤسسات الحاكمة في مختلف أوجه النشاط.

**الفصل الأول:**

**الإرتباط المذهبي لوظيفة الدولة**

المهمة الأساسية للدولة هي تأمين المصلحة العامة أيا كان شكل الدولة، وهذه المصلحة هي توفيق بين مختلف المصالح المتناقضة أو على الأقل المختلفة، توفيقاً يحدد مضمونه وتوازناته المذهب السياسي أو الايديولوجية السياسية المسيطرة.

ومن أجل تأمين المصلحة العامة تقوم الدولة ببعض النشاطات المحددة التي اختلف مضمونها ومداها باختلاف المذاهب السياسية، وهذه النشاطات هي التي تؤثر من خلال طبيعتها ومداها بصورة مباشرة وغير مباشرة في مساحة الحرية التي تعطى للأفراد.

ولذا فإن التعمق في دراسة هذه الصلة أو الارتباط بين وظيفة الدولة والمذاهب السياسية والحرية يقتضي:

* توضیح المقصود بالمذاهب السياسية
* تحديد مفهوم أو مضمون الحقوق والحريات وضماناتها.

**المقصود بالمذاهب السياسية وميزاتها**

قبل الحديث عن دور المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة الحديثة أبين أولاً المقصود بالمذاهب السياسية وبيان أهم خصائصها أو مميزاتها:

- مفهوم المذاهب السياسية.

- مميزات المذاهب السياسية.

**القسم الأول: مفهوم المذاهب السياسية .**

تشير عبارة ” المذهب السياسي إلى العقيدة والفقه السياسي حينما يستهدف به أصحابه هدم النظم والأوضاع القائمة لتنظيم الدولة وا لمجتمع، وإقامتها على قواعد وأسس جديدة، لذا فإن المذهب السياسي هو بمثابة البرنامج السياسي المتكامل الذي تقدمه تلك العقيدة، وهو إعلان عن جاهزية فكر وفلسفة ومبادئ هذه العقيدة لتوضع كلها موضع التطبيق، وهو يتناول الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، وكل ذلك مرتبط عمليا بوجود سلطة دولة وحكم تتميز إرادته عن إرادة المحكومين لينقل هذا البرنامج من عالم التنظير القانوني إلى عالم الواقع القانوني. ويلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارة ” المذهب السياسي وبين مصطلح " الايديولوجية " حيث يستعملها الكثير من الكتاب والباحثين کمترادفين. ومن هنا جاءت تسمية المذهب السياسي بالإيديولوجية، فيقال الايديولوجية الماركسية، والإيديولوجية الليبرالية.

وقد اختلف الفلاسفة في تعريف الايديولوجية، فقال بعضهم :

« مجموعة من الأفكار الأساسية التي تنبثق من المعتقدات والقيم المتصلة بتراث حضاري معين، لتصور بصفة شاملة ما هو كائن وما سيكون، لترسم بذلك إطارا لحركة الجماعة السياسية و تحدد معالم أهدافها .

وقال البعض الآخر أن الايديولوجية مجموعة من الأفكار المتكاملة والمتسقة مع بعضها تستخدمها جماعة من الناس لتكوين مرجعية النظر إلى العالم، وتقديم أجوبة عن التساؤلات المتصلة بالأحداث الجارية في العالم، مسارها، وأفاق تطورها على المدى القريب والبعيد، محليا وإقليميا وعالميا، وأخيرا تقديم المعايير المعرفية وحتى الأخلاقية للتميز بين الصحيح والخطأ، الخير والشر، التكتيكي والاستراتيجي والمرحلي والدائم، وقد تستند الإيديولوجيا في تقديم نظرتها الشاملة للعالم إلى مرتكزات أساسية ترتقي إلى درجة المسلمات البديهية لدى أتباع الايديولوجية، وتشمل ضمن أشياء أخرى الغيبيات، ويلجأ أتباع الأيدولوجيا إلى هذه المفاهيم لإستنباط الإجابات أو الحلول أو توليدها، عندما تواجههم تحديات خارجية أو متغيرات ما . ويعتقد آخرون أن الايديولوجيات من أكثر وسائل تشكيل الفعل في العصر الحديث Menas of Indoctrination، ويرى هؤلاء أن الايديولوجيا هي جملة وجهات النظر السياسية والأخلاقية والحقوقية والدينية والفنية والاجتماعية والاقتصادية التي تعكس مصالح هذه الطبقة أو تلك

ومن كل ما تقدم يمكننا القول أن المذاهب السياسية لكي تقوم أو تنهض لا بد لها من دعامتين أساسيتين :

1- مجموعة الآراء والأفكار والمعاني الاجتماعية والاقتصادية التي تضع أمامها العلاقة بين الفرد والجماعة وفي الوقت نفسه تنير الطريق إلى أفضل الوسائل التي تقود الإنسان تجاه مجتمع الخير والرفاهية.

2- مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنبثق من المبادئ العامة أو المثل العليا التي يتضمنها المذهب، وعليه يصبح المذهب السياسي عبارة عن مجموعة الأفكار والآراء التي ترتبط بالنظام السياسي والاجتماعي القائم.

**القسم الثاني : مميزات المذاهب السياسية**

تتميز المذاهب السياسية بمميزات أو خصائص نستطيع أن نجملها في النقاط التالية:

1. إن أول خاصية من خصائص المذاهب السياسية هي أنها تظهر في فترات معينة يكون المجتمع في حاجة إليها، حيث تجسد المبادئ الأساسية فيها آمال الأفراد ورغباتهم في فترة معينة، وبالذات خلال الأزمات التي تنجم في العادة بسبب قصور النظام القائم وعجزه عن تحقيق رغبات الأفراد، أو قد تكون الأزمة بسبب اتخاذ النظام السياسات تضر بمصالح الغالبية منهم، ومن ثم يظهر التناقض والصراع واضحا بين مصالح الحكام والمحكومين.
2. ليس من سمات المذاهب السياسية الثبات فهي تخضع للتطور والتغير في مبادئها.

3- أن المذاهب السياسية لا تتعامل مع العقل فقط وإنما تركز على مخاطبة العواطف عند الجماهير.

4- تتوقف سيادة كل مذهب على مدى ما يريد الوصول إليه من الأهداف وما يريد أن يحرز من

سلطات.

**الفصل الثاني : مضمون الحقوق والحريات العامة**

يعتبر موضوع الحقوق والحريات وضمانها من المواضيع الأكثر أهمية في مختلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنه يجسد وبصفة عملية مدى احترام الحريات العامة في المجتمع سواء من قبل السلطة بمفهومها العام أو من قبل الأفراد فيما بينهم.

وإذا كانت الحرية تنطوي على مكنونات للفرد في اقتضاء امتناع السلطة عن الإتيان بعمل في بعض مجالات النشاط الفردي والالتزام بكف يدها عن التعرض للفرد في نواحي نشاطه المادية والمعنوية مفسحة بذلك المجال للتعبير عن ذاتيته، فإن الضمانات، من الجهة المقابلة هي مجموع الآليات التي يتجسد بواسطتها الالتزام باحترام وضمان الحريات والحقوق.

- معنى الحقوق والحريات. - تصنيف الحقوق والحريات.

**الضمانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحقوق والحريات.**

**القسم الأول: معنى الحقوق والحريات العامة**

للحرية معان جداً مختلفة، حتى أن ما من تعبير في التاريخ قد امتلأ بمفاهيم متنوعة ومتناقضة كالحرية في كل عصر وبيئة.

فالحرية بمعناها الأصلي، كانت تدل في المجتمعات القديمة على وضعية الإنسان الاجتماعية، في زمن كان الفرد فيه إما إنساناً حراً وإما عبداً رقيقاً، وبهذا المعنى الاجتماعي كانت تؤلف الحرية صفة اجتماعية وقانونية يتمتع بها الإنسان، إذا لم يكن خاضعا لمشيئة الغير الذي يمتلكه.

ومن هذه النقطة انطلقت تسمية الحرية لكي تتفرع إلى ثلاث جهات:

* المعنى الفلسفي،
* المعنى النفسي والأخلاقي،
* المعنى الاجتماعي الذي انبثقت عنه مجموعة من الحريات، ما لبثت أن ارتدت أوصافا محددة في القانون العام.

والحرية بمعناها الفلسفي العام، تعني حالة الكائن، الذي لا يكون خاضعا لأي عامل من عوامل الجبر، بل يكون عاملا حسب رغبته ووفقا لطبيعته، وهي كما عبر عنها أوجست كونت كمايلي : عندما يسقط جرم من الأجرام، فإن حريته إنما تتحقق بمسيره وفقا لطبيعته نحو مركز الكرة الأرضية بسرعة متناسبة للزمن، إلا إذا توسطه حائل يعدل عفويته، وهو أيضا ما يجري في النظام الحياتي، إذ أن كل وظيفة، نباتية أو حيوانية، تعتبر حرة إذا ما استطاعت أن تتحقق وفقا لقوانينها العائدة لكل منها، بدون أي عائق خارجي أو داخلي»

أما الحرية من الوجهة النفسية والأخلاقية فهي التي تتعاكس وحالة اللاشعور، وتتنافى واللامسوؤلية واللاإنضباط، وهي حالات تابعة لما قد يصيب القوى العقلية والعصبية من الضعف والانحلال.

ومن الوجهة الإجتماعية ، تعني الحرية حالة المرء، الذي يستطيع في كل عمل يأتيه، أن يميز بين الخير والشر، إذ المفروض فيه أن لا يقدم على عمله إلا إثر تفكير وبعد التبصر بنتائجه، وبذلك يقول الفيلسوف الفرنسي ألفرد فويي Alfred Fouillée : « إن الحرية هي في أقصى ما تحققه الإرادة من الاستقلال، فتقرر بتأثير الفكرة المسيطرة عليها، بألا تتمتع بهذا الاستقلال، بغية تحقيق هدف تتصور فكرته مستقلة عن سواها» .

وهكذا تبدو الحرية، كما وصفها فويي ذاته حالة سببية عقلية للذاتية la liberté est la causalité intelligente du moi، وبهذا المعنى تقابل فكرة الحرية نظرية الجبرية المعروفة في تاريخ الفلسفة الإسلامية التي اتخذت شكل الحتمية Determinisme في الفلسفة الغربية الحديثة.

غير أن الحرية لا تعني في نطاقها السياسي والاجتماعي، سوى الحقوق المتصلة بذاتية الفرد، كإنسان وكمواطن، وهي لا تظهر إلى الوجود القانوني، إلا بتفرعاتها وأوجهها العملية فتصبح عندئذ ليس حرية بمعناها المطلق، وإنما حريات مختلفة، تظهر بالجمع وليس بالمفرد، وقد أجمع رجال القانون والسياسة على وصفها بالحريات العامة Libertés publiques .

وبهذا المعنى القانوني تنبري حريات معروفة:

* كحرية المعتقد
* وحرية العبادة
* وحرية التفكير
* وحرية التعبير والطباعة والنشر
* وحرية تأليف الجمعيات
* وحرية العمل والتجارة، إلى ما هنالك من الحريات المتنوعة.

وفي التحليل القانوني تبدو الحرية بمظهر الحق الذي يحتل المرتبة الأولى من حقوق الإنسان، باعتبار أن الإنسان لا يستطيع التمتع بحقه وممارسة هذا الحق، إلا إذا كان حراً في اطمئنانه النفسي وأمانه الاجتماعي، بأن له الحق، وبأن في مقدوره أن يستعمله إذا شاء، إذ أن في هذا الشعور بتملك الحق، تكمن حقيقة الحريات العامة، مما يعني إذن أن الحريات لم تكن في النتيجة سوى حقوق ذاتية متصلة بشخصية الفرد، فيستطيع استعمالها في ظل الدستور الذي يرعى مبدأها، وبضمانة القوانين التي تتولى تنظيمها.

**القسم الثاني: تصنيف الحقوق والحريات العامة**

إن المشكلة التي تعترض دراسة الحقوق والحريات هي كيفية تصنيفها تصنيفا علميا منطقيا، فبقدر ما تنوعت الحقوق والحريات وتفرعت، بقدر ما تعددت تقسيمات الفقهاء لها وتباينت.

فثمة محاولات عديدة لهذا التصنيف في المؤلفات الدستورية، ويكفي الإطلاع عليها ليتبين كم هي مختلفة. ويمكن أن نعطي عن الحريات، إذا ما اعتبرناها حقوقا أي قدرات على العمل يمتلكها الأفراد بحكم الطبيعة وتظهر كتجسيد للسيادة الفردية، تعدادا واسعا ونكون مدعوون لذكرها في جدول كامل مع الاكتفاء بتعداد ما هو منها أكثر شيوعا، وبهذه الطريقة يمكن أن نميز منذ البداية بين حريات الحياة المدنية وحريات الحياة السياسية.

**أولاً : الحريات المدنية**

تؤلف الحريات المتصلة بحياة الفرد المدنية مجموعتين:

فهناك الحريات التي تتصل بمصالح الأفراد المادية، ومثالها:

* الحرية الشخصية
* وحرية أو حق التملك
* وحرية التجارة والصناعة
* وحرية العمل.

وهناك أيضاً الحريات التي تتعلق بمصالح الأفراد المعنوية وتشمل:

* حرية العقيدة
* وحرية الرأي
* وحرية التعبير
* وحرية الاجتماع
* و تأليف الجمعيات
* وحرية التعليم ...إلخ.

**1-الحريات المتصلة بمصالح الفرد المادية:** وتتمثل فيما يلي:

1. **الحرية الشخصية:**

ومفهومها أن يشعر الإنسان بكرامته وبوجوده كإنسان، فلا يسترقه أحد، ولا يقبض عليه أو تقيد حركته إلا في الحالات التي يبينها القانون، كما أن له أن ينتقل داخل بلاده وخارجها دون قيود، وأن يأمن على نفسه وماله وعرضه فلا يعتدى عليه بتعذيب ولا تمتهن مشاعره. فهذه الحرية إذن تتفرع إلى:

* حق الحياة
* وحق الأمن
* وحرية الانتقال
* وحرمة المسكن
* وسرية المراسلات.

1. **حرية أو حق التملك:**

وتمثل ثمرة النشاط والعمل الفردي، ويعبر حق التملك عن:

* حرية اقتناء الأموال من عقارات و منقولات،
* وحرية التصرف فيها وفي إنتاجها دون قيود.

**ج- حرية التجارة والصناعة:**

وتحتوي على حرية مباشرة الفرد للأنشطة التجارية والصناعية وغيرها وما يتفرع عنها من تبادل ومراسلات، وإبرام العقود وعقد الصفقات وغير ذلك من مستلزمات هذه الأنشطة.

**د- حرية العمل:**

وتعني هذه الحرية عدم الوقوف بين الأفراد وبين ما يؤدونه من عمل، فلا يفرض عليهم عمل بعينه، وكذلك عدم الحيلولة بينهم وبين مزاولة النشاط الذي يرغبونه.

**2-الحريات المتصلة بمصالح الفرد المعنوية :**

وتشمل :

1. **حرية العقيدة والعبادة:**

المقصود بحرية العقيدة أن يكون الفرد حرا في اعتناق أي دين، وكذلك حريته في عدم اعتناق أي دين أو عقيدة.

وحرية العبادة هي حق الفرد في ممارسة شعائر دينه طبقا لعقيدته علانية، وكذلك حريته في ألا يتعبد أو ألا يمارس أي نشاط ديني.

1. **حرية الرأي:**

تعني هذه الحرية أن من حق الإنسان أن يعتنق الآراء التي يشاء، وذلك في أي شأن من الشؤون، في السياسة والدين والاجتماع والعلم والثقافة، إلى ما هنالك من نواحي الحياة. كما تفترض أن يكون للإنسان الحق بأن لا يتوافق بآرائه والآراء السائدة. بحكم العادة والتقليد وإن كانت هذه الأراء متجسمة بمؤسسات رسمية أو مؤيدة بسلطان الدولة.

**ج- حرية التعبير :**

وهي نتيجة طبيعية لحرية الرأي، والمقصود بها أن يتمكن كل إنسان من التعبير عن آرائه وأفكاره ونشرها وإذاعتها بوسائل الإعلام كافة، أي بجميع الوسائل التي ترمي إلى إيصال الرأي للناس جميعا.

**د- حرية التعليم:**

وترتبط هذه الحرية بحرية التعبير، لأن الإنسان إذا كان من حقه أن ينشر آراءه، فيكون باستطاعته أن يتولى تعليمها. وهي تشمل الحق في تلقي العلوم المختلفة، وكذلك الحق في تلقين العلم الاخرين وما يتفرع عن ذلك من نشر هذا العلم بالوسائل المختلفة.

**ه - حرية الاجتماع:**

وتعني هذه الحرية تمتع الفرد بالحق في الاجتماع مع من يريد من الأفراد الآخرين. تكون الغاية منه المشاورة وتبادل وجهات النظر في غرض معين قد يكون اجتماعيا أو اقتصاديا أو مهنيا أو علميا، وعلى الأخص سياسيا، ولذلك يحتل هذا الحق في ميدان الحقوق السياسية مرتبته المرموقة.

**و - حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها:**

لكل فرد الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة وذلك للاجتماع مع الأعضاء الآخرين للبحث في المسائل التي تهم هذه الجمعيات ولتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها وللدفاع عن مبادئها.

ولكل شخص كامل الحرية كذلك في الانضمام إلى الجمعيات القائمة متى شاء دون أي ضغط أو إكراه.

يقصد بالحريات السياسية كل الحريات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالحياة والممارسة السياسية مثل:

1. حرية التصويت والاقتراع.
2. حرية الترشيح والترشح لمناصب انتخابية .

ج- حرية المشاركة في تسيير شؤون البلاد.

د- حرية إنشاء الأحزاب السياسية والنشاط فيها.

ه - حرية التجمع والتظاهر .

هذه الحريات وغيرها لم تكن قديما محل احترام ولا اهتمام، ولكن بمرور الزمن أصبحت بمثابة المقياس الذي يقاس به مدى تطور النظام السياسي لدولة ما، كما أصبح وعي الأفراد ، في تزايد مستمر.

**القسم الثالث: الضمانات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للحقوق والحريات**

إن أهم الضمانات لتحويل الحقوق والحريات من مجرد حقوق وحريات نظرية إلى حقوق وحريات واقعية هو توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة للفرد، وأن هذه الحقوق والحريات تكتسب مضمونا أفضل إذا تم بلوغ قدر من المساواة الاقتصادية، ومن المساواة في العدالة.

فالكثير من الكتاب يتفقون على أن الوضع الاقتصادي للفرد ومكانته الاجتماعية ومستواه الثقافي تلعب دورا هاما وحاسما في تحديد وضعه العام وتحديد طريقة تفكيره وأسلوب عمله في الحياة السياسية في المجتمع، كما أن هذه المقومات الثلاثة تؤثر بدون شك في أفكاره وآرائه كما تؤثر في معاييره السلوكية وفي اتجاهاته النفسية و تحدد أدواره الاجتماعية، ولهذا كله فإن تحسين مستوى معيشة الفرد هو من الناحية الواقعية ضمانة لممارسته لحقوقه.

كما يلاحظ من جهة أخرى أنه في أية جماعة لا يكون اهتمام الأفراد فيها بإقرار الحريات متساويا إلا بقدر تساوي النتائج المترتبة على إقرارها.

فالمجتمع الذي تنعدم فيه المساواة وتعمه الفوارق الجسيمة ينتهي به الحال إلى إنكار الحرية. فمثل هذا المجتمع يخشى المنطق لأنه يعني مناقشة علة الفوارق الاجتماعية ممثلة في الامتيازات التي يتمتع بها البعض على حساب الآخرين. فالمجتمع الذي لا مساواة فيه في توزيع عملياته الاقتصادية ينتهي به الحال إلى إنكار الحرية كقاعدة لوجوده، ولعل هذا هو ما عبر عنه جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau بقوله:

«عندما يوجد في مجتمع ما الغلاء الفاحش والفقر المدقع فلا بد أن تباع فيه الحرية و تشترى، يبيعها الفقراء ويشتريها الأغنياء» .

وانطلاقا من هذه الأهمية، يمكن أن نفهم لماذا كان العدل الاجتماعي والمساواة الاقتصادية هما حجر الزاوية في الصراع المرير الذي دار في إطار المذاهب السياسية منذ نشأة الدولة الحديثة إلى يومنا هذا.

الدولة والنظام السياسي 5

**الباب الخامس**

**أثر المذهب الفردي في تحديد وظيفة الدولة**

كان من نتيجة الإنعتاق الفكري الذي تميز به القرن السادس عشر في أوروبا الغربية ولاسيما في فرنسا، بتأثیر عوامل متنوعة، برز أهمها عن عهد الانبعاث من جهة وعن الحروب الدينية من جهة ثانية، أن توسعت بدورها الآفاق الفكرية بعد الانكماش الطويل الذي عاناه العقل الغربي، طيلة العصر الوسيط توسعا قلما عرف التاريخ مثيلا له. ومن هذا التوسع انطلقت البوادر الأولى لتلك الظاهرة التي اتصفت بها حياة أوروبا السياسية والاقتصادية، وهي التي وصفت فيما بعد بالليبرالية، هذه الظاهرة التي استمدت منها أوروبا بعض أسباب عظمتها السياسية وتقدمها الاقتصادي، وعلى الأخص الدوافع إلى تصنيعها، تصنيعا كان من أثره التعديل الجوهري للأنظمة الاجتماعية القديمة. فلقد تجلت هذه الحركة في القرن السادس عشر واستقرت بدعائمها الفكرية في القرن السابع عشر، واشتدت في تحرراتها الفلسفية الشاملة في القرن الثامن عشر في فرنسا إلى أن تفجرت في ثورات متوالية في انكلترا أولا، ومن بعدها في الولايات المتحدة، وكحصيلة لبذورها البعيدة في الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر (1789).

هذه الثورة التي دفعت أمم أوروبا وبقية الأمم الأخرى فيما بعد إلى التحرر في نطاق الفردية، بعد تبنيها وإعلانها للمذهب الفردي وفلسفته التحررية أو الليبرالية التي اتخذتها أساسا لاستقلالها ومبدأ لدساتيرها وقاعدة النشاط الاقتصادية ولأشكال حيلتها الاجتماعية. وقد كان ظهور المذهب الفردي L ' individualisme في هذا العصر بالذات ضروريا وطبيعيا، حيث كان بمثابة رد فعل إيجابي تجاه التعسف والاستبداد الذي عرفته الشعوب الأوروبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا خاصة خلال العهد الإقطاعي وهيمنة المسيحية والملكية المطلقة، وهو التحالف الذي ظل زمنا طويلا يمارس السلطة والحرية ويفسرهما في دائرة مغلقة بناء على نظريات ثيولوجية.

لذا ابتدأت فلسفته من ضرورة الاعتراف بالفرد وبمجال خاص له يستقل فيه وتظهر فيه قدراته الإبداعية، لأن الفرد هو اللبنة الأولى، وهو الأساس في المجتمعات والقوة الدافعة لها. وأن هدف إقامة أي مجتمع سياسي يكون محصورا بالغاية التي لأجلها هجر الأفراد حیاتهم البدائية وهي حماية أفضل لحقوقهم وحرياتهم الطبيعية. وتجنبا للمصاعب التي تواجههم في صيانة النظام العام.

وهذه الصورة عكست فلسفة المذهب الفردي مفهوما معينا للدولة، فمن أجل الحفاظ للفرد على ذاتيته وأولويته، فإن سلطتها لا تتجاوز حدودا معينة، بحيث تقتصر مهمتها على حماية الحقوق والحريات الفردية من أن يعتدي عليها من قبل الآخرين، وعلى تمكين الفرد من التصرف وفق رغبته ومشيئته شريطة ألا يتعدي على حق غيره المعادل لحقه، هذا ما جعل أحد الكتاب يعرف هذه الفلسفة بكونها: ” فلسفة تقييد السلطة لمنع الاستحواذ عليها والاستبداد بها، مما يجعل الهدف النهائي من وراء ذلك، هو ضمان الحريات الفردية » .

**الفصل الأول :**

**نشأة المذهب الفردي**

تشير الأحداث التاريخية إلى أن المذهب الفردي كان في جوهره ومن حيث أصل نشأته مذهبا اقتصاديا ثم تطور في عصر الثورة الفرنسية فأصبح كذلك مذهبا سياسيا، أي أن ما له من مغزى قد غزا كذلك الميدان السياسي، فطبقته الثورة الفرنسية على ما وضعته من أنظمة سياسية.

**نشأة المذهب الفردي وصيغته الإقتصادية**

كانت نشأة المذهب الفردي على يد إحدى المدارس الاقتصادية في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر تعرف بمدرسة أو مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراطيين Les physiocrates ) الداعين إلى إطلاق الحرية الكاملة في مختلف حقول التجارة والصناعة، وذلك كرد فعل ضد مساوئ السياسة الاقتصادية المتبعة في ذلك الحين تطبيقا لمذهب التجاريين ( الرأسمالية التجارية) الذي استمر ظهوره في القارة الأوروبية منذ بداية القرن السادس عشر، وظل سائدا من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوروبا حتى منتصف القرن الثامن عشر.

فقد تميزت السياسة الاقتصادية للرأسمالية التجارية، التي كان يسيطر عليها - وعلى أداة الحكم طائفة كبار التجار الرأسماليين، بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكانت تعمل على منع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة داخل الدولة فينخفض ثمنها، وبالتالي تظل أجور العمال منخفضة، كما كانت تعمل على فرض الحماية الجمركية حتى لا تستورد سلع مماثلة لما ينتجه التجار في الداخل، وبذلك يستطيعون بيع منتجاتهم في الداخل بالأسعار التي يفرضونها.

و کرد فعل ضد هذه السياسة الاقتصادية ظهر مذهب الطبيعيين ليطالب بعدم تدخل الدولة في ميدان الحياة الاقتصادية، أي نادوا بترك الأفراد أحرارا في نشاطهم الاقتصادي، وبأن تطبق تلك الحرية الاقتصادية داخل الدولة وكذلك في العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، ولخصت سیاستهم هذه في عبارة تحولت فيما بعد إلى رمز للسياسة الاقتصادية الحرة وهي قولهم:Laisser faire , laisser passer“ أي دع الأفراد يعملون، ودع السلع تنتقل دون تدخل الدولة، تلميحا لما كانت تخضع له النشاطات الاقتصادية في عهدهم من قيود وعراقيل. مما تقدم نرى أن المذهب الفردي هو في جوهره مذهب اقتصادي، ويبدو لنا أن هذا المذهب إنما وضع ليكون في خدمة مصالح الرأسمالية الصناعية التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر .

فنظرا لما كان من قوة تلك الرأسمالية في فترة نشأتها، ولما حققته المخترعات الجديدة في ميدان الصناعة على إثر ما حدث من ثورة صناعية، أي تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي أدت إلى إحلال آلات مكان الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الصناعة، فقد ساد الاعتقاد بان هذه الرأسمالية الصناعية في غير حاجة إلى تدخل الدولة لحمايتها كما كان الأمر في ظل الرأسمالية التجارية، يضاف إلى ذلك أن المنتجين من المزارعين تبينوا أن تدخل الدولة بما وضعته من قيود على بيع منتجاتهم قد أضر بمصالحهم، فأدى ذلك كله إلى قيام المذهب الفردي أو الحر الذي يرى أصحابه عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، بحيث لا تقوم الدولة إلا بما لا يقوى الأفراد على القيام به.

**الثورة الفرنسية والمذهب الفردي**

استخدمت الثورة الفرنسية التي قامت ضد الحكم الملكي المطلق في عام 1789، المذهب الفردي لتبرير اتجاهاتها السياسية، حيث أخذت بفلسفة هذا المذهب الذي لم يظل محصورا كما نشأ في الميدان الاقتصادي بل امتد كذلك إلى الميدان السياسي إثر تبني رجال الثورة الفرنسية لمنظومة القيم السياسية الجديدة التي ظهرت بفعل الحركات الفكرية في غرب أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فأحدث بذلك المذهب الفردي تغييرا هز كل منظومة القيم القديمة على نحو جذري، وقد وصف موريس دوفرجي Maurice Duverger هذا التغيير بقوله:

كان لهذه الايديولوجية قوة اجتذاب هائلة، لأنها تميل إلى تحرير كل البشر، وعبارة ثورة ثقافية تتناسب تماما، لأن الايديولوجية القديمة كانت موضوع اعتراض في كل مظاهرها وأسسها:

* المساواة في الحقوق تتعارض مع الامتيازات التسلسلية
* وحرية الفكر والتعبير مع الدوغمائية الحبرية والملكية
* والمنافسة الاقتصادية مع جهود المنظومة الاتحادية والزراعية التقليدية
* البحث عن الربح مع أهمية النسب والأفكار الإقطاعية الخدماتية وفقد النظام القائم كل تبرير، إذا كان البشر أحرارا ومتساوين، لا أحد يستطيع أن يأمرهم إلا إذا تلقى منهم توكيلا بذلك، وهذا سوف يحطم سلطة النبلاء والملوك، ويقود إلى الجمهوريات الانتخابية، إنه تحرير حقيقي للإنسانية...» .

وقد أعلنت الثورة الفرنسية المذهب الفردي لأول مرة في وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن Declaration des droits de l ' homme et du citoyen التي صدرت عن الجمعية التأسيسية في 26 أب 1789 بسبع عشر مادة، تجسدت فيها الأفكار الفلسفية التحررية، وضم هذا الإعلان فئتين من الأحكام:

**الأولى** : خاصة بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان، كالمساواة، والحرية والملكية، و السلامة، ومقاومة الطغيان. **الثانية** : خاصة بممارسة الحكم والمبادئ التي يقوم عليها وهي سيادة الأمة، و مبدأ الفصل بين السلطات.

وكان حرص رجال الثورة كبيرا على جعل هذا الإعلان جزءا أساسيا من الدستور، بغية إشراكه بقدسيته وديمومته، ولذلك ظهر الإعلان كاملا في مستهل الدستور الذي كان الأول لفرنسا الجديدة وهو الدستور الصادر في 3 سبتمبر 1791.

كما كان لهذا الإعلان صفة عالمية، حيث أكد الحقوق الطبيعية التي تتعلق بالإنسان بوصفه إنسانا فقط، واعترف رجال الثورة الفرنسية بوجود هذه الحقوق الأساسية لجميع البشر في جميع العصور ومن هنا جاءت الازدواجية في تسمية الإعلان، فهو إعلان لحقوق الإنسان ولحقوق المواطن.

فحقوق الإنسان كما يرونها سابقة على نشأة المجتمع، وهي الحريات التي تسمح لكل فرد أن يعيش حياته الخاصة بالشكل الذي يراه مناسبا دون أن يكون للدولة حق التدخل فيها.

أما حقوق المواطن فهي النتيجة الطبيعية لحقوق الإنسان ولا يمكن تصور وجودها إلا بعد قيام المجتمعات السياسية.

لقد كان المذهب الفردي أساسا لدساتير الدول الأوروبية وبقية الدول الأخرى وقاعدة النشاط الاقتصادي ولأشكال حياتها الاجتماعية، خلال القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين، إذ يشير الكتاب الليبراليون بهذا الصدد إلى أن هذه المرحلة التي مرت بها الدولة الليبرالية، والتي يسميها موريس دوفرجي بمرحلة النموذج الديمقراطي الليبرالي التقليدي أو مرحلة الليبرالي التنافسي بالنسبة للكتاب الماركسيين، قد امتدت إلى غاية 1939 وبداية الحرب العالمية الثانية .

**الفصل الثاني**

**أسس المذهب الفردي**

تستند فلسفة المذهب الفردي إلى أسس عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يقوم المذهب الفردي من الناحية الفلسفية على أساس أن الفرد هو الحقيقة الأولى السابقة على وجود الدولة، وكل فرد يتمتع بحقوق طبيعية لصيقة بطبيعته الإنسانية تولد معه وتلتصق به قبل أن تنشأ الدولة والجماعة المنظمة. ومن ثم، تسمح لكل فرد أن يعيش حياته الخاصة بالشكل الذي يراه مناسبا دون أن يكون للدولة حق التدخل فيها.

- ويستند المذهب الفردي من الناحية الاقتصادية إلى كون النظام الاقتصادي الحر يؤدي إلى كثرة الإنتاج وتحسينه نتيجة المنافسة التي تحدث بين الأفراد من جهة، ولأنه يحفز الأفراد على الابتكار وبذل الجهد تحقيقا لمصالحهم الشخصية من جهة أخرى، وهذه المزايا لا تتحقق إلا بترك الحرية الكاملة للنشاط الفردي ومنع الدولة من التدخل في مجالاته.

- وأخيرا تستند فلسفة المذهب الفردي من الناحية السياسية على تقييد الدولة وتحييد سلطتها لمنع اعتدائها على الحقوق والحريات، فبعد ما سبق أن عاناه الأفراد من استبداد الملوك وطغيانهم انصرف اهتمام دعاة المذهب الفردي إلى تقوية الإرادة الشعبية في مواجهة إرادة الدولة.

**أولاً : الأساس الفلسفي** نقطة البداية في المذهب الفردي هي أن الفرد هو اللبنة الأولى وهو الأساس في المجتمعات، ولكل فرد حقوق طبيعية غير مكتسبة من المجتمع يتمتع بها منذ عهد الفطرة الأولى باعتبارها امتیازات طبيعية لصيقة بكل فرد من الأفراد تولد معه، وقد توصل العقل إلى معرفتها، ويقوم باستنباط التشريعات الكفيلة بصيانتها وفق قواعد القانون الطبيعي.

وتستمد فلسفة المذهب الفردي مضمونها هذا من تعاليم وأفكار بعض الاتجاهات أو المدارس الفكرية، حيث كان لكل من مدرسة القانون الطبيعي ونظريات العقد الاجتماعي أثر مباشر في تحديد معالمه.

فمن الأفكار التي ارتكزت عليها فلسفة المذهب الفردي ورددتها إعلانات الحقوق في القرن الثامن عشر أنه يوجد قانون طبيعي ذو عالمية شاملة نافذة على الناس جميعا باعتبارهم أفرادا متمتعين بالضمير والتمييز، ولما كان القانون الطبيعي ذا صفة شاملة، فهو يفلت من الاختلافات الذاتية للفكر الإنساني، ويتصف بالثبات والأزلية بحيث أن قواعده التي كانت تحكم الناس في أقدم العصور قد مضت تحكمهم حتى في العصر الحديث، بل وستحكمهم في المستقبل أيضا، فهي غير قابلة للتغير وثابتة ثبات الطبيعة الإنسانية ذاتها، فطالما كان الإنسان إنسانا فإن القانون الطبيعي يبقى ثابتا لا يتغير عبر المدنيات المختلفة، وهذا القانون الطبيعي هو الأساس المشترك للحلول التي تتطلبها مشکلات القانون الأساسية. وهكذا يعرض أنصار المذهب الفردي هذا القانون على أنه المحرك لكل الحياة القانونية والمصدر الذي يستمد منه القانون الوضعي مضمونه، وذلك باعتبار القانون الطبيعي المبدأ الأصلي لتنظيم الدولة والمثل الذي يتوسمه المشرع، والمرشد الذي يهدي القاضي، والضمانة الوطيدة للمواطنين.

وبذلك أسهمت فكرة القانون الطبيعي في إثراء مضمون المذهب الفردي، وهي الفكرة التي اقترنت بمدرسة القانون الطبيعي التي كانت بحق مصدر هاما من مصادره، فقد دارت أفكارها حول الفرد واعتبرته حجر الزاوية في الوجود وأن الطبيعة قد حبته بنظام أبدي لصيق بأدميته، ومن ثم فإن أي تنظيم شامل للحياة يكون ملزما باستهداء قواعد القانون الطبيعي الذي وصفته بأنه "قانون يقوم على تقرير حقوق وحريات طبيعية للإنسان سابقة على وجود الدولة والقانون الوضعي، وأن عدالة هذا الأخير تقاس بمدى اقترابه من دائرة القانون الطبيعي وعدم تعارضه مع الحقوق الطبيعية الممنوحة بموجبه للأفراد »

كما ترك انتشار نظريات العقد الاجتماعي، من جهة أخرى، آثاره على دعاة المذهب الفردي الذي انتهوا إلى الاعتقاد بامتلاك الأفراد لحقوق طبيعية ملازمة لطبيعتهم الإنسانية، وإلى أن هؤلاء الأفراد كانوا يعيشون في حياة فطرية وبدائية، إلى أن شعروا بعدم كفاية هذه الحياة لتحقيق مصالحهم.

فاتفقوا فيما بينهم على ترك حياتهم الفطرية ليكونوا مجتمعا سياسيا منظما يكفل لهم حياة مستقرة، فأبرموا عقدا اجتماعيا أنشآوا بمقتضاه الدولة أو السلطة الحاكمة.

إن هذه النظريات، التي كان أبرز من ساهم في صياغتها الفلاسفة:

* توماس هوبز T Hobbes
* وجون لوك J . Lock،
* وجان جاك روسو J . J . Rousseau ،

والتي وضعت لتفسير العلاقة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وبالكيان السياسي الذي بموجبها أصبح قائما بإرادة الأفراد التي أكسبته مشروعية واستقرار وبما فرضته من التزامات وما تبنته من حقوق على كل أطراف هذه العلاقة، كانت وراء إرساء الأساس الفكري للمذهب الفردي الذي يقوم على أن للفرد حقوقا طبيعية ثابتة، أزلية سابقة في وجودها على وجود الجماعة، ويدخل الفرد إلى الجماعة التي تقوم قواعدها القانونية على وجود هذه الحقوق.

فالغرض من الجماعة، من وجهة نظر توماس هوبز، وأساس وجودها هو حماية حقوق الأفراد من حالة الوحشية التي يتعرض فيها كل فرد للاعتداء من جانب الاخرين ” حرب الجميع ضد الجميع، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الجماعة السياسية، التي يتنازل فيها كل فرد - في شكل من أشكال العقد الاجتماعي - عن جزء من حريته للحاكم أو السلطان حماية لحرياته وحقوقه الباقية، وبذلك فقد كانت نقطة البدء عند هوبز هي حقوق الأفراد وحرياتهم وهي أيضا مبرر الجماعة والسلطة. بينما يرى جون لوك أن الأفراد تنازلوا للسلطان عن القدر اللازم والضروري لإقامة السلطة و كفالة الصالح العام، ويبقى القدر الباقي من الحقوق الطبيعية لهم كقيد يرد على حرية السلطة الحاكمة، والتي هي طرف في العقد الاجتماعي، وعليها التزام بتسخير سلطاتها في تحقيق الصالح العام، واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد، لأنها ثابتة لهم قبل دخولهم في الجماعة السياسية المنظمة، وإخلالها بهذا الالتزام يخول الأفراد في حق فسخ العقد والثورة عليها.

أما جان جاك روسو فيرى أن الأفراد قد تنازلوا نهائيا عن حقوقهم وحرياتهم، ولكن ليس لصاحب السلطة - كما يرى هوبز - وإنما للمجتمع، أي أن السيادة تكون من حق المجتمع ككل، لا من حق فرد واحد، والسلطة الحاكمة خاضعة لإرادة المجتمع، والقوانين التي تقوم على تنفيذها تستمد شرعيتها و قوتها الملزمة للأفراد من كونها تعبيرا عن الإرادة العامة، أي إرادة الشعب على أساس أنه المصدر الأول والأخير لها.

**ثانياً : الأساس الإقتصاد ي**

يعتبر الأساس الاقتصادي استمرارا وتطبيقا لفكرة الحرية الطبيعية في المجال الاقتصادي، ويجد هذا الأساس مصدره في مدرسة الاقتصاد الحر أو مذهب الطبيعيين Les Physiocrates التي قامت في منتصف القرن الثامن عشر مستقية فلسفتها الاقتصادية من قواعد القانون الطبيعي. وقد انتصب على رأس تلك المدرسة بعض منظري الفكر الاقتصادي الأوربي من أمثال فرنسوا کسناي F . Quesney، وآدم لليث A . Smith، وبنتام G . Bentham. وكانت نقطة البدء في فكر هذه المدرسة هي البحث عن الوسيلة التي تحقق أكبر شبع للأفراد، فبحثوا ما يعرف بالمنفعة وعرفوها بانها: ” ذلك القدر من السعادة مطروحا منه المعاناة » ، وخلصوا من هذا التعريف بعد تحليله إلى أن السعادة هي في الاقتصاد الحر الخالي من تدخل الدولة، وأن المعاناة والشقاء يكمنان في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وأسس منظر و تلك المدرسة مذهبهم على مبادئ القانون الطبيعي، فقالوا بوجود قواعد طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية، وأن النظام الاقتصادي الأمثل هو ذلك النظام الذي يدور في فلك التعاليم الاقتصادية للقانون الطبيعي، وقد اجتهدوا في فهم قواعد هذا القانون التي تحكم الجانب الاقتصادي فوجدوها تتجسد في مبدأين:

**المبدأ الأول : حيوية النشاط الإقتصادي:**

والمقصود بذا المبدأ أن المصلحة الشخصية للفرد هي الحافز الجوهري للنشاط الاقتصادي ومضاعفة الجهد، ويذهب هذا التصور إلى أن الفرد أصلح من يقدر مصلحته، إذ من غير المعقول أن الفرد يسعی مختارا إلى ضرره أو إلى ما يعتقد أنه ضار به، فالفرد كقاعدة عامة أحسن من يقدر أين توجد مصالحه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع الشخصية والمنافع العامة في نفس الوقت، بمعنى أن الأفراد وهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة سيحققون في نفس الوقت المصلحة العامة، وهي الفكرة التي بلورها آدم سميث بقوله: إن من يعمل للمصلحة الشخصية يعمل في نفس الوقت لمصلحة المجتمع ».

**المبدأ الثاني : ضمان توازن النشاط الإقتصادي** ومعنى هذا المبدأ كما فسرته مدرسة الاقتصاد الحر أن الفرد وهو يسعى إلى تحقيق منافعه الشخصية لا بد وأن يدخل في منافسة مع غيره من الأفراد، وأن هذه المنافسة سوف تؤدي إلى كبح جماح الانطلاقة الفردية. ومن هنا فإن القانون الطبيعي سوف يحقق التوازن التلقائي بين المصلحة الخاصة للفرد، و بين المصلحة العامة لمجموع الأفراد، وذلك دون تدخل من السلطة.

على هذا الأساس بنيت الليبرالية الاقتصادية التي تبناها المذهب الفردي والتي لخصها شعار " دعه يعمل دعه يمر»، حيث ارتكزت على حرية الإنتاج التي تعني حرية المشروع الخاص، وعلى حرية التجارة التي تعني حرية المبادلات، والاثنان ترتكزان على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تعتبر القاعدة الأساسية الليبرالية الاقتصادية .

**ثالثاً : الأساس السياسي .**

كان الهدف من فلسفة المذهب الفردي (التي كانت تعير في ذلك العصر – القرن 18 - عن طموحات الطبقة البورجوازية الواقعة تحت قمع الدولة وقوانينها من الناحية السياسية أن تمتنع الحقوق والحريات على تقييد الدولة لها بعد ما سبق أن عاناه الأفراد من الاستبداد والتعسف، سیاسیا واقتصاديا واجتماعيا، خاصة خلال العهد الإقطاعي وهيمنة المسيحية والملكية المطلقة. لذلك تركز نضال الليبراليين على ضرورة إلغاء القيود القانونية التي تكبل الطموحات السياسية للطبقة البرجوازية، وتحد من دورها الاجتماعي، تحت شعار الحرية والمساواة و إعطاء الضمانات القانونية للحقوق والحريات العامة.

والحرية والمساواة، الذين نصت عليهما المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن بقولها:

" يولد الأفراد ويعيشون أحرارا ومتساوين في الحقوق..." ، كأساس للمذهب الفردي لیست مفاهیم مجردة وفلسفية فقط، بل لأنها ذات مضامين سياسية واجتماعية ثورية بالنسبة للقيم الاجتماعية الموروثة السائدة في أوروبا حتى سنة 1789.

إن العامل الأكبر في تكوين فكرة الحرية والمساواة “ التي استندت إليها الليبرالية السياسية كان بدون ریب فلسفات غرب أوروبا في القرنيين السابع عشر والثامن عشر، وعلى وجه التحديد الفلسفة الفرنسية. وبيان النظريات التي أوجدها الفرنسيون يتطلب كثير من الشرح، ! أن فكرة الحرية والمساواة “ كانت بمثابة المحور الذي دارت حوله آراء وأفكار الكتاب الفرنسيون أمثال مونتسيكو وفولتير وروسو ودیدرو. وهي الأفكار التي ارتدت في وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن شكلها الدستوري.

فالمساواة تعني ضرورة إزالة كافة الامتيازات التي تميز بين أفراد المجتمع، وهذا يعني رفض للأرستقراطية والملكية الوراثية، مما يشكل رفضا جذريا لأسس النظام الملكي القديم، كما أنها تعني حق الشعب في عدم الخضوع إلى أية سلطة لا تستند إلى الرضا والموافقة الشعبية اللذان يعبر عنهما بالانتخاب والنظام التمثيلي، وهذا يعني على صعيد المؤسسات السياسية إحلال الشرعية الديمقراطية المرتكزة على مبدأ الانتخاب مكان الشرعية الوراثية التي تستند على الولادة.

والحرية تعني الحق بأن بفعل الإنسان كل ما تبيحه القوانين، ويجري التمييز في مجال الحرية. بين الحريات المدنية التي تنظم النشاط الخاص للإنسان، وبين الحريات السياسية التي تخول الفرد الاشتراك في إدارة شؤون الحكم.

وتتميز كل من الحرية والمساواة في الايديولوجية اللبرالية بخاصتين أساسيتين هما: الطابع القانوني، وعدم تدخل الدولة.

هاتان الخاصتان هما نتيجة كون الايديولوجية الليبرالية كانت تعبر، كما أشرنا أعلاه، عن طموحات الطبقة البرجوازية المسحوقة قانونيا، فبالنسبة لهذه الطبقة كان يكفي تغيير القوانين لتصل إلى الحرية والمساواة، لذلك حددتهما کمساواة وحرية قانونيتين، أما مسألة ممارسة هذه الحقوق والشروط الضرورية لتمكين المواطن من التمتع بالحرية والمساواة فلم تكن مطروحة، لأنها لم تكن تشكل أية مشكلة بالنسبة للطبقة البورجوازية التي تملك كل المقومات المادية لممارسة حقوقها.

وهذا المفهوم الليبرالي للحرية والمساواة يؤدي إلى الحد من صلاحية الحكام وعدم تدخل الدولة الذي يشكل الطابع الجوهري الثاني لليبرالية السياسية، فبنظر الليبراليين السلطة السياسية خطيرة بطبيعتها لأنها تدفع من يمارسها إلى إساءة استعمالها وإلى قمع المواطنين، فيجب إذن إضعاف السلطة السياسية والدولة واحتوائهما والحد من صلاحياتهما كي لا يقمع المواطنون.

وتلعب المؤسسات السياسية الليبرالية (كالانتخاب والفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين ووجود دساتير مدونة) دورا أساسيا في وضع حدود قانونية وعملية للسلطات العامة .

**الفصل الثالث**

**وظيفة الدولة في المذهب الفردي**

ينظر المذهب الفردي إلى السلطة السياسية على أنها خطيرة بطبيعتها، لأنها تدفع من يمارسها إلى إساءة استعمالها وإلى قمع المواطنين، لذلك يجب إضعافها واحتوائها والحد من صلاحياتها كي لا يقمع المواطنون.

لذا يجب في نظر الليبراليين التقليديين إرساء دولة ضعيفة تهدف أساسا إلى حماية مكونات المجتمع من بعضها البعض. وهذا ما يظهره الفكر الدستوري الليبرالي بجلاء باعتباره منظومة من التقسيمات والانفصالات أو بالأحرى منظومة من الكوابح الفعالة للتحكم في العمل الحكومي.

ففي رأي أحد الكتاب " تسير الدولة الليبرالية على قاعدة انفصال مزدوج، فهناك أولا فصل بين المجتمع المدني والدولة الذي نستطيع أن نسميه انفصال خارجي، وهناك ثانيا الفصل بين السلطات داخل الدولة أو الانفصال الداخلي».

وفيما يعني الانفصال الخارجي استقلالية الدولة تجاه المصالح العامة والطبقات والحياة الاقتصادية، يصيب الانفصال الداخلي كل الأجهزة السلطوية التي أنشأتها الدولة .

ويهدف الفصل الخارجي إلى نزع الصفة الوراثية التي حملتها السلطة السياسية طوال العهود الإقطاعية، حيث ساهم كل من نظام القرابة والتضامن الإقليمي (أو غيره) بتحويل السلطة إلى جزء من میراث أو أملاك بعض الأفراد، ومنذ نشأة الدولة الليبرالية أصبحت السلطة ملكا للجميع» .

أي أن هذا الانفصال يهدف إلى إبراز الدولة كطرف حيادي في خدمة الجميع، وأن السلطة هي سلطة كل المواطنين.

أما الفصل الداخلي فيشكل الأساس الأول والرئيسي لأسلوب تنظيم السلطة في الدولة الليبرالية، ويقضي بتوزيع وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين عدة هيئات تتمتع بكيان خاص يمكن كلا منها القيام بوظيفتيها على حدة، بدون أن تستطيع الأخرى الضغط عليها، وذلك بغية إيجاد توازن بين هذه السلطات، إذ في هذا التوازن تكمن الضمانة الكبرى وطغيانه ضد تمركز قوى السلطان.

فقد أدت التجربة التاريخية وخاصة الاستبداد الذي عرفته أوروبا إلى استخلاص أنه من الضروري تقييد السلطة ومراقبة ممارستها، ذلك أن من يملك السلطة يميل إلى التعسف أو إساءة استعمالها، ويقول مونتسكيو بهذا الصدد:

" أثبتت التجربة الأبدية أن كل إنسان يملك السلطة يميل إلى التعسف في استعمالها وهو يذهب في ذلك بعيدا حتى يجد حدودا، وحتى لا يساء استعمال السلطة يجب، من خلال تنظيم معين للأمور، أن توقف السلطة بالسلطة ». ويعلق میشال مياي على ذلك بقوله أن الحرية السياسية قد تولدت من هذه المقولة بالذات، أي من فكرة مواجهة السلطة بالسلطة ذاتها مما يستدعي توزيع السلطة السياسية بين أجهزة مختلفة بحيث لا تحتكر سلطة واحدة مختلف الوظائف، وقد عبرت المادة 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن عن هذه العلاقة بقولها:

« كل مجتمع لا توضع فيه ضمانات للحقوق ولا يتم فيه الفصل بين السلطات يعتبر مجتمع بدون دستور" .

سيتضح من خلال المطلبين التاليين، أثر هذه الانفصالات، التي يمكن تحديدها في تصور أساسي يتمثل في فرملة السلطة عن طريق الفصل من أجل ضمان الحرية الفردية، على طبيعة وظيفة الدولة ومدى مجالها.

**طبيعة وظيفة الدولة في المذهب الفردي**

ينظر المذهب الفردي إلى الدولة باعتبارها قيمة اجتماعية عليا، أي كحكم حيادي يوجد فوق الجميع. ففي هذا التصور، والمجتمع يتكون من أفراد مصالحهم واهتماماتهم متعددة ومتنوعة ومتناقضة، وكل فرد يسعى إلى تحقيق مصالحه بشكل أنا بالدرجة الأولى، كما أن المجتمع مكون من طبقات و من فئات اجتماعية متصارعة ومتضاربة في مصالحها بشكل فوضوي، وهذه التناقضات تعرض المجتمع في مجمله إلى خطر كبير ولا تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة والمشتركة.

يجب القول أن فكرة الفصل بين السلطات هي بالدرجة الأولى فكرة فلسفية قديمة جدا، فقد دعا إليها أرسطو وأفلاطون و هما من فلاسفة الإغريق في عصر ما قبل الميلاد، أما في العصور الحديثة فإن بعض المختصين يجمعون على أن الفيلسوف الانكليزي جون لوك يعد المؤسس الأول للمبدأ في كتابه " دراسة في الحكومة المدنية" سنة 1690. لكن الباحثين الفرنسيين يميلون إلى اعتبار مونتسكيو الواضع الحقيقي للمبدأ في كتابه روح القوانين (1748) لما تميز به طرحه من تعمیم وتجريد.

لذا فإن دور الدولة يتمثل في حل هذه الصراعات والتناقضات عن طريق التحكيم بين الأفراد والطبقات والفئات الاجتماعية من جهة، والتوفيق بين المصالح الفردية من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

هكذا يتجلى أن دور الدولة في المنظور الليبرالي، هو أن تكون حاكما فوق الجميع، من أفراد وطبقات، وأن توفق بين مختلف المصالح المناقضة والمتضاربة من جهة والمصلحة العامة والمشتركة من جهة أخرى، الشيء الذي يجعل وظيفة الدولة ذات طبيعة تحكيمية وتوفيقية. فالدولة هنا، كونها تمثل المصلحة العامة، فإنها لا تأبه بالضغوطات السياسية ولا بمصالح مختلف الجماعات الاجتماعية فتبدو كأنها جهاز محايد لا يبتلعه أحد من الجماعات المتنافسة، وحسب عبارات الأستاذ بيردو:

" يتسامى الجسم السياسي على تنوع الجماعة رغم كونه منبثقا عنها ) وبكلمات أخرى، تجسد الدولة، على أكمل وجه، ذروة عملية ينفصل من خلالها المجتمع المدني عن السلطة ويقع كل منهما في قطبي عالم ثم شطره إلى قسمين .

إلا أن انفصال الدولة عن التمع استوجب التفكير بإقامة صلة بين هذين المستويين، لذلك عمل الفكر الليبرالي على ربط التمع المد بالدولة، عن طريق الانتخابات التي أصبحت تتشكل أساس ومصدر مشروعة السلطة في الدولة.

**حدود و وظيفة الدولة في المذهب الفردي**

يبين الكتاب الليبراليون، ومن بينهم موریس دو فرجي، أن مرحلة النموذجي الديمقراطي الليبيرالي التقليدي التي استقرت خلال كامل القرن التاسع عشر وسادت إلى غاية 1939، كانت تقوم على أساس التنافس الاقتصادي وقانون السوق، وللدف إلى إرساء دولة ضعيفة لا تتدخل في الال الاقتصادي، وكانت تتصارع في ظلها أحزاب إطارات صغيرة وغير مهيكلة جيدا، ويعطي للصراع السياسي طابعا فرديا وشخصيا، وقد أخذت البرلمانات في هذه المرحلة أهمية قصوى تمثلت في سيالا، الكاملة إلى درجة الحديث عن ” الدكتاتورية البرلمانية».

وقد تمیز تنظيم الدولة للحياة الاجتماعية، طيلة هذه المرحلة، بخضوعه للفكرة القائلة بأنه يقتضي على الدولة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تترك للأفراد حرية مباشرة مختلف أوجه النشاط دون أدنى تدخل من جانبها عملا بمبدأ " دعه يعمل دعه يمر»، فتحددت بذلك مجالات تدخل الدولة عند حد أدنى أي على نطاق الوظائف الأساسية أو الأصلية، فساد بناء على ذلك مفهوم لوظيفة الدولة يعرف باسم الدولة الحارسة أو الدولة الشرطي Etat Gendarme L التي انحصر دورها في القيام بالمهام التالية:

- صيانة الأمن الداخلي وتوفير الأسباب التي تساعد على استتبابه، حيث تتولى الدولة ممارسة الوظيفة الأمنية التي لم يعد ممكنا تفويضها إلى مجموعات خاصة، كما كان الأمر في العصر الإقطاعي حين كان الملك يعهد هذه الوظيفة إلى الإقطاعيين المحليين مما كان يؤدي إلى حروب وصراعات داخلية .

- كفالة الأمن الخارجي وذلك بالدفاع عن الأفراد ضد أي اعتداء خارجي، بواسطة الجيش الوطني المنبثق عن الأمة، هدفه حماية الدولة والدفاع عنها وليس حماية مصالح الحكام الشخصية، ويرتكز هذا التقليد الديمقراطي على مبدأ خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية . - تتولى الدولة مهمة المحافظة على الانتظام القانوني الذي هو المجموعة الهرمية للقانون الوضعي ( الدستور، القوانين، الأنظمة ...) التي تحدد الإطار الذي تنتظم في داخله كل حياة الأمة، وفي حالة الخلاف يعود حسم الموضوع إلى القضاء، لذلك تعد الوظيفة العدلية من المهام الأساسية للدولة، ويفترض مبدأ سيادة الدولة أن تكون العدالة واحدة للجميع وأن تصدر الأحكام القضائية باسم الشعب من قبل المحاكم التابعة للدولة .

هكذا يجعل المذهب الفردي وظيفة الدولة ذات طبيعة تحكيمية وتوفيقية، فيقتصر دورها على حراسة الحقوق والحريات دون تدخل أي إيجابي من جانبها لدعم هذه الحقوق أو تطويرها أو توسيع نطاقها بالقوانين والسياسات والإجراءات الاجتماعية، وهو ما كانت له انعكاسات على ممارسة الحقوق والحريات،

**الفصل الرابع :**

**تأثير وظيفة الدولة على ممارسة الحقوق والحريات**

شكلت الحقوق والحريات، تبعا لمفهوم أو تصور المذهب الفردي للدولة ووظيفتها، حدودا أساسية لسلطات الدولة التي فرض عليها الامتناع عن التدخل في كل ما يمكن أن يعيق شروط وصول الفرد إليها، حيث اعتبرت قيدا يضعه الدستور والقانون على سلطة الدولة فيمنعها من الاعتداء على الحريات والتعدي على المجالات المتروكة لها. فبموجب هذا التصور، ترك العنان للمبادرات الفردية التي تحكمت في مختلف مجالات النشاط في المجتمع بلا حدود أو قيود تذكر، وقد أدى هذا الجموح في النزعة الفردية، وما ترتب عليه من احتكارات رأسمالية، إلى تشوه اجتماعي وتقسيم المجتمع إلى طبقات .

وترتب على هذا الخلل الاقتصادي خلل مماثل في البنية السياسية فنتيجة للاحتكارات الرأسمالية، أفرغت الأدوات السياسية والدستورية من مضامينها الحقيقية فغدت سرابا بالنسبة للأغلبية بينما صارت امتیازات واقعية بالنسبة للأقلية التي تملك الثروة .

إن التعرض إلى الواقع الفعلي لممارسة هذه الحقوق والحريات التقليدية - المدنية والسياسية - في دولة النموذج الديمقراطي الليبرالي التقليدي هو الذي يبرز لنا كل ذلك بتفصيل أكثر.

**أولاً : تأثير وظيفة الدولة على ممارسة الحقوق والحريات المدنية**

أدى تحديد وظيفة الدولة واقتصارها على حراسة الحقوق والحريات دون تدخل إيجابي من جانبها لدعم هذه الحقوق أو تطويرها، إلى ظهورها على الصعيد العملي کحريات شكلية وإن بدت على غير هذا الحال على الصعيد النظري .

فحرية الملكية مثلا التي جاء النص عليها في المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789، بأنها تؤلف حقا ذاتيا مطلقا، بل وتؤلف حقا مقدسا لا يمكن انتهاكه Inviolable et sacre كما أضافت المادة السابعة من ذات الإعلان. هذه الحرية كانت في الواقع سبب التشوه الاجتماعي وتقسيم المجتمع إلى طبقتين الطبقة البورجوازية وطبقة الأيدي العاملة

أما الطبقة البرجوازية فقد آلت إليها مقاليد الأمور في المجتمع لأنها تملك الثروات والقدرات التي تستطيع ، ممارسة مختلف النشاط الاقتصادي .

ومفهوم الحرية في نظر هذه الطبقة تعني حرية المبادرات الفردية في ولوج مختلف المجالات الاقتصادية. وبالتالي مزيد من الثروات والرخاء . ودساتير الدول آنذاك كانت تؤكد هذا المفهوم وتؤيده، فقد أعطت الفرد أكبر السلطات التي تمكنه من تحصيل أكبر قدر من الثروة، وليس للدولة أن تتدخل في ذلك بتقييد أو توجيه أو تخطيط وإلا كان ذلك اعتداء على حق مقدس. وأما الطبقة الأخرى وهي طبقة العمال فقد أصبحت وبحكم القانون أكثر فقرا، فهي لا تملك غير عملها وجهدها، لذلك كان مفهوم الحرية بالنسبة لها، هو حرية العمل، وخفض ساعاته ورفع أجوره، وتوفير الرعاية الصحية، إلى غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تحسين ظروف العمل ورفع مستوى المعيشة، وبعبارة أخرى فإن الحرية كانت تعني في نظرها التحرر من تعسف الأغنياء في استعمالهم لحق الملكية. وفيما يخص حرية التجارة والصناعة التي لعبت دورا رئيسيا في هذا العهد الرأسمالي الأول وارتكزت على فكرة المنافسة الاقتصادية الشاملة القائمة على قانون العرض والطلب بدون أي قيد أو تدبير، فالتاجر والمنتج كل منهما حر في تحديد إنتاجه كما ونوعا، وفي تحديد الثمن الذي يشتري ويبيع به، كما أن عقد العمل هو الذي يحدد شروط العمل بالاتفاق الحر بين صاحب العمل والعامل دون تدخل من الدولة في فرض أجور معينة أو تحديد ساعات العمل أو توفير ضمانات للعمال.

فهذا المنطق الاقتصادي أدى إلى إثراء أرباب الأعمال على حساب الطبقة العاملة، وظهرت طبقة بورجوازية من التجار وأصحاب المصانع تضغط على العمال الذين أصبحوا في مركز التبعية الكاملة لهم، وانعدم التكافؤ حتى أصبح العمال يعانون أشد حالات البؤس، ومن ثم فإن هذه الحرية لم تمارس إلا في دائرة مغلقة هي دائرة أصحاب رؤوس الأموال. أما حرية العمل التي تبدو مشتقة من حرية التجارة والصناعة لمصلحة العمال بعد أن كان حقهم باختيار عملهم مقيدا بالنظام النقابي القديم الذي كان سائدا في فرنسا قبل الثورة وفي سائر أرجاء أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر، فلم تكن في الواقع سوى حرية نظرية لم يستطع العمال ممارستها إلا تحت رقابة شرطية قاسية.

ذلك أن الأنظمة الإدارية كانت تخضع العمال إلى هذه الرقابة بحجة ردعهم عن المشاغبات والحؤول دون التكتل بينهم، وقد اختصت هذه الرقابة بصورة خاصة بفرض الدفتر العمالي على كل عامل، الذي كان ملزما بحمله في جولاته سعيا وراء العمل، وفي صفحاته البيان المتسلسل عن خدماته العمالية المتعاقبة، مع تعيين تواريخها وأمكنتها، وكل ذلك حتى يظل العمال مرتبطين بأرباب أعمالهم الذين لا يقرون لهم بحرية الانفصال عنهم، إلا بعد أن يكونوا قد أدوا ما تراكم عليهم من ديون و موجبات.

هذا بالإضافة إلى سائر الأحكام الزجرية التي كانت تجعل من حرية العمل حرية وهمية، كاعتبار شهادة رب العمل كافية لتحديد أجر العمل، وأحكام القانون الجزائي التي كانت تنزل أشد العقوبات بكل محاولة من العمال للتجمع والاجتماع في سبيل الدفاع عن مصالحهم العمالية، بعد أن حرمت قوانين الثورة مختلف أشكال التجمع بموجب قانون لو شابوليي Le chapelier الشهير الذي قضى على كل النقابات المهنية القديمة، و حضر إعادة بناءها، إلى ما هنالك من المواقف والسياسات التي كانت متبعة إزاء العمال في عهد كانت الرأسمالية مسيطرة سيطرة تامة على الحكم وقوانينه. كما ناصبت البورجوازية العداء للحرية الفكرية وما يتفرع عنها من حقوق وحريات ذاتية، كحرية الرأي وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات والاشتراك فيها، وذلك تحت ذريعة أن الديمقراطية الصحيحة لا تتحقق إلا إذا ألغيت فيها الأجسام الوسيطة المنتصبة بين المواطن والدولة وذلك لكي يتم الاتصال بينهما بصورة مباشرة، وهو ما أثر سلبا على قيام حركات فكرية جديدة في مواجهة الأفكار والمفاهيم السائدة.

ومن جهة أخرى فإن حرية التعبير التي هي نتيجة طبيعية لحرية الرأي، ومن مستلزمات الديمقراطية التي تقوم على حرية الأراء، ونشر هذه الآراء وإذاعتها بوسائل الإعلام كافة، فلم تكن هذه الوسائل، وبصفة خاصة الصحافة، من إمكانيات جميع الأفراد لحاجتها إلى الأموال الضخمة، والتي لم يكن من الممكن تأمينها إلا إذا خضع من يحاول تنفيذها إلى مشيئة من يوفر لها هذه الأموال، التي ينفقوا في هذا السبيل، وهي الحالة التي أوصلت الديمقراطيات الغربية إلى تناقضات دفعت الماركسية إلى الإنكار بأن لحرية التعبير ولاسيما بواسطة الصحافة ضمانات عملية وتطبيقات جدية، حيث استأثر أفراد معدودون من أرباب رؤوس الأموال بكل الوسائل المتاحة لممارسة هذه الحرية، وبالتالي تحكموا ا واستغلوها كل الاستغلال.

أما حرية التعليم وبالمضمون الذي حاول الليبراليون الكلاسيكيون تطبيقه، أي حق الأفراد في تلقي العلوم التي يريدها، وعلى أيدي من يريدون، وحقهم كذلك في تعليم غيرهم وتلقينهم ما يشاؤون، فإنه يكفي التمعن بما لا بد أن يسفر عن ممارسة هذه الحرية بشكلها المطلق من الاثار الخطيرة على الوحدة الوطنية في الدولة ليتبين بأنها لم تكن سوى حرية إسمية . بذلك استطاعت الطبقة البورجوازية بعد أن آلت إليها زمام الأمور الاقتصادية أن تستحوذ على وسائل التأثير الإعلامي، ولم يعد أمام الطبقة العاملة في سعيها للتعبير عن مصالحها وتحقيق أغراضها إلا سبيل ضم صفوف أعضائها وتوحيد جهودهم ضمن اتحادات ونقابات، وحتى هذا السبيل لم يكن سهلا وميسورا ذلك أن القوانين السائدة آنذاك كانت تمنع قيام نقابات عمالية أو اتحادات مهنية.

**ثانياً : تأثير وظيفة الدولة على ممارسة الحقوق والحريات السياسية**  أفرغت التراكمات الرأسمالية الحرية السياسية من مضمونها فكانت في الأساس حرية ذات مفهوم طبقي، حيث توفر أقصى المزايا للطبقة المسيطرة اقتصاديا لأنها هي التي سوف تسيطر سياسيا، ومن ثم فإن هذه الحرية في ظل الاحتكارات الرأسمالية هي حرية بورجوازية» تمارس في دائرة مغلقة هي دائرة أصحاب رؤوس الأموال.

فإذا كان الانفصال الخارجي الذي يجعل السلطة السياسية في الدولة الليبرالية ملكا للجميع ويبرز الدولة كطرف حيادي فوق الجميع قد تحقق قانونيا بموجب نقل السيادة ومصدر السلطة إلى الأمة عملا بنظرية السيادة الوطنية، فإن الممارسة الفعلية للسلطة ابتعدت عن تلك الغاية، فقد عمل الفكر الليبرالي على ربط المجتمع المدني بالدولة عن طريق الانتخابات التي أصبحت تشكل أساس ومصدر مشروعية السلطة في الدولة وتسمح للشعب عن طريق النظام التمثيلي بممارسة السلطة العليا من خلال العمل التشريعي . إلا أن هذا التمثيل بالإضافة إلى القيود المختلفة التي تضيق منه إلى أبعد الحدود، تتم ممارسته کوظيفة وليس كحق، باعتباره تمثيلا للأمة التي ليست فقط مجرد مجموع الأفراد المشكلين للشعب، أي أن التمثيل ليس تمثيلا لهم عملا بالنظرية المذكورة التي تبقي الفصل الخارجي فصلا نظريا .

ولذا فإن النتيجة الأساسية المترتبة عن هذا الفصل هي إقصاء الجماهير من الحياة السياسية أو من مجرد المشاركة الفعلية فيها حتى عن طريق تقنيات الديمقراطية شبه المباشرة مثل المبادرة الشعبية والاستفتاء والاقتراح والاعتراض.

إلى جانب ذلك فإن القطاعات الأساسية في الدولة تبقى بعيدة عن تدخل الجماهير، أهمها بالخصوص الإدارة لكونها وسيلة في يد السلطة الحاكمة، ويدخل كذلك في هذا الإطار:

* القضاء
* التعليم
* الصحة
* الجيش
* والمالية وهي قطاعات تفلت من الرقابة الشعبية، وهذا ما يجعل الفصل الخارجي عاجزا عن تحقيق الأهداف المنوطة به وهي حيادية الدولة الليبرالية، ومن ثم الديمقراطية المترتبة عن تقييد السلطة . وقد أبرز الفكر الماركسي بالخصوص وهمية هذا الفصل، وكيف أدى في الواقع العملي مثلما رأينا أعلاه إلى إبقاء سلطة الدولة كاملة وموحدة في يد الطبقة البورجوازية، مما يبين شكلية الحرية السياسية في شتى مظاهرها .

ويترتب على هذا التحليل، أن أي شكل من أشكال حكم الأغلبية في ظل المذهب الفردي هو بالتأكيد نوع من التضليل، لأنه حكم الأقلية المستقلة ضد الأغلبية المستقلة، لذا ينظر أنصار المذاهب الاشتراكية إلى الديمقراطية السياسية التي تولدت من رحم المذهب الفردي بأنها ديمقراطية شكلية Democratic Formelle، وأنها صورة من الاستبداد لحماية نظام اجتماعي معين تسود فيه طبقة البورجوازية على الطبقات العاملة بمقتضى ما لها من سيطرة اقتصادية.

ومن ناحية أخرى، كان للفكر الماركسي الفضل في الكشف عن حقيقة الفصل بين السلطات بإظهار الخلفية الاجتماعية التي يرتكز عليها، فقد تجلى أنه ليس ذا فعالية إلا كإجراء سياسي مستعمل من طرف البورجوازية لتنظيم السلطات بشكل أكثر استجابة لتحقيق أهدافها . ولهذا يقول أحد الكتاب عن المبدأ : " لم يكن موضع تطبيق فعلي وحقيقي، بالإضافة على كونه قناعا أو خديعة يستعملها القابضين على السلطة البورجوازية لمواجهة الجماهير .

إن الدولة الليبرالية هي دولة البورجوازية، ولذا فإن هذا الفصل وهمي إلى أبعد الحدود، ذلك لأن هذه الطبقة لا تتحكم فقط في قمة الدولة ولكن في كامل جهاز الدولة» .

فعلى المستوى القانوني يعمل المبدأ على تقييد كل سلطة عن طريق منع تجميع وظائف الدولة بين أيدي جهاز واحد، أي منع دمج السلطات، لكنه في نفس الوقت يدعم سلطة الدولة بإحداث توزیع للسلطات يضمن دائما هيمنة جهاز على غيره من الأجهزة بما يحقق دائما وحدة الدولة، وهذه الازدواجية تعبر من الناحية المنطقية عن روابط مبدأ الفصل بين السلطات بمفاهيم التمثيل والسيادة الوطنية أو سيادة الأمة، حيث يمنع من جهة منعا باتا ممارسة كافة سلطات الدولة من طرف جهاز واحد لأنه في هذه الحالة يحل محل الأمة باعتبارها صاحبة السيادة، لكن من جهة أخرى، وبالنظر إلى أن هذه السيادة غير قابلة للانقسام فلا يمكن أن ينبثق عنها تعدد في الإرادات.

بهذه الكيفية يتبين أن هناك علاقة عميقة بين مبدأ الفصل بين السلطات ونظرية سيادة الأمة، وأن هذه النظرية هي التي تسمح بحكم النتائج القانونية المترتبة عنها وخاصة في مجال التمثيل وشروطه أن تحقق وحدة السلطة في النظم الليبرالية، وفي ظل مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى الفعلي باستحواذ طبقة أو شريحة اجتماعية على السلطة طبقا للقانون وبإسمه .

أما على المستوى الفعلي، فإن الكتاب الماركسيين يسمون هذه المرحلة بمرحلة الرأسمال التنافسي، وبحكم ذلك فإن العلاقات بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة البرلمانية ليست فقط تمفصلا تقنيا بين المؤسسات الدستورية بل هي أيضا دليل على علاقة الدولة بالصراع الاقتصادي والسياسي للطبقات، أي أن العلاقات أو التمفصل بين الجانب الاقتصادي والسياسي في الدولة الرأسمالية ينعكسان باستمرار في العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه الملاحظة مهمة جدا لأنها تسمح باستخلاص، أنه إذا حدث تطابق تام بين المتحكمين في الحياة الاقتصادية والسياسية معا تحدث وحدة فعلية للسلطة مهما كان شكل تنظيمها، أما إذا لم يحدث مثل هذا التطابق فإن الصراع بين السلطة كثيرا ما يتجسد في الأزمات الحكومية المتكررة، الشيء الذي لوح في أواخر الجمهورية الثالثة ثم الجمهورية الرابعة بفرنسا . لذلك كان مبدأ الفصل بين السلطات بالنسبة للماركسيين مجرد تقسیم مبتذل للعمل مطبق على مستوى میکانیزم الدولة لهدف التبسيط والرقابة.

**الفصل الخامس :**

**أوجه نقد المذهب الفردي**

ثبت تطرف وغلو المذهب الفردي واتضح فساد كثير من أفكاره، إما لقيامها على تصورات غير صحيحة، وإما لأن التطور اللاحق أثبت بطلانها، لذا تعرض هذا المذهب لأشد الهجمات، خاصة من المذاهب ذات النزعة الاشتراكية كما هاجمه غالبية رجال الفقه. فالمذهب الفردي، كما يقول العميد دوجي، بالرغم من طابعه العالمي وبالرغم من الدور التحرري الذي لعبه والانجاز الايجابي الذي حققه، «لا يمكن أن تستسيغه عقلية العصر الحديث، وفضلا عن ذلك فهو غير مقبول سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية » . وتفصيلا لذلك نتعرض إلى أهم الانتقادات التي وجهت للمذهب الفردي، سواء تلك التي تتعلق بأسسه النظرية، أو التي وجهت إليه من الناحية العملية، وذلك في المطلبين المواليين.

**أولاً : نقد المذهب الفردي من الناحية النظرية**

انتقدت الأسس النظرية التي استند إليها المذهب الفردي من نواحي عدة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن فكرة القانون الطبيعي في المبادئ الأزلية المجردة والطابع المثالي البعيد، الذي لا يلامس الحياة الاجتماعية ويتجاهل الحقيقة الواقعة، هي فكرة خاطئة ومناوئة للتنظيم الاجتماعي، صحيح أن هناك مبادئ عامة يستخلصها المنطق السليم من تقصي الطبيعة الإنسانية، وأن لهذه المبادئ قيمة أصولية تقتضي من كل فرد لمجرد أنه إنسان، ومن كل مجتمع باعتباره هيئة من هيئات المجتمع الإنساني الكبير، مراعاتاً، ولكن عمومية هذه المبادئ لا تحول دون أن يختص بها قانون بالحالة التي هي عليها، إذ أن كل من هذه المبادئ العامة لا يعتبر بذاته ولذاته مبدأ قانونيا، ولكنه يضحى كذلك عندما يبدو من خلال تصور التنظيم الاجتماعي صلاحيته للوفاء بمقتضيات التنظيم. - إن المذهب الفردي استلهم بعض جذوره الفكرية من نظرية العقد الاجتماعي، وهي نظرية افتراضية لجأ إليها العديد من المفكرين، وذهبوا في تحديد مضمونها واستخلاص النتائج منها كل حسب ما تراءى له، وأن العقد الاجتماعي المدعى ليس وثيقة من الوثائق التاريخية المدونة، يمكن الرجوع إليها والتحقق من فحواها، كما أنه لم يبرم في واقعة مشهورة تواترت الروايات حول صحة وقوعها وما دار فيها، وحتى إذا تأملنا فكرة العقد الاجتماعي كفكرة منطقية فإننا لا نقتنع بها، لأن فكرة إبرام عقد لا يمكن أن تخطر إلا لأولئك الذين يحيون فعلا في مجتمع مولد للروابط العقدية، أي أن فكرة العقد الاجتماعي منبتها الحياة الاجتماعية وليست هي منبت الحياة الاجتماعية.

- يذهب التصور التقليدي إلى أن الفرد كقاعدة عامة أحسن من يقرر أين توجد مصالحه، إذ من غير المعقول أن الفرد العادي يسعی مختارا إلى ضرره أو إلى ما يعتقد أنه ضار به، وفي مقدمة مصالح الأفراد الذاتية الحرية، ومن ثم تقرر مبدأ سلطان الإرادة الفردية.

على أن هذه الفكرة ليست صحيحة على إطلاقها، وقد أثبتت التطورات اللاحقة على إرساء ذلك المبدأ التقليدي عدم صحتها، ففكرة أن الفرد أقدر الناس على تعرف مصالحه، تفترض أولا أنه محيط ومطلع على مجريات الأمور الحاضرة والمستقبلية، كما تفترض أنه قادر على الدوام على رفض إبرام العقود وإتيان التصرفات التي لن تعود عليه إلا بالضرر، وأن الضرورة لن تجبره أبدا على إبرام العقود و إتيان التصرفات الضارة، وأنه لا يتعاقد إلا مع أفراد لا تتفوق عليه سلطتهم الاقتصادية.

وقد دلت التجارب على أن الفرد ليس على الدوام متوقعا بما يأتي به المستقبل من الأحداث بسبب التحولات المفاجئة في مجريات الاقتصاد أو في مجريات السياسة التي ينعكس أثرها على المجال التعاقدي، وقد أفضى التطور إلى ظهور عدم التكافؤ الاقتصادي و بروزه بشكل ظاهر مما أفرز حالات كثيرة نرى فيها المتعاقدين غير متساوين بصورة ملموسة وذلك بسبب التوسع الرأسمالي، ومن ثم يتوصل أحد المتعاقدين إلى إملاء إرادته واشتراطاته على المتعاقد الآخر، وقد تجلى ذلك خلال القرن التاسع عشر في عقود العمل على الأخص، فرب العمل بما له من نفوذ رأسمالي يملي شروطه على العامل الذي يقبل هذه الشروط مدفوعا بحاجته - وغالبا ما تكون في صورة عقد إذعان سافر أو مقنع، حتى ولو كان مدرکا تماما ما يلحقه به قبولها من إجحاف.

- لم يراعي المذهب الفردي مصلحة المجتمع بسبب ما ذهب إليه من افتراض خاطر مؤداه أن مصلحة المجتمع ليست إلا حصيلة المصالح الفردية، أو بعبارة أخرى أن المصلحة العامة تتحقق تلقائيا بمجرد رعاية المصالح الفردية المختلفة.

فمن ناحية أولى، إذا ترك الفرد وشأنه فإنه لا يأبه كثيرا بتحقيق المصالح المشتركة ذات المرامي غير المباشرة، فمن غير المعتقد كثيرا أن الأفراد لو تركوا وشأنهم فلن سيعنون مثلا بالإنفاق على إقامة متحف من المتاحف أو معهد من المعاهد يبحث في علم من العلوم البحتة أو الردة، برغم ما في ذلك من فائدة تعود على البشرية جمعاء، وإن لم تكن فائدته حالة مباشرة ملموسة. وذلك يدل على أن الفرد لو ترك لشأنه قد لا يتبين مصلحته الحقة، فكلما كانت المصلحة أقل ذاتية و كانت غير مباشرة وغير حالة قل نفوذها على أذهان الأفراد.

ومن ناحية ثانية، حتى لو أدرك الفرد مصالحه حق الإدراك فإن إمكانياته تقصر في أغلب الأحيان على أن يحققها وينفذها بنفسه، بعكس الدولة التي قد تكون أصلح جهة تقوى على توليها بالتحقيق، سواء بإمساك المرافق العامة المنفذة لتلك المصالح أو بذل العون اللازم للأفراد على أدائها. إن الأفراد بمطامحهم ووسائلهم ليسوا من الكفاية بحيث يحققون وحدهم التقدم، وحتى لو فرض أن الصالح المشترك عبارة عن مجموعة المصالح الخاصة، فإن الفرد عاجز عن تحقيق الصالح المشترك تحقيقا كاملا لأنه عاجز عن تحقيق كل مصالحه الخاصة، فالأفراد لا يهتمون إلا بالنتائج الذاتية العاجلة المباشرة، ولا يعنون كثيرا بتلك المصالح التي هي جوهر التقدم، فضلا عن ام لا يقدرون على بلوا المصالح التي تحتاج إلى بذل جهد جماعي يتجاوز حدود إمكانياتهم القاصرة.

**ثانياً : نقد المذهب الفردي من الناحية العملية**

تتلخص أهم الانتقادات التي وجهت للمذهب الفردي من الناحية العملية فيما يلي:

- يؤخذ على المذهب الفردي مبالغته في تصوير الحساسية الشديدة بين الفرد والدولة ومن ثم إسرافه الكبير في تضييق نشاط الدولة وحصر وظائفها في نطاق جد محدود لا يتعدى نطاق الوظائف الأصلية أو الأساسية. وقد أدى ترك الدولة الال الاقتصادي للأفراد وحدهم دون تدخل من جانبها، سواء بمنافستها للمشاريع الاقتصادية للأفراد أو بإصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم العمل وحمايته وتوفير الضمانات التي تحمي العمال، أدى إلى قيام الرأسمالية الكبيرة التي تسلطت على مصادر الإنتاج وتحکمت في العمال والمستهلكين. ومن جهة أخرى ترتب على عدم تدخل الدولة في أنشطة كثيرة تعد من الأهداف الأساسية للجماعة، أن تركت تحت المقامرة الطائشة للأفراد والمحتملة النجاح أو الفشل، فالضمير الإنساني - في العصر الحديث - يثور على هذه الأمور كما يقول العميد دوجي، إذ من غير المستساغ أن يقال إن إشراف الدولة على مشاريع الصحة العامة، وتقديم الخدمات الصحية الضرورية، ورعاية التعليم وتشجيعه، والإشراف على مشاريع الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية ... إلخ، بأنه فيه اعتداء على حريات الأفراد.

لذلك كان دور الدولة تبعا للمذهب الفردي على حد قول بعض الفقهاء ضربا من الخطر الضار ومجلبة للتعاسة والعبودية، حيث جعل من الحريات مجرد أوهام، كما أن المساواة التي نادى ، كانت مغالطة كبرى.

- وقد كان كارل مارکس Karl Marx من الأوائل الذين قالوا بشكلية الحرية في شتى مظاهرها في ظل المذهب الفردي، فقد تساءل عن قيمة الحرية إذا كانت التراكمات الرأسمالية قد أفرغتها من مضمونها، فصار الفرد الفقير لا يجد الإمكانيات المادية التي تمكنه من مزاولتها فعلا، فما قيمة الإعلان عن حرية المسكن بالنسبة لعامل لا مسكن له؟ وما قيمة حق التصويت وحرية الرأي إذا كان العامل ليس حرا حتى في أن يحصل على مقابل عادل عن عمله الذي يمثل مصدر رزقه الوحيد؟ وما قيمة الذهاب إلى الاقتراع إذا كان الفرد لا يملك أن تذكرة قطار؟ وما قيمة حرية التعبير الإنسان لا يملك من الوسائل المادية ما يمكنه من التأليف والكتابة ليبرز حقوقه وحرياته ويدافع عنها؟

وقد خلص من كل التساؤلات إلى القول بأن الحريات التقليدية هي في الأساس حريات ذات مفهوم طبقي لا يتمتع لا في الواقع إلا أصحاب القدرة المادية التي تمكنهم من ممارستها، فأصحاب الثروة هم الذين يمارسون حق الملكية، والمسيطرون على الأحزاب السياسية هم الذين يتمتعون بحق الترشيح اطمئنانا لفوزهم في الانتخابات، وكان من نتيجة ذلك أن يزداد أصحاب القوة قوة وأصحاب الثروة ثراءاً.

الدولة والنظام السياسي 6

**الباب السادس**

**أثر المذهب الإشتراكي**

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية التي أعقبت الثورة الصناعية في النظم الرأسمالية إلى تضارب في المصالح الخاصة، مصالح أرباب الأعمال ومصالح العمال. ذلك أن المنافسة الحرة التي يقوم عليها المذهب الفردي صاحبها استرقاق لليد العاملة بحجة تنمية الصناعة. الأمر الذي حفز مجموعة من المفكرين لمناقشة الحقوق والحريات من خلال الصراع الدائر بين القوى داخل التمع الرأسمالي وبدأ التساؤل ... أين هو دور السلطة الحاكمة في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجموع؟ وهل تركيز الثروات الطائلة في يد فئة قليلة من المواطنين يوجهوا توجيها لا اكتراث فيه بمصالح الأغلبية العظمى من التمع تطبيقا لشعار الحرية يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعية؟ ثم ما جدوى النص في الدساتير وإعلانات الحقوق على الحريات في الوقت الذي يترك فيه المواطن فريسة للبطالة ولا يجد الحماية من مخاطر الجوع؟

وعلى أساس من تلك الانتقادات الموجهة إلى وظيفة الدولة ومفهوم حقوق الإنسان في ظل المذهب الفردي نشأ المذهب الاشتراكي، حيث بدأت مجموعة من المفكرين بالبحث عن تصور آخر التمع جديد ينعم فيه الفرد بحقوقه وحرياته الأساسية، وفي نفس الوقت تتحقق فيه منفعة الغالبية العظمى من الأفراد، فاستقر مطاف الأفكار الاشتراكية على ضرورة إشباع الحاجيات العامة المختلفة من طرف الدولة التي تسيطر على وسائل الإنتاج التي تكون ملكيتها ملكية عامة، وهذا يؤدي حتما إلى ضرورة قيام الدولة للميع الوظائف في التمع بدون استثناء.

ويترتب على ذلك، في نظر دعاة المذهب الاشتراكي، تغير في مفهوم الحقوق والحريات، إذ يحصل الفرد على حقوقه كاملة مادام يؤدي عمله على أكمل وجه، كما تسود الحرية الحقيقية التي لا تعتمد على النصوص القانونية الشكلية، وإنما تعتمد على تخليص الفرد من التبعية والاستغلال الذي كان يعاني منهما في المجتمع الرأسمالي.

وقد توسع المذهب الاشتراكي ليكون الايديولوجية العامة التي استندت إليها كثير من أنظمة الحكم في مبادئها ونظريا في العالم، كالإتحاد السوفياتي سابقا، والصين الشعبية، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، ويوغسلافيا ، وألبانيا، وبلغاريا قبيل التحولات الواسعة في نظمها السياسية والاقتصادية، مع بداية العقد العاشر من القرن العشرين وكبار الشيوعية.

**الفصل الأول :**

**نشأة المذهب الإشتراكي**

إذا ما تركنا جانبا المصادر البعيدة للمذهب الاشتراكي كأفكار أفلاطون والأفكار الاشتراكية المسماة الخيالية، فإن الأصول الفكرية الحقيقية للمذهب الاشتراكي الم تتبلور بصورة دقيقة واضحة إلا في القرن التاسع عشر على يد الرواد الأوائل للاشتراكية، وبظهور المذهب الماركسي الذي يسمى بالاشتراكية العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتبع ذلك بروز النظم الاشتراكية التي ظهرت في القرن العشرين لتطبق الفلسفة الماركسية ابتداء من الثورة الروسية البلشفية سنة 1917 وما تلاها من تطبيقات في الدول المستقلة حديثا.

**نشوء الفكر الإشتراكي**

سبق القول بأن المذهب الاشتراكي يمثل رد فعل مضاد للنزعة الفردية التي اتسم بها المذهب الفردي إبان ازدهاره في القرن التاسع عشر، فأول ما يجب إدراكه، إذن في هذا المقام، هو أن المظالم التي أفرزها كانت هي التربة التي نبت فيها المذهب الاشتراكي.

ففي تلك الظروف ظهر دعاة الاشتراكية الذين هاجموا المذهب الفردي بقوة واندفاع، وابرزوا ما تولد عن تطبيق مبادئه من مساوئ، ونادوا بالمبادئ الاشتراكية لإصلاح هذه المساوئ، بل وحاولوا تطبيق هذه المبادئ عمليا.

وكان أول هؤلاء الدعاة هو الفرنسي باباف Babeuf الذي حاول القيام بانقلاب على حكومة الإدارة التي تألفت بعد عدة سنوات من اندلاع الثورة الفرنسية، وتتلخص أفكاره التي أعلنها في بيان الأكفاء في عدم كفاية المساواة القانونية التي أعلنتها الثورة الفرنسية، ووجوب مصادرة الممتلكات الخاصة، وأن يلزم الجميع بالعمل الإجباري.

وبرز اسم فرنسي آخر في ساحة الدعوة إلى الاشتراكية وهو سان سيمون Saint Simon الذي يعد رائد الاشتراكية الإنتاجية، والذي هاجم الملكية الفردية واستغلال العمال، ونادى:

* بقيام دولة الإنتاج التي من واجبها إعادة تنظيم المجتمع على أساس علمي وعلى قوانين علمية بدلا من الأفكار الرديئة التي نشرها الفلاسفة الطبيعيون،
* وأن تعمل الدولة على حل المشاكل الاجتماعية بالتوفيق بين المصالح المتعارضة،
* والأخذ بيد الطبقات الفقيرة وتنميتها عقليا وأخلاقيا وجسميا .

وكان أيضا المفكر الفرنسي شارل فوريي Ch. Fourrier يعلن أن المشاركة وحدها هي التي ستؤدي إلى الحرية والإخاء والمساواة، وهذه المشاركة تقوم على كفالة حق العمل للجميع باعتباره أساس حقوق الإنسان، وأفضل وسيلة للمشاركة من وجهة نظره هي خلق جماعات صغيرة ينبثق من خلالها نظام تحت رئاسة حاكم تكون مهمته الأساسية التنسيق بين تلك الجماعات.

أما الفيلسوف الإنكليزي روبرت أوين Robert Owen فيذهب إلى أن بؤس الإنسان ومعاناته الحياتية إنما مصدرها نظام الحكم والظروف الاجتماعية التي تحيط به، وإذا ما أريد تحسين وضع الإنسان فمن الواجب إعادة بناء البيئة الاجتماعية وفقا لخطة مستمدة من الطبيعة وتتفق مع العقل والحكمة، تقوم الدولة على تطبيقها باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تدعيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما تملكه من هيمنة على الظروف الخارجية ومن قدرة على توجيه النظام الاجتماعي.

وبعبارة أخرى فإن الدولة من وجهة نظره لا يجب أن تقف وظيفتها عند حد الدولة الحارسة، بل عليها أن تحول تلك الوظيفة من الفردية السلبية إلى التدخل الإيجابي لتحسين أوضاع المواطنين المادية والمعنوية، حتى ينعم بالحريات أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

**نشأة الإشتراكية الماركسية**

استقر مطاف الأفكار الاشتراكية السابقة عند کارل مارکس، غير أنها أخذت عنده طابعا مختلفا، حيث بدأ يربط بين النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في فترة زمنية معينة وبين أسلوب الإنتاج في الفترة ذاتها، وانتهى إلى نتيجة مؤداها أن فساد النظام الاجتماعي والسياسي في زمن معين لا يمكن علاجه بالأفكار المثالية أو بالبحث النظري المجرد، كما ذهب إلى ذلك من سبقه من أصحاب الأفكار الاشتراكية، وإنما بتحليل هذه النظم والوقوف على تطور مقوماتها الاقتصادية، واتجه لوضع فلسفة شاملة تفسر أحداث العالم تفسيرا عاما بحيث يمكن فهم التطورات التي يجب أن تحدث و بشكل حتمي في كامل مجالات الحياة. وبدأ کارل مارکس بنشر مذهبه الذي سماه بالاشتراكية العلمية تمييزا له عن الاشتراكيات السابقة، وهي عنده اشتراكيات أحلام لا تقوم على غير الأمل والخيال.

وخلاصة ما ذهبت إليه الفلسفة الماركسية، أن النظام الاقتصادي هو العامل الموجه لكل نظام سياسي و اجتماعي، فهو حجر الزاوية الذي تقوم عليه هذه النظم وبالتالي عليه يتوقف تقرير الحريات العامة، كما أن شكل الدولة وتكوين هيئات، إنما يجيء تبعا للنظام الاقتصادي السائد فيها، فالمجموعة التي تسيطر على أدوات الإنتاج تكون في نفس الوقت موجهة لأجهزة الحكم وللنظام السياسي الذي يحقق لها ضمان استمرار وجودها، ويدافع عن هذا الوجود، وفي ذلك يقول مارکس :

« إن أبحاثي قد أدت بي إلى الاعتقاد بأن العلاقات القانونية وأشكال الدولة نفسها لا يمكن أن تفسر نفسها، ولا يمكن أن يفسرها التطور المزعوم للنفس البشرية، فهذه العلاقات، وتلك الأشكال إنما تأخذ جذورها من ظروف الوجود المادي وحدها، فذاتية ا لمجتمع يجب أن يبحث عنها في الاقتصاد السياسي».

فالمذهب الماركسي يرى أن السلطة التي تناهض الحرية هي السلطة الاجتماعية التي تفرضها طبقات معينة (هي تلك التي تملك وسائل الإنتاج) على باقي الطبقات، وهذه السلطة الفعالة هي سلطة اقتصادية، إذ ليست السلطة السياسية إلا ظلا للسلطة الاقتصادية.

ولذلك لا بد من لاء السيطرة الاجتماعية حتى يمكن تحقيق الحرية الحقيقية، ولا يتم ذلك إلا بتحطيم نظام الطبقات تبعا لإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبذلك يصل الأمر إلى الشيوعية الكاملة حيث تختفي الدولة التي تتمثل فيها سلطة القهر، والتي يحتاج إليها النظام الفردي لحماية الطبقة الحاكمة من سائر الطبقات الأخرى.

وحينئذ تزول الدولة ولا يكون هناك قانون ولا سيطرة ولا سلطة، بل تحل إدارة الأشياء محل السلطة السياسية، وبذلك لا يكون هناك مبرر لتقرير حريات للأفراد حيث لا توجد سلطة تعتدي لصالح طبقة معينة. وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد أن تقوم مرحلة انتقالية يتم فيها تحطيم النظام الرأسمالي وتقويضه حتى يتم القضاء عليه نهائيا، وهذه المرحلة تكون السيادة فيها الدكتاتورية الطبقة العاملة، وفي ذلك يقول مارکس:

” إنه يوجد بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة تحول ثوري من الأول إلى الثاني، ويقابل هذه الفترة فترة انتقال سياسي لا تكون الدولة سوى الدكتاتورية الثورية لطبقة البروليتاريا »

ولما كان الحكم الجديد لصالح الطبقات العاملة وهي تمثل الأغلبية، فإنه يعتبر في نظر الماركسية ديمقراطية الأغلبية، فالديمقراطية هي حكم الشعب للشعب ولصالح الشعب، وذلك متحقق في دكتاتورية البروليتاريا، إذ أن الحكم فيها للأغلبية ولصالحها، بعد أن كان للأقلية وفائدتها.

فإذا ما تحقق المجتمع الشيوعي، تأكد وجود الحرية وذلك بتوفر الأسباب المهيئة لمزاولتها، فلا ضرورة للنص عليها في القوانين لا تقوم في ظل نظام اقتصادي معين لا مجال فيه للضغط والقسر واستغلال الإنسان للإنسان.

فالماركسية إذن، تشكل بناءا فلسفيا شاملا، ذا جوانب متعددة أهمها الجانب الاقتصادي والجانب السياسي. فالجانب الاقتصادي فيها يقوم على بيان صور الاستغلال الاقتصادي الذي عاصره مارکس، مما دفعه إلى الدعوة إلى الغاء الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج والاستعاضة عنها بالملكية الجماعية. أما الجانب السياسي فيقوم على حتمية تغير المجتمع من خلال تفاقم المتناقضات التي يعيشها النظام الرأسمالي، على أو يدفع بالبروليتاريا إلى الاستيلاء على السلطة.

و بربط الجانب الاقتصادي بالجانب السياسي ترى الماركسية أن الاقتصاد هو الذي يحدد عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية خلال فترة تاريخية معينة، ومن ثم فالحالة السياسية لأي مجتمع، إنما تتحدد وفق أسلوب الإنتاج الشائع في تلك الفترة التاريخية التي يمر بها.

**الفصل الثاني**

**أسس المذهب الإشتراكي :**

يقوم المذهب الاشتراكي على إنكار أغلب الأسس والوسائل السائدة في الديمقراطيات الغربية ويعتبرها غير مجدية في احترام الحرية وحمايتها، وهو لا يقتصر على مهاجمة هذه الأنظمة والتنكر لأوضاعها من الناحية النظرية، والوقوف موقفا سلبيا تجاهها، بل يضع الأصول العامة لنظام سياسي و دستوري متكامل، يؤدي إلى تحقيق الحرية و كفالتها حسب ما يراه هذا المذهب، ليس من الناحية الشكلية والنظرية فحسب، بل من الناحية الواقعية كذلك.

ويلاحا في البداية أن هذه الأسس توجد أساسا في المذهب الماركسي، وهو الذي يسمى بالاشتراكية العلمية السابق تعريفها، وهذا المذهب هو الذي طبق في الدول المسماة بالديمقراطيات الشعبية مع بعض الاختلافات التطبيقية فيما بينها، ولكن يجمعها لا تتأسس في المبادئ الأساسية على هذا المذهب.

**أولاً : الأساس الفلسفي**

يعتبر المذهب الاشتراكي الدولة نموذجا لقمة الصراع القائم بين الأفراد، والتي بواسطة أجهز تستطيع الطبقة الحاكمة خديعة أعضاء التمع السياسي، بما تقدمه لهم من مبادئ وأفكار شكلية، فتحرمهم من نار الديمقراطية الفعلية، التي لن تتحقق إلا بتدخل مطلق للسلطة في كافة جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا يطلق المذهب الاشتراكي العنان لسلطة الدولة لتتدخل في تنظيم جميع جوانب التمع في نظام يعلو فيه التمع فوق الفرد، و بالتالي يجوز للدولة أن تقيد حقوق وحريات الأفراد كيفما تشاء، لأن هذه الحقوق والحريات ليست امتیازات ثابتة وإنما هي حقوق من خلق المجتمع، تتطور بتطوره و تخضع لتنظيماته.

وواضح إذن أن فلسفة المذهب الاشتراكي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته تقوم على أساس أن الجماعة هي صاحبة الحق وهي التي تمنحه للفرد ليؤدي المهمة الاجتماعية الملقاة على عاتقه، فمصلحتها هي الأساس، والفرد مسخر لخدمة هذه المصلحة. فما يؤمن به دعاة الاشتراكية هو أن الحقوق والحريات مجرد قدرات عارضة يجب السعي لتحقيقها واكتسابها، وهي تتطور مع الجماعة ومضمونها يتحقق وفقا للنظام الاجتماعي الذي تمثله السلطة في المجتمع، وأن الجماعة هي التي تقرر ما يتمتع به الأفراد من حقوق کاملة غاية الحياة السياسية، والفرد لا وجود له مستقل عنها، فلا بد أن تكون حقوقها أعلى من حقوقه بل وتسمو عليه.

والسعي لتحقيق تلك الحريات يفترض أن يكون في ثلاث مراحل هي:

- **مرحلة دكتاتورية البروليتاريا** :

أو مرحلة الصراع لإقامة النظام الاشتراكي، وهي مرحلة مؤقتة تنتهي بانتهاء طبقة البورجوازية، وفي هذه المرحلة لا يمكن التمسك بحقوق الإنسان للحد من إعاقة النشاط الثوري، لأن هذه الحقوق ليست في الواقع إلا امتیازات للطبقة التي يجب القضاء عليها.

- **مرحلة الدولة الاشتراكية** :

بمجرد بناء النظام الاشتراكي يتحقق التمع الخالي من الطبقات ومن صراعها وعند ذلك تستطيع الدولة أن تعترف للمواطنين بحقوق فعلية وعامة، لم يستطيعون عند ذلك التمتع بالوسائل التي تمكنهم من وضع هذه الحقوق موضع التطبيق وذلك بفضل التنظيم الاشتراكي للعمل والإنتاج.

- **مرحلة المجتمع الشيوعي** : إن وجود الدولة الاشتراكية هو وجود مرحلي، لأن هدفها النهائي هو بناء مجتمع شيوعي، وعندها تزول الدولة وتزول أدوات القمع التي تتضمنها وتنتظم بصورة تلقائية التصورات الفردية باتجاه المصلحة المشتركة مما يسمح بازدهار الحرية واختفاء كل أنواع الخضوع، وبذلك يمكن للجميع أن يعيشوا حقوق الإنسان بدون أن يكون من الضروري تنظيمها قانونيا. **ثانياً : الأساس الإقتصادي**

ينكر دعاة الاشتراكية قدرة المذهب الفردي على توفير ضمان أي حق أو حرية، وذلك للدور السلبي للدولة في المجالات الخارجة عن نطاق وظيفة الدولة الحارسة، وإغفالها للعامل الاقتصادي وأثره على كافة التنظيمات القائمة، في أي مجتمع سياسي. فشكل الدولة، ووظيفتها، وتقرير الحقوق والحريات، وإعمال مبدأ الديمقراطية، إنما تأتي كنتيجة للنظام الاقتصادي السائد في فترة زمنية معينة، هذا النظام هو الذي يكيف صورة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.

فلم يقف الماركسيين عند إرجاع الظواهر الفكرية والروحية إلى الظواهر المادية، بل ذهبوا إلى أعمق من ذلك وأبعد عندما أعزوا هذه الظواهر المادية إلى الاقتصاد، وفق الإنتاج القائم بين الأفراد، ومن ثم فالتطور التاريخي للبشرية، بصورة عامة، ليس بوليد لقوى فكرية أو روحية، بقدر ارتباطه بعملية الإنتاج، وأن أي تغيير أو تطور في هذه العملية، يؤدي بصورة حتمية ومؤكدة إلى تغيير في طبيعة ومستوى العلاقات القائمة بين الأفراد، ومن ضمنها العلاقات السياسية. وطبقا لهذه النظرية (المادية التاريخية Historical Materialism) يرى الماركسيون أن وسائل الإنتاج تكيف صورة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام ومن الأمور البديهية أن للدور العلوي رد فعل أو تأثير من الدور السفلي أو الأساس، حيث يقول مارکس: « إن الروابط الاجتماعية وثيقة الصلة بالقوى الإنتاجية. فحين يحصل الأفراد على قوة إنتاجية جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم، وهم حين يغيرون أسلوب الإنتاج و كيفية كسب قوتهم، يغيرون أيضا روابطهم الاقتصادية، فطاحونة اليد تفرز التمع الإقطاعي، في حين تقيم الطاحونة البخارية مجتمع الرأسمالية الصناعية »

ولهذا فالمادية التاريخية تقوم إذا على أساس هو في الأصل ذي طبيعة اقتصادية قائم على أساس استغلال موارد الطبيعة اللازمة لإشباع حاجات الإنسان والذي يترتب عليه صرح أعلى Super structure يمثل السياسة والقانون والأخلاق والفكر. ولهذا كله يبدو لنا، طبقا للمادية التاريخية، أنه لكل مجتمع اقتصادي (الرق, الإقطاع, الرأسمالية ) أنظمته السياسية وقوانينه وفلسفته و مبادئه والتي تفسرها نظرية التطور الاقتصادي هذه.

ويضيف الماركسيون, أنه في كل مرحلة من مراحل التاريخ يؤدي أسلوب الإنتاج إلى قيام طبقة مستغلة وطبقة غير مستغلة, وبتطور الإنتاج تتغير العلاقات بين الأفراد تبعا لذلك, وأن أي إخلال في التوازن بين البناء العلوي والبناء السفلي يؤدي إلى عدم تطابقهما, و بالتالي إلى الصراع بين هاتين الطبقتين, فالصراع إذن صراع اقتصادي نشأ عن استغلال إحدى هذه الطبقات الأخرى. وقد كان الصراع في الأزمنة القديمة, صراعا بين الأحرار والأرقاء, ثم أصبح بين الإقطاعيين وعبيد الأرض, وحديثا في العالم الرأسمالي بين البورجوازيين وعمال الصناعة, أو ما يسمونهم بطبقة البروليتاريا. ويأتي تحليل مارکس لصراع الطبقات الحديث من خلال رؤيته الاقتصادية التي تقوم أساسا على ما يسمى بنظرية فائض القيمة Surplus of Value التي تنطلق من مفهوم العمل وبموجب هذا المفهوم تقدر قيمة السلعة بكمية العمل التي قدمت لإنتاجها على أساس أن العمل الإنساني, هو وحده القوة القادرة على خلق الإنتاج, ومن ثم يكون العمل وحده قيمة مصدر الشيء, مما يعطي العامل الحق في الاستيلاء على كل الثورة الناتجة عن عمله.

ولكن مارکس لاحظ عكس ذلك، فالرأسمالي يشتري من العامل عمله الذي يتحدد كغيره من السلع بعدد ساعات العمل وتوازي ما يحتاج إليه العامل من ضروريات الحياة، ولكن الرأسمالي بدلا من تشغيل العامل مدة تساوي حصوله على ضروريات الحياة، يعمد إلى تشغيله مدة أطول، فيزيد من إنتاجه لهذه السلع، وبالتالي يحصل على الفرق بين ما قدمه العامل من عمل، وبين ما يحتاج إليه لضرورياته، وهي تمثل ربحا لرب العمل.

لذلك يرى ماركس أن هذا الاستغلال الذي تتعرض له الأغلبية الساحقة في التمع لا بد وأن ينتهي ويتغير الوضع الشامل للمجتمع البشري، ولن يتم هذا التغير الشامل لوجه الحياة الاجتماعية بالتفاوض والإقناع، بل يتم من خلال الثورة الشاملة التي تقوم لا البروليتاريا لسحق مقاومة البورجوازية وإقامة أنظمة جديدة على أنقاضها، تختص فيها الملكية العامة الأدوات الإنتاج. ومن هنا يعمل الفكر الاشتراكي على إعطاء التنظيمات الاقتصادية أولوية على التنظيمات الأخرى، ومنها السياسية، وبالتالي فإن الحقوق والحريات التي لا تضمنها الظروف الاقتصادية هي حقوق وحريات شكلية فقط.

**الفصل الثالث**

**وظيفة الدولة في المذهب الإشتراكي**

يصف دعاة المذهب الاشتراكي الديمقراطية الغربية بديمقراطية الطبقة أو بديمقراطية الأغنياء فقط، وذلك على ضوء حتمية انتصارهم في كفاحهم مع الآراء والاتجاهات الأخرى بسبب التفوق الاقتصادي الذي تتمتع به هذه الطبقة، والذي يمكنها من الانتصار والسيطرة على مؤسسات الدولة واستخدامها لمصالحها للحفاظ على مكاسبها. فإذا كانت الديمقراطية التقليدية تعترف بالمعارضة والرأي الآخر، فإن هذا الاعتراف ما هو إلا دليل حي على الصراع الطبقي في التمع الرأسمالي، الذي لا ينتهي إلا بانتصار الطبقة الكادحة وسيطرا على كل وسائل الإنتاج لضمان إلغاء التفرقة بين الطبقة التي تملك، والتي لا تملك.

ومن هنا إذا كانت الديمقراطية التقليدية تذهب إلى الاهتمام بيان حق الفرد وحريته وتقرير المبادئ التي تضمن ذلك، كمبدأ الفصل بين السلطات، وتشكيل البرلمانات من مجلس أو مجلسين، وتطبيق مبدأ الشرعية وسيادة القانون، فإن الاشتراكية الماركسية لا تسلم هذه المبادئ ولا تثق في صلاحيتها لتحقيق الغرض الذي وضعت من أجله، إن لم تعتبرها غير لازمة.

فطبقا للفكر الاشتراكي الماركسي، فإن الحقوق والحريات لن تتحقق ولا يمكن كفالتها إلا عن طريق إقامة نظام اقتصادي و اجتماعي يضمن المساواة التي هي أساس الحرية الحقيقية، فالديمقراطية لا تتحقق بوجود حزب أو أحزاب، أو ممارسة المعارضة في البرلمان أو منعها، وإنما يأ تحقيقها من خلال الشكل السياسي لنظام الحكم الذي يمثل البناء العلوي Super structure الذي ينعكس على علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع.

وكما مارست البورجوازية دكتاتوريتها من خلال أنظمة الحكم القائمة على مبادئ المذهب الفردي، فلا بد للبروليتاريا أن تمارس ديكتاتوريتها في ظل سلطة اشتراكية أيضا، وهو ما يعرف بديكتاتورية البروليتاريا.

فكان بذلك ماركس أول مفکر اشتراكي أضفى مضمونا شعبيا على مصطلح الدكتاتورية، حيث جعلها مرادفة للسلطة الشعبية للبروليتاريا التي تمثل القاعدة العريضة في مقابل دكتاتورية البورجوازية. ومن ثم إعطائها سلطة الدولة تسخرها لخدمة مصالحها، مثلما جاز للطبقة البورجوازية وتسخيرها لتحقيق أهدافها.

وإذا كان الماركسيون لا ينكرون الصفة الدكتاتورية لنظام حكمهم كما تدل عليه تسميته، فلام يبررونها بأنها لازمة و مؤقتة وعادلة . فهي لازمة للتخلص من الاستغلال الطبقي الذي تمارسه الطبقة البرجوازية المسيطرة على السلطة، مستغلة كافة أجهزة الدولة لخدمتها ولتحقيق مصالحها، وبالتالي تعتبر دكتاتورية البروليتاريا أداة لضمان وكفالة الحرية في المرحلة الأولى من مراحل تطور الدولة طبقا للأيديولوجية الماركسية. وهي مؤقتة لأن هذه المرحلة التي تقوم فيها دكتاتورية البروليتاريا هي مجرد انتقال تفرض فيه الدكتاتورية النظام الصارم على أعدائها، ويتم فيها أيضا تدريب هذه الطبقة على القيام بمهام الحكم، لا تلبث أن تزول بمجرد زوال الطبقات وقيام المجتمع اللاطبقي.

وهي عادلة لأنها دكتاتورية الأغلبية تعمل لخيرها ضد الأقلية، وهذا طبقا لرأي لينين "حق البروليتاريا، التي لها أن تظلم هذه الأقلية الممثلة في طبقة البورجوازية» . وأخيرا فإن أهم ما يميز دكتاتورية البروليتاريا، هو ذلك الهدف العام الذي يتمثل في العمل على الاستيلاء على السلطة وانتزاع رأس المال من الطبقة البورجوازية، وتركيز أدوات الإنتاج في أيدي التمع توطئة لإقامة المرحلة النهائية من مراحل الاشتراكية، ألا وهي الشيوعية، وفيها يزول كل وجود طبقي بما فيه طبقة البروليتاريا، لتنتفي بذلك الحاجة إلى هذه الدكتاتورية باعتبارها أداة ووسيلة وليست غاية وهدف.

**وظيفة الدولة في المذهب الإشتراكي**

على أساس دراستنا لخصائص الدولة الليبرالية المذكورة سابقا، يبرز في الدولة الاشتراكية عنصران أساسيان هما:

* إعادة النظر في انفصال الدولة وا لمجتمع،
* وانفصال السلطات بينها.

فمن ناحية أولى، تلغي الدولة الاشتراكية الانفصال الخارجي وما يتبعه - استقلالية الدولة تجاه المصالح العامة والطبقات والحياة الاقتصادية، إلغاء الديمقراطية التمثيلية وكل ما ينتج عنها من إعادة إنتاج لنظام القيم والسلطات للمجتمع البرجوازي.

ومن ناحية أخرى يتفكك المفهوم الطبيعي ظاهريا لتقسيم المهام الذي يخفي الوحدة الحقيقية للسلطة والرامي إلى خدمة الدولة البرجوازية. فبناءاً على هذا ترفض الدولة الاشتراكية مبدأ الفصل بين السلطات و تأخذ بالمقابل بمبدأ وحدة السلطة. بهذا الصدد، وبالرجوع إلى لينين وخاصة كتابه الدولة والثورة، حيث نظر إلى مستقبل الدولة الاشتراكية على ضوء تجربة كومونة باريس التي بينت كيف يمكن تحطيم الدولة البورجوازية بتحطيم هياكلها، تصور وحدة الدولة في ظل دكتاتورية البروليتاريا، كدمج للسلطات التقليدية الثلاث و كوسيلة أو أسلوب لتحطيم الدولة، ولذا فإن مبدأ وحدة السلطة يستدعي في هذه المرحلة القضاء على مختلف مظاهر الفصل وإلغاء الشكل الظاهري لتقسيم المهام، إلى درجة أنه يبدو كمجرد نقيضاً لمبدأ الفصل.

لكن الكثير من الكتاب الليبراليين يرون أن النقيض الحقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ المركزية الديمقراطية الذي لجأ إليه الفكر الاشتراكي للحفاظ على وحدة الدولة ووحدة النظام الاجتماعي والاقتصادي و بالتالي على وحدة السلطة في الهرم، إذ يشكل هذا المبدأ أساس البنية الهرمية للسلطة في الدولة و الحزب.

فبالنظر إلى أن هذا المبدأ يستلزم خضوع الهيئة الدنيا للهيئة التي تعلوها، وبالتالي فإن سلطة الدولة تتركز أو تتوحد عمليا في الهيئات التمثيلية العليا.

هذا لا يعني أن هذه المجالس العليا، تمارس كامل السلطة بنفسها، حيث يقوم القانون الدستوري الاشتراكي على تقسيم دقيق للوظائف، فرفض مبدأ الفصل بين السلطات لا يستبعد تحديدا للاختصاصات بين مختلف أجهزة الدولة، فالشعب يمارس سلطانه عن طريق نظام من التفويض المتتالي و المتدرج، إذ يراقب جهاز سلطة الدولة الأعلى الجهاز الأدنى منه الذي ينبثق عنه.

إلا أن فكرة التوزيع الوظيفي للسلطة، التي يقول بها القانونيون الاشتراكيون أيضا ذات مضمون يختلف تماما عن المضمون الليبرالي.

هنا يتم التمييز بين الوظائف على أساس اختلاف طبيعة كل نشاط عن غيره من الأنشطة الأخرى، بحيث تشكل الوظيفة عملية تتمثل في نشاط متجانس وموحد ودائم وضروري لبقاء أو استمرار مؤسسة أو جهاز ما، ويتميز باختلاف غايته عن غايات غيره من النشاطات الأخرى المتكاملة معه في المؤسسة أو الجهاز، فالوظيفة التشريعية غايتها إنتاج القانون والوظيفة التنفيذية تنفيذ هذا القانون، والوظيفة القضائية الفصل في المنازعات، وهكذا يتم في الفكر اللبرالي بصفة مبدئية إناطة كل وظيفة بجهاز خاص بها.

لكن في الفكر الاشتراكي ليس هناك توزيع للوظائف بهذا الشكل، حيث يمكن أن يمارس النشاط التشريعي أجهزة متعددة، أي أن الوظيفة التشريعية مقسمة بدرجات مختلفة على أجهزة مختلفة. ولذا فإن الأقرب إلى الصواب القول أن هناك توزيع للاختصاصات أو المهام، بحيث أن اختصاص جهاز ما قد يشمل العمل التشريعي والعمل التنفيذي معا، وهذا ما يتفق مع القول أن الأجهزة التمثيلية العليا في البلدان الاشتراكية تحوز على كامل سلطة الدولة، وليست أجهزة تشريعية أو تنفيذية، بل تجمع كل مظاهر سلطة الدولة، وبناء على ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأجهزة الرئيسية في الدولة الاشتراكية وهي:

* الهيئات التمثيلية العليا التي كثيرا ما تسمى بالبرلمانات الاشتراكية،
* ومجالس رئاستها،
* والحكومات.

إن الملاحظ كمبدأ عام، سواء في نطاق أسلوب تنظيم السلطة أو ممارستها في البلدان الاشتراكية، أن فكرة إيقاف السلطة بالسلطة وإيجاد توازن بين هيئات مختلفة، منعدمة تماما، فالخضوع التام من طرف مختلف الأجهزة من حيث الإنشاء ومن حيث النشاط إلى هيئة واحدة عليا ومنتخبة  تملك كل السلطات باسم الشعب، هو الميزة الأساسية لهذه النظم، وفي هذا يتمثل مبدأ وحدة السلطة.

**أولاً : طبيعة وظيفة الدولة في المذهب الإشتراكي**

الدولة في الفكر الاشتراكي الماركسي هي أداة ووسيلة هيمنة وسيطرة بيد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج ضد الطبقات غير المالكة. فهي إذن ليست حكما حياديا فوق الجميع. بل هي أداة قمع واضطهاد غايتها العمل على إبقاء واستمرار هيمنة الطبقة المالكة والمسيطرة اقتصاديا وسياسيا باستخدام وسائل القهر والإكراه.

بناء على ذلك فإن وظيفتها تتلخص في إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية والسياسية لطبقة ضد الطبقات الأخرى. فالملاحظ إذن أن الفكر الماركسي يركز على المحتوى الطبقي للدولة وجوهرها باعتبارها مجرد تعبير عن الهيمنة الاقتصادية لطبقة المالكين لوسائل الإنتاج ضد الطبقات غير المالكة، لذلك فالدولة في تصورهم هي مؤسسة سياسية خاصة ومتفردة تستخدم كأداة بيد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج الرئيسية و السائدة اقتصاديا، لقمع الأغلبية الساحقة وغير المالكة من أعضاء التمع وهذا لضمان مصالحها ودفاعا عنها حتى تتمكن من إبقاء تلك الهيمنة.

ولذا فإن الدولة إذا كانت في النظام الرأسمالي هي أداة الطغيان في يد البرجوازية ضد العمال، أي أداة في يد الأقلية ضد الأغلبية، فيما ستتحول في مرحلة دكتاتورية البروليتاريا إلى فرض هيمنة الأغلبية، وهي الطبقة العاملة، على الأقلية، وهي الطبقة البرجوازية.

ففي هذه المرحلة، التي تسمى كذلك مرحلة الاشتراكية، سيتحقق اقتلاع جذور الرأسمالية و زوال استغلال الإنسان للإنسان نتيجة لسيطرة الطبقة العمالية وتملك الدولة لوسائل الإنتاج. حيث  لا بد في هذه المرحلة من تقوية سلطان الدولة باعتبارها تمثل التمع وتعمل على تحقيق مصالحه العليا، فتتمتع للقيام بهذه المهمة بسلطان ليس له حدود.

**ثانياً : حدود وظيفة الدولة في المذهب الإشتراكي**  يفسح المذهب الاشتراكي المجال للدولة لكي تنطلق خارج الحدود التقليدية التي كان المذهب الفردي قد رسمها لممارسة وظائفها. فتتدخل الدولة في جميع المجالات التي كانت محظورة عليها بلا حدود أو قيود تحد من هذا التدخل.

بذلك ينقلب دور الدولة السلبي الذي كان مرسوما لها في المذهب الفردي، إلى دور إيجابي نشط في المذهب الاشتراكي، ينتج عنه اتساع كبير في نشاطا، إذ تملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتقوم بإلغاء الملكية الفردية وتتولى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا تقوم الدولة بإشباع الحاجيات العامة المختلفة للمجتمع مستخدمة في ذلك جميع ما يقتضيه تحقيق هذا الهدف من وسائل. فالدولة تمتلك وسائل الإنتاج الأساسية من زراعة وصناعة وتجارة، التي تكون ملكيتها ملكية جماعية من أجل القضاء على الاستغلال الفردي.

وينتج عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في العمليات الإنتاجية تؤسس على إحلال التعاون، إذ يترتب على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء الاثار الناجمة عن حق الملكية الخاصة من حيث استثار البعض (الملاك) بالفائض والأرباح، ومن ثم تنتهي العلاقات التعاقدية وتحل محلها العلاقات التنظيمية، ويقوم بالإنتاج العمال الذي يحصلون على عائد الإنتاج سواء بصورة مباشرة من خلال الأجور، أو بصورة غير مباشرة من خلال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة نتيجة حصولها على جزء من الفائض.

ويتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد يتحدد طبقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، فالدخل يوزع طبقا لمبدأ « لكل بحسب عمله، وبذلك ينتهي دور المنظم أو الرأسمالي، ويتحقق الانتماء الحقيقي للعمال تجاه المشاريع التي يعملون . ولكن مبدأ لكل حسب عمله ليس معيارا مطلقا، بل يكمل بمعيار آخر وهو لكل حسب حاجته، هذا الأخير يعبر عن الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتميزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج، فهي خدمات في شكل عيني تقدمها الدولة ويمولها الفائض المتحقق من العملية الإنتاجية لكل فرد باعتباره إنسانا ينتمي إلى هذا التمع وتنبع من مبدأ التكافل الاجتماعي، ومن أهم صور هذه الخدمات : التعليم والصحة والتأمين وإعانات الأسرة والمرافق والمواصلات. ويحصل كل فرد على نصيبه من هذه الخدمات حسب احتياجاته الحقيقية وليس طبقا لقدراته ومساهمته.

ويترتب على هذا أن الاقتصاد الاشتراكي يرفض أهداف الكسب والربح كغاية للنظام، ويستبدلها بمعيار إشباع الحاجات الاجتماعية التي تمثل الباعث وراء كل نشاط اقتصادي، فالهدف النهائي من العلاقات الإنتاجية هو مراعاة صالح الجماعة والابتعاد عن معايير الأرباح الفردية.

وتزامنا مع كل ذلك، تبنت الدولة الاشتراكية أسلوب التخطيط لتنظيم وإدارة النشاط الإنتاجي والتوزيعي، فحيث أن الهدف هو إشباع الحاجات الاجتماعية، فالوسيلة لا بد أن تكون تعبئة الموارد بصورة علمية ومنظمة واستخدامه بطريقة واعية. ويتحقق التخطيط الاشتراكي من خلال خطة عامة جماعية توضع بصفة دورية، وتنفذ إجباريا وتراجع وتراقب، وتشمل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وتحدد الأهداف والأولويات .

**الفصل الرابع**

**تأثير وظيفة الدولة على ممارسة الحقوق والحريات**

يعتبر المذهب الاشتراكي العامل الاقتصادي هو العامل الوحيد الذي يتحكم في كافة التنظيمات القائمة في أي مجتمع سياسي، فشكل الدولة ووظيفتها، وتقرير الحقوق والحريات، وإعمال مبدأ الديمقراطية، إنما تأ] كنتيجة للنظام الاقتصادي السائد، هذا النظام هو الذي يكيف صورة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية. على هذا الأساس أعطى المذهب الاشتراكي الأولوية للتنظيمات الاقتصادية على باقي التنظيمات الأخرى وهذا انطلاقا من أن الحقوق والحريات التي لا تضمنها الظروف الاقتصادية هي حقوق وحريات شكلية فقط.

لذا فإن الدولة الاشتراكية التي أقامت نظامها على أساس تملك الدولة لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الفردية وتوزيع الناتج على الأفراد على أساس مقدار العمل الذي يؤديه كل فرد في التمع. قد سعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق المساواة بين الأفراد من الناحية المادية ثم تقرر لهم حقوقا تضمن لهم لا كفالة الحياة الهانئة، وهي إلى جانب ذلك تعترف للأفراد بالحقوق والحريات التقليدية وتوفر للمواطنين وسائلها إلا أن ذلك مقيد باستخدام هذه الحقوق والحريات لتثبيت النظام الاشتراكي فقط.

وهو الوضع الذي لده في الوثائق الدستورية لهذه الدول حيث ضمنت دساتيرها نصوصا خاصة بالحقوق والحريات العامة، وأن هذه النصوص اعتبرت الحقوق التي تتصل بمصالح الأفراد المادية الاقتصادية والاجتماعية) هي الأساس بالنسبة لباقي الحريات، ثم لا ترد النصوص الخاصة بالحقوق الأخرى إلا في اية الدساتير باعتبارها صار هذا النظام الاقتصادي.

**أولاً : تأثير وظيفة الدولة على الحقوق والحريات المدنية**

عمدت الدول الاشتراكية بحجة منع تكوين الضغوط الاقتصادية وما يستتبعها من استغلال الإنسان للإنسان، إلى إلغاء الملكية الفردية نهائيا بالنسبة لأدوات ووسائل الإنتاج واعتبرا ته مملوكة  للدولة، ولم تسمح بالملكية الخاصة إلا بالنسبة لأدوات الاستهلاك وللصناعات الحرفية والزراعية الصغيرة. فالدستور السوفياتي، مثلا، بإرسائه الأساس الاقتصادي للمجتمع على الملكية الاشتراكية الأدوات الإنتاج ووسائله، حظر الملكية الخاصة وبين أن صور الملكية إما أن تتخذ شكل ملكية الدولة، أي الشعب كله وإما أن تتخذ شكل ملكية تعاونية وزراعية مشتركة. ولم يجز الملكية الخاصة إلا في المشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين القرويين وبالحرفين بشرط أن يقوموا بالعمل فيها بأنفسهم ولا يستعينوا بالآخرين، وكذلك في أموال الاستعمال والاستهلاك.

كما نص الدستور السوفياتي على أن «كل مواطن في الإتحاد السوفياتي مكلف بأن يدعم ويحاذ ] على الملكية الاجتماعية والاشتراكية دعامة النظام السوفياتي المقدسة التي لا تمس. مصدر الثروة والقوة للوطن مصدر حياة الرخاء والثقافة لجميع العاملين، وأن الأشخاص الذين يعتدون على الملكية الاجتماعية والاشتراكية هم أعداء الشعب ».

كما يأتي حق العمل في مقدمة الحقوق التي تغير مفهومها في الدولة الاشتراكية، حيث تقرر للعامل الحق في أن تكفل له الدولة العمل، وأن يكون دخله من هذا العمل موازيا لجهوده. ولم تجعل الدساتير الاشتراكية، التي تعتد أساسا بالتصور المادي للحرية، العمل حق فقط للأفراد بل اعتبرته واجبا عليهم أيضا تطبيقا للمبدأ الاشتراكي " لكل حسب عمله ولكل حسب حاجته . وواضح من ذلك إن الدولة تسيطر على العمل لصالح الاقتصاد القومي، ولكفالة مصالح العمال، والرأي الراجح أن تقرير حق العمل في النظام الاشتراكي أمر حتمي في مجتمع يقوم على إلغاء الملكية الخاصة الأدوات الإنتاج وتحويلها إلى ملكية الدولة، وبذلك يكون حق العمل في النظام الاشتراكي هو البديل لحق الملكية في النظام الرأسمالي ومن ثم وجب على الدولة أن توفر للمواطن العمل حتى يتس له الحصول على مطالب حياته.

ومن ملحقات حق العمل كفلت الدساتير الاشتراكية حق الراحة والتأمين الصحي والاجتماعي للعمال، فنص الدستور السوفياتي على أن " مواطنو الإتحاد السوفياتي لهم الحق في الإعانة المادية في  حالات الشيخوخة والمرض وفقدان القدرة على العمل، ويكفل هذا الحق انتشارا واسعا للتأمين الاجتماعي للعمال والأجراء على نفقة الدولة، ورعاية طبية مجانية للعمال ».

ومن أهم ما طرأ على الحقوق المتعلقة بالعمل، حق الانضمام إلى النقابات الذي يعتبر ضمانة من ضمانات الأفراد للمطالبة بحقوقهم وتحسين حالتهم الاجتماعية عن طريق نقاباتهم كما لا وسيلة لتحقيق شروط أفضل للعمل.

وقد نص الدستور السوفياتي على أن «كل مواطني الإتحاد السوفياتي لا يتمتعون بالحق في أن يتجمعوا داخل تنظیمات اجتماعية ونقابات مهنية ... طبقا لما تقضي به مصالح العمال، ورغبة في تنمية مجهودات الكتل الشعبية فيما يتعلق بالتنظيم والنشاط السياسي» . إلا أن الدستور لم يشر إلى حق تكوين النقابات، بل نص على حق الاشتراك فيها فقط، وأوجب أن يزاول هذا الحق وفقا لما تقتضيه مصالح الطبقة العاملة، كما أن الدستور لم يقرر حق الإضراب للعمال، باعتبار أن الدولة هي التي تنشأ المشاريع التي يعمل فيها الأفراد.

وبعد تقريرها للحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية تعترف الدولة في النظام الاشتراكي بالحقوق والحريات الأخرى كحرية الرأي وحرية التعبير والحرية الدينية، وغيرها، وتوفر للمواطنين وسائلها إلا أن ذلك مقيد باستخدام هذه الحقوق وفقا لمصالح الطبقة العاملة وتوطيدا لدعائم النظام الاشتراكي فقط. ومن أمثلة ذلك ما جاء النص عليه في الدستور السوفياتي بقوله : " وفقا لمصالح الطبقة العاملة وتثبيتا للنظام الاشتراكي يكفل القانون للمواطنين : حرية الكلام (الرأي)، حرية الصحافة، حرية الاجتماع، ويكفل حقوق المواطنين هذه، وضع ممارستها تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظماتها »

فالملاحظ في الدول الاشتراكية، بصفة عامة، هو تقييدها لحق المواطنين في مباشرة هذه الحريات وربط ممارستها بما تقتضيه مصالح الطبقة العاملة وتثبيتا للنظام الاشتراكي، ومثال ذلك حرية الرأي التي تتخذ صورة النقد المشروط في استعماله بعدم تجاوزه حدودا معينة، بمعنى أن الناقد يستطيع أن يمارس هذا الحق في منطقة معينة تبين له، ولا يستطيع بأي حال أن يصل إلى نقد نظام الحكم الاشتراكي.

ويلاحظ من جهة أخرى، أنه لا تحوز ممارسة معظم الحريات إلا عن طريق المنظمات التي تشرف عليها الدولة، وبذلك تكون هذه الحريات قد منحت في الواقع للجماعات وليس للأفراد، ومن ثم لا يستطيع هؤلاء ممارستها إلا عن طريق الجماعات التي هم أعضاء فيها، أو بتعبير آخر يمارس المواطن هذه الحريات لا بوصفه فردا في التمع، وإنما بوصفه عضوا في منظمة تخضع لإشراف الدولة وتوجيهها.

**ثانياً : تأثير وظيفة الدولة على الحقوق والحريات السياسية**

اتساقا مع الممارسة الموجهة للحقوق والحريات المدنية، لم يكن ممكنا للمواطن في الدولة الاشتراكية ممارسة حقوقه السياسية إلا عن طريق المنظمات التي تشرف عليها الدولة بوصفه عضوا فيها.

فهي إذا كانت تكفل للموطن وسائل ممارسته لهذه الحقوق، فإن ذلك لا يكون إلا عن طريق المنظمة التي هو عضوا فيها، وبذلك تضمن الدولة أن تتم ممارسة هذه الحقوق في النطاق الذي تراه لها المنظمات الاجتماعية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بوصفه يمثل الطليعة الأكثر وعيا والأقدر فهما الحقوق الطبقة العاملة وحريا، لذلك قصرت الدساتير الاشتراكية حق الترشيح لعضوية المجالس النيابية على المنظمات الاجتماعية أو منظمات الحزب الشيوعي، ومن ثم فلا يملك المواطن حق ترشيح نفسه استغلالا. وفي هذا الصدد يرى الكثير من المحللين الليبراليين أن هناك انفصام وتناقض فيما يتعلق بممارسة السلطة في الدول الاشتراكية بين المبادئ والقانون من جهة وبين الممارسة من جهة أخرى.

ويعود هذا الانفصام إلى طبيعة العلاقة بين الدولة والحزب الواحد أو الجبهة التي يتحكم فيها من الناحية الفعلية الحزب الشيوعي. فمن الناحية المبدئية الحزب ليس مؤسسة من مؤسسات الدولة، ومن ثم فإن سلطة الدولة ليست، كما رأينا، موضوعة فيه أو منوطة به، فهو أداة للتأطير أو للتوجيه بطرق غير مباشرة و بوسائل مختلفة عن وسائل الدولة.

إلا أن التطور التاريخي والرغبة في تحديد دور الحزب وأولويته في النظام أدى إلى الفصل بين مفهوم السلطة السياسية ومفهوم سلطة الدولة، إذ أصبح الأول أوسع وأشمل من الثاني.

فالسلطة السياسية تضمن الدور القيادي للعمال بالوسائل والمناهج الخاصة بالدولة ولكنها تلجأ أيضا إلى وسائل أخرى ايديولوجية وتربوية وتنظيمية، وإذا الصدد فإن السلطة السياسية التي يمارسها الحزب الشيوعي باعتباره الشكل الأعلى للتنظيم الاجتماعي والسياسي، تجعله يلعب دورا قياديا، فهو الذي يضع إستراتيجية التطور السياسي ويتخذ القرارات السياسية المبدئية، ويقود ويوحد كل حلقات النظام السياسي الذي تدخل الدولة بنظامها المتفرع والمتنوع من الأجهزة فيه، وكذلك المنظمات الاجتماعية والجماهيرية ومختلف أشكال الديمقراطية المباشرة، أي أن الحزب طبقا لهذا التصور يصبح المالك والممارس الفعلي للسلطة السياسية في الدولة، حيث تمزج سلطته وأجهزته بسلطة وأجهزة الدولة بما فيها الهيئات التمثيلية العليا التي تصبح مجرد أدوات في يده، وهكذا فإن الهيئات التمثيلية العليا (البرلمانات الاشتراكية) لا تكون في الواقع إلا منابر أو هيئات تمثيلية ووسائل اتصال مكلفة بتحويل القرارات السياسية الحزبية إلى قواعد قانونية، أما الممثل الحقيقي للشعب فهو الحزب.

**الفصل الخامس :**

**نقد المذهب الإشتراكي**

رغم أن المذهب الاشتراكي كشف المظالم الاجتماعية للمذهب الفردي، وترك آثارا إيجابية في الفكر الأوروبي على الصعيدين النظري والعملي، فإن هذا المذهب وبالذات كما عبرت عنه الماركسية، قد تعرض إلى انتقادات عديدة ومن نواحي مختلفة.

**نقد المذهب الاشتراكي من الناحية النظرية .**

كان واضحا أن المذهب الاشتراكي قد بنى فلسفته على أساس أن الجماعة هي صاحبة الحق، وهي التي تمنحه للفرد ليؤدي المهمة الاجتماعية الملقاة على عاتقه، فمصلحتها هي الأساس والفرد مسخر لخدمة هذه المصلحة .

وإذا كانت الموازنة هنا بين حقوق الجماعة وحقوق الفرد، وتقديم حقوق الجماعة ومصالحها على كل مصلحة فردية مسألة لا يختلف فيها اثنان، فإن الجديد عند المذهب الاشتراكي هو جعل الفرد وحقوقه وحرياته بإمرة الجماعة وتصرفها، بحيث تعطيه ما تشاء من الحقوق ، وتمنعه مما تشاء وفقا للهدف الاقتصادي الذي تؤمن به، مع أنه لم يجعل الحقوق ميزة الفرد يتصرف لا وفق رغبته ومشيئته، وإنما هي سلطة منحتها له الجماعة ليتمكن من القيام بواجباته التي تقتضيها مستلزمات الجماعة .

وقد أخطأ أصحاب المذهب الاشتراكي في ذلك، إذ حولوا الحق إلى مجرد وظيفة اجتماعية، وجعلوا الأفراد موظفين موكلين باستعماله على وجه يحقق مصلحة الجماعة، دون النظر إلى مصلحتهم الذاتية، وبالتالي فإن المذهب الاشتراكي يقض على شخصية الفرد لأنه أضحى في اعتباره مسخرا لخدمة الجماعة لا شخصا مستقلا حرا مسؤولا له ذاتيته . ومن جانب آخر فإن النظام الاشتراكي كما رآه ماركس يتضمن العديد من المغالطات أهمها :

- أن الأخذ بالمذهب الاشتراكي الماركسي لا يؤدي إلى كفالة الحرية، إذ لا يمكن أن تحمی الحرية في ظل الدكتاتورية. ففي المرحلة الأولى من تطور الدولة يرى مارکس أن يكون نظام الحكم دكتاتوريا (دكتاتورية البروليتاريا) ويحاول الماركسيون تخفيف حدة هذا الوضع بقولهم أن هذه الديكتاتورية مؤقتة و مرهونة بفترة انتقال، وهي فوق ذلك موجهة ضد الأقلية فقط، وبعد انقضاء هذه الفترة المؤقتة ستزول الدولة عنصر الضغط والإكراه والأداة المنبعثة من العداء بين الطبقات، وعندئذ تتحقق الحريات على أوسع نطاق.

فالأمر الذي لا يستطيع أن ينكره الماركسيون هو التسليم بعدم كفالة الحريات في فترة الانتقال أي في ظل دكتاتورية البروليتاريا، بل التسليم بالضغط الواضح على الحريات خلال تلك الفترة مهما كانت المبررات التي يذكروا لتفسير سبب استخدام العنف والإرهاب والالتجاء إلى الضغط على الحريات.

- لم يستطع مارکس ولا أتباعه أن يحددوا فترة الانتقال و تركوها مجهلة، واستباحوا خلالها قيام دكتاتورية الطبقة العاملة واستخدام أساليب القمع و إهدار الحريات تحت ستار الضرورة التي تبرر استخدام هذه الوسائل لبناء التمع الاشتراكي .

كل هذا يبين أن النظام الاشتراكي الماركسي في مرحلته الأولى يتضمن في طياته دكتاتورية دائمة، وأما المرحلة الثانية والتي يبشرون بما فيها من ديمقراطية كاملة سليمة فهي شيء غي جي يعتبر من قبيل الخيال ويبعد كثيرا عن الحقيقة والواقع.

**نقد المذهب الإشتراكي من الناحية العملية**

رغم المبررات العديدة التي ساقها الاشتراكيون لتأييد تدخل الدولة الواسع في المجالات المخصصة للنشاط الفردي وقيامها بالإنتاج بعد سيطرا على وسائله، فإن هذه الوظيفة لا تبدو من الوظائف الطبيعية للدولة. ويلاحظ بهذا الصدد وجود الكثير من التناقضات النظرية والمشاكل الواقعية التي تعترض الإنتاج الاشتراكي نذكر منها:

- أن إلغاء المنافسة بين المشاريع إذا كان يعتبر مظهرا إيجابيا من حيث أنه يمنع تسلط قوى اجتماعية معينة على قوى اجتماعية أخرى، فإنه في نفس الوقت يؤدي إلى ظهور بعض المظاهر السلبية. فالقضاء على المنافسة يؤدي إلى القضاء على الدوافع التي تحسن من كفاءة الإنتاج. كما أن هذا المظهر الإيجابي يمكن أن يصبح مصدرا لأثار اجتماعية ضارة كظهور نوعيات خاصة من الاحتكارات الاشتراكية وإن كانت تختلف آثارها عن آثار الاحتكارات الرأسمالية.

- جوهر المشاكل الناشئة عن مساهمة الأفراد في العملية الإنتاجية يرتبط بمسألة توزيع الناتج الاجتماعي، حيث أن جماعية وسائل الإنتاج من حيث الملكية والاستغلال تقوي من الاتجاه نحو المساواة بين الأفراد عند توزیع ذلك الجزء من الناتج الاجتماعي المخصص للاستهلاك العام، وهذا يخلق مشاكل كبيرة بالنسبة لدوافع الامتلاك واختلاف القدرات الإنتاجية والمهارات عند الأفراد.

- يفترق النموذج الاشتراكي عن النموذج الرأسمالي من حيث غياب المصلحة الفردية والدوافع الذاتية تجاه إدارة الأعمال وزيادة الإنتاجية، ومن الواضح أن التقدم الهائل في التكنولوجيا، وارتفاع إنتاجية العمل في النظام الرأسمالي يعود في جانب كبير منه إلى الاعتراف بالمصلحة الشخصية وإلى تنمية الدوافع الذاتية، ولذلك عندما تتولى الدولة مسؤولية إدارة الإنتاج والاقتصاد فإن ذلك قد يترتب عليه آثار سلبية مثل إهمال قيم العمل.

أما أهم الانتقادات التي وجهت للحقوق والحريات في المذهب الاشتراكي فيمكن إجمالها فيما يلي:

- أن المذهب الاشتراكي لا يكفل الحريات العامة للأفراد، فأهم حريات لديه هي تلك ذات الطابع الاقتصادي، أي تحرير الأفراد من استغلال الرأسماليين وأن تكفل لهم الدولة حاجاتهم الاقتصادية، وأما الحريات الأساسية الأخرى، كالحرية السياسية وحرية الرأي وحرية التعبير، وهي حريات لا يمكن الاستغناء عنها ولو كان ذلك في سبيل التمتع بالحقوق المادية فإن الدول الاشتراكية تتجاهلها في الواقع وتقيد ممارستها بقيود غير واضحة المعالم تذهب بجوهرها.

- أن الحقوق والحريات في المذهب الاشتراكي هي حقوق وحريات موجهة لا يمكن مزاولتها إلا لصالح نظام الحكم القائم، فالأفراد لا يمكنهم مزاولة تلك الحريات إلا بصفتهم أعضاء للنقابات أو الجمعيات وفي الحدود التي تراها الدولة .

- أن استبدال الاستغلال العام (الدولة) بالاستغلال الخاص قد يكون أشد قسوة وانتهاكا لحقوق وحريات الأفراد خاصة فيما يتعلق بإلغاء حق الملكية والذي يتعارض مع ميل الإنسان إلى تملك ثمرة عمله. - أن المذهب الاشتراكي حصر فكره في نظرية مادية ضيقة، فلا يرى إلا العوامل الاقتصادية وحدها ولا يرى إلا مصلحة التمع وحده دون اعتبار لقيمة الإنسان ودون اعتبار لحريات الأفراد في الفكر والإبداع.

الدولة والنظام السياسي 7

**الباب السابع**

**أثر المذهب الإجتماعي**

كان من نتيجة التطرف الذي برز في المذهبين الفردي والاشتراكي أن ظهرت رؤى فكرية هي عبارة عن الاتجاهات الأحدث التي تحاول أن تأخذ بحلول وسطی بين المذهبين السالفين حتى تتلاقی مظاهر كل منهما.

فإذا كان المذهب الفردي يحارب فكرة تدخل الدولة في نشاط الأفراد، ويرى أن غاية الدولة الوحيدة هي الفرد ومصالحه الخاصة ويحدد وظيفة الدولة في مجرد دور سلبي يتوقف على الدولة الحارسة التي تعني فقط بحماية الدولة في الخارج، وحماية مصالح الأفراد في الداخل، وإقرار العدل بينهم دون أي تدخل في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية، وهذا ينطوي على تطرف ومغالاة لأن هذا الدور السلبي للدولة ضار با التمع ولا يحقق المصلحة العامة، فإن المذهب الاشتراكي (وبالذات الاشتراكية الماركسية) يتطرف في الاتجاه العكسي حيث يجعل غاية الدولة الوحيدة مصلحة التمع فقط دون مراعاة لمصلحة وحرية الفرد، ويطلق بذلك يد الدولة لتتدخل في كل شيء وفي كل مجال.

وكان من انعكاسات هذا التطرف أن ظهرت الحرية في كلا المذهبين، بالا حرية غير كاملة وتفتقر إلى الضمانات. فتبلورت الانتقادات السابقة وأخرجت في غاية المطاف مذهبا جديدا هو المذهب الاجتماعي الذي لا يحرم تدخل الدولة، ولا يحتم عليها التدخل الكلي في جميع النشاطات، وإنما يتخذ موقفا وسطا بين التحريم والتحتيم، إذ يسمح للدولة بالتدخل بقدر معين لتحقيق مصلحة الجماعة وتحقيق أهدافها، وهذا الدور يترتب عليه تحول في المدلول الفلسفي للحقوق والحريات إلى اتجاه جديد هو حقوق الفرد الاجتماعي، وما يستتبعه من ضرورة تقييد للحريات، الفردية بطريقة تكفل التوافق بين حريات الأفراد جميعا وبما يضمن عدم الاعتماد على الغير.

وقد وجد الفكر السياسي الأوروبي في هذا المذهب ضالته لما يتسم به من وسطية وتوفيقية وقت دول الديمقراطيات الغربية من الوقوع في الصيغة الشمولية للاشتراكية الماركسية ، فتبنته واستوحت مفهوماته في إعادة التوازن إلى الخريطة الاجتماعية المشوهة، فأحدثت بذلك تحولات جوهرية في المفاهيم التقليدية و تخلت بنسب متفاوتة عن النزعة المطلقة وهجرت التقديس الذي كان يحيط بالدور السلبي للدولة.

و بوجه عام أخذت كثير من الدولة الحديثة، سواء الدول الغربية، أو الدول النامية، لذا المذهب الاجتماعي في اتجاهات وتطبيقات متنوعة في در جلل، ولكن يجمعها الاعتدال والموقف الوسط.

**الفصل الأول**

**نشأة المذهب الإجتماعي**

لا يمثل المذهب الاجتماعي، مذهبا واحدا متميزا، أو اتجاها فكريا واحدا له قواعده المستقرة ومبادته الثابتة المتفق عليها، بل يعبر عن عدة اتجاهات فكرية ظهرت للحد من مساوئ المذهب الفردي، وأيضا وفي نفس الوقت للحد من مساوئ المذهب الاشتراكي.

بناء على ذلك سأتولى توضيح ظروف نشأة المذهب الاجتماعي، إضافة إلى توضيح أهم مصادره الفكرية من خلال المطلبين الآتيين.

**ظروف نشأة المذهب الإجتماعي**

المذهب الاجتماعي، كما سبق أن أشرنا، لا يعدو أن يكون مجرد مجموعة رؤى فكرية تدور في فلك الملامح العامة للمذهب الفردي، وقد قصد بتلك الرؤى الفكرية الحد من جموح النزعة الفردية للمبادئ التحررية التقليدية، والتخفيف من حبلا لصالح النظام الجماعي، أي أنه قصد من هذا المذهب إعلاء إرادة الجماعة على إرادة الفرد بغية إحداث التوازن الاجتماعي الذي أخل به تطرف النزعة الفردية واتقاء لمساوئ النزعة الثورية التي تبناها المذهب الاشتراكي في صورته الشيوعية.

لذلك لا يعد المذهب الاجتماعي في نظر الكثيرين مذهبا قائما بذاته، وإنما يمثل مجموعة من المذاهب أو الاتجاهات الفكرية التي قامت للتخلص من تطرف المذهبين السابقين، ومن بين هذه الاتجاهات الفكرية : مذهب التضامن، ومذهب التدخل، والمذهب التاريخي الألماني.

وقد رأى دعاة هذه المذاهب أن الوقت المعاصر يتعذر فيه أن تقف الدولة موقفا سلبيا، كما رأوا أن الكثير من الدول قد أحجمت عن اعتناق المذهب الاشتراكي، وبالذات الاشتراكية الماركسية، فرأوا بناء على ذلك وجوب الأخذ بمذهب وسط يسمح من ناحية للدولة بالتدخل والمشاركة في الكثير من الأنشطة التي كانت تعد حكرا على الأفراد، كما تتولى الدولة من جهة أخرى إدارة المشاريع ذات الأهمية، وذلك حتى يتم إشباع الحاجات العامة الجوهرية لجميع المواطنين.

على هذا الأساس نشأ المذهب الاجتماعي Doctrine Sociale كمذهب وسط بين المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي، إذ لا يذهب إلى ما ذهب إليه المذهب الفردي من إطلاق الحرية لنشاط الأفراد دون قيود، مع تحديد نشاط الدولة في مجالات محددة لا تتخطاها، كما أنه لا يوافق المذهب الاشتراكي في إعطاء الدولة حق التدخل في كافة المجالات التي كان المذهب الفردي يحظر عليها ارتيادها.

وإنما يسمح للدولة بالتدخل بقدر معين لتحقيق مصلحة الجماعة وتحقيق أهدافها، مع ترك الأفراد يتمتعون بحقوقهم الفردية دون إلغائها، باعتبارها منح يحددها القانون، ويعدلها، ويبين مضموناً وشروط ممارستها، وليس باعتبارها حقوقا طبيعية مقدسة لا يجوز المساس بها.

**المصادر الفكرية للمذهب الإجتماعي**

يمثل المذهب الاجتماعي مجموعة من الأفكار الإصلاحية التي ترمي إلى الحد من سلطان الإرادة الفردية لصالح السلطان الجماعي، وهذه الأفكار لا تنسب إلى مفكر معين، بل تنسب إلى العديد من المفكرين.

ومع هذا التعميم فقد كان لكل من أوجست كونت A Conte ، وليون دوجي L. Duguit فضل كبير في إيضاح وإبراز أهم معالم هذا المذهب، فكانت أفكارهما خير موجه للاتجاه الاجتماعي في الفكر السياسي والاقتصادي والقانوني.

فبالنسبة لأوجست كونت، الذي لاحظ عدم قدرة المذهب الفردي على اشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية، لم يكن كافيا للقول بأن هناك حقوقا للأفراد سابقة على الجماعة لتقید من سلطانها عليهم، بل يجب الاعتراف للفرد بصفته الاجتماعية والتي لا يمكن سلخها عنه لأنه مدني بالطبع.

لذلك نادى أوجست كونت بالتقدم الاجتماعي الذي لا يمكن تصوره دون تنمية الشعور الاجتماعي والجماعي، لا الشعور الفردي الأناني، لذلك كان كونت من أعداء الحرية الاقتصادية، وكان باستمرار ينادي بتدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وتوجيهه، وبالتالي فالملكية عنده وظيفة اجتماعية أكثر منها حق مطلق.

وقد التقت أفكار أوجست كونت مع أفكار الفقيه الفرنسي دوجي والذي عبر عنها بنظرية التضامن الاجتماعي Solidarité Sociale، والتي وإن كانت تعترف بالفرد ككيان مستقل، إلا أنها لا تقيم وزنا للحقوق الطبيعية، فالحقوق عند دوجي إنما تتحدد فقط من خلال التضامن الاجتماعي والتي تتغير تبعا لضرورات الحياة المشتركة، وبالتالي تستطيع الدولة أن تقرر الحقوق وتقيدها بحسب ما يحتاجه التضامن الاجتماعي، بل أن الدولة ملزمة بعمل كل ما فيه تنمية المجتمع وتقدمه.

وعليه تتلخص نظريته في أن الفرد يشعر بالرغبة في الحياة المشتركة والتضامن مع باقي الأفراد الإشباع حاجاته الخاصة، عن طريق تبادل الخدمات والمنافع، رغم أنه يتمتع بذاتية ومیول خاصة. وهذا التضامن الاجتماعي هو الذي يحدد نشاط الأفراد وحقوقهم، وأن عليهم أن يتعاونوا لتطوير وتدعيم هذا التضامن الاجتماعي فيما بينهم، وبناء على ذلك تقوم الدولة بتحديد وتنظيم الحقوق الفردية طبقا لمقتضيات التضامن الاجتماعي .

إن كل هذه الأفكار إذا كانت لم تذهب إلى تقديس الفرد وحقوقه واعتباره شخصية مصونة لا تمس، فلا أيضا لم تتنكر للفردية بكامل صورها، بل تقف موقفا وسطا، وبالتالي يأ تدخل الدولة الإصلاح التمع من خلال الاحتفاظ بالقيم المعروفة مع التوسع في بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية حينا، وتطبيق المعال] التقليدية لكثير من النشاطات الفردية حينا آخر، فتأتي الأهداف والنتائج العامة والخاصة متناسقة مع خطة اقتصادية واجتماعية مرسومة بعيدة عن التخيلات والأما] التي نلمسها في ما دعا إليه المذهب الفردي وما تدعو إليه المذاهب الاشتراكية في بعض صورها.

**الفصل الثاني : أسس المذهب الإجتماعي**

إذا كان المذهب الاجتماعي لا يمثل فكرا جديدا مستقلا بأصوله وأسسه، فإنه مع ذلك يمكن تحديد أهم المبررات التي كانت بمثابة الأسس التي استند إليها دعاة المذهب في تصورهم لوظيفة الدولة وللحقوق والحريات.

**أولاً : الأساس الفلسفي**

فحوى المذهب الاجتماعي في هذا الإطار، كما صاغه الفقيه أوجست كونت وليون دوجي، هو أن ما انتهت إليه التعاليم التحررية من القول بأن للإنسان حقوقا طبيعية سابقة في وجودها على وجود الجماعة، وأن هذه الأخيرة ما وجدت إلا من أجل حراستها، هو قول غير سليم، بل الصحيح أن تلك الحقوق ذات وظيفة اجتماعية، ومن ثم فلا يمكن ممارستها إلا في إطار جماعي، وطالما ، لذا الوصف، فيكون من حق الجماعة أن تنظمها، وتحفها بالقيود التي تراها مناسبة لحفل توازن حركة الحياة الاجتماعية.

واستند دعاة المذهب الاجتماعي في ذلك إلى أن الفرد يشعر بالرغبة في الحياة المشتركة والتضامن مع باقي الأفراد لإشباع حاجاته الخاصة عن طريق تبادل الخدمات والمنافع رغم أنه يتمتع بذاتية و میول خاصة، وهذا التضامن الاجتماعي هو الذي يحدد نشاط الأفراد وحقوقهم، وأن عليهم أن يتعاونوا لتطويره وتدعيمه فيما بينهم. فالفرد مهما كانت له ميول ورغبات خاصة، فإن له حاجات ورغبات مشتركة لا يمكنه أن يشبعها منفردا في دائرة الجماعة، إضافة إلى أن قدرات الأفراد تختلف من شخص إلى آخر بحيث يكون هذا الفرد قادرا على إشباع حاجاته والفرد الآخر لا يقدر على إشباعها، ولذا فإن مقتضى هذه الحقيقة الفطرية أن يتضامن الأفراد على تلبية تلك الحاجات والرغبات وهو ما يطلق عليه دوجي التضامن بالتشابه". كما من مقتضاها أن يوجد تقسيم للعمل وهو الذي يسميه التضامن بتقسیم العمل» ولهذا فالحياة الاجتماعية تفرض على الفرد التزاما مزدوجا، فهو يلتزم من ناحية التزاما سلبيا بأن يمتنع عن إتيان ما من شأنه أن يعوق سائر أعضاء الجماعة عن إشباع مطالبهم المادية والمعنوية، ويلتزم من ناحية أخرى التزاما إيجابيا بأن يعمل كل ما في وسعه لتحقيق التضامن الاجتماعي وذلك بحسب تأهيله الشخصي ومركزه الخاص في الهيئة الاجتماعية.

فحرية الفرد إذن في تصور المذهب الاجتماعي هي الالتزام بأداء الواجب حيث أنه لا وجود للفرد إلا بوجود الجماعة التي تستمد حيا من أداء الأفراد المضطرد لواجباتهم.

وهذا المدلول التضامني للحرية إذا كان يعترف للدولة بسلطات في التدخل لتنظيم الأفراد، فهو من ناحية أخرى يفرض على الدولة التزامات إيجابية، ومن ثم تبرر النظرية التضامنية ضرورة ما يسمى بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، باعتبار أن روابط التضامن الاجتماعي بين الأفراد توجب هذه الحقوق، وتسمح بقيامها جنبا إلى جنب مع الحريات الفردية، وبالتالي يوسع المذهب الاجتماعي من دائرة حقوق الأفراد قبل الدولة.

**ثانياً : الأساس الإقتصادي**

يقوم المذهب الاجتماعي، من الناحية الاقتصادية، على أساس التوازن بين الفرد والمجتمع، حيث تعتبر الايديولوجية هنا توفيقية، فهي محاولة للتوفيق بين الليبرالية والاجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، بين ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاستفادة من كفاءات الفرد وقدراته و تمایزها و تغایرها، بين ضرورات التكافل الاجتماعي والرشادة في المنافسة، بين مواجهة الاحتكارات وتصحيح آثار السوق الضارة، فهي محاولة ]دف إلى تحقيق التوازن بين الفرد والتمع دون التضحية بحقوق الفرد من جهة وحفلا حقوق التمع من ناحية أخرى.

وتبعا لذلك، يجب في نظر أنصار المذهب الاجتماعي، أن يتعايش في هذا الاقتصاد المختلط قطاع خاص، يخضع للقواعد التقليدية من حيث الملكية الخاصة كوسيلة وكأساس للعلاقات الاجتماعية، و میکانیزم السوق كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام بالمعنى الواسع والذي يشمل الحكومة والمشاريع العامة، وهذا الأخير يخضع لقواعد الاقتصاد العام من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة والتخطيط كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد. والعلاقات بين القطاعين تتبع نوعية خاصة من التنظيم تجمع بين اقتصاد المشاركة حيث تتعاون الدولة والمشاريع الخاصة في العملية الإنتاجية، واقتصاد التوجيه حيث تحاول الدولة أن تؤثر بوسائل عدة في قرارات الاستثمار الخاص لكي تجعلها تتوافق مع الأهداف القومية. إن الأصل في هذا النظام هو أن الدولة لا تقوم بنفسها بالإنتاج، فهذه مهمة الأفراد والمشاريع الخاصة، وفي المجالات الاستثنائية التي تقوم فيها الدولة بالإنتاج مباشرة، فإنه ينبغي أن يكون ذلك بالقدر الذي يعجز فيه النشاط الفردي عن إشباع الحاجات العامة، وبالمقابل فإن الدولة عليها أن تضع الشروط والقواعد التي تسمح للسوق بأداء دورها على الوجه الأكمل وأن تزيل أمامها العقبات أو الامتيازات التي تكفل للبعض دون البعض الآخر الاستفادة منها. ولذلك فإن تخلي الدولة عن الدور الإنتاجي إنما هو استعادة لدورها الرئيسي والذي لا بديل عنه باعتبارها صاحبة سلطة تفرض بالسياسات والردع والخدمات العامة ما لا يمكن أن يوفره غيرها، كما أنه يعني إعادة لدور السوق في الاقتصاد تحت رقابة وإشراف الدولة.

**ثالثاً : الأساس السياسي**

وصل اقتناع دعاة المذهب الاجتماعي، بعد أن رصدوا مساوئ الديمقراطية السياسية، إلى أن توفير أكبر قدر للأفراد من المشاركة في الحياة السياسية يسمح بضبط التوازن في حركة الحياة الاجتماعية، وأن تحول اقتصاد الدولة من اقتصاد حر متروك للمبادرات الفردية إلى اقتصاد موجه من قبل الدولة يمكن الأفراد من ممارسة الحرية السياسية ممارسة فعلية فتقوى على أداء مهمتها كوسيلة فعالة في حماية الحقوق والحريات الأخرى. لذلك رؤوا ضرورة تخلي الدولة عن السياسة الليبرالية السابقة، وإتباع سياسة تدخلية تؤدي إلى تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سبيل التقريب بين الطبقات والتخفيف من التفاوتات إن لم يكن إزالتها، وفي الوقت نفسه تتبع الطرق الشرعية التي توفرها الديمقراطية السياسية من إنشاء أكثريات برلمانية منبثقة عن انتخابات عامة ودورية على أساس المساواة في حق الانتخاب و التعبير عن جميع الأراء، وتعدد الأحزاب والتنافس بين مرشحيها.

وهكذا فإن القبول بمبدأ تدخل الدولة لتحسين أوضاع الطبقات العاملة لا يحول دون استمرار وتحدد الليبرالية الاقتصادية على أسس مدروسة تجعل منها ليبرالية منظمة Liberalisme Organise وتحويل الديمقراطية السياسية (التقليدية إلى ديمقراطية اجتماعية، أي ديمقراطية تتوفر فيها الضمانات الاجتماعية على اختلاف أنواعها لرفع مستوى الطبقات العاملة وتأمين حياة أفضل لها.وبذلك استطاع دعاة المذهب الاجتماعي أن يقفوا أمام الفلسفة الحديثة التي تجسدت بقالب الديمقراطية في الدولة الماركسية وأبوا اعتمادها، ليتمسكوا بالديمقراطية الموصوفة بالحرة أو السياسية بالرغم من إتباعهم سياسة اجتماعية غرضها الحد من التوتر بين الطبقات والإقرار للعمال بحقوق وضمانات متزايدة.

**الفصل الثالث**

**وظيفة الدولة في المذهب الإجتماعي**

أحدث المذهب الاجتماعي أثرا ملحوظا في دول العالم المعاصر، إذ انتهجت معظمها سياسة التدخل L ' interventionnisme في الكثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية. فقد أصبحت الدولة الحديثة تمارس وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية بهدف ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي وتوجيه الاقتصاد الوطني وفق أسس علمية، وبهدف الحد من الفوارق الطبقية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وقد أدى هذا التطور في وظيفة الدولة بتدخلها المتزايد في كافة النشاطات الإنسانية، إلى استفادة المؤسسة التنفيذية من هذا التحول وإحداث تأثير مباشر على تنظيم السلطة في الدولة ككل وفي انقلاب العلاقة التي كانت سائدة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية جذريا.

لقد انتهى هذا التطور إلى أن الوظيفة التشريعية المتمثلة في وضع القواعد العامة لم تعد مقصورة على البرلمان، ومن ثم فإن الوظيفة الحكومية ليست وظيفة تنفيذية، مثلما أن الوظيفة البرلمانية ليست فقط وظيفة تشريعية.

إن مهمة الحكومة ليست فقط التنفيذ ولكن التخطيط والتوقع والإدارة العامة والاستخلاص، أما وظيفة البرلمان فليست التشريع، وإنما النقد والرقابة والموافقة.

لقد انحصرت مهام المؤسسة التشريعية مع مرور الزمن، وبحكم العوامل السابقة، في وضع المبادئ الأساسية والخطوط العريضة، وبالتالي في العموميات، بينما انتقلت مهمة التشريع في التفاصيل والجزئيات وفي الأمور المستجدة إلى المؤسسة التنفيذية، وهكذا ضاق الال التشريعي وأصبح في كثير من البلدان مجالا مقيدا، في حين اتسع الال التنظيمي، بل استقل وأصبح غير مقيد ومن ثم أصبح المرسوم " تقنية للحكم بعكس ما كان عليه قديما حيث يفترض مبدأ الفصل بين السلطات خضوعه للقانون.

ولذا يمكن القول أن مبدأ الفصل بين السلطات، الذي كان يعتبر في النظرية الدستورية التقليدية أحد أسس الديمقراطية، يلقی تراجعا في الوقت الحاضر ولم تعد له في الحياة السياسية العملية تلك الأهمية التي كانت له في الماضي، ففي الأنظمة المعاصرة التركيز اليوم على تعاون السلطات أكثر منه على الفصل بينها.

ووفقا لذلك تتوزع الوظيفة التشريعية بمعناها المادي بين البرلمان والحكومة، فالبرلمان يكتفي بإقرار قواعد القانون العامة وغير الشخصية، تاركا للحكومة وضع القواعد التفصيلية بواسطة سلطتها التنظيمية.

ويتجاوز دور الحكومة مجرد تنفيذ القانون إلى وضع القواعد والمبادئ العامة السياسة الدولة، واتخاذ القرارات في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك لم يعد يسمح بوصف الحكومة في الدولة الحديثة بأنها مجرد سلطة تنفيذية. وإنما توصف اليوم بالسلطة الحكومية أو السلطة الحاكمة.

ويمكن من الناحية القانونية توضيح بعض التعديلات التي أدخلت على مبدأ الفصل بين السلطات، والتي أفرغته من محتواه التقليدي منها:

- زوال هيمنة وسيطرة البرلمان بمیكانیزمات مختلفة أهمها تضييق وحصر مجال اختصاصه دستوريا، بحيث لا يتجاوز النطاق المحدد له وما عدا ذلك يكون من اختصاص الحكومة.

- إعطاء صلاحية التشريع للحكومة خارج المجال المحصور للبرلمان، إلى درجة لا أصبحت صاحبة الاختصاص الأصيل ويكون اختصاص البرلمان على سبيل الاستثناء .

وحتى في المجال المخصص للبرلمان، فإن الحكومة تشارك في العملية التشريعية، حيث تقدم نسبة 90 % من التشريعات في شكل مشاريع، بالإضافة إلى إشرافها على مختلف مراحل العملية التشريعية . وبحكم ازدیاد مهام الدولة واتساع مجالات تدخلها، فإن الحكومة تستولي على كل السلطات الجديدة التي لم تكن معروفة.

- منع قلب الحكومات بتعطيل إجراءات طرح المسؤولية الوزارية إلى درجة انعدام ممارسة هذه الصلاحية من طرف البرلمان، وفي المقابل تحرير حق الحكومة في حل البرلمان من القيود التقليدية حيث أصبح وجوده شكليا و مرهونا بإرادة الحكومة. - وضع القضاء تحت إشراف جهاز إداري تابع وخاضع للحكومة وفي أهم القضايا، يتم تجاوزه عن طريق إنشاء المحاكم الاستثنائية.

- ظهور أجهزة حكومية استشارية مختلفة خاصة في المجال الاقتصادي، أدت بأساليب عملها المعقدة ووسائلها التكنولوجية المتنامية والمتغيرة، إلى تجريد الهيئات التمثيلية من وظيفتها و فعالیتها، بل وتنازلها عن صلاحياتها لعجزها الفعلي عن ممارستها.

وكل هذه التحولات أدت إلى بروز ظاهرة تركيز سلطة الدولة في الجهاز التنفيذي عموما وتشخيصها في شخص واحد خصوصا، وهذا يعني، ليس فقط توحيدها، ولكن حصرها في شخص واحد بحيث لم تعد الظاهرة قاصرة على البلدان الاشتراكية أو النامية، بل عمت الأنظمة الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية .

**طبيعة وظيفة الدولة في المذهب الإجتماعي**

لقد كانت الدولة التقليدية تقوم بالدرجة الأولى على مبدأ سمو القانون وتقاس من قبل المواطنين بمدى احترامها وتطبيقها له بشكل حازم، وكان المواطنون في الديمقراطيات الغربية ينتظرون من الدولة أن تحقق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الثروة الوطنية الموجودة والتي تخلقها المبادرة الفردية.

أما بعد تبني الدولة للاتجاه التدخلي وما صاحبه من تطور في وظيفتها ووجوب تدخلها وتكفلها بمشاكل المواطنين أصبحت تقاس على أساس مبدأ "سمو الأهداف" ومدى تحقيقها وسدها لحاجات المواطنين.

فلأن المواطنون الأكثر تضررا من وظيفة الدولة في التصور التقليدي خاصة منذ 1929، هذا التاريخ الذي يعتبر منعطفا هاما في التاريخ الحديث مع النتائج الوخيمة التي ترتبت عن الأزمة الاقتصادية الكبرى، أصبحوا يطالبون من الدولة المزيد من التدخل الاقتصادي ليس لتوزيع الدخل القومي وإنما لضمانه والأكثر من ذلك للتنمية ورفع حجمه، وهكذا بفضل تبني الاتجاه التدخلي أو الاجتماعي أنيطت بالدولة وظيفة جديدة لم يعد كافيا معها الاستماع إلى مطالب الجماهير ومحاولة تلبيتها عن طريق تشريعات تحاول التخفيف من شدة سوء توزيع الرخاء القومي، فمطالب المواطنين أضحت معروفة هي :

* التنمية
* ورفع مستوى المعيشة

ووظيفة الدولة تحقيقها وليس توزيع الثروة الوطنية.

وإشباع هذه الطلبات الملحة تفرض متابعة الإحصائيات والتكهنات الاقتصادية ومراقبة النشاط الاقتصادي لاستكشاف مواقع الضعف والأزمة فيه لمواجهتها، لهذا فإنها تفرض توفر معلومات متجددة وبحجم كبير باستمرار وهذه المعلومات هي اليوم بيد الجهاز التنفيذي، أي الحكومة التي تجمعها بفضل العدد الهائل من الموظفين التابعين لها. ولذا ازداد عدد الأجهزة التقنية المختصة في كل المجالات لدراسة المشاكل وتقديم الحلول العملية المناسبة.

**حدود وظيفة الدولة في المذهب الإجتماعي**

تحولت وظيفة الدولة من مجرد حارس يحول دون الخروج عن قواعد اللعبة إلى مشارك في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت الدولة مسؤولة أيضا على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وضمان قدر معقول من العدالة ومن المساواة بينهم، وظهرت بالتالي أفكار عن دور دولة الرفاهية Welfare State أو الدولة الموجهة للاقتصاد والمسؤولة عن التوازن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد ظهرت التحولات الجوهرية التي أحدثها المذهب الاجتماعي في وظيفة الدولة في اتجاهين متوازيين يمكن توضيحهما كما يلي:

- تمارس الدولة الحديثة عن طريق تدخلها في الميدان الاقتصادي وظائف متعددة بهدف ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي وتوجيه الاقتصاد الوطني وفق أسس علمية.

فالدولة بتدخلها في النشاط الاقتصادي تعمل على تنظيم أداء الاقتصاد، فتصحح وتعاون وتؤثر في النشاط الإنتاجي والتوزيعي مرتكزة في عملها هذا على عملية التخطيط التي تعد من أهم وظائف الدولة الحديثة في كل المجتمعات، حيث أصبحت هي الموجه للاقتصاد القومي حتى في أكثر الدول الرأسمالية ليبرالية.

بالإضافة إلى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة مباشرة إلى مواطنيها :

* (إدارة وتنظيم المرافق العامة
* والصناعات الإنتاجية ذات المساس المباشر بالمصالح الحيوية للمواطنين مثل مرافق النقل والمواصلات،
* استغلال المناجم،
* إنشاء المصانع
* واحتكار موارد الثروة ...إلخ) تقوم الدولة بوضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية، فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة وذلك حماية للأفراد وحقوقهم، ويكون دور الدولة هنا التأكد والمراقبة والإشراف على إتباع هذه القواعد في مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة، وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولة من حيث التعريف بالحقوق وحدودها وتوفير الضمانات لها فضلا عن أهمية وضع قواعد و مواصفات وشروط مباشرة الأنشطة المختلفة، وتتجه الدول بشكل عام إلى تنميط المواصفات اللازمة لمباشرة مختلف الأنشطة وتهدف هذه الترتيبات إلى توفير الشروط المناسبة للإنتاج.

- ولم يقتصر التوسع في وظيفة الدولة على تحمل مسؤوليات اقتصادية لتوفير مستوى معقول من النشاط الاقتصادي وضمان إمكانات للنمو الاقتصادي، بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا على إحداث التوازن الاجتماعي عن طريق التدخل للحد من الفوارق الطبقية بين مختلف الفئات الاجتماعية، وذلك على سبيل الاقتناع المتزايد من جانبها بأنه بهذه الخدمات والتنظيمات الاجتماعية وليس بغيرها يمكن حماية الحريات والحقوق وتحقيق الرفاهية للجميع.

**الوظائف الاجتماعية (دولة الرفاه):**

منذ أواخر القرن التاسع عشر اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وهذه السياسة هي ما يطلق عليها "سياسة الرفاه"، وتعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه السياسات والبرامج الخدمات التالية:

- توفير التعليم العام.

- توفير الرعاية الصحية.

- توفير فرص العمل، أو أن تضمن الدولة حداً أدنى من الدخل في حالة البطالة

- المساعدة في توفير المسكن المناسب.

- ضمان الرعاية الكاملة لمن هو في حاجة: كالعاجزين والمعاقين والفقراء.

والهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع كبير من المواطنين ورفاهتهم.

ونتيجة لهذه السياسات والبرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين. وانطلاقاً من هذه السياسات والبرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية، المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدالة، لتقوم بوظائف إضافية قد لا تكون من وظائف الدولة.

فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات والبرامج لمواطنيها يطلق عليها: "دولة الرفاه". (دولة الرفاهية هو مصطلح يعني أن الدولة تلعب الدور الأساسي في حماية و توفير الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لمواطنيها).

إن دور دولة الرفاه المعاصرة لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعدى ذلك إلى:

(أ) ضمان الحقوق المدنية: كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والاعتقاد والرأي،

(ب) ضمان الحقوق السياسية: كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والانتخاب والترشيح للمراكز السياسية.

إن بروز دولة الرفاه في المجتمع الغربي جاء نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية شهدها المجتمع الرأسمالي في أواخر القرن التاسع عشر، بعد نضال الطبقة العاملة ضد حالة الاستغلال التي صاحبت النظام الرأسمالي خلال تطوره، وذلك من أجل تحقيق مزيد من عدالة التوزيع للموارد في المجتمع والقضاء على أشكال عدم المساواة المنتشرة فيه. وقد أسهمت هذه السياسات في تخفيف حدة الصراع الاجتماعي والطبقي الأمر الذي أدى إلى الاستقرار السياسي في دولة الرفاه. إلا أن دولة الرفاه في العالم الثالث ما زالت معرضة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي بسبب احتمالية فقدان الشرعية للأنظمة السياسية، نظراً إلى أن شرعية الأنظمة السياسية في دول الرفاه تعتمد على إرضاء المواطنين عبر الخدمات التي تقدمها بواسطة برامج الرعاية. ولذلك فإنه في حالة تقلص الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه فإن ذلك سيؤدي إلى انتشار حالة عدم الرضا عن السلطة الحاكمة ومن ثم فقدان الشرعية السياسية الأمر الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.

على الرُّغم من الاختلاف بين الدّول المسمّاة دُول الرِّفاه إلاّ أنّه يُمكن العثور على عدد من المميِّزات المشتركة بين معظم دول الرِّفاه والتوصّل إلى تعريف يُميِّز بين دول رفاه وبين دول أخرى تتضمَّن أجهزة رفاه معيَّنة، تلبِّي الاحتياجات المختلفة لمواطنيها، إلاّ أنَّه لا يُمكِن تعريفها كدُول رفاه. نتيجة للتكاليف المتعلِّقة بتشغيل الأجهزة اللازمة في دولة الرِّفاه فإنَّ جميع دول الرِّفاه هي دولٌ صناعيَّة، متطوِّرة، وغنيَّة نسبيّاً، بالإضافة إلى هذا فإنَّ معظم هذه الدُّول هي دول رأسماليَّة ذات اقتصاد سوقٍ متطوِّر.

لا يمكن اعتبار وجود دولة رفاه وفقا لبنية اقتصاديَّة واسعة فحسب، بل يتطلَّبُ أيضاً وجود نظام حكم ديموقراطيّ، يعترف بالحقوق المدنيَّة، والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة لمواطنيه. وفي هذا السِّياق فإنَّ الخدمات التي تُقدِّمها دولة الرِّفاه لمواطنيها ليست بمثابة إحسان بل هي جزء من الحقوق الأساسيَّة التي يستحقّها كلُّ مُواطن.

وبناءً على ذلك يمكننا القول إنَّ دولة الرِّفاه هي دولة تلبِّي الاحتياجات الإنسانيَّة الأساسيَّة لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السِّياسيَّة. وبشكل أكثر تحديداً إنَّ دولة الرِّفاه تسعى إلى:

* ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها.
* وتوفير دخلٍ ثابت،
* وتغذية،
* ورعايةٍ طبيَّة،
* وتعليم،
* وسكن،
* وعملٍ
* وخدمات رفاهٍ خاصَّة لكُلِّ مواطنيها،
* تقليص الفجوات الاجتماعيَّة إلى حدٍّ معيَّن.

يتمّ تحقيق هذه الأهداف بواسطة فعاليّاتٍ تُبادرُ إليها الدَّولةُ بعددٍ من الطُّرُق، تشملُ:

* مدفوعات مباشرة لمخصًّصات التّقاعُد،
* تزويداً مباشراً للخدمات الاجتماعيَّة،
* ضمان تقاعُدٍ غير مباشر بواسطة نظام الضَّرائب،
* وكذلك عمليّات تدخُّل مختلفة في الاقتصاد وسوق العمَل.

دولة الرِّفاه هي ظاهرة سياسيَّة واقتصاديَّة حديثة عهدٍ نسبيّاً. كان أوَّل من استعمل مصطلح: "دولة الرّفاه" المستشار الألمانيّ فرانتز فون بابن عام 1932 في مهاجمة التَّشريع الاجتماعي الشّامل لجمهوريَّة فايمر، ولم يكتسب هذا المصطلح دلالة إيجابيَّة إلاّ في مُستَهلّ أربعينات القرن العشرين عندما أراد رئيس أساقفة كانتربري وليم تمبل أن يُقارن بين اهتمام النِّظام الديموقراطي البريطاني برفاهيَّة مواطنيه وبين روح العنف في ألمانيا النازيَّة.

**الفصل الرابع**

**تأثير وظيفة الدولة في المذهب الإجتماعي**

ترتب على تبني الدولة وانتهاجها لسياسة التدخل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية تحول المدلول الفلسفي للنظم النظرية التقليدية في حقوق الإنسان والحريات العامة إلى اتجاه جديد هو حقوق الفرد الاجتماعي وما يستتبع هذا المدلول من ضرورة تقييد للحريات الفردية بطريقة تكفل التوافق بين حريات الأفراد جميعا وبما يضمن عدم الاعتداء على الغير. لقد أخذت الدولة، تطبيقا لذلك، بفكرة تقييد الحقوق والحريات، فأصبحت هذه الحقوق في حدود ما يقرره المشرع للأفراد و بالقدر الذي يحقق الصالح العام. إلا أن هذا الوجه من التطور كان جزئيا، إذ يعتبر التقييد استثناء من الأصل العام فلا يباح التقييد إلا لقاعدة القانون، وهو المفهوم الذي سجلته دساتير الدول الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية ونجده أيضا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 إذ أنه في مقدمته يرتبط مباشرة بمفهوم العالمية وبذلك يكون مفهومه مطلقا وتقليديا، وهو في نفس الوقت يتحدث عن حقوق الشخص الاجتماعي، أي بحقوق الإنسان في إطار الحياة الاجتماعية بدلا من النظر إليه كإنسان مجرد.

بعد صدور ميثاق هيئة الأمم المتحدة تولدت قناعة لدى الكثير من الدول الأعضاء بأن ما ورد في هذا الميثاق ليس كافيا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في تعزيز احترام حقوق الإنسان، لذا كان لا بد للأمم المتحدة وإظهارا لاهتمامها لهذا الموضوع من وضع وثيقة خاصة تصف فيها حقوق الإنسان بشكل واضح و بسيط يفهمها الجميع حكاما ومحكومين، أفرادا وهيئات، وفعلا قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بوضع هذه الوثيقة في 10 ديسمبر 1948 والتي أطلق عليها اسم: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أشتمل هذا الإعلان على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في كل مكان، التي أصبحت معتبرة في الدول المعاصرة كجزء جوهري من الفلسفة الاجتماعية التي تعتمدها في أساس حيا كقاعدة لسيالها وحكمها في الدولة.

وعلى أساس هذه الحركة التقدمية الحديثة تولدت في انتظام القوانين الوضعية الخاصة بكل دولة ( بجانب الحقوق الموصوفة بالتقليدية المدنية والسياسية) جهة جديدة من الحقوق الشخصية أشد جاذبية وأوسع نفاذا وهي الحقوق الموصوفة بالحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية . هذا وعلى أساس أن الوثائق الدولية الحديثة قد عملت على تصنيف الحقوق والحريات إلى زمرتين:

* زمرة الحقوق المدنية والسياسية،
* وزمرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

**تأثير وظيفة الدولة على الحقوق المدنية والسياسية**

تبرز الحقوق والحريات التقليدية، بعد تبني الدولة للاتجاه التدخلي، ليس كحقوق وحريات مطلقة وإنما كحقوق مصدرها الدستور والقانون الذي ينظمها ويضع عليها الضوابط والقيود التي تضمن تحقيق المصلحة العامة.

وكان من أهم مظاهر تدخل الدولة وتطور وظيفتها النظر إلى حق الملكية، الذي كان يؤلف في النظرية التقليدية حقا مطلقا ومقدسا، على أنه حق ذو وظيفة اجتماعية و بالتالي لا بد من تنظيم استخدامه بما يخدم مصلحة الجماعة.

فلقد تولد عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة وما استتبعها من تضخم في اختصاصات الدولة تطور في فلسفة الملكية، التي دعيت الدولة إلى إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عنها، وبالتالي تعدد و ازدیاد التشريعات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في نظرية التأميم Nationalisation الحالية، التي غدت مقبولة في جميع الدول المعاصرة. لقد حققت سياسة التأميم للمشروعات في الدول الرأسمالية إمكانية كفالة هذا الحق بعد أن أصبحت المشروعات الرئيسية الكبرى مملوكة لها وتحت سيطرتها، وأن يكون الاقتصاد تبعا للتوجيه الذي تراه مع تنظيم الملكية وتوجيهها إلى خدمة الأغراض الاجتماعية .

و بذلك زالت النظرية التي تعتبر الملكية حرية ينبثق وجودها، ليس من المجتمع الذي يأويها ويحميها وإنما من الطبيعة البشرية، لتحل محلها النظرية المعاكسة القائلة بأن الملكية إنما هي وظيفة اجتماعية، أي مقيدة بغايتها الجوهرية ألا وهي الخدمة العامة.

ومن هذا المنطلق وردت على الحرية الفكرية، التي غدت القاسم المميز بين الديمقراطيات الموصوفة بالحرة، قيود قانونية بما يضمن احترام النظام العام.

فهذه الحرية وما ينبثق عنها من حقوق ذاتية أصبحت في الوقت المعاصر حريات مقيدة بالقيود الضرورية التي تمليها طبيعة الحياة الاجتماعية ويجوز للقانون تقييدها، نظرا لما لها من خطر على الأخلاق العامة وعلى كرامة الأفراد وسلامتهم، أو قد تستغل كوسيلة تعمل على خلاف المقاصد والأهداف المتوخاة منها.

و بوجه عام فإن دساتير الدول في الديمقراطيات الغربية تتوسع في إعطاء حرية الرأي والصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام وحضر الرقابة على الصحف وإنذارها ووقفها أو إلغائها بالطرق الإدارية.

ونفس الوضع فيما يتعلق بحق الاجتماع الذي يحتل في الدولة الحديثة مكانته المميزة، حيث ما من دولة في الوقت المعاصر إلا ولها تشريعات وضعية تنظم الأصول الواجب إتباعها في عقد الاجتماع بإشراف الإدارة ومعرفتها.

كما اتخذت الحرية الدينية بحكم هذا التطور شكل الصلة الروحية بين الفرد وخالقه، ولذلك فإن الدولة العصرية لم تعد تعتبر أن كيانها، لا يضمنه سوى خضوع جميع مواطنيها إلى الإيمان الواحد بل إلى دينها الرسمي، ويكفي الإطلاع على الحياة الغربية، ليتبين بأن للديانات على اختلاف معتقداتها حريتها الكاملة، وأن لأتباعها الحرية بممارسة شعائرها في ظل القوانين والأنظمة المرعية، وهي لا تجد حدها إلا إذا اصطدم نشاطها بالنظام العام.

كما مكن تبني الاتحاد التدخلي، من جهة أخرى، من توسيع منافذ الحرية السياسية مما ساعد على ضبط التوازن في حركة الحياة الاجتماعية.

وكانت نقطة البدء في ذلك التحول السياسي والدستوري هو إعادة النظر في مبدأ سيادة الأمة وتكييفه تكييفا جديدا يتلاءم مع التحولات الجديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فظهر مبدأ سيادة الشعب بدلا من مبدأ سيادة الأمة الذي تحول إلى تراث سياسي.

وقد بدت ملامح ذلك التطور من خلال عدة أمور أهمها:

- تحول الحق في الانتخاب من كونه وظيفة تمارس في إطار النظام الوظيفي إلى كونه حقا، لا تلحقه من القيود والشروط إلا بالقدر الذي يكفل حسن استخدامه،

- هجر الفكر السياسي مبدأ الاقتراع المقيد وأخذ بمبدأ الاقتراع العام باعتباره وسيلة فعالة لتوسيع دائرة الحرية السياسية، إضافة إلى أن تجزيء السيادة يجعل الأفراد على مستوى الدائرة الانتخابية مالكين لجزء من السيادة، ويعتبر النائب عن هذه الدائرة، عند الأخذ بالنظام النيابي ممثلا لذلك الجزء من السيادة، ومن ثم يكون لناخبيه حق إصدار الأمر والتعليمات، كما يكون لهم الحق في عزله.

ولذا فإن مبدأ سيادة الشعب يوسع من دائرة الحرية السياسية إلى الحد الذي يقارب بين الشعب کمجتمع سياسي وبين الشعب كحقيقة اجتماعية، حيث يوسع من المنافذ السياسية التي تطل منها على حركة الحياة الاجتماعية، فبالإضافة إلى المنافذ النيابية التي تمثل الصورة الأصلية للديمقراطية الغربية، يؤدي إعمال مبدأ السيادة الشعبية إلى تمكين المجتمع السياسي من ممارسة الحرية السياسية ممارسة مباشرة والتي تجسدت في صورتين:

* الممارسة المباشرة للحرية السياسية عبر القنوات الرسمية الديمقراطية شبه المباشرة.
* والممارسة المباشرة للحرية السياسية عبر القنوات الشعبية (الأحزاب السياسية).

وإذا كان المظهر المباشر لممارسة الحرية السياسية بعد الصورة الأصلية وهو الأسمى والأكمل لممارسة الديمقراطية لأنه يجعل من المجتمع السياسي الهيئة الحاكمة، حيث يتولى شؤون الحكم بنفسه دون وساطة أو إنابة استنادا إلى أن الشعب هو المالك الأصيل للسيادة، وهي الصورة التي عرفت في فقه القانون العام "بالديمقراطية المباشرة"، فإن هذه الصورة المثلى لممارسة الحرية السياسية تصطدم في الواقع العملي بصعوبات مادية وفنية تجعل من الأخذ الكامل بها أمرا صعب المنال بل ومستحيل التحقيق في واقع الحياة، ومن ثم كانت الصورة العملية التي أفرزها مبدأ سيادة الشعب هي الصورة "شبه المباشرة" والتي تتجسد في عدة صور هي:

- الاستفتاء الشعبي،

-ا لاعتراض الشعبي،

- الاقتراع الشعبي،

- طلب إعادة الانتخاب،

- طلب حل الهيئة النيابية،

- طلب عزل رئيس الجمهورية.

ومن جهة أخرى، تعد الأحزاب السياسية ثمرة من ثمار مبدأ سيادة الشعب، بما ترتب عليه من تجزيء للسيادة وتوسيع دائرة الممارسة السياسية عن طريق مبدأ الاقتراع العام، الذي أدى بدوره إلى تمحور الإرادات الشعبية غير الحاكمة حول تنظیمات شعبية فاعلة. ويمثل النظام الحزبي في الوقت الحاضر إحدى الضرورات السياسية بالنسبة للنظام السياسي الغربي، لكونه يمثل حجر الزاوية في الضمانات الحامية للحقوق والحريات الفردية .

والواقع أن تعدد الاجتهاد في شؤون الدولة المختلفة يفترض تعدد الأحزاب السياسية وقيام حوار بين الأطراف ذات الاجتهادات والآراء والمواقف المختلفة.

ومن هنا يمكن تصور الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في تبصير المجتمع السياسي بالقضايا العامة، وبلورة الاتجاهات الفردية إلى اتجاهات ومواقف جماعية تتمحور همومها حول دراسة المشاكل القومية، بدء برصدها وتشخيصها وانتهاءاً بوضع التصورات النظرية المدروسة لعلاجها .

**الحقوق الجديدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية**

ظهرت في الدول الليبرالية، إلى جانب الحريات التقليدية، مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ترتب على الدول التزامات إيجابية لتهدف إلى كفالة حياة أفضل للأفراد، فتحقق لهم أسباب العيش الكريم وتوفر لهم العلاج والراحة والأجور المناسبة والتأمينات المختلفة.

فأممت إنكلترا عدد من المشاريع الرئيسية الفردية وأصدرت تشريعات تقرر امتیازات للعمال، وكذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى إصدار التشريعات الاجتماعية، وضمنت فرنسا في دستورها الصادر سنة 1946 كثيرا من النصوص التي تقرر حقوقا اجتماعية وذلك إلى جانب الحقوق والحريات التقليدية، حيث جاء في ديباجته : " إن الشعب الفرنسي وقد أعاد إعلان الحقوق والحريات السياسية التقليدية، يعلن عدا هذا، كضرورة من ضرورات زمننا الحاضر المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية...» . ونحت الدول الإفريقية هذا المنحى، فضمنت دساتيرها هذه الحقوق الجديدة، كما اهتم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فنص على أن «لكل فرد باعتباره عضوا في المجتمع الحق في الأمن الاجتماعي أو في نيل الحقوق الاقتصادية والثقافية التي تقتضيها كرامته ويتطلبها نمو شخصيته نموا حرا، وكذلك بفضل الجهود القومية والتعاون الدولي ووفق نظام كل دولة و مواردها »

وصدر عن الأمم المتحدة اتفاقيتان دوليتان تتعلقان على التوالي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحقوق المدنية والسياسية المتبنیتان من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966 اللتان دخلتا حيز التنفيذ تباعا في 13. 1. 1976 و23. 3 .1976 ويحتل هذان العهدان مكان الصدارة على رأس هرم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويشكلان رفقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام 1948 على ما اصطلح بتسميته "میثاق حقوق الإنسان" وذلك لكونها تحيط بكل الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتمثل الحقوق الاقتصادية في صورتها الجديدة، الناجمة عن تدخل الدولة وتوجيهها للاقتصاد الوطني وإجراء رقابتها عليه، قيودا على الملكية وعلى التجارة والصناعة، وذلك بتدخل الدولة في هذا المجال. بعد أن نشأت الفكرة بأن هذه الحقوق هي متصلة بأصولها ووجودها بمشيئة الدولة، وأن كيانها لأجل ذلك لا يكون ناجما عن حق من الحقوق الطبيعية التي لا يسع سلطة الدولة أن تطالها، بل يكون خاضعا لمقتضيات المصلحة العامة، التي تستطيع الدولة بإسمها وفي حدودها أن تزيل حقا من الحقوق الاقتصادية بطرق مختلفة :

* كالتقنين في التجارة
* والمنهجية في الصناعة
* والتأميم في الملكية.

لذا عمدت الدول إلى سياسة التأميم، واستعملت هذا الأسلوب إما حرصا على الاقتصاد القومي بسبب عجز الملكية الخاصة عن تحقيق الصالح العام، أو منعا للاحتكار، فيكون التأميم بذلك وسيلة التحقيق التوزيع العادل للأعباء العامة، كما قد يكون لتوفير الموارد الكافية للدولة لقيامها بالإصلاحات اللازمة التي تعود على الأفراد بالرخاء ويستفيد من ذلك الأغلبية العظمى من الأفراد بعد أن كان مقتصرا على القلة من أصحاب المشروع.

وفي هذا الاتجاه أو التقييد بالشروط القانونية يسود في الدول الحديثة مبدأ الصلاحية الشرطية Pouvoir de police التي تمارسها الدولة في تنظيمها لجميع النشاطات الاقتصادية مع رقابتها عليها.

ففي النظام القانوني الذي تقوم عليه الدولة العصرية، لا تصح ممارسة أية مهنة أو تجارة أو صناعة إلا إذا توافرت فيمن ينبغي الانتماء إليها الشروط التي تنص عليها القوانين والأنظمة الخاصة ، وفي ذلك تظهر معالم الاقتصاد الموجه، الذي تسير إلى تحقيقه، بحكم الأوضاع الجديدة والأزمات والمعضلات التي تنتابها الدول المعاصرة الحريصة على تنظيم حياتها الاقتصادية والاجتماعية تنظيما يكفل لها الأمن والاستقرار.

وإلى جانب الحقوق الاقتصادية، أصبحت النظرية القانونية الحديثة للحقوق والحريات مشتملة على حقوق اجتماعية خاصة بالعمال وسائر الأجراء عامة، يمكن تصنيفها على أساس ثلاثة حقوق رئيسية، يحتل كل منها دور المحور الذي تلتف حوله الحقوق:

* حق العمال بالأمن الاقتصادي، أي بعمل منتج من شأنه أن يؤمن لهم حياة كفاية وإن أمكن مستوى أفضل. فقد كان من أثر التطور الذي نفذ إلى جذور النظام الاجتماعي أن تطور مفهوم حق العمل بمعناه التقليدي وهو حرية الفرد في مزاولة العمل الذي يريده وعدم إجباره على مزاولة عمل معين إلى تقرير حق العامل في أن تكفل له الدولة العمل الذي يتناسب مع خبرته وكفاءته ويضمن له عيشا كريما، كما تكفل الدولة أن يكون دخله من هذا العمل موازيا لجهوده، و محققا في نفس الوقت للوفاء بحاجاته وحاجات أسرته في حدود المستوى اللائق طبقا للأوضاع العامة في المجتمع.
* حق العمال بالأمن الاجتماعي، أي بتأمينات اجتماعية، تكون كفيلة لتأمينهم من المرض والبطالة والشيخوخة والجهل وسائر الآفات. فلقد اقتضت النظرة الاجتماعية لحق العمل توفير أوضاع مادية ومعنوية للعمال، وهذه الأوضاع مختلفة الأنواع، وهي مختصة بالشروط العائدة لتعاقد أرباب العمل مع العمال، مع تعيين حد أدنى لأجورهم، ولتوفير الأسباب الصحية في أمكنة أعمالهم، وفي تحديد ساعات عملهم، وتأمينهم ضد البطالة وضد المرض والشيخوخة، إلى ما هنالك من الحقوق الأساسية في القوانين الحديثة، وهي تعود بكليتها إلى العلم القانوني المعروف بالتشريع العمالي أو قانون العمل، وإن كانت مبادئها منبثقة عن حقوق اجتماعية قد غدت دستورية بماهيتها وضمانها كما يستدل عليه من الأحكام الخاصة الواردة في الدستور الفرنسي للجمهورية الرابعة، التي حرصت على إعلان مبادئها لإضفاء الصفة الدستورية عليها.

هذا وقد اتبعت الدول الحديثة، لجعل هذه الحقوق نافذة المفعول بطريقة إدخالها في الإطار الموصوف "بالتأمينات الاجتماعية" بشكل مؤسسة عامة تتولى أمر تدبير هذه المصالح بأساليب القانون الإداري الخاصة بهذا النوع من الخدمات العامة.

* حق العمال بالأمن السياسي، أي بالحريات التي تجعلهم في حالة من المناعة الجماعية للدفاع عن حقهم بتأليف النقابات والانتماء إليها، وعن حقهم بالإضراب للمطالبة بحقوقهم غير المقررة.

وإذا ما وصفت بالأمن السياسي، فلأن تحقيق هذه الحريات كفيل لوحده بأن يؤمن للعمال ممارسة سائر حقوقهم السياسية، هذه الحريات التي لا يستطيعون، كما دل التاريخ الحديث عليه، استعمالها إذا ما بقيت جموعهم غير منتظمة في نقابات مهنية وغير قادرة على فرض مطالبها.

فالحرية النقابية تؤلف حجر الزاوية في الحقوق العمالية في المجتمعات الحديثة، ولم تتخذ هذه الحرية شكل الحق الأساسي إلا بنتيجة نضال خاضته الجموع العمالية طيلة القرن التاسع عشر إلى أن ظفرت بهذا المطلب الحيوي الذي يتعلق بتحقيقه وصيانته مصير حقوقهم.

* حق الإضراب الذي يمثل في عصرنا الوسيلة الشرعية التي تتبعها الطبقات العاملة بمفهومها الشامل في سبيل الدفاع عن حقوقها المهنية، فقد أصبح من الحقوق الاجتماعية الأساسية ويجري استعماله في إطار القوانين التي تنظمه. هذا وقد ظهرت إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما يعرف بالحقوق الثقافية التي تشمل كفالة الدولة لتثقيف الأفراد، ورعاية نمائهم العلمي، والأدبي والثقافي، وفتح آفاق المعارف أمامهم.

ومن ذلك كفالة التعليم الإلزامي في مراحله المختلفة، والاهتمام بالتنمية الدائمة للتعليم الفني والمهني ضمانا لاستمرار المشروعات الصناعية، وكذلك واجب الدولة في إنشاء المؤسسات الثقافية.

كما يعني هذا الحق من جهة أخرى اعتبار التعليم إلى درجة معينة واجبا على الأفراد وذلك بتقرير التعليم الإلزامي. وبالرجوع إلى الدساتير المختلفة نجد أن دستور فرنسا لسنة 1946 ينص في مقدمته على حق الأفراد في التعليم والتدريب المهني والثقافة، ويرى في تنظيم التعليم الالزامي في جميع المراحل واجبا على الدولة .

**الفصل الخامس**

**نقد المذهب الإجتماعي**

وجهت للمذهب الاجتماعي عدة انتقادات، انصب بعضها على نقد أسسه النظرية، كما تعرض هذا المذهب إلى انتقادات من الناحية العملية.:

**نقد المذهب الاجتماعي من الناحية النظرية.**

وجه بعض الفقهاء نقدا إلى فكر المدرسة الاجتماعية التي شكلت أفكارها الأساس الفلسفي القانوني الذي استند إليه أنصار المذهب الاجتماعي، والمتمثلة على الأخص في أوجست كونت وأميل دوركايم وليون دوجي، مؤداه أن آرائها تفضي إلى إعلاء حكم القوة والاستبداد على حساب حرية الفرد.

ففي هذا الصدد يرى الفقيه أسمان أن فكر المدرسة الاجتماعية ينتهي إلى تحبيذ حكم القوة، لأن عدم الإيمان بأن ثمة قيمة عملية لتقييد سيادة الدولة بالحقوق الطبيعية للأفراد ووضع قوة الإجبار بين أيدي حكومة واقع يستحيل تبرير شرعيتها، ، إنما قامت على أساس أن القائمين بها هم أصحاب أكبر قوة في الجماعة، مما يوصل إلى حالة من العجز عن حماية الفرد وكفالة حرياته بشكل أكيد، لأنهم يرون ، وخاصة دوجي، أن القاعدة القانونية الموضوعية، التي يتعين على الحكام فور وصولهم للحكم إتباعها والخضوع لها، قادرة بذاتها ولذاتها على فرض احترامها على القائمين بالحكم، وهذا ليس في نظر أسمان إلا نوعا من الخيال يجافي الحقيقة. كما ذهب أسمان ردا على دوجي أنه ليس الإحساس بالتضامن الاجتماعي هو المتأصل في النفس الإنسانية منذ البداية وإنما هذا الإحساس دخيل على النفس الإنسانية كنتيجة لتأثير التعاليم الدينية والفلسفية التي ترد على الفرد من الخارج، وإنما الذي هو بدائي ومتأصل في الضمير الفردي هو الاعتقاد بحريته وفي موجبات العدالة المبنية على تساوي الأفراد فيما لهم من حريات أصلية.

كما يعيب المفكر موریس هوريو M . Hauriou علی دوجی اعتباره للحقوق الذاتية للفرد حقوقا مزعومة لا تصدر عن نظرة علمية صحيحة بل عن مجرد أوهام ميتافيزيقية، في مقابل ضمانه للفرد ما يوازي الحق الذاتي في الحرية وذلك بأن يضمن له ممارسة حرة لنشاطه في سبيل تحقيق التضامن الاجتماعي، فالفرد في نظر هوريو يظل أساسا كائنا ذا حقوق لصيقة به يجب أن تعتبر كفالتها وحمايتها الشغل الشاغل للقانون العام على الدوام، ويجب من وجهة نظره، الحفاظ على الفردية التقليدية مع الاعتناء بإدخال الإصلاحات والتعديلات اللازمة عليها لكي تقوى على التغلب على النقد الذي وجه إليها من كل جانب.

ويعيب الاقتصاديون الأحرار من جهة أخرى مذهب التدخل معتبرين النشاطات التي تتولاها الدولة تنعدم فيها المصلحة الشخصية، لأن الذين يقومون بإدارة هذه النشاطات لا يهمهم كثيرا نجاحه وليست لهم مصلحة في ذلك. وهذا بعكس الحال في النشاطات الفردية التي تقوم أساسا بقصد تحقيق منفعة شخصية لأصحابها، وبذلك فلم يعملون جاهدين على انجاحها لكي يجنوا ثمار هذا النجاح.

**نقد المذهب الإجتماعي من الناحية العملية**

أدى تطور وظيفة الدولة بتدخلها المتزايد في كافة النشاطات الإنسانية وضرورة مواجهتها لكل مشاكل المجتمع، إلى وضع مزيد من الضغوط والسيطرة على الأفراد لتحقيق هذا الغرض.

ولذا كان على المذهب الاجتماعي أن يضع قاعدة عامة تبين مدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الدولة الحديثة بما يتوافر لها اليوم من الإمكانيات المؤسسية والمالية والتكنولوجية وما تمتلكه من أدوات السيطرة التي لم تتوافر للسلطة السياسية في الماضي. يساعدها، بالتأكيد على مزيد من السيطرة الاقتصادية. كما تجعلها أكثر فاعلية وتأثيرا على حياة المواطنين. في هذا الصدد يرى البعض أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو ليس في الواقع سوى إعادة ترتيب للعلاقة بين الدولة والحياة الاقتصادية وإلى نمو دور الحكم فيها ، ويصورون الدولة الرأسمالية المعاصرة «كدولة احتكارات أي كأداة تملكها الأقلية لضرب مصالح الأغلبية، وأن الدولة ذاتها أصبحت كحزب سياسي رأسمالي ضخم يخدم رأس المال الذي يدير وينظم الإدارات والمؤسسات والأجهزة العامة بصورة استبدادية بغية إخضاعها لمتطلباته» .

ويضيف موريس دوفرجي أن هذه المرحلة الجديدة من التطور التي تمر بها الدولة الليبرالية والتي يسميها بالتقنوديمقراطية ، تقوم على أساس المشاريع والمؤسسات الكبرى ذات الإدارة الجماعية التي تخطط لنشاطها وتفرض منتوجاتها عن طريق الإعلان ووسائل الإعلام، ويتطلب هذا النموذج تدخل الحكام لضمان التنظيم العام للإنتاج والاستهلاك والمبادلات بعدة أساليب وطرق.

ويكون الصراع السياسي بين أحزاب جماهيرية منظمة ومسيطرة على أعضائها وقادتها وموجهة لنشاطهم في شكل جماعي، لكن اتخاذ القرارات لا يتم داخل هذه البنى السلطوية الرسمية وإنما داخل أطر تقنية تتحكم فيها الأوليغاركيات الاقتصادية بعيدا عن القاعدة الاجتماعية المتمثلة في الناخبين والمستهلكين. بعد اتخاذ القرارات داخل تلك الدوائر، يأتي الإعلام لإقناع القاعدة بقبول ذلك التوجه. فالدولة تصبح معنية قبل كل شيء بإعادة تنظيم رأس المال باتجاه حصره والبحث عن طرق جديدة لتوظيفه.

فهي تتجلی كمقاول رأسمالي احتكاري أساسي، يتطلب تركيز وحصر وتوظيف رأس المال، تركيز وحصر السلطة السياسية، أي توحيدها عمليا في دوائر معينة غير معرضة لأية ضغوط أو تقلبات ما.

وينبغي الاعتراف في نفس الوقت بأنه في عدد غير قليل من الدول النامية، وقد استفادت من مكتسبات العصر في التكنولوجيا وفي أساليب الاتصالات والسيطرة على أجهزة الإعلام، قد توافرت لها أسباب للقمع والسيطرة وإجهاض حقوق الأفراد بما لم يكن ممكنا في ظل المجتمعات التقليدية السابقة التي قام فيها توازن استند إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية والأساليب الفنية من ناحية أخرى وبما وضع حدودا على قدرة الحاكم على القمع، مما قيد من سلطان وإمكانيات الحكام بشكل كبير، وهنا جاءت الدولة الحديثة وقد وفرت لبعض الفئات الحاكمة من الأدوات الفنية المعاصرة للقمع إمكانية غير محدودة مع بقاء العلاقات الاجتماعية القديمة على تخلفها، وبما أزال التوازن القديم و حابى نظما مستبدة ما كان يمكن أن تستمر لولا هذه الإمكانات الفنية الموجودة تحت تصرفها.

**الخاتمة**

نشأت الدولة الحديثة في أوروبا بعد مخاض تاريخي طويل حيث فرضت سلطا على أمراء الإقطاع وقضت على نفوذهم، ومن هنا جاء الفلاسفة والمفكرون لدعم فكرة الدولة القوية مع الإشارة إلى حقوق الأفراد، وهي الفكرة التي تبلورت بشكل خاص مع فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين جعلوا من الاعتراف بحقوق الأفراد نقطة البدء في المجتمعات الحرة. وهي دعوة لا يمكن أن تتحقق إلا ضمن إطار دولة القانون التي تفرض القيود والضوابط على سلوك الأفراد من ناحية و تحمي حقوقهم وتحافظ عليها من ناحية أخرى، فقامت الثورة الفرنسية في عام 1789 مبشرة، في إطار المذهب الفردي، بالحرية والديمقراطية والثورة الليبرالية وساد الاعتقاد أن الطريق أمام الدولة الحارسة قد فتح إلى غير عودة. وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات إلى الشمولية وتدخل الدولة وسيطرتها ويسخر من دعوات الفردية والحرية، وعاش العالم في القرن العشرين تجارب النظم الشمولية الاشتراكية بصورها المختلفة والتدخلية، حتى ساد الانطباع أن الليبرالية هي من تراث الماضي. وبعد مرور مائتي عام على قيام الثورة الفرنسية، أي في عام 1989، تحلل النظام الاشتراكي الماركسي في الاتحاد السوفياتي ومعظم دول أوروبا الشرقية وبدأت هذه الدول مرحلة جديدة لإعادة البناء والتحول إلى اقتصاد السوق والأخذ بأشكال من الديمقراطية والتعددية السياسية.

فلم يكن غريبا أن نشأة المذهب الفردي أو الليبرالي كانت معاصرة لقيام الدولة بشكلها الحديث في أوروبا، بعد ما عرفته الشعوب الأوروبية من استبداد وتعسف قلما عرفت شعوب أخرى مثله، فكانت الدولة الحارسة ذات الوظيفة المحددة في الوظائف التقليدية والتي تركت الأمور الاقتصادية والاجتماعية كليا للنشاط الفردي طبقا لمبدأ الحريات.

وهكذا افتتح القرن التاسع عشر عهده تحت أشعة المذهب الفردي، التي برزت الحرية في طليعتها، على اختلاف أوجهها، من حرية سياسية وحرية فكرية وحرية دينية وغيرها.

وإذا كان المذهب الفردي قد حقق ذلك الانجاز الإيجابي، فإنه لم يدم على هذا الحال، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، وحتى مشارف القرن العشرين شهدت أوروبا تطورات فكرية واجتماعية واقتصادية ضخمة قوضت البنية الاجتماعية للقرن الثامن عشر من أساسها، كما عدلت من موازین القوى السياسية والاجتماعية في الدول الأوروبية المعاصرة. فقد أدى الجموح في النزعة الفردية، وما ترتب عليه من احتكارات رأسمالية إلى تغير مشوه في الخريطة الاجتماعية الأوروبية، فصار الناس فريقين، فريق يملك، ويمثل الأقلية، وفريق لا يملك ويمثل الأغلبية، فاختل التوازن الاجتماعي، كما ترتب على هذا الخلل الاقتصادي خلل مماثل في البنية السياسية، فنتيجة للاحتكارات الرأسمالية أفرغت الأدوات السياسية والدستورية من مضامينها الحقيقية فغدت سرابا بالنسبة للأغلبية، بينما صارت امتیازات واقعية بالنسبة للأقلية التي تملك الثروة.

وأمام هذا الواقع الاقتصادي والسياسي المختل كان لابد من رد فعل مضاد يساوي في قوته وتطرفه قوة و تطرف المذهب الفردي وما أدى إليه من تداعيات سلبية.

وقد تجسد رد الفعل في ظهور مذهب جدید مناقض للمذهب الفردي هو المذهب الاشتراكي الذي كشف عبث النزعة الفردية في الاستغلال غير الشريف للتناقض الأساسي بين الطابع الجماعي للإنتاج، والطابع الفردي للملكية، مما دفع هذا المذهب الجديد إلى الدعوة إلى استيلاء الجماعة على السلطتين السياسية والاقتصادية. وقامت التجربة الاشتراكية في الإتحاد السوفياتي في عام 1917، ثم في عدد من دول شرق ووسط أوروبا وفي كثير من دول العالم الأخرى، على أساس الاعتماد الكامل على الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك أضافت هذه الدول بعدا جديدا لوظيفة الدولة الحديثة.

ونتيجة لهذا التدخل، كانت أهم الحريات في دول المذهب الاشتراكي هي الحريات ذات الطابع الاقتصادي، أي تحرير الأفراد من الاستغلال وأن تكفل لهم الدولة حاجاتهم الاقتصادية، أما الحريات الأساسية الأخرى كالحرية السياسية، التي لا يمكن الاستغناء عنها ولو كان ذلك في سبيل التمتع بالحقوق المادية، فإن هذه الدول تتجاهلها في الواقع، فحتى وإن نصت عليها في دساتيرها، فإن ممارستها الفعلية مقيدة بقيود غير واضحة المعالم تذهب بجوهرها، فانتهى ذلك إلى انحصار دور الأفراد وحرياتهم في الدول الاشتراكية والتي عرفت أشكالا مختلفة من الدكتاتوريات. وفي نفس الوقت الذي قامت فيه التجربة الاشتراكية، ظهرت في الجانب الآخر، أي في دول الديمقراطيات الغربية، مذهب التدخل أو المذهب الاجتماعي الذي اتسمت فلسفته بالوسطية والتوفيقية بين المذهبين السابقين، إذ لا يحرم تدخل الدولة، ولا يحتم عليها التدخل الكلي في جميع النشاطات. فتبنته، مع بداية الحرب العالمية الثانية، واستوحت مفاهيمه في إعادة التوازن إلى الواقع  الاجتماعي المشوه بعد إحداثها لتعديلات جوهرية في المفاهيم التقليدية وتخليها بنسب متفاوتة عن النزعة المطلقة والتقديس الذي كان يحيط بالدور السلبي للدولة.

ومن هنا أصبح من الممكن، باسم الحرية الفردية ذاتها، أن تفرض على الأفراد ولمصلحتهم أموراً لم يكونوا يدركونها لقصور في ظروفهم المادية أو النفسية، وبالتالي وجوب خضوعهم لمنطق العقل والعقلانية إعمالا لحرياتهم (رغم أنفهم)، وهو ما أدى إلى نوع من المجتمعات الأبوية ومزيد من التدخل في حياة الأفراد وحرياتهم. وبذلك تجنبت دول الديمقراطيات الغربية الوقوع في الصيغة الشمولية للاشتراكية الماركسية. لقد كان القرن العشرين ساحة للصراع الايديولوجي بين الدول الاشتراكية التي أقامت نظمها على أساس تملك الدولة لوسائل الإنتاج وتوزيع الناتج على الأفراد على أساس مقدار العمل الذي يؤديه كل فرد وعلى سلطة الحزب الواحد، وبين الدول الليبرالية في صور المعاصرة التي تقوم على اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية من ناحية أخرى. وبسقوط النظام الاشتراكي وتحلل معظم الدول الاشتراكية في الفترة 1989-1991 التي دخلت مرحلة جديدة لإعادة البناء بتحولها إلى اقتصاد السوق والأخذ بأشكال من الديمقراطية والتعددية السياسية. تحققت الغلبة لليبرالية، مما دعى فرنسیس فوکویاما إلى إعلان «نهاية التاريخ » والانتصار النهائي لليبرالية بشقيها الاقتصادي (السوق) والسياسي (الديمقراطية). وتشير التطورات، بعد نهاية التنافس الايديولوجي وإزالة الحواجز المذهبية، أن العالم الان يعيش فترة انتقالية بالغة الحرج، حيث تشير هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التحتية إلى الاتجاه إلى نوع من العالمية مع تقلص لدور وسيطرة الدولة الوطنية.

ففي ظل بروز ظاهرة العولمة والمفاهيم الليبرالية الجديدة للتوسع، اللتان أديتا إلى الفكر الشمولي والتعميم التدريجي للنموذج الديمقراطي الغربي بالياته السياسية والاقتصادية المترابطة مثل:

* التداول السلمي للسلطة،
* حقوق الإنسان، - إعادة هيكلة الاقتصاد والتجارة وفقا لقوانين الليبرالية الجديدة. بدأت تظهر غلبة ايديولوجية سياسية واقتصادية جديدة على دول العالم النامي التي بدأت تتخلى تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص مع التوجه نحو مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

ومع كل هذه التحولات، فإن الأدلة الواقعية توحي بتنامي عدد العناصر المنعدمة كليا والمحرومين والفقراء والعاطلين وغيرهم ممن يعيشون على هوامش الاقتصاد المنظم في عالم يتعولم حول رأسمالية کونية ذات آثار مدمرة في سبل عيش ملايين البشر الذين سيظلون شهود عيان على ما يجري الآن على مستوى الاقتصادات الوطنية من حيث إعادة الهيكلة وما ينجز عنها من انهيار في المؤسسات وتزايد في حدة الصراع الاجتماعي الذي يترتب عليه حتما محدودية ممارسة الحقوق والحريات إن لم يكن انهيارها.

ولذا فإن أهم ما يمكن استخلاصه هو أن الحرية بمعناها الإنساني الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل مذهب متوازن، سياسيا واقتصاديا، واجتماعيا، بحيث إذا اهتز هذا التوازن اهتزت معه الحرية.

فعلى النطاق السياسي يبرز المعنى السياسي للحرية فيطغى على ما سواه، وذلك كرد فعل للقهر السياسي الذي تمتهن فيه إنسانية الإنسان، سواء كان هذا القهر صادرا عن سلطة استبدادية فردية، أم كان قهرا اجتماعيا من خلال مؤسسات حزبية أحادية، تزعم أنها أتت بعنوان الحقيقة، ومن ثم فلا مجال لنقدها، أو الخروج عن رؤيتها الأحادية . أما على الصعيد الاقتصادي، فإن المفهوم الاقتصادي للحرية سوف يبرز ويطغى على ما سواه استجابة طبيعية للعلاقات الاقتصادية غير المتوازنة، حيث أنه في ظل مذهب تنقصه خاصية الوسطية الاقتصادية بين الفرد والجماعة سوف تهتز القيم الاجتماعية، والسلام السياسي في الدولة، فيكون التلاعب اللفظي بكلمة «الحرية » هو أمر مؤكد في هذه الحالة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الحرية لن تؤتي ثمارها إلا إذا استندت إلى أساس مذهبي يقيم المراكز الاجتماعية للأفراد على أسس إنسانية متساوية، لا اعتبار فيها للجنس أو اللون أو اللغة، بل يكون الاعتبار الوحيد للتفاضل هو السلوك الاجتماعي القويم المستمد من المقومات الأساسية للجماعة. بناء على كل هذه الاعتبارات، ونظرا للوضعية التي هي عليها البلاد، نعتبر أن تجاوز ذلك يستدعي الأخذ بجملة من الترتيبات، والأخذ لا يعتبر أمرا مفروغا منه، في ظل القبول بالتوجه للو اقتصاد السوق والميل الكبير نحو الارتماء في أحضان العولمة، التي هي في ملامحها الراهنة تدعيم الاقتصاد السوق في قطبيته الأحادية، أو بالأحرى النموذج الرأسمالي الغربي التي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أقدم الاقتراحات التالية التي أرى أنها ضرورية ولازمة:

**أولاً** : يقتضي الأمر، في نظرنا، المعرفة الدقيقة للوضع وضبط برنامج يشمل كافة انحاء الوطن للقضاء على الفقر والحد منه، وأن يتجاوز العمل الحكومي نطاق التضامن إلى العمل التنموي، واشتراك أكبر فئات المجتمع في ذلك للوصول إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة، وهو ما يقتضي تبني البعد الاستراتيجي للتنمية واحترام مبادئ الحكم الراشد. **ثانياً** : ضرورة كسر طوق التسلط والاحتكار والعنف الفكري والمادي، لأن أسلوب الحياة الكريمة لا يبنى ولا يؤسس إلا في ضوء الآليات، و الأنشطة الجامعة بين الحرية والمساواة والمصلحة الخاصة والعامة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي في جميع المجالات.

ولا ريب في أن هذه الأنشطة تعمل على تغيير التنظيم العقلي للفاعلين الاجتماعيين وتدفعهم إلى إعادة تنظيم مختلف الأبنية التي تعيش في إطارها، كما لا ترتبط من جهة أخرى بإجراء إصلاحات عميقة تمس كل هياكل وأجهزة الدولة حتى يتسنى لهذه الأخيرة تحقيق استقلالها النسبي عن هيمنة مختلف البنى والمؤسسات الأخرى ليقتصر دورها على البعد التحکمی عموما و التعديلي خصوصا لذلك فإن ما تخبره البلاد من محاولة الانتقال إلى النظام الليبرالي واقتصاد السوق يتطلب تحديد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها. **ثالثاً** : توفير المناخ السياسي الملائم لقيام الانعاش الاقتصادي المنشود، والذي يتمثل أساسا في الاستقرار السياسي، والتخلي عن الذهنيات البيروقراطية السلبية، المحسوبية، التباطؤ، اللامبالاة.

**رابعاً** : ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بالتوازي مع مواصلة الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية الواجبة، البعد الاجتماعي الذي يبقى مفقودا في هذه السياسات، وغير خاف أن الأسس النظرية التي  تستند إليها هذه السياسات تتجاهل الجوانب الاجتماعية بصورة واضحة و تركز فقط على المصلحة والربح. **خامساً** : ان تطوير وتنمية منظومة قانونية وهياكل وأجهزة الدولة التي ظلت حبيسة عقليات ضعيفة الثقة بنفسها وبموروثاتنا الخاصة، الأمر الذي قاد الدولة وعلى مدى العقود الأخيرة إلى المعاناة في أزمة الهوية السياسية ، فلا هي طورت موروثها الحضاري ولا هي أتقنت الاستفادة من ميزات الدولة الرأسمالية الحديثة، فهي أخذت مثلا بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، إلا أن معطيات الواقع تؤكد أن السلطات التشريعية والتنفيذية تتخذ الطابع الشكلي بسبب التوجه الصارم الذي تتلقاه من طرف الدولة المنكمشة على نفسها في دوائر ضيقة، خلايا سرية وجماعات غير رسمية متحركة ومتجددة بفعل نفوذ أعضائها الموجودين في قمة هرم المؤسسة العسكرية وفي بعض الرئاسات الثلاث وبعض إدارات وأجهزة الدولة.

**سادساً** : على السلطة أن تسعى جديا من أجل العودة إلى الأوضاع القانونية، وذلك بترك العدالة تباشر عملها بحرية واستقلالية، بعيدا عن أية ضغوطات أو مضايقات، و تعامل كل العراقيين کمواطنين من الدرجة نفسها، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها.

**سابعاً** : توفير المناخ الملائم للديمقراطية السياسية، بخلق الاليات اللازمة من مؤسسات وأحزاب في ظل تعددية حقيقية تجد أرضيتها في الممارسة الواقعية، وقد يكون هذا المعيار هو الشرط الأول في الاستفادة من الدعم الأجنبي، لأنه بتوفر هذا الشرط تصبح بقية الشروط سهلة التحقيق، في حين أن العكس يخلق مناخا من عدم الاستقرار أو الخوف أو حدوث تغيرات مفاجئة تقلق أصحاب رؤوس الأموال ويتجنبون الاستثمار في البلاد فمن طبيعة الرأسمالي أنه يخاف الخسارة فقط. ولذا فإن إفساح المجال لممارسة الديمقراطية المؤسسية تقوم على المؤسسات والابتعاد عن الذرائعية (التذرع بأن الديمقراطية تتطلب أولا التحرر الشامل للاقتصاد) من شأنه إخراج البلاد من التبعية والانطلاق في تنمية حقيقية وذلك وفقا للمتتالية : السياسي، فالاقتصادي، ثم الاجتماعي.

الدولة والنظام السياسي 8

**الباب الثامن**

**خضوع الدولة للقانون**

**المقدمة :**إن مفهوم خضوع الدولة للقانون يعني أن تتقيد جميع سلوكيات السلطات العامة في الدولة بالقانون مثلها مثل الأفراد العاديين فلا يمكن للدولة أن تضع القانون الذي تريد او أن تعدله او تلغيه حسب ما تريد بل تتبع في ذلك إجراءات معينة ومحددة، وهذا ما يعرف بمبدأ المشروعية . ونحن حين تكلمنا عن السلطة فلا نقصد أن نثير تساؤل فيما إذا كانت قانونية أم لا بل التساؤل المطروح هو حول كيفية ممارسة السلطة . هل حين تمارس السلطة يجب ان تظل دائما هذه الممارسة في إطار القانون ؟ أي خاضعة للقانون وإن كانت كذلك فما هو أساس هذا الخضوع ؟   
وما هي الأساليب والوسائل الناجعة أو الكفيلة لإخضاع الدولة للقانون ؟…، كل هذه التساؤلات وغيرها تصب في قالب واحد ولكن يبقى الإشكال الأم والتساؤل الأساسي :  
هل السلطة فوق القانون أم أنها خاضعة له ؟

**سمو الدولة عن القانون :   
الفصل الأول المذاهب الشكلية :**

هي المذاهب التي تكتفي بالمظهر الخارجي للقاعدة القانونية، فلا تنظر إلا إلى الشكل الذي تخرج به هذه القاعدة إلى الوجود في صورة ملزمة ولذلك فهي ترجع تكوين القاعدة القانونية إلى السلطة التي اكتسبت هذه القاعدة عن طريقها قوة الإلزام في الحياة العملية إذن فهي تربط بين القانون والسلطة التي تكسبه قوة الإلزام في العمل .  
وقد نادى بهذه المذاهب الشكلية كثير من الفقهاء والفلاسفة اتفقوا جميعا من حيث المبدأ وهو رد القانون إلى إدارة الحاكم أو السلطان مع خلافات بسيرة في بعض الجزيئات لا تحل ولا تتقص من اتفاقهم على المبدأ ومن هؤلاء الفلاسفة والفقهاء ومنهم أوستن الفيلسوف الإنجليزي شغل منصب أستاذ في فلسفة القانون في جامعة لندن في النصف الأول من القرن 19 استمد مذهبه من نظريات الفلاسفة اليونان منذ القدم إذ كانوا يرون أن القانون مبدأ للقوة كما تأثر بما جاء به الفقيه الإنجليزي "توماس هوين" من أن القانون ليس طلبا ولا نصيحة وإنما هو أمر صادر عن حاكم بل القانون هو إدارة الحاكم أو السلطان الذي له السيطرة المطلقة إلا أن له الفضل في سياقة هذه الأفكار بشكل نظري والفكرة التي تقوم عليها مذهب أوستن بحيث عرف القانون بأنه أمر أو نهي يصدره الحاكم إسنادا إلى السلطة السياسية ويوجه إلى المحكومين ويتبعه الجزاء. ومن هذا التعريف يتبين أنه لكي يوجد قانون لابد من توفر ثلاث شروط:

1 - **وجود حاكم سياسي**:

فالقانون في نظر أوستن لا يقوم إلا في مجتمع سياسي يستند في تنظيمه إلى وجود هيئة عليا حاكمة لها السيادة السياسية في المجتمع وهيئة أخرى خاضعة لما تصدره الهيئة الحاكمة من أوامر ونواهي .  
2 - **وجود أمر أو نهي** :

القانون في منظور ليس مجرد نصيحة أو إرشاد للأفراد إن شأوا التزموا به أو خالفوه بل هو أمر ونهي لا يجوز مخالفة وقد يكون صريحا أو ضمنيا. وكذلك بالنسبة لقواعد قانون العقوبات أحيانا تقتصر على تحديد العقوبة التي توقع على من يرتكب جريمة معينة وهي بذلك لا تصدر في صيغة أمر او نهي ولكنها ضمنيا تأمر بعدم إرتكاب الجرائم أو تنهي عنها .   
**3 - وجود الجزاء :**

فكرة الجزاء لدى أوستن هي فكرة جوهرية في القاعدة القانونية بغيرها لا توجد القاعدة القانونية فالحاكم السياسي له من القوة والسلطة ما يمكنه من فرض إدارته على المحكومين عن طريق الجزاء على من يخالفه .  
النتائج المترتبة عن مذهب أوستن :  
 - إنكار صفة القانون على القانون الدولي العام: لأنه يرى بأن جميع الدول متساوية في السيادة ولا توجد في المجتمع الدولي سلطة عليا فوق سلطة الدول توقع الجزاء على الدول التي تخالف القواعد القانونية وعلى هذا الأساس يعتبر أوستن أن قواعد القانون الدولي ما هي إلا مجرد مجاملات تراعيها الدول في سلوكها فيما بينها - انكار صفة القانون على القانون الدستوري: لأن قواعد القانون الدستوري هي التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة داخل الدولة وعلاقتها بعضها ببعض كما تبين حقوق الأفراد السياسية وحرياتهم والمقومات الأساسية للمجتمع وعليه فإن قواعد القانون الدستوري هي قواعد بمحض اختياره وبما أنه هو الذي يصدر هذه القواعد فهو يستطيع دائما مخالفتها لأنها من ناحية ليست صادرة من سلطة أعلى منه ومن ناحية أخرى غير مقترنة بجزاء يوقع في حالة مخالفته لأنه لا يعقل أن يوقع الحاكم الجزاء على نفسه على هذا الأساس يرى أوستن أن قواعد القانون الدستوري ماهي إلا مجرد قيود أو قواعد الأخلاق الوضعية على حد تعبيره تنظم علاقة الحاكم بالأفراد لم تلزمه بها سلطة أعلى منه .  
 - جعل التشريع هو المصدر الوحيد للقواعد القانونية باعتباره يتضمن أمرا أو نهيا يصدره الحاكم إلى المحكومين وعدم الإعتراف بالمصادر الأخرى كالعرف مثلا لأنه لا يصدر من الحاكم إلى المحكومين وإنما ينشأ من إتباع الناس سلوك معين ومن زمن طويل مع شعورهم بإلتزامه   
 - وجوب التقيد في تفسير نصوص القانون بإدارة المشرع وقت وضع هذه النصوص وعدم الأخذ بما يطرأ بعد ذلك من ظروف جديدة لأن العبرة بإرادة الحاكم وقت وضع النص ولا عبره بتغير الظروف .  
**مذهب الشرح على المتون :**يختلف مذهب الشرح على المتون عن مذهب أوستن لأنه لم يكن نتاج رأي فقيه واحد وإنما كان ثمرة لأراء مجموعة من الفقهاء الفرنسيين الذين تعاقبوا خلال القرن 19 على فكرة تجميع أحكام القانون المدني الفرنسي في مجموعة واحدة أطلق عليها " تقنين نابليون" . وكذلك يختلف مذهب الشرح على المتون عن مذهب أوستن في أن فقهاء مذهب الشرح على المتون ليسوا هم الذين نادوا بهذا المذهب ذلك أن هذا الأخير ما هو إلا مجرد طريقة تفسير وشرح القانون أستخلص منها الفقهاء في أوائل القرن 20 المبادئ والأسس التي قام عليها هذا الأسلوب بالشرح والتفسير وساقوا منها مذهبا له مميزاته الخاصة وحددوا أسماء الفقهاء الذين ساروا على هذا الأسلوب وأطلقوا عليه اسم مذهب أو نظرية الشرح على المتون نظرا للطريقة التي سار عليها هؤلاء الفقهاء في شرح تقنين نابليون متناً متناً وبنفس الترتيب الذي وردت به هذه النصوص في التقنين وقد سميت المدرسة التي تكونت من فقهاء الشرح على المتون " بمدرسة إلتزام النصوص" . والأسس التي تقوم عليها مذهب الشرح على المتون على أساسين هما:

**1 - تقديس النصوص التشريعية:** لقد أحدثت تقنيات نابليون جوا من الإبهار والإعجاب دفعت برجال القانون إلى قصر مفهوم القانون على المدونات التي يتم الإعلان عنها رسميا من طرف أجهزة الدولة فالتقنين أصبح هو الوجه المعبر للقانون وإدارة المشرع هي الترجمان الوحيد لإدارة الدولة ولعل السبب في تقديس فقهاء الشرح على المتون للنصوص القانونية يرجع إلى أن النظام القانوني السائد في فرنسا قبل صدور التقنين المدني الفرنسي الذي عرف باسم تقنين نابليون يختلف من الشمال إلى الجنوب فقد الجزء الشمالي يخضع لنظام قانوني أساسه قواعد العرف والتقاليد بينما الجزء الجنوبي يخضع لنظام قانون مستمد من القانون الروماني وقد كان توحيد القانون بلورة تقنين جديد شامل جامع ومانع أمل رجال الثورة الفرنسية غير أن هذا الأمل لم يتحقق إلا في عهد نابليون بصدور تقنية المعروف باسمه وقد قال تقنينه " إن القانون الوضعي مهما بلغ من التطور والدقة لا يمكنه حل محل العقل الطبيعي " مشيرا بذلك إلى محدودية التقنين وقصوره عن الاستيعاب الكامل للظواهر القانونية ونظرا للمزايا الكبيرة التي حققها هذا التقنين بتوحيده لنظام القانوني في فرنسا فقد شعر رجال القانون بعاطفة قوية تدفعهم إلى احترام وتقديس هذا التقنين باعتباره المصدر الوحيد للقانون فهو بنظرهم قانون شامل كالكتاب المقدس قد أحاط بكل شيء مما جعلهم يتبعون في شرح هذا التقنين الطريقة التي تتبع في شرح الكتب المقدسة وهي شرح نصوصه نصا بعد نص .  
**2 - اعتبار التشريع هو المصدر الوحيد للقانون:**

ذلك أن النصوص القانونية في منظور فقهاء مذهب الشرح على المتون تتضمن جميع الأحكام القانونية وتضع جميع الحلول لشتى الحالات وبذلك يعتبر التشريع هو المصدر الوحيد للقانون باعتباره المعبر عن إدارة المشرع ولقد ترتبت نتائج على هذا المذهب وهي:   
أ-التزام القاضي بأحكام النصوص التشريعية إذ لا يجوز له الخروج عنها أو المسار بها نظرا لقدسيتها فمهمته تتمثل في الحكم بمقتضى القانون وليس الحكم على القانون . ب- إذا عجز الشارع عن استخلاص قاعدة ما من النصوص التشريعية فإن اللوم والعيب في المشرع ذلك لأن التشريع يحوي جميع القواعد والمبادئ اللازمة في جميع الحالات جـ- وجب الخضوع إلى نية وإرادة المشرع وقت وضع النصوص وهذا عند تفسير وشرح النصوص التشريعية

**مذهب هيغل :**

وهو فيلسوف ألماني وأستاذ له عدة مؤلفات منها كتابه الذي صدر سنة 1821 م بعنوان " مبادئ فلسفة القانون " يرى هيغل أن الدول الحقيقية الواقعية هي التي توقف في حسم التناقض الأساسي بين الوجدان الفردي والمصلحة العامة فالدولة وفق فلسفة هيجل هي تجسيد لإرادة الإنسان وحريته فلا أساس ولا شرعية للقانون إلا إذا كان صادرا عن الدولة فالقانون هو إرادة الدولة سواءا في الداخل أو الخارج ففي الداخل لا يمكن للمجتمع أن يرقى في مصاف الدولة إلا إذا اندمج الأفراد في كيان الدولة فتذوب إرادتهم وحريتهم داخل الكيان من أجل تحقيق صالح عام يبغي أن يكون قاسما مشتركا بين الأفراد وهذا يقتضي خضوع الأفراد المطلق للدولة ويقتضي أن تكون سيادة الدولة واحدة لا تتجزأ تتجسد في شخص واحد له السلطان المطلق وقراره واجب النفاذ باعتباره معبر عن الإدارة العامة التي تذوب في وحدتها جميع الإختلافات,.

أما في الخارج فطالما أن جميع الدول متساوية في السيادة وطالما أنه لا توجد سلطة عليا تختص في الفصل في النزاعات التي تنشئ بين الدول إذ أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ إدارة الدولة في المجتمع الدولي وحل النزاع يكون لصالح الدولة الأقوى طبقا لمبدأ البقاء للأقوى . والنتائج المترتبة عن هذا المذهب هي :   
1 . تدعيم وتبرير الحكم الاستبدادي المطلق طالما أن إدارة الحاكم هي القانون الواجب النفاذ. 2 . اعتبار التشريع هو المصدر الوحيد للقانون باعتباره هو المعبر عن إرادة الحاكم  
3 . لا مجال للإعتراف بقواعد القانون الدولي فالقوة وحدها هي السبيل الوحيد لتنفيذ رغبات الحاكم وقض النازعات كذلك الشأن بالنسبة لقواعد القانون الدستوري فالحكم له السلطان المطلق في علاقته مع الأفراد .   
**مذهب كلسن :** كلسن فيلسوف نمساوي شغل منصب أستاذ في مادة فلسفة القانون بجامعة فينا سنة 1917 كون مذهبا عرف بـ " النظرية الصافية ". ووفقا لكلسن يجب أن يقتصر علم القانون على دراسة السلوك الإنساني مجرد من الاعتبارات والضوابط الأخرى التي هي من اختصاص علوم أخرى كعلم الإقتصاد والسياسة …إلخ. فالنظرية الصافية للقانون تبحث في تحديد ما هو القانون وكيف يتكون غير مبالياً بما يجب أن يكون عليه.

والأسس التي يقوم عليها مذهب أوستن هي :  
**أ‌- استبعاد جميع العناصر غير القانونية :** يرى كلسن وجوب استبعاد كافة العوامل الغير قانونية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والمبادئ الأخلاقية والمفاهيم السياسية وغيرها فالقانون البحت يجب أن يقتصر في دراسته على القانون كما هو والبحث عن صحة صدوره من الهيئة أو الشخص صاحب الاختصاص والتحقيق من مدى إتباعه كما حددته السلطة المختصة أو عدم اتباعه دون البحث في مضمونه إذ كان عادلا أم لا متفق مع مصلحة الجماعة أم غير ذلك إن البحث يتضمن أسباب نشأة القواعد هو من إختصاص علماء الإجتماع والسياسة والتاريخ فالقانون حسب كلسن هو مجموعة الضوابط القانونية ويتكون من قواعد قانونية عامة وفردية.   
**ب‌- وحدة القانون والدولة :**

القانون ليس تعبيرا عن إرادة الدولة وليست الدولة صانعة للقانون بل القانون هو الدولة والدولة هي القانون والقانون هو مجموعة إرادات في شكل هرمي. إذن فالقانون هو نظام هرمي كل قاعدة تحيا وتستمد شرعيتها وفعاليتها من القاعدة الأعلى منها وصولا إلى نظام القانون هو الدولة فالدولة ليست شخص معنوي بل هي مجموعة من القواعد القانونية وفق تدرج تسلسلي يبدأ من الأوامر الفردية أو القرارات وصولا إلى الدستور الذي هو النهاية الحتمية والسامية لهذه القواعد، أي الدستور وما يتفرع عنه من قواعد قانونية هي الدولة إلا أن كلسن لا يعتبر هذا النظام القانوني دولة إلا بوجود جهات مركزية مختصة بالتعبير عن القواعد القانونية التي تكون منها هذا النظام القانوني وتطبقها عن طريق الإلزام وعلى هذا النحو يدخل كلسن في هذا النظام القانوني الهرمي جميع الضوابط القانونية سواء كانت تتعلق بالنشاط الخاص بالأفراد أو النشاط الإداري أو باستعمال القوة الجبرية مثل المحضر القضائي عمله تعبير عن إرادة الدولة إذ هو مكلف تنفيذ حكم قضائي صادر من القاضي تطيقا لقاعدة عامة وضعها المشرع

ومن أهم النتائج المترتبة على هذا المذهب هي :   
\*رفع التناقض بين اعتبار القانون إرادة الدولة وبين ضرورة تقيد الدولة بسلطان القانون.   
\*وحدة القانون وعدم جواز تقسيمه إلى قانون عام وخاص.

**الفصل الثاني :**

**مظاهر عدم الخضوع :**النقد الموجه لأوستن :  
-يخلط بين القانون والدولة وكذلك بين القانون والقوة .   
-يؤخذ عنه أن التشريع المصدر الوحيد .   
-إنكاره للقانون الدولي العام .  
-إنكاره للقانون الدستوري .   
-يؤخذ عليه التعبير بإدارة المشرع وقت وضع النصوص . أما بالنسبة للنقد الموجه لمدرسة الشرح على المتون هي:   
-انه يعتمد على التشريع كمصدر وحيد للقانون .  
 -الاكتفاء بإدارة المستشرع وقت وضع النصوص .  
 -تقديس النصوص يؤدي إلى النزعة الاستبدادية .   
أما فما يخص النقد الموجه لهيجل هو :   
 -الإدعاء بوجود مصدر وحيد للقانون هو التشريع .   
 -التوحيد بين إدارة الحاكم المعززة بالقوة وبين القانون يؤدي إلى الاستبداد المطلق (لكونه ألماني يريد إعطاء الشرعية حتى يسيطر الشعب الألماني على العالم .(  
أما النقد الموجه لكلسن هو :  
-انه يخفي مشكلة أساس القانون (لم يتمكن من إسناد الدستور إلى قاعدة أعلى منه). -دمج الدولة في القانون (أغلب الدساتير تنص على وجوب تقيد سلطة الدولة).  
-التشريع المصدر الوحيد .  
-أغفل قواعد القانون الدولي .  
-القول بوجود قواعد قانونية فردية .  
-تجريد القانون من كافة العناصر والعوامل غير القانونية .

**الفصل الثالث :  
خضوع الدولة للقانون :**أصبح خضوع الدولة للقانون خاصية تميز الدولة الحديثة ومبدأ من المبادئ الدستورية التي تجتهد كل دولة في تطبيقها واحترامها ويعني هذا المبدأ بصفة عامة خضوع الحكام وكافة الأجهزة ومؤسسات الدولة الممارسة السلطة للقانون ومثلها مثل الأفراد إلى أن يعدل أو يلغى ذلك القانون طبقا لإجراءات وطرق معروفة ومحددة مسبقا .  
هذا يعني أن الدولة ليست مطلقة الحرية في وضع القانون وتعديله حسب أهوائها حتى وغن كانت الدولة التي تضعه وتصدره بل هناك قيود وحدود نظرية وعملية تصطدم وتلزم بها وإلا كانت الدولة استبدادية حيث قسم الدولة من زاوية مدى احترامها للقانون إلى دولة استبدادية لا تخضع للقانون ودولة قانونية تخضع له وتلتزم بمبدأ المشروعية التي يعني ضرورة مطابقة أعمال وتصرفات الحكام ومؤسسات الدولة للنصوص القانونية السارية المفعول واسنادها إليها وقد وجدت عدة ميكانيزمات ومبادئ تضعه موقع التطبيق في الدولة الحديثة.

**النظريات (ميكانيزمات) المقرة لمبدأ خضوع الدولة للقانون :   
مبدأ الشرعية:**

أصبحت الدول في العصر الحديث متميزة بخاصية خضوعها للقانون، كمبدأ من المبادئ الدستورية التي تجتهد كل الدول في تطبيقِها واحترامها، إن هذا المبدأ بصفة عامة يعنى خضوع الحكام وكافَة أجهزة ومؤسسات الدولة الممارسة للسلطة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) للـقـانـــون. بمعنى أن تتقيد جميع قرارات وأعمال السلطات العامة بالقانون الموضوع سلفاً، مثلها مثل الأفراد، إلى أن يعدل أو يلغى ذلك القانون طبقاً لإجراءات وطرق معروفة ومحددة مسبقاً، وهذا المبدأ يعرف بمبدأ الشرعية، وعليه فالدولة ليست لها الحرية المطلقة في وضع القانون أو تعديله بل هناك ضوابط وشروط محددة يجب التقيد والالتزام بها.

**أهم النظريات المفسرة لخضوع الدولة للـقـانـون**

**نظرية القانون الطبيعي**

وترى هذه النظرية أن هناك قانون طبيعي يسمو على الجميع، وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ الخالدة التي يجب أن تحكم السلوك البشرى، لأنها منبثقة عن طبيعة الإنسان باعتباره كائناً عاقلاً واجتماعيا وهذا القانون يعد سابقاً في وجوده للدولة، ولهذا فهو قيد على الحكام الذين عليهم الالتزام به.

**النقد الموجه لهذه النظرية:**

1)     إن هذه النظرية تنتقد بسبب غموضها، لأنه يمكن للحكام أن يضعوا ما يشاءون من القوانين التي يرونها تصب في مصالحهم ويدعون بأنها مطابقة أو مستخلصة من القواعد الطبيعية.

2)   إن القانون متغير ومتطور حسب تطور المجتمع، في حين تكون القوانين الطبيعية ثابتة ولا تتغير.

**نظرية الحقوق الفردية** ومضمون هذه النظرية أن الفرد له حقوقه الطبيعية التي تولد معه، ولهذا فهي سابقة للدولة وللجماعة نفسها، وكما أن الفرد لا يتنازل عنها بانضمامه إلى أي تنظيم سياسي كالدولة، بل إن الدولة تنشأ من أجل حماية ودعم هذه الحقوق التي تشكل علة وجودها.

**نظرية التقييد الذاتي** إن الدولة بحكم سيادتها لا يصح لها أن تخضع للقانون الذي تضعه بنفسها خضوعاً مطلقاً، أو أن يكون هناك من يجبرها على احترامه لأن ذلك يفقدها الحرية من أجل أداء مهامها، غير أن الدولة مجبرة لأن تحترم القانون وتطبقه من أجل القيام بوظيفتها وتحقيق العدالة والأمن ومن أجل ضمان طاعة المحكومين لها.

**النقد الموجه لهذه النظرية:**

إن أهم انتقاد جاء من الفقيه الفرنسي ليون دوجى الذي خلص إلى أنه لا خضوع إذا كان الخضوع مصدره محض الإرادة الذاتية للخاضع، كما أن القيد الذي ينشأ ويعدل ويلغى بإرادة من يتقيد به ليس قيداً على الإطلاق، كما أن هذه النظرية تبقى الباب مفتوحاً على عدم الالتزام بالقانون من قبل الحكام، لأن من يضع القانون يستطيع التحلل منه، بمجرد تعديله، وبمجرد إلغاؤه.

الفصل الرابع : **نظرية التضامن الاجتماعي**

هذه النظرية دعا إليها الفقيه ليون دوجى، وكان يرى بأن الدولة مقيدة بقواعد القانون الوضعي الذي يفرضه التضامن الاجتماعي، باعتباره حقيقة وضرورة اجتماعيه، وهو الذي أدى إلى نشأة الدولة، وهو الذي يفسر مشروعية السلطة، وعلى كل هذا فالتضامن الاجتماعي هو الذي يحد من سلطة الحاكم ويعتبر قيداً على هذه السلطة.

النقد الموجه لهذه النظرية يتلخص في الآتي: إن الصفة الوضعية للقاعدة القانونية لا تكتسب إلا بواسطة الدولة، الدولة هي التي تحدد مضمون هذه القاعدة، كما أن الدولة هي مصدر الصفة الوضعية للقاعدة القانونية وليس اعتناق الأفراد لهذه الصفة. ونستخلص من هذه النظريات أنها هي التي حاولت إيجاد أساس لتفسير التزام السلطة بالقواعد القانونية عِندما تمارِس مهامها ، والنظرية الأقرب للواقِع العملي في كل النظريات المذكورة سابقاً هي نظريَة التقييد الذاتي للإرادة.

**الوسائل العملية الكفيلة بخضوع الدولة للقانون**

إن أهم ما يميز الدولة القانونية عن غيرها من الدول هو خضوعها للقواعد القانونية في جميع نشاطاتها، وحتى يمكن تحقيق وتجسيد دولـة القانون في الواقع العملي كحقيقة يجِب أن تتوفر لهذه الدولة العديد من الضمانات أهمها: **وجود دستور للدولة**:

بمعنى أن يكون الدستور مدوناُ ولا يمكن تعديله إلا وفقاً لشروط وإجراءات خاصة ومعقدة أحياناً، مِما يلزم الحكام باحترامه، وعدم تغيير القوانين بحسب أهوائهم، فالدستور هو المحدد لسلطات الدولة والمحدد لحقوق وحريات الأفراد ويضمنها.

**تدرج القواعد القانونية**:

بمعنى أنه يجب خضوع القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة الأعلى منها شكلاً ومضموناً، فيكون الدستور على رأس هذه القوانين التي يجب أن تصدرها السلطة من خلال إتباع إجراءات واضحة ومحددة، وهذا التدرج أو التسلسل للقواعد القانونية يكون على النحو التالي:

\* الدستور أولاً على رأس قمة الهرم القانوني.

\* ثم المعاهدات الدولية بعد توقيع وتصديق الدولة عليها.

\* ثم القوانين العضوية.

\* ثم القوانين العادية.

\* وأخيراً اللوائح والقرارات التنظيمية التي تشكل قاعدة هذا الهرم القانوني للدولة.

**مبدأ الفصل بين السلطات**:

هذا المبدأ مضمونه أنه يجب على كل سلطة من السلطات العامة في الدولة أن تحترِم القواعد التي وضعها الدستور لممارسة اختصاصاتها بحيث لا تخرج عن حدود هذه الاختصاصات أو تتعدى على اختصاصات سلطة أُخرى، ولتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات يجب أو يلزم تحديد وتوضيح تخصص كُل سلطة مِن السلطات العامة في الدولة، فتختص السلطة التشريعية في سن القوانين، وتختص السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك القوانين، وتختص السلطة القضائية في تطبيق القوانين على المنازعات التي تنشأ أثناء التنفيذ، وهكذا يمكن لكل سلطة أن توقف الأُخرى إذا تعدت اختصاصاتها، وهذا ما عبر عنه مونتسكيو في مؤلفه الشهير روح القوانين بأن السلطة توقف السلطة، ومن هنا يصبح هذا المبدأ ضمانة أساسية لتحقيق دولـة القانون.

4)   سيادة القانون: يجب على الجميع احترام القوانين، بحيثُ تتحقق من خلال مبدأ المساواة بين أفراد الشعب أمام النصوص القانونية.

5)   الاعتراف بالحقوق والحريات العامة: إن نظام الدولة القانونية يفترض كفالة مبدأ المساواة وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة سلطة الدولة، ويفرض على الدولة احترام وضمان وكفالة ممارسة هذه الحقوق والحريات.

6)   تنظيم الرقابة القضائية والتأكيد على استقلالية القضاء: إن الرقابة القضائية هي الوسيلة الحاسمة والأكيدة لحِماية الفرد مِن تعسف السلطة بمختلف أشكاله، وهذا يتحقق ويسود مِن خلال التأكيد على استقلال القضاء وعدم تبعيته لأي سلطة أُخرى.

|  |
| --- |
| **ضمانات خضوع الدولة للقانون :** ضمانات قيام دولة قانونية هي الممارسة العملية للسلطة والدساتير أسفرت عن تكريس ضمانات قانونية تسمح بتطبيق مبدأ خضوع الدولة للقانون . 1 - **وجود الدستور** : الدولة بدون دستور لا تعتبر دولة قانونية لما يتميز به من خصائص تميزه عن غيره من القوانين فهو المنشأ للسلطات والمحدد لاختصاصاتها وإلتزاماتها واحتوائها ويقيد السلطة التشريعية في سنها اللوائح التي يجب أن تكون مجسدة للدستور، كذلك نجد يحدد للسلطة التنفيذية فيما تحدده من قرارات ولوائح وكذلك يفيد السلطة القضائية في حكمها في النزاعات والدستور الذي يحدد للأفراد حقوقهم وحرياتهم ويعتبر قمة النظام القانوني في الدولة لسموه على كل القانون وتعديله لا بد من إجراءات معقدة . 2 **- الفصل في السلطات** : صاحب هذه النظرية هو الفقيه "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين " يرى أن السلطة بطبيعة مستبدة ولهذا يجب على كل سلطة احترام القواعد التي وضعها لها الدستور لكي تمارس بموجبها اختصاصاتها لا تعتمد على كل صلاحيات سلطة أخرى هذا من ناحية الموضوعية ومن الناحية الشكلية فإن السلطة لها جهاز معين وهذا ما سماه "مونتسكيو" أن السلطة توقف السلطة، ويقتضي على أنه تجمع السلطة في يد واحدة فكل واحدة مستقلة عن الأخرى. **3 - سيادة القانون :** بمعناه السلطة التنفيذية ملتزمة في إصدار اللوائح بالقانون للسلطة التشريعية الخضوع للقانون فهي ملتزمة بالقانون . . **4 - تدرج القواعد القانونية :** القواعد القانونية مندرجة من حيث القوة من الأعلى إلى الأسفل أي أن قانون في الدولة موضوع في شكل هرمي قمته الدستور قانون العادية ثم اللوائح التنظيمية .  **5 - الرقابة القضائية :** رقابة تشريعية وإدارية وقضائية فكلهم وسيلة لحماية الفرد من استبداد السلطة وتعسفها فالرقابة التشريعية الأغلبية البرلمانية "سياسة " والإدارية تجعل الفرد تحت رحمة الإدارة فهي حلم وطرف أحيانا غير حيادية وتبقى الرقابة القضائية مواجهة لمن يخالف القانون فيجب ان يكون مستقل وحيادي عن كل السلطات في الدولة فقد تتعسف السلطة التشريعية أو التنفيذية بإصدار قوانين لا يقبلها الشعب فتبقى الرقابة القضائية لنرى وتحكم بالعدل حتى وأن كان القضاء مزدوج .  **6- الاعتراف بالحقوق والحريات العامة :** يجب أن يكون هناك اعتراف صريح بحريات وحقوق الأفراد وتقديسها لكن الدولة الحديثة أضافة تدخلها بشكل إيجابي، متمثل في حمايتها لهذه الحقوق والعمل على تحقيق تنمية للأفراد حقوق اقتصادية اجتماعية وثقافية . **7 - الرقابة الشعبية :** وليس بمعناها الضيق أي عن طريق المنتخبين على مستوى البرلمان ولكن يقصد بها المعنى الواسع فالشعب له دور حاسم وأساسي في اجبار الدولة للخضوع للقانون واحترامه في طريق الجمعيات أو الأحزاب. **8 - المعارضة السياسية :** على أساس التعددية الحزبية تسمح بوجود معارضة منظمة للسلطة الحاكمة وتعمل على انتقاد السلطة الحاكمة وكشف عيوبها وبالتالي محاولة اخذ السلطة بموجب القانون وعن طريق الانتخابات . |

**الفصل الخامس: المقومات القانونية للدولة**

**مبدأ الفصل بين السلطات**

* الرقابة المتبادلة بين السلطات
* الرقابة على دستورية القوانين
* الرقابة على إسلوب إدارة الدولة

**الصيغة الوضعية لنظام الدولة القانونية** :   
من المسلمات في العصر الحديث أن الدولة لابد أن تخضع للقانون.. ويعد هذا الخضوع للقانون، بما يؤدي إليه من حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم مظهرًا من مظاهر المدنية الحديثة.   
والدولة لا تكون قانونية إلا حيث تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيدها وتسمو عليها، أي أن مبدأ خضوع الدولة للقانون «أو مبدأ المشروعية يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها كما هي ملزمة بالنسبة للمحكومين.   
والدولة المعاصرة لم تعد «هذه الدولة الاستبدادية التي يختلط فيها القانون بإرادة الحاكم ومشيئته دون أن تخضع هذه الإرادة أو المشيئة لقيود محددة معلومة. إن الدولة المعاصرة دولة قانونية تحكمها قاعدة خضوع الحكام للقانون، والتزام حكمه في كل ما يقوم بين الدولة والمحكومين من علاقات من جانب، أو بينها وبين الوحدات الدولية الأخرى من جانب آخر. فإن من المسلمات الآن لدى كل الفقهاء أنه في الدولة المعاصرة لم يعد يكفي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة أن يسود القانون علاقتهم مع الدولة وما يتفرع عنها من هيئات عامة، لأنه بغير خضوع الدولة للقانون فلن يكون الحكم لغير القوة المادية ولغير سياسة الاستبداد والطغيان.   
**مقومات الدولة القانونية:**والدولة القانونية، بمفهومها الذي قدمناه، لها مقومات تقوم عليها هي أساس في وجودها؛ بوجودها توجد، وبانتفائها لا يُتصور وجود الدولة القانونية.. وهذه المقومات هي:   
1 - وجود الدستور .   
2 - تدرج القواعد القانونية.   
3 - خضوع الإدارة للقانون.   
4 - الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية.   
فأما وجود الدستور كأساس للدولة القانونية، فلأن الدستور يقيم نظامًا في الدولة، ويؤسس الوجود القانوني للهيئات الحاكمة في الجماعة، محدداً من يكون له حق التصرف باسم الدولة، ومحدداً أيضًا وسائل ممارسة السلطة، كما يبين طريقة اختيار الحاكم وحدود سلطاته واختصاصاته، ويمنحه الصفة الشرعية، إذ هو اسمى من الحاكم، وعلى ذلك تكون السلطة التي مصدرها الدستور مقيدة بالضرورة، وبذلك يحيط الدستور الهيئات الحاكمة بسياج قانونـي لا يمكنها الخروج عليه، وإلا فقدت صفتها القانونية، وفقدت تصرفاتها الصفة الشرعية، واستحالت إلى إجراءات قهر مادية.   
ووجود الدستور يعني تقييد جميع السلطات المنشأة في الدولة، أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، لأن الدستور هو الذي أنشأها ونظمها وبيّن اختصاصاتها، ولأنها سلطات تابعة للسلطة التأسيسية.

ومع هذا المفهوم الذي قدمناه، يتعذر وجود الدولة القانونية بدون وجود الدستور، ومن هنا كان الدستور أول مقومات الدولة القانونية.   
وأما تدرج القواعد القانونية، فإنه الركن الآخر في بناء الدولة القانونية. ذلك أنه لا يمكن تصور النظام القانوني للدولة القانونية بدون هذا التدرج الذي يظهر في سمو بعض القواعد القانونية على بعض، وتبعية بعضها للبعض الآخر.. فالقواعد القانونية ليست في مرتبة متساوية من حيث القوة والقيمة:

* في قمتها القواعد الدستورية،
* ثم تتلوها التشريعات العادية،
* ثم اللوائح الصادرة من السلطات الإدارية..

وهكذا يستمر هذا التدرج حتى يصل إلى القاعدة الفردية، أي القرار الفردي الصادر من سلطة إدارية دنيا. وهذا التدرج يستلزم بالضرورة خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأسمى، شكلاً وموضوعًا، فأما خضوعها شكلاً فبصدورها من السلطة التي حددتها القاعدة الأسمى وباتباع الإجراءات التي بينتها، وأما خضوعها موضوعًا فذلك بأن تكون متفقة في مضمونها مع مضمون القاعدة الأعلى.   
وهذا التدرج بين القواعد القانونية يؤدي إلى وجوب تقيد القاعدة القانونية الدنيا بالقاعدة العليا، إذ لا يصح أن تتعارض قاعدة قانونية دنيا مع أخرى تعلوها في مرتبة التدرج، حتى لا يحدث خلل في انسجام البناء القانوني للدولة .  
ومع هذا المفهوم لتدرج القواعد القانونية، أو تدرج النظام القانوني في الدولة، يتعذر أيضًا تصور وجود الدولة القانونية بدونه، ومن هنا كان تدرج القواعد القانونية أحد مقومات الدولة القانونية، لا قيام لها إلا به. وأما خضوع الإدارة للقانون، فهو ركن لا قيام للدولة القانونية إلا به، ومقتضاه:

أن الإدارة لا يجوز لها «أن تتخذ إجراءً، قراراً إدارياً أو عملاً مادياً، إلا بمقتضى القانون وتنفيذاً للقانون». فالإدارة لكونها إحدى سلطات الدولة «يتعين عليها، كغيرها من السلطات، أن تحترم مجموعة القواعد القانونية المقررة في الدولة، وأن تمارس نشاطها في نطاقها.. والتزام الإدارة بالعمل في دائرة وحدة النظام القانوني المقرر في الدولة، هو ما يطلق عليه مبدأ الشرعية أو «مبدأ سيادة حكم القانون»، أي خضوع الإدارة للقوانين المعمول بها..

ويعتبر خضوع الإدارة في نشاطها للقانون تطبيقاً لمبدأ الشرعية، وعنصراً من عناصر الدولة القانونية، ويترتب على مبدأ الشرعية سيادة حكم القانون، وسيطرته، وخضوع الحكام والمحكومين له على السواء، فلا يصح أن يتحلل الحكام في الدولة القانونية، التي تقوم على أساس وجود المبدأ المذكور، من حكم القانون.   
ومتى صارت الإدارة في وضع لا تتقيد فيه بقانون، وتتخذ إجراءاتها، قراراتها الإدارية، وأعمالها المادية، استناداً إلى أهوائها، كنا أمام دولة بوليسية «حيث تكون السلطة الإدارية مطلقة الحرية في أن تتخذ قبل الأفراد ما تراه من الإجراءات محققاً للغاية التي تسعى إليها وفقاً للظروف والملابسات، وهذا هو النظام الذي عرفته الملكيات المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر أو أمام دولة استبدادية «تعسـف فيها الإدارة بالأفراد حسب هـوى الحـاكم أو الأمير، وتستبد بأمورهم».   
ومع هذا المفهوم عن خضوع الإدارة للقانون، باعتباره أحد مقومات الدولة القانونية، يتعذر أيضاً قيام الدولة القانونية بدونه، ومن هنا كان واحداً من مقوماتها وركناً من أركانها، لا قيام لها إلا به.   
وأما الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، كأحد مقومات الدولة القانونية، فإنه الهدف الأساس من قيام الدولة القانونية، لأن «نظام الدولة القانونية يهدف إلى حماية الأفراد من عسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم، فهو يفترض وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة، لأن المبدأ ما وجد إلا لضمان تمتع الأفراد بحرياتهم العامة وحقوقهم الفردية. ومتى اختفت الحقوق والحريات الفردية أو انعدمت في النظام القائم كنا أمام دولة بوليسية، ومتى وجدت ولكن كان من حق الحاكم أن يعسف بها ويستبد بأمور الأفراد كنا أمام دولة استبدادية، وفي الحالتين لا وجود للدولة القانونية.   
فمع هذا المفهوم للاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، كأحد مقومات الدولة القانونية، يتعذر أيضاً تصور وجود الدولة القانونية بدون الاعتراف بهذه الحقوق والحريات، إذ يتعذر تصور دولة قانونية ليس للأفراد فيها حقوق ولا حريات، ومن هنا كان الاعتراف بتلك الحقوق والحريات أحد مقومات الدولة القانونية، لا قيام لها إلا به.

**ضمانات خضوع الدولة للقانون**   
ومع هذه المقومات التي أشرنا إليها لقيام الدولة القانونية، توجد ضمانات أخرى تتعلق بتنظيم أجهزة الدولة تنظيماً يمنع الاستبداد، ويحول دون الطغيان، ويصب في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وتتمثل هذه الضمانات في: 1- الفصل بين السلطات.   
 2 - تنظيم رقابة قضائية.   
 3 - تطبيق النظام الديمقراطي.   
فمبدأ الفصل بين السلطات يشكل ضمانات لخضوع الدولة للقانون بما يؤدي إليه من «تخصيص عضو مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة، فيكون هنالك:

* جهاز خاص للتشريع،
* وجهاز خاص للتنفيذ،
* وجهاز ثالث للقضاء، ومتى تحقق ذلك أصبح لكل عضو اختصاص محدد، لا يمكنه الخروج عليه دون الاعتداء على اختصاص الأعضاء الآخرين، ولا شك في أن الفصل بين السلطات يمنع ذلك الاعتداء، لأن كلاً منها سيوقف عدوان الأخرى»، كما قرره مونتسكيو من أن «السلطة تحد السلطة. ومع أن المبدأ، الفصل بين السلطات، يشكل ضمانة هامة وفعالة لخضوع الدولة للقانون، إلا أن عدم الأخذ بالمبدأ لا يعني عدم قيام الدولة القانونية أو انهيار معناها «فخضوع الدولة للقانون يتم بمجرد احترام الهيئات الحاكمة لقواعد اختصاصها وعدم خروجها على حدود سلطاتها، الأمر الذي يمكن أن يحدث دون الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات. وما فصل السلطات إلا ضمانة من بين ضمانات أخرى لإجبار السلطة على احترام قواعد اختصاصها وعدم الخروج عليها.. حقيقة، إن فصل السلطات ضمانة أساسية وفعالة، ولكن يمكن أن نتصور -نظرياً- قيام نظام الدولة القانونية بغير الفصل بين السلطات.

ومع هذا، فقد ثبت تاريخاً أن الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وما ينطوي عليه من رقابة تباشرها الهيئات الحاكمة، كل على الأخرى، يسهم في خضوع الدولة للقانون، ويشكل ضمانة هامة وفعالة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتنظيم رقابة قضائية هو الضمانة الأخرى لخضوع الدولة للقانون، بل هو «أقوى هذه الضمانات جميعاً. وذلك بما تقدمه النظم القانونية المعاصرة من حلول مختلفة في شأن تنظيم الرقابة القضائية على أعمال الهيئات العامة، إذ لا شك في أن مخاصمة الهيئات العامة أمام قاض متخصص يملك أن يناقشها [في] تصرفاتها، وأن يراجعها الحساب في مشروعية هذه التصرفات، سوف يكون من أهم عوامل إرساء مبدأ المشروعية وفرض احترامه على الجميع. فالرقابة القضائية تحقق، بدرجة أعلى من الرقابة البرلمانية والرقابة الإدارية، خضوع الدولة للقانون بما تعطيه للأفراد من سلاح يستطيعون بمقتضاه «الالتجاء إلى جهة مستقلة تتمتع بضمانات حصينة من أجل إلغاء أو تعديل أو التعويض عن الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة .   
وأخيراً، يشكل تطبيق النظام الديمقراطي بحسب نظام الدولة القانونية ضمانات أخرى، فتنظيم الحكم بطريقة ديمقراطية –حسب تسمية الفقه الدستوري- بما ينطوي عليه من حق المحكومين في اختيار الحاكم، ومشاركته السلطة مباشرة أحياناً، ومراقبته، وعزله، له أثره الفعال في خضوع الحكام للقانون ونزولهم على أحكامه.   
تلك هي مقومات الدولة القانونية، وضمانات خضوع الدولة للقانون، كما يوضحها فقهاء القانون العام. وهي مقومات وضمانات مماثلة - من حيث الشكل والمنظر، لا من حيث الحقيقة والجوهر- لتلك المقومات والضمانات الموجودة في الدولة القانونية بالصيغة الإسلامية، التي تضمنت زيادة على ذلك، خصائص الشريعة الإسلامية التي تعلو بها على القانون الوضعي، وكذلك منهجية تفعيل التشريع كله بما في ذلك حقوق الإنسان، تلك المنهجية التي يفتقر إليها القانون الوضعي.

الدولة والنظام السياسي 9

**الباب التاسع**

**الدستور**

الفصل الأول : الدستور

- مفهوم الدستور

- خصائص الدستور

- أهمية الدستور الديمقراطي

الفصل الثاني : أنواع الدساتير

٢.١ - الدستور المكتوب

٢.٢ - الدستور المُعدل

الفصل الثالث : مراحل تطور الدستور

الفصل الرابع : مصادر الدستور :

٤.١ - القانون

٤.٢ - العُرف

٤.٣ - القضاء

**الفصل الخامس : التاريخ الدستوري للعراق**

**الفصل الأول : الدستور**

يقصد بالدستور الوثيقة الأساسية في الدولة التي تحدد شكل نظام الحكم، وتكوين السلطات العامة، واختصاصاتها، والعلاقة فيما بينها، والحقوق والحريات العامة للمواطنين. فالدستور هو الذي يحدد ما إذا كان نظام الحكم ملكياً أم جمهورياً، رئاسياً أم شبه رئاسي، وهو الذي يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية، والبرلمان أو السلطة التشريعية وما إذا كان يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين، واختصاصاته، وعلاقته بالسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية أو الملك والحكومة أو مجلس الوزراء).

ويحظى الدستور في النظم الديمقراطية بمكانة متميزة، ويعتبر احترام الدستور سمة أساسية من سمات هذه النظم، حيث لا تستطيع أي من السلطات مخالفة النصوص الدستورية، حيث تعتبر نصوص الدستور أسمى من أي قوانين أو قرارات تصدرها أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولذا يحظر إصدار قوانين أو قرارات تتعارض مع نصوص الدستور.

**طرق إصدار الدساتير:**

توجد ثلاثة أساليب لإصدار الدساتير:

- أن يصدر الدستور منحة من الحاكم،

- أو من خلال جمعية تأسيسية منتخبة،

- أو من خلال لجنة تقوم بإعداد مشروع الدستور ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام.

ففي الأسلوب الأول، يكلف الحاكم شخصا أو أكثر بإعداد مشروع دستور، ثم يقوم الحاكم بإصداره. وقد شاع هذا الأسلوب في الفترات السابقة حينما كان الحاكم (الملك أو السلطان أو الأمير) يتمتع بسلطات مطلقة أو شبه مطلقة. وعادة ما صدرت مثل هذه الدساتير عندما كان الحاكم يصدر دستور أو لائحة أساسية أو نظام أساسية للمرة الأولى. فقد كانت اللائحة الأساسية التي أصدرها الخديوي إسماعيل عام 1866 مثالا على هذه الطريقة، وإن كانت تتحدث عن تأسيس مجلس شورى النواب. فقد أرسل الخديوي إسماعيل "الأمر الكريم" إلى كل من رئيس مجلس شوری النواب الذي عينه الخديوي وإلى ناظر الداخلية، وجاء في نص "الأمر الكريم" إلى سعادة راغب باشا "حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحاسنها الجليلة في الممالك المتمدنة. كان أملي تشكيل مجلس شوری بمصر ينتخب أعضاؤه من الأهالي، فالآن أشكر الله تعالى على أني عانيت في أهالي مملكتنا من الأهلية والاستعداد ما يؤيد حصول هذا الأمل، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور، ولذا صار عقد المجلس الخصوصي برياستنا، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه و انتخاب أعضائه، وصار أعمالها حسب ما هو موضح أدناه، تحتوي ثمانية عشر بنداً، وقد عيناكم برياسة ذاك المجلس، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجراء مقتضاه كما صدر أمرنا أيضا إلى مفتش عموم الأقاليم لنشرها إلى أهالي الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها".

وتكرر نفس الأمر الكريم أو العالي فيما صدر بعد ذلك في عهد الخديوي محمد توفيق اللائحة الأساسية عام ۱۸۸۲)، والقانون النظامي المصري (۱۸۸۳)، وفي عهد الخديوي عباس حلمي (القانون النظامي ۱۹۱۳).

وقد بدأ القانون النظامي الأخير :

"نحن خديوي مصر، لما كانت رغبتنا هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقة للأفكار النيرة وكاف" لحسن الإدارة، ولصيانة الحرية الشخصية، وضمانا لاتساع نطاق التقدم والعمران، وملائمة لهذه البلاد بنوع خاص... ولما كانت بغيتنا حينئذ هي تعديل القانون النظامي تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعي وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمي إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة.. وإلى تخويل الهيئة الجديدة للاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية... فقد أمرنا بما هو آت".

وعندما استقلت الدولة المصرية رسميا عام ۱۹۲۲، عهد الملك فؤاد إلى لجنة من ثلاثين عضوا إعداد نظام دستوري للدولة المصرية، بعد إعداده أصدره الملك بعنوان "الأمر الملكي بوضع نظام دستوري للدولة المصرية" وصدره: "نحن ملك مصر، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلم بها السبيل التي تعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدنة: ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها.. وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتها ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه. أمرنا بما هو آت:".

ولا يعني صدور الدستور في صورة منحة من الملك أن يكون الدستور بالضرورة متحيزا لصاحب المنحة. فقد كان دستور ۱۹۲۳ دستورا يؤسس لنظام ملكي دستوري متطور، بالرغم من أن اللجنة التي أعدته قد قام الملك فؤاد بتشكيلها، وكلفها بإعداد الدستور، وقام بإصداره في صورة أمر ملكي، أشار في بدايته إلى أسباب صدور هذا الأمر الملكي بوضع نظام دستوري للدولة المصرية من قبيل "تتطلب الخير لأمتنا، ونتوخى سعادتها و ارتقاءها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة". بالرغم من كل ذلك، نص دستور ۱۹۲۳ على تقليص سلطات الملك بحيث يمارس السلطة من خلال وزرائه، كما تنص الدساتير في النظم الملكية الديمقراطية.

ويتبنى الأسلوب الثاني في إصدار الدساتير وإعدادها، قيام الناخبين بانتخاب جمعية تأسيسية أو مجلس تأسيسي تكون مهمته إعداد الدستور. حيث يكون للمواطنين جميعا الحق في اختيار من يمثلهم في الجمعية التأسيسية التي تكون مهمتها الوحيدة إعداد الدستور، وينتهي عملها بإصدار هذا الدستور.

وعادة ما يتم اختيار هذا الأسلوب عند تأسيس نظام سياسي جديد بعد القضاء على نظام سیاسي قائم من خلال ثورة أو انقلاب، حيث يمثل انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد دليلا على القطيعة مع النظام القديم وتأسيس نظام سياسي جديد. وفي حالات أخرى، يتم ذلك عند انفصال دولة جديدة عن دولة قائمة أو اندماج دولتين في دولة واحدة جديدة.

ويعتقد الكثيرون إن هذا الأسلوب هو أكثر الأساليب ديمقراطية، حيث يتاح للمواطنين فرصة اختيار ممثليهم في الجمعية، الأمر الذي يعني تفويض المواطنين لهؤلاء الأعضاء في صياغة الدستور. وينتقد هذا الأسلوب بسبب احتمال سيطرة الاتجاهات السياسية على الجمعية، بحيث لا يعبر الدستور عن التوافق بل عن وجهات نظر التيار أو التيارات صاحبة الأغلبية داخل الجمعية، لأن دور المواطنين ينتهي عند انتخاب الأعضاء، ويتوقف الأمر بعد ذلك على مدى توافق أعضاء الجمعية. وينتقد هذا الأسلوب أيضا بسبب احتمال عدم تمثيل جميع القوى داخل المجتمع، حيث لا يسمح الانتخاب دائما بتمثيل بعض الفئات الاجتماعية.

ويمكن التغلب على الانتقاد الأول من خلال اشتراط التوافق بين أعضاء الجمعية، وعدم اعتماد قاعدة الأغلبية عند إقرار مواد الدستور، أو اشتراط أغلبية خاصة عند الاختلاف لا تقل عن ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية. كما يمكن التغلب على الانتقاد الأخير من خلال عقد الجمعية لجلسات استماع يدعى إليها ممثلو القوى الاجتماعية التي لم تسمح لها طريقة الانتخاب بالتمثيل في الجمعية، وذلك لإبداء وجهات نظرها في مواد الدستور. وقد تتضمن طريقة انتخاب الجمعية أسلوبا يسمح بتمثيل القوى المختلفة، حيث يتم توزيع مقاعد الجمعية بصورة تسمح بتمثيل معظم – إن لم يكن كل - القوى الاجتماعية في المجتمع.

وإذا كان صدور الدستور في صورة منحة من الحاكم أو الملك لا يعني بالضرورة تأسيسه النظام غير ديمقراطي، فإن إصدار دستور من خلال جمعية تأسيسية منتخبة لا يضمن تأسيسه لنظام ديمقراطي يخلو من العيوب، لاسيما في حال اعتماد قاعدة الأغلبية العادية، وعدم تمثيل بعض القوى الاجتماعية المهمة، وسيطرة الاتجاهات السياسة على أعضاء الجمعية التأسيسية. س ے ويكمن الأسلوب الثالث في طريقة وسط بين الأسلوبين السابقين، حيث تقوم لجنة مصغرة يتم تعيينها من قبل رئيس الجمهورية أو القائم مقامه بإعداد مشروع دستور، ثم يطرح هذا المشروع على المواطنين جميعا في استفتاء عام، فإذا وافقت الأغلبية على المشروع، يتم إصداره ويصبح ساري المفعول.

وتعتبر إتاحة الفرصة للمواطنين لإبداء موافقتهم على المشروع أو رفضه أهم مزايا هذا الأسلوب، إلا أنه ينتقد على قاعدة أن الاستفتاء يكون على المشروع بأكمله الذي يتضمن عددا كبيرا من المواد، وعلى المواطن - في هذه الحالة - تحديد موقفه بالقبول أو بالرفض بناء على وجهة نظره من المواد جميعها، بالرغم من اختلاف وجهة نظره بالموافقة على بعض المواد ورفض بعضها الآخر. وينتقد هذا الأسلوب أيضا من منطلق إن كثيرا من مواد الدستور لا تكون في مستوى المواطن العادي - لاسيما في الدول غير المتقدمة - ومن ثم، لا يكون كثير من المواطنين قادرين على الحكم عليها بالموافقة أو بالرفض. ويؤكد ذلك إن جميع الاستفتاءات التي تتم في الدول غير المتقدمة تنتهي بالموافقة وليس بالرفض، ومن الثابت إن اللجنة المشكلة لإعداد الدستور هي التي تقوم بالدور الرئيسي في إعداده. .

ويمكن التغلب على بعض نقائص هذا الأسلوب من خلال عقد اللجنة المشكلة لإعداد الدستور جلسات استماع تستطلع خلالها وجهات نظر القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، كما يمكن عقد ندوات وحوارات الشرح مواد مشروع الدستور من خلال الفترة السابقة على الاستفتاء كي يتسنى للمواطنين العاديين معرفة ما يتضمنه مشروع الدستور وتحديد مواقفهم بالموافقة أو بالرفض. .

**خصائص الدستور:**

يختلف محتوى الدستور وطبيعة ارتباطه بالنظم السياسية والقانونية بين البلدان؛ لذلك ليس هناك تعريف شامل وغير متنازعٍ عليه للدستور، ولكن من المرجح أن يضم كلّ دستورٍ بعض السمات، ومنها ما يأتي:

- أن يكون ملزماً لكلّ فردٍ في البلد، بما في ذلك مؤسسات القانون العام.

- أن يتعلق ببنية وعمل المؤسسات الحكومية والسياسية، وحقوق المواطنين.

- أن يستند إلى الشرعية العامة.

- يكون تغييره أكثر صعوبةً من القوانين العادية، فالاستفتاء مطلوب، ولتغيير القانون يجب الحصول على ثلثي الأصوات.

- أن يتوافق مع المعايير الدولية المعترف بها للنظام الديمقراطي، من حيث تمثيل حقوق الإنسان.

**أهمية الدستور الديمقراطي:**

يوجد أهمية كبيرة للدستور الديمقراطي في الدولة، ومنها ما يأتي:

- امتلاك الشعب الحق في اختيار شكل الحكومة بما يتناسب مع ظروف البلد وتقاليده، وليس فقط انتخابها.

- امتلاك الشعب الحق في وضع حدودٍ دائمةٍ على حكومته، وهي تضمن ما يأتي:

- فصل السلطات، وذلك من خلال تقسيم السلطة بين أجزاء الحكومة المختلفة. الفدرالية،

- أو الحكم الثاني، وهي تقسيم الصلاحيات بين الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، فمثلاً يكون الجيش تحت سيطرة الحكومة المركزية، والمدارس تحت سيطرة الحكم المحلي.

- احترام الحكومة لحقوق الفرد الفردية، مثل: الحق في الممارسات الدينية، والتعبير عن الذات، وانتقاد الحكومة. الانتخابات الحرة. - ترسيخ مبادئ الدستور من خلال وضع الشعب لآليةٍ تضمن إنفاذ الدستور، ومنع الحكومة من تغييرها.

**الفصل الثاني : أنواع الدساتير**

تُصنّفُ الدساتير إلى أنواع متعدّدة، وذلك من حيث :

1 - التدوين

2 – إمكانية التعديل

3 - المدة

4 – المضمون

**أولاً: من حيث التدوين:**

* **الدساتير المُدوَّنة ( Written Constitutions):**

هي الدساتير التي تكون أحكامها، وقواعدها مكتوبة، ومُدوَّنة في وثيقة، أو مجموعة وثائق رسميّة، على هيئة تشريع، أو تشريعات صادرة عن السُّلطة العُليا المُختَصَّة في الدولة.

والمُشرِّع الدستوريّ في الدولة يكون عادةً السُّلطة التأسيسيّة الأصلية؛ فهي التي تضع الدستور الذي يُعَدُّ بالتأكيد أعلى قيمة من القوانين التي تصدرُ عن جهات أخرى في الدولة، والمقصود هنا هو المجلس النيابيّ (البرلمان)، والدستور هو أساس البرلمان، وهو الذي يُحدِّد اختصاصاته، والإجراءات اللازم اتِّباعها عند إصدار القوانين العاديّة.

وتاريخيّاً، لم تَكُن الدساتير المُدوَّنة، أو المكتوبة موجودة قَبل عام 1787م، حيث وضعت الولايات المُتَّحِدة الأمريكيّة دستور بلادها كنموذج أوّلي للدساتير المُدوَّنة، وفي عام 1791م، وُضِع الدستور المُدوَّن للثورة الفرنسيّة، واستمرَّ بعد ذلك انتشار هذا النوع من الدساتير في بُلدان، ودُول العالَم، علماً بأنّه في بعض الأحيان، كانت تتمُّ إضافة أعراف دستوريّة مُنبثِقة من التقاليد، والأعراف السائدة، إلى الدستور المُدوَّن؛ لتوضيح، وتفسير بعض نصوصه.

**مُميِّزات الدساتير المُدوَّنة :**

* الوضوح،
* والدقّة؛

حيث لا يتمّ إصدارها إلّا بعد أن يتمّ تدقيقها، وفَحْصها من قِبَل مُختَصِّين.

1 . التحديد الواضح، والصريح لحُرّيات الأفراد، وحقوقهم، وواجباتهم.

2 . إتاحة الفرصة للمُشرِّع الدستوريّ؛ لوضع شروط مُحدَّدة تمنعُ تعديل الدستور بسهولة.

1. . تدوين الدستور، حيث لا يمنع هذا الأمر وجودَ عُرف دستوريّ يُكمِّل نصّاً في الدستور، أو يُفسِّره.

**الدساتير غير المُدوَّنة ( Customary Constitutions): وتُسمَّى أيضاً الدساتير العُرفيّة:**

وهي الدساتير التي تُستَمَدّ تشريعاتها، ونصوصها من التقاليد، والأعراف السائدة في المجتمع، بحيث أصبحت هذه التقاليد مُلزِمة للسُّلطة العامّة، وهي بذلك تختلف عن الدساتير المُدوَّنة؛ فأحكامها، وقواعدها لا تكون مُنبثِقة عن تشريع دستوريّ صادر من جهة رسميّة، وهذا النوع من الدساتير هو ما كان سائداً قَبل ظهور الدساتير المُدوَّنة (المكتوبة) في نهاية القرن الثامن عشر، إذ التزمت معظم الدُّول بوَضْع الدستور المُدوَّن، باستثناء بريطانيا التي أبقَت على دستورها العُرفيّ الذي نشأ عن طريق السوابق التاريخيّة، والأعراف.

**مُميِّزات الدساتير غير المُدوَّنة :**

* التعبير عن الماضي الذي كان يعيشه الشعب، ووَصْل ماضيهم بحاضرهم؛ فالدساتير العُرفيّة نشأت بتعاقُب الأجيال، دون الحاجة إلى الكتابة، والتدوين.
* الاستناد إلى العُرف المَرِن، والقابل لمُواكَبة، واستيعاب التغيُّرات الاقتصاديّة، والاجتماعيّة والسياسيّة في الدُّول.

**ثانياً: من حيث إمكانيّة التعديل**

* **الدساتير المَرِنة :**

وهو الدستور الذي يمكن التعديل عليه، أو إلغاؤه، كحال القوانين العاديّة الصادرة عن السُّلطة التشريعيّة (المجلس النيابيّ)؛ فهي تتيحُ إمكانيّة إجراء التعديلات، والتصحيحات إذا دَعَت الحاجة إلى ذلك، ومثال ذلك الدستور الإنجليزيّ الذي يُعتبَر دستوراً عُرفيّاً (غير مُدوَّن)، وفي الوقت نفسه دستوراً مَرِناً؛ حيث يمكن تعديله بإجراءات تعديل القانون العاديّ نفسها، كما أنّ هناك بعض الدساتير المُدوَّنة (المكتوبة) تتمتَّع بمرونة التعديل عليها، ومثال ذلك: الدستور الفرنسيّ، والإيطاليّ، والسوفيتيّ.

**مُميِّزات الدستور المَرِن :**

* قد يكون الدستور المَرِن عُرفيّاً، أو مكتوباً؛ وبذلك يتلاءم مع الظروف التي يتطوَّر فيها المجتمع.
* قد تُؤدّي المرونة في الدستور إلى إضعاف قُدسيَّته، والتقليل من هيبته عند المُواطِنين، والسُّلطات الحاكمة.
* قد تدفع المرونة في الدستور، وسهولة التعديل عليه السُّلطة التشريعيّة إلى إجراء تعديلات ليست لها ضرورة.
* **الدساتير الجامدة:**

وهو الدستور الذي لا يُمكن تعديل نصوصه إلّا باتِّباع إجراءات أشدّ صرامة من التي يتمّ اتِّباعها في تعديل أحكام القانون العاديّ الصادر عن السُّلطة التشريعيّة، وتتمثّل مظاهر جمود الدستور:

* بتحريم تعديل نصوصه في فترة مُحدَّدة، - أو اشتراط إجراءات مُحدَّدة؛ للتعديل عليه،
* أو جمود بعض نصوصه بصفة مُطلَقة،

وبذلك قد تكون الدساتير جامدة مُطلَقاً، أو نسبيّاً.

ويُقصَد بالجمود المُطلَق للدساتير:

أنّ الدستور قابل للتعديل في أيّ وقت، والجمود لا يتعلَّق بالتعديل ذاته، بل بالطريقة التي يتمُّ فيها إجراؤه.

أمّا الجمود النسبيّ للدساتير فهو يعني:

جواز تعديل مختلف أحكام، ونصوص الدستور في أيّ وقت، وِفق الإجراءات التي ينصُّ عليها الدستور.

ومن الأمثلة على الدساتير الجامدة المُدوَّنة (المكتوبة) الدستور المصريّ، وعلى الدساتير الجامدة غير المُدوَّنة (العُرفيّة) القوانين الأساسيّة للمملكة الفرنسيّة قَبْل ثورة 1789م. وممّا سبق يتبيّن أنّ الدساتير الجامدة لها عدّة مُميِّزات، من أهمّها:

- الاتِّفاق مع طبيعة القواعد الدستوريّة، ومع مكانتها من الناحية الموضوعيّة.

- إضفاء قَدر من الاستقرار، والثبات على أحكام الدستور؛ ممّا يجعلها بعيدة عن اعتداء المجلس النيابيّ.

**ثالثاً : من حيث المدّة :**  الدساتير الدائمة وهي التي لا يتمّ تحديد مدة زمنيّة معيّنة للعمل بها،

* والمؤقّتة وهي التي توضع فقط لفترةٍ زمنيّة محدّدة.

**رابعاً: من حيث المضمون :**

* الدساتير المطوّلة:

وهي التي تحتوي على تفصيلاتٍ كثيرة ومسائل متعدّدة،

* والدساتير المختصرة:

وهي التي لا تتطرّقُ إلا إلى الموضوعات الرئيسيّة فقط دونَ تفاصيل.

**سمو الدستور**

* يعتبرُ الدستور أعلى قوانين الدولة، وهذا بالضبط ما يعرفُ بسموّ الدستور، ويتمثّلُ هذا السموّ في ناحيتيْن رئيستيْن هما:

**- السموّ الموضوعيّ :**

وهو الذي يُفهم منه أنّ الدستور قانون يتطرّقُ إلى العديد من الموضوعات التي لا تتطرّقُ إليها القوانين العاديّة، وهذا يعني أن الدستور هو قانون الدولة الرئيسيّ الذي يشرح أهدافها، ويحدّدُ شكلها، وكلّ ما يتعلق بها، وبمن يعيشون على أرضها.

**- السمو الشكليّ :**

والذي يقتضي أنّ للدستور طريقةً معيّنة لإجراء تعديلات على بنوده تعتبرُ أشدّ من تلك الإجراءات المتبعة لتعديل القوانين العاديّة، وهذه الناحية لا تتواجد سوى في نوع الدساتير الجامدة فقط. بما أنّ الناس يتفاوتون في قدراتِهم الاستيعابيّة، وفي الطريقة التي يفهمون بها ما يتعاطوْنَ معه، وبما أنّ الدستور قد يخضع هو الآخر لسوء الفهم هذا، فقد تمّ إيجاد ما عُرف بالمحاكم الدستوريّة التي تعمل على حلّ النزاعات والخلافات التي تتعلّقُ بدستوريّة التشريعات، والقوانين، والأحكام التي تصدرُ عن الجهات المعنيّة داخلَ نطاق الدولة. الدستور في اللغة هو كلمة من أصل فارسي، بمعنى الدفتر، وتدوّن فيه القوانين. هذه الكلمة مشتقة من كلمتين، وهما: (دست)، وتعني: القاعدة، و(ور)، وتعني: صاحب، ووصلت إلى العرب واستخدمت للدلالة على القانون.

يُعرف الدستور اصطلاحاً، بأنه الأحكام التي تعتمد عليها الدولة، وتنظم كافة القوانين فيها، وطرق تطبيقها، وحقوق، وواجبات المواطنين، والأشخاص الذين يعيشون على أرضها. يتم وضع الدستور عن طريق مجموعةٍ من القوانين والأعراف من قبل سلطة مؤهلة قانونياً لكتابته، والتعديل عليه في حال لزم الأمر، ومن المهم الحرص على تطبيق أحكام الدستور، والرجوع إليها، كلّما اقتضت الحاجة لذلك.

**مراحل تطور الدستور** شهد الدستور ثلاث مراحل ساهمت في تطوره، وهي:

* **المرحلة الأولى**:

بدأت بعض الأحزاب في الدول الأوروبية تسعى لوجود قانون عام ينظّم الدول التي تنتمي لها، وهو ما أطلق عليه فيما بعد مسمى الدستور.

* **المرحلة الثانية**:

ظهرت طريقة التعاقد في وضع الدستور، والتي تنص على المشاركة الشعبية في صياغته، عن طريق التصويت على أحكامه.

* **المرحلة الثالثة**:

تم تأسيس سلطة خاصّة في تشريع الدستور، وتشكل عن طريق الانتخابات الشعبية، وانتشر هذا الأسلوب في صياغة الدستور بين العديد من الدول في العالم.

**مصادر الدستور** يعتمد أي دستور في العالم، على ثلاثة مصادر تشريعية رئيسية، وهي:

* القانون،
* والعُرف،
* والقضاء.

**القانون :** القانون هو عبارة عن علم اجتماعي، يشمل الإنسان وسلوكياته وأعماله وردود أفعاله، حيثُ يحكم السلوكيات المختلفة في المجتمع، وينظم العلاقات المختلفة بين الناس، سواءً العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، ويعمل القانون على حفظ الأمن والأمان في المجتمع.

القانون عبارة عن مجموعة من القواعد العامة والتي تُلزم المواطنين على الالتزام بها، وتنظم العلاقات الحالية بين الأشخاص أو العلاقات المستقبلية أيضاً، وفي حال مخالفتها من قبل أحد المواطنين يُعاقب بما ينص عليه القانون. تعمل القوانين على تحديد الحقوق بين الناس، وكذلك العلاقات بين الفرد والمؤسسات المختلفة، وبين الفرد والدولة ككل، وتفرض الكثير من العقوبات على كل من يقوم بمخالفة هذه القوانين إمّا بالسجن أو دفع الكفالة أو الإعدام. يشمل القانون في بعض الأحيان بعض الاستثناءات في مواضيع معينة حيثُ يقبل في هذه الاستثناءات بعض وجهات النظر من المواطنين.

**العُرف :** هو مجموعة التشريعات المتعارف عليها، والتي صارت قانونيةً مع الزمن، ويتم الالتزام بها طالما أنّها تهدف إلى تحقيق قواعد دستورية، وتختلف الأعراف بين الدول، فمثلاً: من المتعارف عليه أنّه من نصوص الدستور في أغلب الدول العربية، تعدّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، أما في الدول الأخرى، فلا يوجد هذا النص في دستورها.

**القضاء :**  هي التشريعات، والقوانين التي تعتمد على المحاكم بشكل مباشر، وأيّ نص داخل الدستور يخضع للسلطة القضائية، ويجب العمل على تنفيذه، وفقاً للهدف الخاص به، وبناءً على الإجراءات الدستوريّة التي يجب التقيد بها.

**مكونات الدستور**

يتكون الدستور من العناصر التالية: **الهيئة :**  ذكر الهيئة التي قامت بصياغة الدستور بما فيه من موادٍ ونصوصٍ كي يعلم الجميع أسماء العلماء القائمين على تشريعه.

**المقدمة أو الافتتاحية:**

هي من أجزاء الدستور التي تُحدد الهوية والركيزة التي تقوم عليها الدولة.

**شروط إنشاء وتعديل الدستور:**

هو من مكونات الدستور التي لا تتغير إلاَّ بعد اتفاق هيئة من العلماء المسؤولين عن التشريعات.

**مصادر التشريع:**

يُبيِّنُ مصدر التشريع الذي تتبعه الدولة. الثوابت الجامعة للشعب: يُذكر فيها الديانة واللغة الوطنية التي يستخدمها الشعب.

**نظام الحكم:**

يُذكر في هذا الجزء من الدستور الرئيس وتنصيبه على الدولة وواجباته، والواجبات التي يجب على النائب ورئيس الحكومة القيام بها، بالإضافة إلى السلطات المسؤولة عن تنظيم شؤون الدولة وغيرهم من الأنظمة التي تّهم نظام الحكم.

**أهمية الدستور**

**للدستور في الدولة أهمية كبيرة، هي:**

* من الناحية السياسية، إذ يقوم الدستور على تحديد طبيعة الدولة إن كانت ملكية أم جمهورية، وما هو نظام الحكم فيها سواء كان برلمانياً، أو رئاسي، أو شبه رئاسي، كما يقوم على تناول السلطات الثلاث من حيث اختصاصها، وتشكيلاتها، وطبيعة علاقتها مع الدستور، كما يقوم الدستور بتحديد شكل العمليات السياسية وتفاعلاتها الديمقراطية، ويقوم برسم الهيئة الإدارية للدولة، وفلسفة الحكم المحلي. من الناحية الحقوقية، حيث ينص الدستور على حريات الأفراد الدينية، والسياسية، والمدنية، والفكرية، وينص على كافة حقوقهم. من الناحية القانونية، يعد الدستور المرجعية الأساسية لكافة التشريعات والقوانين، ويجب ألاّ يأتي أي قانون يتناقض مع مبادئ الدستور، ويقع الدستور في قمة الهرم الخاص بقانون الدولة.
* يقوم الدستور على توضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وما هو دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن بين مصلحة المجتمع والفرد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. - يقوم الدستور على توثيق الهوية والشخصية المتفردة للأمة، ويقوم على وضع الضمانات التي تقوم بحماية الأمة، واللغة، والقيم الأساسية، والمرجعية الروحية.

يعدُّ الدستور مجموعة القوانين الأكثر أهمية للدولة. (تدل كلمة "دولة" على أرض مستقلة تمارس فيها السلطة على السكان). يحدِّد الدستور من يمارس السلطة عملياً في دولة كهذه و كيفية حدوث هذا.

يصوغ الدستور الهولندي مثلاً دور الملك و الوزراء، و يصوغ كيفية صنع قوانين أخرى و ما لدى القضاة من واجبات و البلديات و المقاطعات من مهمات. إضافة إلى أنّ الدستور يعرض ما يملك المواطنون الهولنديون من نفوذ و سلطة في الدولة.

يصوغ الدستور الهولندي من البداية حقوق المواطنين من ناحية الدولة و هي الحقوق الأساسية.

ليست الحقوق الأساسية هي حقوق المواطنين فيما بينهم و إنما بالأحرى هي حقوق المواطنين ليعيشوا حياتهم دون تدخل من قبل الدولة في آرائهم و اختيارات حياتهم.

تَعِد المادة الأولى في الدستور أن كل الناس، بغض النظر عن اختلافاتهم و ماهية آرائهم، سيعاملون بمساواة من قبل الدولة؛ و في المواد التالية ينصُّ الدستور، من بين أمور أخرى، أنَّ للمواطنين الحقُّ في ممارسة دينهم الخاص و الحقُّ في تبادل الأفكار مع بعضهم و الحقُّ في التعبير عن آرائهم علانية.

تستطيع الدولة تقييد حدود- مثل حرية العبادة و حرية الكلام - فقط إذا كان ذلك ضرورياً جداً، فمثلاً قد تقيّد حرية شخص ما إن كان هذا الشخص يشكل خطراً على الآخرين. و قد تتصرف الدولة في حوادث كهذه لكن فقط وفق القانون.

لم يكن يوجد دستور في هولندا في القرون الوسطى، إذ كان للحاكم السلطة و لم يكن عليه الانصياع للقانون. و في عهود لاحقة، حصلت مجموعات من الأشخاص على حقوق بالفعل فيما يتعلق بحاكمهم، و لكن لم يحدث قبل القرن الثامن عشر أن حصل الجميع على حقوقه و أن كل مؤسسة مخوّلة لممارسة السلطة كان عليها طاعة القانون. سجّل هذا في دستور في هولندا عام 1798. تمَّ صياغة "دستور المملكة الهولندية" الذي ما يزال سارياً إلى اليوم عام 1815.

إنه لمن الأسهل تغيير قوانين أخرى بدلاً من تغيير الدستور، و رغم ذلك تم إحداث تعديلات هامة على الدستور. وافق الملك ويليام الثاني عام 1848 على تعديل الدستور بحيث يكون للملك سلطة أقل و للشعب سلطة أكبر. كان هذا التعديل مفاجئاً جداً بحيث يعتبر "دستور عام 1848، الذي صاغه خبير القانون الدستوري ثوربك، بداية الديمقراطية في هولندا. و مع ذلك، لم يتم توسيع حق الاقتراع ليشمل كل الرجال إلا عام 1917، و حصلت النساء على حق اقتراع غير نافذ في نفس الوقت. تمّ أخيراً عام 1922 صياغة حق الاقتراع النافذ للنساء -الذي أدخل عام 1919 - في الدستور.

**تعديل الدستور:** عادة ما تنص الدساتير على طريقة تعديل مادة من موادها أو أكثر، فإذا كان التعديل يتم بإجراءات يسيرة يطلق على هذه الدساتير " دساتير مرنة"، وإذا كان التعديل يتطلب إجراءات معقدة يطلق عليها "دساتير جامدة". ففي الدساتير المرنة، يتم النص على تعديل مادة أو أكثر في الدستور من خلال نفس الطريقة المتبعة في تعديل مادة أو أكثر من مواد أحد القوانين أو إصدار قانون جديد. وعادة ما يتم ذلك من خلال أغلبية أعضاء البرلمان سواء كان البرلمان مكونة من مجلس واحد أو من مجلسين. وفي هذه الحالة، يعتبر تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور أمرا مماثلا لتعديل مادة أو أكثر من مواد أي قانون.

وتتميز هذه الطريقة في التعديل باتسام الدستور بالمرونة التي تسمح بتعديل إحدى مواده أو عدة مواد كلما تطلبت الضرورة ذلك، لكن يعيبها إنها تقلل من اتسام الدستور بالسمو على ما عداه - من قوانين، وتساوي بينه وبين القوانين العادية، وتفتح الباب واسعا أمام الأحزاب والاتجاهات السياسية ذات الأغلبية في البرلمان لإحداث تغييرات واسعة في مواد الدستور وفقا لتوجهاتها السياسية المتباينة. أما في الدساتير الجامدة، فيتم النص على إجراءات معقدة لتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، بحيث يصعب إحداث تعديلات متتالية، بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية، فقد تشترط أغلبية خاصة داخل البرلمان كثلثي الأعضاء أو ثلاثة أرباع الأعضاء، وقد يشترك استفتاء شعبي على المواد المعدلة. وتهدف هذه الإجراءات المعقدة إلى تحصين المواد الدستورية من رغبات الأحزاب السياسية المتنافسة في تعديل الدستور وفقا لأهدافها في حالة حصولها على الأغلبية البرلمانية، وإلى الحفاظ على سمو الدستور على ما عداه من قوانين عادية. ففي الدستور الفرنسي الحالي الصادر عام 1958، يحق للرئيس بناء على اقتراح الحكومة والبرلمان طلب تعديل إحدى مواد الدستور، وتجب موافقة ثلاثة أخماس البرلمان بمجلسيه على النص المعدل، ثم يتطلب النص المعدل موافقة المواطنين في استفتاء عام.

وفي دستور جمهورية مصر العربية لعام ۱۹۷۱، كان اقتراح التعديل مقصورا على رئيس الجمهورية وثلث أعضاء مجلس الشعب، وكانت الموافقة على مبدأ التعديل تتطلب نصف أعضاء مجلس الشعب، وكانت الموافقة على النص المعدل تتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس، ثم بعد ذلك تجب موافقة أغلبية المواطنين في استفتاء عام.

**مبدأ التوازن بين السلطات**

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ ذات الأهمية في النظم الديمقراطية، ويقصد به أن تتفصل سلطة التشريع (أي صنع القوانين) عن سلطة التنفيذ (أي تطبيق القانون) عن سلطة الفصل في النزاع الحكم وفقا للقانون). وحيث توجد ثلاث سلطات رئيسية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فمن الضروري أن تقوم كل منها بمهامها حتى لا تطغى إحدى السلطات على ما عداها.

وحيث تؤدي السلطة عادة إلى احتمال حدوث الفساد، حيث إن "السلطة تفسد"، فإن السلطة المطلقة تؤدي إلى فساد مطلق أو "تفسد فساد مطلقا". وفي حالة جمع الحاكم - أو مجموعة من الأفراد - للسلطات الثلاث، أو سيطرته على هذه السلطات، فمن المتوقع أن يتسم هذا الحكم بالاستبداد و بالفساد، حيث لا تستطيع سلطة أخرى موازنة سلطة الحاكم. ويعود الفضل إلى الفيلسوف والمفكر الفرنسي مونتسكيو في الحديث عن هذا المبدأ، وأصبح من المبادئ المستقرة في النظم الديمقراطية الحديثة. ولا خلاف في أنماط النظم السياسية على ضرورة استقلال السلطة القضائية التي تفصل في المنازعات التي تثار بين الأفراد وبعضهم البعض، أو بين الأفراد والجهات الحكومية، أو بين السلطات المختلفة، أو في مدى دستورية القوانين واللوائح. أي أن السلطة القضائية هي المختصة بالفصل في المنازعات وفقا للدستور والقوانين، ويجب أن تتمتع بالاستقلال لأنها تفصل في منازعات قد تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية طرفا فيها. ففي محاكم القضاء الإداري، يختصم المواطنون العاديون أعضاء السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، الوزراء، المحافظون)، وفي المحكمة الدستورية العليا أو المحكمة العليا، تفصل المحكمة في مدى دستورية القوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان السلطة التشريعية) وفي مدى دستورية القرارات واللوائح التنفيذية التي يصدرها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والمحافظون.

وفيما يتعلق بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، توجد طريقتان أو نمطان للفصل بينهما وتحقيق التوازن، بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى. ففي النظم ذات النمط الرئاسي، يتم الفصل شبه التام بين السلطتين، بحيث يتحقق التوازن. فمن ناحية، تتمتع السلطة التشريعية (البرلمان) بحق التشريع أي صنع القوانين، وتكون سلطة تطبيق القوانين أو تنفيذها للسلطة التنفيذية الرئيس والوزراء). ولا يكون الرئيس والوزراء مسئولين أمام البرلمان، ولا يحق للبرلمان سحب الثقة من الرئيس أو من أحد وزرائه. وفي المقابل، لا يكون لرئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية) حق حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة. ويعتبر النظام السياسي الأمريكي النمط المثالي لتطبيق هذا التوازن من خلال الفصل بين السلطتين. ويحظر في هذه النظم يكون الوزراء أعضاء في البرلمان تأكيدا لمبدأ الفصل.

أما في النظم البرلمانية، مثل النظام البريطاني، فيتحقق التوازن من خلال الدمج بين السلطتين، حيث يكون رئيس الوزراء والوزراء من الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان. وبالطبع، تحتفظ السلطة التشريعية بحق صنع القوانين، ويكون على الحكومة تنفيذها. لكن عادة ما يكون رئيس الوزراء والوزراء أعضاء في البرلمان، ويكون للبرلمان حق سحب الثقة من أحد الوزراء أو من الوزارة بأكملها، أي أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان. وفي المقابل، يكون للسلطة التنفيذية حق حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.

**الفصل الخامس : التاريخ الدستوري للعراق:**

رغم كون العراق، من أوائل الدول التي شهدت تشريعا في تاريخ البشرية الحديث والمدون، إلا أن أول تشريع دستوري بالمعنى الحديث خضع له العراق كان القانون الأساس العثماني لعام 1876 والذي وضع للحد من الحكم الإستبدادي للسلطان العثماني. **دستور 1925:** لقد بدأت عملية الإعداد لدستور 1925 في أواسط 1921 مما يبين مدى الزمن الحقيقي الذي يتطلبه وضع دستور أساس لدولة وما يمكن أن يعترض مرحلة الإعداد من تضارب المصالح، وما أن حل نيسان 1923 حتى كان مشروع الدستور قد وصل مرحلته النهائية. إلا أن مصادقة الملك عليه تأخرت حتى آذار 1925 .

**دستور 1958:** إن طريقة إعداد دستور تموز 1958 وقصره تدعو إلى التوقف لإستخلاص العبر. فقد عُهد إلى رجل القضاء المتميز (حسين جميل) لإعداد الدستور المؤقت. وقد قام الأستاذ حسين جميل بذلك في بضعة أيام ثم عرضه على مجلس الوزراء والذي أضاف مادة تحدد أن الإسلام دين الدولة ثم تبناه.

تلت هذه الحقبة إصدار العديد من الإعلانات الدستورية إلى أن وصلت إلى إصدار دستور 29 نيسان 1964 المؤقت والذي عُدل ست مرات بين 14 كانون الأول 1964 وبين 17 نيسان 1968.

ثم جاء دستور أيلول 1968 مشابها إلى حد كبير لدستور 29 نيسان 1964 المعدل. ورغم تضمينه لأربعة تعديلات إلا أنه إستبدل بعد أقل من عامين بدستور16 تموز 1970.

**دستور** **1990**: قرر الرئيس العراقي بعد حوالي 20 عاما من تشريع دستور 1970 وضع دستور دائم للبلاد. فشكل في آذار 1989 لجنة لهذا الغرض. وقد إنتهت اللجنة في آب 1989من إعداد مشروع دستور يتألف من 217 مادة. ويعتبر مشروع دستور 1990 من أطول وأوسع الوثائق الدستورية في تاريخ العراق الحديث.

**دستور 2005:** وهو الدستور العراقي الجديد الذي وضع بعد سقوط بغداد 2003، تم وضعه بواسطة جمعية وطنية انتقالية قامت لهذا الغرض، تم طرحه للاستفتاء الشعبي الدستوري في 15/10/2005، حيث وافق أغلبية الشعب العراقي على مسودة الدستور العراقي الجديد.

**الدستور العراقي**

**ظروف كتابة مسودة الدستور العراقي**

جاءت كتابة مسودة الدستور العراقي في ظروف سياسية وأمنية أقل ما توصف به هو أنها غير طبيعية، الأمر الذي كان له آثاراً واضحة على بنود هذه المسودة المثيرة للجدل.

**خصوصية الظرف التاريخي**منذ احتلال العراق في أبريل/نيسان عام 2003 والبلد بكل طوائفه وأعراقه يعيش مناخا سياسيا جديدا، يشعر فيه الجميع أن اللحظة التاريخية الراهنة هي التي سيتشكل فيها حاضرهم ومستقبلهم، وأن من لم يجد لنفسه مكانا -في وقت يعاد فيه حاليا تشكيل كل شيء- فقد يكون من الصعوبة عليه لاحقا المطالبة بأي شيء، لاسيما في ظل مستقبل مجهول ومفتوح على كافة الاحتمالات.

 انطلاقا من خصوصية اللحظة، واستتشعاراً لحساسية التوقيت، بدأ كل مكون من مكونات النسيج الاجتماعي العراقي في رسم الملامح العامة لسلوكه السياسي، وتحديد الأطر المنظمة لنشاطه، ووضع قائمة بمطالبه، فجاءت معظم هذه المطالب –كما انعكست على صفحات مسودة الدستور وكما علق على ذلك الكثير من فقهاء القانون الدستوري- مكتسية بألوان طائفية أو عرقية قبل أن يغلب عليها اللون الوطني العام.

**مشهد يرسم ملامحه الفائزون**

مثلت انتخابات الثلاثين من يناير/كانون الثاني 2005 نقطة مفصلية في المشهد السياسي العراقي الذي كتبت مسودة الدستور متأثرة بمكوناته.

 فقد أسفرت هذه الانتخابات -التي قاطعها العرب السنة لعدم يقينهم بتوافر ضمانات النزاهة– عن تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية في السادس عشر من مارس/آذار ثم الحكومة الانتقالية في الثامن والعشرين من أبريل/نيسان، وهيمنت عليهما الكتلتان الفائزتان الشيعية والكردية، وهذا يعني بعبارة أخرى أن السلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق بأكمله أصبحتا تحت الهيمنة شبه الكاملة للشيعة والأكراد، الأمر الذي خلق حالة من الشعور بالتهميش والإقصاء لدى العرب السنة، وهو ما كان له أكبر الأثر في كل مراحل وآليات كتابة مسودة الدستور. استغرق تشكيل الحكومة الفترة الممتدة من 30 يناير/كانون الثاني حتى 28 أبريل/نيسان وهو وقت طويل إذا قيس بعملية سياسية انتقالية محكومة بسقف الخامس عشر من أغسطس/آب الذي حدده قانون إدارة الدولة للانتهاء من مسودة الدستور. وقد تسبب كل هذا الوقت في خلق إشكاليات سياسية وقانونية سيأتي ذكرها لاحقا.

 هذا الوقت ضاع أغلبه في مفاوضات شاقة وصفقات لم تكن آنذاك سرا -وإن كان كشف النقاب عن المزيد من تفصيلاتها فيما بعد- جرت بين الحليفين الكبيرين (قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية والتحالف الكردستاني)، سواء لتوزيع الحقائب الوزارية أو للاتفاق على توجهات محددة يضمنانها مواد الدستور لاسيما فيما يتعلق بالصلاحيات الموسعة للأقاليم.(2)

 هذا الوقت الكبير عطل سير عمل الجمعية الوطنية التي كان من المفترض عليها أن تسرع بتشكيل لجنة لصياغة المسودة تعمل على مهل وتأخذ وقتها في المداولات والمناقشات بتأن وروية من أجل التوصل إلى اتفاق يحل إشكاليات القضايا الحساسة المثارة، لكن قرار تشكيل اللجنة لم يخرج للوجود إلا في العاشر من مايو/أيار.

 ولم يكن هذا هو الوقت الوحيد والثمين الذي ضاع على الجمعية الوطنية  وإنما ضاع وقت آخر طويل وثمين أيضا في تشكيل هذه اللجنة، حيث واجهت الجميع أسئلة كان ينبغي عليهم التوصل إلى إجابات محددة عنها، من ذلك:

* هل يقتصر تكوين هذه اللجنة فقط على من فازوا في انتخابات يناير/كانون الثاني؟
* وهل لو سارت أمور كتابة مسودة الدستور على هذا النحو سيحظى الدستور بشرعية شعبية وسيخلو من المثالب القانونية؟
* وماذا بشأن من قاطعوا الانتخابات ولاسيما من العرب السنة وهم يمثلون كتلة سكانية ضخمة من نسيج المجتمع العراقي؟
* وما هي الوسيلة المثلى لإشراكهم في لجنة صياغة الدستور حتى ولو لم يكونوا شاركوا من قبل في الانتخابات؟

**جدلية تمثيل العرب السنة**

كانت لجنة صياغة الدستور مشكلة في البداية من خمسة وخمسين عضوا هم على وجه التحديد:

* ثمانية وعشرون عضوا من قائمة الائتلاف العراقي الموحد المدعومة من آية الله السيستاني.
* وخمسة عشر عضوا من التحالف الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ومسعود البارزاني.
* وثمانية أعضاء يمثلون القائمة العراقية الموحدة بزعامة إياد علاوي.
* وأربعة أعضاء يمثلون التركمان والآشوريين والمسيحيين واليزيديين.

ولم يكن في اللجنة من العرب السنة سوى عضوين فقط ضمن القائمة العراقية، وقد اثار ضعف تمثيل العرب السنة على هذا النحو سخطا وقلقا متزايدين ليس فقط في المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية ولكن أيضا لدى دول الجوار لاسيما في السعودية وتركيا ومصر، وعند الأمم المتحدة، وامتد هذا القلق ليتردد صداه داخل الإدارة الأميركية نفسها بدءا من الرئيس جورج بوش الذي دعا إلى زيادة تمثل العرب السنة ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس التي زارت العراق خصيصا لهذا الغرض، مرورا بالعديد من مراكز الدراسات الأميركية القريبة من صناعة القرار في البيت الأبيض، التي أكثرت من تحذيراتها وربطت في أغلب دراساتها بين زيادة الفوضى الأمنية واستمرار استبعاد العرب السنة من العملية السياسية. نتيجة لكل هذه الضغوط أصبحت الأجواء مهيأة لزيادة تمثيل العرب السنة، ولكن الطريق إلى ذلك لم يكن هو الآخر ممهدا، فقد ثار سؤال جدلي بشأن الموقف العربي السني، حيث راح الكثيرون يتساءلون:

من هو الذي يحق له تمثيل العرب السنة ؟؟ واستلزمت الإجابة عن هذا السؤال وقتا.

 انعقد لهذا الغرض تجمع سياسي ضخم ضم معظم ألون الطيف السياسي ممن ينتمون إلى العرب السنة، وشملهم مؤتمر عرف باسم مؤتمر أهل السنة (غير اسمه بعد ذلك إلى مؤتمر أهل العراق) وتمخض عن اختيار خمسة وعشرين عضوا تقرر أن يكون خمسة عشر منهم أعضاء فاعلين في لجنة الصياغة والعشرة المتبقية يرافقونهم كمستشارين ولا يحق لهم الاشتراك في المداولات.

|  |
| --- |
|  |

 لم يتوقف الأمر عند هذا الحد رغم كل العثرات التي أضاعت وقتا واستنزفت جهدا كان مطلوبا لما هو أهم وجدوه أمامهم حينما بدأت لجنة الصياغة أولى جلساتها في الخامس من يوليو/تموز عبر لجانها الفرعية الست التي وزعت عليها أبواب الدستور المقترح، وإنما كان هناك من يعمل في الخفاء ويحاول هذه المرة أن يستخدم أسلوبا غير ما هو معهود من الضغط والتحالفات السياسية، فظهرت في أجواء كتابة مسودة الدستور لغة تعتمد على سلاح التهديد والقتل وسياسية الاغتيالات المتعمدة والتصفيات الجسدية المنتقاة.

|  |
| --- |
|  |

أرادت أطراف ما في العراق أن تستفز العرب السنة ليعلنوا انسحابهم من لجنة صياغة الدستور، وذلك عن طريق تعريضهم لعمليات "تهديد وقتل متعمد" كما وصفها مكتب دعم الدستور التابع للأمم المتحدة في بغداد،

ونجحت هذه الأطراف بالفعل في قتل اثنين من الأعضاء القانونيين المنتمين للعرب السنة في اللجنة هما الدكتور ضامن حسين العبيدي والدكتور مجبل الشيخ عيسى. فهم العرب السنة الرسالة، واتخذ مجلس الحوار الوطني العراقي (جزء من مؤتمر أهل السنة) قرارا بتعليق مشاركة اعضائه في لجنة الصياغة بصورة مؤقتة إلى أن تتم الاستجابة لمطالبهم التي كان على رأسها:

* فتح تحقيق دولي في حادثة الاغتيال ومعاقبة المسؤولين والمخططين والمنفذين.
* توفر ترتيبات الحماية نفسها التي يتمتع بها سائر أعضاء لجنة صياغة الدستور من مختلف الأعراق والطوائف.
* التأكيد من جديد من قبل رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية على أن إقرار الدستور في نهاية المطاف سيتم بالتوافق بين كل الأعضاء لا بالأغلبية.

وتدخلت أطراف عدة لإقناع العرب السنة بالعودة وتفويت الفرصة على من أراد إبعادهم، وكان من بين من بذلوا جهدا في تجاوز هذه العقبة بعض أعضاء الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية والأمم المتحدة والعديد من الأطراف الإقليمية، فاستجاب مجلس الحوار لهذه الوساطات وقرر بالفعل في الخامس والعشرين من يوليو/تموز العودة إلى لجنة الصياغة بعد الموافقة على جميع مطالبه.

**قضايا مفصلية لم تحسم**

لم تكد أعمال لجنة الصياغة تسير رغم كل ما سبق من معوقات ورغم كل هذه الأجواء والأنواء حتى فوجئ الجميع بأن التقدم بشأن الاتفاق على القضايا الأساسية والجوهرية المتعلقة بالهوية السياسية والدينية وطبيعة نظام الحكم، ولاسيما ما يتعلق منه بالفيدرالية وما يرافقها من الاتفاق على مسائل مهمة مثل الثروة والعلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات، وغير ذلك من قضايا مفصلية تسير ببطء وتأخذ جلسات مناقشتها وقتا طويلا يضيع في مجادلات ومجاذبات يغلب على أكثرها التشنج والتوتر واستدعاء إرث المظلومية الحاضر في الأذهان لاسيما لدى الكتلتين الشيعية والكردية.

 فقد سيطرت على أعضاء لجنة الصياغة رؤيتان متباعدتان تتعلقان بالنظرة إلى فلسفة نظام الحكم في عراق ما بعد صدام حسين، النظرة الأولى يتبناها الأكراد والشيعة وتتأسس على مبدأ توزيع السلطات والثروات بين الأقاليم في شكل فيدرالي وعدم تمركزها بيد حكومة مركزية واحدة خوفا من تكرار تجربة الحكم الشمولي المستبد على حد وصفهم. في حين كان للعرب السنة رؤية مغايرة تقوم على إيجاد حكومة واحدة تتبع أسلوب اللامركزية وذلك خشية من أن يؤدي توزيع السلطة والثروة كما يريدها الشيعة والأكراد إلى تقسيم العراق ونشوب حروب أهلية بين الأقاليم والمحافظات.

 تعارضت الرؤيتان وأخذت النقاشات الحادة تتواصل كل ذلك وهم محاصرون بوقت حدده قانون إدارة الدولة -كما سبق القول- بالخامس عشر من أغسطس/آب، ولذا فقد رفعت اللجنة الدستورية القضايا موضع الخلاف إلى رؤساء الكتل السياسية القادرين على اتخاذ قرارات يمكن أن تنزع فتيل أزمة الخلافات الشديدة، وقد جرت مفاوضات مكثفة بين رؤساء الكتل شارك فيها بفاعلية السفير الأميركي في بغداد زلماي خليل زاده، غير أن هذا المستوى العالي من المفاوضات لم يفلح في إنقاذ جهود كتابة الدستور، فيما اشتكى وفد المغيبين أو العرب السنة من تجاهله خلال كثير من المباحثات التي جرت واقتصار ذلك على الكرد والشيعة.

|  |
| --- |
|  |

**المناورة برفع سقف المطالب**قبل ذلك وخلاله حاول البعض المناورة برفع سقف مطالبه بصورة تسببت أحيانا في زيادة حدة الاحتقان ليس داخل لجنة صياغة الدستور فحسب وإنما في أوساط الشارع العراقي نفسه، مثل دعوة رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم إلى إقامة فيدرالية للشيعة في إقليم يضم تسع محافظات في الوسط والجنوب، فيما أصر الكرد على تضمين الدستور فقرة تتعلق بحق تقرير المصير ولم يحصل أي من الطرفين على كل ما طالب به لكن هذا التكتيك أفلح في حصول كل منهما على جزء أساسي مما كان يريد.

**تأجيلات غير كافية**

كان الزمن يلاحق الجميع ويمارس هو الآخر ضغوطه ويشعِر الكل بنوع من التوتر لذا فقد اهتدت الجمعية الوطنية الانتقالية إلى حل يعطي للجنة الصياغة فسحة من الزمن مقدارها سبعة أيام فقط، فقررت في الخامس عشر من أغسطس/آب بالإجماع تعديل قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، على أمل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة، لكن مساحة الشقة والخلاف بين الأطراف كانت أكبر من الأيام السبعة فجاء يوم الثاني والعشرين من أغسطس/آب والقضايا الجوهرية لاتزال تراوح مكانها لاسيما الأهم منها وهو مسألة نمط الفيدرالية المراد تمريره في الدستور إلى جانب موضوعات أخرى مثل الهوية وتوزيع الثروة واجتثاث البعث. وقبل انتهاء المهلة القانونية في منتصف ليل الثاني والعشرين من أغسطس/آب أعلن حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية أن الجمعية تسلمت مسودة الدستور من لجنة الصياغة، واعتبر ذلك إيفاء بالتزامات الجمعية، لكنه أردف أن تلقي الدستور سيقترن بمنح لجنة الصياغة أو من يمثلها ثلاثة أيام إضافية للتوصل إلى توافق بشأن القضايا المعلقة.  مرت الأيام الثلاثة ولم يكتمل النص، فمنحت اللجنة أياما ثلاثة أخرى كحل نهائي، وتنفس أعضاء اللجنة الصعداء على أمل التوصل في اللحظات الأخيرة إلى اتفاق.  واستمرت المفاوضات بين زعماء الكتل السياسية الذين لم يتفقوا على صيغة لإرضاء مطالب العرب السنة أو المغيبين عن الانتخابات لاسيما في موضوع الفيدرالية الأمر الذي أخرج مسودة الدستور بلا توافق بين الجميع.

 برغم انتهاء المهل القانونية لكتابة الدستور وتسليمه إلى الجمعية الوطنية فإن الباب لم يغلق تماما أمام المزيد من التعديلات، حيث جرت تعديلات على بعض البنود قبل تسليم النص النهائي إلى الأمم المتحدة لغرض طباعته وتوزيعه على العراقيين قبل الاستفتاء عليه في الخامس عشر من أكتوبر/تشرين أول، وكان أبرز ما جرى من تعديلات يتعلق بهوية العراق حيث أثار النص الأول اعتراضات شديدة سواء من  السنة أو من الدول العربية وكذلك من الجامعة العربية، فاستعيض عن فقرة أن العرب في العراق جزء من الأمة العربية بالقول إن العراق عضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية، كما جرت تعديلات أخرى تتعلق بالمياه ومنصب رئيس الوزراء.

|  |
| --- |
|  |

وكذلك أجرت الجمعية الوطنية تعديلا جعل من غير الممكن رفضه إلا في حال صوت ضده "ثلثا الناخبين المسجلين" في ثلاث محافظات وليس "ثلثا الذين يدلون بأصواتهم" وفقا للبيان الصادر عن الجمعية يوم الثالث من أكتوبر/ تشرين أول ثم عادت وتراجعت عنه بعد يومين نتيجة لانتقادات تعرضت لها من قبل الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية.

 ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما جرى تعديل آخر في الثالث عشر من أكتوبر/تشرين أول بعد مفاوضات أجراها الحزب الإسلامي العراقي مع الكتلتين الشيعية والكردية وبالتشاور مع القوى المغيبة تتعلق باللغة العربية في المناطق الكردية وبالنص على وحدة العراق وبقضية اجتثاث البعث والأهم -كما يقول الحزب في بيانه- بترحيل كافة القضايا غير المتفق عليها والتي كانت مثار جدل طوال الفترة الماضية إلى الجمعية الوطنية المزمع انتخابها بعد أربعة أشهر. وقد اعتبر الحزب أن هذه التعديلات مكسب ودعا أنصاره إلى "التعامل بإيجابية مع مسودة الدستور يوم الاستفتاء لتمريره".  غير أن قوى أخرى في الوسط العربي السني -وبخاصة هيئة علماء المسلمين ومؤتمر أهل العراق- اعتبرت ما أقدم عليه الحزب خرقا للصف، وتشتيتا للأصوات، وشراء للوعود دون ضمانات. وتخوفت من أن تؤدي فترة الثلاثة أشهر الفاصلة بين إقرار المسودة وانتخابات الجمعية الوطنية القادمة لإقرار أمر واقع يصعب تغييره، وأكدت أن الحق المخول لأي ثلاث محافظات على التعديلات المقترحة تجعل المسألة برمتها مخاطرة كان الصف العربي السني في غنى عنها.بالرغم من تسليم المسودة وإعلان أن هذه هي الصيغة النهائية وتجييش كل الأطراف إمكاناتهم استعدادا ليوم الاستفتاء فإن باب التعديلات على بنود المسودة لايزال غير مغلق، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى يوم الاستفتاء نفسه وهذا أمر وإن بدا مستغربا إلا أنه في البيئة السياسية العراقية ليس كذلك.

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

\*قبيل تسليم مسودة الدستور إلى الأمم المتحدة لطباعتها أعلن فؤاد معصوم نائب رئيس لجنة صياغة الدستور وحسين الشهرستاني نائب رئيس الجمعية الوطنية، أن تعديلات خمسة جرت على المسودة متعلقة بهوية العراق نصت على أنه جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وعلى المادتين 108 و110 المتعلقتين برسم السياسة المائية للعراق، وحذف المادة 44 التي كانت تنص على تطبيق الاتفاقات الدولية ما لم تتعارض مع الدستور العراقي، وإضافة المادة 135 التي تنص على أن يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبين في الدورة الانتخابية الأولى. وصرح السفير الأميركي في العراق بأن مفاوضات تجرى لإدخال تعديلات على الدستور تنص على وحدة العراق، وأن تكون اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية المستعملة في كردستان، وأن أي تعديل للدستور يتم من خلال الاستفتاء وليس عبر ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية.

**كتابة الدستور العراقي**

أولآ : لا بد من التذكير بان الدستور العراقي لم يكتبه العراقيون بأنفسهم. وان من كتبه هو (نوح فيلدمان) وهو مدرس قانون أمريكي يهودي صغير سنا ومرتبة علمية وأكاديمية، ولا يمتلك معلومات كافية عن العراق ولا عن الدساتير العراقية، وانه كلف من قبل سيء الصيت بريمر بكتابة دستور وفقا لقانون إدارة الدولة الانتقالي (الذي اقره بريمر ايضا بدون استشارة اي عراقي). وقام بترجمته محامي عراقي مغترب درس وعاش في الولايات المتحدة، ولهذا جاءت الترجمة ضعيفة وركيكة من ناحية اللغة القانونية. (و دُفِع للاثنين ملايين الدولارات على هذه المهمة). وان بريمر لم يفكر باستشارة اي عراقي مختص واحد اثناء كتابة نصوصه. وعندما تسربت اخبار عن وجود دستور جاهز سوف يطرح على العراقيين قريبا اعترضت المرجعية في النجف الأشرف، واعلنت ان العراقيين سوف لن يقبلوا باي دستور لا يكتب من قبلهم. عندها اضطر بريمر الى تشكيل ما عرف ب (لجنة كتابة الدستور) من عراقيين لم يكن بينهم خبير دستوري واحد.

ثانيا: ان هذه اللجنة لم تتجرا على المساس بالمواد التي قدمها لهم بريمر، كل الذي فعلوه انهم أضافوا ديباجة وبعض المواد التي مثلت التفكير الطائفي والعرقي والتي طُرِحَت من قبل الأحزاب الدينية الطائفية والأحزاب الكردية. وللعلم فان الأحزاب الكردية كانت الوحيدة التي استعانت بلجنة من الخبراء الغربيين كانت تتابع مع أعضاء لجنة كتابة الدستور من الأكراد، ونجحت في وضع مواد فيه، كانت ولا تزال بمثابة (الغام و مطبات) و لا يمكن ان تفسر سوى انها تمهد لانفصال المحافظات الكردية. وللتدليل على هذه النية السيئة كتب احد هؤلاء الخبراء فيما بعد كتابا باللغة الإنكليزية، وتُرجِمَ للعربية، اسماه ( نهاية العراق). كما ان السيد مسعود البرزاني قال بنفسه اثناء طرحه لفكرة الاستفتاء ان الأحزاب الكردية كانت قاصدة وضع عبارة ( دولة اتحادية وليس موحدة) لكي يعتمد عليها عند طلب الانفصال. أما الديباجة التي وضعتها الأحزاب الطائفية والفقرات التي تتحدث عن حقوق مذهب واحد فلقد كانت من أسوأ ما أضيف للدستور لأنها تثير الضغائن والأحقاد وتحرض ابناء الشعب الواحد بعضهم على بعض.

ثالثًا: تضمنت المناقشات التي جرت حول المسودة الحديث عن 139 مادة فقط، وتم اغتيال ثلاثة من الأعضاء الذين أضيفوا الى اللجنة الأولية لانهم كانوا يصرون على تثبيت مواد تثبت عروبة العراق وترفض المواد التي فيها إشارات طائفية او عنصرية. مما دفع المعارضين الباقين الى التزام الصمت خوفا على حياتهم. رابعًا: اعترف اكثر من سياسي فيما بعد، (من بينهم الدكتور محمود عثمان والدكتور محمود المشهداني) بحقيقة ان اللجنة ناقشت مسودة كانت مكتوبة مسبقا، واعترف اخرون بان اللجنة (اجبرت) على التصويت لصالح هذه المسودة من قبل سلطات الاحتلال ومن بريمر والسفير الامريكي بالذات. وكل ذلك لان الولايات المتحدة ارادت ان تقول بانها انجزت عملية تحويل العراق الى ديمقراطية، و تُجري انتخابات بأسرع وقت كي تنفذ خطتها التي عرفت ب ( ستراتيجية الانسحاب المبكر) بعد ان اشتدت عمليات المقاومة وازداد عدد القتلى من الأميركان.

خامسا: والأهم، ولكي تضمن إدارة الاحتلال موافقة المحافظات الغربية من العراق، التي كانت رافضة لما كان يُسرب من معلومات عن الدستور، (حيث ان المسودة لم تطرح علنًا مطلقًا)، جرى إقناع قيادات احزاب في العملية السياسية لكي تلعب أسوا دور وذلك عن طريق خداع و إقناع ابناء هذه المحافظات للتصويت لصالح الدستور على أساس انه عُدِلَ بطريقة تحفظ عروبة العراق وحقوقهم كعراقيين متساوين. و اتفقت إدارة الاحتلال مع هذه ( القيادات) على إمكانية أضافة مواد اخرى الى المواد ال 139 التي تم النقاش عليها واقرارها نهائيًا، تبيح عملية تعديل المواد التي لم تكن مقبولة من قبل جماهيرهم. و لكن هذا لا ينفي الحقيقة التي تقول ان المناقشات والتصويت والإقرار لم يتم على المواد المضافة بصورة غير شرعية وبعد إقرار الصيغة النهائية، ( وهذا ما جرى التكتم عليه في حينه وفضحه احد أعضاء لجنة تعديل الدستور التي شكلت مؤخرا)، وهكذا حصل التزوير الأول. و لذلك فان كل المواد التي تأتي بعد المادة 139 هي مواد غير شرعية وأضيفت بصورة غير قانونية ولم يتم مناقشتها من قبل اللجنة، والأكثر من ذلك انها لم تطرح للتصويت مع المواد ال 139 التي اقرت.

سادسا: ولإثبات ما قيل أعلاه، كتب احد الخبراء الأميركان الذين ساهموا في المناقشات حول المسودة او بالأحرى مراقبتها، قبل يوم من الاستفتاء في احدى الصحف الأمريكية الكبيرة (لوس إنجيليز تايمس) مقالة بداها بالقول ( غدًا سيذهب العراقيون للتصويت على دستور لم يقرأوه ولم يكتبوه ولم يساهموا في مناقشة بنوده ولا يعرفون شيئا عن محتواه).

سابعا: عند اجراء التصويت رفضت أربعة محافظات المسودة. جرى الاعتراف برفض محافظتين ( الأنبار و صلاح الدين)، وجرى التعتيم على نتائج الثالثة (ذي قار – التي تشهد هذه الأيام اعنف تظاهرات الرفض للعملية السياسية، حيث تم الادعاء ان النتائج كانت مؤيدة، أما الرابعة ( نينوى) فلقد كانت عمليات التلاعب والتزوير التي جرت بشأن إقتراعها اكثر من مفضوحة. فبعد ان توضح ان محافظتين قد رفضتا المسودة وان الحاجة هي لاعتراض محافظة ثالثة لكي يرفض الدستور الجديد، وبعد ان كانت وسائل الإعلام تتابع فرز الأصوات بالموصل، واشارت النتائج الأولية ان الأصوات الرافضة كانت اكثر من الموافقة، تم إيقاف الفرز بايعاز من إدارة الاحتلال ونقلت الصناديق الى بغداد وأعلن بعدها ان الرافضين كانوا اغلبية بسيطة لم تصل الى نسبة الثلثين وبالتالي فإن هذه النتيجة لا تعتبر رفضا. و هكذا نجح التزوير الثاني والأكبر . ثامنا: ان من اهم قواعد القانون الدولي هو ان لا تقوم دولة الاحتلال بإلغاء قوانين ودساتير الدول التي تحتلها، وان لا تضع لها قوانين جديدة الا في حالة وجود حاجة ملحة لحماية حقوق الإنسان. ولقد حاولت الولايات المتحدة في حالتين سابقتين فعل ذلك في دولتين احتلتهما بعد الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان). ولكن من حكم البلدين انذاك وعلى الرغم من هيمنة الاحتلال رفضا ذلك و أحالا الامر الى مشرعين وطنيين كتبوا دستورين لبلديهما. وما دام الشيء بالشيء يذكر فان ساسة العراق بعد عام 1921 والذي كان محتلا من قبل بريطانيا رفضوا مسودة دستور تمت كتابته من قبل الدولة المحتلة، وقاموا بإحالة المسودة الى مشرعين عراقيين مختصين قاموا بدراستها، واستغرق الامر سنتين (1923 – 1925) اجروا فيها التعديلات ووضعوا بصمتهم عليها ثم تم اقرارها. في حين ان الدستور الحالي لم يستغرق النقاش حوله وإقراره غير أسابيع قليلة. تاسعا: في الحديث عن المطبات يحار المرء ماذا يكتب، فمثلا لم يتحدث الدستور في اي فقرة من فقراته عن وحدة وسيادة الأراضي العراقية، وحتى القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية جاء خاليا من هذه العبارات!!!! بينما احتوى الدستور على فقرات تثبت ممارسات طائفية لطائفة معينة، ولم يتم الحديث عن حقوق مماثلة للطوائف الاخرى. كما احتوى الدستور على تضارب مقصود في مواده، فمثلا تقول احدى المواد انه في حالة تعارض مواد الدستور، (الذي هو في كل دول العالم الوثيقة الاسمى والأعلى مرتبة والتي تلغي اي قانون او تشريع يتعارض معها)، مع مواد الدستور المحلي لإقليم كردستان تكون الغلبة للقانون المحلي!! كما تقول مادة اخرى ان الثروات الطبيعية المستثمرة او المكتشفة هي ملك لكل الشعب العراقي، الا ان فقرة تالية تقول ان الاستكشافات الجديدة تكون ملكا للإقليم. كما استحدث الدستور تعبير طاريء جديد هو ( المناطق المتنازع عليها) والذي يعطي الانطباع ان هناك نزاعا بين مكونات الشعب الواحد على أراضي البلد الواحد، الأمر الذي اشعل خلافات وصلت الى حد استخدام القوة المسلحة لفرض إرادة او رغبات طرف على اخر، ولم يتوقف الامر عند مطالبة اقليم كردستان بأراضي من كل المحافظات المجاورة، وإنما انتقلت العدوى الى محافظات عربية اخرى، وأصبحت النزاعات الداخلية سمة للعلاقة بين مكونات الشعب الواحد. اما اخطر المطبات فان الدستور الذي كان يجب ان يلغي قانون إدارة الدولة الانتقالي ( المؤقت) الذي وضعه واقره المحتل، وردت فيه، او أضيفت اليه، مادة تقول ان اي تعديل للدستور الدائم يجب ان لا يشمل مادتين وردتا في قانون إدارة الدولة والتي تتعلق بامتيازات لإقليم كردستان. هذه الأمور كلها يمكن ان تفسر لماذا عندما يتحدث اي طرف من أطراف العملية السياسية يبدا حديثه بالقول (استنادًا ووفقًا لمواد الدستور)، لان كل طرف يستطيع ان يستخدم او ان يستند الى مادة تتعارض مع المادة التي يستند لها الطرف الآخر. وأخيرا فقد ربط اي تعديل بعدم رفض ثلاث محافظات لذلك، وهذه المادة وضعت تعديل الدستور رهينة بيد الأحزاب الكردية خاصة.

ان كل ما قيل اعلاه يثبت ضرورة ان يقوم العراقيون بأنفسهم بكتابة دستور جديد او ان يقوموا بتعديل الحالي تعديلا جوهريا. فهل سينجحوا في ذلك؟

نظريًا نعم يمكن ان ينجحوا لانهم يمتلكون من العقول القانونية والمشرعين ما يمكنهم من فعل ذلك بكل سهولة، ولكن عمليًا يبقى هذا الامر صعبًا في ظل وجود الأحزاب المشتركة في العملية السياسية المستفيدة من هذه الوثيقة التي مزقت العراق. وخير دليل على ذلك ان اللجنة التي كلفت الان لإجراء تعديلات على الدستور، وبعد كل الذي عاناه العراق من النسخة المعتمدة، شُكِلَت وفق مبدأ المحاصصة ولا يوجد فيها خبير دستوري واحد، لا بل ان الغالبية العظمى من أفرادها ليس لديهم حتى اختصاص في اي فرع من فروع القانون، هذا اذا كان لدى بعضهم شهادة جامعية صحيحة.

**إشكالية إعادة صياغة الدستور العراقي:**

**موانع الاتفاق ومواطن الخلاف**

يتضمن الدستور العراقي الكثير من القضايا التفصيلية غير المحلولة، الأمر الذي سيؤثر على تطور مشروع الدستور في بلاد الرافدين، ما يجمد ديناميكية دولة مقبولة من جميع القوى السياسية على الساحة العراقية.

إذ مازال هناك العديد من الثغرات والمعيقات التي تهدد تطور مشروع الدستور العراقي، و​​ حين استبشر الرأي العام العالمي وجزء كبير من النخب السياسية في العراق بالتصديق على الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 باعتباره خطوة أولى باتجاه إعادة سلطة الدولة، لم يكن يعرف أحد كم سيستغرق الأمر وقتاً حتى تكتسب فقراته طابعها الدستوري النهائية.

فعلى الرغم من طبيعته الدائمة يتضمن الدستور العراقي الكثير من القضايا التفصيلية غير المحلولة. وبسبب التعقيدات التي تنطوي عليها تلك القضايا، تُرك حلها للاعبين السياسيين من خلال عملهم البرلماني. إضافة إلى ذلك نصت المادة 142 على إجراء عملية مراجعة لكل الأحكام الدستورية من خلال لجنة برلمانية. لقد تمت إضافة هذه المادة في اللحظة الأخيرة على أساس فرضية القبولً المبدئي للصفات المميزة لشكل الدولة الدستورية في العرق من قبل القوى السياسية.

**شكل الدولة العراقية** تأسيساً على النصوص الدستورية قام مجلس النواب العراقي بتلبية تكليفاته تدريجياً من خلال تشريعه للقوانين. وعلى عكس ذلك لم تنه لجنة مراجعة الدستور عملها حتى بعد انقضاء ثلاث سنوات على التصديق على الدستور. ولا تكمن أسباب ذلك فقط في الوضع الصعب الذي يمر به العراق، بل يمكن ردها إلى افتقار الساسة إلى تصور كامل عن شكل الدولة العراقية وما يرتبط بهذا الأمر من أسس نظرية لتعديل النصوص الدستورية.

في كانون الثاني/ ديسمبر 2005 جرت في العراق الانتخابات البرلمانية، واستغرق الأمر خمسة أشهر حتى التأم البرلمان في جلسته الأولى. خلال هذه الفترة – في بداية أيار/ مايو 2006 – اتُخذ قرار بتأجيل تأسيس لجنة مراجعة الدستور إلى ما بعد تشكيل الحكومة. ولم يتم تشكيل الحكومة إلا بعد شهرين من ذلك، لكن تشكيل اللجنة لم يتم حتى ذلك الوقت.

**صراع على لجنة مراجعة الدستور**

لم يتم التوصل إلى اتفاق بين القوى البرلمانية بشأن تأسيس لجنة مراجعة الدستور إلا في نهاية أيلول/ سبتمبر 2006. ونص الاتفاق على ضرورة تشكيل اللجنة من 27 عضواً بشكل يعادل حجم كتلهم في البرلمان، ومن ثم صدق البرلمان على جميع الأسماء من خلال تصويت موحد. كما تم إضافة عضوين من الأقليات إلى اللجنة فيما بعد من أجل التقيد بمعطيات الفقرة الأولى من المادة 142 والمتعلقة بتمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي. لكن اللجنة لم تلتئم للمرة الأولى إلا بعد مرور شهرين على ذلك. ووفق الجدول الزمني توجّب على اللجنة تقديم مقترحاتها المتعلقة بالتعديلات الدستورية بعد أربعة أشهر إلى مجلس النواب. لكن نهاية هذه المهلة رُبطت بنهاية دورة اجتماعات مجلس النواب وحُددت بمنتصف أيار/ مايو 2007، إلا أنه لم يتم بعد ذلك التقيد بالمضمون والإطار الزمني، كما لم يكن التقرير المقدم من اللجنة إلى مجلس النواب نهائياً أيضاً.

في النهاية جرت مناقشة تقرير اللجنة الثاني في جلسة مجلس النواب في مطلع آب/ أغسطس 2008. ومنذ ذلك الوقت تتواصل النقاشات في اللجنة ومجلس النواب والسلطة التنفيذية حول الحلول الممكنة للنقاط الخلافية، من دون التوصل إلى نتائج حقيقية حتى الوقت الراهن أو على الأقل اتخاذ قرار واضح بشأن عمل اللجنة.

**الشكل الاتحادي للدولة كإشكالية دائمة**

"​​ أوضح آخر تقرير للجنة صياغة الدستور أنه لا يوجد توافق بشأن كل سمات الدولة الاتحادية في العراق، كوضع العاصمة وثروات النفط والغاز وصلاحيات المركز والأقاليم وتوزيع الصلاحيات بشأن السياسة المائية وتحديد أسبقية قوانين المركز أو الأقاليم وصلاحيات المجلس الاتحادي وحل إشكاليات التغييرات الديموغرافية (ومن ضمنها مشكلة مدينة كركوك).

من جهتهم يصر النواب الأكراد على وضع خاص لإقليم كردستان يشبه حالة الاستقلال. طبقاً للتوقعات ما تزال القوى السياسية الأخرى ترفض هذا الموقف، فالسنة العرب مازالوا حتى يومنا هذا ينظرون إلى الفيدرالية بتشكك، أما الشيعة فليس لهم موقف موحد بخصوص هذه المسألة، مما يعكس الصراع المحتدم بين القوى الشيعية على السلطة على المستوى الاتحادي.

في هذا الوضع المشحون بالاختلاف يظهر الجانب "التوحيدي"، الذي بات في طي النسيان تقريباً، كعنصر لا يمكن الاستغناء عنه من أجل الحفاظ على نظام الدولة الاتحادي في العراق. لكن ومن الواضح بأن جميع القوى العراقية قد نست أو تناست بأن التعاون القائم على مفهوم الالتزام السياسي في مرحلة التأسيس يشكل وسيلة عقلانية لاتخاذ القرار على كافة مستويات الدولة الاتحادية.

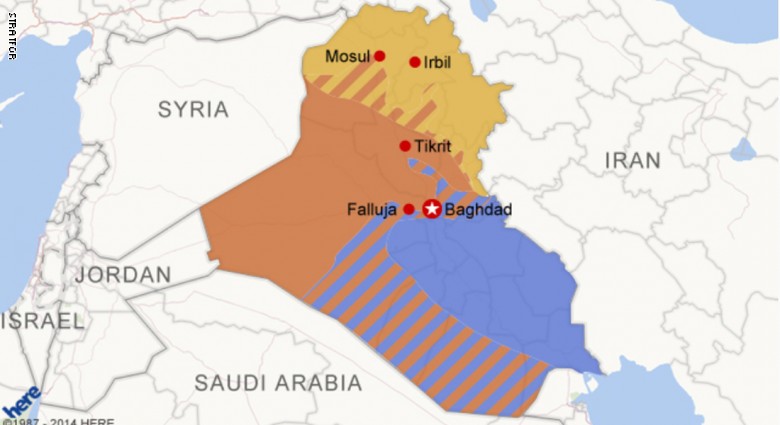
**تحفظات على الأحوال الشخصية المدنية**

"الجمعيات النسائية تخشى تقويض حقوق المرأة من خلال تطبيق أكثر مطاطية للشريعة الإسلامية طبقاً للانتماء الطائفي".

​​ إن الكيفية التي تنظمها المادة رقم 41 في تحديد الأحوال الشخصية أحدثت خلافات وانقسامات كبيرة قبل التصديق على الدستور وبعده. فالاتحادات والجمعيات النسائية تخشى تقويض حقوق المرأة من خلال تطبيق أكثر مطاطية للشريعة الإسلامية طبقاً للانتماء الطائفي نتيجة لإلغاء أو تحجيم دور القانون المدني. بينما تخشى الأقليات الدينية من فقدان استقلاليتها في تنظيم شؤونها الدينية لصالح الدين الإسلامي. ويكفي إلقاء نظرة على نص المادة رقم 41 لإثبات أن مثل هذه المخاوف غير مبررة من وجهة نظر القانون الدستوري. فهذه المادة تمنح لكل مواطن عراقي حرية اختيار فيما إذا كان الالتزام بأحواله الشخصية وفق الانتماء الديني والمذهبي أو وفق معتقده أو "حسب الاختيار الحر"؛ من جهة أخرى تلزم المشرع الاتحادي بوضع حق التقرير هذا موضع التنفيذ، ما يعني إذاً تحقيق إمكانية الاختيار بين هذه الاتجاهات الأربع.

وهذا ما يتضمن الالتزام بخلق النظام المدني، الذي يمكن أن يكفل حرية اختيار الالتزام بالأحول الشخصية خارج إطار الدين أو المذهب. على أن أحد مقترحات لجنة التعديل يهدف تحديداً إلى إلغاء هذه الإمكانية. فإن تم إجراء مثل هذا التغيير، سيشكل ذلك هزيمة قاسية لكل العراقيين الذين يريدون تنظيم أحوالهم الشخصية بعيداً عن الأسس الدينية.

**الخلاف بشأن الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية**



- اللون البرتقالي تشير لمناطق السنة. - اللون الأصفر: مناطق الأكراد. - اللون الأزرق: مناطق الشيعة. - البرتقالي والأصفر: مناطق يقطنها خليط من السنة والأكراد

- البرتقالي والازق: مناطق يقطنها خليط من السنة والشيعة.

الخلافات الطائفية والمذهبية تشكل معوقا كبيرا أمام الدستور العراقي

​​ترتبط مسألة توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية بإشكالية توزيع السلطات بحكم العادة بين مكونات المجتمع العراقي. فرئيس الجمهورية الكردي يمارس حسب الدستور مقارنة برئيس الوزراء الشيعي مهاماً ذات طابع تمثيلي. لذلك فالأكراد طبعاً غير راضين عن توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية.

لجنة مراجعة الدستور ثبتت مبدئياً من جهتها، وعلى الرغم من التأكيد على أهمية منصب رئيس الجمهورية بالنسبة لنظام الدولة العراقية، طريقة بتوزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، معللة ذلك استناداً إلى النظرية البرلمانية في القانون الدستوري، والتي ترتكز على أن رئيس الجمهورية العراقية لا يُنتخب بصورة مباشرة من قبل الشعب وبذلك فإن منصبه لا يجب أن تكون له قوة رئيس الدولة في نظام الحكم الرئاسي. على أنه تم وضع بعض المقترحات الإضافية من أجل إعطاء رئيس الجمهورية منصب أقوى مقارنة برئيس الوزراء.

بشكل عام فإن آراء اللجنة منقسمة في هذه المسألة: فمن جانب تؤيد اللجنة ضرورة تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية مستقبلاً من خلال قانون.؛ ومن جانب آخر تقول بوجوب منحه حق المشورة والاطلاع في كافة شؤون الدولة إضافة إلى جعله قائداً عاماً للقوات المسلحة في حالة إعلان حالة الطوارئ أو الحرب.

​​ على الرغم من المسيرة العاصفة لعملها والمواقف المتباينة بشكل كبير بين القوى الممثلة فيها تحاول اللجنة أن تصور عملها دائماً بالناجح. يمكن قراءة ذلك في تصريحات العديد من أعضائها، الذين يتحدثون دائماً عن توافق اللجنة في العديد من القضايا، ولا يشيرون بشكل مقصود إلى أن هذا التوافق يقتصر في غالبه على التعديلات الدستورية التي تتناول اللغة أو الصياغة أو التركيب، بينما لم يتحقق أي تقدم يُذكر بشأن النقاط الخلافية الأساسية.

بذلك يُخشى أن تضيع لجنة مراجعة الدستور في العبارات الجوفاء، حالها حال لجنة كتابة الدستور، وأن تأجل البحث عن الحلول الوسط. مما يعني بأنها تغامر في عدم تطوير مشروع الدستور وتضيع فرصة الارتقاء بالأحكام الدستورية الحالية إلى ديناميكية دولة مقبولة من جميع القوى السياسية.

وعليه يبقى في حكم التكهنات مسألة فيما إذا كان المجتمع العراقي مستعداً أيضاً بعد المحاولتين الفاشلتين للجنتي كتابة الدستور ومراجعته، للدخول في محاولة ثالثة للانتقال إلى دستورية محدِّدة بشكل واضح لخصائص الدولة.

هل من الممكن أن تكون الفيدرالية الألمانية نموذجاً للعراق ؟؟ قام وفد من أعضاء لجنة صياغة الدستور العراقي بزيارة إلى ألمانيا قام خلالها أيضا بالإطلاع على النموذج الألماني للفيدرالية. يتحدث أعضاء الوفد في المناقشة التالية عن العديد من النقاط التي ما تزال تثير الجدل: - كموضوع الفيدرالية - وعروبة العراق - والشريعة. - مدينة كركوك، بؤرة الخلاف الداخلي في العراق. رغم النزاعات القائمة منذ سقوط نظام صدام حسين بين الأكراد والتركمان والعرب حول السيطرة على مدينة كركوك، فمن الممكن أن تصبح هذه المدينة رمز العراق الجديد. هذا ما لاحظه الباحث الألماني فولكر بيرتيس أثناء رحلته الأخيرة في المنطقة.

الدولة والنظام السياسي 10

**الباب العاشر : '' أنواع الحكومات ''**

-المقدمة

الفصل الأول:

* + - الحكومة من حيث خضوعها للقانون
    - الحكومة من حيث الخضوع للرئيس الأعلى للدولة .

الحكومة من حيث خضوعها للقانون.

1 - حكومة استبدادية.

2 - حكومة قانونية.

ا-حكومة قانونية مطلقة.

ب-حكومة قانونية مقيدة.

-مقارنة

الفصل الثاني : الحكومة من حيث مصدر السيادة.

* الحكومة الفردية و أرستقراطية أقلية.

1-الحكومة الفردية

ا-حكومة ملكية.

\*-ملكية استبدادية.

\*-ملكية مطلقة.

ب-حكومة ديكتاتورية.

\*-مميزات الديكتاتورية.

2-الحكومـــة الأرستقراطية الأقليــة.

الفرع الثاني :الحكومة الديمقراطية .

1 -الحكومة الديمقراطية.

-عوامل ظهور الديمقراطية.

2 -أنواع الحكومات الديمقراطية.

أ - ديمقراطية مباشرة.

ب - ديمقراطية نيابية.

ج - ديمقراطية شبه مباشرة.

د - حكومة انتقالية – مجلس الحكم (العراق نموذجا)

ه - حكومة الإنقاذ

و - حكومة تصريف الأعمال

**الحكومة**

**مقدمــــة :**

يستعمل تعبير الحكومة بمداولات مختلفة , فقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على نظام الحكم في الدولة أي كيفية أعمال السلطة العامة وممارستها في جماعة سياسية معينة وهذا هو المعنى الواسع لتعبير الحكومة

فقد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة لأمور الدولة وتعني بذلك السلطات العامة في الدولة على اختلاف أنواعها من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

-يستخدم تعبير الحكومة للدلالة إلى السلطة التنفيذية وبذلك يكون معنى الحكومة أضيق من معناه السابق فيكون قاصرا إلى السلطة التنفيذية وغيرها وتعني بذلك رئيس الدولة والوزراء ومساعديهم المباشرين وهي السلطة التنفيذية بحكم اتصال السلطة التنفيذية بالجمهور اتصالا مباشرا ولا يظهر فيها من مظاهر السلطة السياسية بشكل واضح وذلك على خلاف السلطة التشريعية حيث لا يكون اجتماعها إلا في دورات محددة ولزمن محدد ولا يتصل نشاطها اتصالا مباشرا بالجمهور وهذا المعنى هو الأكثر شيوعا .

قبل التعرض لأشكال الحكومات يجب في بادئ الأمر أن ننبه إلى عدم الخلط بين المقصود بأشكال الحكومات وأنواع الدول:

\*فالبحث في شكل الدولة يهدف كما سبق ورأينا بصدد نظرية الدولة إلى أن نبين تركيب السلطة فيها والتمييز في هذا المجال بين الدولة الموحدة أي البسيطة تلك التي تتسم بوحدة السلطة ووحدة القانون وبين الدولة المركبة تلك التي نقسم تبعد السلطات وتعدد القوانين .

أما البحث في شكل الحكومة فيهدف إلى تبيان شكل الحكومة باعتبارها الجهاز أو الأجهزة التي تمارس الدولة عن طريقها سلطتها السياسية من حيث كيفية إسناد السلطة وكيفية ممارستها

وتبعا للتفرقة بين المقصود بكل من المدلولين فانه يمكن تصور دولا تتخذ شكلا واحدا بسيطاً أو اتحادياً ومع ذلك تختلف فيما بينها من حيث شكل الحكومة فجمهورية لبنان دولة موحدة شأنها شأن الأردن ومع ذلك فالحكومة في لبنان تأخذ شكلا جمهوريا أما في الأردن فتأخذ شكلا ملكيا. فقد تختلف الدولتان من حيث شكلهما مع ذلك تأخذان بشكل حكومي واحد فقط تأخذ الدول بالنظام الجمهوري من حيث شكل حكومي ورغم اختلافها من حيث شكل الدولة فجمهورية الجزائر تأخذ بالنظام الجمهوري وهي دولة بسيطة شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي أو الاتحاد السويسري إلا أنها دول مركبة . تقسيم أرسطو وقبله أفلاطون:

حيث قسم أرسطو الحكومة إلى حكومات ملكية أرستقراطية وشعبية أو جمهورية وذلك على أساس عدد الأشخاص الذين يتولون مهام الحكم.

فالحكومة الملكيـــة : هي التي يحكمها فرد واحد وهو الملك.

أما الحكومة الأرستقراطيــة : فهي التي تسيرها فئة قليلة من خيار أو غلبة القوم.

الحكومة الشعبية أو الجمهورية :

فهي التي يدير أمورها جمهورا أو عدد كبير من أفرادها وكان أرسطو يقصر هذه المدلولات الثلاثة على الحكم الطالح الذي يعمل فيه صاحب السلطة على صيانة مصالح المحكومين واعلاء المصالح العامة على المصالح الخاصة.

فقد اشار أرسطو إلى أن كل دولة تمر بالتعاقب بالأدوار الثلاثة السابقة وهو ما أطلق عليه " الأرسطية " فتبدأ الدولة بالنظام الملكي الصالح ثم ما تلبث أن تفسد فيؤدي ذلك إلى ثورة تقضي على الحكم الملكي ثم ينتقل الحكم فيها إلى الطبقة الأرستقراطية وتليها الحكومة الجمهورية الشعبية. إلا أن هذا التقسيم قد أقيم على اعتبار سياسي لا قانوني وهو عدد الأشخاص الذين يتولون الحكم كما أن دورة التسلسل في نظام الحكم لا تصدق تاريخيا في كل الدول وان صدق بالنسبة للبعض.

أما مونتسكيو Montcikyou فقد قام بتقسيم آخر فقسمها إلى ملكية حكم فردي في ظل القانون واستبدادية " حكم الفرد غير المقيد بالقانون وجمهورية " السيادة فيها للامة أو لجزء منها.

أما جان جاك روسو فقد اتخذ من عدد الأشخاص المتولين للدول أساس لتقسيمه فقسمها إلى دول ملكية و أرستقراطية وديمقراطية.

وهذه التقسيمات ليست جامعة ففي الوقت الراهن يتلخص تقسيمها على النحو التالي:

-تقسيم الحكومة من حيث الخضوع للقانون إلى حكومات استبدادية وقانونية.

-تقسيم الحكومات من حيث الخضوع للرئيس الأعلى للدولة إلى حكومات ملكية وجمهورية .

-تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة إلى حكومات فردية , أرستقراطية , ديمقراطية .

**الفصل الأول : الحكومة من حيث خضوعها للقانون :**

**الحكومة الاستبدادية :**

هي الحكومة التي لا يخضع فيها الحاكم أو الحكام للقانون فلا يخضع سلطانه لأي قيد ويكون لإرادته قوة القانون أو هي القانون الذي يجب أن يلتزم غيره دون أن يتقيد هو به وعلى هذا النحو يكون الحاكم في الدولة الاستبدادية مطلق التصرف وغير مقيد بأي قيد ولا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية فهو يعمل كل ما يحلو له ولو كان فيه إساءة إلى الجماعة التي يتولى أمرها وقد كان هذا الشلل هو السائد في فرنسا وحتى قيام الثورة . وفي هذا النوع من الحكومات من البديهي أن يظل حقوق الأفراد وحرياتهم سحابة سوداء، فالحاكم يستطيع أن يتخذ ما يلزم من الأوامر و الإجراءات دون حسيب أو رقيب ما دام غير ملتزم بالقانون والمعروف أن التزام الحكام قبل المحكومين بالقانون شرط أساسي لضمان احترام حقوق الأفراد وحرياتهم وقد دعي إلى هذا الشكل من الحكومات الفيلسوف توماس الاكوبني إلى هذا النظام يطلق يد الملوك ويتيح لهم العمل بما يوجب به عقولهم دون أدنى التزام بالقانون و الحقيقة أن نظام الحكومة الاستبدادي يضم نوع من أنواع الظلم .

**الحكومة القانونيــة :** هي حكومة يخضع الحاكم أو الحكام فيها إلى القوانين الموضوعية مادامت هذه القوانين هي المعمول بها وقائمة غير أن خضوع الحكام للقوانين لا يمنع من حق إلغائها أو تحديد لها ولكنها تظل ملزمة وواجبة الاحترام وينقسم إلى نوعين.

**ا-حكومة قانونية مطلقـة :**

وهي التي تتجمع فيها السلطة في يد شخص واحد هو الحاكم ملكا مثلا وفقا لقوانين الدولة التي يقررها ويتولى تنفيذها بواسطة الموظفين وهذا ما يميز هذا الشكل من الحكم عن الحكومة الاستبدادية التي ينتفي فيها الإلزام بالقوانين.

**ب - حكومة قانونية مقيـدة :**

وهي الحكومة التي تتوزع فيها السلطات بين هيئات مختلفة تتولى كل منها رقابة الأخرى في ممارسة أعمالها بحيث لا يجوز لأي سلطة أن تتعدى على اختصاصات غيرها وإلا عد عملها غير دستوري يؤدي إلى إلغاء ذلك التصرف واعتباره كان لم يكن لمخالفته لأحكام الدستور المنظم لسلطات الحكم في الدولة مثل الحكومة القانونية المقيدة تلك الأنظمة القائمة على مبدا الفصل بين السلطات أو الأنظمة الملكية الدستوريـــة :

**2 - الحكومات من حيث خضوعها للرئيس الأعلى للدولة :**

وينقسم هذا النوع إلى قسمين أساسيين هما :

**1-الحكومة الملكيــــة :**

هي الحكومة التي يمارس فيها الملك السلطة عن طريق الوراثة لمدة غير محددة وقد يطلق عليه اسم آخر غير الملك مثل : الأمير , السلطان ,الإمبراطور أو القيصر والمتفق عليه أن الملك غير مسؤول نظراً لكونه ذاته مصوناً من الخطأ وعليه فإنه غير مسؤول جنائياً سواء فيها يتعلق بجريمة الخيانة التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة أداء وظيفته كذلك انه غير مسؤول سياسياً عن التصرفات التي يجريها فهي تترتب عن الوزارة .

**2-الحكومة الجمهوريــة :**

ويتولى فيها السلطة شخص منتخب من قبل الشعب لمدة زمانية معينة وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية وهذا الانتخاب يتم بعدة طرق قد ينتخبه البرلمان ويكون بالتالي مسؤولا أمامه أو عن طريق الشعب بطريقة مباشرة فيستمد بالتالي سلطته من الشعب مما يجعلها واسعة جدا و قد اخذ الشكل الجمهوري للحكومات من الانتشار وسعت إليه أغلبية الدول في وقتنا الحاضر لما جارته من المبادئ الديمقراطية وقد ينتخب الرئيس عن طريق الشعب والبرلمان معا أي بواسطة هيئة تتألف من أعضاء البرلمان وعدد آخر من المندوبين المنتخبين من الشعب يتساوى وعدد أعضاء البرلمان وهذا الأسلوب وقد اخذ به الدستور الإسباني 1931 حيث نصت المادة 68 عنه. نقــد:

* يعيب على انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة مباشرة أي أن الشعب قد يتأثر بالدعايات الانتخابية فلا يتوفق في اختيار الرئيس الأعلى .
* انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان يضعف السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية كذلك انتخابه بواسطة البرلمان يجعله ربيب المجلسين وهذا هو علة ما .ظهر من أزمات سياسة متلاحقة في فرنسا الجمهورية.

ومن هنا يمكن أن نفرق بين النظامين:

\* الملكية وراثية ، والجمهورية حكم الرئيس لمدة زمنية معينة .

\* للملوك حقوقا تسمى بامتيازات تختلف عن حقوق الأفراد في حين أن الرؤساء لا يتمتعون بتلك الامتيازات

\*دساتير المملكة تبين كيفية نظام توازن العرش والوصاية عن الملك القاصر \* دساتير النظام الجمهوري لا تنص على ذلك. \* إذا كان الملك غير مسؤول فان الرئيس مسؤول جنائيا عن الجرائم التي يرتكبها يكون الملك مستقلا عن تأثير الأحزاب السياسية أما الرئيس فكثيرا ما يستند عليها للوصول إلى السلطة.

**الفصل الثاني : - الحكومة من حيث مصدر السيادة**

تنقسم الحكومة من حيث مصدر السياسة إلى ثلاثة أقسام:

\*حكومـــة فردية:

1- حكومة ملكية استبدادية

* 1. - حكومة ملكية قانونية

1. وحكومة دكتاتورية:

أ‌- حكومة ملكية

ب‌- حكومة دكتاتورية

\*حكومة أرستقراطية

\*حكومة ديمقراطية

\*حكومة انتقالية – مجلس الحكم (العراق نموذجاً)

\*حكومة الإنقاذ (حكومة الطوارئ)

\* حكومة تصريف الأعمال

**الفصل الأول:**

**حكومة فرديه أرستقراطية:**

1-حكومة فردية :

هي ذلك الحكم الذي تتركز فيه السلطة في يد فرد واحد مهما كان اللقب المطلق عليه ويعتقد انه يستمد السلطة من الله أو من شخصه وهو الحكم الذي يطلق عليه الآن مصطلح المونوقراطية المركبة من كلمتين يونانيتين Monos مونوس وتعني واحد Cratas وتعني السلطة وبالتالي فالمونوقراطية تدل على حكم الفرد المستحوذ على السلطة خلافا لمصطلح الديمقراطية ولهذا الشكل من الحكم صور متعددة:

**أ -حكومة ملكية استبداديـة :**

فهو يتولى الحكم فردا واحدا يسمى بالملك أو الإمبراطور أو الأمير أو القيصر ويتولى العرش تبعا لقانون الوراثة وهي استبدادية لان الملك لا يشاركه في الحكم أي أحد ولا يخضع هو للقانون القائم ومن ثم فلا يتصوران يقوم في هذا النوع من الحكومات قائمة للحريات أو الحقوق الفردية.

ب - حكومة ملكية و حكومة استبدادية:

-حكومة ملكية مطلقة : في حالة إذا كان الملك الحاكم يخضع للقوانين القائمة ولو أن له سلطة تعديلها وإلغائها والقول بإطلاق السلطة يعني انه لا ينازعه فيه أحد ويتولى زمام السلطة بنفسه دون مشاركة من أحد وفي هذا لا تختلف الملكية المطلقة على الملكية الاستبدادية أما وجه الاختلاف فيكن في أن الملكية المطلقة فيها الحاكم أي الملك للقانون القائم ما دام نافذا لم يغيره، وان كان تغير القانون أمر مرهون إلا بإرادته وحده فهو صاحب السلطان الوحيد. على أن الملكية المطلقة تنقلب إلى ملكية مقيدة إذا ما شارك الشعب الملك في أمور السلطة واصبح الشعب صاحب السيادة والأصل.

**الملكية الدستوريـة :**

وهذا الحكم مقيد بالدستور وأنها احسن الأنظمة لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك تتأثر بالنزاعات و الانشقاقات والخلافات الحربية وان اعتناق هذا النظام يصون وحدة الدولة من الانقسام أو الظهور لأي سلعة مطلقة وانه لا يمكن تفادي تلك العيوب إلا بوجود ملك لا يخضع للتأثيرات الحزبية .

-حكومة ديكتاتورية :

ويستمد الحاكم قوله فيها من شخصه مبرراً ذلك على انه يمثل الشعب وانه جاء لتحقيق الديمقراطية مدعما ذلك بإجراء انتخابات واستفتاءات شعبية تحت غطاء تأييد حزب سياسي أو جماعة تعتنق مبادئ ومذهب الديكتاتور قصد تحقيق مصالح خاصة بها مستعملا في ذلك وسائل الإعلام والدعاية لإضفاء صفة الزعامة على نفسه و إبراز مزاياه دون عيوبه ونسق تصرفاته بحكمة وكتابة قصة حياته ببراعة الأسلوب البسيط في شرحها حتى يتسنى للجميع قراءتها وفهمها مما يزيد من مكانته واحترامه بشرط أن لا تنسب إليه عيوب و إنما تنسب لغيره وهذه الطريقة من الحكم تجعل من الديكتاتور رمزاً لأنه لا يمثل تطلعات الشعب وآماله فحسب بل تجعله يجسدها فيحتوي بذلك بأفراد الشعب لكونه ممثلهم .

رغم ذلك فان أنصار المذهب الحر وغيرهم لم يقتنعوا بمثل تلك التصرفات ويتميز هذا النظام بكون الديكتاتور لا يتولى السلطة عن طريق الوراثة و إنما بواسطة القوة أو الكفاءة التي يتميز بها كما انه يعتمد على حزبه وأنصاره ولعل ما جاء في أقوال موسيليني حيث قال بأنه إذا تعذر إضفاء النظام رغم ذلك يعمل من اجل تحقيق مصالح الشعب وهذا النوع من الأنظمة يجيء على أنقاض أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية سيئة فأسباب ظهور ديكتاتورية " نابليون هي الفوضى والفساد والضعف .

**مميزات الديكتاتورية :**

• إن الحكم فيها شخص أي أنها تتصف بمبدأ شخصية السلطة السياسية رغم أنها ما تلجا إلى كثير من الانتخابات والاستفتاءات وتدعى أنها تمثل الشعب غير أن هذه الاستفتاءات يطغى عليها الطابع الشعبي للشخص. • كما أن الديكتاتورية تأتى دائما بنظام جديد مخالف لذلك الذي قامت على أنقاضه إلا انه حكم مؤقت بزوال قوة الديكتاتور إلى جانب ذلك تتركز السلطة في يد الحاكم دون أن تشاركه هيئات أخرى يعكس الحال في النظام الرئاسي فرغم سيطرة الرئيس على السلطة التنفيذية إلا أن هناك هيئات أخرى تشاركه الحكم وتراقب أعماله.

• اعتماد الحاكم على القوة والعنف لتحقيق رؤياه السياسية وذلك بإذكاء حماس الإقرار في التأييد له باعتباره الوحيد الذي قام بنقذهم ويحقق آمالهم والحقيقة أن هذه الأنظمة تمتاز بالطغيان و إهدار حقوق الأفراد والقضاء على الأحزاب المعارضة وان هدفها هو إضفاء صفة الزعامة على الديكتاتور فرغم أن الديكتاتور يلعب دورا هاما في إنقاذ أمته غالبا من الانهيار إلا انه يكون السبب أيضا في تهديم كل ما بناه بسبب عدم اهتمامه بالشعب وكذلك هناك من أضفى تسمية الحكم الكلي إلى جانب الديكتاتورية التي تنشأ عن طريق القوة وعدم الشرعية فبعد وفاة ستالين نجد أن اختيار خلفه وقع بطريقة نظامية لا عنف فيها واعتبر شرعيا من طرف الشعب السوفياتي إلا أن السلطة بقيت محصورة في يد الحاكم .

**الحكومة الأرستقراطية أو الإقليمية :**

هي الحكومة التي تجمع السلطة فيها بين أيدي فئة من الأفراد ينتمون إلى طبقة واحدة فان كانت هذه الطبقة من الأغنياء سميت أرستقراطية وإذا كانت تنتمي إلى حزب واحد تسمى الأقلية على حين كان يقسمها الإغريق إلى أرستقراطية إذا الفئة الحاكمة تمثل افضل الناس واوليغاركية إذا كانت الفئة غير صالحة وهذا النوع من الحكومات غالبا ما يظهر بعد الحكم الفردي انقسام السلطة فهي بالتالي تأتى في مرحلة انتقالية بين الحكم الفردي والحكم الديمقراطي مثل إسبرطيا , روما , وحاليا أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا على الرغم من تبنيها الحكم الديمقراطي الذي لا ينبغي أن يتعارض مع مصلحتها

في إسبرطيا : كان نظامها يقوم على هيئات الدولة من قبل طبقة واحدة هي ملاك العبيد والمواشي دون غيرهم ولو كانوا موكلين.

في روما : جمهوريتها الأرستقراطية تسند مهمة ممارسة السلطة للملاك الكبار للعبيد والمواشي بمشاركة الجيش الذي يسيطر على مجلس الشيوخ ، فتحكمها طبقة الإقطاعيين والبرجوازيين رغم التحول الطفيف نحو الديمقراطية في بعض دول هذه القارات .

**- الحكومة الديمقراطية :**

وفي هذا النوع من الحكومات يكون الشعب هو صاحب السيادة والسلطات فالسيادة لفرد كما في نظام الحكومة الفردية ولا تكون الفئة من خيار القوم او عليته كما في نظام الحكومة الأقلية و إنما تكون السيادة للشعب وإذا كان الشعب هو مصدر السيادة في الحكومة الديمقراطية فان كيفية ممارسة الشعب هنا يختلف:

\*- فإما أن يباشر الشعب بنفسه شؤون الحكم وهنا يكون إزاء ما يسمى بالديمقراطية المباشرة

\*-و إما أن تقتصر مهمة الشعب على انتخاب ممثليه في البرلمان فيمارسون نيابة عنه مظاهر السيادة وهنا يكون إزاء ما يسمى بالديمقراطية السياسية.

\*-إما أن يشارك الشعب ممثليه في ممارسة شؤون الحكم ويتضح ذلك في المسائل التشريعية الهامة وغيرها من المسائل المتصلة بشؤون الحكم وهنا تكون إزاء ما يسمى بالديمقراطية شبه المباشرة .

وهناك كذلك حكومة تسيير أعمال، وحكومة إنقاذ وطني هي مسميات للتعبير عن طبيعة الحكومة من حيث الشكل وطريقة التشكيل والصلاحيات والدور الواجب عليها القيام به.

**الفصل الثاني: وظائف الحكومات**

* **حكومة ليبراليــة وحكومة اشتراكيــة**

**أولاً : حكومة ليبراليـــــة**

**يقوم هذا النظام على مبادئ هي كالتالي :**

* **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.**
* **المنافسـة الحــــــرة**

**- قانـون العرض والطـــلب**

**-فلسفة النظام الاقتصادي الليبرالي تقوم على مسلمة هو أن كل سبب المشاكل الاقتصادية يرجع إلى تدخل الدولة في تحديد الأسعار والأجور . فالإنتاج لا يزدهر ولا يتطور إلا إذا تحرر من كل القيود والقوى التي تعيق تطوره .**

**" دعه يعمل , اتركه يمر" هكذا تحدث آدم سميت أحد منظري الليبرالية الاقتصادية.**

**فالحرية الاقتصادية تفتح آفاقا واسعة للمبادرات الفردية الخلافة حيث أن كل المتعاملين الاقتصاديين يبذلون أقصى جهد لإنتاج ما هو احسن وافضل وبكمية اكبر وبالطرق التي تكلف اقل من غيرها ولا خوف في خضم هذا النشاط حركة الأجور والأسعار لان قانون العرض والطلب الطبيعي يقوم بهاتين الحركتين ويرى آدم سميت أن سعر البضاعة يساوي ثمن التكلفة زائد ربح معقول , لكن إذا حدث بسبب ندرة بضاعة معينة أن ارتفع السعر فإنها ستصبح سلعة مربحة في السوق الأمر الذي يدفع بمنتجيها إلى المزيد منها فيرتفع العرض مرة أخرى وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض الثمن وبالتالي تنخفض الأجور.**

**وما يميز هذا النظام كذلك هو انه لا يتسامح مع الضعفاء والمتهاونين والملكية الخاصة وحب الثروة وهو الحافز الأول والأساسي للإنتاج ولذلك فان اكثر الناس حرصا على السير الحسن لأية وحدة إنتاجية هو مالكها والمدافعون على هذا النظام يرون أن طبيعة الإنسان الأنانية وغريزته في التملك تنسجم مع منطق الليبرالية و كما أن هذه الأخيرة تحقق نوعا من العدالة الاجتماعية , على أساس انه ليس من المعقول ومن العدل أن نحرم الإنسان حيازته من شيء شقى وتعب من اجله.**

**أن قيمة النظام الليبرالي إذا نظرنا إليه من زاوية النجاح الاقتصادي لا يمكن أن توضع موضع شك والتقدم الصناعي العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الرأسمالية المصنعة دليل على ذلك , لكن الليبرالية وجه آخر الاشتراكيون بزعامة كارل ماركس وجهوا إليه العديد من الانتقادات والاعتراضات: 1- النظام الرأسمالي نظام لا إنساني يعتبر العمل الإنساني مجرد سلعة و يستولي على فائض القيمة والتي تتمثل في قيمة عدد من ساعات العمل التي يقوم بها العامل دون أن يتقاضى عليها أجرة .**

**2- المسؤول المباشر عن الحروب لأنه يسعى إلى تحقيق الربع وقد تكون الأسلحة سلعا مربحة وهذا من اجل بيعها يجب خلق مناطق توتر في العالم.**

**3- أدى هذا النظام إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متناصرتين**

**4- الرأسمالية نظام لا يعرف فيه الإنسان الاستقرار النفسي فرب العمل يعيش على هاجس الخوف من الإفلاس والعامل يخاف من البطالة , كما أن الجانب المادي فيه قد طغى على الجانب الروحي حيث اصبح الاستهلاك المادي للسلع الغاية الأولى من الوجود .**

**ثانياً : حكومة اشتراكيـة :**

**ازدادت الاضطرابات الاجتماعية وركضت البضائع وعجز العمال وهم الأغلبية عن الحصول على ما يرضى حاجاتهم اليومية تزداد فقرا وسوءا وعلى انقاب ذلك و ظهر دعاة الاشتراكية الذين ينادون بإلغاء الملكية الفردية , باعتبارها سبب باس العمال ومصدر استقلال الأغلبية فناد الاقتصاديون بتوجيه الاقتصاد في مشاريع تتكفل الدولة بتسهيلها والإشراف عليها عن طريق التخطيط المركزي وإلغاء الملكية الفردية وتحويلها إلى ملكية جماعية ووضع مشروع اقتصادي وطني يراعي حقوق جميع الفئات ويتم بموجبه توزيع الثروات بالتساوي بين الأفراد والغاية هي محور الفوارق الاجتماعية وإحداث توازنات على مستوى الدخل الفردي رغم هذا فان تاريخ المجتمعات يكشف لنا أن الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج هي الطبقة المسيطرة في جميع مراحل التاريخ وتملك جميع الحقوق وتسمح للأقلية بان تنعم بالرفاهية والازدهار وتحرم الأغلبية من ابسط حقوقها، أما النظام الاشتراكي فقد طغت فيه الأنظمة الحاكمة باسم السلطة إذ تبحث عن الثروة بدلا من بناء المجتمع , فتتحول بذلك إلى أغلبية مالكه فتنشأ الليبرالية وتحل محلها في الوقت الذي أرادت فيه أن تقضي عليها , كما أن هذا النظام يبقى مثالي من الصعب تحقيقه على ارض الواقع كما يؤدي إلى تفشي البيروقراطية والخمول بدلا من العمل والنشاط .**

**حكومة حديثة – حكومة إسلامية**

**الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالرأسمالي والاشتراكي يختلف مع هذا الأخير في المبدأ , حيث إن الرأسمالية قامت على أساس الملكية الخاصة والاشتراكية على أساس الملكية الجماعية لكن الإسلام يقر بالأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد وهو ما يسمى بالملكية المزدوجة وذلك تماشيا والفطرة الإنسانية ومراعاة لضر وفها وهي نظرة لا تقتصر على الدنيا دون الآخرة أو الآخرة دون الدنيا بل التوفيق بينهما انسجاما مع طبيعة الإنسان المادية والروحية وعليه فالإسلام يقود حرية الفرد والجماعة معا دون أن يترك مجالا التعارض بين المصلحتين والنشاط الاقتصادي محكوم بمبادئ الشريعة المستوحاة من الكتاب والسنة مثل : الزكاة وتحريم الربا .... الخ.**

**. حكومة الإنقاذ الوطني واختصاصاتها :**

يظهر مصطلح حكومة الإنقاذ الوطني في الأدبيات السياسية والمواثيق الدولية، ففي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى فكرة تشكيل حكومة إنقاذ وطني في الدول التي تعاني من الفوضى والارتباك التي لا تستطيع تشكيل حكومة لها وبالتالي تؤثر في حالة السلم على الدول المجاورة خاصة والعالم بشكل عام.

وقد ذاع استعمال هذا المصطلح على ألسنة المشتغلين بالسياسة في العالم العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق ثم ظهر من جديد مع موجة الثورات العربية. ومن التجارب القريبة التي شهدت حكومة إنقاذ وطني العراق بعد الانتخابات الأخيرة". ونرى أن حكومة الإنقاذ الوطني تأتي في وقت عصيب ولإدارة أزمات طاحنة لذا فإنها لابد لها من أن تعطی كافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية التي كانت تؤول لرئيس الجمهورية، وتأخذ سلطاتها وشرعيتها مما يسمى بشرعية الأزمة.

" إن هذه النوعية من الحكومات هي حكومات لتدارك أزمات وطنية في دول لانتشالها من الخطر، أي أنها أقرب لوزارة إدارة أزمة أو أزمات. بما يتطلب بالضرورة مشاركة فئات مختلفة من الشعب (قوى سياسية متنوعة)، وتتمتع بكافة الصلاحيات، وتمتلك رؤية مبتكرة لتعامل مع هذه الوضعية، وكذلك القدرة على التفاعل بحيوية ونشاط مع الواقع المتغير كما هو الحال في الأزمات. وأخيرا يغلب على هذه النوعية الطابع السياسي حيث يتمتع وزرائها برؤية سياسية وقدره على التفاعل مع المجتمع ويتمتعون برضاء عام من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع.

**• الحكومة الائتلافية وصلاحياتها:**

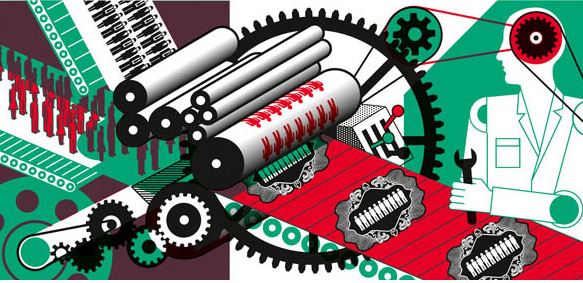
الحكومة الائتلافية أو الوزارة الائتلافية هي وزارة تظهر كثيرا في النظم البرلمانية وتشترك فيها عدة أحزاب. والسبب الرئيسي لهذا الإجراء هو عدم حصول حزب على أغلبية الأصوات في البرلمان. كما قد يشكلها الحزب الحاصل على الأغلبية في أوقات الأزمات كحالات الحرب أو الأزمات السياسية أو الاقتصادية الكبرى وتسمى كذلك حكومة وحدة وطنية أو حكومة تحالف كبير وأحيانا يطلق عليها حكومة التوافق الوطني. وقد رأينا نموذج لها عدة مرات في الحالة الإسرائيلية. كما حكمت سويسرا حكومة ائتلافية فضفاضة مؤلفة من أقوى أربعة أحزاب في البرلمان منذ عام 1959 وتسمى حكومتها بحكومة الوصفة السحرية. ولا يوجد هذا النوع من الحكومات في البلدان ذات النظام الرئاسي مثل الولايات المتحدة الأمريكية. أما في الأنظمة شبه الرئاسية كما في فرنسا التي يقوم رئيس الجمهورية رسمياً بتعيين رئيس الوزراء، يتعين على الحكومة برغم ذلك الحصول على ثقة البرلمان فتظهر الحكومات الائتلافية بشكل منتظم. ويتم في بعض الأحيان تشكيل الحكومات الائتلافية في أوقات المصاعب أو الأزمات التي تعصف بالبلد كما في أوقات الحرب وذلك لمنح الحكومة درجة أكبر من القبول والشرعية وكذلك لتخفيف حدة النزاع السياسي الداخلي. وغالبا ما يغلب على وزرائها الطابع السياسي، حيث يكونوا ممثلين لأحزابهم داخل الحكومة.

**. حكومة تسيير الأعمال وصلاحياتها:**

حكومة تصريف أو تسيير الأعمال هي حكومة تكون عادة مؤقتة يتم تعينها في حالات الفراغ السياسي ولفترات مؤقتة لحين تشكيل الحكومة الطبيعية بعد أحداث طارئة مثل الحروب والثورات وتحكم هذه الحكومة حتى تسترجع الدولة حالة الاستقرار التي فقدته نتيجة الحدث الطارئ، حكومة تصريف الأعمال عادة تكون ذات صلاحيات محددة وفترة حكم محددة، وهي تقوم على تصريف الشئون اليومية للدولة والتعامل مع القضايا العاجلة التي لا تحتمل التأخير وتنتهي مهمتها بمجرد تسليم السلطة لرئيس الجمهورية أو مؤسسات تشريعية منتخبة. ويغلب على هذه الحكومة طابع التكنوقراط أي المهنيين الذين يعمل كل منهم في الوزارة المرتبطة بمجاله.

وهنا تجدر الإشارة إلى مصطلح أخر أو نوع أخر لكن ليس تحت نفس التصنيف الذي بني عليه التحليل السابق وهو: "حكومة البيروقراط" كمقابل الحكومة التكنوقراط التي سبق الإشارة إليها، وهي تعني حكومة مكونة من أشخاص يأتون من داخل مؤسسات الدولة ترقی وزرائها في المناصب داخل هذه المؤسسات إلى أن تم تصعيدهم لهذا المنصب وهو غالبا ما يكون في الحكومات العادية.

**حكومة التكنوقراط – Technocrat Government**



على الرغم من أن مصطلح التكنوقراط استُخدم في العديد من المناسبات إلا أن الفضل يعود بإحياء هذا المصطلح إلى المهندس الأمريكي **هنري سميث – Henry Smyth**وذلك في عام 1919م عندما استخدم مصطلح **التكنوقراط – Technocracy** في مقاله **الطرق والوسائل لكسب الديمقراطية الصناعية – The Ways and Means to Gain Industrial Democracy** الذي نُشر في**مجلة الإدارة الصناعية – journal of Industrial Management.**مُشيراً إلى أنَّ الديمقراطية الصناعية يمكن أن تُطبق عن طريق إدماج العُمال في صنع القرار من خلال الشركات القائمة.

**تعريف الحكومة التكنوقراطية:**

تُعتبر كلمة “**التكنوقراط – Technocracy**” ذا أصلٍ يوناني، مُكوَّنة من كلمتين، وهما: **تكنو- τέχνη** وتعني الفن، و**قراطوس – κράτος** وتعني الحُكم، وبالتالي يكون معنى الكلمة الحُكم الفني؛ أي الذي يرتبط بمجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال ما، مثل: الاقتصاديين، والأطباء، والأدباء، وغيرهم، عن طريق تأسيس حكومات يكون وزرائُها من المُختصين؛ فتسمى حكومة تكنوقراطية أو حكومة الكفاءات.

ويُعرِّف البعض التكنوقراطية بأنها: مذهب سياسي يمنح أهل العلم والاختصاص “التكنوقراطيين” نفوذاً سائداً على حساب الحياة السياسية نفسها.

كما تُعرَّف التكنوقراط أيضاً بأنها:

حكم الخبراء غير المنتخبين، أو الأكاديميين اللامعين، الذين يفترض بهم وضع مصلحة البلاد فوق مصلحة أيٍّ من الجهات السياسية أو المناطقية أو العرقية.

وبذلك يمكن القول أنَّ الحكومة التكنوقراطية هي: شكل من أشكال الحكومات حيث يتم اختيار صانعي القرار لسُدَّة الحكم استناداً إلى خبرتهم التقنية وخلفيتهم.

وبذلك تكون الحكومة التكنوقراطية مختلفة عن الحكومة الديمقراطية التقليدية في اختيار الأفراد المنتخبين لدور قيادي من خلال عملية تؤكد على مهاراتهم ذات الصلة وأداءهم المثبت، في مقابل ما إذا كانوا يملكون مصالح الأغلبية للسكان أم لا.

وتستند القرارات التي يتخذها التكنوقراطيون إلى معلومات مستمدة من المنهجية العلمية بدلاً من الرأي العام.

**حركة التكنوقراطيين وظهور فكرة الحكومة التكنوقراطية:** لأنَّ رجال السياسة في ذلك الوقت كانوا لا يُعنَون كثيراً بأمور البحث في الظواهر والتقنيات والإقتصاديات؛ ظهرت بعض الحركات الداعية لتصحيح الوضع، والخروج من الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تعصف بالدول، وما مرت به كبرى الدول من فقر وبطالة وكساد في التجارة والصناعة، خاصة قبيل الحرب العالمية الثانية، واستطاع **هاورد سكوت – Howard Scott**أن يُكسب مفهوم التكنوقراطية قوة شعبية تحولت إلى تيار سياسي أميركي سُمِّيَ **حركة التكنوقراطيين**أو**حركة الفنييّن Technocracy movement**عام 1932 في الولايات المتحدة الأمريكية ضمَّت العديد من المهندسين، والصناعيين والمعماريين والإقتصاديين المشتغلين بالعلوم، الذين قاموا بدراسة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والزراعية والصناعية، ودراسة الظواهر مختلفة الناشئة في المجتمعات؛ بغية إستخلاص القوانين التي تُستخدم في الحكم على هذه الظواهر وإيجاد الحلول لقياس الظواهر الاجتماعية، واستنباط القوانين منها بما يصلح للحكم على هذه الظواهر، فوضعوا أساسات للنظرية التكنوقراطية، معتمدين على دور الاقتصاديين في إبداء آرائهم حول أسلوب الحُكم في أمريكا. وطبقاً لما جاءوا به، فإنَّه يجب إلغاء دور المال في تحديد نهج الدولة؛ الأمر الذي يجعل من البلدان والمجتمعات بلداناً مستهلكة، والإستعاضة عنه بالاهتمام بالتطور المستدام النابع من قاعدة الموارد المتوفرة، بدلاً من الاهتمام بالربحية النقدية، وذلك لضمان استمرارية تشغيل جميع القطاعات المجتمعية والصناعية إلى أجل غير محدد، ودون الرجوع إلى الانتخابات الديمقراطية التي يبرز من خلالها أفراداً لا يملكون المعرفة أو المهارة المطلوبة لممارسة الحكم.

وقد ترجموا أفكارهم بإقتراح استبدال المال بشهادات الطاقة، كما رأوا بضرورة تسليم المهندسين غير السياسيين والعقلانيين السلطة لتوجيه الاقتصاد ليصبح إقتصاداً متوازناً من حيث الإنتاج والاستهلاك، فالدولة من وجهة نظر التكنوقراطيين باتت تحتاج لحكومة علمية تقنية، تعمل على البدء بدراسة أوضاع الدولة الاقتصادية والصناعية والزراعية، وإيجاد حلول سريعة وعلمية لمشاكلاتها والأزمات التي تعصف بها.

أصبحت حركة التكنوقراطية حركة شعبية في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير عندما بدأ الناس يعتقدون بأن المتخصصين و التقنيين، مثل المهندسين و العلماء، لديهم فِهم أفضل من السياسيين، في التعقيد الموجود في الاقتصاد، إلا أنَّ بحلول منتصف الثلاثينيات أخذ الإهتمام بأفكار حركة التكنوقراط بالانخفاض. وعزا بعض المؤرخين تراجع حركة التكنوقراطية بسبب البرنامج الإنتخابي للرئيس **روزفلت – Franklin Delano Roosevelt**  الذي وعد به بمحاربة الكساد ومنح مساعدات عاجلة للعاطلين عن العمل.

في النهاية يمكن القول لعلَّ التكنوقراطي السياسي لا يملك الدهاء السياسي أو الكاريزما التي يتوقعها الناس عادة للتأثير على الرأي العام لصالح انتخابه إلى منصب حكومي، إلا أنَّه مع كم التغييرات التي تطرأ على الأصعدة السياسية والمشاكل التي تواجه حكومات الدول في بعض الأحيان من بطالة وتفشي الفساد وأزمات مالية خانقة وغياب الثقة بالحكومة، تظهر توجهات سياسية وفكرية جديدة في محاولة لحل المشاكل وضمان وحدة الدولة وإخراجها من الأزمات التي تمر بها. ولعلَّ مفهوم حكومة التكنوقراط من أهم المفاهيم المستحدثة بُغية خلق حكومة مختصة تنهض بالدولة من أزمات ضاقت بها، فكان استخدام مفهوم **التكنوقراط – Technocracy** للإشارة إلى تبني وتطبيق المنهج العلمي في حل المشاكل الاجتماعية المتعلقة برفاهية المواطنين، من خلال اختيار الأفراد الذين يمتازون بالمهارات التقنية والقيادية التخصُصية والأداء الحَسَنْ؛ لدراسة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى دراسة مجمل الظواهر المختلفة الناشئة في المجتمعات، بغية إستخلاص قوانين تستخدم في الحكم.

**الفصل الرابع : مجلس الحكم (العراق نموذجاً)**

هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس 2003م، والتي انتهت باحتلال بغداد في 9 نيسان/أبريل 2004م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال.

وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز/يوليو 2003م، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة. كان تعيين الجنرال السابق جي غارنر حاكما إداريا للعراق أول خطوة اتخذتها واشنطن للبدء في عملية (إعادة تشكيل) البلاد بعد دخول بغداد، لكن غارنر استبدل بعد نحو شهر واحد بدبلوماسي سابق هو بول بريمر الذي استند في سلطاته إلى القرار 1483 وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال أو ما بات يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة.

|  |
| --- |
| " شكل مجلس الحكم مقدمة للنمط السياسي الجديد للعراق وكرس هيمنة المحاصصة الطائفية والعرقية على العملية السياسية" |

**تشكيل سلطة عراقية**اتخذ بريمر منذ تعيينه العديد من القرارات السياسية والاقتصادية الراديكالية الطابع منها حل الجيش العراقي، لكن إجراءاته ظلت بلا غطاء سياسي أو قانوني وإن توفر لها غطاء الشرعية الدولية من خلال قرار مجلس الأمن، فكان لابد من إيجاد تشكيل إداري محلي يكون غطاء سياسيا للقرارات الأميركية، ولذلك دعمت واشنطن إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفق محاصصة عرقية وطائفية استنادا إلى تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية، وهكذا وفي أواسط يوليو/تموز2003 جرى الإعلان عن تأسيس مجلس الحكم من خمسة عشر من قيادات المعارضة السابقة وبنظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه، ثم تفرع فيما بعد إلى مجلس وزراء، وظل المجلسان تحت الإشراف الرسمي للحاكم الأميركي. وبغض النظر عن محدودية صلاحياته، فإن مجلس الحكم شكل بداية للشكل السياسي الجديد للعراق، فمن خلاله تعرف العراقيون على السياسيين الجدد الذين قضوا سنوات طويلة في المنفى خارج العراق، كما جرى من خلال التوزيع الطائفي لأعضائه الشروع في تكريس العرقية والطائفية السياسية التي كان محظورا تداولها في السابق رسميا واجتماعيا وإن كانت موجودة كواقع حال.

**وضع الدستور المؤقت**في خريف عام 2003 صدر قرار مجلس الأمن 1511 الذي أكد سيادة العراق ووحدة أراضيه وأقر بأن مجلس الحكم يجسد سيادة العراق لكنه لم يذهب إلى حد الاعتراف به كسلطة شرعية عليا للبلاد، وكان مما تضمنه القرار الشروع في نقل السلطة من سلطة الائتلاف التي تمثل قوات الاحتلال إلى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعد أقصاه الثلاثين من يونيو/حزيران 2004. وخلال عمله الذي استمر أقل من عام واحد عمل مجلس الحكم بالغطاء القانوني للقرارين 1483 و1511 اللذين أعطيا لسلطة الاحتلال صلاحيات إدارة البلاد، وكان يتوجب قبل الانتقال إلى مرحلة نقل السلطة إصدار دستور يكون المرجعية القانونية للحكومة المنتظرة بدلا عن الدستور السابق، وهكذا وفي مارس/آذار 2004 أصدر مجلس الحكم دستورا مؤقتا سمي بقانون الدولة للمرحلة الانتقالية الذي حدد المرجعية القانونية لحكومة المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات وقيام الجمعية المنتخبة بوضع دستور دائم يخضع للاستفتاء الشعبي في أغسطس/آب 2005 قبل إجراء انتخابات عامة جديدة في نهاية العام نفسه، وقد كان إصدار هذا القانون وملحقه بعد ذلك بشهرين أبرز خطوة سياسية لمجلس الحكم، حيث أنه حدد إلى درجة كبيرة مسار العملية السياسية المستقبلية ووضع أسسا من الصعب تغييرها للعراق الجديد كما بات يوصف.

**إقامة الحكومة المؤقتة**كانت أولى الخطوات اللاحقة تشكيل المجلس الوطني المؤقت الذي سيكون بمثابة (برلمان) الدولة، وجرى اختيار مائة شخص لعضوية المجلس بطريقة الانتخاب من خلال أسلوب المجمعات الانتخابية في محافظات العراق المختلفة، واعترض كثيرون على هذه الطريقة التي قالوا إنها لا تفرز ممثلين حقيقيين للشعب العراقي وإنها تعيد إلى الواجهة نفس القوى التي شاركت في مجلس الحكم وتهمش الآخرين، لكن قوى أخرى قالت إن طريقة المجمعات الانتخابية هي الأفضل في ظل الظروف القائمة آنذاك وإنها أفضل من لا شيء فضلا عن أن هذا المجلس مؤقت وعمره لن يتعدى الشهور السبعة حتى إجراء الانتخابات العامة في العراق في نهاية يناير/كانون الثاني 2005.

لم ينته السجال عند طريقة اختيار أعضاء المجلس الوطني لكن الأمر شمل أيضا اختيار رئيس الدولة ورئيس الوزراء، فقد نشب خلاف علني داخل مجلس الحكم بين مرشحين لرئاسة الدولة هما السيد عدنان الباجه جي والسيد غازي عجيل الياور، وفي النهاية فاز الياور بالمنصب، بينما اختارت واشنطن السيد إياد علاوي لرئاسة الحكومة من غير أن يظهر له منافس آخر لا سيما بعد أن كان من وصف بأنه أقرب حلفاء أميركا في بغداد السيد أحمد الجلبي قد تعرض لانتقادات حادة من إدارة بوش بسبب ما قيل إنه نصائح ومعلومات كاذبة قدمها لواشنطن كي تمضي قدما في خيار الحرب ضد نظام صدام حسين.

**إجراء الانتخابات العامة**تسلم غازي عجيل الياور رئاسة الجمهورية ، و د. أياد علاوي رئاسة الحكومة في الثامن والعشرين من يوليو/حزيران 2004 من السفير بريمر الذي غادر العراق في اليوم نفسه عائدا إلى بلاده، وبدأ علاوي في اليوم الثاني ممارسة مهامه في حكومة جرى توزيع حقائبها بنفس أسلوب مجلس الحكم على أسس طائفية وعرقية، بينما تولت سفارة أميركية هي الأكبر في العالم المهام السابقة لبريمر بدعم من نحو مائة وأربعين ألف جندي أميركي وآلاف من قوات بلدان أخرى تغير وصفهم منذ ذلك التاريخ إلى القوات المتعددة الجنسيات.

شهدت ولاية علاوي رغم قصرها أحداثا كثيرة حيث تفاقم الوضع الأمني، وثار جدل حاد حول الانتخابات العامة بين رافض لها في ظل الاحتلال ومطالب بإجرائها في موعدها وطرف ثالث سعى إلى تأجيلها، لكن حكومة علاوي حققت تقدما في مجال العلاقات الإقليمية والدولية، وانسحب ذلك على الجانب الاقتصادي الذي شهد بداية شطب وتخفيض الديون العراقية الضخمة، وشهدت الفترة ذاتها تسابق الأحزاب والقوى السياسية في البلاد استعدادا للانتخابات التي جرت بالفعل في الثلاثين من يناير/كانون الثاني 2005 وعدت نجاحا للحكومة المؤقتة، لتفرز واقعا سياسيا جديدا في ظل تمركز الهيمنة على الجمعية الوطنية في عدد محدود من القوى مقابل تلاشي قوى أخرى ومقاطعة قوى ثالثة تمتلك تأثيرا شعبيا مهما وإن ظلت خارج البرلمان.

وامتدت فترة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز/يوليو 2003م ولغاية 1 حزيران/يونيو 2004م، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة. وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة كانت في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين.

واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران/يونيو عام 2004م، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة العربية. وكانت رئاسة مجلس الحكم تتم بصورة متناوبة حيث تناوب رؤساء الكتل المشاركة بالمجلس برئاستها لمدة شهر واحد. وبالرغم من اعتراف الجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد قوات الاحتلال الأمريكية وممثلها في العراق بول بريمر.

ومن القرارات المثيرة للجدل والذي اتخذها مجلس الحكم هو إلغاء قانون الأحوال المدنية الذي كان يطبق أبان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين واستبدل هذا القانون بقانون آخر يتوافق مع قوانين الشريعة الإسلامية, وهذا القرار نتج عنه اعتراضات من قبل صفوف العلمانيين والنساء في العراق. ومن القرارات الأخرى المثيرة للجدل والذي اتخذها مجلس الحكم العراقي هو إتخاذ يوم سقوط بغداد بيد قوات التحالف في 9 نيسان/أبريل 2003م، كعيد وطني في العراق، أضف إلى ذلك القرار بتبديل العلم العراقي. تلك القرارات لاقت استهجانا من قبل قطاعات واسعة من الشعب العراقي.

**الفصل الخامس : الحكومة المتكاملة**

**مقدمة**

الحكومة الإلكترونية - الحكومة الذكية - الحكومة المتكاملة، جميع هذه المصطلحات تعبر عن تسلسل تاريخي وامتداد طبيعي لتطور التعاملات الإلكترونية الحكومية. ولذا فإن القارئ الكريم سوف يلاحظ تكرار هذه المصطلحات وتداخلها كثيرا في هذا الكتاب، لأنها ذات صلة موضوعية وثيقة بعضها ببعض، كانت بداية التعاملات الإلكترونية انطلاق تطبيقات حاسوبية بسيطة في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي كجداول وكشوفات بأسماء الموظفين ورواتبهم في مؤسسات ومنشآت العمل، ثم تطورت شيئا فشيئا إلى أن تم إطلاق الحكومة الإلكترونية ( E. Gov) في بداية التسعينيات ، التي تطورت هي الأخرى، ومرت بمراحل عدة حتى وصلت إلى مرحلة جديدة تسمى الحكومة الذكية، واستمر هذا التطور حتى وصلت اليوم إلى ما يعرف بالحكومة المتكاملة (Integrated Government ) ( I . Gov ) وهي مرحلة التكامل الخدماتي والمعلوماتي والتقني من خلال منصة إلكترونية واحدة ورقم تعريفي موحد للمستفيد يتم التعامل بواسطته للحصول على كافة الخدمات الإلكترونية الحكومية.

بدأ نشر تطبيقات المعلوماتية في المملكة العربية السعودية يأخذ طريقه الصحيح نحو تقديم الخدمات العامة إلكترونيا للمواطنين والمقيمين، كما بدأ تفاعل معظم الجهات الحكومية مع جمهور المستفيدين: إما من خلال مواقعها الإلكترونية على الإنترنت، أو من خلال نشر تطبيقاتها المختلفة على الأجهزة الذكية.

وتم تأسيس الأدوات اللازمة لنشر وتطبيق التعاملات الإلكترونية مثل برنامج يسر للتعاملات الإلكترونية الحكومية وصدور القرارات الحكومية التي تدعم هذا التوجه.

وتعد الحكومة المتكاملة إحدى المتطلبات الرئيسة لتنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية ۲۰۳۰م، إذا أخذنا في الاعتبار أن الحكومة المتكاملة سوف تصبح موردا اقتصاديا واستثماريا مهما للدولة في جانب تخصيص الخدمات وطرحها إلكترونا، وتفعيل قواعد المعلومات الحكومية للاستفادة منها استثماريا واقتصاديا. كما أن الحكومة المتكاملة في كثير من دول العالم تعد أداة رئيسة من أدوات الإصلاح، وتساعد الحكومات في كشف الفساد المالي والإداري، وترسيخ مفاهيم الشفافية والوضوح. لقد أصبحت الخدمات الإلكترونية وتطبيقات المعلوماتية المختلفة أسلوبا جديدا في الحياة والتعامل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية والقطاعين العام والخاص، وتحقيق التوجه الذي تسعى مجتمعات المعلوماتية لإحرازه، وهو نشر التعامل الإلكتروني في جميع مجالات الحياة المختلفة. إن تمازج التقنية مع الكفاءات البشرية أدى إلى ظهور حياة ميسرة تسير بوتيرة متسارعة في النمط والشكل والأداء، وتتميز بالسهولة والسرعة والدقة في تقديم الخدمات العامة وإنجاز الأعمال، متجاوزة جميع حواجز الروتين والبيروقراطية ومجسدة بذلك مفهوم ذهاب السلعة أو الخدمة للعميل، وليس العكس.

ويأتي نشر هذا الكتاب وسط توجه قوي من دول العالم ومجتمعاته نحو الدخول بقوة إلى عصر المعلومات، وجعل التبادل الرقمي أسلوبا أساسيا للتعامل بين الأفراد والمؤسسات، بحيث لم يعد هناك دولة أو مجتمع على وجه الأرض إلا ويستخدم تطبيقات المعلوماتية كليا أو جزئيا، وبدأت مظاهر الحياة الإلكترونية تطغى على جميع مظاهر الحياة العامة، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من مشاهد الحياة اليومية، وأي دولة أو مجتمع لم يستخدم تطبيقات المعلوماتية لن يجد لنفسه موقعا في خريطة العالم الجديد؛ لأن مفاتيح هذه الخريطة وخطوط الطول والعرض فيها شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

لقد أصبح لبرامج الحكومة المتكاملة أولوية قصوى على أجندة الحكومات في العالم، حيث إنها لا تقدم الخدمات العامة للمواطنين فحسب بل إن لها دورا رئيسا في دفع عجلة التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي، وإيجاد المجتمع المعرفي، ورفع معدل دخول الأفراد، وفتح قنوات استثمارية جديدة أمام المواطنين في القطاعين العام والخاص، وإتاحة فرص وظيفية جديدة للشباب في مجال تشغيل وصيانة أجهزة تقنيات المعلومات والأنظمة الآلية، وإدخال البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها. ولهذه المبررات المنطقية، فقد بدأ العالم بالتحول الإلكتروني رغبة منه في الحصول على الأمثل وتقديم الأفضل.

ستطرق إلى موضوع الحكومة المتكاملة ومجالات استخدامها وتطبيقاتها المختلفة، وطريقة بنائها، وتجارب بعض الدول في هذا المجال. وكذلك إلى طريقة التنفيذ والتطبيق العملي لمشروعات التعاملات الإلكترونية وتخطيط موارد الأعمال (ERP)، وقد حاولنا أن نوضح إيجابيات الحكومة المتكاملة ومميزاتها وأهمية العمل بها في عصر المعلوماتية.

**مفهوم الحكومة المتكاملة**

إن برامج الحكومة المتكاملة الناجحة على مستوى العالم المتقدم وضعت نصب عينيها أن يكون لبرامجها رؤية ورسالة وأهداف واضحة، مع الأخذ في الحسبان التطورات التقنية والإدارية الحكومية، لأن الحكومة الإلكترونية هي نتاج دمج تطبيقات التقنية والإدارة في بوتقة واحدة ليكون منتجها النهائي هو الحكومة الإلكترونية، التي تدرجت وتطورت شيئا فشيئا، حتى وصلت إلى مرحلة الحكومة المتكاملة. قد لا يعلم الكثيرون أن الحكومة الإلكترونية من خلال تطورها الزمني الطويل، ساهمت بشكل أو بآخر في تطوير بيئة الأعمال الإدارية، من خلال تطبيق معاني ومفاهيم جديدة في علم الإدارة لمصطلحات علمية معروفة مثل، إدارة التغيير (Change management)، والتخطيط الإستراتيجي (Strategic Planning)، وإدارة المشاريع (PM)، ومؤشرات قياس الأداء (KPIs)، لأن تطبيق إدارة التغيير، وإدارة المشاريع، والتخطيط الإستراتيجي، ومؤشرات قياس الأداء ترفع نسبة نجاح المشاريع من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية، التي تجسد كل هذه المفاهيم والمصطلحات العلمية في برامجها ومشاريعها بأسلوب علمي جديد وعصري، وتم تناول هذه المصطلحات والمفاهيم في أجزاء مختلفة من هذا الكتاب بحسب ورودها في برامج الحكومة الإلكترونية المختلفة في العالم.

ومصطلح الحكومة المتكاملة أو الحكومة الشاملة كما يطلق عليه البعض (WoG) يقصد به تعاون جميع الجهات الحكومية وربطها إلكترونيا لتحقيق التكامل فيما بينها، وذلك لتوفير كافة الخدمات والمعلومات الحكومية من خلال منصة إلكترونية واحدة، وباسم مستخدم واحد (User Name) وتقديمها للمستفيد، ويتطلب تحقيق الحكومة المتكاملة رفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للجهات الحكومية، وتطوير الخدمات الحكومية للمستفيدين باستمرار وتعزيز الحكومة ومن خلال توضيح وتبسيط كافة إجراءات المعاملات الحكومية، وأيضا إشراك المستفيدين في صنع واتخاذ القرار، وذلك رغبة في التطوير المستمر الخدمات الحكومة المتكاملة، وتفعيل مفهوم التكامل الحقيقي بين الجهات الحكومية من خلال تفعيل مفهوم العمليات والخدمات في برنامج الحكومة المتكاملة. والتكامل هنا يكون على ثلاثة مستويات، وتكون كالآتي:

أولا: التكامل التقني المقصود به أن تكون الأنظمة التقنية والآلية المستخدمة

في برنامج الحكومة المتكاملة موحدة (Integrated Systems ) بين جميع الجهات الحكومية، وفي هذا توفير للمال والوقت والجهد، لأن استخدام أنظمة آلية مختلفة سوف يكون هدرا للوقت والمال والجهد.

ثانيا: التكامل الخدماتي، ويقصد به أن يقدم برنامج الحكومة المتكاملة جميع الخدمات والتعاملات الإلكترونية التي يحتاجها المواطن والمقيم من منصة إلكترونية واحدة، ورقم تعريفي واحد. ثالثا: التكامل المعلوماتي، ويقصد به إتاحة قواعد المعلومات أمام الجهات الحكومية للاستفادة منها بين الجهات الحكومية وبعضها البعض في حال أرادت جهة حكومية استكمال معلومات ناقصة لمعاملة إلكترونية لدى جهة حكومية أخرى.

ويعد مفهوم «التعاون بين الجهات الحكومية في برنامج الحكومة المتكاملة مرادفا «للتكامل»، لكي يتحقق مفهوم الحكومة المتكاملة (. I.Gov) تقنيا ومعلوماتيا وخدماتیا.

ولم يعد من المألوف أو المعتاد تقديم الخدمات الحكومية بالطرق التقليدية، ولكن الأمر تطور حتى وصل تقديم الخدمات بطرق تقنية ذكية، ولم يقف عند هذا الحد فقط، بل أصبح هناك مؤشرات تفاعلية لقياس تقديم هذه الخدمات، وأصبحت بعض الحكومات الإلكترونية والذكية والمتكاملة تطور مؤشرات لقياس مدى نضج برامجها الإلكترونية والذكية، لكي تتحقق من أن الخدمات وصلت إلى مراحل متقدمة جدا من التفاعلية وسهولة الاستخدام وتحقيق رضا المستفيدين.

وعلى سبيل المثال هناك مؤشرات القياس نضج الخدمات الإلكترونية على مستوى دولي منها، مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (UN - E . gov . Development Index ( EGDI

، ويعتمد هذا المؤشر على ثلاثة محاور رئيسة:

1. مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI) ويركز بصفة مباشرة على مستوى نضج الخدمات الإلكترونية، والتبادل الآمن للمعلومات، وكل ما يتعلق بالخدمات الإلكترونية.

2. مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII ) ويقيس عدد مستخدمي الإنترنت وعدد مشتركي الهاتف الثابت وعدد مشتركي النطاق العريض السلكي واللاسلكي.

3. رأس المال البشري (HCI) ويقيس مؤشر معدل محو الأمية في المجتمع، ونسبة الالتحاق في التعليم ومتوسط سنوات الدراسة والعدد الفعلي لسنوات الدراسة في التعليم العام. وتقوم الأمم المتحدة بتجديد وتقييم المعايير والمؤشرات الخاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية بصفة دورية، ولذا فإنه يجب على برامج الحكومة الإلكترونية في مختلف دول العالم المتابعة لكل ما يحدث من جديد في هذا المجال الحيوي والمهم، وذلك لمواكبة التطورات والتغييرات المتسارعة التي تحدث في هذا المجال، الذي يتصف بسرعة التغيير والتطور المتلاحق.

وتقوم بعض المؤشرات بتقسيم مستويات النضج في الخدمات الإلكترونية إلى أربع مراحل هي:

1. الخدمة المعلوماتية، حيث يتم تقديم خدمات معلوماتية فقط عن الخدمة المراد عليها ووضعها ومتطلبات الحصول عليها فقط دون تحقيق الخدمة فعليا.

2. الخدمة التفاعلية، وفي هذه المرحلة يتم تعبئة بعض النماذج إلكترونيا وإرسالها إلكترونيا أيضا، لكن يتطلب من المستفيد القيام بمراجعة الجهة الحكومية لإتمام الإجراء والحصول على الخدمة بشكل نهائي.

3. الخدمة الإجرائية، وفي هذه المرحلة يتم التفاعل إلكترونيا بين الطرفين ( المستفيد والجهة الحكومية)، والحصول على الخدمة المطلوبة دون مراجعة الجهة الحكومية.

4. الخدمة التكاملية، وفي هذه المرحلة يتم أيضا التفاعل الإلكتروني بين الطرفين ( المستفيد والجهة)، ولكن قد يكون هناك طرف ثالث أو أطراف أخرى لها علاقة بإتمام عملية التعاملات الإلكترونية. وتقوم الجهات الحكومية بإتمام التعاملات الإلكترونية بين تلك الجهات، دون حاجة المستفيد لمراجعة أي منها، بحيث يحصل على الخدمة من خلال تعامله مع بوابة إلكترونية واحدة فقط. جاء استخدام مصطلح الحكومة الذكية بديلا لمصطلح الحكومة الإلكترونية في الأوساط العلمية والتقنية، وتعد الحكومة الذكية امتدادا للحكومة الإلكترونية، وهي حقبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ويقصد بها تقديم الخدمات الإلكترونية والتطبيقات المعلوماتية المختلفة على الأجهزة الذكية، كالهاتف النقال والأجهزة اللوحية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي المتصلة بالإنترنت، بحيث يمكن تقديم خدمات الحكومة الذكية من أي مكان وعلى مدار الساعة وبسرعة ودقة متناهيتين، وعبر منصة موحدة للتطبيقات النقالة تقدم من خلالها خدمات الحكومة الذكية.

وبحسب إحصاءات عالمية، فإنه يوجد في العالم اليوم أكثر من 5 مليارات مستخدم للأجهزة المحمولة، منهم أكثر من مليار مستخدم للهواتف الذكية، ما جعل برامج الحكومات الإلكترونية صاحبة السبق والريادة في العالم تفكر في تقديم خدماتها الإلكترونية بطريقة مواكبة لروح العصر وثورته المعلوماتية، فأصبح تقديم الخدمات الإلكترونية عن طريق الأجهزة الذكية، وخصوصا الهواتف النقالة التي أصبحت شائعة الاستخدام بين الناس، وهذا أحد أسباب رواجها بوصفها أدوات مهمة في تقديم خدمات الحكومة الذكية والمتكاملة.

ثم جاءت الحكومة المتكاملة ومن أبرز سماتها، التفاعل الحيوي بين المستفيد ومقدمي الخدمة، وأن الخدمة يمكن تقديمها في أي وقت ومن أي مكان، متجاوزة بذلك الحدود المكانية والزمانية. وتتيح الحكومة المتكاملة

للمستفيدين إمكانية التفاعل مع الخدمات المقدمة. وكذلك تقييم ما يقدم لهم من خدمات، عن طريق القنوات الإلكترونية نفسها. ومن أبرز فوائد الحكومة المتكاملة، زيادة إنتاجية الموظفين في الدولة، ورفع كفاءة العمل في القطاعات الحكومية، وتقليل الأخطاء الإدارية ما أمكن التي يكون العنصر البشري غالبا المتسبب فيها بنسبة كبيرة. وكذلك تعزيز التعاون بين مؤسسات الحكومة المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة في دعم الاقتصاد والتنمية، ورفع القدرات التنافسية في مجالات العمل المختلفة. والتكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، وهذا التعاون والتفاعل بين الأطراف المستفيدة والمقدمة للحكومة المتكاملة يسهم في تعزيز الاقتصاد ودفع عجلة التنمية على جميع المستويات والأصعدة. وكذلك خفض نفقات التشغيل بنسبة كبيرة، فضلا على توفير الوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة المتكاملة.

ولعل ما يميز الحكومة المتكاملة عن الحكومة الإلكترونية، أن الحكومة المتكاملة اهتمت بتحميل تطبيقات المعلوماتية المختلفة العملية والعلمية على أجهزة الهواتف النقالة والأجهزة الذكية الأخرى لكي يتسنى لأكبر عدد ممكن من المستفيدين النفاذ إلى الخدمات الإلكترونية من خلال الأجهزة الذكية؛ لأنها في متناول المستفيد في كل وقت وكل مكان. وأنه من الأهمية بمكان للإدارات والمؤسسات الحكومية تأسيس إدارات التحليل إجراءات العمل الإداري والمالي تعرف ب (Business Analysis ( BA ، ومهمة هذه الإدارات تحليل إجراءات العمل المالي والإداري لمعرفة أدق تفاصيله وبناء هذه الإجراءات وفق معطيات الخدمة الإلكترونية المتكاملة، وليس وفق معطيات الخدمة التقليدية، الأن عملية هندسة الإجراءات ( الهندرة) تكمن أهميتها في اختصار الإجراءات اليدوية عندما يتم تحويلها إلى خدمة إلكترونية، وليس نفس عدد إجراءات المعاملة التقليدية أو اليدوية، وإلا فإننا سوف نكرر خطأ الخدمة اليدوية في الخدمة الإلكترونية.

وتعد الأطراف المستفيدة من خدمات الحكومة المتكاملة، أهم مقومات النجاح للحكومة المتكاملة، حيث يتم تفاعل ديناميكي بين ثلاثة أطراف في غاية الأهمية هم: المؤسسات الحكومية والمستفيدون وقطاع الأعمال. ويتكون إطار الحكومة المتكاملة من ثلاثة عناصر رئيسة: البيئة والجاهزية والاستخدام. ويقصد بالبيئة مدى توافر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ونسبة انتشارها بين المستفيدين، والبيئة التشريعية كالقوانين والأنظمة التي يعمل بها لتنظيم التعاملات الإلكترونية. أما الجاهزية فيقصد بها مدى استعداد الجهات الحكومية وجاهزيتها لإطلاق التعاملات الإلكترونية للمستفيدين، وكذلك قدرة موظفي الحكومة على إدارة الخدمات الإلكترونية وتشغيلها. ويقصد بالاستخدام، قدرة المستفيدين على إجراء التعاملات الإلكترونية التي تتم في إطار التعاملات الإلكترونية بين الجهات الحكومية والمستفيدين.

وتعد مؤشرات أداء الحكومة المتكاملة، من أهم أدوات قياس نجاحها، ومنها ما يأتي: 1. نسبة الوعي بين السكان بخدمات الحكومة المتكاملة، فكلما ارتفعت نسبة الوعي بين السكان بما يقدم لهم من خدمات ومعرفتهم بذلك، كان هذا دليلا ومؤشرا على نجاح خدمات الحكومة الذكية. 2. عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من برنامج الحكومة المتكاملة ومدى شمولية هذه الخدمات لاحتياجات السكان، وتغطيتها لأكبر عدد ممكن من الخدمات الضرورية التي يحتاج إليها السكان.

3. عدد المستفيدين من خدمات الحكومة المتكاملة سواء أكانوا أفرادا أم قطاع أعمال ومقارنة ذلك بعدد السكان، فكلما ارتفع عدد المستخدمين، كان هذا مؤشرا على نجاح خدمات الحكومة المتكاملة. 4. مدى انتشار خدمات الحكومة المتكاملة وتغطيتها للمدن والمحافظات والقرى والتجمعات السكانية والوصول إلى كل أنحاء البلاد، وهذا يعتمد على انتشار خدمة الإنترنت في أي دولة.

5. مدى رضا المستفيدين من خدمات الحكومة المتكاملة، فكلما كانت نسبة رضا المستفيدين عالية، كان هذا مؤشرا على نجاح الحكومة الذكية في برنامجها.

وعند الحديث عن الحكومة المتكاملة، فإنه لا يمكن إغفال دور الإنترنت كوسيط لنقل خدمات الحكومة المتكاملة لأنها تعد الأساس في هذا الجانب، وخصوا خدمات النطاق العريض أو ما يعرف بالإنترنت فائق السرعة، ويقصد بالنطاق العريض تسريع عملية الاتصال بين المرسل والمستقبل عن طريق استخدام إشارات الاتصال السلكية واللاسلكية، واستخدام الألياف الضوئية (Fiber optic) لنقل المعلومات بسرعة كبيرة. وقد وصلت في بعض الدول إلى سرعة 2000 ميغابايت في الثانية، ويترتب على استخدام هذه التقنيات الحديثة والنقل السريع للبيانات والمعلومات، تطبيق الحكومة المتكاملة والتحول نحو اقتصاد المعرفة والمجتمع المعرفي، وتفعيل التجارة الإلكترونية، ما يسهم في نمو الاقتصاد.

وكذلك تطبيقات المعلوماتية الأخرى كالتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية، وكل تطبيقات المعلوماتية العلمية والعملية، التي تدمج بين استخدامات الحاسب الآلي بجميع أشكاله المتعددة، ومن أهمها الأجهزة الذكية الحديثة والإنترنت لتتيح لنا تطبيقات معلوماتية في جميع مناحي الحياة المختلفة وميادينها.

ومما لاشك فيه أن خدمات النطاق العريض لم تعد ترا كماليا، بل أصبحت ضرورة معيشية شأنها في ذلك شأن الخدمات الضرورية الأخرى كالماء والكهرباء، والحاجة إليها ملحة وضرورية، وليست كمالية. لذا، فإنه من الأهمية بمكان نشر خدمات النطاق العريض بشكل شامل وسريع وبالسعة والسرعة والجودة العالية وتوفيرها بأسعار معقولة ومناسبة للمستفيد النهائي؛ لما في ذلك من فوائد وميزات كثيرة. ولا يختلف اثنان على أهمية خدمات النطاق العريض في جميع المجالات الحياتية العلمية والعملية على حد سواء، فضلا على أهميتها في تحقيق التنمية، والتنمية المستدامة، وكذلك دورها في زيادة الناتج المحلي ورفع دخل الأفراد وتحسين مستوى المعيشة، وانعكاساتها الإيجابية على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية. وأيضا دورها في التحول إلى الاقتصاد المعرفي والمجتمع المعلوماتي، والآثار الاقتصادية الإيجابية لها، حيث تعد خدمات النطاق العريض بمنزلة العمود الفقري لكل هذه الأنشطة. لذا، فإن توافرها بسرعات عالية يعد مطلبا ضروريا التطبيق الحكومة المتكاملة.

ولعل ما يشجع على انتشار تطبيقات الحكومة الذكية والمتكاملة بين الناس، انتشار أجهزة الهواتف النقالة والآيباد والأجهزة الذكية واللوحية الأخرى، وذلك لسهولة استخدامها وسرعة النفاذ منها إلى الشبكة العالمية للمعلومات الإنترنت). وظهور ما يعرف بإنترنت الأشياء (Internet of Things)، ومفهومه ارتباط شبكة الإنترنت بالكائنات المادية والأجهزة والأدوات الموجودة في المنازل والأسواق، حتى إنه يخيل للإنسان أن كل شيء في الحياة أصبح مرتبطا بالإنترنت وتتخاطب الأشياء من خلالها، وكذلك انتشار تطبيقات الحوسبة السحابية، وجميع هذه التطبيقات المعلوماتية توحي بتقدم مذهل بمجال الحكومة المتكاملة، بحسب إحصائيات ودراسات حديثة فإنه في عام 2020م سوف يكون هناك 50 مليار جهاز إلكتروني متصل بالإنترنت وهذا سيدعم انتشار إنترنت الأشياء.

ومن مميزات الحكومة المتكاملة، أنها تأخذ الطابع الاستباقي في تقديم الخدمة، حيث يكون هناك تنبيه للمستفيدين بقرب استحقاق مواعيد الخدمات، عن طريق إرسال رسائل إلكترونية على هواتفهم الذكية. ومن مميزات الحكومة المتكاملة أيضا التفاعل الحيوي من خلال التنبيهات والإشعارات بجميع الرسائل الإلكترونية المتاحة بين مقدمي الخدمة والمستفيدين.

كذلك يتاح للمستفيدين إمكانية تقييم الخدمة بشكل فوري ومن خلال قنوات التواصل الإلكترونية، وزيادة التنسيق بين الجهات الحكومية، ما يؤدي إلى انسيابية العمل الحكومي وتدفق المعلومات بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية. ومن أهم أهداف الحكومة المتكاملة ما يأتي: 1. التحول إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، من خلال مساهمة الحكومة المتكاملة في التحول إلى مجتمع المعلومات الذي يعد ركيزة أساسية لمجتمع المعرفة، وتحويل الأفكار والخدمات إلى سلع ذات عائد اقتصادي.

2. تعزيز القدرة التنافسية للدولة من خلال الحكومة المتكاملة، سواء في المجال الاقتصادي أو مجالات العمل المختلفة.

3. رفع كفاءة العمل في القطاعين العام والخاص. وهذا من دون أدنى شك يسهم في تقليل الأخطاء البشرية، التي عادة يتسبب فيها العنصر البشري ورفع مستوى الأداء في العمل.

4. زيادة الإنتاجية للمؤسسات الحكومية، وذلك بتسخير التقنيات الحديثة والاستفادة من معطياتها في هذا الجانب.

5. تخفيض التكاليف المادية وتكاليف التشغيل والوقت والجهد من خلال توحيد الأنظمة الآلية وإجراءات العمل، والتنسيق بين أجهزة الحكومة المختلفة وتعزيز التعاون بينها.

6. بناء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من تبادل المعلومات بينهما وبناء قواعد بيانات مشتركة تخدم جميع المجالات.

7. تكامل الخدمات الإلكترونية بين جميع الجهات الحكومية، وتقديم خدمات إلكترونية شاملة من منصة إلكترونية واحدة.

8. تعزيز مفهوم التعاملات الإلكترونية بين الجهات الحكومية ليكون شعارا يطبق لدى الجميع، وتحويله إلى أسلوب حياة.

9. دعم الابتكار في مجال تقنية المعلومات لتقديم الأفضل والأمثل للمستفيدين وقطاع الأعمال والاقتصاد. 10. زيادة المشاركة المجتمعية في جميع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والمساهمة في التحول إلى مجتمع المعلومات.

ومن أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تطبيق الحكومة المتكاملة، رفع درجة الأمن المعلوماتي والمواصفات والبرامج الأمنية الخاصة بالأجهزة الذكية وخصوا الهواتف النقالة، وذلك لحماية البيانات والمعلومات من القرصنة والهجمات الإلكترونية؛ لإضفاء مزيد من الثقة على التعاملات الإلكترونية؛ لكي يطمئن الناس إلى أن تعاملاتهم الإلكترونية تتم عبر قنوات آمنة ومضمونة. وهذا بطبيعة الحال سوف يرفع الثقة لدى مستخدمي التعاملات الإلكترونية ما يؤدي إلى رفع نسبة انتشار التعاملات الإلكترونية بين المستخدمين.

**نشأة الحكومة الإلكترونية وتطورها**

لقد بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم بأشكال وأساليب مختلفة، وكانت محصورة في استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء، وبعضها الآخر يساعد على إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول وطريقة توزيع بنودها، وكان هذا أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات.

إذا رجعنا إلى الطريقة التي كانت تعد بها البيانات الحسابية والإحصائية في العقود الماضية، فإننا سوف نكتشف أن الحكومة الإلكترونية هي أحد المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير. فالتطورات التقنية التي حدثت إضافة إلى توافر برامج الجداول الإلكترونية بأسعار رخيصة نسبيا كان لها أكبر الأثر في العملية التي يتم بواسطتها عمل الموازنات، ففي السبعينيات الميلادية كان يتم إعدادها على أنظمة الحاسوب الرئيس التابع للحكومة المركزية فقط، لكن مع بداية الثمانينيات الميلادية حدث تطور كبير في هذا المجال، إذ بدأ إعداد الموازنات يتم على أجهزة الحاسوب صغيرة الحجم وعلى المستويات جميعها، حتى المرافق المحلية الصغيرة.

وهذه الأدوات مكنت صناع القرار، من القيام بعمليات المسح والاستكشاف، ومن ثم تقديم المقترحات والبدائل التي تبرر إحداث تغييرات كبيرة في أعمال الحكومة. وبالطبع، فهناك عوامل كثيرة أخرى في تلك السنوات، أي سنوات ما قبل الحكومة الذكية بشكلها الحالي، شكلت ضغوطا كبيرة على الحكومات من أجل رفع الدخول ورأس مال الاستثمار والإنفاق العام.

ومن أهم مميزات الجداول الإلكترونية أنها تتيح لصناع القرار، بصورة أفضل من الطرق التقليدية التي كانت تعتمد على تجهيز البيانات على ورق عادي، إمكانية إجراء المقارنات السريعة بين التكاليف والنفقات، والأصول والمطلوبات بطرق متنوعة ومختلفة، إضافة إلى تمكينهم من عمل تقديرات للاحتمالات المستقبلية مبنية على افتراضات مختلفة. لكن الجداول الإلكترونية ليست كل شيء؛ فتقنيات النمذجة والمحاكاة أوجدت مقدرات تحليلية جديدة لدى صناع القرارات الاقتصادية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. والمجال الآخر الذي من المرجح أن تكون قد استخدمت فيه مقدرة الحكومة المركزية الهائلة في الحساب والإحصاء في عصر البطاقات المثقوبة وأجهزة الكمبيوتر كبيرة الحجم - بعد تطبيق ذلك في المجال العسكري- هو اختبار الافتراضات على النماذج الاقتصادية. وفي بريطانيا يوجد نموذج الخزانة البريطانية الخاص بالاقتصاد البريطاني على الشبكة العنكبوتية (World Wide Web)، ويمكن المحللين من القيام باختبار افتراضاتهم المفضلة لديهم للحصول على التقديرات والنتائج المستقبلية المتوقعة. ومنذ الستينيات وما بعدها أصبحت عملية التحليل تتم إلكترونيا عن طريق البيانات التي يتم جمعها من أنظمة معالجة البيانات، مثل البيانات الخاصة بالضمان الاجتماعي والهجرة وغيرها، حيث يمكن عن طريقها تنبيه صناع القرار لأنماط الاتجاهات والتغيرات التي تحدث في المجتمع، والتي ستثير على أقل تقدير تساؤلات أخرى، إذا لم تقم دائما باختبار الافتراضات بصورة دقيقة.

والجداول الإلكترونية ومجموعات البيانات الإحصائية تم استخدامها التشكيل سيناريوهات وتقديرات للاحتمالات المستقبلية للبيانات الإدارية وبيانات الأداء لكي تساعد على صنع القرارات والسياسات.

وبحلول الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، أصبح في مقدور الإدارات الحكومية في بريطانيا وأمريكا ودوائر صنع القرار داخل الحكومة الاعتماد على أدوات ووسائل متطورة تعينهم على تنفيذ المهام المنوطة بهم وتنفيذها على الوجه الأكمل. وعلى سبيل المثال، في أواخر الثمانينيات، أصبح لدى أجهزة الشرطة المركزية أنظمة نمذجة متطورة جدا تستخدم في مجالات البحوث والأدلة الجنائية وتحليل البيانات والمعلومات، وذلك من أجل دعم أعمال أقسام المباحث ومساندتها في التحريات والتحقيقات، وقد تم إدخال أنظمة تبادل البيانات أو الوثائق الإلكترونية Electronic Document Interchange (EDI) في الإدارات القانونية والمالية وأقسام المشتريات، وإن بعض الأنظمة قد تم تصميمها لمساندة عمليات التحليل المتكاملة والمكثفة، إضافة إلى المراقبة والإشراف. وهناك بعض الدراسات التي تشير إلى نجاح استخدام مثل هذه الأنظمة في بعض الوزارات الفيدرالية الألمانية.

أما أنظمة المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems ( GIS فقد تم تطويرها منذ منتصف الثمانينيات الميلادية لكي تقوم بإعداد وتجهيز كم هائل من المعلومات الخاصة بالأقاليم والمناطق ومجموعة من الصور الخرائطية وتخزينها في أجهزة الحاسوب. والبيانات التي تتم تعبئتها في مثل هذه الأجهزة تشمل المعلومات الخاصة بتعداد السكان، وعلم الأوبئة، ولمحات عن الموارد الاقتصادية، والأراضي، والبيئة. وقد استخدم صناع القرارات هذه المعلومات في مجالات متنوعة، لكن استخدامها بصورة أوسع كان ولا يزال في مجال تخطيط استخدام الأراضي. وهناك أنظمة أكثر تطورا تم تكاملها مع أدوات النمذجة لكي تساعد على استعراض وفهم العلاقات والروابط بين العوامل المختلفة، وهناك بعض الأمثلة المبتكرة عن استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات على مستوى السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت إدارة الشرطة في ولاية فلوريدا أنظمة المعلومات الجغرافية ( GIS) لاستعراض واختبار التفسيرات الخاصة بأنماط الجرائم، ومن ثم القيام بنمذجة التأثيرات المتوقعة للإستراتيجيات البديلة الخاصة بإنجاز المهام الشرطية.

ولتسهيل عمليات الاتصال بين صناع القرار، فقد تم إدخال أنظمة البريد الإلكتروني في كثير من الإدارات والهيئات في بداية الثمانينيات الميلادية، وكانت محكمة ومأمونة ما ساعد على انتشارها وتكاثرها. أما أجهزة الفيديو، فقد كانت مستويات استخدامها متوسطة في بعض الإدارات الحكومية في أواخر الثمانينيات.

ودخلت الإنترنت في الاستخدام الحكومي العام في السنوات الأولى من التسعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن مستوى إدخال أنظمة الإنترنت كان مرتفعا في بعض الدوائر الحكومية، إلا أن استخدامها كان محصورا في خواص معينة تمتاز بها مثل هذه الأنظمة.

ففي كثير من الإدارات والهيئات الحكومية يتم استخدام شبكات الإنترنت في أغلب الأحيان بوصفها أنظمة بريد إلكتروني داخلي فقط. وتم استخدام برنامج يسمى مذكرات لوتس Lotus Notes في بعض الدوائر الحكومية لكن في الغالب استخدم للحصول على متطلبات بيانات مشتركة بسيطة، مثل البيانات الخاصة بإدارات الاتصال الخارجي.

جاء تطوير الشبكة العالمية للمعلومات ( الإنترنت والشبكة العنكبوتية في الثمانينيات بوصفه موردا حكوميا مكن محللي السياسات وبعض صانعي القرارات، الذين لديهم الوقت الكافي والرغبة الدافعة إلى البحث عن المعلومات العامة بأنواعها المختلفة، من الحصول على المعلومات التي تعينهم على البحث والتقصي، وإيجاد الحجج والبراهين التي تدعم سياساتهم. وفي أواخر التسعينيات قامت الوكالات العالمية بتزويد صانعي السياسات بمواد ومعلومات موثوقة ووافية على أحد مواقع الشبكة العنكبوتية ( الويب The Web) مع تقييد الوصول لذلك الموقع، وقد قامت بعض الدوائر الحكومية بالمشاركة العملية في مؤتمرات إلكترونية أجريت على شبكة الإنترنت العالمية في مواقع عنكبوتية تم تقييد الوصول إليها أيضا. وللتبسيط والتسهيل سوف أشير إلى وسائل الحكومة الإلكترونية وأدواتها في مراحل تطورها الأخيرة - أي من أواخر التسعينيات حتى الوقت الحاضر.

عام 1993م، كانت حكومة الولايات المتحدة أول من بادر وطرق هذا المجال، وفيما بعد تم إعداد البرامج الخاصة بهذا المجال لحكومة إلكترونية بواسطة آخرين كالمملكة المتحدة، والنمسا، وكندا، وهولندا، ببرامج مماثلة. وقد تناولت المنظمات الدولية مثل (G8) مجموعة الثماني والمجلس الأوروبي أيضا هذا الموضوع، فقام المجلس الأوروبي بإطلاق المبادرة التي أسماها مبادرة أوروبا الإلكترونية، التي ركزت، ضمن أشياء أخرى، على مفهوم الحكومة المباشرة (Direct Government)، أي الحكومة الإلكترونية المتاحة على الشبكة العالمية للإنترنت. وهدف المجلس الأوروبي الأساسي هو إتاحة فرص الوصول السهل، لكل المواطنين، للمعلومات والخدمات وإجراءات صنع القرارات الحكومية على الشبكة العالمية للمعلومات ( الإنترنت). وهذه المبادرة تبناها المجلس الأوروبي خلال اجتماعه الذي عقد في لشبونة في مارس 2000م، وتم تكليف المفوضية الأوروبية بإعداد مخطط لذلك، أما بعض الدول فقد خطت خطوة أبعد من مجرد وضع الأجندة ؛ ففنلندا، مثلا، وصلت إلى مرحلة وضع التشريعات الخاصة بهذا الموضوع، وفي أول يناير عام 2000م وضع قانون الخدمات الإلكترونية في مجال الإدارة موضع التنفيذ، والهدف الرئيس لهذا القانون هو تحقيق سهولة وسرعة الحصول على الخدمات الإلكترونية في مجالات الإدارة العامة مع تأمين حفظ البيانات.

وفي غضون تلك المدة، قامت حكومة الولايات المتحدة بالتوسع في عمليات إتاحة فرص الوصول السهل للمواطنين للمعلومات والخدمات الحكومية على الشبكة العالمية، واقترحت بعض المبادرات التي بنيت على جهود الإدارة الأمريكية التي قادها نائب الرئيس الأمريكي آل غور عام 1993م. وفي 24 يونيو 2000م قامت الإدارة الأمريكية بطرح كثير من المبادرات التي وصفها الرئيس كلينتون، في الحديث الذي وجهه للشعب الأمريكي، بأنها سوف تقص الشريط الأحمر، وتجعل الحكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وتوسع فرص المشاركة في العملية الديمقراطية. وقد تحقق الآتي:

* تمكن المواطنون من استكشاف واستقصاء كل الموارد المعروضة بواسطة الحكومة الفيدرالية على الشبكة العالمية من موقع واحد على الشبكة يسمى ((firstgov.Gov. حصل المواطنون، والشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية، والجمعيات الاجتماعية على ما يقارب 500 مليار دولار في شكل منح وفرص شراء، يتم التقديم عليها عن طريق الإنترنت، وبالفعل تم تحقيق أكثر من ذلك.

**تصنيف أنظمة الحكومة الألكترونية**

ويمكن تصنيف أنظمة الحكومة الإلكترونية إلى أنظمة عدة، حيث يتم تقسيم العمل من خلال هذه الأنظمة إلى مستويات عدة من حيث التبسيط والتعقيد، وهذه الأنظمة هي:

1. تأسيس أنظمة معلومات مبسطة للتفاهم من شأنها تمكين صناع القرار من مختلف المهن أو من مختلف الخلفيات الثقافية والتنظيمية الذين يتحدثون بلهجات مختلفة من التعاون لفهم مفردات بعضهم بعا، مثل: أدوات توليد الأفكار، وأدوات هيكلة المشكلات عن طريق الرسم البياني (تشكيل إجراءات البرامج وفقا لنموذج معين، مثل منهجية الأنظمة المبسطة أي سهلة الاستخدام، والتحليل الدقيق، وتطوير الخيارات الإستراتيجية وتحليلها.

2. جمع البيانات أو وسائل البحث والاستقصاء المبنية على الملاحظات، في مجالات البحوث والتحرير أو تلخيص الوقائع الأساسية لموضوع ما أو المعاملات المختلفة.

3. تنظيم وتحليل المعلومات المتعلقة بالأحداث والأوضاع والمشكلات المختلفة وأنظمة الموازنة من خلال الجداول الإلكترونية، ويعد هذا واحدا من أكبر مجالات الحكومة الإلكترونية، وأدوات الذاكرة الخاصة بالمؤسسات، ويعني ذلك تنظيم الوثائق وحفظها في مواقع مشتركة تتيح لمستخدميها تقديم حلقات ترابط معلوماتية في مختلف المجالات، وتحديد العلاقات الرئيسة مع وثائق المؤسسة أو التنظيم الرئيسة، وبعض أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية تستخدم رموا معينة على الوثائق الورقية، وذلك للمساعدة على تأسيس حلقات الترابط بينها وبين الوثائق الإلكترونية، وأنظمة القرار- مثلا ، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والبرامج التدريبية المصممة لصناع القرار، مثل برامج إدارة الأزمات. 4. دعم ومساندة أنظمة الاتصالات والمعاملات عن طريق البريد الإلكتروني، والمؤتمرات الإلكترونية، وأنظمة المؤتمرات بواسطة الفيديو، ووسائل إدارة الاجتماعات، وأنظمة مساندة المناقشات، والوثائق الإلكترونية المتبادلة.

5. صياغة القرارات، واستخدام الجداول الإلكترونية، والأنظمة الخبيرة (Expert Systems)، مثلا: اختبار الترابط والدقة بين هذه الأنظمة ومدى فاعليتها.

6 . . البيئات التي توفر التكامل في تقديم الخدمات للمواطنين في داخل شبكات الإنترنت العالمية تعد من أهم الأمثلة، ومع ذلك، وفي حالات كثيرة نجد أن الاستخدام المبسط لهذه الشبكات هو السائد في الواقع.

وبالفعل تم توحيد هذه الأنظمة وجمعها في بوتقة واحدة من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى نظام إلكتروني فاعل ومتكامل يتيح للجميع العمل بسهولة ومرونة كبيرتين دون حدوث أدني مشكلات تؤثر في سير العمل وانسيابيته.

وبدأ أخيرا الاستفادة من الأجهزة الذكية المتطورة بما تمتلكه من تقنيات عالية، واستخدامها في تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين بطريقة متقدمة وفاعلة، ما حدا بخبراء الحكومة الإلكترونية إلى تسمية هذه الحقبة الحكومة الذكية التي جاءت امتدادا للتطور التاريخي في هذا المجال، ثم مرحلة الحكومة المتكاملة بأنظمتها وتقنياتها المتقدمة.

نظريات الحكومة الإلكترونية يوجد عدد من النظريات العلمية للحكومة الإلكترونية، وثمة أربع نظريات مهمة تدور جميعها حول تطبيق الحكومة الإلكترونية والنتائج التي قد تترتب على تزايد تطبيق أنظمتها، إلا أنها تتنافس فيما بينها في مدى مساعدتها الحكومات على القيام بالمهام المنوطة بها بصورة أفضل قياسا على معايير المصالح الرئيسة التي تشكل عمليات صنع القرار، وتتنافس في قدرتها على تقديم المساندة الكافية لإنجاز العمل بسرعة.

وكل واحدة من هذه النظريات يمكن النظر إليها بوصفها أحد السيناريوهات المستقبلية المتاحة لفهم التأثيرات المتوقعة للحكومة الإلكترونية، وهذه النظريات هي:

. البيئات التي توفر التكامل في تقديم الخدمات للمواطنين في داخل شبكات الإنترنت العالمية تعد من أهم الأمثلة، ومع ذلك، وفي حالات كثيرة نجد أن الاستخدام المبسط لهذه الشبكات هو السائد في الواقع. وبالفعل تم توحيد هذه الأنظمة وجمعها في بوتقة واحدة من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى نظام إلكتروني فاعل ومتكامل يتيح للجميع العمل بسهولة ومرونة كبيرتين دون حدوث أدني مشكلات تؤثر في سير العمل وانسيابيته.

وبدأ أخيرا الاستفادة من الأجهزة الذكية المتطورة بما تمتلكه من تقنيات عالية، واستخدامها في تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين بطريقة متقدمة وفاعلة، ما حدا بخبراء الحكومة الإلكترونية إلى تسمية هذه الحقبة الحكومة الذكية التي جاءت امتدادا للتطور التاريخي في هذا المجال، ثم مرحلة الحكومة المتكاملة بأنظمتها وتقنياتها المتقدمة.

نظريات الحكومة الإلكترونية يوجد عدد من النظريات العلمية للحكومة الإلكترونية، وثمة أربع نظريات مهمة تدور جميعها حول تطبيق الحكومة الإلكترونية والنتائج التي قد تترتب على تزايد تطبيق أنظمتها، إلا أنها تتنافس فيما بينها في مدى مساعدتها الحكومات على القيام بالمهام المنوطة بها بصورة أفضل قياسا على معايير المصالح الرئيسة التي تشكل عمليات صنع القرار، وتتنافس في قدرتها على تقديم المساندة الكافية لإنجاز العمل بسرعة.

وكل واحدة من هذه النظريات يمكن النظر إليها بوصفها أحد السيناريوهات المستقبلية المتاحة لفهم التأثيرات المتوقعة للحكومة الإلكترونية، وهذه النظريات هي:

صانعي القرارات بعيدا عن العوامل الضمنية النوعية لكي يركزوا انتباههم على العوامل الواضحة، التي يمكن قياسها كما. الأمر الآخر، وربما يكون الأكثر أهمية، أن هذه النظرية تتخوف من أشياء عدة، مثل التفسير المبسط بأكثر مما ينبغي للبيانات، والنمذجة المبسطة، والتبسيط الشديد بدءا من عمليات التحليل حتى صياغة التوصيات. وهذه النظرية ترفض بصورة مطلقة الاعتقاد السائد بأن المعلومات هي التحكم والرقابة، وتفضل أن تعد المعلومات - مجازا- كالضوضاء.

1. التقنية : يتمحور مفهوم هذه النظرية حول التقنية بوصفها رمزاً مقدساً وميدان تنافس ، وأنها أداة مهمة في ظروف الصراع الاجتماعي القائمة، وأنها سوف تكون إضافة حقيقية للمستفيد دون أدنى شك، وكيفية استخدامها وتوظيفها بالطريقة الصحيحة.

تقنيات الحكومة الإلكترونية والحكم الصواب يعد الحكم الصواب على الأشياء وتقديرها حق قدرها مهارات حرفية تتمتع بها الحكومة وتعينها على عمليات صناعة القرارات. ومع ذلك لو تم استخدام أدوات الحكومة الإلكترونية في إصدار الأحكام الاقتصادية أو بديلا لها، فإن العواقب قد تكون وخيمة؛ لأن القرار لا بد أن يبنى على العقلانية، وليس من المناسب اتخاذه آليا ، ويكمن دور تقنيات المعلومات عند صناعة قرار سياسي أو اقتصادي في توفير المعلومات المناسبة واللازمة لصناعة ذلك القرار. ولعل أهم ما يميز الحكومة الإلكترونية أنها تلغي المركزية والتحكمية، وتقضي على الروتين والإجراءات البيروقراطية. لذا، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون أدوات الحكومة الإلكترونية المستخدمة التسهيل الإجراءات في غاية الدقة والسرعة والأمان، ويجب أن توضع أدوات الحكومة الإلكترونية تحت الاختبار من قبل الجهات ذات العلاقة باستخدامها، وهم الخبراء والموظفون الذين يعملون على هذه الأدوات، والمواطنون الذين يستخدمونها لأغراضهم المختلفة.

**تعريف الحكومة الإلكترونية**

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على الشبكة، والمقصود هو استخدام الحكومة للتقنية ولاسيما تطبيقات الإنترنت التي تستند إلى الواقع على الشبكة العنكبوتية لتعزيز الوصول للحصول على المعلومات الحكومية وتوصيل الخدمات إلى المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى والكيانات الحكومية، ولديها الإمكانات اللازمة للمساعدة على بناء علاقة أفضل بين الحكومة والجمهور من خلال جعل التفاعل مع المواطنين أكثر سلاسة وسهولة وأكثر كفاءة.

**فوائد الحكومة الإلكترونية**

إن الحكومات المتعددة تتنافسي اقتصاديا، وترغب في جذب العمل التجاري العالمي. فهي تحت ضغط التكاليف تجد من الصعوبة بمكان أن تكبح مصروفاتها الذاتية، وتواجه أولويات تتعلق بالمصروفات. وتحتاج الأعمال التجارية، وكذلك يحتاج المواطنون، إلى مستوى أفضل من الخدمات، وكلما انتشر استخدام التقنية ازدادت التوقعات والآمال بأن على الحكومات استخدام تلك التقنية لتقديم خدمات أفضل وبطريقة مريحة أكثر.

لقد جرى الترويج بفاعلية لفوائد الحكومة الإلكترونية على أعلى المستويات. فعام 1995م، قامت مجموعة الدول السبع التي أصبحت الآن مجموعة الثماني بإنشاء برنامج يسمى الحكومة على الخط المباشر (Direct government) يعتمد على رغبة الحكومات على نطاق العالم في تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة وتحسين مستوى هذه الخدمات عبر استخدام فاعل ومبتكر لتقنيات المعلومات، وبذلك يتم تحويل الحكومات إلى إلكترونية، بحيث يمكن تصريف معظم الأعمال الإدارية إلكترونيا مع بداية القرن الحادي والعشرين. ومما خلصوا إليه ما يلي:

تقوم الحكومة الإلكترونية بتقديم الخدمات الآتية: 1. خدمة مرتبطة ومستجيبة أكثر لحاجات الجماهير. 2. خدمات شاملة وبتكاليف أقل.

3. تقليل الاعتماد على العمل الورقي.

4. تحسين سبل الوصول إلى المعلومات.

5. تكاليف إدارية أقل فيما يخص المعاملات التجارية للحكومة وللقطاع الخاص.

6. الشفافية في التعامل.

7. تقدم تصورا أفضل للحكومة، بحيث تكون أكثر ارتباطا واستجابة وسبل الوصول إليها أيسر.

8. كسر الحواجز الجغرافية، وتلك المتعلقة بالسكان، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع. وقد تحقق بالفعل كل ما تقدم، بعد إطلاق برامج الحكومة الإلكترونية في تلك الدول.

لقد جرى الترويج بفاعلية لفوائد الحكومة الإلكترونية على أعلى المستويات. فعام 1995م، قامت مجموعة الدول السبع التي أصبحت الآن مجموعة الثماني بإنشاء برنامج يسمى الحكومة على الخط المباشر (Direct government) يعتمد على رغبة الحكومات على نطاق العالم في تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة وتحسين مستوى هذه الخدمات عبر استخدام فاعل ومبتكر لتقنيات المعلومات، وبذلك يتم تحويل الحكومات إلى إلكترونية، بحيث يمكن تصريف معظم الأعمال الإدارية إلكترونيا مع بداية القرن الحادي والعشرين. ومما خلصوا إليه ما يلي:

تقوم الحكومة الإلكترونية بتقديم الخدمات الآتية:

1. خدمة مرتبطة ومستجيبة أكثر لحاجات الجماهير.

2. خدمات شاملة وبتكاليف أقل.

3. تقليل الاعتماد على العمل الورقي.

4. تحسين سبل الوصول إلى المعلومات.

5. تكاليف إدارية أقل فيما يخص المعاملات التجارية للحكومة وللقطاع الخاص.

6. الشفافية في التعامل.

7. تقدم تصورا أفضل للحكومة، بحيث تكون أكثر ارتباطا واستجابة وسبل الوصول إليها أيسر.

8. كسر الحواجز الجغرافية، وتلك المتعلقة بالسكان، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع. وقد تحقق بالفعل كل ما تقدم، بعد إطلاق برامج الحكومة الإلكترونية في تلك الدول.

في تحقيق الشفافية، وزيادة المشاركة الإلكترونية للمواطنين وتفعيلها، وتحديد المسؤوليات والقيام بأدائها على أكمل وجه.

والحصول على الفائدة القصوى من الحكومة الإلكترونية يتطلب فهما تاما وهندسة كاملة للعمليات التي يتم بموجبها إنتاج الخدمات العامة، وإنشاء الأنظمة، وإعداد الأنظمة الآلية واستخدامها.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول: إن الحكومة الإلكترونية تحتاج إلى إعادة تصميم هيكلية لمختلف أنواع التفاعلات التي ورد ذكرها. ويرتبط بذلك إعادة تنظيم لمختلف العمليات التي تقوم بها الإدارات العامة. ونؤكد بإصرار بأن الفرص التي يتيحها هذا المزيج من العوامل الخارجية والداخلية يمكن استغلالها استغلالا أمثل، إذا أخذنا في الحسبان الخواص والمميزات الخاصة بعمل الحكومة، الذي يشمل عمل الإدارات العامة. ويتطلب ذلك إجراء تحليل دقيق لمختلف الوظائف التي تؤديها الحكومة. وبكل أسف، نجد الكثيرين من مؤيدي الحكومة الإلكترونية يجهلون الكثير من هذه الوظائف المتعددة للحكومات، فضلا عن الطرق المختلفة التي يتم بها أداء تلك الوظائف.

هناك أربعة مناظير تم تطويرها من أجل الحصول على رؤية واضحة للشكل الذي سوف تكون عليه الحكومة المتكاملة في المستقبل. وهذه الرؤية تتطلب جهودا تصب في اتجاه أصبح إلزاميا وذلك استجابة لمطالب الشعوب في عصر المعلومات والسرعة بحل مشكلاتها كافة.

ويمكننا القول: إن الحكومات في المستقبل سوف تقوم بأداء مهامها وواجباتها الأساسية بمجهود يكاد لا يذكر مقارنة بما يبذل في أدائها قبل تطبيق الحكومة المتكاملة. والجدير بالملاحظة أن هناك تناقضا متزايدا بين التكاليف المنخفضة للإنتاج الصناعي والتكاليف المرتفعة لإنتاج الخدمات والأعمال المعلوماتية التي يؤديها البشر. والمناظير الأربعة المشار إليها هي:

1. منظور المخاطب: عندما يكون الربط البيني بين المواطن والعمل الإداري جليا و واضحا. 2. منظور العملية: يتم هنا إعادة تنظيم العمليات الإدارية، وذلك عن طريق الاستفادة من كل أنواع الآليات وأشكال التعاون البشرية والآلية. 3. منظور التعاون، وهو مكمل لمنظور العملية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون عن بعد والجهود التعاونية، مثل الاجتماعات والمفاوضات والمشاورات بين الجهات الحكومية. 4. منظور المعرفة: الذي يسلط الضوء على إدارة المعلومات والمعرفة بوصفهما أصولا أساسية مهمة وضرورية لإنجاز الكثير من الأعمال الخاصة بالقطاع العام. وسوف أتناول كل واحد من هذه المناظير على حدة قبل أن نتناول بعض النتائج المتوقع حدوثها نتيجة لاستخدام الحكومة المتكاملة في جهود تحديث الدول. أ- منظور المخاطب: إدارة الوصول المتكامل وخدمة النافذة الواحدة من المحتمل أن تكون الميزة البارزة لنظام تقنيات المعلومات الحديث، وهي تمثل السهولة التي يمكن بها الربط بين الناس والمعلومات والعمليات عبر المسافات، فهي عبارة عن بنية تحتية للشبكة الرقمية للحكومة الإلكترونية ، فالأشخاص يمكن الوصول إليهم في أي مكان، والعمليات يمكن بدؤها من أي مكان وفي أي وقت، والمعلومات التي كانت في كتل من الورق أو التي لا يعرف عنها شيء، أصبح الآن من السهل تحديد موقعها والوصول إليها.

هذه القفزة النوعية سوف تستحث التغيير، وتعجل بحدوثه، وتوصيل الخدمات إلكترونيا يعد مثالا مدهشا، إذ يتم استخدام أنماط مبتكرة لإجراء اتصالات بين وكالات إدارية وبين المواطنين. وإنتاج الخدمات تم تقسيمه بين مكتب أمامي ومكتب خلفي بعيد. وهذا يساعد على إيجاد برامج جديدة تقوم بجلب الخدمات وعناوينها لتصبح في متناول من يريدها، وفي المقابل نجد في المكاتب الإدارية التقليدية أن على المواطن أن يظهر في ساعات محددة في أحد المكاتب، لكن المواطن الآن يمكنه الذهاب إلى أي مكتب أمامي متعدد الوظائف، وإضافة إلى الوصول للخدمة المطلوبة، يستطيع المواطنون إجراء اتصالات أخرى، والقيام بالمعاملات المختلفة مع الإدارات العامة التابعة للحكومة في الوقت نفسه. والخدمات التجارية أيضا يمكن الوصول إليها من خلال ( النافذة الواحدة في المكتب الأمامي، أي من بوابة الحكومة المتكاملة، ولذلك فإن وجود مكتب أمامي حقيقي على الإنترنت قد يؤدي الغرض بالراحة والسهولة نفسها.

وبهذه الطريقة يمكن إنشاء متاجر تقدم خدمات البيع بالتجزئة في أحد المواقع المجاورة أو في أي مكان آخر يسهل الوصول إليه. واليوم، عندما نريد الوصول إلى خدمات - عامة أو تجارية - نعمل وكأننا نريد الذهاب لمزارع الشراء منتجاتها، بدلا من أن نقوم بالشراء من متجر مجاور أو من السوق المركزية. لكن الآن أصبح من الممكن إنشاء نوع جديد من المتاجر التي تقدم خدمات البيع بالتجزئة، وذلك عن طريق توحيد العصب الرقمي للحكومة مع مكتب أمامي أو مكتب خلفي .

هذه الحالة تتطلب جهودا كبيرة لإيجاد نماذج مرجعية لمثل هذا النوع من متاجر الخدمات متعددة الوظائف، ولإحداث طرق جديدة لإنتاج الخدمات الأساسية وتقديمها. وقد يستطيع بعض الأشخاص الوصول إلى هذه الخدمات بالوضع الحالي الذي يسيطر عليه نمط الورق المكتوب على الإنترنت، عن طريق السؤال عن معلومات أو طلب إجراء معاملة. وآخرون قد يستخدمون الهاتف لأن المكتب الأمامي في نظرهم يشبه مرکز مكالمات هاتفية مجاورا يقوم بخدمة القطاع العام بأكمله. أما الأشكال التقليدية للوصول مثل الذهاب المباشر للمكتب الخلفي، وكتابة الخطابات أو عمل مكالمات هاتفية فسوف تستمر، وعلى الأقل مدة غير قصيرة، لكنها في طريقها للزوال عاجلا أو آجلا.

والتفاعل التام الذي يصاحب تقديم الخدمات عبر الحكومة المتكاملة يشمل الإجراءات الآتية:

1. معلومات المواطنين المسبقة في مراحل متنوعة وفي أعماق متنوعة: مثل التأكد من هوياتهم وتواقيعهم الرقمية.

2. المساعدة على تعبئة النماذج... إلخ، إذا كان ذلك ضروريا.

3. ترجمة الطلب على خدمة ما (ترخيص... إلخ)، من لهجة المواطن المحلية الخاصة إلى اللغة الاصطلاحية الرسمية؛ لأن المواطن إذا فشل في فهم اللغة الاصطلاحية الرسمية، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الاتصالات التي يتم إجراؤها عديمة الفائدة.

4. مطابقة الطلب مع البنية القانونية، أي هل هو مستوف للشروط، ثم توجيه طلب المواطن للمكتب الخلفي ذي العلاقة (وقد يكون ذلك أيضا عملية أوتوماتيكية كاملة).

5 . . متابعة العملية، الاهتمام بالطلبات وتوجيهها وجهتها الصحيحة مع الحرص على الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية للمواطن والمتطلبات الأخرى الخاصة بإتمام العملية بنجاح.

ب۔ منظور العملية

**- إعادة تصميم العمليات**

إعادة هيكلة عمليات الأعمال المختلفة أمر لا يمكن تجنبه إذا كانت هذه العمليات يتم تقييمها بصفة دورية، وكمثال، يمكن استخدام وسائل تقنيات المعلومات المتعددة لتشغيل حلقة اتصال عند الطلب بين مركز تقديم الخدمة الذي يعمل فيه شخص أو شخصان، وبين موظفي مركز خلفي مؤهلين للإجابة عن أي سؤال صعب يتعلق بإنتاج خدمة معينة وتوصيلها. وهناك نقطة جديرة بالاهتمام، وهي أن تصميم عمليات الأعمال في القطاع العام يجب أن تأخذ في الحسبان العدد الوافر والكم الهائل من العمليات المختلفة، التي غالبا ما تشمل أنشطة معقدة لعمليات صناعة القرارات. وقد حققت أنظمة انسياب العمل (Work Flow) قبل تطبيق الحكومة المتكاملة، قفزة كبيرة للأمام بفضل تركيزها على نطاق العمل بأكمله بوصفه وحدات متكاملة بدلا من التركيز على المهمات الفردية.

ج. منظور التعاون

**- استمرارية صناعة القرارات التعاونية**

ينبغي ألا تؤخذ هيكلة العمليات وكأنها المنظور الوحيد عندما يتم مناقشة التغييرات التي تحدث في الكيان الداخلي للقطاع العام. وهناك منظوران مكملان لهما الأهمية نفسها، وهما: التعاون والمعرفة بوصفهما أصولا رئيسة تستمد منها أنظمة معالجة البيانات قوتها، وهذا يقود إلى التعاون في العمل عن بعد الذي يركز على العمل المؤيد للاعتماد على الكمبيوتر في كل الأعمال المتعلقة بالتعاون بمعناه الشامل، فالتعاون عن بعد يغطي جميع أنشطة الإدارات والوكالات الحكومية وأعمالها، ويسمح ذلك أيضا بتخطي الحدود التنظيمية منيا المشاركة بين موردي العمليات وعملائهم خارج المؤسسة أو المنظمة عن طريق نظام ال (Electronic Document Interchange) ( EDI ) (تبادل البيانات أو الوثائق الإلكترونية) أو توفير أرضيات العمل المشترك، بحيث يصبح التعاون عن بعد هو المفهوم التقني الحاسم للمجتمع المعلوماتي. وفي مجال العمل عن بعد يمكن إجراء المقابلات وجها لوجه مع الاختصاصيين الذين يعملون في المكاتب الخلفية المنتشرة في جميع أنحاء الدولة، إذ أصبح هذا ممكنا بصورة متزايدة، وفي المدى البعيد سوف يؤثر هذا تأثيرا بالغا في التنظيم التقليدي للقطاع العام، إذ إن العوائق الإقليمية سوف تزول تدريجيا، وسوف تزداد فاعلية الخدمات وجود تها.

شكل الحكومة المتكاملة في المستقبل إعادة تصميم هياكل الوصول للمعلومات بالنسبة إلى المواطنين، وإعادة تصميم العمليات، سوف يؤديان إلى إعادة التفكير، وإلى إعادة هيكلة الحكومة، وهيكلة أعمالها بصورة جوهرية، وعلى كل حال، فإن التغيير الثقافي الذي أحدثته الإدارة العامة الجديدة في فروع عدة تابعة للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص سوف يضع بصماته على التطورات اللاحقة المتوقع حدوثها، وإعادة الهيكلة قد أحدثت حتى الآن تحولا من الاعتبارات المؤسسية للنتائج النهائية التي سوف تأتي بها الإجراءات الحكومية، دون إعطاء أي اعتبار للحدود الوظيفية والتنظيمية الحالية والتوزيع المكاني للوكالات والمؤسسات والوكالات الفردية، لكن الحكومة المتكاملة صاعدة بوضوح نحو إدارة عامة جديدة تتطلب طرقا جريئة وشاملة للوصول إلى عصرنة الإدارة - أي جعلها عصرية، وفوق ذلك، فهي تعمل مباشرة على تنظيم العمليات الإنتاجية التي تتولد عنها الخدمات الإدارية، والحكومة المتكاملة لا تعمل فقط على تصميم طرق أفضل لإدارة العمليات الإنتاجية؛ بل تعمل على إعادة هيكلة الحكومة بواسطة مجموعة من الأدوات التي من ضمنها المناظير الأربعة للحكومة المتكاملة التي ذكرت آنها.

وفوائد هذا التعاون تشمل توزيعا أفضل لأعباء العمل، والوصول إلى الخبراء في أماكن نائية، وتقديم خدمات النافذة الواحدة للمواطنين بصورة أوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسوف تزداد أنواع الخدمات المتعددة التي تقدمها المكاتب الأمامية كما ونوعا بعد الاستثمارات الضخمة التي بدأت تحدث في هياكل الحكومة الإلكترونية الجديدة. وذلك من شأنه إحداث تطورات جديدة على هياكل إعداد الخدمات وتقديمها، وهذا بدوره سوف يؤثر في التنظيم الحالي للقطاع العام. والإدارة العامة الحالية التي تتميز بتعدد طبقاتها وتوجهاتها سوف تختفي وراء هياكل الوصول للمعلومات والحكومة الإلكترونية .

**اقتراحات دعم وزيادة فاعلية الحكومة المتكاملة :**

سوف أذكر هنا بعض الإجراءات التي سوف تزيد من فاعلية الحكومة المتكاملة وتم اتخاذها في بعض برامج الحكومة الإلكترونية، مثل:

1. عمل تحويل متكامل للمنافع الخدمية يشمل جميع أرجاء الدولة.

2. تطوير وصول إلكتروني متكامل للمعلومات والخدمات الحكومية.

3. وضع القانون موضع التنفيذ وإنشاء شبكة عامة آمنة.

4. تسهيل عمليات دفع الرسوم الحكومية كافة عن طريق الإنترنت.

5. إعداد وتقديم خدمات بريد إلكتروني حكومية شاملة.

ونتيجة لتخفيض الأعمال الورقية، سوف تضطر الحكومات إلى تقديم جميع الخدمات والمعاملات على الإنترنت، ويتكون الإطار العملي للحكومة المتكاملة:

- التأكيد على الخصوصية والأمان،

- وزيادة استخدام الوكالات للخدمات والمعاملات الآلية ( الإلكترونية)،

- واختيار مبادرات الحكومة المتكاملة، وعلى وجه أكثر تحديدا، وتم توجيه رؤساء الإدارات والوكالات التنفيذية للحكومة لاتخاذ الإجراءات الآتية:

1. تسهيل الوصول للمعلومات الحكومية التي لا يتم تنظيمها عن طريق الوكالات، بل يتم تنظيمها بحسب نوع الخدمة أو المعلومات التي يحتاج إليها الناس، ويجب تحديد المعلومات وتنظيمها بطريقة تسهل على المواطنين الحصول على المعلومات المعينة التي يريدونها.

2. القيام - بقدر ما أمكن - بعمل نماذج للخدمات الحكومية التي يحتاج إليها الجمهور.

3. استخدام التجارة الإلكترونية للحصول على السلع والخدمات المطلوبة - على مستوى الدولة - بسرعة وبأسعار رخيصة.

4. الاستمرار في تطوير الأساليب والممارسات التي تساعد على تحقيق الخصوصية في مواقع الحكومة على الشبكة، وذلك بنشر سياسات الخصوصية، واختيار وتطبيق سياسات المعلومات الكفيلة بحماية الأطفال من رؤية معلومات أو مواقع لا تتناسب معهم على الشبكة العنكبوتية، وإنشاء مواقع متخصصة للأطفال.

5. إتاحة قدر كبير من فرص الوصول إلى موظفي الوكالات، وذلك باستحداث عنوان بريد إلكتروني عام يمكن للمواطنين من خلاله الاتصال بالوكالات للاستفسار وطرح الأسئلة وتقديم الملاحظات، وكذلك إتاحة الوصول للمواطنين إلى المواقع الحكومية وذوي

الاحتياجات الخاصة، مثل المصابين بمختلف أنواع الإعاقات. 6. عمل نطاق واسع للمنافع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستخدام الإلكتروني والمضمون لشبكة الإنترنت. 7. تطوير إمكانية الحصول على اتصال خصوصي مأمون وفاعل عبر الوكالات الحكومية مع الجمهور عن طريق استخدام برامج التقنية الآمنة. 8. يجب على كل وكالات العمل تطوير إستراتيجية خاصة بها لرفع طاقة استخدامها للإنترنت؛ وذلك لكي تكون منفتحة وفاعلة أكثر، ولها قدرة أكبر على الاستجابة، وللقيام بأداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية، ولكي يتحقق ذلك يجب القيام بالآتي:

أ. التدريب الموسع لموظفي الدولة.

ب. تحديد وتطبيق أفضل الأساليب التي تم تنفيذها بواسطة المؤسسات القيادية في القطاعين العام والخاص. ج. تشجيع الموظفين الذين يقومون بتقديم اقتراحات تقود إلى تطبيقات مبتكرة للإنترنت.

د. عمل شراكة أو شراكات عدة مع مراكز البحوث لتجربة التطبيقات المتطورة والمتقدمة.

ه. إعداد آليات لجمع المدخلات اللازمة التي تعين الوكالات على استخدام الإنترنت.

ولتحقيق الهدف المرسوم لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية على شبكة الإنترنت وإيجاد رؤية موحدة للحكومة المتكاملة ولمناقشة التحديات الماثلة حاليا والعقبات التي تقف في وجه تحقيق هذا الحلم، فإن هناك مبادئ عدة تم أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الرؤية عن الحكومة المتكاملة. وهذه المبادئ، على سبيل المثال، تأتي جميعها لمصلحة المواطن، ولها قدرات عالية على الاستجابة، وذات توجه يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية مثلا:

- تتاح الفرص للمواطنين لإنهاء معاملاتهم والحصول على الخدمات التي يريدونها على شبكة الإنترنت)، - الوصول في جميع الأحوال إلى كل الأمكنة والمواقع في الدولة، - وخفض التكلفة، - واستخدام أقصى معايير الخصوصية والأمان، والتوثيق (مثلا: البطاقات الذكية، الشهادات الرقمية). وفي إطار مبادرة الحكومة المتكاملة هناك أربعة مفاهيم رئيسة مهمة وجوهرية لتنفيذ خطة الحكومة المتكاملة.

1. التحول، ليس فقط تحويل الحكومة إلى آلية، وإنما إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع معطيات التقنية، وهذا يعد أحد المبادئ المهمة لجعل الحكومة المتكاملة واقعا ملموسا.

2. لتحقيق الحكومة المتكاملة، فالحاجة ماسة للتعاون بين شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص مقا. وهنا يبرز السؤال حول كيفية عمل هذه الشركات والمؤسسات بعضها مع بعض، وما الدور الذي يمكن أن تؤديه كل واحدة منها في هذه الحكومة المتكاملة؟

3. إنشاء البنية التحتية الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان للحكومة المتكاملة.

4 . المعلومات، وهنا يعد محتوى المعلومات وشكلها وبناؤها من الأشياء المهمة الجوهرية في الحكومة المتكاملة، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعاملات بكل سهولة ويسر. وحول هذه المفاهيم الأربعة سالفة الذكر يتم تنظيم مجموعات عمل لتعمل على إحداث المزيد من التطوير للحكومة المتكاملة. بعد توفير كل المعلومات الحكومية الأساسية على الإنترنت، كانت الخطوة التالية للحكومة المتكاملة هي إتاحة الفرصة للمواطنين لإنهاء معاملاتهم الحكومية كافة على شبكة الإنترنت. والهدف من ذلك هو منح المواطنين خدمات متكاملة عبر الوكالات الحكومية المختلفة؛ حتى يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم الأساسية. لهذا السبب، فقد تم تصنيف الخدمات على المواقع العنكبوتية للشبكة في بعض الحكومات المتكاملة بحسب الفئات الأساسية المستهدفة من العملاء، مثل الطلاب، ورجال الأعمال، والعمال.

**مقارنة عمليات تطوير الحكومة الإلكترونية المتكاملة :**

إذا نظرنا إلى عمليات التطوير التي أجريت على الحكومة الإلكترونية في بعض دول العالم، سوف نكتشف أن هناك أوجها عدة للتشابه بين برامج السياسات القومية، مثلا: المبدأ القائل بعدم تحويل عمليات الأعمال التقليدية في الحكومة إلى عمليات آلية، ويرى أنه في الأساس يجب إعادة التفكير في الطريقة التي تعمل بها الحكومة، ويبدو أن هذا المبدأ هو موجه مهم وأساسي العملية تصميم الحكومة الإلكترونية في بعض دول العالم؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية نتوقع أن الحكومة المتكاملة التي سوف يتم تطويرها في المستقبل سوف تعني في المقام الأول بالعملاء، وتضعهم في المرتبة الأولى. وإمكانية وصول أفضل لكل المواطنين بالتساوي للمعلومات والخدمات الحكومية بما فيهم من يعيشون في الخارج، إضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة بوضع أهداف محددة تتلخص في توفير جميع الخدمات العامة الرئيسة إلكترونيا ، وقد تم تصميم الحكومة الإلكترونية المستقبلية لتكون مجدية من ناحية التكلفة، وتستخدم معايير عالية من الأمن والموثوقية والمعايير الفنية. ونجد أن التقنية الرئيسة (مثلا: التوقيعات الرقمية) تم استعمالها لتأسيس مستوى اتصال آمن وفاعل مع الحكومة، وترى الحكومة أنها تحتاج إلى تجربة أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة (ICTs) وذلك من أجل التعلم وتطوير القدرات لكي يتمكنوا من القيام بإحداث الابتكارات المتوقعة على أنشطة الحكومة الإلكترونية وأعمالها.

وهناك مما لا شك فيه يوجد نماذج لحكومات إلكترونية كثيرة عبر العالم، مثل بريطانيا وسنغافورة وأستراليا، ولكن لا يوجد نموذج موحد للحكومة الإلكترونية على مستوى العالم. ومع ذلك، إذا أخذنا في الحسبان عمليات تطوير الإنترنت المتلاحقة، فيجب ألا نفاجأ إذا حصلنا على نموذج موحد للحكومة الإلكترونية بأسرع مما نتوقع.

**التقدم نحو دخول الحكومة الإلكترونية :**

تصبح الحكومة حكومة إلكترونية حينما تكون عمليات القطاع العام ومعاملاته ذات صبغة رقمية، فيما يخص الأعمال أو الجمهور. وتشتمل الحكومة الإلكترونية على إدارة الخدمات، مثل تقديم الخدمات العامة، إضافة إلى اهتمامها بالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها من المجالات والخدمات الأخرى.

ويمكن تقسيم الحكومة الإلكترونية إلى أربع مراحل مختلفة من حيث التنفيذ، هي:

* التحول
* والتفاعل
* والتعامل
* والتكامل.

**المرحلة الأولى - التحول (Transmition):**

أي جعل المعلومات الحكومية متاحة على الشبكة وهي الخطوة الأولى تجاه الحكومة الإلكترونية. وتبدي تحديا فنيا بسيطا، لكن تقاسم المعلومات المهمة يتطلب توافر مستوى معين من الثقة بين مختلف الجهات الحكومية.

لقد كانت خطة عمل أوروبا الإلكترونية عام 2002م تطلب من الدول الأعضاء جعل البيانات العامة الأساسية متاحة فورا على الشبكة بما في ذلك المعلومات القانونية والإدارية والثقافية والبيئية والمعلومات الخاصة بحركة المرور.

وتتبنى حاليا كثير من الوزارات في أوروبا الشبكة المترابطة بين أنحاء الاتحاد الأوروبي لإرسال المعلومات، لكن - لأسباب ثقافية وتاريخية - هناك تباين في وجهات النظر حول الكيفية التي ستكون بها هذه المعلومات جاهزة للتعميم .

**المرحلة الثانية - التفاعل (Interaction ):**

وفي هذه المرحلة يكون هناك تفاعل إلكتروني بين المستفيدين وبرامج الحكومة الإلكترونية، كما أن الشبكات يجب أن تكون أكثر فاعلية وسرعة، بحيث يمكن تحميل المعلومات بالسرعة نفسها التي يمكنك تنزيلها بها. والبدء في إنشاء شبكات أكثر تطورا واستخدام أحدث تقنيات شبكات المعلومات في هذا المجال. واستخدام التعاملات الإلكترونية في التعاملات اليومية من قبل المستفيدين.

**المرحلة الثالثة - التعامل (Transaction):**

العمل الحقيقي للحكومة الإلكترونية يعتمد على السرعة والدقة في إنجاز العمل، وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال، والاقتصاد في تكاليف الأعمال الإلكترونية الذي يعتمد على الاختلافات الكبيرة في التكاليف لكل عملية تتم بالوسائل التقليدية، وتلك التي تتم عن طريق الخدمات الفورية عبر الشبكة، إلى جانب وجود التنافس بين الجهات الحكومية في تقديم الخدمات العامة التي تقدم فورا عبر الشبكة. وفي هذه المرحلة يجب أن تكون السرعة والدقة في الإنجاز هما أساس التعامل مع المستفيد.

وتلزم خطة أوروبا الإلكترونية الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات إدارية مبسطة فيما يتعلق بالأعمال، على سبيل المثال، إجراءات طريق المعلومات السريع (Information Superhighway) لتأسيس شراكة. وهي تلزم المفوضية بجعل جميع المعاملات الأساسية متاح فورا عبر الشبكة (مثلا: الاعتمادات المالية، العقود، المشتريات). وتعد هذه الالتزامات أساسية، وبعض الدول قد التزمت بتنفيذها مسبقا.

**المرحلة الرابعة - التكامل (Integration ):**

وهي مرحلة الذروة فيما يخص الحكومة الإلكترونية، وفيها يتم تأمين الآتي:

1. إتاحة المعلومات فورا عبر الشبكة.

2. تفاعل الناس مع الحكومة الإلكترونية واستجابتهم لها.

3. المقدرة على إكمال المعاملات فورا عبر الشبكة.

وتوحيد جميع تلك الأهداف في شكل بنية ملائمة. وهذا يعني أنه بإمكان العميل أو المواطن أن يحصل على جميع المعلومات التي يحتاج إليها، وأن يستوفي جميع متطلباتها، وأن يطلب أو يتلقى جميع الخدمات التي يكون مخول بتلقيها من مصدر واحد. أيا كان نوع هذه الخدمات، سواء كانت عن التعليم أو الصحة أو التجارة. أو غيرها من المجالات الأخرى.

وفي نهاية الأمر، يمكن أن توفر الحكومة المتكاملة خدمات متكاملة مبنية حول الأحداث المترابطة ذات الصلة بالحياة اليومية. وكان السؤال الذي يطرح نفسه في الدوائر الأوروبية المهتمة بموضوع الحكومة الإلكترونية هو: من الذي يحتل الموقع الأفضل لتنفيذ التكامل وتشعر السلطات المحلية في أوروبا بأنها الأكثر قربا من العميل، فيما الحكومة المركزية ترى أن ذلك يمثل فرصة للمركزية. وقد تسمح بعض الحكومات بتقديم الخدمات الخاصة أو التطوعية بالتعاون مع القطاع الخاص، وتم ذلك بالفعل.

وهنا يجب أن يكون التكامل هدفا أساسيا في تقديم جميع الخدمات العامة عبر الإنترنت، وهذا النوع من الخدمات المتكاملة إلكترونيا جرى شرحه في مواقع كثيرة عن الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية على الإنترنت، كما أن الحكومات التي كان لها السبق والريادة في تقديم برامج الحكومة الإلكترونية ركزت على أهمية الاحتفاظ بسجل مرکزي موحد، يحتوي على أسماء المواطنين وعناوينهم، وذلك لأهمية التواصل مع المستفيدين عند الحاجة لإيصال بعض الخدمات والسلع إليهم في أماكنهم

**الحكومة الإلكترونية من منظور الاتجاه للعميل**

تعد الولايات المتحدة أول بلد يدخل سياسة تقنية المعلومات الوطنية والاتصالات بهدف الحكومة الإلكترونية، وفي مرحلة الحكومة الإلكترونية وضعت الحكومة الفيدرالية عام 1993م أهدافا طموحة لتوفير الوصول الإلكتروني لكل المعلومات الحكومية، ما مكن عامة الناس من تنفيذ معظم المعاملات على الشبكة، ومن أجل تحديد مدى إنجاز هذه الأهداف، أي أهداف الحكومة الإلكترونية، هناك بعض الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها، وهي:

1. ما الأهداف التي ينبغي السعي وراءها عند تطبيق الحكومة الإلكترونية؟

2. كيف تكيفت الوكالات الحكومية مع الحكومة الإلكترونية؟

3. ما متطلبات البنية التحتية الضرورية للحكومة الإلكترونية؟

4. ما التقنيات المعلوماتية وتقنيات الاتصالات التي تتطلبها الحكومة الإلكترونية؟

تحليل وضع الولايات المتحدة على ضوء هذه الأسئلة يمكن أن يوفر أهمية كبيرة للمبادرات الحكومية الوطنية والعالمية بسبب التحسينات الرئيسة التي تم القيام بها ، وأيضا يوفر الفرصة لتعلم الممارسات الجديدة في هذا المجال. ومن أجل إعطاء تلخيص دقيق للوضع الحالي للولايات المتحدة، فإن مستويات حكومية مختلفة سيتم تناولها منفصلة.

**تعريف الحكومة الإلكترونية**

سوف أورد تعريفا للحكومة الإلكترونية من منظور الاتجاه للعميل، وما يكتنفه من علاقات متعددة. وتعد تعريفات الحكومة الإلكترونية قليلة مقابل تلك التعريفات الخاصة بالتجارة الإلكترونية، وفي الغالب ينظر إلى الحكومة الإلكترونية بوصفها مرادفا لتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين بوسائل إلكترونية، وعلى الرغم من ذلك، فإن تعريفا أشمل تم التوصل إليه:

الحكومة الإلكترونية = التجارة الإلكترونية - إدارة علاقة العميل + إدارة سلسلة التموين + إدارة المعرفة + ذكاء العمل + التقنيات المساعدة.

هذا التعريف يوضح أن الحكومة الإلكترونية هي أكثر من مجرد مقدم خدمات إلكترونية للمواطنين، والتجارة الإلكترونية جزء من هذا التعريف، ويشمل العلاقات بين الأطراف الآتية:

1. التجارة الإلكترونية الخاصة بالعميل - الحكومة: الحكومة هنا تنفذ عمليات الشراء الإلكترونية.

2. التجارة الإلكترونية الخاصة بالحكومة - العميل: تقديم الخدمات الإلكترونية التجارية للمواطنين.

3. التجارة الإلكترونية الخاصة بالحكومة - الحكومة: الخدمات الإلكترونية الداخلية بين الجهات الحكومية بعضها بعضا.

4. التجارة الإلكترونية من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص .Bussiness to Bussiness (B2B) منظور الاتجاه للعميل

5. التجارة الإلكترونية من القطاع الخاص إلى المستهلك أو العميل Bussiness to Consumer (B2C).

6. إدارة علاقة العميل (Customer Relationship Management( CRM هي أيضا جزء من التعريف. وتشكل الأنظمة، ومنتجات البرامج وتقنيات الشبكة العالمية التي يمكن أن تساعد منظمة ما على القيام بالعمل مع عملائها بطريقة بناءة. إدارة سلسلة التموين تهتم بتكامل كل العمليات في سلسلة الإنتاج، ابتداء بالمورد وانتهاء بالعميل. والتكامل يعد وجها مهما عند تطبيق الخدمات الإلكترونية.

7. إدارة المعرفة تم تعريفها باستخدام المعرفة الموجودة لإيجاد معرفة جديدة، وفهم الإنسان لعمله التجاري هو الركيزة الأساسية في إنجاز مستويات الخدمة الصحيحة.

8. أخيرا، التقنيات المساعدة، وهي جزء من الحكومة الإلكترونية.

باستخدام المفاهيم المذكورة آنفا كأساس في التعريفات الآتية الأكثر تحديدا التي يمكن استخلاصها:

الحكومة الإلكترونية تهتم بتوفير المعلومات أو الحصول عليها، وعلى الخدمات أو المنتجات عبر الوسائل الإلكترونية، من الوكالات الحكومية في أي لحظة وفي أي مكان، مقدمةً قيمة إضافية لكل الأطراف المشاركة. والهدف هو توفير الخدمات الحكومية القائمة على الشبكة العالمية للمعلومات، وتغطية الخدمات ذات الاهتمام بالنسبة إلى الجمهور في أي مكان وأي وقت، ويمكن إيجاز الأهداف العامة للحكومة الإلكترونية فيما يأتي:

أ. تقديم المعلومات بطريقة منظمة وسلسة للمستخدم

ب. تقديم خدمات على الشبكة وإمكانيات القيام بالمعاملة.

ج. وأهم هذه الأهداف هو إنشاء عدد من المواقع ذات التوجه العام، وهذه المواقع تركز على جماهير المستخدمين. وحجم هذه المواقع التي تم تطويرها يختلف من موقع مدخل يوصل إلى المعلومات الموجودة إلى موقع يحتوي على معلومات جديدة، وموقع آخر يمكن المستفيد من إجراء تطبيقات المعاملة.

د. توفير خدمة مركزة للمواطن يمكن تحقيقها عن طريق توفير خدمات قائمة على أساس الشبكة العالمية للمعلومات في الوكالات التي لها تعامل واسع مع العملاء.

التقنيات التجارية للتجارة الإلكترونية لتحسين الخدمات وتطويرها

عمليات الشراء والدفع

الهدف النهائي هو أن كل الجهات الحكومية تدعم برامجها عن طريق توفير أدوات شراء إلكترونية للعميل متكاملة مع معالجة إلكترونية تجارية من الطرف إلى الطرف في الدفع، وعملية المحاسبة ومعلومات التقرير عن الأداء، ولإنجاز هذا الهدف تم تحديد سلسلة من الأعمال

1. إدارة التحول من المعالجة القائمة على الورق إلى المعالجة الإلكترونية.

2. إعادة هندسة الشراء وتكامله مع معالجة الطلب من الطرف إلى الطرف من أجل أنشطة شراء متدنية السعر وكبيرة الحجم.

3. إعادة هندسة وظائف شراء ودفع إضافية عندما تنبثق تقنيات واعدة، ثم تطويرها على الشبكة.

الدولة والنظام السياسي 11

**الباب الحادي عشر**

**الحركات والمذاهب السياسية الآيديولوجية**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحركات والمذاهب السياسية الأيديولوجية من حيث مفهومها النظري، وأنواعها، وأبرز سماتها، إضافة إلى تناولها من زاوية النظرية والتطبيق. فالحركات والأحزاب السياسية التي تتبنى أيديولوجية معينة تعاني من صراع ناشئ عن محاولتها الالتزام بأفكارها الأيديولوجية في ظل التغيرات الحاصلة على الساحة السياسية.

**أولًا: الأحزاب السياسية الأيديولوجية**

من تتبع الأحزاب السياسية نجد أن هناك نوعين من الأحزاب، أحزاب براغماتية أو عملية مرنة تركز على البرامج والأهداف العملية في المجالات السياسية والاجتماعية أي أنها تغير من أيديولوجيتها وفقًا لتغير الظروف. أما النوع الثاني، فهو أحزاب تعتنق أيديولوجيا كاملة وشاملة ومبادئها لا تتعارض مع سياسة حزبها.

يعرف الحزب السياسي وفقا للمدارس التي تركز على الهدف، بأنه جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتقديم مرشحيها للوظائف العامة والدخول في الانتخابات العامة على أمل الوصول إلى السلطة، والهيمنة على خطط الحكومة وتنفيذ هذه السياسة عن طريق هيئة موظفيها. نلاحظ من هذا المفهوم أن الهدف الرئيسي الذي يسعى له الحزب هو الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات ، إلا أن هذا التعريف قد استثنى الأحزاب التي لا تسعى للتنافس الانتخابي. بينما المدرسة التي تركز على الأيديولوجيا فإنها لا تغفل الهدف من قيام الحزب في تعريفها، إلا أن الهدف ليس هو المحور الذي اعتمدت عليه وإنما الأيديولوجيا، ومن أشهر التعاريف تعريف كلسن الذي عرف الحزب السياسي بأنه جماعة منظمة تقوم على بعض المبادئ أو السياسات وتعمل بالوسائل الدستورية للوصول للسلطة. إن الفرق بين المدرستين يكمن بأن حزب البرنامج يستمد قيمته ومشروعيته ومصداقيته من الجدوى والانجاز على عكس الحزب الأيديولوجي الذي هو عقيدة ثابتة يستمد قيمته ومشروعيته ومصداقيته من ذاته. وهناك تصنيف آخر للأحزاب السياسية يقسمها إلى اتجاهين:

**- ليبرالي:**

يؤمن بالحرية الفردية ويعتبر الفرد هو حجر الزاوية في المجتمع والنظام السياسي، وأن نشأة الحزب مرتبطة بالإطار البرلماني، فالحزب يهتم بالتنظيم من أجل المشاركة بفعالية في التنافس على المناصب الانتخابية، وهذا الاتجاه يركز على برنامج وأفكار الحزب السياسي، وقد كان المفكر الفرنسي بنيامين كونستانت (1816) أول من أشار إلى هذا الاتجاه عندما عرفه بأنه جماعة من الناس تعتنق مذهبًا سياسيًا واحدًا. **- إشتراكي:**  أو كما يسميه البعض بالماركسي، والذي يرى بأن الحزب السياسي عبارة عن أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي. فينظر هنا إلى الحزب من منظور الطبقات الاجتماعية التي يعبر عنها، كأن يكون ممثلًا لطبقة العمال أو الطبقة الرأسمالية، ويسعى الحزب الماركسي للوصول إلى السلطة إما عن طريق التغيير أو الثورة. لقد ظهر الاتجاهان السابقان في القرن التاسع عشر، ولكن مع بداية القرن العشرين بدأت الأحزاب السياسية بالتطور وأخذ الطابع الأكاديمي مما أدى إلى ظهور تعريفات حديثة تتجاوز كلا الاتجاهين من أبرزها :

**تعريف عالم الاجتماع موريس ديفرجيه للحزب:**

بأنه جماعة من الناس منظمة في بناء معين وملتزمة بأفكار وبرنامج سياسي محدد، تنتمي بشكل عام إلى طبقة بذاتها إما انتماءً اقتصاديًا اجتماعيًا مباشرًا أو انتماء فكريًا غير مباشر. وضمن هذا السياق قدم ديفرجيه عدة تصنيفات لأحزاب السياسية بناء على أسس محددة.

إلا أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو تصنيفه للأحزاب السياسية، فقد صنفها حسب ديمقراطيتها ودرجة مرونتها إلى نوعين:

- أحزاب ديمقراطية مرنة لأعضائها الحرية في اختيار القادة والبرامج، ويتمتع نوابها بقدر من الديمقراطية والاستقلالية في حل القضايا.

- وأحزاب استبدادية جامدة، تقوم القيادة المركزية باختيار القادة وتعيينهم دون وجود هامش من الحرية في وضع البرامج بسبب النظام الجامد الذي يفرضه هذا النوع من الأحزاب. يلاحظ مما سبق أن هدف جميع الأحزاب السياسية باختلاف أنواعها هو الوصول إلى السلطة، ولكن طريقة الوصول إلى هذا الهدف تختلف باختلاف نوع الحزب السياسي. فنجد أن الأحزاب الليبرالية أو أحزاب البرامج تسعى لتحقيق هدفها عبر المشاركة السلمية في الانتخابات، بينما الأحزاب الأيديولوجية أو الماركسية تسعى لنفس الهدف ولكن بطريقة مغايرة ألا وهي الثورة وهذا ما بينه ماركس.

**ثانيًا: الأيديولوجيا**

وبما أننا بصدد دراسة الأحزاب الأيديولوجية تحديدًا فلا بد من تناول مفهوم الأيديولوجيا.

تعرف الأيديولوجيا وفقًا لمعجم العلوم الاجتماعية والفلسفية بأنها مجمل التصورات والأفكار والمعتقدات وطرق التفكير لمجموعة، أمة أو طبقة أو فئة اجتماعية أو طائفة دينية أو حزب سياسي وتكون الأيديولوجيات عادة مشروطة ومحددة بالظروف المناخية والعادات.

وتعرف أيضًا بأنها مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي يعتنقها عدد من الناس فهي تحدد ما هو القيم وما هو ليس كذلك، وما يجب الاحتفاظ به وما يجب تغييره، وهي تشكل توجهات أولئك الذين يتشاركوها. على نقيض كل من الفلسفة والنظرية اللتان تعنيان بالمعرفة والفهم، فالأيديولوجيات ترتبط بالعمل والسلوك الاجتماعي والسياسي، فهي تحرض الناس على العمل السياسي وتوفر الإطار الأساسي لمثل هذا العمل فهي تغرس العاطفة وتدعو إلى التضحية إلا أن معظم الأيديولوجيات السياسية تدين للتكهنات السياسية والفلسفية ويتجلى ذلك من خلال بعض المواضيع الرئيسية التي تطرحها الأيديولوجيات السياسية وهي:

• دور وطبيعة الفرد (الطبيعة البشرية)

• طبيعة الحقيقة وكيف يمكن اكتشافها

• العلاقة بين الفرد والجماعة، سواء أكان ذلك على مستوى القبيلة أو مدينة صغيرة – دولة، أو دولة معاصرة.

• خصائص السلطة السياسية، مصدرها وحدودها إن وجدت.

• أهداف وآليات التنظيم الاقتصادي والجدل الكبير حول قضايا المساواة المادية والاقتصادية من حيث صلتها بالحرية الفردية. أما الأيديولوجيا في الأحزاب السياسية فهي تعني مجموعة من الأفكار والمبادئ السياسية والدينية والأخلاقية والقومية التي أسس عليها الحزب، فهي تختلف من حزب لآخر، إضافة إلى أن هذه الأفكار ستترجم إلى واقع حال أفراد التنظيم وتنظم سلوكياتهم كل حسب حزبه. فقد وضح مولينز بأن الأيديولوجيات السياسية تشتمل على برنامج العمل الجماعي لصيانة وتغيير أو تحويل المجتمع.

بينما يعرف جيرينج الأيديولوجيات بأنها مجموعة من المعتقدات والقيم المترابطة وتصبح أيديولوجيات سياسية عندما تحدد برنامج عمل متماسك. أما جونز فيرى أن الأيديولوجيات السياسية لها نفس خصائص أشكال الأيديولوجيات الأخرى وهي:

- المعتقدات بشأن طبيعة العالم،

- والأهداف السياسية أيًا كان الهدف الذي صممت هذه المعتقدات لتحقيقه،

- والتعليمات حول كيفية تحقيق هذه المعتقدات،

- وأخيرًا مبررات تلك المعتقدات وحول تفوقها عند مقارنتها مع الأيديولوجيات الأخرى.

ويبين غريكسون وتيدن بأن الأيديولوجية السياسية هي مجموعة من المعتقدات حول الترتيب المناسب للمجتمع وكيفية تحقيقه. بينما يعرفها دنزاي ونورث بأنها إطار مشترك من النماذج العقلية التي يمتلكها مجموعات من الأفراد، والتي توفر على حد السواء تفسيرًا للبيئة ووصفة حول كيفية تنظيم هذه البيئة. لقد استخدم مصطلح الأيديولوجية السياسية من قبل علماء الاجتماع السياسي لوصف عدد من المفاهيم، فهي تجيب حول تساؤلات مثل من هم الذين سيصبحون حكامًا وكيف سيتم اختيارهم وما هي الميادين التي سيستندون إليها في ممارستهم للحكم، وتمثل نوعًا من الجدل أو الحوار بين وجهات النظر المتعارضة وتؤثر في قيم الحياة العامة، وتتبنى برامجًا للدفاع عن الأنظمة الاجتماعية أو اصلاحها أو هدمها، وتمثل تبريرات لصالح الجماعة وهي تعبر عن الطابع المعياري والأخلاقي على مستوى الشكل والمحتوى، وأخيرا تمثل جزءًا من سياق أشمل يتضمن نسق الاعتقاد بأكمله.

قد تستخدم الأيديولوجيا السياسية من أجل:

- إضفاء الشرعية،

- والتضامن والتعبئة،

- والقيادة والاستغلال،

- والتواصل،

- والوفاء العاطفي،

- والنقد،

- اليوتوبيا والمحافظة.

فبالنسبة لإضفاء الشرعية فإعطاء قيمة للنظام السياسي ومؤسساته يعتبر إحدى الوظائف المهمة للأيديولوجيا فهي تشكل الأفكار الفاعلة التي تجعل النظام السياسي، يعمل ومن أجل القيام بدورها يجب أن يتوافر لديها مجموعة من القواعد المتماسكة والواضحة. وأما بخصوص التضامن والتعبئة فالأفكار الشائعة تحدد الأشياء المقبولة والمهام التي يتعين إنجازها، فالأيديولوجيا تعرف ما هو مشترك أو شائع لأعضائها وما هو غريب عنهم. فالأيديولوجية الشيوعية على سبيل المثال عملت على توحيد أعضائها عبر وصف العالم الخارجي (الرأسمالي) بالعدو، والأمر نفسه ولكن على نحو متزايد عند الأصولية الإسلامية. فجميع الأيديولوجيات تعمل على التوحيد والدمج وإعطاء الشعور بالهوية لمعتنقيها ولكنها تنجح بدرجات متفاوتة.

بينما القيادة والاستغلال توضح أن الأيديولوجيات تحرض الناس على العمل إلا أن نوع العمل والهدف منه يعتمد على حد كبير على محتوى ومضمون الآيديولوجيا.

فغالبًا ما تستخدم بوصفها أداة قوية للاستغلال في أوقات الأزمات والتوتر الاجتماعي أو عند انقسام المجتمع إلى جماعات متحاربة ومتصارعة. فالمجموعة المتماسكة من الأفكار التي تتشاركها الأيديولوجيا مع عدد من الناس تجعل التواصل بينهم أسهل بكثير لتوفر لغة مشتركة وبسيطة وخاصة تجمعهم لأنهم ينظرون إلى العالم الخارجي بنفس التصورات المسبقة، فالكلمات لها معان خاصة مثل (الخلافة)، و(الاسلام هو الحل)، (شعار ”رابعة”)، هذه المصطلحات يسهل فهمها من قبل من ينتمون إلى جماعة معينة.

إن الوظيفة الأساسية للأيديولوجيا هي حماية المصالح المادية أو توفير وسيلة قوية لإرضاء أعضائها؛ ولكن ليست المصلحة فقط هي التي تولد الأيديولوجيا بل إن المحركات العاطفية والسمات الشخصية يتم التعبير عنها من خلال أيديولوجيات مختلفة. فالأيديولوجيا تقدم الوفاء العاطفي، فالناس الذين يتشاركوها متماسكين معًا بشكل وثيق ويشتركون بنفس الطموحات والمصالح والأهداف ويعملون معا لتحقيقهم. فالشخص الذي لديه أيديولوجيا يتشاركها مع مجموعة من الناس من المرجح أن يكون آمن وسعيد. أما بخصوص الاستخدام الأخير للأيديولوجيا، فالأيديولوجيات غالبًا ما تجسد النقد الاجتماعي، فالدراسات النقدية للمعتقدات الاجتماعية والسياسية لعبت دورًا هامًا في تنمية أيديولوجيات جديدة ورفض أخرى. ففي بعض الأحيان النقد قد يدفعنا للتطرف، فبعض الأيديولوجيات هي بمثابة حلم مستحيل وغير قابل للتحقيق مثل:

- المساواة التامة،

- والقضاء على القوة، - وإلغاء الحرب. فالعديد من الأيديولوجيات لديها نوع من التطرف ولكن تلك التي تبالغ في التطرف تسمى اليوتوبيا.

**ثالثًا: أنواع الأيديولوجيات**

تقسم الأيديولوجيات السياسية وفقًا لميكرايديس في كتابه بعنوان الأيديولوجيات السياسية المعاصرة إلى ثلاث مجموعات عريضة: **- الأولى أيديولوجيات الوضع الراهن:**

وهي التي تدافع عن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي وقت وفي أي مجتمع.

**- الثانية الأيديولوجيات المتطرفة أو الثورية:**

وهي التي تنادي بالتغيرات بعيدة المدى في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

**- الثالثة الأيديولوجيات الإصلاحية**:

وهي المنطقة الرمادية التي تقع بين المجموعتين السابقتين وتفضل التغيير.

يعتبر هذا التصنيف رسميًا لأن الأيديولوجيات تتحول وتتغير ليس فقط في النصوص ولكن أيضًا في الوظائف والأدوار الخاصة التي تؤديها، فالثورية منها على سبيل المثال قد تتحول إلى أيديولوجية الوضع الراهن عند نجاحها في فرض قيمها ومعتقداتها، وبالمثل الأيديولوجية نفسها قد تكون أيديولوجية للوضع الراهن تحمي النظام القائم في مكان ووقت محدد وقد تكون ثورية في مكان وزمن مختلفين. فالشيوعية داخل الاتحاد السوفييتي سابقًا هي أيديولوجية الوضع الراهن، بينما في دول أخرى تعتبر أيديولوجية ثورية.

بالنظر إلى التقسيم السابق للأيديولوجيات نجد أن ماكرايديس قسمها حسب الهدف أو الوظيفة التي تؤديها الأيديولوجيا، إلا أن هناك من قسمها حسب البنية التي نشأت على أساسها إلى نوعين:

- أيديولوجيات فلسفية

- وأيديولوجيات دينية.

فالأيديولوجيات الفلسفية تشكل الفلسفة بأنواعها المختلفة بنيتها الأساسية سواء أكانت مادية كما في الفكر الماركسي أو مثالية كما في الفكر البرجوازي، ولهذا النوع من الأيديولوجيات أسس وضوابط للتعامل مع الواقع الاجتماعي ولكن من منظور فلسفي والذي يختلف من أيديولوجية فلسفية إلى أيديولوجية فلسفية أخرى.

**الآيديولوجيات السياسية**  إعتقد الكثيرون أن الإيديولوجيا السياسة قد انتهت في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أظهر عام 2012 انقسامات أيديولوجية حادة، حيث تعتبر انتخابات نوفمبر الأكثر أيديولوجية في الذاكرة الحية، فقد هاجم الجمهوريون إصلاحات الديمقراطيين المالية والصحية ونعتوها بالليبرالية أو حتى ”الاشتراكية“. ومن جانبهم هاجم الديمقراطيون الجمهوريين واصفين إياهم بالبدائيين الذين يقودهم مسيحيون متعصبون وتمولهم جماعات رأسمالية مشبوهة.

پری معظم الأمريكيين أنفسهم على أنهم براغماتيون ولكنهم قادرون على أن يتحولوا إلى أيديولوجيين من الدرجة الرفيعة، فكلا الحزبين الرئيسيين لهما جذور أيديولوجية، وربما يعرف القليل من الجمهوريين ذلك إلا أنهم يؤمنون بالليبرالية الكلاسيكية التي تعود جذورها إلى دعوة آدم سميث في عام 1776 لإبعاد الحكومة عن الاقتصاد، وعلى الجانب الآخر، يركز الديمقراطيون منذ أمد بعيد على الحلول التي تقدمها الحكومة للتعثر المالي والفقر والرعاية الصحية والتعليم، وهم بذلك ”ليبراليون جدد“، مختلفون تماما عن النوع الكلاسيكي، الإيديولوجيا حية وقوية في أمریکا.

**– ما الإيديولوجيا؟** تبدأ الإيديولوجيا بالاعتقاد بأن الأمور قد تصبح أفضل، فهي خطة لتحسين المجتمع، وكما يقول عالم الاقتصاد أنتوني داونز في عام 1957م إن الإيديولوجيا هي ”صورة لفظية للمجتمع الجيد وللوسائل الرئيسية لبناء هذا المجتمع“.

الإيديولوجيا السياسية ليست هي العلوم السياسية، فهي ليست مجالات هادئة رشيدة لفهم النظم السياسية إنما هي التزام بتغيير النظم السياسية (الاستثناء هو الاتجاه المحافظ الكلاسيكي التي تهدف إلى حماية الأشياء من التغيير المبالغ فيه ) فاتباع الإيديولوجيا لا يخرج منهم علماء أقوياء في السياسة لأنهم يخلطون بين مثالیات الإيديولوجيا وواقع العلوم السياسة. الإيديولوجيا ترتكز في الغالب على نظريات سياسية واقتصادية إلا أنها تبسط من أجل ترويجها بين الجماهير وإنشاء الحركات السياسية والفوز بالانتخابات، و إذن يمكن القول بأن الأيدلوجيات عبارة عن نظریات رخيصة في عالم السياسة تعمل الإيديولوجيا على توثيق الصلة بين الحركات والأحزاب والجماعات الثورية، ولكي يقاتل الناس ويتحملوا التضحيات فإنهم بحاجة إلى دافع أيديولوجي، إلى شيء يؤمنون به وأحيانا لا يدرك الأمريكيون هذه النقطة حيث يفشلون في فهم الأثر الفعال للأيديولوجيا في عالم اليوم وذلك بتركيزهم على التحديث والبراغماتية . نحن نميل لأن ننسى أن الأمريكيين منذ ما يزيد عن قرنين مضيا كانوا أيديولوجيين ملؤهم الشوق للحرية والحكم الذاتي من خلال كتابات جون لوك وتوماس بين واستطاعوا أن يهزموا جيشا أكبر من جيوشهم وأفضل عدة وعتاداً من الإنجليز والمرتزقة الألمان الذين لم يكن لديهم دافع للقتال. ولقد اندلعت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة على أسس أيديولوجية تتعلق بتعريف الحرية البشرية والسلطة الممنوحة للولايات في أن تتخذ مسارا مستقلا، ولا تسير الإيديولوجيا بدقة في المسار الذي يريدها لها دعائها، فبعضها يعتبر بمثابة فشل ذريع وجميع الإيديولوجيات تنطوي على افكار وهمية سرعان ما تنهار في مواجهة الحقيقة أو الواقع. ويدعي أهل الإيديولوجيا أن بإمكانهم السيطرة على العالم وفي نفس الوقت نرى أن الحقيقة غير كاملة. ولقد أسهمت الليبرالية الكلاسيكية لدى آدم سميث في إحداث النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلا أنها أدت أيضا إلى فروق هائلة في الثورة وما جاء من ألوان الكساد، وتم تعديلها إلى الليبرالية الحديثة.

وأدت الشيوعية إلى طغيان وحشي وفشل اقتصادي وانهيار، كما أقدمت الصين بهدوء على التخلي عن افکار ما و لصالح النمو الاقتصادي السريع، الإيديولوجيا تعج بالعيوب وما علينا إلا أن نقبلها على مضض وذلك عندما تقاس مقابل أدائها الفعلي.

**– الليبرالية :**

أطلق فريدريك وانکيفز على عام 1776، السنة الأولى من عمر الأيديولوجيات وليس فقط من عمر الثورة الأمريكية، ففي ذات العام نشر عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث كتابه ”ثروة الأمم“ الذي وضع فيه اسس الفكر الاقتصادي ويبين سميث أن الثروة الحقيقية للأمم لا تقاس بکمية الذهب والفضة التي تكنزها ولكن بحجم البضائع والخدمات التي ينتجها الناس. وكان سمیث يعارض فكرة أطلق عليها الميرکنتيلية (الروح التجارية) والتي تفيد بأن حجم الذهب الموجود في خزانة الأمة يحدد ثروتها، وتجدر الإشارة أن أسبانيا قد نهبت ذهب العالم الجديد وفضته ولكنها لم تزد إلا فقرآ . كذلك الفرنسيون الذين انتهجوا السياسة الميركنتيلية منذ عهد لويس الرابع عشر على الأقل من خلال إشراف الحكومة على الاقتصاد عن طريق الخطط ومنح الاحتكار والدعم، والتعريفة، وقيود تجارية أخرى. كان في رأي سميث أن هذا العمل لا يمكن أن يكون طريقا إلي الرخاء، فإذا ما أعطيت شركة ما حق احتکار تصنيع شيء ما فهنا تلغي المنافسة وكذلك الجهود لإنتاج منتجات جديدة وتقضي على دوافع إنتاج منتجات أفضل وأرخص، ولكن بإبعاد الحكومة عن التدخل في الاقتصاد وترك الاقتصاد يعمل بنفسه فإننا نزيد الرخاء ولكن إلا تؤدي المنافسة الحرة التي لا تخضع لإشراف الحكومة إلى الفوضى؟ كلا، كما يقول سميث، فالسوق نفسه ينظم الاقتصاد، وسوف يزدهر المنتجون الأكفاء ويتواري غير الأكفاء، كذلك فإن العرض والطلب يحددان السعر بشكل أفضل من أي مستوي حكومي، ففي السوق الحر تتولي ”اليد الخفية“ تنظيم الاقتصاد وتصحيحه، فإذا أراد الناس المزيد من شيء ما يقوم المنتجون بزيادة إنتاجهم كما يدخل منتجون جدد إلى الميدان أو أن يقوم المنتجون الأجانب بعرض منتجاتهم .

إن ”اليد الخفية“ ، وهي في الواقع الحسابات الرشيدة لآلاف الأفراد والشركات الذين يبحثون عن مصالحهم – تعمل على ضبط السوق بدون مساعدة من الحكومة لقد حملت هذه الإيديولوجيا مسمى الليبرالية المأخوذة من الكلمة اللاتينية Liber معنی حر، حيث يجب أن يكون المجتمع متحرر قدر الإمكان من تدخل الحكومة، وكما يقول توماس جيفرسون ”إن أفضل الحكومات هي التي تحكم بالدرجة الأقل“.

فقد عشق الأمريكيون الليبرالية عشق البطة للماء، لأن الليبرالية تلائم حاجات شعب کبیر محب للحرية، يضاف إلى ذلك أن الحرية غير الاقتصادية تروق جدا للأمريكيين إذ إنهم يؤمنون بعدم تدخل الحكومة في الدين والصحافة وحرية التعبير ولكنك قد تقول إن ما تطلق عليه ليبرالية هنا هو بالفعل ما يطلق عليه الأمريكيون الآن الاتجاه المحافظ، هذا حقيقي، ففي القرن التاسع عشر تغيرت الليبرالية وانقسمت إلى ليبرالية جديدة وما نطلق عليه الآن الاتجاه المحافظ التي سوف نناقشها لاحقا. ولكي نضبط مصطلحائنا فإننا نطلق على الأفكار الأصلية لآدم سميث ”الليبرالية الكلاسيكية“ لكي نميزها عن ”الليبرالية الحديثة“.

**الليبرالية الحديثة:**

بحلول القرن التاسع عشر، أصبح من الواضح أن السوق الحر لا ينظم نفسه بصورة كاملة فالمنافسة كانت منقوصة حيث تلاعب أصحاب المصانع بالسوق – وهي نقطة كان قد حذر منها سميث نفسه، حيث كان هناك اتجاه نحو الزيادة والنقصان في المعروض أو بمعنى آخر للاحتكار، وقد أفرز النظام طبقة دنيا عريضة من الفقراء المعدمين (الذين برع تشارلز دیکنز في وصفهم)، كما كانت الوظائف تورث على نطاق واسع وكان أطفال الأسر الموسرة يتلقون التعليم ولديهم الصلات التي تجعلهم دائما في القمة. ولقد أدت نوبات الاستثمار بالمضاربة إلى انتكاسات اقتصادية متكررة – أحدث مثال لها تلك الأزمة التي بدأت في عام 2008 – تلك الانتكاسات نصيب الفقراء والطبقة العاملة على وجه الخصوص، وباختصار عمل الاقتصاد الحر على خلق بعض المشكلات.

أعاد المفكر الإنجليزي توماس هيل جرين (1882-1836) النظر في الليبرالية، فقد كان يرى ان الليبرالية هي مجتمع حر، ولكن ماذا يحدث عندما تجور التطورات الاقتصادية على الحرية؟ لقد وضع الليبراليون الكلاسيكيون قيمة كبرى للعقود (وهي الاتفاقيات بين الأطراف تحت إشراف حكومي بسيط)، إذا لم تعجبك الصفقة لا تأخذها، ولكن ما العمل إذا كانت قوة التفاوض بين الطرفين غير متكافئة كالتي تحدث بين صاحب عمل غني وشخص فقير في حاجة ماسة للوظيفة؟ هل يملك الأخر حقا الاختيار الحر في قبول أو رفض الوظيفة ذات الأجر المتدنية هنا بقول الليبراليون الكلاسيكيون ولیکن، حيث إن الأمور سوف تصل إلى مستواها، ولكن ما العمل إذا كان الأجر تحت مستوى الجوع؟ هنا يقول جرين يأتي دور الحكومة للتدخل، في هذه الحالة لا يكن القول بأن الحكومة تتدخل في الحريات ولكن القول بأن الحكومة تحمي الحريات، وبدلا من أن تكون هناك ”حرية سلبية من“ يجب أن يكون هناك قدر معين من ”الحرية الإيجابية نحو“، وقد أطلق جرين على ذلك ”الحرية الإيجابية“. إذن على الحكومة أن تتدخل لضمان حرية العيش بمستوى مقبول. لقد طردت الليبرالية الكلاسيكية الحكومة من السوق أما الليبرالية الحديثة فقد أعادتها ولكن لحماية الناس من النظام الاقتصادي غير العادل.

وقد نادي الليبيراليون الجدد بوضع قوانين للأجور وساعات العمل، والحق في تشكيل الاتحادات والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، والفرص التعليمية المحسنة، ولعمل هذا، فرضوا ضرائب على الأغنياء أكبر من المفروضة على الطبقة العاملة كما نظموا الأمور البنكية والمالية وذلك للقضاء على الفجوة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع هذه هي ليبرالية الولايات المتحدة طيلة القرن الماضي، وهي ليبرالية وودرو ويلسون، وفرانكلين روزفلت، وباراك أوباما، وتجدر الإشارة إلى أن ثمة مبدأ كان موجودا في الليبرالية القديمة وظل باقية في الليبرالية الحديثة إلا وهو التشديد على حرية التعبير وحرية الصحافة.

**التيار المحافظ**

يمكننا القول بأن أفكار إدموند بيرك (1797-1729) تعتبر ”الاتجاه المحافظ الكلاسيكي“ لأن اتجاهه المحافظ يختلف من نواحي عديدة عن اتجاه المحافظ الجديد، وقد عرف بيرك آدم سميث ووافق على أن السوق الحر هو أفضل نظام اقتصادي، وقد عارض بيربك أيضا سحق المستعمرين الأمريكان الثوريين حيث كان يرى أنهم يحاولون استعادة الحريات القديمة للإنجليز، إلى هنا يبدو بيرك وكانه ليبرالي.

لقد عارض بيرك بشدة الطريقة التي كانت تطبق بها الأفكار الليبرالية في فرنسا من قبل الثوريين حيث تحولت الليبرالية هناك إلى رادیکالية، متأثرة بالفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو ومناصر الثورة الأمريكية توماس بين. وكالمعتاد في أغلب الأحيان تصبح الإيديولوجيا المتبعة في مكان ما مشوهة عندما تطبق في ظروف مختلفة، فالليبرالية في أمريكا كانت سهلة ولكن عندما تبناها الانجليز وأتباع حزب المحافظين فشلت بدون مقاومة، ولكن في فرنسا خسرت الطبقة الأرستقراطية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية المدعومة من قبل الدولة خسرانا مبنيا وهنا حاول الثوريون حل المشكلة ومكنوا من إزالة كل المؤسسات القائمة.

لقد كان هذا خطأ جسيما في رأي بيرك، فالليبراليون يضعون ثقة مفرطة في العقل البشري ولكن الناس راشدون جزئيا إلا أن لهم عواطف غير رشيدة.

ولاحتوائهم طور المجتمع عبر القرون تقاليد ومؤسسات ومعايير أخلاقية مثل الملكية والكنيسة القوية، فإذا ما أزلنا كل ذلك – كما يحذر بيرك أن تنفجر العواطف غير الرشيدة داخل الإنسان مما يؤدي إلى الفوضى والتي بدورها تقضي إلى الطغيان وهو أسوأ بكثير من النظام القديم. ولقد تنبأ بيرك في كتابه ”تأملات في الثورة في فرنسا عام 1392 بأن فرنسا سوف تقع تحت الدكتاتورية العسكرية. وفي عام 1799، استولى نابليون على السلطة. ولقد أخذ أصحاب التيار المحافظ الجديد عن بيرك تركيزه على الدين والتقاليد والأخلاق، کما أن شكوكه في تطبيق العقل لحل المشكلات الاجتماعية صادفت هوى عالم السياسة جين كيركباتريك – سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (2006 -1926) التي وجدت أن اليساريين دائما ما يفترضون أن الأشياء يمكن أن تكون أفضل في حين أن الثورات العتيقة دائما ما تجعل الأمور أسوأ, وفي هذه الأيام نلاحظ أن التيار المحافظ في قمة ازدهاره.

**التيار المحافظ الحديث**  ماذا حدث للفرع الآخر من الليبرالية, وهم الناس الذين ظلوا على ولائهم لمبدأ سميث الأصلي المتعلق بالحد الأدنى من الحكم؟ لا يزالون مهمين جدا، ونطلق عليهم ”المحافظون“ (وفي أوروبا لا يزالون يطلقون عليهم الليبراليون أو الليبراليون الجدد مما يحدث كثيرة من اللغط بين الأمريكيين).

وقد تلقى المحافظون الأمريكيون تشجيع كبيرة من ميلتون فريدمان (2006 – 1912) وهو عالم اقتصاد حائز على جائزة نوبل، حيث يری فریدمان أن السوق الحرة لا زالت هي الأفضل وأن آدم سميث كل على حق وأنه عندما تتدخل الحكومة فإنها تفسد الأحوال، ويشار إلى أن مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة قد طبقا عملية الإحياء الليبرالية الكلاسيكية في ثمانينيات القرن العشرين وجاءت النتائج إيجابية.

إن المحافظين الجدد يعشقون السوق الحر أكثر مما كان يعشقه آدم سميث، فآدم سميث اعترف بأن السوق قد يكون غير عادل ولكن محافظي اليوم يؤمنون بأن كل الأسواق أمينة وتصحح نفسها بنفسها أكثر بكثير مما تفعله القوانين الحكومية، ولقد تجاهل آلان جرينسيان الرئيس القوي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي من 1987 حتى 2006 – التحذيرات بأن سوق العقارات الأمريكي عبارة عن فقاعة سرعان ما تنفجر، لأن البنوك الضخمة ليست بالجشع أو الحماقة لكي تدع هذا يحدث، ويفترض الجمهوريون وحزب الشاي أن الأسواق أكثر كفاءة من برامج الحكومة ويرون ضرورة خصخصة وظائف عديدة مثل إدارة الرعاية الصحية فقط من خلال خبراء تأمين خاصين . يستعير التيار المحافظ الحديث من إدموند بيرك اهتمامه بالتقاليد وخصوصا الدين، حيث پرون إقامة الصلوات في المدارس الحكومية ومنع كل من الإجهاض وزواج المثليين ودعم المدارس الخاصة وكذلك المدارس التابعة للكنيسة، كما يعارضون أيضا تحديد حقوق خاصة بالمرأة والأقليات ويرون أن الجميع يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق، وعلى أية حال يعتبر التيار المحافظ الحدیث خليط من الأفكار الاقتصادية لدى آدم سميث والأفكار التقليدية الذي أدموند بيرك.

**– الإيديولوجيا الاشتراكية:**  سادت الليبرالية (النوع الكلاسيكي) في القرن التاسع عشر بيد أن النقاد أخذوا عليها الفجوة المتنامية بين الأغبياء والفقراء، وبخلاف جرين لم يكن البعض مؤمن بان القليل من الإصلاحات قد يكون كافيا، حيث كانوا يريدون التخلص من النظام الرأسمالي.

هؤلاء كانوا الاشتراكيين بزعامة كارل مارکس الذي كان تأثيره كعالم أقل من تأثيره كمفجر للثورة، لقد كان مارکس يكره ”البورجوازية“ قبل أن يطور نظرياته الشهيرة بوقت طويل، ولقد ظهر مؤشر على أفكاره في كتيب نشر عام 1848 بعنوان ”ألمانيفيستو الشرعي“ الذي ينتهي بتلك الكلمات الرنانة ”ليس لدى البروليتاريا شيء يخسرونه إلا القيود المفروضة عليهم، حيث أمامهم عالم يكسبونه، “ يا عمال العالم اتحدوا“، وقد شارك ماركس في تأسيس الأحزاب الاشتراكية الأولى في أوروبا وكان کتاب مارکس ”رأس المال“ بمثابة تحليل موسع لكيفية التخلص من الرأسمالية على يد البروليتاريا، ومن ثم تأتي الاشتراكية وهي مجتمع عدلي منتج بدون فوارق طبقية، وأخيرا وفي مرحلة معينة عندما يصبح الإنتاج الصناعي مرتفعا جدآ، يتحول هذا المجتمع الاشتراكي إلى الشيوعية وهي مجتمع محکم بدون شرطة أو أموال أو حتى حكومة، وسوف تتوفر البضائع بالدرجة التي يحصل فيها الناس على كل ما يحتاجونه، ولن تكون هناك ملكية خاصة وبالتالي لن تكون هناك حاجة للشرطة ولأن الحكومة هي ببساطة أداة التفرقة الطبقية لن تكون هناك حاجة للدولة وذلك بعد إلغاء الفوارق الطبقية التي ستختفي بشكل طبيعي، إذن كانت الشيوعية هي المدينة الفاضلة التي يتوقعها ماركس بعد الاشتراكية.

لقد ركز مارکس على عيوب الرأسمالية ولم يحدد الشكل الذي سوف تكون عليه الاشتراكية، وكل ما هنالك هو أنها أفضل من الرأسمالية، مما جعل أهدافها وإجراءاتها غامضة كذلك شجع قطاع عريضا من المفكرين الاشتراكيين على تقديم رؤاهم عن الاشتراكية ويقولون إن هذا هو ما كان يقصده مارکس حقيقة. ولقد تدرج هذا من الرفاهية البسيطة لدى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية إلى الاتحادات التي تتحكم في كل شيء، إلى الطغيان المطلق عند ستالين ولينين إلى أفكار تروتسكي لذاتية الفرد إلى ثورة ما والدائمة التي تدمر نفسها إلى نظام تيتو غير المركزي ويشار إلى أن جميعهم ومعهم آخرون أيضأ يدعون أنهم يطبقون الاشتراكية ”الحقيقة“، وتجدر الملاحظة أن هذه التفسيرات أدت إلى انهيار الحركة الاشتراكية ومن بعدها الشيوعية.

**– الإيديولوجيا الديمقراطية الاجتماعية :**

مع بداية القرن العشرين، أصبح الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) – الذي يعتنق الفلسفة الماركسية – أكبر الأحزاب الألمانية، وكان مارکس يحط من قدر الأحزاب التقليدية والاتحادات العمالية حيث تحرص الحكومات البورجوازية على القضاء عليها، وبالتالي عليها أن توفر فرصة للتدريب على العمل الثوري الجد، ولكن الحزب الديمقراطي الألماني بدأ أولى خطواته على طريق النجاح حيث فاز في انتخابات الرايخستاغ والمناصب المحلية وحصلت اتحاداته على أجور أعلى وفرص أفضل للعمل، لدرجة أن البعض بدأ يرى أن الطبقة العاملة يمكن أن تحقق أهدافها بدون ثورة، إذن لماذا الرصاص في وجود الانتخابات؟

عمل إدوار بپرنشتاين على تطوير هذه الرؤية، حيث أوضح في كتابه ”الاشتراكية الثورية“ (1961) المكاسب الحقيقية التي حققتها الطبقة العاملة وانتهى إلى أن مارکس كان على خطأ عندما تنبأ بانهيار الرأسمالية ومن ثم الثورة، فالإصلاحات التي حققت مكاسب ملموسة للطبقة العاملة يمكن أن تؤدي أيضا إلى الاشتراكية، ومن خلال تفنيده للماركسية استحق برنشتاین لقب ”المجدد“ الذي أسبغه عليه الماركسيون.

وفي عصر الجمهورية في ألمانيا (1933 – 1919) خفض الحزب الديمقراطي الاجتماعي من لهجته العسكرية وعمل سويا مع الحزب الليبرالي والحزب الكاثوليكي في محاولة لإنقاد الديمقراطية، ولما تعافي الحزب الديمقراطي الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية تمكن من التخلي تماما عن الماركسية كما فعلت كل الأحزاب الديمقراطية، ولما قامت كل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في بلدان كثيرة بتعديل موقفها زادت حظوظها في الفوز بالانتخابات أكثر وأكثر، هذا بالإضافة إلى أنها حولت نفسها إلى أحزاب يسار وسط بدون أي ذكر للثورة ولكن تبقى نقطة غير جيدة إلا وهي أن دول الرفاهية تعيش في غلاء هائل حيث ترتفع الضرائب من أجل الإنفاق على تدابير الرفاهية، ففي الدنمارك والسويد تستهلك الضرائب نصف دخل الفرد، وهذا هو ذات الأمر الذي حذر منه ميلتون فرید مان، وفي ظل وجود هذا النوع من الضرائب سرعان ما تجد نفسك مسلوب الحرية في اختيار طريقة معيشتك. ويشار إلى أن الليبرالية الأمريكية قد تأثرت بأفكار الديمقراطية الاجتماعية حول الرفاهية فالجناح اليساري من الحزب الديمقراطي يتشابه أيديولوجية مع الأجنحة المعتدلة للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية.

**– الإيديولوجيا الشيوعية**

في الوقت الذي تطورت فيه الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لكي تصبح أحزاب إصلاح وأحزاب رفاهية ظل جناح صغير من الاشتراكيين الأصليين ماركسيا وأصبح ”شيوعيا“، ويعتبر المفكر الروسي فلاديمير لينين (1870 - 1924 ) رائد هذا التحول حيث أجرى العديد من التغييرات في الماركسية أدت إلى ظهور الماركسية – اللينينية، وهي اسم آخر للشيوعية.

**– الإيديولوجيا الإمبريالية:**  كان كثير من المفكرين الروس في أواخر القرن التاسع عشر يكرهون النظام القيصري واعتنقوا الماركسية باعتبارها سبيلا للتخلص من حكم القيصر، ولكن مارکس کان يهدف إلى تطبيق نظريته في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما وليس في روسيا المتخلفة حيث كانت الرأسمالية بالكاد في بدايتها. ولقد عمل لينين خلال منفاه الذي دام 17 عاما في سويسرا – على تعديل الماركسية كي تناسب الوضع الروسي، فقد قدم نظرية الامبريالية الاقتصادية وهي مستوحاة من:

* فكر الثائرة الألمانية روزا لوكسمبورغ
* والاقتصادي الانجليزي ج... هوبسون اللذين كانا يعربان عن دهشتهما من عدم اندلاع ثورات البروليتاريا التي تنبأ بها ماركس في البلاد المتقدمة صناعية

وتوصلا إلى أن السوق المحلية ليس بوسعها استيعاب البضائع التي ينتجها النظام الرأسمالي ولذلك وجدت طريقها إلى الأسواق الخارجية، وهكذا اكتسبت الرأسمالية رخصة جديدة مؤقتة للحياة وذلك بالتوجه إلى الإمبريالية، ومن خلال ما تجنيه من الأرباح التي تأتي إليها من مستعمراتها يمکن للبلد الامبريالي الأصلي أن تدفع للطبقة العاملة لكي تبقي عليها إصلاحية وليست ثورية .

وكان يرى لينين أن الإمبريالية تتوسع ولكن بشكل غير منتظم، فبعض البلدان مثل بريطانيا وألمانيا كانت متقدمة جدا ولكن الرأسمالية التي كانت لا تزال في بدايتها في بلدان مثل أسبانيا وروسيا تعتبر ضعيفة. كما أن الدول الصناعية الجديدة تعرضت للاستغلال التام من قبل النظام الرأسمالي الدولي ففيها كانت الروح الثورية متقدمة وكانت تعتبر رباط الإمبريالية الأضعف، ونتيجة لذلك، يمكن أن تندلع ثورة في بلد فقير – كما كان يرى لينين ، ومن ثم تنتشر في الدول المتقدمة لقد كانت الدول الإمبريالية تعتمد بشكل كبير على إمبراطورياتها، وعندما تتوقف عن استغلالها سوف تنهار الرأسمالية. وقد كتب لينين أن الحرب العالمية الأولى كانت بمثابة تصادم بين الإمبرياليين الذين يحاولون السيطرة على الكرة الأرضية. لقد نقل لينين ماركس من الوضع داخل الدول الرأسمالية إلى الوضع الدولي، حيث ينتقل التركيز من ثورة البروليتاريا ضد البورجوازية إلى ثورة الدول المستغلة ضد القوى الإمبريالية.

**– الإيديولوجيا القومية**

الفائز الحقيقي من بين الأيديولوجيات ، والتي مازالت مهيمنة : هي القومية وهي الاعتقاد الراسخ بعظمة ووحدة بلد الفرد فالقومية غالبا ما تتولد کرد على الاحتلال والقمع الذي مارسه الأجانب، حيث دائما ما نسمع صيحات القوميين الفلسطينيين، والكويتيين والعراقيين والصينيين وغيرهم التي تردد ”لن يتحكم فينا الأجانب بعد اليوم“.

لقد انتصرت القومية على كل الأيديولوجيات وأثرت عليها وبالتالي نرى أن التيار المحافظ في الولايات المتحدة مرتبط بالقومية الأمريكية كما كانت القومية في الصين أكثر أهمية من الشيوعية.

ظهرت البذور الأولى للقومية مع ملوك عصر النهضة الذين كانوا يعلنون عن قوتهم المطلقة وعن وحدة وعظمة ممالكهم، ولقد ولدت الجنسية من رحم السيادة وعموما ظهرت القومية مع الثورة الفرنسية التي كانت تعتمد على ”الشعب“ وكانت تعلي من قدر شعور الفرنسيين بأنفسهم كشعب متفرد ورائد قدره هو تحرير بقية أوروبا، وعندما غزا الجيش الروسي فرنسا في عام 1792 أوقفهم جموع الناس المسلحين أي أن المتطوعين المتحمسين هزموا الجنود المحترفين، وفي ذلك العام ظهر السلام الوطني الفرنسي. في الفترة التالية كانت كتائب نابليون تنشر الليبرالية الراديكالية للثورة الفرنسية ظاهرية ولكنهم كانوا في الواقع ينشرون القومية، فالبلاد المهزومة في أوروبا ازدادت كراهيتها بسرعة للمحتلين الفرنسيين المغرورين وأصبح الأسبان والألمان والروس قوميين أثناء كفاحهم لطرد الفرنسيين. فالأمر الأساسي للقومية هو كراهية الهيمنة الأجنبية سواء كانت جنودا انجليز أو كتائب فرنسية أو مستعمرين أوروبيين، لقد عمت القومية أوروبا بأكملها في القرن التاسع عشر وما لبثت أن انتشرت في المستعمرات الأوروبية في جميع أرجاء العالم في القرن العشرين، ويشار إلى أن القومية في البلاد النامية في أيامنا الحالية في أقوى حالاتها.

في منتصف القرن التاسع عشر عرف المفكرون في أوروبا وخصوصا في ألمانيا وإيطاليا – عرفوا الأمة بأنها القيمة الإنسانية النهائية وهي مصدر كل شيء طيب حيث نادى الكاتب الإيطالي جوسب مازيني بالحرية ليس للأفراد – وهي جوهر الليبرالية – بل للأمة جمعاء فالفرد يحقق الحرية الحقيقية بتنازله من أجل أمته، وعلى التربية – على سبيل المثال – أن تزرع في الفرد الإحساس بالقومية التي تزيل الفردية كما يقول مازيني غالبا ما كان العدو في القرن العشرين هو القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا أو هولندا الذين وقفت في وجوههم بالترتيب شعوب الهند والجزائر واندونيسيا سعيا إلى الاستقلال.

ويشار إلى أن القومية تغرس في المواطنين أنه من الخطأ الجسيم أن يتولى حكمك الأخرون، وهكذا، لم يوافق حرب البوسنة على أن يحكمهم المسلمون أو الفلسطينيون على أن يحكم الإسرائيليون أو الليتوانيون على أن يحكمهم الروس.

كما أن بعض الصينيين والإيرانيين الذين يشعرون بأنه قد أصابهم نوع من السيطرة من قبل قوى خارجية يلوحون بالقوة العسكرية والسياسات الدبلوماسية القومية، حتى الكنديون – الذين يخشون الهيمنة الاقتصادية والثقافية الأمريكية أصبحوا قوميين يمكن أن تؤدي القومية إلى الحروب وإلى العزلة الاقتصادية حيث يردد القوميون دائما ”لن ندع الأجانب يستولون على اقتصادنا“ ولكن النمو الاقتصادي السريع يحتاج استثمار وتجارة دولية

فالقومية تعتمد على الجانب العاطفي أكثر من أي من الأيديولوجيات السابقة حيث إن الشعور بالانتماء إلى الوطن يسري في أعماق نفسيتنا.

**– القومية الإقليمية :**  لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة صعودا لنوع آخر من القومية إلا وهي القومية الإقليمية التي تهدف إلى تفتيت الأمم القائمة إلى ما يطلق عليه دعاتها الأمم الحقيقية حيث إن مسلحي کويبيك يريدون الانفصال عن كندا والباسك عن اسبانيا والطالبان عن الصين والأسكتلنديين عن بريطانيا، وتقوم القومية الإقليمية على كراهية أن يحكم الإنسان من قبل غرباء عن وطنه.

**– الإيديولوجيا الفاشية :**  تطورت القومية في إيطاليا وألمانيا إلى الفاشية، إحدى الكوارث الهائلة في القرن العشرين ويلاحظ أن إحدى علامات الحركة الفاشية هي أن أعضاءها يلبسون زيا موحدا فهم يحبون النظام العسكري، فقبل الحرب العالمية الأولى كان الصحفي الإيطالي بنيتو موسوليني اشتراكيا ثائرا إلا أن الخدمة العسكرية جعلت منه قوميا متشددا، وكانت إيطاليا تعج بالساخطين بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هذه الأوقات الفوضوية قام موسوليني بتجميع طائفة غريبة من الناس يرتدون زيا أسود وكانوا يريدون القضاء على الديمقراطية والأحزاب السياسية وفرض سلطة ونظام مركزيين صارمين، وكان هؤلاء الفاشيون يكرهون الفوضى ويريدون قيادة قوية لإنهائها.

وسط الفوضى المتزايدة في عام 1922، قام ملك إيطاليا بتسليم السلطة لموسوليني الذي ما البث في عام 1924 أن قام بتحويل إيطاليا إلى دولة ذات حزب واحد تحت رئاسته، كان الفاشيون يديرون الاقتصاد من خلال زرع رجالهم في كل الوظائف الرئيسية، كانت إيطاليا تبدو جميلة حيث نسبة الجريمة ضئيلة، والكثير من العمارة الأثرية، والأسعار مستقرة وكل شيء يسير على ما يرام، أما خلف الستار فقد كانت الفاشية في وضع مزري حيث بطالة مستترة وأداء اقتصادي ضعيف وفساد.

مع انهيار الاقتصاد العالمي في عام 1929 اعتقد البعض أن الفاشية هي أمل المستقبل، فقام أدولف هتلر في ألمانيا بنقل فاشية موسوليني إلى ألمانيا إلا أنه جعل أتباعه يرتدون قمصان بنية وأضاف إليها العنصرية، وبالنسبة لهتلر لم يكن الألمان مجرد أمة تكافح للتخلص من معاهدة فرساي القاسية والظالمة بل وكذلك فوضى جمهورية، والجدير بالذكر أن هتلر لم يخترع العنصرية الألمانية التي كانت تعود إلى قرون مضت إلا أنه عمل على تغذيتها، فقد كان القطاع العنصري يرى أن ثمة فرع من الجنس الأبيض وهو الجنس الآري هو حامل شعلة الحضارة بأكملها، كما أن فرعا من هذا الجنس وهو الفرع الشمالي الذي يضم ألمانيا كان هو الأفضل (للحقيقة ينتمي الألمان إلى خليط من الأجناس)، وكان النازيون يرون أن الشماليين ”الأعلون“ يتعرضون للمهانة والقهر على يد القوى اليسارية من الصهيونية والشيوعية والرأسمالية العالمية وحتى الكاثوليكية الرومانية، تلك العقيدة كانت أساس معسكرات الموت.

تمت تسمية هتلر مستشارا في عام 1933 في وضع كان يتسم بالاضطراب وخلال سنتين- مثل موسيليني – ثبت أركان نظام دكتاتوري، ربما كانت الأغلبية من الألمان يؤيدون هتلر ومع تنظيم النازيين للاقتصاد ، حيث انتهت البطالة وشعر كثير من العمال أنهم يحصلون على الكثير من الوظائف والإجازات والرفاهية التي يوفرها النظام، ويشار إلى أن الاسم الكامل للنازيين هو حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني، ولكن الاشتراكية كانت كذبة كبرى، حيث كان هدف هتلر الحقيقي هو الحرب لأن الحرب هي التي تخلق الأبطال وفي سنوات قليلة سيطر هتلر على أوروبا الشرقية وحولها إلى مستعمرات للألمان، كما أن معسكرات الموت التازية قتلت حوالي 6 ملايين من اليهود وعددا مماثلا من المسيحيين الذين كانوا في طريقه. هل كان هتلر مجنونا؟ لقد كان الألمان يعتنقون كثيرا من آرائه كما كان لديه ملايين من المؤيدين، وبغض النظر عن الجنون أظهر النازيون خطر القومية، ولقد بالغ الناس في استخدام لفظ ”الفاشية“ كما اساءوا فهمها حيث يطلقه البعض على كل شيء يكرهونه، فالدكتاتور الإسباني فرنسیسکو فرانكو – على سبيل المثال – كان يعتبر فاشياً في حين أنه كان في الواقع ”سلطوياً تقليدياً“ لأنه حاول التقليل من احتواء الحركة السياسية للجماهير بدلا من العمل على زيادة جذوتها كما كان يعمل موسيليني وهتلر، وأخيرا فإن بعض المعلقين الأمريكان من الجناح اليميني يهاجمون ”الفاشية الإسلامية“، ويطلق البعض أحيانا على كوكلوکس کلان في الولايات المتحدة لقب الفاشية كما أن أعضاءها يرتدون أزياء موحدة. فالعنصرية الشعبية عند هذه الجماعة تشبه عنصرية النازيين ولكن كلان تعارض بشدة سلطة الحكومة الوطنية في حين أن النازيين والفاشيين يعبدونها، والآن توصف بعض الأحزاب الأوروبية المناهضة للمهاجرين والمناهضة لأوروبا بالفاشية، فمثلا حزب جوبيك في المجر – الذي يكره المهاجرين واليهود – ينظم مسيرات بزي موحد.

**الإيديولوجيا اليوم**

**انهيار الشيوعية**

بحلول الثمانينيات أصبحت الشيوعية على مستوى العالم منتهية مع بقاء بعض الناس في الصين وشرق أوروبا وحتى الاتحاد السوفيتي على إيمانهم بها، ففي العالم غير الشيوعي هجرت أحزاب اليسار الشيوعية حيث اعتنقت كثير من أحزاب أوروبا الغربية ”الشيوعية الأوروبية“، وهي أيديولوجيا معتدلة إلى درجة كبيرة تعارض الدكتاتورية وملكية الدولة للصناعة، وكان يفترض أيضا انهيار الرأسمالية ولكن ازدهرت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وشرق آسيا، واعترف الكثير من القادة الشيوعيين أن اقتصادياتهم كانت جامدة ومركزية وأن العلاج يكمن في الحد من سيطرة الدولة لصالح اقتصاد السوق،

**التيار المحافظ الجديد**

في السبعينيات، ظهرت أيديولوجيا جديدة في الولايات المتحدة أطلق عليها التيار المحافظ الجديد تتشكل غالبيتها من الليبراليين واليساريين، ويقول الكاتب إيرفنغ کریستول المنتمي للتيار المحافظ الجديد ”إن الشخص الذي ينتمي للتيار المحافظ الجديد هو ليبرالي متيم بالحقيقة“.

ويوجه المحافظون الجدد اتهاماتهم بأن الحزب الديمقراطي قد اتجه إلى أقصى اليسار بأفكار غير واقعية بشأن الإصلاحات الداخلية والسياسة الخارجية التي تميل إلى التهدئة، ولقد عارض المحافظون الجدد البرامج الاجتماعية العظيمة التي قدمها ليندون جونسون في أواسط الستينيات للقضاء على الفقر والتمييز العنصري، حيث كان يعلن بعض الليبراليين أن المجتمع الكبير لم يعط الفرصة على الإطلاق لأن الأموال المخصصة له ابتلعتها حرب فيتنام إلا أن المحافظين الجدد قالوا إن كثيرا من البرامج لم تحقق شيئا، فالمدن أصبحت في أسوأ حالاتها، والمعايير التعليمية تدهورت والرعاية الصحية أصبحت مكلفة جدا ووجه المحافظون الجدد سهامهم إلى النتائج السلبية غير المتوقعة للبرامج الليبرالية. ولكن أكثر الأمور إزعاجا للمحافظين الجدد هي تلك الأعمال التي أعطت للأقليات العرقية معاملة تفضيلية في التوظيف أعلى من البيض الأكثر تأهيلا في بعض الأحيان، كان المحافظون الجدد في غاية الحماس للنسبية الجامعة التي ذاعت في الستينيات، فالأفكار المفرطة في التبسيط مثل ”كل شيء يعتمد على وجهة النظر“ قد جرت الكثير من الليبراليين إلى التيار المحافظ الجديد. ومن دواعي السخرية أن بعض المحافظين الجدد کانوا أساتذة جامعيين يحاولون توسعة مدارك طلابهم بالتركيز على نسبية وجهات نظرهم وثقافتهم ولكن الطلاب ما لبثوا أن أصبحوا ذوي أدمغة فارغة، ويشار إلى أنه في عهد إدارة جورج بوش الابن عمل المحافظون الجدد في المناصب العليا على تصعيد الحرب على العراق لحماية الولايات المتحدة ولجر العالم الإسلامي إلى الديمقراطية. وتبقى ملحوظة أخيرة هي أن كثيرا من المحافظين القدامی الذين يكرهون شن حروب خارج حدودهم يحتقرون المحافظين الجدد الذين ينادون اليوم بأن تكون أمريكا أكثر شدة مع إيران والصين.

**مذهب حرية الإرادة :**  ثمة أيديولوجيا آخذة في النمو ببطء منذ ستينيات القرن الماضي وهي من الليبرالية لدرجة أن الفرد إما أن يكون محافظا أو العكس حيث يعود إتباع تلك الإيديولوجيا إلى أفكار آدم سميث ولا رون داعيا لتدخل الحكومة في كل شيء، ومنهم من يسلم بما يراه الجمهوريون فقط، كما أنهم يلاحظون أن الليبراليين الحاليين يريدون اقتصادآ موجها مع السماح بالحرية الشخصية في حين يريد المحافظون الجدد اقتصاد حرآ مع وجود قيود على الحرية الشخصية وهم يرون كلا الرأيين، فهم يعارضون الدعم والبيروقراطية والضرائب والتدخل خارج حدود بلادهم، وبهذه الرؤية عملوا على إحياء تقليد أمريكي قديم جدا ونالوا احترام المجتمع، وعلى الرغم من أن أيا من أتباع هذا المذهب لم يفز في الانتخابات إلا أن مرکز کاتو التابع لهم في واشنطن أصبح مركزا فكرياً حيويا لا يمكن لأحد أن ينكر أفكاره.

**الديمقراطية – الرأسمالية المتسلطة**

يرى بعض المفكرين تحديا أيديولوجيا جديدا وهو الرأسمالية المتسلطة التي تسمح باقتصاد السوق الجزئي تحت الإشراف الكامل للدولة وليس فيه نية لتبني الديمقراطية.

هذه الدولة يديرها حزب وحيد على قمته مجموعة قيادية صغيرة، وهي مجموعة تدعي اتخاذ القرارات الاقتصادية الحكيمة بعيدا عن تشتيت وصخب الديمقراطية وأكبر مثال على ذلك هو الصين التي تخلصت من ربقة مارکس وماو وتهدف إلى بناء ثروة وقوة الصين، وتسير روسيا في نفس الخط ولكن بنجاح أقل، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الناس ، خصوصا في الدول النامية – ينجذبون نحو النموذج الرأسمالي المتسلط. تتركز سلطة الصين في لجنة مؤلفة من سبعة أشخاص على قمة الحزب الشيوعي، وهي تضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية كمقار وحجم الاستثمار وضمان النمو الاقتصادي ومنع التضخم ، وذلك من خلال بنوك الدولة الكبرى، ولقد تمتعت الصين لعقود عدة بنسبة نمو سنوية تصل إلى 10% مما أدهش العالم، ويشار إلى أن الغرب في نظر الصين مشلول سياسيا و راکد اقتصاديا فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة تجدها مدينة ومستقطبة لدرجة أنها لا تستطيع تمرير میزانیتها وإذا نظرنا إلى أوروبا تجدها أيضا مدينة ولا تستطيع السيطرة على عملتها اليورو، أما الصين فتلقي إدارة جيدة على يد قادة هادئين متميزين يضعون مصالح الشعب الصيني في قلوبهم. يشك المراقبون في أن تظل الرأسمالية المتسلطة كنموذج على المدى البعيد، حيث تزداد الصعوبات مثل الاستثمار المفرط، وعدم المساواة في الداخل، والفساد وتبعية الصادرات مما يمثل ضررا على النمو الاقتصادي.

ولعل أكبر المشكلات لدى الصين تكمن في أزمات انتقال السلطة بدون وجود آلية ثابتة للانتقال من قائد إلى آخر، وقد مرت كل من الصين وروسيا بهذه المشكلة في عام 2012 عموما، يلاحظ أن الرأسمالية المتسلطة غالبا ما تلي ظهور أو انهيار الأنظمة الشمولية التي كانت تقدم الأمل للشعوب في الأوقات العصبية ولكنها أثبتت أنها بلا فائدة على المدى البعيد.

**الحركة النسائية Feminism:**  أصبحت الحركة النسائية وهي التي جاءت إلى حيز الوجود في الستينيات على يد مجموعة من الكاتبات ، بحلول السبعينيات قوة سياسية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وبين كاتب من أنصار الحركة النسائية أن النساء يتقاضين رواتب أقل من الرجال ولا تتم ترقيتهن كما يتعرضن للاعتداء النفسي والبدني من قبل الرجال ولا تقدم لهن قروض أو تأمينات بالإضافة إلى اعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية ويرى أنصار تلك الحركة أن أصل المشكلة نفسي، حيث أوكلت إلى الرجال والنساء ادوار لها علاقة ضعيفة بالبيولوجيا فترى الأولاد خشنين ومسيطرين ومشاكسين أما البنات ينشأن على أنهن خانعات مطيعات غير واثقات من انفسهن وأنهن ”إناث“.

إن الفروق بين الجنسين هي عبارة عن سلوك مكتسب تماما يعلمه الآباء والمدارس للأبناء، إلا أن هذا يمكن تغييره ففي ظل تربية وتعليم سليمين للطفل يمكن أن يصبح الذكور أكثر رقة وتصبح الإناث أكثر ثباتا وثقة بالنفس. انضم أنصار الحركة النسائية إلى جماعات ”التربية الواعية“ ووقفوا ضد شوفينية الذكور، وبدأ يظهر تأثير الحركة النسائية إذ قام كثير من أصحاب العمل بإعطاء النساء فرصا أكثر عدالة وتفضيلهن في بعض الأحيان على الرجال، وارتقت النساء إلى مناصب عليا في الإدارة، وأصبح من المألوف وجود الزوجات العاملات، وشارك الأزواج في أعمال المنزل وتربية الأطفال، وتزايد عدد النساء اللاتي يلتحقن بالجامعات وشهدت مهن كانت تحت هيمنة الرجال مثل الطب والقانون وإدارة الأعمال – تدفقاً من قبل النساء يصوتن للحزب الديمقراطي أكثر من الرجال.

**تيار المحافظة على البيئة**  بدا تيار المحافظة على البيئة خلال عقد ستينيات القرن الماضي في الانتشار بشكل متزايد في الدول الصناعية المتقدمة، فقد أولى النمو الاقتصادي اهتماما ضئيلا بالدمار الذي أحدثه بالبيئة فأي تقدم يجب أن يكون تقدما حميدا بمعنى ”لا يتخلى عن الطبيعة“.

ويشار إلى أن التعدين والمصانع وحتى المزارع سممت المجاري المائية، وأن الصناعات والسيارات لوثت الهواء، وأن العوادم الكيمائية جعلت من مناطق عديدة غير صالحة للسكن وأن الطاقة النووية سربت الإشعاع، وقد رد أنصار البيئة على أنصار التنمية بضرورة وجود ضوابط، حيث كانوا يرون أنه من الصعب السير على هذا المنهج دون إحداث كوارث بيئية ويؤكد كلامهم ما حدث في قناة لاف، وجزيرة ثري مايل وتشير نوبل وهواء بكين، إن إحراق الوقود والغابات يزيد من ثاني أكسيد الكربون الذي قد يؤدي إلى احتباس الحرارة داخل الغلاف الجوي للأرض ويغير المناخ .

**هل انتهى عصر الإيديولوجيا ؟**  في ستينيات القرن الماضي، قال عالم الاجتماع بجامعة هارفارد دانييل بيل (2011-1919) إن النقاشات الإيديولوجيا على مدى القرن الماضي وصلت إلى نهايتها، حيث إن فشل الشيوعية الطاغية وظهور دولة الرفاهية أنتجا ما أطلق عليه بيل ”نهاية الإيديولوجيا “ ولم يعد هناك الكثير للخلاف عليه، ومن ثم سوف تركز النقاشات أو المداولات السياسية تقريبا على مسائل فنية تتعلق بكيفية إدارة دولة الرفاهية مثل المسائل التي يمكن أن يشملها برنامج التأمين الصحي للمواطن. في عام 1989 ذهب عالم السياسة فرانسيس فوکویاما أبعد من ذلك حيث قال لم تنته المداولات الإيديولوجيا الكبرى بانتصار الديمقراطية الرأسمالية فحسب ولكن قد ينتهي التاريخ نفسه، لم يقل فوکویاما – الذي لقي سوء فهم على نطاق واسع – إن الزمن سوف يتوقف ولكنه يقصد ما ردده هيغل – أناس أحرار في مجتمعات حرة، فنحن لم نهزم الشيوعية فقط بل لا توجد أيديولوجيات أخرى تتحدى أيديولوجیتنا، فمع نهاية الإيديولوجيا تكون نهاية التاريخ من منظور الصراع بين الأفكار الكبرى.

أخبار الأيام الحالية تجعل الفرد يشك في فرضیات بیل و فوکویاما، أولا، أن انهيار الشيوعية في أوروبا لم يقضي على أفكار مارکس الأصلية، على الرغم من أن الماركسيين يحاولون إبعاد أنفسهم عن النمط السوفيتي للاشتراكية (نحن نستخدم كلمة اشتراكية لكي نعني سيطرة الدولة على الصناعة وليس مبدأ الرفاهية الذي يعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية الرأسمالية. ولقد ظهرت تحديات أيديولوجية جديدة وخطيرة بمجرد انهيار الشيوعية وخصوصا الأصولية الإسلامية والرأسمالية المتسلطة بالصين، هذا، وتوجد رؤى أيديولوجية عديدة داخل الديمقراطية الحرة، فهناك السوق الحرة مقابل التدخل الحكومي، المتزايد من الرفاهية مقابل رفاهية أقل، دولة علمانية مقابل دولة دينية، ونشر الديمقراطية في الخارج أم تحاشي التدخل في الخارج. فمن أبرز الأيديولوجيات الفلسفية وأشهرها الأيديولوجية الماركسية التي ارتبطت بالفيلسوف الألماني كارل ماركس، التي قامت أساسًا على معارضة التعددية السياسية، وما ارتبط بها من الاستيلاء على السلطة بالعنف الثوري ليحل محله الأسلوب البرلماني كطريق رئيسي للوصول للحكم، فيتضح لنا التناقض بين المقولات النظرية التي كان الماركسيون يعدونها حتى وقت قريب في عداد المسلمات، وبين الواقع السياسي ومقتضيات الحركة السياسية في اتجاه التأثير على سلوك الناخب في الانتخابات العامة.

أما فيما يتعلق بالأيديولوجيات الدينية فهي الأيديولوجيات التي يشكل الدين دعامتها الأساسية فهي تتعامل مع جميع أشكال الوعي الاجتماعي من منظور ديني بحت، ومن الأمثلة على هذه الأيديولوجيات البوذية والهندوسية والمسيحية والإسلامية. وهذه الأحزاب تشترك برؤية واحدة ألا وهي وجود حزبين حزب الله وحزب الشيطان، أي كل من لا ينتمي لحزبهم هو كافر. فالأحزاب الدينية عندما تصل لهدفها المنشود وهو المشاركة في النظام السياسي سرعان ما نجدها تخلع عباءة الأيديولوجيا وتناقض مبادئها الأساسية التي أسست بناء عليها، أو تكيف أيديولوجيتها مع هدفها الجديد. ومن الأمثلة عليها بعض الحركات الإسلامية التي تسلمت زمام السلطة في بعض الدول مثل حركة حماس في فلسطين، والاخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس.

**رابعًا: سمات الأحزاب**

بالرغم من وجود عدد من الاختلافات بين الأحزاب الأيديولوجية إلا أنها تشترك جميعها بسمات معينة فهي تنظر إلى الحياة بجميع جوانبها من منظار أيديولوجي بحت، فهي منذ نشأتها تعتقد بأنها تدشن تاريخًا جديدًا وتلغي ما قبله وما حوله ومن حوله، فيغدو خط الحزب هو الحقيقة المطلقة ومن يخرج عنه أو يختلف معه هو خائن. فيتسم فكر هذه الأحزاب بالتصلب والجمود، وتقوم على مبدأ احتكار المشروعية والوطنية، واحتكار السلطة، وتحاول جاهدة الاقناع بصوابية أيديولوجيتها وفي حال نجاحها تستطيع الوصول إلى السلطة وإدارة شؤون الحكم وفقًا لعقيدتها، أي أن هذه الأحزاب منشؤها غير برلماني بل إن المشاركة في الانتخابات هي وسيلتها لتحقيق هدفها، وتتميز أيضا بالتنظيم الدقيق والتزام أعضائها بالمبادئ الأيديولوجية التي قام الحزب بناء عليها مما يجعل الحزب وحدة متكاملة ومنسجمة.

تختلف الأحزاب الأيديولوجية عن الأحزاب السياسية، بأن الأخيرة تقوم على مبدأ المشاركة في الدولة فيتحدد نصيبها من المشاركة في السلطة السياسية بنسبة المقترعين وعدد الناخبين. إلا أن الأحزاب الأيديولوجية تقوم على مبدأ مغاير وهو الاستيلاء على السلطة والتفرد بالحكم.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الأحزاب الأيديولوجية تلتزم بأيديولوجيتها ما دامت هذه الأيديولوجية المعتنقة تحقق مصالحها، ولكن إذا ما وجدت هذه الأحزاب أن أيديولوجيتها لم تعد تتوافق مع التطورات والتغيرات التي تجري على الساحة السياسية وتعارضت مع مصالحها سرعان ما تبدأ بالتنازل عنها أو بتكييفها بسهولة.

الدولة والنظام السياسي 12

**الباب الثاني عشر : الديمقراطية**

* خصائصها وصورها
* إسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية

**معنى الديمقراطية Democracy**

**الفصل الاول:**

**التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية** ۱ :حضارة وادي الرافدين

2 : حضارة وادي النيل

3 : الحضارة اليونانية

4 : الحضارة الرومانية

5 : العصور الوسطى والحديثة

**الفصل الثاني : مفهوم الديمقراطية**

* التعريف
* الفرق بين الحرية والديمقراطية
* العلاقة بين الحقوق والحريات العامة للأفراد والديمقراطية
* الآراء الإسلامية في نظام الحكم الديمقراطي
* نظام الشورى والنظام الديمقراطي

**الفصل الثالث : الليبراليـة**

**الفصل الرابع: نماذج الديمقراطية**

(۱ :(الديمقراطية المباشرة

(۲ :(الديمقراطية شبه المباشرة

(۳:(الديمقراطية النيابية ( التمثيل النيابي)

(٤ :(الديمقراطية الليبرالية

(٥ :(الديمقراطية التوافقية

(٦ :(الديمقراطية التفويضية

**الفصل الخامس : أشكال الديمقراطية**

**الفصل السادس : مقومات النظام الديمقراطي** الشروط العامة لنجاح النظام الديمقراطي

۱ -احترام حقوق الإنسـان

۲-التعــددية الســياســــية

۳-التداول السلمي للسلطة

٤-المســـاواة السياســــية

٥-احترام مبــدأ الأغلبـية

٦-وجـــود دولة القانـــون

**مفهوم الديمقراطية**

**التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية Democracy**

**الفصل الأول : الـديـمـقـراطـية**

ما هي الخلاصة التي توصلت اليها الانسانية بجهود مفكريها وفلاسفتها حول مفهوم الديمقراطية؟ .. وما هي المبادئ الأساسية للديمقراطية ؟

**(۱): حضارة وادي الرافدين:**

نشأت حضارة ما بين النهرين في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، وفي حدود الألف الثاني قبل الميلاد بدأت مظاهر التطور الحضاري في وادي الرافدين ( العراق القديم بكافة اشكالها ، ومنها التطور في انظمة الحكم ، فأسسوا دويلة المدينة التي تقوم على نظرية الحق الالهي في الحكم ، فالملك والكاهن هما صاحبي الحق الالهي في ادارة البلاد. وقد تميزت هذه الحضارة باعتمادها على القانون المكتوب في تنظيم العلاقة بين ابناء الشعب بهدف تحديد ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات، الا أن حالة كون الملك والكاهن فوق القانون قد أثرت سلبة ، فلا احد يستطيع مقاضاة الملك أو الكاهن .

وتشير الدراسات أن كلمة حريه قد وردت في نصوص سومريه على الألواح الطينية ، وهذا دليل على تخليص الانسان وتحريره من الظلم الواقع عليه، وبذلك وضع العراقيون القدامى الإصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حقوقه وحريته.

ان العراق القديم قد شهد اولى تجارب الديمقراطية، حيث عرف الفكر السياسي العراقي القديم نمطا من الديمقراطية سميت ( الديمقراطية البدائية)، أكد ذلك (توركیلد جاکوبسن)، بقوله: أن الفكر السياسي العراقي القديم كان قد عرف نمطا من الديمقراطية سماها (الديمقراطية البدائية)، في مجتمع صنف على أنه مجتمع (ديمقراطي عسكري).

وان هذه الديمقراطية البدائية قائمة بالجوهر على اساس جهاز شعبي يتمثل في مجلسين تمثيليين هما: (مجلس الشيوخ) و (مجلس العامة يمثل المحاربين )، ويؤكد الباحثين صعوبة الجزم بصدد العهد الذي ازدهرت فيه هذه الديمقراطية، وأزدهر معها هذان المجلسان، ويقول (کریمر):

(ان أول برلمان سياسي معروف بالتاريخ الإنساني المدون كان قد وجد قبل (۵۰۰۰) سنة، وقد التأم عام (۳۰۰۰ ق.م)، وكان البرلمان مؤلف من مجلسين هما :

**- مجلس الأعيان (مجلس الشيوخ)،**

- ومجلس العموم (النواب)، المؤلف من المواطنين الذكور القادرين على حمل السلاح، وان السلطة بيد المواطنين الأحرار، فضلا عن حاكم لم يكن الا من الأعيان. وهناك حدث تاريخي في عام (۲۳۵۵ق.م.) حيث هیمن حكام لكش على مقدرات الشعب وتجاوزوا على حقوق الناس، ووضعوا ايديهم على أموال المعبد واستملكوها ، وفرضوا الضرائب الباهظة والمتنوعة على المواطنين ، فشعر شعب لكش بالظلم الفادح، فهب الشعب وأسقطوا الملك (لوكالندا) بسلالة (أور نانشة)، واختاروا حاكم من سلالة أخرى هو الملك ( أوركاجينا)، صاحب الاصلاحات الشهيرة بالتزامها بحقوق الإنسان. وهذا الحدث يدلل على أن الشعب العراقي منذ القديم يعتز بحريته ويساهم في تغيير النظام السياسي واختيار الحكام.

**(۲):حضارة وادي النيل:**

زهت هذه الحضارة وازدهرت في مصر القديمة في أواسط الألف الثالث قبل الميلاد ،و عمرت نحو من ثلاثة الاف وخمسمائة عام ، وان النظام السياسي كان ملكياً يحكمه الفرعون، يستمد قوته من كونه إلها وابن للإله (رع)، ولذلك له العظمة والتقديس، وتعد حضارة وادي النيل من الحضارات القديمة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التطور ،وقد تنوعت انماط الحكم فيها وكانت على مراحل ثلاث هي **:**

**أ- مرحلة الدولة الفرعونية القديمة:** نحو عام (۳۲۰۰ ق. م.) توصل المصريون القدامى إلى الكتابة الهيروغليفية ، وكان الحكم ملكية مطلقة ، فأبتدأ الملوك بحكم شعب مصر على وفق نظرية أنهم أبناء الآلهة ، وتطور الأمر فنب الفرعون نفسه إله واجب الطاعة ، معتقدين أن روح الآلهة قد حلت بجسد فرعون كما ان الكهان كان لهم دور في تأييد هذه الأفكار، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تدخل من قبل الشعب في ادارة الدولة .

**ب- مرحلة الدولة الفرعونية الوسطى**: شهدت هذه الفترة تطوراً في مجال الحقوق والحريات العامة، وذلك بإصدار قانون الدولة بمنع السحرة ، وبوضع المعايير العادلة للأجور، اما نظام الحكم فقد تنازل الفراعنة عن فكرة الوهية البشر ، بل نصبوا انفسهم ملوكا على البشر وهم عباد حالهم حال عامة الناس، فظهرت طبقة من أعيان القوم كان لها الفضل في المشاركة في الحكم من خلال ما تقدم من مشورة للملك وهناك من الوثائق ما تقيم الدليل على بلوغ الادارة قدرة من الدقة والانضباط وشدة مراقبة نظام الحياة المادية في مصر، وفي نهاية هذه المرحلة تعرضت مصر الى غزو الهكسوس وفيها قصة نبي الله يوسف عليه السلام.

**ج مرحلة الدولة الفرعونية الحديثة:**

عاد نظام الحكم الى أوله بتنصيب الملك نفسه إله وهو المشرع الوحيد للقوانين، وهو المنقذ لها في نفس الوقت، وقد حدثت في هذه الفترة قصة نبي الله ( موسى عليه السلام)، الذي جاء بالديانة اليهودية ، والتي أكدت على العناية بالإنسان والجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة في كتاب ( التوراة).

**(۳): الحضارة اليونانية**: أن العهد اليوناني هو بدايات نشأة الحريات الغربية ، فكان مستوى التنظيم جيدأ، وعدد السكان قليلا مما سمح لهم في تسيير الشؤون العامة بشكل مباشر ، والديمقراطية السياسية اليونانية كانت مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية وهي طبقة الموطنين. وان تشريعات المفكر (صولون.64- 558 ق م) كان لها الأثر الكبير في ظهور بوادر الديمقراطية اليونانية، فقد عمل على تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن الاجتماعي لمجتمع اثينا القديم ، وقد جاء في دستوره: اعطاء الشعب دون تمييز بين غني أو فقير الحق في المساهمة في انتخاب القضاء ، ووسع من نطاق الديمقراطية الاثينية، من خلال محكمة مكونة من ممثلي الشعب (محاكم شعبية)(). وتعود جذور الديمقراطية الى سقراط (469- ۳۹۹ ق. م)، وافلاطون ( ۲۸-۳4۷ ق.م.)، وارسطو (۳۷4-۳۲۲ ق.م.) بتطبيق نظام الديمقراطية حيث جرى توسيع دائرة الحقوق بين البشر، وقال ارسطو في كتابه ( السياسة) :

(ان الديمقراطية هي حالة يملك فيها الأحرار والفقراء زمام السلطة في الدولة)، وقال افلاطون : ( ان مصدر السيادة هي الارادة الحرة للمدينة ( الشعب) ، ان أفكار افلاطون في كتابه (القوانين) تعد انعطافة باتجاه الحكم الديمقراطي ، فقد أوجب اشراك جميع المواطنين في ادارة شؤون المدينة، وان يوضع على راس الدولة المشرعون الذين يكتسبون الحكمة من خلال البصر بالأمور والاحساس بالواقع العملي، وهؤلاء يشكلون مجالس تنفيذ القوانين.

وقد كان (بريكلس 495-4۲۹ ق. م.) وهو سياسي أثيني، بلغت اثينا في عهده اوج ازدهارها السياسي والثقافي، قد ساهم في وضع النظام الديمقراطي ، حيث دعا الى ان يحكم الشعب نفسه ويعيش جميع المواطنين متساوين ، وفي عهد الاغريق ظهرت ثلاث اجهزه سیاسية تؤكد وجود مجتمع ديمقراطي في أثينا، هي: - جمعية الشعب ، - والمجلس العام (الشيوخ) - والمحاكم ورغم ذلك كان النظام السياسي لا يعطي للعبيد حقوق اجتماعية وان الممارسة الديمقراطية حكرا على الاحرار ، أما العبيد فهم للخدمة . نشأة الديمقراطية في ظل نظام حكم حضارة اليونان ، مع الاقرار بنظام الرق أو العبودية ، والذي يعدهم لا يملكون حقا في الحياة العامة، واعترف بذلك افلاطون ، وأيد الاسترقاق ، كما أيده أغلب فلاسفة اليونان آنذاك، وردا على هذا الفكر قامت ثورات عديدة للعبيد، منها ثورة (سبارتكوس عام ۷۲ ق.م)، وهي ثورة للعبيد المظلومين، وقد قمعت بوحشية بعد وقت قصير من قيامها.

**(4): الحضارة الرومانية:**

بدأت بذور الحرية الذاتية بمفهومها العصري في هذا العهد من خلال الاقرار بالإنسان وشخصيته، كما أن الفقه والاجتهاد له دور كبير في أنتشار الحرية الذاتية ومبادئها، فنجد ان اليونانيين عرفوا الحرية بمفهوم فلسفي والدولة هي كل شيء، أما الرومان فقد عرفوها بالاجتهاد القانوني ،فاصبح للفرد حرية انشاء العقود والتعاقد.

وعند ظهور الدين المسيحي أهتمت بالجانب الديني ومساواة الجميع أمام الله ، ولهذه الديانة الفضل في أنشاء جذور الحرية الفردية ، اذ ان الحرية تنبثق من ذات الانسان ومن شخصيته، فقد جاء الدين المسيحي بفكرة أن السلطة المطلقة لا يمارسها الا الله لأنه الخالق ، ولهذا وضعت فاصلا بين ما هو ديني وما هو دنيوي من أجل تنظيم المجتمع الانساني وخاصة ما يتعلق بالروابط بين الفرد والسلطة ، كما قال السيد المسيح (عليه السلام) : (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله الله ).

ان عملية تطور الديمقراطية في الحضارة الغربية هو نتاج عملية تاريخية تراكمية للفكر الغربي فأصبحت الديمقراطية: (لم تكن فكرة جاهزة بل هي عبارة عن فكر تشكلت عبر الزمن ، فنجد مؤثرات افلاطونية من حيث اعتمادها على المساواة أمام القانون وغير ذلك من الافكار، ومن ذلك تتكون صورة الديمقراطية على انها ليست نتاج قرار معين في حقبة زمنية محددة، وانما نما وتكامل عبر مسيرة الإنسانية في تاريخها الطويل في تكوين المجتمعات وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الوجه الذي نعرفه اليوم. وعلى الرغم من الطروحات السياسية للفلاسفة ، الا ان نظام الحكم كان مفتقرة إلى المساواة الاجتماعية ، فهي ذات طابع ارستقراطي يجعل الحكم محصورا بيد الأصلح والافضل من القلة الحاكمة، وذلك لجهلها لمعنی الحريات الفردية المرتكزة على حقوق معترف بها قانونا.

**(5) العصور الوسطى والحديثة :**

وعند قيام الامبراطوريات والدول الكبرى مثل الامبراطورية العربية الاسلامية ، والامبراطورية الرومانية ، والامبراطورية الصينية ، والمغولية ، والفارسية ، قد قضت على الديمقراطية وفرص قيامها. وقد عرفها القديس توما الأكويني ۱۲۲-۱۲۷م) باعتبارها مفهوم غير مرغوب فيه بقوله ( سلطة شعبية حكم فيها الناس العاديون بقوة اعدادهم وقمعوا الأغنياء، فيتصرف الشعب كله كانه طاغية)، الا ان افكاراً اقل تطرفأ صدرت عنه عندما قال: (يعود الى الجمهور بكامله او الى البعض الذي يتصرف بدله أن يأمر بالخير العام، وان يعود الى الجمهور كله ، او الى شخص عام يرعى كل الجمهور ، ان يقيم القوانين )، ومن أفكاره:

أن للشعب حق مقاومة الحاكم المستبد الذي يتجاوز حدود سلطته، وانه يبغض الحكم الاستبدادي، وان يمارس هذا الحق مجموع الشعب لا طائفة بعينها، وان لا ينجم عن مقاومة الشعب مساویء تفوق مساوئ الحكم المستبد، ويقول:

(بما أن الغرض من قيام المجتمع غرض اخلاقي فيجب أن تكون لسلطة الحاكم حدود، وعليه ان يمارس سلطته وفق القانون).

**الديمقراطية ..**

كلمة يونانية مكونة من جزئين (ديموس) وتعني الشعب و(كراتوس) وتعني حكم ، وبذلك فهي تعني- حكم الشعب- وقد بدأ هذا النظام على يد ليكورغوس Lycurgus في 800 ق.م في مدينة إسبارطة باليونان.

ويفهم من تعبير الحكم الديمقراطي في ذلك الزمن .. انه حكم لا يستبد به فرد واحد ولا طبقة واحدة . وأنه غير ضروب الحكم الأوتوقراطية أو الأرستقراطية أو العسكرية.

وخلاصة هذا النظام .. انه يقوم على الحكم ثلاثون زعيماً ينظرون في الشرائع ويشرفون على الوظائف ويعرضون القوانين الشعب في ساحته الكبرى ، فيقر القوانين أو يرفضها ، ولا يجوز له أن ينقحها أو يبدل نصوصاً منها بنصوص أخرى غيرها. وكان ليكورغوس هو الذي يشرع القوانين والشروط التي يأخذ بها وكلاء الشعب بعد انتخابهم . اما في " اثينا" عام 560 ق .م في زمن القيصر بيزستراتوس Peisistratus فقد كانت حكومة الشعب أمانة في ايدي أفراد من الحاكمين بأمرهم وأشهرهم الفيلسوف صولون وبيريكليس المناصر للحرية، وقد ابتدأت حركة الإصلاح على أيديهم بعد ابتدائها في- اسبارطه- بأكثر من مئتي عام ، وافتتحها صولون بتشريعاته ودساتيره لإتقاء الفتنة وقمع المطامع التي تمادى فيها أصحاب الأرض والمال.

وكان دستور أثينا يوكل الأمر الى جماعة من (500) عضو منتخب يشترك في انتخابهم أبناء البلد الأحرار، ويتم اختيار(50) شخصاً من كل قبيلة من القبائل العشر المكونة لمجتمع " أثينا " آنذاك.

إذن .. كانت الديمقراطية في اليونان القديمة :

* من قبيل الإجراءات أو التدبيرات السياسية التي تتقى بها الفتنة , ويستفد بها من جهود العامة في أوقات الحرب على الخصوص .
* لم تكن هذه الديمقراطية مذهباً قائماً على الحقوق الإنسانية أو منظوراً فيه الى حالةٍ غير حالة الحكومة الوطنية . كانت المساواة التي تعرض لها الفلاسفة هي مساواة " وطنية " وليست " إنسانية " فقصروها على أبناء اليونان ولم يشركوا فيها الغرباء أحراراً كانوا أم عبيداً. لم تقم على الحق الإنساني المعترف به لكل إنسان، وإنها كانت الى الضرورة العملية اقرب منها الى المبادئ الفكرية والأصول الأخلاقية .
* أنها لم تكن في الأمم القديمة تعني" حكم الشعب " بمعنى مباشرة الحكم أو نيابة أحدٍ من الشعب نفسه لولاية الأمور العامة.

وبهذا يتضح لنا ان الحكومة التي يتولاها الشعب بنفسه لم توجد قط.. ولا يمكن أن توجد حتى لو كان الشعب قليل العدد كما كان في المدن اليونانية القديمة، ذلك أن هذا النمط من الحكومة ليس ممكناً الاّ إذا ولد الناس متساوين في القدرات والقوة الفسلجية والذكاء.

وقد استمرت هذه التجربة لفترة قصيرة قبل زوالها وبزوغ الإمبراطورية الرومانية، وبعد أكثر من ألفي عام ظهرت الديمقراطية المعاصرة غير المباشرة (النيابية) وذلك لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة في عصر الكثافة السكانية , ولم تظهر بالمعنى الليبرالي قبل القرن الثامن عشر حين بشر المفكرون الغربيون ومنهم " جان جاك روسو" بفكرة المساواة وحق الشعب في اختيار حكومة والاشراف عليها. وكانت الدعوة منصبة على حق التصويت العام بضمان دستور مدون صادر عن مجلس تأسيسي منتخب بأغلبية اصوات الناخبين , ويرتبط نشوئها بولادة الليبرالية .

**الفصل الثاني : مفهوم الديمقراطية:**

تشير الديمقراطية كمدلول ومحتوى نظري في العلاقات الدولية إلى ممارسة السلطة والحكم وعن بنية النظام السياسي، وعلاقات القوة التي تحكم العملية السياسية في المجتمع، فالديمقراطية مرتبطة تاريخيا بانتقال المجتمعات من شكل إلى شكل آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقا من درجة تطور المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة، وقد استقر في الدراسات المختلفة للديمقراطية بأنها كلمة يونانية تعود بجذورها إلى سقراط، وأفلاطون وأرسطو، وإلى التطبيق الأثيني، وجوهر توسيع دائرة الحقوق بين البشر، بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة . ويعود الفضل الأول في التأسيس لنظام ديمقراطي إلى صولون من خلال التشريعات التي وضعها عام 594 ق.م والتي وضع بها الحجر الأساسي للديمقراطية اليونانية، بما أدخله من إصلاحات اجتماعية وسياسية قضت على نظام الحكم الأرستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة.

ويجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجا وطريقة عملية لاتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الاعتماد الجازم باقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي.

قاموس أوكسفورد قدم مفهوم كلاسيكي اذ يعتبر الديمقراطية بمثابة : "نظام حكم يمتلكه الشعب ويديره عبر ممثليه بالانتخاب، قاموس وبستر أضاف كلمات كـ«الأغلبية»، فقد أشار في تعريفه إلى أن : السلطة للشعب يمارسها عبر نظام تمثيل نيابي بانتخابات مباشرة دورية وبلا انتخابات دورية، تتحول السلطة "المنتخبة" إلى أوتوقراطيه مستمرة.

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض شومبيتر Joseph .Schumpeter الطرح الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر والذي يقول: إن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام، عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب حيث اعتبر شومبيتر Joseph Schumpeter أنه لا يوجد هناك خيراً عاماً يمكن أن يجمع حوله الجميع، على اعتبار أن الخير العام يمكن أن يعني أشياء مختلفة حسب كل فرد، واقترح بدلا من ذلك التعريف التالي:" الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلال اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس". فالديمقراطية كنهج سياسي له أصوله وفلسفته و منظرين يعملون في سبيل تطوير هذا الحقل و أقصر الطرق لفهم الديمقراطية هو أن نتجه مباشرة لهؤلاء، وتقوم الديمقراطية حسبهم إلى مذهب المنفعة العامة خاصة في إطار طرح "جون ستيوارت ميل J.S mill حيث يعرف مذهب المنفعة على أنه : " تلك الوجهة من الرأي القائلة بأن الأفعال هي خير بقدر ما تنزع إلى أن تحرز السعادة، وهي شر بقدر ما تنزع إلى ثورات الشقاء" ، بحيث على الفاعل –حسبه- وهو بصدد تقدير المشروعية الأخلاقية لفعله أن يتقصى نتائجه لا من حيث تأثيرها عليه فحسب، بل من حيث تأثيرها على شخص تمسه هذه النتائج . و لعل أكبر نقاط المنفعة كرؤية أخلاقية تقدمية هو التزامه بفكرة المساواة بين الأفراد، و بهذا ربطت مفهوم الديمقراطية كسلوك أخلاقي يلتزم بيه الأفراد في المجتمع و تلتزم به الدولة تجاه أفرادها. بالمقابل يرى "هيرودوت Herodote أن الديمقراطية هي حكم الكثرة التي تكون بيدها سلطات الحكم والإدارة و التي تهدف نظام سياسي تسوده المساواة بين الأفراد مع تقدير مسؤوليات الحاكم ومعاونيه أمام جمهور المواطنين بوصفهم أصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة ومتابعة حكامهم. كما جاء في معجم اللغة العربية المعاصر أن الديمقراطية هي إحدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب أي حكم الشعب وتمارس مباشرة أو عن طريق النواب عن الشعب، حيث أن الصفة الرئيسية في النظم الديمقراطية هي مساءلة الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذي يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتحبين و تعاونهم .

إن الديمقراطية في مفهومها المعاصر، جاءت نتيجة لسقوط الأنظمة الاستبدادية في الشرق والجنوب ونتيجة لصراع تاريخي بين الأغلبية وهي الشعب ضد الأقلية متمثلة في الحكام المتحالفين مع الكنيسة وطبقة النبلاء. وعليه تعد الديمقراطية بديلا عن كل أشكال الحكم التي سبقتها. ويرى كثير من الباحثين أن البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود إلى الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا متمثلة في بروز بعض الأفكار والفلسفات، كفلسفة الأنوار وكذا بروز الرأسمالية، وبسبب هذه النشأة اعتبر البعض الديمقراطية عبارة عن مذهب سياسي غربي، حيث يستخدم مفهوم الديمقراطية الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، كما ساهمت نهاية الحرب الباردة بترسيخ فكرة الديمقراطية ونهاية الحرب الباردة بخروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة برزت بدورها مفهوم الديمقراطية و فرضها على أنها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي و المظهر السياسي للحداثة و تعبير اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي و العلمانية تعبيرها الثقافي.

و بدأت الدعوة لتطبيق الديمقراطية تتردد على مستويات عدة أهمها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق الديمقراطية في كافة الدول خاصة منها الدول العربية و الإسلامية، بل إن السياسة الخارجية الأمريكية خاصة من ولاية جورج بوش الأول و الابن جعلت تطبيق الديمقراطية في دول العالم النامي جزءا أصيلا من جدول أعمالها ومسؤوليتها الأولى في دمقرطة العالم، فالسياسة الخارجية الأمريكية ترى أن عليها تطبيق الديمقراطية و تحقيق الحرية للأفراد على افتراض أن الشعوب تريد هذه الديمقراطية حسب تصريح جورج بوش في خطابه للولاية الثانية وان الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتحرير الشعوب من الحكم الاستبدادي لتحقق لهم الديمقراطية و أبرز مثال على ذلك حرب العراق و أفغانستان وهو نموذج لنشر الديمقراطية حسب الطرح الأمريكي و هنا يمكن أن نتساءل كيف يمكن تحرير الشعوب و إقرار الديمقراطية دون أن يكون لها (الشعوب) رأي فيما يحدث؟ . يظهر هذا الطرح طبيعة التغيرات أو التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة حيث عرفت مختلف الدول ضغوطات على النظام السياسي الداخلي للدول و دفعه لمسايرة كل تحولات و تطورات النظام الدولي خاصة أن النظام الدولي الجديد يسير في اتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية لا يمكن لأي نظام آخر التغاضي عنها أو إغفالها. ويرى في ذلك "صامويل هنتيغتون" أن النظام السياسي الديمقراطي في دولة ما قد يتأثر بسلوك وسياسات الحكومات والمؤسسات الأجنبية، إلا أن طبيعة الدور ودرجة التأثير تختلف باختلاف الدول المؤثرة وبتوجهاتها الخارجية القابلة للتغير وتبعاً للظروف الدولية السائدة. لذلك فالديمقراطية تبين لنا بعض المعايير التي يجب أن تتضمنها عملية توجيه الأنظمة إلى الديمقراطية و تتمثل هذه المبادئ في بعض النقاط نذكر منها:

١- الديمقراطية هي المثل الأعلى المعترف به عالمياً فضلاً عن أنها الهدف و تستند الديمقراطية على القيم المشتركة بين الشعوب في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلاف الثقافي و السياسي والاجتماعي والاختلافات الاقتصادية فهي حق أساسي للمواطنين الذين لابد أن تمارس في ظروف تسوده الحرية والعدالة.

٢- الديمقراطية تستهدف أساساً للحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد وتعزيز الكرامة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما تهدف للحفاظ على تماسك المجتمع وتعزيز الهدوء فضلا عن خلق مناخ عام للسلام بعيداً عن الاستخدامات الخاطئة للديمقراطية لأن هناك من أبعد مفهوم الديمقراطية عن مسارها الحقيقي الذي تهدف له. ٣- الديمقراطية وسيلة يجب إتباعها من قبل الدول و المؤسسات والجمعيات والتي يتم من خلالها تطبيق خبرات الحكومة دون التقيد بالخبرات والخصوصيات الثقافية والمبادئ والقواعد المختلفة

٤- تعمل الديمقراطية على خلق المساواة وخلق شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فهي تعمل على المساواة والتكامل وضد الأخلاق المتبادلة.. ٥- الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية. ٦- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان فهي دولة ديمقراطية لا أحد فوق القانون والجميع متساوون.

٧- السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل شروط وثمار نظام ديمقراطي وبالتالي فالديمقراطية تعبر عن سلام وتنمية واحترام ومراعاة لسيادة القانون وحقوق الإنسان وهي بذلك مصطلح يعني : أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. يمكن القول أن العالم يعرف نزوعاً نحو الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان نزوعاً شاملًا وأصبحت الديمقراطية تعبر عن حالة عامة وجماعية كما باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل إلى نفيها تذرعا بالإسراع في التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وإذا كانت الديمقراطية قد فرضت نفسها كنموذج عالمي ووطني فذلك لأن الناس أدركوا أن نظام الحزب الواحد الذي لا يكاد أن ينفصل عن النظام الاستبدادي لا محالة له للسقوط لثبات فشله في تحقيق التطور الموضوعي لجل المجتمعات.

**الفصل الثالث : الليبراليـة**

**ولادة الليبرالية :**

كان النظام الإجتماعي السائد فى القرون الوسطى هو نظام الإقطاع الأوروبي أو نظام المكانة Status .

وهو نظام إجتماعي طبقي تسلسلي يمارس السلطة السياسية والإقتصادية فيه مالكو الأراضي ( ومنهم الكنيسة ) , بينما تكون بقية المجتمع في خدمتهم طبقاً لإلتزاماتٍ تعاقديةٍ محددةٍ بدقة , وتحدد حقوق الفرد من خلال وضعه ( مكانته ) في هذا النظام الذى كان يضع قيمة هائلة للملكية والطاعة , حيث تقضى هذه الإلتزامات التعاقدية بأن :

* كل شخص ٍ- رقيق , نبلاء , رجال دين – ملزم ٌ بالطاعة والخضوع للأعلى منه مباشرةً ".
* كل شخص ٍ مستخدم عند الآخر, بما في ذلك الوالي الذى يكون مستخدماً عند الملك. - ولدت الليبرالية بظهور طبقةٍ إقتصاديةٍ جديدة فى القرن السادس عشر , وظهور حاجات جديدة ومصالح جديدة للطبقة التجارية الناشئة بتأثير إتساع المدن الأوروبية والكشوف الجغرافية . ومع زيادة قوة هذه الطبقة , فإن نظام الإقطاع الأوروبي ( نظام المكانة ) قد أخذ بالتغيير تدريجياً ليتلاءم مع طموحات الحكام الوطنيين ومتطلبات التجارة الواسعة ثم مع متطلبات حركة التصنيع .

وبذلك فقد أنجبت الرأسمالية التجارية طبقةً اقتصاديةً خاضعةً للسيطرة التقليدية للطبقات المحافظة المالكة للأرض ( و الكنيسة من ضمنها ) . لذا دافعت هذه الطبقة التـجارية عن سياسة حرية التجارة تحـت مبدأ "دعه يعمل دعه يمر "Laissez faire Laissez passer" ، لأن إجراءات تدخل الدولة في الإقتصاد كانت تعني العمل ضد مصالح هذه الطبقة ( خاصة زيادة الضرائب والرسوم بدعم وتشجيع من الكنيسة )

وهكذا برزت الليبرالية تأريخياً كإحتجاج ٍ ضد الإستبداد السياسي , وإحتجاج ٍ على التناقضات المتزايدة في الحياة الإقتصادية , وضد فساد الكنيسة وجمودها , إذ ان تاريخ الفكر الأوروبي مشحون بالمصادمات وبمظاهر الطغيان التي تكررت في قتل الرجال والنساء وتشويه الأطفال , وإحراق الجثث البشرية والمدن وتخريبها , وإباحة السلب والإعتداء على الحرمات في المال والنفس , وكل ذلك بإسم الله , وعلى يد رجال الدين , وبتنظيم من الكنيسة وأمر البابا .

إضافة الى أن المسيحية قد قدمت تصوراً منحرفاً عن الإله والكون والإنسان , فثالوث الإلوهية وفكرة الوساطة وصكوك الغفران والتقليد الأعمى لأفكار غامضة في الفلك ومفاهيم باطلة عن الكون تسربت من الفكر الخرافي اليوناني بالإضافة الى محاكم التفتيش وإنحلال رجال الكنيسة وفحش أبائها الذى قدم صورة ً قاتمة ً عن الدين.

ولذا جاء موقف الليبرالية عدائياً من – إدعاءات الكنيسة - ولم يكن عدائياً من الدين ذاته . وقد كانت لآراء ((فولتير) )دوراً بارزاً في التحلل من سلطة الكنيسة المتحالفة مع الإقطاع والنبلاء والملوك , فهو يتهم الكنيسة بأنها تدعى التحدث بإسم المسيح فى حين أن المبادئ التي تفرضها على تابعيها تختلف إختلافاً عميقاً عن المبادئ الموجودة في الأناجيل .

فالمسيح لم يقل مطلقاً في أناجيله ( التي لم تحرر رأساً في زمن المسيح بل كتبت بعد مائة عام من موته ) لقد جئت وسأموت لكى أجتث الخطيئة الأصلية , وأن أمي عذراء , وأن طبيعتي وطبيعة الله واحدة ونحن ثلاثة أقانيم , وأن لي طبيعتين وإرادتين ولكنى لست الاّ شخصاً واحداً , لست أباً ولكنني والأب واحد فهو أنا ولكنى لست هو !!!.

كل هذه المفاهيم قد إخترعتها الكنيسة , فكيف يمكن القبول بها ؟

وكيف السبيل الى الإيمان بالخرافات التي توجد في الكتب المقدسة المسيحية واليهودية وبالمعجزات التي يقال أنها قد حدثت دون إنقطاع خلال التاريخ اليهودي

وكيف يمكن القبول بذلك (خاصة ً) حين نرى اليوم الى أي حد ٍ تحتقر الكنيسة بأعمالها المبادئ التي تقررها:

* فالمسيح قد استنكر عدم المساواة بين الكهنة ولكن الكنيسة تقوم على نظام الدرجات حيث الرؤساء يتمتعون بالسلطة المطلقة وصغار الكهنة يحيون حياة ً بائسة ً, .
* وكذلك فقد امتدح المسيح الخشوع والندامة ولكن الكنيسة تضرب المثل بالكبرياء والخيلاء والبذخ الفاضح.
* لقد امتدح المسيح اللطف والغفران ولكن الكنيسة اخترعت التعصب وزرعت بذور التفرقة والخلاف في كل مكان وشنت الحروب على المنشقين والهراطقة والبروتستانت والمفكرين الأحرار وأذاقتهم الإضطهاد وأهلكت آلاف البشر فكانت من أعظم المصائب التي عرفتها الإنسانية .

ويؤكد فولتير:

" نعم إننا نريد ديناً , إلا ّ أننا نريده بسيطا ً حكيما ً جليلا ً أليق بالله وأقرب إلينا , بكلمة ٍ مختصرة ٍ نريد أن نخدم الله والبشر " .

ويؤكد المؤرخ الفرنسي اليكس دوتوكوفيل Alex de Tocqueville أن هناك عاملين معنويين هامين هما اللذان حددا طبيعة التطور الديمقراطي في أمريكا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر وهما: - " الروح الدينية " - و" وروح الحرية " . فالروح الدينية تعطى عالماً محدداً من المبادئ الأخلاقية والذى يكون فيه كل شيء مصنفاً , منتظماً , متنبأ ًبه, ومقرراً بفعل الإنسان . وروح الحرية تقدم عالما ًغير يقيني , مطاوع ٍ والذى يكون فيه كل شيء ٍ متجهاً , متنازعاً عليه , وغير مؤكد ٍ وهى روح ٌ مجددة .

وفى تحديده للعلاقة بين الدين والحرية السياسية يقول توكوفيل :

" إن الدين ينظر الى الحرية المدنية على إنها توفر ممارسة ً نبيلة ً لقدرات الإنسان , وإن العالم السياسي هو ميدان جهّزه الخالق لعمل العقل البشرى , وأما الحرية فهي تنظر الى الدين على أنه الرفيق في كل معاركها وإنتصاراتها , وحضن طفولتها ومصدرها الإلهي لكل ادعاءاتها . كما أنها تنظر الى الدين على أنه حارس للأخلاق التي هي أفضل ضمان للقانون والعهد الأمين لإستمرار الحرية .

أذن , فإن فساد الكنيسة وطغيانها وسياسات تدخل الدولة ضد مصالح الطبقة التجارية الناشئة لقي تحدياً صارخاً من قبل هذه الطبقة إتخذ الأشكال التالية :

**أ. ثورة ضد الكنيسة العالمية في البداية :**

* تمثلت الثورة الأولى في حركة الإصلاح البروتستانتي في جيكوسلوفاكيا عام 1460 نتيجة تعاليم وتضحيات الفيلسوف جان هوس .
* نضال أتباع القس يوهانز كالفن نحو حرية المعتقد والضمير عام 1536.

1. **الثورة الثانية ضد سياسات الدولة تمثلت في :** 
   * الثورة المجيدة عام 1658 في انكلترا بقيادة كرومويل .
   * و ثورة المستعمرات الأمريكية- البريطانية عام 1776 .
   * والثورة الفرنسية في 14 تموز 1789 .

حيث أكدت الليبرالية على أهمية الفرد الإنسانية و تحريره من الخضوع التام للجماعة وتخفيف حدة العرف و القانون و السلطة المطلقة.

وبفعل التغييرات الاقتصادية الكبرى في اوروبا ثم أمريكا.. ظهرت و تطورت نظريات اقتصادية جديدة استندت لتحقيق " دولة الرفاهية " على الافتراض القائم على :

(ان الثروة يجب ان تتوزع على أوسع نطاق ممكن مع تحقيق أقصى معدلات الانتاج ، مع إعطاء الدولة دوراً مسيطراً على الشركات و المشروعات الخاصة المتوسعة باتباعها نظاماً تخطيطياً يضمن تحقيق مجموعة محددة من الأهداف التي تخدم المجتمع ككل).

لذلك يعتقد ماركس .. أن الرأسمالية كانت ثورية وذلك لدورها في تغيير بنية وحركة المجتمعات التي سبقتها.

أما الديمقراطية.. فهي " سياسة ٌ " فهي جوهرها.. وتنصرف الى استخدام و ممارسة السلطة شعبياً، ويعتبرها المفكرون الليبراليون" نظام للحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية " تكون فيه السلطة السياسية بيد الأغلبية.

من هنا يتضح لنا جلياً.. ان الليبرالية لها وجهان هما: - الديمقراطية (الوجه السياسي) - و الرأسمالية (الوجه الاقتصادي).

**الفصل الرابع : نماذج الديمقراطية**

**أولاً : الديمقراطيـة الليبرالية : Democracy Libral**

لقد قدم المفكرون الأوائل ( ممن ساهموا في صياغة الليبرالية ) سلسلة من التفسيرات العقلانية والتي بدأت من الإفتراضات التي بُنى عليها السوق الرأسمالي وقوانين الإقتصاد التقليدية.

وهذه الافتراضات أعطت لهم نموذج الإنسان الذي يسعى الى زيادة منافعه , ونموذج المجتمع كتجمع من الأفراد ذوي المصالح المتصارعة.

ومن هذه النماذج ومن بعض القيم الأخلاقية، إستند الليبراليون في تبريرهم الحاجة الى "الحكومة" وبالتالي الى النظام المرغوب والذي يسمح بإختيار و تخويل الحكومة . وأن كل فرد بطبيعته، يسعى الى زيادة منفعته بدون حدود.. والمال هو الوسيلة لقياس كمية النفع أو الألم .

اذن كل ٌ يسعى الى زيادة الثروة بدون حدود , وإحدى الطرق لذلك هي الحصول على القوة في مواجهة الآخرين، وبين الثروة و القوة صلة واضحة و قوية الى درجة أن الفصل بينهما ( حتى تصورياً) يصبح أمراً صعباً كما يقول المفكر جيرمي بنتام.

بهذا القانون العام حول الطبيعة البشرية ، يصبح المجتمع عبارة عن " تجمع من الأفراد يسعون دائماً نحو السلطة و التفوق على حساب الآخرين، ولكي يحال دون إنفصال المجتمع و إنقسامه، فان بناء قوانين مدنية وجزائية قد نظر إليها على أنها "ضرورة ملحة " . ولذا طبقاً لرؤية الليبراليين .. فإن أفضل مجموعة من القوانين وأفضل توزيع للحقوق والواجبات.. هي تلك التي.. تجلب أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد..

ويعتقد المفكر الليبرالي جيرمي بنتام.. إن غاية القوانين هي التي تحقق الكفاية و الوفرة ، وتوفير المساواة و الحفاظ على الأمن و السلام.

فالدولة في الفكر الليبرالي نبعت من تلك الافتراضات الأساسية عن طبيعة الإنسان الميالة إلى زيادة المنفعة و النفور من الألم. فالمشكلة السياسية تركزت في إيجاد نظام (لإختيار و تخويل حكومة) أو أي مجموعة من صانعي القانون ومنفذيه لكي تصنع وتنفذ تلك القوانين التي يحتاجها المجتمع.

وهذه في الحقيقة مشكلة مزدوجة ، إذ أن النظام السياسي ينبغي أن ينشئ حكومة تتبنى و ترعى مجتمع السوق الحر وأن تحمي الأفراد من حكومات إستلابية (هدفها الاستيلاء على الملكية) ذلك أن الليبراليين يرون أن كل حكومة هي إستلابية نتيجة لذلك القانون العام الذي يحكم الطبيعة البشرية، إلا ّ إذا شُكِلَت هذه الحكومة بطريقة تجعلها غير ذلك، أو مستحيلاً أن تكون كذلك. وكانت النقطة الحيوية الضابطة (لميكانيزم) المحافظة على هذا الهدف.. هو مدى نطاق الاقتراع مع مجموعة من الوسائل الأخرى ( سرية الاقتراع ، الانتخابات الدورية ، حرية الصحافة…الخ ). من هنا إعتقد المفكرون الليبراليون أن الإنتخابات تحقق نموذج الديموقراطية في أقصى درجة من درجات التفاؤل .

وإعتقد المفكر جيمس ميل : "ان الإقتراع العام لا يحمي المواطنين فقط، ولكنه سوف يطور الأداء الحكومي". لقد كانت فلسفة جيمس ميل وجيرمي بنتام تحوي بذور النموذج المبكر للديمقراطية الليبرالية والتي يعرفها البعض باسم " الديمقراطية المدافعة عن رجل السوق".

إذن.. في النموذج التأسيسي لليبرالية بالنسبة للمجتمع الصناعي.. لا نجد تحمساً للديمقراطية، إذ لا تعدو أن تكون هذه الديمقراطية سوى مطلب منطقي لحكومة أفراد محكومين بالسعي نحو المصالح الشخصية المتناقضة، والذين يفترض انهم مندفعون بلا حدود لمنافعهم الخاصة. هذا الافتراض مبني على الإعتقاد بأن الإنسان " مستهلك " غير محدود وأن دوافعه الغلابة تتركز حول السعي لزيادة المنفعة لنفسه من المجتمع وأن المجتمع الوطني لا يعدو أن يكون تجميعاً لنماذج من هؤلاء الأفراد ، وان الحكومة المسؤولة, حتى بإفتراض مسؤولية الناخبين، كانت حاجة ملحة لحماية الأفراد ولزيادة الناتج الوطني ولا شيء غير ذلك.

إن النموذج المبكر للديمقراطية الليبرالية قد أخذ الانسان.. (كما هو في إفتراضاتها الأساسية) ، الإنسان كما شكّلته عوامل مجتمع السوق ، وإعتقد الليبراليون حينها أن الإنسان لا يتغير, وهنا تكمن نقطة الضعف في هذا النوع من الديمقراطية و الذي أدى الى فشلها.

**ثانـياً : الديمقراطية التطويرية : Developmental democracy**

عند منتصف القرن التاسع عشر تقريباً. كان هناك تغييران قد لحقا بالمجتمع الرأسمالي وفرضا تأثيرهما على المنظرين الليبرالين. تغييران أكدا الحاجة الى نموذج جديد للديمقراطية.

* التغيير الأول هو أن الطبقة العاملة بدأت تبدو خطيرة على الملكية.
* والتغيير الثاني تمثل في أن الطبقة العاملة قد بدأت تعيش ظروفاً قاسية وغير إنسانية لدرجة أن المفكرين الليبراليين صاروا حساسين لها ولم يقبلوا بها فهي أخلاقياً لايمكن تبريرها وليست حتمية إقتصادية يجدر التسليم بها.

أثار هذان التغييران صعوبات حقيقية في وجه الديمقراطية الليبرالية ، صعوبات لم تحل بشكل مستوف، ولكن هذين التغييرين أظهرا فعلاً حاجة ملحة الى تطوير النموذج الليبرالي للديمقراطية.

وقد تصدر لهذه المهمة المفكر جون ستيورات ميل الذي أدرك القوة النضالية الصاعدة للطبقة العاملة كما في ثورة 1848 في أوربا و الحركة الوثيقية في بريطانيا ، وكذلك نجد أن الطبقة العاملة قد نالت قدراً أكبر من التعليم مع إزدياد الصحافة العمالية وإزدياد قدرة الطبقة العاملة على التنظيم الذي ظهر جلياً في الإتحادات التجارية و المجتمعات ذات النفع المتبادل(التجمعات التكافلية) . من هنا جاءت نظرية جون ستيورات ميل كما أوردها في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي عام 1848 :

" إن العمال في الدول الاوروبية المتقدمة لن يخضعوا لنظم الحكم الأبوية مرة أخرى، وإن الطبقة العاملة قد أدركت أن مصالحها و مصالح أصحاب الأعمال ليست متماثلة " .

وإعتبر ميل أن الحركة الوثيقية هي أول إنفصام واضح في المصالح والمشاعر والآراء بين الطبقات العمالية والرأسمالية. وإفترض ميل " أن الحكومات يجب أن تجعل البشر كماهم أو كما يمكن أن يصيروا بسرعة ، ولكنه أكد على خطرين يواجههما النظام الديمقراطي النيابي وهما :

* خطر إنخفاض مستوى ذكاء الهيئة الناخبة وفي الرأي الشعبي المسيطر عليها.
* خطر التشريح الطبقي من جانب الأغلبية العددية، عندما تكون هذه الأغلبية كلها مؤلفة من طبقة واحدة .

ويعتقد ميل أيضاً " أن الحكم النيابي- كالمدنية الحديثة - يتجه بصورة طبيعية نحو التفاهة الجماعية، ويتزايد هذا الإتجاه ( نحو الهبوط )عند التوسع في منح حق الانتخاب ، إذ يؤدي ذلك إلى وضع السلطة الرئيسية في يد طبقات أقل فأقل من أرفع مستوى ثقافي في المجتمع.

ولهذا السبب يعتبر جون ستيوارت ميل أن الديمقراطية الليبرالية هي " ديمقراطية كاذبة " ذلك لأنها بدلاً من أن تتيح التمثيل للجميع ، فإنها تتجه الى الأغلبيات المحلية وحدها، حيث لا نجد صوت الأقلية المتنورة مطلقاً في الهيئة الانتخابية. وخير مثال على ذلك، إنه في الحكومة الأمريكية – التي تقوم على هذا النموذج الخاطئ- نادراً ما يرشح الأعضاء المثقفون ثقافة عالية في المجتمع أنفسهم للكونغرس أو للمجالس التشريعية في الولايات ، حيث أن فرصتهم ضعيفة جداً في النجاح ، إلاّ من كان منهم مستعداً للتضحية بآرائه الخاصة وأساليب حكمه ويصير مجرد بوق لمن هم أقل منه معرفة.

ركزت الديمقراطية التطويرية على الوظيفة الحمائية المطلقة للإقتراع الديمقراطي ، ذلك أن الشعب يحتاج لحماية في مواجهة الحكومة ، وركزت كذلك على حماية فرص التطوير الإنساني ، أي على ما تستطيع الديمقراطية أن تساهم به في مجال التطوير البشري .

يتضح مما تقدم أن نموذج الديمقراطية التطويرية.. هو نموذج أخلاقي وقيمي، إذ إن ما يميزه عن غيره من النماذج هو أنه إحتوى على رؤية أخلاقية لإمكانيات تطوير الإنسانية ولمجتمع حر تتوافر فيه المساواة .. أي مجتمع لم يتحقق بعد !!.

فالديمقراطية التطويرية تعتبر أن الإنسان كائن قادر على تطوير ذاته و قدراته وفعالياته في العقل وفي الفضيلة وفي النشاط والفعالية وتتصاعد وتيرة التطور نحو الأفضل بمقدار ما يمتلكه الفرد من قدرات عملية وعقلية موجودة لديه أصلاً لتعمل بأكبر تأثير ممكن في الشؤون العامة .

ويعبر عن جوهر الإنسان في العمل لتطوير وتأكيد هذه القدرات ، فالإنسان جوهريا ليس مجرد مستهلك ومالك كما تدعي الديمقراطية الليبرالية ، ولكنه مخلوق يمارس ويطور ويتمتع بإمكانياته وقدراته ، وأن مهمة الديمقراطية هي أن تعطي كل المواطنين إهتماماً مباشراً بأعمال وتصرفات الحكومة وفي أن يطلع المواطنون ويكونوا آراءهم في المناقشات مع غيرهم ، وهذا هو هدف الديمقراطية التطورية.. أن تجعل الشعب أكثر حركية وأكثر طاقة وغاياتها أن تتقدم بهم في " العقل و الفضيلة وفي النشاط العملي وفي الفعالية " .

ولكن.. النقطة المهمة والحاسمة.. هي هل يمكن لنظام حكومة نيابية أن يحقق ذلك ؟ حيث يقتصر نشاط المواطن العادي في هذا النظام على التصويت كل عدة سنوات لعضو في البرلمان.. أو لفترات أطول يصوت لأعضاء مجالس محليين قد يصادف أن يعينوا ( تعيينا ً ) في بعض مكاتب الإنتخابات المحلية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التوزيع القائم للثروة وللقوة الإقتصادية يجعل من المستحيل لأغلبية الطبقة العاملة أن تطور نفسها على الإطلاق أو حتى أن تعيش إنسانياً.. إذ إننا نجد في هذه النظم الإقتصادية أن ناتج العمل يوزع في أغلبه بمعدل عكسي للعمل.. حيث يذهب القدر الأعظم لأولئك الذين لم يعملوا أبدا ً، والجزء الأعظم الذي يليه لأولئك الذين إشتغلوا إسمياً فقط ، حتى نصل الى الدرجة التي نجد فيها الجهد الجسدي المنهك لا يستطيع أن يجد معه الإنسان حتى ضروريات الحياة. ولهذا إقترح منظروا الديمقراطية التطويرية مبدئاً للمساواة الملكية أساسه " التناسب بين الجهد والأجر" والذي بتصورهم- يضمن للأفراد ثمار العمل وأجرهم ، لا أن تذهب أجورهم للآخرين .

أما التناقضات التي وقعت فيها الديمقراطية التطويرية والتي أدت إلى فشلها فهي

أ- مسألة المشاركة السياسية وتطوير الذات البشرية :

إن المشاركة السياسية كانت ضرورية لتنمية نوعية البشر وتطويرها. غير أن المشاركة بوزن متساو سوف تدعم نوعاً رديئاً من المشاركة. فأولئك الذين لديهم خواص راقية (كالتعليم العالي) لا ينبغي أن يدفعوا إلى التخلي عن السلطة للآخرين، وبإسم المساواة في تطوير الإنسان لذاته، فإن صوتاً واحداً صار أصلاً من حق كلٍ منهم لأنهم أكثر تطوراً، ولكن الأفراد الأقل تطوراً- إذا بقوا على حالتهم- فإنهم سيدركون بأن أصواتهم لن تؤدي إلى الفوز وأن إرادتهم لن تسود ، ولذا فإنهم لن يجدوا دافعاً للمشاركة السياسية ولذلك أيضا.. فانهم لن يطوروا أنفسهم .

ب- المشكلة الأعمق هي في نموذج الديمقراطية التطويرية عن الإنسان والمجتمع.

فالفرد في ظل ظروف المنافسة الموجودة في مجتمع السوق قد تشكل بطريقة لا يستطيع معها أن يكون صالحاً للسعي نحو نفسه.. اذ أصبح يزحف بعدوانية نحو رفاهيته المادية فحسب .

جرت محاولات لتطوير الديمقراطية التطويرية في القرن العشرين على يد فلاسفة مثاليين أمثال ماك إيفر و جون ديوي وهوب هاوس، وأهم تطوير هو المحاولة الجادة التي قام بها المفكر هارولد لاسكي وذلك بربط القيم الليبرالية بنوع خاص من الإشتراكية.. الاّ أنه لم يغير جذرياً من التقاليد الليبرالية .

**ثالثـا : الديمقراطية التوازنية (التعددية) Equilibrium (Pluralistic) democracy**

وهو النموذج الذي كتب له أن يسيطر على العالم الغربي في منتصف القرن العشرين ، إذ قدم كبديل للديمقراطية التطويرية . ويطلق عليه بعض المفكرين "الديمقراطية التعددية Pluralistic democracy ذلك أنه يبدأ من الإفتراض بأن المجتمع- الذي يجب أن يلائمه النظام الديمقراطي السياسي- هو مجتمع تعددي ، أي مجتمع يتكون من أفراد كل منهم تجره عدة مصالح له في إتجاهات متعددة أحياناً مع مجموعة من أقرانه وأحياناً أخرى مع مجموعة أخرى .وهو أيضا نموذج نخبوي (Elitist) بمعنى أنه يحدد الدور الرئيسي في العملية السياسية لمجموعة قليلة من القادة إختارت نفسها لذلك الدور.

وهو نموذج توازني (Equilibrium).. لأن هذا النموذج يصور العملية الديمقراطية كنظام يعمل على المحافظة على التوازن بين العرض والطلب في العملية السياسية . وضع هذا النموذج لأول مرة بإنتظام في العام 1942 على يد المفكر جوزيف شومبـيتر في عدة فصول من كتابه الشهير " الرأسمالية ، الاشتراكية ، الديمقراطية " ، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا النموذج أكثر صلابة بجهود مجموعة عديدة من علماء السياسة الذين دعموا شومبـيتر بمقدار هائل من التحميص والبحث التجريبي والذي يدور حول:

* كيف يتصرف المصوتون فعلياً ؟ وكيف تستجيب النظم السياسية الغربية لسلوكهم وتصرفاتهم؟.

أن الإفتراضات الرئيسية لهذا النموذج هي كالآتي :-

1- إن الديمقراطية هي ببساطة آلية (أداة) لإختيار وتخويل السلطة للحكومة ، فهي ليست نوعاً من المجتمع ولا هي مجموعة من القيم الخلقية . 2- إن الآلية تتكون من منافسة بين مجموعتين أو أكثر من السياسيين (الصفوة) التي إختارت نفسها لهذا الدور، وهي منظمة في أحزاب سياسية والتي يتمكن فيها الأفراد من الحصول على السلطة (لأن يقرروا) عن طريق الصراع التنافسي من أجل الحصول على أصوات الشعب. والأفراد المتنافسون هم- بالطبع - السياسيون.

إن دور المواطن لا يتجاوز أن يكون القيام بإختيار مجموعة السياسيين دورياً - وقت الانتخابات- وهنا تضمن قدرة المواطنين على إزاحة حكومة بحكومة أخرى تحميهم - بالتالي - من النظم الاستبدادية . والناخبون في إختيارهم بين الأحزاب السياسية ، يسجلون بذلك رغبتهم في المنافع السياسية لأحد هذه الأحزاب التي تسمح إلى حدٍ ما بعرض برامج مختلفة وسياسات متباينة , و السياسيون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات يصبحون الحكام المخولين حتى الانتخابات القادمة.. إذ أنهم لا يستطيعون أن يتحولوا الى حكام مستبدين.. لأنه ستكون هناك انتخابات قادمة !!. من هذه الخلاصة الموجزة.. يتضح فراغ الديمقراطية التعددية من المضمون الأخلاقي الذي إعتمد عليه نموذج الديمقراطية التطويرية.. إذ ليس هناك من شيء ٍ يشير إلى تحسين أو تطوير الإنسانية.

فالمشاركة ليست قيمة في حد ذاتها.. وليست حتى قيمة وسائلية لتحقيق إنسان يتميز بضمير إجتماعي أرقى .

إن الغرض من الديمقراطية التعددية , هو تسجيل رغبات المواطنين كما هي عليه وليست المساهمة فيما يمكن أن يكونوا عليه أو ما يتطلعون لأن يكونوا عليه . فالديمقراطية التعددية هي ببساطة آلية السوق ، الناخبون هم المستهلكون ، والسياسيون هم أصحاب المشروعات.

3- يفترض هذا النموذج أن المطالب التي يريدها مختلف الأفراد من الحكومة (المطالب من اجل المنافع السياسية) تعتبر متباينة جداً ومتغيرة إلى درجة أن الطريقة الوحيدة لجعلها فعالة ولجعل القرارات الحكومية مقابله لها، والطريقة الوحيدة لإبراز العرض المطلوب من السلع السياسية وتوزيعها بالتناسب مع المطالب الهائلة.. هو طريق " نظام المشروع " (1) مثلما يحدث في طريقة عمل النماذج القياسية لإقتصاد السوق التنافسي . مع العلم بان المطالب السياسية متباينة لدرجة لا تستطيع معها أية مجموعة سياسية أن تولد موقفاً يعبر عن الأغلبية .

* + 1. نظام المشروع : أو النظام السياسي للمشروع , ويقصد به النظام الحزبي الذى يقدم عروضاً متناسبة للسلع السياسية التي من خلالها تصوت الأغلبية لأحد منها ويمكن تحقيقه على أفضل وجه بوسيلة واحدة لعمل ذلك – أنه يشكل حكومة مستقرة – وهى التي توازن العرض والطلب .

وبما أنه في الديمقراطية ينبغي للحكومة أن تعبر عن إرادة الأغلبية.. فإنه يتبع ذلك .. أن هناك حاجة الى وسيلة تولد إرادة الأغلبية من ذلك الزحام من المطالب السياسية المتباينة ، أو إنها تولد مجموعة القرارات الأكثر ملائمة أو الأقل ضرراً لذلك الكم الهائل من المطالب الفردية المتباينة . في الواقع .. إن هذا النموذج يقدم نفسه كوصف وشرح ، وأحياناً كتبرير للنظام السياسي الفعلي القائم في الديمقراطيات الليبرالية الغربية ، ويعتبر مفكروه إنه النظام الوحيد الذي يستطيع حمل عبء الحياة السياسية وإنه نظام يولد التوازن الأقصى ويعطي معياراً لقياس سيادة المستهلك (المواطن) .

رابعـاً :  **الديمقراطية التشاركية :**

**(المبنية على المشاركة) Participatory** **democracy**

وهي تلك الديمقراطية الليبرالية التي ظهرت في البداية كشعار لحركة الشباب " اليسار الجديد " في الستينات. وقد إنتشرت هذه الحركة من الطلبة الى صفوف الطبقة العاملة في الستينات و السبعينات، وبلا شك فذلك الإنضمام جاء نتيجة للتذمر المتزايد بين العمال ولتزايد الشعور بالاغتراب ، والذي صار موضوعاً شائعاً بين علماء الإجتماع وخبراء الإدارة ولجان التحقيق الحكومية والصحافة. وأحد مظاهر هذه الروح الجديدة كان ظهور حركات من أجل السعي الى التحكم في الصناعة.

وفي نفس العقدين (الستينات والسبعينات) نجد أن الفكرة القائلة بأنه

" ينبغي أن تكون هناك مشاركة جوهرية للمواطن في الحكومة وقراراتها " قد إنتشرت بشكل واسع حتى أصبحت الحكومات الوطنية تضع بنفسها على الأقل على المستوى الشفهي على أنها تحت شعار المشاركة أو بعضها قد بادر فعلا ً ببرامج تجسد المشاركة الموسعة للمواطن .

ومثال ذلك برنامج Community Action Program الذي تتبعه الحكومة الأمريكية عام 1964 والذي دعا الى أكبر قدر من المشاركة الملموسة للمواطنين وأعضاء الجماعات المختلفة. وقد ظهر فعلا ً في عقدي الستينات و السبعينات أمل متزايد في المجتمعات الليبرالية في أن تصبح مجتمعات و حكومات أكثر مشاركة . وهنا يبرز السؤال المهم.. ما هو الشرط المسبق ؟ التغيير في النظام السياسي أم التغيير في المجتمع حتى تحقيق ديمقراطية المشاركة ، وكيف تستطيع ديمقراطية المشاركة أن تعمل في دولة معاصرة تتكون من مائة أو مائتي مليون نسمة ؟

قد يأتي الجواب بأن التطورات الأخيرة والمتواضعة في مجال تكنولوجيا الكومبيوتر والإتصالات البعيدة ، سوف تجعل من الممكن تحقيق ديمقراطية المشاركة على المستوى الملايين من البشر.. ولكننا سنصطدم بالشرط الذي لا مفر منه في عملية صنع القرار.. إذ لابد أن يقوم هناك أحد ما بصياغة القضايا و المسائل والتساؤلات محل النقاش .

وهناك مشكلة اخرى ، تتمثل في المطالب الكثيرة والغير متجانسة للمواطنين والتي يصعب التوفيق فيما بينها خصوصا ً إذا أخذنا في نظر الإعتبار إختلاف المصالح الطبقية ومصالح الجماعات الأخرى، وكلها ترغب في أن تتخذ الحكومة قرارات تخدم مصالحها أو على الأقل لا تتعارض مع هذه المصالح .

يتضح مما تقدم.. ان المشكلة الرئيسية في ديمقراطية المشاركة هي ليست كيفية إدارة الديمقراطية وإنما .. كيف الوصول إليها ؟ يعتقد الكثير من المنظرين الليبرالين بأن التحول الى الديمقراطية في المجتمعات الليبرالية لن يكون بالثورة ولا بثورات وطنية استقلالية مكتنفة بمشاكل التنمية والإنتاج المتدني كما حدث لدول العالم الثالث. إن تجربة جيكوسلوفاكيا لغاية عام 1968 في الإخفاق للوصول إلى ديمقراطية المشاركة التي كانت تعتبرها هدفاً محدداً خصوصاً وأنه كان قد قطع شوط طويل في طريق الديمقراطية , وجرت أو حدثت بعض التغيرات التي تمثل شروطاً مسبقة للديمقراطية في تلك المجتمعات ، يعتبر مثال واضح لذلك .

إذن .. لتحقيق ديمقراطية المشاركة يجب إحداث تغيير مناسب في التركيبة الإجتماعية والإقتصادية، وهنا تكمن الحلقة المفرغة.. ذلك بالإجابة على السؤال التالي :-

ماهي العوامل التي تقف حجر عثرة أمام المجتمعات الليبرالية في طريق الديمقراطية والتي ينبغي إزاحتها؟ أو قد يكون السؤال بالصيغة التالية : - ماهي التغييرات المطلوبة في المجتمع الليبرالي وفي الايديولوجية السائدة فيه كشرط سابق لتحقيق الديمقراطية ؟. \* إن أول تغيير يجب أن يحدث هو في شعور المواطنين ( أو اللاشعور) حول النظر الى أنفسهم وفي سلوكهم كمستهلكين فقط بل أن ينظروا إلى أنفسهم ويتصرفوا كمواطنين يسعون الى ممارسة قدراتهم والتمتع بها وتنميتها الى أقصى حد ممكن . ذلك أن هذا التغيير مطلوب ليس لظهور الديمقراطية فحسب بل هو مطلوب أيضاً لتظل تلك الديمقراطية عاملة وفعالة في المجتمع . لأن هذه الصورة الجديدة – المواطن نفسه – تولد شعوراً بالانتماء إلى الجماعة – تماماً كما وردت فكرة روسو المتمثلة في الإدارة العامة ومجتمع الإدارة العامة – حيث إن الإنسان لا يستطيع أن يحقق أكبر تطوير لذاته كإنسان إلاّ بالتعاون مع المجموعة

\* اما التغيير الثاني فهو تخفيف درجة (عدم المساوة) الإجتماعية والإقتصادية الى درجة كبيرة , وهنا تكمن المعضلة , فإن تخفيض درجة عدم المساواة يبدو غير ممكن بدون عمل ديمقراطي قوي.. والمشاركة السياسية ضرورية لتحقيق ذلك العمل .

وهكذا. فإن الحلقة مفرغة. ذلك أننا لا نستطيع تحقيق أكبر قدر من المشاركة الديمقراطية بدون تغيير سابق في عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية، وفي نفس الوقت لا نستطيع تحقيق هذه التغييرات قبل الزيادة في درجة المشاركة السياسية .

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة.. هناك نموذجان مقترحان:

1. كان كارل ماركس يتوقع تطوراً في الرأسمالية يقود الى زيادة حدة الشعور بالصراع الطبقي وهو ما سيؤدي الى عدة أنواع من العمل السياسي للطبقة العاملة ، وهذا بدوره يحول الشعور الطبقي عند العمال الى الشعور بالثورة والتنظيم الثوري وهذا يحدث عن طريق السيطرة على السلطة بواسطة الطبقة العاملة مروراً بمرحلة ديكتاتورية البروليتاريا التي ستحطم عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية و تضع الانسان في موضعه المناسب كإنسان ممارس ومطور لقدراته الانسانية . ومهما إعتقدنا حول إمكانية هذا التتابع بمجرد بدئه ، فهي تتطلب زيادة في الشعور الطبقي لتبدأ.. ولايوجد أي دليل على وجود مثل هذا الشعور على الأقل في المجتمعات التي وصفها وعول عليها ماركس ، بل على العكس بدأ هذا الشعور الطفيف بالإضمحلال منذ زمن ماركس الى اليوم.
2. المقترح الثاني للمفكر جون ستيوارت ميل الذي إعتمد على أمرين :

الاول : توسيع الانتخابات بما يؤدي الى مزيد من المشاركة السياسية التي بدورها ستجعل المواطنين قادرين على المشاركة بشكل اكبر ويساهمون في تنمية مقدراتهم وملكاتهم الإنسانية.

الثاني: إن العلاقة بين العامل و المالك سوف تتغير بتوسع التعاونيات وإنتشارها إلى أن تحتل هذه التعاونيات محل العلاقات الرأسمالية ، فكلاً من الشعور وعدم المساواة سيتغيران .ولكن لم يؤد توسيع الإنتخابات الى النتائج المتوقعة ولا تغيرت العلاقة بين العامل ورب العمل بالطريقة المرغوبة , والسبب عدم وجود برنامج إنتقالي واضح..وتظل المشكلة باقية .

لقد كشف هربرت ماركيز في كتابه “Acritique of Pure Tolerance” أن العمال في دولة رأسمالية متقدمة حيث يكون تأثير التكنولوجيا والمصانع على أشده لم يعودوا قوة ثورية . وأن الطبقة العاملة تعتبر نموذجاً لجماعة مستغلة يتلاعب بها ويمكن مداهنتها أو الإشادة بها , ولكن يندر إستشارتها أو إتباع رأيها.

إن أكبر طبقتين عماليتين في العالم , تلك التي في أمريكا والتي في الإتحاد السوفيتي السابق ليس لها تأثير حقيقي على البناء السياسي في دولتيهما ولا على القرارات التي تتخذ فيها، ويعزى سبب ذلك هو " العقم النظري" أو " فقر الفكر" في حركة الطبقة العاملة . وهي حقيقة إعترف بها الكتاب الشيوعيون أمثال Gorz وغارودي وباسو وماللي .

وفي إحدى كتاباته قال الكاتب الماركسي الشهير لوكاش Lukacs :

بعد ماركس لم يساهم أحد (عدا لينين) أي مساهمة نظرية في حل مشكلات التطور الرأسمالي . وقد قرر لوكاش :

" أن كل فكر حر قد أخمد " وقد إعتبرت بعض الآراء الشخصية قوانين نظرية ونشأ جيل بكامله في هذا المناخ الذي تدهور فيه الحس النظري .فالشكل التقليدي للطبقة العاملة (طبقة البروليتاريا) المقهورة في المصانع والتي (طبقاً لماركس) ستوجد حتى تلغي نفسها.. هو عبارة عن شكل مؤقت , لأن الآلات و المكننة الحديثة بدأت تأخذ دور العامل اليدوي وأصبح معظم النشاط الانساني منصباً أكثر فأكثر على السيطرة على النظم الآلية وإدارتها.

إذ طبقاً لبعض التحليلات : فان العامل الذى يعمل 40 ساعة/الاسبوع على آلة كاملة المكننة، فإنه إنما يقوم بعمل ناشط لمدة ساعة واحدة فقط في الاسبوع بينما يمضي (39 ساعة) الباقية مجرد ملاحظة للآلة فقط، والتطور في هذه الناحية سريع جداً خصوصاً بعد أن سادت تكنولوجيا الكومبيوتر في فروع كثيرة من فروع الصناعة والانتاج.

ويبدو أن ماركس ( وهو جدلي عظيم ) لم يستطع أن يتبين هذا التطور أو أنه لم يستطع إستخلاص النتيجة المناسبة منه ، فقد نظر الى الطبقة العاملة نظرة جامدة لا نظرة جدلية !.

**خامساً : الديمقراطية الجديدة New Democracy**

أنشات عام 1992 في امريكا الشمالية للمساعدة ولدعم قيام حركة للثورة الديمقراطية ، حيث يطالب أغلب الناس بالمزيد من المساواة وبمجتمع ديمقراطي حقيقي. هدف هذه الحركة هو قيام صوت واضح وصريح للقيم والتطلعات الثورية للطبقة العاملة. تنبع الثقة في إمكانية التغيير الثوري من الاعتقادات الرئيسية التالية :

1. أن الرأسمالية و الشيوعية والاشتراكية قد أدت الى مجتمعات حيث النخبة تتحكم بالمال و الأصوات. وانه لا أحد من هذه الأنظمة ديمقراطياً، ولا أحد من هذه الأنظمة يعبر عن الطموحات الحقيقية والأهداف لأغلب المواطنين. 2 - لقد فشلت الشيوعية و الإشتراكية في أن تكون بدائل للرأسمالية لأنها قبلت المبدأ الرأسمالي من أن التطور الإقتصادي هو الأساس في التطور الإنساني وإن النفعية هي الحافز الإنساني الأساس .
2. الثورة الديمقراطية تعني إلغاء " النخبة " وخلق مجتمع ذو قيم أفضل للطبقة العاملة وهي :

* التضامن والمساواة والديمقراطية.
* نحو أفضل أجور وظروف عمل للطبقة العاملة.
* ضمان مبدأ تكافؤ الفرص.
* السعي لإدارة المجتمع بأن تساهم الطبقة العاملة في تنفيذ برامجها وليس بالتصويت فقط، بل بالتأثير المباشر في تشكيل الأهداف والعلاقات الاجتماعية وتحويل الديمقراطية الى نوع من الحياة يعطي المواطنين القوة الحقيقية في المجتمع. وقد تطورت الديمقراطية في عصر النهضة الأوربية والاصلاح الديني ، لوقوف الفلاسفة بوجه الملوك الذين طغوا في تعاملهم مع الأفراد، وقد ساعدت عدة اسباب على هذا النمو منها:

1 - تأثير الأراء الدينية .

٢- الاستياء من الحكم الملكي.

3 - مساعدة الظروف الاجتماعية والسياسية لنمو فكرة المساواة.

4- تأثير النظريات السياسية البحتة.

الا ان تطورا حصل باتجاه الديمقراطية على مستوى القيم والحقوق للأفراد، ذلك ظهر مع فلاسفة التنوير:

* توماس هوبز
* جون لوك
* جان جاك روسو.

فهؤلاء منظري العقد الاجتماعي أكدوا أن أساس السلطة هو في موافقة ورضا الأفراد، وهذا الرضا والموافقة يتطلب عقد او میثاق وهو العقد الاجتماعي ، وهو السبب في اقامة المجتمع والسلطة، وما دامت بموافقة الأفراد فهي اكتسبت الشرعية، لان الكل متفق على ذلك. قال هوبز (19۰۰-۱۹۷۸):

(يجب ان يتنازل الأفراد في العقد الاجتماعي عن كل حقوقهم الى الحاكم فتكون سلطة مطلقة بلا حدود)، بينما قال جون لوك (۱۹۳۲-۱۷۰۹): (هناك تفويض للسيادة ، ولكن هذا التفويض يجب ان يكون محددة بشروط يتضمنها العقد الاجتماعي ويؤكد الثنائية بين الأفراد والدولة)، اما روسو (۱۷۱۲-۱۷۷۸) يقول:

( لا تفويض للسيادة ، فالأفراد يجب أن يمارسوا السيادة بأنفسهم وفق الاشكال والصيغ المحددة في العقد الاجتماعي)، وهذه المواقف ادت الى ازدهار نموذج ( الديمقراطية الليبرالية) دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب.

وقد ساهمت الديانات الكبرى المسيحية والإسلامية والبوذية في توطيد قيم وثقافات ساعدت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد، كانتشار فكرة شرعية الدولة، وفكرة المساواة الكاملة بين القبائل والاعراق، وفكرة المساواة بين الأفراد، وفكرة التعاون والشورى، وفكرة الدفاع عن حقوق الإنسان كحرية النقل والملكية وحق العمل، فالمسيحية أكدت أن الفرد صورة الله وله روح خالدة، واكدت القيمة العليا والمطلقة للفرد، فأخضعت المجتمع له، لأن المجتمع لا روح له، و وجود المجتمع لتحقيق السلامة لأفراده، والسلطة تأتي من الله، وانها من صنع البشر وتأتي من الشعب .

ولعل انكلترا هي أكثر الدول الملكية خطت نحو سبيل الديمقراطية الحديثة ، واولى الخطوات كانت في النزاع الذي اشتد بين الملك جون وبارونات انكلترا، والذي اسفر عن توقيع الوثيقة الكبرى (الماكناکارتا)، عام ۱۲۱۵م ، والتي تضمنت (۹۲) مادة تخص التغير الحاصل في سياسة الملك مع شعبه، وكذلك النزاع بين الملك شارل والبرلمان الانكليزي والتي ادت الى نقل السلطة الى الأغنياء والملاكين، غير أن استبداد الملوك استمر الى العصور الحديثة ، ومارسوا السلطة الاستبدادية المطلقة المحاطة بهالة من التقديس، فالملك يسموا على كل التشريعات، فهو فوق القانون، وعلى سبيل المثال قال الملك (جيمس الأول 1566-۱۹۲۵) :

(ان الله هو الذي اختار الملوك ويكلهم برعايته ، فهم مسؤولون أمامه فقط، ولا حكم للقانون عليهم ، لأنهم فوقه، وليس للرعية الا أن تطيع حتى ولو كان الملك شريرة). وروجت الافكار ذاتها بشكل واضح في فرنسا في الفترة الزمنية نفسها عندما قال الملك (لويس الرابع عشر): الدولة أنا ... ، وكذلك ما أعلنه الملك (لويس الخامس عشر): (في شخصي وحدي تستقر السلطة العليا ، والي وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط او مشيئة، وعني يصدر النظام العام كله ، وحقوق الامة ومصالحها هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحي ولا تستقر الا في يدي). وجاءت الثورة الفرنسية (۱۷۸۹) لتدفع الإصلاحيون الانكليز إلى الخطوة الثانية، بإصدار لائحة الاصلاح عام ۱۸۳۲، اعطت الشعب القوة العليا، حيث نقلت السلطة الى الطبقة الوسطى، وبعدها ظهرت عدة اصلاحات منها توسيع حق الانتخاب، بين عامي ۱۸۹۷ و ۱۹۱۸ ، فاصبح كل البالغين رجالا ونساءأ لهم حق الانتخاب، واصبحت الطبقة العاملة هي صاحبة الأغلبية في كل المقاطعات.

**وهناك الديمقراطية القيصرية:**

والتي تحققت في النظام الذي أقامه (نابليون بونابرت) وفق الدستور الذي أصدره عام (۱۷۹۹)، والنظام المماثل الذي أصدره (لويس نابليون) عام (۱۸۰۲)، تقوم هذه الديمقراطية على أساس عبادة الحاكم، فيلجأ الشعب الى وضع السلطة المطلقة بيده بعد أجراء استفتاء شعبي، والصلة الوحيدة هنا بالديمقراطية أن الحاكم يصل عن طريق الاستفتاء الشعبي بحرية أو قد تزيف فلا يبقى من الديمقراطية الا المظهر.

وفي العصور الحديثة توسع النظام الديمقراطي على شكل موجات اثر حروب أو انقلابات عسكرية أو ثورات ، تحت اعتبارات تحرير الشعوب ، وبعد الحرب العالمية الثانية سادت في معظم الدول المستقلة الحديثة دساتير لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط ، وقد ساعدت الديمقراطية على تنمية الثقافات الوطنية ، الأمر الذي ادى الى تزايد الطلب على نظام الحكم الديمقراطي من قبل كافة الشعوب غير الديمقراطية.

ولم يكن حتى عام ۱۹۰۰ نظام ديمقراطي ليبرالي واحد يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية، وفي عام ۱۹۹۰ كانت الغالبية العظمى من الدول انظمة ديمقراطية بالاسم فقط ، وفي السبعينيات بدأت النزعة الديمقراطية في اوروبا الجنوبية ، ثم انتشرت في امريكا الجنوبية في بداية الثمانينيات ، وفي عام 1995 بلغ عدد الدول الديمقراطية ما يقارب (۱۱۷) دولة، الا انه في عام ۲۰۰۰ كانت هناك (۱۲۰) دولة في العالم تعد انظمتها انظمة ديمقراطية ليبرالية.

**1): تعريف الديمقراطية:**

الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورة وتطبيقات متباينة، وان كان في جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتسمح للإنسان أن يطور امكاناته، واطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات. وقد تكون كلمة ( الديمقراطية معروفة لدى معظم الناس ، الا ان مفهومها لايزال يساء استعماله وفهمه، عندما تدعي الأنظمة الدكتاتورية أو العسكرية ادعاء أنها تتمتع بتأييد الشعب، وغالبا ما تستخدم كلمتا الديمقراطية والحرية وكأنهما تعنيان الشيء نفسه ، لكن الواقع غير ذلك ، فالديمقراطية هي مجموعة افكار ومباديء عن الحرية ان تعريف الديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض ، لان لكل بلد شكله المناسب من الح كم الديمقراطي ، وعليه لايمكن ان يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية، لأنها شكل غير جامد وليست مضمونة عقائدية ثابتة، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب وقيمها ، بل ان الديمقراطية تساعد على تنمية الثقافات الوطنية مما زاد الطلب عليها من قبل الشعوب في العالم ، وقد قال عنها بعض المفكرين أنها (مفهوم يتحدى التعريف) ، وقال آخر:(مفهوم غاية في الغموض)، وأما(وودرو ولسن ) الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون (۱۹۱۳-۱۹۲۱) فقد وصفها بقوله:

(الديمقراطية بدون شك الصيغة الأكثر صعوبة في أنظمة الحكم، أذ تحتاج الى اهتمام كبير من الإنسان، وتتطلب صبرا وحصافة، وحنوا وارادة صلبة، وتقتضي اضافة لما سبق ، سجية اخرى لا تدرك بيسر، اي يقضة حضارية وإرادة فعالة من أجل الحرية) ، ولعل تعریف ارسطو للديمقراطية اول تعريف لها بعد ان اطلق عليها هذا الاسم :

(الديمقراطية نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه)، ومثلما ان موضوعة الديمقراطية تمتد لتاريخ طويل وتبلورت عبر مخاضات عسيرة خلال الأف السنين من الماضي إلى الحاضر صوب المستقبل ، فهي عملية تغتني باستمرار بالواقع وتسعى لتغييره وانها لم تصل بعد الى غايتها في درجة الكمال ، فالعملية لم تكتمل بعد والمهم انها تنبت كحاجة من داخل المجتمعات وانها عملية دينامية ودائمة التطور والتغير والتبدل . ولذا فان تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الأساسية ، اما اشكالها وتعبيراتها فإنها تخضع الخصوصيات الأمم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات .

**واهم التعريفات التي ظهرت للديمقراطية هي:**

١- ليبست : بأنها (نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مسؤولين الحكومة، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان للتأثير على القرارات الرئيسة من خلال اختيارهم للمتنافسين للفوز بالناصب السياسية) . ۲- جورج بيردو بأنها : ( فلسفة ونمط عيش ومعتقد وتكاد تكون عرضة شكلا للحكم). ٣- تورين بانها: (اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة)

4- عرفتها دائرة المعارف البريطانية بانها : (شكل من اشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الاغلبية). 5. عرفتها دائرة المعارف الامريكية بأنها : ( الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم. ومن هذه الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية الليبرالية، وهي السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام). - جوزيف شومیبتر: الاقتصادي النمساوي، بانها: ( ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول الى القرارات السياسية ، والذي يمكن من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس) وقد عرفها أيضا على انها ( مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة . - ابراهم لنكولن: (الرئيس الأمريكي السادس عشر) عبر عنها: حكم الشعب بالشعب للشعب.

**(۲): الفرق بين الحرية والديمقراطية:**

أن الحرية هي تمكن الإنسان دون ان يعيقه أي عائق خارج ارادته، فالحرية معطى يوجد عند كل إنسان وتفرضه طبيعته، وليس أي سلطة خارجة عنه، أنها استقلال الفرد الذاتي ، بحيث يستطيع القيام بما يريد، ولايرغم على القيام بما لا يريد. ونستطيع القول بوجود غريزة عند الإنسان تتضمن رد فعل ضد الإرغام الناتج عن الحالة الاجتماعية، أي وجود احتجاج ضد اي أراده أجنبية تريد الطاعة، فالطبيعة البشرية بما تنشده من حرية ، تقف ضد ارغام المجتمع، وهذه تثير عنده الشعور الذاتي بقيمته التي ترفض كل علوية للشخص الاخر والذي هو انسان مثله، الا أن ذلك لا ينفي واقع التمييز بين الحكام والمحكومين، فوجود المجتمع ووجود الدولة يفرضان تنظیماً الزامياً للعلاقات بين الأفراد، وبالتالي وجود السلطة ومن ثم وجود الأمر.

واذا كان هذا واقع الحال ، فأنه يجب أن نحكم نحن انفسنا، ولا يحكمنا الغير، اذن الحرية الطبيعية الرافضة لكل خضوع اجتماعي تتحول إلى حرية اجتماعية أو سياسية، وهذه هي (الديمقراطية) ، وهي عقلا وواقعأ ترتبط بشكل لا ينفصم بفكرة الحرية ، ويكون التعريف الابسط للديمقراطية والاكثر قبولاً هو:

(حكومة الشعب بواسطة الشعب) ، فهي اذن نظام حكم يهدف الى دمج الحرية في العلاقات السياسية، أي العلاقة التي تقوم على الأمر والطاعة الملازمة لكل مجتمع منظم سياسية ، والسلطة حاضرة في مثل هذا المجتمع، الا انها تنظم بحيث تقوم على موافقة أولئك الذين يخضعون لها ، وبالتالي فأنها ستبقى منسجمة مع حرياتهم، ومن هنا تظهر القيمة الاخلاقية للديمقراطية التي تقيم أساس النظام السياسي على رفعة الإنسان الحر.

ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية كانت تحریراً من السلطة أكثر من كونها تملكاً للسلطة من الشعب ، فالافكار السياسية منذ العصر الوسيط تنطلق من مقولة القديس (توما الأكويني) وهي: ( أن السلطة السياسية والحكومة الى تمارسها لا توجد الا لمصلحة كل اعضاء الامة)، ومن هذه الفكرة ولدت صيغة تناقلتها الأجيال المؤمنة بالديمقراطية وهي: (ان الملوك وجدوا من أجل الشعوب ، وليس الشعوب وجدت من أجل الملوك) ، وهذا يعني أن الحكام ليس لهم كل الحقوق ، وأن امتيازاتهم تحكمها متطلبات الخير العام، فالسلطة تقوم من أجل الكل ،والديمقراطية هي الحرية قبل كل شيء، أي تحرير الانسان من كل تحكم سلطوي).

**(۳): العلاقة بين الحقوق والحريات العامة للأفراد والديمقراطية:**

تفرض قضايا الديمقراطية ونشر قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون نفسها على الساحة الدولية ، فقد اضحت هذه القضايا على رأس أولويات رجال السياسة، أن الحريات العامة التي يتوجب وجودها للحديث عن نظام حكم ديمقراطي حقيقي هي تشكل اساسا للديمقراطية ، ففي اقوال لبعض الباحثين لخص فيها مفهوم الحكم الديمقراطي قائلا :

( لا يحق لأي شخص أن يحكم الاخرين دون رضاهم )، حيث أن الدولة أو الحكومة الديمقراطية ماهي الا حكومة من الشعب وللشعب ، اذن الهدف هو صيانة حقوق المواطن وكرامته وتشجيع التنمية الاقتصادية بما تحويه من توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمجتمع، والقول الأخر:

( اذا ضاق الشعب ذرعا بحكومته فله مطلق الحرية الدستورية أن يغيرها). وهذا يؤكد على حق الشعب في أن يغير من يحكمه اذا فقد الثقة فيه أو وجد من هم أصلح منه ، وعلى هذا تضل السلطة الحاكمة انعكاس الارادة الشعب، وقد أجزم بعض الفقهاء بوجود مجموعه من الحقوق والحريات العامة تمثل الأساس الراسخ لاي نظام ديمقراطي أينما وجد، وعند غياب هذه الحقوق الأساسية لايمكن الحديث عن بناء ديمقراطي سليم يحترم رأي الشعب ويسعى لخدمته، ومن صفات هذه الحقوق هي الشمولية والعمومية بما يسمح بتطبيقها. **أولا**: الحقوق الأساسية: وتتضمن حقوق تتسم بأنها الأساس الأول التي تبنى عليه الحقوق الاخرى وهي: أ. حق الحياة ب- تحريم التعذيب والمعاملة او العقوبة القاسية او اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة. ت- عدم التمييز والمساواة. ث- تحريم الاسترقاق والاستعباد ج- الحق في الحرية والحق في الأمن والسلامة الشخصية.

وعند ملاحظة تلك الحقوق نجدها حجر الزاوية التي تنشأ عنه الحقوق الأخرى ، فمن دون حق الحياة وحماية الأفراد ضد الاعتقال التعسفي أو التعذيب من قبل الدولة أو الأطراف الأخرى يصبح الحديث عن الحقوق الأخرى المنصوص عنها في الاتفاقيات الدولية والدساتير الوطنية لا معنى لها ولا فائدة لها.

**ثانيا:** الحقوق السياسية المتعلقة بعملية الممارسة الديمقراطية وهي : أ- حرية الفكر والوجدان والدين. ب- حرية التعبير وحرية الرأي . ت- حرية الاجتماع.

ث- حق ادارة شؤون الدولة وتقلد الوظائف. وتوصف هذه الحقوق بأنها متعلقة بالعملية الديمقراطية لأنها تنظم الحياة السياسية في الدول الديمقراطية ، أي انها تمثل وسائل ممارسة الحكم الديمقراطي وتتيح للشعب أن يشارك في ادارة دفة البلاد ، وانتخاب من يراه صالحة لتمثيله في المجالس النيابية والتشريعية ، وعليه فإن علاقة الحريات السياسية بمصائر الشعوب تعتبر وثيقة، اذ انها تمثل حلقة الاتصال بين الشعوب والسلطة السياسية.

**ثالثا:** الضمانات الديمقراطية (العدالة القضائية):

اي الحق في المثول أمام محكمة مستقلة ومحايدة ومنصفة وعلنية، حيث لا تكتمل قواعد وانظمة الديمقراطية السليمة الا مع وجود ضمانات راسخة قادره على درء الخطر من بطش احدى القوى السياسية او استفرادها بالسلطات ، وعليه يصبح القضاء هو الحصن الحصين وصمام الأمان للديمقراطية، وخط الدفاع الأخير ضد محاولات القوى السياسية الانقاص من حقوق المواطنين، فيكون القضاء درع لضمان سيادة القانون والمساواة بين الأفراد في المجتمع.

**الفصل الخامس: أشكال الديمقراطية:**

الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يقوم المواطنون بإدارة أمورهم العامة بأنفسهم أما مباشرة أو بوساطة أجهزة منتخبة، فالشعب قد يمارس السلطات بنفسه أو يوكلها الى ممثلين عنه، أو يوكل بعضها إلى ممثلين عنه ويحتفظ بالباقي لإدارته بنفسه.

وقد عرف في التاريخ السياسي أشكال عديدة للديمقراطية، واختلفت الدراسات حول تصنيف اشكال الديمقراطية ، الا أن أهم اشكالها هي :

**(۱): الديمقراطية المباشرة:**

وهي اقدم صور للديمقراطية واقربها إلى الديمقراطية الحقيقية، حيث يمارس فيها الشعب الحكم بنفسه من غير وسيط في كل مجالات الحكم ، وفي ظل هذا الوضع فلا تكون هناك مجالس نيابية ، ولا يطبق هذا النظام الا عندما يكون عدد السكان محدودة، ولذلك لم يعد هذا النظام موجودا في وقتنا المعاصر، وقد وجدت قديمة في أثينا ، حيث كان المواطنون يتمتعون بالمساواة السياسية ، في ظل دولة المدينة الصغيرة، ولا يطبق مفهوم المواطنة على الجميع بل مقتصرة على الاحرار من الرجال البالغين فقط، اما الاطفال والنساء والعبيد فلا حق لهم بالمواطنة وحقوقها، رغم انهم يشكلون الأكثرية وعليه سميت ( الديمقراطية العرجاء). ويعد النظام السياسي في (أثينا) ذا طبيعة شعبية في حماية السيادة، حيث ظهرت افكار تؤكد على ضرورة الاجهزة الجماعية. قال بعض الباحثين ( أن أفضل وسيلة للحد من تجاوزات السلطة هي في وضع تلك السلطة تحت رقابة وسيطرة أجهزة جماعية )، وقد ظهرت في أثينا التي سماها بعض المؤرخين والباحثين بانها(بطلة الديمقراطية في جميع مدن الاغريق)، ثلاث اجهزة سياسية هي :

1. **جمعية الشعب :**

وتضم من تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للمشاركة السياسية، وهي أن يكون مواطنا أثينياً (لا مقيما)، ومن أبوين أثينيين، وحراً ذكراً، ويبلغ العشرين من عمره ، وتمثل هذه الجمعية في المفهوم العام( السلطة التشريعية)، وهي **جمعية شعب** المدينة، واتسمت بشكلها الدستوري ،وتمتعها بجميع السلطات في الدولة ، يتولون تصريف الشؤون التي تخص الوظيفة التشريعية المتجسدة في اقرار القوانين والمعاهدات والضرائب، ، ويعينون القضاة، ويراقبون اعمال مجلس الخمسمائة ، ولها حق نفي أي مواطن يهدد وجوده الأمن والاستقرار خارج أثينا لفترة عشر سنوات . يظهر من ملامح نظام الجمعية أن السلطة تخضع لرقابة مباشرة من قبل المواطنين، وان السلطة الفعلية هي سلطة الشعب أي الديمقراطية.

1. **المجلس العام (مجلس الخمسمائة):**

ويتكون من خمسمائة عضو يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة، يمثلون قبائل أثينا العشر، يتم انتخابهم عن طريق القرعة أو الانتخاب، مدة عضوية المجلس سنة واحدة لكثرة عددهم، ويختارون رئيسا لأثينا من بينهم، وللمجلس مهام خاصة، منها تهيئة ما يعرض على مجلس الشعب وتنفيذ قراراته، والرقابة على السياسة الخارجية ، والاهتمام بالإدارة.

1. **المحاكم :**

وتعتبر جهاز للرقابة الشعبية ، وأساس الحكم الديمقراطي في أثينا، يبلغ عدد اعضاءها (۲۰۱ إلى 501) عضواً من الذكور البالغين الثلاثين من العمر، يتم اختيارهم بالانتخاب عن طريق الهيئات المحلية، وللمحاكم سلطة تماثل سلطة الجمعية العامة.

**(۲): الديمقراطية شبه المباشرة:**

وهي صورة توفيقية بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، حيث توجد هيئة نيابية وفي نفس الوقت يحتفظ الشعب لنفسه ببعض السلطات يمارسها بغير وسيط ، حيث تأخذ من الديمقراطية المباشرة بعض مظاهرها التي تعتمد على ممارسة الشعب للسيادة بدون وسيط، وتعتمد ايضا على بعض مظاهر الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على تفويض حق ممارسة السيادة الى نواب أو هيئة نيابية تمثل الشعب وتضطلع بمهام الحكم نيابة عنه ، وتكون هيئة الناخبين بمثابة السلطة الرابعة الى جانب السلطات الثلاث. **وللديمقراطية شبه المباشرة عدة مظاهر هي :**  ١- الاقتراح الشعبي: ويقصد به حق عدد معين من الناخبين اقتراح مشروع قانون وتقديمه الى البرلمان الذي يلتزم بمناقشته ، وهو اسلوب يسمح للمواطنين بإجبار البرلمان لإصدار تشريع في مجال معين، وهو أوسع الوسائل لإشراك الشعب في العمل التشريعي.

٢- الاعتراض الشعبي : وهو قرار تتخذه هيئة الناخبين في الدولة عن طريق الاقتراع ، يرمي إلى تعليق نفاذ قانون صوت عليه البرلمان ويرمي بالتالي الى ابطاله، من خلال تقديم طلباً موقعاً من عدد منهم ، في فترة زمنية محددة .

٣- الاستفتاء الشعبي : ويعني تقصي ارادة الشعب في شأن من الشؤون ، وذلك بأخذ رأيه حول موضوع معين او مشروع دستور او قانون ، ويختلف عن الانتخاب بكون الاجابة في ورقة التصويت تكون ( بنعم أو لا).

وهناك عدة أنواع من الاستفتاء ، و الاستفتاء من حيث وقت اجراءه (استفتاء سابق واستفتاء لاحق) .

* الإستفتاء السابق: هو اسلوب يلجأ اليه البرلمان العرض مشروع على الشعب قبل أن يصوت البرلمان عليه.
* الإستفتاء اللاحق: هو اسلوب يلجأ اليه البرلمان العرض مشروع على الشعب بعد ان يصوت عليه البرلمان.

أ. الاستفتاء من حيث الموضوع: - الاستفتاء الدستوري: يكون موضوعه التصديق على الدستور الجديد او تعديل الدستور النافذ. - الاستفتاء التشريعي: يكون موضوعه يتعلق بالقوانين الأساسية والعادية. - الاستفتاء السياسي: يكون موضوعه يتعلق بأمر مهم من أمور السياسة العامة للدولة. - الاستفتاء الشخصي : يتعلق بالموافقة على تبوؤ شخص محدد لمنصب سياسي كبير كرئاسة الدولة.

ب- الاستفتاء من حيث غايته: - الاستفتاء التصديقي: يهدف الى موافقة الشعب على قانون او موضوع معين كمعاهدة اقرها البرلمان. - الاستفتاء الالغائي: يهدف الى الغاء نص معمول به. - الاستفتاء التحكيمي: غايته الاحتكام الى الشعب ليقول كلمته الفصل حول خلاف سیاسي نشب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

1. الاستفتاء من حيث الزامية اللجوء للاستفتاء: - الاستفتاء الوجوبي : الذي ينص الدستور على وجوب اجرائه في بعض المسائل مثل تعديله. - الاستفتاء الاختياري : هو الاستفتاء الذي يلجأ اليه بناء على طلب البرلمان أو الحكومة، الاستفتاء الشعب على احدى المسائل المهمة التي ينص عليها الدستور بوجوب الاستفتاء الشعبي عليها. 4- العزل الشعبي للنائب (اقالة الناخبين لنائبهم): ويقصد به انهاء مدة ولاية النائب قبل انقضاء اجلها القانوني بناء على طلب عدد من الناخبين محدد في الدستور . 5- الحل الشعبي للبرلمان (حل المجلس النيابي حلا شعبية): ويقصد به حق عدد معين أو نسبة من الناخبين في حل البرلمان كله.

6- عزل رئيس الجمهورية: وهو حق عدد كبير نسبية من الناخبين في عزل رئيس الجمهورية عند فقدهم الثقة فيه .

**(۳)- الديمقراطية النيابية ( التمثيل النيابي)**

ويقصد به النظام الذي يمارس به الشعب السلطة في كافة مجالاتها بوساطة ممثلين أو نواب ، اي ان المواطنون يملكون حق الانتخاب ويقومون بانتخاب ممثلين أو نواب عنهم يباشرون السلطة نيابة عنهم وباسمهم، والشعب بهذا الشكل لا يمارس السلطة أو الحكم إلا مرة واحدة وهي المرة التي يختار أو ينتخب فيها نوابه وهذا الوسيط يسمى الهيئة النيابية البرلمان. يقوم هذا النظام وقبل كل شيء على الانتخاب عن طريق ورقة التصويت الذي يجري في أوقات دورية ومنتظمة يعينها الدستور أو قانون الانتخاب وأركان هذا النظام أربعة هي:

1. برلمان منتخب من الشعب

۲- توقيت مدة نيابة البرلمان

3-عضو البرلمان يمثل الامة

4 - استقلال البرلماني اثناء مدة نيابته عن الناخبين

وأشكال هذا النظام ثلاث هي:

1. النظام المجلسي: فيه هيمنة السلطة التشريعية على بقية السلطات، و مطبق في سويسرا فقط.

ب- النظام الرئاسي: ويتميز بشدة الفصل بين السلطات، ووحدة السلطة التنفيذية، وعدم مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، ومثاله النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- النظام البرلماني : ويقصد به وجود رئيس دولة غير مسؤول، ووزراء الحكومة يقع على عاتقهم تجديد السياسة العامة للدولة، فتكون الوزارة مسؤولة سياسية أمام البرلمان، وهو النظام الذي تتعاون وتتوازن فيه السلطتين التشريعية والتنفيذية للحد من تمادي احدى السلطتين.

**(4): الديمقراطية الليبرالية:**

وهذا الشكل يولي اهتماما فائقا لمبدأ الحرية بمعناها الواسع أي الحريات الفردية المدنية بجانب الحريات السياسية، ويشير هذا المفهوم الى تطبيق فكرة الديمقراطية الحقة التي تعني حكم الشعب، ويقوم على مبدأ التوازن حيث يتم تقييد حكم الاغلبية بواسطة مجموعه من الضوابط العامة الدستورية ومن مميزات هذا الشكل من الديمقراطية. أ- وجود حكومات مقيدة ب- حكم الاغلبية يقوم على مبدأ الاعتراف بحقوق الأفراد والاقليات ( وجود حكومة دستورية) ت. وجود حكومة تعددية

(5): الديمقراطية التوافقية: وهذا الشكل من أشكال الديمقراطية الليبرالية ،خاص بالدول الأوربية الصغيرة ( النمسا، سويسرا، هولندا، بلجيكا)، وهو يشير الى تقاسم السلطة في المجتمعات ذات البنيان المتعدد الاثنيات او الطوائف او اللغات كونها وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي.

ويؤكد بعض الباحثين أن الدول الأكثر انقساماً عقائدياً هي دولا غير مستقرة، وتتصاعد نسبة الاستقرار السياسي كلما قل انقسام المجتمعات ، وان العامل الايديولوجي هو الأساس في الانقسام السياسي الاجتماعي في المجتمعات المتعددة ، يقول (ارنت ليبهارت ) : (ان التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة اليها ، وبالعكس فان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات). وعلى هذا القول التجأت الدول ذات التعددية الاجتماعية الى الديمقراطية التوافقية بدلا عن الديمقراطية النيابية، ويعرف (دايفيد أ. أبتر الديمقراطية التوافقية: (نوع من النظام السياسي باعتباره جمعا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من اشكال الاندماج).

وللديمقراطية التوافقية خصائص رئيسة اربع هي:

1. حكومة ائتلاف واسع يعتمد فيه مفهوم التراضي او التوافق السياسي.
2. نسبية في التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية، حيث يتم فيها اقتسام السلطة على مستوى المؤسسات.

ت- الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية.

ث- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع ، وتلعب النخبة دورة رئيسة واستراتيجية في هذا الشكل. وبما أن المجتمع العراقي تنطبق عليه تلك المواصفات لتطبيق هذا النوع من الديمقراطيات سيتم التركيز على هذا النوع بشكل اكثر المعرفة الواقع السياسي والتطبيق العملي لهذا الشكل في العراق، حيث تتصف هذه الديمقراطية بصفة التنوع من جانب العرق واللغة ولون البشرة أو الدين الذي يعتنقه المواطنون أو المذهب الذي يتبعونه أو الفكر السياسي أو التقسيم الاقتصادي للمجتمع إلى طبقات متصارعة أو غير متصارعة ، هذه الاختلافات دفعت الباحثين الى تسمية هذه التجمعات المختلفة إلى قطاعات أو المكونات)، وهي التي تلائم الواقع أو الثقافة السائدة في تلك البلدان، وقد تكون هذه المكونات متصارعة أو متعايشة فيما بينها، كما في العراق وبعض الدول العربية ، فان هذه المكونات متعايشة ومتداخلة بسلام دون أية اختلافات اجتماعية او سياسية أو دينية أو قبلية أو مناطقية.

وللديمقراطية التوافقية بعض السمات أو الصفات والتي تم استنباطها من الواقع العراقي :

١- يكون اصدار القرارات والقوانين والتشريعات الحكومية والبرلمانية في الديمقراطية التوافقية مقيد بموافقة الاقليات حسب نظام التصويت المتبع فيها. ٢- يكون الصراع بين الشخصيات والأحزاب والتنظيمات المتنافسة بغض النظر عن برامجهم الانتخابية ، فالناخبين يتوجهون الى صناديق الاقتراع للتصويت للقوائم التي تمثل مكوناتهم أو الشخصيات التي ينتمون اليها حتى وان لم يحصل التوافق الفكري أو توفر الكفاءة.

٣- في الديمقراطية التوافقية توزع مقاعد البرلمان على مكونات المجتمع بأعداد محددة وحسب نسبها السكانية الحقيقية، أو المتفق عليها بين الجهات المعنية بالانتخابات، حيث طبق في العراق نظام (الكوتا) في انتخابات عام ۲۰۱۰، حيث خصصت عدد من المقاعد الى الاقليات، وهي المكونات قليلة السكان والتي لا تضمن الحصول على مقاعد تمثلها في مجلس النواب.

4- أن جوهر الديمقراطية بشكل عام قائم على الاكثرية السياسية ، أما في الديمقراطية التوافقية فأن تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب السيادية والرئيسة فيها يكون بالتوافق بين مكونات المجتمع (كما هو الحال في العراق حيث تم توزيع المناصب السيادية بين مكونات المجتمع بعد انتخابات ۲۰۰۰).

5- في الديمقراطية التوافقية فان دور المعارضة يقل أو يضمحل ، فلا توجد معارضة حقيقية برلمانية أو حكومية يسبب اشتراك جميع الكتل البرلمانية في الحكومة، وتظهر عوضأ عنها ممارسات أو أساليب للضغط داخل البرلمان بين الكتل أو بين البرلمانيين والحكومة، لأجل الحصول على مساومات أو مواقف معينة. (6): الديمقراطية التفويضية: تقوم على انتخاب رئيس ما لشخصه، أو قائد قومي يفوض للقيام بمهمة تولي السلطة لحراسة الأمة، ويظهر هذا النظام في الدول المتحولة للديمقراطية حديثة، ويحدث هذا من قبل احزاب او جماعات ضعيفة ومشتتة ليس لها وسائل فعالة في تمثيل المصالح العامة، الأمر الذي يحصر السلطة أو يفوضها لدائرة واحدة، وخير مثال على ذلك الرئيس الأرجنتيني (مينما) من أبرز الرؤساء الذين انتخبوا بطريقة الديمقراطية التفويضية.

وهناك ديمقراطية الأغلبية ، وديمقراطية الكثرة ، ، والديمقراطية الاجتماعية، وغيرها.

**الفصل السادس : اركان النظام الديمقراطي**

**الشروط العامة لنجاح النظام الديمقراطي**

1. احترام حقوق الانسان

۲ - التعددية السياسية

٣- التداول السلمي للسلطة

4 - المساواة السياسية

5 - احترام مبدأ الاغلبية

6-وجود دولة القانون

**١- احترام حقوق الانسان:**

ان هذا المفهوم يشكل مزيجا من القانون الدستوري والقانون الدولي مهمته الدفاع بصورة منظمة عن حقوق الشخص الانساني ضد انحرافات السلطة وتجاوزات اجهزة الدولة ضد مواطنيها وتقسم هذه الحقوق الى:

أ- حقوق مدنية: - كالحق في الحياة ،

* الحق في المساواة أمام القضاء ، - وفي تولي الوظائف العامة ، - وفي دفع الضرائب، - و أداء الخدمة العسكرية، - والحق في التنقل، - وحرية السكن، - والحق في حرية المراسلات.

وهذه الحقوق مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الإنسان ، وهي السبيل الذي يمهد للإنسان ممارسة حقوقه الاخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب - الحق في المساواة:

آن الأنظمة الديمقراطية تؤكد على تنظيم الحقوق والحريات العامة، و لا يتم ذلك الا بموجب قوانین عامة مجرده تكفل المساواة لجميع المواطنين وهي المساواة في الأعباء العامة والمساواة أمام القضاء وغيرها.

1. حرية التنقل: أن يتمكن المواطن من التنقل في حدود اقليم دولته او خارجها مع حرية العودة اليها من دون قيود او موانع، الا في حدود المصلحة العليا للدولة، وتكون في أضيق الحدود ولفترة مؤقتة.
2. حرية المسكن: وهي من الحقوق الدستورية، فيحظر اقتحام مسكن أحد الأفراد أو تفتيشه أو انتهاك حرمته الا وفقا للضوابط والحالات والاوقات التي يبينها القانون . ث - حقوق سیاسية: وهي تلك الحقوق التي تتيح فرصة المشاركة في ادارة لشؤون العامة، اما مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية، مثل: - حق التصويت، - وحق الترشيح للبرلمان، - والحق في فرص متساوية لتقلد المناصب العامة، - وحق حرية الكلام والتعبير، - وحق تكوين الجمعيات والتجمع

* وحرية وسائل الاعلام وغيرها.

**٢- التعددية السياسية:**

ويرجع هذا المفهوم الى حق التعبير عن الرأي بالوسائل القانونية ، حيث يحق للأفراد تأسيس الجمعيات والأحزاب والتجمعات على وفق شروط وضوابط تحددها القوانين ، اذ لا ديمقراطية في بلد لا تكون فيه تعدد للأحزاب السياسية، لأنه مجال لتعدد الأراء، واقرار الشرعية وتنوع الاتجاهات. والحزب السياسي يعرف على انه: (اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها) .

**٣- التداول السلمي للسلطة:** أي من خلال الانتخابات الحرة النزيهة، فالديمقراطية منهج اختبار متجدد لمتخذي القرار ، من خلال الانتخابات الدورية ، حيث يتم فتح مجال السلطة أمام القوى التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي ، وهذا الحق يقرره الشعب بالإرادة الحرة المعبرة عنها الانتخابات.

**4 - المساواة السياسية:**

أي اشراك جميع افراد الشعب بصورة عادلة في ممارسة السلطة العامة مثل الانتخابات أو الترشيح أو التمثيل في المجالس العامة وفي المساواة في ادارة شؤون الدولة، والمساواة ضرورة وشرط للديمقراطية ، حيث يمنح لكل مواطن صوت واحد كوسيلة لتحقيق المساواة وبالتالي تحقيق سيادة الشعب.

**5- احترام مبدأ الأغلبية:**

وفي هذا النظام تكون معظم السلطة التنفيذية وأكثرية اعضاء البرلمان بيد الحزب الذي يحرز أكثرية الأصوات ، وبهذا النظام لا تحدث مشاكل كثيرة بين الحكومة والبرلمان، واوضح مثال على هذا المبدأ هو البرلمان الانكليزي ، ففي انكلترا تكون السلطة التنفيذية بيد الحزب الذي يحرز الاغلبية أو يحصل على أكثر الأصوات، الذي يشكل الحكومة ويحكم جميع انحاء البلد، أما الحزب الثاني (الخاسر في الانتخابات) ، فيكون في المعارضة.

يقول بعض الباحثين (حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالاتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك) ان القول أن الديمقراطية هي حكم الاغلبية ، يجب أن لا يكون مطلقاً وحدياً من جانب الاغلبية ، فالديمقراطية نظام مؤسس على المبادئ الأخلاقية العامة، فعند انتهاك الاغلبية حقوق الأقلية المحكومة، انعدم احد المسوغات الرئيسة لإطلاق صفة الديمقراطية على هذا الحكم، ويحذر أحد الباحثين من هذا الوضع فيقول: (يجب أن نتذكر دائما كمبدأ مقدس أنه بالرغم من ارادة الأغلبية يجب ان يكون لها القدح المعلى في جميع الحالات، فان هذه الارادة لكي تكون شرعية ، يجب أن تكون صائبة، وأن الأقلية لها حقوقها المماثلة، التي يجب أن تحميها قوانین عادلة، ينحدر انتهاكها إلى درك القهر أو القمع).

وهناك شروط يجب توافرها في نظام الاغلبية لكي يتم التطبيق الحقيقي للديمقراطية:

1. يطبق في البلدان المتشابهة من النواحي الثقافية والدينية والعرقية والقومية. ۲- تكون الاحزاب السياسية شاملة لكل ابناء البلد ولا تعبر عن ارادة جزء من السكان.

٣- انعدام الاختلافات بين الأحزاب السياسية حول الاشياء العامة والإستراتيجية

4- وجود انسجام وتجانس بین اجزاء البلد الواحد من حيث الغني والفقر.

**6 -وجود دولة القانون:**

في ظل النظم الديمقراطية يعد حكم القانون من المثل العليا والأساس لها، حيث يكون عمل رجل الدولة منسجمة مع القانون القائم ، وعليه ينبغي خضوع الدولة للقانون، وهذه ضمانة اساسية الصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته، فدولة القانون هي التي تخضع للقانون بكل نشاطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون، فتخضع الدولة القانونية لحكم القانون، مما يضمن صيانة وحماية حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة ، ويجعل حماية حقوق الأفراد وحرياتهم مظهرا من مظاهر المدنية الحديثة، وان اخضاع الدولة الحكم القانون ليس بالسهل ، لان سن القانون انما يعني تحديد سلطة الدولة ، وهذا التحديد وضعته الدولة بنفسها لنفسها لتضع بذلك حدوداً لسلطانه.

**مكونات أو عناصر الديمقراطية :**

1. المواطنة
2. المشاركة السياسية
3. الانتخابات
4. النواب والمسؤولية .
5. المعارضة
6. الفصل بين الحكومة والبرلمان

۷- الشرعية الدستورية

1. **المواطنة:** وهذا المفهوم مشتق من الوطن أي المنزل، والمواطنة مصدر الفعل واطن اي بمعنى شارك في المكان اقامة ومولدة، وهي قريبة من مفهوم الوطنية التي تعني حب الوطن والارتباط به، وفي القانون والاصطلاح فهي صفة المواطن التي تحدد حقوقه و واجباته. وتعرف المواطنة على انها : (تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة ، لها حدود معينة تعرف بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون . وعرفتها دائرة المعارف البريطانية بانها: (علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقات من حقوق وواجبات في الدولة). ومبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر، وهذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية. ففي العصور القديمة اقتصرت المواطنة على افراد دون غيرهم ، الا انه مع مرور الزمن تم استيعاب جميع افراد المجتمع ، واصبحت معايير المواطنة ثابتة، فكل المواطنين البالغين لهم حق المواطنة، ومن متطلباتها حقهم في ان يعوا مواطنين لهم حق اختيار الحاكمين، وشعورهم بالانتماء للوطن يدفعهم لذلك.

**٢- المشاركة السياسية:**  يمكن تعريف المشاركة السياسية بانها حق البالغين في التصويت والتنافس من اجل السلطة، أو مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين ، وتكون قابله لان تعطيهم تاثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم السياسية التي تعطي قيمة أساسية لمفهوم المواطنة.وعرفها بعض الباحثين بانها ( ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فردية ام جماعية، منظم ام عفوية ، متواصلا ام متقطعة، سلمية ام عنيفة، شرعية ام غير شرعي، فعالا ام غیر فعال)

فالمشاركة السياسية تعد مظهرة رئيسا من مظاهر الديمقراطية، واجرائها يعد التعبير العملي للديمقراطية، من خلال ما تهدف اليه من تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي ، بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار السياسي ، أو التأثير فيه، فضلا عن عملية اختيار القادة السياسيين . وهناك أنواع من المشاركة السياسية منها:

۱ - النشاط الانتخابي بكافة ممارساته.

۲- ممارسة الضغط على النظام السياسي (اللوبي).

٣- النشاط التنظيمي، يتضمن مشاركة الفرد بوصفه عضوا في تنظيم غايته ممارسة التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي.

4- الانشطة العنيفة، من خلال الحاق الأذى المادي بالأفراد والممتلكات، لغرض التأثير على عملية صنع القرار السياسي.

5- الاتصال الفردي بالمسؤولين.

**٣- الانتخابات:**

وتتمثل في تداول السلطة سلمية من خلال الانتخابات الحرة النزيهة، فهي تحقق وظيفتين مهمتين : اعطاء الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وتنشيط الاحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لإمتياز مشترك وهو الإنتخاب . **4- النواب والمسؤولية:** النواب هم سياسيون محترفون يرغبون في شغل المناصب العامة ، تقع على عاتقهم مسؤولية العمل الحقيقي في الديمقراطيات المعاصرة، ولكيفية اختيارهم ، وآلية مراقبة أدائهم، ومحاسبة تصرفاتهم، ومتابعة التزاماتهم تجاه مناصبهم اهمية كبرى.

وهم يشكلون البرلمان: و هو الهيئة التشريعية في البلد الديمقراطي، وهي هيئة سياسية مكونة من مجلس واحد او عدة مجالس، وله عدة صلاحيات : منها:

- صلاحيات تشريعية: ( الاقتراع على القوانين وتشريعها)،

- صلاحيات مالية ( مناقشة الميزانية وتعديلها)،

- وصلاحيات رقابية (الاشراف والمراقبة للسلطة التنفيذية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين المقصرين). ، وقد ظهر اقدم برلمان في العالم في ايسلندا عام 1793).

**5 . المعارضة:**

والمقصود بها المنافسة المنظمة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وهم مواطنون استطاعوا الوصول الى البرلمان وتمتعوا بكامل حقوقهم ، وهم الفريق الذي لا يشارك في الحكم، وهم لا يمثلون المعارضة للنظام، وانما هم يمثلون القيد للنظام النيابي ومبادئه في المجالس النيابية، استنادا الى قوة الراي العام خارج مجلس النواب، ويحدد بعض الباحثين اربعة معايير لتصنيف المعارضة هي:

أ- تركيز المعارضة (التماسك التنظيمي، ويعتبر نظام الحزبين اعلى درجات تركيز المعارضة). ب- تنافسية المعارضة (خاصة على مستوى الانتخابات والبرلمان) ت- اهداف المعارضة ( السعي لتغيير سلوك الحكومة او مقاومة تغيير محتمل).

ث. الاستراتيجيات الاستراتيجية المناسبة ترتبط بطبيعة النظام السياسي).

**6- الفصل بين الحكومة والبرلمان:**

هذا المبدأ يستهدف فصل السلطات للحيلولة دون قيام حكماً مستبداً او مطلقاً اذا ما انحصرت السلطات بيد واحدة، ويؤدي ايضا الى الرقابة والاشراف من سلطة الى اخری، حيث تتحقق ضمانات الحريات والحقوق في المجتمع، وتؤدي الى اضعاف الحكام وتقليص سلطاتهم، والدستور هو الذي يحدد لكل سلطة اختصاصها الذي تقوم به. وهذا الأمر قد نادى به الفلاسفة في العصور القديمة و الوسطى من خلال توزيع وضائف الدولة واعمالها المختلفة على هيئات متعددة، وقد دعا ارسطو الى التمييز بين وظائف ثلاث:

* وظيفة المداولة، وهي السلطة التشريعية.
* ووظيفة الامر ، وهي السلطة التنفيذية. ووظيفة العدالة، وهي السلطة القضائية.

كذلك اكد هذا المبدأ افلاطون و مونتسكيو، وجون لوك وغيرهم.

ويفترض مبدأ الفصل بين السلطات استقلالية السلطات الثلاث بعضها عن بعض، ولا يمكن أن تمارس هذه السلطات اعمالها الجوهرية الا باستقلالية تامة، فالسلطة التشريعية (البرلمان) تشرع القوانين، والتنفيذية ( الحكومة تطبق القوانين ، والقضائية (القضاء مهمتها حل النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين

**۷- الشرعية الدستورية:**

وتعرف بانها درجة قبول الشعب الاجراءات السلطات المختصة بين القوانين وتطبيقها، فالنظام الشرعي هو النظام القانوني الذي يقتنع المواطنون بانه ملائم لهم ليتقيدوا بحكمه، ويشكل الدستور النظام الأساس للدولة والمرجعية العليا للكيان الوطني أو القومي، وتنشأ السلطات وتتمايز عن بعضها، وفيه تنظم القوانين والمؤسسات ، صونا للحقوق، وتوزيعة للاختصاصات، ومنعا للاحتكار، وتفعيلا لآليات الرقابة، وان وجود الدستور يعد عنصرا أساسيا في وجود الديمقراطية، لأنه يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الذي تعبر عنه منظمات المجتمع المدني. **وتقوم الشرعية الدستورية على مبادئ خمس هي :**

* الشعب مصدر السلطات،
* لا سياده لفرد ولا لقلة من الناس على الشعب. مع حكم القانون. .
* الفصل بين السلطات الثلاث.
* ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً.
* التداول السلمي للسلطة وفق اليات الانتخابات.

**اركان النظام الديمقراطي:**

1. حكم قائم على رضا المحكومين .
2. حكم الاغلبية
3. ضمان حقوق الاقلية.
4. ضمان الحقوق المدنية والسياسية
5. انتخابات حرة ونزيهة.
6. المساواة أمام القانون.
7. القيود الدستورية على الحكومة
8. التعددية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
9. نشر قيم التسامح والواقعية والتعاون والتوافق والتراضي.

10 - حكومة يجب مسائلتها. 11 - بناء مجتمع ديمقراطي 12 - توافر قيادة سليمة ونزيهة. 13 - العمل على تحقيق المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص. 14 - العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية ومحاربة التمييز بين الطبقات.

**المواقف الفكرية من الديمقراطية :**

* يصف افلاطون ملامح الدولة الديمقراطية بالصفات التالية :

1. الحرية تسود الجميع ، وحيث تفشت الحرية، يبني كل فرد نظام حياته وفق هواه وينشأ التباين الخلقي وعدم الإلتقاء على هدف.. لأن الناس لا يجتمعون على هوى.
2. تصبح دولة الديمقراطية سوق للجمهوريات ومعرض للحكومات، ففي هذا النظام ليرغم إنسان على تولي أمور الحكم وان أمتلك هذه الموهبة , ولايضطر للخضوع للحكومة وان مارست حق السيادة ولا يشترك في حرب لا يريدها ولا يحافظ على سلام يسعى اليه الاخرون..فهو في حل من كل إرتباط.
3. خرق القانون والتهاون في تنفيذه من السمات البارزة للديمقراطية.
4. احتقار المبادئ ومناهج التربية والتفريط في مؤهلات الحكام حتى ان ليكتفي منهم بأن يكونوا اصدقاء للشعب دون مواهب او تربية.. كل ذلك من الملامح الاساسية للنظام الديمقراطي.

* **موقف الفكر المحافظ من الديمقراطية** :

يتسم موقف الفكر المحافظ من الديمقراطية - بشكل عام - بما في ذلك المحافظين الليبراليين بأنهم لم يكونوا متحمسين جداً لقيمة الديمقراطية . فبالنسبة لمنظرين محافظين أمثال جون بيرك ، تشارلز موراس ، آليوت داوسون فإن أكثر الديمقراطيات إكتمالاً من الممكن أن تتضمن إستبدادية كاملة ومن الممكن ان تتضمن أيضا تحطيم الحياة السياسية السليمة .

وحقيقة الأمر..ان خشية المحافظين تعزى الى المعرفة المحدودة للجماهير بالعمل السياسي.. وهذه فكرة طالما تمسك بها بعض المفكرين الليبرالين ، إذ أنهم يعتقدون أن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم مباشرة.. ولكنهم دائماً بحاجة الى قيادة حكيمة وصفوة حاكمة طبيعية (تقليدية) ، لذا فإن المجتمع يحتاج الى السلطة والتنظيم الهرمي (وهما شيئان متناقضان في الحكم الشعبي) ، ذلك لأن افضل النظم الديمقراطية تخفي نزوات شخصية حادة وتدمير الجماعة.

**ويعرف ماك إيفر الدولة الديمقراطية :**

" بأنها تلك الدولة التي تكون فيها الارادة العامة متميزة عن المجتمع كلل، او على الأقل متميزة عن الأغلبية الساحقة للمجتمع، وهي الإرادة التي تعطي السند الفعال المباشر الشعوري لنوع الحكومة وقد ميز ماك إيفر الدول الديمقراطية عن الدول ذات السيطرة الطبقية ووجد بأنه :" في المجتمعات المتمدنة تكون الطبقات متداخلة ومتدرجة وليس لديها تماسك محدد نحو مصالحها" ويلفت ماك إيفر إنتباهنا الى العدد الهائل " للجمعيات وجماعات المصالح " التي تصنع عالماً اجتماعياً حيث توجد حركة وإضطراب ، وصراع وتوافق بشكل لا ينقطع " . ورأى بأن النظام الحزبي هو العامل المؤثر في تبسيط الاختلافات المتعددة الكبيرة في الآراء الى مجرد اختبارات بسيطة نسبيا ً.

* اما الفيلسوف المثالي المحدث جون ديوي الذي كان جل اهتمامه منصباً على تحديد خصائص أو ملامح الديمقراطية، فإنه يعترف :

بأن المؤسسات السياسية الديمقراطية في شكلها ( ويقصد بذلك الأوروبية الغربية و الأمريكية ) ، تميل في جوهرها إلى أن تتحيز نحو حكم الطبقة الثرية ذات الإمتيازات ولكنه يستدرك بقوله

ومع ذلك فإنه من قبل الانهزامية المطلقة أن نقبل ( قبل التحقق الفعلي) بأن المؤسسات السياسية الديمقراطية غير قادرة على مزيد من التطور ولا على العمل الاجتماعي البناء ، حتى تلك النماذج الموجودة ، فإن أنواع الحكومات النيابية لها قدرة كامنة تستطيع بها التعبير عن الإرادة العامة التي تشمل الإتحاد بينما يعتقد السير ونستون تشرشل :

ان الديمقراطية – برغم كونها ناقصة ومتسمة بالفوضى لكونها تحمل عوامل الضعف جنباً الى جنب مع مواطن القوة – إلاّ إنها أجدر بالتفضيل على جميع انواع الحكم الاخرى.

* + **الديمقراطية من وجهة نظر رأسمالية :**

ان الديمقراطية – في التطبيق التقليدي الغربي لها – هي ديمقراطية سياسية فقط تعطي للحقوق والحريات مضموناً سياسياً يقوم على أساس المساواة القانونية بين الأفراد دون أن تنطوي على قدر من " ضمان " تلك المساواة السياسية مادياً ".

يتمثل المفهوم التقليدي للحقوق والحريات في قيام الدولة بضمان مساواتها في الحماية القانونية كما هي وعدم تدخلها لإعادة توازن أسسها المادية . وهذا لا يكفي لتحقيق الحرية والديمقراطية. لأن تحقيقها عمليا يقتضي أن يمتلك الفرد القدرة الفعلية ( المادية والفكرية التي يكتسبها بالتجربة وتنمية معارفه) على ممارسة إرادته المشروعة بحرية.. إذ بدون ذلك لا جدوى من النص على تلك الحقوق وتقرير الديمقراطية في النصوص ، فمن لا يملك القدرة الفعلية على ممارسة حقه ، سيكون مشاركته في الحياة السياسية شكلية غير حقيقية وبالتالي يكون النظام الديمقراطي- نظاماً صورياً.

يرى منتقدوا الديمقراطية أن التطور الاقتصادي وما نتج عنه أدى الى تركيز القوة الإقتصادية في يد الطبقة البرجوازية ، وبذلك قضى على المساواة بين الأفراد من الناحية العملية لممارسة الديمقراطية. ثم أن هنالك تناقض أساسي بين الرأسمالية والديمقراطية .. ذلك أن الرأسمالية تهدف الى التراكم بينما تهدف الديمقراطية الى المساواة ( خصوصا في محتواها الإقتصادي) . ولحل هذا المأزق إقترح المفكر هانا آرنت أن يتم ترشيد الطريق الى التراكم الرأسمالي بنوع ما من التخطيط الاقتصادي ، أي نظام افترض ان تكون وظيفته جعل التراكم موزعاً على أسس أكثر عدالة نسبياً، وسميت هذه العملية " ديمقراطية التراكم " . ومن الإنتقادات ما يستند الى قيام الديمقراطية على أساس النظام الحزبي ، خاصة وإن الأحزاب قد أصبحت تسيطر على الحياة السياسية ولايستطيع أي فرد أن يمارس حريته خارج أطرها بفعالية .

* **الموقف الماركسي من الديمقراطية** :
* (مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات التي ترتكز عليها الانظمة الاشتراكية مستمدة قواعدها من النظرية الماركسية اللينينية للدولة).

تؤمن الماركسية بأن وعي الإنسان يشكل أفكاره وعواطفه وإرادته.. إنما هو نتاج متطور للمادة مرتبط بقدرتها على الإستجابة للمؤثرات الخارجية ! ، ويؤكد ماركس :

" بأن العقائد الدينية وعي زائف " ذلك لأن المسيحية في العصور الوسطى قد قدمت تصوراً منحرفاً عن الإله والكون والإنسان ، فثالوث الإلوهية وفكرة الوساطة وصكوك الغفران والتقليد الأعمى لأفكار غامضة ٍ في الفلك ومفاهيم باطلة عن الكون تسربت من الفكر الخرافي اليوناني بالإضافة الى محاكم التفتيش وفساد الكنيسة وإنحلال رجالها وفحش آباءها.. كل ذلك قدم صورة قاتمة عن الدين المسيحي.

ولكن تنظر الماركسية الى أن المجتمع الرأسمالي ضرورة لابد منها للإنتقال الى الإشتراكية. ذلك أنه في ظل الرأسمالية ستعاني الطبقة العاملة (البروليتاريا) من أزمات الإقتصاد والبطالة والسلب لأن طبيعة الرأسمالية أن تسرق من العامل ثمار عمله تبعاً لقانون فائض القيمة Value surplus فيزداد الصراع الطبقي ليتخذ الاشكال التالية :

1. **الصراع الإقتصادي :**

وهو المطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل والقيام بالإضراب حتى تتحقق المطالب، وتعتبر الماركسية أن الصراع الإقتصادي هو المدرسة الأولى التي يتعلم فيها العمال التنظيم والتضامن ونمو الوعي الطبقي .

**2- الصراع العقائدي :**

وهو تبني الافكار الماركسية ونشرها بين العمال لتصبح الجماهير واعية بمصالحها الطبقية.

**3- الصراع السياسي :** وهو النضال من اجل سلطة الدولة وديكتاتورية البروليتاريا، ويكون ذلك بالإضرابات السياسية والمظاهرات والنضال المسلح ، ويقود هذا الصراع حزب قادر على توفير القيادات . وكان لينين يطلق على ديكتاتورية البروليتاريا المحك لإختبار فهم المرء واقتناعه بالماركسية وقال :

( لكي تكون ماركسياً.. لا يكفي الإقرار بوجود الصراع الطبقي ، ويمكنك فقط أن تكون ماركسياً إذا إمتد إعترافك بالصراع الطبقي الى الإعتراف بديكتاتورية البروليتاريا) التي لا تعترف بالديمقراطية بمفهومها الليبرالي ، بل بالمركزية الديمقراطية ضمن نظرية الحزب الواحد كما في معظم دول المعسكر الاشتراكي السابق والصين وكوريا الشمالية وكوبا . وأكد ماركس بأن العنف الثوري هو أحد الوظائف الرئيسية لدولة البروليتاريا وقال : ( إن سلاح النقد لا يمكن بالتأكيد أن يحل محل نقد السلاح ) . يقول فشنسكي - المدعي العام الوطني للدولة -أثناء حركة التطهير (1936-1939) في الإتحاد السوفيتي السابق:

" أن القانون هو مجموعة القواعد التي تعبر عن إرادة الطبقة الحاكمة ويتم تطبيق هذه القواعد بقوة الدولة بغرض تعزيز وتقوية وتطوير العلاقات والظروف الإجتماعية لتتوائم مع إرادة ومصلحة الطبقة الحاكمة" , وهو نفس الكلام الذي طالما ردده الجلاد صدام ليبيح لنفسه التلاعب بالدستور وبالقوانين كيفما يشاء.. ويقول فشنسكي في مجال أخر :

" إن المجتمع لا يمكن أن يقوم على القانون.. فهذا وهم رجال القانون، بل يقوم القانون على المجتمع، بمعنى أنه تعبير عن المصالح والإحتياجات التي تنبثق من الوسائل المادية للإنتاج " !!.

وكان لينين يعتبر أن ديكتاتورية البروليتاريا هي قمة الديمقراطية !!؟.

ولكن في فترة حكمه (1919-1924) عانى الشعب الروسي كثيراً من المصاعب السياسية والإقتصادية، وواجهت روسيا شبح المجاعة والفوضى ووقفت دول اوروبا الغربية منها موقف المقاطعة التامة ، فأدرك لينين الخطر الذي يهدد دولته ، فآثر الإنحراف عن الشيوعية المتطرفة ونادى بسياسة إقتصادية جديدة كان أبرز ما فيها :

" أن أعيد نظام الملكية الفردية بصورة مخففة وقيود معينة بالنسبة للأراضي الزراعية الصغيرة والمساكن أما المشاريع والأعيان الضخمة مثل المصانع والمناجم والغابات والمزارع الكبيرة فقد بقيت في ملكية الدولة ، وأجيز الميراث بقيود ، وأجيزت التجارة الخاصة في حدود معينة الى ذلك مما لا تقره التعاليم الشيوعية

وفي ديسمبر 1946 حدث تطور آخر .. إذ صدر الدستور السوفيتي الثالث الذي وضعه "ستالين" ليقرر أول مرة أصولاً تتنافى مع الشيوعية الماركسية ، فمادته العاشرة تقرر :

" يحمي هذا القانون حق الملكية الشخصية للمواطنين على الإيرادات والإدخارات الناتجة عن عملهم وعلى الأملاك المخصصة لسكنهم وعلى الإدخارات المنزلية الإضافية والأدوات المنزلية والتي تخصص للإستعمال اليومي وعلى الأدوات والأمتعة الشخصية ، وكذلك يحمي حق الورثة للملكية الشخصية للمواطنين " .

والمادة (14) تعترف للأفراد بحق مزاولة الشعائر الدينية ، وأعادت حكومة موسكو " المجمع المقدس" عام 1943 وعينت بطريركا ً للمسيحين ومفتيا ً للمسلمين .

وبعد إن كان الصراع الطبقي قانون الوجود والطبيعة والمجتمع , أصبح التعايش السلمي عنوان السياسة السوفيتية ، وإستنتج لينين:

" إنه خلال فترة من التاريخ.. عندما تتواجد الدول الرأسمالية جنبا ً الى جنب مع الدول الاشتراكية ، يصبح التعايش السلمي بينهما أمراً محتوماً.

أما الأحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية.. فإنها نادت بنظرية إصلاح الرأسمالية من الداخل والمؤائمة مع ظروف كل دولة ، وتحقيق الأهداف بالطريقة الديمقراطية دون صراع طبقي أو ديكتاتورية البروليتاريا ، ذلك أن الواقع الموضوعي يؤكد بأن العمال الآن في ظل الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا ً أفضل حالا ً وأهنأً عيشاً بفضل الوسائل الدستورية والنقابات العمالية والديمقراطية العملية، حيث زادت أجورهم وتضاعف عددهم ولهم صوت مسموع وتنظيمات نشطة وتأثير واضح على قيادة المجتمع وسيادة الدولة. أما الحزب الشيوعي العراقي , فقد قدم آراءاً متميزة حول مفهوم الديمقراطية تمثل قفزة نوعية من الناحية الايديولوجية له .. فقد تجاوز عقدة ديكتاتورية البروليتاريا و أطروحة الصراع الطبقي وطور برنامجه السياسي بأن بدأ يقترب بأفكاره (بصورة أكثر) من خصوصية الشعب العراقي المتمثلة بالتنوع القومي والديني والموروث الحضاري والثقافي، مؤكدا ً على تبني الديمقراطية كوعاء حضاري لتجسيد القيم والمبادئ والأفكار الإنسانية وتحسين فرص بلوغ تلك الاهداف بطريقة لا تلغي إمكانيات تطويرها وفق قيم مجتمعية جديد’ تقوم على التعايش السلمي وبناء الإرادة الوطنية .

بإعتقادي أن الديمقراطية الغربية ليست نموذجا ً عالميا ً يصلح لكافة الأنظمة الإجتماعية . ذلك لأنها ديمقراطية ليبرالية لخدمة النظام الإجتماعي الرأسمالي ، فهي قد نشأت ونضجت وتشكلت في أحضان الرأسمالية وتجسد خطابها السياسي ، لذا فإن مجرد إعتبارها قالبا ً ملائما ً لكافة الأنظمة الإجتماعية إنما يعني ضمنا ً دعوة غير مباشرة الى الغاء بقية الأفكار الايديولوجية الإنسانية و التخلي عن الأنظمة الإجتماعية الأخرى من دينية أو علمانية . ويتضمن كذلك تشويها ً مخلاً للحقيقة العالمية القائمة على تنوع الأفكار الايديولوجية والأنظمة الإجتماعية ، ويصب أخيراً وراء سراب المقولة الأمريكية من أن الرأسمالية (الديمقراطية الليبرالية) هي نهاية التاريخ.. غير أن فلسفة التاريخ تؤكد. بأن التاريخ يسخر من كل الذين قد أعلنوا نهايته ، لأنه لن يلبث أن يسير في جنازتهم.

ولذا يجب أن تتضمن الديمقراطية المجموعة الأساسية لحقوق الإنسان التي تضمن حقه في الحياة وصيانة أمنه وكرامته وحرية التعبير عن الرأي والإنضمام الى التشكيلات والأحزاب السياسية وتضمن كذلك تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين أعضاء المجتمع , وأن تتضمن الديمقراطية الحقوق الإجتماعية للمواطنين مثل حق العمل و الضمان الإجتماعي والصحي والسكن والتعليم والتأكيد على الممارسة الإيجابية لهذه الحقوق بحيث تؤدي الى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم كما يجب التشديد على مسألة التعددية السياسية والإجتماعية والقبول بالتعددية الثقافية واللغوية في إطار المجتمع الواحد والتداول السلمي للسلطة وتوفير فرص متكافئة لكل الأحزاب والقوى السياسية للدخول في منافسة إنتخابية متماثلة .

* **الموقف الإسلامي من الديمقراطية :-**

الإسلام.. نظام إلهي ذو رسالة سامية فوق الأغراض والمقاصد المادية الدنيوية.. والسيادة فيه للشريعة بأحكامها الموضوعية التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة وتقيم توازنا ً عادلاً بين المصالح الشخصية والإجتماعية، وتقيم رقابة فعالة للشعب على تصرفات الحاكم وتعتمد على الإرادة العامة .

وفي الحقيقة لم ينص الإسلام في تعاليمه الأولى – صراحةً – على نظام معين ومحدد للحكم يتبعه الناس , ولكنه فرض أحكاما ً عامة وطلب من الجميع التقيد بها والسير على هديها، ولم يفرض عليهم " نظرية مثالية " يلتزم بها , فلا يتعدونها فتحد من تصرفاتهم وبالتالي تعرقل نموهم الفكري والسياسي ، ولكن حدد معالم النظام في الكثير من الآيات في القرآن الكريم الذي لا يحتوي على حقائق علمية جاهزة إنما يتضمن موقفاً علمياً جوهريا ً.

والقرآن هو مختارات من التاريخ الديني والدنيوي ، وكتاب صلواة ، وقانون للحياة الدينية والإجتماعية ومذكرة للسلوك اليومي.. وهو أخيراً مجموعة تعريفات ومبادئ تقيد المعاملات .. ومن هذا السفر العظيم جاء التشريع الاسلامي بشكل:

أولاً : تكاليف شرعية تنظم ما بين العبد وربه ( الإنسان وخالقه ) .

ثانياً : أحوال شخصية تنظم ما بين الرجل وزوجته وأسرته .

ثالثا ً: معاملات تنظم ما يتعلق بين الناس وبعضهم البعض بما يتعلق بالأموال والحقوق والمنازعات.

رابعاً: عقوبات تنظم ما يتعلق بالأمن العام والحرص على سلامة المجتمع.

خامساً: الجهاد ينظم ما يتعلق بسيادة الامة الاسلامية وضمان سلامتها والدفاع عنها.

سادساً: الاخلاق والآداب تنظم ما يتعلق بتقويم الخلق والتمسك بالفضيلة.

وقد ورد لفظ " الحكم " في القرآن الكريم ليعطي المدلولات التالية:

* بمعنى الحد " من التحديد، وكذلك بمعنى الحد من الحدود" ( في العقوبات).
* بمعنى التكليف في الفرائض والسنن ( أي الاوامر والنواهي).
* بمعني القضاء والقدر.
* بمعنى السنن الكونية في الحياة مثل الجاذبية والاحتراق والنمو والصحة والمرض.
* بمعنى الحياة والموت.

لذا فمن الصعب جدا ً أن يعرًف للحكم تعريفاً حقيقيا ً جامعا ً مطلقا ً .. لكنه في الإصطلاح الفقهي ، فإن الحكم إذا إستند إلى الله ، فيكون مما أنزله الله ، أي إرتضاه وأمر به أو لم يرتض فنهى عنه .

ولكن يمكن تحديد إستخدامه فيما يلي:-

1. الحكم في الامور التكوينية :

فحكم الله وقضاؤه وقدره ينفذ في الأشياء، بمعنى تكوينها إفشاءاً وإنماءً.. فالبذرة تنمو في التربة لتورق وتثمر، والنطفة تتبدل من طور الى طور الى أن ينشئها الله خلقاً آخر، أي أن الحكم هنا يعني إثبات شيء لشيء أو إثبات شيء عند شيء، والله تعالى وحده يختص بهذا الحكم التكويني ولا يشاركه فيه أحد.

1. الحكم في الامور الوضعية ( الاعتبارية) :

ويدل على إختصاص الحكم التشريعي أو القضاء . قال تعالى : ( إن الحكم إلا ّ لله أمر ألّا تعبدوا إلاّ إياه ذلك الدين القيم ) . غير أن الله تعالى قد ينسب " الحكم " الى الإنسان وخاصة الاعتبارية منه .. كقوله تعالى الى داود (ع ) : (إنا جعلناك خليفة في الأرض فإحكم بين الناس بالحق) وقوله تعالى: ( وإن إحكم بينهم بما أنزل الله) .

ومن أهم الأحكام العامة للشريعة الإسلامية التي تصلح أن تكون أساسا ً لنظام الحكم :

1. سيادة حكم القانون الأعلى النابع من الإرادة الإلهية ( وأن هذا صراطي مستقيماً فإتبعوه) .
2. سيادة حكم القانون بين الناس بالحق والعدل ( فإحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى).
3. سيادة مبدأ المشروعية ( الفصل بين السلطات). ( وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه) .
4. سيادة القانون الأخلاقي ( وإن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر) .
5. سيادة قاعدة الشورى في تنظيم المعاملات العامة للأفراد مما ليس فيه نص في القرآن أو سنة صحيحه .
6. التوازن بين الجانبين الروحي والمادي في نظام حياة الانسان وذلك كما يقول المفكر محمد باقر الصدر:" بأن يطوّر المفهوم المادي للإنسان عن الحياة وبذلك تتطور طبيعياً أهدافها ومقاييسها وتتحقق دعائم المجتمع المستقر من أيسر طرق . ولذا يعتقد الشهيد الصدر " أن الربط الصحيح بين المسألة الواقعية للحياة والمسألة الإجتماعية آمنت به الشيوعية المادية ولم تؤمن به الديمقراطية الرأسمالية، أو لم تحاول إيضاحه .

**الآراء الإسلامية في نظام الحكم الديمقراطي:**

هناك عدة آراء واتجاهات لدى الإسلاميون في النظرة إلى نظام الحكم الديمقراطي، وتأتي هذه الآراء بحسب الاعتقادات والتوجهات الفكرية للمفكرين الاسلاميين، وجميع هذه الآراء تغني الفكر الإسلامي وتعزز من حرية الرأي والتعبير والمعتقد والتي يؤمن بها الفكر الإسلامي، ومن هذه الأراء هي:

**أولا:** الرأي الذي يؤمن بان النظام الديمقراطي نظام مخالف للإسلام والتعاليم الإسلامية، ولا يوجد أي تقارب بين الأفكار الإسلامية والديمقراطية، بحجة أن العقيدة الإسلامية تؤمن بأن الحكم لله سبحانه وتعالى، وان النظام الديمقراطي من صياغة البشر، وعليه تتقاطع الأفكار الديمقراطية مع التشريع الإسلامي الذي يرتكز على ثلاث اسس هي:

(أ)- العدل من الحكام

(ب)- الطاعة من المحكومين

(ج)-الشورى بين الحاكم والمحكوم

ومن مؤيدي هذا الرأي السيد محمد باقر الصدر (۱۹۳۰ - 1980)، والذي أكدت أعماله ان الدولة جهاز حكم الإسلام، وحتى تكون الدولة إسلامية يجب أن ترتكز على مبادئ الإسلام وعقيدته وشريعته، وأن تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، ويضع على عاتق الامة مسؤولية اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم، وهي أمور تقيدها العقيدة الإسلامية، ويرى أن الديمقراطية الرأسمالية نظام محكوم عليه بالفشل والانهيار في نظر الإسلام وذلك بسبب مفاهيمه المادية الخالصة.

ومن مؤيدي هذا الرأي أيضا (سيد قطب) الذي بين رأيه من خلال قوله : (لم أستسغ حديث من يتحدثون عن اشتراكية الإسلام وديمقراطية الإسلام ، وما إلى ذلك من الخلط بين نظام من صنع الله ، وأنظمة من صنع البشر، تحمل طابع الشر وخصائص البشر من النقص والكمال ، والخطأ والصواب، والضعف والقوة، والهوى والحق)، ويؤكد بأن الحاكمية لله وحده، فهو الذي يشرع وحده، وعليه فان النظام الإسلامي لا يلتقي مع أي نظام ، ولا يجوز وصفه بغير صفة الإسلام).

**ثانيا**: الرأي الذي يتقبل النظام الديمقراطي بشكل مطلق، ويعدون الديمقراطية مجرد وسيلة وآلية للعمل السياسي، وهي منهج سياسي لإدارة امور الدولة لتقليل الأخطاء وعزل الحكام دون استخدام القوة، والقيام بالتحولات دون خوف من ثورة على النظام، ويعتقد مؤيدو هذا الرأي أن (الجمع بين الديمقراطية والدين هو من النماذج التاريخية للتوفيق بين العقل والشرع). ومن مؤيدي هذا الرأي الدكتور محمد عابد الجابري، وهو مفكر عربي من المغرب، يرى أن: (الديمقراطية اليوم ليست موضوعة للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، اعني بها مقوم ضروري الإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من رعية، بل يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم.

**ثالثا**: يرى مؤيدو هذا الرأي ان يتم دمج الفكر الإسلامي بالنظام الديمقراطي ، وجعلها آلية للعمل السياسي وذلك بعد دراسة القضية دراسة معمقة واخذ الصحيح منها وترك الفاسد، فمؤيدو هذا الراي يؤمنون بان الحاكمية لله ، فهو المشرع الوحيد، وان للمذاهب الإسلامية آراء في الحكم ما بعد الخلافة الراشدة، ويعتقدون أن الحكم الإسلامي يفوق الحكم الغربي، وعليه فان الديمقراطية الإسلامية متميزة ومتفوقة على الديمقراطية الغربية.

ويرى مؤيدو هذا الرأي ايضا ان هناك تطابقاً أو تشابهاً بين الإسلام والديمقراطية، وبنفس الوقت هناك اختلاف وعدم تماثل بين الطرفين، وان أهم وافضل ما تحتويه الديمقراطية من عناصر هو موجود في الإسلام، وان الاختلافات قد تفوق التوافق بينهما، ومن اهم الاختلافات: 1 - أن الحكم الديمقراطي محصور في بقعة جغرافية محددة هي حدود الدولة ، اما الحكم الإسلامي فيطبق على كل من اعتنق الإسلام من اي جنس أو لون أو وطن فهو عضو في دولة الإسلام.

۲- ان أهداف الديمقراطية هي اهداف دنيوية أو مادية، أما في الإسلام فإنها دنيوية وتعطي الأغراض الروحية الأهمية القصوى، أي أن ينظر إلى الآخرة على انها الغاية من أداء أعمال الخير التي يأمر بها الدين والتي تؤدي الى رضوان الله سبحانه وتعالى.

٣- ان السلطة في الأنظمة الديمقراطية مطلقة ، فالأمة هي صاحبة السيادة، أما في الإسلام فهي مقيدة بالشريعة الإسلامية ومن مؤيدي هذا الرأي ابوالأعلى المودودي (مفكر وداعية من الباكستان، توفي عام ۱۹۷۸)، يرى تقبل النظام الديمقراطي ولكن بشروط ويقول: ( انه لا يمكن لأي عاقل ان يعارض الديمقراطية)، فهو يطرح مفهوم الديمقراطية الإسلامية التي تقوم على حاكمية الله سبحانه، ويرى أن الدولة الإسلامية تتفق ومبادئ الديمقراطية في ضرورة أن تتكون الحكومة أو أن تتغير أو تسير برأي الشعب، ويؤكد على المساواة في الحقوق ، وتكافؤ الفرص ومحاربة كبت الحريات كحرية التعبير او التجمع او العمل وعدم التمييز بسبب الجنس او الطبقة او أصل الولادة، ويقول: (اذا كانت الديمقراطية الغربية تعتبر هذه الامور جوهرها وروحها ، فانه لا خلاف بينها وبين ديمقراطيتنا الإسلامية،.... نحن نؤمن بحاكمية الله سبحانه ، ونقيم نظام حكمنا على فكرة الاستخلاف أو النيابة، وهي نيابة ديمقراطية جوهرها وروحها، فيها يتم انتخاب الخليفة أو الرئيس أو الامير وفق رأي الجماهير وبإرادتهم الحرة، كما يتم فيها انتخا ب أهل الحل والعقد والشورى كذلك، وهم الذين الهم الحق المطلق في نقد تصرفات الحكام ومحاسبتهم.

ويرى بعض الباحثين امكانية توطين الآليات الديمقراطية في المجال الحضاري الإسلامي من خلال :

1. التعامل مع هذه الآليات بوصفها آليات محايدة.

٢- الاستناد الى مشروعية الانفتاح الحضاري على الثقافات الأخرى والتفاعل معها.

3- ربط آليات الديمقراطية بمفاهيم إسلامية مركزية ذات دلالات سياسية.

4- ايجاد رابطة اجرائية بين الشورى الإسلامية والآليات الديمقراطية . وقد استندت مواقف الدين الاسلامي من الديمقراطية الى عدة نقاط هي:

1. مبدأ المساواة أمام القانون وامام القضاء والتوظيف. ٢- السلطة في الاسلام (سلطة مجالس الشورى) ليست مطلقه وانما مقيده بشريعة الله تعالی.

٣- الحاكم الذي تختاره الامه يكون مسؤولا أمام الله تعالى عن تصرفاته في شؤون الحكم ، قال تعالى: ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " إن الله عما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا) (النساء/۰۸). و جسدت بعض المبادئ الإسلامية الديمقراطية في بعض المصطلحات منها:

١- البيعة : وتمثل الانتخابات الشعبية

٢- الشورى: وتمثل الاستفتاء الشعبي.

٣- الاجتماع : ويعني الاجتماع الشعبي.

كما اكد التشريع الإسلامي على التعددية السياسية كأحد اسس ومباديء الديمقراطية الحديثة، يقول الله تعالى: ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين )، وهذه الآية تبين أن هناك طرفين سياسيين متنازعين داخل المجتمع المسلم ، وتطالب الآية طرف ثالث للتدخل للوساطة بينهما، وذلك يعني وجود جماعات واحزاب داخل المجتمع المسلم. ومن خلال دستور الإسلام ( القران الكريم) فقد تأكدت الحريات العامة مستندة الى القانون والاخلاق ، فأكد القران الكريم على الحرية بصفة عامة ، فالإسلام يحرر الإنسان داخلية وخارجية ، فتكون الحرية ضمن السلوك العملي للفرد وهذه الحرية محدودة لا مطلقه وحدودها التشريع الإسلامي .

وقد كانت خطب الخلفاء الراشدين التي تلقى على الرعية تؤكد أن الحاكم بطبيعته الإنسانية فيه من الصواب والخطأ ، فاذا اصاب نال رضا الله والمؤمنين ، وان اخطأ من غير قصد، فعلى العامة من الرعية أن تنصح وتنبه الحاكم عن خطأه وهذه هي الرقابة على الحكومة في المفهوم الحديث. ولنا في قول مأثور للإمام علي (عليه السلام) ما يوضح أن الديمقراطية بمفاهيمها الحديثة قد كانت من ضمن الفكر الإسلامي في بداية الدعوة الإسلامية بقوله:

( ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى يحضرها عامة الناس فما إلى ذلك من سبيل ).

فالحكومات الحديثة لم تستطع أن تجعل عنصر هام من عناصر الديمقراطية، وهو الانتخاب) عاما إلا بعد أن توازن لديها عوامل منها انتشار الوعي الديمقراطي بين عامة الناس ، وقيام الاحزاب ورواج الصحافة ، فالإمامة في هذا القول هي السلطة العليا التي لايمكن أن تتحقق في البلاد إلا بحضور وتواجد عامة الناس وهم المواطنون الذين يدلون بأصواتهم لاختيار اعضاء السلطة الحاكمة ، التي تحارب الاسياد المترفين وتجعل الناس سواسية أمام الله والقانون ، والحاكم يجب أن ينتخبه الناس ، والناس لهم حق خلعه اذا جار في حكمه عليهم، فالشعوب الحديثة تستخدم أوراق التصويت لنفس الغرض الذي كانت تستخدم السيوف من اجله قديم. وقد أكد التشريع الإسلامي على الكثير من الحريات وأهمها:

**١- الحرية الدينية :** اكد التشريع الإسلامي على تحرر العقل البشري من كل الخرافات والأوهام ليتيسر للعقل أن يختار العقيدة الصحيحة ، من خلال استخدام العقل في التفكر في خلق السماوات والأرض وفي نفسه وكل ما يحيط به من الكون ، فالعقيدة الإسلامية تمنع الاكراه في الدين ويؤكد ذلك قول الله تعالى : (ولو شاء ربك الأمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ) ، وقال تعالى: (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا )، وقال تعالى: ( أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد ) ، وقال تعالى: (لكم دينكم ولي دين). **٢- الحرية السياسية:** وتتجلى هذه الحرية في اختيار رئيس الدولة عن طريق البيعة العامة والخاصة ، وحرية ابداء الرأي والشورى لرئيس الدولة ، وحرية نقد الحاكم في حدود الأدب الإسلامي والمصلحة العامة ، وحرية التظلم إلى رئيس الدولة من تصرفات الولاة وعدم طاعة الحاكم اذا امر بمعصية ، فقد قال رسول الله (ص) : ( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق).

**٣- الحرية العلمية :** الدين الإسلامي فتح آفاق الكون أمام العقل البشري للانطلاق في ميادين العلم والمعرفة ،

قال تعالى: (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله و أولئك هم أولو الألباب ) . فالإسلام أطلق الجو العلمي الحر والجو الفكري فكثرت المدارس والحلقات العلمية ، وازدهرت العلوم والآداب ، وتعددت المجالات العلمية منها الفلك والطب والفلسفة والعلوم الأخرى المختلفة.

**4- الحرية المدنية :**  وتعني حرية الفرد في اختيار العمل الذي يريده ، واختيار الزوج أو الزوجة المناسبة، او اختيار البلد الذي يسكن فيه او بتعلم فيه.

**5- الحرية الاجتماعية:** وهي حرية النقد الاجتماعي لكل من تؤهله كفاءته وعلمه ، وهذا ما يسمى ( الامر بالمعروف والنهي عن المنكر )، وهذا امر الهي جاء بقوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأوليك هم المفلحون ) **6 - الحرية الفكرية:** اكد التشريع الإسلامي حرية التفكير وذلك لقدرة العقل البشري على ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تدعوا إلى التفكير والتدبر ، كما جاء بقوله تعالى : (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار ).

**نظام الشورى والنظام الديمقراطي:**

لقد كانت بعض الأنظمة الحاكمة قبل الاسلام تعتمد في كثير من الحالات على التنظيم القبلي ، حيث فقد الفرد قيمته داخل الجماعة، وبعضها اعتمد مبدأ الشورى، وهذا ما أكده القران الكريم في قصة ملكة سبأ بلقيس)، في قوله تعالى: (قال يا أيها الملأ؟ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون - قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين)، ويراد بالملأ مجلس المشاورة أو ما يسمى الان ب ( البرلمان)، ويدل قولها ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون يدل على اعتمادها عليهم وانها كانت لا تفصل في امورها السياسية الا باستشارتهم .

وثبت أن مجالس الشورى قبل الاسلام كانت موجودة:

* ففي قبيلة تدمر مجلسين احدهما للشيوخ والآخر للعشائر يضم الشباب.
* ولدى القبائل في اليمن مجلس الشورى يسمى بدار الشورى او المشاورة المتكون من رؤساء القبائل ومهمتهم تقديم المشورة للملك.
* وفي مكة اقام بن كلاب حكما يعتمد على الشورى ، حيث اسس دار الندوة بالقرب من الكعبة المشرفة يتداولون فيه شؤون المدينة. - وفي المغرب العربي قبل الاسلام وجدت انظمة حكمت من قبل ابنائها حكما اعتمد الشورى بين مختلف القبائل.

وفي العصر الإسلامي اكد التشريع الإسلامي على أن الأمة هي الأساس وهي مصدر السلطة ، وتقوم على فكرة المساواة والعدل ، وان الأمة هي طبقة واحدة، ويؤكد ان الشورى تعطي دوراً لأهل الحل والعقد في الحكم. والشورى في اللغة من شور، وشار، وأشار عليه بالرأي، والمشورة أي الشورى، وهي اظهار شيء وعرضه، واستخراج شيء واخذه، واصلها الاستخراج والاظهار، فتقول شاورته بالأمر واستشرته بالقضية، فالاثنين في معنى واحد، وهي في الاصطلاح عبارة عن استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وتتصف بما يلي:

1. استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض.

٢- الاجتماع الى امر يستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده.

٣- الرأي من اصحاب الخبرة فيه للتوصل الى اقرب الأمور للحق.

4- استطلاع رأي الأمة او من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها.

وعرف بعض الباحثين الشورى بانها: (اظهار الحق في رأي ما، ولن تكون للشورى حاجة الا عندما تكون هناك غاية لمعرفة حقيقة أمر غیر منصوص عليه ، أما الأمر المنصوص عليه فلا حاجة الى ان يعلن فيه رأي)، و لما خرج رسول الله (ص) الى معركة بدر استشار الناس ، فقال له الناس : يا رسول الله ، والله لا نكون كما قالت بنو اسرائيل لموسی ( عليه السلام ) : ( اذهب انت وربك فقاتلا انا ها هنا قاعدون، ولكن نقول والله لو ضربت اكباد الإبل حتى تبلغ برك الغماد لكنا معك)، ولقد استشار رسول ال(ص) اصحابه في كثير من الأحوال وحض على المشورة، فعن الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) قال: (قلت يا رسول الله : الأمر يترك بنا بعدك لم ينزل به قرآن ، ولم يسمع منك فيه شيء، قال (ص): (اجمعوا عليه العابد من أمتي، وأجعلوه بينكم شوری، ولا تقضوه برأي واحد). وجاءت الاحاديث النبوية الشريفة مؤكدة على أن الرسول محمد(ص) كان دائم التشاور مع اصحابه ويكره الاستبداد بالرأي ، حيث قال (ص) : (اذا استشار احدكم أخاه فليشر عليه)، وقال أيضا : (استعينوا على امركم بالشورى)، وقال الامام علي (عليه السلام): ( مشاورة اهل الرأي ثم اتباعهم). وقد حدد الفقهاء أهل الشورى بأنهم أهل الرأي السديد، والنظر البعيد، ممن آتاهم الله قدرة من النضج والوعي والادراك والاختصاص، وحددهم الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية بان لهم ثلاث خصال هي:

* العدالة الجامعة لشروطها،
* والعلم الذي يتوصل به الى معرفة الأمر ،
* والرأي والحكمة. أن أهل الشورى لهم اهمية كبرى في كل الأنظمة السياسية التي تريد ان تنشد لرعاياها الأمن والاستقرار، لأنها الطريق الأمثل لاختيار الرجل المناسب او اتخاذ القرار الصحيح، ولذلك يشترط في اهل الشورى شروط محددة هي:

1. التكليف: ان يكون مسلماً عاقلا، فلا يكون من اهل الشورى من غير المسلمين، قال تعالى: (ولن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا).

٢- الذكورة : لان الله سبحانه جعل القوامة للرجال، قال تعالى: (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم)

٣- الايمان والتقوی : فالرجل المؤمن التقي هو الحري بالثقة. 4- العلم: ويقصد به العلم بالمنهج الالهي فيأخذ منه قدر وسعه وطاقته. 5- الرأي والحكمة . هناك من يرى أن لا خلاف بين الديمقراطية والشورى، باعتبار ان الشورى هي نوع من انواع انظمة الحكم، وهذا النظام أوصى به القرآن الكريم، وعده من أفضل أنواع أنظمة الحكم ، ودلالة ذلك الآيتين الكريمتين في القرآن الكريم، قال تعالى: ( والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وبينما رزقناهم ينفقون ) وقال تعالى: ( فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين). - ففي الأولى مدح الله سبحانه المؤمنين بأن من صفاتهم المشاورة فيما بينهم،

- والثانية جاء أمر الله سبحانه الى النبي (ص) ليتخذ من الشورى منهجا للتعامل في ادارة الدولة. ويرى البعض أن الشورى أسمى مراتب الديمقراطية، إذ يقول بعضهم: (ان النظرية العامة للشورى بسبب اصولها الشرعية المستمدة من مصادر الفقه الإسلامي القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد- تتوفر لها خصائص العقدية والأخلاقية، التي تجعلها منهاجاً اجتماعياً شاملا" تكسب الديمقراطية المكملة لها محتوی تضامنياً يحصن نظام الحكم من مساوئ الصراع على السلطة الذي تميزت به الديمقراطية**.**

الدولة والنظام السياسي 13

**الباب الثالث عشر:**

**التحول الديمقراطي - Democratic transformation**

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، و ذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية، ومن الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة منوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال - Robert A. Dahl.

إلا أنَّ التحول الديمقراطي يشير إلى مختلف الإجراءات الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية استنادا لفهم جوزيف شومبيتر فموجة التحول الديمقراطي تهدف إلى معرفة الأسباب التي أدت للدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية واجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير ديمقراطية، إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، وهي المرحلة الوسطية التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر و تبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي تعتبر التحول الديمقراطي أو التغير كعملية غير إرادية من حيث حدوثه أو عدم حدوثه، وهو قانون عام من قوانين الطبيعة ويتجه وعلى مدى طويل نحو الأفضل ولكن قد تعترض سبله عوائق ويتعرض لانتكاسات بسبب عوامل داخلية و خارجية إلا أنه يسير بخطى متسارعة و خصوصا في المجتمعات المعاصرة بسبب التقدم العلمي.

تعددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي و ذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول، ومن بين هذه التعريفات ما يشير إلى التحول الديمقراطي على أنَّه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، و يعرفه "شميتر" بأنَّها:" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءً في مؤسسات التي لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل"، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

ويعرفها روستو بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"، فركز التعرف على الأطراف المشاركة في عملية التحول الديمقراطي.

أما صامويل هنتيغتون يعرف التحول الديمقراطي على أنه : "مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، و هو مسلسل قابل للتراجع"، و يعرفه آخرون بأنه :" مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة و المجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى و قبول الجدل السياسي". وهناك من يرى بأن التحول الديمقراطي عملية سياسية تقع بين شكلين متباينين من الأنظمة السياسية و هي حالة الديكتاتورية و حالة الديمقراطية وبحيث تكون النتيجة النهائية صعود الشكل الثاني و زوال الشكل الأول السابق . الملاحظ أن أغلب التعريفات تشير إلى تغير موازين القوى لصالح قوى المجتمع المدني مثل الأحزاب غير المشاركة في السلطة و تبدو الصلة واضحة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية، وبالتالي حسب الطرح السابق فإن عملية التحول تعرف مشاركة فواعل جديدة في اللعبة السياسية تساهم في دفع الإصلاحات لإعادة ضبط النظام السابق.

ويعرفه تشارلز أندريان بأنَّه:

التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام:

* البعد الثقافي،
* البعد الهيكلي
* والسياسات

وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم." فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام. من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي، وعموما فإن التحول الديمقراطي يعبر عن الفترة التي تعقب حدوث تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي أما بالطرق السلمية أو الكفاح المسلح سعيا لتأسيس نظام ديمقراطي يقوم على تداول السلطة و إعداد دستور يحترم مختلف الحقوق و الحريات.

**٣- التحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المشابهة:**

إن التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي يضعنا أمام العديد من المفاهيم التي تتداخل مع المفهوم أو عدم القدرة على التفريق بين مفهوم التحول الديمقراطي وهذه المفاهيم المتشابهة بالرغم من وجود العديد من خطوط التماس بين هذه المصطلحات، ولذلك نسعى من خلال هذا الطرح إلى المحاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي ونأخذ البعض منها ليس على سبيل الحصر و إنما على أساس التقارب وهي : التحول الليبرالي و الانتقال الديمقراطي و الإصلاح السياسي .

**- التحول الليبرالي:** يفرق الباحثون بين عملية التحول الديمقراطي و التحول الليبرالي حيث عرفت أدبيات التحول الليبرالي بأنه عملية محكومة من الأعلى من خلال زيادة مساحة الحريات المسموح بها و الاهتمام بالحريات العامة فتقوم على ضرورة الاعتراف بدور الفرد على أنه الأساس في المجتمعات وذلك من خلال السماح للفرد للسعي إلى تحقيق ذاته و السعي المستمر وراء غايات و أهداف خاصة متغيرة دائما مع تغيرات الظروف.

و تنطلق الديمقراطية الليبرالية من فرضية أساسية هي حرية الاختيار، أما أعمدتها الفلسفية فتتمثل في تعظيم المنافع الفردية وتعظيم القدرات الفردية، والفردية التي نشأت عنها الليبرالية تقوم على مبدأ أسبقية الفرد في الوجود على المجتمع، وهو غاية أي نظام اجتماعي، فالفرد هنا قيمة في ذاته والدولة والمجتمع يسعيان في خدمته لتحقيق سعادته.

وقد ارتبطت الليبرالية بالديمقراطية على الرغم من اختلافات بين المذهبين، فالديمقراطية بجميع أشكالها المعروفة النيابية والمباشرة والاجتماعية تقوم على مبدأ حكم الشعب، وأنه مصدر الشرعية الوحيد للحكم في الدولة الحديثة، وذلك من خلال انتخابات نزيهة وحرة. ويقوم الحكم الديمقراطي على الفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والحريات العامة التي يكفلها الدستور صراحة، وحماية الأقليات في الدولة، والمواطنة المتناوبة في الحقوق مع تدعيم دستوري.

أما الليبرالية فتعنى بتقييد السلطة الحاكمة تجاه الأخلاق الخاصة للأفراد، أي تأمين مساحة محصنة للحياة الخاصة للأفراد ضد الإكراه الأخلاقي الذي تمارسه الدولة بالقانون أو يمارسه المجتمع بالعادات والتقاليد الليبرالية في سعي دؤوب لتأكيد حدود المساحة المتعلقة بالأخلاقيات الخاصة للفرد وكفالتها دستوريا. ويختلف التحول الليبرالي عن معنى التحول الديمقراطي، في كون الأول يشير إلى مختلف التغيرات التي تحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس وتسمح بحرية التعبير للمعارضة، عكس التحول الديمقراطي الذي يشير معناه بصورة خاصة إلى عملية التغير تجاه المشاركة الشعبية وحرية ونزاهة الانتخابات وعادة ما يتم عندما تتراخى قبضة أنظمة الحكم السلطوية، على الرغم من أن التحول الليبرالي ربما يعتبر خطوة نحو فرض المزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي، إلا أنه لا يقود بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية فيمكن أن نفصل التحول الديمقراطي عن التحول الديمقراطي ومثال على ذلك نجد بعض الأنظمة الملكية الدستورية في أوروبا ليبرالية نسبيا مع أنها لم تكن ديمقراطية وكانت كذلك "هونغ كونغ" في ظل حكم الاستعمار البريطاني ليبرالية بإفراط في حين كان لسكانها صوت ضعيف في الطريقة التي ينتخبون بها.

**الانتقال الديمقراطي:** يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق. و يتحقق الانتقال الديمقراطي عندما تنتهي سيادة فرد أو قلة على الشعب و يسود مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية و يصبح الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي نصا وروحا. لذلك فإن الانتقال الديمقراطي يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي و هي العملية التي تحقق الانتقال من نظام الوصاية على ترسيخ نظام حكم ديمقراطي و استقراره ، حيث يتم التحول الديمقراطي نحو الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية و حدها الأدنى عند لحظة الانتقال الديمقراطي إلى تكريسها كقيمة ثقافية وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي و تطور أداءه نوعيا عبر الزمن.

وتتضمن عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي ثلاثة مراحل أساسية :

١- المرحلة الأولى: مرحلة ضعف النظام القديم و ظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو معارضة ديمقراطية خارجية. ٢- المرحلة الثانية: مرحلة شروع النظام الحاكم في تحقيق إصلاحات من خلال تبني بعض الخطوات الانفتاحية . ٣- المرحلة الثالثة: فهي مرحلة تطور هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية ثم ترسيخ أسس النظام الجديد.

إن مرحلة الانتقال الديمقراطي تعتبر أكثر مرحلة جد حساسة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها إلى معيقات و صعوبات نتيجة لمشاركة مختلف مؤسسات النظام القديم و الحديث و يشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق، لذلك فإن الانتقال الديمقراطي يرتبط بالتحول الديمقراطي و هو مرحلة مهما تتسم يتنوع أشكالها خاصة أنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية و تنتهي بوضع دستور ديمقراطي و عقد انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة السياسية. ومن الأسباب التي تحول دون حدوث هذا الانتقال هو غياب كتلة حقيقية تعمل على أسس ديمقراطية و تعمل أطرافها بشكل مشترك من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي وهذا ما يميزه عن التحول الديمقراطي.

**الإصلاح السياسي:**

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية وعلى العموم، فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها، وكذا أساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك يعني زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا.

وعلى هذا الأساس فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يرتبط عادة بضغوط خارجية أكثر ما تكون مسعى داخلي في محاولة من قبل الأنظمة للخروج من مأزق الوقوع تحت طائلة الضغوط الخارجية، بالمقابل هناك من يقف مع الأنظمة السياسية و يدافع عنها وذلك حتى لا تتدخل أطراف خارجية فتقوم بعقد صفقات مع الحكومات تقوم على أساس مساندتها في مواجهة الضغوط الخارجية شريطة أن تشرع هذه الحكومات فورا في اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال فرض إصلاحات تشمل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الثقافية وخاصة منها الاجتماعية و مختلف الأطر القانونية ولا تتعامل بالانتهازية مع الرفض الشعبي للهيمنة الخارجية فتؤجل الإصلاح و تتصرف بما يحقق لها الاستمرار في الحكم. بالمقابل يمكن أن يقوم الإصلاح السياسي نتيجة تآكل النظام السلطوي في حد ذاته ما يعمل على تحفيز نخب المجتمع للضغط من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، و المهم في ذلك كله أن الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل بالتالي ما يمكن استنتاجه أن الإصلاح السياسي يعتبر مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي على غرار الانتقال الديمقراطي.

**٤- أنماط التحول الديمقراطي**

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي تتبناها بعض النخب من أجل التغيير من نظام تسلطي لنظام آخر ديمقراطي، و على الرغم أن كل دولة تتميز بظروف وعوامل تختلف عن باقي الدول الأخرى فهناك أنماط محددة تتخذها عملية التحول الديمقراطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تعميم كل هذه الأنماط على الدولة الواحدة و أنه في كل مضامين هذه الأنماط يكون هناك عامل أساسي و ليس واحدا يدفع نحو التحول الديمقراطي فيكون إما بإرادة من المجتمع السياسي أو من أسباب داخلية للنظام السياسي أو من قبل فواعل خارجية، وقد قدم "صمويل هنتيغتون" ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل في:

**- نمط التحول من الأعلى:**  تتسم عملية التحول الديمقراطي في هذه الحالة عندما يبادر قادة النظم غي الديمقراطية (قيادات سياسية أو قيادات عسكرية) بتحويل النظام ليصبح أكثر ديمقراطية، على الرغم من أن هذا الأسلوب من التحول يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة فإنه لا يعني إلغاء دور الجماهير في عملية التحول الديمقراطي حيث يلجأ القادة في بعض الأحيان إلى التحول تحت وطأة الضغوطات الشعبية و تزايد المطالب الاجتماعية بإحداث تغيرات ديمقراطية ، فتكون كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة و تقبل عليه لأنها تشعر بأنها لن تتمكن من ضمان استمرارها في الحكم و مصالحها المباشرة و غير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين و إلى المعارضين، هذه القناعة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة و متباينة من بلد لآخر لكنها في نهاية المطاف تفضي إلى انفتاح سياسي محدود و بطيء يفتح نافذة على الديمقراطية، كما قد يحدث هذا التحول نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبرالية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

كما يطلق البعض تسمية "منحة الديمقراطية" على هذا النمط من التحول الديمقراطي، حيث تكون الحكومة أمام فرصة لقيام نظام ديمقراطي بشكل مستقر و بأقل تكلفة على أن تتعامل مع هذه الفترة بحذر، وقد تنوعت التجارب في هذا النمط من التحول ومن أمثلة ذلك في إفريقيا مبادرة في زامبيا سنة 1991 بالتخلي على نظام الحزب الواحد وكذلك الجزائر بالتخلي على حزب التحرير الوطني كحزب المسيطر على السلطة وتبني خيار التعددية الحزبية كبداية نحو الديمقراطية، و في أمريكا اللاتينية نجد البرازيل في مرحلة نهاية حكم العسكريين، حيث لم تتمكن المعارضة في 1989 من التوصل إلى السلطة لولا تحالفها مع بعض قطاعات داخل السلطة العسكر.

كما أن للضغوطات الخارجية دورا في تغيير الحكومات لنظامها غير الديمقراطية كما حدث في الدول العربية عندما اتجهت اغلب الدول العربية للنظام الديمقراطي نتيجة للتحول في الإستراتيجية الأمريكية و تركيزها على قضية الدول الديمقراطية حتى قبل أحداث 11 سبتمبر2001 بتأثير من اليمين المتشدد، مما ساهم في تشديد الدعوة للديمقراطية في الخطاب الأمريكي إلا ان تجسد في المشروع الأمريكي لدمقرطة العالم و الذي أخذ صيغته الرسمية في الشرق الأوسط او ما يعرف مشروع الشرق الأوسط الكبير بمختلف أبعاده، مما دفع بالدول العربية لتوجيه أنظمتها نحو الديمقراطية كحل لمواجهة الضغوطات الخارجية.

* **نمط التحول التفاوضي:**  مؤشر هذا النمط هو تدهور شرعية النظام السياسي نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مما یؤدي إلى تزايد الضغوطات الداخلية خاصة والخارجیة للمطالبة بالانفتاح الديمقراطي، وهذا ما یدفع بقوى المعارضة التي رغم استنادها إلى الرأي العام للتفاوض ، لكنها تفتقد القوة الكافية للإطاحة بالنظام، كل هذا یدفع بالنظام للدخول في مفاوضات مع المعارضة من اجل التوصل إلى میثاق یكفل مصالح كافة القوى السیاسية، وغالبا ما يأتي هذا النمط كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات العقيمة بسبب الضغوط الداخلية و الخارجية، و أن تكلفة الانفتاح السياسي و الانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها – أي النخبة الحاكمة – هو أقل من كلفة الاستمرار في سياسات غير الديمقراطية ،و أنه من الأفضل لهم الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات و المشاورات و الاتفاقات و هذا ما حدث في التشيلي و السلفادور.

كما تبدو على الطرف الآخر من عملية التحول الديمقراطي قوى المعارضة غير قادرة على الإطاحة بالنظام السابق، بالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض و المساومة مع النخب الحاكمة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، وعادة ما نلاحظ أن المفوضات و المساومات بين الطرفين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات و احتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة و تقابلها ممارسات قمعية من جانب السلطة و قد حدث هذا النمط من التحول في العديد من البلدان منها "بولندا" فترى ضمن هذا الطرح Lee Hong sub أن عملية التحول في بولندا تمت عن طريق إتباع المعارضة إستراتيجية التعاون و التنسيق مع الإطراف المعتدلة داخل النظام الاشتراكي وهو الأمر الذي يجعل المعتدلين في الحزب الاشتراكي يشعرون أنهم يأخذون زمام المبادرة في عملية التحول و إن لديهم قدرا من السيطرة على مجريات هذه التحولات.

* **نمط التحول من الأسفل:**

يعرف هذا النمط من التحول الديمقراطي مشاركة الشعب كفاعل رئيسي، ويظهر هذا النمط في مرحلة تتسم بتصاعد قوة المعارضة و انهيار قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها ومن ثمة انهيار النظام السلطوي (الشمولي) مما يدفع بالقيادات في محاولة منها لتدارك الوضع بالانطلاق في إقرار بعض الإصلاحات المطلوبة من أجل احتواء الأزمة ذات الأبعاد المركبة و مثال على ذلك التجربة التونسية 2011 حيث توجه الرئيس المخلوع ( بن علي) برسالة إلى الشعب يعدهم فيها بإجراء إصلاحات جوهرية و تلبي احتياجات الشعب لكنه عجز عن احتواء هذه الاحتجاجات. إن هذا النمط من التحول يوضح دور و أهمية الضغوط الشعبية في دفع الدول للتوجه نحو الديمقراطية ، وهنا نجد ان النخبة قد تستبدل بأخرى جديدة مثل التحول في مصر التي اعتبرت تجربة جديدة استطاعت إزاحة النظام السابق و إطاحة عوائق الإصلاح السياسي و أهمها التوريث، كما ألغت القوى التي تقف أمام البدء في التقدم بشكل حقيقي، فعرفت زوال معالم النظام السابق و تشكيل المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي و تولي قيادة المرحلة الانتقالية.

و يأخذ هذا النمط من التحول الديمقراطي شكلين أساسين :

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها المعارضة الديمقراطية، بحيث يجبر النظام السابق في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريح نحو التحول الديمقراطي على غرار كل من الفلبين و كوريا الجنوبية و المكسيك.

- الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد.

یتضح لنا من كل هذا مدى التنوع في نمط التحول الديمقراطي استنادا إلى متطلبات البيئة الداخلية ودوافع العوامل الخارجية.

وهناك من يضيف نمط آخر وهو التدخل الخارجي ويعتمد هذا النمط من التحول على دولة أو مجموعة دول قصد استبدال نظام غير ديمقراطي بنظام آخر أكثر تفتح و احترام للقوانين العامة ويحقق قدر كافي من المساواة و العدالة ومثال ذلك عندما تم التحول الديمقراطي بتغير الحكومات و إسقاط النظم الديكتاتورية مثل "بنما وهايتي" و مؤخرا في ليبيا 2012.

**٥- مداخل عملية التحول الديمقراطي.**

يوجد اتفاق في الأدبيات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاثة مقاربات تفسيرية لآليات التحول الديمقراطي وهي :

- مدخل التحديث

- و المدخل البنيوي

- و مدخل الانتقال.

**- مدخل التحديث:**

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي ويؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي ولعل من أهم ممثليه "آدم سميث" باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجاه، من خلال دعوته لليبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية، كما تعتبر افتراضات وأطروحات علم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست Lipset.S.M ذات أهمية بالغة كونها تبحث عن شروط للاستقرار السياسي و ذلك من خلال كتابه رجل السياسة Political man الذي بذل فيه جهدا كبيرا ليقدم الأدلة الامبريقية على استقرار المجتمع الأمريكي ، وتضامن جماعة وخلوه من مظاهر الصراع أو قدراته على إمتصاصها. وينعكس ذلك كله فيما ما أسماه ليبست "بالديمقراطية المستقرة " Stable Democracy التي يتميز بها المجتمع الأمريكي عن غيره من المجتمعات الأخرى بحيث يحاول ليبست أن يربط بين الاستقرار الديمقراطي وبين التنمية الاقتصادية، معتقدا أن فيبر يكون على صواب عندما ذهب إلى الديمقراطية الحديثة في صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الرأسمالي. إن المتمعن في نظرية التحديث يجد نوعا من المصداقية في تناول العلاقة ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية خاصة أن جل أفكار مدرسة التحديث جاءت نتيجة لدراسات سابقة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية أين عرفت موجات التحول الديمقراطي في سنوات 1960-1970، فمن الناحية النظرية هناك تأثير للنمو الاقتصادي على احتمال قيام التغيير الديمقراطي، فنجد النمو البطيء للاقتصاد الوطني قد يزيد من الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الحاكم و على العكس، فالنمو السريع يساعد على نهوض الدولة و بالتالي تزداد فرض التغيير السياسي، فالزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي على احتمال تراجع الدولة عن الديمقراطية نحو الاستبداد لأن ما يهمها هو تحقيق التقدم الاقتصادي حتى على حساب بعض الحريات و حقوق المواطنين. هذا التحليل المتضمن الربط بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية يشترط ضرورة توفير بعض العوامل الاقتصادية و الاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي و يمكن حصرها في ارتفاع مؤشر النمو الاقتصادي الذي يتبعه ارتفاع الدخل الفردي ثم توسيع في القاعدة الشعبية، فانتشار مستوى التعليم و الذي بدوره يساعد و يرفع في مستوى المشاركة السياسية، وهذا التحليل ساعد بدوره على بروز العديد من الدراسات في هذا الاتجاه مثل: دراسة "دانيال ليرنر" التي استخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر والتعليم والتطور الاتصالي ونسبة المشاركة السياسية، وذهب كل من صاموئيل هانتنغتون و جوان نيلسون إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الاقتصادي وبين المشاركة السياسية، فكما توفر التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي :

- ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية

- تمايز البنى والوظائف السياسي

- تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع

- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعنى الاقتصادي والتحول الديمقراطي ،بحيث أن إحداث إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاديات السوق، يؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي.

و لقد عرفت هذه الأطروحة العديد من الدراسات و التمحيص من وقت إلى آخر باستخدام منهجيات و أساليب أكثر دقة، فتعتبر مدرسة التحديث انقطاعا عن الأعمال التي أطلق عليها "باكينهام" و غيره (النزعة القانونية الشكلية) و مثلت تحولا بمعنى التحول من التركيز على المتغيرات القانونية إلى التركيز على المتغيرات الاقتصادية و السوسيولوجية.

ومن أمثلة الدراسات الحديثة التي حاولت تثبت وإيجاد ارتباط و اعتماد متبادل بين الديمقراطية و التنمية نجد دراسة " كولمان Coleman 1960" .

كما توجد دراسة كترايت Cutright 1963 وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية وهى":

* تطور وسائل الاتصال
* والحضرية
* والتعليم
* والتصنيع"،

وقامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية، فلقد توصل بولين وجاكمان Bollen and Jakman 1985 إلى نفس النتيجة وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل و المتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. ولقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من ليبست وسيونج وتوريز Lipset, Seong and Torres بإعادة تحليل دراسات بولين وجاكمان.

من ناحية أخرى قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، على أساس أن الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة ، وتضمن خضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة ، فلقد أشار غروسمان ونوح Grossman and Noh 1988 إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرار يتهم في الحكم.

و بشكل عام تؤكد مدرسة التحديد كمدخل تفسيري في تحليل التحول الديمقراطي على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وكلما كان مستوى النمو الاقتصاد يلبي حاجات الأفراد ومتطلبات البيئة الخارجية كلما كانت الدولة أكثر استقرارا و لها قدرة على تحقيق التحول الديمقراطي، فالتنمية و الديمقراطية تقوم بينهما علاقة متبادلة ولا يمكن الفصل متغير على الأخر لأن كل منهما يشتمل على عناصر اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية ما يجعل تحقيق إحداهما بشكل حقيقي و موضوعي قد يؤدي إلى تحقيق الآخر.

قد تكون مدرسة التحديث قدمت مقاربة جديدة لدراسة الديمقراطية و أنظمة الحكم إلا أن عدم إمكانية تطبيق هذه المعاير على تجارب اجتماعية مختلفة سواء أدت في نهاية المطاف إلى تطبيق الديمقراطية أو الابتعاد عنها كنظام سياسي مستقر يجعلها غير قابلة للتصديق بشكل كلي، فمثلا نجد تركيا قد انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستويات التحديث ، ولم تتحقق الديمقراطية في دول الخليج على غرار السعودية رغم توافر معظم هذه المتغيرات التنموية و المؤشرات الاقتصادية.

**- المدخل البنيوي:**

تنطلق أطروحات المدخل البنيوي من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، فهذه المدرسة تستند على تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقا لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" بحيث توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه و من ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في واستمراريتها ،بمعنى انه يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية ،وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.

تعتبر دراسة بارينغتون مور Barington Moore الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي و المعنونة بـ Social Origines of Dictatorship and Democracy سنة 1966 والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقاربة مور لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية - الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية- بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان، بصفة عامة، نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، ووضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية :

1. تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.

2. التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.

3. إضعاف أرستقراطية الأرض. 4. الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

5. انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية. على العكس من ذلك، برزت الفاشية ضمن أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبياً واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية. وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضارية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفاً، وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية.

ولقد وجد ديتريك روشماير (Dietrich Rueschemeyer) وزملاؤه بعض النواقص في طرح مور وقدموا محاولة لتعويض هذا النقص، على أساس أن تحليلاته أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما في ذلك الحرب، في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يعر اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية وقد ضمّنوا هذه العوامل في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطي وبلدان البحر الكاريبي. على أساس هذا التحليل التاريخي المقارن، يزعم روشماير وزملاؤه بأن تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل، جوهرياً، بتوازن القوة الطبقية، وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل أخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها.

**- المدخل الانتقالي:** أشار الباحث السياسي دانكورت روستو Dankwart Rustow في مقالته المعنونة بـ : : toward a dynamic model Democracy transition إلى أنّ الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية هي قليلة إلى أن تقود المجتمع السياسي إلى ترسيخ الديمقراطية وهذا إذا استطاعت أن تقوم بتحديد الفاعلين ذوي التوجهات التسلطية المتطرفة، وتشجيع الممارسات المتوافقة مع الأداء الديمقراطي ، وزيادة عدد الفاعلين الديمقراطيين وإعطاء أولوية للإستراتيجية التي تضمن عدم تسهيل عودة الحكم التسلطي على أية استراتيجيات أخرى بما في ذلك التنافس فيما بينه.

إن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول و حسب طرح روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلاً تطورياً تاريخياً يستخدم منظوراً كلياً لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساساً أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية و حدد روستو، استناداً على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

**١- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية** من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين. **٢- مرحلة الصراع السياسي" المرحلة الإعدادية"** الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد ، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها.

**-٣ مرحلة القرار** الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطي وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي. **٤- مرحلة التعود :** في هذه المرحلة تأتي عملية الانتقال أو التحول الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا.

ما يمكن استنتاجه أن أنصار المدخل الانتقالي يرون أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية يتحدد جوهرياً، من خلال مبادرات وأفعال النخب وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبداً في فراغ، حيث إنها تتشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية التي تعبر عن مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.

وفي الختام فإن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن فهمها بمعزل عن الظروف الداخلية للدول والبيئة الخارجية التي قد تساهم في ايصالنا لتجربة ديمقراطية ناجحة وبأقل التكاليف، أو فشل عملية التحول وذلك ينجم عنه العديد من التحديات الأمنية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد لا تفشل فقط التجربة بل تجعل من الدول قابلة للانهيار.

**القسم الثاني:**

**تعزيز الديمقراطية وجودتها**

بعدما شهدت العديد من دول العالم موجات للتحول الديمقراطي، سرعان ما تحول اهتمام الباحثين من التركيز على دراسة التحول من النظم السلطوية إلی دراسة مشكلات التماسك الديمقراطي، ومستقبل الديمقراطيات الجديدة . ومن ثم فكان من الضروري إفراد جانب من الدراسة لتناول مفهوم التماسك الديمقراطي ومقوماته.

**أولا: مفهوم تعزيز الديمقراطية Democratic Consolidation :**

عند دراسة عملية تعزيز الديمقراطية في دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ينبغي تحديد المقصود بالمفهوم، وهذا ليست بالمهمة السهلة.

فكما أشار أندرياس تشدلیر Andreas Schedler أن فكرة تعميق عملية التحول الديمقراطي هي فكرة غير واضحة، وغير متماسكة، كما أنها غير متجانسة، مما دفع ويستانو Wistano و أوروزكو Orozco إلى القول بأن مفهوم تعزيز الديمقراطية وتعميقها مثل غيره من مفاهيم الموضة، يشوبه العديد من أوجه الغموض، كما یساء استخدامه . وقد اعتبر عدد من الباحثين أن فكرة التعميق الكامل للديمقراطية هي فكرة غير واقعية، ومن ثم فمن الأفضل من وجهة نظرهم القول بأن الديمقراطية متماسكة بما يكفي/ أو بشكل كاف، وذلك عندما يتوافر لها الدعم الشعبي وتكتسب المؤسسات الديمقراطية احترام المواطنين، وتستقر القواعد الديمقراطية.

وقد ربط دونالد ر.کیلی Donald R . Kelly بين الغموض الذي يكتنف تعریف مفهوم تعزيز الديمقراطية بتعريف مفهوم الديمقراطية نفسه، حيث رصد أحد الباحثين ۵۵۰ تعريفا للديمقراطية. وهو يرى أن تعريف الديمقراطية يختلف باختلاف البعد الذي نهتم به، بمعنی ما إذا كنا نعرف الديمقراطية باعتبارها عملية أم نتيجة، أم يتم تعريف الديمقراطية باعتبارها شكلا أو نمط مؤسسي أو ثقافي .

ويرتبط التعريف الأول بالوسائل والغايات، بمعنى هل الديمقراطية تعرف بأنه الطريقة التي يصل المواطنون من خلالها إلى القرارات الجماعية؟، أم أن لها متطلبات وخصائص معينة تتجاوز العملية نفسها لتحدد نتائج السياسات الحكومية . ويؤدي التركيز على الديمقراطية كعملية إلی طرح تعريف محدود للديمقراطية، حيث رأى جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter أن الديمقراطية يمكن أن تنطبق على أي نظام يصل فيه المواطنون إلى السلطة عن طريق التنافس على أصوات الناخبين . أما التركيز على تعريف الديمقراطية من خلال الاهتمام بالنتائج فيؤدي إلى ما أطلق عليه روبرت دال Robert Dahl "Polyarchy"، حيث تقوم الديمقراطية على:

* الانتخابات الحرة النزيهة،
* التصويت العام،
* الحق في خوض المنافسة على شغل منصب ما،
* حرية التعبير،
* إتاحة المعلومات،
* واستقلالية التنظيمات .

أما تعريف الديمقراطية من خلال النظر إلى أبعادها الثقافية والمؤسسية كما يرى دونالد ر. کیلی فيرتبط بتحديد الشكل الأفضل أو المناسب للنظام الديمقراطي .

وعلى الرغم من الجدل الذي دار حول مفهوم تعزيز الديمقراطية، فقد كانت هناك مساهمات من جانب عدد الباحثين بشأن تعريف المفهوم. حيث رأى كل من خوان لينز والفريد ستيبان أن القول بأن الديمقراطية متماسكة يعني أن الديمقراطية أصبحت اللعبة الوحيدة في المدينة أو المصدر الرئيس للتفاعل السياسي، وهو نفس التعريف الذي طرحه أدم برزيورسکی.

ويشير أندرياس تشدلير إلى أن مفهوم تعزيز الديمقراطية وتعميقه ايت سع ليشمل: القيود الشعبية، وانتشار القيم الديمقراطية، والسيطرة المدنية على الق وات المسلحة، وإنشاء الأحزاب وتكوين جماعات المصالح، واستقرار النظم والقواء د الانتخابية، ودورية الانتخابات، لامركزية سلطة الدولة، والإصلاح الق ضائي، وتقليل معطلات الفقر، وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم فهو يرى أن تعزيز الديمقراطية يقوم على توافر الشروط التي من شأنها منع حدوث نکوص عن العملية الديمقراطية، كما يرتبط بالشروط التي تساعد على الانتقال من الديمقراطية الانتخابية إلى الديمقراطية الليبرالية .

ويرى أودنيل أن مفهوم تعزيز الديمقراطية يتطلب وجود حد أدنى من الديمقراطية "الشروط الإجرائية"، وهي:

* الاقتراع السري،
* كفالة حق المواطنين في الانتخاب،
* إجراء انتخابات حرة نزيهة ودورية،
* حرية التجمع والتعبير،
* ومساءلة السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم مما قدمه نفر من الباحثين لبعض التعريفات التي تحدد السمات العامة - لمرحلة تعزيز الديمقراطية - فإن القليل منهم قد اھتم بتقديم تعريف إجرائي لهذا المفهوم. وفي هذا الإطار قدم خوان لينز والفريد ستیبان تعريف إجرائي لمفهوم تعزيز الديمقراطية، وذلك من خلال عدة أبعاد:

**- البعد السلوكي:**

حيث أن تعزيز الديمقراطية يتحقق في أية دولة عندما لا تقوم أية جماعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو أية مؤسسة بتخصيص موارد مالية كبيرة من أجل تحقيقها أهدافها في إقامة نظام غير ديمقراطي، أو تحاول تشجيع اندلاع أعمال عنف داخلي أو خارجي من أجل الانفصال عن الدولة.

**- البعد القيمي بعد التوجهات:**

تتعمق عملية التحول الديمقراطي عندما تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأن الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة المثلى والمناسبة لتسيير الحياة العامة. وأن يؤمن أغلبية المواطنين حتى في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية الطاحنة بأن أي تغير سياسي لابد أن ينتج عن أو يتم عبر الوسائل والإجراءات الديمقراطية،

**- البعد المؤسسي:**

حيث يتحقق تعزيز الديمقراطية عندما تخضع كافة القوی الحكومية وغير الحكومية على حدا سواء للقواعد الديمقراطية، وتعتاد على حل خلافاتها في إطار مجموعة من القوانين والإجراءات والمؤسسات التي تفرضها العملية الديمقراطية. أما ولفغانغ ميركل Wolfgang Merkel فيرى أن تعزيز الديمقراطية وتعميقها لابد أن يشتمل على:

* التماسك المؤسسي، - التماسك التمثيلي،
* التماسك السلوكي،
* والتماسك في الثقافة المدنية. كما حدد لاري دابموند Larry Diamond عددا من مؤشرات تعزيز وتعميق النظام الديمقراطي الليبرالي، ومنها:

- انتخابات تنافسية دورية ونزيهة وحرة،

- وضمان حق المواطنين في التصويت،

- وأن يكون المواطنون مدركين أن النظام سيشهد تغيراً دورياً،

- غياب الإقطاعيات المحتجزة للقوات المسلحة وغيرها من الجماعات التي لا تخضع للمساءلة الشعبية المباشرة،

- المساءلة الرأسية للمسؤولين من جانب الناخبين،

- والمساءلة الأفقية للمسؤولين وبعضهم البعض في إطار النظام السياسي،

- أن تكون القيود المفروضة على السلطة التنفيذية مستقاة من الدستور،

- سيادة القانون،

- التعددية السياسية والمدنية

- ضمان حريات الأفراد والجماعات .

وخلاصة القول أنه بينما تشتمل مرحلة التحول الديمقراطي على إنشاء المؤسسات الديمقراطية من العدم وإقامة قواعدها الرئيسة - فإن مرحلة تعميق التحول الديمقراطي تنطوي على كل ما يجعل هذه المؤسسات والقواعد تستقر وتترسخ، بحيث تعمق اتصالها بالمواطنين والمجتمع المدني، وتنجح في بلوغ مرحلة التماسك الديمقراطي . وبالتالي يشير تعميق الديمقراطية إلى تغييرات في التوجهات والممارسات والسلوكيات نحو العملية السياسية من جانب النخبة السياسية والمواطنين على حلها سواء .

ويتحقق تعزيز الديمقراطية عندما تتغلغل الديمقراطية في الحياة السیاسية والاجتماعية والنفسية والمؤسسية ، أو ما أطلق عليه ولفغانغ ميركل الديمقراطية المتغلغلة Embedded Democracy. حيث يرى أن الديمقراطية تتغلغل داخلية وخارجية في البيئة السياسية والاجتماعية. وقد أشار إلى أن هذاك خمسة نظم فرعية تساعد على تغلغل الديمقراطية داخليا، وهي:

* النظام الانتخابي،
* الحريات السياسية،
* الحريات المدنية،
* المساءلة الأفقية،
* والقوة أو السلطة الفعالة للحكم. أما خارجياً، فهناك هناك عدد من الأنظمة الفرعية التي تقف کحامي للديمقراطية من أي صدمات داخلية وخارجية قد تهددها، وهي:
* الدولة،
* المجتمع المدني،
* والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية.

**ثانيا: متطلبات تعزيز الديمقراطية :**

يؤكد جون كين John Keane على أنه لا يمكن أن يكون للحديث عن الديمقراطية معنى أو أن يكون ذا دلالة بدون الحديث عن الظروف الجيو سياسية أو البيئة الملائمة لقيام الديمقراطية، ولذلك فتعزيز الديمقراطية هو عملية وليس هدفة نهائية أو نهاية المطاف في عملية التحول الديمقراطي (د3). وفيما يلي عرض الأهم متطلبات تحقيق التماسك الديمقراطي: - وجود دولة:

يؤكد كل من لينز وستيبان على أن وجود دولة مستقلة ذات سيادة لهو من الشروط الضرورية لتحقيق التماسك الديمقراطي، كما أنهما يربطان ذلك بقضايا القومية وبناء الدولة في شرق أوروبا. فبدون دولة لن توجد ديمقراطية، حيث لا يمكن أن تجري انتخابات حرة تنافسية أو أن يقوم الحكام بممارسة سلطاتهم الشرعية، أو أن يمارس المواطنون حقوقهم التي يكفلها القانون بفعالية بدون وجود دولة (36). كما يشير جون أ. هال Hohn A . Hall إلى دور التجانس العرقي داخل الدولة في تحقيق التماسك الديمقراطي، فالدول الأكثر تجانساً من الناحية العرقية هي التي لديها فرصة أكبر لتحقيق التماسك الديمقراطي.

**- المجتمع السياسي:**

حتى تتماسك الديمقراطية وتستقر لابد من وجود مجتمع سياسي مستقل

- الأحزاب السياسية،

* والنظم الانتخابية،
* والقواعد الانتخابية،
* والهيئات التشريعية،
* والنظام القضائي.

ولابد من احترام كل الفاعلين الرئيسين، خاصة الحكومات ومؤسسات الدولة وسيادة القانون، وأن يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال تعتمد عليه الحكومة.

وقد تتضمن عملية التحول الديمقراطي في مراحلها الأولى توفير بعض الضمانات للحكام السلطويين واستقلالية القوات المسلحة عن رقابة الأجهزة التشريعية أو تخصيص بعض مقاعد السلطة التشريعية لأعضاء غیر منتخبين ديمقراطياً، ولكن هذه الحالة كما يرى ج. صامويل فالينزويلا J . Valenzuela Samuel لا يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية متماسكة. وهو يحدد بعض العوامل التي قد تمنع الحكومة المنتخبة من ممارسة سلطاتها كاملة، ومنها:

* أن تخضع لسلطة النخبة غير المنتخبة،

- وألا تمتلك السلطة الكاملة لممارسة مهامها،

- وأن يكون هناك ما يسمى بالإقطاعيات المحتجزة Reserved Domains. حيث تخصص بعض مجالات صنع السياسات لصالح نخب أخرى، قد تكون المؤسسة العسكرية أو رجال الأعمال، ولا تخضع هذه النخب للمساءلة الشعبية، وذلك على الرغم من أن لها سلطات كبيرة على الدولة. أما العامل الثالث فيتعلق بوجود مشکلات في العملية الانتخابية، والتي لا تقتصر على التلاعب في نتائج الانتخابات أو منع بعض المرشحين من خوض الانتخابات، ولكن أن يتم تجاه الى تمثيل بعض الأحزاب السياسية في البرلمان، والتي قد تعبر عن قطاع ليس بالضئيل في المجتمع.

**- المجتمع المدني:**  إن وجود مجتمع مدني قوي يعتبر عنصرا هاما من عناصر تحقيق التماسك الديمقراطي، فالمجتمع المدني هو حلقة الوصل بين المواطنين وبين ما يسمى بالمجتمع السياسي. ويتكون من مجموعة من الجماعات والتنظيمات التي تشكل وتحدد الهوية السياسية للمواطنين، كما يوفر لهم القنوات التي يستطيعون من خلالها الاتصال بالمؤسسات السياسية. ويمارس المجتمع المدني العديد من الوظائف في أي نظام ديمقراطي، حيث يقوم بتنظيم المواطنين ويتيح لهم الفرصة التوصيل آرائهم إلى المؤسسات السياسية المختلفة. كما أن انضمام المواطنين إلی مؤسسات المجتمع المدني يمنحهم الشعور بالهوية السياسية، كما أنها تتيح له م فرصة المشاركة السياسية. ويمكن أن يسهم المجتمع المدني النشط والذي يتفاعل مع المجتمع السياسي، مثل: الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية في :

* تحقيق التوافق في المجتمع،
* يؤدي إلى ترشيد وتقليل الاختلافات السياسية.
* يكمل دور الأحزاب السياسية في تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين، وتقوية التوجهات الديمقراطية،
* يطرح صيغا وقنوات بديلة لتشكيل المصالح والتعبير عنها.

ويسهم المجتمع المدني أيضا في تحقيق التضامن والتجمع والفعل السياسي، كما أنه يوفر الفرصة لظهور نخب وزعامات جديدة يمكن أن تقود المجتمع في المستقبل، ويساعد أيضا على تكوين قوة مضادة وموازية للقوة السياسية الحاكمة، كما أنه يتيح قدر أكبر من المعلومات للمواطنين.

ویری يورغن هايرماس Jurgen Habermas أن من بين الوظائف الرئيسة للمجتمع المدني نقل وتوصيل الصراعات والاختلافات الاجتماعية من الأطراف إلى قلب النظام السياسي. ومثل هذه الوظيفة الاتصالية من وجهة نظره مهمة للغاية لتحقيق التكامل المجتمعي، ولذلك فهو يرجع أزمة النظم الاشتراكية إلى غياب المؤسسات المسؤولة عن القيام بالوظيفة الاتصالية . ويعتبر لاري دابموند إن وجود مجتمع مدني قوي و مستقل له أهمية خاصة في كبح التوجهات السلطوية للحكومات، خاصة في النظم التي ليس لديها تقاليد ديمقراطية، حيث تخضع الحكومات لنوع من الرقابة غير الرسمية. أما دونالد ر.کیلی فيرى أن المجتمع المدني القوي يمكن أن يسهم في تحقيق التماسك الديمقراطي، أكثر من إطلاق عملية التحول الديمقراطي .

**- مجتمع اقتصادي مؤسسي:**

يفرق لينز وستیبان بين المجتمع الاقتصادي الذي يتوسط العلاقة بين الدولة والسوق) والاقتصاد الرأسمالي، حيث لا يمكن أن تتماسك الديمقراطية في ظل اقتصاد مخطط مركزية، لأن استقلالية السوق والتنوع في ملكية الأصول يؤديان إلى استقلالية وانتعاش المجتمع المدني، مما سوف يسهم في تحقيق التماسك الديمقراطي . كما يشيران إلى أن الديمقراطيات لا يمكن أن تتماسك في ظل اقتصاد رأسمالي خالص، لأن الدولة وتدخلها في الاقتصاد أمر هام لإقامة اقتصاد سوق حر، وكذلك لتصحيح إخفاقات السوق، وتوفير السلع العامة، وتحقيق قدر من المساواة والعدالة بين المواطنين، والتي لا يمكن أن تتحقق في ظل اقتصاد رأسمالي خالص

**- الثقافة المدنية:** يتطلب تحقيق التماسك الديمقراطي وجود ثقافة مدنية، تؤمن ب القيم الديمقراطية. فلا يمكن أن تعمل المؤسسات الممثلة للشعب بدون أن يعتنق هذا الشعب القيم الديمقراطية. ولا تكون الثقافة المدنية في صورة مؤسسات، ودساتير، وقوانين، ولكن في صورة ثقافة متغلغلة في تلك المؤسسات والدساتير والقوانين. وترتبط الثقافة المدنية بالثقافة السياسية، حيث تحدد رؤى وتوجهات المواطنين نحو النظام السياسي والعملية السياسية برمتها، كما أنها تحدد أنماط السلوك السياسي للمواطنين، وكذلك مواقفهم من النظام السياسي من حيث التأييد أو المعارضة ، ورؤيتهم لمدى فعالية هذا النظام .

وقد حدد دونالد کیلی خصائص الثقافة المدنية الديمقراطية على النحو التالي: - الاتفاق الواسع بين المواطنين على أن هناك مجتمعا موجوداً، هذا المجتمع معرف بأنه الأمة المتجذرة في الدولة، وهي التي تجمع بين جميع عناصر المجتمع، وذلك على الرغم مما بين هذه العناصر من اختلافات عرقية ودينية،

- قبول واسع من جانب المواطنين للقواعد الديمقراطية، المكتوبة والعرفية، بما فيها حرية الانتخاب، والتنظيم والتجمع، وغيرها،

• القبول الواسع لشكل الحكم القائم، سواء رئاسي أو برلماني، أو مختلط. وأن تنفذ الرغبة في تغيير شكل الحكم عن طريق القواعد الدستورية،

• القبول الواسع لفكرة فاعلية الحكومة، بمعنى قدرتها على اتخاذ قرارات سلطوية، وجمع الموارد العامة والضرائب، وتنفيذ القرارات،

• القبول العام لفكرة فاعلية المواطنين، بمعنى أنهم مستقلون ولديهم هوية سياسية خاصة بهم، وأن تصرفاتهم وأفعالهم قد تحدث فارقة وسيكون لها تأثير،

- التسامح الشعبي بشأن التنوع السياسي والاجتماعي، وقبول مأسسة هذا التنوع داخل المجتمع،

- القبول الواسع لفكرة سيادة القانون .

ومما سبق يمكن عرض عدد من الملاحظات التي تردد ولمفهوم التماسك الديمقراطي، منها:

- هناك ندرة في الدراسات التي تتناول الأبعاد المتعددة للديمقراطية، فعلى الرغم من تركيز العديد من المؤسسات الدولية في مجال الديمقراطية واقتصاد السوق على تطوير مؤشرات القياس درجة الديمقراطية واقتصاد السوق في أي مجتمع، فإن هذه المؤشرات، كما يرى الفيو سيرامی Alfio Cerami غير كافية لتحديد طبيعة الديمقراطية، فالاقتصار على الديمقراطية الانتخابية غير كافي لدراسة الأبعاد المختلفة للديمقراطية، ولابد من دراسة أبعاد هامة أخرى، مثل:

- غياب التفاوت الاجتماعي

- وعدم المساواة .

وذلك لأن الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على التحول الاقتصادي تهدد العملية الديمقراطية، فالديمقراطية لا يمكن أن تستقر إلا إذا اتسمت كل وظائفها الأساسية بصفة الديمقراطية. والوظائف الديمقراطية لا تقتصر فقط على إجراء انتخابات حرة نزيهة وحرية الإعلام والتوازن والرقابة بين السلطات أو وسائل الديمقراطية المباشرة کالاستفتاءات، ولكنها تشتمل أيضا على حصول المواطنين على فرص متساوية من الفوائد الديمقراطية، مثل غياب أي صورة من صور التمييز بمعناه الواسع. ومن ثم فهو يؤكد على ضرورة اعتبار فاعلية دولة الرفاهية - Welfare State Efficiency - والتي كثيرا ما يتم تجاهلها في التحليل السياسي - عنصر جوهري في عملية التماسك الديمقراطي في الدول المتحولة عن الإشتراكية، فلا يمكن أن تستقر الديمقراطيات إذا كان هناك قطاع عريض من المواطنين مستبعد أو محروم من الانجازات الاقتصادية.

- أن تعريف التماسك الديمقراطي بأنه يتحقق عندما تكون الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة هو تعريف مضلل وغير كامل، فقد تصل إلى السلطة نخب سلطوية عن طريق وسائل ديمقراطية، كالانتخابات . كما لا يكفي أن تكون العملية الانتخابية هي الآلية المستخدمة لتشكيل الحكومات، عندما توجد إقطاعيات محتجزة في عملية صنع السياسة أو تمييز انتخابي أو حكومات وصية أو حارسة Tutelary، لا تمتلك السلطات الكافية لتنفيذ سياستها.

- أن استمرار الحكومات الديمقراطية وغياب الأزمات السياسية وكذلك العوامل المهددة الاستقرار الديمقراطية ليس كافيا للحكم على تحقق التماسك الديمقراطي، حيث يرى صامويل ج. فالينزويلا أن الديمقراطيات المتماسكة ليست منيعة أو محصنة ضد حدوث اختلافات إيديولوجية كبيرة بين الأحزاب والقادة السياسيين الرئيسين أو وقوع توترات أثنية وعرقية في المجتمع، فقد تتعاقب الحكومات الديمقراطية تلو الأخرى على الحكم عبر فترات زمنية طويلة، نتيجة حرص قادتها على عدم التصادم مع أو معارضة بعض القوی التي لا تخضع سلطاتها للمساءلة الشعبية. ومن ثم فالمعيار الحاسم هذا هو نوعية الديمقراطية. . وأخيرا فالديمقراطية ليست نظاما مثاليا، فحتى الديمقراطيات المتماسكة تشهد انخفاض مستويات مشاركة المواطنين، وانقسام النخب السياسية، وقيام الأحزاب السياسية على أساس أيديولوجي وليس على أساس البرامج الحزبية، كما قد تشهد تمويل غير مشروع للأحزاب السياسية، وكذلك ضعف فعالية السلطات التشريعية.

**ثالثا: جودة الديمقراطية:**

ظلت دراسة أسباب ظهور وسقوط النظم السياسية أو بقاؤها هو المحور الرئيس للدراسات السياسة المقارنة لفترة طويلة، ولكن مع استقرار الديمقراطية في العديد من الدول تحول اهتمام الباحثين إلى دراسة شروط ومعايير تحقيق الديمقراطية الجيدة.

وقبل الحديث عن الديمقراطيات الجيدة لابد من تحديد معنى كلمة جودة Quality حيث يرى ليوناردو مورلینو Leonardo Morlino أنه من خلال دراسة الاستخدامات المختلفة للكلمة في القطاعات الصناعية، ومجالات التسويق يتضح أن هناك عدة معاني المفهوم الجودة، وذلك على النحو التالي: - تتعلق جودة الخدمة أو السلعة برضا المستهلك أو العميل عن هذه الخدمة أو السلعة، وطلبهم المتكرر لها. ولذلك تتعلق الجودة بالنتيجة.

ومن ثم ففي ظل الديمقراطية الجيدة يكون لدى المواطنين القدرة على الرقابة على مدى التزام الحكومة بضمان الحرية والمساواة بين المواطنين وفقأ للقانون. ومن ثم فهم يراقبون مدى فعالية القوانين والقرارات التي تتخذها الحكومة، ومدى خضوع المسؤولين المنتخبين للمساءلة والمحاسبة، وفي ظل الديمقراطية الجيدة أيضا تخضع المؤسسات السياسية المساءلة بعضها البعض وفقا للقانون والدستور الجودة تتعلق بالإجراءات، والديمقراطية الجيدة في ظلها يتمتع الأفراد والمؤسسات والجماعات المختلفة بالحرية والمساواة السياسية (الجودة بمعنى المحتوى). والديمقراطية الجيدة هي نظام شرعي بالمفهوم الواسع يحظى برضا المواطنين، وبالدعم الكامل من جانب المجتمع المدني (الجودة بمعنی النتيجة) .

ومن ثم فهناك ثمانية أبعاد للديمقراطية الجيدة، كما يجدها ليون اردو مورلینو و لاري دايموند، وتعد الأبعاد الخمسة الأولى أبعاد إجرائية، وهي:

* سيادة القانون،
* المشاركة،
* المنافسة،
* المساءلة الأفقية،
* والمساءلة الرأسية. أما البعدان السادس والسابع فهما يتعلقان بالجوانب الموضوعية لجودة الديمقراطية، ويتمثلان في:
* احترام الحريات المدنية والسياسية،
* والالتزام المستمر بقواعد المساواة بمعناها الواسع (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).
* وأخيرا يتمثل البعد الثامن من أبعاد الديمقراطية الجيدة في الاستجابة، بمعنى مدى توافق السياسات العامة، والمؤسسات، والتشريعات مع مطالب المواطنين وتفضيلاتهم.

ومن ثم فهما يخلصان إلى أن الديمقراطية الجيدة هي التي تتيح للمواطنين درجة عالية من الحرية، والمساواة السياسية، والرقابة الشعبية على السياسات العامة وصانعي هذه السياسات، عبر المؤسسات الشرعية والقانونية.

وقد علق كل من انيبال لينان - بيريز Anibal Linan- Perez وديفيد ألتمان David Altman جودة الديمقراطية بناءه على مفهوم روبرت دال Polyarchy. ولذلك فقد أشارا إلى أن الديمقراطية الجيدة تعني:

* حقوق مدنية فعالة،
* ومشاركة فعالة،

بمعنى أن يكون للفرد حق متساو للتصويت في انتخابات د رة نزيهة، كما تعني المنافسة الفعالة بين الأحزاب السياسية بهدف الوصول إلى السلطة عبر هذه الانتخابات، حيث يسمح للمعارضة بالمشاركة في العملية التشريعية، وليس مجرد الفوز في الانتخابات الذي قد يعرقله حدوث تزوير في هذه الانتخابات، كذلك منع هيمنة الحزب الحاكم على عملية ص نع السياسات، بالإضافة إلى عدم السماح بهيمنة المعارضة. وقد رأى كل من انيبال لينان - بيريز وديفيد ألتمان أن هناك فرق بين نوعية أو جودة الديمقراطية ومستوى الديمقراطية في بلد ما، حيث تتعلق جودة الديمقراطية بنوعيتها وبالمشكلات التي تؤثر سلبا على الحياة السياسية، مثل: الإقطاعيات المحتجزة، وضعف المساءلة الأفقية. وهما يشيران إلى أن تحليل جودة الديمقراطية يتطلب وجود حد أدنى من الديمقراطية وهو ما أسموه بالديمقراطية الإجرائية. كما أن المقارنة بين الدول لا تكون بهدف معرفة أي الدول أكثر ديمقراطية من غيرها، بقدر ما يكون الهدف هو تحديد في أي دولة تعمل الديمقراطية بشكل أفضل

أما التعريف الذي قدمه اريند لايبهارت Arend Lijphart للديمقراطية الجيدة، فقد تضمن:

* مؤشرات خاصة بتمثيل المرأة،
* والمشاركة في الانتخابات،
* والرضا عن الديمقراطية،
* وكذلك انخفاض معدل الفساد.

ومن جملة ما سبق يمكن القول إن هناك معايير إجرائية Procedural للديمقراطية الجيدة، ومنها:

* سيادة القانون
* والمساءلة الأفقية والرأسية.

وهذه كمعايير موضوعية Substantive ، والتي تتمثل في نوعية المؤسسات السياسية الرسمية (الأحزاب، الانتخابات، والدستور). أما بالنسبة للمعايير غير الموضوعية Subjective لجودة الديمقراطية، فهي ترتبط بثقة المواطنين في مؤسسات الدولة والنخب السياسية، وتوجهاتهم نحو النظام الديمقراطي، وكذلك الثقافة السياسية للمواطنين.

**تطبيق النظام الديمقراطي في العراق**

كان النظام السياسي الذي ورثه العراق عن الانتداب البريطاني في ۳/٥/۱۹۲۰ طبقا لمقررات مؤتمر (سان ريمو) ومعاهدة ( سيفر) ، نوعاً من الحكم الديمقراطي النيابي الذي يشبه الانظمة العربية الديمقراطية ، حيث شكل البرلمان مؤسسة التمثيل الشعبي الاولى، مقابل ملك وراثي ، اخذ صورته عن بريطانيا التي وعدت العراق بتدعيم اسس الديمقراطية فيه. شهدت العقود الثلاثة الاولى بعد تأسيس الدولة العراقية تطورا ً في مجال التعددية الحزبية ، حيث ظهرت بعض الاحزاب والتنظيمات السرية التي لعبت دورا ملحوظا في تأريخ العراق المعاصر.

لقد تأسست بموجب الدستور الاول ( القانون الاساسي) مجلس الامة (برلمان) ومجلس الاعيان،ليشكلا السلطة التشريعية في البلد، وخلال السنوات التالية كانت الحياة السياسية مغطاة بغطاء دستوري هو القانون الاساسي الذي اعتمد مبدأ فصل السلطات .

وبعد عام ۲۰۰۳ جرت تحولات هامه في بنية النظام السياسي الذي اتجه نحو الاخذ بالنظام الديمقراطي البرلماني في اطار فيدرالي :

فقد جاء في المادة (۱ ) من الدستور الذي صدر عام ۲۰۰٥ ما يلي:

( جمهورية العراق دوله مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي أتحادي ).

وجاء في المادة ( 2 ):

اولا : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وهو مصدر اساس للتشريع:

أ- لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الاسلام .

ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ت- لايجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الدستور .وجاء في المادة (٦ ) :

(يتم تداول السلطة سلمياً ، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور).

وجاء في الباب الثاني ( الحقوق والحريات)، والفصل الاول منها (الحقوق)، وأولى الحقوق المدنية والسياسية : ضمن المادة (14 ):

( العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس والعرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الإجتماعي). وجاء في المادة (۱٥ ) : (لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها الا وفقاً للقانون وبناء على قرار صادر من جهة قضائية) .وقد توالت المواد التي تضمن تكافؤ الفرص لجميع العراقيين وتجعل من الدولة رقيبا على تنفيذ ذلك بما لها من سلطة من تشريعات تحافظ على حقوق كافة الاطراف .

كما ضمن الدستور الحقوق المدنية والسياسية الاساسية، فاكد ان للجميع الحق في الحياة والامن والحرية والخصوصية الشخصية للأفراد وحرمة المسكن، وحق الجميع نساء ورجالا في حق المشاركة في الشؤون العامة، وممارسة حقوقهم السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح. كما يكفل الدستور حق التقاضي والإجراءات العادلة في كافة مراحل التقاضي، بما فيها حق الدفاع وافتراض البراءة في المتهم حتى صدور حكم نهائي، وعلانية الجلسات ، والمعاملة العادلة للجميع.

كما كفل الدستور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من حق العمل والحياة الكريمة للجميع، وحق تكوين النقابات والاتحادات المهنية، وحرية انتقال الايدي العاملة ورؤوس الاموال داخل البلد، وكفل حق الملكية العامة والخاصة، وحماية الامومة والطفولة والشيخوخة، ويرعى النشيء والشباب ، ويحظر كافة اشكال الاستغلال الاقتصادي للأطفال ، والحق في الرعاية الصحية والتعليم.

· كما اكد الستور على حرية الانسان وكرامته وعدم جواز تعرضه لأي انواع التعذيب او الاكراه، ويحظر السخرة والاتجار بالنساء والاطفال والجنس.· كما كفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والاعلام والنشر والاعلان وحريـــــة الاجتماع والتظاهر السلمي، ويحافظ الدستور على حق الافراد في تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الاتصالات والمراسلات.

كذلك كفل الدستور الحق في التزام المواطنين بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم ، والحق في ممارسة الشعائر الدينية ، وحرية العبادة وحماية اماكنها ، ومنح كل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

وجاء في الباب الثالث :

كيفية اختيار الحكومة وانتخاب النواب الذي يقومون بسن القوانين في البرلمان ،وتحديد المؤسسات التي تتولى حماية القوانين ومعاقبة المخالفين وبين مهمة البرلمان في اصدار القوانين، واتخاذ القرارات المهمة، واختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

اما السلطة التنفيذية :

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، مدة ولايته اربع سنوات ، يجوز انتخابه لدوره ثانية، وله صلاحيات وفق الدستور ، اما رئيس الوزراء فهو يتولى ادارة البلاد بمساعدة مجلس الوزراء.

اما السلطة القضائية: فقد تضمن الدستور أنشاء مؤسسات قضائية لضمان حسن تطبيق العدالة ومعاقبة المخالفين، وانشاء المحاكم منها المحكمة الاتحادية العليا، مهمتها الفصل في مدى اتفاق القوانين العادية مع الدستور ، مع التأكيد على استقلال القضاء.

اما الباب الرابع :

فقد ناقش اختصاصات وسلطات كل من السلطة الاتحادية والاقاليم.

الباب الخامس :

ناقش موضوعات تنظيمية للنظام الاتحادي في العراق ، والذي يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية.

الباب السادس : وضح اجراءات وتوقيت وكيفية تغيير الدستور لضمان عدم تعديل المبادئ الاساسية

وقد اكد الدستور ونص على ان موافقة الشعب العراقي ضرورية لإنفاذ الدستور من خلال اجراء استفتاء شعبي عام.

الدولة والنظام السياسي ج 2

**الجزء الثاني**

**النظام السياسي**

**المحتويات**

**النظام السياسي**

طرق دراسة النظم السياسية

صور الأنظمة السياسية

النظم السياسية المعاصرة والنظم المقارنة

تطور مسارات النظريات السياسية المقارنة

**المؤسسات الرسمية:**

- المؤسسة التشريعية

- المؤسسة التنفيذية

- المؤسسة القضائية

- النظم الانتخابية

**المؤسسات غير الرسمية:**

- الأحزاب السياسية

- منظمات المجتمع المدني

- الرأي العام

- جماعات المصالح

- تقويم أداء النظام السياسي

حقوق الإنسان

الدولة والنظام السياسي ج 2

**الباب الأول**

**النظام السياسي وبيئته**

**تعريف النظام السياسي**

**-**يقصد بالنظام السياسي ذلك الجزء من النظم الاجتماعية الذي يضم مؤسسات صنع القرار العام أو التأثير عليه. فالنظام السياسي في أي دولة هو الذي يحتكر اتخاذ قرارات ملزمة للمواطنين جميعا داخل هذه الدولة، وقد ترتب هذه القرارات مزايا لبعض المواطنين الخدمات المجانية - دعم بعض السلع والتزامات على بعض المواطنين الضرائب والرسوم). ولهذا السبب، رأى أحد علماء السياسة أن النظام السياسي هو المسئول عن توزيع موارد الدولة بصورة إلزامية أو إكراهية، وهو الذي يستخدم الإكراه المادي بطريقة شرعية في حالة الخروج على القانون لحفظ حقوق المواطنين وفرض احترام القوانين على المخالفين.

ولكي يقوم النظام السياسي بوظائفه في حماية الحقوق وفرض احترام القانون وصناعة وتطبيق القوانين التي تحمي هذه الحقوق وتوفر للدولة موارد يمكن استخدامها في الإنفاق على تقديم الخدمات للمواطنين والإنفاق على المنشآت العامة والطرق والمطارات ومحطات المياه والكهرباء وغيرها)، يضم النظام السياسي عددا من المؤسسات للقيام بهذه المهام. ونقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات رسمية أو حكومية تضطلع بأدوار أو وظائف داخل النظام وهي المؤسسة التشريعية التي تنحصر مهمتها في صنع القوانين التي تحفظ الحقوق وتعاقب المخالفين وتمنح المواطنين مزايا أو إعفاءات وتلزمهم بسداد ضرائب أو غير ذلك. والمؤسسة التنفيذية التي تقوم بتطبيق هذه القوانين التي وافقت عليها المؤسسة التشريعية، والمؤسسة القضائية التي تحكم في المنازعات التي تثار عند تطبيق القوانين.

ومع تطور النظم السياسية لاسيما الديمقراطية منها، لم تعد مؤسسات النظام السياسي مقتصرة فقط على المؤسسات الرسمية الثلاثة السابق ذكرها ، فقد أضيفت إليها ما يطلق عليه المؤسسات غیر الرسمية التي تقوم بأدوار مهمة في عملية صنع القرار السياسي والتأثير عليه، دون أن تكون مؤسسة رسمية أو حكومية، وتضم هذه المؤسسات الأحزاب السياسية وجماعات المصالح أو الضغط، والرأي العام

وتعتبر الأحزاب السياسية مؤسسات سياسية شديدة الأهمية في النظم الديمقراطية، وتقوم بعدة وظائف من أهمها التنافس للوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، فإذا كان الحزب صاحب الأغلبية أطلق عليه الحزب الحاكم، أما الأحزاب الأخرى فتكون أحزابا معارضة إلى حين نجاحها في الحصول على الأغلبية والتحول إلى مقاعد الحكم. فالنظام السياسي الديمقراطي يضم عددا من الأحزاب السياسية تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة ووضع برامجها موضع التنفيذ من خلال صنع القوانين في المؤسسة التشريعية، وتنفيذ القوانين في المؤسسة التنفيذية.

أما جماعات المصالح أو الضغط، فيقصد بها التنظيمات التي تعبر عن مصالح بعض المواطنين وتسعى للدفاع عن هذه المصالح من خلال التأثير أو الضغط على المؤسسات الرسمية، وتضم هذه الجماعات النقابات المهنية والعمالية وجماعات رجال الأعمال. وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب في سعيها للتأثير دون أن تسعى للوصول إلى السلطة.

أما الرأي العام فيعبر عن وجهة نظر أغلبية المواطنين تجاه قضية محددة خارجية أو داخلية، ومن الواضح أنه ليس مؤسسة بالمعنى الدقيق، لكن تأثيره في النظم الديمقراطية على صنع القرار أسهم في الاهتمام بدراسته باعتباره مجاز، إحدى المؤسسات غير الرسمية ذات التأثير على النظام السياسي.

وحيث يحدد الدستور أو الوثيقة الأساسية في الدولة طبيعة النظام السياسي ومؤسساته واختصاصات هذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها.

**بيئة النظم السياسية**

من الثابت إن النظم السياسية لا تؤدي مهامها في فراغ، بل في إطار محيط أو بيئة تتضمن مجموعة من العوامل التي تضطلع بأدوار مؤثرة في تحديد طبيعة النظام السياسي، والعلاقة بين مؤسساته، وطريقة صنع القرار. ويرى ديفيد إيستون D . Easton أن النظام السياسي يعمل متأثرا بالبيئة المحيطة به، وتضم هذه البيئة كلا من البيئة المحلية أو الداخلية والبيئة الخارجية. وبينما تتضمن الأولى كلا من التاريخ والجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والثقافة، تضم الأخيرة كلا من البيئة الإقليمية (أو النظام الإقليمي) والبيئة الدولية (أو النظام الدولي).ومن ثم، تتأثر النظم السياسية بتاريخها، وبموقعها الجغرافي، وبالسمات الأساسية للمجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية، وبالثقافة السائدة لاسيما السياسية منها. كما تتأثر النظم السياسية أيضا بالنظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وبطبيعة النظام الدولي القائم.

ومن المؤكد أن تأثيرات كل من البيئتين المحلية والخارجية على النظم السياسية تتباين من نظام إلى آخر وفقا للعديد من العوامل. فعلى سبيل المثال، تتأثر النظم السياسية ذات التاريخ العريق بدرجة أكبر من النظم حديثة العهد، كما يتباين تأثير الجغرافيا وفقا لأهمية الموقع الجغرافي، ويختلف تأثير البيئة الاجتماعية وفقا لحجم الانقسامات القائمة في المجتمع، ويزداد تأثر النظام السياسي بالنظام الدولي السائد. في حالة الارتباط بالقوى المؤثرة في هذا النظام.

**أولا: البيئة التاريخية:**

يقصد بذلك التطورات التاريخية التي اضطلعت بأدوار مهمة في تأسيس النظم السياسية وفي تطورها، والتي ما تزال تلعب دورا حتى الوقت الراهن، بحيث تمثل قيودا أو فرصا للنظام السياسي القائم. وثمة تأثيرات تاريخية واضحة في سمات النظام السياسي البريطاني الحالي من قبيل ممارسة الملك (أو الملكة) سلطاته من خلال الوزراء، وتنزيه الملك عن المساءلة وارتباط ذلك بعدم تمتعه بأي سلطات فعلية، ونشأة البرلمان على قاعدة "لا ضرائب بدون تمثيل"، واستمرار مجلس النبلاء (مجلس اللوردات) في مواجهة مجلس المواطنين العاديين (مجلس العموم) مع سيطرة الأخير تقريبا على جميع الاختصاصات التشريعية. وبينما تأثر النظام السياسي البريطاني بتطوره التاريخي الهادئ نحو نظام سياسي ديمقراطي مستقر، اتسم نظيره الفرنسي بتطورات ثورية عنيفة و تجارب عديدة حتى انتهى به الحال إلى النظام السياسي الراهن والذي يعرف بنظام الجمهورية الخامسة.

وما يزال النظام السياسي الأمريكي متأثرا بما صاغه الآباء المؤسسون للجمهورية منذ أكثر من مائتي عام من حيث وجود مجلسين متساويين في الاختصاصات التشريعية، وأسلوب فريد في انتخاب رئيس الجمهورية، ودولة فيدرالية تحظى سلطات الولايات فيها باختصاصات واسعة في مواجهة الحكومة المركزية.

وفي كثير من النظم حديثة الاستقلال، استمر قادة النضال من أجل الاستقلال لفترات طويلة في الحكم، وأقاموا نظمأ ترسخ سلطاتهم وسلطة الحزب الذي ينتمون إليه فيما عرف بنظم الحزب الواحد أو التنظيم السياسي الوحيد. وكان مرد هذه الظاهرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى دور هؤلاء الزعماء في نيل الاستقلال. وفي بعض النظم السياسية في المنطقة العربية، ارتبط تأسيس الدولة، ومن ثم النظام السياسي، بإحدى الأسر، واستمرت هذه الأسر في الحكم لهذا السبب أو العامل التاريخي مثل نشأة المملكة العربية السعودية على يد عبد العزيز آل سعود، ونشأة المملكة الأردنية الهاشمية على يد عبد الله بن الشريف حسين، وكذلك الحال في باقي دول الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان). وبالرغم من تفاوت سلطات الملك أو السلطان أو الأمير في هذه الدول، فما يزال كل منهم يحظى بسلطات واسعة، وما يزال أعضاء من الأسرة الحاكمة يتولون مناصب محورية في النظام السياسي حتى الآن.

وبالرغم من كثير من مظاهر الحداثة والتطور في المملكة المغربية، ما يزال الملك يعتبر أميرة للمؤمنين ويحظى باحترام شديد يصل إلى حد القداسة، وبعود هذا إلى تاريخ الأسرة العلوية الحاكمة ذات النسب الهاشمي، وإلى الدور التاريخي للملك محمد الخامس في خمسينيات القرن العشرين والذي تحالف مع زعماء الاستقلال في مواجهة الاحتلال الفرنسي وأقدم الأخير على عزله من منصبه ونفيه خارج البلاد، ليعود بعد ذلك إلى منصبه متمتعاً بتأييد شعبي جارف.

والخلاصة إن فهم وتحليل النظم السياسية يقتضي معرفة تاريخ هذه النظم ليس من خلال السرد التاريخي للوقائع بل من خلال تحليل تأثير بعض التطورات التاريخية الهامة على سمات النظم السياسية في الوقت الراهن. فلا يستطيع أحد أن يستوعب إقبال جميع المغاربة على تقبيل يد ملك المغرب في القرن الواحد والعشرين إلا بمعرفة العوامل أو المؤثرات التاريخية لهذا الاحترام والقدسية التي يتمتع بها حفيد الملك محمد الخامس المنتمي للأسرة العلوية.

**ثانيا: البيئة الجغرافية**

يقصد بالبيئة الجغرافية أمران: أولهما موقع الدولة التي يقع فيها النظام السياسي من حيث المساحة والبحار والمحيطات التي يطل عليها والدول المجاورة والحدود البرية والبحرية. - والآخر هو تضاريس الدولة من حيث المرتفعات والسهول والأنهار وغير ذلك. فمن حيث الموقع، تتأثر الدول الحبيسة (التي لا يوجد لها منفذ على البحار المفتوحة في علاقاتها مع الدول المجاورة (مثل جنوب السودان والسودان وأثيوبيا مع أرتيريا). كما تتأثر الدول التي لا تتناسب إطلالتها على البحار المفتوحة مع مساحتها البرية (مثل العراق وإلى حد ما الأردن).

كما ظلت الجزر البريطانية قادرة على الهجوم على غيرها بواسطة أسطولها البحري، بل وتحكمت في العالم ثم تراجعت أهميتها مع اختراع الطائرات لاستخدامها في شن الهجمات على بريطانيا. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية في مأمن من الهجمات على أراضيها، حتى هاجمت اليابان الأراضي الأمريكية للمرة الأولى. وتتأثر النظم السياسية في الدول العربية المجاورة الإسرائيل بدرجة أكبر من باقي الدول العربية. وتغيرت النظم السياسية في معظم الدول العربية المجاورة الإسرائيل بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام 1948، وما تزال معظم الدول العربية المجاورة الإسرائيل تخصص جزءا مهما من إنفاقها العام على الإنفاق العسكري.

ويرتبط بالموقع الجغرافي منازعات الحدود التي تثور بين الدول المجاورة، والتي قد تتسبب في إندلاع حروب مثلما حدث بين الجزائر والمغرب عام 963ان وبين العراق وإيران (۱۹۸۰ - ۱۹۸۸). يضاف إلى ذلك الخلافات حول اقتسام مياه الأنهار الدولية مثل الخلاف بين تركيا وسورية والعراق (حول نهر الفرات)، وبين تركيا والعراق (حول نهر دجلة)، وبين أثيوبيا ومصر والسودان حول نهر النيل).وثمة نظرية ترى أن الدول النهرية أي التي تعتمد على مياه الأنهار بصفة أساسية اتسمت بوجود دولة مركزية قوية بسبب الحاجة إلى حكومة مركزية قوية تسيطر على النهر وتضبط مياهه كما كان الحال في مصر والعراق والصين في العصور القديمة. وقد أطلق البعض على هذه الظاهرة ظاهرة "الاستبداد الشرقي" الذي ارتبط في الدول الشرقية بالسيطرة على مياه الأنهار.

وتثار أيضا في هذا السياق عدم قدرة الحكومة المركزية على السيطرة الكاملة على أراضيها في حالة وجود تضاريس وعرة تعوق قدرة الحكومة على السيطرة مثلما هو الحال في اليمن على النقيض من الدول التي يقطن فيها السكان في أماكن منبسطة في السهول والوديان حيث تتمكن الحكومة المركزية من الوصول إلى هذه الأماكن بسهولة وتبسط سيطرتها. وقد يؤثر الموقع الجغرافي على إحدى الدول أن تكون محايدة مثلما هو الحال في سويسرا، أو أن تسعى لعلاقات متوازنة مع قوی مجاورة أقوى منها اقتصاديا وعسكريا مثل الأردن (تجاورها مصر والسعودية وسورية والعراق وإسرائيل).

**ثالثا: البيئة الاجتماعية**

يقصد بالبيئة الاجتماعية السمات الاجتماعية الأساسية في المجتمع الذي يحيا فيه النظام السياسي لاسيما الانقسامات الاجتماعية أو درجة التجانس الاجتماعي، وكذا مستوى التطور الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع.

فمن حيث التجانس الاجتماعي، تؤثر درجة التجانس الاجتماعي على النظام السياسي، ففي حالة وجود درجة مرتفعة من التجانس من حيث اللغة والدين أو الطائفة، يكون النظام السياسي في وضع أفضل على خلاف النظام السياسي الذي يحيا في بيئة اجتماعية غير متجانسة أي تضم تنوعات طائفية ولغوية ودينية.

وتعتبر لبنان مثالا على التنوع الطائفي الذي يؤثر على النظام السياسي، حيث يتم توزيع جميع المناصب السياسية وفقا للمعايير الطائفية. فقد تم تخصيص منصب رئيس الجمهورية للطائفة المارونية (المسيحيون الكاثوليك) ومنصب رئيس الوزراء الطائفة السنية المسلمة ومنصب رئيس مجلس النواب للطائفة الشيعية المسلمة. ويتم توزيع مقاعد مجلس النواب على الطوائف اللبنانية المسيحية (الموارنة الكاثوليك والروم الأرثوذكس والأرمن وغيرهم) والطوائف المسلمة (السنة والشيعة والدروز).

وفي حالة عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب هذه التنوعات الاجتماعية، يعاني من عدم الاستقرار السياسي مثلما حدث في لبنان خلال الفترة من 75 - ۱۹۸۹، أو في باكستان بين السنة والشيعة، أو في العراق بين العرب والأكراد، أو بين السنة والشيعة، أو بين العرب والأمازيغ في الجزائر، أو بين العرب وغير العرب في السودان، والذي انتهى بانفصال جنوب السودان.

ولا يعني التنوع الاجتماعي بحد ذاته عامة لعدم الاستقرار، فقد نجح النظام السياسي الأمريكي في استيعاب جميع التنوعات الاجتماعية في بوتقة النظام من خلال تبني نظام فيدرالي جيد أتاح للجميع التعبير عن مطالبه في إطار نظام ديمقراطي يرتضيه الجميع. ومن ناحية أخرى، فشل النموذج السوفيتي وكذلك النموذج اليوغسلافي في استيعاب التباينات الاجتماعية وأدى ذلك إلى انقسام جمهوريات الاتحاد السوفيتي وجمهوريات الاتحاد اليوغسلافي إلى عدد من الدول المستقلة في تسعينيات القرن العشرين. .

وتؤثر درجة التطور الاجتماعي وقيم المجتمع في النظام السياسي من خلال ما يعرف بالتعبئة الاجتماعية (Social Mobilization) حيث يؤثر التطور في مجالات التعليم والتصنيع والنمو الحضري والهجرة من الريف والبادية إلى المدينة والتعرض لوسائل الإعلام الجماهيري على قيم المجتمع فيما يتعلق بمطالبه من النظام السياسي.

فالسكان الأكثر تعليما ووعياً والعاملون بالصناعة وما يرتبط بها والقاطنون في المدن والمعرضون لوسائل الإعلام الجماهيري عادة ما تكون مطالبهم من النظام السياسي، لاسيما في مجال الحريات والديمقراطية، أكثر من مطالب نظرائهم الأقل تعليمة والعاملين في الزراعة والرعي والمقيمين في الريف أو البادية وغير المعرضين لوسائل الإعلام الجماهيري. ومن ثم، تكون المجتمعات التي مرت بعملية تعبئة اجتماعية متسارعة بحاجة إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية وأكثر احتراما للحريات العامة وحقوق الإنسان. ويرتبط بذلك ما يشير إليه البعض من ضرورة وجود طبقة وسطى كبيرة حتى يتسنى إقامة نظام سياسية ديمقراطي يحظى بالاستقرار.

**رابعا: البيئة الاقتصادية**

يقصد بذلك الأوضاع الاقتصادية في الدولة من حيث القدرات الاقتصادية التي يمكن للنظام السياسي تعبئتها لمواجهة المطالب الداخلية الخاصة. وتقاس هذه القدرات بمؤشرات مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الناتج القومي، ومعدل النمو الاقتصادي، والميزان التجاري، ومدى تنوع الهيكل الاقتصادي بين الزراعة والصناعة والخدمات.

فلا شك أن النظام السياسي الذي يحظى بقدرات اقتصادية مرتفعة يكون قادرة على تلبية احتياجات المواطنين بدرجة أكثر من نظام آخر لا يتمتع بهذه القدرات. وقد يتسبب ذلك في تأخر

تحول النظام السياسي إلى الديمقراطية في حالة قدرته على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمواطنين دون أن يعاني من عدم استقرار سياسي. في حين قد يعاني النظام السياسي غير الديمقراطي من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في حالة عدم قدرته على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمواطنين.

وتعتبر النظم السياسية في دول الخليج العربي مثالا على النظم التي تحظى بقدرات اقتصادية مرتفعة تجعلها في مأمن (حتى الآن من عدم الاستقرار السياسي، بالرغم من تأخرها على سلم التحول نحو الديمقراطية، باستثناء البحرين التي تداخل فيها العامل الاقتصادي مع العامل الاجتماعي (أغلبية شيعية من المواطنين وأسرة حاكمة من السنة).

وتختلف الدول اقتصادية من حيث درجة الاعتماد على مصدر أو مصادر للدخل، فقد كانت معظم دول النفط العربية حتى وقت قريب تعتمد على النفط كمصدر شبه وحيد الأمر الذي عرضها التقلبات حادة في الدخول في فترات انخفاض أسعار هذا المصدر الوحيد. وعلى العكس، تكون الدول التي تعتمد على موارد أو مصادر متعددة ومتنوعة للدخل أكثر أمانا من التقلبات في الأسعار. وينطبق نفس الأمر على الدول التي تعتمد على السياحة (مثل مصر وتونس ولبنان) كأحد المصادر المهمة للاقتصاد القومي، حيث يتأثر الاقتصاد بقوة في حالة تراجع إيرادات هذا القطاع الذي يتأثر بشدة بأي أحداث طارئة.

وعادة ما تحظى الدول ذات الاقتصادات الكبرى بقدرات أكبر في التأثير على الدول الأخرى اقتصاديا وسياسيا، وتتيح لها قدراتها فرصة الضغط على الدول الأقل - والتي قد تتلقى منحة أو معونات اقتصادية من الدول الكبرى - من أجل تبني سياسات محددة مثل احترام حقوق الإنسان أو السماح بالتعددية الحزبية أو إجراء انتخابات حرة. وقد يصل الأمر إلى فرض عقوبات اقتصادية على بعض الدول التي لا تستجيب للضغوط التي تمارسها القوى الكبرى.

ويرى بعض المحللين أنه لا يمكن إقامة نظام ديمقراطي مستقر إلا في حالة وجود قدرات اقتصادية معقولة ودرجة عالية من العدالة في توزيع الدخل حتى يمكن إجراء انتخابات حرة لا يلعب فيها المال دورا مهما في التأثير على توجهات الناخبين. ويرى هؤلاء، أن ارتفاع معدلات الفقر يعرقل وجود نظام ديمقراطي مستقر. وإذا كانت تجارب دول أوروبا وأمريكا الشمالية تؤيد وجهة النظر هذه، فإن ثمة استثناءات على هذه الظاهرة مثلما هو الحال في الهند التي نجحت في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر منذ استقلالها عام 1947 بالرغم من ارتفاع معدلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل.

**خامسا: البيئة الثقافية**

يقصد بذلك القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ولاسيما السياسية منها فيما يعرف بالثقافة السياسية أي القيم والمعتقدات التي يتبناها المواطنون تجاه النظام السياسي.

ويميز المحللون بين قيم دافعة للديمقراطية مثل قيم المبادأة والكفاءة والحرية والإنجاز والمساواة وقيم معرقلة للديمقراطية مثل قيم التواكل والتسلط والمحسوبية وعدم المساواة. حيث تنتشر القيم الإيجابية الداعمة للديمقراطية في الدول ذات النظم الديمقراطية المستقرة، بينما تنتشر القيم المعرقلة للديمقراطية والداعمة للحكم السلطوي في النظم السلطوية.

وتقدم إحدى الدراسات تصنيفاً ثلاثياً للثقافة السياسية في المجتمعات المختلفة استنادا إلى القيم التي يحملها المواطنون تجاه النظام السياسي، من حيث طريقة صنع القرار وآثار القرار على المواطنين، حيث يطلق على الأولى (مدخلات النظام وعلى الأخيرة (مخرجات النظام السياسي). فإذا كان اهتمام المواطنين منصبا على مدخلات النظام السياسي (طريقة صنع القرار) وعلى مخرجات النظام السياسي (آثار القرارات التي يتخذها النظام)، فنحن أمام ثقافة سياسية ديمقراطية، أي ثقافة سياسية تحكم على النظام السياسي من خلال تقويم كل من مدخلاته ومخرجاته معا.

وإذا كان المواطنون يتبنون ثقافة سياسية تركز على مخرجات النظام السياسي فقط دون مدخلاته، أي على آثار القرارات وليس على طريقة صنعها، كنا أمام ثقافة سياسية متوسطة تتناسب مع النظم غير الديمقراطية. أما إذا كنا أمام ثقافة سياسية لا تهتم بالنظام السياسي لا من حيث المخرجات ولا من حيث المدخلات، فنحن أمام ثقافة سياسية بدائية حيث لا اهتمام بالنظام السياسي.

ولا يعني ما سبق أن المجتمعات تنقسم وفقا لهذا التقسيم الثلاثي فقد تتداخل في مجتمع واحد الثقافة البدائية الدى بعض المواطنين والثقافة المتوسطة الدي مجموعة أخرى من المواطنين) والثقافة الديمقراطية (لدى مجموعة ثالثة من المواطنين). لكن إطلاق إحدى هذه السمات على الثقافة السياسية في مجتمع ما يعتمد على النسبة الأكثر شيوعا بين المواطنين. فالثقافة الديمقراطية هي الثقافة الأكثر انتشارا في النظم الديمقراطية في غرب أوروبا وشمال أمريكا، والثقافة المتوسطة هي الأكثر انتشارا في النظم شبه السلطوية في معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والثقافة البدائية ما تزال قائمة في عدد محدود من الدول التي ما تزال تحكم بصورة تقليدية وهي في طريقها للاندثار.

ويتأثر النظام السياسي بنوعية الثقافة السياسية السائدة، فإذا كان المواطنون ذوو ثقافة سياسية ديمقراطية، لا يمكن للنظام السياسي أن يتخذ قرارات لا تتسق مع طريقة صنع القرار التي ينص عليها الدستور، نظرا لاهتمام المواطنين بذلك. في حين، لا يكون النظام السياسي في المجتمعات ذات الثقافة السياسية البدائية مهتمة على الإطلاق برضا المواطنين، بينما يكون النظام السياسي في النظم الانتقالية أكثر تركيزا على آثار القرارات على المواطنين وليس على طريقة صنع القرار.

وعادة ما تدعم الثقافة السياسية الديمقراطية، وجود نظم سياسية ديمقراطية مستقرة، بينما قد تعوق الثقافة المتوسطة والبدائية نشأة و/أو استمرار نظام سياسي ديمقراطي في مجتمع لا تتسق ثقافته السياسية السائدة مع القيم الديمقراطية.

**سادسا: البيئة الإقليمية والدولية**

يقصد بذلك تأثير الأوضاع الخاصة بالنظام الإقليمي الذي تقع فيه الدولة على النظام السياسي، وكذا النظام الدولي. ويختلف التأثير من حالة إلى أخرى. فقد يتأثر النظام السياسي في دولة ما بتطورات النظام الإقليمي مثل حالة تأثر النظم السياسية في الدول العربية بما يحدث في النظام الإقليمي العربي. فقد شهدت النظم السياسية العربية انقلابات عسكرية ومحاولات انقلابية متعددة بدءا من عام 1949 وحتى السبعينيات من القرن العشرين، ثم تراجعت هذه الظاهرة بعد ذلك. كما أسهم تأسيس دولة إسرائيل في قلب النظام الإقليمي العربي في التأثير على التطورات في النظم السياسية العربية لاسيما المجاورة الإسرائيل. وكانت مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين الذريعة التي استخدمها كثيرون من قادة الانقلابات العسكرية لتبرير إقدامهم على تغيير النظم القائمة بالدم.

وتؤثر البيئة الإقليمية أيضا من خلال ما يعرف بأثر العدوى، حيث ينتقل ما يحدث في أحد النظم إلى نظم أخرى مجاورة مثلما انتقلت عدوى الانقلابات العسكرية من سورية ومصر إلى العراق واليمن والجزائر والسودان وليبيا إلى جانب العديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة. وتم التخلي في عدد من النظم عن التعدد الحزبي لصالح الحزب الواحد أو التنظيم السياسي الوحيد في مصر وسورية والعراق. وعندما حدث التحول في شرق أوروبا في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، | انتقلت العدوى إلى باقي النظم المجاورة وتحولت جميعها إلى نظم تعددية. وتكررت الظاهرة في ا المنطقة العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، حيث حدثت تغيرات جوهرية في النظم السياسية تأثرا بما حدث في تونس.

وفيما يتعلق بالنظام الدولي أو بالبيئة الدولية، فقد فرضت دول الانتداب أو السيطرة على عدد من الدول المحتلة أو المنتدب عليها تجارب تعددية شبه ليبرالية كما حدث في مصر وسورية ولبنان والعراق في فترة ما بين الحربين العالميتين. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي واتسام النظام الدولي بسمات النظم ثنائية القطبية، انتشر في عدد من الدول حديثة الاستقلال نظام الحزب الواحد، وتخلت بعض الدول ذات التجارب التعددية سابقا (مثل مصر وسورية والعراق) عن تجاربها السابقة، كما حدث ذلك في شرق أوروبا تحت الضغط السوفيتي. وعندما تراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي، واقترب النظام الدولي من نظام القطب الواحد، عادت شرق أوروبا وعدد كبير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى نظم شبه تعددية تأثرا بالتطورات في النظام الدولي.

ه وكثيرا ما تستخدم المعونات الاقتصادية والعسكرية - سواء من القوى الكبرى أو من المؤسسات الاقتصادية الدولية - في الضغط على الدول المتلقية للمعونات لتبني سياسات محددة من قبيل السماح بالتعدد الحزبي وإجراء انتخابات حرة، واحترام حرية الصحافة والإعلام، واحترام حقوق الإنسان. ويعد ذلك تأثيرا دوليا على النظم السياسية في هذه الدول.

**الفصل الأول : طرق دراسة النظم السياسية**

تعددت الاجتهادات التي قدمها المفكرون والباحثون لدراسة النظم السياسية في إطار ما غرف بالدراسة المقارنة للنظم السياسية أو بالنظم السياسية المقارنة. ومن ثم، غلب على معظم هذه الاجتهادات فكرة وجود طريقة لدراسة النظم السياسية والمقارنة فيما بين هذه النظم. وقد ظلت هذه التسمية التاريخية قائمة حتى الآن في معظم الجامعات، حيث يشار إلى المقرر المعني بدراسة هذه النظم باسم "النظم السياسية المقارنة". أولا: الطريقة التقليدية (المنهج القانوني أو المؤسسي التقليدي)

وكانت الطريقة التقليدية لدراسة النظم السياسية والمقارنة فيما بينها تعرف بالمنهج المؤسسي التقليدي أو الدستوري القانوني. فقط ظلت دراسة النظم السياسية المقارنة لسنوات عديدة مقصورة

على الأطر الرسمية والمؤسسات القانونية. وتم توجيه الاهتمام نحو المؤسسات الحكومية، حيث تركزت على الدساتير، والوزارات والبرلمانات والمؤسسة القضائية والأجهزة الإدارية.

لقد تطورت العلوم السياسية كحقل معرفي مستقل من دراسة القانون العام والدستوري، وتطورت النظم السياسية المقارنة كحقل فرعي من العلوم السياسية. وكان كثير من أساتذة النظم السياسية - لاسيما في كليات الحقوق أو القانون - هم أساتذة في القانون الدستوري. وما تزال كتب هؤلاء الأساتذة في أقسام القانون بعنوان "النظم السياسية والقانون الدستوري" أو "القانون الدستوري والنظم السياسية". يركز هذا الأسلوب على الوثائق بدرجة أكبر من الأنشطة أو التفاعلات السياسية وعلى المؤسسات الرسمية بدرجة أكبر من العمليات التنافسية. ومن ثم، تبدأ هذه الطريقة وتنتهي بالدستور والمؤسسات الرسمية. وعادة ما تركز معظم هذه الدراسات على وصف النظم السياسية كما تنص الدساتير، الأمر الذي يفقدها في أحيان كثيرة القدرة على التحليل المتسق مع الواقع العملي، كما قد يدفعها نحو التوصل إلى نتائج غير صحيحة. فعلى سبيل المثال، أدت هذه الطريقة في التحليل إلى التوصل إلى وجود تشابه قوي بين النظم البرلمانية في وسط وغرب أوروبا من ناحية، والنظم الملكية شبه الدستورية في مصر الملكية أو الأردن أو المغرب. فالدستور في كل هذه النظم - من الناحية الرسمية - يتحدث عن نظام ملكي دستوري يمارس فيه الملك اختصاصاته من خلال وزرائه. وتساوي هذه الطريقة أيضا بين النظام السياسي الأمريكي ذي السمات الرئاسية مع نظم أخرى نشأت في أمريكا اللاتينية، وكانت تنص على نفس سمات النظم الرئاسية، دون أن يكون هذا الأمر متحققة على أرض الواقع.

**ثانيا: الاقترابات الحديثة**

وعندما تخلصت العلوم السياسية من ارتباطها بعلوم أخرى مثل القانون والفلسفة والتاريخ والاجتماع، وبدأت ترسخ أقدامها كحقل علمي مستقل، كان من الطبيعي أن تقدم مناهج أو اقترابات أو أساليب للبحث "مستقلة" كي تؤسس لهذا الاستقلال. وحيث أن العلم بمنهجه وليس بموضوعه، أي بالطريقة المستخدمة في البحث والتوصل إلى النتائج، وليس بموضوع البحث، قدم المتخصصون في النظم السياسية - كحقل فرعي من العلوم السياسية - مناهج أو اقترابات أو طرقا للبحث خاصة بعلم السياسة، مع استمرار الاحترام للحقول المعرفية الأخرى، والاستفادة من بعض ما تقدمه هذه الحقول الأخرى. ومن ثم، تطورت عدة اقترابات نظرية قدمها متخصصون لدراسة النظم السياسية من منطلق علم السياسة وليس من وجهة نظر علوم أخرى. وتضم كل من هذه الاقترابات عددا من المقولات النظرية التي يمكن استخدامها إما لدراسة النظم السياسية ككل، أو لدراسة إحدى ظواهر هذه النظم. وانفردت كل من هذه الاقترابات بوجود ما يمكن أن يطلق عليه "بؤرة التركيز" التي يعتقد أصحاب كل اقتراب إنها الموضوع الذي يمكن من خلاله فهم النظم السياسية في الواقع وليس في النصوص الدستورية. وكان من أمثلة الاقترابات التي تتناول النظام السياسي في مجمله التحليل النظمي أو تحليل النظم الذي قدمه ديفيد إستون D .

Easton ، والتحليل البنائي - الوظيفي الذي قدمه جابرييل ألموند G . Almond وزملائه، والتحليل الاتصالي الذي قدمه كارل دويتش K Deutsch ، والتحليل المؤسسي الجديد الذي قدمه صامويل هانتنغتون S . Huntington. ومن أمثلة الاقترابات التي ركزت على إحدى ظواهر أو موضوعات النظم السياسية واعتبرتها مناسبة لدراسة وفهم هذه النظم اقتراب النخبة واقتراب الثقافة السياسية.

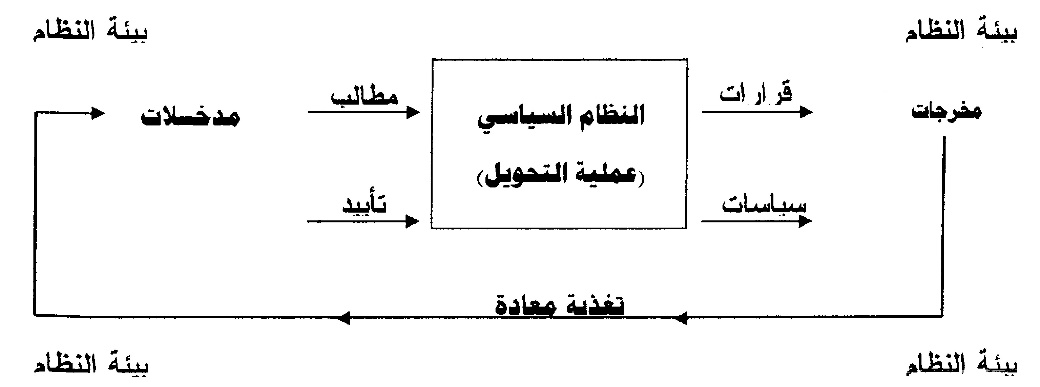
**1- اقتراب التحليل النظمي**

استقى ديفيد إيستون اقترابه من النظرية العامة للنظم التي يرى أصحابها إنها صالحة للتطبيق على كل من النظم الطبيعية (الكون والمجرات والمجموعات الشمسية والكواكب والنظم الاجتماعية بالمعنى الواسع (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). ولذا، نظر إيستون إلى النظام السياسي باعتباره نظاما من النظم الاجتماعية، وعرفه بأنه ذلك النظام الذي يحتكر التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، أي ذلك النظام المسئول عن توزيع وإعادة توزيع الموارد المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة إلزامية أو سلطوية تتسم بالإكراه.

واتساقا مع نظرية النظم، يوجد هذا النظام السياسي في بيئة تحيط به يتأثر بها ويؤثر فيها، ويتكون هذا النظام من عدد من الوحدات التي يوجد فيما بينها تأثير وتأثر أو اعتماد متبادل، ويسعی النظام السياسي للحفاظ على بقائه من خلال قدرته على التكيف مع بيئته الداخلية والخارجية. ولكي يحقق النظام هذا التوازن والاستمرار، فإنه يقوم من خلال مؤسساته بتحويل ما يأتيه من مدخلات من البيئة المحلية والبيئة الخارجية إلى سياسات وقرارات (مخرجات) موجهة نحو البيئة، ويقوم النظام بتقييم نتائج أو آثار سياساته وقراراته من خلال التغذية المعادة التي توضح له آثار هذه القرارات والسياسات فإذا كانت إيجابية وجب على النظام الاستمرار في تبنيها، وإذا كانت سلبية، الزم عليه تعديلها أو تغييرها، كي يحافظ على توازنه و استمراره.

ومن ثم، فإن فكرة "النظام" هي الفكرة المحورية أو بؤرة التركيز لدى إيستون، وتعتبر مفاهیم المدخلات والمخرجات وعملية التحويل والتغذية المعادة هي المفاهيم المحورية في هذا الاقتراب. ويقسم إيستون المدخلات إلى نوعين هما المطالب أي ما يجب على النظام السياسي تلبيته من حاجات مواطنيه وكذا من البيئة الخارجية، والتأييد أو المساندة أي ما يتمتع به النظام السياسي من دعم داخلي وخارجي يمكنه من تلبية المطالب. أما المخرجات فيتم تقسيمها إلى سياسات أي برامج عمل يتبناها النظام في المجالات المتعددة على المستوى المحلي (التعليم، الصحة، الضرائب، الضمان الاجتماعي والخارجي، السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى). والنوع الثاني من المخرجات هو القرارات أي البديل الذي يتم اختياره من البدائل المتاحة في لحظة محددة لمواجهة موقف محدد.

ويرى إيستون أن النظام السياسي يستطيع تحقيق التوازن والاستقرار من خلال تكيفه مع المطالب معتمدا على ما يتمتع به من تأييد ومساندة، ويتم ذلك من خلال مؤسسات النظام التي تضطلع بدورها في صنع القرارات وتبني السياسات. كما يستطيع النظام السياسي تقييم ردود أفعال المستهدفين من سياساته وقراراته من خلال التغذية المعادة. بيئة النظام



أسلوب عمل النظام السياسي وفقا للتحليل النظمي

**٢- التحليل البنائي - الوظيفي**

يعتبر جابرييل ألموند صاحب الإسهام الرئيسي في هذا التحليل، وقد شاركه عدد من زملائه، وبالرغم من بعض التعديلات التي أجراها ألموند في بعض التفاصيل، إلا أنه ظل مقتنعا بأن "بؤرة التركيز الأساسية لفهم أي نظام سياسي هي الأبنية أي المؤسسات والوظائف أي المهام التي تؤديها هذه الأبنية. ومن ثم، فطريقة فهم وتحليل النظم السياسية تتركز في تحليل أبنية هذه النظم ومدی توافرها، ثم دراسة مدى قيام هذه الأبنية - حال وجودها – بأداء وظائفها بصورة جيدة.

وقد تأثر ألموند وزملاؤه بعلم وظائف الأعضاء الذي يختص بدراسة أجهزة الجسم (الأبنية) وما تؤديه من وظائف. فإذا كانت أجهزة الجسم في حالة جيدة وتؤدي وظائفها كنا أمام جسم سليم أو صحي، وإذا حدث اختلال في أداء بعض الأجهزة لوظائفها، كنا أمام جسم عليل. وبنفس المنطق، يكون النظام السياسي جيدا إذا توافرت الأبنية التي تؤدي وظائفها بصورة جيدة، والعكس صحيح. ومن ثم، هناك وظائف لابد أن يؤديها النظام السياسي مثل وظيفة صنع القاعدة القانونية (التشريع أو سن القوانين)، وتنفيذ أو تطبيق القاعدة القانونية، والفصل في المنازعات التي تثور عند تطبيق القاعدة القانونية. تقوم المؤسسة التشريعية أو البرلمان بالوظيفة الأولى، والمؤسسة التنفيذية بالوظيفة الثانية، بينما تقوم المؤسسة القضائية بالوظيفة الثالثة والأخيرة.

ولم يقتصر ألموند وزملاؤه على المؤسسات الرسمية أو الحكومية، بل تحدث عن وظائف أخرى تؤديها مؤسسات من النظام السياسي بالمعنى الضيق أو من خارجه. فهناك وظيفة التعبير عن المصالح بمعنى إيصال مطالب أو مصالح الفئات المختلفة إلى النظام السياسي. وتقوم جماعات المصالح (النقابات، اتحادات العمال الجمعيات الأهلية بهذه الوظيفة. وهناك وظيفة تجميع أو تكتيل المصالح بمعنى صياغة بدائل لتلبية المطالب كي يتسنى للنظام السياسي الاختيار فيما بينها، وتقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظيفة. وهناك وظائف التنشئة السياسية وتؤديها مؤسسات أو أبنية بعضها سیاسي مثل المؤسسة التشريعية والأحزاب السياسية، وبعضها ليس سياسيا بالمعنى الضيق مثل وسائل الإعلام الجماهيري، وبعضها ليس سياسية على الإطلاق مثل الأسرة ودور العبادة والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات).

ومن ثم، تعتمد دراسة وتحليل النظم السياسية وفقا للتحليل البنائي - الوظيفي على تحليل الأبنية والوظائف. فهناك نظم سياسية متقدمة تتوافر فيها الأبنية وتقوم هذه الأبنية بوظائفها بصورة جيدة. وعلى العكس، توجد نظم سياسية قد لا تتوافر فيها الأبنية أو قد تتوافر الأبنية لكنها لا تؤدي وظائفها بصورة جيدة. فعلى سبيل المثال، توجد المجالس التشريعية في معظم دول العالم، لكن الكثير منها لا يتشابه مع مجلس العموم البريطاني أو الكونجرس الأمريكي أو الجمعية الوطنية الفرنسية حيث لا تقوم البرلمانات في كثير من النظم السياسية بوظيفة التشريع المنوطة بها، بنفس القوة التي تمارسها المجالس التشريعية في النظم المتقدمة ديمقراطية. وبالطبع، تكون النظم السياسية التي لا تتوافر فيها المؤسسة التشريعية من الأساس نظمأ أكثر تخلفا من النظم التي لا تتوافر فيها الأبنية دون أن تقوم بوظائفها بصورة جيدة.

**٣- التحليل الاتصالي**

قدم كارل دويتش هذا الاجتهاد من منطلق التشابه بين النظام السياسي والعقل البشري. فالأخير يتلقى فيضا من الإشارات والمعلومات التي يقوم بترتيبها وتصنيفها، واختزان بعضها في الذاكرة، وإهمال بعضها الآخر، ويتصرف بناء على ما يتلقاه من معلومات معتمدا على ذاكرته ووعيه أو إدراكه لهذه المعلومات.

اعتمد دويتش على هذه الفكرة في تحليل النظام السياسي باعتباره جهاز عصبيا يتلقى فيضا من المعلومات التي يكون مصدرها الداخل أو الخارج ويقوم هذا النظام بتنقية وترتيب وتصنيف المعلومات الواردة إليه والاهتمام ببعضها، وإهمال بعضها الآخر، واختزان بعضها في الذاكرة. ويستدعي النظام من ذاكرته ما يساعده على تحليل الموقف تحليلا رشيدا ثم يقوم باتخاذ القرار لمواجهة موقف داخلي (موجه نحو البيئة المحلية أو الداخلية) أو موقف خارجي (موجه نحو البيئة الخارجية). ويتابع النظام نتائج قراراته من خلال التغذية المعادة التي توضح له آثار قراراته من حيث القبول أو الرفض.

واستخدم دويتش عددا من المفاهيم مثل المعلومات والذاكرة والوعي وشاشات التنقية والكسب والفجوة والحمل أو العبء. فتشير المعلومات إلى كل ما يتلقاه النظام السياسي من معلومات من الداخل والخارج من خلال السفارات وأجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية ومؤسسات قياس الرأي العام. وتشير الذاكرة إلى المعلومات المختزنة لدى النظام (في مؤسساته) والتي يمكن العودة إليها أو استدعاؤها عندما تثار أزمة داخلية أو مع دولة أخرى. حيث يتم تفسير المعلومات الواردة بناء على ذاكرة النظام. فإذا كان تاريخ العلاقات بين الدولة - التي يتلقى نظامها السياسي معلومات عن حشود عسكرية على حدوده معها - علاقات صراعية، فإن ذاكرة النظام تفسر هذه المعلومة باعتبارها مقدمة لعدوان عسكري، أما إذا كان تاريخ العلاقات تعاونيا، فلن يتم تفسير هذه الحشود باعتبارها عملا عدائية اعتمادا على ذاكرة النظام.

ويقصد دويتش بشاشات التنقية مؤسسات النظام التي تقوم بتصفية المعلومات، حيث يتم استبعاد الكثير من المعلومات المتلقاة والتي يرى المسئولون عن هذه الشاشات عدم أهميتها، حيث يتلقى النظام السياسي آلاف المعلومات وتقوم مؤسسات الإعداد باستبعاد الكثير منها أو الاحتفاظ بها في الذاكرة. وإذا لم تكن المؤسسات التي تقوم بتنقية المعلومات على درجة عالية من الكفاءة، فقد يؤدي ذلك إلى استبعاد معلومات تتسم بالأهمية والاهتمام بمعلومات لا قيمة لها. ويقصد بالوعي إدراك النظام للمعلومات وللذاكرة وقدرته على ترتيب هذه المعلومات لاتخاذ القرار المناسب.

ويقصد بالكسب أن يتمكن النظام السياسي - من خلال الوعي - من المبادأة باتخاذ قرارات قبل حدوث الأزمة الأمر الذي يمنع حدوثها. ففي هذه الحالة، يحقق النظام کسباً من خلال قدرته على وأد الأزمة قبل أن تحدث سواء أكانت أزمة داخلية أو خارجية. وعلى العكس، توجد الفجوة عندما يتأخر النظام السياسي في اتخاذ القرار المناسب فيؤدي ذلك إلى خسارة نظرا لعدم اتخاذ القرار في التوقيت المناسب الأمر الذي يفاقم من الأزمة ويؤدي إلى صعوبة حلها. أما النظام الذي يتخذ القرار في التوقيت المناسب فلا يحقق کسبأ لكنه لا يحقق خسارة. أما الحمل أو العبء فيقصد به دويتش أن تكون المعلومات الواردة للنظام أكبر من قدرته على استيعابها أو ترتيبها وتصنيفها من حيث الأهمية، حيث يؤدي ذلك إلى عدم قدرة مؤسسات النظام السياسي على اتخاذ القرار المناسب.

**4- الاقتراب المؤسسي الجديد**

قدم هذا الاقتراب صمويل هانتنغتون، وقد سمي بالاقتراب المؤسسي الجديد تمييزا له عن الاقتراب المؤسسي التقليدي (الدستوري - القانوني). ويرى هانتنغتون أن فهم النظم السياسية والمقارنة فيما بينها يكون من خلال دراسة درجة التطور المؤسسي أو المؤسسية (Institutionalization). ويعرفها بأنها السمات التي تمنح المؤسسات القيمة والاستقرار.

ويرى هانتنغتون أن قياس التطور المؤسسي لمؤسسات النظام السياسي يتم من خلال أربعة معايير هي:

* القدرة على التكيف
* والاستقلال
* والتعقد
* والتجانس.

يقصد هانتنغتون بالقدرة على التكيف قدرة المؤسسة على العمل في ظروف متغيرة وعلى أداء مهامها بكفاءة حتى لو تغيرت هذه المهام، أو تغير قادة هذه المؤسسة. ويقدم ثلاثة مؤشرات فرعية القياس القدرة على التكيف هي العمر الزمني للمؤسسة، والعمر الجيلي للمؤسسة، والعمر الوظيفي لها. أما العمر الزمني فهو مدة بقاء المؤسسة، فالحزب السياسي المستمر لعدة سنوات أكثر قدرة على التكيف، فكلما طال عمر المؤسسة كان هذا دليلا على قدرتها على التكيف. ويقصد بالعمر الجيلي للمؤسسة، قدرة المؤسسة على الاستمرار بنفس الكفاءة مع تغير الجيل المسيطر عليها أو الذي يتولى المناصب المحورية فيها. أي أن الحزب السياسي الذي يستمر في أداء مهامه بصورة جيدة، بعد اختفاء أو تقاعد الجيل المؤسس، أكثر قدرة على التكيف من نظيره الذي تتراجع قدراته بعد اختفاء أو تقاعد الجيل المؤسس. أما العمر الوظيفي، فيقصد به قدرة المؤسسة على أداء مهامها بنفس الكفاءة في حالة تغير الوظيفة. ومن أمثلة ذلك، قدرة الحزب السياسي على أداء مهام الحزب الحاكم بنفس كفاءة أداء المهام كحزب معارض، أو العكس. فإذا نجح الحزب في أداء مهمة الحكم بنفس كفاءته في أداء مهام المعارضة أو النضال من أجل الاستقلال، كان هذا دليلا على قدرته على التكيف.

ويتلخص المعيار الثاني للتطور المؤسسي في الاستقلال بمعنى ألا تكون المؤسسة تابعة أو خاضعة لأفراد أو التنظيمات خارجها تؤثر على قراراتها، بل يجب أن تكون قراراتها نابعة من داخلها. ويركز هانتنغتون على كل من المال و الرجال، أي أن تكون المؤسسة مستقلة في تمويلها من ناحية وفي شخصيات قادتها من الناحية الأخرى. فإذا كانت المؤسسة تعتمد في تمويلها على

جهات من خارجها، كانت أقل استقلالأ وأكثر خضوعا أو تبعية. ومن الناحية الأخرى، إذا كان زعماء أو قادة المؤسسة يتلقون أوامر أو توجيهات من خارج المؤسسة، كانت هذه المؤسسة أكثر خضوعا أو تبعية وأقل استقلا.

أما المعيار الثالث فيتمثل في التعقد التنظيمي، ويقصد به أن تكون للمؤسسة بنية تنظيمية قوية لا تعتمد على الأفراد مهما بلغت كفاءتهم. فعلى سبيل المثال:

يكون الحزب السياسي أكثر تطورا عندما يحظى ببنية تنظيمية تتضمن مستويات مركزية محددة المسئوليات والمهام (مثل المكتب السياسي أو الهيئة العليا، والأمانة العامة، واللجنة المركزية) وأمانات أو فروع للحزب في المحافظات أو الولايات، وكذا في المستويات المحلية الأقل (المراكز والقرى). وتتم إدارة هذه المستويات بناء على نظام محدد وليس وفقا لأهواء زعماء الحزب سواء في المستوى المركزي أو في الفروع.

وعلى العكس، يكون الحزب السياسي بسيطا أي لا يحظى بدرجة من التطور. المؤسسي، عندما يتحكم في تنظيمه شخص وحيد أو عدد محدد من الأشخاص، حيث تختفي البنية التنظيمية القوية ويكون الحزب عرضة للانهيار في حالة اختفاء هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص.

يتمثل المعيار الرابع للتطور المؤسسي في التجانس في مقابل التفكك أو التشرذم. ويقصد به أن توجد داخل المؤسسة قواعد واضحة يحترمها الجميع لحل الخلافات التي قد تنشأ داخل المؤسسة وأن يقبل الجميع هذه القواعد ونتائج حسم هذه الخلافات دون أن يترتب عليها إقصاء أحد الأجنحة أو التيارات الأمر الذي يترتب عليه إضعاف المؤسسة.

فمن الطبيعي أن تحدث خلافات في وجهات النظر داخل أي حزب سياسي. فإذا كانت هناك قواعد واضحة لحل هذه الخلافات واستمر الحزب يعمل بكفاءة واحترم الجميع هذه القواعد، كان هذا حزبا يتمتع بدرجة عالية من التجانس كأحد معايير التطور المؤسسي.

أما إذا كانت القواعد غير واضحة أو غير محترمة من الجميع، فقد يترتب على الخلافات انشقاقات متتالية تؤدي إلى إضعاف هذه المؤسسة.

ويعتقد هانتنغتون أن دراسة وتحليل وفهم النظم السياسية والمقارنة فيما بينها ينبغي أن يوجه إلى دراسة مؤسسات هذه النظم الرسمية وغير الرسمية، فإذا كانت هذه المؤسسات تتسم بدرجة عالية من التطور المؤسسي فنحن أمام نظام سياسي متقدم يمكنه الاستمرار ويتسم بالاستقرار، أما إذا كان الأمر على النقيض، فنحن أمام نظام سياسي لا يتمتع بالتطور المؤسسي ويتوقع ألا يستمر لأنه يتسم بعدم الاستقرار أو بما أطلق عليه هانتنغتون التداعي أو التهرؤ السياسي (Political Decay).

**5- اقتراب النخبة**

يعتبر اقتراب النخبة مثالا على الاقترابات التي تعتقد أن فهم النظم السياسية وتحليلها يمكن أن يتم من خلال دراسة إحدى ظواهر هذه النظم باعتبارها بؤرة التركيز المحورية التي تسمح بدراسة وتحليل النظم السياسية والمقارنة فيما بينها. ويقوم هذا الاقتراب على دراسة النخبة السياسية أي المجموعة صغيرة العدد التي تلعب الدور الرئيسي في صنع واتخاذ القرار في النظام السياسي. ويعتقد أيضأ هذا الاقتراب أن تحليل النخبة يمكننا من فهم النظام السياسي بطريقة أفضل من غيره من الاقترابات.

وتوجد عدة مداخل لتحديد النخبة لكن أهمها هو مدخل المناصب، أي أن النخبة تضم شاغلي المناصب السياسية الرئيسية في المؤسستين التشريعية والتنفيذية. حيث تضم النخبة التشريعية أعضاء المجلس (أو المجلسين التشريعي، وتضم النخبة التنفيذية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والمحافظين أو حكام الولايات. وتضم النخبة المحلية في إحدى الولايات أو المحافظات أعضاء المجالس المحلية. ويقدم اقتراب النخبة عددا من المتغيرات التي يتم تحليل النخبة السياسية (بغض النظر عن كونها تشريعية أم تنفيذية أم محلية بناء عليها. ومن أهم هذه المتغيرات:

* العمر،
* والنوع،
* ومكان الميلاد،
* ومكان الإقامة،
* ومستوى التعليم،
* ومكان التعليم،
* والانتماء السياسي،
* والمهنة،
* والمكانة الاجتماعية،
* ومستوى الدخل،
* سبب شغل المنصب السياسي (سبب أو طريقة التجنيد السياسي).

ويتم في هذه الحالة جمع المعلومات عن أعضاء النخبة موضع الدراسة وتصنف البيانات وفقا لكل من هذه المتغيرات.

فمن حيث العمر، يتم تصنيف أعضاء النخبة بين صغار السن ومتوسطي الأعمار وكبار السن. ويتم التصنيف وفقا للنوع بين الرجال والسيدات.

ووفقا لمكان الميلاد بين الريف والحضر والبادية.

ووفقا لمكان الإقامة لاسيما في العاصمة - إلى أحياء ثرية وأحياء متوسطة وأحياء شعبية أو فقيرة.

ويتم التصنيف من حيث مستوى التعليم إلى أقل من ثانوي، وثانوي، وجامعي، وفوق الجامعي. ومن حيث مكان التعليم إلى جامعات محلية وجامعات أجنبية.

ومن حيث الانتماء السياسي إلى أصحاب توجهات ليبرالية واشتراكية وقومية ودينية،

ومن حيث المهنة إلى رجال أعمال، كبار موظفي الدولة، أصحاب مهن حرة، قادة عسكريين وأمنيين،

ومن حيث المكانة الاجتماعية إلى طبقات أو فئات عليا و وسطی ودنيا،

ومن حيث مستوى الدخل، إلى أصحاب دخول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة،

ومن حيث سبب شغل المنصب إلى المؤسسة العسكرية أو الأمنية، الأحزاب السياسية، الجهاز الإداري، المجتمع المدني.

ويرى أنصار النخبة أن تحليل بيانات أعضاء النخبة في نظام سياسي ما في وقت محدد يتيح للدراسين فهم هذا النظام السياسي والمقارنة بين هذا النظام وغيره من النظم، أو بين فترات مختلفة من النظام نفسه. فقد يتحول النظام السياسي إلى نخبة أقل عمر، أي أكثر شبابا، وأفضل تعليمة، وأعلى دخولا، وأكثر مدنية. ومن ثم يتوقع أن تكون السياسات التي يتبناها هذا النظام متسقة مع سمات النخبة الحاكمة.

**الفصل الثاني : صور الأنظمة السياسية**

* **النظام الرئاسي**
* **النظام البرلماني**

**مقدمة**

يقوم النظام الرئاسي على حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة كما يقوم على الفصل التام بين السلطات فرئيس الدولة منتخب من قبل الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويرأس رئيس الدولة الحكومة ويمارس سلطاته بنفسه وهو الذي يختار وزراءه الذين يقومون بتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها لهم.

ومن أهم مظاهر الفصل ...بين السلطات حرمان السلطة التنفيذية من حق اقتراح القوانين وحرمان الوزراء ورئيس الدولة من الاشتراك في مناقشات البرلمان وحرمانهم أيضا من حل المجلس النيابي، ويقابل ذلك حرمان البرلمان من حق سحب الثقة من الرئيس أو وزرائه.

أما النظام البرلماني فتقوم العلاقة فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على أساس التعاون وتبادل المراقبة. ويتميز الجهاز التنفيذي بالثنائية من حيث وجود رئيس دولة منصبه شرفي وحكومة تختار من حزب الأغلبية في البرلمان تمارس السلطة الفعلية وتكون مسؤولة عنها أمام البرلمان، كما ان مسؤولية الحكومة تضامنية وهي مسؤولية سياسية تتمثل في وجوب استقالة كل حكومة تفقد ثقة البرلمان، بينما في النظام الرئاسي لا وجود لحكومة متجانسة متضامنة في المسؤولية. وتقام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية علاقة تعاون وتوازن أبرزها حق الحكومة في الدفاع عن سياستها أمام البرلمان، والمشاركة في العملية التشريعية بما يمنحه لها الدستور من حق اقتراح القوانين والتصديق عليها، اما الرقابة المتبادلة فأبرز مظاهرها حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة ويقابله حق الحكومة في حل البرلمان.

وقد نشأ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن معالمه قد تغيرت كثيراً وبخاصة فيما يتعلق بالفصل بين السلطات إذ حل التعاون محل التباعد والاستقلال المطلق. أما النظام البرلماني فقد نشأ في انجلترا ومنها تحددت معالمه المذكورة أعلاه .

النظم السياسية المعاصرة هي التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات المدخل الرئيسي لتحديد نوع النظام السياسي وأساس هذا المبدأ هو توزيع السلطات وعدم تركيزها في يد واحدة بل توزيعها على شكل هيئات أو مؤسسات وفق الاختصاصات المنوطة بها فتتخصص السلطة التشريعية بالتشريع والسلطة التنفيذية في مهمة تنفيذ القانون وتقوم السلطة القضائية بتطبيق القانون وتقديم المشورات القضائية ويتحتم الجانب العملي من عملية التعاون والتنسيق بين هذه السلطات الثلاث.

ويرجع تقسيم هذه السلطات نظرياً الى كتابات (أرسطو) الذي استعرض فكرته عن الفصل بين السلطات في كتابه (روح القوانين) من حيث ضمان الحرية السياسية للفرد وعبر عنها (مونتسكيو) بشكل النظام الذي يؤمن الحرية بصورة أفضل حيث قال حسب اعتقاده بأن النظام الذي تكون سلطاته منفصلة وتستطيع كل سلطة في حالة استثنائية إيقاف الأخرى.

ويهدف مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تركيز وظائف الدولة في يد سلطة واحدة الى حماية الشعب من استبداد الحكام وخاصة في الأنظمة الملكية المستبدة والسلطة المطلقة وقد أصبح هذا المبدأ اساساً لوضع الدساتير منذ ذلك الحين الى يومنا هذا.

ويمكن أن تصنف نماذج من النظم السياسية يعتمد وجود فصل نسبي بين السلطات من زاوية العلاقة الموجودة بين هذه السلطات في كافة الأنظمة السياسية فإذا كانت العلاقة قائمة على أساس المساواة والتعاون فيسمى بالنظام البرلماني أما إذا كان الفصل بين السلطات قائماً مع رجحان كفة السلطة التنفيذية فيسمى بالنظام الرئاسي أما اذا كان النظام يقوم على أساس جمع السلطات بين الجمعية النيابية مع تفويض عدد من اعضائها بمباشرة مهام السلطة التنفيذية فيسمى بنظام حكومة الجمعية أو نظام الجمعية النيابية.

**النظام البرلماني:** النظام البرلماني هو نوع من انواع الحكومات النيابية ويقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من سلطة الشعب الذي انتخبه ويقوم النظام البرلماني على مبدأ الفصل بين السلطات على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتتكون السلطة التنفيذية في هذا النظام من طرفين هما رئيس الدولة ومجلس الوزراء ويلاحظ عدم مسؤولية رئيس الدولة أمام البرلمان أما مجلس الوزراء أو الحكومة فتكون مسؤولة أمام البرلمان أو السلطة التشريعية ومسؤولية الوزراء اما أن تكون مسؤولية فردية أو مسؤولية جماعية بالنسبة لأعمالهم. يؤخذ بهذا النظام في الدول الجمهورية أو الملكية لأن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس اختصاصاته بنفسه بل بواسطة وزرائه.

ومع أن السلطة التشريعية لها وظيفة التشريع فإن للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والاشتراك في مناقشتها أمام البرلمان كذلك فيما يتعلق بوضع السياسات العامة من حق السلطة التنفيذية لكنها تمتلك الحق في نقاش السياسات وابداء الرأي فيها كما تمتلك السلطة التشريعية الحق في مراقبة اعمال السلطة التنفيذية والتصديق على ما تعقده من اتفاقيات.

لذلك فمعظم العلاقة بين السلطتين مبنية على التوازن والتعاون أما ما يتعلق برئيس الدولة في النظام البرلماني فقد اختلف الفقهاء حول دوره في النظام البرلماني ويكون معظم دوره سلبياً ويكون مركزه مركز شرفي ومن ثم ليس له ان يتدخل في شؤون الادارة الفعلية للحكم وكل ما يملكه في هذا الخصوص هو مجرد توجيه النصح والارشاد الى سلطات الدولة لذلك قيل ان رئيس الدولة في هذا النظام لا يملك من السلطة الا جانبها الاسمي اما الجانب الفعلي فيها فيكون للوزراء. لذلك فرئيس الدولة يترك للوزراء الادارة الفعلية في شؤون الحكم وهو لا يملك وحده حرية التصرف في أمر من الأمور الهامة في الشؤون العامة أو حتى المساس بها وهذا هو المتبع في بريطانيا وهي موطن النظام البرلماني حتى صار من المبادئ المقررة ان (الملك يسود ولا يحكم).

فالنظام البرلماني المولود في بريطانيا انتقل الى القارة الاوروبية في القرن التاسع عشر ارسيت قواعده في فرنسا بين عامي (1814-1840م) أي تحت الملكية واعتمدته بلجيكا عام (1831م) وهولندا في نهاية القرن التاسع عشر وكذلك النرويج والدنمارك والسويد بين عامي (1900م-1914م) وكانت فرنسا في عام 1875م الدولة الاولى في العالم التي ارست جمهورية برلمانية أي أن الوظيفة الفخرية لرئيس الدولة والمجردة من السلطات الفعلية ساعدت في الإبقاء على ظاهر ملكي لنظام هو في الحقيقة نظام ديمقراطي، وبعد حرب 1914م انتشر النظام البرلماني في دول أوروبا الوسطى والجديدة التي انشاتها معاهدة فرساي.

ويختلف الفقهاء حول الاختصاصات لرئيس الدولة، وذلك لتكليف البرلمان الاختصاصات الرئيسية للوزراء، ونستدل على بعض الآراء لهذه المهام في النظام البرلماني.

الوزارة هي السلطة الفعلية في النظام البرلماني والمسؤولة عن شؤون الحكم أما رئيس الدولة فانه غير مسؤول سياسياً بوجه عام فلا يحق له مباشرة السلطة الفعلية في الحكم طبقاً لقاعدة (حيث تكون المسؤولية تكون السلطة) وفي رأي اخر ان اشراك رئيس الدولة- ملكاً أو رئيساً للجمهورية- مع الوزارة في إدارة شؤون السلطة لا يتعارض مع النظام البرلماني بشرط وجود وزارة تتحمل مسؤولية تدخله في شؤون الحكم.

لذلك نرى من خلال الجانب العملي فإن الوزارة في النظام البرلماني هي المحور الرئيسي الفعال في ميدان السلطة التنفيذية حيث تتولى العبء الاساسي في هذا الميدان وتتحمل المسؤولية دون سلب رئيس الدولة حق ممارسة بعض الاختصاصات التي قررتها أو تقررها بعض الدساتير البرلمانية في الميدان التشريعي أو التنفيذي ولكن شريطة أن يتم ذلك بواسطة وزارته الامر الذي يوجب توقيع الوزراء المعنيين الى جانب رئيس الدولة على كافة القرارات المتصلة بشؤون الحكم الى جانب صلاحية حضور رئيس الدولة اثناء اجتماعات مجلس الوزراء ولكن بشرط عدم احتساب صوته ضمن الاصوات.

لذلك يفرق الوضع الدستوري في بعض الدول بين مجلس الوزراء والمجلس الوزاري حيث يسمى المجلس بمجلس الوزراء اذا ما انعقد برئاسة رئيس الدولة ويسمى بالمجلس الوزاري اذا ما انعقد برئاسة رئيس الوزراء.

ورئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم ولكن حقه مقيد بضرورة اختيارهم من حزب الأغلبية في البرلمان- ولو لم يكن رئيس الدولة راضياً- فالبرلمان هو الذي يمنح الثقة للحكومة، وتختلف الحكومات في النظام البرلماني بقوة اعضائها والاحزاب المشتركة في الائتلاف حيث تسود الثنائية الحزبية عند وجود التكتلات المتوازنة في البرلمان.

وفي النظام البرلماني رئيس الدولة هو الذي يدعو لإجراء الانتخابات النيابية وتأتي بعد حل المجلس النيابي قبل انتهاء فترته أو عند انتهاء الفترة القانونية الى جانب أن بعض الدساتير تمنح لرئيس الدولة الحق في التعيين في المجلس النيابي أو مجلس الشورى أو حل البرلمان.

**النظام الرئاسي:**

إن مبدأ الفصل بين السلطات قد اتخذ المعيار لتمييز صور الأنظمة السياسية الديمقراطية النيابية المعاصرة ويتضح النظام الرئاسي في شدته وتطبيقه بأقصى حد ممكن في دستور الولايات المتحدة الامريكية من حيث حصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب والفصل الشديد بين السلطات فرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي منوط به السلطة التنفيذية وهذا ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الامريكية حيث جاء فيها (تناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الامريكية) وهو الذي يشغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بانتخاب جديد ولا يجوز بعدها تجديد هذه الولاية بأية صورة من الصور.

لذلك يصبح رئيس الدولة هو صاحب السلطة التنفيذية بشكل كامل لأنه لا يوجد مجلس وزراء في النظام الرئاسي كما هو كائن في النظام البرلماني او في النظام النصف رئاسي ولا توجد قرارات تخرج عن ارادة غير ارادته مثل ذلك عندما دعا الرئيس الامريكي (لنكولن) مساعديه (الوزراء) الى اجتماع وكان عددهم سبعة اشخاص حيث اجتمعوا على رأي مخالف لرأيه فما كان منه إلا ان رد عليهم بقوله المشهور (سبعة «لا» واحد «نعم» ونعم هي التي تغلب) لذلك نرى ان رئيس الدولة الامريكية هو صاحب السلطة الفعلية والقانونية للسلطة التنفيذية على المستوى الوطني والمستوى الدولي. فعلى المستوى الوطني يناط بالرئيس حماية الدستور وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين ودعوة الكونغرس الى عقد دورات استثنائية وتوجيه رسائل شفوية للكونغرس وتعيين كبار القضاة وتعيين المساعدين (الوزراء) وكبار الموظفين.

اما على المستوى الدولي فرئيس الدولة هو المسؤول بصورة اساسية عن علاقات الولايات المتحدة الامريكية بالدول الاجنبية وهو الذي يعين السفراء والقناصل وهو الذي يستقبل السفراء الاجانب ويجري الاتصالات الرسمية بحكوماتهم ولذلك قيل بان رئيس الولايات المتحدة الامريكية هو الدبلوماسي الاول.

لذلك اصبح من المهم جداً في الانظمة الجمهورية التقيد دستورياً في النظام الرئاسي ان يتولى الشعب انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام سواء كان مباشراً او غير مباشر ومن هنا تأتي مكانة وقوة رئيس الدولة الذي يتساوى فيها مع البرلمان شرعيته الديمقراطية والشعبية. ولكن وبالرغم من القاعدة الشعبية التي تستند اليها مشروعية اختيار رئيس الدولة إلا ان نجاحه في مهامه وصلاحياته يتوقف على حكمته وكياسته في القيادة بل وقدرته على كسب المؤيدين في الكونغرس فهو يعتمد بشكل كبير على انصاره حزبياً في البرلمان والسعي الى تكوين اغلبية برلمانية تدعمه في سياساته وقراراته.

**الانظمة النصف رئاسية:** ان النظام الذي ارساه الاصلاح الدستوري في فرنسا في عام 1961م بإقرار انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل دون الغاء الاطار البرلماني وانظمة برلمانية اخرى مارست او تمارس هذا الشكل من الانتخاب الرئاسي مثل المانيا والنمسا عبر هذه التجارب يبرز نموذج متميز من العلاقات بين الحكومة والبرلمان يمكن تسميتها بالنصف رئاسي.

ويحدد الكاتب (موريس دوفرجيه) هذا المفهوم للنظام النصف رئاسي (يبدو ان النظام النصف رئاسي اقرب الى النظام البرلماني منه الى النظام الرئاسي) وبالفعل فأننا نجد في هذا النظام العناصر الجوهرية للبرلمانية السلطة التنفيذية منقسمة بين رئيس دولة ووزارة يرأسها رئيس حكومة الوزارة هي مسؤولة سياسياً امام البرلمان اي ان هذا الاخير يسوغ له ان يرغم -عبر التصويت على حجب الثقة- رئيس الحكومة على الاستقالة مع مجموع وزارته وللسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان مما يزيد من نفوذها على الاخير.

الفارق الاساسي يتعلق باختيار رئيس الدولة فعوضاً عن ان يكون منتخباً من قبل البرلمانيين او عدد قليل من الوجهاء يكون هو رئيساً منتخباً بالاقتراع الشامل كما في الولايات المتحدة الامريكية انها حالة فرنسا والنمسا هذا ما كانت عليه الحالة في جمهورية ويمار.

وتعرف فنلندا منظومة مختلفة بعض الشيء اقرب الى البرلمانية ينتخب فيها رئيس الجمهورية باقتراع غير مباشر من ناخبين رئاسيين معينين خصوصاً لهذا الهدف من قبل المواطنين لكن هؤلاء الناخبين هم منتخبون بالتمثيل النسبي ويجتمعون في جمعية الانتخاب الرئيس مما يجعل منهم وسطاء حقيقيين.

**نظرية النظام النصف رئاسي:**  سبعة بلدان في الغرب عاشت تجربة دستور تنص احكامه على انتخاب رئيس بالاقتراع الشامل ومنحه صلاحيات خاصة كما في النظام الرئاسي وعلى رئيس الحكومة ان يقود حكومة يمكن للنواب عزلها كما في النظام البرلماني.

في هذه البلدان لم يستمر ويثبت هذا النظام طويلاً في المانيا و ويمار ازاحها الاعصار الهتلري في البرلمان طبق فيها منذ ثمانية عشر شهراً بعد نصف قرن من الدكتاتورية.

في امكنة اخرى عمل بهذا النظام دون اهتزازات منذ عشرين عاماً في فرنسا وثلاثين عاماً في فنلندا. الصلاحيات الدستورية للرئيس في الدساتير السبعة نصف رئاسية منها في فرنسا فرئيس الدولة هو منظم اكثر منه حاكم يمكنه اعادة القوانين امام البرلمان لدراستها من جديد ويمكنه حل الجمعية الوطنية وحتى اللجوء الى الاستفتاء ويمكنه ان يختار رئيس الوزراء الذي يبدو أنه قادر على الحصول على دعم الأغلبية البرلمانية لكنه لا يشارك بنفسه في التشريع والحكم الا في حالتين عبر تعيين كبار الموظفين وفي حالة الظروف الاستثنائية.

وفي ايرلندا سلطات الرئيس من الضعف بحيث نتردد في وصفه بالمنظم فلا يمكنه أن يقرر وحده دون موافقة رئيس الوزراء إلا عندما يطلب من المحكمة العليا التحقق من دستورية قانون صوت عليه البرلمان أو عندما يدعو أحد المجلسين أو كليهما للانعقاد في جلسة غير اعتيادية أو لتوجيه رسالة للنواب واعضاء مجلس الشيوخ ويملك صلاحية الإعاقة لرفض الحل الذي يطالبه به رئيس الوزراء واللجوء الى استفتاء تطلبه اغلبية مجلس الشيوخ وثلث مجلس النواب وهذه السلطات لا تعطي نفوذاً سياسياً لكنها تتجاوز وضعيته كرئيس دولة رمزي بحت. غير أن النظام الفرنسي يبقى برلمانياً فرئيس الوزراء والوزراء يشكلون وزارة مسؤولة أمام البرلمان الذي يستطيع ارغامها على الاستقالة بحجب الثقة عنها ولا تستطيع الحكومة أن تحكم اذا لم تحصل على أغلبية أصوات الجمعية الوطنية إن أهمية الأغلبية الديغولية منذ عام 1962م اخفت هذه المشكلة واذا ما غابت من جديد هذه الأغلبية التي ميزت الجمهوريتين السابقتين فسوف يعمل النظام نصف الرئاسي على نحو مختلف جداً عنه اليوم.

يتميز النظام السياسي الفرنسي بالميزة الثانية وهي ميزة الاغلبية البرلمانية والتوجه السياسي لهذه الأغلبية البرلمانية ومنظمة في الجمعية الوطنية منذ عام 1962م ايضاً ميزة التطابق بين التوجه السياسي لهذه الأغلبية البرلمانية والتوجه السياسي لرئيس الدولة الذي يقيم وحده وثيقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والميزة الأخرى أن الرئيس هو زعيم الأغلبية ورئيس الوزراء نفسه الأركان للرئيس.

إن أعجب ما في هذه الميزات يتعلق بتحول منظومة الأحزاب حتى عام 1955 عرفت احزاباً متعددة ضعيفة قليلة التنظيم تتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة وبصورة عامة موجهة نحو الوسط ومنذ عام 1962م تجمعت الاحزاب ضمن تحالفين كبيرين منظمين أحدهما يميني والآخر يساري وهذا يسمى (ثنائية الأقطاب) وهذا ما يشكل جوهر الأغلبية البرلمانية.

إن اجتماع الميزات الاساسية لنظام نصف رئاسي هي أهم من الفوارق في شخصيات رؤساء الجمهورية ومن الصعب ايجاد رجال يختلفون في طباعهم وسلوكياتهم قدر الاختلاف الذي يطبع شخصيات من أمثال (شارل ديغول وجورج بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان) غير أن المؤسسات تطبق تقريباً بالشكل ذاته منذ عام 1962م في خطوطها الكبرى وتتغير جزئياً السياسات وسيكون محتوى السياسات مختلفاً وليس سير عمل المنظومة الدستورية الحالية المرتبطة بالميزات الرئيسية للنظام.

وأخيراً ومن خلال هذه القراءة المبسطة للأنظمة (البرلماني والرئاسي ونصف الرئاسي) تتحدد الكثير من الرؤى والنقاشات في يومنا هذا نظراً لتوجه الشارع السياسي الى عملية التجديد لنوعية النظام الحالي والدخول في مرحلة جديدة وقضايا محورية أساسية لتعديل الدستور ونظام الحكم المحلي.

. إنها -حقيقةً- ثورة داخلية تتطلب من كافة القوى السياسية والمهتمين والمختصين ونواب الشعب الاطلاع والنقاش والحوار الايجابي الذي يضع لهذا الوطن الأسس المتينة والأنظمة المؤسسية الراسخة للاستقرار والأمن والتنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي في ظل الديمقراطية والمساواة والعدل.

**الفصل الثالث : النظم السياسية المعاصرة، والنظم السياسية المقارنة.**

تمتاز المواضيع المتعلقة بدراسة ظاهرة السياسة كونها مواضيع قديمة وحديثة؛ قديمة لأن موضوع السياسة سبق وأن كتب عنه قبل أكثر من أربعة قرون قبل الميلاد، وحديثة لأن الكتب التي تطرقت وتتطرق إلى موضوع السياسة لا تزال تصدر بين حين وآخر ولكن بلا انقطاع.

فقد كتب "أرسطو" ARISTOTE 'السياسة'، وهو كتاب جامع شمل دراسة نماذج لمائة وثمانية وخمسين دستور (382-322 ق.م).

وظهر بعده "مونتسكيو" MONTESQUIEU (1680-1755) ليغني علم السياسة بكتابه 'روح القوانين' L’ESPRIT DES LOIS ، بذلك كانا بحق رائدا علم السياسة، لأنه ما من مؤلفات كتب حول السياسة بصورة علمية تستطيع أن تتجاهل هذين العالمين سلبا أو إيجابا؛ فقد استعمل "أرسطو" الطريقة المقارنة، ولجأ "مونتسكيو" إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة بحثه تستند في إظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (جو، محيط جغرافي، سكان، طريقة العيش، الأعراف والتقاليد).

قبل استقلال علم السياسة كان الكتاب قد تناولوه تارة بأنه علم الدولة وتارة أخرى بأنه علم السلطة، ولهذا فدراسته كانت تندرج وتنضوي تحت نظريات القانون العام أو الدراسات الاجتماعية العامة. زد على ذلك أن مواضيعه ولفترة قريبة كانت مكرسة لدراسة مقارنة لمؤسسات الدول العظمى الغربية فقط، وهذه الدول لم تكن تختلف كثيرا فيما بينها إلا فيما يخص بتوزيع السلطات من ناحية الكيفية.

إلا أن زيادة المعرفة بالمجتمعات الأخرى الحضارية منها أو البدائية وضرورة فهم العالم المعاصر ومشاكله خصوصا بما يتعلق بظهور المجتمعات الحديثة والتطورات الحاصلة ضمن المجتمعات الغربية أيضا، حتمت وبصورة ملحة إيجاد صيغ جديدة ومفاهيم حديثة تضع في موضع الشك المفاهيم التقليدية المستعملة فيما يتعلق بوصف وتحليل المجتمعات والأنظمة السياسية في العالم أجمع.

فالمفاهيم والمصطلحات الموروثة من القانون الروماني ومن الفلسفة السياسية الإنجليزية ومن تاريخ الدساتير الفرنسية والأمريكية قد فقدت لحد ما مكانتها للظهور على شكل نماذج للمفاهيم والقيم العقلانية ذات الصفة العالمية الشاملة وذلك لأن هذه المفاهيم والقيم أظهرت صعوبتها في التطبيق والأخذ بها بصورة حقائق سياسية خارج المحيط الغربي.

وقد كتب "ديفيد إيستون" DAVID EASTON في دائرة المعارف الدولية في العلوم الاجتماعية بحثا عام 1965 بخصوص العلوم السياسية ذاكرا أهمية المبادرات التي انصبت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لإخراج التحليل المقارن للحكومات من نطاق دراسة الأنظمة الأوروبية إلى دراسة موسعة حاوية للأنظمة السياسية في العالم الآخر المختلف ثقافيا مع العالم الغربي.

وكانت أولى المبادرات الحديثة للأخذ بدراسة النظم السياسية بوجهة نظر جديدة هي في كتابة "روي مكريدس" ROY MACRIDIS لكتابه: 'دراسة الحكومات المقارنة'، THE STUDY OF COMPARATIVE GOVERNEMENTS ، وقد تعززت هذه النظرة الحديثة لدراسة الحكومات المقارنة بظهور الكتاب التقليدي في هذا المضمار لـ "غابريال ألموند" و"جيمس كولمن" سنة 1960 والمعروف بـ 'سياسة المناطق النامية'، THE POLITICS OF THE DEVELOPING AREA ، حيث نحى هذا الكتاب في منحى جديد في بحثه السياسي لأنظمة الشرق الأوسط وفي آسيا الجنوبية والشرقية وبدراسة أوضاع وأحوال جنوبي الصحراء الإفريقية ومتضمنا دراسة أنظمة أمريكا اللاتينية وهذه الدول تميز قسم كبير منها بوجود حضارات قديمة وأصول للحكم ذات جذور عميقة في التاريخ: حضارة بابل، حضارة ألانكا ألاستيك.

وقد ذكر "ألموند" و "كولمن" بأن ما قيل حول الاختلافات بين الأنظمة في العالم الغربي وبين الأنظمة السياسية الأخرى قد بولغ فيه، فالاختلاف بين هذه الأنظمة وتلك الأنظمة متعلق بوجود التخصص وفي تقسيم الوظائف بين الأنظمة في العالم هي: للتكامل والبقاء وال حافظة على أمن النظام السياسي داخليا وخارجيا.

حيث أشار إلى النظام السياسي، وقسمه من حيث الوظائف إلى قسمين:

* الأول متعلق وظائف المدخلات، فمتمثلة في: تجميع، توظيف والتعبير عن المصالح.
* والثاني يتمحور حول وظائف المخرجات، وتشمل كل من وظيفة صنع، تنفيذ القاعدة، والتقاضي بموجب القاعدة.

إلا أن "ألموند" و "كولمن" قد تعرضا للنقد الشديد، حيث لم يأتيا بالشيء الجديد، بحيث كل ما تم ذكره في هذا الكتاب ما هو إلا تحصيل حاصل للأفكار التي جاء بها "د.إيستون".

من ذلك، كتب "ألموند" و"بنغهام باول" في كتابه الثاني الصادر سنة 1966م والمعنون بـ: 'السياسات المقارنة مدخل تنموي'، COMPARATIVE POLITICS, DEVELOPEMENTAL APPROACH، حيث ركز على مستويات النظام، وهي مقدمة في الآتي:

* + 1. **القدرة**:

- الاسـتخراجية

- التوزيعية

- الرمـزية

- الضبطية/التنظيمية

– الداخلية / الخارجية/الدولية.

**2- التحويل** : يتمثل هذا المستوى في كل من وظائف المدخلات والمخرجات

- وظائف المدخلات فمتمثلة في: تجميع، توظيف والتعبير عن المصالح،

- وظائف المخرجات فتشمل كل من وظيفة صنع، تنفيذ القاعدة، والتقاضي بموجب القاعدة-

**3- التكيف:**

* الاتصال السياسي
* المحافظة على النظام من حيث الاستقرار.

وقد ارتأينا عرض بعض النقاط الأولية فيما يتعلق بمعرفة النظام وكذا مفهومه وماهيته، حيث انبرى العديد من الكتاب في وضع تعريف للنظام، حيث عرفه "موريس دوفرجيه" MAURICE DUVERGER، في كتابه: ‘SYSTEMES ET REGIMES POLITIQUES’، بأنه: »هو نموذج معين لتنظيم ما« ، ويلاحظ في هذا التعريف عموميته بدون التركيز على نظام طبيعي أو اجتماعي معين.

ويندرج تعريف كل من "هول" و"فاكن" للنظام بصورته العامة التجريدية في قولهما بأن النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها.

ومن هنا يمكن القول بأن التعريف الأكثر شمولا للنظام هو ذلك التعريف الذي يقرر احتواء النظام على عناصر من ناحية واعتماد هذه العناصر بعضها على البعض من ناحية أخرى، بحيث إذا تحول أحد هذه العناصر في النظام فإن العناصر الأخرى وبالنتيجة سوف تتحول وتتبدل.

أما النظام الاجتماعي فلقد تناوله العديد من الباحثين بالدراسة، ونذكر بعض الباحثين على سبيل التوضيح، في ما يأتي: لقد ذكر الباحث السياسي الأمريكي "روبرت دال" ROUBERT DAHL، في كتابه: 'التحليل السياسي الحديث'، MODERN POLITICAL ANALYSIS ، بأن الأصل العام في النظم الاجتماعية هو النظام الاجتماعي والذي تنبثق عنه النظم الفرعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة، وهذه النظم مرتبطة ومتشابكة البعض مع البعض وقد دلل في هذا الرسم الإيضاحي شكل ترابط هذه النظم الاجتماعية. إلا أن التحليل الاجتماعي الحديث يذكر بأن تقسيم المجتمع يمكن أن يتم على ضوء وجود خمسة أنظمة رئيسية متعايشة تتفرع منها أنظمة ثانوية، وهذه الأنظمة الاجتماعية الرئيسية الخمسة التي يتكون منها المجتمع بكامله هي:

1**- النظام التكاثري**: وهو كل ما يتعلق بدراسة الأجيال وشروط تكاثرها ونموها.

2- **النظام الاجتماعي الجغرافي (البيئة المحيطة**): وهو ما يتعلق بعلاقة السكان بما يحيطهم من ظروف جغرافية، ومعيشية من موارد طبيعية وكيفية تواجد الجماعات بالصورة المتفرقة أو المجتمعة.

3- **النظام الاقتصادي**: وهو كل ما يتعلق بنشاطات السكان في الإنتاج.

4- **النظام الثقافي**: وهو يتعلق بتوزيع وتداول التقنيات المتعارف عليها في المجتمع والتبادل وتوفير الحاجات والخدمات داخل المجتمع؛ فحسب قول "ليفي شتراوس" LEVI STRAUSS من لغة، وقيم أخلاقية، ودين، ومعرفة بين سكان المجتمع.

5- **النظام السياسي**: وهو ما يتعلق بموضوعنا أصلا، والذي سوف نقدم تعريفا له يشمل مكانته بين بقية الأنظمة الاجتماعية ويحدد لنا حدوده وموضوعاته في دراستنا للنظم السياسية المقارنة.

**- ماهية النظم السياسية المقارنة:**

تعتبر دراسة النظم السياسية من فروع علم السياسة –إلى جانب العلاقات الدولية، النظرية السياسية، الإدارة العامة- بالغة الأهمية، ولقد تطورت هذه الدراسة منهجيا، وأصبحت دراسة النظم السياسية باعتبارها البيئة الطبيعية للنشاط السياسي والعملية السياسية.

فالنظم السياسية المقارنة لا تقتصر فقط على تلك الدراسة التي تنصب على تحليل التركيبات العضوية والهياكل الشكلية الممارسة للسلطة، بمعنى:

- دراسة المؤسسات الدستورية، بل تتعدى ذلك إلى دراسة السلطة السياسية ذاتها، والوظائف التي يتم ممارستها داخل النظام السياسي ومجمل النشاط السياسي الذي يحدث فيه سواء أكان رسميا أو غير رسمي.

- فالدراسة تتصدى إذا بالإضافة إلى الهياكل والأجهزة المكونة للنظام السياسي، ولكل ما يحدث في بيئة النظام السياسي من أنشطة ووظائف باختلاف وظيفتها والتي تؤثر في مجملها العملية السياسية، وهي الدراسة التي تقوم على المقاربة التي تعرف بـ: "المقاربة الهيكلوظيفية" STRUCTURE-FUNCTIONAL APPROACH.

- والدراسة لم تعد تنصب فقط على تناول أشكال تنظيم ممارسة السلطة أي أشكال الدول والحكومات، بل تتعدى ذلك إلى تناول طرق تولي السلطة وكيفية الحصول على السلطان والنفوذ داخل النظام السياسي والبيئة الخاصة بالعملية السياسية.

- فإلى جانب القوى الرسمية الظاهرة الممارسة للسلطة مثل: الأحزاب الحاكمة والممارسة للنفوذ والتأثير مثل: "أحزاب المعارضة"، توجد كذلك قوى سياسية خفية متعددة تمارس هي الأخرى تأثيرها وضغطها على السلطة وفي بعض الأحيان تكون هي المشكلة للسلطة الفعلية داخل المجتمع السياسي والمتحكمة في دواليب العمل السياسي، حيث أصبح تحديد هذه القوى المختلفة والوقوف على طبيعتها وطبيعة الأنشطة التي تمارسها أمرا لا غنى عنه بالنسبة للباحث أو الدارس الذي يريد فهم النظام السياسي.

- كما تهتم الدراسة بالمقارنة بين مختلف أنماط المنتظمات السياسية الموجودة في العالم مثل: المقارنة بين نماذج النظم السياسية الغربية المعروفة بالديمقراطية النيابية، وكذلك النظم السياسية الغربية المعروفة بالديمقراطية الشعبية، إلى جانب نماذج من المنتظمات السياسية التي تعرف بما يسمى بالعالم الثالث، وذلك قصد الوقوف عند العوامل والظروف المؤدية إلى ذلك، وذلك بغية الوصول لا ليس إلى القانون العام، بل فقط إلى القاعدة العامة التي تتحكم في مسار الظاهرة السياسية كظاهرة إنسانية بهدف ترقية البناء النظري العام، الخاص بالظاهرة السياسية.

**- تطور مسار النظريات السياسية المقارنة** (التعقيب الزمني لنظريات النظم السياسية المقارنة):

**أولا. نظريات السياسة المقارنة في المرحلة التقليدية:**

**- تمهيد:**

يعود هذا الحقل -النظم السياسية المقارنة- في أسسه إلى "أرسطو" الذي يعتبر أول من استخدم منهجا مقارنا في دراسة الظاهرة السياسية، فلم تزل السياسة المقارنة تركز على تصنيف الحكومات كما فعل "أرسطو"، ولم تزل تهتم بقضية: من يحــكم ؟ ولمصلــحة من ؟

وعليه، فإن هذه المرحلة بدورها تم تقسيمها إلى مرحلتين:

* الأولى -المرحلة الكلاسيكية- تبدأ من زمن "أرسطو" إلى أواخر القرن التاسع عشر (19م)،
* المرحلة الثانية -المرحلة التقليدية- التي تبدأ من أواخر القرن التاسع عشر (19م) حتى ظهور الثورة السلوكية.

وسيتم تناول هذه الحقبة الخاصة بالنموذج المعرفي الدّولاتي لدراسة النظم السياسية المقارنة بمرحلتيها، وسيكون ذلك بنوع من التفصيل في الآتي:

**1- إسهامات الرواد:** قبل أن نشرع في سرد أهم المنعطفات التاريخية لهذه المرحلة، وأهم روادها الذين أسهموا بإنتاجهم الفكري وإبداعهم العلمي لنموذج معرفي في التحليل السياسي المقارن، والذي ظل سائدا-النموذج المعرفي- حتى بداية تشكل العلوم السياسية كفروع مستقلة عن الفلسفة، ومنها علم السياسة؛ سنقف على أهم ما تميزت به هذه المرحلة من خصائص ومميزات، حيث كان هذا النسق قائما على:

أ- الإبداع الفردي، حيث كان يعد كل رائد أو مفكر مدْرسةً بحد ذاته؛ ولم يكن يوجد مناخ عام أو مدرسة أو منهج يتم تبنيه من عدد كبير من الباحثين.

ب - التركيز على قمة النظام السياسي فقط، وعدم إعطاء قدر من الاهتمام لبقية المكونات.

ج- سيطرة المنهجية الانطباعية، والاعتماد على المعلومات التي تم جمعها من طرف الرحالة، المبشرين، الجوالة، التجار والاستعماريون الأوائل. د- عدم استقلال الظاهرة السياسية عن الظواهر الاجتماعية، أي: كانت مرتبطة وذات صلة وثيقة بالظواهر الاجتماعية من حيث: الفهم، التفسير والتعليل.

هـ- الباحثين في الظاهرة السياسية كانوا موسوعيون، معناه أنه لم يكن هناك متخصصين لدراسة الظواهر السياسية.

و- علم السياسة والفلسفة، الأول عبارة عن متغير تابع للثاني، حيث كان علم السياسة مرتبطا بالفلسفة، وكان التنظير الفلسفي هو الغالب على هذه المرحلة بغض النظر عن التنظير العلمي، حيث كان التركيز على ما ينبغي أن يكون هو الطابع السائد، على غرار عما هو كائن وواقع. انطلاقا من هذا السياق، وكما سبق الإشارة إلى محاولات متعددة لمفكرين وباحثين، من خلالهم تم تمثيلهم لنموذج معرفي في التحليل السياسي المقارن خلال هذه الحقبة من الزمن، أهمهم في التالي:

**أرسطو: (384-322 ق.م).**

فيلسوف ومعلِّمٌ وعالم يونانيّ يُعتبر، هو وأستاذه أفلاطون، أهم فيلسوفين بين جميع فلاسفة اليونان القدماء؛ أحد أكبر وأهم مؤسسي الفكر السياسي الغربي؛ كتابه الشهير "السياسة" الذي كتب قبل خمسة وعشرين قرنا، في غناه وتحليلاته ونتائجه حول طبيعة السلطة السياسية، أيضا تأثيره الكبير الذي استمر حتى اليوم، حيث مثل أرسطو لنموذج معرفي في التحليل السياسي المقارن.

حيث بنى "أرسطو" تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" من معلومات وملاحظات، وما طوره أفلاطون من إطار مفاهيمي.

والخطوات التالية تحدد الإطار النظري الذي اعتمده "أرسطو" للمقارنة، في التالي:

أ- تحديد مشكلة البحث: وعند "أرسطو" هي متمثلة في الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي أو عدمه. ب- تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له. - بحيث أرسل مساعديه حول البحر المتوسط لغرض جمع 158 دستور من أجل دراستها وذلك لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر..

جـ- تصنيف الحالات طبقا للمعايير التالية:

**- عدد الحكام:** 1)- ملكي، 2)- أوليغاركي، 3)- ديمقراطي.

**- كيفية ممارسة الحكم:** 1)- أوليغاركي، 2)- ديمقراطي.

**- البنية الطبقية،**

- توزيع السلطة والقوة بين طبقات المجتمع.

د- بناء دالة أو قانون: وذلك للربط بين (ب، ج) –أي: بين دولتين- من ناحية وعملية الاستقرار السياسي أو عدمه من ناحية أخرى، ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار.

ومنه فرق "أرسطو" بين الدولة والحكومة، فالدولة هي وحدة اجتماعية وسياسية مكونة من جميع المواطنين هدفها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للجميع، بينما الحكومة هي الجهاز الذي يتولى إدارة شؤون الدولة والإشراف على الأعمال فيها؛ وينطلق أرسطو في تقسيمه لأنظمة الحكم من معيارين أحدهما عددي (كمي)، وكيفي (موضوعي)، ففيما يتعلق بالمعيار الأول يفرز "أرسطو" أن السلطة تكون على ثلاث صور:

(بيد فرد واحد، أو بيد أقلية محددة، أو بيد الأغلبية) وهي الأشكال التقليدية المعروفة لأنظمة الحكم (الملكية، الأرستوقراطية، ديمقراطية).

وأما المعيار الموضوعي، فـ "أرسطو" يميز بين الحكومات من ناحية صلاحها أو فسادها، فإن كان الهدف الذي ترمي إليه الحكومة من قيامها بالحكم هو تحقيق المنفعة العامة، وكان حكمها مستندا على القانون، وكانت حائزة على رضا المحكومين، أما إن كانت السلطة بيد فرد أو أكثر تهدف إلى تحقيق مصالحها أو مصلحة الطبقة التي تنتمي إليها، وكان الحكم غير مستند على القانون ورضا الأفراد، فكانت الحكـومة فاسدة.

وبالاسـتناد إلى هذين المعيارين (الكمي/ العددي، النوعي/ الموضوعي) يقدم أرسطو تقسيما اجتماعيا يتضمن ستة أشكال لنظام الحكم، ثلاثة صالحة، وثلاثة فاسدة:

**أ- صالحة:** 1- ملكية، 2 - أرستوقراطية، 3- جمهورية .**ب- فاسدة:** 1- استبدادية، 2- اوليغاركية، 3- ديمقراطية.

وعليه فقد مثل تحليل "أرسطو" المقارن قاعدة أو نموذجا معرفيا ظل متبعا بعده حتى عصر النهضة، وهذه هي أهم الاجتهادات التي اعتمدت النهج المقارن لـ "أرسطو" أهمها:

1- محاولة كل من "بوليبياس" و"شيشرون" في العصر الروماني لتحويل أفكار "أرسطو" حتى تتسق مع نمط الحكم الروماني وفلسفته:

أ‌- حيث أكد "بوليبياس" على قيمة الشكل المختلط من الحكم والذي يجمع بين عناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، ومن ثم يضبط التوازن، ويحقق فائدة هذه النماذج الثلاث.

ب‌- أما "شيشرون" فعلى نفس النهج اشتق فكرة القانون الطبيعي.

2- محاولة "سانت توماس الأكويني" في العصور الوسطى استخدام منهج "أرسطو" في التجريد، والخروج بمبادئ عامة مثل: العدالة، الحرب العادلة والمنفعة العامة..؛ وقد توصل إلى هذه التجريدات بالبحث المقارن بين المسيحيين وغير المسيحيين.

3- محاولة "ميكيافلي" في تحديده لسياسات أميره والوصول إلى تجريد لمفهوم القوة وتطبيقاته. 4- محاولة "جون بودان" في القرن السادس عشر ميلادي (16م)، وباقتفائه أثر "أرسطو" و"ميكيافلي"، حيث درس الحكومات الأوروبية وعقد مقارنة بينها على أساس شكلها ودورها وعقدها الاجتماعي؛ وخرج بمفهومه المركزي لنظرية السيادة.

ولا يزال منهج "أرسطو" يشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصـرة السـياسة المقارنة؛ -حيث أن فكرة التجريد والخروج بأنماط، والتصنيف من خلال اتخاذ عدد الحكام والغرض من الحكم، لم تزل الأفكار الأساسية في معظم نظريات السياسة المقارنة-.

**ب- تشارلز دي سكوندات مونتسكيو: (1689-1755م).**

هو فيلسوف فرنسي، من أعماله الرئيسية "روح القوانين" 1748م الذي كان ذا تأثير كبير على كتابة الدساتير في جميع أنحاء العالم؛ ويعتقد "مونتسكيو" بأن القوانين تُشكل الأساس الذي تُبنى عليه كل الأشياء المتعلقة بالإنسان والطبيعة والمقدسات، وإن اكتشاف هذه القوانين هي إحدى واجبات الفلسفة الرئيسية؛ وقديمًا كان من الصعب دراسة الطبيعة البشرية لأن القوانين التي كانت تحكمها معقدة، وبالرغم من ذلك اعتقد "مونتسكيو" بأن هذه القوانين يمكن اكتشافها بالطرق التجريبية لتقصي الأسباب. وبالنسبة لـ"مونتسكيو"، كانت هنالك ثلاثة أنواع رئيسية من الحكم:

* الملكية،
* والجمهورية،
* والحكم الاستبدادي؛

فالحكومة الملكية: كان لها سلطة محدودة في يد الملك أو الملكة،

أما الجمهورية: فقد كانت إما ارستقراطية أو ديمقراطية،

وبالنسبة للحكم الاستبدادي: كانت السلطة في أيدي قلة من الناس خلافًا للديمقراطية التي يملك الجميع في إطارها سلطات واسعة، وكان المستبد مسيطرًا على الحكم الاستبدادي وله مطلق السلطة.

اعتقد "مونتسكيو" أن الأنظمة القانونية يجب أن تختلف وفقًا لنوع الحكومة الأساسي.

ساند "مونتسكيو" حرية البشر وعارض الاستبداد، وكان يعتقد بأن الحرية السياسية تتضمن فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن الحكومة؛ كما كان يؤمن بأن الحرية واحترام القانون المصوغ على الوجه الصحيح يمكن أن يبقيا معًا.

حيث نال شهرته من كتابه رسائل فارسية (1721م)، الذي سخر فيه من الحياة الباريسية والمؤسسات الفرنسية؛ فالتحق "مونتسكيو" بالأكاديمية الفرنسية عام (1727م)، وعاش في إنجلترا من 1729م حتى 1732م وكان معجبًا بالنظام السياسي الإنجليزي.

((\* هيرودوت (484-425 ق.م) أول مؤرخ إغريقي أخذ على عاتقه كتابة تاريخ العالم حتى الوقت الذي عاش فيه. أطلق عليه الخطيب الروماني سيشرون أبا التاريخ.

اشتهر هيرودوت بكتبه التسعة التي كتبها عن نشأة الإمبراطورية الفارسية، وغزو الفرس لليونان في الفترة ما بين عامي 490 و480ق.م، والقتال البطولي للإغريق ضد الغزاة حتى الانتصار النهائي للإغريق. وقد كتب هيرودوت التاريخ بطريقة شيقة، فقد ضمنه الكثير من القصص التي لم يكن هو نفسه يؤمن بها؛ لأن هذه القصص تجعل وصفه أكثر متعة، وقد جعل أسلوبه البسيط كتبه ممتعة منذ أيامه وحتى الآن.

وُلد هيرودوت في هاليكارناسوس في آسيا الصغرى، وقد سافر وهو في ريعان شبابه بشكل واسع من اليونان إلى الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية. وفي كل مكان يذهب إليه كان يدرس سلوك وعادات وأديان الشعوب، وتعلم كل ما يمكن أن يتعلم عن تاريخ هذه الشعوب، والأشياء التي تعلمها هيرودوت في رحلاته شكَّلت مادته التاريخية. ففي نحو سنة 447 ق.م، زار أثينا، وبعد ذلك بثلاث سنوات أقام في مستعمرة ثوري التي أسسها بيركليس في جنوبي إيطاليا. ولا يعرف شيء عن باقي حياة هيرودوت، ولكن يقال إنه توفي ودفن في تورينو.

الدولة والنظام السياسي 2

**الباب الثاني**

**المؤسسات الرسمية**

* **المؤسسة التشريعية**
* **المؤسسة التنفيذية**
* **المؤسسة القضائية**

**الفصل الأول :**

**السلطة التشريعية**

**البرلمان والهيئات النيابية**

**البرلمان وأشكاله و وظائفه**

يعتبر بعض فقهاء القانون إن البرلمان هو تعبير عن أسلوب لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، ويعتبره البعض الآخر مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية. وفى الحقيقة، فإن كلا المعنيين يكمل الآخر، ولكنهما غير متلازمين.

فمشاركة المواطنين في الحياة السياسية قد تأخذ صورا متعددة، حسب الظروف الثقافية والتقاليد الاجتماعية وطبيعة الدولة. وبرغم أن أهم وأحدث صور تلك المشاركة هي اختيار المواطنين مجموعة من النواب الذين يمثلونهم ويعبرون عن آرائهم، أي تكوين البرلمانات المنتخبة، إلا أن بعض المجتمعات قد تستعيض عن ذلك بأساليب أخرى لذلك فتعمد الى تشكيل مجالس استشارية تضم مجموعة من القيادات الاجتماعية والرموز والشخصيات العامة بغرض التشاور في شؤون الحكم.

**مفهوم البرلمان**

البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات .  
ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين من الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق باصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.  
ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل:

* "مجلس النواب"
* "المجلس التشريعي"
* "مجلس الشعب"
* "مجلس الأمة" أو الجمعية الوطنية، أو "المؤتمر العام الوطنى.

والبرلمان له ثلاث مهام هي:

- التشريع

- والرقابة على أعمال الحكومة

- وتمثيل الشعب أمام الحكومة

**أهمية وجود البرلمان**   
تشير المراجعة التاريخية الى تنوع الدوافع التى كانت وراء نشأة البرلمان وتطوره في مناطق العالم المختلفة. وقد أصبحت تلك الدوافع في مجملها أساسا للوظائف التي تمارسها البرلمانات، وهي التمثيل، أو النيابة عن الشعب، وبناء الدولة القومية، وتسوية الخلافات بين الفئات والقوى الاجتماعية بالطرق السلمية وعن طريق مبدأ حكم الأغلبية. ففي الكثير من الدول الغربية، ظهر البرلمان في إطار تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة، ثم تدعَّم دوره مع ظهور طبقة وسطى مؤثرة إبان الانتقال الى فترة الثورة الصناعية. وفي تلك المرحلة كان الدافع الرئيسي وراء تأسيس البرلمان هو تمثيل تلك الفئات والقوى الناشئة، بما يسمح لها بالتأثير في الحياة السياسية. ومع انتشار أفكار السيادة الشعبية والمواطنة والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، واستحالة مشاركة كافة المواطنين فعليا في الحكم، أصبح دور البرلمان هو تمثيل مختلف فئات الشعب، وممارسة تلك السيادة، التي تمثلت في وضع القوانين أساسا. ومع تطور أفكار الحرية السياسية وظهور الأحزاب وتعددها، أصبح البرلمان هو الساحة التى تتنافس فيها تلك الأحزاب والتيارات السياسية، وتسعى للوصول الى الأغلبية، وبالتالي تشكيل الحكومة.   
أما في الدول النامية، فقد كان هناك دافع إضافي لتأسيس البرلمانات، وهو بناء الدولة القومية، وتأكيد الهوية الوطنية المشتركة لأبناء الدولة الواحدة. فبعد التحرر من الاستعمار، واجهت معظم تلك الدول تحديات عديدة، أبرزها طبيعة الحدود السياسية التي اصطنعتها الدول الاستعمارية قبل رحيلها، فقسمت هذه المجتمعات الى وحدات متقاطعة ومتداخلة في آن واحد، وجعلت أبناء القومية الواحدة موزعين في عدة دول، وأصبح على هذه الدول حديثة الاستقلال تأكيد هويتها المشتركة، للحفاظ على تماسكها ومواصلة مسيرة نموها الشاقة. وكان لابد من إنشاء مؤسسات سياسية تجسد تلك الوحدة الوطنية، وتعبر عن الهوية المشتركة، وكان البرلمان من أهمها، لأنه الهيئة التي يمكن أن تكون معبرة عن مختلف الجماعات والأقاليم والفئات التي تنتمي الى نفس الدولة، وبالتالى فهي المؤهلة لإيجاد أرضية مشتركة بينهم، وبلورة مشاعر ومصالح وطنية تجمعهم.

فكان تأسيس البرلمان خطوة أساسية لبناء الدولة القومية، والحفاظ على تماسكها، سواء من الانقسامات الداخلية والحركات الإنفصالية، أو في مواجهة القوى الاستعمارية ذاتها. ومن ناحية ثالثة، نجد أن الدافع وراء تأسيس البرلمان في بعض الدول قد يكون، بالإضافة الى ما سبق، هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي بمعناه الشامل. فهناك دول شديدة التعدد من النواحي العرقية والطائفية اللغوية والدينية والثقافية، وتكون في حاجة ماسة الى وسائل تقلل من فرص الصراع بين المواطنين ذوي الانتماءات المختلفة، من أجل تحويل تلك التعددية الى مصدر ثراء وقوة. واليوم، فإن تأسيس البرلمانات أصبح ركنا جوهريا في الحياة الديمقراطية، ومرحلة لازمة في عملية التحول الديمقراطي، وأصبح تطوير العمل البرلماني مدخلا للإصلاح السياسي ككل. أكثر من هذا، فإن التحول الاقتصادي والاتجاه الى نظام السوق الحرة قد جعل من الضروري تحقيق تطور مواكب في الحياة السياسية، الذي يبدأ من احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وخصوصا حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وينتهى بتشكيل حكومات نيابية، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. وهذه كلها أمور تصب فى صميم العمل البرلماني.

**وظــــائــف الـبـرلــمــان**   
تمارس البرلمانات عددا من الوظائف، تتراوح في مجالها ونطاقها من دولة الى أخرى، وذلك حسب الإطار الدستوري السائد وأسلوب توزيعه لاختصاصات الحكومة، وكذلك تبعا لمدى التطور الديمقراطي وقوة البرلمان وقدرات أعضائه. وبوجه عام، هناك نوعان من تلك الوظائف، الأول عام، تمارسه البرلمانات كهيئة ممثلة للشعب، كدورها في صنع السياسات العامة وخطط التنمية، والثاني فني، وهو ما يعرف بالدور التشريعي والرقابي، الذي تقوم به في مواجهة السلطة التنفيذية .اما ابرز الوظائف فهي:

**-الوظيفة التشريعية**   
تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البرلمانات، تاريخيا وسياسيا. فمن الناحية التاريخية، تجسدت قيم الديمقراطية في إنشاء نظام للحكم يعتمد على تمثيل الشعب، وتحقيق حرية المشاركة والمساواة بين المواطنين، وارتكز هذا النظام على وجود هيئة تقوم بدور النيابة عن هذا الشعب في تقرير أمور حياته. وبلا شك، فإن أهم أمور تنظيم حياة المجتمع هي وضع القواعد التى يجب أن تسير عليها الكافة من أجل حماية قيم الحرية والمساواة. ولهذا، فإن دور البرلمان الأول أصبح هو وضع تلك القواعد، أي القوانين.

واليوم، تعتبر وظيفة التشريع أبرز ما يقوم به البرلمان، حتى أن التسمية المرادفة للبرلمان في مختلف الثقافات المعاصرة هي المؤسسة أو السلطة التشريعية.

وبرغم أن المبادرة باقتراح القوانين وصياغتها في هيئة مشروعات تأتي غالبا من جانب السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفي دور البرلمان في مناقشتها وتعديلها قبل الموافقة عليها، وكذلك اقتراح قوانين جديدة.

ومن المهم معرفة أن القوانين ليست مجرد رخص وعقوبات يصدرها المشرع، وإنما القانون تعبير عن إرادة المجتمع وأولوياته، التي يجسدها المشرع في صورة قواعد عامة تحكم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وتنظم العمل والعيش المشترك بينهم. فالتشريع يأتي تاليا لوضع الأولويات السياسية وتحديد ملامح السياسات العامة المرغوبة، ولا يتم في فراغ، ومن هنا، نستطيع التحدث عن سياسة تشريعية.

والذي يعبر عن تلك السياسة التشريعية هو منظومة القواعد والقوانين الموضوعة وكيفية وضعها وطريقة إنفاذها. ومن المهم، أيضا، معرفة نطاق الوظيفة التشريعية التي يمارسها البرلمان في إصدار القوانين. فالقاعدة العامة أن الإطار القانوني له مكونات عديدة، على رأسها - الدستور،

* ثم القوانين،
* واللوائح التنفيذية،
* والقرارات الوزارية والتعليمات الإدارية،
* بالإضافة الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى توقع عليها الدولة.

فبالنسبة للدستور، فمرجعه الأصلي هو الشعب، لأن الدستور أعلى مرتبة من القوانين، وهو الذى يعبر عن القيم الأساسية للمجتمع وطبيعة نظام الحكم ككل، وبالتالى لابد أن يكون للشعب الرأي المباشر فيه. أما دور البرلمان فيتمثل فى مناقشة تعديل الدستور. وبالنسبة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإن السلطة التنفيذية هي التي توقع عليها، لأنها المتحدث بإسم الدولة أمام العالم الخارجي، ويكون دور البرلمان هو الموافقة على تلك الاتفاقيات والمعاهدات قبل التوقيع عليها نهائيا، أو التصديق عليها بعد التوقيع فعلا.

وسلطة تصديق البرلمان على المعاهدات تجعله فاعلا ومؤثرا فى ترسيم حدود النشاط الدبلوماسي للحكومة ، وخصوصا المعاهدات التي تؤثر على سيادة الدولة أو موارد المجتمع، مثل معاهدات التحالف أو التجارة أو القروض الكبيرة أو تعديل الحدود أو أراضي الدولة  
ومن هنا، تنصرف الوظيفة التشريعية للبرلمان الى وضع القوانين أساسا. وهذه الوظيفة هي التي تجعل البرلمان من أهم سلطات الدولة، باعتباره ممثل الأمة ولأنه الذي يسن القوانين ويعدلها ويلغيها، ومن الضروري موافقته على كل المشروعات والقوانين التي تقدمها السلطة التنفيذية.

أضف الى ذلك أن تنفيذ سياسة الوزارة يتوقف عادة على ثقة البرلمان، وأن القوانين هي التي تحدد مجالات النشاط الحكومي. كما أن مبدأ الشرعية يقيد قدرة السلطة التنفيذية على تعديل هذه القوانين من تلقاء نفســها، وإن كانت تستطــيع - فقط - أن تحدد تطبيقها. كذلك، فإن السلطة القضائية لا تطبق إلا القوانين التى تقرها السلطة التشريعية

**سلطة الرقابة**   
هناك ثلاث صور أساسية للرقابة، يكمل بعضها البعض حتى تستقر الديمقراطية ويتحقق التوازن بين السلطات وكذلك الإرادة الشعبية للمواطنين. الأولى هي الرقابة من البرلمان على الحكومة، والثانية من الحكومة على البرلمان، والثالثة من الرأي العام على البرلمان.

* أما النوع الأول من الرقابة، فهي التي يمارسها البرلمان على الحكومة. وتعتبر تلك الرقابة البرلمانية من أقدم وظائف البرلمان تاريخيا، وأشهرها سياسيا، حيث هو المسؤول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة. ولكن عملية رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية لا تتم بدون توازن في القوة السياسية بينهما، حتى لا تنقلب الى سيطرة، وتصبح السلطة التنفيذية خاضعة تماما للبرلمان، وبالتالى ينهار مبدأ الفصل بين السلطات، الذي هو أساس الحكومات الديمقراطية وشرط الاستقرار السياسي. ولهذا، فإن عملية الرقابة تكون متبادلة ومتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالرقابة البرلمانية وسيلة لحماية مصلحة الشعب، ومنع الانحراف، والالتزام بالسياسية التنموية التي وافق عليها البرلمان، والالتزام بالميزانية التي أقرها، حفاظا على الأموال العامة من الهدر. ويعتبر البرلمان سلطة رقابة سياسية على السلطة التنفيذية تحاسبها وتراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها، ويستطيع البرلمان من خلالها التحقق من مشروعية تصرفات السلطة التنفيذية وأعمالها ومدى استهدافها الصالح العام، ويكون له مراجعتها وإعادتها الى الطريق الصحيح إذا انحرفت.
* ومن ناحية ثانية، فكما أن البرلمان يمارس وظيفة رقابية على الحكومة، فإنه يخضع فى الوقت نفسه لنوع من رقابة الحكومة عليه أيضا. فإذا كان أعضاء البرلمان يستطيعون اتهام الوزراء، وسحب الثقة من الحكومة إذا ثبت الاتهام عليها، فإن الحكومة قد تلجأ الى حل البرلمان وفقا لحالات محددة . وفى هذه الحالة تطلب الحكومة من رئيس الدولة حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة ، تسمى انتخابات مبكرة، فإذا اختار الناخبون نفس أعضاء البرلمان تقريبا كان معنى هذا أنهم يؤيدون البرلمان ضد الحكومة، فيجب على الحكومة أن تستقيل، أما إذا انتخب الناخبون برلمانا مختلفا، فمعنى هذا أنهم يؤيدون موقف الحكومة، فتستمر في العمل.
* وهناك صورة ثالثة للرقابة، وهي التي يمارسها الرأي العام على البرلمان ذاته. وقد تكون تلك الرقابة الاجتماعية على البرلمان موسمية أو تكون دائمة.

فالرقابة الموسمية تتم عند تشكيل البرلمان، وتتمثل في موقف الناخبين تجاه أعضاء البرلمان وقت الانتخابات، حيث يعتبر تجديد اختيار الأعضاء نوعا من الرقابة الدورية التي يمارسها الرأي العام على البرلمان.

أما الرقابة الدائمة فتتم طوال فترة عمل البرلمان، ويمارسها المجتمع من خلال وسائل الإعلام، سواء على أداء الأعضاء أو قوة البرلمان ككل، وهي نوع هام جدا من الرقابة الشعبية على البرلمان.

وفى الحقيقة، فإن الصورة الأولى للرقابة، أي من البرلمان على الحكومة، تعتبر مقياسا هاما لكفاءة البرمان ومؤشرا عـلى درجة الديمقراطية في المجتمع. فالمقصود بالرقابة البرلمانية، إذن، هو دراسة وتقييم أعمال الحكومة، وتأييدها إن أصابت وحسابها إن أخطأت. وتتنوع صور العلاقة الرقابية بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم الديمقراطية، ففي بعضها يقوم البرلمان بانتخاب رئيس الوزراء او قيام الاكثرية النيابية بتسميته وبالتالي يستطيع عزله (أي سحب الثقة منه)، وفي البعض الآخر لا يستطيع البرلمان ذلك، كما هو الحال في النظام الأمريكي. ولكن، على الرغم من غياب تلك الصفة بالنسبة للكونغرس الأمريكي، والنظم الرئاسية والتي تأخذ بمبدأ الفصل الواضح بين السلطات عموما، يظل للبرلمان القدرة على الرقابة والعمل باستقلالية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية.

ولأن الرقابة البرلمانية عملية متعددة الأبعاد، فهناك وسائل متعددة أمام النواب لممارسة مهام الرقابة على الحكومة منها المناقشات المستمرة والعميقة للميزانية، والرقابة والإشراف على العمل الحكومي وتوجيه الأسئلة للوزراء عن أمور تتعلق بعملهم. ويعود الثقل في الوظيفة الرقابية في نظر المجتمع وأعضاء البرلمان الى عدد من الأمور التي أملتها التطورات السياسية وأهمها: :   
- هيمنة الحكومة على صنع السياسات العامة، فهي مصدر معظم التشريعات، وهي التي تمتلك القدرة على التنفيذ، وهي المخولة بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين، وتمتلك القدرات الفنية والإدارية وقواعد المعلومات اللازمة لصنع وتنفيذ السياسة .   
 أن التوازنات السياسية والحزبية في البرلمان قد تحد من قدرته على توجيه الحياة السياسية وصنع السياسات العامة، لاسيما في ظل وجود تكتل أو أغلبية حزبية كبيرة مؤيدة للحكومة، وبالتالي تصبح الرقابة أهم الوسائل المتبقية أمام المعارضة للتأثير في السلطة التنفيذية

**الوظيفة المالية**   
حصلت البرلمانات على سلطتها المالية عبر مرحلة صراع طويل مع الحكومة منذ القرن التاسع عشر، حتى أصبحت تلك السلطة من أهم مصادر قوتها فى مواجهة الحكومة. وتتمثل السلطة المالية للبرلمان في دراسة حجم نفقات الدولة التي تقدمها الحكومة في مشروع الموازنة، واتخاذ الوسائل الضرورية لتغطية العجز المالي في الميزانية ان وجد سواء عن طريق الضرائب أو طرق أخرى

**صنع وإقرار السياسة العامة**   
مع تضخم دور السلطة التنفيذية في ظل التقدم الصناعي وتزاحم العمل الحكومي، بحيث أصبحت الإدارات التنفيذية أكثر انشغالا وتعقيدا في مهام الحياة اليومية وتفصيلات الأداء الإداري، برز دور البرلمان في التأثير على السياسة العامة، نظرا لما يتمتع به من قدرة على التعبير عن المطالب الشعبية وأولويات الرأي العام

**التأثير في الرأي العام**   
ارتبطت مسيرة التطور السياسي ونمو الاتجاهات الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم بدور البرلمان، حيث كان نقطة الإنطلاق لأفكار الحرية والمساواة والمشاركة السياسية الشعبية في الحكم. كما أن البرلمان كان منبع الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال في الدول النامية خلال الفترة الاستعمارية ، منذ أوائل القرن العشرين. كذلك، فإن البرلمانات تساهم في تشكيل الرأي العام، وبلورة الاتجاهات السياسية العامة حول النظام السياسي، وأداء أجهزة الدولة.

وباعتبارها هياكل نيابية، فإن البرلمانات لديها الفرصة في التأثير على مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية المتباينة داخل الدولة، والتأثير بالتالي في الرأي العام ككل. كما يعد البرلمان مكانا لعقد المناقشات الدائمة بين المواطنين الذي يعبر عنهم والحكومة أي يعد منبرا يعبر عن الاتفاق والاختلاف، وكثيرا ما تبث وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية هذه المناقشات .ولا يقتصر تأثير البرلمان في الرأي العام على النطاق الداخلي وإنما قد يمتد الى النطاق الخارجي، فيما يسمى الدبلوماسية الشعبية، التي أصبحت إحدى العلامات البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، واستطاعت أن تشكل قنوات تأثير على الرأي العام الدولي. وتتميز الدبلوماسية البرلمانية بالمرونة والحركية، فهي لا تتم بين أشخاص رسميين يعبرون عن وجهة نظر جامدة للدولة، أو يحملون أوراق تفويض في مسائل معينة، وإنما بين أحزاب وقوى سياسية متباينة في برامجها وأهدافها في داخل دولها، بغض النظر عن كون هذه الأحزاب فى الحكم أم لا.طريق جعلها أكثر تمثيلا وتعزيز دورها وتحديث إجراءاتها وتحسين نوعية نوابها. فرغم تفوق السلطة التنفيذية عليها، سيظل دور هذه المؤسسة حيويا في تدعيم الأساس الشعبي للسياسة والحكم.

**الفصل الثاني :**

**السلطة التنفيذية**

تعد السلطة التنفيذية من أهم مؤسسات الحكومة الحديثة، إذ تشارك السلطة التشريعية وظيفة صنع القوانين وتتحمل مسؤولية وضعها موضع التنفيذ، فضلا عن نهوضها بوظائف أخرى متنوعة. ويشار عادة إلى السلطة / المؤسسة التنفيذية باعتبارها الإدارة العليا في الدولة المسؤولة عن إدارة مصالح ومؤسسات الدولة ورسم السياسة العامة وتنفيذ القوانين وغيرها. ويختلف علماء السياسة في تعريف الإدارة العليا" وتحديد عناصرها، فالبعض يراها تضم كافة موظفي الدولة من رجل الشرطة إلى رئيس الجمهورية باستثناء القضاة ، والبعض يراها تقتصر على رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء ممن يتخذون أو يفترض أنهم يتخذون قرارات السياسة العليا للدولة ويباشرون تنفيذها، فيما يقصرها آخرون على رئيس الدولة أو رئيس الوزراء..

وفي التحليل التالي للمؤسسة التنفيذية، سيتم الاعتماد على المفهوم الواسع لهذه المؤسسة باعتبارها تضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء وأعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة) والمجالس الحكومية كمجلس الأمن القومي ومجلس المستشارين الاقتصاديين وغيرها. وبهذا المعنى، يصبح أيضا الجهاز الإداري (البيروقراطية بمختلف مستوياته جزءا من عناصر هذه المؤسسة

ومن المسائل التي يغطيها هذا التحليل: تكوين المؤسسة التنفيذية وطرق اختيار أعضائها لاسيما رئیس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء، وتنظيمها، ووظائفها

**١- تكوين المؤسسة التنفيذية وأساليب اختيار أعضائها**

تختلف النظم السياسية، بحسب نظام الحكم السائد (رئاسي أو برلماني)، في تكوين المؤسسة التنفيذية ورئاستها. ففي النظم الرئاسية، كالنظام الأمريكي، يتولى ش خص واحد رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في آن واحد. وفي النظم البرلمانية، كالنظام البريطاني، ينفصل المنصبان بین رئيس الدولة عادة ما يكون ذا منصب شرفي واختصاصات ووظائف رمزية "شكلية" ورئيس الوزراء (زعيم الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات العامة) يتحمل المسؤولية الأولى في الحكم وفي توجيه سياسة الحكومة. ويمكن تفسير هذا الفصل في النظم البرلمانية في ضوء عدة عوامل منها:

**١-** التطور التاريخي للديمقراطية في الدول الأوروبية وخصوصا بريطانيا، حيث انتهى الصراع على السلطة بين الملك والبرلمان يتخلى الملك عن كثير من سلطته (كسلطة فرض الضرائب وغيرها) لصالح البرلمان وزيادة سلطة رئيس الحكومة باعتباره زعيم حزب الأغلبية في البرلمان

۲- حاجة النظام البرلماني إلى منصب يمثل الأمة ويكفل استمرارية العملية السياسية ويرتفع شاغله فوق الصراعات السياسية والحزبية، وهو منصب رئيس الدولة. بينما رئيس الحكومة يشارك في هذه الصراعات، ويمكن أن يقال من منصبه في حالة تصويت البرلمان بسحب الثقة من حكومته أو هزيمة حزبه في الانتخابات العامة.

يلاحظ أن رؤساء الدول في النظم البرلمانية عموما قد يمارسون عملية دورا كبيرا في الحياة السياسية، ويظهر ذلك في بعض الحالات ومنها: 1- عدم فوز حزب واحد في الانتخابات البرلمانية بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده.

ففي هذه الحالة يصبح لرئيس الدولة مطلق الحرية في اختيار رئيس الحكومة والذي قد لا يكون بالضرورة زعيم الحزب الفائز بالمركز الأول في الانتخابات، خصوصا في حالة رفض التعاون مع الأخير من جانب قادة الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية. ويحدث هذا بالطبع بعد إجراء الرئيس مشاورات مع زعماء الكتل البرلمانية. ٢- وجود صراعات داخلية في حزب الأغلبية واختلافات حول شخص زعيمه (رئيس الحكومة)،

حالة أخرى عادة ما تقترن بزيادة تأثير ودور رئيس الدولة، خصوصا إذا كان الأخير زعيما لهذا الحزب قبل توليه الرئاسة.

3- شخصية رئيس الدولة ووزنه السياسي وتمتعه بخصائص سياسية معينة وتعبيره عن تصور أو مشروع معين " للنهضة القومية " وتمتعه بمساندة قوى داخلية وخارجية) لهذا المشروع، كلها عوامل تساعده في مزاولة تأثير سياسي كبير.

**طرق اختيار رئيس الدولة**

يتولى رؤساء الدول مناصبهم عن طريق أحد الأساليب الثلاثة التالية:

**١- الوراثة**: ترتبط بالنظم الملكية، وعادة ما يقتصر تولى المنصب (ملك - إمبراطور سلطان - أمير) على عائلة بعينها بموجب قواعد متفق عليها لتوارث السلطة كاشتراط أن يكون ولي العهد أكبر الأبناء الذكور وموافقة مجلس العائلة" على هذا الاختيار. وبطبيعة الحال تكون مدة الحكم في هذه الحالة مدى الحياة، ما لم تتدخل عوامل أخرى طبيعية كانت (العجز) أو غير طبيعية (انقلاب قصر أو انقلاب عسكري أو ثورة).

**٢- الانتخاب**: تتنوع طرق اختيار رئيس الدولة بالانتخاب. فبعض الدول يأخذ بنظام الانتخاب المباشر بواسطة المواطنين (فرنسا)، وتتبنى دول أخرى أسلوب الانتخاب غير المباشر والذي يأخذ عدة صور منها:

* 1. الانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة بواسطة السلطة التشريعية، كما هو الحال في تركيا ولبنان.
  2. قيام السلطة التشريعية بترشيح شخص ما لمنصب الرئاسة وعرض الأمر للاستفتاء الشعبي، وذلك على غرار الحال في العديد من النظم العربية الجمهورية.

وعلى خلاف أسلوب الوراثة، فإن أسلوب الانتخاب بكافة صوره يقترن به تحديد مدة الرئاسة بعدد معين من السنوات تختلف من دولة إلى أخرى، فهي مثلا أربع سنوات في الولايات المتحدة وسبع سنوات في فرنسا (حتى التعديل الأخير الذي جعلها خمس سنوات) وتركيا. كما لا تسمح بعض الدول بتجديد فترة الرئاسة مثل تركيا، بينما تسمح بتجديدها فترة واحدة أخرى دول كالولايات المتحدة، أو بتجديدها أكثر من فترة واحدة كما هو الحال في النظم العربية الجمهورية (عدا لبنان).

٣-**التعيين الجبری"،** بمعنى الاستيلاء على السلطة وتولى الرئاسة عن طريق انقلاب عسكري أو ثورة، فعادة ما يتولى قائد أي من الأخيرين السلطة فعليا لفترة معينة ثم يشغل منصب رئاسة الدولة بعد أن يؤسس لنفسه ونظامه . مركزا قانونيا جديدة. وأمثلة ذلك عديدة سواء في النظم العربية أو غيرها، والدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية.

**اختيار رئيس الحكومة والوزراء**

يختلف أسلوب اختيار رئيس الحكومة والوزراء باختلاف نظام الحكم القائم في الدولة (رئاسي برلماني). ففي النظم الرئاسية يتم اختيار رئيس الجمهورية الذي هو أيضا رئيس الحكومة عن طريق الشعب. بينما يتم اختياره في النظم البرلمانية (كبريطانيا وألمانيا وكندا واستراليا وتركيا وغيرها) نتيجة فوز حزبه بأغلبية مقاعد البرلمان.

وتختلف فترة بقاء رئيس الحكومة في منصبه من دولة إلى أخرى. فهذه الفترة، كما سبق القول، محددة بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في الولايات المتحدة، بينما في النظم البرلمانية تستمر هذه الفترة مادامت الحكومة تحظى بثقة البرلمان، وفي النظم السياسية غير أو محدودة الديمقراطية يتوقف الأمر على اعتبارات أخرى "كتمتع رئيس الحكومة برضا وثقة رئيس الدولة.

ويتوقف أيضا أسلوب اختيار الوزراء على طبيعة نظام الحكم. وبصفة عامة يملك رئيس الحكومة سلطة تعيين الوزراء، وتزداد هذه السلطة سواء في مجال التعيين أو الإقالة في النظام الرئاسي الأمريكي حيث " الوزراء " مجرد معاونين للرئيس. بينما في النظم البرلمانية يتولى رئيس الوزراء (زعيم الحرب الفائز بالأغلبية والمكلف من قبل رئيس الدولة بتشكيل الحكومة مهمة اختيار الوزراء من بين نواب حزبه وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الدولة للموافقة عليها.

ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي:

1. إن قيم ومعايير اختيار الوزراء تختلف من نظام سياسي إلى أخر. ففي النظام الأمريكي يراعى الرئيس عضوية الوزير / السكرتير في حزبه (ولكن ليس دائما) وخبراته في مجال معين ومقدرته الإدارية والولاء أو التعاون المتوقع منه. وفي النظم البرلمانية عموما، يقوم رئيس الحكومة باختيار الوزير على أساس معايير الانتماء الحزبي والوزن السياسي داخل الحزب والقدرة على النقاش والحوار داخل البرلمان والخبرة الحكومية السابقة.

وفي النظم الملكية "التقليدية"، كتلك القائمة في بلدان الخليج ، عادة ما يعكس تكوين الحكومة عمومأ ما يسمى بالسياسة العائلية Family Politics ، بمعنى أن رئيس الحكومة عادة ما يكون ولي العهد وأمراء الأسرة الحاكمة" يشغلون الوزارات السيادية" المهمة كالخارجية والداخلية والدفاع.

۲- إن معدل الاستقرار الحكومي (ناتج قسمة عدد الحكومات على فترة زمنية معينة) يختلف من دولة إلى أخرى، أو في نفس الدولة من فترة إلى أخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى مدة بقاء الوزير في منصبه. ويؤدي عدم الاستقرار الوزاري في العادة إلى آثار سلبية عديدة منها انقطاع السياسات العامة، وعدم دراية الوزراء بالقضايا التي يتعاملون معها.

ومقابل ذلك يزداد نفوذ كبار الموظفين والإداريين في الوزارات كالوكلاء ومديري الإدارات وغيرهم، بل يؤدی ذلك في بعض النظم السياسية خصوصا في الدول النامية إلى الفساد بمعني استغلال المنصب العام في تحقيق مصالح و " ثروات " خاصة.

والمركزية المفرطة، وإنما يقصد بها البيروقراطية بالمعنى الفيبري - نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر Max Webber"، أي كنمط مثالي للتنظيم يستند إلى مبادئ معينة تضمن الكفاءة والفاعلية: التخصص والتدرج، واللوائح والنظم، والموضوعية، والانتماء المهني، وتوفر قنوات الاتصال داخل المنظمة. ويلاحظ في هذا السياق ما يلي:

1. إن المؤسسة التنفيذية في أي دولة تضم عددا من الوزارات، بعضها لا يكاد يتغير من دولة إلى أخرى (الوزارات السيادية). والأخر يختلف بحسب تنظيم الدولة وأوضاعها (الوزارات الأخرى المختصة بشؤون الاقتصاد والمال والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والصحة والتعليم والثقافة وغيرها).

وفي كثير من الأحيان تفرض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية استحداث وزارات جديدة، أو تقسيم وزارة إلى وزارتين أو أكثر، أو دمج وزارتين في وزارة واحد ، أو إلغاء وزارة لم يعد هناك مبرر لاستمرارها. ويوجد داخل كل وزارة أكثر من هيئة أو لجنة أو إدارة أو جهاز متخصص في مسألة معينة تندرج في إطار عمل الوزارة ، ويستدعي ذلك تحقيق نوع من التنسيق بين مكونات وأجهزة الوزارة کي تتصف بالكفاءة والفاعلية في وظائفها. كما ينطبق ذلك أيضا على العلاقة بين الوزارات باعتبارها كلها مؤسسة واحدة مسؤولة عن السياسة العامة للدولة.

1. إن التنسيق بين الوزارات يتم بأساليب متنوعة في النظم السياسية، ومن ذلك:

أ- تشكيل لجان أو مجالس تضم عدة وزارات تغطي اختصاصات وزاراتهم مسائل معينة تستدعي التعامل معها من جانب أكثر من وزارة، مثل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة وفي تركيا وغيرهما، ومجالس أو لجان الشؤون الاقتصادية في العديد من الدول.

ب- دور رئيس الحكومة في التنسيق بين سياسات مختلف الوزارات. ويتوقف أسلوبه في التنسيق على طبيعة علاقته بالوزراء، حيث يلاحظ بصفة عامة أن سلطة الرئيس الأمريكي على سكرتيريه (وزرائه) أقوى من سلطة رئيس الوزراء البريطاني الذي تربطه بوزرائه علاقة ندية - تكافؤ باعتباره الأول بين متساوين" مما يفرض عليه ضرورة التشاور معهم والنزول على رأي الأغلبية.

3- أن العلاقات الداخلية في الوزارات المختلفة تشهد صور متنوعة من التنافس والصراع والتعاون، سواء فيما بين الإداريين، أي الموظفين ممن يعينون في وظائفهم على أساس مؤهلات معينة ويستمرون حتى بلوغ سن التقاعد، وبين الخبراء والفنيين العاملين في الوزارة، أو فيما بين الإداريين ولاسيما الكبار منهم وبين الوزير:

أ- الصراع الحاد في العادة داخل أي وزارة أو جهاز تابع لها بين الإداريين والفنيين يعود جزئية إلى اختلاف تصور كل منهم لمكانة الآخر (أرقى أو أدنى)، وتباين طبيعة نشاط كل فريق. فبينما يهتم الإداري بانتظام واستمرارية العمل الإداري ويلتزم باللوائح ولديه قدر من المعرفة بأساليب وضع وتنفيذ السياسة العامة، يهتم الفني باستخدام الطرق الفنية لتقديم الخدمة المطلوبة ويطرح البرامج والتصورات التي عادة ما يراها الإداري "غير عملية".

ب- العلاقة بين الموظف أو الإداري الكبير (وكيل وزارة ، مدير عام)، والوزير ذات وضع مختلف. فالأول عادة ما يكون في وضع أقوى وأفضل فعليا من الثاني، ليس فقط لأنه يتمتع باستقرار وظيفي، ولكنه أيضا لأنه مصدر مهم للمعلومات التي يحتاجها الثاني في عمله، مع ملاحظة أنه عادة ما لا يقدم كل ما لديه من معلومات حرصا منه على الاحتفاظ بأهميته، وإنما يقدم فقط ما يراه ضروريا ومناسبا. من ناحية أخرى يقوم الأول بإسداء النصيحة والمشورة إلى الثاني كلما اقتضى الأمر، ويدون ذلك قد يرتكب الأخير "أخطاء" معينة إما القصور في المعلومات أو الفهم.

4- إن الملاحظة السابقة في شقها الثاني تقود أيضا إلى مسألة مهمة تتعلق بزيادة التأثير السياسي للجهاز الإداري. فلم يعد الأخير في العديد من النظم السياسية مجرد "خادم" أو معاون للوزراء المسؤولين عن وضع الخطوط العامة الواجبة التطبيق في تنفيذ السياسات العامة، فليس للوزراء، بحكم قيود الوقت والجهد، القدرة على الإحاطة بكافة تفاصيل وجوانب نشاطات وزاراتهم، ولهذا صار كبار الإداريين يشاركونهم وضع السياسة العامة بتوفير المعلومات وتقديم المقترحات. ويزداد تأثير الجهاز الإداري في حالات عديدة منها:

أ- ضعف الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والمنافسة السياسية، بمعنى عدم قدرة حزب أو أكثر منها على تكوين حكومات مستقرة ذات قيادات قوية (مثل إيطاليا). ففي مثل هذه الحالة تزداد قوة الجهاز الإداري وكبار موظفيه، وعادة ما تستخدمهم جماعات المصالح القوية (كاتحادات رجال الأعمال كوسيلة لتحقيق وحماية مصالحها.

ب- تبني النظام السياسي صيغة الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة السياسية ويعتمد على الجهاز الإداري كوسيلة في تنفيذ تعليماته وتوجيهاته وسياسته. بيد أنه في هذه الحالة قد لا يعبر قادة هذا الجهاز فعليا عن أهداف الحزب ولا يلتزمون بها سوى شكلية وبما يحقق مصالحهم.

ج- قيام الجيش بانقلاب عسكري وسيطرته على السلطة وقيامه بحل البرلمان والأحزاب القائمة واعتماده في تسيير شؤون الدولة على الجهاز الإداري. ففي مثل هذه الحالة، وكانت واسعة الانتشار حتى عهد ليس بالبعيد في العديد من الدول النامية، يزداد دور الجهاز الإداري وتأثيره رغم وصفه بأنه "خاضع للعسكريين".

**٣- وظائف المؤسسة التنفيذية**

لا توجد من مؤسسات الحكومة في كافة النظم السياسية مؤسسة واحدة لها من الوظائف والأدوار مثل تلك التي تمارسها المؤسسة التنفيذية، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء كثرة وتنوع وتعقد مشكلات المجتمعات المعاصرة وما تتطلبه مواجهتها من كوادر وكفاءات فنية وإدارية تتوفر لدى هذه المؤسسة بدرجة أكبر من غيرها، فضلا عن اتساع نطاق وظائف الدولة وتدخلها حتى في المجتمعات الرأسمالية. فإضافة إلى دورها الرئيسي في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات العامة وتنفيذ القوانين، تشمل أدوار ووظائف هذه المؤسسة ما يلي:

1. **إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة:**

تحقيق الاستقرار الداخلي وحفظ الأمن والنظام العام وزارة الداخلية)، وتنظيم مالية الدولة (وزارة الخزانة أو وزارة المالية)، وتنظيم الاقتصاد والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية (الوزارة أو الوزارات المعنية بهذه الشؤون)، الدفاع والأمن القومي (وزارة الدفاع، وتولى رئيس الدولة منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة)، وتنظيم العلاقات السياسية الخارجية للدولة بإرسال واستقبال الممثلين الدبلوماسيين وعقد المعاهدات والاتفاقات الدولية والتفاوض والاعتراف بالدول والحكومات الجديدة، وتمارس هذا الدور الأخير وزارة الخارجية، وقد تشاركها في بعض الأمور المؤسسة التشريعية (اشتراط مصادقة الأخيرة على المعاهدات المبرمة مع دول أجنبية)، وعادة ما تتمتع هذه الوزارة بقدر من الاستقلالية وحرية الحركة أكبر مما تتمتع به أي وزارة أخرى. هذا فضلا عن دور المؤسسة التنفيذية عبر وزارتها المختصة في إدارة وتنظيم الشؤون الداخلية الأخرى كتلك المتعلقة بالزراعة والصناعة والأشغال العامة والتعليم والصحة وغيرها.

**۲- دور المؤسسة التنفيذية في صنع القوانين:**

من ناحية تعد هذه المؤسسة في مختلف النظم السياسية مصدر معظم مشروعات القوانين المقدمة إلى المؤسسة التشريعية. ومن ناحية ثانية يتم هذا الدور التشريعي من خلال قيام هذه المؤسسة بإصدار اللوائح والقرارات الإدارية اللازمة التنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وعادة ما تصدر القوانين بعبارات وصياغات عامة، الأمر الذي قد يؤدي بهذه المؤسسة عبر اللوائح التفسيرية إلى تقديم تفسيرات جديدة - ربما تكون مختلفة عن نص القانون الأصلي أو تغيير مضمون هذا القانون عند تطبيقه. ومن ناحية ثالثة تكاد تنفرد هذه المؤسسة باتخاذ القرارات في مواقف الأزمات كالحروب والاضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية والمشكلات الاقتصادية الحادة.

**٣- الدور القضائي للمؤسسة التنفيذية:**

لا يقصد به قيام هذه المؤسسة بتنفيذ الأحكام وبدون تصبح السلطة القضائية "دون هيبة"، أو قيامها (عن طريق وزارة العدل وأجهزتها المختصة) بترتيب الدفاع في قضايا الحكومة التي لها أو عليها، وإنما يقصد بها قيامها ببعض أعمال تعتبر قضائية بحتة مثل حق منح العفو أو تخفيف الأحكام القضائية بدافع الرأفة أو لاعتبارات سياسية والمصادقة على بعض الأحكام فضلا عن تعيين القضاة في العديد من الدول.

**الفصل الثالث**

**السلطة القضائية**

تمثل السلطة القضائية ثالث السلطات العامة في الدولة ، ويناط بها أداء وظائف هامة تستدعى تمتعها وأعضاؤها (القضاة بمواصفات وخصائص معينة، ويختلف تنظيمها وطرق اختيار أعضائها من دولة إلى أخرى.

**وظائف السلطة القضائية:**

تؤدي المؤسسة القضائية وظائف مهمة من بينها:

1**- تسوية المنازعات** بين المواطنين، أو بينهم وبين الدولة كجهاز حكم: وهذه هي الوظيفة الأساسية للقضاء كسلطة تفسر القانون وتطبقه على الحالات أو المنازعات المعروضة عليها الإصدار أحكام بشأنها تتولى تنفيذها السلطة التنفيذية. وبالنظر إلى أن القوانين لا يمكن أن تغطي كافة المشكلات التي قد تعرض على القضاة، فإن الأخيرين يتمتعون في هذه الحالة بحرية اختيار وتفسير القانون الذي يتلاءم مع المشكلة أو النزاع محل النظر. وفي هذه الحالة يأخذ القضاة في اعتبارهم نية (قصد) المشرع، والسوابق القضائية، وكذلك الأثار العملية المحتملة لقراراتهم.

**۲- صنع القانون:** قد يصبح القضاء أداة لخلق قواعد قانونية جديدة في حالة إعطاء تفسير جديد للقانون أو تطبيق القانون على واقعة أو حالة جديدة ، ومن هنا تنشأ السوابق التي يعتمد عليها القضاة **ف**يما بعد في إصدار أحكامهم ، ويصير القضاة في هذه الحالة مشرعين ومفسرين للقانون في آن واحد.

ومن ناحية أخرى يتم هذا الدور التشريعي للقضاء عن طريق ما يسمى بالمراجعة القضائية، بمعنى تمتع بعض المحاكم وتحديدا "المحكمة الدستورية العليا في الدولة البسيطة و"المحكمة الاتحادية العليا في الدولة الاتحادية بسلطة الفصل في دستورية التشريعات والحكم بعدم جواز تطبيقها إذا وجدتها غير دستورية، بل إنه في دولة كالنرويج تملك كافة المحاكم العادية سلطة إعلان عدم دستورية أعمال الإدارة أو السلطة التنفيذية إذا كانت تخرق قواعد إجرائية مبينة بالدستور

* 1. **. ضمان حقوق المواطن إزاء السلطة الحاكمة:** يقصد بذلك أن القضاء يكون بمثابة رقيب علی هيئات تنفيذ القانون (السلطة التنفيذية لضمان هذه الحقوق. ويمتع المواطن في بعض الدول "بحق الدفع بعدم الدستورية"، بمعنى أنه إذا رأى أن قانون معينة أو تصرفا معينا لمسؤول حكومي يمثل افتئات على أحد حقوقه المقررة دستوريا، يكون له الحق في أن يطلب من المحكمة أن تحميه، وهنا يسرى قرار المحكمة على حالة هذا المواطن فقد دون أن يعد ذلك سابقة أو إلغاء للقانون ذاته.

**4 . الأعمال والمسؤوليات الإدارية**:

تسند إلى المحاكم العديد من هذه الأعمال كالإشراف على الانتخابات العامة وفرز الأصوات، وإدارة أموال القصر ، والأحوال المدنية أو الشخصية كالزواج والطلاق والإرث وغيرها.

5- الدور الاتصالي:

يؤدي القضاء دوره كأداة اتصال عندما يقوم بالإعلان عن معنى القانون وإبلاغه إلى الأطراف ذات المصلحة.

**تنظيم القضاء:**

ينظم الجهاز القضائي في الدولة عمومأ بشكل هرمي أو تدرجي، حيث يشتمل على محاكم عديدة تتفاوت في مستواها أو درجتها. فعلى المستوى القاعدي توجد محاكم عادية أو ابتدائية أو محاكم أول درجة ، وتتولى الفصل في القضايا المدنية والجنائية التي تعرض لأول مرة، وعادة ما يرأس قاض واحد المحكمة الابتدائية. وتلى تلك محاكم الاستئناف التي تختص بمراجعة أعمال تعد النرويج حالة فريدة أو استثنائية في هذا الخصوص.

فالسائد في الدول عموما أن حق المراجعة القضائية تقتصر مباشرته على المحاكم الدستورية العليا أو بعض المحاكم العادية الخاصة (كالمحاكم العليا في الولايات المتحدة)، بينما لا يسمح للمحاكم العادية بتقرير مدى دستورية القوانين والقرارات التنفيذية لأن السماح بغير ذلك يعد انتقاصا من سيادة نواب الشعب. محاكم الدرجة الأولى بغرض تصحيح الأخطاء والتأكد من التفسير المتماثل للقانون (في حالة تطبيقه على وقائع أو حالات متماثلة)، وقد تقوم هذه المحاكم بتثبيت وتأكيد أو إلغاء أحكام المحاكم العادية أو تطالب بإعادة البت في القضية لوجود أخطاء في الإجراءات، وعادة ما تضم محكمة الاستئناف أكثر من عضو وتتخذ قراراتها بالأغلبية. وفي قمة الجهاز القضائي توجد محكمة عليا. وتتشكل في بعض الأحيان محاكم خاصة للنظر في قضايا معينة مثل قضايا العمل والصحافة والإجرام السياسي.

ورغم تشابه تنظيمات الأجهزة القضائية في الخصائص البنائية أو الهيكلية السابقة، إلا أنها تعكس مواصفات خاصة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة نظامها الحاكم وشكل الدولة. فكما سبق الحديث في الفصل السابق، يتمتع تنظيم القضاء في الدولة الاتحادية بخصائص معينة تميزه عن تنظيم هذه السلطة في الدولة البسيطة.

وتختلف الدول أيضا في الطرق والأساليب المتبعة بها لاختيار القضاة ، حيث يمكن التمييز بوجه عام في هذا الخصوص بين الأساليب الثلاثة التالية:

**1- اختيار القضاة بالانتخاب العام المباشر:** يكثر استخدام هذه الطريقة في اختيار قضاة المحاكم في الولايات الأمريكية (أما قضاة المحكمة الاتحادية العليا فتعينهم السلطة التنفيذية). وفي اليابان يتم تعيين أعضاء المحكمة العليا، ولكن لابد للهيئة الناخبة أن تبدي موافقتها عليهم في أول انتخابات عامة تلى تعيينهم وكل عشرة أعوام فيما بعد. ويلاحظ بصفة عامة أن هذا الأسلوب لا يستخدم على نطاق واسع، ورغم أنه لا يخضع القضاة للسلطة التنفيذية، إلا أنه قد يؤدي إلى هبوط مستواهم ويخضعهم لأهواء الجماهير وميلهم إلى كسب رضاهم، فضلا عن أن الناخبين بوجه عام يفتقدون أهلية تقويم المؤهلات المهنية للقضاة . **۲- اختيار القضاة بالانتخاب غير المباشر:** ويتم ذلك الاختيار بواسطة الهيئة التشريعية. وهذه الطريقة غير مباشرة، فيكاد يقتصر استخدامها على عدد محدود من الولايات الأمريكية، ويقتصر في الدول الأوربية على سويسرا حيث يتم انتخاب قضاة المحكمة الاتحادية عن طريق السلطة التشريعية الاتحادية (المجلس الأعلى ضمان التوزيع الملائم لأعضائها الناطقين بالألمانية والفرنسية والإيطالية على منصات القضاء.

وقد تخلت دول أخرى كانت تأخذ بهذه الطريقة عنها نهائيا بالنظر إلى ما يشوبها من عيوب، ولاسيما منافاتها لمبدأ فصل السلطات و الاستقلال الواجب توفره للقضاء حيث يصبح القاضي مدينة بالولاء للهيئة التشريعية وتحديدا للحزب المسيطر عليها.

**3 - اختيار القضاة بالتعيين:** قد يتم هذا التعيين عن طريق المحكمة العليا التي تعين أعضاء المحاكم الأدنى كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية. ولكن الشائع في معظم دول العالم أن تباشر السلطة التنفيذية هذا التعيين باعتباره أكثر دراية بالكفاءات اللازمة لوظيفة القاضي.

**۳- استقلال وحياد وتخصص القضاء**

تتمثل أهم الخصائص الواجب توفرها في القضاء كي يتمكن من أداء وظائفه في صفة الاستقلال والحياد من ناحية والتخصص من ناحية أخرى.

**ويرتبط بالصفة الأولى ما يلي:**

1. **. تأثير أسلوب اختيار القضاة على استقلال المؤسسة القضائية**: فالانتخاب الشعبي يجعلهم معتمدين على الناخبين وعلى الأحزاب السياسية، والانتخاب غير المباشر بواسطة الهيئة التشريعية) يؤدي إلى خضوعهم لهذه الهيئة وللحزب المتمتع بالأغلبية فيها، والتعيين بواسطة السلطة التنفيذية يخضعهم لهذه السلطة وخصوصا في قضايا تكون طرفا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالنظر إلى شيوع استخدام هذا التعيين في العالم، لجأت الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب إلى تبني قواعد ونظم معينة لضمان الحياد الكامل في تعيين القضاة.

ففي الهند على سبيل المثال، يفرض الدستور على رئيس الجمهورية عند تعيين القضاة استشارة أعضاء المحكمة العليا أو أعضاء المحاكم العليا للولايات (من بين هذه النظم أيضا ما كان متبعاً في الجمهورية الرابعة في فرنسا التي كان ينص دستورها على تكوين هيئة غير حزبية تقدم قائمة أسماء من يصلحون للمناصب القضائية ويتقيد بها رئيس الوزراء عند تعيين القضاة) .

۲**- تأثير مدة عمل القاضي**: في استقلاله لا يقل شأنا عن تأثير طريقة تعيينه، ذلك أن استقلال القاضي يتطلب أن يكون مستقرة في وظيفته و مطمئنا عليها باعتبارها "مهنة العمر" Career ولهذا يتم تبني هذا المفهوم في معظم الدول، حيث يظل القاضي في عمله حتى يبلغ السن القانونية للتقاعد وفق الأوضاع المقررة قانونا. ومن شأن ذلك ارتفاع مستوى القضاء، والاستفادة بخبرة رجاله الطويلة، وضمان الاستقلال في أعمالهم.

**3 . عزل القضاة**: موضوع مهم ووثيق الصلة باستقلاليتهم. وتتمثل القاعدة العامة التي تأخذ بها أكثرية دول العالم في هذا الخصوص في جعل عملية العزل عملية ص عبة ومعقدة ض مانا الاستقلال القضاء وحتى لا تخضع هذه العملية لأي اعتبارات سياسية أو حزبية.

ففي النظام الأمريكي على سبيل المثال ، تشترط بعض الولايات أن يتم عزل القضاة بمحاكمة بواسطة السلطة التشريعية للولاية) بموافقة أغلبية كبيرة.

4- **وضع قواعد دقيقة لتنظيم مرتبات القضاة وترقياتهم ونقلهم**  - خلال فترة العمل بالسلك **ا**لقضائي ، ليوفر ذلك لهم ما يلزم لوظيفتهم من استقلال واستقرار وكرامة. أما صفة التخصص فتعنى أن يكون الملتحق بسلك القضاة في أدنى مستوياته من خريجي كليات الحقوق (القانون)، حتى يكون ملما بالقانون وأصوله ليمكنه فهمه وتفسيره وتطبيقه في النزاعات أو الحالات التي تعرض عليه.

ويلاحظ أخيرا في هذا الخصوص أن بعض علماء السياسة يرون أن استقلال القضاء، بمعنی حيدته في تطبيق القانون دون تدخل من أي جهة (الحكومة والأحزاب أو الجيش وغيرها)، بمثابة "فكرة قانونية نظرية أكثر منها سياسية واقعية"، ليس فقط في ضوء تزايد احتمالات وحالات هذا التدخل خصوصا في معظم الدول النامية ولكن أيضا "لأن النظام القضائي في التحليل الأخير يقوم التطبيق وحماية نظام قانونی يعبر عن مصالح اجتماعية معينة، كما أن القاضي لا غنى عنه لتمكينه من النهوض بوظائفه بشكل تتحقق معه العدالة، ويظل تطبيقه أو عدم تطبيقه بمدى ديمقراطية النظام السياسي من ناحية و "بضمائر" أعضاء المؤسسة القضائية أنفسهم واستعدادهم للالتزام بهذا المبدأ في أعمالهم من ناحية أخرى.

الدولة والنظام السياسي 3

**الباب الثالث**

**الإنتخابات**

* **التكييف القانوني**
* **أسس وأساليب الإنتخابات**
* **الإجراءات التمهيدية للإنتخابات**

**الفصل الأول**

**مفهوم الانتخابات وتكييفها القانوني ً:**

**اولا: الانتخاب والنظم الإنتخابية:**

تعتبر الانتخابات أكثر الأساليب شيوعا لشغل المناصب السياسية وهو ما يعرف بأسلوب التجنيد السياسي Political Recruitment حيث يمكن أن يشغل المنصب السياسي بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب.

والإنتخاب اسلوب لإسناد السلطة يقوم على اختيار يجري بوساطة التصويت او الاقتراع ، وهو الطريقة الاساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية ، وهو الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة وهو عقيدة الديمقراطية ، وفترة الانتخابات هي اهم الأوقات في الحياة السياسية للشعوب رغم بعض العيوب التي تصف حق الانتخاب كوسيلة لاختيار الحكام. **الانتخابات والنظم الانتخابية**

ويعتبر إجراء الانتخابات الدورية والحرة إحدى سمات النظم الديمقراطية لأنها الأسلوب الذي يحقق مشاركة المحكومين - وهو ما يعرف بالهيئة الناخبة - في الاختيار من بين المرشحين لشغل مقاعد المجالس النيابية انتخاب رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية والمجالس المحلية أو البلدية وحكام الولايات أو الأقاليم... إلى غير ذلك من الهيئات التي تشارك في صنع القرارات المؤثرة على أعضاء الهيئة الناخبة. ويركز المختصون على ضرورة اتسام العملية الانتخابية بعدد من السمات التي تحقق الغرض من تطبيق هذا الأسلوب في شغل المناصب السياسية، ومن أهم هذه السمات:

(أ) **أن تكون الانتخابات دورية**: بمعنى أن تجرى بعد انقضاء فترة محددة، عادة ما تتراوح بين أربع وسبع سنوات. والغرض من هذا أن تتاح الفرصة للهيئة الناخبة في إعادة تقييم أداء من سبق انتخابهم في انتخابات سابقة، الأمر الذي يدفع شاغلي المناصب السياسية إلى السعی لتحقيق المصلحة العامة كي يستمروا في الحصول على تأييد الهيئة الناخبة.

(ب) **أن تكون الانتخابات عامة**: ويعني ذلك أن يكون حق الانتخاب مکفولا لجميع المواطنين دونما تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الدخل الاقتصاديأو المستوى التعليمي... الخ. ومرد ذلك إلى أن حق الانتخاب يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطنين، فهو لصيق بالمواطنة بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى وهو ما يعرف بحق الاقتراع العام.

(ج) **أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة:**  ويقصد بذلك أن تتم دون تدخل من القائمين على الحكم لحظة إجراء الانتخابات، بحيث تكون نتائج الانتخابات تعبيرا أمينا عن رغبات أصحاب الحق وهم الهيئة الناخبة. وأن يلتزم الجميع بنتائج العملية الانتخابية. ويشترط لتحقيق ذلك أن تلتزم الحكومة التي تجري الانتخابات بالحياد، وألا تستخدم سلطاتها بالضغط على الناخبين للتصويت في اتجاه محدد، وألا تقوم بالتدخل في نتائج الانتخابات بتزويرها الأمر الذي يعني تزييف إرادة الناخبين وهو ما يفقد العملية الانتخابية من محتواها ولا يحقق الغرض الذي تطبق من أجله.

**الإجراءات التمهيدية للانتخابات** تتعلق هذه الإجراءات بإعداد قوائم الناخبين من ناحية وتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية من ناحية أخرى

**1- إعداد قوائم الناخبين**

ليس من العملية في شيء الانتظار إلى يوم الانتخابات للتحقق من توافر الشروط السابقة في كل فرد يريد الإدلاء بصوته، بل يلزم التحقق سلفا من توافر هذه الشروط عن طريق إعداد قوائم أو جداول تدرج فيها أسماء المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، وتقوم بتحرير هذه الجداول لجان خاصة يحددها القانون، ويعد شرط القيد في هذه الجداول شرطا ضروريا لممارسة حق الانتخاب. وتتضمن القوانين الانتخابية مجموعة من الضمانات التي تكفل للأفراد مراقبة أعمال هذه اللجان، ومثال ذلك وجوب نشر أو عرض الجداول السنوية حتى يتسنى لأي مواطن الإطلاع عليها أو الطعن بعدم صحة تحريرها.

**۲- تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية** يتم تقسيم الدولة إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية لتيسير عملية انتخاب النواب ولضمان عدالة تمثيل الهيئة الناخبة. ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي: ۱- إن الدوائر الانتخابية يمثل كل منها نائب أو أكثر وفقا للنظام الانتخابي المطبق في الدولة. ففي حالة الانتخاب الفردي، يتم تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر المتساوية تقريبا من حيث عدد الناخبين لضمان مبدأ المساواة في النقل النسبي لكل صوت، حيث إن الناخب يصوت لصالح مرشح واحد ويكون لكل دائرة نائب واحد. فلا يتصور مثلا في ظل هذا النظام أن تكون إحدى الدوائر تشتمل على (۱۰) آلاف ناخب ويمثلها نائب واحد. مقابل دائرة أكبر تضم (۱۰۰) ألف ناخب يمثلها أيضأ نائب واحد، وإلا كان معنى ذلك أن صوت الناخب في الدائرة الأولى يعادل عشرة أصوات في الدائرة الثانية.

وفي حالة الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة، يتم تقسيم الدولة إلى عدد (ص) غير من الدوائر الكبيرة الحجم، ويمثل كل منها عند نواب بحسب حجم ناخبيها. ويعني ذلك أنه لا تثور في هذه الحالة مشكلة المساواة بين الدوائر طالما أن لكل دائرة حق انتخاب أكثر من نائب طبقا لحجم الهيئة الناخبة بها. فلو افترضنا على سبيل المثال أن المشرع في دولة ما قد حدد نائبا واحدا لكل (۱۰۰) ألف مواطن فإن الدائرة (أ) والمكونة من (500) ألف مواطن ستمثل ب (5) نواب ، والدائرة (ب) المكونة من (۳۰۰) ألف مواطن ستمثل ب (۳) نواب وهكذا. وبالنسبة للقوائم المتنافسة في كل **دائرة ،** يتعين أن تضم كل قائمة عددا من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة.

۲- إن معظم الدول تراعى في تقسيم الدوائر الانتخابية أن يمثل النائب عددا معينا من المواطنين، وبعض الدول تحدد عددا ثابتة من النواب ويبقى هذا العدد سواء تعرض سكان الدولة للزيادة أو النقص، بينما تلجأ دول أخرى إلى إحداث تغيير في تقسيم الدوائر الانتخابية فيما يسمى "بإعادة توزيع المقاعد" في حالة نشأة ظروف تؤدي إلى تغير عدد السكان في هذه الدوائر، مما قد يؤدی إلى زيادة عدد النواب في حالة زيادة عدد السكان.

وبصفة عامة يفضل عدم تقسيم الدولة إلى عدد كبير جدا من الدوائر الصغيرة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة عدد النواب بطريقة تبعث على ارتباك عمل البرلمان ، كما لا يفضل أن تكون الدوائر شديدة الاتساع بحيث يصعب على النواب الاتصال بالناخبين ويصعب على بعض الأحزاب تقديم مرشحين يقابلون عدد المقاعد المخصصة للدوائر الكبيرة.

3- إن مسألة تقسيم الدوائر تثير في العادة كثيرا من التحفظات ، خصوصا لو ترك أمر تنظيمها : إلى السلطة التنفيذية التي قد تلجأ إلى أساليب "ومناورات" معينة كتمزيق الدوائر الانتخابية الضمان نجاح بعض المرشحين دون غيرهم. ويكثر استخدام هذه الوسيلة في حالة الانتخاب الفردي على وجه الخصوص، كأن تقوم الحكومة بنقل الموالين لها من دائرة إلى أخرى حتی تزيد من عدد الدوائر التي تتمتع فيها بأغلبية أو أن تعمل على تشتيت الناخبين المؤيدين للمعارضة حتى تقلل من عدد الدوائر التي تفوز فيها الأخيرة

**الفصل الثاني: التكييف القانوني للانتخاب:**

ظهرت عدة اراء فقهية لتحديد الطبيعة القانونية للانتخاب منها:

**اولا- الانتخاب حق شخصي :**

لكل من يحمل صفة المواطنة، ويقوم على اساس المساواة بين الأفراد في الحقوق المدنية والسياسية، ولا يجوز تقييد الانتخاب باي شرط ، وللفرد حق الخيار في استعمال هذا الحق او عدم استعماله.

**ثانيا: الانتخاب وظيفة:**

يؤديها المواطن نتيجة لانتمائه الى الامة صاحبة السيادة ، والانتخاب هو وظيفة لايمكن أن يمارسها الا المواطنون الإيجابيون الذين تتوفر فيهم الشروط لممارسة الحقوق السياسية وعكسهم المواطنون السلبيون الذين لا تتوفر فيهم مثل هذه الشروط.

**ثالثا: الانتخاب سلطة قانونية :**

ان التكييف القانوني السليم للانتخاب يقضي باعتباره سلطة قانونية منحت بموجب القانون للناخبين لتحقيق المصلحة العامة، لا لتحقيق المصالح الشخصية. فالدستور وقانون الانتخاب هما اللذان يحددان مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها، وعلى هذا الأساس فان التكييف الصحيح لحق الانتخاب هو الذي يقوم على انه سلطة قانونية مقررة للناخب، يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين دون أن يكون لأي منهم سلطة تعديل ذلك المضمون او التغيير في شروط استعماله.

**شروط الانتخاب:**

يشترط في الانتخابات ان تكون نزيهة وتنافسية وتعددية، فالانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي ، كما انه يمثل الطريقة المثلى لتعيين الحكام، ولعل اهم مظاهر المشاركة السياسية الفعالة تتمثل في تداول السلطة سلمية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، فهي منهج متجدد لاختيار أصحاب القرار في البلدان الديمقراطية، ويقوم هذا المنهج على الشرعية الدستورية. ومن الشروط الواجب توافرها لكي تتم عملية الانتخاب بشكل ديمقراطي: ١- **الجنسية** : ان يقتصر حق الانتخاب على الوطنيين وحدهم، أما الأجانب فلا يحق لهم المشاركة في اختيار الحكام وتولي السلطة العامة. ٢- **السن** : يجب بلوغ سن معينة تختلف الدول في تحديد سن معينة لمنح حق الانتخاب ضمانة لافتراض النضج والخبرة.

٣- **الصلاحية العقلية**: أن يكون الناخبون متمتعين بقواهم العقلية ، لان قوة التمييز تعد شرطة لممارسة الحقوق السياسية ، فيكون حرمان المصابين بأمراض عقلية والمجانين أمر لا يتنافى مع المبدأ العام ، ويزول هذا الحرمان بزوال المرض، ويحدد المرض من قبل السلطة القضائية فقط.

4- **الصلاحية الادبية**: أن لا تكون هناك احکام صادرة ضد الناخب مخلة بالشرف او حسن السمعة ، والاتجاه الديمقراطي يعمل على تضييق حالات عدم الصلاحية الأدبية ، وهذا الحرمان مؤقت بعد ان يسترد المحكوم اعتباره وحقوقه السياسية.

1. العسكريون: تمنع بعض القوانين الانتخابية العسكريين من ممارسة الحقوق السياسية، وذلك لمنع الضباط من التأثير على الجنود وتحريف نتائج الانتخابات، والرغبة في ابعاد الجيش عن السياسة والخوف من تمزيق وحدة الجيش.

**مفاهيم خاصة بالانتخابات:**

**الدوائر الانتخابية:** هي البقعة الجغرافية التي يجري فيها الانتخاب ، حيث تكون الدولة دائرة انتخابية واحدة، او تنقسم الى عدة دوائر انتخابية ، ينتخب فيها نائب واحد او اكثر يمثلها في البرلمان**. القوائم الانتخابية:** وهي القوائم التي تضم اسماء الأشخاص اصحاب الحق في الاقتراع في كل دائرة انتخابية وتقوم بإجرائها لجان خاصة يحددها القانون. المرشحون: وهم الأشخاص الذين يرغبون في الوصول الى شغل مقعد في المجلس النيابي لولاية انتخابية تتوافر فيهم الشروط الانتخابية للترشيح، وهناك شروط تقيد الراغبين بالترشيح يحددها القانون الإنتخابي.

**التصويت:** هو كتابة اسم المرشح على ورقة خاصة تسمى ورقة التصويت، وهناك اجراءات متعددة يحددها القانون الانتخابي لتسهيل عملية التصويت وتامين سريتها وحريتها، مثل تحديد مراكز التصويت والاكثار منها ، وفرض عقوبات صارمة للحيلولة دون ارتكاب أعمال عنف او اعمال تعرقل سير عملية التصويت. **هيئة الناخبين:** وتعني مجموع الأشخاص الذين يتمتعون بحق التصويت بموجب قانون الانتخاب، وهي التي تعين الحكام وتمارس الرقابة عليهم عن طريق ممثليها في المجلس النيابي، و تعد جهة الفصل الحاسمة في النزاع الذي ينشأ بين السلطات العامة في الدولة. وان حجم هذه الهيئة يتحدد على ضوء اعتماد الدول اسلوب الاقتراع المقيد او الاقتراع العام. ويقصد بالمقيد: حصر التصويت على مجموعة من الأفراد وذلك بفرض قيد منها : الاقتراع المقيد بنصاب مالي، او بشرط الكفاءة. اما الاقتراع العام فهو غير مقيد بشروط، وهذا يهدف الى توسيع قاعدة الناخبين لكي يعبر عن ارادة الامة . **الادارة الانتخابية:** تعرف الادارة الانتخابية على انها المؤسسة او الهيئة المسؤولة قانونا والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض او كافة الجوانب الاساسية لتنفيذ العمليات الانتخابية والاستفتاءات على مختلف اشكالها، ومن مهامها:

* تحديد اصحاب حق الانتخاب
* استقبال طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الاحزاب السياسية
* تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع، المتضمنة:

ا - تسجيل الناخبين،

ب - ترسيم الدوائر الانتخابية ،

ج – اقتناء المواد الانتخابية،

د - متابعة نشاطات وسائل الاعلام المتعلقة بالعملية الانتخابية،

ه - النظر في النزاعات الانتخابية وحلها.

و - عد وفرز الأصوات. م - تجميع واعداد نتائج الانتخابات.

**الإدارة الانتخابية المستقلة:** هي تلك الادارة القائمة في البلدان التي تقوم على تنظيم وادارة انتخاباتها هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية، ولها مميزاتها الخاصة بها والتي تقوم بإدارتها بشكل مستقل.

وفي ظل هذا الشكل لا تتبع الادارة الانتخابية اية جهة ولا تكون مسؤولة أمام اية وزارة او ادارة حكومية ، الا انها يمكن أن تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية (البرلمان) او القضاء او رئيس البلاد.

**المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق:**

وهي حصراً الادارة الإنتخابية الوحيدة في العراق، وهي هيئة مهنية مستقلة غير حزبية ، تدار ذاتياً وتابعة للدولة الا انها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون سلطة اعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والاجراءات المتعلقة بالانتخابات .

**المبادئ العامة للإدارة الانتخابية:**

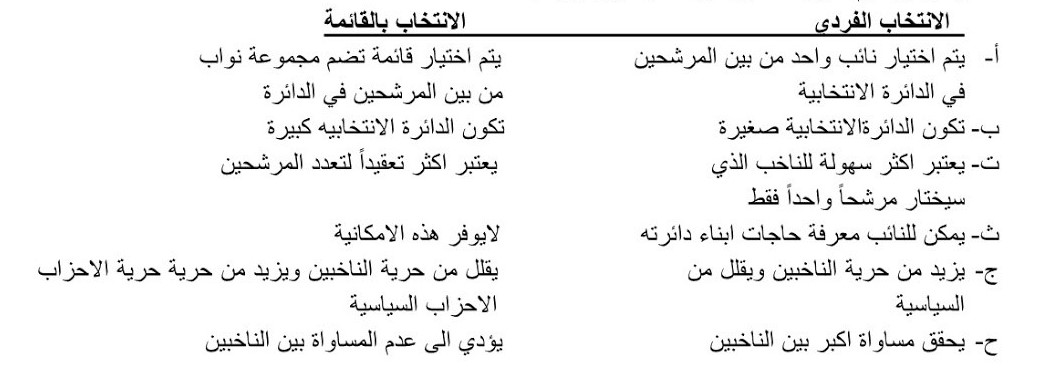
أ- الاستقلالية: وهذه تشكل واحدة من اكثر المواضيع المثيرة للجدل في ادارة الانتخابات، وينطوي على مفهومين مختلفين هما:

* ( الاستقلالية التنظيمية عن السلطة التنفيذية) ،
* و ( الاستقلالية العملية المطلوبة في كافة الاجراءات الانتخابية)، ويمكن تأكيد هذه الاستقلالية من خلال الدستور او القانون .

1. الحياد: على الادارة الانتخابية ان تعمل بحياد تام بالإضافة الى تنظيمها للفعاليات الانتخابية باستقلالية كاملة، بدون ذلك تكون نزاهة العملية بكاملها عرضة للفشل.
2. النزاهة: بصورة عامة النزاهة ضد الفساد وكل ما هو ضد الانحراف وسوء استخدام السلطة في موضوع المسائلة والمحاسبة والشفافية. وتعرف النزاهة على انها الطريقة التي تسير بها الأمور بطريقة منسجمة مع القيم والأخلاقيات القويمة في اتجاه صحيح. وتعد الادارة الانتخابية الضامن الاول للنزاهة وسلامة العملية الانتخابية، ويمكن تحقيق النزاهة بسهولة اكبر عندما تتمتع الادارة الانتخابية باستقلالية عمليه وسيطرة كاملة على كافة جوانب العملية الانتخابية.
3. الشفافية: تعرف بانها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة اداء الدولة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الادارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة. ومن خلال العمل بشفافية تامة يسهل على الادارة الانتخابية محاربة الفساد والاحتيال المالي او الانتخابي وقطع الطريق أمام أي انطباع حول وجود هذه الممارسات.
4. الكفاءة: أي الجمع بين مبادئ النزاهة والكفاءة والفاعلية لكي تستمر مصداقيتها ونجاحها.
5. اعتماد المزيد من معايير الخدمة ، كتوقيتات الخدمة من اسئلة واستفسارات وخدمات للمواطنين. ح- توفير كادر مؤهل ومدرب على افضل وجه لتطبيق اعلى المعايير المهنية في العملية الانتخابية.
6. **سيادة القانون :** اي احترام القانون المعمول به وتطبيقه على قدم المساواة ، والتحقق من تطبيق وتنفيذ مختلف القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية.

**الفصل الثالث : نظم الانتخابات :**

يقصد بالنظم أو الطرق الانتخابية القواعد والأساليب التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات وحساب الأصوات لصالح المرشحين لتحديد الفائزين منهم.

**** تختلف النظم الانتخابية من دولة الى اخرى تبعا لظروف الدولة السياسية والاجتماعية والثقافية، وأهم هذه الانظمة هي:

**١- الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :**

**الانتخاب المباشر:**

يحصل اذا قام الناخبون بأنفسهم بانتخاب ممثليهم مباشرة دون وساطة احد، ويكون على درجة واحدة، ويفوز من يحصل على أعلى الأصوات، عندها يتحدد اسماء النواب او الحكام الذين اختارهم الناخبون، وهذا النظام الاقرب الى الديمقراطية.

**الانتخاب غير المباشر:** اذا اقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين عنهم يتولون نيابة عنهم اختيار الحكام او النواب في البرلمان .

**٢- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة**

يمكن أن نفهم هذين النظامين من خلال الفرق بينهما.

وتكون القوائم الانتخابية التي يقدمها الناخبون على طريقتين:

**الأولى:** طريقة القائمة المغلقة: عندما يقوم الناخب باختيار القائمة بكاملها دون تعديل أو تغيير بجميع اعضائها.

**الثانية:** طريقة المزج بين القوائم: وهذه الطريقة تجيز اختيار عدد مطلوب من المرشحين من بين الاسماء الموجودة في مختلف القوائم الانتخابية المتنافسة ، بمعنى يجوز حق المزج بين القوائم واستخراج الأسماء التي يختارها.

**٣- نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي:**

**نظام الاغلبية:** بموجبه تحتسب نتيجة الانتخاب بفوز كل مرشح او مرشحين في دائرة انتخابيه حصلوا على اكثر الأصوات، ويستخدم اذا كان الانتخاب فردية أو بالقائمة.

**وهناك شكلين لهذا النظام:**

**نظام الاغلبية البسيطة:** يفوز المرشح او المرشحون الذين حصلوا على اكثر عدد من الأصوات، بصرف النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين.

**نظام الاغلبية المطلقة:**

ويستوجب حصول المرشح على (50% +۱) من الأصوات ، اي حصول الفائز على اصوات تزيد على مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين.

**نظام التمثيل النسبي:** فيه توزع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم المختلفة كل بحسب النسبة التي حصل عليها من الأصوات، وهذا النظام لا يصلح الا في نظام الانتخاب بالقائمة. فاذا فرضنا أن دائرة انتخابية خصص لها (6) مقاعد، صوت فيها (۱۲۰۰) ناخب:

- حصلت القائمة المقدمة من الحزب الاول على (600) صوت،

- والثانية على (400) صوت،

- والثالثة على (۲۰۰) صوت ، توزع المقاعد كمايلي: حصة المقعد الواحد عدد الناخبين عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية اي:

6 / ۱۲۰۰ =۲۰۰، فيكون للقائمة الأولى (3) ، والثانية (۲)، والثالثة (1 مقعد).

**4- نظام التصويت الاختياري والتصويت الاجباري:**

**التصويت الاختياري:**

يعد واجباً على الناخبين من الناحية الادبية ، وترتب عليه تخلف عدد كبير من المواطنين عن القيام به، حتى أصبح المتخلفون في بعض الاحيان اكثر من المصوتون، وهذا يعطي مؤشر خطير لان البرلمان المنتخب سيعبر عن رأي الاقلية وليس الاكثرية.

**التصويت الاجباري:**

ويتضمن فرض جزاء على الناخب المتخلف عن التصويت دون عذر

**5 - نظام التصويت السري والتصويت العلني:**

**التصويت السري :**

يعد القاعدة الغالبة في الدول الديمقراطية، ومقتضاها ان يدلي الناخب بصوته في الانتخابات بصورة سرية، اي لا يتدخل احد في أداء مهمته ، فلا يراقبه ولا يطلع على تصرفه احد، و تعد ضمانة لتحقيق حرية الناخب في اختيار من يريد من المرشحين.

**التصويت العلني :**

الذي يجعل الناخب يجاهر برأيه فيعرفه اعضاء اللجنة الانتخابية ، ونرى أن هذا النظام يقوي من شعور الناخب بالمسؤولية ويطبعه بالصراحة والشجاعة.

الدولة والنظام السياسي 4

**الباب الرابع**

**صور الهيئات النيابية**

**الباب الرابع**

**صور الهيئات النيابية**

**البرلمان**

تتعدد صور وتنظيمات الهيئات النيابية في تفصيلات تكوين البرلمان وكيفية عمله، بتعدد واختلاف الأنظمة الدستورية التي تنشئها وتبين كيفية تكوينها وتنظيم عملها. الا ان اهم هذه الصور والنظم التي جرى الفقه على تناولها وشرحها ومقارنتها ببعض هي نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين.

**الفصل الأول**

**نظام المجلس الواحد**

يقصد بنظام المجلس الواحد او كما يسميه البعض نظام المجلس الفردي

-Systeme Unicameral ان تناط السلطة التشريعية بمجلس واحد، أيا كان الاسم الذي يسمى به هذا المجلس.

ففي الكويت وتونس يسمى مجلس الأمة، وفي مصر وسوريا يسمى مجلس الشعب، وفي العراق و لبنان والمغرب يسمى مجلس النواب، وفي دولة الامارات العربية يسمى المجلس الوطني، وفي البحرين يسمى المجلس الوطني الاتحادي، وفي موريتانيا يسمى المجلس النيابي، أما في اليمن وقطر والسعودية وعمان فيسمى مجلس الشورى.

واذا كان اسم مجلس الأمة ومجلس الشعب أكثر شيوعا من بين الاسماء، فان البعض يحاول أن يوصل ما بين الاسمين من اختلاف، حيث يربط كلمة شعب بمعناها السياسي الذي يشير كل من يحمل جنسية الدولة. بينما كلمة أمة تشمل شعوباً متعددة. يربط بعضها ببعض وحدة اللغة، أو الدين أو التاريخ المشترك او الأصل او وحدة المصالح هذا ويلاحظ أن جميع الدول العربية البسيطة تأخذ بنظام المجلس الواحد باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية، التي أخذت بنظام المجلسين منذ صدور دستور .1946

واذا كانت اغلب الدساتير قد جعلت تشكيل المجلس الواحد بالانتخاب ليعبر عن الحياة النيابية الصحيحة، الا ان بعضها جعله بالتعيين مثل الدستور القطري وبعضها جعله بالانتخاب والتعيين مثل الدستور المصري. أما دستور كل من الكويت والبحرين، فقد جعل الوزراء غير المنتخبين اعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم.

هذا ويبرر انصار فكرة التعيين في المجلس الواحد، ان التعيين وسيلة تتيح المجال البعض الكفاءات، من دخول البرلمان والاستفادة من مؤهلاتها وخبراتها، اضافة الى تمكين بعض الأقليات في ان يكون لها ممثلون في البرلمان المكون من مجلس واحد. ولكن هذا الاتجاه يشترط دائما في ان يبقي عدد المنتخبين من أعضاء المجلس اكثر من الأعضاء المعينين للحفاظ على صفة المجلس النيابية.

**مزايا نظام المجلس الواحد** ما زال انصار نظام المجلس الواحد الفردي يدافعون عنه ويبررون الأخذ به لما يتمتع به من مزايا يرونها فيما يلي : - يتطلب مبدا سيادة الأمة الأخذ بنظام الواحد لما يتطلبه هذا من وحدة السيادة وعدم جواز تجزئتها بين مجلسين، الا اننا نرى أن نظام المجلس الواحد اكثر اتفاقا مع مبدأ سيادة الشعب. هذا الشعب يمثله الجيل الحاضر فقط، والذي ينتخب ممثليه ونوابه في هذا المجلس. وبهذا فإننا نرى عكس ما يذهب اليه بعض الفقهاء بان نظام المجلس الواحد يتفق ومبدأ سيادة الأمة، لأن مبدأ سيادة الأمة اكثر انسجاما مع نظام المجلسين وليس مع نظام المجلس الواحد، كما يراه البعض

٢. - يتميز نظام المجلس الواحد ببساطة اجراءات التشريع وسرعة انجازه واصداره. وذلك بخلاف ما يتم في نظام المجلسين الذي يطيل من اجراءات التشريع ويؤخر اصداره، بل وأحيانا عدم اصداره.

3- يؤدي نظام المجلس الواحد الى تجنب الخلافات، وتجاوز النزاعات السياسية، التي تحدث في نظام المجلسين، وتؤدي إلى انقسامات تؤثر في اضعاف السلطة التشريعية أمام غيرها من السلطات .

**الفصل الثاني**

**نظام المجلسين**

يقصد بنظام المجلسين Systeme Bicameral ان تناط السلطة التشريعية بمجلسين، حيث يشتركان هذان المجلسان في تولي مهمة التشريع بشكل رئيسي، لأنه ينفرد احدهما أحيانا في مهام أخرين من مهام السلطة التشريعية كما سنرى

لقد نشا نظام المجلسين نتيجة لتطور تاريخي في انجلترا كما بينا سابقا، حيث نشا اولا مجلس اللوردات ثم اعقبه مجلس العموم بعد فترة زمنية طويلة، نتيجة الانتشار الديمقراطية، وحدوث اصلاحات انتخابية عميقة، أدت في النهاية إلى تفوق الثاني على الأول في معظم الصلاحيات، خاصة منذ صدور تشريع البرلمان Parliament act عام ۱۹۱۱ الذي قلل كثيرة من صلاحيات مجلس اللوردات، وخاصة في المسائل والأمور المالية، وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية

لقد تبنت أغلب الدساتير العالمية في الوقت الحاضر نظام المجلسين واسمنها بأسماء مختلفة. فالبرلمان في الولايات المتحدة الأمريكية Congress يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ Senate ومجلس النواب House of Representatives، وفي فرنسا يتكون البرلمان من مجلس الشيوخ Senate والجمعية الوطنية assemble National وفي بريطانيا يتكون من مجلس اللوردات House of Lords ومجلس العموم House of Commons .. وهكذا .

اما الدساتير العربية، فلم تتجه إلى الأخذ بنظام المجلسين وخاصة في الدول البسيطة، حيث أخذت بنظام المجلس الواحد، كما ذكرنا سابقا باستثناء دستور المملكة الأردنية الهاشمية، الذي تبني نظام المجلسين منذ دستور 1946، ودستور ۱۹۵۲ المعمول به حالية، حيث تنص المادة (۹۲) منه على أنه يتألف مجلس الأمة من مجلسين:

* مجلس الأعيان
* ومجلس النواب .

**أوجه الاختلاف والمغايرة بين المجلسين**

آن وجود مجلسين في البرلمان يقتضي المغايرة بينهما. هذه المغايرة تبدو لنا في عدة مظاهر :

**أولا - المغايرة بين المجلسين في طريقه التكوين**

تتجه الدساتير الى جعل الانتخاب الطريق الوحيد لتكوين المجلس النيابي (مجلس النواب)، وذلك ليكون ممثلا حقيقية للشعب ودعامة حقيقية للنظام النيابي. وفي هذه الحالة يجري اختيار جميع أعضاء هذا المجلس بالانتخاب.

لقد أخذت الدساتير المصرية ۱۹۲۳ و ۱۹۳۰ بهذا المبدأ، حيث قرر دستور ۱۹۲۳ في المادة (۸۲) مبدا الانتخاب، بجميع اعضاء مجلس النواب القائم على أساس الاقتراع العام المباشر، بينما جعل دستور ۱۹۳۰ اختیار جميع أعضاء مجلس النواب، بواسطة الانتخاب غير المباشر (على درجتين).

وبنفس المبدأ أخذت الدساتير الاردنية. حيث نصت المادة (۳۳) من دستور المملكة الأردنية الهاشمية ۱۹۹۹ على أنه "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك. ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب، ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخابات الذي ينبغي ان يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات " . أما دستور المملكة الأردنية الهاشمية ۱۹۰۲ المعدل فقد نص في المادة (17) على أنه " يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقا لقانون الانتخاب يكفل المبادئ التالية :

ا- سلامة الانتخابات

۲- حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية

3- عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

أما بالنسبة لطريقة تكوين المجلس الأخر والذي يسميه البعض المجلس الأعلى، فهي تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد الدساتير. فقد يكون تكوين هذا المجلس بالوراثة وقد يكون بالتعيين وقد يجمع التكوين بين التعيين والانتخاب وقد يكون تكوينه بالانتخاب الكامل.

1- فقد يتشكل المجلس الأعلى في بعض الدول بالوراثة، أو على الأقل يكون من تشكيل غالبية هذا المجلس بالوراثة - أي أن يكون وصول غالبية الأعضاء الى هذا المجلس بالوراثة، كما هو الحال بالنسبة لمجلس اللوردات الانجليزي. هذا وبالرغم من تعارض طبيعة طريقة تكوين، وتشكيل مجلس اللوردات في انجلترا مع روح الديمقراطية الغربية المنتشرة، إلا أن أغلب محاولات الغاء هذا النظام قد فشلت في انجلترا بسبب غلبة الروح المحافظة على الشعب الانجليزي .

\* اكتفى الانجليز بتقليل صلاحيات مجلس اللوردات الى حين الغاء هذا المجلس أو استبداله والاستعاضة عنه بمجلس منتخب. وقد ألفت لجنة سنة ۱۹۱۷ برئاسة السيد برايس لإجراء التعديل المناسب، ثم جرت محاولة من المحافظين عام ۱۹۳۷ برئاسة بلدوين، الا انهم لم يحققوا نتائج تشريعية ملموسة .

- وقد يتشكل المجلس الأعلى بواسطة التعبين من رئيس الدولة. هذا التعيين قد يكون سلطة مطلقة للرئيس، كما كان معمولا به في دستور المملكة الليبية، حيث نصت المادة (94) منه على أن "يؤلف مجلس الشيوخ من اربعة وعشرين عضوا، يعينهم الملك، وقد يكون سلطة مفيدة نسبياً كما ذهب اليه دستور المملكة الأردنية الهاشمية.

فبعد أن جاء في المادة (36) من هذا الدستور بان " الملك يعين اعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان، ويقبل استقالتهم"، اشترط الدستور في المادة (14) في عضو مجلس الأعيان، زيادة على الشروط المعينة في المادة (۷۰) من هذا الدستور ان يكون قد أتم أربعين سنة شمسية من عمره، وان يكون من احدى الطبقات الأتية :

- رؤساء الوزراء الحاليون والسابقون،

- ومن اشغل سابقأ مناصب السفراء والوزراء المفوضين، ورؤساء مجلس النواب، ورؤساء وقضاة محكمة التمييز، ومحاكم الاستئناف النظامية، والشرعية والضباط، والمتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً، والنواب السابقون الذي انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين، ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب، واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للامة والوطن .

ويذهب غالبية الفقه الدستوري إلى أن التعيين بالكامل لأعضاء المجلس الأعلى ) تنص المادة (۷۰) من الدستور الأردني على أنه لا يكون عضوا في مجلس الأعيان والنواب :

.. من لم يكن اردنياً.

ب. من يدعي بجنسية أو حماية اجنبية

ج. من كان محكوما عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره.

د. من كان محجوراً عليه ولم برفع الحجر عنه.

ه- من كان محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه.

و- من كان له منفعة مادية لدى احدى دوائر الحكومة بسبب عقد غير عقود استئجار الأراضي والاملاك. ولا بنطبق ذلك على من كان مساهمة في شركة اعضائها اكثر من عشرة اشخاص

ز. من كان مجنوناً او معتوهاً

ع. من كان من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.

هذا ويلاحظ أن الفترة الأخيرة قد اعطت الملك الحق في التعيين لأعضاء ومجلس الأعيان من غير الطبقات المحددة في الدستور، وفي ذلك مرونة مستحبة.

2 - يتنافى مع المبدأ الديمقراطي؛ لأنه يمثل إرادة السلطة التي تقوم بتعيينهم، إلا أن هذا التخوف يقل أحيانا في بعض الدول التي حددت عدد اعضاء هذا المجلس بما لا يزيد عن نصف عدد اعضاء المجلس المنتخب، مع تقليص صلاحياته، مثل ما ذهبت اليه الدساتير الاردنية المتعاقبة.

٣- وقد يأتي تشكيل المجلس الأعلى (كما يسميه البعض بطريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين، حيث يتولى رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية تعيين بعض اعضاء المجلس، ثم يقوم الشعب بانتخاب البعض الآخر. وتبقى النزعة في تشكيل هذا المجلس ديمقراطية اذا كانت الأغلبية فيه من الفئة المنتخبة، اما اذا زادت الفئة المعينة على الفئة المنتخبة، فان صفة الديمقراطية تنتزع منه، ولا يمكن اعتباره مجلس نيابية بالمعنى القانوني الديمقراطي المتعارف عليه. وبهذه الصفة اتسم تشكيل مجلس الشيوخ في ظل دستور ۱۹۳۰ حيث جعل هذا الدستور عدد الاعضاء المعينين في مجلس الشيوخ ثلاثة اخماس، وعدد الأعضاء المنتخبين خمسين ۲/ ۵. بعكس ما ذهب اليه دستور ۱۹۲۳، إذ جعل عدد الأعضاء والمعينين من الملك خمسين ۵ /۲ بينما الثلاثة الأخماس الباقية، فهم ينتخبون بالاقتراع العام المباشر .

هذا وقد أخذ المشرع الدستوري المصري بطريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين في تشكيل مجلس الشورى، اذ جاء في المادة 196 من الدستور الحالي على أنه : - بشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على أن لا يقل عن ۱۳۲ عضوا. وينتخب ثلثا اعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويعين رئيسالجمهورية الثلث الباقي.

**٤**- وقد يكون تشكيل المجلس الاعلى كله بالانتخاب سواء كان الانتخاب مباشرة على درجة واحدة وهو ما أخذ به دستور الولايات المتحدة الأمريكية ۱۷۸۷ (التعديل ۱۷) ، او كان غير مباشر (على درجتين) كما أخذت به الدساتير الفرنسية الثلاثة الأخيرة وكذلك الدستور الايطالي ۱۹4۸ بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ .

٥- هناك القليل من الدساتير من جعل عضوية المجلس الأعلى بالانتخاب ورئاسة المجلس بقوة القانون. ومن هذه الدساتير دستور الولايات المتحدة الأمريكية ۱۷۸۷ المعدل . أما دستور ايطاليا 1948 فقد جعل رؤساء الجمهورية السابقين اعضاء في مجلس الشيوخ طيلة حياتهم، الا اذا عبروا عن عدم رغبتهم في ذلك .

**ثانياً - المغايرة بين المجلسين من ناحية عدد الأعضاء :**

تجعل غالبية الدساتير عدد اعضاء المجلس الأعلى أقل من عدد أعضاء المجلس الأدنى، وذلك انسجاما مع حرصها على تجسيد النظام النيابي في البرلمان، خاصة في الدول التي تجعل تشكيل المجلس الأعلى يجري بواسطة التعيين أو التعيين والانتخاب.

(1) - كان اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ينتخبون على درجتين حتى عام ۱۹۳۱، حيث اصبح على درجة واحدة بمقتضى التعديل السابع عشر . (۲)- والحقيقة أن الدستور الفرنسي لعام ۱۸۷۵ كان اوضح هذه الدساتير في تبني الانتخاب على درجتين، اما دستور 1946 ودستور ۱۹۰۸ فقد نصا فقط على أن الانتخاب يتم على درجتين ولكن القانون جعل الانتخاب الثاني اشبه بالاختيار ممن انتخبوا في المجالس المحلية

(۳) - حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة (1) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية ۱۷۸۷ المعدل على ان:

" ... ويكون نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا لمجلس الشيوخ، ولا يكون له صوت الا اذا تعادلت كفتا المقترعين. ويختار مجلس الشيوخ موظفيه الآخرين، كما يختار رئيسة مؤقتة له يخلف نائب رئيس الجمهورية في منصبه عند غيابه او عند مباشرته لمهام رئيس الولايات المتحدة".

وباتی ضمان التفوق العددي للمجلس الأدنى المنتخب على المجلس الأعلى من خلال عدة طرق تتبناها الدساتير.

فقد تنص بعض الدساتير على تحديد عدد اعضاء المجلس الاعلى وثباته دون تغيير مثلما ذهب اليه دستور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جعل عدد أعضاء مجلس الشيوخ مساوية لضعف عدد الولايات، لأنه جعل كل ولاية ممثلة بشيخين في مجلس الشيوخ مهما كبرت او صغرت تلك الولاية.

وقد يأتي ضمان استمرار التفوق العددي للمجلس الأعلى من خلال نص الدستور على عدد السكان الذين ينوب عنهم النائب العضو في المجلس المنتخب ويجعله اقل من عدد السكان الذين ينوب عنهم العضو في المجلس الأعلى. وهذا ما أخذ به الدستور المصري لعام ۱۹۲۳، حيث جعل عضو مجلس النواب ينوب عن ستين الفاً من السكان بينما ينوب عضو مجلس الشيوخ من مائة وثمانين الفا من السكان. وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى ضمان زيادة عدد أعضاء مجلس النواب على عدد أعضاء مجلس الشيوخ.

وقد يأتي ضمان زيادة عدد المجلس الادنى من خلال تقنين وتحديد هذا التفوق، بان يحدد عدد اعضاء المجلس الأدنى ويجعله اكثر من عدد اعضاء المجلس الأعلى، مثلما ذهب اليه الدستور المصري ۱۹۳۰ عندما نص آن مجلس النواب يتكون من عدد ثابت من الأعضاء يبلغ عددهم مائة وخمسين عضوا بينما حدد أعضاء مجلس الشيوخ بمائة عضو فقط .

فمثلا ولاية رود ایلاند Rhode Island هي اصغر ولاية ولا تتعدى مساحتها 156كم لها نفس التمثيل في مجلس الشيوخ مثل ولاية الاسكا Alaska اكبر الولايات مساحة حيث تبلغ 604ر54را كم ۲، ونفس الشيء ينطبق على ولاية وايومنغ Wyoming التي لا تتعدى عدد سكانها ۰۰۰ر۳۰۰ نسمة وهي تتساوى في التمثيل مع ولاية كاليفورنيا California التي يصل عدد سكانها الى ۰۰۰ر۰۰۰ر۲۰ نسمة.

وقد تذهب بعض الدساتير إلى ضمان التفوق العددي للمجلس الادنى من خلال النص على أنه في كل الأحوال ومهما تغير عدد اعضاء اي من المجلسين فانه لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء المجلس المعين نصف عدد أعضاء المجلس المنتخب.

هذا ما نص عليه دستور المملكة الاردنية الهاشمية لعام ۱۹۰۲ حيث جاء في المادة (63) " يتألف مجلس الاعيان بما فيهم الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب. وتظهر الفائدة العملية التفوق العددي للمجلس الأدنى المنتخب - بالإضافة إلى تجسيد التمثيل الشعبي - من خلال القرارات التي يتخذها البرلمان في جلساته المشتركة بين المجلسين، حيث يتغلب في هذه الحالة المجلس الأكثر عددا .

**ثالثا - المغايرة بين المجلسين من حيث سن الناخبين وشروط العضوية :**

اذا كان تشكيل المجلسين (الأدنى والاعلى) بالانتخاب، فان اغلب الدساتير تجعل سن الناخب لأعضاء المجلس الأدنى اقل من سن الناخب لأعضاء المجلس الاعلى. وهذا ما أخذ به الدستور المصري ۱۹۲۳ و ۱۹۳۰ حيث حدد سن الناخب لمجلس النواب بإحدى وعشرين سنة على الأقل، بينما حدداها لناخبي اعضاء مجلس الشيوخ بخمس وعشرين سنة ميلادية على الأقل.

أما بالنسبة لشروط العضوية في كل من المجلسين، فإن معظم الدساتير تجعل شروط عضوية المجلس الأدنى أخف وأيسر من شروط عضوية المجلس الاعلى. ومن أبرز هذه الشروط ما يتعلق بالسن او الانتماء الى طبقة معينة. فسن عضو المجلس الأدنى عادة ما يكون أقل من سن عضو المجلس الأعلى. فمثلا اشترط الدستور الأمريكي فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب أن يكون: (۱) اما دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 فقد كان ينص في المادة (۳۹) على انه يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز نصف أعضاء مجلس النواب بما فيهم الرئيس يعينهم الملك من الحائزين على ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن". قد بلغ من العمر خمسة وعشرين سنة، بينما اشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ ان يكون قد بلغ من العمر ثلاثين سنة . وكذلك كان دستورا مصر ۱۹۲۳ و ۱۹۳۰ يشترطان أن يكون عضو مجلس النواب بالغة من العمر ثلاثين سنة ميلادية، بينما يشترطان في عضو مجلس الشيوخ ان يكون بالغة من العمر اربعين سنة ميلادية على الأقل.

أما دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1946 ولعام ۱۹۵۲ فقد اشترطا في عضو مجلس النواب أن يكون قد اتم من عمره ثلاثين سنة، بينما اشترطا في عضو مجلس الأعيان أن يكون قد أتم من عمره أربعين سنة بالإضافة الى انتمائه الى احدی الطبقات التي حددها كل من الدستورين.

ولعل أهم ما يبرر تمییز الدساتير بين العمر المطلوب من عضو مجلس النواب وعضو مجلس الاعيان (الادنى والاعلى) هو أن الأول عادة ما يمثل الشباب والحركة بينما الثاني يمثل الاتزان والهدوء، وكل من الاعتبارين مطلوب في البرلمان الذي يتكون من مجلسين.

**رابعاً - المغايرة بين المجلسين من حيث مدة العضوية :**

تتجسد المغايرة بين المجلسين ايضا في ظاهرة بارزة شائعة في الدساتير الا وهي اختلاف مدة العضوية في كل من المجلسين. فغالبا ما تكون مدة العضوية في المجلس الاعلى اطول من مدة العضوية في المجلس الادنى. وسبب هذه المغايرة، هو أن قصر مدة العضوية في المجلس الأدنى يتيح للشعب القدرة على استعمال حقه في الرقابة على اعضاء المجلس بانتخاب من كان نائبة جيدة وعدم انتخاب من لم يكن كذلك، وبالتالي هذا بالإضافة الى ان هذا الدستور قد اشترط بعضو مجلس النواب أن يكون مواطناً امريكياً بما لا يقل عن سبع سنوات، أما عضو مجلس الشيوخ فيشترط فيه الدستور ان يكون مواطناً امريكياً بما لا يقل عن تسع سنوات.

يبقى المجلس الأدنى الممثل الشعبي الحقيقي لأفراد الشعب. اما طول مدة عضوية المجلس الاعلى فهي منسجمة مع الرغبة في ابقاء الكفايات البرلمانية والهدوء والاستقرار لهذا المجلس.

ومن صور المغايرة بين المجلسين من حيث مدة العضوية، ما تذهب اليه الدساتير في الغالب بالانتخاب الكلي لأعضاء المجلس الأدنى بعد انتهاء مدته او حمله، بينما يتم التجديد النصفي أو الثلثي لأعضاء المجلس الأعلى في فترات متعاقبة تحددها الدساتير. فمثلا كان الدستور المصري ۱۹۲۳ قد حدد مدة عضوية مجلس النواب بخمس سنوات وعضوية مجلس الشيوخ بعشر سنوات، على أن يتجدد الثاني تجديداً نصفياً كل خمس سنوات، في حين أن عضوية مجلس النواب تتجدد كلية على الأعضاء كل خمس سنوات بانتهاء مدته، أو اقل اذا تم حله. اما دستور ۱۹۷۱ فقد جعل مدة العضوية في مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية و ست سنوات لمجلس الشورى، على ان يجري التجديد النصفي كل ثلاث سنوات .

اما الدستور الأردني لعام 1946، فقد جعل مدة عضوية مجلس النواب اربع سنوات، وعضوية مجلس الأعيان ثماني سنوات يتجدد اختيار نصفهم كل اربع سنوات بالاقتراع، وان كان يجوز تعيين من سقط بالاقتراع.

أما الدستور الاردني الحالي ۱۹۵۲ المعدل فقد ساوى بين مدة العضوية في كل من مجلس النواب ومجلس الاعيان حيث جعلها اربع سنوات. لكن المغايرة في ذلك تظهر فيما نصت عليه المادة (68) مدة مجلس النواب" اربع سنوات شمسية تبدا من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية، وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية الى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين " وما نصت عليه المادة (65) من أن "مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات ويتجدد تعيين الاعضاء كل اربع سنوات، ويجوز اعادة تعيين من انتهت مدته منهم".

**خامسا - المغايرة بين المجلسين في الاختصاص :**

تكاد تجمع الدساتير العالمية على المساواة بين المجلسين في مجال التشريع بكافة مراحله، سواء ما تعلق منها بحق اقتراح القوانين والتصويت عليها واقرارها على مستوى البرلمان. فنظام المجلسين يتطلب اقرار مبدأ المشاركة التشريعية المتساوية بين المجلسين، بحيث لا يجوز اصدار أي قانون الا بعد موافقة المجلسين حسب الأصول والاجراءات التي يتطلبها الدستور او النظام الداخلي لكل مجلس.

إن ضرورة موافقة كل من المجلسين على مشروع اي قانون لا يعني ان اعتراض أحد هذين المجلسين بعدم مشروع القانون وينهي امكانية مواصلة التشريع، لأن الدساتير غالبة تضع مخرجة لهذا الاعتراض بطرق مختلفة، أهمها اجتماع المجلسين بجلسة مشتركة. مثال ذلك ما قضی به دستور المملكة الأردنية الهاشمية ۱۹۵۲ في المادة (۹۲) اذ جاء فيها: " اذا رفض احد المجلسين مشروع اي قانون مرتين وقبله المجلس الاخر معدة أو غير معدل، يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان لبحث المواد المختلف فيها، ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين " . وكانت المادة (۹۱) قد نصت على أنه: "لا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك ".

وتتجسد المساواة بين المجلسين في التشريع في عدة مظاهر اجرائية وموضوعية تبينها الدساتير وتنص عليها - ومن هذه المظاهر كما ورد في الدستور الاردني - " يجوز لعشرة او اكثر من اعضاء اي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين، ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، فاذا راي ذهبت بعض الدساتير الى التفرقة بين المجلسين في مجال التشريع. ومن هذه الدساتير الدستور المصري ۱۹۳۲ الذي منح حق اقتراح القوانين لكل من مجلس الشيوخ والنواب والملك، باستثناء ما كان من هذه القوانين متعلقة بإنشاء الضرائب او زيادتها، إذ جعلها من حق مجلس النواب والملك فقط. وبطبيعة الحال تكون النتيجة هنا لصالح مجلس النواب لأنه الأكثر عددا من مجلس الاعيان.

للمجلس قبول الاقتراح واحالته على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها":

- لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت أغلبية اعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها. - وتصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس، الا اذا نص الدستور على خلاف ذلك، واذا تساوت الأموات فيجب على الرئيس أن يعطي صوت الترجيح - اذا كان التصويت متعلقة بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء، فيجب أن تعطى الأصوات بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

- تكون جلسات كل من المجلسين علنية، على أنه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب من الحكومة او طلب خمسة من الاعضاء ثم يقرر المجلس قبول الطلب الواقع او رفضه.

- ويجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب، وتكون ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين. اما اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الاعيان .

هذا وتضيف غالبية الدساتير مظاهر اخرى للمساواة بين المجلسين غير التشريع، منها حق كل عضو في المجلسين التكلم وإبداء الرأي في حدود النظام الداخلي للمجلس الذي هو منتسب اليه. كما لا يجوز مؤاخذة العضو بسبب اي تصويت او راي يبديه او خطاب يلقيه في اثناء جلسات المجلس .

كما تساوي الدساتير بين أعضاء المجلسين في موضوع الحصانة البرلمانية، ولذلك فلا يوقف احد اعضاء مجلسي الأعيان والنواب ولا بحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه او لمحاكمته، او ما لم يقبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية.

ومن مظاهر المساواة بين المجلسين في الدستور الاردني ايضا انه اعطى لكل عضو من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب أنه يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات حول أي أمر من الأمور العامة.

... إلا أنه وبالرغم من المساواة بين المجلسين في مظاهر متعددة، فإن الاختلاف والمغايرة في الاختصاص بين المجلسين مظاهر أخرى متعددة ومنها :

**. منح الثقة للوزارة وطرح الثقة بها**

نفرد المجلس المنتخب في اغلب الدول بحق منح الثقة للوزارة وطرح الثقة بها كلها او بأحد الوزراء وهو ما يعرف بالمسؤولية الوزارية السياسية. مثال ذلك ما هو مقرر في انجلترا والعراق الملكية ومصر الملكية في ظل دستور ۱۹۲۳ ودستور ۱۹۳۰ والأردن. فالدستور الأردني اوجب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها، اذا كان المجلس منعقدة وأن تطلب الثقة على ذلك البيان.

كما بين نفس الدستور بان الثقة تطرح بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب .

**- الاتهام الجنائي والحكم به**

تعطي غالبية الدساتير مجلس النواب وحده الحق في اتهام رئيس الدولة أو الوزير فيما ينسب اليه من جرائم جنائية ترتبط بوظيفته كالخيانة العظمى والاختلاس

واساءة استعمال السلطة والاخلال بواجب الوظيفة . فيما يتولى المجلس الآخر المحاكمة كما في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا في ظل دستور 1946 ومصر في ظل دستور ۱۹۲۳ والاردن في ظل الدستور الحالي مع فارق بسيط في تشكيل جهة الحكم.

فقد منح الدستور الأردني الحالي في المادة (56) مجلس النواب حق اتهام الوزراء بأغلبية ثلثي أصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، على أن يقوم المجلس بتعيين أحد أعضائه ليتولى تقديم الاتهام وتأييده أمام المجلس العالي.

ويحاكم الوزراء امام المجلس العالي على ما ينسب اليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم. ويؤلف المجلس العالي من رئيس مجلس الاعيان رئيساً و من ثمانية أعضاء، ثلاثة منهم بعينهم مجلس الاعيان من اعضائه بالاقتراع، وخمسة من قضاة اعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية. وتصدر الأحكام والقرارات من المجلس العالي بأغلبية ستة اصوات .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية بمارس مجلس النواب حق الاتهام الجنائي impeachment ضد رئيس الدولة وكبار الموظفين الفدراليين فيما ينسب اليهم من جرائم الخيانة أو الرشوة وبعض الجنايات والجنح الكبرى، ثم يتولى مجلس الشيوخ اجراءات المحاكمة والادانة بقرار اغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الاقل.

**مزايا نظام المجلسين**

النظام المجلسين مزايا متعددة يراها انصاره ويمكن بيانها فيما يلي :

1- نظام المجلسين ضروري للدولة التي تأخذ بنظام الاتحاد المركزي الفدرالي الذي يتطلب تمثيل الشعب كله الى جانب تمثيل الولايات التي تتكون منها الدولة. فدولة الاتحاد المركزي في دولة واحدة لشعب واحد يحمل جنسيتها الواحدة، ایاً كانت الولاية التي يقطنها او يقيم فيها، هذه الوحدة يمثلها مجلس النواب المنتخب. بينما يمثل المجلس الأعلى الآخر الولايات التي يتكون منها الاتحاد. ولذلك قيل أن نظام المجلسين حتمية دستورية لنظام الاتحاد المركزي.

٢- يعمل نظام المجلسين الى رفع مستوى الكفاية في البرلمان. فالانتخاب يؤدي الى وصول عامة الشعب الى البرلمان، بغض النظر عن مستواهم او كفاءتهم. اما طريقة تكوين المجلس الآخر فتؤدي الى سد النقص في هذه الكفاءات والخبرات .

3- يؤدي نظام المجلسين الى جعل البرلمان اکثر تمثيلا للراي العام، باتجاهاته المختلفة من اليسار المتحرر الى اليمين المحافظ، ومن الشباب المتحمس إلى الشيوخ الهاديء المتزن.

فاذا كان المجلس الأدنى المنتخب يمثل في أغلب الأحوال الشباب المندفع الجريء المتحمس، فان طبيعة وتكوين المجلس الاعلى يمثل عادة الطبقة الأرستقراطية المتميزة بثقافتها وعلمها وكفاءتها. ومن مجموع اعضاء المجلسين يمثل الراي العام بتكوينه الصحيح.

4- يؤدي نظام المجلسين الى الاجادة التشريعية وتجنب الخطأ في التشريع. لأنه لو أخطا مجلس في جانب من التشريع، فان المجلس الآخر لن يوافقه على ذلك الخطأ بل يحاول أن ينبه الى الخطأ ويرشده إلى الصواب. قد يأتي الخطأ في التشريع بسبب التسرع فيه، أو بسبب الشللية الحزبية، او ولذلك يأتي دور المجلس الآخر ليمنع اي خطا او انحراف في السلطة التشريعية. ولذلك قيل أن نظام المجلسين يعتبر بمثابة (المرشح Filter) الذي لا يترك مشاريع القوانين تمر إلا بعد ترشيحها من كافة الشوائب .

٥- يعمل نظام المجلسين إلى منع استبداد البرلمانات، وذلك بالتخفيف من شدة الحماس البرلماني، وضمان استقرار الحالة المعنوية للأعضاء فاذا كانت البرلمانات الحديثة قد اتهمت بالاستبدادية والتعسف في استعمال سلطاتها، والافتئات على حقوق السلطات الأخرى، فان نظام المجلسين يعمل على تلافي كافة هذه الاتهامات، والانتقادات، وذلك لما يقوم به كل مجلس ضمن صلاحياته واختصاصاته التي يحددها الدستور.

6- قيل في مزايا نظام المجلسين ان هذا النظام يؤدي إلى التخفيف من حدة النزاع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث يقوم أحد المجلسين بدور الوسيط أو الحكم في أي نزاع يقع بين السلطة التنفيذية، والمجلس الآخر، أو احيانا يقف هذا المجلس مع أحد الطرفين المتنازعين، فيجبر الطرف الآخر على الاستسلام، وتقبل وجهة نظر الطرف الذي يقف معه المجلس الوسيط. وفي كلا الحالتين ينتهي النزاع ويسود الاستقرار .

لقد حاول انصار المجلس الفردي تفنيد مزايا المجلسين كما عرضها انصاره والرد عليها من خلال وضع حلول لمشكلة نقص الكفاءات داخل البرلمان عن طريق التعيين في المجلس الواحد، وامكانية تدقيق التشريع وضمان عدم الخطأ فيه عن طريق رقابة السلطة التنفيذية، ممثلة برئيسها وحقه في الاعتراض على التشريع قبل اصداره.

أما فيما يراه انصار نظام المجلسين من أن هذا النظام يمنع استبداد المجالس النيابية، فيرد عليه بأن نظام المجلسين لا يمنع من ذلك، بل قد يزيد هذا الاستبداد.

أما بقية المزايا التي ذكرها انصار نظام المجلسين، فهي - كما يراه انصار نظام المجلس الفردي - تصورات خيالية ضعيفة لا تمت للواقع بصلة.

واخيراً وبعد معرفة طبيعة ومزايا كل من نظام المجلس الفردي، ونظام المجلسين والانتقادات، التي وجهت لهما، فإنه يتبين لنا بشكل عام، أن تفضيل أي من النظامين على الآخر، إنما يعتمد في كثير من الأحوال على ظروف كل دولة وأوضاعها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية ، إنما الملاحظ في الوقت الحاضر، أن غالبية الدول تأخذ بنظام المجلسين، حتى تلك التي كانت قد جربت نظام المجلس الفردي كفرنسا واسبانيا والبرتغال واليونان .

الدولة والنظام السياسي 5

**الباب الخامس**

**المؤسسات غير الرسمية**

* **الأحزاب السياسية**
* **منظمات المجتمع المدني**
* **الرأي العام ( جماعة الضغط)**

**نشأة الأحزاب السياسية وتطورها**

تمهيد

**الفصل الأول : الأحزاب السياسية**

مفهوم الظاهرة السياسية.

نشأة الأحزاب السياسية .

ماهية الأحزاب السياسية

مفهوم الأحزاب السياسية

أنواع الأحزاب السياسية في أوربا.

الأنظمة الحزبية المعاصرة.

نظام الحزب الواحد

نظام الثنائية الحزبية

نظام تعدد الأحزاب

دور الأحزاب السياسية

دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية

تقدير الأحزاب السياسية

وسائل الأحزاب السياسية

العمل السياسي في تجربة الحركة الوطنية

**تمهيد:**

يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية المتصلة بدراسة النظم السياسية وعلاقتها بالبنية السياسية و بالتحديد الأحزاب السياسية. باعتبار أن الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية البارزة في هذا العصر و التي تعكس في نشأتها الظروف الإجتمـاعية و الفكـرية و الإقتصادية و السياسية و التاريخية التي تقوم في ظلها و تترك هذه الظروف بصماتها على شكل هذه الأحزاب، و طريقة عملها و تنظيمها حتى و إن كان بعض الأحزاب يرجع إلى رغبة شخص في الزعـامة .

و على هذا الأساس يتناول هذا الفصل التأصيل النظري للأحزاب السياسية حيث يتعرض إلى مفهوم الظاهرة السياسية في الفكر الغربي ثم إلى نشأة الأحزاب السياسية ثم يتطرق إلى مفهوم الحـزب السيـاسي و الأنظمة الحزبية المعاصرة و دورها في التنمية السياسية للمجتمع.

**أولاً : الأحزاب السياسية**

من بين الظواهر السياسية التي جعلت المفكرين و الباحثين السياسيين يهتمون بها، هي الظاهرة السياسية و علاقتها بالمجتمع، باعتبارها السلوك السياسي بكل جوانبه.

**مفهوم الظاهرة السياسية:**

إن الصعوبات التي تواجه دائما في تمييز مجال السياسة ، تثبت أن الوقائع السياسية لا تنفرد بوضوح تام في المجالات الاجتماعية الأخرى . و إذا كان علم الاجتماع السياسي يقف بين علم الاجتماع و علم السياسة فهو نقطة وصل بين العلمين ، أي يبحث في تحليل الأوضاع التي تخلق الديمقراطية، كما يحلل الأحداث السياسية ذات العلاقة بالأحداث ويدرس أشكال العلم السياسي.

و يصف " موريس دوفرجيه" علم الاجتماع السياسي بأنه علم الدولة و بالتالي يأخذ هذا المفهوم كلمة "سياسة " بمعناها الشائع ، فمعجم " ليتريه " يعرف الـسياسة بأنـها علـم حكـم الدولـة و " السياسي " بما له علاقة بالشؤون العامة ، أي انعكاس العامل السياسي على الحياة الاجتماعية ، و كذلك انعكاس العامل الاجتماعي على الحياة السياسية، و ليس هناك من شك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فيه النشاط السياسي ، فالحياة السياسية بحد ذاتها مأخوذة هنا باعتبارها تعني صنفا خاصا من التجمعات الإنسانية أو في المجتمعات ذلك لأن هناك معنيين للكلمة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي تتسم بتركز السلطات في أجهزة الدولة ، وكلمة دولة " في الناحية العلمية ، الدولة – الأمة ، و الدولة –الحكومة.

إن الدولة- الأمة : تعني المجتمع القومي أي نموذجا معينا من التجمعات الإنسانية ظهر في نهاية القرون الوسطى، و أصبح اليوم النموذج الأقوى تنظيما و الأفضل تكاملا.

أما الدولة – الحكومة : فتعني حكام أو رؤساء هذا المجتمع القومي.

إن تعريف علم الاجتماع السياسي باعتباره علم الدولة يعني وضعه ضمن تصنيف للعلوم الاجتماعية يقوم على أساس طبيعة المجتمعات المدروسة . ووفقا لهذا التعريف يتعارض علم الاجتماع السياسي مع فروع علم الاجتماع الأخرى.

حقا أن تعريف ما هو سياسي من خلال الدولة تعريفاً يتسم بالدقة في تحديد موضوع الدراسة الذي هو أجهزة الدولة على الرغم من الصعوبات التي تلاقيها في تحديد ذلك.

إذ هل تعني الدولة مجموع موظفيها ؟

و في هذا المجال لا نرى الجانب السياسي من النشاط الذي يقوم به حارس المتحف مثلا ، على عكس الإضرابات التي قد تكون لها دلالة سياسية على كل فإن تحديد ما هو سياسي. في هذه الحالة ليس بالأمر السهل لكنه مشكل قابل للحل ، خاصة و أن هذا التعريف يتناول جوهر النشاط السياسي، فكل الناس متفقون على أن الدولة هي محور السياسة. فلماذا لا نعتمد هذا الموقف ؟

نجيب على ذلك فنقول بأن دقة و بساطة هذه التعاريف لا تخلوان من عيوب لافتراض مسبقا خصوصية و أصالة الدولة مما لا يسمح لنا بالخروج عن إطار الدولة بالبحث و المقارنة بشأن الأسس التي تقوم عليها ، ولتوضيح ذلك نتساءل هل المجتمعات التي تعيش بدون دولة هل هي تعيش بدون سياسة ، بالإضافة على هذه المشاكل النظرية ، هناك مشاكل عملية يفرضها هذا التعريف لكونه يجعل علم السياسة يقتصر على دراسة مجموعة من القيم وجوهرها الاجتماعي ، وهذا ما قد يحيد بتحليلنا على الجادة لمنحنا الأولوية إلى ما هو قيمي و تنظيمي ، فنفسر الظواهر الاجتماعية بقيمها عوض عكس ، و بالتالي الظاهرة السياسية لا تعني الدولة ، و هل الظاهرة السياسية تعني السلطة ؟

و هنا نجد معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة و أشهر هؤلاء ′′ لازوال′′ و ′′ دهل ′′ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبيردو وموريس دوفرجيه و آرون بفرنسا . فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة و يعبر عن ذلك ′′ دهل ′′ بقوله أن ′′ النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلة تتسم على وجه الاستقرار بقسط معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة" نلاحظ بأن هذا التعريف يتصل بالظاهرة الأساسية وهي السلطة و ليس هناك شك في أن كل علاقة سياسية تفترض من قريب أو من بعيد هذه الظاهرة ، أضف إلى ذلك أن فكرة السلطة حاضرة في كل مجتمع و لا تقتصر فقط على مؤسسات الدولة ، مما يسمح لنا بالمقارنة بين أشكالها المتعددة حتى يمكننا إدراك ماهيتها التي هي نفسها سواء تعلق الأمر مثلا بمجتمع الاسكيمو أو بالمجتمع البريطاني أو برلمان أو بحزب أو بنقابة . لا شك بأن هذه النظرية تحررنا من التحليل الشكلي للمؤسسات لفهم السلطة كظاهرة اجتماعية.

قد يعترض على هذه النظرية بأنها تختصر السياسة إلى صراع من أجل السلطة، وهو موقف عبر عنه من الناحية الذاتية مكيافيللي من قبل حيث يرى بأن الشهية الوحيدة لرجل الـسياسة تكمـن في السلطة، أما من الناحية الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار الدوافع الذاتية. فان السياسة تتجسد فعلا في الصراع من أجل السلطة، ومع ذلك هي شيء آخر غير ذلك. إن الصراع من أجل السلطة ليس إلا جانبا من جوانب لحياة السياسية.

تظهر السلطة وسيلة للسياسة أكثر منها أساسا لها، فكل موقف يقتصر على دراسة السلطة سوف يهمل جوانب أخرى جوهرية في الحياة السياسية. و التعريف الجيد هو ذلك الذي يقتصر على مجموعة من الموضوعات على وجه التحديد إن ذلك لا يصدق على فكرة السلطة التي تبدو جد غامضة في هذا المضمار ، كذلك لا يفترض في التعريف أن يسلم بجوهر الوقائع، و عليه ففكرة الدولة لا يمكن أن تعرف السياسي. و أخيرا يتحتم علينـا أن نبتعد عن الأفكار الأولية و الانطباعات سواء من جانب الملاحظ أو من الجانب الشخص موضوع الملاحظة ، فليس كل نشاط سياسيا بمجرد تعريفنا له على أنه كذلك ، يجب علينا أن نعتمد قدر الإمكان مقاييس موضوعية في تحديد ذلك. و يعتبر مفهوم ′′ ليون دوجي′′ الذي يدعو إلى التمييز بين الحاكمين و "المحكومين" فضمن كل فئة إنسانية من أصغرها إلى أكبرها و من أسرعها إلى أكثرها استقرارا . هناك من يحكم ومن يطيع ، ومن يصدر الأوامر ومن يمتثل لها و من يتخذ القرارات و من يتلقاها.

إن هذا التمايز يشكل الظاهرة السياسية التي يجب أن تدرس بطريقة مقارنة على كل المستويات ومن كل المجتمعات

**نشأة الأحزاب السياسية**

من العوامل التي تقف وراء نشأة الأحزاب السياسية هي :

* اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم و تباين فئـاتهم من حيث المصالح الاقتصادية و الاجتماعية
* الاختلاف وا لتمايز في المـبادئ و الأفكـار و التقاليد،
* التمايز الديني و العنصري.
* التعسف و الظلم الاجتماعي ،
* الاستبداد بالسلطة
* احتكار الامتيازات و حصرها في فئة محدودة العدد،
* عدم مراعاة المصالح و الاهتمامات العريضة للمواطنين ،

جميع الأمور المذكورة أعلاه قد تؤدي إلى نشأة الأحزاب السياسية التي ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم.

و لو أردنا أن نتبع النشأة الأولى للأحزاب السياسية فإننا نجد أن بعض المفكرين السياسيين يرجعون النشأة التاريخية للأحزاب إلى سنة 1832 في بريطانيا ، غير أن موريس دوفرجيه في مؤلفه الشهير عن الأحزاب السياسية و في دراسته السابقة في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية، يرجع و لكن قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجمعيات والجماعات هذه النشأة إلى سنة 1850 القائمة في إيطاليا في عصر النهضة ، بالإضافة إلى وجود أندية يلتقي فيها أعضاء الجمعيات الثورية، و أندية تشبه إلى حد كبير التنظيمات الشعبية التي تهتم باتجاهات الرأي العام ومدى تأثيره في الديمقراطية الحديثة. لقد ظهرت الأحزاب في بريطانيا أول ما ظهرت وتكونت بموجب لائحة الإصلاح سنة 1832وكانت أول حكومة حزبية فيها قد تكونت برئاسة بت الثاني في عهد جورج الثالث .

ويرى علماء الاجتماع السياسي و السياسة أن تطور الأحزاب السياسة بتوقف إلى حد كبير على تطور مفهوم الديمقراطية على وجه العموم، و الديمقراطية الغربية على وجه الخصوص، فـمن واقع دراسة نشأة و تطور الأحزاب السياسية نلاحظ أن هناك أحزابا قد نشأت عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية ، وهذا ما يطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب و ثمة أحزاب قد نشأت خارج هذا الإطار و هي ما يسميها بعض الباحثين بالأحزاب ذات النشأة التاريخية ، وفيما يلي نتعرض لهذين المصدرين للأحزاب السياسية.

**أولا : الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية ( البرلمانية )**

تعتمد نشأة هذا النوع من الأحزاب على عدة عوامل يتمثل البعض منها في:

: 1 قيام جماعات داخل البرلمان، وهي ما يطلق عليها بالجماعات البرلمانية

. 2 تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية

. 3 حدوث اتصال و تفاعل دائم بين هذه الجماعات و اللجان. و لكن قد يكون هذا الترتيب غير موجود في الواقع ، إذ تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية ، وقد يكون العكس إذ نجد الجمعيات السياسية وقد قامت قبل الإنتخابات وبعدها، و قد يمثل المذهب السياسي أو مجموعة الآراء و الأفكار لجماعة ما دافعا قويا في تكوين (الجماعات البرلمانية ) في البداية ، مكونة من جماعات محلية ثم أخذت في التطور و النمو حتى أخذت بأيديولوجية معينة .

و مع كل هذا فلا يمكن أن تتجاهل أن ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتباط ارتباطا مباشرا بعملية تطور و انتشار الاقتراع الشعبي الذي أدى بدوره إلى تكثيف عدد الناخبين ، كما كان أسلوب الاقتراع العام ذاته سببا جوهريا في انتشار الأحزاب الاشتراكية وخاصة في بداية القرن العشرين

**ثانياً : الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية :**

يقصد بالنشأة الخارجية للأحزاب السياسية تلك الأحزاب التي تقوم أو تنشأ خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية ، غير أن الشكل النهائي يأخذ وضعه النهائي بتأثير مؤسسة سابقة عليه في الوجود ، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان و خارج نطاق العمليات الانتخابية ، و لهذا نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات و الجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، و هي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية

. فمثلا نجد أنه من خلال النقابات العمالية نشأ العديد من الأحزاب السياسية الاشتراكية في بلدان مختلفة ، بالإضافة إلى إسهام الجمعيات التعاونية من زراعية و غيرها في ظهور الأحزاب السياسية ، كما كان للنشاط الذي تقوم به لجماعة النقابية تأثير بالغ في قيام حزب العمال البريطاني، الأمر الذي يبين مدى أثر الجماعة الفلسفية في نشأة الأحزاب

. و بالمقابل نجد أثر جماعات المثقفين و اتحادات الطلاب و ما تقوم به الحركات الشعبية في أوربا خلال القرن التاسع عشر في تكوين الأحزاب السياسية اليسارية في أوربا ، أما الجماعات الدينية ، و الكنيسة منها على الخصوص فلم تكن أقل أثر في تكوين الأحزاب السياسية.

ففي هولندا مثلا نجد أن (الكالفانتيين) أنشأوا حزبا مناهضا للثورة ، و ذلك لمعارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ، و قبل ذلك أنشأ البروتستانت الحزب المسيحي في هولندا سنة 1897 . و في فرنسا أقامت منظمة الشباب المسيحي الكاثوليكي سنة 1945بفروعها المختلفة ( شباب الطلبة المسيحيين – شباب العمال المسيحيين – شباب الفلاحين المسيحيين ) . بتقديم القادة للحزب و الشيء نفسه في إيطاليا و ألمانيا الغربية سابقا . ولا يفوتنا هنا أن نسجل أن الأحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة ، في الوقت الذي تبدأ الأحزاب ذات النشأة الخارجية من القاعدة، و من ثم فإن هذا لنوع من الأحزاب نشأ وفقا لقاعدة سابقة و ثابتة،

و بناءا على ما سبق يمكن القول إن تاريخ الحزب يحمل السمة التي تميز نشأته و اتجاهاته إلا أن الأحزاب ذات النشأة الحزبية تتميز بنوع من الاستقلال الذاتي عن تلك التي تنشأ في أحضان البرلمان . و يرى موريس دوفرجيه أنه حتى عام 1900 نشأ عدد كبير من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان و هذا يطابق الصورة القديمة لتكوين الأحزاب ، بينما تمثل نشأة الأحزاب خارج البرلمان صورة حديثة لنشأة الأحزاب و إذا ما تجاوزت أثر الكنيسة على بعض الأحزاب ذات الطابع الديني ، مثل الأحزاب الكاثوليكية، و أثر الجماعات الصناعية و المالية على الأحزاب ذات الاتجاه اليميني، و أثر الجماعات الفكرية – كالماسونية – على بعض الأحزاب ذات الاتجاه الليبرالي ، فإننا لا نجد إلا عددا قليلا من الأحزاب التي نشأة خارج إطار البرلمان قبل ظهور الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن الحالي و عليه فقد أصبح تكوين الأحزاب السياسية داخل إطار البرلمان أو عن طريق اللجان الانتخـابية هو الاستثناء في حين بات تكونها خارج الإطار البرلماني هو القاعدة. المبحث الثاني : ماهية الأحزاب السياسية نبتت بذور الأحزاب السياسية لمعاصرة في النوادي السياسية و التكتلات البرلمانية و اللجان الانتخابية و التنظيمات الشعبية المختلفة. و لقد ساهمت في إبراز الأحزاب السياسية في صورتها الحالية عدد من الهيئات والمؤسسات ، كان أبرزها النقابات المهنية و التنظيمات الطلابية الجامعية و التنظيمات الماسونية والكنائس و الفرق الدينية وجمعيات المحاربين القدماء وأخيرا الجمعيات السرية . - سوف ندرس موضوعين يحددان ماهية الأحزاب السياسية هما: مفهوم الأحزاب السياسية من وجهة نظر مختلفة ثم محاولا إعطاء تعريف شامل للحزب السياسي، ثم نتطرق إلى أنواع الأحزاب السياسية.

**مفهوم الأحزاب السياسية**

تعتبر الأحزاب من الظواهر السياسية المعقدة، و لذلك يصعب النظر إلى الأحزاب من وجهة نظر واحدة. فالأحزاب، كأغلب الظواهر السياسية، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة، و يمكن لذلك دراستها من جوانب مختلفة، و لكن الأحزاب لا يمكن تفهمها و لا دراستها إلا بدراسة هذه الجوانب كافة.

و لتعريف الأحزاب يتعين علينا أن نبين الجوانب المختلفة التي يمكن النظر منها للأحزاب، أي استعراض ماهية العناصر المختلفة المكونة لها ، و ما هي المدلولات المتنوعة التي يمكن إعطاؤها لهذه الظاهرة .

إن النظر لظاهرة الأحزاب ، و في محاولة لتعريفها ، تشمل العديد من المدلولات المختلفة ، فالبعض قد ينظر إلى الحزب نظرة تنظيمية باعتباره أن تنظيم هو الذي يضفي على الحزب أهميته و هو الذي يمكن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف ، و قد يرى البعض الآخر أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب، باعتباره أن وظائف الحزب هي أهم ما يمكن أن يميزه:

**1 . مفهوم الحزب باعتباره تنظيما** يعتبر هذا المدلول من أقدم المدلولات استخداما لمحاولة تعريف الأحزاب و يرجع السبب في ذلك إلى نشأة الأحزاب و التي كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب و محاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم و دفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب ، لذلك نجد أن أولى الدراسات التي انصبت على الأحزاب أخذت بهذا المدلول فكل من ′′ ميشال استكورشي′′ انصبت حين دراستها للأحزاب ، على أنها « تنظيم » قبل كل شيء شرع في تعريف الحزب إلى الأخذ بالمدلول التنظيمي ، و كذلك بالنسبة " لموريس دوفرجيه " حيث يقول : " أن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة ، كاللجان الحزبية و المندوبيات و أقسام الحزب، و التجمعات المحلية كل هذه« الجماعات» يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة ، و هذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على أساس تدريجي هرمي يصفه "دوفرجيه" على الوجه التالي : أن مناضلي الحزب – قادته – يقومون بتوجيه أعضائه و الأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب .

و بذلك نرى أن التنظيم الحزبي يقوم على أساس من التدرج بين جماعاته المختلفة ،لأن درجة المشاركة في التنظيم واحدة بالنسبة للكافة ". و نفس المعنى يؤكده " ماكس فيير" في دراساته « هدف الحزب هو الاستيلاء على السلطة و هدف أعضاء الحزب يبقى تحقيق أهداف مادية و الحصول على امتيازات » و من هذه التعاريف يتضح لنا على التأكيد على الجانب التنظيمي فنجد " ماكس فيير" يؤكد على الجانب التنظيمي و يقدمه على أهداف الحزب بينما " دوفرجيه " يركز على التنظيم و يضعه كالعمود الفقري للحزب.

والواقع أنه لا يمكن القطع بصحة أحد التعريفين، فكلاهما معيب لأنه حاول أن يضع صورة موحدة لجميع التنظيمات الحزبية ، و هي مسألة جداً شاقة و غير ممكنة . فصورة التنظيم الحزبي تختلف من حزب إلى آخر بحسب العلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المكونة للحزب فكل حزب يتكون كما قال «دوفرجيه» من عدة جماعات داخلية، و تتوقف درجة التنظيم الحزبي، على طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات، لذلك يتعين لوضع تعريف للأحزاب يأخذ بمدلولها التنظيمي ، أن نأخذ في الاعتبار ، مكونات هذا التنظيم ، و مستوياته المختلفة :

1. ينبغي أولا التمييز بين المستويات المختلفة للانتماء الحزبي و يتضح لنا من ذلك أن هناك عدة درجات من الانتماء للحزب. فهناك قادة الحزب و المناضلون و الأعضاء والمؤيدون والناخبون، لذلك يتعين دراسة كل مستوى من هذه المستويات و علاقته بالمستويات الأخرى حتى نقف على الصورة الحقيقية للتنظيم الحزبي
2. ينبغي الالتفات أيضا ،في هذا الصدد بضرورة التمييز بين الأجيال المختلفة و مدى سلطاتهم في كل مستوى من مستويات الحزب ، فكلما ازداد عدد الأجيال القديمة في المستويات القيادية للحزب ، كلما كان من الصعب أن يجري الحزب تعديلات هامة سواء من ناحية التنظيم و البرنامج ، و كلما ازداد عدد الأعضاء من الأجيال الجديدة كلما كان هذا التغير ممكنا. ج- كذلك ينبغي تطرق إلى عامل هام هو طبيعة لعلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب المجموعة الحكومية – إذ كان الحزب هو الذي يحكم- و المجموعات البرلمانية للحزب وقيادات الحزب – و أخيرا الجماعات المحلية التابعة للحزب. . إن التركيز على تحديد صورة التنظيم الحزبي وحدها لا يمكن أن يعطي لنا تعريف شامل باعتبار أن الصورة التنظيم ليست واحدة لكل الأحزاب .

**-مفهوم الحزب بالمعنى الإيديولوجي :**

إذا كان المفهوم الأول يركز على التنظيم الحزبي فهذا المفهوم يركز على المبادئ و الأهداف التي يرمي إليها الحزب. و هذا من خلال الإيديولوجية التي يعتنقها و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فأيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته الأساسية وهي التي تكمن من الحكم على « لون » الحزب أي على اتجاهه السياسي .

إلا أن تركيز على الجانب الإيديولوجي للحزب كذلك لا يمكن أن يعطي لنا مفهوما شاملا باعتباره يتجاهل الجانب التنظيمي و الوظيفي . و لذلك يقرر G. Wallas في هذا الصدد أن اصطلاح « الحزب » هو ككل الاصطلاحات السياسية يمكن عند سماعه أو قراءاته أن يترك لدى الأفراد انطباعا يختلف من شخص إلى آخر ، فغالبا ما يحدث أن تكون مشاعرنا نحو « الحزب » ناجمة عن انفعال عاطفي نحكم به على اتجاهات هذا الحزب لذلك يتعين على القاعدة أن يحققوا ذلك إلا إذا أوضحوا دون خلط « لون » حزبهم أي 1 هدفه و لكن رغم ذلك لا يمكن لهذا التعريف أن يعطي مفهوم الشامل للأحزاب لأن هناك أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة و أخرى تتخلى على أيديولوجياتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يظهر هناك اختلاف بين التطبيق و التنظير.

و يمكن إعطاء تعريف للحزب على أساس إيديولوجي أي الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه تكتل منظم من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجية معينة بقصد متابعة تنفيذها بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها

**. مفهوم الحزب على أساس الوظيفي :**

يختلف هذا المفهوم على المفهومين السابقين على أساسا أنه يركز على وظيفته الأساسية على الإطلاق و هي وظيفة تولي الحكم. فنجد ريمون أرون يعرف الحزب على أنه « تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها » أي الحزب السياسي جماعة منظمة و متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة في حالة توليها السلطة،

بغض النظر على الأسلوب الذي ستصل من خلاله إلى الحكم ، و يمثل كل حزب عادة فئات من 1 ذوي المصالح المشتركة أي الحزب هو مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم ويصبح القاسم المشترك بين جميع الأحزاب هو لوصول إلى الحكم ولكن بطرق منظمة. إلا أن هناك وظائف أخرى لا يستعان بها للحزب بحيث تلعب الأحزاب أدوارا هامة مثل تكوين رأي العام و تقوم بترجمة الأفكار المختلفة في المجتمع وإيصالها بطريقة منظمة لسلطة أي يعتبر وسيط بين المجتمع و السلطة و بالتالي يعمل الحزب على تقريب الحزب بين الحكام و المحكومين.

و لكن الجانب الوظيفي للحزب على الرغم من أهميته لا يمكن تركيز عليه وحده في تعريف الحزب. فليس كل أحزاب تقف عند تولي الحكم وتكوين الرأي العام بل هناك أحزاب أخرى تقوم بوظائف متعددة كتنظيم الحملات الانتخابية و تنظيم المعارضة و ممارسة الضغوط على الحكومة والعمل على تعبئة وتجنيد أعضاء الحزب و مؤيديه و تكوينهم إيديولوجيا، و كذلك بعض الوظائف الاجتماعية كتنظيم الاحتفالات العامة

. \* مفهوم الأحزاب السياسية من وجهة نظر مختلفة الجوانب:

إن كل محاولة لإعطاء تعريف شامل لابد أن يقتضي أن نضع الخصائص العامة المشتركة للأحزاب، و التي تظل رغم تطور النظام الحزبي الحد الأدنى الذي يقوم عليه عماد هذه الظاهرة السياسية. و لذلك يظل لنا العنصر الأكثر ثباتا في الحزب و الذي يتمثل في الحد الأدنى المشترك بين كافة الأحزاب، و يتمثل في التضامن المادي و المعنوي الذي يربط بن أعضاء الحزب الواحد الذين يدينون بمجموعة من الأفكار السياسية المشتركة. فهذا الرابط بين أعضاء الحزب الواحد ولد و نما مع نشأة الأحزاب و تطورها و هو الآن و سيظل المحور الذي تدور حوله كل عناصر الحزب من تنظيم و أهداف ووظائف. إلا أن هذا التعريف يحمل تصورين مهمين:

* يتمثل التصور الأول أن الحزب في شكل تيار فكري يعكس رؤية سياسية خاصة و متميزة، هذه الرؤية جمعت بين مجموعة من الأفراد و جعلتهم يلتقون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن الأهواء الشخصية.
* يركز التصور الثاني على العلاقة التي تربط بين أفراد هذه المجموعة و الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من تجمعهم. و لكن القاسم المشترك بين كل الأحزاب في الوقت الحالي، فالأحزاب جميعا أيا كان لونها أو طبيعة تنظيمها، تدل على أنها تقوم على أساس من " التضامن بين أعضائها " من أجل تحقيق المصلحة العامة ، لذلك تدعي كل الأحزاب بحق أو بغير حق أنها تتكلم باسم الشعب، و أنها تعبر عن الإرادة الشعبية

. تعريف الحزب كما عرفه " بيردو " Purdeau بأنه : « تنظيم يضم مجموعة من الأفراد و تدين بنفس الرؤية السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ ، و ذلك بالعمل في آن واحد ، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، و على تولي الحكم ، أو على الأقل:

* التأثير على قرارات السلطات الحاكمة » و أخيرا حاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة التي تضمنتها التعريفات السابقة على نحو التالي: « الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن أراءهم ومصالحهم و إعلائها، من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة الآتية :
* مؤازرة الناخبين و المرشحين و لمنتخبين و استخدامهم وسائل تكوين النقد و التأثير على مجموع الشعب و نوابه و احتمال الوصول إلى السلطة جزئيا أو كليا .

و يتضح أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

* تنظيم سياسي له هيكل معين،
* أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم و الدفاع عن مبادئه
* . و هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب وتنفيذ برنامجه السياسي.

**أنواع الأحزاب السياسية في أوروبا**

عندما نشأت الأحزاب السياسية الحديثة في بريطانيا في الثلث الأخير من لقرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى نوعين:

* أحزاب المحافظين من جهة
* و أحزاب الأحرار من جهة أخرى.

و أصبح ذلك هو الطابع المميز للأحزاب السياسية في أوربا خلال ثلثي القرن لتاسع عشر ، ثم ظهرت الأحزاب الدينية و الأحزاب الاشتراكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، وكانت المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية بين الـديمقراطيين الذين يدافعون عن حقوق الولايات والفيدراليين المؤيدون لزيادة سلطات الحكومة الاتحادية الذين حل الجمهوريين محلهم بعد ذلك.

و في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة كمـا توجد عدة تصنيفات للأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة

. و قبل أن نعرض بالاختصار لأهم هذه التصنيفات نشير إلى التصنيف الشائع لهذه الأحزاب إلـى أحزاب اليمين من جانب اليسار من الجانب الآخر و بينهما أحزاب الوسط. كما نشأت على طرق كل جانب من الجانبين أحزاب متطرفة ، تمثل اليمين المتطرف و الـيسار المتطرف. **تصنيفات « موريس دوفرجيه » للأحزاب السياسية**

**. - التصنيف الأول :**

كان أول تصنيف هو تفريع الأحزاب السياسية إلى نوعين رئيسيين يتمثل النوع في أحزاب ( الكوادر) ، و هي التي ظهرت أولا. و تبنت هذا الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين و الأحرار في أوربا في القرن التاسـع عـشر ، و كذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية ، و يتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية ، التي كانت تعطي للكيف أهمية أكبر من الكم بالنسبة للقيادات. و أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين من ناحية أخرى حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام « الأولوية للانتخابات » كما ابتدع حزب العمال البريطاني نمط جديدا لحزب الإطارات سنة 1900 ، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية ، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات و التعاونيات و الجمعيات الفكرية .

بينما يتجسد النوع الثاني في أحزاب الجماهير، الذي ابتدعت بنائها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين، ثم تحولت إلى أشكال مختلفة بواسطة الأحزاب الماركسية. كما تمت محاكاته بواسطة بعض أحزاب المحافظين و الأحرار، التي حاولت الانتقال من هيكل حزب الإطارات إلى هيكل حزب الجماهير

**. - التصنيف الثاني**

: أما التصنيف الثاني للأحزاب ′′ لموريس دوفرجيه′′ فإنه يقوم على التفرقة بين نوعين من الأحزاب، المباشرة و الأحزاب غير المباشرة ، النوع هو الأصل، و الثاني الاستثناء. و يضرب مثالا لنوع الأول بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحـزب، و يدفعون اشتراكا شهريا ، و يحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبيتهم المحلية. في حين يمثل النوع الثاني بحزب العمال البريطاني في سنة 1900 الذي تألف من النقابـات و التعاونيات و الجمعيات و التجمعات الفكرية، التي اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك ، و لم يكن للحزب أتباع و لا أعضاء، سوى أعضاء تجمعات الأساس السابق ذكرها. و مع ذلك، فإن حزب العمال البريطاني تحول خلال النصف الأول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط . و تتفرع الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات،

* الأحزاب الاشتراكية
* و الأحزاب الكاثوليكية
* و أخيرا الأحزاب الزراعية

بينما ينتظم التصنيف الثالث " لموريس دوفرجيه" ثلاثة أنواع من الأحـزاب الـسياسية.

**التصنيف الثالث:**

* الأحزاب ذات الأغلبية
* و الأحزاب الكبيرة
* و الأحزاب الصغيرة

. و يقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما ما ، بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة ، و يلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية. أما الأحزاب الكبيرة فليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توافرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام.

و إذا تبوأت الحكم وحدها ، فإنها لن تستطيع ممارسته إلا بموافقة و مساندة الأحزاب الأخرى ، فهي لا تحكم – عادة – إلا بمشاركة وسط حكومة ائتلافية ، و يساعدها حجمها على أن تلعب دورا هاما داخـل هذه التحالفات ، فتحصل على الوزارات الأساسية و الوظائف القيادية ، وإذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة ، فإنها تستطيع أن تمارس دور مؤثرا ، يزداد قوة بتحالفها مع جيرانها. وأخيرا، فإن الأحزاب الصغيرة – على العكس – لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توصية . لانتقادات. بينما رتب «بييرلالمبير و أندريه دي مشيل» الأنواع المختلفة للأحزاب السياسية داخل أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي : -

* الأحزاب البرجوازية التقليدية و تشمل أحزاب المحافظين و الأحرار
* الأحزاب الاشتراكية و تضم هذه المجموعة الأحزاب الماركسية كذلك
* الأحزاب الدينية و تحتوي على الأحزاب الكاثوليكية من ناحية و الأحزاب البروتستانتية من ناحية أخرى
* أحزاب المزارعين التي توجد بصفة أساسية في الدول الإسكندنافية

. بينما قسم ′′جون كيل الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين:

* تتضمن الطائفة الأولى أحزاب الإطارات (الكادرات) من ناحية
* و أحزاب الجماهير من ناحية أخرى.

و قد أخذ هذا التقسيم من ′′موريس دوفرجيه ′′. و تشمل الطائفة الثانية:

* أحزاب المناضلين من جهة
* و أحزاب الناخبين من جهة أخرى
* أما آخر التصنيفات الفقهية للأحزاب السياسية، فهو تصنيف ′′جاك كادار′′ الذي قام بتوزيعهـا علـى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي :
* الأحزاب الحرة و الأحزاب المتسلطة
* الأحزاب المنظمة و الأحزاب غير المنظمة
* الأحزاب الصغيرة و الأحزاب ذات الأغلبية

**الفصل الثاني : الأنظمة الحزبية المعاصرة**

فإذا كان الحزب مفرد و الجمع أحزاب، فمعنى ذلك أن الحديث عن الأنظمة الحزبية لا ينصرف إلى حزب واحد، و إنما إلى حزبين فأكثر. هذا، بخلاف الحال في حالة التعرض لدراسة التنظيم الحزبي الموجود في دولة من الدول، فقد يكون هذا التنظيم قائما على أساس حزب واحد، أو حزبين أو عدة أحزاب. و بناء على ذلك، فنحن نعني بالأنظمة الحزبية نظامين اثنين لا ثالث لهما، نظام الثنائية الحزبية من ناحية نظام الأحزاب المتعددة من ناحية أخرى. و مع ذلك، فإن البعض يتعرض لدراسة الحزب الواحد باعتباره أحد الأنظمة الحزبية و على هذا الأساس سنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب متتالية كما يلي :

**نظام الحزب الواحد**

إن اعتبار الحزب الواحد أحد الأنظمة الحزبية المعاصرة، أمر لا يستقيم مع المعنى اللغوي لكلمة حزب أي طائفة أو جماعة من الناس، و لا يتوافق مع مفهوم اصطلاح النظام الحزبي، الذي يعني وجود أكثر من حزب في الساحة السياسية. و لهذا، فإنه إذا كان نظام تعدد الأحزاب أحد السمات المميزة لنظم الحكم القائمة على أساس ديمقراطي في دول العالم المعاصر، فإن الحزب الواحد ارتبط ارتباطا و وثيقا بالأنظمة الديكتاتورية التي ظهرت حديثا خلال القرن العشرين وإذا كان هناك ′′موريس دوفرجيه′′ في عداد القائلين بوجود نظام الحزب الواحد في الدول الديمقراطية استنادا إلى عبارة له ذكرها في مؤلفه الشهير′′ الأحزاب السياسية′′ و لكن معنى العبارة –في الجزء الأخير منها- ينفي تماما هذا الفهم الخاطئ فقد قال في الجملة الأولى من الفصل الأول المعنون بـ ′′عدد الأحزاب′′ في القسم الثاني من كتابه المتعلق بالنظم الحزبية:

" لقد أصبح التناقض بين التعددية و الحزب الواحد شائعا، حتى أنه اعتبر المعيار الأساسي الذي يميز بين عالمين، الشرقي و الغربي فيما يدعى أن هناك خطأ لأن الحزب الواحد يعمل في إسبانيا ( كان هذا في عهد دكتاتورية فرانكو) و في بعض أنحاء الولايـات المتحـدة الأمريكية، بينما يستمر وجود التعددية الحزبية رسميا في ألمانيا الشرقية \* و في بعض الديمقراطيات الشعبية \* غير أن هذا التطابق يظل – في خطـوطه الرئيسية- صـحيحا بين النظـام الـدكتاتوري و الحزب الواحد ، و الديمقراطية و التعددية الحزبية 1 و أكد ′′موريس دوفرجيه′′ من التطابق بين الدكتاتورية و الحزب الواحد، عندما تعرض لدراسة الأحزاب الوحيدة سواء الفاشية منها أو الشيوعية، حيث قال« يعتبر الحزب الواحد – عموما- هو التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين، و إذا كان الواقع يدل على أن الديكتاتورية قديمة قدم العالم، فإن الديكتاتورية المستندة إلى حزب، كما شوهدت في ألمانيا و إيطاليا و كما تشاهد في الإتحاد السوفيتي ( الذي تفكك سنة 1991،(و الديمقراطيات الشعبية ( التي سقط معظمها)، تكون نظاما جديدا. و يختلف الحزب الواحد من دولة إلى أخرى من حيث الصلة بين تأسيس الحزب و النظام الحاكم. فقد يكون تأسيس و قيامه سابقا على نظام الحكم، بحيث يكون وصول الحزب إلى السلطة هو السبب المباشر في ظهور النظام الديكتاتوري الذي يستند إلى الحزب. و هذا ما حدث بالنسبة إلى الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي و تولي لينين ثم ستالين زعامة الحزب و السلطة، في نفس الوقت إلى آخر خلفائها و هو غورباتشوف و كذلك الأمر بشأن الحزب النازي في ألمانيا بزعامة هتلر، و الحزب الفاشيستي في إيطاليا بقيادة موسوليني. و في المقابـل قد يقوم النظام بإنشاء الحزب ليحكم قبضته على البلاد، و يقضي على المـعارضين له بواسطة أجهزة هذا الحزب، كما كان الوضع في البرتغال في عهد سالازار الذي أنشأ حزب الإتحاد الوطني.

و في تركيا تحت زعامة مصطفى كمال أتاتورك حيث أنشأ حزب الشعب الجمـهوري، و أيضا في مصر في عهد جمال عبد الناصر الذي أقام الإتحاد الاشتراكي، و من قبله الإتحاد القومي، و هيئة التحرير، و في دكتاتوريات دول العالم الثالث التي أنشأت في آسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية و في بعض الدول العربية. كما يختلف الحزب الواحد من دولة إلى أخرى من نواحي أخرى ، إذ يوجد اختلاف بالنسبة للمذهب السياسي أو الفلسفة السياسية التي اعتنقها و قام على أساسها الحزب إذا وجد هذا المذهب أو تلك الفلسفة من ناحية. و من ناحية ثانية ، هناك اختلاف من ناحية درجة النزعة إلى الديكتاتورية في الحكم و استخدام العنف للقضاء على المعارضين، إذ بلغ الحكم النازي في ألمانيا الذروة في هذا المجال ويليه الحكم الشيوعي في روسيا في عهد ستالين، ثم الحكم الفاشيستي في إيطاليا بزعامة موسوليني، و كان النظام الديكتاتوري في البرتغال في عهد سالازار أقل هذه الأنظمة في نزعتها الاستبدادية و اللجوء إلى وسائل البطش و العنف للمخالفين في الرأي.

**نظام الثنائية الحزبية ( نظام الحزبين)**

تعني الثنائية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين و تشكيل الحكومة بمفرده ، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل، و مع ذلك، فإن نظام الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين، و لكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم ، قليلة التأثير في الساحة السياسية. إذ أنه من الممكن أن يظهر حزب ثالث يدخل حلبة المنافسة على الحكم و ينتزع الصدارة من الحزبين الرئيسيين، و لكن لفترة زمنية مؤقتة تعود الأوضاع بعدها إلى سابق عهدها من سيطرة حزبين كبيرين على الميدان السياسي. . يرجع ذلك إلى أن الأمر سينتهي بالحزب الثالث إما إلى التقهقر إلى الوراء نتيجة وقوعه بين فكي الحزبين الكبيرين التقليدين ، وإما التقدم إلى الأمام ليطيح أحد الحزبين القديمين ويحتل موقعه. و تعتبر الثنائية الحزبية ظاهرة أنغلوسكسونية خاصة ، و لكن هذه رؤية تقريبية ، لأن بعض البلاد الانجلوسكسونية تعرف التعددية الحزبية. و يعتبر نظام الحزبين الموجود في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للنظام الانتخابي المطبق هناك، إذ استقر العمل على تطبيق الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية أو البسيطة الذي يستلزم إجراء العملية الانتخابية. في جولة واحدة، منذ ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان. و يفسر ذلك بقاعدتين أو قانونين:

* قانون نسبي يدفع الناخب دائما إلى أن يكون تصويته مجديا، عن طريق استبعاد المرشح السيئ، و إنجاح المرشح الأقل سوءا و إن لم يكن المفضل لديه. و يؤتي هذا القانون ثماره في ضغط عدد من الأحزاب المتنافسة إلى حزبين فقط أي إقامة الثنائية الحزبية، وذلك يجعل المعركة الانتخابية مبارزة بين شخصين في كل دائرة.
* القانون الثاني ، فهو قانون رياضي يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأغلبية، و تقليل تمثيل الأقلية بشكل واضح ، و بذلك تتوفر للحزب الفائز أغلبية برلمانية ساحقة . و هكذا ، فإن نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية في بلد متجانس – أي إجراء الانتخاب في جولة واحدة – يؤدي بشكل حتمي تقريبا إلى وجود الثنائية الحزبية. رغم حدوث بعض 1 الاستثناءات المحدودة في فترات زمنية متباعدة كما يحدث في بريطانيا خلال الانتخابات و لقد أدى استقرار نظام الحزبين لمدة زمنية طويلة إلى بروز ظاهرة معينة ، وهي ظاهرة التناوب أو التعاقب بين الحزبين الرئيسيين في الحكم و المعارضة. فكما ذكرنا بدأت المنافسة في بريطانيا بين المحافظين و الأحرار في القرن التاسع عشر، و أسست بين المحافظين و العمال ابتداءا من الثلث الثاني من القرن العشرين . بحيث يتم تبادل الحكم بين كل حزب في ثنائية من هذه الثنائيات ثم يعود إلى المعارضة في حركة متأرجحة متناوبة. كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية حركة تناوب حزبية واضحة بين الجمهـوريين و الديمقراطيين بعد الحرب الأهلية حيث تبادل الحزبان الكبيران مواقعهما في الحكم و المعارضة بصورة متعاقبة حتى يومنا هذا ، سواء بالنسبة لرئاسة الجمهورية ،أو الأغلبية النيابية في الكونغرس الأمريكي.

وفي محاولة لتفسير ظاهرة التناوب درس هماتشك النظام الإنجليزي ووضع قانون تفكك حزب الأغلبية ، و أرجع هذا التفكك إلى عملتين أساسيتين، فمن جهة تضطر ممارسة الحكم الحزب إلى تخفيف غلواء برنامجه ، و إلى عدم الوفاء بجميع الوعود لمقطوعة للناخبين، فينتج عن ذلك خيبة أمل نسبة كبيرة منهم ، و يكون من الطبيعي أن يرحلوا أصواتهم نحو الحزب الخصم.

و من جهة ثانية يثير العمل الحكومي اختلافات داخل حزب الأغلبية و يزداد الشقاق بين يسار لا يساوم ، و يمين معتدل مساوم. أما في المعارضة ، فإن الحزب المعارض يبقى أكثر اتحادا أو تماسكا منه في الحكم فمهما يكن النزاع في داخله ، فإن أعضاءه يبقون على اتفاق لمقاومة الحزب الحاكم من أجل الحلول مكانه، فإذا انتصر في المعركة الانتخابية و حل عليه الدور ليحكم ، فإن الخلافات تطفو على السطح.

و هكذا ، يؤدي استلام الحكم إلى عملية تفكك في الحزب تضعفه لمصلحة خصمه ، و بالطبع ينزع هذا الأخير إلى أخذ مكانه ، فإذا تم له ذلك ، تعود عملية التفكك إليه لمصلحة المغلوب. و يرى " موريس دوفرجيه" أن الوصف السابق ينطبق بصفة عامة على الواقع المعاش ، و من الممكن ضرب أمثلة عديدة على تفكك الأحزاب السياسية و هي في السلطة ، كانقسامات الأحرار الإنجليز في نهاية القرن التاسع عشر ، و خصوصا سنة 1885 و سنة 1892 وهي تقترب من أزمة حزب العمال سنة 1931

. و كذلك للنزعات الداخلية في حزب الأحرار البلجيكي التي جعلته يخلي المكان للكاثوليك في القرن التاسع عشر. كما يرى أنه إذا كان التناوب يظهر في الأنظمة الحزبية الثنائية بالذات ، فإن التفكك في الأحزاب الحاكمة يكون ظاهرة عامة ، فالتفكك لا يكفي إذن لتفسير التناوب و يلعب عدد الأحزاب دورا هاما للغاية في هذا المجال بوضوح، فالتناوب يفترض الثنائية، و النظام الانتخابي يكون عاملا حاسما أيضا ، و هو الانتخاب بالأغلبية النسبية ذو الجولة الواحدة .

**نظام تعدد الأحزاب :**

توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاث أحزاب فأكثر كما هو الشأن في دول الأوربية و الدول الإسكندنافية ، و الهند و غيرها من الدول. و يتعين التفرقة بين تعدد الأحزاب وتعدد الآراء والاتجاهات السياسية إذ أن تعدد الأحزاب يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين ، قد يكون ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك ، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي السابق بيانه. كتجمع سياسي منظم له برنامجه و أعضاؤه و سعيه للوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم . أما تعدد الآراء و الاتجاهات بين جماعات غير منظمة ، تتصف بالتوقيت فهذا يمثل المرحلة السابقة على نشأة الأحزاب السياسية، كما هو الحال في إفريقيا و أسيا و أمريكا الجنوبية، و قد تظهر التعددية في صورة رباعية، كما جرى في بعض الدول عقب ظهور الحزب الشيوعي كحزب رابع بجوار المحافظين و الأحرار و الاشتراكيين.

و أخيرا فهناك العديد من الدول التي يوجد بها تعـددية حـزبية غير محدودة كإيطالـيا وفرنــسا و اليابان و غيرهما من الدول. و يؤدي نظام تعدد الأحزاب السياسية إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة علاوة أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة و يحول هذا النظام دون استبداد الحكومة لأن وجود حزب أو أحزاب في المعارضة يخضع الحكومة و تصرفاتها لرقابة ويقظة واعية مما يحول دون استبدادها و يسمح بتحديد مسؤولية السياسية العامة حيث تكون كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال فترة توليها الحكم.

و ترجع نشأة التعددية الحزبية إلى أسباب وعوامل مختلفة لعل أهمـها الأوضاع الاجتمـاعية و الطوائف العرقية في الدول من ناحية، و النظام الانتخابي المأخوذ به من ناحية أخرى. و يمكن أن نعطي مثال على ذلك سويسرا الذي يتوزع انتماء الشعب فيها إلى ثلاث ثقافات مجاورة لحدودها هي الألمانية و الفرنسية و الإيطالية. أما عن لتأثير النظام الانتخابي في وجود التعددية الحزبية ، فإنه الفقه الدستوري يؤكد أن تعدد الأحزاب يتواجد معه الأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة من ناحية ، و يتكاثر عدد الأحزاب بشكل متزايد عند تطبيق نظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبي من ناحية أخرى . و يوجد نوعان من النظام التعددي نوع يكون فيه جزء أكثر أهمية من بقية الأحزاب الأخرى و له سطوة عن غيره من الأحزاب باعتباره يحوز أغلبية قد تتجاوز 50 %.

فبالنسبة للانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة فانه يسمح بوجود تعددية حزبية واضحة تمثل الاتجاهات السياسية في الدولة, لأنه يترك حرية كبيرة للناخبين والأحزاب السياسية في الجولة الانتخابية الأولى ,و لكنه يجبرهم على تركيز مرشحيهم و أصواتهم في الجولة الثانية . ويظهر تأثير النظام الانتخابي على الناخب الذي يختار في الجولة الأولى, ويستبعد في الجولة الثانية, لكي يكون تصويته مجديا. كما يتجلى تأثيره على الأحزاب السياسية في قيامها بعقد اتفاقات سرية أو علنية بعد الجولة الأولى. ينتج عنها وجود تكتلات حزبية تحصل على اغلبيات واضحة في الجولة الثانية ,بعد أن كانت تتصارع مع بعضها قبل إجراء الجولة الأولى .

وإذا كانت التعددية الحزبية لا تعتبر نتيجة حتمية للانتخاب بالأغلبية المطلقة إلا أنها تعتبر النتيجة الطبيعية المتكررة لهذا النظام الانتخابي. ويعتبر الانتخاب الفردي بالاغلبيةالمطلقة هو النظام المفضل في فرنسا ,اذ يؤخذ به بصورة مطردة باستثناء بعض الفترات الزمنية القصيرة ,سواء بالنسبية للانتخابات التشريعية والانتخابات المتعلقة برئيس الجمهورية ، وهذا ما نلاحظه لدى الأحزاب الفرنسية الموجودة في الساحة السياسية في الوقت الحاضر, فإننا نلاحظ أن الأحزاب السياسية الكبيرة تتمحور في محورين رئيسيين:

* محور اليمين
* محور اليسار,

ويوجد على جانبي هذين المحورين أحزاب صغيرة تمثل اليمين المتطـرف الذي تزايدت شعبيته في الفترة الأخيرة من ناحية، و اليسار المتطرف من ناحية أخرى . يضم محور اليمين حزب التجمع من اجل الجمهورية (P.RR\_( حزب الديغولي \_ بزعامة جاك شيراك رئيس الجمهورية السابق المنتخب سنة 1995, وحزب الاتحاد الديمقراطي الفرنسي ( U..D.F) بينما يشمل محور اليسار الحزب الاشتراكي ( S.P والحزب الشيوعي(C.P) ويتمتع محور أحزاب اليمين بالأغلبية في الجمعية الوطنية الفرنسية منذ الانتخابات سنة 1993 .

أما عن نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي فانه يؤدي إلى كثرة عدد الأحزاب السياسية وانقسامها, وقد تنشأ أحزاب سياسية لا تستند إلى قاعدة شعبية ,أو بدون مبادئ أو برامج سياسية حقيقية ,لان جميع الأحزاب تدرك أنها ستدخل البرلمان ستحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة عددالاصوات التي نالتها الانتخابات

. وينتج عن ذلك صعوبة قيام أغلبية برلمانية قوية تتولى السلطة ,و لهذا تشترك الأحـزاب في وزارات ائتلافية ضعيفة . مما يؤدي إلى حدوث أزمات وزارية تزعزع الاستقرار وتقود إلى الجمود السياسي في الدولة . وكثير ما يتم اللجوء إلى الإنتخابات مبكرة لحسم الوضع، و لكنها لا تأتي بجديد. إذا يحصل كل حزب على مقاعده السابقة تقريبا، و تشكل حكومة ائتلافية جديدة كسابقتها ، إلى أن تحدث أزمة كبيرة قد تؤدي إلى إحداث تغيير دستوري في الدولة.

**دور الأحزاب السياسية**

رأينا كيف نشأت الأحزاب السياسية ،و ما لحقها من تطور باعتبارها جماعات سياسية منظمة،و كذلك أنواعها المختلفة. كما عرضنا للأحزاب السياسية المعاصرة في أوضعها الثلاثة، الحزب الواحد و الثنائية الحزبية أخيرا ، تعدد الأحزاب ،حيث حاولنا معرفة الرأي الغالب بأن عدم اعتبار الحزب الواحد نظاما حزبيا ديمقراطيا. وتعين علينا أن نخصص هذا المبحث لدراسة دور الأحـزاب السياسية في النظم الديمقراطية من جهة ، و تقدير الأحزاب السياسية من جهة أخرى عن طريق عرض المزايا التي يحققها وجود الأحزاب السياسية .ثم الوسائل السياسية للأحزاب و ذلك من خلال المطالب التالية :

**دور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية**

: إن أهمية الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية سواء كانت برلمانية أو رئاسية أو مجلسيه تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر إذا أن ألأدبيات السياسية المعاصرة تكاد تجمع على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية، لكي تسير هذه النظم في طريقها ،و تنجح في تحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة نظام الحكم ديمقراطي بعبر عن إرادات الأغلبية إذ أن طبيعة النظم الديمقراطية الحديثة التي تقوم على أساس نيابي ،حيث يختار الشعب ممثليه عن طريق الانتخابات ،هي التي جعلت من وجود الأحزاب السياسية ضرورة لا غنى عنها. فقد أخذت الأحزاب السياسية تلعب دورها الهام انطلاقا من هذه الطبيعة إذا عملت على استقطاب الناخبين لكي يصوتوا لمرشحيها في الانتخابات بواسطة البرامج الحزبية المنظمة التي تتقدم بها إليهم ، و تعبر من خلالهم عن مبادئها و أهدافها من ناحية كما قامت الأحزاب السياسية. من ناحية أخرى باختيار مرشحيها في هذه الانتخابات و عمل الدعاية الانتخابية لهم في مواجهة منافسيهم الذين يمثلون الأحزاب الأخرى

. و تتضح أهمية الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بها في النظام الديمقراطي الليبرالي، إذا تحاول استقطاب المواطنين و تساعدهم على المشاركة في النشاط السياسي القائم في المجتمع، و بصفة خاصة المشاركة في أعمال الانتخابات. يضاف إلى ذلك أن الأحزاب تحاول قدر الإمكان .تحديد المشاكل القائمـة في المجتمـع و حصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها، والتي ينبغي على الحكومة أن تأخذ بها في حل هذه المشاكل.

كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الأحزاب السياسية للمساهمة بصورة حقيقية في توجيه السياسة العامة في المجتمع. و لا شك أن حزب المعارضة في النظام الديمقراطي الليبرالي ، بإمكانه من خلال الانتقادات و الآراء التي يوجهها إلى السلطة الحاكمة، أن يجذب نضر الحكومة إلى وجهات النضر السياسية القائمة في المجتمع و التي تمثل حزب الأقلية. كما أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف و منحهم الفرصة للاستقرار في مراكزهم التي يشغلونها لفترات زمنية أطول وذلك من خلال منحهم أصواتها في عمليات 1 الانتخاب. والملاحظ أن الأحزاب السياسية تقوم بوظيفة مزدوجة:

* وظيفة إعلام
* و وظيفة تكوين

**1 . وظيفة الإعلام:**

لا شك أن الأحزاب السياسية ليست محايدة و إنما هي وسائط بين الحاكم و المحكومين، فهي من ناحية تحلل و تبرر الأحداث باعتماد على مطالبها والى ما تتطلع إليه. وتعد الموطنين و تجعلهم في حالة تعبئة ضد أي قرار يتلاءم مع مصالحهم إنها تقوم بدور الحافز الذي يجمع و يوحد بين الآراء الفردية المتضاربة و المتفرقة و بين الطموحات الكامنة المستترة بصورة بناءة في عقيدة شاملة, وعليه فهي تساهم في التعبير عن الإرادة العامة و توجيهها. وقد تتعدى وظيفة الإعلام مستوى الناخبين إلى المنتخبين أو الحاكم, فالأحزاب السيـاسية تضع هؤلاء في مستوى مختلف متغيرات الجسم الانتخابي، وتنقل إليهم مطالب الشعب الذي يترقبون أصوات أفراده ,ومن خلال هذا الدور التواصلي المزدوج تبدو الأحزاب السياسية كمحطة اتصال لازمة بين الموطنين و السلطة، و هذا (دافيد أبتر ) D. Apter يعمق من هذه الوظيفة قائلا :

«إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية وهي هيكلة الرأي العام و قياس مواقفه و نقلها إلى المسؤولين الحكوميين و الزعماء المسيرين. و ذلك بطريقة يصبح معها الحكام و المحكومين و الرأي العام و السلطة قريبين من بعضهم البعض .

و لكن يجب التنبيه هنا إلى أن الأحزاب السياسية غالبا ما تقوم بدورها الوسيط بين الحكام و المحكومين بشكل غير مرضي ،فهي تحاول ، عندما تكون في مركز الحكم أن تصور الأشياء بصورة تفاؤلية و بطريقة تبعث إلى الأمل .

و بالعكس عندما، تكون في المعارضة فإنها تتجه إلى تضخيم الأمور التهويل من الوضع القائم .

**2 . وظيفة التكوين:**

فالأحزاب السياسية لا تكتفي بمهمة الإعلام فقط ، و إنما تباشر مهمة التكوين أيضا . التكوين السياسي للزعماء و الموظفين ،و ذلك بتـأطيرهم و تــربيتهم و توجيهيهم سياسيا و ايدولوجيا. إن تأطير الناخبين يعتبر في الأساس عملية إيديولوجية فهو يستهدف تعليم الإفراد السياسة التي يرغبون في أتباعها مع ممثليهم في الحكم ، فالأحزاب السياسية تساعد أعضائها على اكتساب مزيد من الوعي السياسي ، فهي المعول عليها في عملية تكوين الأفكار والمناهج ,وبلورتها في إطار نظري واضح المعالم .

فانتساب المواطن إلى الحزب يعبر عن تنازله عن رؤيته الشخـصية و تبنيه لوجهة نظر حزبه ففي الاتحاد السوفيتي - سابقا – أو في الصين الشعبية يقوم الحزب الشيوعي بعملية التأطير المجتمع بكامله و على العكس لا تلعب الأحزاب السياسية في الولايات المتحـدة الأمريكـية أو في الدول الأوربية ، أكثر من دور «صمام أمان » مهمتها توجيه الأزمات الطبقية و تسكينها و الحـد و تكتمل وظيفة التأطير بوظيفة التثقيف ،فالأحزاب السياسية تقوم بدور المحرض من تفاقمها لجعل المواطنين يتخطون مصالحهم الشخصية الآنية ،و يركزون على مصلحة المجتمع بكامله . و على هذا المستوى بالذات تتميز الأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة التي لا تعمل إلا لإشباع مصالح بعض الأفراد أو المجموعات الخاصة، إلا أن التثقيف لا يتوقف عند هذا الحد، و إنما يتعداه ليشمل توعية المواطن و رفع مستواهم التعليمي و الثقافي ، لكي يتمكنوا من فهم الظواهر التي تتفاعل في محيطهم الاجتماعي و تفسير الأحزاب السياسية المتعاقبة . و يمكن القول في هذا الصدد إن الأحزاب السياسية تشكل مراكز للتدريب على ممارسة السلطة السياسية ، إذ لا يخفى أن درجة ثقافة منخرط في حزب سياسي ، له مستوى تعليمي متوسط ،أعلى بكثير من مستوى ثقافي لأي شخص أخر لا ينتمي لأي حزب سياسي كالطبيب أو 3 الاقتصادي أو رجل القانون ......الخ.

**أهم وظائف الحزب السياسي :**

1. العمل على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع، و ذلك بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية
2. يهيئ لأفراد المجتمع السبيل إلى التعبير عن أراءهم بطريقة منظمة ، مما يزيد من التمـاسك و الترابط بين الحاكم و المحكومين
3. قد يكون وجود الحزب احد أسباب نمو ازدياد الإحساس بالوحدة القومية أو الوطنية ، و ذلك بمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، و إضعاف روح التنافس الشخصي بهدف تحقيق المصالح الجماعية المشتركة .
4. يهيئ الحزب للشعب إمكانية اختيار نواب متخصصين من بين صفوفه
5. يعتبر الحزب و هو خارج السلطة ،بمثابة المراقب و المحاسب للحكومة على أعمالها ، مما يؤدي إلى أن تضع الحكومة القائمة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها . الذي قد يؤدي إلى إسقاطها، و في سبيل تحقيق هذه الوظائف فإن الحزب يعمل جاهدا على تحقيق 1 الوحدة بين أعضائه عن طريق التوعية و التكوين الأيديولوجي

**تقدير الأحزاب السياسية** إذا كانت الأحزاب السياسية قد أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه ، فما هي المزايا التي تحققها وجود هذه الأحزاب السياسية المتعددة ؟ و ما هي الوسائل السياسية لهذه الأحزاب

**. مزايا الأحزاب السياسية**

: توجد عدة فوائد و مزايا تحققها الأحزاب السياسية تتلخص فيما يلي:

1. تعتبر الأحزاب السياسية حلقات اتصال بين الدولة و الموطنين إذا تقوم بملء الفراغ الموجود بينهما و تتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة و الحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية لمناقشة السياسة العامة للحكومة و انتقادها و عرض المشاكل التي يعاني منها أفراد الشعب و المشاركة في البحث عن حلول لها
2. . مساهمة الأحزاب السياسية في تكوين رأي عام بين أفراد الشعب بشأن الشؤون العامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك بواسطة عرض حقائق الأمور و جوهر المـشكلات التي قد تخفيها الحكومات تجنبا للانتقادات.
3. - قيام الأحزاب السياسية بتنوير هيئة الناخبين عن طريق توجيهها إلى الاختيار الأفضل حسب أفكار و مبادئ كل ناخب ، بواسطة ما تبذله من جهد في عرض برامجها الحزبية قبل إجراء الإنتخابات العامة و الدعاية لها سواء بالمنشورات أو الصحف أو المؤتـمرات الحـزبية و الاجتماعات الانتخابية و غيرها من الوسائل
4. إثراء الأحزاب السياسية للممارسة الديمقراطية والحريات العامة ، وذلك بما تتيحه من فرص لأعضائها للممارسة هذه الحريات كما أنها تحول دون الاستبداد و احتكار السلطة . لأن الفرصة متاحة لكل حزب أن يصل إلى الحكم إذا ما حقق الفوز في الانتخابات البرلمانية. حيث يقوم النظام الديمقراطي على أساس تداول السلطة و ليس احتكارها.
5. اعتبار الأحزاب السياسية معاهد سياسية لتخريج القادة و الزعماء، و هؤلاء يتمتعون بقدرات القيادة و الخبرة في الشؤون العامة، و الحنكة في الاتصال بالجماهير. وهذه الميزة لها أهمية كبيرة في توفير أجيال متلاحقة من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة لتولي المراكز الهامة في الدولة، و الاضطلاع بالمهام الوطنية الكبيرة فلا تحدث مشاكل على الإطلاق عند تغير الأشخاص الذين يديرون دفة الحكم في الدولة.

**وسائل الأحزاب السياسية:**

تحاول جميع الأحزاب أن تحفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية و اقتصادية و السيـاسية بين الأعضاء، و تستعمل الأحزاب في سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمي إلى إشباع شتى رغبات الأفراد. و يمكن إجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب في عناصره الآتية :

1. **الوسائل السياسية:**

تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر هي :

- التمثيل النيابي

* و المناقشة
* و الاشتراك في الأعمال الإدارية و القضائية .

ففيما يتعلق بالتمثيل النيابي تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الأعضاء و نجاحهم في إسناد المناصب النيابية و الإدارية إليهم. و هؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدون يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الإدارية.

أما عنصر المناقشة في الوسائل السياسية ففائدته هي تحقيق التماسك داخل الحزب. إذا هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب. و لا يخفى أن المناقشة العلانية حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمي إلى كسب الأنصار بقدر ما ترمي إلى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء . .

والعنصر الثالث و هو الاشتراك في الأعمال الإدارية و القضائية. يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ حتى إذا نجح الحزب في الاستيلاء على الحكم، تمكن من وضع السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على أزمة الحكم. ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية لأعضائه ثم يعهد في تنفيذ إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصاره قد احتلوا مناصبها. و يظهر لهذا بوضوح تام في المملكة المتحدة. و بوضوح أقل في الولايات المتحدة الأمريكية و لكن وحدة المبدأ هذه لا يظهر بمثل هذا الوضوح في الدول ذات الأحزاب الأخرى صونا لسلامة التماسك و التضامن بين أعضائها و توثيقا للشعور بالوحدة بينهم ، و لا شك أن هذه الوسيلة تثبت في نفوس أعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم ذوو الخلق الكريم و أهل الفضل الحقيقيون في الشعب و من عداهم من أعضاء الأحزاب الأخرى ليسوا إلا منـافقين و انتهازيين. وفي الوقت نفسه تستقر هذه الوسيلة في شعور أنصار الحزب و تغريهم بمواجهة خصوم بدون وجه حق ، أو بسبب إساءة الفهم مما يزيد من تماسكهم و تضامنهم ، و لا يتبادر إلى الذهن أن استعمال هذا السلاح مقصور على أصحاب السلطة المطلقة ،بل أن الكثيرين من زعماء الأحزاب في الدول الديمقراطية يتهجم بعضهم على بعض ابتغاء الاحتفاظ بتماسك وحدة أحزابه غير أن هذه الطريقة، و إن كانت مثمرة في المدى القصير مآلها الفشل في النهاية ، ما لم يكن للحزب مبادئ و برامج واضحة يؤمن بها الشعب

**ب- إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية**

: تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها و للجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسـك التام بالشعـارات القومية. و يستوي في ذلك جميع الأحزاب فهي دائما تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحـة ، و كثير من الأحزاب يربط نفسه بالدستور و حكم القانون ليضمن التأييـد العام من الشعـب ، حتى و لو كان واضحا أن هدفه هو القضاء على الدستور و القانون و بعض الأحزاب المعارضة للديـن و القيم تتستر تحت ألفاظ "التقدمية" و الأخوة الإنسانية.

**ت - أمل الانتصار :**

يظل الحزب محتفظا بكيانه و قوته مادامت قلوب أنصاره عامرة بأمل الانتصار و ما يستتبع ذلك من السيطرة على السلطة في الدولة . و يتفكك الحزب و ينفض من حوله الأعضاء إذا ما وهنت فيه هذه الروح أو انعدمت ، غير انه توجد مجموعة من الأحزاب تضل محافظة على كيانها رغم شعورها باستحالة الانتصار ، و لعل السبب في استمرار بقاء مثل هذه الأحزاب يرجع إلى نزوع أعضائها إلى التضحية و إيمانهم بالخلود و الرسالة الأبدية. ث - الوسائل القهرية: تستعمل بعض الأحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها و استمرار تضامنها. و العنف على نوعين : العنف الساخر ، و العنف المستتر . و تتمثل وسائل العنف الساخر في الزج بالناس في معسكرات الاعتقال دون محاكمة. و الإرهاب السياسي و تطبيق نظام بوليسي خاص و ما إلى ذلك من طريق القمع و التنكيل لإشاعة الرعب في قلوب المواطنين. أما أحزاب الدول الديمقراطية فلديها وسائل العنف المستتر و هي تتمثل في اتخاذ تدابير الـضغط الاقتصـادي و الضغط الاجتماعي و سياسة التجويع.

ج - وسائل الاتصال: تستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب من صحـف و راديو و تلفـزيون و مدارس و ما إليها من الوسائل الأخرى للتأثير في الرأي العام و كسب تأييده و في الدول التي تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم الـمدارس لخدمة الحزب المسيطر، كما تخـضع الصـحف و الإذاعة لرقابته الشاملة.

**عناصر تكوين الحزب السياسي**

الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة.

يمكن اجمال اهم عناصر الحزب السياسي بما يأتي :   
1-مجموعة من المواطنين .   
2-وأفكار وآراء معينة ( أيديولوجية ) . وهي مجموعة قيم عليا سياسية واخلاقية ودينية وقومية ، وغيرها من الرؤى التي يستند اليها الحزب في تكوين مواقفه تجاه المشكلات والمواقف السياسية .   
3-وأهداف ومصالح معينه .   
4-وتنظيم سياسي مستمر . ويعني حالات الضبط التي تسود تشكيلات الحزب السياسي من هيئات واشخاص قيادين وجماهير ، ويتوقف نجاحه على قوة تنظيمه ، ولا يمكن تصور وجود حزب من دون تنظيم سواءاً كان مركزي او لامركزي .   
5-وهدف الحصول على السلطة أو المشاركة فيها من خلال الوسائل الدستورية ، ليكون قادراً بواسطتها على تنفيذ برامجه وسياساته المعلنة

**الباب السادس**

**منظمات المجتمع المدني**

**المقدمــــة**شاع مصطلح (منظمات المجتمع المدني) في تسعينيات القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدول الحديثة، وهي عبارة عن شبكات غير حكومية تتشكل من أفراد المجتمع المدني لتحقيق أهداف ترسم مسبقاً لتنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة الشعب، وكذلك تعمل على رفع الحيف الذي يطال بعض الشرائح والفئات من المجتمع وضمان حقوق الإنسان.

ومن أهم الأدوات لتحقيق ذلك ما يعرف بالتشبيك. وبالرغم من حداثة فكرة التشبيك على منظمات المجتمع المدني وانتشارها ببطء إلا أنه يمثل نقطة ضوء في تمكين المنظمات الأهلية غير الحكومية من تأدية دورها في تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية كما تمثل فرصة لبناء القدرات المؤسسية لتلك الجمعيات والمنظمات وتمكينها من فنون إدارة العمل المدني كما أنه يوفر مناخ التنسيق بين جهود الدعوة وزيادة وعي المجتمع ومشاركته في حل مختلف القضايا العامة والتنموية.   
إن مفهوم التشبيك وتكوين الشبكات بين المنظمات الأهلية يمثل انطلاقة جديدة وفاعلة للمجتمع المدني حيث أن هذا القطاع كان مستبعداً في الستينات والسبعينات من عملية التخطيط والتنمية وصناعة القرار في الغالبية العظمى من دول العالم وكان يتم الاقتصار والاعتماد على خبرات الحكومات وإرادة النخبة الحاكمة فكان التخطيط التنموي يتم من أعلى إلى أسفل ودون مشاركة حقيقية للقاعدة الجماهيرية العريضة مم نتج عنه ضعف المردود والعائد التنموي إلى حد كبير وهذه سنة التغيير، من القمة يدور مع أشخاص وجوداً وعدماً بخلاف التغيير من القاعدة الذي يرتبط بفكرة مجردة تصب في مصلحة المجتمع فغالباً ما يكتب لها النجاح والبقاء وتحقيق الأهداف المرجوة منها.   
ففي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بدأت تجمعات جديدة تبرز على ساحة المجتمع المدني أطلقت على نفسها إسم الشبكات وأخذت على عاتقها طرح مبادرات تحمل رؤى وممارسات جديدة في العمل المدني والتنموي تهدف إلى دعم الجهود التطوعية لتحقيق التنمية من خلال المشاركة بين أطراف المجتمع المدني والقطاع الخاص وصناع القرار. كما تهدف إلى تجميع أكبر قدر من الخبرات والمهارات وإتاحة المعلومات والبيانات حول الهدف المشترك وتفعيل الأدوار المساندة لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من اتخاذ مبادرات فعالة تجاه القضايا التنموية . و الشبكات والتشبيك قديمة قدم الإنسانية ولكن منذ الثمانينات بدأ الاهتمام بها والسعي أليها مع الاهتمام بالعمل الطوعي والمنظمات الطوعية والسعي إلى جمعها في أشكال ما بهدف تبادل خبراتها ، وتحقيق أهدافها المشتركة. ففي السودان مثلا نجد أن للمجتمع السوداني ولتركيبته القبلية التي قامت عليها الممالك القديمة صورا من التشبيك.

فهذه القبائل بلا شك شبكات تضمن البقاء لأعضائها في ظروف الطبيعة القاهرة والتنافس على الموارد مع القبائل المختلفة. والهيكل التنظيمي للقبيلة معروف بتسلسل واضح وبهيكل إداري مرتبط بهذا التسلسل الهيكلي والمعروف في شمال السودان بتسميات مختلفة في المناطق المختلفة أكثرها تعارفاً هي:

* القبيلة ،
* الفرع
* والبطن
* والفخذ (الأسر الممتدة) .

ويقوم على هذه التشكيلات الناظر والعمدة والشيخ وزعيم الأسرة . وقد تغلبت النظرة الرأسية لهذه التنظيمات بضرورات ترتبط بالحكم والإدارة وبسط النفوذ . ولم تجد النظرة الأفقية التي تلقى الضوء على التشبيك الاهتمام الكافي ، إذ أن هذه النظرة توضح العلاقات الأفقية التي تحقق أهداف التشكيلات التحتية المرتبطة بأهداف وحياة الإفراد .   
وحتى التحالفات العسكرية في التاريخ القديم يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع الشبكات . والدول الفدرالية والكونفدرالية هي شبكات كذلك بين أجزاء الدول المختلفة إذ تتمتع هذه الأجزاء باستقلالية نسبية كبيرة .

وفى التاريخ الحديث ، ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الإنتاج التي هي أساس العولمة ، والتي لا تعنى غير تشبيك العالم وربط أجزائه المختلفة ببعضها البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة وحركة رأس المال والقوة العاملة نجد التشبيك الحديث بين الأمم.

وهذا التشبيك الحديث بدأ بعصبة الأمم في الفترة 1919 – 1946 والتي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بهدف تحقيق السلام بين الأمم الأعضاء . والحرب العالمية الأولى صارت عالمية بتطور الأسلحة الحديثة مثل الطيران . وقد فشلت هذه المنظمة الدولية في تحقيق هدفها الأساسي بعد الحرب العالمية الأولى وهو السلام العالمي . فقامت منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 لضمان السلام العالمي ولكنها تأثرت بالاستقطاب الذي جاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والذي تبلور في حلفي الناتو ووارسو ، وهما شبكات لأكبر تحالفين عسكريين عرفهما التاريخ.

وقد تزامنت مع هذا التطور نشأة الشركات متعددة الجنسيات التي هي بمثابة شبكات اقتصادية انتظمت وانتشرت في كل أنحاء العالم . وحين نذكر منظمة الأمم المتحدة كشبكة لدول مستقلة وذات سيادة يجمع بينها هدف تحقيق السلام حسب وثائقها، لا بد أن نذكر المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وهى شبكات كذلك لدول مستقلة.

وبما أن التشبيك موضوعيا يعني دفع التبادل والتكامل والعمل والتنسيق المشترك ومفهوم التشبيك مرتبط بدلالات تنموية في المجتمع باعتباره صيغة مشتركة لتنسيق العمل الجماعي القائم علي التلاقي والتقاطع في الرؤية و المهام.   
إن موضوع التشبيك ذو أهمية كبيرة في العمل الأهلي وأهمية تنبع من عدة اعتبارات أهمها إن المنظمات الأهلية بحاجة إلى تضافر وتجميع قواها إذا ما أرادت القيام بالدور المرسوم لها وان تنتج التأثير الذي تريده علي المستوي الوطني والإقليمي والعالمي، كما أن الجميع يقر بان البنى المتحدة أقوي واقدر على تحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية. ونحب أن نؤكد هنا أن الحركة التعاونية العالمية ممثلة في الحلف التعاوني الدولي "التحالف التعاوني الدولي"، تعتبر شكل من أهم أشكال التشبيك المنظم والفاعل والذي يتكون من عدد من الشبكات والتحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية، والذي تعتبر قاعدته الأساسية الجمعيات والمنظمات التعاونية بأشكالها المختلفة والمنتشرة في بقاع العالم.   
وكل هذا يتطلب حوارا ذكيا وأمينا، ذكياً بالتركيز على الحقائق الموضوعية، وأميناً بطرح تلك الحقائق بدون زيادة أو نقصان، وإلا دخلنا فيما يعرف "بالكلام الدائري"، وفقدنا بوصلة الحل لقضايانا المتفاقمة .

**الفصل الأول   
 منظمات المجتمع المدني   
النشأة والتعريف**   
مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمصطلح جديد في كثير من تلك الدول، والذي لم يكن متداولا من قبل في الخطاب العام أو يحظ باهتمام الباحثين وقد تمت دراسة وتحليل المصطلح من قبل المثقفين واختلفت المواقف والآراء في هذا الشأن، وكان هناك كثير من المؤيدين ينطلقون من تأييدهم من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات المختلفة وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطا يكمل دور الدولة ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس ما يهيئ فرصا أفضل لتتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء ، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى وهناك العديد من المجتمعات تشهد بالفعل جهود حثيثة للتوسع في تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وذلك للدور الذي ستلعبه في تطور هذه المجتمعات ورقيها.  
ويطلق مصطلح "المنظمات غير الحكومية" على قطاع عريض من المنظمات أو المؤسسات الأهلية والطوعية والتي لا تستهدف الربح وتعمل طوعياً في مجالات خدمية إنسانية واجتماعية، أو تنموية أو تربوية. وتزايد عدد هذه المنظمات الطوعية والأهلية في الآونة الأخيرة بصورة غطت جميع مناحي الحياة ويمكن تصنيفها كالتالي: الجمعيات الخيرية والتعاونية، وهي الأقدم تاريخيا ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمعات المختلفة، المنظمات الجماهيرية (جماعات المصالح) مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية والمهنية، المنظمات التنموية، وغيرها.   
**نشأة المجتمع المدني**نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقانون أي انه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني ، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمعاً مدنياً يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتعرفون وفقا لها. ثم تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وان الحركة المجتمعية هي النسق الآخر للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد أن الفكر السياسي الغربي يرى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وإلا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث أعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.

وفي القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في أطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس له ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية وفي مجتمعنا العربي قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني منذ أكثر من مئة عام مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية.   
ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوروبي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالية -الذي يقوم على الحرية والمساواة في التبادل السلعي بين الفاعلين في السوق- في المجتمع وتفكك العلاقات الأولية التي تقوم عليها المجتمعات ومراكز القوى الإقطاعية والكنسية المتحالفة مع الحكام من ملوك وأمراء، ونتيجة لصعود فئات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة في المجتمع لها مصالحها التي تتنافى مع مصالح التحالفات سابقة الذكر.

إذ تحاول هذه الفئات الجديدة أن تتجمع في منظمات تتعدى الولاءات الأولية لتحمي مصالحها وتواجه بها القوى الاجتماعية المعارضة والمناهضة لهذه المصالح ومحاولاتها المعارضة للتغيير، وللإبقاء على الأوضاع كما هي في علاقات السلطة والثروة حماية لمصالحها التي كانت تخضع لها الفئات الاجتماعية الأخرى بطرق ووسائل قمعية، موظفة في ذلك سلطة الدولة وايدولوجية الكنيسة، حارمة هذه الفئات من حقوق أساسية مثل:

* المساواة في حقوق المواطنة من انتخابات،
* وحرية التنظيم،
* وحرية التعبير والعقيدة،
* وحرية الاجتماعات والتنقل،
* وحرية الملكية الفردية،

وقد سبقت مطالبات هذه الفئات الثورات المختلفة في الدول الغربية، منها الثورة الفرنسية 1789م، التي أعلنت مبادئ المساواة والحرية والإخاء، معلنة انتصار القيم الليبرالية والفئات البرجوازية الاجتماعية الصاعدة ضد تحالف الإقطاع والملوك والكنيسة.

أن ظهور نظرية المجتمع المدني في أوروبا، كان جزءاً من الأيديولوجية الليبرالية التي ارتبطت بتطور منظور الرأسمالية في مراحلها الأولى مع نشوء المدن الأوروبية خلال القرن الثالث عشر الميلادي حين بدأ الحرفيون ينظمون أنفسهم في منظمات مطالبين عبرها بمساحة من الاستقلال أبعدت مجالات عملهم عن سلطة الملوك المطلقة في ذلك الزمان.

وبذلك صارت هذه المنظمات الطوعية المهنية مجالاً موازياً لمجال الدولة دون أن تكون بديلاً لها، وهكذا أصبح هذا المجال بفعل هذه التنظيمات حاجزاً ضد هيمنة الدولة الكاملة على المجتمع وسلطاتها المطلقة. إذ ضمنت هذه التنظيمات الأمان الشخصي وعدم التسلط من جانب الحكام ودرء العنف السلطوي، كما ضمنت لأعضائها حقوقاً قانونية مثل حق الملكية.   
إن لمفهوم المجتمع المدني Civil society تأريخ طويل، نضج في الغرب على يد الفيلسوف العظيم أرسطوطاليس والذي دعا بمفهومه "الناقص" إلى تكوين مجتمع سياسي(البرلمان) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي و يقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة إلا إن المشاركة تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع دون إعطاء الحق للمرآة و العمال و الغرباء عن المشاركة و حق المواطنة.

وامتدادا لنفس الفكرة التي تدعو إلى ضرورة المجتمع السياسي ساهم لوك John Lock "القرن السابع عشر" باكتشافه قدرة الإنسان الكامنة في الدفاع عن نفسه و حريته و عن ممتلكاته و القدرة على تدمير الآخرين.

لذلك اقترح لوك بضرورة قيام المجتمع السياسي ذات سلطة تنفيذية و صلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزعات التي ممكن أن تنشأ. بسعيه هذا أراد لوك ا ن يستبد ل الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية إلا و هي المجتمع السياسي ذات قوانين و شريعة. ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء شيخ الفلاسفة هيغل Hegel "القرن التاسع عشر" حيث أدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) و المجتمع التجاري-الاقتصادي (القائم على أساس الربح) سعيا منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم و التوازن.

إن مناقشة هيغل للمجتمع المدني ترجع إلى آثار دراسته لفكر آدم سميث Adam Smith و نظريته"دعه يعمل، دعه يمر Laisser-Faire, et Laisser passer" و هي أساس الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين أو الفيزيوقراطيين الذين يذهبون إلى أن رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة ، و حرية الأفراد لكي يحققوا بقدر المستطاع أهدافهم الأنانية الخاصة. وعلى نفس خطى هيغل سعى المفكر الاشتراكي انطونيوغرامشي Antonio Gramsci (1891-1937) إلى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي و رفع المستوى الثقافي.

في ذلك كانت دعوته ملحة الى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية و مهنية نقابية و تعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي و إيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.

كل ذلك لا يكتب له النجاح إلا بقيام و توسع الديمقراطية حيث الديمقراطية و المجتمع المدني وجهان لعملية اجتماعية واحدة.

كتب المفكر الايطالي روبرت بوتنام Robert Putnam "كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كلما كانت الديمقراطية أقوى و أكثر فعالية".

والعكس هو صحيح! يقول غرامشي في احد النصوص الهامة من دفاتر السجن: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين:

* الأول المجتمع السياسي أو الدولة.
* الثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموعة من التنظيمات.  
  يحتوي المجتمع المدني عند غرامشي على العلاقات الثقافية – الإيديولوجية ، و يضم النشاط الروحي – العقلي. وإذا كان صحيحا ما قاله ماركس من أن "المجتمع المدني هو البؤرة المركزية و مسرح التاريخ " فان المجتمع المدني هو اللحظة الايجابية و الفعالة في التطور التاريخي، و ليس الدولة كما ورد عند هيجل. غير أن اللحظة الايجابية و الفعالة، أي المجتمع المدني تمثل الظاهرة التحتية (القاعدة) عند ماركس ، بينما هي عند غرامشي لحظة فوق بنيوية (بناء فوقي). و تمكن غرامشي، بعد انشغاله المطول بقضاياه الثقافة و تعمقه بمفهوم المثقفين، أن يقوم بالتفرقة الشهيرة بين المثقف التقليدي و المثقف العضوي ،ودور الأخير في عملية الهيمنة. في النص المقتطف من "الماضي و الحاضر" يتكلم غرامشي عن المجتمع المدني كما يفهمه هيغل ، و سرعان ما يوضح انه يعني به " الهيمنة الثقافية والسياسية ، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة.

وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي. فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة الدولة ، فان المجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة Hegemony هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي إنها خاصة مثل النقابات و المدارس ودور العبادة و الهيئات الثقافية المختلفة. فالمجتمع المدني لدى غرامشي هو مجموعة من البنى الفوقية مثل:

* النقابات،
* والأحزاب،
* والصحافة،
* و المدارس،
* والأدباء
* والتنظيمات الحرة الأخرى.

و يقول المفكر الألماني المعاصر هابرماس:

إن وظائف المجتمع المدني تعني لدى غرامشي الرأي العام غير الرسمي ( أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة).

و بهذه الطريقة بقية غرامشي متأثرا بماركس الذي تحدث عن هذا الرأي العام عندما وصفه قائلا:(إن النظام البرلماني يعيش من النقاش ، فكيف بمنع النقاش؟ إن كل مصلحة ، وكل مؤسسة مجتمعية تتحول مع الزمن إلى أفكار، ويجب أن تعالج بهذه الصفة، فكيف يسمح لمصلحة ما، أو مؤسسة ما أن تعتبر نفسها فوق التفكير، و تفرض نفسها عقيدة غير قابلة للنقاش.   
**تعريف المجتمع المدني**يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، اي ان المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة "بالمفهوم السياسي" و لا تستهدف أرباح اقتصادية ، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة و التعبير عن مصالح أعضائها، و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء و المثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.   
فالمجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها هو تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة".

ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة وأنها تتواجد في شكل منظمات و يوجد بها تنوع في الاتجاهات والتيارات المختلفة.. الخ. وقد قامت جمعيات المجتمع المدني ومنظماته الحالية على غرار مثيلتها التي وجدت من قبل مرحلة الجمود مثل :

* النقابات المهنية والعمالية
* والجمعيات التعاونية والأهلية
* ومراكز البحوث
* والجمعيات الثقافية
* ومراكز حقوق الإنسان.   
  إذن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعاير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. للمجتمع المدني نتائج أهمها: الثقة و التسامح، الحوار السلمي، الثقافة، والمرونة. و يعتبر تبني هذه القيم وإتباع السلوك الذي يتوافق معها هو إضافة لرأس المال الاجتماعي Social Capital ، وهو ما يوفر في النهاية الفعالية للمجتمع المدني. حيث إن هذه القيم تمثل جوهر الديمقراطية، إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، مع الاعتراف واحترام القيم السابقة وبذل كل الجهود من اجل تطوير التجربة الديمقراطية والحفاظ على ديمومتها.

حيث أن بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب عمل دؤوب و وقت طويل لإنشاء كل ما هو ضروري من المؤسسات التي تعتبر حجر الزاوية في بناء التجربة الديمقراطية.   
المجتمع هو الإطار الأشمل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي واجتماعي محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاته.

**المجتمع السياسي:**

هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها.

**المجتمع المدني :**

عبارة الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها.

وبذلك فالمجتمع المدني هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وتقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراث والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسبة الدولة لجميع الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها.

ويعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها وتنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو للممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وهو مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتصف لكونها غير حكومية وغير أرثيه ولا تهدف إلى الربح وطوعية الانتماء إليها وحداثة في بنيتها وتكوينها. والمنظمات غير الحكومية هي من ظواهر المجتمع المدني الحديث، ومن سمات هذه المنظمات إنها تهتم بقضايا محدودة ذات أثر كبير بالنسبة لعامة الناس قد يكون من الناحية الاقتصادية والسياسية وغيرها، وهي ليست أمنا للأنظمة وإنما أمن للناس وتأمين احتياجاتهم الاجتماعية في بحر هائل من الطاقات المتوفرة لدى الناس وفي شتى أنحاء العالم بالإضافة إلى أن هذه المنظمات طوعية في الأساس وتعتمد على مختلف البلدان أي أنها تجمع أناساً وهذه المنظمات عادة تكون عابرة للحدود السياسية، فالمنظمات غير الحكومية المتوفرة ومقدار انتشارها وحريتها الدليل الأكبر للحرية السياسية للدول.  
**عناصر تكوين المجتمع المدني**من الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا إنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية:

* فكرة المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.
* أن المجتمع المدني منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي. حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.
* "الغاية" و "الدور" إلي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة. من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

حيث أن المجتمع المدني هو مجتمع أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها، وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

* أخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيم أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية...الخ   
  ويعتبر أي مجتمع بمثابة نسق اجتماعي شامل يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً، وكل وحدة من هذا النسق تقوم بدورها في إطار النسق ( النظام ) الاجتماعي الشامل ، أي أن أي مجتمع هو مجوعة من الأفراد تتواجد في تنظيمات ومؤسسات مختلفة للقيام بأعمال مختلفة لتحقيق أهداف محددة، وبالتالي فإن المجتمع المدني هو مجموعة من الأفراد المكونين لتنظيمات ومنظمات مدنية تعمل كل منها لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي أنشئت من أجلها.   
  المجتمع المدني يتكون من مجموعة من المكونات هي:   
  (1) البيئة الطبيعية : وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية.   
  (2) البيئة الاجتماعية: وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي، وهي بدورها تتكون من مجموعة من العناصر هي :
* اللغة،
* والعادات والتقاليد،
* والعرف،
* والتراث الثقافي والحضاري.   
  (3) السكان :وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.   
  (4) العلاقات الاجتماعية: وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وهي من أهم ضرورات الحياة.

**شروط وعناصر إنشاء المنظمة الفعالة**

• الثبات أو الاستقرار Stability : وهو قدرة المنظمة على الحفاظ على وظائفها أو زيادتها. • التكامل Integration : وهو قياس قدرة المنظمة على زيادة معدل التفاعل بين مختلف وظائفها وإداراتها والتحكم في الصراعات الداخلية وزيادة الاتصالات فيما بينها.   
• الطواعية Voluntarism: وتعني قدرة التنظيم على تحقيق رضا الأعضاء وإثارة الرغبة لديهم في الاستمرار والبقاء بالمنظمة.   
• الإنجاز Achievement: ويعني النتيجة النهائية لنشاط التنظيم وهو محصلة العناصر الثلاث السابقة.   
وهناك عناصر كثيرة يجب توافرها في أي منظمة وأهم هذه العناصر:   
• **الأفراد** : هم العنصر الجوهري في المنظمة وهم الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويصنعون المنظمة من خلال هذا التفاعل كما أنهم يمثلون الموارد البشرية التي لها تأثيرها الكبير على المنظمة من خلال القدرة على الفعل والتأثير في الآخرين.   
•  **الإدارة** : وتمثل العقل الذي تسير بمقتضاه المنظمة فهي التي تصدر القرارات وترسم الخطط، وتنظم وتحكم علاقات الأفراد، وتوجه الطاقات والقدرات لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة وتتابع سير العمل وتقيم النتائج وكل ذلك من خلال قوة الإدارة وتأثيرها في أعضاء المنظمة.   
• **المسئولية والمحاسبة** : بحيث عن طريقهم يمكن فرض لوائح وقواعد المنظمة بهدف التزام الفرد للتقاليد وأنماط السلوك الجماعية ذات الأهمية لأداء المنظمة لوظيفتها على نحو مستقر.   
• **الاتصال** : أحد العناصر الفعالة في المنظمة، فلا تستطيع المنظمة تحقيق شيء بدون عنصر الاتصال باعتباره العملية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والقرارات والتوجهات بين أعضاء المنظمة.   
• **الأدوات والتكنولوجيا** : وهى الوسائل التي تستخدمها المنظمة في أداء عملها وذلك حسب مجال وطبيعة نشاطها وتخصصها.

**الفصل الثاني : وظائف المجتمع المدني**المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيدلوجية الثقافية حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع.

ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله إن ترسي أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلميا، وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:   
**(1) وظيفة تجميع المصالح:**

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.  **(2) وظيفة حسم وحل الصراعات:**

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فان معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.   
**(3) زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة مدخولهم وعلى العكس من ذلك فان سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.   
**(4) إفراز القيادة الجديدة:**

بتطور المجتمع وتنظيم حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار ولكي يواصل المجتمع تقدمه فانه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع لمدني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات الموكلة إليهم.   
**(5) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:**

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم الديمقراطية .

**دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية**

يخطأ البعض باتخاذهم موقفا سلبيا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لأنهم تصوروا انه يقتصر على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية وهي قائمة في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات لتي تدخل في إطار المجتمع المدني. والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من اجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وتزداد أهمية المجتمع المدني وتنضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم. وأيضا في مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم. هذا بالإضافة إلي دوره في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن الوطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.  
**المجتمع المدني و الدولة**هناك تصورات عديدة للدولة إلا ان الفكر السياسي الحديث الممتد من هوبز إلى هيغل له ثلاثة تصورات رئيسية للدولة:

* الدولة السياسية بوصفها نفيا راديكاليا تلغي السلطة الطبيعية وتتغلب عليها. وهي بهذا المعنى تجديد بالمقارنة مع مرحلة التطور البشري التي تسبق الدولة(هوبز- وروسو) . - الدولة بوصفها حفظا وتنظيما للمجتمع الطبيعي، وهي وفقا لهذا التحليل ليست بديلا عن المرحلة التي سبقتها فقط، بل سيرورة تقوم بتنشيطها وإكمالها(لوك- كانط). - الدولة باعتبارها حفظا وتعاليا Transcendental لمجتمع ما قبل الدولة(هيغل)، وذلك بمعنى أن الدولة برهة جديدة لا تٌكمل البرهة التي سبقتها، ولا تكون مؤسسة على النفي المطلق.

و بينما تستبعد دولة هوبز وروسو إلى حد كبير دولة الطبيعة، أي السلطة المنظمة للمجتمع في مرحلته الطبيعية، فان دولة هيجل تحتوي على المجتمع المدني. وبهذا تكون مختلفة عن دولة "لوك" أيضا التي تحتوي المجتمع المدني لا لتتعالى به، وإنما لتسوغ وجوده وأهدافه. وبالمقارنة مع العناصر الثلاثة المذكورة وعبر نقدها يمكن اشتقاق العناصر الأساسية في مذهب "ماركس" عند الدولة وهي الدولة بوصفها جهازا قمعيا عنف مركز ومنظم في المجتمع) . الدولة بوصفها وسيلة للطبقة المسيطرة وفقا للقول الشائع: (أن الدولة هي أداة سيطرة طبقة على طبقة أخرى". الدولة بوصفها ظاهرة فرعية أو ثانوية بالعلاقة مع المجتمع المدني. ووفقا لهذه الظاهرة، ليست الدولة هي التي تكيف وتنظم المجتمع المدني، بل المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة و ينظمها. و هذا ما دعاه غرامشي "الدولة الموسعة" أي المنظومة السياسية، بشقيها المدني و السياسي حيث يمكن أن يكون المجتمع المدني مساندا للدولة أو معارضا لها. في الحالة الأولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية عبر مشاركة منظمات وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار.

أما في الحالة الثانية التي تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل أشكال التغير، فتبدو الدولة وكان المجتمع وجد من اجلها لا العكس.

لهذا فان مدى تطور المجتمع المدني يرتبط بمدى تطور سياسات وتشريعات الدولة في مواجهة المجتمع المدني، ومدى توافر مرجعية قانونية مقبولة ودور الدولة في تسهيل أو إعاقة الثقافة المدنية Civil culture .

أرى من الضروري أن أشير إلى نقطة مهمة جدا ألا وهي أن المؤسسية تعتبر الحجر الأساسي في بناء المجتمع المدني وقد يكون من المهم أيضا تبيان الفارق بين العمل المدني كمؤسسة Institution ، وكتنظيم Organization .

المؤسسة هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي تنظيمات تتمتع بشرعية لإشباع حاجات الناس و الدفاع عن حقوقهم عبر الزمن. ومن هنا فان تطويرها يأتي في إطار التغيرات في البنية الاجتماعية.

أما تعريف المنظمات فهي وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل أطار مؤسسي أوسع، وان تطويرها لا يؤدي بالضرورة إلى التغيرات في البنية الاجتماعية. إذن المجتمع المدني يلعب دور فعال Actor ، ويسهم في التأثير على صنع التغير الاجتماعي والسياسي وفي الاتجاه الذي يؤدي إلى تصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي والتزويد بمهارات السياسية و العمل على تطوير القدرات و تبادل الخبرات في مجال الدفاع عن الحق العام و المنفعة الجماعية Collective benefit . إن تطوير مؤسسات المجتمع المدني سند أساسي لإحداث التغير وتأثير على مستويات الوعي وقدرته على العمل الجماعي. وهو أيضا سند أساسي لديمومة النظام الديمقراطي و تطويره حيث إن الديمقراطية ليست هدف سياسي يمكن تحقيقه والوصول إليه لمرة واحة فقط وإنما هي عملية حيوية يجب تنميتها والحفاظ عليها والاستمرار في تطويرها.

**منظمات المجتمع المدني والتعاونيات والحكم الراشد**يمكن للمنظمات التعاونية المختلفة، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني الأخرى أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها، من خلال هذا الدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها الإسهام في:

* صياغة السياسات العامة،
* وحماية الحقوق،
* والتوفيق بين المصالح،
* وإيصال الخدمات الاجتماعية.

وبعملها هذا، تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح. فمثلا، تمكنت وسائل الإعلام أحيانا، وحيث تتمتع بقدر معقول من حرية التعبير، من أن تصبح بالفعل وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية والمشاركة تعود بالفائدة على المواطنين وتمثيلهم بفاعلية أكبر من الأجهزة التشريعية الرسمية التابعة للحكومة. تضم منظمات المجتمع المدني جمعيات الصناعيين، والنقابات العمالية، وجمعيات التجار وجمعيات أرباب العمل، وجمعيات المهن الحرة، والمؤسسات الإعلامية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان المعترف بها رسميا.

وتعتبر الأحزاب السياسية أيضا من عناصر المجتمع المدني. وفي الدول التي يسمح نظامها بتعدد الأحزاب، يتم ذكر الإطار القانوني الذي يحيط بعمل الأحزاب السياسية. وتبحث الأحزاب السياسية وبرامجها وتمثيلها البرلماني بتفصيل أكثر في المقالات الخاصة بالانتخابات والسياسة الانتخابية.   
أيضا تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً فى مؤازرة صغار المنتجين ورفع قدراتهم والإنتاجية وهذا "يتطلب من منظمات المجتمع المدني إعادة تموضعها وتجاوز نهج تقديم الخدمات أي النهج الخيرى ونهج المشاريع التنموية المحدودة إلى نهج التغييرات الهيكلية الواردة في إتفاقية السلام والدستور والمشاركة في تقديم مدخلات للمؤسسات وللمفوضيات المستقلة الواردة في الإتفاقية مثلاً توطين النازحين واللاجئين وخلق الظروف الإقتصادية والبيئية لعودتهم". دور هذه المنظمات يشمل تدريب السكان ومساعدتهم على:

- كيفية فض النزاعات التي تنشأ بينهم، - المشاركة في حملات محو الأمية، - والتدريب على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. - وتنظيم برامج تعليم وتدريب للنساء على تنويع منتجاتهن مثل صناعة منتجات الألبان، تعليب الخضر والفاكهة، المصنوعات الجلدية - والإستفادة من المدخلات المحلية لتطوير وتنويع الصناعات المنزلية والحرفية - وتشجيع صغار المنتجين على تكوين الجمعيات التعاونية والإنتاجية والإستهلاكية - مساعداتهم على تكوينها وتدريبهم على إداراتها وغرس قيم العمل الجماعي في وسطهم.

خاصة وأن عضوية المرأة في هذه الجمعيات تقل كثيراً من العضوية من الرجال، كما يتوافر لدى معظم الدول أطر قانونية خاصة بالجمعيات والهيئات السياسية وغير السياسية، وبالمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، وهيئات القطاع الخاص، والنقابات العمالية، وعلى وجه الخصوص، قوانين تأسيس الجمعيات التعاونية، والجمعيات الأهلية، وقوانين الصحافة، وقوانين الأحزاب السياسية في كل دولة.

هذه المنظمات تلعب دورا هاما ليس في أوساط المجتمع المدني فقط، بل في القرار السياسي وفي عملية رسم السياسات أيضا. تدل عمليات تأسيس وترخيص التعاونيات والجمعيات والمنظمات الأهلية وتسجيلها في كل دولة على مدى الممارسة الفعلية لحرية تأسيس الجمعيات المكفولة في كل دستور تقريبا.

فمثلا، إن تكليف وزارة العدل بمسؤولية تشكيل الجمعيات الأهلية والإشراف عليها سيكون اكثر شفافية من عمليات الرقابة التي تمارسها وزارة الداخلية. كما تتمتع هذه الجمعيات والمنظمات بمصادر مشروعة لتمويل منظمات المجتمع المدني وفقا للقانون.

**التشبيك والشراكة وبناء التحالفات   
خلفية تاريخية:** ـ  
في الماضي كانت بعض العلوم مثلاً نظريات التنظيم (Theories of Organization) ونظريات الدولة (Theories of State) تركز على الكيان أو التنظيم المحدد دون البحث في العلاقات بين هذه الكيانات والتنظيمات وأجزاء المجتمع الأخرى وخصائصه الداخلية والعلاقات بين أجزائه المختلفة بعضها ببعض.

فمثلاً فى النظريات التقليدية للدولة تركز هذه النظريات على أجهزة الدولة المختلفة ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والعلاقات بينها دون الاهتمام بتشكيلات وكيانات المجتمع الأخرى وعلاقة الدولة بها .

وفى هذه النظريات تكون الدولة هي المركز الذي يسير المجتمع (الدولة تقود المجتمع) . ولكن منذ الثمانينات حدثت تغيرات عميقة في المجتمعات الحديثة نتيجة لتقسيم العمل المعقد واكتسبت الكيانات الأخرى مثلاً مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الطوعية وزناً ومكانة في المجتمع جعلتها صنواً للدولة ، مما جعل هذه الكيانات تؤثر على اتخاذ قرار الدولة وتشارك فيه .

وقد اتضحت هذه الظاهرة بظهور الشركات متعددة الجنسيات (Multinationals) التي نسفت حدود الدولة القومية (Nation-State) ولم يعد بمقدور الدولة رقابة وتسيير هذه الشركات التي تهدف إلى تحقيق الربح وكبح جماحها لأن أعمالها امتدت عبر حدود الدولة القومية إلى دول أخرى . بل هناك الكثير من الشركات متعددة الجنسيات تفوق أصولها وأموالها وثروتها ودخولها ثروات كثير من الدول في العالم الثالث .

ونتيجة لظهور هذه الشركات متعددة الجنسيات صار التنسيق بين النقابات القومية واتحاداتها على المستوى العالمي ضرورة لحماية مصالح العاملين أمام هذه الشركات الأخطبوطية . وفى فترة الحرب الباردة كان يغلب على طبيعة اتحادات النقابات العالمية الطابع السياسي (اتحاد النقابات العالمي الأحمر في براغ واتحاد النقابات الأصفر في بروكسل) وكانت هذه الاتحادات تقع تحت سيطرة المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في ذلك الزمن .

ولكن وبعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات وانهيار المعسكر الاشتراكي أكتسب البعد الاجتماعي في عمل هذه الاتحادات الأهمية الأكبر . واتحادات النقابات القومية والدولية هي شبكات للدفاع عن مصالح العاملين في الدول المختلفة أمام الشركات متعددة الجنسيات التي هي شبكات كذلك .   
وكما جاء انحسار دور الدولة كمركز للمجتمع نتيجة لتعاظم دور مؤسسات القطاع الخاص والنقابات نتيجة للانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات متعددة الجنسيات ولقوتها الاقتصادية زاد انحسار دور الدولة نتيجة قيام المنظمات الطوعية والتي جعلت من الأهداف الاجتماعية والبيئية وحماية المستهلك والدفاع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية همها الأساسي فى مواجهة القطاع الخاص ومؤسساته الأخطبوطية عالمياً وآثاره السلبية الاجتماعية والبيئية وتعديه على حقوق المستهلك ، خاصة بعد انتهاج سياسات التحرير الاقتصادي في كل العالم تقريباً وانحسار دور الدولة الاجتماعي دور النقابات التقليدي على رعاية العاملين فقط والدفاع عن مصالحهم دون اعتبار لمشاكل الفئات الأخرى العاملة مثلاً في القطاع غير المنظم الذي صار من الهموم الأساسية للمنظمات الطوعية وكذلك النازحون واللاجئون . وكذلك من همومها الأساسية هو عدم هيمنة مؤسسات القطاع الخاص القوية على الدولة وأجهزتها وتوظيفها لمصالحها الاقتصادية البحتة المجردة من البعد الاجتماعي والبيئي وحماية المستهلك . وقد أتصح ذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة حول هذه المواضيع ومشاركة المنظمات الطوعية وشبكاتها في هذه المؤتمرات والتأثير عليها بمؤتمراتها الموازية. والمؤتمرات هي:ـ   
مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992   
المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في جنيف فى عام 1993   
مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن فى عام 1995   
المؤتمر العالمي للمرأة في بكين فى عام 1995   
المؤتمر العالمي للمناخ في برلين فى عام 1995   
المؤتمر العالمي للموئل فى استنبول فى عام 1996   
المؤتمر العالمي للغذاء فى روما فى عام 1996   
على الرغم من أن تاريخ المنظمات الأهلية في الوطن العربي قديم وعريق نسبيًا، إلا أن الدور التنموي للمنظمات الأهلية ظل مفقودًا لفترة طويلة. ومن هذا المنطلق جاء التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية متخذًا مفهوم "الشراكة" منطلق أساسيًا له، حيث تعد الشراكة مبدأ أساسيًا وخيارًا لا بديل عنه لتتخذ التنمية المستدامة مسارها الصحيح. وتعتبر الشبكة العربية للمنظمات الأهلية الإطار الجامع، الذي يضم نحو 1000 منظمة وجمعية أهلية. وقد دأبت الشبكة، منذ، تأسيسها، على طرح القضايا التي تعد مفاتيح مهمة لتؤدي المنظمات الأهلية رسالتها وفق ما هو مأمول، وتضطلع بدورها في تقديم المجتمعات العربية.   
الجدير بالذكر أنه بالرغم من مشاركة المنظمات الطوعية وشبكاتها القوية ووجودها الفاعل في كل المؤتمرات العالمية الاجتماعية والبيئية إلا أنها كانت وما زالت تعزل عزلاً تاماً من المؤتمرات الاقتصادية العالمية كذلك المؤتمرات الأمنية ، مثلاً مؤتمرات منظمة التجارة الدولية مما يجعل بعض الباحثين يعتقدون أن دور هذه المنظمات فى الأحداث الهامة واتخاذ القرارات الهامة ما زال ضعيفاً نتيجة هذا العزل المتعمد من الشركات متعددة الجنسيات والدول الرأسمالية القوية .  
وكانت نتيجة لهذا التطور والذي اتضحت معالمه منذ الثمانينات ظهور نظريات الشبكات والتشبيك خاصة في علوم السياسة التي بدأت تتحدث عن مجتمعات الشبكات (Network Society) التي فقدت الدولة فيها دورها المركزي في تسيير المجتمع كما ظـهرت نـظريات تتـحدث عـن مجتمع بلا مركـز (Centerless Society) وأخرى تتحدث عن المجتمع متعدد المراكز (Polycentric Society) الذي يربط بين أجزائه نظام الشبكات والذي يقوم على التنسيق الأفقي والمساواة بين أعضائه بدلاً عن التراتيبية (Hierarchy) الرأسية والتي تقوم الدولة على قمتها . ومن أهم جوانب هذه النظريات الاهتمام بالروابط والعلاقات التبادلية وطبيعتها الأفقية وأثرها على نقاط أعضاء الشبكة المجتمعية.

ولتوضيح التطور التاريخي لنظريات الشبكات نشير هنا إلى مفهوم الشبكات فى علوم الكهرباء والإلكترونيات . فقد ظهرت الكتب النظرية التحليلية لمفهوم الشبكة في هذه العلوم في الستينات بتطور هذه العلوم وتعقيد العناصر المختلفة في الهندسة الكهربائية والإلكترونية وبالتالي تعقيد العلاقات والتوصيات بين هذه العناصر والوظائف التي تؤديها بتشبيكها مثلاً فى شبكات المعلومات.   
والتطور المشابه في المجتمعات الذي أدى إلى الفكر الشبكي أو نظريات الشبكات هو تعقيد تقسيم العمل في المجتمعات وتخصص أجزائها المختلفة فى العملية الاقتصادية والاجتماعية الكلية الذي أفرز أنواعا جديدة من الشركات وبالتالي أنواعاً جديدة من النقابات مثلاً نقابات العاملين في أجهزة الإعلام مقابل نقابات المطابع التي بدأت تنحسر عضويتها للتحولات الجذرية في هذا القطاع مثلاً دخول الكمبيوتر مقابل نمو العاملين في أجهزة الإعلام الإلكترونية (المسموعة والمرئية)

أن هذا التعقيد والتطور في تقسيم العمل والتخصص وبروز مراكز اقتصادية واجتماعية جديدة جعل من المجتمعات شبكات ينحسر فيها دور الدولة كمركز تسيير مهيمن . فصارت الدولة جزءاً من كل له أجزاء أخرى هامة تشارك وتؤثر على قرارات الدولة .

لذلك أحتل ما سمى بمجتـمع بدون مركز (Centre less Society) أو مجتمع ذو مراكز متعددة (Polycentric Society) مكاناً بارزاً في التحليل العلمي للمجتمع الحديث وخاصة دور الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الطوعية (القطاع الثالث)

**التشبيك أساس الشراكات والتحالفات الناجحة**   
تحيلنا كلمة شبكة الى الكثير من المصطلحات المعبرة كشبكة المعلومات او شبكة الهاتف، شبكة العلاقات، وتعبر عن وظيفة أساسية هي الشراكة والتعاضد والتنسيق كوسيلة للوصول الى غاية أو هدف ما.

ولذلك هناك ضرورة لإعادة النظر بأهمية التشبيك كمفهوم وضرورة إنشاء الشبكات والتحالفات وتحديداً في المجتمع الأهلي، ولاسيما مع ازدياد عدد منظمات المجتمع المدني وهذا يعني أن لدنيا أكثر من منظمة مثلاً تعمل في مجال الطفولة، و والكثير منها تعمل على قضايا المرأة.. وأخري تعمل في مجال الشباب والشأن البيئي وهكذا.. ‏ وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرة الجمعيات الأهلية في المجتمع وتوحيد جهودها وربما رؤاها الاجتماعية الأمر الذي سينعكس إيجاباً في التنمية الشاملة. ‏  
وفي مجال المجتمع المدني ومنظماته فان ضرورة العمل ضمن شبكة وشراكة لزيادة فعاليتها تكمن في إقامة شبكات وشراكات فيما بينها لتدعيم قدراتها على تحقيق أهدافها.

برزت فكرة الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994 .  
ويشير مفهوم الشراكة إلى " علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح العام ، وتستند الى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند الى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف إن الشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الأخر. وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج ومعيار التشبيك يفسح المجال لنقاط تضاف الى علامات التقييم التي شكلت أساساً لاختيار المشاريع الفائزة بالتمويل.

وفي الواقع ضاعف وجود الشركاء في معظم المشاريع الفائزة فرصة النجاح للمنظمات المعنية لأنه في الواقع يعبر عن جهد وعن نضج في المقاربة العملية لطرح المشاريع وتنفيذها. إن يداً واحدة لا تصفق وبلوغ برّ الأمان والازدهار يحتاج الى تضافر كل الجهود. وإذا كانت الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع الأهلي ضرورة فان السعي الى الشراكات والتشبيك على مستوى المنظمات غير الحكومية من شأنه ان يؤمن قاعدة متينة لتحقيق الأهداف المرسومة في القضايا العامة مهما تنوعت على ان يجمعها الطابع الوطني.   
فالعمل المشترك يقتضي تقديم تضحيات من الهيئات الأهلية وخصوصًا من قياداتها على حساب الذات لمصلحة العمل المشترك، وهو أمر مفقود ويشكل عائقًا أساسيًا، إضافة إلى معوقات أخرى تتصل بنوع من الصراع على مناطق النفوذ بأشكال مختلفة:

* مناطقية
* وحزبية
* وطائفية... الخ،

وأحياناً يتم الاتفاق على اقتسام مناطق النفوذ، حيث تتحالف مجموعة من الهيئات وتشكل إطاراً تنسيقياً فيما بينها، فينشأ إطار آخر أو أكثر في المقابل، كما أن طبيعة الجمعيات أيضاً تنعكس على العمل المشترك، إذ يوجد نوع من الجمعيات الكبيرة (إمبراطوريات) لها شعاراتها وأدبياتها وإعلامها مع تميزها بنرجسية ذاتية، مما يولّد غالباً لدى الجمعيات الصغيرة شعوراً بعدم القدرة على تقديم إنجازات أساسية قياساً إلى الجمعيات الكبيرة، فيصبح عندها عقدة النقص وشعور بالاضطهاد من هذه الجمعيات أو من مؤسسات الدولة التي لا تقدم لها المساعدات كما هو الحال مع الجمعيات الكبيرة والقريبة من مصادر القرار.

أضف الي ذلك الغياب الكامل لأية دراسات علمية، أو أدبيات عربية وأجنبية تهتم بدراسة شراكة المنظمات الأهلية العربية، للأطراف الأخرى. والكشف عن مدى التناقض أو الاتساق، بين الخطاب السياسي العربي الرسمي، وبين الواقع. ويواجه فريق الباحثين في معظم الدول عدة صعوبات منها على سبيل المثال: صعوبة الحصول على بيانات دقيقة موثقة، سواء من المنظمات الأهلية او من الحكومات على وجه الخصوص، وضعف الوعي العربي، بقيمة التوثيق والتحليل العلمي، لنماذج الشراكات، القائمة في بعض الدول العربية.

كما أن مفهوم الشراكة ذاته كان غير قائم، أو وارد في بعض الدول العربية، التي امتد إليها هذا العمل العلمي.   
**القيادة والتشبيك في منظمات المجتمع المدني**هناك فرق واضح بين القيادة في مؤسسات المجتمع المدني مقارنة مع القيادة في أي موقع آخر ، فالقيادة هنا قيادة طوعية لا يصدر بها قرار رسمي، لأنها إفراز مجتمعي ونتاج إدراك قضايا مجتمعية .

ونموذج القيادة الفاعلة في كثير من المجتمعات يحتاج لتوافر مجموعة من السمات مثل وجود رؤية نقدية لأوضاع المجتمع ، ونزعة لإجراء التغيير الذي يقوم على الإبداع والابتكار ، والتحلي برؤية تنموية واضحة ، وقناعة لدور المجتمع المدني في الإسهام في عملية التنمية والتحلي بالشفافية واحترام المواثيق .  
وموضوع القيادة يتصل بالحكم الصالح ، وقد لاقى مفهوم الحكم الصالح اهتماماً واسعاً منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، وقد ارتبط هذا المفهوم بأطروحات الإصلاح في كثير من الدول من جانب الحكومات وأيضاً من جانب المجتمع المدني . والفكرة الأساسية التي يطرحها المفهوم هي تحقيق الكفاءة والفاعلية لكل المنظمات استناداً على أركان ثلاثة هي: توافر قواعد قانونية واضحة تطبق على الجميع بمساواة ، وتوافر مبادئ الشفافية والمساءلة ثم احترام الممارسة الديمقراطية.   
القيادة الفاعلة في ظل الحكم الصالح والراشد تسرع تفعيل دور المتطوعين في المجتمع، وتتذلل الكثير من المشاكل والمعوقات التي تكبل العمل الطوعي وتحد من تحقيق أهداف المنظمات الطوعية. إذ يواجه العمل التطوعي إشكاليات كثيرة ، كما تشير لذلك نتائج الدراسات الميدانية ، ذلك أن مشاركة المتطوعين في العمل الأهلي محدودة ، وكذلك مشاركتهم في صنع وتنفيذ السياسات.  
ولا توجد مراكز للتطوع ، كما لا يتوافر أي تدريب للمتطوعين ، إضافة إلى ذلك ضعف الوعي العام بقيمة التطوع. لذلك هناك دورًا رئيسيًا يجب أن تقوم به مجالس إدارات المنظمات لتعبئة المتطوعين ، وإعطاء التطوع مساحة أكبر من الأهمية والاهتمام بالمثل ، كما تعطي أهمية قصوى لتنمية الموارد المالية وجذب الأموال ، لذلك لابد من التخطيط لتعبئة متطوعين ، وتعميم وظائف وأعمال لهم ، ووضع ميزانية مناسبة لإدارة عملية التطوع، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار قيادة فاعلة وحكم صالح. هذا الوضع يقتضي تطوير فاعلية مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية لأي منظمة عمل طوعية ، وهو يرتبط إلى حد كبير بعناصر الحكم الصالح. ولكن يضاف إليه بعدًا آخر مهم وهو التقييم الذاتي ، ذلك أن التقييم الذاتي لمجلس الإدارة يكون له إيجابيات كثيرة، وهو ينصب أساسًا على مراجعة ما تحقق في المؤسسة ومراجعة رسالتها ، ويتم ذلك من خلال ورش عمل تدريبية وعقد اجتماعات مع فرق العمل.   
كل ما سبق يجب أن يتم في إطار التخطيط الاستراتيجي وفي ظل قيادة فاعلة وواعية حتى تتم عملية التشبيك بالصورة المطلوبة وبالتالي تتحقق الشراكات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع ككل. والتخطيط الاستراتيجي يعد مسئولية أساسية لمجالس إدارات المنظمات الأهلية بالتعاون مع المدير التنفيذي في حال وجوده ، ويهتم التخطيط الاستراتيجي بالقضايا الإستراتيجية وسماتها ، وهي التي تهدف إلى سد الفجوة بين رؤية المنظمة لما تريد أن تفعله وما هو عليه الحال في الواقع. وإحداث التغيير يعد فكرة محورية في التخطيط الاستراتيجي ؛ لذلك يتم انتقاء القضايا الإستراتيجية وتعد مشروعات للتغيير وذلك بشرط أن تكون لهذه المشروعات أولوية لدى المنظمة وأن ترتبط بسياساتها وبرامجها.   
وهنا تأتي أهمية تقييم أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ، ويعني التقييم بالكشف عما إذا كانت المنظمات أو البرامج تقوم بتحقيق الأهداف التي صممت من أجلها، لذلك فالتقييم قد يتوجه للمنظمة ككل أو لأحد البرامج والمشروعات ، وهناك عدة خطوات يتطلبها التقييم وهي:

* إرساء الأهداف والإطار المرجعي الذي سيتم التقييم بناءً عليه ،
* وتحديد المؤشرات المطلوبة ،
* ومصادر المعلومات ،
* وتحليل البيانات
* وصياغة سيناريوهات مستقبلية
* وتبني برنامج عمل.

ويرتبط التقييم بالتخطيط الاستراتيجي فهو مرحلة سابقة على التخطيط ، كما أنه الأسلوب الوحيد المتاح للتعرف على رأي المستفيدين في الخدمة التي تقدمها المنظمة.

ولاشك أن تقييم الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية والشفافية ، ولا تعني السياسة المالية إعداد الميزانيات أو الإدارة المالية فقط، وإنما تؤكد على توافر مبدأ الشفافية في السياسة المالية للمنظمة.

وهناك مبادئ ثلاثة تقود مجلس الإدارة فيما يخص السياسة المالية وهي :

* الولاء وذلك بما يعني التأكيد على تحقيق صالح المنظمة على أفضل وجه من جانب مجلس الإدارة وتجنب التعاملات التي قد يكون منها ربح لأحدهم.
* والمبدأ الثاني هو الحرص ، ويقصد به استيعاب التقارير المالية والمشاركة في كل المسئوليات المالية لمجلس الإدارة ،
* أما المبدأ الثالث فهو الامتثال، ويعني التمسك بجميع القواعد القانونية كالنظام الأساسي واللائحة التنفيذية واللوائح المالية للمنظمة. وهناك مجموعة من الخطوات الرئيسية لتطوير صياغة وتنفيذ السياسة المالية للمنظمات ، وهي ترتبط بالتوافق مع رسالة المنظمة وأهدافها ، وتقسيم مسئوليات الإشراف المالي على الأعضاء مع تحديدها بوضوح وأيضاً توظيف الموارد بأسلوب استراتيجي .

فإذا كان لنا النجاح والتوفيق في تحقيق الخطوات السابقة ، فسوف تأتي عملية التشبيك وبناء الشراكة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ، مواتية للواقع والظروف الموضوعية وبالتالي تحقيق التغيير المنشود.

ويجب أن نركز هنا على مفهومين أساسيين يعدا مدخلاً لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:

- والمفهوم الأول هو التشبيك

- والثاني بناء الشراكة .

ويعكس التشبيك مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الأهلية لتحقيق التضامن والتساند بين بعضها البعض ، كما أن التشبيك يعد آلية للاتصال والتواصل ، ويعكس التعاون بين المنظمات وهو ما يقوي من قدرات المجتمع المدني كما يساعد على التأثير في السياسات العامة .

أما مفهوم الشراكة فيقصد به بناء الشراكة بين أطراف ثلاثة ، هي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، في إطار من المساواة ؛ حيث يكمل كل طرف الأطراف الأخرى من الشركاء بما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني ، كذلك فإن لشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسئولية الاجتماعية لدى كل الشركاء.   
وأخيرا من المهم جدا للقائمين علي أمر المنظمات التي تسعى للتنسيق والتشبيك والشراكات أن تركز علي الالتزام بالموجهات والمبادئ الأخلاقية ، والملاحظ هو تنامي الاهتمام بتأصيل الموجهات والمبادئ الأخلاقية وتبدو مظاهر هذا الاهتمام في تأسيس العشرات من مفاهيم البحث الأخلاقية ، وظهور العديد من مواثيق الشرف الأخلاقية ، وعقد منتديات ومحافل للحوار بين مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالأديان والحضارات ، وأيضاً تأسيس جمعيات ومنظمات عالمية تهتم بوضع مواثيق شرف أخلاقية .

أما المبادئ التي تحرص مواثيق الشرف الأخلاقية على إبرازها فهي تحقيق النفع العام، وعدم ربحية المنظمات ، وشفافية العلاقة بين المنظمات والجهات المانحة ، وضمان الممارسة الديمقراطية .

**الفصل الثالث : مفهوم التنسيق والتشبيك والشراكات**

**مفهوم التنسيق**التنسيق من وظائف الإدارة الحديثة وهى:

- التخطيط ،

- التنظيم ،

- التوظيف ،

- التحفيز ،

- القيادة ،

- الضبط

- والمراقبة.

والتي تربط بينها علاقة عضوية فغباب أحداها يحدث خللا في كل منظومة الإدارة سواء في منظومة الإدارة العامة ( public administration) وموضوعها إدارة الدولة او في منظومة إدارة الإعمال (business Administrator) او في إدارة منظمات المجتمع المدني وهذا علم جديد لم تتبلور معالمه بعد بالمقارنة بالإدارة العامة وإدارة الأعمال في المجتمعات المتقدمة ناهيك عن دول العالم الثالث وخاصة تلك الفقيرة والتي تمر بمرحلة انتقال معقدة ( societies in transition) .   
**مفهوم التشبيك والعلاقة بينه وبين التنسيق**هناك أسئلة أساسية حول التنسيق:

- من يعمل؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ وكيف؟، هذا يعني بالضرورة ان يلم كل طرف من الإطراف المشاركة في التنسيق بأهداف وإستراتيجية وخطة عمل الأطراف الأخرى التي تشمل البرامج والمناشط وخطة تنفيذها لتحديد مجالات الالتقاء والتطابق في ذلك وبالتالي تحديد إمكانية التنسيق.

**شروط نجاح التنسيق**⎫ تطابق الأهداف كلياً أو جزئيا   
⎫ المصالح المشتركة في التنسيق   
⎫ القناعة الذاتية بالمصالح المشتركة والشعور بالحاجة إلى التنسيق   
⎫ توزيع المهام العادلة في عملية التنسيق   
⎫ اختيار الوقت المناسب   
⎫ الاتفاق على الجهة التي تشكل نقطة ارتكاز للتنسيق (Focal point)   
**مجالات التنسيق**¬ حسب المجموعات المستهدفة   
¬ حسب القطاعات المستهدفة وتنميتها   
¬ حسب المناطق المستهدفة   
**مستويات التنسيق   
(أ) المستويات (الراسية) فى تسلسل اتخاذ القرار:**• وضع الاستراتيجيات والسياسات   
• التخطيط للبرامج   
• تنفيذ المشروعات والنشاطات   
• المتابعة والتقييم   
**(ب)المستوى الأفقي على مستويات نظام الحكم:**   
• على المستوى الاتحادي بين الوزارات الاتحادية   
• على مستوى المحافظات والوزارات فيها   
• على مستوى المحافظات   
• على مستوى المحليات والادارة فيها   
**وسائل التنسيق**♣ الحوار المستمر بين النشطاء في الاجتماعات الدورية وغير الدورية   
♣ التقارير الدورية وغير الدورية من الاطراف المختلفة   
♣ النشاطات حول سير التنسيق وتقييمه   
♣ التشبيك   
♣ المواقع الألكترونية المشتركة   
♣ اللقاءات غير الرسمية لتبادل الآراء والافكار حول التنسيق وهذا النوع من اللقاءات الشخصية في العراق له اهمية خاصة اذ للعلاقات الشخصية غير الرسمية والمباشرة دور هام في العمل العام.   
ان التنسيق من اهداف التشبيك وهى:   
♣ تحقيق كفاءة توظيف الموارد   
♣ سهولة الحصول على الموارد   
♣ التواصل والتعليم الجمعي   
♣ التصحيح المستمر لمسار المنظمات في الشبكة   
♣ التنسيق   
وكما في حالة منظومة وظائف الادارة فان اهداف التشبيك تربطها علاقة عضوية وتبادلية ففعالية وكفاءة التشبيك تقوم على هذه الاهداف مجتمعة وفى علاقتها العضوية التبادلية وبما ان التنسيق هو احد اهداف التشبيك فان التشبيك اشمل من التنسيق.   
تعتبر عملية تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني، من الأهمية بمكان في عمل منظمات المجتمع المدني والأهلي، له خصوصيته وتفرده ، إذ إن بعض مؤسسات المجتمع المدني تضم مجالات يصعب قياسها بدقة. وفي هذا المجال يجب التركيز علي التقييم بالمشاركة بديلاً للتقييم التقليدي الذي يتم من جانب خبراء من خارج المنظمة، فمن خلال التقييم بالمشاركة يتحكم في عملية التقييم ويوجهها أولئك الذين بادروا وتطوعوا للقيام بهذا النشاط التنموي، وهم أنفسهم الذين نقيم مخرجات أنشطتهم. وبذلك يتم تلافي الانتقادات الموجهة للتقييم التقليدي باعتباره نشاطاً لا يتسم بالدورية، وأنه "حدث" أو "مناسبة" يرتبط برغبة الجهة المانحة في إجراء التقييم، ويتضمن محاذير عدم الفهم الكافي للخبراء من خارج المنظمة لطبيعة منظمات/مؤسسات مدنية غير ربحية، إضافة إلى تكلفته العالية.   
**وتتضمن عملية التقييم ست خطوات:**   
1- إرسال الأهداف والإطار المرجعي.   
2- تحديد المؤشرات والمعلومات المطلوبة.   
3- تحديد مصادر المعلومات.   
4- تطوير منهجية لتوفير المعلومات.   
5- تحليل البيانات.   
6- صياغة سيناريوهات مستقبلية وتبني برنامج عمل يحدد الأهداف والوسائل.

**مفهوم الشبكة أو (التشبيك) (Networking)**مفهوم التشبيك كمصطلح من الذي يقوم به؟.. مسؤولية من؟ الوزارة المختصة بالشؤون الاجتماعية والمشرفة على منظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة.. أم مبادرات فردية من الجمعيات؟ ‏ وما فوائد التشبيك؟ وما الصعوبات التي تعترضه في واقعنا؟   
**المفهوم النظري ‏**يقول المختصون ان التشبيك هو إطار عمل اختياري يحقق الاتصال والتواصل وتعبئة الطاقات وبناء القدرات ويتطلب التشبيك توافر رؤية واضحة لدور الشبكة وللأهداف مع تصور أساسي للأولويات، ما من شأنه تحقيق الفاعلية والتفاعل، ويمنح التشبيك فرصة التعلم من الآخرين ومن تجاربهم والانفتاح على الأفكار الجديدة والتواصل مع الآخرين وخلق فرص عمل محتملة، ويعمل التشبيك بشكل أساسي على تبادل المعلومات والإمكانات ما يسمح بالتنسيق لآليات العمل الوطنية في تشخيص المشكلات التنموية والاجتماعية والبحث في حلولها وآليات العمل لها لاحقاً، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرة المجتمع الأهلي بتوحيد جهوده للمشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية. ‏  
وتعود لفظة أو مصطلح التشبيك إلى ما قبل 30 عاماً وأول ما استخدمت كان في مجال المعلوماتية ونظمها والشبكات، لكن سرعان هذا المفهوم ما انتقل إلى مجال العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وما يهمنا اليوم هو المجال الاجتماعي وفوائده في ذلك والتحديات التي تحد من التشبيك. ‏

من أهم فوائد التشبيك هو:

* التمكين من حل المشكلات الاجتماعية مع الجهات والهيئات الحكومية والخاصة،
* وإفساح المجال لتعدد مصادر التمويل لأية أعمال اجتماعية وبشكل تلقائي
* اختلاط الأفكار المتنوعة وتقارب القناعات أو توحيدها لخدمة الأهداف،
* توحيد الإمكانات
* توسيع قاعدة النشاط أو العمل الجماعي المشترك. ‏  
  وربما من أهم التحديات أمام التشبيك أو بناء الشبكات وتفعيل الشراكات يأتي من محدودية القوانين التي تحظر أحياناً أو لا تشجع أحياناً أخرى على مثل هذه الأعمال وهو أمر ينطبق على معظم الدول النامية ومجتمعاتها الأهلية، ثم تأتي الثقافة الاجتماعية السائدة ومدى تقبلها للعمل الجماعي وتقبلها للحوار والاختلاف والتفاوض، وكذلك التنافس داخل المنظمات غير الحكومية وهو الذي يبدأ من عدم التعاطي إلى الصراع غير العلني إلى المباشرة، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على خلق كوادر قيادية في المجتمع الأهلي ترغب في العمل الجماعي وتؤمن به وبأهدافه ويقلل ويحد من الأعمال والخيارات والموارد وهو الأهم. ‏ مسؤولية من؟!   
  السؤال الآن: من الذي من المفترض به القيام بدور كهذا؟! ‏في كثير من الدول رسمياً تشرف الوزارة المختصة بالشؤون الاجتماعية (أو الرعاية الإجتماعية) على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لكننا لم نلمس حتى الآن أي رؤية حقيقية وفعالة، أمامها لتطوير أو تفعيل عمل هذه المنظمات أو الجمعيات شكل تنموي وكل الإيجابيات لها في هذا الشأن تتلخص في زيادة التراخيص وزيادة عدد الجمعيات لكن دون أ ي رؤى ستراتيجية لهذا القطاع على أهميته البالغة، الأمر الذي يحمل الكثير من يقلل من فاعلية هذه المنظمات والمؤسسات الهامة.  
  **الفرق بين التنظيم ، المنظمة (Organization) والشبكة (Network)**- هناك خلط واضح وعدم وضوح فى فهم هذين النوعين من التشكيلات التنظيمية .   
  - كلاهما هياكل للتواصل بالرغم من الاختلاف بينهما فى الأهداف   
  - الشبكة يحكمها هيكل وروابط فضفاضة (Light) .   
  - الشبكة أكثر ديموقراطية من المنظمة .   
  - الشبكة أقل بيروقراطية من المنظمة .   
  - الشبكة تتميز باستقلالية المشاركين فيها (Autonomy of Participants) .   
  - الشبكة تتميز بالانضمام الطوعي للمشاركين (Voluntary Membership/Association).   
  - الشبكة لا تسجل (ولكن فى بعض الدول النامية تفرض الأجهزة المسئولة عن   
  المنظمات غير الحكومية تسجيل الشبكات حتى لو كان كل أعضائها منظمات طوعية مسجلة لديها).   
  - المنظمة تتميز بهيكل يحدد فيه تسلسل في السلطة (Hierarchical) او بتراتبية رأسية في حين أن الشبكة لا تقوم على تراتبية رأسية .   
  **الشبكــــة**تعرف الشبكة بأنها تحالف تطوعي بين الأفراد أو المنظمات يتضمن تعبئة قدراتها المشتركة ومواردها لدعم قدرات الشبكة وزيادة تأثيرها الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلاليتها ويجوز ضم هيئات من القطاع الحكومي أو الخاص مع القطاع المدني في شبكة. وبالتالي تعتبر الشبكة أحد معاني ومفاهيم العمل المشترك المؤدي إلى تعزيز التنسيق والتعاون حول القواسم المشتركة بين المؤسسات العاملة لخدمة قضية ما. وتسعى (الشبكة) إلى إيجاد رؤية مشتركة بين المؤسسات المنضوية في إطارها لتطوير خدمة هذه القضية، وتعمل على تقوية أدوات هذه المؤسسات وتعزيز أساليب ووسائل عملها في الإغاثة أو التنمية أو التعبئة والتأثير وغيرها. كما تساعد (الشبكة) على إيجاد آليات وأطر عمل مشتركة بين المؤسسات من خلال: وسائل الاتصالات المختلفة كالشبكة العنكبوتية أو (الموقع الالكتروني)، وتبادل المعلومات، وبرامج التنمية البشرية والتأهيل والتدريب، وعقد الاجتماعات الدورية التي تكرس الشراكة وتقوّي الشبكة.   
  تتكون الشبكة من نقاط (Nods) وروابط (Links). تنسـاب من النقاط أشياء مختلفة ، معلومات ، موارد الخ تنشأ فى هذه النقاط وتنساب عبر الروابط إلى النقاط الأخرى.   
  وبالتالي الشبكة نسيج من العلاقات الاجتماعية تحيط بها المنظمات العضوة نفسها، أو الناس أنفسهم أو أنماط من العلاقات في مجموعة تعمل من أجل أهداف مشتركة . ويمكن أن توجد شبكة في داخل تنظيم مثلاً وحدات نقابية فى شركة أو مؤسسة اقتصادية، كما يمكن أن تجمع شبكة ما تنظيمات مختلفة بصورة مؤسسية أو غير مؤسسي .(Formal or Informal) وبذلك فالشبكة تنظيم غير مركزي تربطه علاقات مختلفة وفى أكثر الأحيان بدون مركز واضح التحديد (تعريف من علم إدارة الأعمال) أو بجسم يسمى نقطة أرتكاز (Focal Point) ، وهي بذلك نوع من التعاون بين وحدات مستقلة مؤسسياً (Formally) وفى كثير من الأحيان تتصف العلاقات فيها بالاستمرارية التى تمتد عبر حدود التنظيمات.   
  إذا "الشبكة تعبير أو مصطلح يعبر عن علاقات التفاعل والتعاون وتبادل المنافع والتنسيقبين مجموعات من المنظمات غير الحكومية سواء جمعت بينها طبيعة النشاط بغض النظر عن الحدود الجغرافية مثل منظمات حقوق الإنسان أو المرأة أو الطفل ..الخ أو جمع بينها الانتماء إلى منطقة جغرافية معينة بغض النظر عن النشاط النوعي لهذه المنظمات . وتعكس الشبكات – خاصة العالمية والإقليمية – درجة أكبر من التنسيق والاتجاه نحو الكونية".

الملاحظة الجديرة بالذكر أن النقاط تربطها روابط أو علاقات تبادلية (من – إلى أي أخذ وعطاء) . وهذه العلاقات التبادلية تتم في شبكة المنظمات الطوعية بين كل الأعضاء/النقاط مما يمنع هيمنة المركز أي نقطة الارتكاز إذا وجد ويضمن شفافية عمل الشبكة . وهذه العلاقات التبادلية تنبع من طبيعة كل نقطة/عضو ومن المصالح والأهداف المشتركة لكل النقاط/الأعضاء.  
ويعرف مركز خدمات المنظمات غير الحكومية بجمهورية مثر العربية التشبيك بأنه(التخطيط لتعاون منظم بين طرفين أو أكثر من منظمات المجتمع المدني أو أفراد مهتمين بهذا القطاع يهدف لتبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك في خدمة وتنمية المجتمع).

بينما يرى الدكتور فتحي أبو عيانة، العميد الأسبق لجامعة بيروت:(أن التشبيك هو شكل من أشكال التحالف أو التعاون المشرك بين جمعيات أهلية يقوم على المساندة المشتركة لقضية أو أكثر من قضايا التنمية يستعد الحلفاء فيها لتنفيذ بعض أو كل الخطط المتفق عليها ولكن يظل أهم ما يميز فكرة التشبيك هو اجتماع وتفاعل إمكانات الموارد البشرية والفنية والمالية حول قضية أو أكثر بعد أن كانت مشتتة بين جمعيات ومنظمات يملك بعضها التمويل والإدارة بينما يملك الآخرين الخبرة الفنية أو قدرات بشرية تطوعية نجحت الشبكة في توحيد الإستفادة من هذه الموارد جميعاً .   
وتعد آلية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الية تنظيمية تسعى من خلالها المنظمات الى تنسيق وتعبئة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق اهداف هذه المنظمات ولان فعل وتأثير منظمة منفردة يكون تاثيرا بسيطا ، فان استجماع القوة والتلاحم والائتلاف بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في اهدافها يصبح عملها الجماعي اكثر ايجابية وفاعلية. من هنا تسعى المنظمات المتشابهة في الاهداف والآليات لتنسيق العمل فيما بينها. وقد يكون التشبيك بين المنظمات انيا لتحقيق اهداف معينة ما يلبث هذا التحالف ان يتفكك بعد تحقيقها للأهداف المرسومة، ويحصل هذا في المدافعة في مجال حقوق الانسان، او الضغط على مصدر القرار لاستصدار بعض التشريعات او المطالبة بإلغاء بعضها، ويمكن ان يكون التشبيك إستراتيجيا اذا وصلت المنظمات المشبكة الى جدوى او مردود مادي او معنوي ايجابي ومؤثر حينذاك يتحول التشبيك الى موقف او تحالف ستراتيجي، وقد يتحقق النوع الثاني من التشبيك بين المنظمات المتطابقة في الطبيعة والاهداف.   
اذن فهناك الكثير من التساؤلات تقف في طريقنا ونحن نناقش الية التشبيك:

* كإيجابيات التشبيك وسلبياته،
* أهدافه،
* التشبيك بين الصغار والكبار،
* اثر التشبيك في الدعوة وكسب التأييد،
* أثر التشبيك في المدافعة والتأثير على صانع القرار للمشاريع الكبيرة،
* التشبيك عامل قوة (الاتحاد قوة) عكس التشبيك يعني التذبذب وتكرار الجهود وهدر الأموال،
* التشبيك وأثره على مناطق النفوذ ومزاحمة المنظمات بعضها للبعض الآخر،
* التشبيك وحسب طبيعة المنظمات وأهدافها،
* التشبيك قد يعني إبتلاع الكبار للصغار،
* لماذا تبحث المنظمات المانحة عن شبكات المنظمات وتدعو دائما للتشبيك؟

في عملية احتساب النقاط من قبل المانحين تمنح درجات أعلى للمنظمات المشبكة مع بعضها وقد يتم إهمال المنظمات المنفردة فتحرم من التمويل.   
ومفهوم التشبيك يعكس مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها. ويتطلب توافر رؤية واضحة، والانطلاق من المشترك، وفتح أبواب الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين القطاع الخاص، والتخطيط الدقيق لأنشطة عملية التشبيك، وتكامل موارد المؤسسات المدنية. أما مفهوم الشراكة فيشير إلى تآلف وتخالف بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف محدودة أو مشروعات متفق عليها في إطار من المساواة واحترام الآخر، حيث يكون لدى كل طرف إمكانيات يستطيع أن يسهم بها، تتكامل مع الطرف الآخر في عملية تعظيم المردود.   
وهناك ثلاثة شركاء أساسيين يُستهدف تعظيم دورهم في عملية متكاملة ضمن جهود التنمية البشرية المستدامة، وهم:   
o مؤسسات المجتمع المدني متمثلة في المنظمات الأهلية أو غير الحكومية.   
o الحكومة أو بعض الوزارات المعنية.   
o مؤسسات القطاع الخاص.   
وهذا يقود الى الاهتمام بـ( الموجهات والمبادئ الأخلاقية) التي ينبغي أن تقود مؤسسات المجتمع المدني وتوجه حركتها، ولقد شهد العالم اهتماماً غير مسبوق بتأصيل هذا الموضوع، وعكس مظاهر هذا الاهتمام وأسبابه. وأهم مبادئ مواثيق الشرف الأخلاقية تتمثل في خمسة محاور o المحور الأول يتمثل في قيم ومبادئ الحكم الصالح.   
o الالتزام بقضايا المجتمع ودعم الفئات المهمة.   
o المبادئ والموجهات القيمية في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة.   
o مبادئ وموجهات قيمية تحكم العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة.   
o المحور الخامس هو: إضافة قدمتها الدول النامية تمثلت في التزام مؤسسات المجتمع المدني بأولويات قضايا التنمية البشرية.   
ومن النماذج لهذه المواثيق التي اتفقت فيما بينها حول الشفافية والمحاسبة واحترام الديمقراطية والاستقلالية، نموذج "إعلان الشفافية" الذي تبناه المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام (2002) (بيروت) وشارك فيه ما يقرب من (1500) منظمة عربية، ونموذج "ميثاق الشرف الأخلاقي العربي" الأول للمجتمع المدني، وقد أصدرته الشبكة العربية عام (1997)، في مؤتمرها العام بالقاهرة، وتبناه ما يقرب من (1200) مشارك من نشطاء المجتمع المدني وممثلي المنظمات الأهلية العربية.   
**الشراكـــة**إن مفهوم الشراكة Partnership يختلط بعدة مفاهيم أخرى لها علاقة به، إلا أن دلالة كل مفهوم تختلف عن الآخر ومن ذلك مفهوم المشاركة Participation، أو التعاون، أو التنسيق. ومفهوم الشركة الذي تبناه التقرير هو مفهوم تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وأيضًا في إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسئوليات بقدر كبير من الشفافية.

واللافت أن الخطاب السياسي الرسمي، في معظم الدول العربية، يتحدث عن الشراكة، ويعلن التزامه بها وتشجيعه لها، واعتبار الشراكة هي الحل الأمثل لمواجهة إخفاقات التنمية والأكثر من ذلك الاتجاه إلى التخلص من أعباء أساسية، على الحكومة القيام بها، ودفعها نحو دائرة الشركة والمجتمع المدني، ودون أن تتوافر الرؤية الواضحة، أو البيئة لشراكة المجتمع المدني. إن طرح الخطاب السياسي الرسمي العربي، للشراكة، لم يكن بمبادرة قومية، وإنما أتي للتجاوب مع الخطاب العالمي من جانب، وضغوط الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل من جهة أخرى. وعلى مستوى المبادرات العربية الإصلاحية، خاصة مؤتمر الإصلاح العربي في الإسكندرية، فإنها أيضًا قد أكدت على قيمة الشراكات الفاعلة.

**أنواع الشبكات**حسب النطاق الجغرافي   
الشبكة المحلية   
الشبكة الإقليمية   
الشبكة القومية (الوطنية)   
الشبكة العالمية   
حسب المحتوى:   
**الاستهداف**- المجموعات المستهدفة (المرأة ، الشباب ، النقابات ، اتحادات أصحاب العمل …الخ)   
- القطاعات المستهدفة (صحة ، تعليم ، بيئة…)   
- المناطق المستهدفة (حسب التقسيم السياسي والإداري أو الجغرافي للقطر المعين)   
**الأنشطة:**- تدريب - حملات توعية - تبادل معلومات - حقوقية/مناصرة/حوار سياسي (Advocacy/Policy)  
- استقطاب الدعم المؤسسي وخاصة المالي - برامج مشتركة.   
ويمكن أن تجمع شبكة واحدة بعض هذه الجوانب مثلاً منظمات المرأة في قطاعات مختلفة ، أو شبـكة تجمع بين التدريب ، تبادل المعلومات والمناصرة .   
أنواع هياكل الشبكات حسب طبيعة الأعضاء والعلاقة بينهم والعلاقة بين الأعضاء والمركز .  
هناك خمسة مقاييس أو خصائص لتصنيف هياكل الشبكات:   
1- العضوية: منظمات قاعدية أم شبكات أم غير ذلك .   
2- الشبكات الأعضاء: هل هي شبكات منظمات، أم شبكات لشبكات، وجود مركز للشبكة. 3 -طبيعة نقطة الارتكاز وهيكله: سكرتارية فنية ، جهاز تنسيق ، مجلس إدارة، لجنة تنفيذية. 4- العلاقة بين أعضاء الشبكة: بين كل الأعضاء أم بين بعض الأعضاء .   
5- علاقة الأعضاء بالمركز مثلاً(هل يحق لعضو في شبكة قومية الاتصال بشبكات عالمية رأساً) أم عبر المركز.   
**العلاقة بين الأنشطة والهياكل**   
هناك أنشطة تتطلب هياكل مركزية :

مثلاً تنفيذ المشاريع مشتركة : الدعم المؤسسي خاصة التدريب هناك أنشطة لا تتطلب هياكل مركزية مثلاً : تبادل المعلومات والزيارات، التنسيق ، حملات الدعم، التمثيل، وعلي على أعضاء الشبكة مناقشة هذه العلاقات وتحديد ما يرونه مناسباً.   
  
**مراحل تكوين الشبكات**- مرحلة البناء (Starting up) تقودها شخصيات ومنظمات قوية   
- النمو المبكر (The Early Growing) ومشاركة كل الأعضاء ، كل عضو يجد نفسه في الشبكة - النضج (Maturity) المؤسسية – انحسار مشاركة الأعضاء وتقوية الشبكة وأجهزتها.   
- التفكك (Disintegration) .   
- البناء من جديد وتوجه جديد   
هذه مراحل قد يختلف عليها الباحثون، ولكننا نعتقد من التجربة أن المتطوعين من أهم العوامل في هذه المراحل المختلفة، مما يقتضي وضع البرامج المناسبة لهم. إن برنامج المتطوعين، وتفعيل دورهم في المنظمات الأهلية، وإشكاليات واستراتيجيات مواجهة قضايا التطوع، من أهم عوامل نجاح التشبيك والشراكات.

ومن تلك الإشكاليات التي يجب التنبه لها: المشاركة المحدودة للمتطوعين في العمل الطوعي الأهلي العربي وتقتصر على حضور اجتماعات الجمعيات العمومية وسداد الاشتراكات، دون المشاركة الحقيقية في صنع وتنفيذ السياسات والبرامج. وهناك أزمة في المتطوعين في المنظمات الأهلية العربية فيما يتعلق بالمرأة والشباب، وضعف في الحوافز الأدبية للتشجيع على التطوع.  
أما استراتيجيات المواجهة فتتمثل في إجابة مجلس الإدارة على الأسئلة الأساسية التالية:   
o ما سبب سعينا في المقام الأول لوجود متطوعين؟   
o ما هو تصورنا عن انخراط المتطوع للعمل بالمنظمة؟   
o هل يتم التخطيط للمتطوعين في إطار متكامل مع موضوعات التخطيط الأخرى؟   
o هل نأخذ في اعتبارنا الاتجاهات المجتمعية والفردية في التخطيط للتطوع؟   
o هل تم تعميم الوظيفة للمتطوع؟   
o هل نحتاج مجموعات متطوعين يعملون بقيادة ذاتية؟   
o هل وضعنا سياسات مناسبة لاشتراك المتطوعين في العمل؟   
o هل وضعنا ميزانية مناسبة لإدارة عملية التطوع؟   
o هل يمكن تقييم نشاط المتطوعين؟   
o هل المتطوع يؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة؟   
ما هي العوامل التي تدفع لقيام شبكات:   
خارجية : مثلاً التمثيل في المؤتمرات الدولية   
داخلية : تشريعات جديدة ، مناصرة ، مشاريع تستلزم تنسيق ..الخ مثلاً في حالات الكوارث كيف تستجيب المنظمات لهذه العوامل؟ وما أثر هذه العوامل في عمل الشبكة؟   
**أهمية الشبكة والتشبيك   
فوائد وأهمية الشبكات والتشبيك**   
يقول الشاعر " تأبى الرياح اذا اجتمعن تكسراً واذا افترقن تكسرت آحاداً". هذه دعوة واضحة لتوحيد الجهود لعمل الخير والشبكات أو التشبيك هو تجسيد لتوحيد الجهود كذلك لعمل الخير الذي هو هدف مشترك للمشاركين في الشبكة وهى بذلك تشكل تجسيد لمبدأ الشورى والديمقراطية وعدم انفراد عضو باتخاذ قرارات تهم جميع الأعضاء حتى لو تباينت المصالح. اما فوائد التشبيك والشبكات فهي:   
♣ كفاءة استخدام الموارد   
♣ التواصل والعلم   
♣ التنسيق

**الموارد:**الاستقلالية والهيمنة المالية   
التنافس على الموارد خاصة في حالة شحتها.   
**الإدارة:**¬ الهيمنة الادارية للجهاز الإداري أو التنفيذي وكذلك هيمنة نقطة الارتكاز.   
¬ توزيع المسئوليات والاعباء والقيام بها في الفعل.   
¬ عدم الالتزام بقرارات الشبكة   
¬ عدم الشفافية في ادارة الشبكة   
**النقلة الفكرية:**⎫ القيم المتباينة واللغات المختلفة   
⎫ عدم وضوح أهداف الشبكة واختلاف توقعات أعضائها.   
⎫ النقلة الفكرية لممثلي أعضاء الشبكة من التفكير التراتبي الرأسي الذى يحكم المنظمات الاعضاء.  
وتبرز أهمية التنسيق والتعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني للاعتبارات التالية :  
(1) إن المرحلة القادمة تتطلب تجميع جهود وطاقات منظمات المجتمع المدني لبلورة رؤية تنموية ومجتمعية وإغاثية لدعم وتثبيت حقوق المواطنين وتوفير كل مقومات وأساسيات الحياة، وبناء استراتيجية جماعية واضحة لعمل المنظمات والمؤسسات الأهلية داخل البلد الواحد وخارجه.   
(2) إن مواجهة المشاكل والمعوقات المتجددة والمتنوعة والمعقدة في كل مناحي الحياة، يستدعي التشبيك والتنسيق والشراكة بين المؤسسات والمنظمات الأهلية لكشف هذا الواقع والتعامل معه في ظل الإمكانات المادية والبشرية واستغلالها الإستغلال الأمثل.   
(3) إن مواجهة المشاكل الإغاثية والتنموية الحالية وتحديات إعادة بناء البيوت والمنشآت، وإزالة الفقر، ومكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل، ودعم التعليم والصحة، وتأمين المساكن وغيرها، تستدعي تكاتف جهود المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، وبدون تعزيز الشراكة والتنسيق والتعاون فيما بينها لن تتمكن من النجاح في عمليات التنمية والتعمير والتطوير.  
(4) إن تحديات العولمة والموضوعات والمعايير التي تثيرها، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أو على صعيد حقوق الإنسان، تستدعي تحالفاً واسعاً للمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني علي المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة ، لمواجهة تأثيرات العولمة سواء منها الإيجابي أو السلبي.   
(5) من المهم أن تتجه المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني برؤية واضحة وخطة عمل وسياسات وآليات محددة تجاه الجهات الداعمة والمانحة ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا لن يتحقق إلا إذا تكرس العمل المشترك تجاه موضوعات وقضايا التمويل.   
(6) إن تعزيز الشراكة والتنسيق والتعاون والتشبيك بين المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، يعطي قوة أكبر على صعيد التأثير بالسياسات الإقليمية والدولية تجاه موضوعات الإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ولا تستطيع المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في هذا الجهد أن تنجح لوحدها بدون التعاون مع الجهود الإقليمية والدولية.   
(7) تطوير فعالية مجالس الإدارات، تواجهه الكثير من العقبات التي تعترض تطوير مجالس الإدارات، مثل: عدم توفر الوقت والجهد، وغياب المبادرة أو ضعف القيادة، والبعد عن تحمل الأعباء المالية التي يتطلبها التطوير المستمر، وصعوبة الاعتراف بالحاجة إلى مهارات ومعارف جديدة، وفقدان روح الفريق وقبول العلم الجماعي، وقلة الاهتمام والكفاءة . . .لذلك لابد من توجهات وأنشطة لتطوير مجلس الإدارة منها علي سبيل المثال: برنامج قوي لتوجيه أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم المجلس لفعالية أدائه لوظائفه (انعكاسات مناقشاتهم على القرارات، ومدى تفاعلهم معها، وقدرتهم على مواجهة القضايا والموضوعات القائمة على جدول الأعمال)،ومنها: مراجعة رسالة المنظمة، وتنظيم ورش عمل تدريبية، والتخطيط الجيد لعقد اجتماع مغلق مع فريق العاملين. وبدون ذلك يضعف مردود التشبيك وعمل الشبكات.  
أهداف الشبكة والتشبيك   
أهداف/دوافع التشبيك:   
1. التواصل (Communication)   
التواصل هو من وظائف الإدارة ويعتبر الوظيفة الأساسية فيها التي تجمع بين الوظائف الأخرى وهى:

التخطيط Planning  
التنظيم Organizing  
التنسيق Co-ordinating  
التوظيف Staffing  
القيادة Directing/Leading  
التحفيز Motivation  
الرقابة Controlling  
التواصل يفترض وجود العناصر الآتية:

1. مرسل

2) رسالة

3) وسيط

4) مرسل إليه

تكمن عقبات التواصل في واحد من هذه العناصر مثلاً عدم الشفافية عند المرسل أو المرسل إليه أو عدم وضوح الرسالة.

يمكن أن يكون التواصل شفاهياً أو غير شفهي (مثلاً جسدي أو رمزي) أو كتابة وهذا أهم أنواع التواصل .

إن الدول النامية والمجتمعات التقليدية تغلب عليها ثقافة الشفاهة وتقل أو تنعدم ثقافة الكلمة المكتوبة.

التواصل يمكن أن يكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى أو أفقي. الروابط والعلاقات في الشبكات هي روابط وعلاقات تواصل والتواصل أساسه المعلومات والرسائل .

**التعلم الاجتماعي أو التعلم الجماعي (Social Learning)**( تبادل المعلومات ، تبادل الخبرات )   
التشبيك ما هو إلا نتيجة جهود موجهة إلى التعلم الاجتماعي، والتشبيك هو وسيلة من وسائل التعلم الاجتماعي، التعلم الاجتماعي/الجماعي هو أخذ وعطاء ولا يمكن أن يكون ذا اتجاه واحد .   
التعلم الاجتماعي هو:   
• تبادل المعلومات والرسائل   
• كل عضو في الشبكة مرسل ومرسل إليه .  
• إذن كل عضو في الشبكة له رسالة يريد أن ينقلها .  
• إذن كل عضو في الشبكة يتوقع رسائل من الأعضاء الآخرين .  
• التعلم الاجتماعي هو تبادل الخبرات/المعلومات  
كيف يتم تبادل الخبرات؟  
2. \* تدريب مشترك  
3. \* مشاريع مشتركة  
4. \* مؤتمرات/اجتماعات مشتركة  
5. \* تبادل زيارات  
6. \* رحلات مشتركة  
7. \* تبادل الأفراد : المتطوعين ، الموظفين  
8. \* تبادل التقارير  
9. \* تبادل الإصدارات  
10. \* تبادل الدعوات  
التنسيق لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ، ولتفادى تنفيذ تعدد الأنشطة المتشابهة لابد من تنسيقها وتوحيدها أذا أمكن.  
- الرؤية المشتركة هل تستلزم الأهداف المشتركة رؤية مشتركة؟ -هل يجب أن تكون هناك رؤية مشتركة في كل شيء؟ هل يجب أن تكون هناك فلسفة أو عقيدة مشتركة (Ideology)؟ هذه أسئلة يجب ان يجيب عليها اعضاء الشبكة ولكن ومن الطبيعي ان لا تكون هناك ايديولوجية مشتركة.  
**العضوية (الأعضاء)  
منظمات طوعية غير حكومية**\* مانحة (Donor)  
\* وسيطة/مساعدة Intermediary/Support  
قاعدية/او منظمات عون ذاتي Self-help Organization/CBO  
\* حقوقية (Advocacy, Policy Dialogue)  
لا يجوز أن يؤثر أنواع الأعضاء على وضعهم ومكانتهم في الشبكة بل يجب ان يكونوا جميعاً سواسية كأسنان المشط .  
شبكات لمنظمات طوعية (نقابات ، اتحادات رعاة،مزارعين،تعاونيات،رجال أعمال، منظمات طلابية ، شبابية، نسوية …الخ) .  
- مؤسسات/إدارات حكومية .  
- مؤسسات قطاع خاص .  
- مؤسسات قطاع عام .  
- أفراد  
ولكن يمكن ان تعترض الجهات المسئولة عن المنظمات الطوعية على اعتراض اعضاء لا يخضعون لقوانينها بذلك لابد من تنوع نوع العضوية  
**نوع العضوية**- عضوية كاملة  
- عضو منتسب  
- عضو مراقب  
**الأجهزة المختلفة (الأجهزة وانتخابها)**- جمعية عمومية  
- مجلس استشاري (العضوية والدورة)  
- لجان علمية ( " " )  
- مكاتب متخصصة ( " " )  
- لجنة تنفيذية ( " " )  
- سكرتارية ( " " )  
- مكتب تنفيذي ( " " )  
- نقطة الارتكاز أربعة خيارات لتكوينها وهيكلها على ان تؤخذ في الاعتبار الموازنة بين التكلفة والاستقلالية.  
**تسعى الشبكة إلى تحقيق الأهداف الهامة التالية:**(1) تبادل المعلومات والخبرات والتجارب بين أعضاء الشبكة بما يتيح استفادة الأعضاء من الخبرات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة لحل المشكلات ومواجهة التحديات.  
(2) إيجاد قنوات للاتصال بين المؤسسات غير الحكومية على المستوى الدولي من جانب، وبين المؤسسات غير الحكومية المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة، والمشاركة في الشبكة من جانب آخر، لضمان التواجد على المستوى الدولي.  
(3) تصميم وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب لرفع كفاءة العاملين في مجالات أنشطة الشبكة.  
(4) توفير أحدث المعلومات والإحصائيات التي لها صلة بأنشطة الشبكة لتكون مرجعاً لكافة أعضائها.  
(5) معاونة الأعضاء في توفير احتياجاتهم من الكوادر الفنية والإدارية عن طريق التبادل فيما بينهم.  
(6) إعداد وصياغة برامج ومشروعات الدعم وخدمة المجتمع والسعي لإيجاد التمويل اللازم لها.  
(7) تسهيل مشاركة الأعضاء في الندوات والمؤتمرات المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة في الموضوعات ذات الصلة.  
(8) تسهيل تسجيل أعضاء الشبكة في هيئات المنظمات والإتحادات علي المستويات المحلية والإقليمية والدولية المختلفة ومنظمات الأمم المتحدة.  
وسائل وأساليب تقوية الشبكة  
(1) تعزيز قنوات الاتصالات وتبادل المعلومات من خلال استعمال شبكة الأنترنت.  
(2) القيام بحملات تعبوية مشتركة للشبكة لزيادة الفعالية في تأمين المساعدات والدعم المالي.  
(3) اعتماد جهة متخصصة في الدولة لتزويد الشبكة بالمعلومات والاحتياجات والأولويات.  
(4) التعاون بين الشبكة ومنظمات المجتمع المدني في رسم رؤية واستراتيجية للإغاثة والتنمية.  
(5) تفعيل حملات عالمية للضغط والتأثير لدعم القضايا المختلفة، خاصة تلك القضايا المصيرية مثل القضايا المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان.  
(6) العمل على التأثير في صناع القرار في داخل الدولة الواحدة ثم على المستوى الإقليمي والعالمي للضغط على الجهات المانحة.  
(7) تطوير موقع للشبكة في الشبكة العنكبوتية العالمية يتم من خلاله تبادل المعلومات والتقارير والبرامج والمشاريع المشتركة.  
**مجالات وآليات الشبكة (إدارة الشبكة)**تسعى الشبكة لدعم وتطوير عمل المؤسسات المنضوية في إطارها في المستويات الثلاث التالية :  
**المستوى الأول** : دعم وتطوير مستوى الخدمة في تأمين تمويل مشاريع وبرامج الإغاثة والتنمية.  
**المستوى الثاني**: دعم وتطوير قدرات المؤسسات في التعبئة والتأثير والتوعية والتثقيف واستخدام وسائل الإعلام.  
**المستوى الثالث** : دعم وتطوير القدرات المعرفية والمهارية والمؤسسية لأعضاء الشبكة.  
**إدارة الشبكة**مفهوم الحكم الصالح، الذي يعني: القيادة والإدارة الناجحة الفعالة التي تتجه إلى تحقيق الصالح العام اعتماداً على قواعد قانونية واضحة، وقيادة تحترم الخلاف والتنوع، وصنع السياسات والقرارات بطريقة جماعية رشيدة.

**أركان مفهوم الحكم الصالح :  
أولاً** : مجلس الإدارة: ويتحمل في إطار الحكم الصالح ست مسؤوليات أساسية، نوجزها على النحو التالي:  
1- تحديد رسالة المنظمة وأغراضها.  
2- التخطيط بطريقة فعالة.  
3- اختيار المدير التنفيذي ودعمه ومساندته.  
4- توفير الموارد اللازمة.  
5- إدارة الموارد بطريقة فعالة.  
6- ضمان التكامل بين احترام القواعد القانونية والقيم الأخلاقية.  
**ثانياً** : اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة: وبين أهميتها، متى تنشأ، وأنواعها، ومهام كل لجنة.  
**ثالثاً**: مبادئ وقواعد الحكم الصالح: وقد خلص المبحث في بيانها إلى أن هناك مكونات ثلاثة تمثل مبادئ وقواعد الحكم الصالح وهي مكونات متداخلة متكاملة، وأن هناك علاقة تأثير وتأثر فيما بينها، وهذه المكونات هي:  
§ قواعد قانونية واضحة تطبق بمساواة على الجميع.  
§ مبادئ وموجهات أخلاقية أبرزها: الشفافية، والمساءلة، والمحاسبية.  
§ ممارسة ديمقراطية.  
تدار الشبكة بالكيفية التالية :  
**(1) الجمعية العمومية** : تتكون الجمعية العمومية من جميع المؤسسات المنضوية في إطار الشبكة.  
(**2) الأمانة العامة** : تتكون مما يلي :  
- الأمين العام .  
- الأمناء المساعدين (حسب تخصصات الشبكة مثال: أمين مساعد التربية والتعليم ..)  
- المنسقين: (مثال : منسق لكل منطقة، منسق لكل إقليم، منسق لكل دولة، وهكذا ...).  
(**3) المكتب الدائم** : يتكون من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين والسكرتارية التنفيذية.  
(4) **ميثاق عمل**: يتم وضع ميثاق للتضامن والعمل المشترك بين المؤسسات والمنظمات المنضوية في إطار الشبكة يوضح المبادئ والقيم والسياسات والرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات والمشاريع والبرامج وآليات العمل التي سيلتزم بها أعضاء الشبكة.  
(5) **دليل إرشادي**: يتم إعداد دليل إرشادي لأعضاء الشبكة يتضمن كل ما تحتاجه المؤسسات من أصول العمل الإداري والمؤسسي السليم ومنهجيات وضع الخطط وبناء الاستراتيجيات وإعداد المشاريع وتنفيذ البرامج ودراسات الجدوى وإقامة التحالفات والشراكات والعلاقات ..الخ.

**الشراكات (الشراكات التنموية)**متطلبات الشراكات:  
1) التكامل في الأهداف  
2) المساواة واستبعاد الهيمنة  
3) توزيع الادوار  
4) الشفافية والمحاسبة من كل الإطراف  
5) ثقافة الحوار وقبول الآخر والمشاركة والالتزام بالحقوق وممارسة الديمقراطية.  
6) ثقافة البرامج  
7) إرساء قيم المسئولية الاجتماعية  
إن علاقة الشراكات تتجاوز علاقة التشبيك في قوتها بالرغم من ان التشبيك هو علاقة تشاركيه قد تمهد لعلاقة شراكات تصل الى درجة شراكات الإستراتيجية طويلة الامد.  
إن شروط علاقة الشراكات هي:  
ان إدراك أهمية وعائدات التنسيق والتشبيك والشراكات. اهم هذه العائدات تنظم راس المال الاجتماعي يتطلب وعيا ولضمان ومعرفة بالمضامين و نهضة المجالات من الناشطين في المجتمع المدني والمجتمع عامة سواء كانوا إفرادا أو منظمات.  
إن التنسيق والتشبيك والشراكات هي مفاهيم ومجالات جديدة على المجتمعات بصورة عامة، فأجهزة الدولة عموما تعاني من ضعف التنسيق ناهيك عن منظمات المجتمع المدني.  
**المعوقات الخارجية والداخلية للتنسيق والتشبيك والشراكات**إن المعوقات وتحديات التنسيق والتشبيك والشراكات أمام منظمات المجتمع المدني جانبين: في البيئة الخارجية إي البيئة المجتمعية في البلد المعين والبيئة الداخلية في منظمات المجتمع المدني.  
**المعوقات المجتمعية الخارجية (المعوقات في البيئة الخارجية)**- الازدواجية\* : إن البنيات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع هي المحددات الأساسية للأدوار وسلوك وقيم الأفراد والكيانات المختلفة، إن المجتمع العراقي يمر بمرحلة انتقال معقدة وشائكة من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث لذلك نسميه مجتمعا انتقالياً. إن اقتصاد المجتمع التقليدي اقتصاد معيشي (subsistence) يقوم بناؤه الاجتماعي على العشيرة وعلاقات الدم والملكية القبلية الجماعية للموارد الطبيعية وتوظف فيه التكنلوجيا التقليدية وتستعمل فيه طاقة البشر والحيوان مما يجعل إنتاجيته منخفضة للغاية.

أما المجتمع الحديث فيتميز بتغلغل اقتصاد السوق بالمعنى العام الذي يتجاوز تبادل المنافع والسلع والخدمات في الحدود والفواصل القلبية ليمتد للسوق القومي بل الأسواق الإقليمية والعالمية وتوظف فيه التقنيات الحديثة التي توفر الفائض الاقتصادي كشرط لهذا التبادل الواسع. في هذا المجتمع الانتقال يغيب التجانس في السلوك والقيم التي تحكمها ازدواجية وهجينية الأدوار والقيم والسلوك. فنجد العلاقات والولاءات الأولية بين قبلية وطائفية وهيمنة سلوك الابوية والذكورية والتوريث والمحاباة التي وكله تعوق الادارة الحديثة جنباً الى جنب مع قيم الكفاءة والانجاز والمعرفة والمساواة في الفرص وحرية الاختيار وقيم الديمقراطية كمحددات للأدوار والسلوك والقيم . ان هذا الفهم لا يلغى أهمية التنوع الثقافي.  
وتنعكس هذه الازدواجية على الآراء والإدارة في مؤسسات المجتمع الانتقالي وحتى في المجتمع المدني بالرغم من أنها تتميز بصفة الريادة في عملية التغير المجتمعي فتنازع هذه الازدواجية إفراده وسلوكهم . فقيم الأبوية والذكورية تؤثر على مشاركة الشباب والنساء وعلى التشبيك مع المنظمات التي يقودها الشباب والنساء. أن القبيلة في المجتمع الانتقالي ـاخذ شكلاً حديثاً في القبلية المهنية بين الفئات المهنية المختلفة ك مهندسون ، زراعيون ، اداريون .. الخ ؟. إن القبلية بمعناها التقليدي المرتبط بعلاقات الدم.   
والحديث عن (الانغلاق على الذات ) يعوق الانفتاح على الآخر وما التنسيق والتشبيك والشراكات إلا من ارقي أشكال الانفتاح على الآخر الذي يوسع قاعدة المشاركة المجتمعية وهى أسمى خصائص الديمقراطية.   
**الشمولية**المعروف عن النظم الشمولية العداء لمنظمات المجتمع المدني المستقلة لذلك تسعى لتدجينها وجعلها أذرعاً لها. فالتنظيم يفضي الى فاعلين جمعين لا يمكن السيطرة عليهم أو احتواؤهم. والتنظيم هو من أهم عوامل المشاركة وفاعليتها والنظم الشمولية تقف عقبة أمام المشاركة الحرة الديمقراطية ولا تدعم المشاركة الا بشروطها هي. وبما ان التنسيق والتشبيك يرفعان من قدرات المنظمات التنظيمية فان الأنظمة الشمولية تحذر وتشكك في أي جهود لتشبيك منظمات المجتمع المدني وبما ان الأنظمة الشمولية التي تتركز فيها السلطة في قلة من الفاعلين تعوق التعلم والتواصل بين منظمات المجتمع المدني فتقوض بذلك وتصادر قوتها المعرفية ثم هناك القوة التمثيلية كشرط لبفعل منظمات المجتمع المدني .

وبما ان الأنظمة الشمولية تدعي تمثيل جميع فئات الشعب فهي لا تسمح لمنظمات المجتمع المدني تمثيل مجموعاتها المستهدفة وتوسيع القاعدة التمثيلية لها.   
إن الأنظمة الشمولية تتبع استراتيجيات مختلفة لتعويق عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة بالشروط المجحفة في التسجيل: بالاحتواء ، بالمنع ،الاختراق ، تكوين منظمات موالية وموازية للمنظمات المستقلة .

وبالطبع هذه الاستراتيجيات تعوق جهود التشبيك بين منظمات المجتمع المدني.   
**سياسات الخصخصة وتحرير الإقتصاد وسيادة قيم السوق**ان إعلان سياسات الخصخصة وتحرير الإقتصاد في الثلاثة عقود الماضية، والتي ما زالت مستمرة بالرغم من النقد الموجه لها تدفع بمنظمات المجتمع المدني لتبنى قيم السوق والفردانية التي تهزم روح التطوع والتعاون والتضامن وتعظيم راس المال الاجتماعي بين هذه المنظمات وهى روح يعززها التنسيق والتشبيك والشراكات ثم هنالك ضيق فرص الاستخدام فى سوق العمل مما يدفع بأعضاء هذه الجمعيات الى البحث عن فرص العمل فى هذه المنظمات ويرسخ الأنانية والمصالح الشخصية بعيدا عن الشفافية وهى من شروط التنسيق والتشبيك والشراكات.   
**المنظمات الأجنبية المانحة**صارت هذه المنظمات من المحددات الأساسية لسلوك الكثير من منظمات المجتمع التى صار توجهها الأساسي نحو هذه المنظمات لضمان التمويل وإهمال التوجه نحو المنظمات الأجنبية بوصفها ممولة مما يدفع المنظمات الوطنية للتنافس غير الحر على موارد هذه المنظمات الأجنبية مما يجعل المنظمات الوطنية ان تحيط عملها بعدم الشفافية و المحاسبية وعدم الانفتاح على الآخر خوفاً من التنافس على فرص موارد هذه المنظمات الأجنبية في كثير من الأحيان تتحول المنظمات الوطنية إلى (مقاولين) للمنظمات الأجنبية(subcontractor) وهذا بالطبع يقف عائقاً أمام التنسيق والتشبيك والشراكات الشفيفة.   
**معوقات البيئة الداخلية في منظمات المجتمع المدني**هنالك معوقات عديدة للتنسيق والتشبيك وبناء الشراكات في المجتمع المدني نتناول أهمها وهى المراحل التي تمر بها منظمات المجتمع المدني ثم هناك العقبات التي هي نتائج للمعوقات الخارجية.  
مراحل تطور منظمات المجتمع المدني/ دورة حياة المنظمات  
1. الميلاد:  
2. النشأة والنمو والبناء:  
3. مرحلة الشباب والتفاؤل والحركة الدائبة داخل المنظمة ووضع الخطة الاستراتيجية.  
4. مرحلة النضج: تنفيذ الخطة الاستراتيجية ، الانفتاح على الآخر ، الانتشار ، دماء جديدة من المتطوعين والمدربين وترسيخ المؤسسية.  
5. مرحلة الانحدار والتدهور: الشللية ، الانكفاء على الذات ، البيروقراطية والنظرة الأرستقراطية الدونية للآخر من المنظمات الجديدة خاصة الشبابية والنسائية.  
  
**التخطيط الإستراتيجى**ان اهم عناصر التخطيط الإستراتيجى هي الرسالة والرؤية المشتركة والبرامج والمشاريع ان وجود التشبيك والشراكات كبرنامج او مشروع فى الخطة الاستراتيجية بدل على اهتمام المنظمة بالتشبيك والشراكات ولكن وبما ان اغلب المنظمات لا تملك خططا استراتيجية فلا يمكن ان يكون لها برنامج او مشروع للتشبيك واذا وجدت هذه الخطط الاستراتيجية فغالبا ما تكون وسيلة لاستقطاب الدعم لان من شروط التمويل الخارجي وجود خطة استراتيجية ولذلك قد لا يجد التشبيك التنفيذ الجاد.   
**تأثير المنظمات والمؤسسات المانحة الأجنبية**ان تأثير المنظمات والمؤسسات المانحة الاجنبية على المنظمات الوطنية يجعلها تتوجه الى هذه المنظمات (donor driven) اكثر من توجهها الى المنظمات الوطنية ويزيد هذا التوجه من التنافس الهدام على الموارد وعدم الشفافية.   
**قيم السوق**ان زحف قيم السوق على المجتمع المدني والمصالح الذاتية التي تفضى الى الانتهازية والانانية فى ظروف العطالة والفقر يغيب النظر الى المصالح المشتركة والعمل الجمعي وتنظيم راس المال الإجتماعي الذى يقوم على الثقة والتضامن.   
**الشللية وغياب الشفافية**ان زحف قيم السوق يقود الى الشللية وغياب الشفافية ويدفع الى مصالح ضيقة لمجموعات محددة والى الفساد والى الانكفاء على الذات مما يغيب المحاسبة والشفافية والمساءلة والمحاسبة والمؤسسية وهى شروط للتنسيق والتشبيك والشراكة والانفتاح على الاخرين وعلى المنظمات والاعلام الخ..   
**التسييس**يرجع التسييس الى سببين أساسيين: أولهما سعى منظمات المجتمع المدني في بدايات عملها فى الاربعينات لارتباطها بالحركة الوطنية، وثانيهما القهر السياسي في التنظيم الشمولي دفع الكثيرين للانضمام لمنظمات المجتمع المدني ليجدو فيها متنفسا سياسيا.  
**متطلبات التنسيق والتشبيك والشراكات   
المتطلبات التنظيمية**1. المؤسسية والتخطيط الإستراتيجي والتنفيذ الصارم للخطط  
2. المحاسبة والشفافية  
3. السماح بالتشبيك مع كل المنظمات وان اختلفت الجهة المسجلة  
**المتطلبات المعرفية**1. المعرفة بمضامين وتقنيات التنسيق والتشبيك والشراكات  
2. التدريب وبناء القدرات فى هذه المجالات  
3. المعرفة بالكم الهائل من المنظمات لاستكشاف الفرص والمتابعة الكامنة فى التشبيك مع المنظمات الاخرى.  
**متطلبات الموارد**• الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالتدريب وممارسة التنسيق والتشبيك والشراكات  
• تكلفة نقاط الارتكاز لتكون مستقلة وفاعلة  
متطلبات سلوكية ترسخ روح التطوع والتضامن  
**النواحي الإيجابية والسلبية لمفهوم التشبيك**استعراض النواحي الإيجابية والسلبية لمفهوم التشبيك يجعل القائمين على المنظمات الأهلية يعظمون الإستفادة من الإيجابيات ويعالجوا في نفس الوقت السلبيات الواردة إفتراضاً عند تكوينهم هذه الشبكات ولقد فندت دراسة قيمة أعدتها الباحثة مديحة سالم والدكتور حسني يونس بعنوان " مفاهيم التشبيك " قدمت إلى شبكة دعم حقوق المرأة المعيلة هذه الجوانب في الآتي:-  
**أولاً : النواحي الإيجابية**1. توسيع نطاق وقاعدة الدعم المتاحة لأهداف الدعوة من خلال العمل الجماعي المشترك بما لا تستطيعه هيئة واحدة منفردة .  
2. تعظيم حجم التمويل والموارد المتاحة لتحقيق أهداف الدعوة بتجميعها في إطار واحد وتوزيع مسئوليات العمل والرقابة على مختلف أطراف التحالف .  
3. تعزيز مصداقية جهود الدعوة بصفة عامة وجهود مصداقية كل من أعضاء التحالف بصفة خاصة .  
4. المساعدة على خلق كوادر قيادية جديدة والتدعيم المؤسسي لكل طرف .  
5. توسيع نطاق الأعمال والأنشطة .  
**ثانياً : النواحي السلبية**• ربما ساهم في تشتيت الإهتمام عن العمل الأساسي للمؤسسة  
• ربما تطلب الإنضمام لأحد التحالفات التنازل عن مواقف مبدئية تجاه القضايا المطروحة أو أسلوب التفاعل معها .  
• ربما لا يحصل أعضاء التحالف عادة على التقدير اللائق نظير جهودهم في سبيل تحقيق أهداف الشبكة إذ ينسب الفضل إلى التحالف ككل غير أن التحالفات التي تنشأ على أساس سليم تعمل على إبراز الجهود الفردية لأعضائها .  
• إذا انفرط عقد التحالف لسبب أو آخر قد يؤثر ذلك سلباً على مصداقية كل عضو من أعضائه المحسن والمسيء أو المجتهد والمقل على السواء .  
ولكن لابد من الإشارة أن تعظيم هذه الإيجابيات وتعليل السلبيات مرهون بحسن أداء منسق الشبكة ( الجمعية أو الهيئة التي تتولى تنسيق الأعمال الإدارية والمالية للشبكة) لأن التجربة في كثير من الدول فيما يتعلق بتكوين الشبكات تشير للأسف باستئثار العضو المنسق بنصيب الأسد ليس في الإدارة والتمويل فحسب بل والتدريب والتقدير والتسويق والدعاية مما يهدد نجاح هذه التجربة الوليدة .  
ويكمن العنصر الثاني في نجاح عملية التشبيك هو إحسان إختيار الشريك أو الشركاء في الشبكة من حيث القدرة والرغبة والإستعداد فلابد من تمحيص قدرات الأطراف المؤسسية ومدى الإنسجام والتوافق مع ميادين عمل الشبكة والإستعداد لتقبل فكرة العمل الجماعي أو روح الفريق ( team work ) .  
بتحقيق هذين العنصرين حسن أداء وإدارة العضو المنسق للشبكة وإحسان إختيار الشركاء والحلفاء فيها يمكن تعظيم الإيجابيات وتلبية إحتياجات المنظمات الأهلية من التشبيك حيث الرغبة في زيادة عدد المستفيدين من خدمات الجمعية وزيادة مواردها وتوفير فرصة التدريب والتأهيل المؤسسي للعاملين بالجمعية وزيادة المشاركة المجتمعية وتأثير الجمعية في المجتمع.  
  
**التشبيك والشراكات في النظام التعاوني**   
مثال ناجح للتشبيك والشراكات والتحالفات الناجحة   
يعتبر التعاون كظاهرة اجتماعية، قديم قدم البشرية، وشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي، ومورس التعاون بالفطرة في كافة المجتمعات منذ الازل وبدى ذلك جلياً من خلال تعاون افراد المجتمع الواحد في اقامة المساكن او جني المحاصيل الزراعية كالقمح والزيتون وفي مناسبات الافراح والاتراح ومعالجة اثار الكوارث الطبيعية والحروب حيث كان الناس يندفعون فطرياً لتقديم العون والمساعدة لصاحب الحاجة ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون ايضاً .

وعليه نستطيع القول ان كلمة التعاون تعني المشاركة والمساعدة المتبادلة والعمل معاً وانه طريقة مثلى لتأدية وانجاز الاعمال بشكل افضل واسرع والتعاون ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيله فضلى لبلوغ الهدف . ولسنا هنا بصدد الحديث عن التعاون في صورته (الفطرية)، إنما ينصب حديثاً عن التعاون المنظم كوسيلة وأداة إصلاحية وتصحيحية في المجتمع والذي برز بصورة واضحة في أعقاب الثورة الصناعية بأوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ الناجمة عن فشل الرأسمالية، خاصة بالنسبة للمزارعين والطبقة العاملة، وتمثلت هذه الآثار السيئة للنظام الرأسمالي المتدهور في:

* الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال،
* وانتشار البطالة
* انخفاض وتدني في مستوى المعيشة،
* استغلال النساء والأطفال في الإنتاج الرأسمالي لانخفاض أجورهم
* وظهور كثير من الأمراض والعلل الاجتماعية الخطيرة.   
  ظهر الفكر التعاوني على يد الاشتراكية الطوباوية ويعتبر ( روبرت اوين ) الأب الحقيقي للتعاون والتي مهدت تجاربه الي ظهور اول نموذج تعاوني ناجح عام 1844 في روتشديل – انكلترا وبمبادرة عمالية صرفة وبالتالي ظهور التعاون استهلاكي ثم اعقبها التعاون الانتاجي الحرفي في فرنسا والتعاون الائتماني في المانيا .

لقد كان للنظريات الاشتراكية التعاونية الاصلاحية أثر كبير في نجاح التجرية التعاونية وإنتشارها في بقاع العالم المختلفة:

* ابتداء بالطوباوية الاوينية(1771- 1858)
* ومجهودات شارل فورييه(1772- 1835)
* والشركات التعاونية للكنجية ( وليم كنج 1786- 1865)
* ومساهمات ( لويس بلان 1811- 1882 ،
* فردنياند لاسال 1825 - 1864)
* والمدرسة الالمانية الجيدية ( 1847 – 1932 )
* والبارانوفسكية ( توكان بارانوفسكي (1865- 1919 )
* ونظريات الربح التعاوني في القرن العشرين ،
* نظريات "ميلر" التعاونية والتجربة التعاونية الكيبوتسية في إسرائيل.

حاول روبرت أوين 1771-1858 "الأب الروحي للتعاون" تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم من الإخفاقات التي لازمت التجربة إلا أنها كانت كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة لرواد روتشيديل، حيث اجتمع في 15 أغسطس 1843، 28 عاملاً من بينهم امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية معلنين أول جمعية تعاونية في العالم.. ومن ثم انتقلت التجربة الناجحة إلى بقية المدن البريطانية وإلى بقية دول أوروبا والعالم. وفي بداية سنة 1843م لخص أوين أفكاره في أهمية قيام العمال بجمع مساهمات يقيمون بها وحدات بيعية تقدم لهم السلع التي : يحتاجونها بأسعار معقولة ، ووحدات تقدم لهم مزايا الإنتاج الكبير والتسويق الأوفر والشراء والبيع بما يعود عليهم بنتائج أفضل . وحدد أسس أصبحت نواة لمبادئ التعاون وجدت قبولاً من الطبقة العاملة في انجلترا ، وبناء عليها شهد العام في منتصف عام 1844 بزوغ الحركة التعاونية العالميةً بتأسيس أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونية.   
قام "رواد روتشديل المنصفين" (Rochdale Equitable Pioneers) بإنشاء أول متجر لهم في تود لين، بروتشديل "وهي بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بإنكلترا".. وكانت عبارة عن متجراً استهلاكياً ، وبذلك شهد حي (تودلين) في بريطانيا أول عمل اقتصادي تعاوني رشيد (على أسس حددها روبرت أوين) .

وبقيام جمعية روتشديل التي جمع رأسمالها (سنتاً ... سنتاً) من العمال حتى بلغ (26) ستة وعشرون جنيها إسترلينيا. بدأت روتشديل من 1843م / 1845م في التطور ، وبدأ الفكر التعاوني (وأسسه) التي تحولت إلي مبادئ في الانتشار بما حققه التطبيق من نتائج طيبة تخطت مجالات الاستهلاك إلي مجالات أخرى منها المساهمة في إنشاء المساكن العمالية : بعد أن زادت عضويتها وتضاعفت رؤوس أموالها ونمت قدراتها تمكنت من أن تمتلك أكبر أسطول بحري تجاري في العالم في ذلك الوقت.

ويذكر الباحثون في مجال التعاون ان سنة 1844 تعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية عالمياً حيث أسست اول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية رواد روتشديل التعاونية ، وروتشديل بلدة صغيرة في مقاطعة لانكشاير بإنكلترا ، حيث كانت البلاد تعاني من اثار الحروب النابليونية والتي استمرت (15) سنة وسببت شدائد كثيرة كما كان للثورة الصناعية ضلع كبير والتي احدثت التغير من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي اثر اختراع الآلة البخارية التي تدار بالفحم الحجري مما أدى الى إعادة التوزيع الديمغرافي للسكان والانتقال من ضفاف الانهار ومساقط المياه الى المناطق القريبة من مناجم الفحم الحجري للزيادة السريعة والكبيرة في المصانع المقامة قرب المناجم وتوافر كبير لفرص العمل فيها لأعداد غفيرة وهنا نشأة الحاجة للحصول على المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية والمساكن في المناطق الجديدة واصبح يتطلب ذلك توريد المواد الخام من مناطق نائية.

وفي ظل هذه الصعاب نشأ صراع الحركات العمالية مع اصحاب المصانع لتوفير هذه المتطلبات.  
ومن هنا انبعثت لدى عدد من العاملين القاطنين في بلدة روتشديل فكرة انشاء جمعية تعاونية وكانت الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك والباعث ، حيث أسست الجمعية من (28) رجلاً جمعوا (16) جنيهاً وفتحوا حانوتاً متواضعاً يحوي السلع الضرورية بحيث يمكنهم من توفيرها لعائلاتهم وبسعر معقول ودون غش بالنوعية او الوزن ، ووضعوا دستوراً (( نظام داخلي )) مكتوب لجمعيتهم تضمن الغايات والاهداف وطريقة جمع المال وتوزيع الارباح وأسلوب الادارة وخطة الجمعية ، وتوسعت الجمعية مع النجاح وبمرور الوقت في اعمال الحانوت الى ان اصبح يوفر كافة السلع والملابس واضيفت مطحنة حبوب بعد (5) سنوات واصبح عدد الاعضاء بعد (7) سنوات (600) عضو ومبيعاتهم (13) الف جنيه .

توالى تأسيس التعاونيات في انكلترا من مختلف الأنواع والغايات وصدر اول تشريع حكومي عام 1852 لإدراك حكومتهم آنذاك بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت تؤديه التعاونيات ، وفي عام 1863 أسس أول اتحاد جمعيات تعاوني ضم (48) جمعية لتوريد وتسويق المواد الغذائية والمنزلية بالجملة لأعضاء الاتحاد من الجمعيات وانتخب أحد رواد روتشديل رئيساً للاتحاد وتوالت الحركة التعاونية بإنكلترا بالتطور والرقي فأسست اول صحيفة تعاونية عام 1871 ثم رابطة السيدات التعاونية 1883 لتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة وتحسين أحوال استخدام النساء العاملات في المصانع .

وفي نفس فترة ازدهار التعاونيات في انجلترا كانت تزدهر حركة تعاونية للتسليف والتوفير التعاوني الزراعي في المانيا حيث الحيازات الزراعية الصغيرة والمعاناة من السعر المتدني للمنتوجات وارتفاع سعر الفائدة على المبالغ المقترضة للمزارعين من الممولين والتجار مما دفع السيد فريدريك رايفايزن رئيس بلدية لمجموعة من القرى للتفكير بتأسيس اول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير بنظام داخلي مكتوب ومتفق عليه وباسهم واشتراكات متواضعة وبوشر بإقراض الأعضاء قروض إنتاجية زراعية مشروطة ومراقبة وكانت النتائج إيجابية جداً على المزارعين .وعليه انتشرت هذه الجمعيات في كافة اقطار اوروبا ثم إلى كافة انحاء العالم وتنوعت بتنوع حاجات المجتمعات الاستهلاكية والزراعية والإسكانية والصحية وصيد الأسماك والنقل والتسويق والاعمال النسائية والمدرسية والعمالية واعمال أخرى كثيرة تشمل كافة نواحي الحياة .

واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 وقد تم الاحتفال في السادس من يوليو 1995 بمرور مائة عام على تأسيسه وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها "منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون اختياريا لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا ".  
  
من خلال دراسة الواقع والتأريخ النظري للتعاون والتجربة التعاونية، يتضح أن هناك أنواعا للعمل التعاوني وأشكاله، من أهمها التعاون الزراعي، والتعاون الاستهلاكي، والتعاون الانتاجي الحرفي، والتعاون الإئتماني، وغيرها من المجالات الأخري. ولقد كانت التعاونيات دائما تسعى لتحويل الاستثمار الضعيف المشتت المتناثر وسط بحر المزاحمة الكبيرة والغير عادلة إلى الاستثمار الكبير القادر على المنافسة وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال تجميع الإمكانات والجهود المشتركة وتوحيدها في وعاء إقصادي وإجتماعي يسمى "الجمعية التعاونية" والتي هدفها النهائي ليس تحقيق لأرباح وانما تقديم الخدمة الجيدة نوعا وكما للأعضاء وغير الاعضاء، أي أن التعاونيات تسعي لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية في ثوب إنساني من خلال وسائل إقتصادية يستغل فيها الربح المتحقق لمصلحة الأعضاء وغير الأعضاء.

فمثلا يشجع التعاون الزراعي المزارعين على الصمود أما الاستغلال وفي فوضى السوق متى ما توفر لهم ضمان سلامة الممتلكات التعاونية التي تخصهم والاشراف والتطبيق الدقيق للمبادئ وللقواعد الأساسية للتعاون وتذليل نشر العمل والنشاط التعاوني واعتماد مبدأ الاستقلالية الاقتصادية والتنسيق الجيد مع المؤسسات التسويقية والتوافق مع حاجة الأسواق وتأمين التمويل اللازم بأفضل واكفأ معايير العدالة ورفع الإنتاجية كماً نوعاً. ويعتبر التأسيس المدني والديمقراطي الشرط الاساسي للعمل التعاوني السليم لأنه يجنبنا فرض القيادات الحزبية والطائفية والقبلية والعشائرية على الجمعيات التعاونية وبالتالي : ضمان الكفاءة الإدارية ونجاحها والابتعاد عن البيروقراطية وتدني مستويات الاستثمار والمردودية الاقتصادية.  
**الجمعية التعاونية**عبارة عن مجموعات أولية (شبكة) تضم مجموعة من الأشخاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية وعلي الأسس التعاونية الديمقراطية لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن ما يملكه من رأسمال في التعاونية أي "رجل واحد صوت واحد" } أي صورة من صور التشبيك المحكم بين الأفراد.   
والجمعية التعاونية منظمة عادلة ينشئها الأفراد لتباد المساعدة بقصد رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي . فالتعاون هو تجميع واتحاد، لبعض الأشخاص وجهودهم بغرض تحقيق هدف مشترك وذلك عن أقصر الطريق وبأقل تكلفة وعلي أحسن وجه وهذا الهدف ينتهي إلي رفع المستوي الاجتماعي للأعضاء عن طريق زيادة الدخل أو الاقتصاد في التكاليف والسبيل إلي تحقيق هدف الأعضاء المتعاونين هو إنشاء منظمة اجتماعية تعمل بوسائل اقتصادية. المنظمة التعاونية ليس هدفها التخفيف من الموقف الذي خلقه الاقتصاد التجاري بل هو أكثر من ذلك – إذ يتلخص هدفها في ماهية وتحرير أعضائها من السيطرة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي اللذين يتمتع بهما المسيطرون علي المواقع الإستراتيجية التي خلقها الاقتصاد التجاري مما يرفع من مستوي معيشة أعضائها المتعاونين بزيادة دخولهم الحقيقية بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية الاقتصادية.

ولذلك تتميز المنظمة التعاونية عن المنظمات الأخرى من حيث أهدافها ومن حيث الطرق التي تتبعها لتحقيق هذه الأهداف. وتحقيقا لهذه الأهداف يجب أن تقوم أية منظمة تعاونية علي أساس عنصرين أساسيين اجتماعي اقتصادي يفسران علي أن المنظمة التعاونية تتكون من: ترابط بين أشخاص أدركوا وما زالوا يدركون أن هناك تشابها بين بعض احتياجاتهم وان إشباع هذه الحاجة بالأسلوب التعاوني وبتكوين منشأة تعاونية يكون أحسن بكثير من إشباع هذه الاحتياجات بالطرق الفردية. منشأة اقتصادية لها هدف مطابقا تماما للحاجيات التي يراد إتباعها وهكذا تري أن الروابط هو أصل الفكرة التعاونية وهو السبب المباشر في وجود المنظمة التعاونية. ومن هنا تتأكد خاصية وفعالية التشبيك في التعاونيات والتي تمازج بين الناحية العملية والعلمية مع التركيز علي تقديم خدمات جيدة في الكم والكيف للمستهدفين من خلال العمل الجماعي المشترك.   
الشعار التعاوني تجسيد للقيم العملية للتشبيك والشراكات والتحالف الفعال  
الشعار التعاوني المتفق عليه دولياً الثلاث حلقات المتشابكة المتصلة والتي تعني ( اتحاد ، قوة ، عمل ) وأينما شوهد هذا الشعار على اللافتات والمباني في مدن وأرياف العالم يتذكر المرء ان هذا موقع او مقر لتعاونية ما أو للإدارات التعاونية .

وتعتبر التعاونيات Co-operatives نوع من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعه من الناس ارتباطاً اختيارياً بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. عبارة بصفتهم الإنسانية هذه تعني ان ينضم العضو للجمعية دون أي تأثير أو حسبان لمركزه المالي او الاجتماعي او السياسي او الديني كما ان هذه المراكز لا تعطيه أية امتيازات في الجمعية على الآخرين. الشعار الدولي للتعاون يتشكل من ، ثلاثة حلقات دائرية متساوية تبدأ بالحلقة الأولى إلى أعلى والثانية والثالثة إلي أسفل متوازيتان والحلقات الثلاثة متداخلة. إذا تأملنا شعار التعاون نجد أنه رمز الفلسفة التعاونية، باعتبار أن لها شعار ومبادئ، ويرمز شعار التعاون إلى:

* مصدر القرارات،
* وتكوينات رؤوس الأموال،
* وتماسك الجماعات،
* والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

ويلخص في ثلاثة دوائر ترمز إلي الشمول والاتساع والإرتباط بأقدار متساوية في الحقوق والواجبات وتم كما قدمت اختيار هذا الشعار في مسابقة من بين العديد من الشعارات تقدم بها فناني أوروبا.

وللشعار جوانب عديدة :

* فالحلقة الأولى ترمز إلي رأس المال
* واليسرى إلى العائد على رأس المال
* واليمنى إلي العائد على المعاملات (توجه مالي) ،

أما الدائرة العليا فتمثل الجمعية العمومية

* واليمني مجلس الإدارة
* واليسرى والإدارة التنفيذية (توجه إداري).

وللشعار أيضا قيم معنوية، حيث تمثل الدائرة العليا تمثل الحرية واليمني تمثل العدالة واليسرى تمثل المساواة . (إنسانية الإنسان) . ونعلق على القيم المعنوية في موضوع الحرية والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. ونشير إلى أن الآلاف قد سقطوا في الحروب منذ أن عرفت البشرية الحياة علي الأرض من أجل واحدة أو أكثر أو الثلاثة قيم المذكورة كما شهدت بلاد كثيرة ثورات من أجلها أو أي منها كهدف ونذكر منها (فرنسا) التي صمم فيها شعار التعاون.   
**أهميه معاني الشعار (تعبير عن التشبيك)**(1) تمييز المؤسسات التعاونية بعلامة واضحة كعلامة تجارية تسجل عند السلطات الحكومية ويتم التعامل بها في المكاتبات والعقود.   
(2) إن المنشأ التعاونية التي تحمل الشعار أنشئت وفقاً لضوابط ولها أهداف ومبادئ  
(3) أن المنشأة أو المؤسسة التعاونية التي تحمل الشعار تتميز بأنها مسجلة وأهدافها معلنة ولها رأسمال ومؤسسين . ارتضوا النظام التعاوني ولها نظام إداري ومالي ومحكومة بلوائح وقوانين، وتعمل في ظل شعار لتحقيق أهداف مشروعة، وملتزمة بالمبادئ التي يشير إليها الشعار  
(4) وبعد ذلك كله فإن الشعار يتمشى أو يتميز بميزات كل أفكار المجتمعات علي اختلافها فكل مجتمع بشري يجد فيه التفسير الذي يرضي تطلعاته المعنوية والاجتماعية والاقتصادية .  
"إتِّحاد وخِدْمَة وتَمْثيل التعاونياتِ حول العالم"، هو شعار الحلف التعاوني الدولي الذي تأسس في 1895، وهو شعار يصور حمائم السلام يخرج من قوس قزح - رمز الحركة التعاونية ويمثل وحدة عضوية الحلف المتنوعة. وقد صممت أصلا للاحتفال بالمؤتمر المئوي للحلف عام 1995. وهو منظمة مستقلة ، وغير حكومية تمثل التعاونيات في العالم. وهي اكبر منظمة غير حكومية في العالم.

اعضاء الحلف من المنظمات العاملة في كل القطاعات بما فيها الزراعة النشاط المصرفي ومصائد الاسماك والصحة والاسكان والصناعة والتأمين والسياحة والتعاونيات الاستهلاكية. حاليا ، يمثل الحلف 220 عضو منظمة من 90 بلدا تمثل ما يقارب المليار شخص فى جميع انحاء العالم.

للحلف اولويات وانشطة تركز على النهوض والدفاع المشترك للهوية التعاونية والتعبير عنها بصورة صحيحة، وضمان خلق تعاونيات قوية وفاعلة معترف بها من خلال تفعيل قدرتها على المنافسة في السوق. الحلف يثير الوعي التعاونيات. وهي تساعد الافراد والسلطات الحكومية والمؤسسات الاقليمية والدولية المشاركين فهم النموذج التعاوني الصحيح ويضمن ان السياسة الصحيحة توجد بيئة لتمكين التعاونيات من اجل ان تنمو وتزدهر. وهو صوت الحركة التعاونية الذي يساعد اعضائها في الضغط من اجل تشريعات جديدة وأكثر ملاءمة للإجراءات الإدارية التي تحترم الحركة التعاونية ومبادئها وقيمها، من خلال تقديم الدعم السياسي فضلا عن الخبرة التقنية لتمكين التعاونيات من التنافس على اساس متكافئ.

ويزود الحلف اعضائها الرئيسيين المعلومات ، وأفضل الممارسات والاتصالات، من خلال منشوراته المختلفة كما ينظم الاجتماعات وحلقات العمل لمعالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على التعاونيات ويتيح مناقشة التعاون بين المشغلين من جميع انحاء العالم. إضافة الي ذلك يسهل الحلف الاتصالات بين التعاونيات لاغراض تجارية ، وتبادل معلومات الاستخبارات فى طائفة واسعة من المجالات ، وبتقديم المساعدة التقنيه الى التعاونيات من خلال برنامجها الانمائي، وتعزز بناء القدرات والدعم المالي ، وتسهل ودعم خلق فرص العمل والحد من الفقر وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة في جميع انحاء العالم.  
ألوان الطيف تعبر وتدل علي الآتي : اللون الأصفر يمثل التحدي والاحمر يرمز للشجاعة. البرتقالي عرض لرؤية الاحتمالات والتوقعات المستقبلية، الاخضر يمثل النمو- لنمو في حجم العضوية وفهم اهداف وقيم التعاون. السماء الزرقاء تقترح آفاق بعيدة ، والحاجة الى توفير التعليم ومساعدة التعساء والسعي نحو الوحدة العالمية. كما الكحلي يوحي بالتشاؤم ، يذكرنا بأقل الناس حظا في العالم الذين هم في حاجة الى الاستفادة من التعاون، أما البنفسج فهو لون الدفء والجمال والصداقة.   
**القِيَم التعاونية**والقيم التعاونية تتعلق بقيم المساعدة الذاتية والاعتماد علي النفس ، المسؤولية الذاتية ، الديمقراطية ، العدالة والمساواة والتضامن.   
**المبادئ التعاونية (مبادئ الحلف التعاوني الدولي)**أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور وانتمائها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها, واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام 1895واحتفل في يوليو عام 1995بمرور مائة عام على تأسيسه وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها منظمة شعبية طوعية ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون بمحض اختيارهم لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا.   
وقد اعتمد الحلف التعاوني الدولي المبادئ التعاونية التالية :   
1**- العضوية الاختيارية المفتوحة** : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تميز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع . مبدأ الباب المفتوح للعضوية يحقق الإحساس والشعور بالملكية الخاصة للفرد في إطار الجماعة إضافةً إلي ما يقدمه لقدراته في العمل بالمشاركة فكرياً وعملياً ومالياً ثم بما في ذلك الترشيح والانتخاب في مجالس الإدارات .   
2- **الإدارة الديمقراطية للتعاونيات**: التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويشاركون في سياساتها واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا والممثلين مسئولين أمام ناخبيهم وللأعضاء حقوق تصويت متساوية عضو واحد صوت واحد وعلى المستويات الأعلى تدار التعاونيات وتنظم بأسلوب ديمقراطي. ويعطي مبدأ ديمقراطية الإدارة الحق لجميع الأعضاء في المشاركة في إدارة الجمعية وفقاً لضوابط ديمقراطية عادلة فيتعلم الناس الديمقراطية الحقيقية الخالية من المؤامرات والصراعات.   
3- **مساهمة العضو الاقتصادية** : يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكية تعاونية , ويتلقى الأعضاء تعويضا عن رأس المال المسهم ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية و دعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية . ويقدم مبدأ العائد علي المعاملات الشعور بالمسئولية تجاه الممتلكات عند الأعضاء بما يؤكد توزيع الفائض علي جميع الأعضاء وفق الأسس العادلة ومبدأ العائد علي رأس المال يحرر المال من الربا ويوظفه في سبيل تحقيق أفضل أداء مالي للفرد والمجتمع وهو مردود ربحي ملائم للأسهم يفوق معدلات الاستثمار في كل قطاعات النشاط الاقتصادي إذا ما قورن مردود السهم بقيمته في أي نشاط اقتصادي غير النشاط الاقتصادي التعاوني ..   
4- **الإدارة الذاتية المستقلة** :التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمنون تمويلها المالي ويمكن لهم التعاون مع منظمات اخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني . كما أن مبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي مبدأ يقاوم التفرقة ويدعو لتوحيد البشرية يعتبر مبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي من المبادئ الجديدة وقد أخذت به كثير من الدول كما لم يؤخذ به في بعضها .ويعتبر الحياد السياسي والديني والعرقي من أهم الوسائل التي مكنت الجمعيات التعاونية من العمل بحرية في كنف النظم السياسية ووسط الاثنيات العرقية والأيدولوجيات الفكرية والدينية ولذلك وجد العمل التعاوني في الدول التي تطبق النظام الاقتصادي الرأسمالي (الغرب خاصة) والدول التي تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي (دول شرق أوربا خاصة) . و يوجد العمل التعاوني في الدول التي تعتقد في الأديان السماوية بمختلف عقائدها .وقد نودي بمبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي عبر الحلف التعاوني الدولي ولذلك نجده في دستور الحركة التعاونية العالمية وفي القوانين المحلية للتعاون في أغلب الدول .   
5- **التعليم والتدريب والإعلام** : تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها بالتعاونيات ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم ، مع تنوير الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عن طبيعة ومزايا التعاون عن طريق التثقيف والتوعية التعاونية. ثم إن مبدأ التعليم والتدريب التعاوني مبدأ يقاوم الجهل. يعتبر أحد أهم المبادئ التعاونية – لإيجاد الوعي عن العمل الإداري والمالي والاجتماعي والاقتصادي لأعضاء الجمعيات مما يساعد علي نمو الحركة التعاونية من ناحية – ومن أخرى رفع المستوي الفكري للعضو باعتباره (إنسان : لأن التعليم مطلوب للإنسان – ويحفظ إنسانيته من خلال مردود التعليم اجتماعياً واقتصادياً) .

وتتضمن تشريعات التعاون في بعض الدول تخصيص نسبة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع لأغراض التعليم والتدريب التعاوني . باعتبار أن التثقيف التعاوني أحد مسئوليات الجماعات المتعاونة في نشر الفكر مما يقود إلي رفع القدرات لأعضاء الحركة التعاونية وهو بمثابة استثمار مستقبلي .

وتوجد في كثير من الدول مدارس ومعاهد وجامعات متخصصة للتعليم والتدريب التعاوني لإيجاد متخصصين في اقتصاديات التعاون ومتخصصين في الإدارة التعاونية وكذلك في التمويل التعاوني . والمحاسبة التعاونية ... الخ .إضافةً إلى مستويات أدنى لتعريف الأعضاء والمساهمين بحقوقهم وواجباتهم . وكذلك مجالس الإدارات فيما يتعلق بالسياسات واستراتيجيات العمل التعاوني .. ومن ذلك معايير المقارنات للميزانيات وطرق التحليل المالي وأساليب اختيار العاملين وأسس العلاقات العامة والمفاوضات وعقد صفقات الشراء والبيع . ونظم المخازن إضافةَ إلي برتوكول تمثيل جمعياتهم في اجتماعات المؤسسات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية .. إضافةً إلي أساليب التسويق كمصادر الخامات والسلع الأجود وعناصر الجودة وعلم المنتجات ومواقع إنتاجها ... الخ .ونشير إلي أن منظمة العمل الدولية قد أمنت علي ضرورات التعليم والتدريب التعاوني ورصدت لذلك أموال تهدف إلي المساعدات في مجالات إنشاء عدد من معاهد التدريب في الدول الفقيرة للتعليم والتدريب التعاوني.   
6- **التعاون بين التعاونيات** : تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا من خلال المؤسسات والمنظمات والإتحادات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية. كما أن مبدأ التعاون بين التعاونيات يمكن من تكوين المزيد من المنظمات التعاونية والمؤسسات الفاعلة في المجالات التعاونية وينمي قدرات الحركة التعاونية استثماراً واستشارةً وتبادلاً للخبرات .   
7- **الاهتمام بالمجتمع** : تعمل التعاونيات من أجل التنمية الاجتماعية المتواصلة فتقدم خدماتها في مجال الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب..... الخ لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها الأعضاء. وتعبر المبادئ التعاونية عن دستور الحركة التعاونية (الدولي العالمي) حيث يشمل مضمون الدستور مجموعة من المبادئ التي تهتدي بها كل الجمعيات التعاونية في تحقيق أهدافها في العالم.   
**مستويات الإدارة والتشبيك في النظام التعاوني**مستوى الجمعية العمومية للمساهمين ، وهي أعلي قمة للإدارة في الحركة التعاونية حيث يتم فيها التصويت الحر المباشر على مقترحات أو موضوعات يطرحها عضو ويتخذ القرار بناءً علي نتيجة الأغلبية المطلقة في الأصوات ويتعين علي جميع المساهمين الحاضرين الإدلاء بآرائهم وعل الذين لا يوافقون علي إجماع الرأي (رأي الأغلبية) الامتثال له باعتبار أن رأيهم هو رأي الأقلية – كاعتماد لمبدأ الديمقراطية وتنفيذاً له ، هذا رغم أنه في بعض الأحوال لا يكون رأي الأغلبية في الجمعية العمومية صحيحاً أو لصالح أفراد دون صالح الجمعية خاصةً في البلاد النامية والشرق ، وفيه خصوصية القبلية والعلاقات الاجتماعية . حيث ربما يتخذ القرار بالأغلبية ، لمجرد العاطفة أو التعاطف ، أو الكرم ، أو نتيجة المعلومات المغلوطة أو الناقصة خاصة وأن أغلب الأغلبية (أمية) الي غير ذلك من الأسباب . وفي كل الأحوال علي الأقلية الامتثال لرأي الأغلبية وفقاً لروح الديمقراطية . ونذكر أن لكل مساهم (صوت واحد) مهما بلغت عدد أسهمه . علي عكس الشركات المساهمة في النظام الرأسمالي : (وهذا يعكس ديمقراطية العمل التعاوني المتمثل في صوت واحد للفرد مهما كانت عدد الأسهم) التي يمتلكها علي عكس مساهمي الشركات المساهمة أو شركات الأشخاص في النظام الرأسمالي .   
**مجلس الإدارة**إن الجمعية التعاونية هي ملك للأعضاء الذين يتساوون جميعهم في المشاركة في إدارة شئون الجمعية التعاونية و تعمل كل جمعية علي انتخاب مجلس للإدارة من عدد محدود من أعضائها من السهل أن يجتمعوا فيما بينهم من وقت لآخر لمناقشة المسائل التي تعرض عليهم بواسطة الضباط التنفيذيين أو موظفي الجمعية أو أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم لكي يتخذوا قرارات بشأنها ويصدروا توجيهاتهم للموظفين عموماً لإدارة أعمال الجمعية وفقاً لما نصت علية اللوائح الداخلية وتوصيات الاجتماع العام .

مجلس الإدارة بالجمعية التعاونية مفوض من الجمعية العمومية ومنتخب ، وأعضاؤه هم من بين المساهمين ، ويتم انتخابهم انتخاباً مباشراً بناءً علي ترشيحهم ويتراوح عددهم عادةً من (7 إلي 12 شخصاً) ; ويتوقف عددهم عادةً علي حجم الجمعية من حيث رأس المال والأهداف .

ويتم انتخاب مجلس الإدارة لدوره أو أكثر ... أقلها سنة ، وقد تصل دورة مجلس الإدارة إلى أربعة سنوات . ويتم ترتيب الأصوات التي حصل عليها مرشح ويكون المجلس وفق أعلى الأصوات عدداً .

وفي بعض الدول يكون من أصحاب الأصوات الأعلى للترتيب بعد مجلس الإدارة مجلس ظل يسمي (مجلس الرقابة) وتكون مهمته رقابية ويحل صاحب أكبر عدد من الأصوات في الاحتياطي محل أي عضو في مجلس الإدارة تنتهي عضويته لأي سبب كالاستقالة أو الوفاة مثلاً . وتعارف المجتمع التعاوني علي اختيار أفضل العناصر من بين المساهمين للقيام بمهام عضوية مجلس الإدارة ، وذلك من حيث حسن السيرة والعلاقات الحسنة والأمانة والموضوعية والعقل الرشيد . ولكن مع ذلك تأخذ بعض الدول بشروط يتم بناءاً عليها ترشيح العضو المساهم من بين المساهمين لمجلس الإدارة وتحدد ذلك في تشريعاتها التعاونية.  
واجبات مجلس الإدارة :- الإشراف علي أداء الجمعة لتحقيق أهدافها ويتضمن ذلك رسم السياسة التي تحقق هذه الأهداف التي من أجلها تم إنشاء الجمعية .   
• تمثيل الجمعية نيابةً عن المساهمين مع كافة الأطراف في علاقات المجتمع المدني داخل البلاد وخارجها .   
• التقاضي والمثول أمام السلطات الأمنية والجنائية والمدنية والمحاكم فيما يتعلق بأعمال الجمعية .  
• اتخاذ القرارات في اجتماعات دورية بأغلبية أصوات أعضاء المجلس في الموضوعات ذات الصلة بأهداف الجمعية .  
يكون مجلس الإدارة في أغلب الحالات من :-  
1. رئيس ونائب له .  
2. سكرتير ونائب له .  
3. أمين صندوق ونائب له .  
4. أمانات : -مثل ، أمانة للعلاقات العامة ... الخ ، وحسبما تقتضيه أعمال الجمعية .  
**الإدارة التنفيذية**والإدارة التنفيذية هي مجموعة العاملين ويشمل طاقم العمل المهني المحترف الذي يعمل بأجر في مجالات تخصصات الإدارة التنفيذية التعاونية ويشمل شاغلي وظائف أهمها :-  
1. المدير التنفيذي وسكرتارية له .  
2. مدير المشتريات وموظفي المشتريات .  
3. مدير المبيعات ووظائف المبيعات .  
4. مدير المخازن ووظائف المخازن .  
5. مدير الإنتاج ووظائف الإنتاج .  
6. إضافةً إلي وظائف عمالية مثل الخفراء والفراشين والسائقين والمراسلات وفي بعض الحالات يتولى أعضاء مجلس الإدارة رئاسة العمل التنفيذي ، وفي أخرى يتولى الأعضاء الإشراف والرقابة علي مديري الإدارة التنفيذية ويتعاون معهم في تسيير مهام الإدارة .  
**مهام الإدارة التنفيذية :-**وتكمن جوانب ديمقراطية الإدارة في الإدارة التنفيذية في :-  
1. وضوح القوانين واللوائح المنظمة للعمل .  
2. عدم تناقض قرارات مجلس الإدارة .  
3. التنظيم المالي والإداري الجيد للجمعية .  
4. عدم تداخل أعمال مجلس الإدارة مع أعمال الإدارة التنفيذية .  
5. توفر قدر من الكفاءة في شاغلي مقاعد الإدارة التنفيذية .  
6. توفر قدر من الثقة بين قيادات الإدارة التنفيذية مع بعضهم البعض ، ومع مجلس الإدارة من ناحية أخرى .  
7. عدم تعالي وسيادية أعضاء مجلس الإدارة علي أعضاء الإدارة التنفيذية .  
8. منح أعضاء الإدارة التنفيذية حقوقهم الواضحة الأدبية والمالية ليتفرغوا لمهامهم وفقاً لضوابط محددة سلفاً مع ضمانات قانونية تحميهم من تعسف أعضاء مجلس الإدارة .  
**البنيان التعاوني والتشبيك بين التعاونيات**1. الجمعيات الأولية في الأحياء والقرى .  
2. الاتحادات التعاونية في المستوي المحلي .  
3. الاتحاد التعاوني علي مستوي القطر.  
4. الإتحاد التعاوني العربي  
5. الحلف التعاوني الدولي  
الغرض من البنيان التعاوني (الغرض من التشبيك وإقامة الشراكات والتحالفات) :-  
يتضح الغرض من خلال تكوينه فهو حلقة هرمية تمددت عضويته في سلسلة .. تشكل صورة مكتملة للحركة التعاونية تهدف لتوفير الاحتياجات للقاعدة مثل المعدات التكنولوجية والبذور المحسنة والأسمدة ... والسلع ... الخ ، ويمكن تلخيص مهام الاتحاد علي مستوي القطر (الاتحاد التعاوني القومي) في :-  
1. المساهمة في تنفيذ خطة الدولة في القطاع التعاوني .  
2. تجميع العمل التعاوني والنظر في المسائل التي تواجهه بهدف إيجاد الحلول .  
3. المساهمة في نشر الحركة التعاونية ودعمها وربطها بالجماهير وإيجاد القيادات الصالحة 4. إسداء الرشد بالنصيحة نحو تطوير الحركة التعاونية .  
5. التنسيق بين الاتحادات التعاونية وإدارة العمل التعاوني الحكومي في المسائل الخاصة برعاية الجمعيات التعاونية .  
6. تبادل الخبرات علي النطاق الدولي والإقليمي وتشجيع ورعاية الدراسات التعاونية .  
7. العضوية نيابةً عن الحركة التعاونية القومية في الحلف التعاوني الدولي .

**التشبيك والتنسيق و المنهج التعاوني في التنمية**يتميز المنهج التعاوني في التنمية أنه لا يتحرك بدافع الربح كحالة منهج المشروع الخاص أو بأوامر فوقية من السلطات كحالة منهج المشروع الحكومي ، ولكنه يتحرك بدافع إشباع الاحتياجات ( حاجة المستهلك للسلعة أو الخدمة وحاجة المنتج إلى تشغيل قوة عمله ومدخراته المحدودة ) الأمر الذي يرتب رشادة استخدام الموارد ، بما يمكن المخطط في حالة شيوع الأخذ بالمنهج التعاوني من إمكانية إشباع احتياجات أكثر بموارد أقل. أيضا يمكن المنهج التعاوني من إمكانية التنمية حيثما تواجدت التجمعات البشرية وأينما تباعدت هذه التجمعات ومهما كانت إعدادها والبيئة التي تعيش فيها وهو أمر قد يعجز عنه المشروع الحكومي حينما يقف حائل التكلفة المالية العالية في إحباط جدوى مشروع في منطقة بعيدة أو قليلة السكان ، ولا يقبل عليه القطاع الخاص حينما تبين دراسات التكلفة / الربحية عدم جدوى هذا المشروع من ناحية الربحية ، ولهذا فالمنهج التعاوني يصير هو الأقرب ملائمة حين تكون التنمية المستهدفة تنمية متوازنة إقليميا.

كما أن المنهج التعاوني هو الأقرب صلة بمفهوم التنمية البشرية التي تنصرف إلى أنها تنمية الإنسان بالإنسان وللإنسان بهدف توسيع الخيارات وتعتمد كمقومات لها الصحة والدخل والتعليم وهى أيضا مؤشراتها ، فالتعاونية تقوم على تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة في كيان تعاوني كبير يقوم على استخدام هذه الجهود والأموال دون أن يلغى الصفة الخاصة للملكية ، وهى تحقق إذا مزايا الإنتاج الكبير و وفورات الحجم برغم ضآلة المشاركات ، ومن ثم لا يقف ضعف الادخار عائقا أمام التعاونية. ومع قيام التعاونية على منهج إشباع الاحتياجات فإنها تتجه بداية إلى مراكمة الأصول الإنسانية ، ولهذا كان التعليم والتدريب مبدأ تعاوني أساسي مما يوفر للإنسان أحد أهم هذه الأصول الإنسانية وهو المعرفة ، كما إن إشباع الاحتياجات بما يترتب عليه من رشاده استخدام الموارد يرفع الدخل الحقيقي للفرد وهو بهذا يوفر المقوم الثاني للتنمية البشرية، ويؤدى ارتفاع دخل الفرد الحقيقي إلى إمكانية أكبر في الإنفاق الصحي مما يوفر المقوم الثالث لهذه التنمية.

والمنهج التعاوني في التنمية هو الأقرب صلة أيضا بالتنمية المستدامة ، حيث يعتبر الحفاظ على السلامة البيئية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية قيمة مترتبة على انطلاق الجمعيات من مبدأ إشباع الاحتياجات ، ولما كان المنهج التعاوني يمكن من العمل الإنمائي أينما تواجدت التجمعات البشرية ويقوم على حشد الموارد البشرية أساسا فهو الأقدر من غيره على تحقيق التنمية الريفية والتنمية المحلية، حيث كل فرد في كل تجمع بشرى وفقا لهذه التنمية التعاونية يشارك بجهده وماله ومن ثم يتم إحداث التنمية من القواعد وبالمشروعات التي ترى هذه التعاونيات أنها في حاجة إليها، وتبدأ هذه المشروعات بتلك التي :

* تولد الدخل ( تعاونيات زراعية وتعاونيات الحرفيين وصائدي الأسماك )
* أو توفر الإنفاق ( تعاونيات السلع والخدمات الاستهلاكية وتعاونيات الإسكان )
* أو توفر المعرفة والمهارات ( جمعيات الخدمات التعليمية ) كما يمكن هذا أيضا من التنمية السياسية عن طريق أعمال الديمقراطية في مختلف وحدات البينان التعاوني. ولكل هذه الأسباب تمكنت المجتمعات الأكثر تقدما من الاستقرار لان التعاونيات النشطة فيها تكفلت بالتنمية الريفية والتنمية المحلية وتكاملت مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمشروع الحكومي فاستحقت أن تكون شريكا تنمويا أساسيا.   
  **صياغة علاقة الشراكة في نشاط التعاونيات**صياغة علاقة الشراكة في نشاط التعاونيات مع الدولة والمجتمع تتم كالآتي: الدولة تمثل أقصى درجات الهيمنة مع أقل درجات التمكين – التعاونيات حشد جهود صغار المنتجين ومدخراتهم وتنظيم حصول المستهلكين على احتياجاتهم من السلع والخدمات – القطاع الخاص مورد سلع وخدمات للتعاونيات ، ومن هذه العلاقة الثلاثية أمكن لكل قطاع أن يمارس نشاطه. وقد أتسمت علاقة الدولة بالتعاونيات بطابع الهيمنة الذي يعد من موروثات الفترة التي كانت الدولة فيها اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي فنظرت للتعاونيات رغم أنها منظمات مجتمعية لا تقيمها الدولة بينما يقيمها أعضاء هذه التنظيمات ، نظرت إليها على أنها منظمات مساعدة لها ، كما أن الدولة قد بررت الهيمنة أيضا بأنها في مقابل التمكين الذي أتاحته للتعاونيات ، برغم أن معظم مواد القوانين التي تنظم عمل التعاونيات وتتعلق بالتمكين هي مواد معطلة لم يجرى العمل بها إطلاقا. إن مجال عمل التعاونيات هو نفس المجال الذي تعمل فيه الجمعيات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وبصورة عامة يمكن تحديد دور الجمعيات الطوعية في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر والبطالة في الآتي:  
  1- المناصرة (Advocacy)  
  2- التأثير علي البحث العلمي وتوجيهه لحل مشاكل الفقراء  
  3- تمليك الموارد بأنواعها المختلفة للفقراء  
  4- التنمية البشرية  
  5- التنظيم والبناء المؤسسي والتشبيك  
  6- الخدمات  
  **الخلاصة والتوصيات**ϖ ان مفهوم التنسيق والتشبيك والشراكات جديد على كثير من المجتمعات بصورة عامة ولذلك فهو جديد على منظمات المجتمع المدنى  
  ϖ ان المعوقات التى ترجع الى التوجهات الشمولية لفترات طويلة فى تاريخ العراق وتلك المعوقات التى تتسبب فيها الطبيعة الانتقالية للمجتمع العراقي والذى مازالت تحكمه خصائص هذا المجتمع من ذكورية وابوية وولاءات اوليه ، ان هذه المعوقات تنعكس فى البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى مثلا هيمنة الكبار من الرجال لهذه المنظمات اذ ينفردون بآرائهم ويحرمون الشباب والنساء من المشاركة الفاعلة ويقفون عائقا امام التنسيق والتشبيك والشراكات مع المنظمات الشبابية والنسائية خاصة الجديدة التى ينظرون اليها نظرة دونية .  
  ϖ ان اغلب منظمات المجتمع المدنى لم تصل مرحلة النضج والانفتاح على الاخر لتصل الى التشبيك والشراكات .   
  ϖ زحف اقتصاد السوق على منظمات المجتمع المدنى وقيم السوق من فردانية وانانية وعدم شفافية والتنافس غير البناء مما يعوق التنسيق والتشبيك والشراكات.  
  ϖ التوجه الى المنظمات المانحة يجعل منظمات المجتمع المدنى الوطنية تتوجه باهتمامها الى المانحين مما يجعلها تبتعد من المنظمات الوطنية والتعاون معها.  
  ϖ لابد من تكثيف اللقاءات والتواصل بين منظمات المجتمع المدنى والتداول حول اهمية التنسيق والتشبيك والشراكات وتكثيف التدريب فى التنسيق والتشبيك والشراكات والنقد والنقد الذاتي.   
  ϖ الانفتاح على اجهزة الاعلام لتسليط الضوء على اداء هذه المنظمات لترسيخ قيم الشفافية والمحاسبية والمشاركة.   
  ϖ ادخال نظام التوأمة ( الشراكات ) بين منظمات المجتمع المدني الوطنية  
  ϖ على الجهات الحكومية دعم توجه المنظمات للتنسيق والتشبيك والشراكات دون إي تمييز.   
  ϖ تضمين التنسيق والتشبيك فى الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدنى.   
    
  **الخاتمة**تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة ركيزة هامة من ركائز التنمية المتوازنة والمستدامة من أهم المؤسسات الفعلة في صنع السياسات العامة للدولة وتشكيلها‏‏ باعتبارها إلي جوار دور الدولة، والقطاع التعاوني، والقطاع الخاص، والقطاع المختلط‏،أحد البنود الأساسية في إنشاء عقد اجتماعي جديد‏‏ يفتح الطريق لمشاركة أوسع من جانب المواطنين وانخراطهم بدرجة أكبر في الواجبات والحقوق المدنية، كل ذلك يتيح تحقيق تنمية متكاملة تهدف إلي تحسين جودة الحياة وتوفير ظروف أفضل لكل شرائح المجتمع‏.‏

وتأتي أهمية جهود إحياء منظمات المجتمع الأهلي وتعزيز دورها في مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعبيرا عن حرص الدولة و المواطن علي تعزيز قيم التعاون والتضامن الأهلي لخدمة المجتمعات المحلية، خاصة في الريف، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق والتشبيك والشركات والتحالفات.   
سياسات الانفتاح الاقتصادي و ضعف المردود الاقتصادي للقطاع العام وعجز جهود الدولة وحدها عن تنمية المجتمع، تفتح المجال مرة أخري أمام أعداد متزايدة من منظمات المجتمع المدني التي يتنوع نشاطها‏ ابتداء من تقديم الخدمات إلي الدعوة إلي مجتمع ليبرالي معتمد علي الديمقراطية متحررا من هيمنة الدولة.

وبرغم كثرة الحديث في الخطاب الرسمي للدولة وعلى ألسنة كل المسئولين عن حاجة المجتمع الملحة إلي دور نشيط لمؤسسات المجتمع المدني‏,‏ يكمل عمل الحكومة والقطاعات الأخرى، وبرغم العدد المتزايد للجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني في كثير من دول العالم والذي وصل في الكثير منها إلي‏ الآلف ‏,‏ وبرغم اعتراف الدولة الموثق بضمانات دولية داخل الأمم المتحدة بحاجة هذه الدول إلي عقد اجتماعي جديد يعترف بدور منظمات المجتمع المدني كركيزة أساسية للتنمية‏,‏ إلي جوار الدولة والقطاعات الأخرى في صنع السياسات العامة‏,‏ فإن واقع الحال غير ذلك.

فلا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه عقبات ومعوقات أساسية‏,‏ تضيق النطاق على جهدها وتمنع توسيع فرص مشاركتها في العمل العام‏,‏ معظمها يأتي من جانب الدولة‏,‏ التي تشدد الرقابة على تمويل هذه الجمعيات‏,‏ وعلى إجراءات تسجيلها وعلى أنشطتها المختلفة‏,‏ تحت دعاوي أخطار وهمية تهدد الأمن القومي بسبب نشاط هذه الجمعيات‏,‏ في وقت لم يعد في وسع الدولة معه أن تتجاهل الاحتجاجات المتصاعدة للمواطنين،‏ تطلب المزيد من الحوكمة الرشيدة والديمقراطية المكتملة أو تسمح لهذه الاحتجاجات بتهديد استقرار النظام‏.   
هذا الأمر الذي يشكل مفارقة كبيرة وعقبة كؤود يحتاج إلي إعادة نظر شاملة من جانب كل الأطراف وأولها الدولة‏,‏ التي ينبغي أن تدرك خطورة التمسك بهذا المعدل البطيء في استكمال مسيرة الإصلاح السياسي والاجتماعي ، لأن الوضع الراهن أصاب الكثيرين بحالة من اليأس والقنوط من إمكان وقوع تغيير حقيقي يجعلهم شركاء حقيقيين في صنع وإتخاذ القرار‏. وبتحليل أوضاع منظمات المجتمع المدني،‏ يتضح ضعف البنية الأساسية للعديد من منظمات المجتمع المدني الذي يضعف قدرتها علي جذب المشاركة العريضة من جانب المواطنين‏,‏ وضعف الموارد المالية الذي يعيق توسيع دورها‏,‏ علاوة علي افتقاد معظم هذه الجمعيات إلي ممارسة الديمقراطية الداخلية وغياب نظم المحاسبة والمساءلة الرشيدة التي تضمن قيم الشفافية. هذا بالإضافة إلي القدرة المالية المتواضعة لمعظم هذه المنظمات.   
ولا تستقيم الدعوة إلي دور أكبر وفاعل لمنظمات المجتمع المدني في إطار أي عقد اجتماعي جديد والذي يجعلها طرفا أساسيا في مشاريع التنمية المختلفة، مع صور السيطرة الحكومية المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها السلطات علي هذه المنظمات‏,‏ كما لا يستقيم استمرار هذه الصور من السيطرة مع خطط الدولة المعلنة في تحقيق اللامركزية ونقل المسئوليات والسلطات الي مستوي التنظيمات المحلية‏,‏ لأن نقل المسئوليات والسلطة المالية إلي المحليات دون توفير نظم المحاسبة والمساءلة الشعبية من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني على مراقبة أعمال السلطة التنفيذية في المحافظات والأقضية يعني زيادة فساد هذه المحافظات والأقضية خصوصا أن عددا متزايدا من منظمات المجتمع المدني ينخرط الآن في تطبيق ممارسات فاعلة تغطي مجالات مهمة ذات صلات مباشرة بالتنمية.   
إن المرحلة الراهنة ونحن نصارع من أجل تحول ديمقراطي حقيقي وفاعل، تتطلب من الدولة ضرورة العمل علي تحسين البيئة الداخلية التي تعمل في ظلها منظمات المجتمع المدني ، وتخفيف عوامل الاحتكاك بين أجهزة السلطة وهذه المنظمات‏,‏ وفك أسر النقابات والاتحادات المهنية والتعاونيات بمختلف أنواعها، من أسر النظم الحكومية البيروقراطية والجبائية، وبناء جسور جديدة من الثقة المشتركة بينهما. كما يجب تبديد مخاوف الدولة بشأن امنها القومي نتيجة التمويل الأجنبي الذي يصل لعدد من جمعيات المجتمع المدني‏,‏ خصوصا ان معظم المساعدات الأجنبية لا تعدو أن تكون معونات ذات طبيعة فنية يسهل حصرها ومراقبتها‏.‏   
ان اعتراف الدولة بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة كشريك في التنمية يتطلب تعزيز عوامل الثقة المشتركة وإزالة الفجوة الضخمة بين فحوي الخطاب السياسي الذي يصدر علي كل المستويات ليؤكد أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة،‏ وبين واقع هذه المؤسسات في تعاملها اليومي مع السلطة،‏ الذي يكاد يعتبرها طرفا نقيضا ان لم يكن طرفا عدوا وليس شريكا اصليا ينبغي معاملته علي قدم المساواة. من الملاحظ أن تلك الأحاديث التي تصدر من المسئولين في السلطة التنفيذية والسياسية في غالب الاحوال ايجابية تجاه هذه المنظمات ودورها في المجتمع، لكن الواقع يكذب ذلك وتصبح هذه الاحاديث طحنا بلا طحين. لذلك لابد للدولة من توفر كل الضمانات التي تحقق لهذه المنظمات النمو والازدهار‏,‏ ابتداء من رفع الحظر علي حرية الاجتماع إلي إزالة إجراءات البيروقراطية المعقدة لمنح تراخيص عمل هذه الجمعيات وتقييد سلطة مصادرة أموالها وحل مجالس إداراتها عن غير طريق القضاء‏,‏ وإلغاء كل القيود التي تمنع نفاذها إلى المعلومات‏,‏ لان المعلومات أصبحت حقا لكل مواطن من حقوق المواطنة الأساسية التي ينبغي توفيرها لعلاقاتها المباشرة بالعملية الإنتاجية‏، ويدخل ضمن الحوافز التي يمكن أن تجعل الدولة أكثر استعدادا لرفع قيودها عن العمل الأهلي‏.   
أن قطاع المجتمع المدني بمنظماته المختلفة يتمتع بإمكانات وموارد ضخمة من شأنها تعويض قصور موارد الحكومة التي أصبحت عاجزة عن تقديم أي حلول ناجزة للمواطن في الكثير من مناحي الحياة.

‏ كما أن دور هذه المنظمات يمكن أن يتسع ليشمل برامج عديدة :

* لتنمية وتطوير المرأة
* ولتعليم البنات
* ومحو الأمية
* وإنشاء رياض الأطفال
* ونوادي الشباب
* وجمعيات مناهضة الاحتكار
* وحماية المستهلك والبيئة
* وأندية تكنولوجيا المعلومات

علاوة علي أن هذه الجمعيات تشكل الجسر الصحيح لإعادة الثقة في علاقة الدولة بالمواطن‏,‏ والإدارة المثلى لتحقيق توازن المصالح في المجتمعات المحلية‏,‏ والوسيط النزيه لفض النزاعات الأهلية والطائفية‏,‏ لأنها لا تتحرك بنوازع الوصول إلى السلطة ولاتستهدف من وراء نشاطها تحقيق الربح‏.‏ وفي هذا الجانب يجب على القائمين على أمر منظمات المجتمع المدني العمل بكل الجد ونكران الذات للإستفادة من الموارد والأمكانات البشرية والمادية التي تتمتع وتزخر بها هذه المنطمات وتجميعها في إناء واحد وصهرها في بوتقة واحدة، عبر التنسيق والتشبيك وبناء الشبكات والشراكات والتحالفات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة .

إن على الدولة إعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة‏ وإسقاط القيود والعقبات التي تحول دون توسيع دورها وتعديل إطارها القانوني المتمثل في القانون الذي يحكم عمل هذه المنظمات بما يجعلها أكثر قدرة علي القيام بمسئولياتها‏، ومساعدتها لاكتشاف عيوبها ونقائصها كي تكون أكثر قدرة علي التقويم الصحيح لدورها،‏ والأخذ بمعايير الجودة في الأداء والالتزام بالشفافية الكاملة في قياس ممارساتها‏,‏ ومواجهة التحدي الحقيقي الذي يحد من قدراتها‏,‏ الذي يتمثل في الغياب الشديد للعمل الطوعي الذي يضمن لهذه الجمعيات مشاركة واسعة من جانب أجيال الشباب الذين يشكلون الركيزة الأساسية لجهود الجمعيات الأهلية الناجحة في كثير من بلدان العالم‏.‏ لأن آفة العمل الطوعي والخيري في العراق يعتمد علي نخب معدودة من الرجال والنساء وكبار السن ولايجذب إليه أجيال الشباب التي تتوق إلي خدمة مجتمعاتها .

ونعتقد أن نقطة البداية الصحيحة في تصحيح العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لاتزال معلقة علي إدراك الدولة لضرورة ان تسرع الخطي علي مسيرة الإصلاح السياسي‏,‏ وتستجيب لمتطلبات التغيير التي تتصاعد في الشارع السياسي‏.

**الفصل الرابع : معضلة تمويل المنظمات المحلية غير الحكومية**

تقول دراسة نشرها المركز الدولي للقانون غير النفعي في تموز 2010 تحت عنوان "التمويل الوطني لمساندة منظمات المجتمع المدني" أن الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عامل رئيسي في تحقيق الأهداف المشتركة من حيث تحسين الأوضاع في البلاد. وتعتبر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العديد من البلدان أن صناديق التمويل الحكومية أو مؤسساتها التمويلية ليست مجرد مصدر للحصول على المال من الحكومة بل باعتبارها مؤسسات يمكن لهذه المنظمات أن تعقد معها شراكات وخاصة عندما تكون المنظمات غير الحكومية قد استشيرت من قبل الحكومة عند تأسيس مثل هذه الصناديق.

 إلا أن هذه الشراكة في العراق تحتاج إلى تعزيز. إذ لم يتم ذكر منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في قانون الميزانية الفيدرالية العامة لعام 2012، والذي صادقت عليه مؤخراً الحكومة العراقية، بالرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية تتلقى حالياً مساعدات مالية من الحكومة من خلال وزارة التعليم مثلاً. وتضمنت الميزانية التي تصل إلى 100 مليار دولار أمريكي رفعاً لسوية المنافع الاجتماعية بما فيها منح القروض السكنية للعراقيين وكذلك للمزارعين لتفعيل القطاع الزراعي. ولكن لم يكن هناك ذكر لتقديم المساعدات المالية لمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية.

**تناقص التمويل الدولي**

بلغ التمويل الدولي لتغطية الاحتياجات الانسانية في العراق ذروته في عام 2003 حيث وصل إلى مبلغ وقدره 3.4 مليار دولار. بالمقابل تم تخصيص ما نسبته 9% فقط من ذلك التمويل السنوي (316 مليون دولار) في عام 2008، ما يؤشر إلى انخفاض كلي في تمويل الجهود الانسانية في العراق. وفي كل سنة تلت عام 2008، كان هناك انخفاض يسير على النسق نفسه واستمر بالنسبة نفسها ( حيث بلغت النسبة في عام 2011 ما مقداره 3% فقط مما كان مخصصاً في العام 2003) ما عدا ما يخص تمويل عمل "المجتمع المدني" والذي خصصت له منح عالية القيمة من قبل الجهات المانحة كما فعل الاتحاد الأوروبي بتخصيصه منحاً لتغطية العام 2012.

 وهناك قلق من ناحية التزام أعضاء قوات التحالف المتعددة السابقة في العراق من ناحية استمرارها بتقديم التمويل الانساني بعد أن اكتملت عملية انسحاب القوات الأجنبية كلها من العراق مع نهاية عام 2011. وحالياً تقدم الولايات المتحدة فرصة للحصول على التمويل عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال منحة مقدارها 75 مليون دولار مخصصة لمشاريع المجتمع المدني خلال مدة زمنية تبلغ ثلاث سنوات تبدأ في العام الحالي. إلا أن الوكالة تحتفظ بحقها في تمويل أو عدم تمويل أي من طلبات المشاريع المقدمة لها.

ما زال العراق يعاني من العنف وعدم الاستقرار. وهذا يحد من قدرة المنظمات العاملة على الوصول إلى الشرائح المستهدفة. ومايزال هناك حوالي مليون ونصف من العراقيين نازحين داخلياً بحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (إحصائيات العودة الخاصة بشهر تشرين الثاني 2011)، وتبقى هناك احتياجات انسانية عديدة ذات صلة بالوضع الصحي والتعليم والصرف الصحي والأمن وسواها.

 وفيما يحتفظ العراق بموقعه كالبلد الثالث من حيث احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، يتعثر استغلال هذا النفط بالشكل الأمثل بسبب انعدام الأمن والفساد ونقص الاستثمارات وانخفاض سوية التقنية المستخدمة وعدد آخر من العوامل. مع ذلك، يبقى أن هناك حوالي 7 ملايين عراقي (من بين 30 مليون هو التعداد الكلي للسكان) يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

**قانون المنظمات غير الحكومية في العراق – مصادر التمويل**

بحسب قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لعام 2010، المادة 13: تتألف موارد المنظمات غير الحكومية من:

**أولاً** اشتراكات الأعضاء،

**ثانياً** التبرعات والمنح والوصايا والهبات والهدايا الداخلية والخارجية،

**وثالثاً** العوائد الناتجة من نشاطات المنظمة ومشاريعها. وهذا الوضع هو القائم حالياً بالرغم من جدل متزايد حول المسألة حيث تدعو العديد من المنظمات غير الحكومية الحكومة لتخصيص تمويل لدعم ومساندة منظمات المجتمع المدني في العراق لمساعدتها على الاستمرار.

في إقليم كردستان وحتى وقت قريب، كان الوضع مختلفاً حيث أن قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان في العراق لعام 2011، يقول في مادته رقم 13 القسم 4، أن بإمكان المنظمات غير الحكومية الحصول على دخل من "حصة المنظمة من مبالغ الميزانية السنوية للإقليم المخصصة وأية منح ومساعدات أخرى مقدمة من قبل الحكومة لدعم مشاريع المنظمات". ولكن في منتصف العام 2011 توقفت هذه المساعدات. وهناك قانون جديد تحت الدراسة ويتوقع فيه أن يقتصر التمويل على المنظمات غير الحكومية القادرة على تقديم مسودات مشاريع ذات مصداقية لحكومة كردستان.

 أما في البصرة فهناك مسودة مشروع قانون محلي يتم العمل عليها لتخصيص قروض صغيرة لحل مشكلة البطالة. وحالياً تقوم لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق NCCI وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في البصرة بمبادرة لضمان أن تحصل المنظمات غير الحكومية على جزء من هذه القروض عبر ذكرها في مشروع القانون، بالرغم من دعوة بعض المنظمات لتعزيز فكرة أن "المنظمات غير الحكومية بحاجة إلى منح وليس قروض". بدأت عملية التحشيد في البصرة حول هذه المسألة، ويبقى أن نرى النتائج في مرحلة لاحقة.

 تقول دراسة المركز الدولي للقانون غير النفعي التي سبق ذكرها أن "السبب الرئيسي لتقديم المساندة المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني هو الاستثمار في هذه المنظمات التي يمكنها أن تصبح شريكاً فعالاً للحكومة في تنفيذ سياسة هذه الأخيرة... كما أن تقديم المساندة بناءً على المشاريع نفسها له ميزاته أيضاً. فيمكن للمساندة المرتكزة على طبيعة المشاريع أن تحصد نتائج محددة في مجالات ترغب الحكومة بأن تترك فيها أثراً، وفي الوقت نفسه تتعزز خبرات المنظمات وقدرتها على تقديم الخدمات في ذلك المجال."

 وفي العراق يدور معظم الجدل الآن حول كيفية سد الاحتياجات الانسانية والتنموية بأموال منح تقدمها الحكومة ولكن من دون أن يفرض ذلك سيطرة وتحكماً بالمساحة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية.

**دور القطاع الخاص**

في 13 آذار 2012، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة شل النفطية اتفاقية لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في جنوب العراق. وتهدف الشراكة ومدتها 4 سنوات إلى زيادة عدد النشاطات التنموية المحلية، وتشجيع الاستثمارات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم وتوفير التدريب المهني استجابة لاحتياجات القطاع الخاص.

 وتعد هذه الشراكة جزءاً من مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشبكة المحلية للعهد الدولي الذي تم إطلاقه في العراق في تشرين الأول 2011 لتشجيع الممارسات المسؤولة من قبل عالم الأعمال في مجالات حقوق الانسان ومفاهيم العمل والبيئة ومحاربة الفساد. كما توفر مثل هذه الشراكات وكذلك العهد الدولي إطاراً مفيداً لشركات النفط العالمية التي تعمل في العراق للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية.

 في واحد من اجتماعات الفضاء المفتوح التي تعقدها لجنة المنظمات غير الحكومية لأجل العراق NCCI (اجتماع أربيل في شباط 2012) دعت بعض المنظمات المحلية غير الحكومية إلى الحشد باتجاه تضمين فقرات في قوانين الاستثمار العراقية يلتزم بموجبها المستثمرون بتخصيص تمويل محدد لمساعدة المنظمات. وتظهر أمثلة من دول أخرى أن مثل هذه الطرق قد حققت نجاحاً ملحوظاً. ففي فيتنام، يقيس العديد من الفيتناميين وخاصة من هم من وسط البلاد، نجاحهم من خلال ازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه. وكانت إحدى الطرق التي ساعدت فيها الشركات الكندية في تحسين ظروف المجتمع الفيتنامي حولها بالإضافة إلى تحسين سمعتها، تعتمد على اللقاء بقادة المنظمات غير الحكومية والسعي إلى فهم احتياجات الناس حولهم وكذلك طموحاتهم وما يرغبون به لأولادهم. وباستخدام هذه المعلومات، تمكنت الشركات الكندية من ضمان أن تساهم مشاريعها في تلبية طموحات المجتمع المحلي.

الدولة والنظام السياسي 7

**الباب السابع**

**الرأي العام**

تعد دراسة ظاهرة الرأي العام أحد الميادين الرئيسية لعلم السياسة، وعادة ما تدرج ضمن لتحديد موضوعات هذا العلم، تم تحديد الأخيرة بأربعة موضوعات أو فروع رئيسية هي:

* النظرية السياسية،
* والنظم السياسية،
* والأحزاب السياسية
* وجماعات المصالح
* والرأي العام،
* والعلاقات الدولية.

وتزداد أهمية الرأي العام ودوره سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها، مع زيادة أهمية المواطن العادي في عملية صنع السياسة، إذ أن أي مجتمع سياسي في الواقع المعاصر، وبصرف النظر عن طبيعة نظامه السياسي، يحاول أن يرضى بل وأن يتملق هذا الرجل العادي، مما يجعل الأخير أحد عناصر (مدخلات) عملية صنع السياسة ولو في الأمد القصير.

وفي هذا السياق يتم تناول الرأي العام من حيث التعريف والخصائص، والمقومات والدور والوظيفة، ومراحل التكوين والتطور).

**أولا: تعريف الرأي العام وطبيعته وخصائصه**

لا يوجد تعريف عام واحد لمفهوم الرأي العام Public Opinion يقبله الجميع، بل توجد محاولات عديدة لتعريفه. وقد يكون من الأفضل عند تعريف هذا المفهوم المركب تعريف مكونيه كل على حدة، ثم جمعهما في تعريف واحد يشمل المفهوم كل:

1- يقصد بالرأي وجهة نظر معينة تجاه مسألة أو مشكلة مثارة طابعها الجدل والمناقشة عبر عنها تعبيرا خارجيا بألفاظ أو رموز أو غيرها مما يسمح بفهم الحقيقة المعلن عنها. وبهذا المعنى، فإن مصطلح رأي يفترض وجود مسألة مثيرة للجدول والنقاش وتتعدد بخصوصها وجهات النظر المعبر عنها علانية، ولهذا ينظر السلوكيون إلى الرأي كحقيقة سلوكية "سلوك قولي".

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى ضرورة التمييز بين الراي وكل من الاتجاه أو بالأحرى التوجه Attitude والحكم Judgement.

فالاتجاه يعني الاستعداد المسبق لدى الفرد نتيجة خبراته وتجاربه الذاتية السابقة) التصرف بطريقة معينة إزاء موقف أو مشكلة معينة لم تتحدد بعد، أي أنه يعني احتمال استجابة الفرد على نحو معين لو وضع في مواجهة موقف مالم يتحدد ولم يتبلور بعد. ولهذا يختلف الاتجاه عن الرأي في أنه لا يتطلب وجود مشكلة قائمة، كما أنه كاستعداد نفسي لا يتطلب الإفصاح عنه على عكس الرأي الذي يتطلب مشكلة قائمة، كما أنه كاستعداد نفسي لا يتطلب الإفصاح عنه على عكس الرأي الذي يتطلب هذين العنصرين معا المشكلة والتعبير العلني عن وجهة النظر)، والاتجاه أكثر استقرار وثباتا من الرأي لأن الرأي سواء الخاص أو العام) يتصف بالتقلب وسرعة التغير.

ولا ينفي ذلك وجود علاقة بين الرأي والاتجاه، حيث يمكن الاعتماد بدرجة ما على الرأي في قياس الاتجاه. ذلك أن الرأي يعكس عموما "استعدادا معينة للسلوك"، أي أنه يمكن أن يقدم مؤشرا الوجود اتجاه معين لدى الفرد. فسؤال شخص ما عن رأيه في موضوع معين كتنظيم النسل وإجابته بتأييد هذه المسألة يعني أن لديه استعدادا معينا لتقبل هذا السلوك أو أن اتجاهه إيجابي نحو هذه المسألة. وبطبيعة الحال لا يعني ذلك حتمية وجود تطابق دائم بين الرأي والاتجاه، حيث أثبتت الأبحاث الميدانية أن نسبة الانتقال من السلوك القولي (الرأي) إلى السلوك الفعلي (نتيجة الاتجاه) تقل عن (50%). ولكن يمكن - بالاستناد إلى تحليل علمی رصين لقياس الاتجاه - أن يشكل الرأي علامة على وجود الاتجاه.

ويختلف أيضا الرأي عن الحكم، وإن لم يمنع ذلك من وجود علاقة ما بينهما، ويظهر هذا الاختلاف في ناحيتين على الأقل: أ- إن الرأي في العادة يرتبط بوجهة نظر لا تفترض عمقا ولا تحليلا عميقا ولا مناقشة جادة

لمختلف جوانب المشكلة ووجهات النظر العديدة المطروحة بشأنها. وعلى عكس ذلك، يفترض الحكم أن يأتي نتيجة لتحليل دقيق و عميق ومناقشة مختلف جوانب المشكلة وتقييم ووزن وجهات النظر المؤدية والمعارضة قبل الوصول إلى الحكم وإعلانه، ويعني هذا أن الحكم يفترض أكثر من رأى واحد، وأنه ينتهي لو أعلن عنه بأن يصير بدوره رأيا. ا ور ب- إن الرأي، كما سبق القول، وجهة نظر معلنة، أي يتم الإعلان عنها بألفاظ ورموز لنقلها من "حيز الباطن" إلى العالم الخارجي. ولا يفترض في الحكم عنصر الإعلان هذا ، سواء تعلق الأمر بحكم الفرد على مسألة خاصة أو عامة. فمن الممكن تصور شخص ما يحكم حكما معينا على شخص أو آخر أو جماعة أخرى أو موقف معين، ولكنه لسبب أو لآخر لا يفصح عن ذلك الحكم وقد يعلن عن رأي مخالف أو متعارض تماما مع هذا الحكم (كما هو الحال بالنسبة إلى ما يتصف بالنفاق أو الرياء في علاقاته الاجتماعية أو علاقاته مع رؤسائه).

٢ - ينصرف مصطلح "عام" إلى ثلاثة معان أساسية هي:

أ- يعني "العام" بمنطق المخالفة ما لا يعد خاصا، أي أنه لا يتعلق بالوحدة الذاتية (القرد) بل يتعلق بالوحدة الكلية أي ما يرتبط بالجماعة أو المجتمع، وبذلك تصبح العمومية مصدرها المجتمع أو الجماعة التي يعبر عنها الرأي. ومن هنا نتحدث عن "المصلحة العامة" أو "المال العام" أو "الطريق العام" أي المصلحة غير الخاصة والمال غير الخاص.. الخ.

1. يقصد بمصطلح "عام" ما هو مشترك بين مجموعة من البشر أو بين أغلبية أعضائها، مما يجعل المشاركة مصدر العمومية. فيقال مثلا أن الكرم لدى العربي صفة عامة، بمعنى أن هذه الصفة تتوافر بدرجة أو بأخرى في كل أو في أغلب من ينتمي إلى الأمة العربية.

ج- وأخيرا يقصد بهذا المصطلح العلانية، كأن يقال أن فعلا أو أمرا معينا أضحى "فضيحة عامة" بمعنى أنه معروف أو في حكم المعروف من الجميع. وعنصر العلانية هذا، وكما سيتضح لاحقا، من أهم العناصر الواجب توفرها لكي يصبح الرأي عاما.

3 - إن الرأي العام، في ضوء التعريف السابق لمكونيه، يمكن أن يعرف بأنه وجهة نظر معلنة للجماعة أو المجتمع - أساسها تكامل آراء الناس وليس مجرد تجميعها حسابيا - تجاه مسألة عامة مثارة طابعها الجدل والمناقشة واختلاف وتعدد الآراء.

**خصائص الرأي العام**

في ضوء التعريف السابق للرأي العام، يمكن تسجيل الملاحظات التالية بشأن أبرز خصائص الرأي العام: ١- الرأي العام ليس برأي خاص لأنه لا يقتصر على فرد واحد. فالرأي الخاص هو رأي الفرد في مسألة تخصه وحده ولا تتعداه (كأن يرى شخص أن يتناول طعامه لأن ميعاد تناوله قد حان، وآخر يرى عكس ذلك لأنه لا يزال يشعر بالشبع). أما الرأي العام فيتصل بالمجتمع ككل وينبع منه و يتعلق بمشكلة عامة تتعدد بشأنها وجهات النظر والمناقشات.

2 - - الرأي العام يقتضى عنصر العلانية وبدون هذا العنصر لا تنطبق على الرأي العام صفة العمومية حتى ولو توفر العنصران الآخران للعمومية أو أحدهما، ففي هذه الحالة يظل الرأي رأيا خاصة أو فرديا (كحالة شخص منعزل في حجرته يقرأ خطابا لرئيس الدولة أو ملكها وليكن متعلقا بمصير المجتمع ككل، وعبر عن رأيه في هذا الخطاب بجميع وسائل التعبير قولا وكتابة دون أن يعلن رأيه للآخرين في المجتمع، فهذا رأي خاص وإن ارتبط بمشكلات عامة). ٣- الرأي العام يعبر عن موقف مشترك يشترك فيه أو يتفق عليه أغلب أعضاء المجتمع. وبالتالى فإن الرأي، ولو كان خاصة أي يرتبط بمسألة خاصة كتنظيم النسل وغيرها، متى انتشر في المجتمع وتبناه أغلب أفراده أو على الأقل جزء كبير منهم، يصبح هذا الرأي رأيا عامأ بحكم هذا الانتشار.

4 - إن صفة العمومية في إطار الرأي العام لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع احتمال وجود آراء معارضة تخالف الرأي العام مادامت لا تصل في اتساع الاتفاق عليها أو المشاركة فيها إلى مستوى الشمول الذي يبلغه الرأي العام. وفي أي عملية استطلاعية للرأي العام بخصوص أي مشكلة أو أي قرار، عادة ما تنتهي إلى إدراج فئات الرأي العام في ثلاث فئات أو شرائح أساسية هي:

1. فئة "موافق" أي متقبل للقرار السياسي المحتمل أو الصادر بالفعل، بدرجات مختلفة من الموافقة أو التأييد.
2. فئة "غير موافق"، أي معارض أو رافض لهذا القرار، بدرجات مختلفة من المعارضة. ج- فئة "لا يعلم" أي من لا يستطيع أن يتخذ قرارا بالموافقة أو عدمها أو من لا يهتم بالقرار أو المشكلة، أو بعبارة أخرى من لم يكون رأيا محددا بعد إزاء القرار أو المشكلة.

5- إن افتراض بعض علماء السياسة أن ظاهرة الرأي العام في المجتمعات النامية أو المتخلفة تعاني من اختلال في حجم الشرائح المعبرة عنها على نحو لا تعرفه المجتمعات المتقدمة اقتصاديا بحكم المشكلات المرتبطة بتخلف الأولى (كالجهل والأمية والخوف من السلطة)، هذا الافتراض قابل للمناقشة. صحيح أن هذا الاختلال موجود بالفعل في المجتمعات المتخلفة حيث تضعف كثيرا شرائح الرأي العام المعتدلة، أي المعبرة عن الاعتدال بمعنى الموقف الوسط بين القوى والشرائح المتطرفة المعبرة عن أقصى التأييد أو أقصى المعارضة، خصوصا مع ضعف أو غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى المعبرة عن الاعتدال في ظل انقسام هذه المجتمعات إلى قوي وضعيف وغنى وفقير وحاكم ومحكوم، إلا أن ذلك لا يعني التسليم بالضرورة بأن المجتمعات المتقدمة تعبر عن توازن أو "توزیع طبیعی" لهذه الشرائح.

**خصائص أخرى للرأي العام**

إضافة إلى الخصائص سالفة الذكر، يتصف الرأي العام أيضا بخصائص أخرى من بينها**:**

1- السطحية وعدم أو ضعف العمق، وهو ما يعتبره بعض علماء السياسة سمة مميزة للرأي العام في المجتمعات المتخلفة نتيجة عوامل مرتبطة بالتخلف من قبيل الجهل وعدم الثقافة (الثقافة في جوهرها قدرة على تقويم المواقف والحكم عليها من جانب الفرد من منطلق قيم ومفاهيم ومدركات واضحة)، والخوف من السلطة ومن كل ما له صلة بالسياسة، فضلا عن انغماس الأغلبية الساحقة من السكان في مشكلات الحياة اليومية التي لا تترك لهم ما يلزم من وقت وطاقة للاهتمام ولو بمتابعة المشكلات العامة. ألا تعال وتتعين الإشارة مجددا إلى أن هذه الصفة تميز أيضا الرأي العام في المجتمعات المتقدمة، وإن كان المعبرون عنها قد يقلون من حيث الحجم عن أقرانهم في الدول النامية. إذ أن معظم الناس يمنحون في جل أوقاتهم اهتماما محدودا بالمسائل السياسية، ولا اهتمام دائم لديهم بمسائل لا تمس حياتهم مباشرة، ففي الولايات المتحدة تشير معظم استطلاعات الرأي العام إلى أن أكثر من نصف الأمريكيين لا يعرفون ممثليهم في الكونجرس. ويقتصر الاهتمام بمعظم المسائل السياسية على قطاع أو جزء صغير من الجماهير ممن يهتمون بمتابعة هذه المسائل ويملكون رأياً محدداً بشأنها، ويعبر منحنى الرأي العام في كثير من الحالات عن توزيع شرائح الرأي لدي هذا القطاع.

۲- اختلاف شرائح الرأي العام في ارتباطها بجماعات معينة من حيث قوة وكثافة وشدة الرأي، وبالتالى اختلاف هذه الجماعات في قدرتها على التأثير في عملية ص نع القرار. فحتى في الديمقراطيات الغربية كالولايات المتحدة وغيرها، قد لا يكون الجماهير العادية سوى أدنى التأثير في هذه العملية نتيجة اللامبالاة والانقسام، مما يصعب تحديد أو تمييز آراء هذه الجماهير ووجهات نظرها، ويختلف الحال عن ذلك مع أقلية مهتمة و يقظة قادرة على بلورة رأيها والتعبير عنه بوضوح والوصول إلى صانعي القرار، فثمل هذه الأقلية تكون أكثر تأثيرا في الآخرين. ومثال ذلك أن اليهود في الولايات المتحدة وإن لم تتجاوز نسبتهم (۳%) من إجمالي السكان، يساند معظمهم بشدة إسرائيل ويملكون وسائل التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام وفي السياسة الأمريكيين عبر اللوبي الصهيوني، ولهذا يتبنى هؤلاء الساسة مواقف موالية لإسرائيل، وذلك بالرغم من وجود بعض المسلمين والكثير من المسيحيين ممن لا يهتمون ولا ينتقدون إسرائيل، إذ أن آراء هؤلاء لعدم اتصافها بالقوة والوضوح لا تؤثر في هؤلاء السياسة.

**٣**- ثالث الخصائص الأخرى المميزة للرأي العام عموما في أي مجتمع متقدما كان أم متخلفا،

ترتبط بسرعة تغيره وتقلبه من موقف إلى نقيضه، أي من موقف المساندة أو المعارضة لقرار أو سياسة معينة إلى النقيض. ومن الممكن تفسير ذلك في ضوء ما سبق ذكره بشأن اتصاف الرأي العام بالسطحية وعدم العمق، مما يجعل هذا الرأي ظاهرة قابلة للدفع بسهولة يمينا أو يسار تأييدا أو معارضة مع تيار الوقائع، كما يرجع ذلك في بعض الأحيان إلى أسباب موضوعية تتعلق بتبين الجماهير وتحديد القطاع اليقظ والمهتم منها لسلبيات كبيرة ترتبت على تنفيذ قرار ما رغم أنه كان يحظى من قبل بقدر كبير من التأييد العام. وعلى سبيل المثال، ساند معظم الأمريكيين عام 1965 موقف الرئيس "ليندون جونسون" لدي تصعيده الحرب في فيتنام ، بيد أنهم عادوا عام 1968 المعارضة هذه الحرب بشدة مع تزايد الخسائر الأمريكية البشرية بوجه خاص في تلك الحرب. ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا كبيرا في هذا الخصوص ، ولاسيما بالنسبة لذلك القطاع الكبير من الرأي العام الذي يوصف بأنه "متردد أو لم يقرر بعد"،

حيث يمكن لخبر صغير أن ينشر في إحدى الصحف واسعة الانتشار أن يدفع بالعديد من هؤلاء إلى تغيير موقفهم بلا مقدمات. ومن ذلك أن ينشر خبر عن مؤتمر علمي تحدث فيه أحد الخبراء عن مخاطر بعض وسائل تنظيم النسل ، فهذا الخبر قد يبدو محدود الدلالة لكنه كفيل بنقل شريحة ضخمة من موقف التردد إلى موقف المعارضة.

**ثانيا: دور ومقومات الرأي العام** يؤدى الرأي العام، أو يفترض فيه ذلك، دورا حيوية في العملية السياسية في النظم الديمقراطية، ولاسيما عن طريق الانتخابات وجماعات المصالح. فالانتخابات ليست مجرد آلية لاختيار الشعب للحكام، ولكنها أيضا وسيلة - ضمن وسائل أخرى - لتمكين الرأي العام من أداء وظيفته الحقيقية في الرقابة والضبط والحساب أو التأييد. ويسمح وجود جماعات مصالح نشطة بفرض التعبير عن الرأي بمختلف فئاته بشكل واضح أو بالأحرى بشكل أكثر وضوحا من الانتخابات العامة. ذلك أن هذه الانتخابات تعد وسيلة غير واضحة تماما في التعبير عن الرأي العام، إذ أنها تسجل "شهادة" يمنحها الناخبون للأداء الكلى لمرشح أو حزب معين وليس بصدد مسألة أو مشكلة واحدة، وهو ما ينطبق بوجه خاص في حالة نظام الحزبين في الولايات المتحدة وبريطانيا حيث يصوت الناخب لصالح أحد الحزبين الكبيرين دون تقييم أو التزام محدد بمسائل معينة.

**دور الرأي العام في النظم غير الديمقراطية**

لا تقتصر أهمية دور الرأي العام على النظم الديمقراطية الغربية منها وغير الغربية، ولكنها تشمل أيضا النظم الأخرى الأقل ديمقراطية، بل إنها كانت تشمل أيضا النظم الشمولية رغم أن الرأي العام فيها كان يعبر عن رأي عام كامن أو باطن" بحكم القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير. ذلك أن الرأي العام في حالة تعبئته من جانب جماعة أو قيادة معارضة أو اتساع نطاق الاضطرابات الشعبية العفوية قادر على الإطاحة بأي نظام مهما بلغت قوته وحجم وكفاءة أجهزته الأمنية والقمعية (نموذج الثورة الإيرانية، ونموذج الثورة الرومانية ضد نظام شاوشيسكو).

ومن الممكن الإشارة في هذا الخصوص إلى أن ألمانيا النازية (بكل أجهزتها القمعية لإخماد وقهر المعارضين) كانت تعتمد في إثارة الشعور القومي والتأييد الشعبي على فكرة "سيادة ألمانيا على العالم"، وكانت الحكومة النازية تهتم بقياس حجم المساندة العامة للنظام وسياساته. وقد كشفت وثائق الحرب العالمية الثانية عن أن كبار قادة الحزب النازي كانوا قد أنشئوا شبكة متطورة لاختبار وقياس ردود فعل الشعب إزاء أي قرار أو سياسة جديدة، ولتوجيه الدعاية الداخلية لصالح النظام وجمع معلومات دقيقة عن الحالة المعنوية للشعب. بيد أن الطبيعة القهرية للنظام كانت تحول بين هؤلاء القادة وبين إرسال تقارير حقيقية عن نتائج هذه الدراسات إلى "هتلر" الذي كان قانعا بتقارير أخرى "وردية" وليست حقيقية عن حقيقة موقف الرأي العام، مما عرقل أو بالأحرى منع عملية تصحيح السياسات من خلال عملية التغذية المعادة، ولهذا لم يؤثر الرأي العام حقيقة في سياسات النظام.

**1 - مقومات الرأي العام**

يمكن النظر إلى مقومات الرأي العام من زاويتين. الأولى تتعلق بالعناصر والمقومات المشكلة لظاهرة الرأي العام، والثانية ترتبط بعناصر أو أمور معينة ينبغي توافرها حتى يمكن أن يوجد الرأي العام. على الصعيد الأول، يلاحظ أن ظاهرة الرأي العام ظاهرة مركبة ومعقدة، بمعنی أنها تتكون من العديد من المقومات والعوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض، وبحيث لا يمكن في تفسير هذه الظاهرة الاستناد إلى عامل واحد أو مجموعة واحدة من المقومات.

ويختلف علماء السياسة في تحديد مقومات هذه الظاهرة ، وإن كان يمكن القول بأن أبرزها، ما يلي:

1- مقومات أولية مرتبطة بالفرد في تحليل هذه الظاهرة، وتضم هذه المجموعة من المقومات كل ما له صلة بالعناصر والخصائص الفردية سواء الفسيولوجية منها بما في ذلك الخصائص المرتبطة بالعدد والسمات العضوية أو خصائص الشخصية الفردية ولاسيما كيفية تنظيم الفرد لقيمه ومعتقداته وبالتالي موضع كل مشكلة من النظام المتدرج المتصاعد من المبادئ والمثل والقيم التي تسيطر على الفرد ونظرته أو رأيه في المشكلات.

وبهذا المعنى يندرج في إطار هذه المجموعة عوامل عديدة كالجنس والدين والسن والأصل العرقي أو اللغوي أو الاجتماعي، كما تشمل أيضا الخبرات الذاتية التي كان الفرد قد عاشها بطريق مباشر أو غير مباشر وعانى منها أو انتفع بها.

وعلى سبيل المثال يلاحظ أن الأمريكيين الشبان مما حاربوا في فيتنام أو احتجوا على هذه الحرب في الستينيات وبداية السبعينيات، ورغم أنهم أصبحوا لاحقا أكثر استقرار واعتدالا في آرائهم، مازالوا يتصفون "بحساسية معينة" إزاء استخدام القوات الأمريكية فيما وراء البحار. كما يتصف الأكبر سنا ممن عاشوا خبرة الكساد الكبير في الثلاثينيات بأنهم أكثر مساندة للتدابير والسياسات بشأن الرفاه الاجتماعي بالمقارنة بالأصغر سنا ممن ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية.

۲- مقومات ثانوية، ويقصد بها المقومات الجماعية المرتبطة بالمجتمع الذي تحدث في إطاره عملية التفاعل والمناقشة كي تنتقل ظاهرة الرأي من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، أو کي تصبح تعبير عن الرأي العام. وتضم هذه المقومات كل ما يرتبط بالخصائص الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وكذلك السمات المميزة للطابق القومي للمجتمع.

٣- المقومات الأولية في تفاعلها مع المقومات الثانوية تحدد ظاهرة الرأي العام، ولكن هناك عناصر أخرى يتحدد بها الإعلان عن الرأي وقوة هذا الإعلان وصورته وسرعته. ومن هذه العوامل:

-أدوات تكتيل الرأي كالقيادة والتنظيمات الجماعية السياسية أو غير السياسية (كالأحزاب وجماعات المصالح)، وخصائص الواقعة أو المشكلة (واقعة عنيفة، متوقعة أم غير ذلك) ومدى الاهتمام الفردي والجماعي بهذه الواقعة.

ومن المنظور الثاني تفترض ظاهرة الرأي العام وجود ثلاثة عناصر أساسية، هي :

- المجتمع

- والمشكلة

- والمناقشة:

**1 - - المجتمع:**

يشكل العنصر الأول للرأي العام، فالأخير ما هو إلا تعبير إرادي عن وجهة نظر المجتمع إزاء مشكلة ما في وقت معين. ورغم ما سبق ذكره بشأن صعوبة تحديد رأي الجماعة أو المجتمع، إلا أن المبدأ الأساسي في هذا الخصوص يظل مرتبطا بالأغلبية، سواء كان المقصود بها أغلبية من عبر من أعضاء المجتمع ككل عن رأيه بما في ذلك فئة "من لا يعرف أو من لم يقرر بعد" أو كان المقصود بها من عبروا بوضوح عن رأيهم بالموافقة أو المعارضة بمختلف درجاتها.

وكما سبق القول فإن فئة صغيرة نسبيا من المجتمع يتمتع أعضاؤها بتأثير كبير، وقد توصف هذه الفئة "بقادة الرأي" أو "جماعة الرأي"، وتضم عددا من الأفراد تعنيهم المشكلة محل المناقشة، وتتشكل هذه الجماعة ويتنوع حجمها حسب المشكلة المثارة ونطاقها مجتمع محلى أم مجتمع قومی)، كما يوجد داخل نفس الجماعة قطاع معين يشارك بدرجة أكبر في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه.

**٢- المشكلة:**

حتى يوجد الرأي العام لابد من وجود مشكلة تحظى بالاهتمام العام ويهتم أعضاء المجتمع أو معظمهم بمناقشتها وبطرح وجهات نظر مختلفة بشأنها، مما يبرز الاتفاق والتعارض ليس فقط في المصالح ولكن أيضا في تصور أو طرح حلول متنوعة لهذه المشكلة. ويعني ذلك: أ - إن الموضوعات محل الإجماع لا توصف بأنها مشكلات يتكون بصددها رأي عام، فالتسليم بوجود الله في مجتمع إسلامي لا يوصف بأنه رأى عام.

ب- إن دليل إثبات صحة وجهة نظر ليس هو الرأي العام، وإنما هو عنصر من عناصر الإقناع بالرأي.

1. إن الخطأ في نقل الحقيقة "البديهية" أو الوصول إليها لا يمكن أن يوصف بأنه رأى، فلو طلب من شخص أن يجمع ثلاثة وخمسة فأجاب أن المجموع تسعة لا يمكن أن يدافع عن ذلك بأنه رأى.

ويلاحظ أن وسائل الإعلام الجماهيري تلعب دورا مهما بصدد عنصر المشكلة الموضوع، فقد تثير موضوعا ما لم يكن قد سبق أن شغل اهتمام المجتمع من قبل وتجعل منه مشكلة عامة يثور حولها النقاش والجدل في أوساط المجتمع (كقضية السلاح النووي الإسرائيلي ومخاطره).

ومن الضروري التأكيد في هذا الخصوص أن وسائل الإعلام لا تخلق المشكلة من عدم، وإنما يكون للمشكلة قبل ذلك أصل أو وجود وإن لم يكن الأغلبية المجتمع الإدراك الكافي لوجودها والشعور والوعي بها إلى درجة تثير حولها النقاش، وبهذا يصبح دور وسائل الإعلام نقل المشكلة من دوائر عدم الاهتمام أو الاهتمام المحدود إلى بؤرة اهتمام المجتمع.

**٣- المناقشة:**

يتطلب وجود الرأي العام إقرار حق المواطن في التفكير وتكوين الرأي والمناقشة وإعلان الرأي. ويعني ذلك أن الرأي العام لكي يوجد ويؤدي وظيفة حقيقية يفترض إقرار الدولة ونظامها السياسي بما يلي:

1. حق المواطن في تكوين رأيه بمختلف الوسائل دون أن يفرض عليه رأي معين أو مصدر معين من مصادر المعلومات.

ب- حق المواطن في الإعلان عن رأيه دون خوف من عقاب أو جزاء يمنعه من ذلك الإعلان.

بطبيعة الحال من حق الدولة أن تنظم هذه الحق، ولكن ليس لها أن تمنع ممارسة هذا الحق. ج- حق المواطن في المناقشة، إذ أن الإعلان عن الرأي وتكوين الرأي العام لا يتم إلا من خلال المناقشة كتفاعل بين وجهات نظر مختلفة بشأن المشكلة المثارة. ويتوقف نوع وطبيعة الرأي العام على مدى حرية وكفاية المناقشة.

**ثالثا: مراحل تكوين وتطور الرأي العام**

يقتضى التعرف على كيفية تبلور ظاهرة الرأي العام وانتقالها من سلوك فردى إلى سلوك جماعي، التمييز بين مراحل معينة لتطور هذه الظاهرة.

وقبل بحث هذه المراحل، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه المراحل ليست متساوية في ما تستغرقه كل منها من وقت أو جهد، كما يمكن تصور اختفاء بعض هذه المراحل في بعض التطبيقات أو تكتل بعضها الآخر في مرحلة واحدة تبعا الطبيعة كل نموذج من نماذج التطبيق.

يمكن متابعة مراحل تكوين وتطور هذه الظاهرة في سبع مراحل، من أهمها المراحل الأربع الأولى:

**1- مرحلة الإدراك Perception**

يقصد "بالإدراك" تصور أو رؤية أو فهم مسألة أو ظاهرة ما. والرأي العام، كما سبق القول، ما هو إلا وجهات نظر مختلفة بخصوص مشكلة معينة، ولهذا يشكل إدراك المشكلة المرحلة الأولى في تكوين الرأي العام. ويبدأ هذا الإدراك في صورة تصور فردي للمشكلة، ويتأثر الفرد في إدراكه للمشاكل العامة بأكثر من عامل من قبيل:

1. طبيعة شخصية الفرد وثقافته، فالمبادئ والمفاهيم التي تترسب لدى الفرد منذ نشأته في مجتمع سیاسی معين وحتى تكامل شخصيته تؤثر في كيفية إدراكه وفهمه للمشكلات العامة، كما أن تقدير الفرد لمصالحه يؤثر في هذا الإدراك

ب- الثقافة العامة والتقاليد الحضارية للمجتمع، وكذا الثقافة السياسية وتوجهاتها وقيمها ومعاييرها، تؤثر بدورها في إدراك المواطن للمشكلات العامة بدرجة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال فإن إدراك المواطن المصري العادي لأي مشكلة تثور في العلاقات مع إسرائيل يرتبط بدرجة أو بأخرى بخبرات تاريخية عربية إسلامية في التعامل مع اليهود.

ج- القيادة السياسية في إدراكها لمشكلة ما على نحو معين، تؤثر بدرجة أو بأخرى في إدراك الفرد العادي لهذه المشكلة. ولا ينطبق ذلك فحسب على حالة القيادة "الكاريزمية" في ظل الارتباط العاطفي والوجداني بينها وبين المواطن العادي، ولكنه ينطبق أيضأ ولو بدرجة أقل على الأنماط الأخرى للقيادات، خصوصا في ظل دور وسائل الإعلام الجماهيري في نشر و "ترويج" عناصر إدراك القيادة المشكلة ما. د- وسائل الإعلام الجماهيري تؤثر في إدراك الفرد للمشكلة من حيث أبعادها وطبيعتها، من خلال دورها في إثارة الاهتمام بالمشكلة وتقديم معلومات معينة عنها، وقد تنطوي هذه المعلومات على "تشويه" للحقيقة أو تقديم جزء منها باعتباره كل الحقيقة أو نقل الحقيقة كاملة.

**۲- مرحلة الصراع Conflict**  تعني هذه المرحلة الانتقال المتتالي من إدراك المشكلة كتصور فردی ذاتي إلى التعبير عن المشكلة في شكل موقف فردی ولكنه يرتبط بالقوى الاجتماعية. وعادة ما يبدأ هذا الصراع فرديا، ثم يتحول إلى صراع فئوي جماعي، وقد يتحول إلى صراع نظامي:

أ- يبدأ الصراع فردياً أو ذاتياً نتيجة التناقض الذي يعاني منه القرد بين إدراكه لمشكلة ما بأبعادها المختلفة وبين مبادئه ومعتقداته ومصالحه الاقتصادية وغير الاقتصادية، وقد ينتهي هذا الصراع إما بموقف واضح تأييدا أو معارضاً أو بموقف متردد (كموقف طبيب يملك مستشفى للولادة إزاء مسألة تنظيم الأسرة، حيث تقافته وتكوينه يحملانه على تأييد هذه المسألة، ولكن مصالحه الاقتصادية تدفعه إلى رفضها).

ب- ينتقل الصراع الذاتي في مرحلة لاحقة ليرتبط بالقوى الاجتماعية. ذلك أن المجتمع ينقسم إلى عدة قوى وجماعات لها اهتمامات ومصالح متنوعة، والمواطن العادي يسعي بطريقة لاشعورية لتكييف موقفه وموقف الجماعات التي ينتمي إليها، حيث إن هذه الجماعات لدى إثارة مشكلة ما تتبنى موقفا إزاءها يتفق وتقديرها لمصالحها. وهذه المصالح ليست بالضرورة طبقية، فقد تكون فئوية (كمصالح أعضاء نقابة معينة ينتمون إلى أصول طبقية مختلفة)، وقد تكون مصالح دائمة أو مؤقتة. وينتهي هذا الصراع الجماعي إن عاجلا أو آجلا إلى تغليب وجهة نظر معينة داخل الجماعة الاجتماعية (كقوة أو طبقة أو فئة) باعتبارها معبرة عن هذه الجماعة. ويساعد على بلورة الصراع الجماعي وجود تنظيمات وأبنية سياسية أو غير سياسية كقنوات التعبير عن الآراء والمصالح كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الثقافية والأندية الخاصة وغيرها.

ج- قد يتحول الصراع إلى صراع نظامي في حالة وجود أحزاب سياسية، حيث تتكتل مختلف القوى والجماعات المرتبطة بالحزب خلف وجهة نظر واحدة ومحددة يعبر عنها ذلك الحزب، ويدافع عنها بكافة الوسائل وخصوصا عن طريق صحيفته أو ما يسمى "بصحافة الرأي" أي الإعلام المكتوب الذي يدين بالولاء للحزب ويعكس أفكاره وتوجهاته ويدافع عن وجهات نظره.

**3- مرحلة البلورة والتركيز Concentration**

تأتي مرحلة بلورة وتركيز وجهات النظر المختلفة في شرائح معبرة عن مواقف أكثر تحديدا، عقب مرحلة الصراع سواء اقتصر هذا الصراع على الصورة الفئوية أو تطور إلى صور نظامية. ذلك أن المناقشة أو الصراع الفكري بين الآراء المختلفة يؤدي إلى إبراز وتوضيح وتحديد المفاهيم الأساسية للمشكلة (أبعادها وعواملها ونتائجها)، وهذا الإيضاح الفكري يؤدى بدوره إلى القضاء على التباين الجزئي أو المحدود وبالتالى التقريب بين المواقف والآراء المتشابهة والقضاء على المواقف المتعصبة أو المتطرفة. ويؤدي ذلك كله إلى عملية تركيز في شرائح الرأي العام في ش كل ثلاثة مواقف رئيسية مع خلاف في درجة كل موقف منها: موقف تأييد، موقف المعارضة، موقف الحياد واللامبالاة وعدم الاهتمام أو عدم تقرير رأي ما.

**4- مرحلة الرضا Consensus**

بانقضاء المرحلة الثالثة، يكون الرأي العام في معناه الحقيقي قد أدي وظيفته واختتم عملية الربط بين السلوك الفردي والمواقف الجماعية وأعلن عن مواقف مختلف القوى الاجتماعية. ولكن في بعض الأحيان، وطبقا لطبيعة المشكلة ومدى أهميتها وعمقها، قد تبدأ مرحلة أخرى لنقل الرأي العام السابق تحديده وإعلانه في مرحلة التركيز إلى صورة جديدة من صور السلوك الجماعي فيما يعرف بمرحلة الرضا. ذلك أن مرحلة التركيز وما يواكبها من مناقشة تؤدى إلى وضوح نقاط معينة بخصوص المشكلة تتفق بشأنها كافة فئات وشرائح الرأي العام، وقد يؤدي هذا إلى خلق نوع من الوحدة في اتجاهات الرأي العام بصدد مسألة معينة أو جانب معين من هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، يوجد قدر يعتد به من الاتفاق بين شرائح الرأي العام المصري، وكذا لدى معظم الأوساط الرسمية، حول ضرورة أن لا تكون الاهتمامات بالمشروعات والترتيبات الإقليمية الجديدة (كالشرق أوسطية ، والمتوسطية) على حساب النظام الإقليمي العربي وضرورة تطوير هذا النظام وتجديده.

**5- مراحل الاندماج والاستقرار والشمول**

تعقب مرحلة الرضا مراحل متتابعة تختلف من مشكلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. ويلاحظ في معظم المجتمعات النامية أن الرأي العام إن قدرت له فرصة التعبير عن ذاته ينتهي في أحسن الأحوال عند مرحلة الرضا، بل ويغلب عليه أن لا يصل إلى هذه المرحلة، إن لم يتحلل ويختفي خلال مرحلة الصراع. وتشمل هذه المراحل التالية لمرحلة الرضا: **أ- مرحلة الاندماج Integration:** يقصد بها اتجاه الفرد لا شعوريا إلى استيعاب ما اتفقت عليه الجماعة ليصبح ذلك الجزء محل الاتفاق الجماعي ليس مجرد تعبير عن رأي أو وجهة نظر، وإنما يرتفع ليصير عنصرا من عناصر النسق العقيدي للفرد (بمعنى مبادئ وقيم ومعتقدات الفرد التي على أساسها يتحدد سلوكه الفردي ورأيه)، ويحدث بذلك نوع من التوفيق بين الشخصية الفردية وما استقرت عليه الجماعة أو بعبارة أخرى السلوك الجماعي. **ب- مرحلة الاستقرار Stability:** تعبر هذه المرحلة عن نمط مثالی ولكن من الممكن الاقتراب منها بدرجة أو بأخرى. ويقصد بها أن تنتهي في الأمد الطويل عمليتا الرضا والاندماج إلى خلق نوع من الترابط بين مختلف قوى المجتمع وجماعاته الاجتماعية والاقتصادية والحاكمة والمحكومة، بحيث يتقبل ويعمل الجميع بشكل متجانس ومتناسق وفقا للرأي محل الرضا والاندماج باعتباره مظهرا من مظاهر التعبير عن المجتمع. وهذه الصورة توصف بالمثالية، لأن الرأي العام بطبيعته مؤقت ويتحدد بخصوص كل مشكلة ويختفي باختفائها أو على الأقل بظهور مشكلة أخرى أكثر أهمية، وإن كان الاختفاء لا يمكن أن يكون كليا لأن الرأي نوع من الخبرة، والخبرة جزء من التاريخ والأخير مكون أساسي لثقافة المجتمع.

1. **مرحلة الشمول Comprehensiveness:** رغم أن ظاهرة الرأي العام تفنى وتختفي في لحظة معينة ، باعتبارها وجهة نظر عامة إزاء مشكلة عامة في وقت معين، إلا أن هذا الفناء لا يمنع قدرة هذه الظاهرة على أن تكون مصدرا لظواهر أخرى.

ففي مرحلة الرضا يصبح الرأي العام مصدرا لما يمكن تسميته "بالإجماع" أو "بالإرادة العامة"، وفي مرحلة الاندماج يصير مصدرا للسلوك الفردي، وفي مرحلة الشمول هذه يصبح مصدرا للطابع القومي (الصفات والخصائص السلوكية التي يعبر عنها المواطن العادي نتيجة لانتمائه إلى مجتمع معين). ويقصد بالشمول ارتفاع تلك الجزئية من جزئيات الرأي العام (محل الرضا والاندماج) لترتبط بالمجتمع السياسي القومي كحقيقة كلية تعبر عن إحدى سماته.

ومثال ذلك أن كراهية الشعب الألماني من جانب الشعب الفرنسي تراكمت خلال خبرات متعددة من الاعتداءات الألمانية ابتداء من الحروب السبعينية حتى الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن هذه الكراهية رأي عام تحول ليصير إحدى سمات الطابع القومي الفرنسي.

وينطبق ذلك أيضا على الطابع القومي لمصر أو لأي بلد عربي آخر بصدد الإسرائيليين، ولاسيما البلدان العربية التي عانت وتعاني من اعتداءات الأخيرين.

**أداء النظام السياسي**

يقوم النظام السياسي - بغض النظر عن طريقة دراسته وأسلوب صنع القرار الذي يتبناه - بصنع السياسات العامة في جميع المجالات:

* التعليم،
* الصحة،
* الإسكان،
* الضرائب،
* التأمين الاجتماعي،
* السياسة الخارجية أو العلاقات مع الدول الأخرى. وعادة ما يترتب على هذه السياسات العامة بعض المزايا لفئات من المواطنين يقابلها بعض المغارم التي يتحملها بعض المواطنين الآخرين.

وعادة ما تؤثر العقيدة السياسية للحزب السياسي أو للائتلاف الحزبي الحاكم أو للرئيس المنتخب على النهج الذي يتبناه عند صنع السياسات العامة. فعادة ما تميل الأحزاب اليسارية إلى تبني سياسات عامة تقوم على زيادة الضرائب والتوسع في الإنفاق العام (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي على عكس الأحزاب ذات التوجهات المحافظة أو اليمينية.

ويقوم المواطنون بانتخاب حزب (في النظم البرلمانية أو رئيس جمهورية في النظم الرئاسية وشبه الرئاسية بناء على التوجهات التي يعرفها المواطنون من خلال البرامج الانتخابية. ويسعى الحزب أو الرئيس الفائز إلى وضع برنامجه موضع التطبيق في مجالات الضرائب والإنفاق العام والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي و غير ذلك من السياسات العامة.

وحيث يحتكر النظام السياسي - وفقا لإيستون - التخصيص السلطوي القيم المادية والمعنوية، أي توزيع وإعادة توزيع الموارد المتاحة يخضع هذا الاحتكار لتقييم المواطنين عن طريق مراقبة أداء النظام السياسي وهل أدت السياسات العامة المتبعة إلى التحسن في مستويات المعيشة وارتفاع جودة التعليم وتوافر الخدمات الصحية وانخفاض معدل البطالة وتراجع معدلات التضخم، أم على العكس من ذلك؟ ومن ثم، يعتبر أداء النظام السياسي أو ما يعرف بالسياسات العامة هي المعيار الرئيسي للحكم على مدى كفاءة هذا النظام من وجهة نظر المواطنين لاسيما النظم الديمقراطية.

كما تعتبر السياسات العامة السبيل الواضح للربط بين النظام السياسي والمواطنين، حيث يتأثر المواطنون - سلبا أو إيجابا - وفقا للسياسات العامة التي يتبناها النظام السياسية والموجهة نحو الداخل السياسة الداخلية أو الخارج (السياسية الخارجية)، أو هي المخرجات Outputs كما يطلق عليها إيستون، والتي تصل بين النظام والبيئة المحيطة به. وعادة ما تكون النظم التي تتمتع بالرشادة مستعدة لتقييم آثار سياساتها وقراراتها من خلال التغذية المعادة حتى تتمكن من التكيف مع التغيرات والحفاظ على التوازن وتعزيز شرعيتها.

الدولة والنظام السياسي 8

**الباب الثامن**

**جماعات المصالح**

**-** طبيعتها

- أنواعها

- نطاق مصالحها

يميز وفقا لهذا المعيار بين النوعين التاليين لهذه الجماعات:

1. **جماعات مهتمة بمصالح أو قضايا قومية أو عامة:** وتسمى أحيانا "جماعات المبادئ": ترمي هذه الجماعات إلى تحقيق أهداف عامة تتجاوز الأهداف والمصالح الضيقة الخاصة بطبقة أو فئة أو طائفة أو جماعة أو مهنة معينة. ومن أمثلة هذه الجماعات، جماعة "الوحدة الأوروبية" في بريطانيا وكانت تضغط على حكوماتها المتعاقبة من أجل الانضمام إلى الجماعة الأوروبية، وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وجماعات البيئة وغيرها.

**۲- جماعات مصالح خاصة:** تنشأ هذه الجماعات أساسا لحماية مصالح أعضائها، وتضم عدة أنواع منها: **أ- جماعات مصلحة مهنية** كاتحادات ونقابات الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والمعلمين والصحفيين وغيرهم، وتهتم أساسا بالدفاع عن شرف وكرامة المهنة والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لأعضائها.

**ب- جماعات مصلحة اقتصادية** كنقابات واتحادات العمال والمزارعين والمصدرين ورجال الصناعة والأعمال وغيرها. وتختلف طبيعة المصلحة من جماعة إلى أخرى ، فاتحادات وجمعيات منتجي سلع معينة يكون من صالحها توفير إجراءات حمائية للسلع المحلية في مواجهة منافسة سلع مستوردة من دول أخرى، بينما يكون من مصلحة اتحادات المصدرين تحرير التجارة الخارجية عموما من أجل زيادة التصدير إلى الخارج. ونفس الأمر ينطبق على تباين مصالح ومواقف اتحادات رجال الصناعة والأعمال ونقابات واتحادات العمال إزاء قضايا معينة كقضية تخصيص المشروعات العامة وقضية الأجور وغيرها.

**ج- جماعات مصلحة خيرية أو إنسانية:** تهتم هذه الجماعات بقضايا اجتماعية وإنسانية مثل تقديم العون للمرضى والفقراء وضحايا الكوارث الطبيعية والبشرية، وبعضها يهتم برعاية أنشطة فنية أو موسيقية.

1. **جماعات مصالح طائفية: تسمى أيضأ "جماعات غير ترابطية" Non Associational** بمعنى أنها تقتصر من حيث العضوية والأهداف على أبناء جماعة أو طائفة أو أقلية معينة في المجتمع، حيث تنشأ للتعبير عن مصالح هذه الطائفة ورعايتها.

ومن ذلك الجماعات المعبرة عن الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية، كجماعات الكنديين الفرنسيين والزنوج الأمريكيين والموارنة اللبنانيين وغيرهم . يلاحظ أن تصنيف جماعات المصالح طبقا للمعيار الأخير ليس تصنیفا جامدا، بمعنى أن الواقع السياسي الفعلي يشهد أمثلة عديدة في أكثر من دولة تتحول فيها بعض جماعات المصالح الخاصة إلى جماعات مصالح عامة في مواقف معينة تدافع فيها هذه الجماعات عن قضايا عامة بما يتجاوز دورها التقليدي أو الأساسي في حماية مصالح أعضائها فحسب. ويواجه هذا التحول في الكثير من الدول النامية برد فعل شديد من جانب النظم الحاكمة لخوفها من اتساع نطاق المعارضة الداخلية لبعض سياساتها الداخلية والخارجية.

ويلاحظ من ناحية ثانية أن الدول الغربية تشهد في السنوات الأخيرة نشوء وتطور أشكال جديدة من جماعات المصالح التي يصعب تصنيفها وفقا لهذا المعيار، وإن اقتربت في خصائصها العامة إلى النوع الأول. ومن هذه الجماعات**:**

**3 . " الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements،** وتشكل هذه الحركات نوعية متميزة من جماعات المصالح من حيث اهتماماتها وأساليب عملها وقيمها وأعضائها:

1. تهتم هذه الحركات بمسائل تتعلق بالصحة والبيئة المادية والهوية والتراث الثقافي والاثتي -العرقي واللغوي والديني - والظروف المادية للحياة وبقاء البشرية عموما.

۲- يغلب على قيم هذه الحركات طابع العمومية والشمول دون الارتباط أو التعبير عن مصالح اجتماعية - اقتصادية محددة، حيث تؤكد قيمها على الاستقلالية" وما يرتبط بها من لامركزية وحكم ذاتي وعون ذاتي ومكافحة التلاعب والسيطرة والتبعية والبيروقراطية واللوائح وغيرها مما يقيد استقلالية الفرد والجماعية

٣- تتصف هذه الحركات في تنظيمها الداخلي بعدم الرسمية، وعدم وجود خطوط فاصلة أو تمایز واضح بين الأعضاء والقادة ، والاعتماد على النشاط التطوعي والتمويل الذاتي. وتتبنى غالبا أوضاعا "متشددة" غير قابلة للمهادنة أو المساومة والتوفيق وتقديم التنازلات.

4- لا يخضع النشطون في هذه الحركات التقسيمات التقليدية (بين اليسار واليمن، أو بين الثورة والمحافظة، أو طبقا للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، ولكن يمكن تقسيم هؤلاء الأعضاء حسب معايير أخرى كالعمر والجنس والجهة / المنطقة ومدى الاهتمام بالجنس البشري ككل، ومن الناحية الاجتماعية - الاقتصادية تضم هذه الحركات في عضويتها طبقات وفئات متنوعة: أعضاء من الطبقة الوسطى الجديدة أو ما تسمى "بمهنة خدمة الإنسانية وذوي "الياقات البيضاء" كالأطباء والمحامين والمدرسين وغيرهم من المهنيين، أعضاء من عمال وموظفي القطاع العام، وبعض عناصر "الطبقة الوسطى التقليدية وخصوصا من ذوى التعليم العالي، وأعضاء من الجماعات المهمشة اجتماعية وسياسية" كالعاطلين والطلاب وربات البيوت والمتقاعدين.

**4 - جماعات المصالح ودرجة " التسييس"** يقصد بالتسييس Politicization في هذا السياق درجة انغماس جماعات المصالح فی السياسة وغلبة الطابع السياسي على أنشطتها، أو بعبارة أخرى مدى اعتماد هذه الجماعات على التأثير والضغط السياسي. وبالاستناد إلى هذا المعيار، يمكن التمييز بين جماعات مصالح سياسية وأخرى شبه سياسية وثالثة غير سياسية:

**1- جماعات مصالح سياسية:** تتصف هذه الجماعات بأنها ذات طبيعة سياسية بحتة، بمعنى أنها تنشأ لتحقيق مصلحة أو هدف سياسي معين. وعادة ما تكون هذه الجماعات من الجماعات الضاغطة على السلطة الحاكمة في دولة ما للدفاع عن مصالح دولة أخرى، كما هو الحال بشكل خاص في الولايات المتحدة حيث تلجأ بعض الدول الأجنبية إلى إقامة جماعات ضاغطة أو "لوبيهات" للدفاع عن مصالحها. ومن أمثلة ذلك، اللوبي الصهيوني بتأثيره الكبير على قرارات الإدارة الأمريكية والكونجرس لصالح إسرائيل، واللوبي اليوناني بتأثيره لصالح اليونان في مشكلاتها العديدة مع تركيا سواء بشأن قبرص أو بحر ايجه أو غيرها، وكذلك لوبي الصين الوطنية وكان يقف حائلا دون اعتراف "واشنطن" بالصين الشعبية حتى عام ۱۹۷۲.

وتقترب أيضا من هذا النوع من جماعات المصالح ما تسمى "بجماعات المصلحة المؤسسية" Institutional وخصوصا مما لها صفة حكومية رسمية كالمؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية. هذه الجماعات لا تتكون أصلا بهدف التعبير عن المصالح أو تقديم مطالب أو التأثير على السياسات العامة بما يحقق مصالحها الخاصة، وإنما يفترض فيها خدمة المجتمع ككل. رغم ذلك يشهد الواقع الفعلي في أكثر من دولة لجوء هذه الجماعات إلى التأثير السياسي من أجل خدمة مصالحها الخاصة أو دفاعا عن تصورات معينة لديها بشأن الحفاظ على أوضاع قائمة معينة دون تغيير". ومثال ذلك، تأثير المؤسسة العسكرية " كجماعة مصلحة" على السياسة العامة، وخصوصا في ما يتعلق بحجم وطبيعة الميزانية العسكرية. بل إن هذه المؤسسة قد تتدخل بشكل سافر أو مقنع للضغط على النظام السياسي بخصوص قضايا عامة وذلك على غرار دور هذه المؤسسة في تركيا.

**۲- جماعات مصالح شبه سياسية:** تسمى أيضا "جماعات مصلحة ترابطية" Associational تتمثل وظيفتها الأساسية في التعبير عن مصالح أعضائها ونقل المطالب إلى الحكومة، كما هو الحال بالنسبة إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية والغرف التجارية وغيرها. فرغم أن هذه الجماعات تقبل قواعد وقيم النظام السياسي وتعمل في إطار الشرعية القائمة، إلا أنها قد تلجأ في بعض الحالات إلى العنف مثل التظاهرات أو الاضطرابات كوسيلة للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة كتلك المتعلقة بالأجور والأسعار، مما يجعلها في هذه الحالات قريبة إلى خصائص الجماعات "الأنومية". وكما سبق القول، فإن هذه الجماعات، رغم كونها بالأساس جماعية مصلحية خاصة، قد تتحول إلى جماعات مصالح عامة متى دافعت عن قضايا تهم المجتمع ككل.

**۳- جماعات مصالح غير سياسية (إنسانية):** تتمثل في الجمعيات الخيرية وجمعيات رعاية الطفولة والأمومة وجمعيات الرفق بالحيوان وجمعيات الحفاظ على البيئة وغيرها من الجماعات التي لا تتدخل في السياسة ولا تلجأ إلى العنف ولا تمارس الضغط أو التأثير السياسي على الحكومة إلا في حالات محدودة مثل طلب معونة مالية من الحكومة أو عند مناقشة البرلمان لمشروعات قوانين تمس أوجه أنشطتها الإنسانية**.**

**ثانيا: وظائف جماعات المصالح**

تتنوع وظائف جماعات المصالح حسب طبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره وحسب أنواعها وأهدافها وقدرتها. وتتمثل هذه الوظائف بوجه عام في الاتصال السياسي والتعبير عن المصالح والديمقراطية والتعبئة السياسية، فضلا عن دورها الاجتماعي.

**١- الاتصال السياسي Political Communication**

تحقق جماعات المصالح ، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية، الربط والاتصال بين قمة النظام السياسي وقاعدته ، أي بين القيادة السياسية والحكومة وبين الجماهير. وتؤدي هذه الجماعات هذا الدور الاتصال من خلال عدة أساليب محورها التأثير في القيادة والحكومة وفي الرأي العام.

**.٢- التعبير عن المصالح Interest Articulation**

تعبر جماعات المصالح عن مطالب و مصالح معينة. وقد لا تكون الأخيرة بالضرورة من المصالح الخاصة الضيقة، إذ أنها قد تتسع لتشمل مطالب عامة كتلك المتعلقة بالديمقراطية.

وكما سبق القول، عند بحث وظائف الأحزاب السياسية، تقوم الأحزاب بتجميع هذه المصالح Interest Aggregation  بعد ترتيب أولوياتها في شكل سياسات عامة، ولهذا تحرص أكثرية هذه الجماعات الساعية إلى التأثير السياسي إلى إقامة علاقات وارتباطات معينة مع الأحزاب، وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص التأكيد على أن النظام السياسي الحريص على الاستمرار والتطور والتمتع بشرعية حقيقية يجب أن يستجيب لهذه المطالب بما يتناسب مع طبيعتها ومحتواها عن طريق إصدار ما يلزم لتحقيقها من قوانين وسياسات ومتابعة تنفيذها.

**٣- تعزيز المشاركة السياسية**

و الجماعات المصالح أهمية كبيرة في توفير قنوات المشاركة الأفراد في السياسة وللتأثير السياسي في الحكومة. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في النظم الديمقراطية الليبرالية التعددية بالنظر إلى ما يمثله وجود جماعات متعددة قادرة على التأثير السياسي من أهمية لتحقيق التعددية السياسية والتي من أهم مقوماتها تنوع وتعدد الجماعات السياسية في المجتمع وعدم اقتصار التأثير السياسي بصدد كافة المسائل والقرارات على جماعة واحدة، فضلا عن قدرة هذه الجماعات على ممارسة التأثير السياسي على الحكومة خلال الفترات الفاصلة بين الانتخابات العامة بينما يصبح الفرد وحده عاجزا عن هذا التأثير إبان هذه الفترات.

ومن ناحية أخرى، تمارس بعض هذه الجماعات دورا مهما في تحقيق الديمقراطية عن طريق الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان الأساسية في مواجهة أي انتهاكات حكومية سافرة أو مقنعة لهذه الحقوق. وفي بعض هذه الدول النامية ، لا يقتصر أداء هذا الدور على جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، إذ قد تمارسه أيضا ولو في بعض الحالات بعض النقابات والاتحادات المهنية.

**4- التعبئة السياسية Political Mobilization**

يتم استخدام جماعات المصالح من جانب النظام السياسي، في نظم الحزب الواحد الجماهيري والحزب القائد في إطار جبهة وطنية وبدرجة أكبر في النظم الشمولية، باعتبارها أداة لتعبئة وتكتيل وحشد المساندة للنظام وقيادته وأيديولوجيته، حيث تكون هذه الجماعات، وخصوصا المؤثرة منها ولو بمعيار حجم العضوية، أدوات تابعة ومرتبطة مباشرة بالحزب الحاكم لتصبح ذراعه في تحقيق هذه التعبئة.

والأخيرة، كما سبق القول، كنمط إجباري للمشاركة تحت سيطرة وتوجيه النظام تختلف تماما عن المشاركة السياسية الحقيقية كمشاركة اختيارية نابعة من الإرادة الحرة للإنسان.

**5- الدور الاجتماعي**

تمارس جماعات المصالح الخاصة في معظمها دورا اجتماعيا يتعلق بإشباع جانب من الحاجات الاجتماعية الأساسية لأعضائها كالإعانات والمعاشات والقروض والإسكان والرعاية الصحية وتوفير بعض السلع الاستهلاكية وغيرها، بل ويمتد هذا الدور في بعض الحالات كالكوارث الطبيعية) ليشمل أفرادا وجماعات أخرى في المجتمع ، فضلا عن الدور الاجتماعي والإنساني البحت لبعض هذه الجماعات.

ويلاحظ إن توسع جماعات المصالح عموما في أداء هذا الدور، سواء لصالح أعضائها أو المجتمع ككل، ظاهرة صحية مطلوبة لتعزيز المجتمع المدني، بل إن ذلك يفيد النظام السياسي أيضا لأنه بدون هذا الدور كانت هذه الحاجات ستطرح عليه كمطالب قد يعجز عن الوفاء بها إما لافتقاده الموارد المالية اللازمة أو لأي سبب آخر. ولا تعني هذه الملاحظة أن يصبح الدور الاجتماعي لهذه الجماعات بديلا عن الدور الاجتماعي الذي يجب أن تؤديه الدولة مهما كانت مواردها محدودة ومهما كانت طبيعة سياساتها الاقتصادية، فالأول يجب أن يكون إضافة إلى وليس بديلا عن الثاني.

**وسائل جماعات المصالح**

حتى تنجح جماعات المصالح في أداء وظائفها، ولاسيما ما يتعلق منها بالاتصال السياسي والتعبير عن المصالح، تلجأ هذه الجماعات إلى عدة وسائل للتأثير على الحكومة بسلطتيها التشريعية والتنفيذية والرأي العام والأحزاب السياسية ، فضلا عن أساليب أخرى كالمساومات المستترة وأحيانا العنف.

**1- التأثير على السلطة التنفيذية**

قد يتم هذا التأثير بالاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية ورئيسها أو رئيس الدولة عن طريق إرسال خطابات أو برقيات، أو نشر "مناشدات في الصحف، من أجل مراعاة مطالب معينة الجماعات المصالح القائمة بالاتصال في اتخاذ أو عدم اتخاذ أو تعديل أو وقف تنفيذ قرار ما يمس مصالح هذه الجماعات. وفي بعض الدول تلجأ هذه الجماعات إلى إقامة علاقات وثيقة مع بعض الوزارات والإدارات الحكومية. ففي الولايات المتحدة يتشكل من الشركات الصناعية العسكرية الكبرى وكبار الضباط ووزارة الدفاع ما يسمى "بالمركب الصناعي العسكري"، ويعد الأخير قوة ضاغطة علی صانعی السياسة الأمريكية من أجل زيادة الإنفاق العسكري في الداخل من ناحية وزيادة صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الخارج من ناحية ثانية.

**2 - - التأثير على السلطة التشريعية**

تؤثر جماعات المصالح في كثير من الدول على أعضاء الهيئة التشريعية من أجل إقرار قانون معين أو رفضه أو تعديله بما يتفق مع مصالحها. ويتم هذا التأثير باستخدام أساليب متنوعة كتقديم "هدايا" أو ما في حكمها لبعض الأعضاء، وتقديم دعم مالي لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي بعض الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة.

وتتفرد الولايات المتحدة عن غيرها من الدول بوجود أسلوب معين للتأثير على أعضاء الكونغرس، حيث تستعين جماعات المصالح بمن تشاء من الأخيرين لعرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها نظير مكافآت محددة، وتتبع هذه الجماعات مكاتب خاصة تعمل بها نخب من المتخصصين، وتتولى إعداد تقارير متضمنة المعلومات اللازمة لتزويد أعضاء الكونغرس بها. وتلجأ كل من هذه الجماعات إلى تعيين ممثل لها في الكونغرس تكون مهمته الاتصال بأعضاء الكونغرس والتأثير فيهم. وتنتظم هذه العملية شروط دقيقة بموجب القانون الاتحادي لتنظيم اللوبيهات" الصادر عام 1946 (من هذه القواعد أن يقوم الشخص المعين من قبل جماعة المصلحة بغرض التأثير على أعضاء الكونغرس بتسجيل بيانات لدى سكرتارية الكونغرس بشأن اسمه ووظيفته والجماعة التي ينتمي إليها ومقدار ما يتقاضاه منها من أموال وما ينفقه من هذه الأموال كل ثلاثة أشهر، ويتعرض المخالف لغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دولار والسجن لفترة لا تزيد على سنة أو لإحدى العقوبتين ، ولا يجوز له ممارسة هذا العمل بعد إدانته لمدة ثلاثة أعوام).

**٣- التأثير على الرأي العام**

تؤثر جماعات المصالح، وخصوصا الفاعلة منها، على الرأي العام بغرض تعبئته إلى جانبها بما يزيد من قدرتها على التأثير السياسي. ويتم ذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية) أو بعضها كالصحف، وإصدار النشرات والتقارير وتوزيعها، وتنظيم الندوات والمحاضرات وغيرها.

**4- إقامة علاقات خاصة" مع الأحزاب السياسية**

تتنوع أشكال هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الغربية ، فقد تأخذ شكل تكوين جماعات المصالح لكتل أو مجموعات تشريعية داخل حزب أو أكثر من نوابه داخل الهيئة التشريعية للدفاع عن مصالحها، ومن ذلك أن الاتحاد المزارعين في الولايات المتحدة كتلة تعبر عن مصالحه داخل كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وقد تلجأ بعض القوى والجماعات إلى إنشاء أو دعم أحزاب تعبر عن مصالحها، كالكنيسة في علاقتها بالأحزاب المسيحية في بعض الدول الأوروبية. أو نقابات العمال البريطانية في علاقتها بحزب العمال البريطاني.

**5- المساومات المستترة**

تلجأ إلى هذا الأسلوب بوجه خاص جماعات المصالح المعبرة عن رجال الصناعة والأعمال، حرصا على "السرية" وتجنبا لما قد يؤدي الإعلان عن نشاطاتها ومصالحها من إثارة الاستياء أو السخط العام خصوصا في الدول التي تعاني من شدة التفاوت الاجتماعي. وحتى تلجأ هذه الجماعات إلى هذا الأسلوب، لابد لها من منافذ ومسالك للوصول إلى مراكز صنع القرار، ويعتمد ذلك في العادة على العلاقات الشخصية أو الأسرية أو انتماء قادة هذه الجماعات إلى نفس الخلفية أو الأصول الاجتماعية والمهنية والثقافية والجهوية التي ينتمي إليها مسؤولون كبار بأجهزة صنع القرار.

**- العنف**

قد تلجأ بعض جماعات المصالح الرسمية كنقابات العمال والمهنيين وغيرها إلى العنف بصوره المتنوعة كالتظاهرات والإضرابات وغيرها من أعمال الاحتجاج، سواء في حالة فشلها في نقل مطالبها عبر القنوات الشرعية والرسمية للنظام السياسي، أو في حالة استماع الحكومة إلى هذه المطالب دون أن تتبع ذلك باتخاذ تدابير وسياسات فعلية على طريق الاستجابة لها**.**

**ثالثا: محددات فاعلية جماعات المصالح**

تتوقف فاعلية جماعات المصالح على عوامل عديدة يمكن إدراجها في ثلاث مجموعات ترتبط بالسمات والأوضاع الذاتية للجماعة من ناحية، وطبيعة القضايا العامة المثارة في المجتمع في وقت معين من ناحية ثانية، وطبيعة النظام السياسي من ناحية ثالثة**.**

**(أ) خصائص وأوضاع الجماعة**

من الممكن الإشارة في هذا الخصوص إلى ما يلي:

1- **حجم العضوية**: كقاعدة عامة يمكن القول إنه كلما زاد حجم عضوية الجماعة، زادت فاعليتها وقدرتها على التأثير السلبي.

1. **الموارد الذاتية:** يقصد بها أساسا الموارد المالية الذاتية للجماعة عن طريق رسوم الاشتراكات والتبرعات وإيرادات بعض نشاطاتها. فكلما زاد حجم هذه الموارد، كلما زادت فاعلية الجماعة وقدرتها على أداء وظائفها وعلى مواجهة أي ضغوط حكومية

**٣- القدرات التنظيمية**: تزيد بوجه عام قدرة وفاعلية جماعة المصالح إذا كانت تتمتع بتنظيم قوی ومتماسك ومنتشر على المستويات المركزية والمحلية وتتصف علاقات أعضائها وقياداتها بالتجانس وعدم الانقسام أو الصراع. بيد أن جماعات المصالح، شأنها في ذلك شأن الأحزاب وغيرها من المنظمات ، قد تتعرض لما يسمى " بالقانون الحديدي للأوليغاركية"، بمعنى أن نمو أو تعقد الهيكل التنظيمي للجماعة قد يؤدي إلى ظهور فئة صغيرة (نخبة) داخلها من القادة وبعض كبار الإداريين ممن يتولون رسم سياسة الجماعة إزاء القضايا الخاصة بأعضائها أو القضايا العامة دون اهتمام كبير بأراء باقي الأعضاء**.**

1. **خصائص قيادات الجماعة:**

يساعد انتماء قادة الجماعة إلى خلفية متماثلة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو إقليميا لخلفية أعضاء النخبة الحاكمة في التفاعل مع الأخيرين، وبالتالى في زيادة فرص التأثير السياسي للجماعة. ومن ناحية أخرى فإن اتصاف هؤلاء القادة بالنزاهة والصلاحية (عدم الفساد) وبالتماسك فيما بينهم دون أن تنشأ انقسامات وصراعات بينهم وبحيث يمكنهم تسوية أي اختلافات في الرأي في إطار ديمقراطي، هذه الخصائص محدد آخر مهم الفاعلية الجماعة، وتبرز أهميته بوجه عام خاص في الدولة النامية حيث يمكن للحكومة استغلال هذه الانقسامات والصراعات في تفتيت الجماعة وشقها من الداخل باستخدام سياسة "الصراع المتوازن / فرق تسد".

**(ب) طبيعة القضايا العامة**

تؤثر إلى حد كبير طبيعة المشكلات العامة المثارة في وقت معين على فاعلية هذه الجماعات. فإذا كانت هذه القضايا مرتبطة بمسائل اقتصادية كالخصخصة وغيرها، ستكون الجماعات الأكثر تأثيراً هي الجماعات الأكثر اهتماما ومعرفة بهذه المسائل كتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات العمالية وكذلك البيروقراطية الحكومية. وإذا كانت هذه القضايا متعلقة بمسائل اجتماعية ، زاد تأثير الجماعات المهتمة والمعنية بمسائل الإسكان والتخطيط الحضري والمواصلات والصحة والتعليم والبيئة وغيرها.

**(ج) طبيعة النظام السياسي**

تتعلق أهم محددات فاعلية جماعات المصالح في هذا الخصوص بمدى استقلاليتها عن النظام الحاكم والحزب الحاكم، وهذه مسألة تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته. ففي النظم الغربية الديمقراطية تتمتع هذه الجماعات بالاستقلالية عن الأحزاب دون أن يعني ذلك غياب علاقات التعاون بين الطرفين.

ويختلف الوضع عن ذلك بوجه عام في نظم الدول النامية. ففي ظل نظام الحزب الواحد في هذه الدول، وكذلك في الدول الشيوعية ، تختفي هذه الاستقلالية وتصبح الجماعات مجرد أدوات يستخدمها الحزب الحاكم بغرض تعبئة المساندة خلف النظام الحاكم. وحتى في الكثير من نظم التعددية الحزبية "المقيدة" في هذه الدول، تقاوم الحكومة استقلالية هذه الجماعات أو خروجها عن أدوارها المحددة برعاية مصالح أعضائها. وقد يأخذ دور الحكومة في هذا الصدد أكثر من صورة، كتدخلها في انتخابات مجالس النقابات لدعم مرشحين موالين لها في مواجهة مرشحين ذوي اتجاهات معارضة، أو قيامها بحل مجالس النقابات الأكثر انتقادا للسياسات الداخلية والخارجية.

الدولة والنظام السياسي 9

**الباب التاسع**

**التعددية الحزبية وأثرها على الأنظمة السياسية**

شهدت الأدبيات السياسية العديد من محاولات تصنيف النظم السياسية أحد هذه التصنيفات هي تلك التي تميز بين:

* النظم الديمقراطية والتي تتسم بوجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية وتعدد القوى السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة وحياد سياسي للجيش، وسيادة حكم القانون.
* النظم الشمولية تتسم بغياب المعارضة والصحافة الحرة واختفاء أو ضعف المؤسسات السياسية وتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة وتدخل الجيش في السياسة وغياب حكم القانون أو تغييبه.
* نظم الديمقراطية المقيدة فتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة وأحزاب محدودة النشاط عادة ما يجمع شخص واحد بين رئاسة الحزب المهيمن والدولة ومجموعة محددة من الأشخاص هم المسيطرون على الحزب الحاكم والدولة، وعادة ما يكون دور البرلمان محدداً بفعل سيطرة الحزب وطغيان السلطة التنفيذية. . وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً نظماً “حزبية سواء كانت ليبرالية أو سلطوية، تعددية أو أحادية، إذ أن الارتباط القوى بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية وخاصة الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب داخل إطار النظام السياسية المختلفة. فالأحزاب السياسية هي إحدى المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي، إذ أنها من خلال مباشرتها للعمل السياسي تقوم بأكثر من دور في تدعيم النظام الديمقراطي، فهي تعتبر إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وهي بمثابة قنوات للمشاركة السياسية والتجنيد السياسي، ولها العديد من الوظائف مثل:

- التنشئة السياسية - والمشاركة السياسية والتجنيد السياسي وغيرها. هذا بالإضافة إلى الدور التحديثي للحزب السياسي والذي بدأ واضحاً في الارتباط الواضح بين الحزب والتحديث السياسي في الدراسات السياسية، كما أنه من المهم أن تتسم الأحزاب السياسية بالمؤسسة، لأنه لا يوجد توافق على السمات التي ينبغي أن تتوافر الحزب السياسي، أو نوع النظام الحزبي والذي من شأنه أنه يسهم بشكل أكبر في الحكم الديمقراطي في هذا الإطار قدمت الأدبيات السابقة مجموعة من الشروط المختلفة، مثل العدد المثالي للأحزاب، المستوى الأمثل من الاستقطاب الايديولوجي، والميزة النسبية لنظام الحزبين، أو التعدد الحزبي أو الحزب المهيمن ولكن الشرط الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام بشأن تعزيز الحكم الديمقراطي هو ” مؤسسية الحزب”..

وفي مجال تعريف الحزب السياسي: يرى “سيغموند نيومان” Sigmund Neuman ” أن الحزب هو تنظيم للعناصر السياسية النشطة في المجتمع، والذين عادة ما يتنافسون سعياً للحصول على التأييد الشعبي . هناك أيضاً تعريف أبسن Apstein أن الأحزاب السياسية هي نتاج تلاقي عوامل عديدة، وهي أحد العناصر المؤثرة على الحياة السياسية، أي أن الأحزاب يمكن النظر إليها باعتبارها نظاماً فرعياً ضمان النظام السياسي الكلي يؤدي وظائف وأدواراً معينة، حيث يؤكد لابالومبارا Lapalombara أنه أينما وجد الحزب السياسي فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف على اختلاف النظام السياسية التي ينتمي اليها. أما “لاسويل وكابلان ” Lasswell & Kaplan فأنهما يريا أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الإنتخابات كما يرى كولمان وروزبرج أن الأحزاب السياسية هي اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على و(أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف، أو التنافس الانتخابي مع اتحادات متشابهة).   
أما ماكس ويبر Max Weber فيرى أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين او الحصول على مزايا عادية للأعضاء. ويمكن تعريف الحزب السياسي أيضاً على أنه منظمة طوعية من الأفراد الذين تجمع بينهم غايات سياسية مشتركة، بعضهم يكتفون بتأييد هذه الغايات بينما يسعى آخرون إلى مزاولة السلطة بالترشيح في الانتخابات، ويتولى بعضهم الحكم عندما ينجح الحزب في الانتخابات، ويكون لهذا الحزب في العادة دستور، وقواعد للعضوية وإجراءات لتحديد كيفية تولى المناصب القيادية فيه. وبالرغم من تقديم تعريفات لمفهوم الحزب السياسي، فإن البعض الآخر من الدارسين لم يهتم بمسألة التعريفات بشكل مباشر على سبيل المثال فإن كتاب موريس ديفرجيه الأحزاب السياسية لا يتضمن تعريفاً واضحاً للحزب السياسي، كما أن سارتوري في كتابه “الأحزاب والنظم الحزبية” قام باستعراضه للتعريفات التي وضعها عددا من الدارسين الآخرين، ثم تساءل عن جدوى التعريف وأهميته

**نظم التعددية الحزبية**

تسود النظم الحزبية في دول الديمقراطية التقليدية قاعدة أساسية وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول. ورغم ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول. وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم الحزبية في الديمقراطية في عدة أمور وهي:

* عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول.
* حجم كل حزب بالنسبة لغيرة من الأحزاب.
* طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض.
* الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

ويترتب على هذه الاختلافات في العلاقات بين الأحزاب من دولة لأخرى من دول الديمقراطية التقليدية اختلاف نظام الحزب فيما بينهم، فقد يكون النظام الحزبي قائماً على نظام تعدد الأحزاب أو قائماً على نظام الحزبين السياسيين أو على نظام الحزب المسيطر وتوصف هذه النظم الحزبية ” بالنظم التنافسية”.

**أولاً: نظام تعدد الأحزاب**

تميل الدول إلى تبني نظام تعدد الأحزاب إذا أن تعدد الموضوعات التي يمكن أن يثار الخلاف حولها في ظل جماعة ما يترك في الساحة السياسية العديد من الأحزاب المتصارعة:   
- فهناك الاختلافات السياسية، التي تعكس الخلاف بين الجماعات حول شكل نظام الحكم أيكون ملكياً أم جمهورياً، - وهناك الاختلافات الاجتماعية، التي تعكس موقف كل طبقة من الطبقات الاجتماعية من النظام السياسي ككل، - وهناك الصراعات الدينية، كالصراع بين رجال الدين العلمانيين في الدول الكاثوليكية وما بين الكاثوليك والبروتستانت في الدول التي تنقسم شعوبها بين هذين المذهبين، - وهناك الخلافات العنصرية، والقائمة علي العصبيات وخاصة في الحالة التي تجمع بن عدة جماعات مختلفة من حيث الأصل والجنس، كدعاة الاستقلال في إقليم ” إلباسك” وإقليم “كاتالونيا” في إسبانيا والايرلنديين في إنكلترا، والصراع بين الفلاحين والوالون في بلجيكا.   
وفي سبيل تحديد صور نظام تعدد الأحزاب، يبرز اتجاهان رئيسيان في هذا المجال:

**الاتجاه الأول:**  ويذهب إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب تقسيماً أولياً، اعتماداً علي ” عدد الأحزاب المتنافسة علي الساحة السياسية ” بحيث يمكن القول – وفقاً لهذا الاتجاه – إن هناك نظام “الأحزاب الثلاثة” أو ” الأحزاب الأربعة” أو ” الأحزاب المتعددة” إذا تجاوز عددها أربعة أحزاب، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بقصوره عن إعطاء صورة حقيقية عن تعدد الأحزاب ومن ثم فهم يرون انه ينبغي عند تحليل أنظمة تعدد الأحزاب الامتناع عن المبالغة “بعامل التعدد”، حيث تتضمن أنظمة تعدد الأحزاب في الغالب عدداً من الأحزاب الصغيرة، والتي لا تؤثر –عادة- بدرجة طفيفة في نتيجة الانتخابات، لذلك فقد يصل عدد الأحزاب إلى ستة أحزاب أو اكثر، ولكن –في نظر أصحاب هذا الرأي –ينبغي تخفيض هذا المجموع سياسياً إلى رقم واقعي ومن ثم ينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بان الغالب في الأمر أن يقوم نظام ” تعدد الأحزاب علي ثلاثة أو أربعة أحزاب تدور المنافسة فيما بينهم، وتتوقف نتيجة المعركة السياسية علي العلاقات فيما بين هذه الأحزاب.

**الاتجاه الثاني:** ويذهب أصحابه إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب اعتماداً على مدى وجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين الأحزاب تخلق تكتلات أو تجمعات تضم عدد من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية.

وعلى ذلك فانه إذا كان هناك محاولة لوجود تحالف ثابت ومتجانس بين أحزاب النظام، كنا بصدد نظام ” تعدد الأحزاب المعتدل” أما إذا لم يكن هناك أي محاولة لوجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين أحزاب النظام كنا بصدد نظام” تعدد الأحزاب التام أو المطلق. ونحن من جانبنا نميل إلى تبني منهج الاتجاه الثاني باعتباره يجعل تصنيف الأحزاب أقرب إلى الواقع السياسي كما انه يمكننا فهم طريقة سير أي نظام سياسي من الناحية الواقعية لما يقدمه لنا من صورة واضحة عن النظام الحزبي وعلاقات الأحزاب ببعضها البعض، وكيفية امتزاج النظام الحزبي بهذا النظام السياسي ككل.   
ويقصد بنظام تعدد الأحزاب “التام” أو ” المطلق” ذلك النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع؛ إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفة المتشدد الذي يعبر به عن مصالح فئة محدودة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى. وهكذا يتصرف كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام أو المطلق كما لو كان جماعة من جماعات الضغط يدافع عن المصالح الخاصة اكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة.   
– ولم يطبق هذا النظام في الواقع العملي إلا في ثلاث حالات فقط، في فنلندا وهولندا وفي ظل الجمهورية الرابعة في فرنسا. حيث شهدت هذه الحالات الثلاث ارتفاعاً في عدد الأحزاب المكونة للبرلمان، والذي تراوح ما بين ستة أو ثمانية أحزاب، ولم ينجح أحداً في تخطي نسبة (30%) إلى (35%) من مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية، ولذا تبدو فكرة الائتلاف في ظل هذه الأنظمة ضرورية، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع وطبيعة الأحزاب الممثلة فيه واتجاهاتها السياسية.   
ويؤخذ على نظام تعدد الأحزاب التام انه يتضمن ثلاثة عيوب أساسية:

1 . عجز النظام عن القيام بوظيفة تجميع المطالب وإغفاله للمصلحة العامة:

ويبين ذلك بوضوح من المقارنة بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين السياسيين في القيام بوظيفة تجميع المصالح والحرص علي المصلحة العامة. ذلك انه في نظام الحزبين السياسيين يحول كل من الحزبين المتنافسين جمع اكبر عدد من المناصرين، ولذلك يسعي إلى الحصول على مساندة شعبية.

وتحقيقاً لهذا الهدف يتنازل كل حزب من الحزبين الكبيرين عن بعض مطالبة ويحصر أهدافه في عدد محدود من الأهداف الاجتماعية، وهو بهذا يتفادى العيب الأساسي الذي يعيب نظام تعدد الأحزاب التام وهو عجزها عن الاهتمام بالمصلحة العامة والمبالغة في الاهتمام بالمصالح الخاصة.

2 . عدم مساهمة الناخب في اختيار الحكام واتخاذ القرارات الوطنية الهامة: في ظل نظام تعدد الأحزاب التام يجد الناخب نفسه أمام عدد كبير من البرامج يمكن أن يختار من بينها، غير أن هذه الحرية المتاحة للناخب رغم سعتها فهي حرية وهمية، ذلك أن الناخب في نظام تعدد الأحزاب لا يختار مباشرة الحكام، ولا يساهم في اتخاذ القرارات الوطنية الهامة، وإنما يعهد بهذه المهمة إلى وسطاء وهم النواب الذين يتولون تحقيق الائتلاف والتحالف البرلماني بين الأحزاب لتشكيل الحكومة، نظراً لصعوبة حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده.

ومن ثم فان نظام تعدد الأحزاب التام لا يحقق الديمقراطية التي تتيح للناخب اختيار الحكام مباشرة، وإنما يحقق فقط الديمقراطية التي يعهد فيها للناخب إلى النواب بتشكيل الحكومات.

3 . غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة.

يمثل عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي النتيجة المباشرة السيئة لنظام تعدد الأحزاب التام. ذلك أن هذا النظام يؤدي إلى تقسيم أعضاء البرلمان إلى مجموعات تنتمي كل منها إلى حزب معين، وتتألف هذه المجموعات لتشكل حكومة مؤقتة ثم ما تلبث أن تتفرق فتسقط هذه الحكومات، مما يخلق ظاهرة ” عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي” في الدولة.

**نظام تعدد الأحزاب المعتدل.**  يقصد بنظام تعدد الأحزاب المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين، بحيث تضم كل جبهة عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية، في هذه الحالة يتكون ائتلاف من كبيران يعملان معاً أثناء فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تكوينه، مما يخلق نظاماً يقترب كثيراً من نظام الحزبين السياسيين، ويجعل من نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطي بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين في منحني تدرج التنافس بين الأحزاب. يعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل في الأنظمة السياسية المعاصرة علي آمرين:   
ا**لأول**: هو درجة صلابة التحالف وعلي كيفية تحقيق الائتلاف، أي طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزاباً مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت، فطريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر علي نظام تعدد الأحزاب.   
**الثاني:** هو النظام الانتخابي حيث يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية علي دورين إلى قيام نظام تعدد الأحزاب المعتدل. وهذا ما حدث في ألمانيا من سنة 1870 إلى سنة 1914، وكذلك في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة.   
و يحقق تعدد الأحزاب المعتدل ميزتين أساسيتين:   
1 . انه يسهل علي الناخب عملية اختيار الحكام حيث تتقدم الجبهتين ببرنامجين له يسهل الاختيار بينهما.   
2 . انه يحقق الاستقرار الوزاري أو الحكومي، حيث تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معاً كوحدة واحدة داخل البرلمان، مما يؤدي إلى إدخال عنصر جوهري علي نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين.   
ويتميز نظام تعدد الأحزاب بطابعين:   
1 - تخلق لنوعين من المعارضة داخل النظام السياسي، معارضة داخلية تمارس بواسطة أحزاب الأغلبية التي تحكم، ومعارضة خارجية تؤلف من أحزاب المعارضة التي توجد خارج الحكم.   
 2 - ميل الأحزاب –في ظل هذا النظام- لأن تصبح أحزاباً جامدة، بمعني خضوع النائب لحزبه وتبعيته له تبعية كاملة، وليس لاقتناعه الشخصي، مما يؤدي إلى نقل البرلمان إلى اللجان العليا للأحزاب، وهي هيئات غير مسئولة، ويتم عملها بطريقة سرية لا يطلع عليها الجمهور، ولا يقتصر علي هذا الخضوع علي النواب بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، فإذا ما وليا أحدهم الحكم التزم بتنفيذ إرادة حزبه وسارع إلى شغل المناصب الرئيسية في وزاراته من أنصار هذا الحزب، مما يؤدي إلى تنازع الأحزاب علي الوزارات الرئيسية، مما ينجم عنه –في أحيان كثيرة- تعطيل تشكيل الوزارات لفترات طويلة، مما يترك أسوا الآثار في نظم الحكم المختلفة.

**ثانياً: نظام الحزبين السياسيين:** تتلخص الخطوط العامة لدراسة نظام الحزبين السياسيين في مسألتين اساسيتين:

1 - ماهية النظام أي تحديد المقصود به.   
2 - تصنيفاته أو صوره.   
نظام الحزبين السياسيين يقصد به النظام الذي يوجد فيه حزبان كبيران يحوز أحدهما الأغلبية المطلقة في البرلمان، بحيث يمكنه أن يؤلف حكومة بمفردة، دون أن يحتاج إلى التالف مع حزب أخر. ولا ينفي نظام الحزبين السياسيين وجود حزب ثالث أو اكثر، ولكن المهم أن وجود مثل هذه الأحزاب لا يؤثر في حيازة أحد الحزبين الكبيرين للأغلبية المطلقة في البرلمان. غير أن بعض الفقه يضيف شرطين آخرين للقول بوجود نظام الحزبين السياسيين رغم وجود حزب ثالث أو اكثر.   
1 - ألا يكون لأكثر من فريق في أي وقت، أمل في تولي الحكم.   
2 - أن يتناوب هذان الحزبان علي الحكم خلال سنوات طويلة، وذلك بالطبع إلى جانب الشرط الأساسي وهو أن يتمكن أحد الحزبين من الفوز بالأغلبية اللازمة لتولي الحكم والبقاء فيه دون مساعدة حزب ثالث.   
ولا يعني نظام الحزبين السياسيين بالضرورة وجود ائتلاف بين الحزبين في المبادئ أو البرامج أو الدين أو القومية أو في الطبقة، وأن كان ذلك لا يمنع من ظهور بعض هذه الاختلافات من وقت لأخر. وذلك خلافاً لما يراه البعض من ضرورة أن يمثل كل الحزبين اتجاهاً مختلفاً كان يكون أحدهما يسارياً والاخر يمينياً، ويستهدف أصحاب الرأي الأول بنظام الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكي، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين مبادئ وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري، وقد اعترف بهذا الوضع أصحاب الرأي الثاني والذين يشترطون وجود معيار واضح من المبادئ للتفرقة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.   
و يعبر نظام الحزبين السياسيين عن حاجة الشعب إلى الدول الديمقراطية إلى بسط رقابته علي الأجهزة الحكومية من جهة، وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة من جهة أخرى.

و يعد نظام الحزبين السياسيين في نظر بعض الفقهاء المعاصرين نظاماً طبيعياً بمعنى أن الاختيارات السياسية تكون دائماً بين سياستين، فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين، حيث تضم الحلول الوسطى إلى أحد الحلين ، فالوسطية لا توجد في السياسة، فربما يكون هناك حزب وسط، ولكن ليس هناك اتجاه وسط أو فكر وسط. فالصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة كالصراع بين الميول يكون صراعاً بين ذوي الميول المحافظة وأنصار الغير الجذري، ومثال الصراع بين الطبقات الصراع بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا. وهكذا يبدو مبدأ الثنائية – متفقاً مع طبائع الأمور.   
كذلك كانت كل الصراعات الكبرى على مر التاريخ تتم بين فئتين كبيرتين:

* الكاثوليك والبروتستانت، المحافظين والليبراليين،

- الرأسماليين والاشتراكيين، الغربيين والشيوعيين. و تاسيساً علي ذلك يصل هذا الفريق من الفقه إلى نتيجة مؤداها أن الرأي العام يجد نفسة –أمام المشاكل الكبرى- منقسماً إلى اتجاهين متعارضين، بما يعني أن حركة المجتمعات الطبيعية تميل نحو نظام الحزبين السياسيين و لا يسلم فريق أخر من الفقه بهذا التحليل ويأخذ عليه مأخذين أساسين: أن هذا التحليل يستند الافتراض غير ثابت ولا يمكن التأكد من صحته من الناحية العملية، إذ كيف يمكن التأكد من أن لكل مشكلة حلين فقط بحكم طبيعة الأمور.

أن هذا التحليل يخالف تاريخ العديد من الشعوب والذي يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه المعتدلون الذين يتبنون حلاً وسطاً بين الحلين المتطرفين.   
وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحزبين السياسيين وهل هو نظام “طبيعي” “أم لا” فإنه يتعين القول إنه نظام “مفيد” بما يحققه من مزايا تساعد في حسن سير النظام السياسي. ويمكننا تلخيص هذه المزايا في عدة أمور: 1 - تسهيل عملية تجميع المصالح وتقليل المطالب، حيث يمنع نظام الحزبين السياسيين الوساطة في حسم المسائل الأساسية، فيقوم الناخب بدور مباشر في العملية السياسية، خلافاً لدورة في ظل نظام تعدد الأحزاب . 2 - يختار الناخب النواب والحكومة مباشرة، باعتبار أن رئيس الحكومة سيكون بالضرورة زعيم الحزب المنتصر في العملية الانتخابية. وهكذا تتحدد الحكومة عبر صناديق الاقتراع، دونما الحاجة إلى ائتلاف أو تحالف بين الأحزاب المختلفة.   
 - 3 يحقق نظام الحزبين السياسيين ” الاستقرار الوزاري” طالما أن الحزب الذي يتولى زمام السلطة يحظى بالأغلبية المطلقة لمجموع المقاعد في البرلمان.

**تصنيفات نظام الحزبين السياسيين** ينطوي نظام الحزبين السياسيين علي عدة تصنيفات فرعية، والتي يمكننا أجمالها في ثلاث تصنيفات رئيسية، والتي سوف نعرض لها بالدراسة في الفروع الثلاث التالية.

**نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن:**

يقوم هذا التصنيف من تصنيفات نظام الحزبين السياسيين علي أساس “كيفي” يتعلق بدرجة تنظيم كلا الحزبين، ومن هذا المنطلق يقوم نظام الحزبين الجامد علي أساس تنظيم كل حزب لعملية تصويت أعضائه في البرلمان، بينما يقوم نظام الحزبين المرن علي أساس أن يترك كل حزب لأعضائه حرية التصويت في البرلمان .   
– وتعبر بريطانيا نموذجاً لنظام الحزبين الجامد، فعن التصويت علي المسائل الهامة داخل البرلمان، يلزم جميع نواب الحزب بالتصويت وفقاً لتعليمات الحزب والا ُوقعت عليهم عقوبة الفصل من تنظيمات الحزب - ويترتب علي هذا التنظيم البرلماني الجامد استقرار وسيطرة الحكومة، حيث يضمن رئيس الحكومة – وهو نفسة زعيم حزب الأغلبية – إخلاص أعضاء الأغلبية البرلمانية. وترتبط الحكومة والأغلبية بروابط “حالة الأغلبية” حيث يشكل أحزاب الحائز علي الأغلبية الحكومية، ويحترم نوابه هذه الحالة، حتى ينتقل تنظيم الحزب الغالب “حزب الأغلبية” إلى مجلس العموم.   
 – وخلافاً لذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لنظام الحزبين المرن. حيث لا يفرض أي من الحزبين السياسيين علي أعضائه نظاماً معيناً عند التصويت، مما يمنح كل عضو من أعضاء الكونجرس سواء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب حرية التصويت دون الالتزام بأي تعليمات من جانب حزبه.   
– ويترتب علي ذلك عدم إثارة أيه صراعات حزبية داخل الكونجرس، بما يعني أن نظام الحزبين لا يلعب أي دور داخلة. بل توجد أغلبية ومعارضة مختلفة بصدد كل مشكلة علي حدة، حيث تختلف الأغلبية والمعارضة بصدد مشكلة ما عن تلك التي توجد بصدد المشاكل الأخرى، ولا ترتبط هذه الأغلبية والمعارضة بانقسام الكونجرس إلى نواب جمهوريين وآخرين ديمقراطيين. 

وفي واقع الأمر، تقترب هذا التصنيف من نظام تعدد الأحزاب مما يترتب علي نفس النتائج وبخاصة عدم الاستقرار الحكومي، وذلك إذا لم يكن هناك فصل عضوي بين السلطات يوفر استقرار وسيطرة السلطة التنفيذية. ولعل هذا هو السبب في أن نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤثر علي استقرار السلطة التنفيذية لان النظام الرئاسي في الولايات المتحدة يقوم علي أساس ” الفصل العضوي بين السلطات “. .

**نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص**  يعد نظام الحزبين الخالص فرضية غير متحققة في الواقع العملي، فدائما ما يوجد إلى جانب الحزبين الكبريين الذين يسيطران علي المسرح السياسي، أحزاب صغيرة متفاوتة الأهمية، بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب أثناء العملية الانتخابية،وتاسيساً على ذلك يقوم هذا التصنيف على أساس “كمي” متعلق بنسب عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزبان الكبيران في العملية الانتخابية. ويقوم نظام الحزبين التام على أساس حصول الحزبين الكبيرين على (90%) فاكثر من مجموع الأصوات، مما يتيح لاحد الحزبين على الأغلبية المطلقة لمجموع مقاعد البرلمان، من ثم يستطيع ان يتولى السلطة بمفردة ودونما حاجة إلى التحالف مع أحزاب أخرى، مما يترتب عليه – من الناحية العملية- تنحية الأحزاب الصغيرة عن اللعبة السياسية.

ويعتبر الوضع في بريطانيا بالنسبة للحزب الليبرالي ابتداء من سنة 1979 – نموذجا لنظام الحزبين التام. بينما يقوم نظام الحزبين الناقص أو نظام الحزبين ونصف على أساس حصول الحزبين الكبيرين على نسبة من مجموع الأصوات تتراوح بين (75-80%)، بينما تحصل الأحزاب الصغيرة الأخرى على النسبة المتبقية مما يسبب اختلالاً للحزبين الكبيرين، حيث لا يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة لمجموع مقاعد البرلمان، مما يضطرها إلى اللجوء –عادة –إلى التحالف سواء مع الأحزاب الصغيرة أو مع بعضها البعض.   
و يعتبر وضع التعددية الحزبية في ألمانيا ابتداء من سنة 1961 وحتى سنة 1982 نموذجاً لنظام الحزبين الناقص، حيث تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.U مع الحزب الليبرالي من سنة 1961 وحتى سنة 1966، ثم كان التحالف الكبير بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الديمقراطي من سنة 1966 إلى سنة 1969.

ثم ظهور تحالف بين الاشتراكيين والليبراليين في الانتخابات التي أجريت من سنة 1969 وحتى سنة 1982. وأخيراً ظهر تحالف جديد من سنة 1982، حيث تحالف الحزب الليبرالي الألماني F.D.P مع الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.U ، ومن الجدير بالذكر أن هناك وضعاً شبيهاً بذلك في بلجيكا، حيث يحظى الحزب الإصلاحي الليبرالي بوضع قوي يحول دون إمكانية تكوين أغلبية مطلقة من الاشتراكيين والمتمثلين في الحزب الاشتراكي والحزب المسيحي الاشتراكي. و بهذا المعنى يعد نظام الحزبين الناقص أو نظام الحزبين ونصف مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين التام في سلم تدرج التنافسية للأحزاب.

**نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن**

يقوم هذا التصنيف الأخير لنظام الحزبين السياسيين على أساس “كمي” متعلق بعدد الأصوات التي يحصل عليها كل من الحزبين في العملية الانتخابية بشكل “مضطرد” ويعتبر نظام الحزبين المتوازن هو نظام الحزبين الحقيقي، حيث يكون حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين –تقريباً مساوياً لحجم الحزب الأخر، كذلك تكون قوة كل منهما معادلة لقوة الأخر.

ويتبادل الحزبان الكبيران السلطة وفقاً لحصول كل منهما علي أصوات الناخبين الهامشيين وتكون الأغلبية التي يحصل عليها أحد الحزبين ضعيفة، حيث يكون الفارق بين الأصوات التي يحصل عليها الحزبان ضئيلاً، وتعتبر بريطانيا في الفترة من سنة 1945 وحتى سنة 1979 نموذجاً لنظام الحزب المتوازن. حيث حكم المحافظين سبعة عشر عاماً، وكذلك حكم العمال حوالي سبعة عشر عاماً إلا انه ابتداء من سنة 1979 حقق المحافظون في عهد “مارغريت تاتشر” ثم ” جون ميجور” أربعة انتصارات متتالية في سنوات (1979-1983-1987-1992)  ، بينما يكون نظام الحزبين غير متوازن إذا كان الفارق بين الحزبين كبيراً إلى الحد الذي يفقد الحزب الأخر الأمل في الوصول إلى السلطة.

و من هنا نخرج من نطاق نظام الحزبين الحقيقي لندخل في نطاق نظام الحزب المسيطر. ولقد شهدت بعض الدول الإفريقية كدول بوركينافاسو والنيجر ومالي وموريتانيا نظام الحزبين غير المتوازن في الفترة من سنة 1958 وحتى سنة 1963، حيث مارس أحد الحزبين تسلطه على الأخر / مما عجل باختفاء نظام الحزبين السياسيين ليحل محله نظام الحزب الواحد.

**ثالثاً: نظام الحزب المسيطر**

يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب، غير أن أحد هذه الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظراً لقوته ولحصوله على أغلبية كبيرة تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها إلى كراسي الحكم.

ولا يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام الحزبين السياسيين إلا في أحوال نادرة، ذلك أن الحزب المسيطر في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائياً ليقيم نظام الحزب الواحد. ويرى البعض أن إطلاق اسم الحزب المسيطر على الحزب الذي يتمتع بقوة اكبر من كل أحزاب نظام تعدد الأحزاب، وهي تسمية لا تنطبق تماماً على النظام الذي نحن بصدد بيان ملامحه ويفسر هذا الفريق بقوله إن إطلاق اسم الحزب المسيطر يوحي بان هذا الحزب هو الذي يهيمن على اغلب المقاعد في البرلمان وبالتالي يكون دائماً موجوداً في “الحكم”.   
بعبارة أخرى فان هذا الحزب لا يتصور وجوده في ” المعارضة ” ولكن هذا التصور يبدو خاطئاً –في نظر هذا الفريق- على أساس أن هذا الحزب القوي يمكن أن يصبح في المعارضة ويسوقون مثالاً لذلك بحالة الاشتراكية الديمقراطية في النرويج والدانمارك وحالة حزب الاستقلال في أيسلندا.   
وعلى هذا الأساس يفضل هذا الجانب من الفقهاء وصف هذا الحزب “بالحزب الأساسي” بمعنى انه يمثل” العمود الفقري” للحياة السياسية، وترسم خطوط النشاط السياسي من حول هذا الحزب على أساس أن تتشكل الحكومات بائتلاف يكون الحزب فيه هو (المحرك الأول)، وهذا هو الغالب أو على العكس تشكل الحكومة بشكل يأخذ في الاعتبار وجود الحزب في المعارضة، وبمعنى آن يتم الائتلاف بين الأحزاب الأخرى (كلها أو بعضها) بما يمكنها من الانتصار على هذا الحزب ” الأساسي “، وعلى اعتبار أساسي وهو أن الحزب ” المسيطر ” لا يعني أن يهيمن الحزب القوي على أغلبية مقاعد البرلمان فيكون دائماً في الحكم، ولا يتصور وجوده أبداً في صفوف المعارضة، بل يلزم للقول بوجود نظام الحزب المسيطر وجود صفتين أساسيتين في هذا الحزب.   
1 . أن يتفوق هذا الحزب على جميع الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً خلال فترة طويلة نسبياً، حتى ولو فشل في الانتخابات مرة أو مرتين. وهكذا يتصور –من ناحية- عدم تفوق هذا الحزب المسمى ”الحزب المسيطر” بشكل دائم، كما يتصور –من ناحية أخرى- أن يصبح هذا الحزب في صفوف المعارضة. 2 . أن يجسد هذا الحزب آمال الأمة وأفكارها، بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله.   
ويمكن التمييز داخل نظام “الحزب المسيطر” بين صورتين أساسيتين:

**نظام الحزب المسيطر العادي**

يعتبر الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب حزباً مسيطراً سيطرة عادية إذا كان هذا الحزب يأتي على راس قائمة الأحزاب، ألا انه يترك مكاناً للأحزاب الأخرى. فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل علية نسبة الأربعين في المائة من أصوات الناخبين، إلا في حالات استثنائية نادرة، ومن ضمن هذه الحالات الاستثنائية، حالة السويد من سنة 1940 إلى سنة 1944، وحالة النرويج من سنة 1945 إلى سنة 1961 وحالة فرنسا من سنة 1968 إلى سنة 1981.   
 ويتميز الحزب المسيطر العادي بأنه يتمتع –من ناحية- بمركز وحجم كبيرين بشكل مطلق، فيتعين أن يحوز الحزب المسيطر على نسبة (30-35%) من أصوات الناخبين، وهي نسبة تمثل ضعف ما يحصل على الحزب التالي له في الترتيب، كما يتمتع الحزب –من ناحية أخرى- بمركز متميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى إلى يصل عددها إلى أربع أو خمسة أحزاب والتي لا تحصل سوى على نسبة منخفضة من الأصوات تتراوح بين (101% و20%) من مجموع أصوات الناخبين. ويختلف نظام الحزب المسيطر عن نظام الحزب الواحد اختلافاً جوهرياً فهو يحتفظ بمركزه المتفوق وبمكانته نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، على خلاف نظام الحزب الواحد الذي يحتكر الحياة السياسية نتيجة لتحريم إنشاء أحزاب أخرى بنص القانون أو الدستور، ويتضح هذا الاختلاف بشكل اكبر عندما يكون الحزب المسيطر خارج السلطة لان الأحزاب الأخرى تتحالف ضده ومن ثم تصبح هي في الحكم ويصبح هو في صفوف المعارضة، ويحقق نظام الحزب المسيطر العادي ميزة أساسية للنظام السياسي الذي يقوم في ظله تتمثل في توفير الاستقرار الحكومي لنظام تعدد الأحزاب، ذلك أن الأمر ينتهي –في ظل نظام الحزب المسيطر-إلى تقوية سلطان الحكومة، نظراً لتمتعها بالأغلبية في البرلمان.

**الحزب شديد السيطرة**

يعتبر الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب حزباً مسيطراً سيطرة شديدة إذا كان يحتل هذا الحزب القمة دون أن يترك للأحزاب الأخرى وضعاً لا يكاد يذكر. حيث يحصل الحزب شديد السيطرة علي الأغلبية المطلقة من مجموع أصوات الناخبين أو كثر كما يحصد اكثر من نصف مقاعد البرلمان.

ويعتبر نظام الحزب شديد السيطرة نظاماً وسطاً بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد، وبيان ذلك انه في نظام الحزب شديد السيطرة توجد عدة أحزاب تنافس في الانتخابات، إلا أن حزباً واحداً من بين هذه الأحزاب يتفوق بشكل واضح على منافسيه ويضمن بصفة دائمة ومنتظمة الأغلبية المطلقة لمجموع أصوات الناخبين، كما يضمن لنفسة نصف المقاعد البرلمانية، ويستحيل إزاحته عن سدة الحكم مما يتيح له التمتع بمركز ثابت ومستقر في ممارسته للسلطة، مما يمنحه وضعاً شبيهاً بوضع الحزب الواحد. غير أن وجود أحزاب أخرى ليس ممنوعاً بل هو مشروع وتستطيع ممارسة نشاطها بكل حرية، وتحوز على ثقة وأصوات عدد غير قليل من أصوات مجموع الناخبين، كما يتعرض الحزب شديد السيطرة لانتقادات من جانب المعارضة التي رقابة وحوار بين الجانبين، وهذا يختلف تماماً عن نظام الحزب الواحد. ويجعل أسلوب الحياة السياسية أقرب إلى نظام تعدد الأحزاب منه إلى نظام الحزب الواحد.

**وظائف التعددية الحزبية**

تقوم التعددية الحزبية بعدة وظائف هامة، مما يزيد من أهميتها في عصرنا الحاضر. فهناك ما يسمي ” بالوظائف التقليدية ” للأحزاب السياسية ويقصد بها تلك الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الليبرالية والتي تتعلق أساساً بعملية التمثيل السياسي، وعملية الاتصال بين الجماهير والسلطة، وكذلك عملية تجميعه المطالب. غير أن هناك بعض الوظائف التي يناط بالأحزاب السياسية القيام بها في نظم الدول النامية والتي تختلف في جوهرها عن تلك التي تقوم بها النظم الديمقراطية الغربية والتي تتعلق أساساً بعملية التحديث والتنمية السياسية التي تشهده هذه النظم. ومن ثم فسوف تكون محاضرتنا وظائف التعددية الحزبية في الأنظمة السياسية المعاصرة محددة على النحو التالي: وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية، ووظائف التعددية الحزبية في الدول النامية.

**أولاً: وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية**

تضطلع الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الغربية بعدة وظائف هامة ترتبط بهذه النظم التي تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي القائم، والتكامل الوطني .

**- 1وظيفة التمثيل السياسي**

تضطلع الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة بمهمة أو وظيفة ” التمثيل السياسي” وذلك من خلال القيام بدور مزدوج في هذا المجال، حيث تقوم – من ناحية أولى – بوظيفة تتمثل في ” تجميع الناخبين “، وتقوم أيضاً بوظيفة تتمثل في ” تجميع النواب” من ناحية ثانية، وهي بهذا المعنى تعتبر بمثابة حلقة اتصال بين الناخبين والنواب. مما يعني أن القيام بعملية التمثيل السياسي في الأنظمة الليبرالية دون وجود الأحزاب السياسية يكاد يكون مستحيلاً. وعلى ذلك فسوف نتناول هاتين الوظيفتين لنظام التعددية الحزبية في فرعين متتاليين:

**الأحزاب السياسية ووظيفة تجميع الناخبين**

تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة تجميع الناخبين – في إطار دورها في عملية التمثيل السياسي- في نظم الديمقراطية الليبرالية من خلال قيامها بمهمتين أساسيتين: وهما: نشر أيديولوجيتها وأفكارها بين هيئة الناخبين من ناحية، واختيار مرشحيها في العملية الانتخابية من ناحية أخري.

**1 . مهمة نشر الأيديولوجيات والأفكار بين هيئة الناخبين:**

تتمثل في قيام الأحزاب السياسية بنشر أيديولوجياتها وأفكارها بين الناخبين، حيث تضمن الأحزاب السياسية التجمع الأيديولوجي للناخبين، حيث يمكنها التعرف بوضوح على السياسة التي يرغبها هؤلاء الناخبين والتي تحدد المرشح الذي يحظى بثقة هؤلاء الناخبين، والأحزاب السياسية لا غنى عنها في هذا الصدد

. وفي واقع الأمر لا يمكن لأي حزب أو أيديولوجية أن تحقق نجاحاً إذا لم يكونا قادرين على التعبير عن المشاعر والآمال الكامنة لذي قطاع من المواطنين بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في أيديولوجية الحزب، صحيح أن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً، إلا أن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب وبدونها. ومن ثم تفقد أيديولوجية أي حزب تأثيرها تدريجياً إذا فقدت هذه الأيديولوجية استجابتها لأمال وأفكار الرأي العام.

وهكذا تساعد الأحزاب السياسية على وجود السياسة وعلى وجود وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين. وهي في قيامها بهذا الدور تتيح للمواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع. وبغير الأحزاب تصبح الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى تأييد الشخصيات البارزة التقليدية، وهم الأشخاص الذين تعرفهم قليلاً في المجتمع، ولعل هذا هو السبب في أن الأحزاب السياسية تطورت أولاً من خلال اليسار (الأحزاب اللبرالية في القرن التاسع عشر، والأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين).

وكان الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو الوقوف في وجه الشخصيات البارزة التقليدية في المجتمع، ولقد ساعد نمو الأحزاب في تحقيق هذا الهدف، ولقد قام اليمين بعد ذلك بتقليد اليسار في هذا الشأن، ولكنها اعتبرت (أي الأحزاب اليمينية) أحزاب قبيحة أو شريرة، ثم استخدمت الجماهير –بداية- وسيلة الدعاية للوقوف في وجه اليمين .

**2 . مهمة اختيار المرشحين في العملية الانتخابية:**

وتتمثل في قيام الأحزاب السياسية باختيار مرشحي الحزب، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمهمة اختيار المرشحين في العملية الانتخابية وتقوم بتقديمهم للناخبين. صحيح أن الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، حيث يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون بأنفسهم للانتخابات كمستقلين عن كافة الأحزاب ويحقق بعضهم نجاحاً دون مساندة الأحزاب غير أن الغالبية العظمى من المرشحين تقدم بواسطة الأحزاب السياسية.

وهناك عدة وسائل لاختيار المرشحين، وتختلف هذه الوسائل باختلاف تركيب الحزب. فالنسبة لأحزاب القلة المنتقاة، يعهد في هذا الصنف الأحزاب بعملية اختيار المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في الحزب، ويسمي هذا النظم في الدول الأنغلوسكسونية، ويعني أن عملية انتقاء المرشحين تضطلع بها طبقة اوليغاركية ضيقة ومغلقة.   
وفي نهاية القرن التاسع عشر اتبعت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً جديداً هو نظام الانتخابات الأولية ويعني أن تجرى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة. ويتم هذا الاختيار من خلال ظهور عدة أسماء في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الأولية، التي تجري داخل الحزب، وعلي الناخب أن يضع علامة أمام اسم المرشح الذي يختاره مرشحاً أو ممثلاً له. غير أن اللجان ” الأوليغاركية” أو ” الحزبية ” هي التي تختار المرشحين الذين يجري عليهم الانتخاب الأولى أو التمهيدي داخل الحزب، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلي الحزب في الانتخابات العامة أما بالنسبة لأحزاب الجماهير، فإنها تتبع طريقة أخرى في اختيار مرشحيها وتتلخص هذه الطريقة في عقد مؤتمرات على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي بمشاركة جميع أعضاء الحزب، على أن يتم اختيار مرشحي الحزب عن طريق “الانتخابات ” في المؤتمرات المحلية. وهكذا تتحقق الديمقراطية داخل الحزب. و تعد هذه الطريقة جيدة إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيراً، أما إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلاً بالنسبة لعدد الناخبين، فان هذه الطريقة تُعد مُعيبة، ومع ذلك يستطيع كل ناخب يرغب في المشاركة في اختيار المرشحين الدخول في الحزب الذي يريده. وفي كل الأحوال تحاول اللجان القائمة على عملية الاختيار أن تهيمن على اللجان الفرعية لكي تختار من يحوزون ثقتها، غير أنها لا تنجح دائماً .

**الأحزاب السياسية ووظيفة تجميع النواب**

تقوم الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفة تجميع النواب من خلال:   
**البند الأول:**

تحقيق الاتصال الدائم بين النواب والناخبين: هناك مصلحة أكيدة للنواب في احتفاظهم بصلة دائمة مع ناخبيهم، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم. ومن الناحية العملية يتقابل النواب مع الناخبين في دوائرهم خلال حضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ويتلقون طلباتهم ويتعرفون على احتياجاتهم، فالأحزاب السياسية تيسر هذا الأمر على النائب بتقديم مجموعة من مناضلي الحزب للنائب توفر له علاقة دائمة مع الناخبين، حيث يدافع هؤلاء المناضلون عن أراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني لناخبيه من ناحية، كما ينقلون مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم إلى نوابهم، مما يجعلهم وسيلة ممتازة أو فعالة لجمع المعلومات التي تفيد النائب.، وبلا شك فان هذه الثقة التي تودع في مناضلي الحزب ليست أمنه، وبيان ذلك انه يمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء حاجزاً يحول دون اتصال النائب بناخبيه في الوقت الذي يوفرون فيه وسيلة للاتصال بين النواب وناخبيهم، ويتوقف هذا الأمر على مدى فهم هؤلاء المناضلين لدورهم وعلى مدى إخلاصهم وولائهم للحزب. حيث يميلون إلى إعطاء النائب أراء ترتبط بآرائهم الأيديولوجية المسبقة. ولكن إذا أراد الأحزاب الاحتفاظ بناخبيه، فعلية ألا يثق فيهم وأن يحتفظ باتصال بين المناضلين والجماهير، لتكوين عقيدة سياسية تتفق مع الواقع، هكذا تصبح عملية التمثيل ذات مفهوم فردي حينما يعطي كل ناخب رأيه الشخصي في نائبه، وذات مفهوم جماعي حينما تتجمع جموع الناخبين في لإعطاء رأيها في مرشحهم للانتخابات، ويتعلق بهذا الأخير نظام التمثيل النسبي.   
**البند الثاني:**

**تنظيم النواب في المجالس النيابية:**يوجد المفهوم الجماعي لعملية التمثيل على مستوي النواب، فقبل تطور الأحزاب السياسية كان النواب مستقلين في ممارسة نشاطهم داخل البرلمان، ولكن أدى تطور الأحزاب السياسية إلى تجميع نواب الحزب الواحد في جماعات برلمانية –groupes parlementaires ” وقد كانت هذه الجماعات البرلمانية ممنوعة في العصور الأولى للديمقراطية الليبرالية. فعلى سبيل المثال: كانت المجموعات البرلمانية منوعة في فرنسا قبل سنة 1914، ثم اعتبرت فيما بعد عنصراً رئيسياً في تنظيم البرلمانات، فهي تحقق انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتفويض التصويت في البرلمانات عندما يكون ممكناً، وسكرتارية النواب….الخ.

**وظيفة تجميع المصالح**

يمثل الحزب السياسي كوسيط أو مؤسسة وسيطة بين القطاعات الجماهيرية المختلفة والسلطة الحاكمة في الدولة أداة لتجميع المصالح والتعبير عنها، فلكي يكون للحزب السياسي مكانة هامة في النظام السياسي يتعين عليه أن يكون في مقدوره تجميع المصالح لأكبر عدد ممكن من المواطنين والتعبير عنها، فهو يعمل على التوفيق بين المصالح المتعددة حتى يستطيع تمثيل أكبر عدد ممكن من الناخبين لبرنامجه السياسي. ولذلك فإنه يتبنى السياسات التي توفق بين اكبر عدد ممكن من المصالح، مما يتيح للحزب السياسي المساهمة في تشكيل السياسة العامة للدولة.

تعني وظيفة ” تجميع المصالح ” الوظيفة أو العملية التي يتم من خلالها تحويل الأحزاب السياسية المطالب أو المصالح الشعبية والجماهيرية المختلفة إلى بدائل متعددة للسياسات العامة السائدة. بمعنى أن الحزب السياسي يتلقى الشكاوي والمطالب المتنوعة من الجهات أو القطاعات الجماهيرية المختلفة، كاتحادات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، ثم يقوم ببلورتها وصياغتها في شكل بدائل لسياسة عامة يسعى الحزب إلى تحقيقها.

ولعل أوضح مثال على ذلك، المطالب والمصالح التي تتقدم بها جماعات الضغط، والتي قد تسعى إلى أن يكون الحزب السياسي ممثلها أو المعبر عنها لدى الحكومة أو الهيئة الحاكمة في مطالبها، كمطلب إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض نظام ضريبي أو تبني سياسة ضريبية جديدة من شانها عمل أو تحقيق إصلاحات اجتماعية أو تقديم معونات حكومية في شكل منح لدعم محصول زراعي معين، أو حتى مطلب ضرورة خوض حرب، بسبب إهانة كبيرة قد لحقت بالأمة ، وتبرز أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لهذه الوظيفة لما تمثله من أهمية كبيرة وعامل فعال لاستقرار النظام السياسي، وكذلك لاستقرار الرأي العام، وأيضاً لممارسة الديمقراطية وذلك على التفصيل التالي:   
تمثل هذه الوظيفة عاملاً مؤثرا في ” ضمان استقرار النظام السياسي ” وذلك من خلال دورها في التقليل من عبء المطالب على مراكز صنع القرار، مما يؤدي بدوره إلى الاستجابة لهذه المطالب، وتلبيتها بشكل فعال. ومرد ذلك إلى أن وجود مؤسسات متخصصة لتجميع المطالب الجماهيرية أو مصالح القطاعات المختلفة قبل وصولها إلى مراكز صنع القرار من شأنه أن يسمح بتلبية المطالب أو الاستجابة للمصالح المرتبطة بمستويات متعددة من التغيير دون حدوث أي تهديد لمراكز صنع القرار المركزية، مما يؤدي إلى تدعيم النظام السياسي والحفاظ على استقراره.

لعل ابلغ دليل على ذلك، ما حدث في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة –في فرنسا- حيث ينسب بعض المفكرين السياسيين ضعف وانهيار هاتين الجمهوريتين إلى فشل الأحزاب السياسية في القيام بمهمة التقليل من عبء المطالب أو المصالح الشعبية على مراكز صنع القرار في فرنسا، حيث لم تقم الأحزاب السياسية بدورها في هذا الخصوص كما ينبغي بسبب استقلال الأحزاب وجماعات الضغط عن بعضها البعض ولم يكن ثمة تعاون بينهم في هذا المجال، كذلك سيطرت بعض الأحزاب على بعض جماعات الضغط وذلك كله خلافاً لما كان سائداً في إنكلترا حيث قامت الأحزاب السياسية هناك بدورها –في هذا الخصوص- كما هو مطلوب، إذ عملت الأحزاب السياسية البريطانية على التقليل من المطالب الجماهيرية أو المصالح الشعبية بدرجة كبيرة.   
ولهذا السبب يري بعض المفكرين السياسيين أن الوضع السياسي في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة في فرنسا وكذلك الوضع السياسي في إيطاليا عقب الحرب العالمية الثانية يمثلان نموذجاً سيئاً وغير فعال لممارسة وظيفة تجميع المطالب من قبل الأحزاب السياسية.  
وصفوة القول إن عملية دمج المطالب الشعبية أو التقليل من عبء المطالب الجماهيرية تمثل أهمية خاصة لمراكز صنع القرار، حيث من شأن القيام بهذه العملية بدرجة كبيرة أن يتوافر لدي مراكز صنع القرار رؤية متكاملة لمطالب القطاعات الاجتماعية المختلفة، مما يزيد من كفاءة النظام السياسي وقدرته على التفاعل أو التجاوب مع الجماهير من خلال إلمامه بالمطالب الشعبية ومن ثم تلبيتها والاستجابة إليها سريعاً.   
وإذا كانت وظيفة تجميع المطالب ذا أهمية بالغة في ضمان استقرار النظام السياسي، فان أهميتها في الحفاظ على استقرار الرأي العام هي كبيرة جداً ولا يمكن إنكارها.   
ذلك انه بقيام الأحزاب السياسية تجميع المطالب الشعبية فأنها تقوم –في ذات الوقت- بتحديد الآراء الفردية وصياغتها وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها مما يضفي عليها سلطاناً ويقينا ، ففي ظل غياب وظيفة تجميع المطالب تطفو على سطح الحياة السياسية اتجاهات عامة غامضة تحكمها غرائز الأفراد وتتعدد تبعاً لها وتتعلق بالمزاج وبالتنشئة وبالعادات وبالأوضاع الاجتماعية، مما يؤدي إلى بقاء الرأي العام متقلباً ومتغيراً مما يزيد من حجم التوتر في المجتمع ، وتفسير ذلك أن الأفراد أو الجماعات إذا لم يجدوا من الوسائل المتاحة للتعبير عن مطالبهم وحاجاتهم، يكون من شان ذلك أن يسود شعور بعدم الرضا من جانب الجماهير تجاه النظام السياسي أو الهيئة الحاكمة، مما قد ينتج عنة اتجاه الأفراد إلى العنف، وفي المقابل تتجه الهيئة الحاكمة، أو تبادر باللجوء إلى اتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق علي سياسة ” العنف المضاد”، ويمكن القول أن ممارسة وظيفة تجميع المطالب سواء بمبادرة من جانب الهيئة الحاكمة ذاتها أو من خلال مطالبة الجماهير، تصبح الخلافات داخل النظام السياسي واضحة وملموسة، ويصبح –كذلك- التعبير عنها ذا فائدة إما في تقوية هذه الخلافات داخل النظام السياسي مما يثير النقاش حولها والسعي إلى حلها بطرح بدائل جديدة للسياسة العامة أو على الأقل يلفت نظر النخبة الحاكمة اليها فتسعى إلى تلبيتها والاستجابة لها مما يدعم النظام السياسي ويسهم في تسييره.   
كذلك يري جانب من المفكرين السياسيين أن وظيفة تجميع المطالب تمثل أهمية كبيرة للممارسة الديمقراطية، وذلك في ظل المجتمعات التي تضم أنظمة اجتماعية تحوي انقسامات عديدة وتضم فروقاً اجتماعية عميقة. وتفسير ذلك أن وجود الأحزاب السياسية وقيامها بممارسة وظيفة تجميع المطالب أو صياغة المصالح والآراء الجماهيرية تمثل انسب الظروف لممارسة الديمقراطية شريطة أن تجري عملية الانتخابات في أجواء تتسم بالحرية، حيث تصبح الفرصة سانحة لان تترجم هذه الانقسامات والفروق الاجتماعية في شكل أحزاب سياسية جديدة متنافسة تمثل مطالب هذه الجماعات عبر وسائل تنظيمية أو مؤسسية فاعلة في النظام السياسي. و تمر علمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المطالب بعدة مراحل، يمكن تحديدها في ثلاث مراحل وهي:

**الأولى: مرحلة تلقي الطلب:**

يستطيع الحزب السياسي القيام بممارسة وظيفة تجميع المطالب عبر مؤتمراته الحزبية عندما يتلقى الشكاوي والمطالب من نقابات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، حيث يتقدم الأفراد أو الجماعات بمطالبها أو شكواها مباشرة إلى الحزب باعتباره اقدر من يمثل هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات.   
كذلك يمكن أن يتم التقدم بهذه المطالب من جانب الأفراد أو الجماعات بطريق غير مباشر من خلال أعضاء في التنظيم الداخلي للحزب الذين يتولون توصيلها إلى قادة الحزب لبلورته وصياغتها.   
وتجدر الإشارة إلى انه لا فرق بين تقديم المطالب في الحالتين، حيث تبقي مهمة الحزب – بعد تجميع هذه المطالب والشكاوي من كلا الطريقين –نقلها إلى الحكومة، و غني عن البيان انه يقتضي أن تكون هذه المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية التي تقدم من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب ما متفقة مع مبادئ هذا الحزب أو ذاك، فلا يعقل أن تقدم مطالب اشتراكية من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب يعتنق أو يدين بالولاء لمبادئ الفكر الليبرالي أو الرأسمالي.

**الثانية: مرحلة تنقيح المطالب:**

تقوم الأحزاب السياسية، قبل التقدم بالمطالب أو نقلها إلى الحكومة، بإخضاع هذه المطالب أو المصالح الجماهيرية إلى بعض الإجراءات المحددة، حيث يقوم الحزب أولا بفرزها، فيعارض بعض المطالب ويقبل البعض الأخر، ثم يتولى التحكيم والوساطة والتوفيق بين المصالح والتفاوض بشأنها، وغير ذلك من الأساليب التي تضمن التنسيق بين هذه المصالح على نحو يتيح التقدم بها إلى الهيئات الحاكمة بعد تجميعها وصياغتها بشكل يتفق مع سياسة الحزب والقيم التي يدافع عنها ويتمسك بها أعضاؤه.

ولا يخفى ما في ذلك من فائدة، حيث يفيد تجميع المطالب المتفقة مع مبادئ وبرامج حزب ما –من جهة- في زيادة تصديه للقضايا المطروحة على الساحة السياسية والجماهيرية، ويفيد –من جهة أخرى – في زيادة إمكانية طرح وإيجاد بدائل حلول لكل قضية أو مسالة مطروحة بشكل يحظى برضاء المواطنين وبخاصة هيئة الناخبين وغيرهم من أصحاب المصالح والمتعاطفين مع الحزب وسياساته ومبادئه وأفكاره، وذلك على طريقة ” أن لم يكن هذا الحل فذاك أقرب”، يتبين من ذلك أن عملية تجميع المطالب ليست مسالة سهلة، بل إنها تتطلب جهداً كبيراً بهدف التوفيق بين الآراء المتعارضة والمطالب المتضاربة بغية الوصول إلى قاعدة من الاتفاق أو الإجماع، وإذا تعذر التوفيق بينهما يشكل ما يسمى ” بائتلاف المصالح ” بغرض الجمع بين هذه المطالب أو المصالح المتعارضة في بوتقة واحدة.   
و مجمل القول أن الأحزاب السياسية تقوم بعملية ” غربلة ” للمطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية ومن ثم بلورة صياغة اكبر عدد من البدائل السياسية بقصد تحويلها إلى سياسات عامة تتفق مع توجهات النظام السياسي.

**الثالثة: مرحلة حشد التأييد:**  عندما يفرغ الحزب من مرحلة فرز أو غربلة المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية المقدمة إليه من جانب الأفراد أو الجماعات، يقوم الحزب بجهد مقابل لا يقل عن الجهد المبذول في المرحلة السابقة بقصد حشد التأييد والمؤازرة للموافقة على هذه المطالب أو المصالح سواء بقبول بعضها أو معارضة البعض الأخر وسواءاً كان ذلك داخل الحزب ذاته أو خارجه بين معارضة البعض الأخر وسواءاً كان ذلك داخل الحزب أو خارجه بين القطاعات الجماهيرية المختلفة. وهكذا يتسنى للأحزاب السياسية أن تقوم بممارسة وظيفة تجميع المطالب كمؤسسة وسيطة أو حلقة اتصال دائم بين الجماهير في قواعدها العريضة ومطالبها المحددة من جهة وبين مراكز صنع القرار من جهة أخرى، بما يكون من شأنه زيادة نفوذ الحزب السياسي وقوته بين القطاعات الجماهيرية المختلفة حتى ولو لم يكن مشاركاً في الحكم، طالما قام بمهمته في تجميع المطالب وفرزها وحشد التأييد لها حتى تتبلور في شكل سياسات عامة بديلة تحوز رضاء هيئة الناخبين من ناحية، وتتفق مع توجهات النظام السياسي وتحظى بقبوله من ناحية أخرى.

**وظيفة تكوين الكوادر السياسية**

يقصد بوظيفة “التجنيد السياسي ” العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب. أو بمعني أخر هي” العملية التي يتم بموجبها اختيار أفراد من المجتمع لتولي المناصب السياسية.و تشتمل عملية “التجنيد السياسي ” للمناصب العامة على ثلاث مستويات :

1 - **المستوى الأول**: و يتمثل في ” مستوى الوظائف السياسية العليا ” ويسعي الفرد في هذا المستوى ومن خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي في الدولة ولا يختلف هذا الوضع سواء في نظم التعددية الحزبية أو في نظم الحزب الواحد ، وتلعب جماعات الضغط في هذا المستوى، دوراً ملموساً في عملية اختيار المرشحين للمناصب السياسية العليا في الدولة  
2 - **المستوى الثاني**: ويتمثل في ” مستوى الوظائف الحكومية” ويختلف الدور الذي يضطلع به الحزب في عملية التجنيد السياسي لهذا المستوى من دولة إلى أخرى.   
3 - **المستوى الثالث**: ويتمثل في ” مستوى الوظائف الحزبية ” ويتولى الحزب في هذا المستوى، تعيين الجهاز الإداري والتنظيمي الخاص به.   
– وتمثل وظيفة ” التجنيد السياسي” وظيفة مشركة بين الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية، والأحزاب السياسية في النظم السلطوية أو الشمولية أي في نظم: الحزب الواحد.   
– ويتمثل الاختلاف بين قيام الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية بوظيفة ” التجنيد السياسي وقيام والأحزاب السياسية في النظم السلطوية بهذه الوظيفة في ” الإجراءات الداخلية التي يتم بموجبها تجنيد الحزب لأعضائه وما يرتبه ذلك من أثار”.   
و تتم عملية تكوين الكوادر السياسية وتقديمها إلى الحكم في الديمقراطية الليبرالية بطريقتين:

**أولا : طريقة ” الإجراء المغلق “:**حيث يحدد قادة الحزب وزعماؤه الأشخاص الذين تقدم أسماؤهم إلى أعضاء الحزب للموافقة عليها .  
**ثانيا: طريقة ” الإجراء المفتوح “:**حيث يحدد الأشخاص المرشحون لتولي الوظائف السياسية العليا بمقتضى عملية انتخابية تقوم على المنافسة داخل الحزب، وهو ما يطلق علية نظام الانتخابات الأوليةDes elections primarires وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تمثل الانتخابات العامة –في ظل النظم السلطوية- إلا أهمية رمزية فقط، وكذلك تتضاءل أهمية الوسائل التي تتكون بموجبها عملية الترشيح للمناصب السياسية العليا. ويرتبط قيام الحزب السياسي بوظيفة ” التجنيد السياسي ” بمدى إمكانية الوصول إلى المنصب السياسية، والتي تمثل مصدر لقوة كبيرة لحشد التأييد الشعبي للحزب السياسي. و ترتبط هذه الإمكانية –بدورها- بمدي قدرة حزب ما على الوصول إلى الحكم، فإذا كان الحزب الحاكم حزباً مسيطراً شديد السيطرة –كالوضع في الهند واليابان –فان هذا يؤدي إلى عدم قدرة أي حزب أخر على الوصول للحكم، مما يقلص من دوره ويضعف من قوته ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى. فقد يلجا الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية على أعضاء النخبة المسيطرة عليه أو الالتزام بأيديولوجية قوية، وهكذا لا يساعد نظام الحزب شديد السيطرة على وجود أحزاب معارضة قوية، بل قد تختفي المعارضة أو تتبنى مواقف راديكالية متطرفة في إطار سعيها لكسب التأييد الشعبي. وذلك خلافاً للوضع في حالة ما إذا كان هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم كالوضع في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعمل الأحزاب السياسية على تكوين كوادر نخبة ممتازة يُعهد أيليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية، حتى أضحى من الممكن ألان –إلى حد كبير- معرفة تشكيل الوزارة متى عرف الحزب المنتصر.   
وتتم عملية قيام الأحزاب السياسية كأداة للتجنيد السياسي وكمنظمات تعليمية تربي فيها الكوادر السياسية، عن طريق قيام الأحزاب السياسية باختيار العناصر الصالحة للعمل السياسي الذين تتوافر فيهم صفات معينة ثم تقوم بتلقينهم مبادئها ومدهم بالمعارف السياسية وتدريبهم على مهارات العمل السياسي.   
و ذلك على اعتبار أن العمل السياسي هو عمل لا يتأتى بالفطرة، بل هو يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ومن الملاحظ انه لا يحقق من الحكام نجاحاً في حياته سوى من تدرب منهم في صفوف الأحزاب السياسية، ثم تمكنوا من التحرر من النظرة الحزبية الضيقة والتي غالباً ما تكون قاصرة عن شمول كافة وجهات النظر، ولا تصلح أن تكون الرؤية التي ينظر بها رجل الدولة عندما يكون في سدة الحكم.   
– وتتضح أهمية هذه الوظيفة من وظائف الأحزاب السياسية بالنظر إلى الاختلاف بين دول العالم الثالث –من ناحية-حيث يظل السؤال عمن يخلف القيادات الحالية بلا جواب.

ومن هنا يتعاظم الشعور بالخوف من وقوع فراغ في الهيئة الحاكمة، حيث لا علم لأحد بالقادم من الظلام المجهول إلى قمة السلطة، ومن بن الوضع في دول الديمقراطية الليبرالية –من ناحية أخرى- حيث تقوم الأحزاب السياسية بدورها المرسوم لها في الحياة السياسية، فيزول الشعور بالخوف من وقوع فراغ سياسي بسبب وجود اكثر من إطار محددة اتجاهاته، ومعروفة فلسفته لسد هذا الفراغ حال حدوثه.

**وظائف التعددية الحزبية في الدول النامية**    
تختلف الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الدول النامية في جوهرها عن تلك التي تقوم بها الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية، حيث ترتبط هذه الوظائف أساسا بعملية التحديث والتنمية السياسية التي تتم في ظل النظم السياسية في نظم الدول النامية.   
وتتبلور هذه الوظائف في عدة وظائف رئيسة وهي: - وظيفة تنمية التكامل الوطني - ووظيفة التنشئة السياسية - ووظيفة حل أزمة الشرعية، - ووظيفة المشاركة السياسية، - ووظيفة تحقيق الاستقرار السياسي

**وظيفة تنمية التكامل الوطني**

تعبر “وظيفة تنمية التكامل الوطني ” للمجتمع من أهم وظائف الأحزاب السياسية في الدول النامية. وتعني بشكل عام: "إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدول القومية الواحدة "، ويتضمن هذا المفهوم عنصرين متميزين: 1 - العنصر المتعلق بقدرة الهيئة الحاكمة علي السيطرة على” الإقليم” الخاضع لسيادتها القانونية.   
2 - العنصر المتعلق بتوافر مجموعة من الاتجاهات لدي الشعب، نحو الأمة عموما وتشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية والضيقة. و كذلك يعني مفهوم ” التكامل القومي ” تنظيم المؤسسات والعمليات التي تتحول بمقتضاها العناصر المتفرقة في إقليم قومي إلى المشاركة الفعالة في النظام السياسي. وتقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظيفة سواء في ظل نظام الحزب الواحد أو التعددية الحزبية. فمن ناحية كان أهم دواعي الأخذ بنظام “ الحزب الواحد” في كثير من الدول النامية ” العمل على تحقيق التكامل القومي” بما يتضمنه ذلك من تجاوز الولاء المحلي الضيق للقبيلة أو المنطقة إلى دائرة الولاء الواسع للدولة. ويهتم الحزب الحاكم – في البلاد التي تأخذ بهذا النظام بالهيمنة في إقليم الدولة وبث قيم الانتماء في نفوس المواطنين وصهر الصفوة السياسية من كل أنحاء البلاد في بوتقة الحزب. وفي نفس الوقت يحظر أي نشاط يعرقل بناء الأمة مثل قيام منظمات علي أساس قبلي أو إقليمي أو ديني . وقد بررت هذه النظم ذلك بما يشكله وجود تلك الأحزاب الأخيرة من تهديد للتكامل الوطني والإقليمي، مما كان يعد سبباً جوهرياً لظهور ” الحزب الواحد” من خلال حركات الاستقلال طويلة الأمد، والحاجة إلى خلق مشاعر وأحاسيس الهوية القومية الواحدة. .   
ومن ناحية أخرى يميل الحزب الحاكم في نظام التعددية الحزبية إلى الاهتمام بإثارة الرموز القومية التي من شانها تنمية مشاعر الانتماء القومي، كما يحرص علي وضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والقومية من جهة وبين مصالح الجماعات المختلفة من جهة أخرى. فليس هناك ما يمنع من قيام نظم التعددية الحزبية بعملية تنمية التكامل القومي علي شرط أن تتجاوز الأحزاب السياسية في ظل هذه النظم مرحلة الإسهامات اللفظية أو رفع الرموز والشعارات القومية إلى صياغة سياسات تجمع بين المصالح الضيقة والقومية الواسعة، ويمكن أن يكون التمسك القوي بتدبير معين أداة ناجحة وبعيدة الأثر في عملية التكامل القومي، والذي يمكن تحقيقه أيضا من خلال الاتفاق علي تدابير معقدة يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات الشاقة بين أطراف العملية السياسية، فيمكن التوصل إلى تحقيق هذا الأمر- الاتفاق على تدابير معقدة لتحقيق التكامل القومي- من خلال تدابير مؤسسية تشجع الحوار، وتتيح قنوات مفتوحة للاتصال وبوجود قادة سياسيين على استعداد تام لبلورة وتجميع المطالب المختلفة وبالتالي لبناء الوحدة القومية من خلال التعدد العرقي، ويتوقف نجاح الأحزاب السياسية في تحقيق عملية التكامل القومي –بوجه عام- على أن يكون الانضمام إليها على أساس البرامج والأفكار والمصالح، وليس على أساس عرقي أو ديني أو غيره من العوامل التي من شانها إشاعة الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.   
**وظيفة التنشئة السياسية**

لا يمكن القول بوجود تعريف محدد لمفهوم ” التنشئة السياسية”، بل هناك عدة تعريفات لهذا المفهوم. وتندرج هذه التعريفات تحت اتجاهين أساسين نعرض لهما فيما يلي:

**الاتجاه الأول**: ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. **الاتجاه الثاني**: ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يُكتسب من خلالها المرء- تدريجيا - هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له ، وعلى الرغم من الاختلاف بين الاتجاهين، حيث ركز الأول على الاستمرارية والتوافق، بينما ركز الثاني على التغيير والاختلاف، ألا انهما يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم.   
ويمكن تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية فيما يلي:

التنشئة السياسية هي أساساً عملية تعلم، وينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية، وإلى القيم وأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية. التنشئة السياسية هي عملية مستمرة يتعرض لها الأفراد في مختلف مراحل حياته. التنشئة السياسية هي شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي.

وتلعب التنشئة السياسية ثلاثة أدوار رئيسية وهي

* : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال،
* وخلق الثقافة السياسية،
* وتغيير الثقافة السياسية.   
  وتقوم الأحزاب السياسية في الدول النامية بدور فعال في عملية التنشئة السياسية حيث يقترب هذا الدور- إلى حد كبير- من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية أو في خلق وتغيير الثقافة السياسية ، ذلك أن الحزب سوف يصبح – في ظل تخلف نظم الدول النامية – اكثر من مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى طائفة معينة من الجماهير، فيستطيع الحزب أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو من يوفر المعلومات، و يحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ويقترح البرامج القومية .

وترتبط عملية التنشئة السياسية، كوظيفة متميزة للأحزاب في الدول النامية، بالتميز الشائع بين الحزب” التعبوي” أو ” حزب التغيير” وبين الحزب ” المتكيف” أو ” حزب التكييف”. وتفسير ذلك أن الحزب التعبوي أو حزب التغيير –كما سبق القول- يُستعمل كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع، بينما يركز الحزب المتكيف ” اهتمامه على الدعم الانتخابي.

وعلى هذا الأساس يسود في الدول النامية فكرة مؤداها أن الحزب التعبوي (حزب التغيير) أكثر ملاءمة لحاجات المجتمعات النامية من الأحزاب المتكيفة.

وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة التنشئة السياسية عن طريق ما تملكه من صحافة وما تعقده من اجتماعات عامة لشرح فلسفتها والمبادئ التي تتبناها.

ومن خلال هذا الدور التثقيفي والتعليمي تقوم الأحزاب السياسية بغرس قيم معينة أو الحفاظ علي قيم معينة، وهي بذلك إما أن تعمل علي تغيير أو تعديل الثقافة السياسية القائمة أو تعمل علي الحفاظ عليها ونقلها إلى الأجيال الجديدة.

**وظيفة حل أزمة الشرعية:**

تعرف ” أزمة الشرعية ” بأنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم، ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي، وعلي ذلك فان أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغير في هياكل الحكومة أوفى طابعها الأساسي، أو تغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المُثل التي تعبر عنها الحكومة.

ويرتبط بأزمة الشرعية التغيير في الطريقة التي يم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها، وتثور أزمة الشرعية عادة عندما تعجز المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع عن الاستجابة للمطالب المتزايدة والظروف المتغيرة، ويترتب علي هذا العجز من جانب الهيئة الحاكمة عن حسم مشكلة الشرعية تولد مشكلة المشاركة في السلطة وبروز الأحزاب السياسية في ذات الوقت كذلك تثور مسالة شرعية النظام السياسي الجديد حينما يقوم النظام السياسي بتأسيس الأحزاب السياسية لكي تحل محا النظم الأوتوقراطية والملكية القديمة، حيث تجد الأحزاب تبريراً شرعياً لها في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية .  
بينما قد يواجه النظام السياسي الجديد أزمة شرعية ترجع إلى أن المراحل الأولى من نشأة أي نظام حكومي تجعل المجتمع يشهد مرحلة اضطراب أو عدم استقرار وليس من الضروري أن يكون نتاجاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تمر بها المجتمعات النامية، وإنما عدم الاستقرار يصاحب دائماً النظم السياسية الجديدة التي تتضمن أنماطا جديدة من المشاركة السياسية. وتمثل الأحزاب السياسية دائماً أداه هامة، بل وناجحة بشكل عام، في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، اكثر فعالية ومرونة من المؤسسات العسكرية أو الأجهزة البيروقراطية، مما يفسر لجوء النظم السلطوية –غالباً- إلى تنظيم حزب سياسي وتباشر الأحزاب السياسية هذه الوظيفة الهامة من وظائفها في لدول النامية من خلال ثلاثة جوانب:   
- **الجانب الأول**: وهو قيام الأحزاب بتعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري له.   
- **الجانب الثاني**: وهو قيام الأحزاب بتجميع القطاعات الاجتماعية المختلفة من خلال إقامة مظلة واسعة من العلاقات المتشابكة.   
**- الجانب الثالث**: وهو قيام الأحزاب بالمطالبة الملحة بهدف وضع أهداف معينة للحكم تصوغها الأحزاب في إطار إيديولوجي محدد.   
ومما هو جدير بالذكر أن قدرة النظم الحزبية على حل أزمة شرعية النظم السياسية تواجه صعوبة أساسية تتمثل في نقص التماسك عند معظم الحكومات الحزبية الجديدة، فعلى الرغم من أن الحكومات الاستعمارية والأرستقراطية لا تحظى بشعبية كافية في الداخل، إلا أنها تبدو كما لو كانت على اعلى درجة من التماسك، ويضيف جانب من الفكر السياسي المعاصر صعوبتين أخريين تواجهان النظم الحزبية في قيامها بحل أزمة شرعية النظم السياسية، وهما:   
1 - استمرار القوي السياسية القديمة في ممارسة تأثير نفسي قوي على قطاعات واسعة من السكان مما يؤثر على قبول النظام الحزبي من جانب بعض الجماعات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع.   
2 - عدم التزام بعض الأحزاب نفسها –في الواقع- بالنظام النيابي، ولكنها تشارك في النظام الحزبي للإطاحة بالنظام القائم فحسب. وتزداد أزمة الشرعية تعقيداً بسبب عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي.

**وظيفة المشاركة السياسية** يقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.   
و يمكن تعريف المشاركة السياسية بشكل أوسع بأنها ” عملية يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة لمجتمعه في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وذلك بان تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور افضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، مع تحديد دور كل مواطن في إنجاز المهام التي تجتمع على المستوي القومي في أهداف عامة ليضطلع بها الأفراد.   
- و بوجه عام يشير مصطلح المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة المشروعة التي يضطلع بها المواطنون بقصد التأثير على عملية اختيار أشخاص الحكام من جهة وعلى ما يتخذونه من قرارات وسياسات من جهة أخرى. وعلى ذلك فلا يرتبط قياس درجة أو حجم المشاركة السياسية بالعملية الانتخابية فقط، فعملية المشاركة في العملية الانتخابية ليست بالضرورة هي اكثر الوسائل فاعلية في قيام المواطنين بالتأثير على السلطة السياسية، فالأكثر فاعلية في هذا الخصوص مدى تأثير المواطنين عليها (أي الحكومة ) بين عملية انتخابية وأخرى، ومما هو جدير بالذكر أن مصطلح المشاركة السياسية التي نعنيها في هذا المقام هي تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بشكل تطوعي أو إرادي وليس نتيجة حشد أو تعبئة من جانب الحكومة في مناسبات معينة، لأن مثل هذه النماذج لا تعبر عن مشاركة سياسية بالمعني الصحيح، فالمهم هو ما يطلق علية المشاركة الديمقراطية أي التي تنبع من المواطنين لكي تؤثر على الجميع، وهي بهذه المثابة تُعد جزءاً من عملية تهدف إلى خلق وتشكيل المصالح القومية وهي أحد القيم الجوهرية اللصيقة بالديمقراطية.

وبهذا المعنى فان اغلب الدول النامية لا تعرف المشاركة السياسية بالمعنى الاختياري الذي تعرفه الدول الديمقراطية، وإنما يسود فيها نمط المشاركة من خلال التعبئة، أي أن المشاركة لا تتحقق نتيجة لعملية تطوعية من جانب المواطنين بل تتحقق نتيجة لجهد مبذول من جانب السلطة السياسية.

و تمثل وظيفة ” المشاركة السياسية ” أحد الوظائف الهامة التي يضطلع بها الحزب السياسي، حيث يقدم الحزب السياسي للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية ، ومن ثم تجميع أنفسهم لممارسة التأثير على السلطة السياسية، ويصبح الحزب بذلك أحد قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين، وأحد الأدوات التي تمكن المواطن من المشاركة والإسهام في الحياة العامة، ومن ثم يغدو الحزب إطارا لحركة وأداة للمشاركة السياسية ، وبعبارة أخرى لا يتصور أن يكون بمقدور المواطن وحده بدون الأحزاب التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له، حتى لو مارس حقوقه وبخاصة حق التصويت ، إذ كيف تتاح له فرصة اللقاء وتبادل الرأي مع غيره ممن يعتنقون نفس الأفكار، وأياً كانت درجة “الاقتناع ” الفردي ومهما بلغت وجهة النظر الفردية من صحة، فان العمل الفردي لا يؤدي فلا إلى ضياع الجهود وتشتيت القوي، وهو ما تقوم به الأحزاب السياسية حيث تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة فعالة، عن طريق تجميع جهود الأفراد وإعطائه طابعا سياسي معبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد، والتي يمثلها الحزب ويعطيها قوة سياسية تتناسب وقوة الجماعة التي يمثلها الحزب.   
و هكذا تقدم الأحزاب السياسية –من جهة- الإطار الأكثر أهمية، والأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية. كما يمكن أن يكون ظهور الأحزاب السياسية نفسها- من جهة أخرى- سبباً في خلق الرغبة لدي الأفراد في المشاركة السياسية، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بان تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم، وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية. ولذا كان من المعتاد أن تواجه نظم الحكم الحديثة والقائمة علي التعددية الحزبية عقب فترة من القمع السياسي، تزايد الميل للمشاركة الشعبية من جانب المواطنين.

أن مجرد وجود الأحزاب السياسية أو قيام نظم تعددية حزبية لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية الواسعة لأفراد الجماعة السياسية، وإنما تظل هناك أربعة احتمالات تماثل موقف الأحزاب الحاكمة في مواجهة المطالب الجماهيرية بالمشاركة السياسية وهي:

**الاحتمال الأول:**

ويتمثل في قمع المطالب بالمشاركة أو الحد منه هذه المشاركة وتتلخص ابرز تلك المواقف من جانب بعض الأحزاب الحاكمة إلى الحفاظ على مكتسبات الطبقة المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية، ومكانتها الاجتماعية. و تتبلور هذه الدوافع في عدة عوامل ترتبط بمسالة قمع المطالب بالمشاركة السياسية في الدول النامية، ويأتي على راس هذه العوامل عامل الخشية من تهديد نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي، سواءاً كانت تلك القيم دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. كذلك هناك عامل متعلق بمدى الإجماع النيابي بحيث إذا كانت فكرة الحكم النيابي ليست ذات أهمية خاصة مقارنة بغيرها من القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة، تردد الحزب الحاكم في قبول فكرة توسيع المشاركة ولا تسمح بها. وحتى إذا كانت فكرة الحكم النيابي هي اعلى القيم السائدة لدي النخبة الحاكمة، فإنه من المتصور أيضاً حدوث عدم استجابة من جانب الأحزاب والنظم الحزبية للمطالب بالمشاركة من جانب الجماعات التي تعرف بأنها ضد النظام كجماعات اليمين واليسار المتطرف في الدول الديمقراطية والجماعات التقليدية كالقبائل والأقليات الدينية في الدول النامية.

**الاحتمال الثاني:**

ويتمثل في المشاركة السياسية عن طريق ” التعبئة “. ويرتبط هذا النمط من المشاركة السياسية بنظام الحزب الواحد ” حيث تشجع دولة الحزب الواحد” المشاركة السياسية، ولكنها تسمح وفق حدود موصوفة ومحكومة بدقة. حيث تهتم دولة الحزب الواحد بالتأثير على الاتجاهات السياسية وسلوك الأفراد، مع استخدام الحزب جنباً إلى جنب مع قدرة الدولة ومع وسائل الأعلام الجماهيري لتحقيق هذا الهدف. وتستهدف “التعبئة” تنمية الشعور بالهوية القومية، وتعميق الولاء وإضفاء الشرعية على السلطة، دون السماح للمواطنين بالتأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار ممثليهم لتولي الحكم.   
وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الحزب الواحد الجماهيري، وحزب القلة المنتقاة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية الفعلية، حيث أن عضوية حزب النخبة قد تؤدي إلى تجنيد الأفراد فعلياً للحكم، حيث أن عضوية الحزب الجماهيري لا تؤدي إلا إلى زيادة طفيفة في النفوذ السياسي للعضو وفي فرص العمل المتاحة له في المجال السياسي.

**الاحتمال الثالث:**

ويتمثل في السماح بالنشاط الحزبي المحدود، حيث يسمح للنظام السياسي للقوي الاجتماعية المختلفة بحق تنظيم أحزابها الخاصة، ولكن مع حرمانها من الوصول إلى الحكم، والعمل على تقييد مشاركتها في النظام. وهكذا قد تتحول المشاركة بالنشاط الحزبي المحدود” إلى شكل للقمع بحجة الحفاظ على النظام النيابي نفسة، ويكون المبدأ الواضح للجميع آن الحكومة لن تسمح لأي قوة اجتماعية بمشاركتها في الحكم أو السلطة حتى لو فازت في الانتخابات.   
ويتمثل هذا الوضع في حالة الأحزاب الفاشية والملكية في دول أوروبا الغربية اليوم والتي تعي تماماً انه لن يسمح للأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا بالمشاركة في الحكم عبر صيغة ” الجبهة الشعبية” فان الشروط التي يسمح في ظلها بتلك المشاركة تنطوي على “حلول وسطى” وتنازلات أيديولوجية هامة.

**الاحتمال الرابع:**

ويتمثل في السماح بالنشاط الحزبي التام، حيث يمنح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية الكاملة ، سواءاً من خلال الأحزاب القائمة أو السماح بقيام أحزاب جديدة. وذلك على اعتبار أن توسيع المشاركة السياسية لا يمثل تهديداً خطيراً للنظام القائم، أو أن الالتزام بالمشاركة السياسية نفسة من القوة بحيث يطغي على أي تهديد يتعرض له النظام السياسي القائم، أو يمس قيم النخبة الحاكمة، وهذا هو النمط السائد في نظم الديمقراطية الليبرالية.   
وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المشاركة السياسية تمثل إحدى وظائف التعددية الحزبية بالمعنى السابق بيانه، فأنها تمثل كذلك وسيلة من وسائل تنشيط التعددية الحزبية. ذلك أن قوة الأحزاب وتأثيرها لا ترتبط بضخامة عدد أعضائها بقدر ما ترتبط بمدى نشاط هؤلاء الأعضاء وفاعليتهم.

فإذا افترضنا أن حزباً ما يضم في عضويته مليون شخص ولكنهم يتسمون بالسلبية وانخفاض درجة ميلهم إلى العمل التطوعي والمبادرة، بينما هناك حزب أخر يضم في عضويته نصف مليون شخص فقط ولكنه يميلون للمشاركة السياسية والفاعلية، ففي هذه الحالة يصبح الحزب الثاني (صاحب العضوية الأقل ) اكثر تأثيرا وفاعلية من الحزب الأول (صاحب العضوية الأكثر). فالعبرة إذن ليست بعدد الأعضاء المنتمين للحزب وإنما بدرجة ميل هؤلاء الأعضاء للمشاركة السياسية فالأقلية النشطة افضل –من حيث التأثير السياسي- من الأغلبية الخاملة.

**وظيفة تحقيق الاستقرار السياسي**

يتكفل نظام التعددية الحزبية بتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع حيث يذهب بعض المفكرين السياسيين المعاصرين إلى القول بوجود ارتباط قوي بين مدى الحرية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في ظل نظام سياسي معين وبين مدى الاستقرار السياسي الذي يتمتع به هذا النظام، فكلما ازدادت نظرة العداء الحكومي للأحزاب المعارضة وكانت القيود المفروضة على النشاط الحزبي الحقيقي شديدة كما هو الحال في الدول النامية كلما زاد احتمال ظهور عدم الاستقرار السياسي في المجتمع وتفسير ذلك أن التعددية الحزبية توفر طريقة سليمة لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة. وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الحائز على الأغلبية ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقاً للمتغيرات المختلفة من أراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية، ويترتب على ذلك عدم الحاجة إلى أساليب تتخطى الأطر والمؤسسات القائمة، لا التعددية الحزبية بمفهومها الصحيح إذا طبقت بشكل سليم تتيح فرصة الإحلال والتغير وتبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة بطريق سليمة ومنظمة يكفلها القانون.   
على اعتبار أن الآخذ بالتعددية الحزبية ينطوي في ذات الوقت على التسليم بحق كل حزب من الأحزاب القائمة في تولي زمام السلطة طالما أن ذلك يتم وفق قواعد شرعية، مما يكون من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار السياسي داخل المجتمع، والعكس صحيح فحيث لا توجد تنظيمات سياسية تستوعب كل أو معظم الاتجاهات السياسية في إطار النظام السياسي وتضم المعارضين للحكومة، فحينئذ لا يكون ثمة خيار أخر أمام الاتجاهات السياسية المعارضة سوى الخضوع للسلطة الحاكمة أو التمرد عليها والخروج على النظام.

كذلك تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن انعدام الاستقرار السياسي في المجتمعات النامية أو ما يطلق علية ” التحلل السياسي” –political Decay ” والذي ينتج عن التوترات والتمزقات الاجتماعية التي تصاحب عملية التحديث السياسي في هذه المجتمعات، حيث تضطلع المؤسسات السياسية وبخاصة الأحزاب بمواجهة المشاكل المرتبطة بعملية التحديث وبتنظيم اتساع المشاركة السياسية من جانب أعداد متزايدة من الجماهير بطريق فعالة دون تفجر التوترات الاجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي، فالأحزاب السياسية الناضجة ذات أهمية محورية في الحد من التحلل السياسي وضمان الحفاظ علي الاستقرار السياسي في المجتمع اللازم لعملية التنمية والتحديث.

الدولة والنظام السياسي10

**الباب العاشر**

**تقويم الأداء العام للنظام السياسي**

**الفصل الاول : الإطار المفاهيمي**

يعد تحديد المفاهيم الخاصـة لأي بحث علمي أساسا  مهمـا في تحـديـد ما يريـد الباحث الوصول من اهـداف محددة لبحثـه , ولإزالة  الالتباس في ماهية تلك المفاهيـم , إذ تتشابك أغلب المفاهيـم مع بعضها البعض في كثير من الاحيان , وعليه وجب تحـديـد أهم  مفاهيم البحث مـن خلال ما يأتي :

**ماهيـة السياسة العامـة والتقويم**

**أولاً. مفهـوم السياسة العامـة :**

يشير مفهـوم السياسة إلى تلك الانشطـة المـؤثرة أو المسيطرة علـى الحكـومـة بهـدف صياغـة وتـوجيـه السياسة العامـة , وقد عرفه أثنان من علماء السياسة:

الأول: هو ديفيد أيستون ويعرف السياسة بأنها ((التخصص السلطوي للقيـم)). الثاني : فهو هارولد لاسويل إذ عرف السياسة (( من يحصل على ماذا ؟ ومتـى؟ وكيف؟)) . ويتضح مـن هذيـن التعريفيـن أنـه يجب أن تكـون هنـاك سلطـة (( مسؤولون حكوميون )) بمقدورها تقريـر تلـك التفضيلات ( القيم) التـي سيتم اختيارهـا دون غيرها.

وعرف الدكتور عامر حسن فياض السياسة بأنها ( نشاط وتأمل في مصدر السلطة وشرعيتها وطبيعة العلاقة بين مؤسساتها ) .

أما مفهوم السياسة العامـة كتعريف واسع فأنها (( العـلاقـة بين الوحـدة الحكوميـة وبيئتها )) وهي (( تقريـر أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل )) , وهي أيضا (( مجموعـة من قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهــدف تحقيق غـرض عـام )) وبالتالي فأنـه ينظر للسياسة العامـة , كنتيجة متحصلـة في حياة أي مجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملـة , التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات , أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي , فالسياسة العامـة لدى استون (( توزيع القيـم (الحاجات المادية والمعنوية ) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعـة لتلك القيم , في إطار عمليـة تفاعليـه بين: المدخلات – Inputs , والمخرجـات Outputs, والتغـذيـة العكسيـة – Feedback ..

**ثانيـا. مفهـوم التقويــم :**

أن فحوى التقويم يمكن فهمـه على أنـه عمليـة تحليـل عـدد من السياسات أو البرامـج أو المشروعات والبحث عـن مزايـاها وعيوبهـا المقارنـة , ووضـع نتائج هـذه التحليلات في أطـار منطقـي , فالتقويـم ليس مجرد وصف للبدائل المتاحــة , فقـد تصف بـديـلا دون الإشارة إلى غيـره , لكـن التقويم هو فحص لمزايـا وعيـوب البديـل في علاقاتـه بمسار أو أكثـر للحـركـة , بما في ذلك للأفعال , ولا يطبق التقويم على البدائل المستبعدة لبعضها البعض وإنما أيضا على البدائل المستقلة والمترابطة.

ويعد التقويـم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة والتي تتضمن نشاطات متسلسلة , وتقويم السياسة العامـة كنشاط وظيفي يمكـن بـل ويجب أن يتحقق مـن خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة والتطبيق , وليس كنشاط لاحق وكمرحلـة أخيرة , فالتقويم قـد يـؤدي إلى إعـادة الدورة التي تبـدأ بالمشكلـة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلـة لتقرير أو تعديل أو أنها صالحـة للبقاء والاستمرار , وبالتالي فأن تقويم السياسة العامـة يعنـي أتبـاع أساليب علميـة هـدفها الحكــم علـى مـا أذا كانت سياسات الحكومـة وبرامجها التنفيذيـة تحقق الأهداف المطلوبــة بالقـدر المرغوب فيـه من الفعاليـة والاقتصاد .

**ثالثا. الفـرق بين التقــويــم والتقييـــم:**

أن الكثيـر من الباحثيـن يخلط أو يـدمج بين مصطلحـي التقويـم والتقييـم , إذ يعتقـد البعض منهـم أن المفهوميـن يعطيان المعنـى ذاتـه , خاصـة إذا كانت أطروحاتهم تتعلـق بتقـويم البرامـج أو المشروعات الاجتماعيـة . وعلى الرغم مـن ان المصطلحين يفيـدان في بيـان قيمـة الشـيء, فأن كلمــة التقـويـم الاكثـر انتشارا في الاستعمـال , كمـا أنهـا تعني بالإضافـة إلى بيـان قيمـة الشـيء , تعـديل أو تصحيح مـا أعـوج منــه , إمـا كلمـة (( التقييـم )) فتـدل علـى أعطـاء قيمـة للشـيء فقـط , ومـن هنـا فـأن كلمـة تقـويـم أعــم وأشمــل مـن كلمــة تقييــم , إذ لا يقف التقـويـم عنــد حــد بيــان قيمــة الشـيء , بـل لابــد كـذلك مـن محـاولــة اصلاحـه وتعـديلــه بعـد الحكــم عليــه , والواقــع هــو إن التقييــم منشــق مـن القيمــة والتقويم مـن القوم , ومعنـى الأول التقـديـر والتثميــن , والثانــي التعــديــل .

**الفصل الثاني : معـاييـــر التقـويـم وأنــواعـــــــه**  :

**اولا. معاييــــر التقـويـم :**

قـد تختلف معايير التقـويـم بيـن محـللي السياسات العامـة , فمنهـم مثـلا يـركن على كفـاءة الأداء في البرامـج أو الخطط مـوضوع البحث أو يـربط كفـاءة الأداء بالفعاليــة فـي تحقيــق الأهـداف المحـددة ,أو بتقليـل التكـاليف أو تعظيــم الأربــاح أو حتــى مــدى استجابــة هــذه البـرامــج أو المشـروعــات الحكــوميـة لاحتيـاجات المواطنيـن المستفيـدين منهـا , ومــدى رضـائهم عــن أدائهـا ، ومـن أبـرز معاييـر التقــويــم التي حـددهـا بعض الباحثيـن هــي المــلائمــة : وتعنـي مـدى أتساق الأهـداف مـع الاحتيـاجات والأولويات , كمـا تستبـع الملائمــة تقييم أتسـاق المشروع فـي تحقيـق أهـدافـه.

* الفعاليـة : وتعنـي مـدى تحقـق أهــداف السياسـة مـع مـراعـاة أهميتـها النسبيــة .
* الكفــاءة : مقيــــاس لمــدى تحـويـــل المــــوارد إلــى نتـــائـــــــج .

وعمـومــا نجــد أن معـاييــر تقــويـم السياسات العامــــة تتجـسد فـي الفاعليــة والكفـاءة … ويقصـد بالفاعليـة الدرجـة التــي تحقق السياسة العامـة أهـدافهـا, أي حجـم مـا أنجـزه الجهـاز التنفيـذي المكلف بتنفيـذ السياسـة أو البرنامـج أو المشروع مـن الأهـداف التـي خططت لهـا خلال فتـرة زمنيـة معينــة , وعليـه فأن فـاعليــة الجهـاز التنفيـذي تتـوقف علــى تـوفـر صفتيــن أساسيتيـن همــا :

* القــدرة علـى التكيف مـع البيئـة .
* الاستخدام العقـلانـي للمـوارد المتـاحــة.

ويرتبـط معيـار الفاعليــة بمـدى الكفــاءة في تقـويـم الأداء الـذي يعنـي نسبـة مخـرجـات الطاقـة لأي نظـام إلـى مـدخلاتهـا منهـا وبعبـارة أخـرى

الفاعليـــة تعنـي تحقيـق السياسـة لأهــدافهـا .

الكفـــاءة تعنـي الاستخدام الأمثـل للمـوارد المتـاحـة ضمـن جملـة مـن المحددات الداخلية والخارجيـة.

وهنـاك مـن طـرح مفهـوم ( العــدالــة ) كمعيـار لتقييـم السياسات العامــة باعتبار أن مناقشـة مفهـوم العـدالـة كمـرادف لمفهـوم المساواة هـو في مضمونــه مناقشـة مـن يحصل علـى مـاذا أو لمـاذا ؟ ويمكــن تعريفــة فـي هـذا الإطار بالمـدى الذي تنتشر فيــه المنافـع والنفقات بيـن أولئك الذيـن يتأثرون بالسياسات العامــة وذلك بطريقــه لا تجعـل فـرد أو جماعـة يتلقـى أقــل مـن مستـوى الحـد الأدنـى للمنفقـة أو الحـد الأقصى للمنفعـة , وهنــاك مـن ربـط معيــار الكفاءة ومفهومه بمفهوم العمليـة الرقابيـة بمعنى أن جوهــر تقـويــم كفـاءة الأداء الفعلي بالأداء المستهـدف لمعرفـة الانحرافات ومعالجتها قبـل أن تستفحل , وبالتالي لابـد أن تتصـف عمليــة التقـويــم بالاستمراريـة وغالبـا مـا تكــون المقارنـــة بيــن ما هـو تحقـق فعـــلا ومـــا هــو مستهـدف فـي نهايـــة فتــرة زمنيـــة معينـــة .

**ثانـيــــا. أنـــواع التقــويــم :**

قسـم بعض الباحثيـن التقـويم إلى منها بحسب الشموليـة إلى نـوعيـن همــا مـا يأتـي

1 . التقـويـم الكلـي : ويقصـد بـه ذلـك التقـويـم الذي يتنـاول مخرجــات النظام كـكل , وعلاقتـه بأهـداف السياسة العامـة للنظام .

2 . التقويـم الجزئي : ويعني الحالـة التـي تجـري فيهـا التقويم دون ضبطها بإطار كلـي , مثلمـا يجـري مـن تقـويم بجـزء مـن البرنامج أو التقويـم الموجـه لجهـة معينـة دون غيرهـا ، وتتعد اتجاهات ونوعيات التقويم في السياسة العامـة , وفي ضوء اختلاف الأهـداف بالنسبـة للعمليـة التقويميـة , وتبعـا لدرجـة التركيـز في عملياتها وفي أنشطتها , إذ يمكـن إن تركن عملية التقويم علـى أهداف البرنامج أو على تكاليفه ,أو علـى نتائجـه , كمـا يمكـن إن تركن عمليـة التقويم أيضـا علـى الطابـع الإداري ومستوياتـه , وكـذلك على العمليـة التقويميـة ذاتهـا , وفيمـا يأتـي نوضـح لأهـم أنواع التقويـم في السياسة العامـة , وكمـا يأتـي  :

1. التقويم المتقـدم أو تقويم السياسة العامــة : وهـذا النوع هـو الذي يعنـي بدراسة الجدوى قبـل اتخاذ القرار , ويمثـل منطلقا اوليـا في سبيـل إعطـاء الضوء الأخضر للمباشرة لبـدأ العمل بالبرنامـج الجـديـد.
2. التقويم الإستراتيجي :وهو النوع الأدنى من سابقـه في عمليـة التقويـم , والذي يمكن إعتماده في سبيل تحـديـد فاعليـة التنفيـذ ,ومساعـدة مدراء البرنامج لإدخال التعديلات والتحسينات الضروريـة لتنفيـذ البرنامج , وإجراء التقويمات الشاملـة للبرنامج في ضوء مؤثرات الكفاءة والفاعليـة.
3. تقويم عمليات تنفيذ البرامج : وهو النوع الذي يمكـن أن يتـم بصورة مستقلـة أو مشتركـة مـع غيـرة مـن أنواع التقـويم الأخرى , ويتـركـز علـى تحليـل العمليات التنفيذيـة للبرامـج مـن حيث الإستراتيجية وعمليات التشغيـل والتكاليف , وفي حال اشتراك هـذا النـوع مـن أنواع التقويـم الأخرى وبالأخص التقويم المتعلـق بالكفـاءة والفاعليـة , فأنـه سيعمـد إلـى تحقيـق هـدفيـن مهميـن همــا :

أ- لمساعـدة المقـوم فـي تحـديـد خطـة لتصميـم التقويـم للفاعليـة والكفاءة . ب- لمساعـدة المقـوم في توضيـح النتائج التـي توصـل اليهـا تقـويـم الفاعليـة والكفـاءة , وأن هـذا النوع مـن التقـويم يهتـم كثيـرا بتقـديم المدخلات الماديـة والبشريــة التي يحتاج اليهـا البرنامج التنفيـذي.

1. تقـويـم الفاعليــة : وهـذا النـوع يتضمـن التقـويم في سبيل معرفـة قـدرة البرنامج على تحقيقه لأهدافـه الأساسية التي أقيـم مـن أجلها , إذ يمـكن تحـديـد فاعليـة برنامج السياسة العامـة , من خلال الأهداف المتحققـة وما يترتب عنها من المنافع والفوائـد .
2. تقـويـم الكفـاءة : وهـو النـوع الذي يعنـى بتقويم الدرجـة التي تحافظ فيها أيـة سياسة عامـة أو برنامج , على أقل نفقـة ممكنـة كمـؤشر اقتصادي يتفق ومنطـق تقـديـم الخـدمات العامـة التي تضطلع بهـا برامـج السياسات العامـة الحكوميـة في الوسط الاجتمـاعي .
3. تقـويـم النتائـج : وهـو النـوع الذي يعنـى بقيـاس النتائـج وأثـار البرنامـج السلبيـة أم الإيجابية , على مجمـوعـة الناس المستفيـدين مـن ذلك البرنامـج , وكشف المـؤثرات والمسببات المباشرة وغيـر المباشر المرتبطـة بتلك الأثار والنتائج الناجمـة عن البرنامـج .

**الجهات المتخصصـة في تقـويـم السياسة العامـة**

على نطـاق الحكومــة القوميــة يتــم تقــويــم السياسات بطرق مختلفــة ومـن جهـات مختلفـة ومتعــددة , وأحيانـا يكـون التقـويـم دوريـا ونظميـا , بينمـا يكـون في أحيانا أخرى طارئـا ومفـاجئـا , قـد يكــون التقـويـم مـؤسسيـا ولــه أجهـزة متخصصـة , بينمــا يظـل غيــر رسمـي وليس لــه أطـار مـؤسسـي , وهنـاك عـدة مستـويات لعمليــة التقـويـم منهــا :

- التقـويـم علـى مستـوى الاثـار التـي تركتهـا السياسـة العامــة وتتـولى السلطـة التنفيـذيـة عمليــة التقـويـم باعتبارها المسؤولـة عـن التنفيـذ دون أن يعنـي ذلـك استبعـاد دور السلطـة في ممارسـة دورهـا في تقـويـم السياسة العامــة , فضلا عـن جماعات أخرى خارج الحدود الرسميـة للدولـة مثـل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح , وبالتالي يمكـن أن يتولى التقـويم أجهزة علـى عـدة مستويـات , داخـل الجهاز الحكومـي وخارجـه , وأن اشراك هـذه الأجهزة الحكوميـة وغيـر الحكوميــة في تقـويـم العمـل الحكومـي لا يعنـي أنها جميعـا تتبـع أسلوبـا واحـدا للتقـويم بل تتفـاوت الاساليب المتبعـة  , إذ أن السياسة العامـة تتخـذ أسلوبـا ترابطيا في عملياتها وأنشطتها , وتتفاعـل فيها المعطيات تفاعـلا دائريا , ممـا يدفـع إلى التأكيـد مجـــددا :

* أن السياسـة العامـة قـد تصنـع كمـا تـدار وتـدار كمـا تصنـع .
* أن السياسة العامـة تتطلب ربطا لجميـع عملياتها أثناء التحليل
* أن التقويـم للسياسـة العامـة ينبغـي أن يكـون تقويمـا مستوعبـا لهـا في أطار شمـولي كميـا ونـوعيـا , ومتلازمـا فيها ضمـن جميـع مراحلها وعملياتها وأنشطتها ,وعليـه أن هناك قناعـة جازمـة ازاء وحـدة العلاقـة والمهمـة والمسؤوليـة التي تجمع بيـن صانعي السياسة العامـة ومنفـذيها , وكذلك مقوميها , إذ تأخـذ هـذه الجهات مسؤوليتها في تقـويـم السياسة العامـة , وكما سيبين مـن خلال ما يلي:

**التقـويـم من قبل صانعـي السياسة العامـة**

أن عمليـة صنـع السياسة العامـة عمليـة معقـدة تتسـم بتنـوع مكوناتهـا , التـي يكـون لكـل منهـا اسهامـه المختلف , فهـي تقـرر الخطـوط الأساسية للفعل وتتسـم بتوجهها نحـو المستقبـل وسعيها إلى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنـة , فالمفروض أن يتم التقـويم أثنـاء صنـع السياسة أو البرنامـج , فيـوفر معلـومات عـن أثار المقترحات علـى كـل أعضاء المجتمع ويساعـد في عمليـة الاختيار , وقـد يقلل مـن تحيـز صناع السياسة , ويزودهـم بالمعلومات ألضرورية وقـد يقررون أعـادة صنـع السياسة , ولا يعنـي التقـويـم الرسمـي هنـا اتخاذ قـرار الإختيار فهـو يساعـد بتـوفيـر الأساس الوقائعـي لموضوعـات القـرار لكـل المشاركيـن فيـه , وتظل نـوعيـة الدليـل ومصداقيتـه , وفي الغالب تفسيـره مثـار جـدل , ويظـل التقـويـم في هـذه المرحلـة ( تعٌـلم ) , فعنـدمـا يتوافـر دليـل علـى مزايـا وعيـوب بديـل معيـن , تتولـد رؤيـا جـديـدة تقـود إلى خلق بدائـل أفضـل فتصبـح عمليـة صنـع السياسة العامـة دائـريـة الشكـل

 , وتتباين الجهات التي تتـولى عمليـة التقـويـم للسياسات العامـة بتبايـن النظـم السياسيـة , فنظـم الحكم النيابيـة والبرلمانيـة تميـل إلى الأخـذ بمبـدأ الفصل بين السلطات الثـلاثة , وإلى خلـق حالـة توازن بينهـا حتـى لا تطغـى أحـداها علـى الأخـرى , ولـذا تتمتـع السلطـة التشريعيـة في هـذه الأنظمـة بحـق الرقـابـة والتقـويـم علـى تصرفـات السلطـة التنفيـذيـة لضمـان دستوريتها وشرعيتها والتزامها نص وروح التشريـع , فتقـوم السلطة التشريعية بتقويم مشروعات رسم السياسة العامـة وتمويلها وتعديلها مـن حين لأخــر , إذ يتولى صانعي السياسة العامـة ومـن خلال أشغالهم لمواقعهم الرسميـة في الحكومـة بتقويـم السياسة العامـة أرضاء لناخبيهم كمـا في الأنظمـة السياسية الديمقراطيـة , فيتوقعون انسياب التغذيـة العكسية أليهم مـن مجموعـات الدوائـر الانتخابيـة , ويتعرفـون علـى أراءهم ازاء برامـج السياسة العامـة القائمـة , وفي مثـل هـذه الحالـة فأن شكـل التقـويم يكـون مـن خـلال مـراقبـة صانعـي السياسـة العامـة لمواقف الدوائـر الانتخابيـة تجـاه البرامـج بحيث يصبـح المعيـار أو المقيـاس في تقـويـم أي برنـامج هـو شيـوعـه أو عـدم شيـوعـه بيـن جمـاعـات الناخبيـن علـى أساس القبول أو الرفض , فضـلا عـن التغـذيـة العكسيـة مـن جهـة الناخبيـن باتجاه صانعي السياسة فأن التقويـم يتبلـور أيضـا مـن خلال:

* + ما تنشره الصحف والأجهزة الاذاعيـة والمرئيـة
  + وشكاوى المواطنين والموظفين
  + وحتـى الاشاعـات
  + , وكذلك نتائـج البحوث الاجتماعيـة ,

وجميعها تمثـل تغـذيـة عكسيـة غير منتظمـة , تسهم في جعـل صانعي السياسة العامـة يكتسبـون انطباعات أوليـة وتقويمـات غيـر رسميــة حول نجاح أو فشـل البرامـج الحكوميـة , بالشكل الذي يـدفع هـؤلاء الصناع نحـو التصرف اللازم في نهايـة الأمـر , استجابـة لمجمل المعاييـر والمقاييس السياسية التـي يقتضيها الفعـل المطلـوب  ,بمعنى أن النشاط التقييمي سوف يكـون لـه مردود على تطويـر صنـع السياسة واختيار البدائـل , أي أن النشاط التقييمي ينطلق مـن كـونه في عمليـة صنع السياسات التي تشمـل ما يأتي :

* + الاستجابـة ,
  + العدالـة ,
  + المساواة ,
  + تخفيف ضغـط المطالب المساندة ,
  + التوازن بيـن القـوى ,
  + المعلـومـات أو البعـد المعلومـاتي لمـدخـل في عمليـة صنـع السياسات العامـة , على اعتبـار أن كم ونوعيـة ومصداقيـة المعلومـات المتوفرة تـؤثـر على فعاليـة السياسات .

**التقـويم من قبل منفذي السياسة العامـــة**

تمارس السلطـة التنفيـذيـة التقويم بنمـط متتابـع من النشاط يسهم في تقويم السياسة العامـة ويكمـل حلقـة الصنع والمضمون والأثـار, وعمليـة التقويم تنصب علـى اجراءات التنفيـذ أو قبل التنفيـذ , إذ أن عمليـة الصنـع لها مخرجات ونواتـج ينبغـي تقـويمها قبـل تنفيـذها سيمـا وأن المخرجـات مـرت بعمليـة تحـديـد وتقـويـم للبدائـل , كمـا إن عمليـة التقـويـم قـد تنصب علـى أداء الجهاز الإداري نفسه مـن قبل جهات أخرى للحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بأتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومـة , والتحقق من الجـدوى وفعاليـة سياسات وبرنامج العمـل الحكومـي ومـدى النجاح في حل المشكلـة العامـة وأسباب القصور في تحقيـق الأهداف فضلا عن قيـاس أثار تنفيـذ السياسة العامـة على الجماعات المختلفـة وكـذلك علـى البيئة الاجتماعية كـكـل , ويتولى أيضا منفـذو السياسة العامـة التقـويم مـن منطلق أن سمعتهم أو مستقبلهم مـرتبط بنجاح البرامج التي يقومـون على أدارتها , والحرص على كسب التأييد لهم مـن قبـل صانعـي السياسة ودعمهم للبرامج التنفيـذيـة , وهـذا الاسلوب في التقويـم هـو الأخر يعمـل علـى تقـويـة صانعي السياسة من جهـة , وعلى تقـويـة منفـذيها من جهـة أخرى , ويمثـل في النهايـة توجها سياسيا , إذ يقوم منفذو السياسة العامـة بمحاولة ضبط أو تشكيل المعلومات التي سيتلقاها صانعو السياسة العامـة , حول البرامج التنفيذيـة عبر الوسائل الآتية : - ارسال المعلومات الانتقائيـة التي تسلط الضوء الأكثر تفضلا حول أراءهم تفعيل برامج الذين يؤيـدون العمـل في ضوء ادعاءات صانعـي السياسة.

* استخدام موارد البرنـامج في سبيـل توسيع قاعـدة المجموعات المستفيـدة , وكذلك الجماعات الاخـرى العامـة في سبيل تحريكهم للحصول علـى دعـم أو تأييـد أضافـي لبرامـج أخرى جـديـدة .

كمـا تمارس السلطة التنفيذية تقويم نشاطها وأعمالها علـى ثلاثة مستويات وكما يأتي: - مستوى رئاسـة السلطة التنفيذيـة التي تمارس التقويم علـى كل الأجهزة التابعة لها , كما تمارس السلطة التنفيذية رقابـة وتقيما لتنفيـذ سياساتها العامـة بصورة دوريـة أو روتينية .

- مستوى بعض وحدات الجهاز التنفيذي التي تتمتع بسلطة رقابـة ومتابعـة وتقويم مركزي على بعض جوانب العمـل في وحدات الجهاز الحكومي الإداري , وبالتالي تقييم السياسات التي تنفـذها

- مستوى الجهاز التنفيذي الموكل اليـه تحقيق أهـداف سياسة عامـة معينـة , وعليـه فالتنفيـذ هـو أحد الحلقات المتتابعة في عمليـة رسم السياسات , وتقويـم التنفيـذ نمط متتابع من النشاط يسهم في تقويم السياسات العامـة ويطلق عليه مـن قبـل دارسي الادارة العامـة تقويم المتابعـة فينصب على الاداء والغايات والأهداف , وبإيجاز على مخرجات السياسة العامـة , وتركـز بحوث تقويـم التنفيـذ على مـا يأتي :

- هـل تم توجيـه السياسة العامـة أو البرنامج نحو الهدف المحدد .

- مـدى تأثير الممارسات المختلفة والجهود والتداخلات على تصميم السياسة ذاتها أو البرنامج ذاتــه والمبادئ التي تم اعلانها.

وعمـومـا هناك محاور اربعـة اساسيـة لتقـويم التنفيـذ هـي :

أ . محور العلاقات الانسانيـة والتي تهتـم بسـلوك الفاعليـن خلال منظمـة .

ب. محـور سياسي يركـز على المنظمـة ذاتها كمجمـوعـة من القـواعـد السلوكيـة المنظمـة ج. محـور هيكلـي يركــز علـى المنظمـة ذاتها لمجمـوعـة من القـواعـد السلوكيــة ليست منظمـة .

د. النظم التي تربط بين المنظمات وبعضها , وبينها وبين البيئة والنظام .

هـذا وممـا يلاحظ علـى الجهتيـن (الصانعين والمنفذين) للسياسة العامـة في التقويـم أن كيليهما مهتمـان بصيانـة وتقـويــة مـراكــزهم وسلطاتهم وبرامجهم , وأنهما يميـلان نحـو التمسك بوجهـة نظـر دفاعيـة , تجاه عمليـة التقويم , ويتبنون استراتيجيات مصممـة لغرض تجنيبهم التوجهات النافـذة لأدائهم وانجازاتهم.

**تقـويــم أثـــار السياســة العامـة**

إن معرفـة مـدى تأثيـر القـرار وقـدرتـه علـى تحقيـق الهدف الذي أتخـذ مـن أجلــه حيث تؤثـر نـوعيـة ردود أفعـال البيئية الخارجيـة علـى درجـة نجـاح أو فشـل القـرار كليـا أو جـزئيـا الأمـر الذي يـدفـع صنـاع القـرار إلى تقييـم ردود الأفعـال الخارجيـة علـى قراراتهم عبـر مقـارنـة نتائجها الفعليـة مـع النتائج المتوقعـة , ولا تقتصـر هـذه المرحلـة على تصحيح الانحراف في القرارات عبر متابعتها بـل تحاول منـع الانحرافات عبـر تداخـل عمليـة التقـويم والمتابعـة مـع عمليـة أتخاذ القرار وتنفيـذه. ولأجهزة الاعلام والاتصال دورا مركبا في التقويم لأثار السياسة في نقل ما يظهر من سلبيات القرار واخطاء التطبيق والانتقادات الموجهـة له ,مع ضرورة التأكيد على الدقــة والموضوعيـة.

أما الدور الأخر لها فهـو مواجهـة أي احتمالات تشويـه وانتقاص مـن وسائل الاعلام الاجنبيـة للقرار المتخـذ وجمـع أكبـر قدر من المعلومات حول القرار من خلال جمع المعلومات المتعلقـة بردود الفعل الخارجيـة على القرار وكذلك في معرفـة استجابة البيئة الخارجية له , ليتسنى لمتخـذ القرار تقويمـه ومـن ثم أعادة النظر في الوسائل التي استخدمت لتنفيذه في ضوء المعلومات الجديدة أو اعادة النظر بالقرار المتخـذ كـكل في حالـة اذا ما ثبت عجـزه وعدم كفاءته بصورة جزئية أو تامة **.**

**تقـويـم مخرجات السياسة العامـة**

أن تقـويـم مخـرجـات السياسة العامـة يتـم بعـد فتـرة مـن التنفيــذ كافـة لأن تحـدث مخرجات السياسة العامـة أثارهـا علـى المجتمـع , وهنـا يطلـق عليـه أسم ( تقويـم الأثار ) ويتم تقويم الأثار في مراحـل مختلفـة طالمـا أن السياسة لم تعـط نتائجها النهائيـة , وقـد يتـم معـه تقويم الفاعليـة , أي فاعليـة السياسة العامـة أو البرنامج أو بعد تحقيق النتائج النهائية لتقديـر امكانية الاستمرار في السياسة العامـة أو البرنامج لتقدير أمكانية الاستمرار في السياسة أو البرنامج أو بعد تحقيق النتائج النهائيـة لتقديـر أمكانية الاستمرار في السياسة أو توقفها وهنا ينبغي تحليل نتائج السياسة إلى مخرجـات النظام , والمخرجـات هي ما تفعلـه الحكومـة أو ما يفعلـه النظام هي الأثار والمضاعفات المقصودة وغير المقصودة للمخرجات أي لما تفعلـه الحكومـة , وتخضع المخرجات لتقويم المتابعـة , والنواتج لتقويـم الأثار ونسميهما معا ( بتقويم الاداء) وهي عملية تهدف قياس اداء وحـدة الجهاز التنفيذي فترة سابقة , بهدف التصرف على مستوى ادائـه ومقارنتـه بمعايير موضوعة مقدما على أسس علميـة , ويتم القياس بواسطة مؤسسات محددة وكلا المعايير والمؤشرات معبرة عن أهداف الجهاز التنفيذي .

تقويم السياسات أذن يهتم بالأثار الفعليـة التي تنجم عـن فعل السياسة قي الظروف الواقعيـة لحياة المجتمع , فمصطلح ( محاولة تحديد ) يستعمـل بسبب صعوبـة تقريـر أو فرز الآثار والنتائج المتحققـة من السياسات في الحياة العمليـة , ولقياس الانجاز نحتاج إلى تحديـد التغيير الحاصل حقا في الظروف المحيطة كأن نقرر مستوى الانخفاض في معدلات البطالة الذي تحقق , إضافة إلى معرفـة ما كان ينبغـي أن تحققـه السياسة موضوع البحث لوحدها في هذا المجال , وليس العوامل الاخرى كالقرارات الاقتصادية الخاصة ، وأن اغلب عمليات التقويم ترى أن أغلب السياسات العامـة لا تحقق الأغراض التي خطط لها , وليس لها التأثير المطلوب والمرجـو حيال المشكلات العامـة وبحسب وجهـة النظر التقويميـة , فإن أسباب ذلك ترجـع إلى عوامـل عـديدة تتسبب في إعاقـة تحقيق السياسة العامـة لأهدافها وهي: 1 . عـدم كفايــة الموارد المخصصـة للتعامـل مـع القضية المطلوب حلها. 2 . أن السياسات العامـة , قـد تدار بطريقـة سطحيـة تقلل من آثارهـا , بحيث حالات التجاهـل وعدم الاهتمام والمتابعـة , وعدم الدعم المالي , كلها أسباب تدلل على جعل البرامج محدود التأثير والعطاء.

3 . أن أسباب المشكلات والقضايا العامـة كثيرة ومتنوعـة , وأن بعض السياسات العامـة تنصب وتقوم لغرض معالجة سبب أو بعـد واحـد للأسباب , وتغفل الاسباب وأبعادها الأخرى .

4 . عدم قدرة المنظمات على الحـد من احتماليـة وقـوع الكوارث والأزمات التي من شانها عرقلـة برامجها واختلاط الأوراق إزاء مستقبلها وموقفها من عمليـة تقويم السياسة العامة .

**مشاكـل تقويـم السياسة العامـة**

أن عـدم التأكد من اهداف السياسات العامـة عندما تكـون أهداف السياسة غير واضحة أو مشوشة أو متشعبـة كمـا هو الحال في الغالب , فأن تقدير الحـد الذي حققتـه مما هو مقرر لها سيكون صعبا وعملا مخيبا أو محبطا , وهذه الحالـة هي في الاغلب نتاج عملية اقرار السياسات وتشريعها , فلأن الاغلبية مطلوبة في التصويت على السياسة فأنه غالبا ما تتم مراعاة وترضية العديد من الاطراف أفرادا أو جماعات ممـن لهم مصالح في السياسة , وذلك على الرغم من تباين مواقفهم ومنطلقاتهم.

ومن المشاكل التي تواجـه تقويم السياسة هو تشتيت أثار السياسة , فقـد تشمل السياسة أفراد وشرائح غير الذين توجـه اليهم هذه السياسة , ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود أهداف محددة للسياسات أو أن بعض الاهداف لا تعلـن رسميا , والمشاكل الاخرى تتمثل بصعوبة الحصول على المعلومات , فالنقص بالمعلومات والبيانات الاحصائية قد تعيق محلل السياسة العامة ومقومها , وكذلك المقاومة الرسمية من بعض المنظمات وبعض موظفيها , وربما تفشل عمليات التقويم أو تحجب أعطاء المعلومات أو تمتنع عن التعاون مع الجهـة المقـومـة , أو تحـول دون اكمـاله , حيث أن الملاحظ بان المنظمات تميــل لمقاومـة التغيير وهي تعلـم بأن التقويم يتضمن التغيير , وهكذا قد تصبح المقاومة الكامنة أو الضمنيـة معرقلة للتقويم لترمي بثقلها إلى حالة المقاومـة المعلنـة أو الظاهرة ومن المشاكل التي تواجـه التقديم , بأنه يكون غير مؤثر بسبب عدم دقتـه أو شموليتـه وعندما تهمل نتائجه وقد يكون خاطئا  , يمكن تصنيف أهم المشكلات التي تواجـه تقويم السياسة العامـة :

1. المشكلات المنهجية المندرجة في التقويم الفني والتخصصي : وهذه تتمثل بالصعوبات التي تحول دون قيام المقومين بأجراء التقويم الموضوعي , وهي صعوبة تحديد أهداف البرنامج مـن قبـل صانعي السياسة , مما يجعله عرضه لتفسيرات المقوميـن ولاختلاف وجهات النظر لاحقا وقـد يؤدي ذلك إلى تعقيـد مهمـة المقوميـن والوقوف مـوقف الشك والحيرة أزاء ما يريده صناع السياسة العامـة , من حيث صعوبـة وصف أنشطة البرامج بلغـة الاهداف على اعتبار أن البرنامج يمثـل جهـدا مركـزا ومنظما يكرس في الاساس لتحقيق أهداف معينـة , وعدم ملائمـة البرنامج المعـد لتحقيق الاهداف وتبديـد الاموال والموارد من قبل البرنامج بين الاهداف دون فائدة , وصعوبـة جمع المعلومـات وتوفـر المستلزمات ومصادر التحكم بها إذ تسود النظـرة إلى اعتبار التقويـم أو المقوميـن , على أنهم جهات خارجيـة عن الوسط الطبيعي للبرنامج , مما يدفـع بالمنفـذين إلى اخفـاء المعلومـات والسجلات والدعـم المـالي والاستفادة من الوقت وتوظيف نتائج الحاسوب .
2. المشكلات التقويميـة المندرجـة ضمـن محيـط البرنامج محـل التقويـم :- وتتمثـل هذه المشكلات بما يلـي :

أ - يواجـه الفرد الذي يريـد إن يقـوم البرنامـج العام مشكلـة في تحـديـد أو معرفـة الاهـداف المرجـوة مـن ذلك البرنامـج .

ب - العـديـد من البرامـج والسياسات العامـة لها قيـم رمـزيـة بشكـل اساسـي وهـي لا تـؤدي إلى احـلال تغيرات ملمـوسـة في حياة واحـوال المجموعـات المتعاملـة معها , بقـدر ما تترك فيها شعورا وهـو أن الحكومـة مهتمـة بقضايا تلك المجموعات.

ج- ان الادارات الحكومية لديها اهتمام قوي لإثبات أن برامجها تتمتـع بالإيجابية في التأثير , ويسعـى الاداريين على وفق هذه النظرة إلى تقـديم البرامج بالشكل الذي يؤكـد ذلك الأثر الايجابـي ببرامجها .

د- تتطلب عمليـة تقويـم البرامج أموالا وتسهيـلات ووقتــا وأشخاصا يعملون بانتظام وتفرغ ضمن العمليـة التقويميـة.

3 . المشكلات التقويميـة المندرجـة في طبيعة السياسة العامـة : وهـذه تتمثــل بما يأتي :

أ. صعوبـة تفسير علاقات السبب بالنتيجـة , ازاء التغيير الذي تحـدثـه السياسات العامـة خاصة ضمن مجالات القضايا الاجتماعية والأوضاع الاقتصاديـة المعقدة .

ب . صعوبة الحصول على المعلومات اليقينيـة والمؤكـدة , ضمن مجال العلوم الاجتماعيـة والسياسية , كما يحصل في العلوم الطبيعيـة , مما يؤدي إلى عدم التوصل إلى حقائق تفسير السلوك عند التعامـل مع السياسة العامـة وآثارهـا المشكلات المتعلقـة بنتائج التقويـم : وهي تتمثـل بالمشكلات الاتيــة :

* المحدوديـة في صدق نتائج التقويم , نظرا لتداخـل كثير من الصعوبات السابقـة في نطاق مهمـة التقويم .
* أتسام عمليـة التقويم بمحدوديـة المعطيات والمنفعـة .
* تواجــه في الغالب نتائج التقويم معارضــة , بسبب عـدم توافقها مع المعتقـدات الاداريـة والسياسية .
  1. . المشكلات المتعلقـة بالبيئة والمحيط الخارجي : وهذه تتمثل فيما يأتي :
* حصول التداخل بين أكثر من منظمتين اداريتين تعنيان ببرنامج تنفيـذ السياسة العامـة , نظرا لتماثل بعض جوانب الاهداف لديهما . عـدم توفر أو وجود الظروف البيئية والاستقرار والأمان بشكل يتيح للمنظمات الاداريـة معرفة احوالها وواقعها جيـدا
* ورغم هذه المشكلات التي تواجه التقويم يبقـى احدى أهم خطوات رسم سياسة عامـة عقلانية ورشيدة تستطيع أن تواجـه التطور الهائل في عالم مذهل من الناحيـة العلمية والتكنولوجية .

**الخاتمــة:**

مما تقدم يتضح أن نجاح أي سياسة عامـة لأي دولة لابد أن يكون هناك عمليـة تقويـم علميـة تتسم بالاستمرارية في كل مراحل رسم السياسات العامـة, إذ تمارس سلطات الدولة بأجهزتها الرسمية وغير الرسميـة هذه العمليـة للوصول إلى سياسـة عامـة رشيـدة وعقلانيـة تعالج المشكلات العامـة وتصنع الحلـول المناسبـة لها مستنـدة إلى أجهـزة ونظم من المعلومات الدقيقـة داخليـة وخارجيـة ووسائـل أعلام واتصالات متطورة تواكب التطور العالمـي المـذهل في نقـل المعلومـة وتفسيرها.

وعليـه نستنتج من خلال البحث التوصل إلى نتائـج مهمـة لعـل ابرزها أن التقويـم للسياسات العامـة أمـر جوهـري وهـام لأي حكــومـة تريـد أن تكون سياستها العامـة ناجحـة وتحقق أهــدافها بصورة حقيقة , إذ أن التقــويم هـو المستنـد إلى أرضـية علميـة ومعلومات دقيقـه وحديثــه عن أي برنامـج حكـومي وفي كل مراحلـه من تحـديـد المشكلـة لغايــة التنفيـذ العملي للبرنامج ,كان امرا في غايـة  الاهميـة لأي دولــة تريـد أن تواكب عصر الثورة العلميـة والتقنيـة الهائلـة وفي كل المجالات.

الدولة والنظام السياسي 11

**الباب الحادي عشر**

**حقوق الإنسان**

تعد فكرة حقوق الإنسان في جوهرها من الأفكار القديمة ، فقد عرفتها العصور القديمة من خلال تداول مفاهیم الحرية والكرامة والمساواة والعدالة، الا أن ذلك لم يكن متاحاً لكل البشرية، وفي كل الأزمان، مما جعل هناك صراعاً قد عرف طيلة فترة الحقب الزمنية القديمة والوسطى والحديثة الى يومنا الحاضر، من اجل اشاعة مبادىء حقوق الإنسان، واشتركت في هذا الصراع كل الأديان و الحضارات البشرية بكل اختلافاتها.

ففي المجتمعات البدائية لم تكن تعرف الملكية الخاصة، فكان أفراد المجتمع يتمتعون بالمساواة المطلقة، وبظهور المجتمع الطبقي تبلورت فكرة حقوق الإنسان، بعدها امتياز لفئة معينة تمتلك زمام الثروة، وتلزم الآخرين للخضوع لها، فظهرت مجتمعات العبودية التي أصبح فيها الناس أما أحراراً يتمتعون بكل الحقوق المدنية ، والتي تكفل لهم أرواحهم، والحقوق السياسية التي تمنحهم الحق في المشاركة في شؤون السلطة، أو من طبقة العبيد وهؤلاء محرومون من كل الحقوق بما فيها حق الحياة.

أما في ظل المجتمع الاقطاعي، فقد ظهرت طبقة مالكي الأرض، ولهم وحدهم الحقوق المدنية والسياسية، وعند قيام الثورات البرجوازية أطلقت شعارات الحرية والأخاء والمساواة ، الا انها حقوق انحسرت بيد الذين يملكون وسائل الانتاج في المجتمع. وهذه الحقوق ارتبطت بالكائن البشري ومتأصلة في طبيعته، ولا يمكن له أن يتمتع بحياة آمنة وسعيدة دون وجودها، وهي تهدف الى تحقيق كرامة الإنسان ، فهي متأصلة وثابتة في كل فرد، لا يمكن لأي قوة أن تجزئها أو تنتزعها أو تتنازل عنها، فهي تعزز النماء الكامل للشخصية الإنسانية والتفاهم والتسامح من أجل اعلاء ونهوض الأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية.

ان مفهوم حقوق الإنسان وتطبيق النظام الديمقراطي يمكن أن نصفهما وجهان لعملة واحدة، فمن المسلم به ان لا تطبيق للنظام الديمقراطي دون وجود لمبادئ حقوق الإنسان في ذلك المجتمع، وان حقوق الإنسان ستكون ناقصة اذا لم يكن هناك نظام ديمقراطي، وليس هناك أي جهد لإثبات هذه الحقيقة، فمن تعريفات المفهومين نجد العلاقة بينهما واضحة، فآليات النظام الديمقراطي في المجال السياسي تعطي الافراد حق اختيار الحكام، وهذا الحق من الحقوق المهمة في حياة الأفراد، فضلا عن أن تطور مفاهیم حقوق الإنسان والديمقراطية الى مجالات أوسع لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عززت من توثيق العلاقة بين المفهومين، وساعد تواجدهما معا الى تحقيق الكرامة الإنسانية.

ان الديمقراطية بوصفها نظام حكم الشعب ، فإنها تعمل على تسهيل استقلالية الفرد، من خلال تنمية قابليته على صنع الاختيارات الواقعية التي توصله الى حكم نفسه، وهي تعزز النمو البشري ، بما في ذلك نمو درجة ذكاءه وشعوره بالمسؤولية وحماية المصالح المشتركة وتطويرها. ان الديمقراطية هي أكثر من مجرد مجموع مؤسسات في الدولة ، فهي تعتمد الى حد كبير على تطوير ثقافة ديمقراطية مواطنيها، يقول بعض الباحثين ان الثقافة في هذا الاطار تعني: (التصرف والممارسات والأعراف التي تظهر فيها قدرة الناس على حكم انفسهم) ويؤكدون على أن ثقافة المواطنة في مجتمع ديمقراطي ، تتشكل بفعل النشاطات التي يختار الأفراد والجماعات في ذلك المجتمع القيام بها بحرية. وعليه فان التربية والتعليم باتجاه هذه الثقافات ضرورة تتطلبها الحياة البشرية، لان المواطنون يولدون وهم يتوقون نحو الحرية الشخصية، الا ان هؤلاء المواطنون بحاجة الى معرفة الترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تجعلهم واولادهم يتمتعون بالحرية بشكل حضاري متطور من خلال الالتزام بنظام تربوي قادر على اقامة نظام ديمقراطي والمحافظة عليه وتحسينه ، يقول توماس جيفرسون:

(اذا كان شعب يتوقع أن يكون جاهلا وحراً في نفس الوقت ، في دولة متحضرة، فانه انما يتوقع شيئا لم يوجد أبدأ، ولن يوجد أبدأ).

**الملاحق:**

**ملحق(۱) اعلانات حقوق الانسان في التشريع الإسلامي**

أدناه أهم ما صدر من وثائق ومواعض واحكام وبيانات واعلانات وتوصيات عن حقوق الإنسان في الاسلام منذ بداية الدعوة الإسلامية الى يومنا هذا:

١. الصحيفة او دستور المدينة الصادر عن النبي محمد (ﷺ ) سنة (1ه - ۱۲۲م) الى المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن حالفهم او تبعهم و الذين أسلموا ولما يدخل الإسلام بعد الى قلوبهم وبين غيرهم من أهل يثرب، الذين دخلوا في رعية الدولة الإسلامية الجديدة دون أن يدخلوا في الدين الإسلامي، وضعت هذه الصحيفة المبادئ العامة للحياة الحرة والكريمة بعدالة الحكم والمساواة بين الناس ، بعيدة عن الظلم والاثم والعدوان والفساد في بداية تكوين المجتمع الإسلامي.

وتعد هذه الصحيفة دستور الدولة العربية الإسلامية الأولى، وهي سنة من سنن الإسلام السياسي أخرجت العرب من ظلمات الجاهلية الى نور الإسلام، ومن اطار العصبية القبلية الى رحاب الدولة والامة، واضفاء تطور جديد في حقوق الإنسان العربي، من تكافل بين الرعية في الحق، ونصرة المظلوم، وان لا حماية ولا حصانة لظالم أو آثم، واحترام الجار، واقر التسوية في المواطنة وحقوقها وواجباتها بين الرعية، وان الوطن الجديد مأمنا للرعية ، واقر التمايز الديني.

۲. خطبة حجة الوداع للنبي الكريم محمد (ﷺ ) سنة ۱۰ هجرية، 63 ميلادية:

وهي الخطبة التي خطب فيها الرسول الكريم (ﷺ ) للناس، بعد ان اكمل وبلغ الرسالة، وعندما احس بدنوا الأجل، جاء فيها، أن المؤمنون اخوة، وان رب الناس جميعا واحد ، وان ابو البشر واحد هو آدم وان الله سبحانه خلقه من تراب ، وان اكرم الناس عند الله اتقاهم ، ولا فضل لأي من شعوب الأرض على آخر الا بالتقوی. كما اكد (ﷺ ) على مساواة النساء للرجال في الحقوق والواجبات، واوصى بهن خيراً، كما نظم العلاقة والحقوق بين الرجال والنساء، وفي نص الخطبة الكثير من الحقوق الواجبة للإنسان فيها الهداية للناس رغم مرور القرون العديدة واختلاف وتمايز اجناس البيئة والبشر.

٣- وصية الخليفة أبي بكر الصديق (رض) الى أمراء الجيش : وفي هذه الوصية دلالات كبيرة يوصي فيها جنده المتوجهين الى القتال باحترام حقوق الإنسان وأن لا يخونوا ولا يعلوا ولا يغدروا ولا يمثلوا ولا يقتلوا طفلا ولا شيخا كبيراً ولا امرأة ولا يعقروا نخلا ولا يحرقوه ولا يقطعوا شجرة مثمرة ولا يذبحوا شاة ولا بقر الا لمأكلة، وهذه الوصايا صدرت من المنظمات المختصة بحقوق الإنسان في العصر الحديث كما في اتفاقيات جنيف وغيرها.

4- عهد الامام علي (عليه السلام) الى عامله في مصر مالك بن الأشتر النخعي :

وهذا العهد من اطول واشمل واهم واغنى الوثائق التي تخص حقوق الإنسان، ففيها الفكر العبقري في السياسة والادارة ، وفيها من انواع الحقوق التي تدرس في المؤسسات التعليمية والتي تعد من العصر الحديث، بينما سلفنا الصالح قد بينوها بالتفصيل برسائلهم وتطبيقاتهم اثناء ادارة شؤون الدولة الاسلامية، ففي هذا العهد تأكيد على أن الرعية تختلف في المعتقد الديني ، وهذا الأمر يجب أن لا يكون ذريعة للحكام للتمييز بين رعاياهم في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والإنسانية، وضرورة التوفيق بين الرعايا بحسب ما تتضمنه الشريعة ، وان تنحاز الدولة إلى العامة من الناس، ،باعتبار انهم عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء، وهم عماد عمران البلاد وصلاح امر العباد، وان تكن احب الامور اوسطها بتطبيق العدل والحق، ودعوة الحكام الى تجاوز الظلم الى العدل والحق، والتوجه الى عمارة الأرض لأن فيها الخير للبلاد ، (ومن طلب الخراج بغیر عمارة خرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا....... وانما يأتي خراب الأرض من أعوان أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر).

كما دعا لاختيار رجال الدولة باعتماد التجربة واخبارهم السابقة ،واحسنهم في العامة أثرة واعرفهم بالأمانة وجها، وعلى الحكام أن لا تحل حلالا لذاتها وتحرم لغيرها، فللحقوق أصحاب يجب أن لا تتعداهم لسواهم، وان يمنع الاحتكار وان يطبق العدل في الموازين والاسعار، وان يتم تعهد اهل اليتم وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة لهم، بالتواضع اليهم ومتابعة احتياجاتهم، ويؤكد العهد حديث رسول الله (م) بقوله: (لن تقدس امة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع). جاء في بعض ما في العهد: (فليكن احب الذخائر اليك ذخيرة العمل الصالح بالقصد فيما تجمع وما ترعی به رعيتك ، فأملك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك، وأشعر قلبك بالرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف والاحسان اليهم ، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم ، فانهم صنفان: ( أما أخ لك في الدين واما نظير لك في الخلق).

5 - رسالة الحقوق للإمام علي بن الحسين (عليه السلام) : وهي خمسون حقا موجهة الى الناس عامة والمسلمين خاصة ، أكدت على حقوق الله سبحانه وتعالى في أن تعبده ولا تشرك به أحداً ، وحقوق النفس واللسان والسمع والبصر والأرجل واليد والبطن والفرج وحق الصلاة والصوم والصدقة والهدي وحق السلطان وحق السلطان في التعظيم وحق السلطان بالملك ، وحقوق الرعية بالسلطان وحقوق الرعية بالعلم وملك النكاح وملك اليمين ، وحق الام وحق الاب وحق الولد وحق الأخ وحق المنعم عليك وحق مولاك وحق ذي المعروف وحق المؤذن وحق امام الصلاة وحق الجليس وحق الغريم الطالب لك وحق الخليط وحق الجار وحق الصاحب وحق الشريك وحق المال وحق الخصم المدعي وحق الخصم المدعي عليه وحق المستشير وحق المستنصح وحق الناصح وحق الكبير وحق الصغير وحق السائل وحق المسؤول وحق من سرك الله به وحق من سائك القضاء على يديه وحق اهل ملتك وحق اهل الذمة، هذه مجمل الحقوق المفصلة في نص هذه الرسالة ، التي تبين بشكل جلي الالمام بكل حقوق الناس منذ بداية الدعوة الاسلامية.

6- الاحكام السلطانية والولايات الدينية لقاضي القضاة ابي الحسن بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي : وهو كتاب جاء في فصله الأخير عن الامر بالمعروف في حقوق الآدميين ، وما كان مشتركة بين حقوق الله سبحانه وتعالى وحقوق الآدميين، والنهي عن المنكرات ، وحقوق الآدميين المحضة مثل حرمة الجار ، ومراعاة من أهل الصنائع في الأسواق.

۷- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لمحمد بن إبراهيم بن سعد بن ابي جماعه المتوفي عام (۱۳۳۲م- ۷۳۳ه) : اكد في بابه الثاني فصل ما للسلطان من حقوق وما عليه ، على ان حقوق السلطان هي بذل الطاعة له من العامة، وبذل النصيحة له، والقيام بنصرته ومعرفة عظيم حقه، وغيرها، أما حقوق الرعية على السلطان هي حماية بيضة الإسلام وحفظ الدين على أصوله ، والعدل في سلطانه وسلوكه وغيرها مما ذكر في هذا الكتاب من حقوق .

۸- الدستور الإسلامي الصادر عن مؤتمر علماء المسلمين في كراتشي عام (۱۹۰۱): والذي تمخض عن (۲۲) مادة من المبادئ الاساسية التي تولي اهتماما بأمور المسلمين بما منحتها اياهم الشريعة الإسلامية من حماية النفس والمال والعرض ، وحرية المبدأ والعقيدة والحرية الشخصية والرأي وحرية التنقل والاجتماع وغيرها.

۹- البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المجلس الإسلامي العالمي ، والذي عقد في مقر اليونسكو في باريس في ايلول (۱۹۸۱)، وصدر عن البيان حقوقاً وقرارات اعتبرت مدخلا لإقامة مجتمع إسلامي يقوم على الفضيلة وتطهيره من الرذيلة ويسوده التعاون والسلام بدلا من الصراع والحروب ومن هذه الحقوق : حق الحياة، حق الحرية، حق المساواة ،حق العدالة، الحق في محاكمة عادلة، وحق الحماية من تعسف السلطة، والحماية من التعذيب، حماية العرض والسمعة، حق اللجوء، حقوق الأقليات، وغيرها.

۱۰ - البيان الختامي للمؤتمر الخامس للفكر الإسلامي الخاص بحقوق الإنسان في الإسلام الذي عقد في طهران في شباط ۱۹۸۷، أكد في باب توصياته العشر على م اضمنه الإسلام للإنسان ( ذكر وأنثى ) وفي شتى المراحل الحياتية من حقوق متكاملة في كافة مجالات الحياة.

۱۱-إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ، الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في القاهرة في الفترة من 9 الى ۱۳ محرم 1411ه، 4 آب ۱۹۹۰، تضمن ۲۵ مادة فيها إرشادات عامة للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

۱۲- شرعة حقوق الإنسان في الإسلام ، والتي احتوت على خمس وعشرون مادة ، تضمنت الحقوق الاساسية ، والحقوق السياسية ، وحقوق الاسرة ، والحقوق والواجبات اثناء الحروب ، وحرمة الميت.

۱۳-توصيات ندوة حقوق الإنسان في الإسلام لمجمع الفقه الإسلامي ، التي عقدت في جده عام 1996، وتضمنت عشر توصيات للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

14-توصيات ندوة حقوق الإنسان في الإسلام بين الخصوصية والعالمية، ضمن سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين، نظمه المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أسيسكو) في الرباط في الشهر العاشر عام ۱۹۹۷، تضمنت نقاط هامة من المفاهيم تناولها المشاركون بالبحث والتحليل عززت التعارف والتقارب والتالف بين علماء المسلمين.

15 - الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر ضمن نشرة أصدرها مكتب الجامعة العربية في لندن، تضمن 43 مادة ، اكدت المبادئ الخالدة التي ارستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الاخوة والمساواة بين البشر وأقرت الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي.

16- مشروع ميثاق الإنسان والشعب في الوطن العربي (سيراكوزا)، عقده مجموعة من المفكرين العرب في مدينة سيراكوزا بإيطاليا للفترة (5-۱۲) كانون الأول عام 1986، بدعوة من المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ، تضمن مبادئ میثاق عربي مقترح يدعوا الأقطار العربية للأخذ به وتطبيقه كمشروع للنهوض بها من عثرتها ، متكون من (65) ماده.

۱۷- اعلان روما حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن ندوة حقوق الإنسان في الإسلام الذي عقد ۲۰ ۲۷ شباط عام ۲۰۰۰، في ايطاليا من قبل رابطة العالم الإسلامي في العاصمة الإيطالية ، تضمن خمس مبادئ، ترى الندوة أن الإنسان بحاجة اليها لضمان حقه، كما تضمنت (14) منطلقة ومرتكزة تتطلب من المجتمع الدولي الاستجابة للتوجه الالهي الذي نزلت فيه الرسالات السماوية ولا سيما رسالة الإسلام من اجل سعادة الإنسان.

۱۸- البيان الختامي لندوة ( العالم الإسلامي وحقوق الإنسان الذي صدر في مدينة جنيف في ۲۸ أيلول عام ۲۰۰۰، من قيل مركز الدراسات العربي - الاوربي في باريس ، تضمن (16) مادة هي حصيلة العروض والمناقشات التي تمت بمشاركة العديد من المنظمات الدولية في العالم.

۱۹- إعلان الكويت حول حقوق الإنسان في الإسلام، اصدره مجمع الفقه الإسلامي الدولي التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة عشر في مدينة الكويت للفترة من ۲۲-۲۷ كانون الأول عام ۲۰۰۱ ، الذي اكد مبادئ عدة تخص حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية داعية المجتمع الدولي والهيئات العالمية والإنسانية الى العمل على احترام حقوق الأقليات المسلمة في مختلف بلاد العالم.

**ملحق (۲) : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر ۱۹۹۸

**الديباجة:**

لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسهم.

ولما كان من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا أخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد.

ولما كان من الجوهري العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي الرجال والنساء في الحقوق، وحزمت أمرها على النهوض بالتقدم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات أمرا بالغ الضرورة لتمام الوفاء بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم، كما يسعي جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكما يكفلوا، بالتدابير المطردة والدولية، الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعية تحت ولايتها على السواء.

المادة : 1 يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

المادة ۲: لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع أخر. وفضلا عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأفي قيد آخر على سيادته.

المادة 3 :لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.

المادة 4: لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة 5: لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

المادة 6 :لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة 7: الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة 8:لأي شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة 9:لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا.

المادة ۱۰ :لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه.

المادة 11: 1- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

٢- لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرما بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي.

المادة ۱۲:لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا الحملات تضمن شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات.

المادة ۱۳ : ۱- لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

٢- لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

المادة 14 :۱- لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد.

۲- لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15 :1- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

٢- لا يجوز، تعسفا، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

المادة 16 : 1- للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدي انحلاله.

٢- لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين والمزمع زواجهما رضاء کاملا لا إكراه فيه.

٣- الأسرة في الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ۱۷ :۱- لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا.

المادة ۱۸ :۱- لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملا أو على حدة.

المادة 19 : لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ۲۰ :۱- لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية

۲- لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة21: ۱ - لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وآما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

1. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

٣- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دويا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ۲۲ : لكل شخص، بوصفه عموا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

المادة ۲۳ : ۱- لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.

٢- لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.

٣- لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية 4- لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

المادة ۲4 : لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصا في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

المادة ۲۰ :۱- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

٢- للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار. المادة ۱ : ۲4 - لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم.

٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣- للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطي لأولادهم.

المادة ۲۷ : ۱- لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

۲- لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.

المادة ۲۸ : لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما.

المادة ۲۹: ۱. على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

۲- لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها، حصرا، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الأخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي،

٣- لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ۳۰ : ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

**ملحق (۳): الإعلان العالمي حول الديمقراطية**

أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة القاهرة ، سبتمبر / أيلول1۹۹۷

إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي: إذ يؤكد من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي نحو السلام والتنمية واقتناعه بأن تعزيز عملية الديمقراطية والمؤسسات النيابية من شأنه الإسهام بقسط عظيم في تحقيق هذا الهدف ، وإذ يؤكد من جديد أيضأ رسالة الاتحاد البرلماني الدولي والتزامه بترسيخ دعائم الديمقراطية وإقامة نظم التعددية للحكم النيابي في العالم ، وحرصا منه على تعزيز ما يضطلع به في هذا المجال من عمل متواصل متعدد الأشكال ، وإذ يذكر بأن لكل دولة حقا سيادية في أن تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقا لإرادة شعبها ودون تدخل دول أخرى ، وذلك بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ، وإذ يذكر أيضأ:

* بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948 ،
* وبالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،
* والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين اعتمدا في 16 كانون الأول / ديسمبر ۱۹۹۹ ،
* والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية التي اعتمدت في 31 كانون الأول / ديسمبر 1965 ،
* والاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي اعتمدت في 18 كانون الأول (ديسمبر ۱۹۷۹،

وإذ يذكر أيضأ بالإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرة الذي اعتمده في آذار / مارس 1994 ، وأكد فيه على أن سلطة الحكومة في كل دولة لا يمكن أن تبنى إلا على إرادة الشعب كما تعبر عنها الانتخابات النزيهة الحرة العادلة ، وإذ يشير إلى برنامج إحلال الديمقراطية الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين، يعتمد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية التالي بيانه ، ويهيب بجميع الحكومات وجميع البرلمانات في كل أنحاء العالم أن تستلهم مضمونة ومحتواه .

**مبادئ الديمقراطية**

1. الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالمية ، وهي هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره ، بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهي بذلك حق أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية ، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة.

٢- الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعي لبلوغه ، وأسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقا للأشكال التي تجسد لنوع الخبرات والخصائص الثقافية ، دون إخلال بالمبادئ والمعايير والقواعد المعترف بها دوليا . وهي على هذا النحو حالة أو وضع يمكن العمل دومة لاستكماله وتحسينه ، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

٣- تهدف الديمقراطية أساسياً ، باعتبارها مثلا أعلى ، إلى:

* صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ،
* وتحقيق العدالة الاجتماعية ،
* ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجماعية ،
* وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه
* وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي ،
* فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي .

وتعد الديمقراطية ، بوصفها شكلا من أشكال الحكم ، أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف جميعا، كما أنها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.

4 - إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل ، مما يكفل لهما إثراء متبادل نظرا لما بينهما من اختلاف .

5 - إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تفسح المجال في ظل الديمقراطية لمنافسة سياسية مفتوحة ، نابعة من مشاركة شعبية عريضة وحرة ودون تمييز ، وتمارس وفقا للقانون نصا وروحا .

6- إن الديمقراطية لا تنفصم عن الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الدولية المذكورة في ديباجة هذا الإعلان ، مما ينبغي معه تطبيق هذه الحقوق تطبيقا فعليا ، على أن تقترن ممارستها بالمسؤولية الشخصية والجماعية .

۷- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان . وفي الدولة الديمقراطية لا يعلو أحد على القانون ، والجميع متساوون أمام القانون. .

۸- يمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطة للديمقراطية وثمرة من ثمارها ؛ ومن ثم ، فإن الترابط الوثيق بين السلام والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

**مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته**

9. تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض ، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما تتوقف أيضا على إرادة المجتمع المدرك تماما لحقوقه ومسؤولياته .

۱۰- يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد ، وبين الفردي والجماعي وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعي .

1. - تقوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، الأمر الذي يستلزم وجود مؤسسات نيابية على كافة المستويات ، وخاصة برلمان يمثل جميع عناصر المجتمع ، وتتوافر لديه السلطات والصلاحيات التي تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب وذلك عن طريق التشريع ومراقبة أعمال الحكومة.

۱۲. إن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته . ويجب إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام ، والعادل ، والسري ، حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية .

ومن هنا تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية ، ولاسيما الحق في التصويت والانتخاب ، والحق في حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق في تنظيم أحزاب سياسية والقيام بأنشطة سياسية .

وينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها

۱۳- إن من المهام الأساسية التي تقع على عاتق الدولة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن ثم ، فإن الديمقراطية تنمو مع وجود حكومة فعالة تتصف بالأمانة والشفافية ، وتقوم على الاختيار الحر ، وتتحمل المسؤولية عن إدارتها للأمور العامة .

14- المساءلة العامة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ويصدق ذلك على كل من يشغل منصبة عامة، سواء كان منتخبة أو غير منتخب ، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة ، دون استثناء . وتتطلب هذه المساءلة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة

15۔ ينبغي أن تتحلى الحياة العامة في مجموعها بالطابع الأخلاقي وأن تتسم بالشفافية ، مما يقتضي وضع المعايير والقواعد التي من شأنها أن تكفل ذلك 16- يتعين تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عادلة ونزيهة ، مع تجنب أي شكل من أشكال التفرقة أو خطر الترويع من قبل العاملين في الحكومة أو غيرهم .

۱۷۔ المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون، وسيادة القانون هي ركيزة الديمقراطية . ولتمكين هذه المؤسسات والآليات من تأمين الاحترام الكامل للقانون وتحسين سلامة الإجراءات ورفع المظالم ، يتعين فتح الطريق أمام الجميع على قدم المساواة التامة لاستخدام الوسائل الإدارية والقضائية التي تكفل لهم حقوقهم ، وتضمن احترام أجهزة الدولة وممثلي السلطة العامة وأعضاء المجتمع للقرارات الإدارية والقضائية

۱۸- إن قيام مجتمع مدني نشط هو أحد العناصر اللازمة للديمقراطية ، إلا أنه لا يمكن اعتبار قدرة الأفراد واستعدادهم للمشاركة في العملية الديمقراطية واختيار نظام حكم مسألة مفروغ منها ، بل يتعين تهيئة المناخ الفعال لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة ، مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها . ولذا ، يتعين العمل على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم بوجه خاص ، وإزالة المعوقات مثل الجهل واللاتسامح ، واللامبالاة ، وغيبة الاختيارات والبدائل الحقيقية ، وقصور التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية أو التي ترتكز على اختلاف الجنس .

۱۹- إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم ، وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة وبناء على ذلك ، يتعين على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بتعزيز التربية ، ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسؤول

۲۰- تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية ، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على إشباع الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظا ، وذلك لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية

۲۱- إن الديمقراطية تفترض توافر حرية الرأي والتعبير بما ينطوي عليه ذلك من الحق في اعتناق الرأي دون تدخل أو عائق ، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحواجز أو الحدود

۲۲- يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة على السواء ، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح

۲۳- يتعين على المؤسسات والعمليات الديمقراطية أن تعزز الطابع اللامركزي للحكومة والإدارة ، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي ، وهو ما يعتبر حقا وأمرأ ضرورية من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة. البعد الدولي للديمقراطية

24- يتعين أيضا الاعتراف بالديمقراطية كمبدأ دولي ، يجب تطبيقه في المنظمات الدولية وفي العلاقات الدولية للدول . ومبدأ الديمقراطية الدولية لا يعني التمثيل المتكافئ أو العادل للدول فحسب ، وإنما يشمل حقوقها وواجباتها الاقتصادية أيضا

25- يتعين تطبيق مبادئ الديمقراطية في مجال الإدارة الدولية للقضايا ذات الأهمية العالمية والتراث المشترك للإنسانية ، ولاسيما بيئة الإنسان

26- يتعين على الدول ، من أجل الحفاظ على أسس الديمقراطية الدولية ، الالتزام بقواعد القانون الدولي والإحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة وكل ما من شأنه انتهاك أو تعريض سيادة الدول وسلامتها السياسية أو الإقليمية للخطر ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية .

۲۷- ينبغي للديمقراطية أن تدعم المبادئ الديمقراطية في العلاقات الدولية . وفي هذا المقام ، يتعين على الأنظمة الديمقراطية أن تكف عن أي سلوك لاديمقراطي، وأن تعبر عن تضامنها مع الحكومات الديمقراطية والأطراف غير الحكومية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مثل المنظمات غير الحكومية ، وأن تتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الأنظمة غير الديمقراطية . وعلى الأنظمة الديمقراطية ، من أجل تقوية العدالة الدولية الجنائية ، ألا تغض الطرف عن معاقبة المسؤولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية ، وأن تساند إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة.

وفي عام ۱۹۹٥ بلغ عدد الدول الديمقراطية ما يقارب (۱۱۷) دولة،الا انه في عام ۲۰۰۰ كانت هناك (۱۲۰ ) دولة في العالم تعد انظمتها انظمة ديمقراطية ليبرالية.

**قائمة المراجع**

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

القران الكريم

۱- فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة محمد درویش،

. ٢- کامل زهيري ، الموسوعة الاشتراكية، دار الهلال ، القاهرة

۳- جونز م.ف ، الديمقراطية الأثينية، ترجمة: عبد المحسن الخشاب.

4- تشارلز تيللي، الديمقراطية ، ترجمة: محمد فاضل طباخ

5 ۔ عصمت سيف الدولة، الديمقراطية والوحدة العربية.

6. عبد الفتاح حسين العدوى ، الديمقراطية وفكرة الدولة .

۷۔ عامر حسن فیاض، المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق

۸- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل.

۹- طه باقر، مقدمة في أدب العراق القديم.

۱۰- حسين علي طه، الرقابة الشعبية.

۱۱- صلاح مصطفى الفو السوسيولوجيا الحضارات القديمة.

۱۲- وال ديورانت، قصة الحضارة.

۱۳- حسن لطيف وآخرون، الديمقراطية مفاهيم وتجارب.

14- عبد الرحمن بدوي، أفلاطون.

15- أحسان محمد العارضي، اشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية

1. - الأحكام السلطانية للماوردي
2. - تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام – بدر الدين بن جماعة
3. - مقدمة ابن خلدون
4. - السياسة الشرعية – تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
5. - التبر المسبوك في نصيحة الملوك –  أبو حامد الغزالي
6. - سياسة نامة أو سير الملوك – المؤلف: الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، نظام الملك
7. - الإسلام والأوضاع الإقتصادية – محمد الغزالي
8. - علم السياسة للدكتور إبراهيم درويش
9. - موسوعة لالاند
10. - مدخل إلى علم السياسة د. عصام سليمان

26- مجلة معا ، مجلة علمية فصلية، يصدرها مركز العراق للأبحاث.

2۷- حسين جميل، الاحزاب السياسية

28- منذر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية

29- بطرس بطرس غالي وآخرون، مبادىء العلوم السياسية.

30- عبد الفتاح ابراهيم ، منابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق

31- طلعت الشيباني، المعادلة والجهاز في انظمة الحكم

32- نوري لطيف وآخرون، القانون الدستوري النظريات العامة

33 - علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية

34- علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث

35. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد

۳6- سول كي بادوفر، معني الديمقراطية

37- رعد ناجي الجدة وآخرون، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية

38 - رياض عزيز هادي : الديمقراطية ، دراسة في تطورها ، مفاهيمها وأبعادها

39- فرانك بيلي، معجم بلاکوبل للعلوم السياسية

40- آلان تورين، ماهي الديمقراطية، حكم الأكثرية ام ضمانات الاقلية

41- ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي

42- ثروت بدوي ، القانون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية

43- محمد هلال، الديمقراطية والحريات العامة

44. محمد عبد الجبار، الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري

45- هاشم مرتضی، الديمقراطية وجهات نظر إسلامية

46- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الاسلام.

47. محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

48- محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية.

49- ابو الأعلى المودودي ، الإسلام والمدنية الحديثة.

50 - محمد عبده، نهج البلاغة

51- الجوهري ، الصحاح

52- السيوطي،، الدر المنثور

53 - الألوسي، روح المعاني

54 - احمد محمود آل محمود، البيعة في الإسلام

55- توفيق محمد الشاوي ، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية

56- تيسير عواد، محاضرات في النظم السياسية

57 - جورج سباين، تطور الفكر السياسي

58- أندريه ايمار وجانين أوابيه، تاريخ الحضارات العام

59- أبو اليزيد علي المتيت ، تطور الفكر السياسي

60- علي عكاشة وآخرون، اليونان والرومان

61- أسماعيل غزال، القانون الدستوري والنظم السياسية

62- مصطفى كامل شرح القانون الدستوري القانون الاساسي العراقي.

63- زهير المظفر ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية

64- فؤاد العطار، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري

65- ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري

66 - محمد كامل ليله، النظم السياسية

67- عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق انموذجا

68 - مصطفى الفلايلي، الديمقراطية وتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي،

69- موریس دیفرجيه، الاحزاب السياسية

70- عبد الاله بلقزيز، نحن والنظام الديمقراطي.

71 - عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي

۷2- فردوس الموسوي ، بحث منشور في مجلة الإسلام والديمقراطية.

73- مریوان وریا قانع، الديمقراطية والفتوى.

74- محمد زكي ابو عامر ، الحماية الجنائية للحرية الشخصية.

75- سامح فوزي، المواطنة

76- لاري دايموند، الديمقراطية تطورها وسبل تعزيزها

77- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي

78- محمد علي محمد، اصول الاجتماع السياسي،

79- أبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية

80- كاظم عیسی، الوعي الانتخابي

81- رايموند كارفيلد كيتيل، مبادىء العلوم السياسية

82 - صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده

83 - عبد الرحيم أحمد بلال، منظمات المجتمع المدني وتحديات التنسيق والتشبيك   
84 -أحمد مخيمر، التشبيك والشبكات انطلاقة جديدة للمجتمع المدني    
85 - سوزي جولي، لاتا نارايانا سوامي، رائدة الزعبي - ،التنمية - النوع الاجتماعي

86 - دور المجتمع المدني في النهضة الديموقراطية، : الحوار المتمدن   
87 - محمد الفاتح عبد الوهاب ، المبادئ التعاونية  
88 - محمد الفاتح عبد الوهاب ، الحركة التعاونية : النشأة والتطور  
89 -علي الشبوط مؤسسات المجتمع المدني الـمهمات والرسالة  
90 -  فريد باسيل الشاني المجتمع المدني   
91 - د. أسامة بدير وسامى محمود ، منظمات المجتمع المدني وتنمية الريف  
92 - د. أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني   
93 - د . يحيى الجمل . الأنظمة السياسية المعاصرة.

94- ابراهیم، عماد خليل ، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة

95- ابو طارق ، عبد الهادي عبد الرحمن ،الشرائع السماوية كمصدر لحقوق الإنسان عبر التاريخ

96 - ابو عامر، محمد زكي، الحماية الجنائية للحرية الشخصية

97 - امام، عبد الفتاح امام، توماس هوبز.

98 - أوابيه، أندريه ايمار وجانين ، تاريخ الحضارات العام.

99 - أيبش، يوسف ، السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي.

100 - الباش، حسن مصطفى ،حقوق الانسان بين الفلسفة والاديان

101 - باقر، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة

102- باول، جون ، الفكر السياسي الغربي.

103 - بدوي، ثروة ، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى.

104 - د. محمد حافظ غانم . مبادئ القانون الدولي العام

105 - بدوي، عبد الرحمن ، أفلاطون

106- برعي، عزت سعد السيد ، حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الاقليمي، 107- برو، فيليب ، علم الاجتماع السياسي. بسيوني، محمود شريف

108 - بسيوني، محمود شریف ،مدخل لدراسة القانون الاساسي الإنساني

109 - ايفانز، غراهام . و جيفري نوينهام . قاموس بنغوين للعلاقات الدولية .

110 - إينيا ، سيو رامونیه . حروب القرن 21 - مخاوف ومخاطر جديدة

111 - باربر ، بنجامین . إمبراطورية الخوف ، الحرب والإرهاب والديمقراطية .

112 - بارنت ، ريتشارد. حروب التدخل الأمريكي في العالم

113 - باري ، مارك ، وآدم ينزع . وكر الجاسوسية

114 - باسيفيتش ، اندرو. الإمبراطورية الأمريكية .

115 - بامفورد ، جيمس . هيئة الأسرار ، وكالة الأمن القومي تحت المجهر.

116- . بانارين ، الكسندر. التوازن الإستراتيجي المفقود في القرن - 21

117 - بانون ، زيان ، ويول كوليبر . الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة

118 - مايكل كولينز. كهنة الحرب الكبار"

119 - براون ، کریس. فهم العلاقات الدولية .

120 - بريجنسكي ، زبيغنيو . الفرصة الثانية ، ثلاثة رؤساء وأزمة القوى الأمريكية

121 - بريجنسكي ، زبيغنيو. الفوضى ، الاضطراب العالمي على مشارف القرن -21

122 - بريجنسكي ، زبيغنيو . الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم

123 - بلوم ، ويليام . قتل الأمل ،

124 - بلير، توني ، وآخرون . المحافظون الجدد

125 - إبراهيم أبو خزام . الحروب وتوازن القوى

126 - إبراهيم عبد المجيد . مبدأ مونرو وتطوره

127 - اجي ، فيليب . أساطير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

128 - أحمد أبو الوفا . القانون الدولي والعلاقات الدولية

129 - أحمد نايف ، وخليل العناني . العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية .

130 - أشرف منصور . الليبرالية الجديدة ، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية

131 - أرنسون ، جنيفري . البرنامج النووي الإيراني والوقائع والتداعيات .

132 - إسماعيل صبري مقلد . الإستراتيجية والسياسة الدولية.

133 - اشتون ، ب. كارتر . ويليام ج. بيري . الدفاع الوقائي .

134 - امونيه ، اينيا سيور. حروب القرن-21 ومخاوف ومخاطر جديدة

135 - إندك ، مارتن . أبرياء في الخارج .

136 - أولبرايت ، مادلين . الجبروت والجبار ، تأملات في السلطة والدين

137 - ارنست ماندل، الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف

138 - العبدلي عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية

139.- إبراهيم سليمان عیسی، تلوث البيئة

140 - إليزابيث سكونز، روبي أو ميتوغن، كاتالينا بردومو، بيتر ستالنهايم، الاتفاق العسكري

141 - إليزابيت سكونر، تمويل الأمن في السياق العالمي

142 - بسيوني محمد الشريف، مدخل في القانون الإنساني الدولي

143 - ترلس وانجر، البيئة من حولنا

144 - جوزيف ستيغليتز، خيبات العولمة

145 - جيمس دورتي، روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

146 - روزماري هوليس، الشرق الأوسط الكبير، الكتاب السنوي لSipri

147 - سایمون ت. ويزمان، مارك بروملي، عمليات نقل الأسلحة

148- سمير أمين و أخرون، العولمة و النظام الدولي الجديد

149 - عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي الجديد و آفاقه المستقبلية

150 - عبد ربه صابر، موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد

151- مناع هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان.

152 - موران تیودور، الشركات المتعددة الجنسية

153- نيكولاس غاياث، قرن أمريكي

**154 -** إبن خلدون، . مقدمة إبن خلدون

155 - إبن منظور، لسان العرب

156 - أبو عمامة، زهير. أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية

157 - أبو فخر، صقر. أعيان الشام وأعاقة العلمانية في سورية

158 - البدوي، عادل عبد الحمزة ثجيل. تأثير المبادئ الجيوبوليتكية على الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة.

159 - بربوتي، حقي إسماعيل . الوحدة العربية والآفاق المتعارضة للعقل العربي،

160 - البزاز، عبد الرحمن . الدولة المتحدة والدولة الإتحادية

161 - بلانفورد، نيكولاس. المارد الشيعي يخرج من القمقم.

162 - بلقزيز، عبد الإله . العنف والديمقراطية.

163 - حسني، خليل. النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية.

164 - حمد، ثامر خليل . الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية،

165 - حمزة، محمد. مكافحة الإرهاب والتطرف وإسلوب المراجعة الفكرية .

166 - خانا، باراج. العالم الثاني، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد

167 - ربيع، حامد عبدالله . نظرية الأمن القومي العربي.

168- بن عنتر عبد النور، السياسة الدولية، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

169 - عمرو هاشم ربيع, الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر,.

170 - عبد الغفار رشاد, الرأي العام والنتائج السياسية,.

171 - نيفين مسعد , معجم المصطلحات السياسية, .

172 - د. سليمان الطماوي: النظم السياسية .

173 - د. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية .

174 – د. أنور رسلان : الديمقراطية .

175 - د. بطرس غالي و د. محمود خيري عيسي: المدخل في علم السياسة.

176 - ثناء فؤاد عبدالله ،اليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي

177 - حسنين توفيق ، دراسة الاحزاب في العالم الثالث ،

178 - على الدين هلال ، محمود اسماعيل. اتجاهات حديثة في علم السياسية

179 - أ.د سعاد الشرقاوي : النظم السياسية ، .

180 - د. أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية ،.

181 - نجوى ابراهيم محمود ، الديمقراطية بين الاحزاب والمجتمع المدني .

182 - د. فاروق يوسف أحمد: النظم السياسية،

183 - أحمد عادل: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية،

184 - د. عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع السياسي

185 - إيمان محمد حسن : وظائف الأحزاب السياسية .

186 - د. كمال محمود المنوفي : أصول النظم السياسية .

187 - فتحي فكري : القانون الدستوري .

188 - د. فاروق يوسف احمد : الأحزاب السياسية .

189 - د. هالة مصطفى : الأحزاب .

190 - د. كمال محمود المنوفي : أصول النظم السياسية .

191 - د. محمد علي محمد : دراسات في علم الاجتماع السياسي.

192 - د. إكرام بدر الدين و د. عبد الغفار رشاد : الرأي العام المصري و قضايا الديمقراطية و الهوية – دراسات ميدانية استطلاعية .

**- المقالات :**

. وليام بولك، مجلة المستقبل العربي، نحو سياسة خارجية ناجعة،.

. إسماعيل الشطي، مجلة المستقبل العربي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر

**التقارير بالغة العربية**

-. المنظمة العالمية للشغل، المؤتمر العالمي للشغل: الخلاص من الفقر، الدورة 91، سويسرا: وثائق المنظمة العالمية 44. للشغل، 2003

-. برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيويورك: جامعة أكسفورد:

-. برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005، بیروت: مركز دراسات العربية، نيويورك: جامعة أكسفورد، 2005

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، تقرير أقل البلدان نموا لسنة 2004:

**الكتب باللغات الأجنبية**

1.Alfredo.G. Avalladào, le XXI siècle sera américain

2. Huntington Samuel : political order in changing societies

3 .Gabriel A. Almond and G. Bingham powell : comparative politices – Adevelopmental approach .

4 . Leon D. Eostein : politices parties .

5 . A. Lijhphart : Democracy in plural societies .

6.Benatar Abdennour, L'ONU après la guerre froide, l'impératif de réforme

7. Charles Philippe David, la guerre et la paix

8.Gilbert Rist, le développement : histoire d'une croyance occidental

9.Henry Kissinger, la nouvelle puissance américaine

10. Jean Luc Marret, Annuaire français de relation internationales,

11.Jean Mathiex, Mondialisation; les nouveaux défis d'une histoire ancienne

12.Paul Dahan , Au-delà de l'armes control ?

13.Philippe Moreau defarges, Relation international,

14.René Jean Dupuy, Humanité et droit international

15.Olivier Paye, Sauve qui veut,

16. Yadwiga Forowicz, Economie international,

17. Roberts Macnamara, Somnath Sen, le dividende du désarmement: ,

18. L'organisation des nations unies, les conséquences économiques et sociales

de la course aux armements et de dépenses militaire,

19.Amarty Sen et autres, le développement humain dans les années 80 et au

delà, journal de la planification du développement, N°19, New York

20.conférence des nations unies sur le commerce et le développement

21.conférence des nations unies sur le commerce et le développement

(UNCTAD), rapport sur l'investissement dans le monde 2005.- vus d'ensemble - , Genève : publications des nation unies , 2005 .

22. Programme des nations unies pour le développement humain, Rapport

Mondial sur le développement humain 1992 (PNUD 1992), Paris

23. Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD 94),

24. Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD),

Rapport mondial sur le développement humain 1997, Paris

25.United nations development program, human development report 1999,

26.Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD),

Rapport mondial sur le développement humain 2001, Paris

27.Programme des nations unies pour le développement humain (PNUD),

Rapport mondial sur le dével oppement humain 2002. Paris

28. Programme des nations unies pour le développement humain, Rapport

Mondial sur le développement humain (PNUD 2004), Paris

29.Natural resources defense conceil , (NRDC) <http://www.nrdc.org>

30.Center for study of globalization and regionalization,

31. United nations conference for trade and development (UNCTAD)

32.Le fond monétaire international (FMI) <http://www.Imf.ong>

33.l'organisation des nations unies <http://www.un.org>

34. Stockholm international peace research institute (SIPRI) <http://first.sipri.org>

35.Arms control center <http://www.armscontrolcenter.org>

36.Center for arms control <http://www.globalsecurity.org>

37. <http://www.humansecurity-chs.org>

38.Overseas development institute <http://www.odi.org.uk/>

39.La Banque Mondial <http://siteresources.worldbank.org/>

40.International action network on small arms <http://www.iansa.org/>

41. <http://www.crise.ox.ac.uk>

42.United nation institute for disarmament research (UNIDIR) <http://www.unidir.org>

43. <http://www.FNEGE.net>

44. <http://www.inigalité.fr>

45. <http://www.diplomatie.gouv.fr>

46. <http://disarmament2.un.org>

47. <http://www.sfgate.com>

48. <http://www.nato.int>

49. <http://www.ecaar.org>